جامعة زيان عاشور بالجلفة

مديرية النشر الجامعي

الكتاب الجماعي لأعمال الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول:

الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي

تحرير: د. أعمر فضيلة

فيفري 2023

الطبعة الأولى

كتاب جماعي

الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي

تحرير الدكتورة أعمر فضيلة

مديرية النشر الجامعي
جامعة الجلفة

رئاسة الجامعة، الطابق الخامس
facebook.com/UPD.univ.djelfa.dz
dpu.univ-djelfa.dz
upd@univ-djelfa.dz
05.52.93.93.80

ISBN: 978-9931-250-06-7

جامعة زيان عاشور بالجلفة

مديرية النشر الجامعي

الكتاب الجماعي لأعمال الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول:

الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي

تحرير الدكتورة: أعمر فضيلة

فيفري 2023

جامعة الجلفة

مديرية النشر الجامعي

UPD

عنوان الكتاب : **الكتاب الجماعي لأعمال الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول:**

الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي

المؤلـــف : **د. أعمر فضيلة (كمحرر)**

الناشـــر : **مديرية النشر الجامعي- جامعة الجلفة - الجزائر**

العنـــوان : **رئاسة الجامعة، الطابق الخامس، الهاتف:** 05.52.93.93.80

الموقع الالكتروني : http://dpu.univ-djelfa.dz/

البريد الالكتروني : upd@univ-djelfa.dz

الصفحة الرسمية : https://www.facebook.com/UPD.univ.djelfa.dz/

السنـة : 2023

ISBN : 978-9931-250-06-7

رقم الإيداع : **السداسي الأول** 2023

رقم النشـــر : 17 / **اج** / 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

الكتاب الجماعي لأعمال الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول:

الرؤية الإستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع المحلي

تنسيق الدكتورة
أعمر فضيلة

1444هـ-2023م

تقديم

تسعى جميع الدول المتقدمة منها و النامية إلى تحقيق أهدافها التنموية و تقديم خدمات أفضل ،و لا يتأتى ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف ،إذ لا يخفى عنا الدور الذي تلعبه الجامعة في تحريك عجلة التنمية فهي تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية و التطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي، إضافة إلى ذلك فهي تسهم في التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها من إمكانات و خبرات ،إذ يعد البحث العلمي و التطوير قاعدة الهرم للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مقياس تقدم الدول، ومن الركائز الاستثمارية التي تساهم في التحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على الرّيادة في البحث العلمي في الجامعات و مراكز الأبحاث و الدراسات و ربطها بالسياسات الحكومية.

و بهذا يحتل البحث العلمي دورا محوريا في التنمية و ازدادت أهميته أثناء الفترة الأخيرة التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي حركة واسعة لتحرير التجارة و ما ترتب على ذلك من بروز أجواء التنافسية التي باتت فيها الرّيادة و القيادة لمن يمتلك منظومة قوية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،و يكتسب هذا الأخير أهميته الاقتصادية و الاجتماعية من إسهاماته الكبيرة في تطوير المجتمعات و خاصة المحلية منها و تحسين العمليات الإنتاجية و زيادة الإنتاج و القيمة المضافة و أيضا خفض التكاليف مما ينعكس إيجابا على أداء القطاعات ،كما و يسهم في تحسين نوعية الخدمات العامة و الخاصة و جودتها علاوة على دوره في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و المؤسسية التي تواجه مختلف الدول و المجتمعات.

إن تشجيع البحث العلمي المتصل بالتكنولوجيا و نقله يعد من الأمور المهمة إذا ما أريد للتكنولوجيا الحديثة أن تأخذ مكانتها الايجابية في دفع عملية التنمية بالاستفادة من تجارب الدول الأجنبية في توطين التكنولوجيا و التنمية، وبالرغم من الأهمية القصوى للبحث العلمي في تحديث و تطوير المجتمعات خاصة المحلية منها إلا أننا نلاحظ قصور نشاطه في مؤسسات التعليم العالي ما دفعنا لطرح التساؤل الرئيسي التالي:كيف يمكن أن تلعب الجامعة الدور المنوط بها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة على المستوى المحلي؟ و ما هي الآليات التي يمكن أن تجسد بها الجامعة و ترافق فيها المستثمر المحلي؟

و إجابة على التساؤلات المطروحة كان لابد من نشر أعمال هذا الملتقى الذي شارك فيه ثلة من الأساتذة الكرام و هم مشكورين على اهتمامهم و مساهمتهم في توضيح الرؤى و تقريب وجهات النظر و التعريف بالمكانة التي ينبغي أن تتبوأها الجامعة و دورها الريادي من خلال ربطها بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع .

د/ أعمر فضيلة

رئيسة الملتقى

اللجنة العلمية للملتقى

الاسم و اللقب	الرتبة	المؤسسة
أنور جمعاوي	أستاذ محاضر	جامعة تونس
أحمد سعد ابراهيم اسماعيل	أستاذ محاضر	جامعة القاهرة
خالد علي ادريس محمد	أستاذ محاضر	جامعة أبو ظبي
بلبول نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
تومي بلقاسم	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
طوال عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
لكحل خيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
بن بلقاسم ايمان صبرا	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
طعبة سعاد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
صيد عادل	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي
سلامي خديجة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
بن ملوكة بلخير	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
بومانة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
جلود رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
دحماني محمد بومدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة

أخذاري عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
عمارة الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت
العابد مهوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
مختاري يمينة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر
مسعودي الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
رحو جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
محمد قندوز	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة
بن ورقلة نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
بن العربي امحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة
بريقل الهاشمي	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت
حمر العين زهور	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت
بوسكرة عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة
عبد السلام سليمة	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة
بلحبيب بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة الأغواط
يونسي عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة
أسامة محبوب	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للاساتذة
زوقاي مونيا	أستاذ محاضر أ	جامعة ادرار
شداد عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة

الفهرس

تقديم .....

اللجنة العلمية للملتقى .....

الفهرس .....

روح المقاولاتية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة -التحديات وآليات الدعم- 12
د. لوجاني عبد الوهاب، د. جودي عبدالحق

إستراتيجية توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية : قراءة في التجربة الصينية . 27
د. بن عطاالله عائشة

مساهمة التكوين الجامعي في اكتساب الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري - دراسة حالة مشروع عيادة للمتابعة النفسية والارطوفونية بالأغواط -..... 44
أ.د.بوعليت محمد ، د.بن دهقان طاهر

إستراتجية إقتصاد المعرفة في تعزيز البحث العلمي وتفعيل مخرجاته على ضوء منهجية تقييم المعرفة KAM 55
د. علوي سامية

الإصلاحات الجامعية في الجزائر نظام(ل م د) و دورها في التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل 64
أ.هاشمي حميدة

التعليم المقاولاتي الجامعي كرهان استراتيجي لتعزيز الثقافة المقاولاتية - قراءة في تجارب عالمية ناجحة -..... 76
حماني إسماعيل

التوجه المقاولاتي في التكوين كأحد الآليات غير المباشرة لتفعيل الشراكة بين الجامعة و المحيط الاقتصادي في الجزائر 101
د.قادري عبد القادر

الجامعات الافتراضية (مدخل مفاهيمي) 120
سليمة جلفاوي

الجامعة و التنمية 136
يخلف رفيقة

البحوث الأكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية بالجزائر ورهاناتها التنموية..... 149
سهيلة إدريس

الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات، التحديات -دراسة ميدانية- 159
د. عيشة علة

دراسة تحليلية في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 173
د. محمد جبر السيد عبد الله جميل

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين الواقع والأفاق 198
خديجة دولة

تفعيل دور الجامعة الجزائرية في ضوء «مبادرة المفوضية الأوروبية للوظيفة الثالثة E3M»..... 208
بونقيب أحمد، هباش سامي

جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط الإقتصادي و الإجتماعي 223
د. ناصري زواوي

دار المقاولاتية آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية 233
لونجة آيت عزوق، عبد الله عابد

دور الجامعة التنموي و آليات النهوض 249
د.أعمر فضيلة ، أ.د.بلبول نصيرة ، د.سلامي خديجة

دور الجامعة في سبيل تنمية مستدامة –نماذج- 259
د. ابن زقوطة هدى

دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية 271
مقدم وهيبة

روح المقاولاتية من خلال تجربة جامعة طاهري محمد – بشار النموذج مؤسسة Aquayate الناشئة بولاية بشار..... 287
ط.د، مسكين حاجة ، ط.د، باعثمان عبد القادر

تجارب دولية و استراتيجية الإبتكار الإقليمية في تفعيل دور الجامعة في التنمية..... 298
نوري جهاد رحيمة، نوري وفاء

المشاريع الناشئة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة – عرض النموذج السعودي 311
أحمد يوسف ، دلهوم محمد الأمين

دور الجامعة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء تجارب عالمية ناجحة..... 332
د، عواطف عطيل

البحث العلمي مدخل استراتيجي لتحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تجارب دولية 344
د،دوار عبدالقادر

آليات تطوير البحث العلمي في المؤسسات الجامعية الجزائرية - الرؤى و البدائل -..... 360
أ.د بن ورقلة نادية

النشر الالكتروني ودوره في ترقية البحث العلمي - دراسة مسحية لعينة من الطلاب المقبلين على التخرج -..... 370
د، معزوز شعيب

الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومقومات الاستفادة منها 386
زان مريم

معيقات تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي 406
بويبية أسماء

و اقع المؤسسات البحثية في الجزائر بين الطموح والمعوقات 432
د،رنّان مختار، د،رنّان عبد القادرسعيد، د، كريم بوداوي

آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة و المحيط الإقتصادي و الإجتماعي..... 445
بوزوران سعيدة، زقندري حورية

معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاجتماعية بالجزائر من وجهة نظر اساتذة كلية العوم الاجتماعية والانسانية بالمسيلة. 457
دحماني سمراء، خشعي عمر

البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية 478
أحلام بوعروة

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية - التحديات والآفاق- 486
عيسات مريم ، عيسات فطيمة الزهرة

مقومات ومعوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: دراسة تحليلية للآراء أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس–الجزائر- 495
د. مشري محمد الناصر

استثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين جودة الأبحاث -الجامعة الجزائرية أنموذجا-... 514
د، بايزيد مهديد

و اقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية .. 531
د.دروازي مصطفى ، أ.د.خينش علي

علاقة الجامعة بالمجتمع: حدود التأثير و التأثر 547
د، حمداني الوناس

دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع: الو اقع، العو ائق، المتطلبات 560
د، عبدالله جوزه

الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول: الرؤية الاستر اتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي 579
سليمة صبان

معوقات البحث العلمي في الوطن العربي و سبل النهوض به 591
عفاف بليل

جودة التعليم العالي في ماليزيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة 600
أ.د، جفال منال ، ط،د، بودورفلة

تنمية المشروع المستقبلي لدى الطلبة « أدوار الجامعة المقاولاتية في تفعيل سلوك الطالب المقاولاتي » 621
د،آمال مطابس

الجامعة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية 633
أ.د، بركات احمد، د،لعيمش غزالة

تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية 653
صالح بوراس، إيمان مهري

Éléments de réflexion sur les conditions d'émergence d'une culture entrepreneuriale pour le développement 662
Lazreg Mohammed

L'économie verte en Algérie et le rôle de l'université 678
Chouchaoui Lamia

Le rôle de l'université dans la transition énergétique « le cas algérien » 693
Belaroug Maroua, Chadli Wassila

روح المقاولاتية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة -التحديات وآليات الدعم-

Entrepreneurship spirit in medium and small enterprises - challenges and support mechanisms -

د. لوجاني عبد الوهاب، د. جودي عبدالحق

جامعة تيسمسيلت loudjani.abdelouahab@cuniv-tissemsilt.dz

جامعة تيسمسيلت abdelhak.djoudi@cuniv-tissemsilt.dz

الملخص :

جاءت هذه المداخلة للتعريف بالمقاولاتية كأسلوب حديث تتبعه الدولة من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تطورت ثم اكتسبت اهتماما من قبل الباحثين في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث أنه في الستينات كانت البداية، وفي السبعينيات، عززت الأزمة الصناعية وازدياد الخدمات ظهور الشركات الصغيرة وظهور أعمال رائدة، وفي الثمانينات نما نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما شجع على تطوير البحوث في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي التسعينات كان إنشاء الشركات يتعلق بوحدات أصغر وأصغر حجما، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أضحت الحتمية للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، المشروع المقاولاتي.

أولا: المقدمة

نظرا للدور الذي يلعبه مجال المقاولاتية في النشاط الاقتصادي، في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية، وكذا اهتمام الباحثين بذلك، كان لزاما على دول العالم و خاصة النامية منها اعتماد المقاولاتية كأفضل وسيلة لإنعاش اقتصادياتها و زيادة فعاليتها و تجاوز كل المعوقات و التحديات.

إن نجاح أي مشروع مقولاتي يستلزم تعزيز روح المقولاتية لدى صاحب المشروع، من خلال كسب المهارات التي تسمح بتجنب المخاطر و التهديدات،ففي الجزائر[1] ومنذ سنة 2004يقوم المكتب الدولي للعمل ومنظمة العمل العربية بالتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم لتشغيل الشباب بتنظيم دورات تكوينية لدعم الروح المقاولاتية عند أصحاب المشاريع من خلال البرنامج التكويني يعتمد هذا البرنامج على مجموعة من المواد التعليمية تعمل مجتمعة على تزويد فئة المقاولين بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة وضمان استمراريتها والعمل على تطويرها.

و للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم المداخلة إلى محورين هما:

- الإطار المفاهيمي للمقاولاتية.
- الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا الإطار المفاهمي للمقاولاتية:

قبل التطرق لمفهوم المقاولاتية يجب الإشارة للاهتمام الكبير الذي يحضى به من قبل كل دول العالم من خلال الإعانات التي تمنحها والتسهيلات المقدمة من أجل دفع أصحاب الشهادات العليا و الشباب لولوج باب المقولة ومرافقة أصحاب المشاريع من أجل تطوير مؤسساتهم.

1. مفهوم المقاولاتية وأهم صورها:

أ. مفهوم المقاولاتية:

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، يرجع مفهوم المقاولاتية Entrepreneurship[2] للاقتصاديJoseph Schumpeter و بعض الاقتصاديين النمساويين أمثال Ludwig von Mises وvonHayek حيث لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتيةJ.A.Schumpeterسنة،1935حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية عامل التغيير، وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات

1 الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه, جامعة بسكرة, 2015.

2 بشير إبراهيم، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، مذكرة ماجستير, جامعة عنابة, 2011.

جديدة، حيث تتمثل وظيفة المقاول في» البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة[3].عرف Schumpeter 1950المقاول -أو رائد الأعمال» ريادة الأعمال» كما يطلق عليه في المشرق العربي بأنه :» هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار» وبالتالي فوجود قوى المقاولين حسبه، أو ما سماه «التدمير البناء «ConstructiveDistruction في الأسواق والصناعات المختلفة سوف ينشئ منتجات ونماذج عمل جديدة ويساعد بشدة على التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وبالرغم من إسهامات Schumpeter في بدايات القرن العشرين، فإن نظرية الاقتصاد الجزئي التقليدية قد وضعت حيزا صغيرا للمقاولين) رواد الأعمال(في إطارها النظري بدلا من التركيز على دراسة الشخصية المقاولاتية و مدى مساهمتها في الاقتصاد. وهو ما سيقودنا لاستعراض أهم التعاريف الخاصة بمفهوم المقاولاتية. كما كان لـ «بيتر دراكر» دورا في الإشارة إلى مفهوم المقاولاتية في سنة 1985من خلال إشارتها إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية[4].

قام علماء الإدارة الأوائل[5] بترجمة مصطلح «»Entrepreneur إلى»منظم»، لكونهم ركزوا على مهارته في التنظيم، وفي إنشاء مؤسسة، في السبعينيات –من القرن الماضي-، وبعد تدفق النفط وتصاعد نشاطات إقامة المشاريع الكبرى، غير العلماء الترجمة إلى»مقاول»، والسبب هو أن فئة المقاولين كانت هي الفئة التي تميزت باستعدادات خاصة، فقد يقرر شاب مهندس حديث التخرج (أو شاب محدود التعليم(بأنه لن يعمل كموظف لدى الآخرين بل لحسابه الخاص، فقد يبدأ المهندس بالحصول على مقاولة بناء، كما قد يبدأ الشاب محدود التعليم بالحصول على مقاولة لتجهيز مواد البناء، وبعد صفقة أو صفقتين يقرر كل منهما تأسيس شركة مقاولات أو شركة تجهيز مواد البناء، وينجحون في توفير مقومات البقاء لها، لأنهم يتمتعون بمجموعة من المؤهلات، ولهم أيضا اهتمامات تجارية ومهارات في إقامة منظمة ناجحة.

ب. تعريف المقاولاتية:

ويمكن تعريف المقاولة بأنها :»حرفية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد و ذلك عن طريقإنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة»[6].

كما يعرف Beranger وآخرون المقاولتية «Entrepreneuriat» المشتقة من «Entrepreneurship» والمرتكزة على إنشاء وتنمية الأنشطة، فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطريقتين:

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء شاط .
- على أساس أنها تخصص جامعي:أيعلم يوضح المحيط و سيرورة خلق ثروة و تكوين

3 الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه, جامعة بسكرة, 2015.
4 بن جيمة عمر و بن علي محمد، دور هيئات المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة البدر, جامعة بشار.
5 محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقولاتية، جامعة ورقلة, 2017, ص 3.
6 بن جيمة عمر و بن علي محمد، دور هيئات المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة البدر, جامعة بشار.

اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي.

ويوضح البروفيسور Howard Stevenson بجامعة Harvard أن: «المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها».

تعريف Barrow 1997 : يعرف المقاولاتية بأنها عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون المحصلة لهذا الجهد إما زيادة في الدخل أو استقلالية أعلى بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول[7].

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات حسب(Hisrich et Peters، 1991)تتفق في تعريفها على أنها[8]:

نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي».

ج. أهم صور المقاولاتية:

إن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة، في هذا الجزء سوف نحاول استعراض أهم أربع أشكال موجودة في الأدبيات المقاولاتية المتمثلة في فرص الأعمال،إنشاء منظمة، خلق القيمة والابتكار[9]:

فرص للأعمال: يرى كل من Shane et Venkatarman اللذان يعرفان المقاولاتية على أنها مجموعة من التطورات لاكتشاف فرص لإنشاء سلع وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها، تقييمها واستغلالها، و تعرف الفرصة على أنها حالات سوقية أو سلع جديدة، خدمات، مواد أولية، وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان تفوق تكلفتها الإنتاجية.

إنشاء منظمة:هذا النموذج مرتبط أكثر بمفهوم «البروز المنظماتي»، ومعناه العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة، والبروز المنظماتي يعود إجمالاً إلى الفعل التنظيمي والإشكالات التنظيمية الناجمة عن نشاطات: المشروع، الفريق، التنظيم.

خلق القيمة:هو المتعلق بالمزيج (فرد / خلق القيمة) حيث عرف كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة.

7 بشير إبراهيم، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، مذكرة ماجستير, جامعة عنابة, 2011.

8 محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، جامعة ورقلة, 2017, ص 3.

9 محمد قوجيل، نفس المرجع.

الابتكار:أصبح الابتكار ضمن مساحة واسعة للتغيير،انه يرجع إلى قدرة المقاولين «على اقتراح أفكار جديدة من اجل منح أو إنتاج سلع ا خدمات جديدة أ أيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل،التوزيع أو البيع.

2. العوامل الداعمة لبروز المقاولاتية:

تتمثل أهم العوامل فيما يلي[10] :

- عوامل اقتصادية وجغرافية: حيث تعتبر فئة المقاولين ممتلكة للثروة الاقتصادية وخالقة للقيمة من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة و خلق فرص عمل لهم و لأشخاص آخرين.
- التطور التكنولوجي : فقد أصبحت التكنولوجيا في خدمة المشروعات الصغيرة و في متناول المقاولين ويمكنهم استعمالها في تطوير أفكارهم المقاولاتية و في تسيير مشاريعهم المستقبلية.
- التجارة الإلكترونية: فهي عامل مرتبط بالتكنولوجيا و مسهل للتبادلات و المعاملات الاقتصادية الدولية بالنظر لانعكاساتها على تنمية و تطوير المشاريع المقاولاتية.
- اعتبار المقاولين كأبطال : حيث ينظر إليهم عبر العالم على أساس أنهم أفراد متميزون و هم قادة المستقبل كل في مجال تخصصه و يعتبرون أبطالا كل في مجاله.

3. نظريات و مدارس المقاولاتية[11]:

اختلفت وتعددت المدارس والاتجاهات المنظرة للمقاولاتية، وإن كان أغلب الباحثين يربطون المقاولاتية بنظريات التسيير الكلاسيكية إلا أنه حاول العديد من الباحثين و المفكرين المعاصرين التنظير للمقاولاتية كفكر وعلم قائم بذاته، و هذه أهم المدارس الأربعة المنظرة للمقاولاتية و ترتبط ارتباطا وثيقا بنظريات التسيير الحديثة وهي:

أ. مدرسة السمات والعوامل Trait-Factor Theory:

يعرف»هال و لندزي « Hall and Lindzy1957نظرية السمات على أنها مجموعة من المتغيرات أو العوامل المحددة بدقة و التي ينظر إليها على أنها هي المسؤولة عن ذلك الكم المتشابك من السلوك، و تعد هذه النظرية من النظريات النفسية المعروفة التي يشهد لها بإسهاماتها في مجال الإرشاد النفسي بشكل عام و دراسة الجوانب الشخصية المتعلقة بالمقاولين، بالتركيز على سمات الشخصية و الفروق الفردية بين الناس و تحليلها سعيا لتصنيفهم والتعرف على العوامل التي تحدد سلوكهم ليمكن قياسه وتشخيصه والتنبؤ به.

10 بشير إبراهيم، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، مذكرة ماجستير, جامعة عنابة, 2011.

11 بشير إبراهيم، نفس المرجع.

ب. مدرسة البيئة الموقفية:

ترى أن خصائص المقاول تتأثر بالبيئة وما تحويه من عوامل خارجية كما تؤمن بتأثير الثقافة على الفرد و من أهم نظرياتها :

- نظرية الجذب والدفع: تجذب البيئة الايجابية المقاول و العكس صحيح.
- منهج الحراك الاجتماعي: إن عامل التحدي يعد محفزا و يساهم في خلق الإبداع.
- الخلفية الأسرية: أظهرت الدراسات مدى تأثير البيئة الأسرية على شخصية الأفراد، فالأشخاص الذين ينشؤون في بيئة مقاولاتية يميلون بدرجة كبيرة إلى إتباع نفس سلوكات أولياءهم، إذ يعتبرونهم قدوة و مثالا حيا للنجاح.
- التعليم و الخبرة: هذا الجانب لا يمكن إغفاله فالتعلم عامل مهم لتطوير القدرات و الكفاءات المقاولاتية و تنميتها

ج. المدرسة السلوكية:

ترى المدرسة السلوكية أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، و يتأثر بسلوكات أفرادها و أن شعور الفرد و إحساسه بأنه ينتمي لتلك المجموعة هو الأساس الذي يدفعه و يحفزه للعمل و بذل الجهد و العطاء، فسلوك المقاول لا يقتصر على السمات الشخصية ولكنه يرتبط بأداء الوظائف الإدارية بشكل فعال، كما يحتاج إلى مجموعة من المهارات السلوكية التي يستثمرها لصالح تطوير العمل.

د. المدرسة المعاصرة:

تعتبر من أهم النظريات المهتمة بشخصية المقاول والخصائص المقاولاتية و ترتكز على نظريتين أساسيتين هما النظرية الموقفية و نظرية المسار.

- النظرية الموقفية: من أهم روادها «فيدلر» و مؤداها أن فاعلية نمط القيادة تتحدد بطبيعة الموقف المحيط بعملية القيادة، و بالتالي فهي تعتمد على عنصرين أساسيين نمط القيادة الخاص بالمقاول و على الموقف.
- نظرية المسار والهدف: رائد هذه النظرية «هاوس» و قد قدم نظرية أخرى في التيار الخاص بدراسة تأثير موقف وبيئة القيادة على فعالية هذه القيادة و العلاقة المؤثرة على شخصية المقاول ونظرية «هاوس» تفترض أن نمط القيادة الفعال هو ذلك النمط الذي ييسر للمرؤوسين تحقيق أهدافهم، و الذي يوضح لهم مسارات و أساليب تحقيق الأهداف، إلا أن هذا النمط القيادي الفعال يختلف نوعه حسب الموقف القياسي.

ثالثا الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعنى بأهمية متزايدة في جميع الدول حتى الدول الصناعية الكبرى منها لأسباب متعددة. تظهر مساهمتها في النمو الاقتصادي من أهم الأسباب،وتشغيلها لعدد أكبر من العمال مركز الاهتمام، وذلك لعددها المتزايد من سنة لأخرى فأكثر من 95بالمائة من المؤسسات في منطقة منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تشغل من 60 إلى 70بالمائة من اليد العاملة الناشطة في أغلب الدول[12].

1. تعريف المؤسسات الصّغيرة و المتوسطة:

إشكالية تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أسالت حبرا كثيرا في جميع الدراسات وعبر كل الدول، من الباحثين إلى السلطات العمومية في البحث عن تقديم تعريف شامل وكامل وموحد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكنها باءت دون الوصول إلى ذلك، وهذه بعض التعاريف[13]:

أ. تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعريف هذه المؤسسات على المعايير النوعية، إذ عّرفتها بأّنها مؤسسات يكو فيها رئيس أو مدير المؤسسة هو المشرف شخصيا أو بطريقة مباشرة على تسيير الوظائف المالية، التقنية والاجتماعية،...للمؤسسة مهما كان شكلها القانوني.

ب. تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم تنتج سلعا و خدمات، تتألف غالبا من منتجين مستغلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية.

ج. تعريف الاتحاد الأوربي:

عرف الاتحاد الأروبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أفريل ،1996 باتفاق معظم دول الأعضاء على أّنها: مؤسسات تنتج سلع أو خدمات مهما كان شكلها القانوني، و تشغل من1 إلى250عامل، حيث المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من50عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 7مليون أوروو حصيلتها السنوية لا تتجاوز 5مليون أورو، في حين المؤسسات المتوسطة هي بدورها توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 250عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من40مليون أورو و حصيلتها السنوية لا تتجاوز 27مليون أورو.

12 طراد فارس، مناجمنت الإبداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير, جامعة سطيف, 2011.

13 سمية بروبي، دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، مذكرة ماجستير, جامعة بومرداس, 2007.

د. التعريف المعتمد في اليابان:

تميز اليابان بين المشروعات حسب طبيعة النشاط إلى صناعية و أشغال البناء و النقل و التجارة بالجملة والتجزئة والخدمات، و لكل نشاط حدد أقصى عدد من العمال و رأس المال المستثمر، فكان في قطاع الصناعة و أشغال البناء و النقل الحد الأقصى للعمال و رأس المال المستثمر على التوالي هو 300 عامل و 300 مليون ين و في قطاع التجارة بالجملة 100 عمال و 100 مليون ين و في قطاع التجارة بالتجزئة 50 عامل و 50 مليون ين و في قطاع الخدمات 100 عامل و 50 مليون ين.

هـ. مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف واضح في مفهوم « المشروع الصغير» ما بين دولة وأخرى، وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي تجعل الدولة تتبنى مفهوما محددا للمشاريع الصغيرة، ومن أهم هذه العوامل الإمكانيات الاقتصادية والظروف الاجتماعية، مكونات وطبيعة الإنتاج، نوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة، توفر وتأهيل القوى العاملة، معدلات الأجور ومستويات الدخل، وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، فالمشروع الذي يعتبر صغيرا في دولة متقدمة اقتصاديا قد يعتبر مشروع كبير في دولة أخرى نامية، وحتى داخل الدولة الواحدة قد يختلف تحديد حجم المشروع حسب مرحلة النمو التي تمر بها، بل وحسب الغرض من عملية تصنيف المشاريع، هل هو لأسباب إحصائية بحتة أم لأسباب متعلقة بالتمويل.

ولقد بذلت العديد من الجهود من اجل تعريف المشروع الصغير، واستخدمت معايير عديدة مثل (عدد العاملين، حجم المبيعات، ومبلغ الأصول)، لتحديد المقصود بالمشاريع الصغيرة، ولكن توجد عدة مفاهيم تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر بيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية الى تحقيق هدف تنموي او اجتماعي ما.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الإستراتيجية والقصيرة، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 الى 50 عاملا، ويصف البنك الدولي المشاريع الصغيرة التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشاريع البالغة او المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 إلى 50 عاملا بالمشاريع الصغيرة، وتلك التي يزيد فيها بين 50 إلى 100 عاملا بالمشاريع المتوسطة.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 بالمائة تقريبا من المنشات على المستوى العالم بمعدلات توظيف تتراوح بين 50-60 بالمائة من القوى العاملة في العالم[14].

و. التّعريف المعتمد في الجزائر[15]:

اعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم: رقم

14 بنك الاسكندرية, المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو للاقتصاد المصري, جويلية 2015.

15 يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر, 2008.

الأعمال، مجموع الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا، هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة.

وتحقيقا للانسجام في تعريف هذه المؤسسات، وخاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي، وكذا توقيعها على «الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة» في جوان 2000،أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي، حيث عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشَغل من 1إلى 250شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. تطورعدد المؤسسات الصّغيرة المتوسطة في الجزائر(2016-2017) :

لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2017 ما عدده 1 060 289مؤسسة صغيرة ومتوسطة[16] مقسمة بين مؤسسات خاصة و أخرى عامة تشغل حوالي2 601 958 عاملا ، منها46[17] 214 تم تأسيسها خلال السداسي الأول من نفس السنة، كما قدرت وارداتها بـ 22 986 دولار أما الصادرات فقدرت بـ 18 141 دولار،مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2016 حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما عدده 1 014075 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة بين مؤسسات خاصة و أخرى عامة تشغل حوالي 2 487914 عاملا ، منها 84214 تم تأسيسها خلال السداسي الأول لسنة 2016، كما قدرت وارداتها بـ 23509 دولار أما الصادرات فقدرت بـ 12678 دولار.

الجدول رقم 01: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين 2016 و 2017

السنوات	عدد المؤسسات أسست خلال س1 نفس السنة	العدد الإجمالي للمؤسسات	التشغيل(عامل)	الواردات($)	الصادرات($)
2016	214 84	1 014075	2 487914	23509	12 678
2017	214 46	1 060 289	2 601 958	22 986	18 141

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 30و31، 2017.

من خلال الجدول رقم 01 أعلاه نلاحظ عدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تزايد و هذا

16 www.pmeart-dz.org.

17 Population totale des PME en 2017 - Population totale des PME en 2016.

ما يصحبه من تزايد في التشغيل، و الأكثر أهمية هو ذلك الانخفاض في الواردات و ما يقابله من ارتفاع في الصادرات، و ذلك بفضل السياسات التي تقوم بها الدولة و المتمثلة في تشجيع الاستثمار و التصدير و الحد من الواردات.

3. خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمميزات والتي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية للدول التي تنشا بها، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:

- سهولة التأسيس: نظرا لانخفاض التكلفة الرأسمالية لبدا النشاط، وسهولة إجراءات تكوينها وانخفاض مصروفات التأسيس.
- الاستقلالية والمرونة في الإدارة: حيث ترتكز إدارة معظم منشات الأعمال الصغيرة في شخص مالكها أو مالكيها.
- التكيف مع المتغيرات بشكل دائم ومستمر: وبصفة خاصة الاستجابة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، وذلك بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.
- جودة الإنتاج: نظرا لاعتماد منشات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فان إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة، لان العمل في المنشات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير.
- الانتشار الجغرافي: تعتبر هذه المشاريع وسيلة لانتشار التنمية الصناعية جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي لها.
- قصر فترة استرداد رأس المال للمستثمر: تتميز هذه المشروعات بارتفاع معدل دوران المبيعات بما يمكنها من التغلب على طول فترة استرداد رأسمال المستثمر فيها، وبالتالي يقلل من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.[18]

4. التّحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لما يشهده العالم من التغيرات السريعة في مختلف المجالات و التي ألزمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية وتحديد قدرتها التنافسية، وتشمل هذه التحديات[19]:

- التطور التكنولوجي السّريع:ساهم التطور التكنولوجي السريع في جعل المؤسسات تهتم

18 حسين عبد المطلب الاسرج, المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل بالدول العربية, بوابة التمويل الأصغر, متاح على الرابط: http//goo.gl/s4Oz4U

19 طراد فارس، مناجمنت الإبداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير, جامعة سطيف, 2011.

أكثر فأكثر بالأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، في جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية، وهذا تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتمثل في مواجهة مشكلة الإمكانيات المالية والكفاءات العالية للتجاوب معها.

- ثورة المعلومات:يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بثورة علمية في المعلومات والإتصالات المحملة بالمعرفة، و التي تمثل الأساس المادي في النظام الاقتصادي الجديد بحيث تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزاءه،فالبحث عن المعلومة الدقيقة و الصادقة و الحصول عليها هو تحد صعب.
- حماية البيئة: و تعتبر من التحديات التي تواجهه المؤسسات، إذ أصبح عليها لزاما ترشيد استخدامها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات، الألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج والذي يعتبر مكلفا جدا في غالب الأحيان لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل ذلك.
- النشاط المحدود:يتلازم غالبا حجم المؤسسة بنشاطها وإمكانيتها، فمحدودية الموارد قد لا تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال الفرص، وبالتالي تعمل على توسعة النشاط و استمراره.
- التحديات الخاصة بالموارد البشرية: و تتمثل في صعوبة الحصول على عاملين يتمتعون بمهارات و كفاءات وهذا يؤثر على الإنتاجية إضافة إلى غياب التحفيزات الناتجة من محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التحديات المالية:والتي تعتبر من أكبر التحديات خاصة في الحصول على مصادر لتمويل الاستثمارات.
- التحديات التي تفرضها التشريعات والقوانين:خاصة منها المتعلقة بالعمال والقانون الأساسي الذي يحكمها.

5. آليات دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

إن عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق استوجبت البحث عن سبل تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دورها في ذلك، و لهذا اتخذت الجزائر العديد من الآليات و الاستراتيجيات التي تهدف لتنمية هذا القطاع، و نذكرها فيما يلي[20]:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و استقلال الذمة المالية، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

20 د صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2, 2015.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22-01-2004 من أجل إعطاء دور أكبر للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في مجال المساهمة دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:CNACتم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06-07-1994 يساهم في نطاق مهامه والاتصال بالمؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996 كبديل عن فشل التعاونية الشبانية التي أنشئت في 22-05-1990 و كآلية فعالة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة.
- كما توجد وكالات أخرى مثل الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا(2004) و الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التنمية التكنولوجية (1998).

رابعاً: خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه المداخلة تتضح الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل الرقي بالمقاولاتية ومحاكات المستوى الوطني للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالمستوى العالمي، لما تلعبه هذه المؤسسات من دور مهم بوصفها أساس للتنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، نظرا لاعتبارات مرونتها وسهولة تأسيسها وانخفاض تكاليفها، ويمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن، ومن ثم القضاء على البطالة وتعزيز الحق في العمل.

خامساً: النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات والتي تعيق القطاع عن القيام بدوره في تعزيز ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد ومن ابرز تلك التحديات:

- التّحديات التشريعية والإجرائية:

- نقص ملائمة الإطار القانوني الذي يحمي الصناعات الجزائرية، فالقوانين الحالية لا تضمن الحماية للمنتجات الجزائرية وتضعها في منافسة شرسة مع المنتجات المستوردة، علما بان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المنتج الرئيسي لهذه المنتجات، فضلا عن تزايد المنافسة بين منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجات المستوردة من الخارج بسبب زيادة الجمارك على مستلزمات الإنتاج الواردة من الخارج عن المفروضة على المنتجات النهائية.

- نقص حزمة التّشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بوجود حوافز قانونية للعمل في إطار الاقتصاد الرسمي، إلى وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في إطار غير رسمي.

■ التحديات الإدارية:

- غياب الهيئة السياسية الممثلة في الوزارة او الهيئة التنظيمية التي تكون معنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة وتنظيم أوضاعها ودعمها.
- تواجه المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في التعامل مع الجهات الإدارية للحصول على التراخيص والموافقات، حيث يضطر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للذهاب لأكثر من جهة للحصول على الموافقات الصناعية والبيئية واستفاء إجراءات الأمن الصناعي والسلامة المهنية، فضلا عن موافقات الوزارات المختصة وهيئات المرافق بخلاف السجل التجاري والهيئات الضريبية، وكثيرا ما تكون طلبيات هذه الجهات متعارضة وتستنزف وقتا وجهدا وتكاليف كبيرة، ويضطر معها صاحب المشروع إلى دفع رشوة في غالب الأحيان.
- يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على أراضي ووحدات بالمناطق الصناعية لإقامة تلك المشروعات، في حين هناك من استفاد منها دون ان يجسد مشروعه.
- نقص مؤسسات الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات التي تقدم خدمات دراسات الجدوى وبحوث السوق والدراسات الفنية المتخصصة).

■ التحديات المالية:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على القدر الكافي من التمويل بما يتناسب مع متطلباتها، وارتفاع نسبة مساهمة العملاء في تمويل تلك المشروعات، بما يجعل تلك المشروعات قائمة بالأساس على الأفراد.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في حالات الرغبة في الحصول على قروض للبدء فيها، حيث صعوبة الإجراءات والمستندات المطلوبة، ومغالاة بعض البنوك في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية، بما يحول دون البدا في العديد من المشروعات.
- انخفاض عدد البنوك والذي يعد عائقا كبيرا أمام البدء في العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. التوصيات:

■ التّوصيات التشريعية:

- تذليل العراقيل التشريعية ومراجعة القوانين التي تقف وراء كبح العمل المقاولاتي.
- تكييف النصوص التشريعية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع الوضع الراهن، وصياغة المفاهيم المختلفة التي تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

بما يساهم في تحديد المقصود بتلك المفاهيم، ودورها في الاقتصاد الوطني، والجهات المسؤولة عن التعامل معها، وكيفية الحصول على التمويل الخاص بتلك المشاريع، فتعدد القوانين يساهم في التشتت وعدم القدرة على النمو بهذا القطاع.

- تعديل التعريفة الجمروكية على مدخلات الإنتاج المطلوبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

■ التوصيات الإدارية:

- ضرورة الاهتمام بمرافقة المشاريع المقاولاتية لضمان تحقيق النجاح وتعزيز الاستمرارية، من خلال تشكيل لجان المرافقة المختلطة (عضوية مختلف القطاعات)، حيث التكوين وحده غير كافي.
- إنشاء هيئة وطنية معينة بدعم وتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تكون مهمتها دعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام جهات الإقراض، ومنح التراخيص والموافقات الرسمية من خلال آلية الشباك الواحد، فضلا عن تقديم الدعم الفني.
- العمل على تسهيل الحصول على أراضي ووحدات بالمناطق الصناعية لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية في تلك المناطق.

■ التوصيات التمويلية:

- تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة وفترات أطول نسبيا.
- العمل على إبداء المرونة في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية، ورفع معدلات الحد الأقصى للقروض ليناسب تكاليف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على توفير منافذ التمويل المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف ربوع الوطن سواء من خلال البنوك المختلفة، او من خلال توفير فروع في مختلف ولايات الوطن.

قائمة المراجع

1. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015
2. بشير إبراهيم، دور الاختيارات الاتصالية للمقاول في تجسيد الأفكار الإبداعية، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، 2011.
3. بن جيمة عمر و بن علي محمد، دور هيئات المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة البدر، جامعة بشار.
4. محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقولاتية، جامعة ورقلة، 2017، ص 3.
5. طراد فارس، مناجمنت الإبداع و تأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2011.
6. سمية بروبي، دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية في المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2007.
7. يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولة ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
8. د صندرةسايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة،، جامعة قسنطينة 2، 2015
9. حسين عبد المطلب الاسرج, المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل بالدول العربية, بوابة التمويل الاصغر, متاح على الرابط: http//goo.gl/s4Oz4U
10. بنك الاسكندرية, المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو للاقتصاد المصري, جويلية 2015.

11. www.pmeart-dz.org.

إستراتيجية توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية : قراءة في التجربة الصينية

The strategy of directing scientific research to serve economic development: reading the Chinese experience

د. بن عطاالله عائشة

استاذة محاضرة أ، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الإيميل المهني a.benatallah@lagh-univ.dz

الملخص :

تلعب الجامعة دوراً هاماً في إحداث التنمية واستدامتها، حيث يسهم البحث العلمي في مرافقة مستجدات ومشاكل التنمية. وهو ما عملت الحكومة الصينية على تجسيده من خلال سياسات تهدف لتوجيه مخرجات البحث العلمي لخدمة الاقتصاد والتنمية، فمنذ منتصف التسعينيات طبقت مجموعة واسعة من الإصلاحات على الجامعات والنظام التعليمي بشكل عام، ولعل ابرز تلك السياسات خطة «الدرجة الأولى المزدوجة». وقد خلصنا إلى نمو الدور التنموي للبحث العلمي إضافة إلى ريادة الجامعات الصينية لمعطيات البحث العلمي دولياً، حيث تسيطر الشركات على معظم نفقات البحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: جامعة، بحث علمي، تنمية، الصين، الإنفاق على البحث والتطوير.

مقدمة:

تحتل الجامعة مكانة مرموقة في المجتمع باعتبارها مركزاً للعلوم والمعارف وداعم حقيقي للتنمية المجتمعية بصفة عامة، فمن الجامعة تنطلق وتؤسس جميع المحددات التنموية التي تسهم في توطيد علاقة الجامعة بمحيطها، فالجامعة هي جامعة للمعارف المختلفة وقاطرة لدفع التطور في شتى مجالاته. والجامعة باعتبارها نواة للبحث العلمي في جميع الميادين البحثية، فهي بذلك تمثل بداية الانطلاق في أي مشاريع تنموية مهما كانت ميادينها أو مجالاتها.

ولان التنمية الاقتصادية هي دائما الواجهة التنموية لأي بلد، فان إسهامات الجامعة تتنوع وتتشعب في سبيل ترقية واقع التنمية في الأوساط التي تدعمها. فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بمعزل عن باقي العلوم والمعارف الأخرى غير الاقتصادية، بحيث لابد وان تتوفر ضوابط تشريعية، تمويلية، زراعية، صناعية وأخرى طبية صيدلانية وغيرها الكثير من العلوم في المجال التكنولوجي إضافة إلى ما يتعلق بتحليل السلوك البشري والإنساني، فكل هذه العلوم تدعم وبشكل قوي مسارات العملية التنموية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونلاحظ أن رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود والمبادرات لا سيما العلمية والبحثية منها، ومن هنا يبرز دور الجامعة في تفعيل هذه الجهود والمبادرات. ونجد أن المكانة التنموية للجامعة تختلف من دولة إلى أخرى، فالدول المتقدمة تتربع على مراكز البحث العلمي عالميا كما أن مخرجات هذه المراكز عادة ما توجه لخدمة المصالح التنموية في شتى الميادين. على العكس من الدول النامية التي غالباً ما يوجه التمويل الأضعف نحو مراكز البحث، الأمر الذي يقلل من فرص مساهمة البحث العلمي في مرافقة العملية التنموية.

ولعل البحث في تجربة دولة تشهد انتقالا اقتصاديا وعلميا، سيكون له من الأهمية في تحديد ملامح الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي في تعزيز مسارات النمو والتنمية. حيث أننا سنحاول البحث في مقومات إستراتيجية توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية في الاقتصاد الصيني، وعليه فان إشكالية دراستنا تتمحور حول بحث التساؤل التالي :

ما هي الخطوات التي تضمنتها إستراتيجية الصين لتعزيز الدور التنموي للبحث العلمي ؟

وبما أن الاقتصادي الصيني يمر بحالة تنموية فريدة، فانه من الأهمية بما كان البحث في الانتقال الذي عرفه مجال البحث العلمي، والدور الذي تضطلع به الجامعات الصينية لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية بشكل عام. وذلك من خلال التعرف على مجمل السياسات والخطط الحكومية التي ساهمت في تعزيز المكانة التنموية للجامعات ولمراكز البحث العلمي في الصين.

أولا: تحليل الدور التنموي للجامعة

1. العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية

يشار إلى اقتصاد المعرفة بأنه ذلك الشكل من المعرفة الذي يعمل على تحريك معدلات النمو الاقتصادي، ويقوم بالأساس على التكنولوجيا والوسائل الحديثة التي تجعل من المعلومة والمعرفة دافع حقيقي لتحسين مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. حيث يستند اقتصاد المعرفة على الابتكار والرقمنة كركيزتين أساسيتين لإنتاج سلع وخدمات ذات عائد مجز وقيمة مضافة مرتفعة .

فمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية اليوم لم تعد تعني تحسين مستويات مؤشرات التنمية، بقدر ما تعني أن يكون العلم مرافقاً لهذه العملية المتعددة الأبعاد والاتجاهات. ففي ظل التنافس العلمي الكبير في الأوساط البحثية الدولية، فان مرافقة الجامعة ومراكز البحث للتطور الاقتصادي وإحداث التنمية واستدامتها أصبح أمراً حتمياً. فقد أصبحت موارد المعلومات عاملاً مهماً في تعزيز الاقتصاد التنمية، حيث تحفز المعرفة النمو الاقتصادي بشكل كبير. كحاضنة للمعرفة الجديدة والتطور التكنولوجي، ومن المتعارف دولياً أن التعليم هو مفتاح التنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي.

مثلاً في المملكة المتحدة تجاوز إنتاج الجامعات سنة 2011 قيمة 73 مليار جنيه إسترليني، وتجاوزت مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي 39.9 مليار جنيه بنسبة 2.8% . وفي ما يلي نجمل أهم ما تقدمه الجامعة في سبيل دفع التنمية :

- يساهم التعليم العالي بشكل كبير في نمو العائد الإجمالي للاستثمار.
- الجامعة وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية لما لها من قدرة في التكيف مع التطورات السريعة للعلوم والتكنولوجيا.
- الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم أمر بالغ الأهمية للتنمية الاجتماعية.
- الاستثمار في التعليم يساعد على تحسين إنتاجية المجتمع ككل من خلال الاستمرار في تحسين إنتاجية العمل الفردي.

2. أهداف الجامعة في سبيل دفع عملية التنموية

يتمثل الدور الأساسي للجامعة في توفير المخرجات الكفيلة بتغيير الواقع التنموي نحو الأفضل والمساهمة في دفع عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا السياق يمكن أن نشير بداية إلى تلك المخرجات بدقة على النحو التالي :

- توجيه أنشطة البحث العلمي بما يخدم الأهداف التنموية المسطرة من خلال تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق اكبر مستوى للتنمية بأقل تكلفة ممكنة.
- إيجاد حلول للمشاكل المطروحة داخل المجتمعات بما يخدم الحاجيات الملحة.
- توفير المعرفة والرؤى ذات الصلة بالمحيط الداخلي لصياغة السياسات وتنفيذها.

- ابتكار منتجات تكنولوجية وإنتاج معارف جديدة يمكن تكييفها من أجل التحسين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- تكوين القوى العاملة الماهرة والقادرة على مواجهة التحديات المختلفة في مجالات العمل (التجارة، الصحة، الصناعة، القطاعات الخدمية، الإعلام أو القطاعات العسكرية ..) .
- رسم المسارات الفعلية للتنمية من خلال توجيه السياسات العامة نحو المجالات الأكثر كفاءة لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمولة.
- تطوير القيم العلمية والثقافية اللازمة للتنمية.
- محاكاة التجارب الدولية في مختلف المجالات المعرفية والعلمية وبحث إمكانية تطبيقها بما يخدم المعطيات المحلية ورفع مستويات التنمية الوطنية.

3. مؤشرات تطور مستوى البحث العلمي

أ. إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير

تم تصنيف البحث والتطوير الأكاديمي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) على أنه تعاون في مجالات البحث والتطوير في ما بين مؤسسات التعليم العالي، إذ يُعد البحث والتطوير الأكاديمي الذي غالباً ما يتم متابعته من خلال التعاون الدولي، مهما للاقتصاديات لأنه يعزز القدرة على إنتاج الأفكار والتكنولوجيا المبتكرة.

بيان1: توزيع إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير لسنة 2019

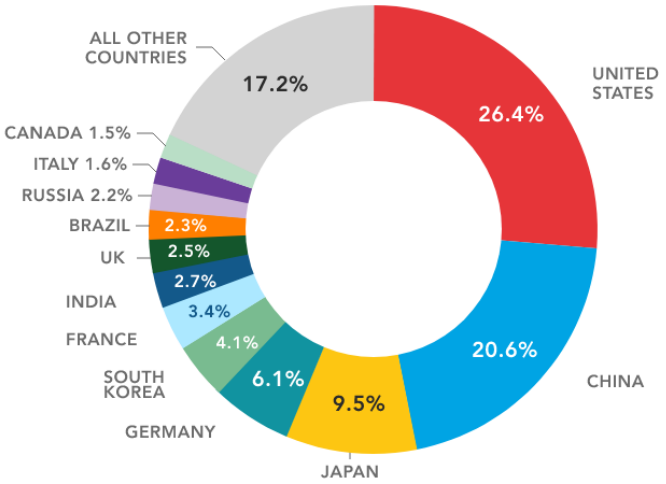

المصدر: اليونسكو

ب. اتجاهات الإنفاق على البحث والتطوير

نعني باتجاهات الإنفاق على البحث والتطوير الطريقة التي توزع بها مجمل تلك النفقات على القطاعات الاقتصادية، وعادة ما تشمل أربعة قطاعات أساسية هي: قطاع الشركات (شركات الأعمال)، قطاع التعليم العالي، القطاع الحكومي (العام) والقطاع الخاص غير الربحي.

بيان2: إجمالي الإنفاق على البحث والتطويرفي الاتحاد الأوروبي حسب القطاعات (GDP%) للفترة بين 2010– 2020

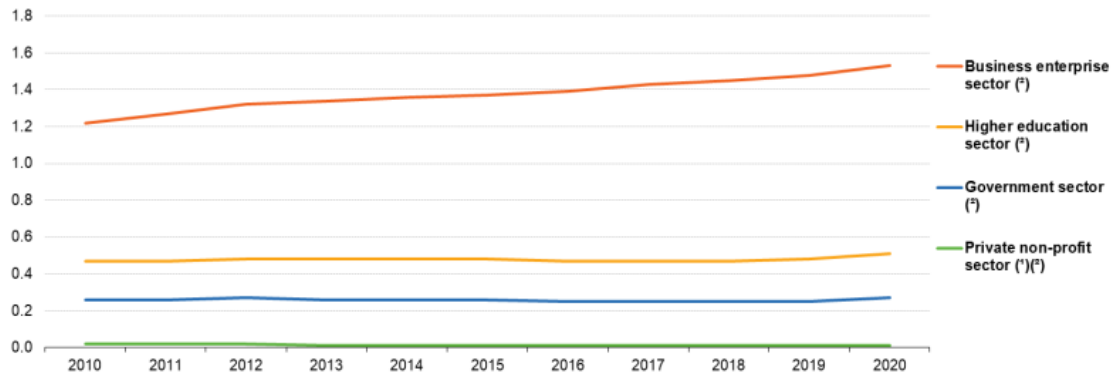

Source: Eurostat and OECD database

جدير بالذكر انه تم تنفيذ غالبية نفقات البحث والتطوير في منطقة الاتحاد الأوروبي في قطاع الأعمال التجارية، أين وارتفعت نفقات البحث والتطوير من 1.22% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 1.53% عام 2020 بزيادة إجمالية قدرها 25.41%. أما ثاني أكبر قطاع فكان قطاع التعليم العالي، حيث زادت كثافة البحث والتطوير بنسبة 0.04 نقطة مئوية بين عامي 2010 و2020. في حين بلغت نفقات البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الحكومي 0.27% مقارنة بـ 0.26% في عام 2010، وسجل القطاع الخاص غير الربحي 0.01% عام 2020 مقارنة بـ 0.02% سنة 2010. .

ثانيا- تحليل تطورمؤشرات التعليم العالي في الصين

1. مؤشرعدد الجامعات والباحثين

مع التطور والنمو الاقتصادي السريع أصبحت السياسات الصينية أكثر طموحاً في مجال التعليم العالي، فعلى سبيل المثال تم تحديد هدف يقضي بان تكون الصين استضافة أكبر مستضيف للطلاب الدوليين في آسيا والثانية في العالم بعد الولايات المتحدة. يأتي هذا جنباً إلى جنب مع موقع الصين الحالي كأكبر مصدر للطلاب الدوليين في العالم (Lim, 2022).[1]

ومما لا شك فيه أن الانتقال الاقتصادي في الصين عزز استراتيجياتها التعليمية نحو دفع مستوى الجامعات باتجاه العالمية، حيث انه في عام 2018 صنفت 11 جامعة صينية من بين أفضل 100 جامعة في العالم، و576 تخصصًا في 73 جامعة من بين أفضل 500 تخصص في العالم (5 جامعات من بين أفضل 10 في العالم).

1 Miguel Antonio Lim. What is distinct about China's development of higher education? 19 February 2022. University World News. https://www.universityworldnews.com/post.php?story=20220214153157653

بيان3: عدد الكليات والجامعات العامة في الصين بين عامي 2010 و 2020

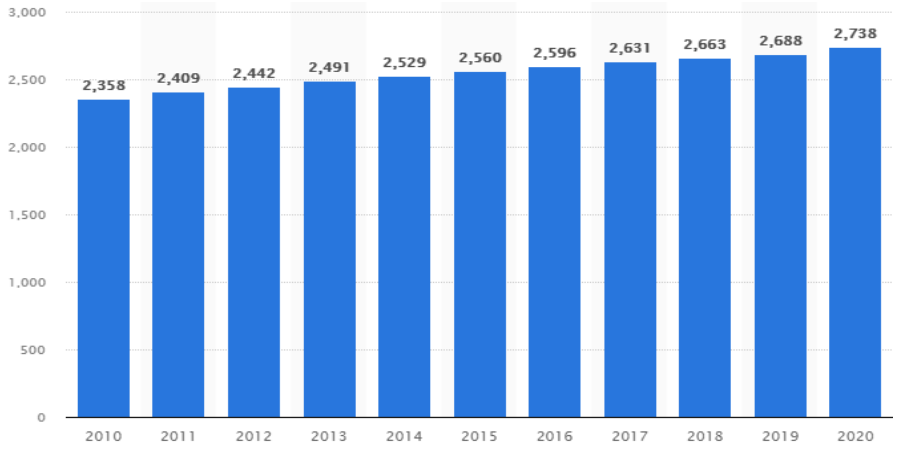

المصدر: https://www.statista.com

في عام 2020 بلغ عدد الكليات والجامعات العامة في الصين 2738، اشتملت على 1270 جامعة و 1468 كلية مهنية عليا، حيث زاد العدد الإجمالي للكليات والجامعات بشكل ملحوظ في العقود الماضية. وتعد خطط تطوير وتحديث نظام التعليم العالي من بين أحدث اتجاهات سياسة للحكومة الصينية، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على ارتفاع عدد العاملين في مجال البحث والتطوير.

الجدول1: عدد الباحثين في الصين (لكل مليون نسمة) مقارنة بالنسب المسجلة عالمياً 1996-2020

العدد المسجل دوليا						
2020	2018	2015	2010	2005	2000	1996
-	1597	1412	1282	1204	1075	-
العدد المسجل في الصين						
2020	2018	2015	2010	2005	2000	1996
1585	1307	1151	885	841	539	438

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2. مؤشر إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير

على مدى العقدين الماضيين سجل الإنفاق على البحث والتطوير في الصين نمو كبير وصل إلى مستوى قياسي عام 2019، أين بلغ إجمالي 514.798 مليار دولار أي ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الإنفاق على البحث والتطوير للفرد 368 دولار أمريكي، لتحتل بذلك الصين الترتيب الثاني عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول2: ترتيب اكبر خمس دول من حيث مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير لعام 2019

		إجمالي الإنفاق (مليار دولار)	نسبة من GDP	الإنفاق للفرد الواحد (دولار)
1	الولايات المتحدة	612.714	3.1%	1866
2	الصين	514.798	2.2%	368
3	اليابان	172.614	3.2%	1375
4	الهند	158.691	1.3%	120
5	ألمانيا	131.932	3.2%	1586

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وجدير بالذكر أن هذا الأداء يعكس التحول الاستراتيجي للصين، حيث تنفق على البحث والتطوير أكثر من معظم البلدان في العالم، لتكون ثاني اكبر بلد بعد الولايات المتحدة. وفي هذا السياق نشير إلى ما خلصت إليه وكالة الأبحاث والابتكار البريطانية (UK Research and Innovation agency)[2]، من أن الصين وخلال وقت ليس بالطويل ستكون رائدة العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير. لان يتسبب التعافي السريع للاقتصادي الصيني من جائحة COVID-19 ونمو التكنولوجيا فيها يرفع من حدة المنافسة مع الولايات المتحدة، الأمر سيعزز حدوث هذا الانتقال في آجال قريبة .

3. حصة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي

تحدد نسبة مساهمة عمليات البحث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، من خلال احتساب قيم الإنفاق إلى إجمالي القيم المحققة في الناتج الإجمالي المحلي، وعليه كلما زادت هذه النسبة كلما ارتفعت مساهمة عمليات البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة أخرى كلما تقاربت المعدلات المحققة من تلك المسجلة عالميا كلما كان البحث والتطوير في مستويات جيدة دوليا، تطور هذه المعدلات بالنسبة للصين موضحة في الجدول أدناه.

الجدول3: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP في الصين مقارنة بالنسب الدولية 1996-2020

الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP دوليا					
2020	2015	2010	2005	2000	1996
2.63	2.10	2.01	1.96	2.05	1.96
الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP في الصين					

2 https://www.ukri.org/

2020	2015	2010	2005	2000	1996
2.4	2.06	1.71	1.31	0.89	0.56

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

انتقلت حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 0.56% إلى أكثر من 2% عام 2015، حيث بدأت المعدلات المسجلة في الصين تتقارب مع المعدلات الدولية، بحيث بلغت النسبة في الصين 2.4% مقارنة بـ 2.6% عالمياً، وبذلك تكون الصين قد حققت تقارباً ملحوظاً مع القيم المسجلة على المستوى العالمي. فمنذ العام 2010 تقاطعت القيم المسجلة في الصين مع تلك المسجلة في الاتحاد الأوروبي في فترات زمنية متفرقة بين عامي 2010-2020.

بيان4: الإنفاق على البحث والتطويركنسبة من GDP في الصين مقارنة ببعض الدول المتطورة 2010-2020، %

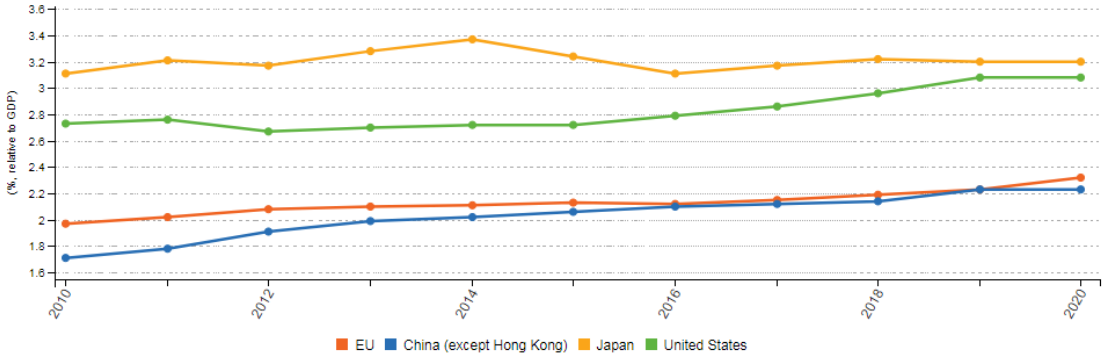

Source: Eurostat and OECD database

4. التوزيع القطاعي للإنفاق على البحث والتطوير

تستحوذ الشركات في الصين على معظم الإنفاق الموجه للبحث والتطوير، تليها الحكومة ثم مؤسسات التعليم العالي. ومع ذلك ففي عام 2019، ارتفع الإنفاق من قبل مؤسسات التعليم العالي بنسبة 23.2% مقارنة بعام 2018. تشير هذه الزيادة الكبيرة إلى أن نمو البحث والتطوير بسرعة مقارنة بباقي دول العالم. حيث بلغ مساهمة الشركات في البحث والتطوير عام 2019 نسبة 77%، تليها القطاع الحكومي بنسبة 16%، وأخيرا الجامعات بمعدل 7% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الصين .

وبالمقارنة مع النسب المسجلة في البلدان المتقدمة في المجال خلال نفس الفترة، فمثلا سجلت الولايات المتحدة نمو في البحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي بنسبة 5.7%، أما كندا فسجلت زيادة بنسبة 5.2% . ونلاحظ أن المعدلات المسجلة في الصين تكاد تتقارب مع المعدلات والنسب المسجلة عالمياً، ودولياً تسيطر الشركات على تمويل الإنفاق على البحث والتطوير، في حين القطاع الخاص غير الربحي يأتي أخيراً مع اختلاف حصص توزيع الإنفاق على البحث والتطوير لإجمالي الناتج المحلي فيما بين الدول، كما يوضحه البيان أدناه.

البيان5: توزيع الإنفاق على البحث والتطوير من GDP بحسب القطاعات لعام 2020، %

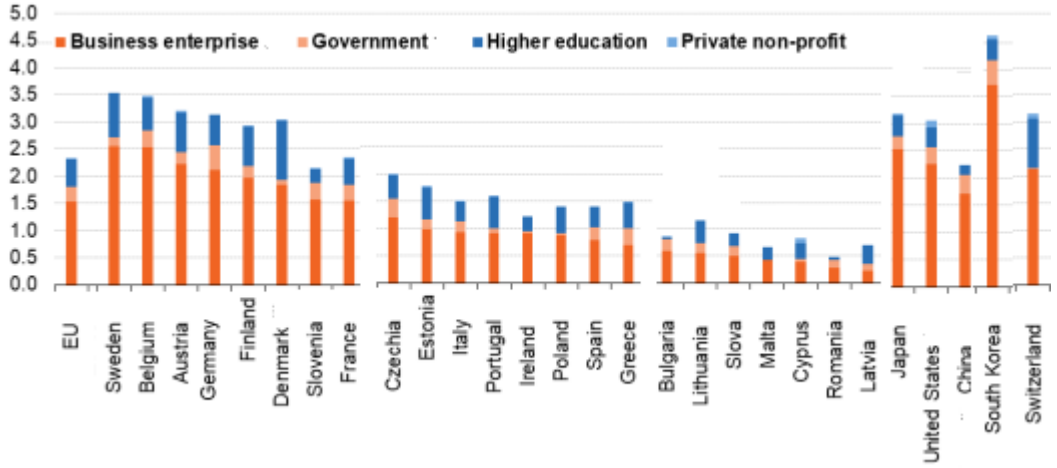

Source: Eurostat and OECD database

ثالثا- آليات تعزيز المكانة التنموية للبحث العلمي في الصين

1. ضبط النصوص القانونية المنظمة لقطاع التعليم :

نركز على عينة من مواد قانون التعليم للجمهورية الصين الشعبية (Education Law of the People's Republic of China)[3] ، حيث وقع تركيزنا على أربعة مواد هامة تتضمن تمويل وتوجيه القطاع .

- المادة 55: الاعتمادات المالية للحكومات الشعبية الخاصة بالتعليم على مختلف المستويات تُدرج بشكل منفصل في موازناتها المالية، وفق مبدأ سلطتها الموحدة على الشؤون الإدارية والمالية. تعمل الحكومات الشعبية في مختلف المستويات على زيادة مخصصاتها للتعليم بمعدل أسرع من إيراداتها العادية، ويزداد متوسط الإنفاق على كل طالب مسجل بشكل مطرد وأن رواتب المعلمين ومتوسط الإنفاق العام لكل طالب يجب أن يزداد باطراد أيضا
- المادة 57: يجب على السلطات الضريبية تحصيل كامل الرسوم الإضافية لصناديق التعليم التي تخضع لرقابة إدارات التعليم وتستخدم بشكل أساسي لفرض التعليم الإلزامي، كما يجوز للحكومات الشعبية في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية أن تفرض رسوم إضافية للأغراض التعليمية يتم استخدامها حصراً للتعليم.
- المادة 62: تشجيع استخدام القروض وغيرها من الوسائل المالية لدعم المشاريع التعليمية.

3 يمكن الاطلاع على قانون التعليم للجمهورية الصينية كاملا عبر الموقع التالي :
content_1383710.htm/12/12-http://www.npc.gov.cn/zgrdw/englishnpc/Law/2007

- المادة 63: تعمل الحكومات الشعبية بمختلف مستوياتها وإداراتها على تعزيز الإشراف والرقابة على الاعتمادات التعليمية للمدارس ومؤسسات التعليم الأخرى من أجل تحقيق نتائج أفضل للاستثمار في التعليم.

2. عولمة التعليم العالي:

تتيح عولمة التعليم العالي مشاركة المعرفة والبحث بالإضافة إلى المنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. في أعقاب العولمة احتضنت الحكومات ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم مختلف مكونات التدويل من أجل إرساء معالم اقتصاد المعرفة.

ويمكن تعريف تدويل التعليم على أنه القرارات التي يتخذها الفاعلون من خلال السياسات والممارسات «للتعامل مع البيئة الأكاديمية العالمية» . وتعد الصين إحدى الدول التي استثمرت بكثافة في السياسات التي تعطي الأولوية للتدويل في مؤسسات التعليم العالي. وهناك من يشير إلى كون وزارة التعليم الصينية واحدة من أهم الهياكل المسؤولة عن أكبر الزيادات المستدامة في الاستثمار في الأبحاث الجامعية في تاريخ البشرية. حيث نمى من عام 1999 حتى عام 2008، بلغ معدل النمو السنوي المركب (CAGR)[4] من نفقات البحث والتطوير في الجامعات الصينية كان 22٪، بمعدل 15% من الناتج المحلي الإجمالي .

3. توجيه البحث العلمي للانتقال نحو اقتصاد ذو قيمة مضافة عالية

منذ عام 2006 أصبحت الصين خامس دولة رائدة من حيث حصتها من المنشورات العلمية في العالم، وحاليا تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة. . وجدير بالذكر أن النمو السريع للاقتصاد الصيني كان مبنيا على نظام إنتاج وطني موجه للتصدير مرتبط بشبكة عالمية لسلاسل القيمة للاقتصاديات الرائدة في العالم. غير أن السياسة الجديدة للحكومة الصينية تهدف إلى الانتقال من اقتصاد قائم على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة يعتمد على الفكر المملوك للأجانب، إلى اقتصاد ذو وظائف ذات قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة.

فالحكومة الصينية تعمل على إرساء نظام ابتكار وطني لتحقيق مستوى عالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا، وتوظيف مخرجاتها كأساس لتطوير الاقتصاد على المدى الطويل. ونتيجة لذلك فان استراتيجيات تعزيز البحث وقدرات الابتكار تحتل مكانة متزايدة الأهمية في سياسة التنمية الصينية

قبل الإصلاحات المطبقة في الثمانينيات لعبت المؤسسات البحثية المدعومة من الدولة دور كبير في عمليات البحث والتطوير الصناعي. حيث اعتمدت الصناعة بشكل كبير على معاهد البحث وعلى الجامعات بدرجة اقل لتحسين التكنولوجيا ولم يتغير هذا إلا مؤخرًا. مثلما تغيرت بعض الشركات، شركة Huawei التي بدأت في الاستثمار بكثافة في البحث والتطوير مع الإصلاحات

4 معدل النمو السنوي المركب (CAGR) هو معدل العائد المطلوب لنمو الاستثمار من رصيد البداية إلى نهايته، كما يعد أحد أكثر الطرق دقة لحساب وتحديد العوائد لأي شيء يمكن أن يرتفع أو ينخفض في القيمة بمرور الوقت. فمعدل النمو السنوي المركب طريقة جيدة لتقييم أداء الاستثمارات المختلفة بمرور الوقت

الاقتصادية، وزيادة المشاركة في الاقتصاد العالمي من خلال دراسة أنظمة البحث والتطوير الخاصة بالدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة، لأجل رفع مستوى التكنولوجيا للصين، وعليه تقرر أن الجامعات الصينية يجب أن تضطلع بدور أكبر في مجال البحث والتطوير . وهو الأمر الذي دفع بارتفاع عدد الأوراق العلمية المفهرسة في الصين على النحو التالي[5] :

الجدول4: عدد الأوراق العلمية والتكنولوجية المفهرسة في أول ثلاث دول لعام 2009

	عدد الأوراق	العالم	و م أ	الصين	اليابان
SCI	لكل 10 آلاف	144.2	39.8	12	9.2
	الرتبة	-	1	2	5
	لكل مليون	-	1297.4	90.1	721.2
EI	لكل 10 آلاف	40.9	6.9	9.3	2.9
	الرتبة	-	2	1	3
	لكل مليون	-	224.9	69.9	227.3
ISTP	لكل 10 آلاف	42.8	10.5	5.2	2.7
	الرتبة	-	1	2	3
	لكل مليون	-	342.3	39	211.7

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على . (Loyalka, 2014)

4. رفع حصة الشركات الصينية من نفقات البحث والتطوير

بدأت الحكومة الصينية في تأكيد مكانة البحث والتطوير كأحد أولوياتها القصوى، فبغرض تحفيز النمو الاقتصادي ودفع نموذج نمو جديد أقل تركيزاً على التصدير وأكثر تركيزاً على الاستهلاك المحلي والابتكار والبحث والتطوير. بعد تباطؤ النمو الاقتصادي المسجل سنة 2019، أين انخفض الناتج المحلي الحقيقي من 10.6% عام 2010 إلى 6.1% عام 2019.

وفي المقابل شجعت الشركات على زيادة إنفاقها على البحث والتطوير وتعزيز قدراتها الابتكارية، وفي أحدث خطة خماسية بين عامي 2015- 2020 حددت الحكومة الصينية هدفًا طموحًا يتمثل في إنفاق 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عام 2020. حيث تعمل الصين حاليا على تجسيد إستراتيجية تصديرية تقوم على توفير منتجات تصنيعية تكنولوجية موجه للأسواق الدولية .

5 SCI: Science Citation Index مؤشر الاقتباس العلمي
EI: Engineering Index مؤشر الهندسة
ISTP: Index to Science And Technology Proceedings مؤشر الإجراءات العلمية والتقنية.

خامسا: الخطط الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي في الصين

1. خطة الدرجة الأولى المزدوجة

كإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للصين وإرساء الأساس لتنمية طويلة الأمد، أعلنت الجنة المركزية للحزب الشيوعي ومجلس الدولة الصيني عام 2015 عن خطط للتنسيق وتعزيز الجامعات ذات مستوى عالمي . تسعى هذه المبادرة إلى تأسيس جامعات عالمية من الدرجة الأولى وذات مستوى أكاديمي من الدرجة الأولى (باللغة الصينية世界一流大学和一流学科建 (双一流Double First Class) أو ما يعرف اختصارا بسياسة الدرجة الأولى المزدوجة أو «جامعات الدرجة الأولى المزدوجة".

تهدف هذه الخطة إلى إنشاء جامعات وتخصصات ذات مستوى عالمي، ومن هنا جاء اسم Double First Class. وهي مبادرة لتطوير التعليم العالي صممتها الحكومة الصينية بهدف تطوير الجامعات وأعضاء هيئة التدريس والإدارات بشكل شامل بحلول نهاية عام 2050 ، وتمثل الجامعات المستهدفة 5% من إجمالي الجامعات والكليات (ما يقرب من 3000 مؤسسة للتعليم العالي)[6]. وتتلخص أهداف هذه الإستراتيجية في :

- بناء جامعات وتخصصات عالمية من الدرجة الأولى.
- التكيف مع تغييرات البيئة التعليمية في الداخل والخارج.
- تطوير ممارسة التعليم العالي الدولي محلياً.
- وضع مؤسسات التعليم العالي خطط لتطوير التخصصات والموظفين.
- تعزيز نظام الجامعات الصينية لتشكيل مجموعة من الجامعات الصينية المتميزة ومجموعة من التخصصات ذات الانتشار والتأثير العالمي.
- إدراج الجامعات ضمن الجامعات ذات المستوى العالمي بحلول عام 2050.
- تعزيز الخصائص البحثية وبناء فرق من الباحثين المختصين.
- تأسيس مؤسسات جامعية نخبوية ذات كفاءات عالمية.

تم نشر قائمة الجامعات والتخصصات المستهدفة في سبتمبر 2017، والتي تشمل 42 جامعة من الدرجة الأولى المزدوجة (36 مدرسة من الدرجة الأولى وست مدارس من الدرجة الثانية). و465 تخصصًا من الدرجة الأولى موزعة على 140 مدرسة (95 جامعة مزدوجة من الدرجة الأولى) بما في ذلك جامعات الدرجة الأولى. وفقًا للترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية 2019/2018 وتصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي لعام 2020/2019[7]، تُعتبر معظم جامعات الدرجة الأولى المزدوجة البالغ عددها 42 من بين أفضل 500 جامعة في العالم وأكثرها من بين هذه الجامعات، كما تم تصنيف تخصصاتها من الدرجة الأولى والبالغ عددها 95 تخصصا ضمن أفضل 1000 جامعة في جميع أنحاء العالم.[8]

6 https://en.wikipedia.org/wiki/Double_First_Class_University_Plan

7 يعد تصنيف التايمز للجامعات العالمية والذي صدر لأول مرة سنة 2010 احد أهم الجهات التي تصنف الجامعات في العالم، ويعتمد التصنيف على أربع مجالات رئيسية هي التدريس، والبحث، ونقل المعرفة والنظرة الدولية.

8 يعد تصنيف التايمز للجامعات العالمية والذي صدر لأول مرة سنة 2010 احد أهم الجهات التي تصنف الجامعات في العالم، ويعتمد

في 14 فيفري 2022 أعلنت وزارة التعليم الصينية عن الجولة الثانية من خطة الدرجة الأولى المزدوجة بضم 147 جامعة، وفي ما يلي أول 10 جامعات مستهدفة في هذه الجولة:

الجدول5: قائمة بأول عشر جامعات مستهدفة من الجولة الثانية لخطة الدرجة الأولى المزدوجة لعام 2022

	اسم المؤسسة	تعيين التخصصات
1	Beijing University	تحدد التخصصات ذاتيا
2	China Renmin University	الفلسفة، الاقتصاد النظري، الاقتصاد التطبيقي، القانون، العلوم السياسية، علم الاجتماع، النظرية الماركسية، الصحافة والاتصال، التاريخ الصيني، الإحصاء، إدارة الأعمال، الإدارة الاقتصادية للزراعة والغابات، الإدارة العامة، معلومات المكتبات وإدارة المحفوظات
3	Tsinghua University	تحدد التخصصات ذاتيا
4	Beijing Jiaotong University	علم النظم
5	Beijing University Of Technology	هندسة مدنية
6	Beihang University	الميكانيكا، علوم وتكنولوجيا الآلات، علوم وهندسة المواد، علوم وهندسة التحكم، علوم وتكنولوجيا الكمبيوتر، هندسة النقل، علوم وتكنولوجيا الفضاء، هندسة البرمجيات.
7	Beijing Institute Of Technology	الفيزياء، وعلوم وهندسة المواد، وعلوم وهندسة التحكم، وعلوم وتكنولوجيا الأسلحة.
8	Beijing University Of Science And Technology	تاريخ العلوم والتكنولوجيا، علوم وهندسة المواد، هندسة المعادن، هندسة التعدين.
9	Beijing University Of Chemical Technolog	الهندسة الكيميائية والتكنولوجيا
10	Beijing University Of Posts And Telecommunication	هندسة المعلومات والاتصالات، وعلوم الحاسوب والتكنولوجيا.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

List of National Double First-Class Universities and Construction Disciplines List in (2022 (147
https//:www.dxsbb.com/news.43247/html

التصنيف على أربع مجالات رئيسية هي التدريس، والبحث، ونقل المعرفة والنظرة الدولية.

2. مشروع 211 ومشروع 985

شهد قطاع التعليم العالي في الصين تطوراً شاملاً منذ تنفيذ مشروع 211 ومشروع 985، حيث يمثل هاذين المشروعين إطاراً عاماً لإستراتيجية دعم وتوجيه البحث العلمي لخدمة التنمية، من خلال تجسيد الخطوط العريضة لسياسة دعم التنمية القائمة على الابتكار وقيادة إستراتيجية التنمية الاشتراكية مع الحفاظ على جوهر الخصائص الصينية .

يعد صعود الجامعات الصينية وفق التقديرات العالمية أحد أهم الإنجازات البحثية في الصين، في عام 2019 صنفت 40 جامعة صينية على قائمة أفضل الجامعات في العالم. منذ منتصف التسعينيات استثمرت الصين بكثافة في التعليم العالي والتدويل، ولتحقيق مكانة عالمية في التعليم العالي طورت الحكومة الصينية مشاريع إستراتيجية طويلة الأمد تمثلت في مشروع 211 ومشروع 985 .

أ. المشروع 211:

في وقت مبكر من عام 1995 وافق مجلس الدولة الصيني على إصدار خطة المشروع 211، ويتكون هذا المشروع من ثلاثة أجزاء :

- تحسين الظروف العامة لتشغيل المدارس ؛
- وبناء التخصصات الرئيسية ؛
- وإنشاء نظام الخدمة العامة من التعليم العالي.

ويعرف المشروع 211 بأنه مبادرة تعليمية واحد المشاريع التي اعتمدتها الصين لبناء ما يقرب من 100 جامعة وتخصص، بدأ المشروع في عام 1995، ومول أكثر من 100 جامعة صينية بهدف الارتقاء بها إلى المعايير الأكاديمية الدولية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ودعم المعايير البحثية وقدرات الجامعات الوطنية الصينية ، وتنمية المواهب عالية المستوى لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

ب. مشروع 985:

مع النجاح الكبير لمشروع 211 تم إنشاء المشروع 985 أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جامعة بكين (ماي 1998). والغرض من المشروع إنشاء جامعات النخبة من 39 جامعة بهدف :

- تعزيز التعاون الدولي والتبادل.
- جذب الطلاب الدوليين.

في إطار المشروع 985 تم تقديم التمويل لتسع جامعات صينية هي: جامعة تسينغهوا، جامعة تشجيانغ، جامعة شنغهاي جياو تونغ، جامعة شيان جياو تونغ، جامعة العلوم والتكنولوجيا، معهد هاربين للتكنولوجيا، جامعة بكين، جامعة فودان ونانجينغ جامعة. وفي عام 2004 تم إضافة 30 جامعة صينية إضافية خلال المرحلة الثانية من مشروع 985 .

3. مبادرة صنع في الصين 2025

منذ عام 2015 قدمت الحكومة الصينية مبادرة صنع في الصين لعام 2025 (MIC 2025) بهدف ترقية القدرات التكنولوجية التصنيعية للصناعات الصينية وزيادة المحتوى الصيني المحلي للمكونات التصنيعية الأساسية إلى 40% بحلول عام 2020 و 70% بحلول عام 2025، ومن المرجح أن يتسارع هذا التوجه بعد ظهور وباء كورونا . تستهدف هذه المبادرة عدد هام من القطاعات الرئيسية، وهي :

- قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات.
- والذكاء الاصطناعي .
- والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية .
- والمستحضرات الصيدلانية.
- والطاقة المتجددة.

الهدف الأساسي لهذه المبادرة أن تكون الصين رائدة عالمياً في كل هذه القطاعات بحلول عام 2025. وكجزء من هذه المبادرة تم ضخ أموال ضخمة لتمويل البحث والتطوير للشركات الصينية المشاركة في البحث والتطوير، إضافة لاستفادتها من مزايا ضريبية كبيرة.

خاتمة

لطالما ارتبط التطور والازدهار الاقتصادي برقي مستوى البحث العلمي واندماجه مع المستجدات، فالنمو الاقتصادي الذي لا يرافقه البحث العلمي لأجل تحقيق المحاكاة بما يتماشى مع المتغيرات الدولية، والذي لا يكون حاضراً على الدوام لحل المشاكل والاختلالات التي تواجه العمليات الاقتصادية الكلية والجزئية، لا يجد طريقاً للاستدامة مهما كانت الظروف. ولعل ارتباط مراكز البحث الكبرى بالاقتصاديات المتقدمة ليس للأهمية المجردة للبحث العلمي، وإنما لوجود دور فاعل للبحث العلمي في تعزيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامة النمو إضافة إلى تفاعل مراكز البحثية والجامعات مع المتغيرات المختلفة.

ومع تعمق وسائل العولمة وانكشاف الاقتصاديات بجميع مقوماتها على العالم، نمت عملية التكامل العلمي في شتى المجالات بهدف تسريع التبادل والتعاون الدوليين. حتى أصبحنا نتحدث اليوم عن تدويل التعليم العالي، والذي أضحى غاية أساسية للاقتصاديات الناشئة التي تجعل من تدويل أنظمتها التعليمية طريقاً نحو بناء وتطوير جامعات وطنية ذات مستوى عالمي. وهو ما سعت الصين إلى تنفيذه لأجل مواكبة التطور الاقتصادي واستدامة التنمية ضمن خططها الإستراتيجية بعيدة المدى، والتي بدأت في حصد نتائجها وانجازاتها. وهنا يمكننا أن نشير إلى أهم العراقيل التي تحد من فاعلية الوظيفة التنموية للجامعة ونجاعتها خاصة في البلدان الأقل نمواً على ضوء ما سبق ذكره عن التجربة الصينية :

- غياب الرؤية الإستراتيجية الفاعلة التي تدعم الدور التنموي للجامعات ومراكز البحث

العلمي.

- ضعف الروابط العلمية بين مراكز البحث العالمية والدول النامية.
- تراجع المضامين العلمية والبحثية عند رسم السياسات والاستراتيجيات التنموية.
- المكونات والتقاليد الاجتماعية قد تكون عائق في سبيل تطبيق المعارف والعلوم التي تتعارض مع أعراف وقيم المجتمعات.
- غياب الاندماج بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي وغياب الترابط بينهما.
- محدودية التمويل البحثي نظراً للظروف المالية خاصة في الدول النامية.
- عدم وجود جامعات ومراكز بحثية متخصصة في القطاعات الاقتصادية البنيوية.
- تصادم المخرجات البحثية للجامعة مع جمود الواقع الاقتصادي الأمر الذي يحد من فاعليها.
- عدم تفاعل المكونات المجتمعية مع مخرجات مراكز البحث.
- ضعف مساهمة القطاعات غير الحكومية في تمويل الإنفاق على البحث والتطوير.

قائمة المراجع :

1. Abigail Bernet .(2020) .The Evolution Of Chinese Higher Education .Sweden: Malmö University.

2. Adams, U. (2021). R&D Tracker: China's Rise In Academic R&D And Western Countries' Rise In Concern. Uk: UK Research And Innovation Agency.

3. Altbach And Knight.(2007) .

4. Altbach, P. A. (2007). The Internationalization Of Higher Education: Motivations And Realities. Journal Of Studies In International Education, 11(3–4), .

5. Besley, M. A. (2018). China's Double First-Class University Strategy. Educational Philosophy And Theory Journal, VOL. 50, NO. 12, , Pp. 1075–1079.

6. China National People's Congress. (1995). Education Law Of The People's Republic Of China.

7. Chiu, C. (August 11, 2020). Project 211, Project 985, C9 League, And Double First Class. China Admissions.

8. Han Zhang, D. P. (2013). Building Global-Class Universities: Assessing The Impact Of The 985 Project. Journal Of Research Policy, 42(3) .

9. Lim, M. A. (2022, February 19). University World News. Retrieved From . What Is Distinct About China's Development Of Higher Education? . : Https://Www.Universityworldnews.Com/Post.Php?Story=20220214153157653

10. Liu, Q. (2019). The "Double First-Class Initiative" In China: Background, Implementation, And Potential Problems. Beijing International Review Of Education , PP. 92108-.

11. Loyalka, O. A. (2014). Factors Affecting The Quality Of Engineering Education In The Four Largest Emerging Economies. Higher Education Vol 68 .

12. سامر بابكر. (2021). اقتصاد المعرفة. ابوظبي- الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

مساهمة التكوين الجامعي في اكتساب الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري - دراسة حالة مشروع عيادة للمتابعة النفسية والارطوفونية بالأغواط -

Contribution of the university training to the acquisition of entrepreneurial culture among the Algerian youth

- A case study of a clinic project for psychological follow-up and orthophony in Laghouat -

أ.د.بوعليت محمد ، د.بن دهقان طاهر

جامعة عمار ثليجي الأغواط، m.boualit@lagh-univ.dz

جامعة عمار ثليجي الاغواط bendahganet@gmail.com

الملخص :

تعد الثقافة المقاولاتية من الميادين الجديدة في المجتمع الجزائري وهذا يتطلب ثقافة وتكوين في هذا المجال وخاصة لدى فئة الشباب من حاملي الشهادات الجامعية في مجالات يحتاجها سوق الشغل في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالشاب المتخرج يحتاج الى عمل يمكنه من بناء مستقبله، فاليوم الشباب يجب عليهم الذهاب الى النشاط المقاولاتي لبناء مستقبلهم ، ومن هنا هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري ،وأهمية التعليم المقاولاتي في بعث روح الإبداع والاستثمار من خلال إنشاء مشاريع تساهم في تنمية المجتمع ،فكانت دراستنا على مشروع مقاولاتي بمدينة الاغواط وهذا المشروع دراسة حالة لعيادة متخصصة في المتابعة النفسية والأرطوفونية .

الكلمات المفتاحية: جامعة، بحث علمي، تنمية، الصين، الإنفاق على البحث والتطوير.

مقدمة :

تعتبر الجامعة الجزائرية وبمختلف مؤسسات التعليم العالي مواكبة للتغييرات السوسيواقتصادية للمجتمع فإنها على غرار دورها التكويني والبحثي فإنها تسعى إلى دعم ومرافقة الشباب حاملي المشاريع المقاولاتية من خلال انفتاح الجامعة على المقاولة لإرساء وتنمية ثقافة المقلاوتية لدى الشباب الجامعي فإنها تنقل المعارف والتكوين من اجل بعث روح إنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة باعتبارها احد المجالات الواعدة في تحقيق التنمية ، فإدراج تدريس المقاولاتية في الكثير من التخصصات الجامعية يبعث روح الإبداع والتشجيع بهدف تكوين الشباب الجامعي يتمتع بأفكار الابتكارية من خلال البحث العلمي وهذا ما زاد اهتمامنا بالبحث في مجال المقاولاتية من خلال دراستنا المتمثلة في دراسة حالة لمشروع وفق التخصص والتكوين الجامعي تمثل في دراسة حالة عيادة بمدينة الاغواط للمتابعة النفسية والأرطوفونية لمعرفة دور التخصص والتكوين الجامعي في اكتساب ثقافة مقاولاتيةلانشاء هذه العيادة .

هنا نطرح التساؤل الرئيسي :**هل يساهم التكوين الجامعي في إكساب الثقافة المقاولاتية لدى الشباب اصحاب مشروع العيادة ؟**

1. تساؤلات الدراسة :

- هل البحث العلمي ساهم في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى أصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسيةوالأرطوفونيةبالأغواط ؟
- هل تدريس المقاولاتية في البرامج التعليمية الجامعية ساعدأصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسية والأرطوفونية بالأغواط في تطوير المشروع؟
- هل دار المقاولاتية بالجامعية ساهمت في دعم ومرافقة أصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسية والأرطوفونية بالأغواط؟

2. فرضيات الدراسة :

- البحث العلمي ساهم في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى أصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسية والأرطوفونية بالأغواط
- تدريس المقاولاتية في البرامج التعليمية الجامعية ساعدأصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسية والأرطوفونية بالأغواط في تطوير المشروع
- دار المقاولاتية بالجامعية ساهمت في دعم ومرافقة أصحاب مشروع العيادةللمتابعة النفسية والأرطوفونية بالأغواط.

3. مفاهيم الدراسة :

أ. المقاولاتية:

- لغة:المقاولاتية من المقاولة و الفعل قاول و تعني :»المجادلة : يقال (قاوله في الأمر ، أي

جادله) ، حيث ورد في لسان العرب لابن منظور: (قاولته في أمره و تقاولنا، أي تفاوضنا)[1] .

- تعرف المقاولة على أنها: «نسق كجميع الأنساق تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية وغير مادية وبشرية وشبكة من التدفق المالي ولمعلوماتي، تربط مختلف العناصر لتحقيق وحدة المؤسسة. فهي مكان لظهور الفكر الإبداعي و خلق الثروة الاقتصادية كما لديها بعد سوسيومهني يقدم إضافات للمجتمع[2].
- كتعريف آخر قدمه Alain Fayole الذي حدد المقاولة على أنها : « حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لها سلوكات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير و أخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي[3].
- ويمكن تعريف المقاولة بأنها: حركية إنشاء و استغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة[4] .
- فمن خلال هذه التعاريف فيمكن تعريف المقاولاتية على أنها تنظيم يهدف إلى إنشاء مشاريع تقدم الإضافة والتنمية للمجتمع ترتكز على الإبداع والابتكار لأصحاب هذه المشاريع.

ب. الثقافةالمقاولاتية:

- تعرف الثقافة المقاولاتية: على انها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من الفرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجادأفكار مبتكرة جديدة وابتكار في مجمل القطاعات الموجودة إضافة الى وجود هيكل تسييري تنظيمي وهي تتضمن التصرفات ، التحفيز ،ردود الأفعال المقاولين ، التخطيط ، اتخاذ القرارات ، التنظيم والمراقبة[5] .
- تعريف آخر : هي مجموعة من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام في تطوير المجتمع بما نتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التحديد والابتكار[6] .

1 جربالكهينة :المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد الريعي ورهان التمكين الاقتصادي، مجلة البحث الاقتصادي، المجلد 5 ، العدد 8 ، 2017/12/26، ص 134.

2 كمال بوقرة وإسحاق رحماني: المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 21، مارس 2017، ص 98.

3 بشير عبد الحميد، حكيم زايدي، التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات نائشة– دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 03 العدد 06 – ديسمبر 2020 ، ص 200.

4 بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة كنموذج ، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إليزي ، العدد 03 ، جانفي 2013، ص 13.

5 سعاد نائف برنوطي ،ادارة الاعمال الصغيرة للريادة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2005،ص35

6 بدراوي سفيان ،ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول– دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان السنة الجامعية 2014_2015، ص 75

- تعرف الثقافة المقاولاتية حسب مكوناتها من الصفات التي تدل على الإدارة في المبادرة والمشروع في ما نريد عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية وهنا تصبح ثقافة المشروع ثقافة خاصة لأنها تهدف إلى الإنتاج الجديد و التغيير و تكون أيضا ثقافة خلق و بناء[7].
- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات[8].
- يمكن تعريف الثقافة المقاولاتية على أنها : تلك الاستعدادات من القيم والعادات والأفكار والرموز والمقومات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة بين مجموعة الأفراد الذين لديهم روح المقاولاتية في إنشاء وتسير المشاريع مما يجعلها عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة.

ج. عناصر ثقافة المقاولة:

الحديث عن ثقافة المقاولة يحيل إلى الحديث إلى العناصر المشكلة لهذه الثقافة والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمجموعة من القيم المهنية للمقاول الذي عرف بأنه الشخص الذي يحمل قدرات تتعلق بالحاجة إلى الإنجاز ، الثقة بالنفس، الرؤية المستقبلية، الرغبة في الاستقلالية ... الخ

- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء و السعي إلى إنجاز الأهداف و تحمل المسؤولية والعمل على الابتكار و التطوير المستمر و التمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.
- الثقة بالنفس: حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات و الإمكانيات الفردية وقدراته على التفكير و الإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات و مواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس و الاطمئنان بقدراتهم و ثقتهم بها.
- الرؤية المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية و تحقيق مركز متميز و مستويات ربحية متزايدة.
- التضحية و المثابرة: يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر و التضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال و غايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء .
- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات

7 مولاي علي، المقاولاتية بين الثقافة واشكالية إنشاء المؤسسات، مطبوعة محاضرات مقدمة للطلبة، معهد العلوم و التقنية، جامعة وهران، 2019-2020 ، ص 50 .

8 يحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة ؟، مداخلة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، أيام 8/7/6 أفريل 2010 ، ص07.

التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير و التجسيد الحقيقي لأفكارهم و آرائهم و طموحاتهم ، كما « يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة و تحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه SHUMPETER «المملكة الصغيرة»[9].

د. التكوين الجامعي:

- يعد التكوين وسيلة لتزويد الأفراد بالكفاءات و المهارات المهنية المناسبة، وذلك لقيامهم بمهامهم المهنية على أسحن أداء وفي أقل وقت ممكن[10].
- و يعرفه Ferry بأنه فعل منظم يسعى إلى إثارة عملية بناء متفاوتة الدرجة في وظائف الشخص، فالتكوين بهذا المعنى وثيق الاتصال بأساليب التفكير و الإدراك والشعور والسلوك[11] .
- و يعرف التكوين كذلك على أنه عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفة، وهدفه اكتساب معارف وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني، بتغير المستوى المعرفي من جهة بتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة، ومستوى المهارات وكذلك السلوكات من جانب آخر[12].
- ويعرف التكوين الجامعي بأنه تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي يقوم بالترشيد و البحث العلمي و إنتاج المعرفة و تطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا[13].
- يمكن القول ان التكوين الجامعي : هو تأهيل وتنمية المورد البشري وتزويده بالمعارف والمهارات المطلوبة بشكل منظم وعلمي لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الفعال.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التكوين الجامعي في تشجيع وإكساب الطالب الجامعي فكرة إنشاء مشاريع مقاولاتية ، وذلك من خلال التطرق الى البرامج التعليمية التي تتطرق إلى تدريس المقاولاتية في العديد من التخصصات ، وكذا معرفة دور البحوث العلمية في بعث روح الإبداع والابتكار لإنشاء المشاريع المقاولاتية لدى الشباب الجامعي ، كما تهدف دراستنا الى معرفة مدى تأثير التخصصات الجامعية على الشباب الجامعي في تفتحهم على الأعمال الحرة ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دار المقاولاتية كجهاز مرافق وداعم للشباب المقاول .

9 بدراوي سفيان، مرجع سابق، ص 78.

10 أقطي،رباب، ، التكوين الجامعي وعلاقاته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009 ، ص 33.

11 برغل، سعيد، تقويم العملية التكوينية بالجامعة «دراسة ميدانية لبعض معاهد المركز الجامعي مستغانم، www.Crasc.dz، ص 76.

12 بو عبد الله، حسن، ومقداد، محمد، ، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 10.

13 على أحمد مدكور، الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التعليمية، مصر، دار الفكر العربي، 2000، ص 47.

5. الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى : دراسة الجودي محمد علي[14]: الموسومة بـ :» نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي» قام الباحث بدراسته الميدانية على عينة من طلبة جامعة الجلفة، فجاءت اشكالية الدراسة كالتالي: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين؟ فهدفت الدراسة إلى معرفة استراتيجيات برامج التعليم المقاولاتي ، استخدم الباحث تقنية الاستبيان في البحث على عينة من الطلبة قدرت بـ 132 مفردة من الطلبة الذين يدرسون المقاولاتية. ومنه أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة:

- هناك العديد من الخصائص الشخصية والسلوكية والإدارية تتداخل لتشكل شخصية المقاول.
- يوجد عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية تساهم في تشكل شخصية المقاول.
- التوصل إلى أن أجهزة الدعم والمرافقة التي تتباهى الدول لها دور كبير في التسهيل للممارسة المقاولاتية.

- الدراسة الثانية : دراسة بدراوي سفيان الموسومة بـ[15]. : « ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري -المقاول-» قام الباحث بدراسة ميدانية بولاية تلمسان فجاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي: ماهي عناصر التفاعل بين ثقافية المقاول و الثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟

- اتسمت الدراسة بالطبيعة الاستكشافية الوصفية، كما اعتمد الباحث على تقنية الاستمارة بالمقابلة و كذا المقابلات الحرة استوفت هذه التقنية على عينة قدرها 172 مفردة ، كما توصلت الدراسة على عدة نتائج أهمها:
- غياب كبير لثقافة المقاولاتية لدى الشباب المقاول وغياب الدوافع التي تشجع الشباب لإنشاءالمشاريع .
- العوامل السوسيوثقافية للمجتمع أثرت بشكل كبير على تشكيل و مفهوم الاعمال الحرة والمقاولاتية لدى الشباب.

- الدراسة الثالثة: دراسة سعودي كمال الموسومة بـ: « أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية– الواقع و المأمول- « دراسة ميدانية لجامعة بشار جاءت اشكاليته على النحو التالي:ماهو واقع أنماط التكوين الجامعي ؟ وهل يحقق النمط المتبع الأهداف المرغوبة؟ استخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على عينة من فئة الأساتذة الجامعيين وفئة الطلبة قدرت بـ 215 طالب و 90 أستاذ جامعي . استخدم تقنية الاستبيان موجه للطلبة و استبيان آخر موجه للأساتذة . توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

- إن النمط التكويني بالجامعة لازال كلاسيكي يعتمد على التلقين و التكرار ولازالت الوسائل

14 الجودي محمد علي، نحو تكوين المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة ، دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة. 2014-2015 .

15 بدراوي سفيان، مرجع سابق، ص 78

التقليدية وطرق التقويم والامتحان النظري توصلت الدراسة إلى أن النظام الجديد ل.م.د لازال يحتاج إلى اشتراك الفاعلين في قطاع التعليم العالي لإثراء و ضبط الأهداف التعليمية.

6. التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات التي تناولت متغيرالمقاولاتية على التعليم المقاولاتي على غرار دراسة جودي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية وهناك من ركز على ثقافة المقاولة وعلاقتها بالثقافة المجتمعية على غرار دراسة بدراوي التي ركزت على ضعف الثقافة المقاولاتية مقارنة بثقافة المجتمع كون الثقافة العامة للمجتمع تؤثر على الشباب في عملية انشاء المشاريع المقاولاتية ، ولهذا لا نرى في دراستنا ان الثقافة المقاولاتية تتأتى من خلال عملية التكوين المستمر والتعليم الذي يرسخ مفاهيم العمل الحر وينمي القدرات والمهارات لتجسيد الأفكار الإبداعية على ارض الواقع كما ركزنا في دراستنا على التكوين المتخصص الاكاديمي الجامعي من خلال تدريس المقاولاتية للطلبة في العديد من التخصصات وانفتاح الجامعة على مجال العمل وبعث روح الاستثمار وروح المبادرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما توافقه دراسة سعودي عن التكوين كونه مجالا لتنمية المهارات وكون التكوين الجامعي في ديناميكية تطويرية لمواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع من خلال تطوير البرامج التعليمية لإشتراك الفاعلين مابين الجامعة وسوق العمل وهذا ما تسعى إليه دراستنا إلى معرفة دور التكوين الجامعي في تنمية هذه القدرات والثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي .

7. الإجراءات المنهجية للدراسة

أ. مجالات الدراسة :

قمنا بدراسة الحالة المتمثلة في : عيادة تحت تسمية « عيادة الملاك الصغير الأمين الطاهر للمتابعة النفسية والارطوفونية »، مقرها بالواحات الشمالية مقابل ثانوية قصيبة بالأغواط ، الجزائر تأسست في 2017.

ب. منهج الدراسة:

استخدامنا في دراستنا أسلوب دراسة الحالة الذي يعتبره على انه :المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا، أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا، وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة.

كما يعرف بأنه : أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر[16].

ج. أدوات الدراسة:

استعملنا المقابلة كأداة جمع المعلومات باعتبارها مناسبة لدراسة الحالة قمنا بمقابلة

16 محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، اليمن، ط3 ، 2013، ص 53.

صاحب المشروع الذي انشأ العيادة المتخصصة للمتابعة النفسية والأرطوفونية فكانت المقابلة مباشرة وحرة.

8. عرض وتحليل النتائج

أ. فكرة انشاء مشروع العيادة :

جاءت فكرة إنشاء العيادة من منطلق التكوين الجامعي والتخصص لكل من الزوجين كلاهما متخصصين في الأرطوفونيا وعلم النفس العيادي فاهتمام أصحاب المشروع راجع لطبيعة المنطقة لاحتياجها لمثل هذه المشاريع لان لا يوجد في مدينة الأغواط عيادة متخصصة للمتابعة النفسية والارطوفونية تساهم في علاج مشاكل النطق وتأخر الكلام والمشاكل النفسية والاجتماعية ، فالعيادة تحت اسم الزوجة ف.ق التي صرحت بان فكرة إنشاء العيادة جاءت من طرف الزوج ك.ب كونه اخصائي نفساني، بالإضافة إلى كونه أستاذ جامعي يدرس مقياس المقاولاتية فاحتياج المجتمع الأغواطي لهذه العيادة ألهمنا لانشاء المشروع، بالإضافة إلى أنها مصدر مالي ومؤسسة تشاركية مع فريق عمل ،فقد ساهمت العيادة في التنمية المحلية للمدينة الأغواط في الجانب الصحي.

ب. المكونات المادية والبشرية للمشروع:

تتكون العيادة من 10 عمال دائمين و2 عمال متطوعين بعدما بدأت بعاملين اثنين إلى أن تطورت وتوسعت فالعيادة تتكون من مختصين معالجين منهم : متخصص في الارطفونيا ، معالجة نفسية ،متخصص اجتماعي ، ومتخصص في التربية ،الاستعانة متخصص عقلي للاطفال وكذا طب الاعصاب وكذا طب عام وطب الحنجرة والأنف والاستعانة بطبيب الاسنان ومتخصص في الرياضة كل هذه التخصصات تشاركية بالعيادة وتحتاجها العيادة لعلاج الحالات.

بالإضافة الى الجانب الإداري من سكرتارية ومساعدين خارجين مثل الأولياء والمعلمين من خلال تقديم تقارير عن الحالات العلاجية، كما تحتاج العيادة لتجهيزات مكتبية وأدوات علاجية والألعاب المتخصصة للأطفال .

ج. صعوبات المشروع:

واجه صاحب المشروع عدة عراقيل من بينها العراقيل الإدارية تمثلت في قبول الملف الذي وضع في2015 وتم قبول المشروع في نهاية عام 2016 ، بالإضافة إلى العراقيل الثقافية لان أول مرة يتم فتح مشروع خاص بالمتابعة النفسية والارطوفينية بالمدينة كحالة جديدة وكذا واجه المشروع المشاكل المادية لاقتناء الأجهزة صعوبة التجهيزات ، صعوبة التواصل مع الأولياء وإخفاء الحقائق عن الحالات التي تعالجها العيادة بالإضافة إلى نقص تكوين المتخصصين في هذا المجال .

د. الهيئات الداعمة للمشروع

تم دعم المشروع من قبل مديرية الصحة والسكن لاعطائها الاعتماد القانوني لمزاولة العمل بالإضافة إلى دار المقاولاتية الجامعية التي شجعت المشروع وأصبح صاحب المشروع عضوا في دار المقاولاتية ومكون فيها ونموذج ناجح لمؤسسة ناجحة.

هـ. دور التكوين الجامعي والتخصص في المشروع

ساهم التكوين الجامعي والتخصص أصحاب المشروع بشكل كبير جدا في إنشاء عيادة متخصصة للمتابعة النفسية والارطفونية وله دور في وضع أسس النظام الداخلي للمؤسسة كما ساهم في عقد الاتفاقيات مع الشركاء الاجتماعين لتطوير العيادة وإنشاء عقد مع الموظفين وأولياء الحالات التي تعالج بالعيادة كما ساهم التكوين الجامعي في تجسيد المعارف والمهارات في ارض الواقع من خلال البحوث العلمية النظرية والتطبيقية ولانفتاح على المحيط الخارجي وفتح مجال التربصات للطلبة الجامعيين .

و. توسيع المشروع:

تم توسعت المشروع وتطويره وتنميته بداية من عيادة للمتابعة بتجهيزات أولية تم تطويرها بأجهزة متطورة وتوسعة المجال للاستعاب عدد أكثر من الحالات من خلا ل فتح قسم ما قبل المدرسي للأطفال العادين ، قيم للتكوين المتخصص ، قسم للتربصات ، إدخال التكنولوجيا والضبط الأرشيفي للملفات الحالات العلاجية استعمال التطبيقات التعليمية والعلاجية .

حققت العيادة نجاحات في العديد من الحلات العلاجية ونالت شهرة حتى خارج الولاية ياتون للعيادة خارج الولاية من ولايات اخرى كحالة من وهران على سبيل المثال لما لها من مصداقية.

9. نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى أهمية التكوين الجامعي في إنشاء المشاريع المقاولاتية وهذا لان الشاب الجامعي المكتسب لمعارف معينة من تخصصه تلهمه لأفكار إبداعية يمكن تجسيدها في ارض الواقع اذا وجد الدعم والمرافقة والتشجيع ومن هنا يعتبر التكوين الجامعي يكسب ثقافة مقاولاتية لدى الشباب وهذا ما لمسناه في دراستنا لحالة عيادة الملاك الامين الطاهر للمتابعة النفسية والارطوفونية بالأغواط .

كما استخلصنا من خلال دراستنا ان صاحب المشروع درس في الجامعة مقياس المقاولاتية مما ألهمه فكرة انشاء المشروع مع زوجته المتخصصة في مجال الارطوفونيا.

نستنتج من خلال دراستنا أن دار المقاولاتية ساهمت بدعم وتشجيع وبعث روح المبادرة لانشاء المشروع الذي يعتبر إضافة للتنمية المحلية بالاغواط.

استنتجنا ان الصعوبات المادية التي واجهت المشروع ساهمت في التنمية البطيئة للمشروع راجع لان صاحب المشروع لا يوافق على دعم الهيئات الرسمية للمشاركة المالية مثل صناديق

القرض وتدعيم المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى صعوبات الثقافة المجتمعية كيف ترى عيادة نفسية تعالج الأطفال وقبولها على أطفالهم .

خاتمة :

وصلنا إلى خاتمة هذا العمل هدفه معرفة مساهمة التكوين الجامعي في اكتساب الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي ومنه توصلنا أن للتكوين الجامعي من خلال تدريس مقاييس المقاولاتية في العديد من التخصصات الجامعية له دور في اعطاء فكرة عن انشاء المشاريع التي تبقى بطيئة جدا بالنسبة للشباب راجع للثقافة المجتمعية ازاء المقاولاتية والاعمال الحرة .

قائمة المراجع :

1. جربالكهينة :المقاولة النسوية في الجزائر بين واقع الاقتصاد الريعي ورهان التمكين الاقتصادي، مجلة البحث الاقتصادي، المجلد 5 ، العدد 8 ، 2017/12/26،
2. كمال بوقرة وإسحاق رحماني: المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 21، مارس 2017
3. بشير عبد الحميد، حكيم زايدي، التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق مؤسسات نائشة– دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 03 العدد 06 – ديسمبر 2020 ،
4. بديار أمينة، عرابش زينة، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة كنموذج ، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إليزي ، العدد 03 ، جانفي 2013،
5. سعاد نائف برنوطي ،ادارة الاعمال الصغيرة للريادة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2005،
6. بدراوي سفيان ،ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان ، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان السنة الجامعية 2014_2015،
7. مولاي علي، المقاولاتية بين الثقافة واشكالية إنشاء المؤسسات، مطبوعة محاضرات مقدمة للطلبة، معهد العلوم و التقنية، جامعة وهران، 2019-2020 ،.
8. يحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية: هل هي قضية ثقافة ؟، مداخلة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية، التكوين وفرص العمل، كلية علوم الاقتصاد والتسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، أيام 8/7/6 أفريل 2010 ،
9. أقطي،رباب، ، التكوين الجامعي وعلاقاته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009 ،
10. برغل، سعيد، تقويم العملية التكوينية بالجامعة «دراسة ميدانية لبعض معاهد المركز الجامعي مستغانم.
11. بو عبد الله، حسن، ومقداد، محمد، ، تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية،
12. على أحمد مدكور، الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التعليمية، مصر، دار الفكر العربي، 2000،
13. الجودي محمد علي، نحو تكوين المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي- دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة ، دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة. 2014-2015 .
14. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، اليمن، ط3 ، 2013،

إستراتجية إقتصاد المعرفة في تعزيز البحث العلمي وتفعيل مخرجاته على ضوء منهجية تقييم المعرفة KAM

Knowledge economy strategy in promoting scientific research and activating its outputs in light of the KAM knowledge assessment methodology

د. علوي سامية

جامعة الجزائر (2) Alaoui.samia1984@gmail.com

الملخص :

تهدف هذه المداخلة إلى توضيح إستراتيجية إقتصاد المعرفة في تطوير البحث العلمي, الذي يعد أحد من أهم ركائزها ومنه تفعيل مخرجاته . ذالك من خلال مجموعة من الآليات التي يعتمدها والتي تتعلق بتحسين جودة البحوث ورفع كفاءة الباحثين وكذالك زيادة الدعم والإتفاق وزيادة الإستفادة من مخرجات البحوث العلمية وذالك على ضوء مؤشرات منهجية تقيم المعرفة KAM ودليل القياس المعتمد وذالك لحساب متوسط الدليل لبلد ما.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد المعرفة, منهجية تقييم المعرفة KAM, البحث العلمي.

المقدمة:

يعتبر الحديث عن إقتصاد المعرفة وإستراتجيته لتطوير البحث العلمي وتفعيله من أهم المقاربات التي تتبناها الدول اليوم في ضوء مايعرفه العالم من تقدم, حيث أن عجلة الإقتصاد اليوم لم تعد تمر عبر المواد الخام كما كان في السابق بل تمر عبر العقل الإنساني وإنتاجه. أو مايمكن تسميته بالمعرفة هذه الأخير التي تتعبر اليوم رهانا لكل الشعوب لما لها من تأثير وقوة وفاعلية, وتعتبر المعرفة المنتجة و المستقات على أثر البحث العلمي من العناصر المهمة في التنمية المستدامة لمجتمع المعرفة إذ توفر تبادل الممارسات الجيدة للمعرفة وذالك من أجل تعميمها والإستفادة منها على نطاق واسع فيما يخص مجتمع المعرفة الذي يعتبر بمثابة حجر الزاوية في تطوير الإقتصاد ودعمه بالأفكار البناءة التي من شأنها إعطاء البنية الإقتصادية أساس سليم على المدى الطويل.

حيث يقصد بإقتصاد المعرفة أنه إقتصاد يقوم أساسا وبصورة رئيسية على عنصر المعرفة ومنه العنصر والعقل البشري, وذالك من خلال إستغلال وسائل البحث والموارد والإمكانيات الإقتصادية المتاحة بالإعتماد على الكفاءات البشرية القادرة على إستعاب التغيرات الطارءة على مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وفي هذا الصياغ نرصد حرص العديد من الدول في توجيه جهودها نحو إقتصاد المعرفة, فالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال يحرص على تنشئت وخلق مجتمع المعرفة وذالك من خلال إرساء إستراتيجية موحدة تحمل تصور جديد لتعليم والبحث العلمي, وذالك من خلال تحسن نوعيتهما من أجل الضفر بفرص أكبر لدول الإتحاد في خضم التنافس الكبير القائم على إقتصاد مبني على المعرفة.

ويعتبر التعليم العالي والذي تعد الجامعة مركزه الأساسي معطى هاما وأساسيا في عملية الإنتقال من الإقتصاد التقليدي إلى إقتصاد المعرفة. حيث ترتبط أهداف التعليم إرتباطا واضحا بتطوير الإقتصاد وعليه ينظر لتعليم في هذا السياق على أنه محرك لنمو الإقتصادي وذالك بتحويل المعرفة إلى مولد إلى القيمة الإقتصادية, حيث يظهر أن هناك إنتقال في المنظومة التعليمية من إقتصاد الألات إلى الإقتصاد القائم على المعرفة وليظهر في هذا السياق محاولة الجزائر مواكبة التطور الحاصل والتوجه نحو إقتصاد المعرفة, كبديل عن الإقتصاد الريعي لتترجم هذا التوجه بإهتمامها الجلي بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي من خلال مجموعة قوانين من أهمها 98-11 والبرنامج الخماسي حوله. وكذا إنشاء مخابر ومراكز بحث وأقطاب في هذا الميدان.

أ. إشكالية الدراسة:

- ما المقصود بإقتصاد المعرفة؟
- ماهي إستراتيجية إقتصاد المعرفة وآلياته في تطوير البحث العلمي والإستفادة من مخرجاته في التنمية؟
- ماهي المؤشرات التي يعتمد عليها في تقسييم والمقارنة بين مختلف الدول والمناطق في مجال المعرفة؟

ب. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع المدروس وهو إقتصاد المعرفة الذي يقوم بإستغلال المعرفة والإستفادة القصوى منها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية, وذالك بتفعيل البحث العلمي وتطويره كمحرك أساسي للتغيير والإستثمار في الموارد البشرية بإعتبارها رأس مال الفكري.

ج. أهداف الدراسة:

نعرض الأهداف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- الإشارة إلى أهمية إقتصاد المعرفة وإستراتجيته في تطوير المعرفة وإستغلالها في تنمية المستدامة للمجتمعات.
- الكشف عن الأليات التي يعتمدها في تطوير البحث العلمي وتثمين مخرجاته القائمة.
- تسليط الضوء على المؤشرات التي يعتمد عليها في التقييم والمقارنة بين الدول والمناطق بالإعتماد على منهجية تقييم المعرفة KAM ودليل قياس المعرفة.

د. منهج الدراسة:

تم الإعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لما له من قدرة على فهم الظاهرة المدروسة حيث تم من خلاله توضيح معنى إقتصاد المعرفة وتحديد إستراتجية كما أتاح لنا تحليل وتحديد أهم الآليات المعتمدة في تطوير البحث العلمي وكذالك تحديد المؤشرات منهجية تقييم المعرفة ودليل القياس المعتمد في المقارنة بين الدول.

هـ. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- مفهوم إقتصاد المعرفة ونشأته.
- خصائص إقتصاد المعرفة وعلاقته بالبحث العلمي.
- سياسات البحث العلمي في ضوء إقتصاد المعرفة والآليات المعتمدة للإستفادة من نتائج البحوث العلمية.
- منهجية تقييم المعرفة والركائز التي تقوم عليها.

1. مفهوم إقتصاد المعرفة ونشأته:

أ. مفهوم إقتصاد المعرفة:

يعتبر إقتصاد المعرفة توجها عالميا جديدا تطمع الحكومات والدول إلى تحقيقه وذالك من خلال إستغلال المعرفة والإستفادة القصوى منها. حيث يكون الإنتقال من الإقتصادي التقليدي المرتكز على الثروات الطبيعية والمواد الخام إلى إقتصاد مبني على المعرفة والإرتكاز عليها. وعليه نعرض مجموعة تعريفات حيث عرف باركين (M. Parken) إقتصاد المعرفة بأنه هو دراسة وفهم

عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لإكتشاف تعلم المعرفة و الحصول على ما يعرفه الأخرون.

و كذالك نجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2003م) يعرفه على أنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوضيفها كغاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الإقتصادي.

والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة صولا لترقية الحياة الإنسانية وإقامة التنمية الإنسانية بالأمر الذي يتطلب بناء القدرات البشرية الممكنة وتوزيع النجاح للقدرات البشرية. ولنجد البنك المركزي يعرف إقتصاد المعرقة على أنه الإقتصاد الذي يحقق إستخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية, وهذا يتضمن جلب وتطبيق المعارف الأجنبية بالإضافة إلى تكييف وتكوين المعرفة من أجل تلبية إحتياجاته الخاصة فإقتصاد المعرفة, وحسب البنك الدولي هو يقوم على التعاون الدولي في مجال تعليم التكنولوجيا وتبادل الخبرات بالإضافة إلى توليد المعرفة محليا, حتى لا يكون هناك تبعية.

ونشير أيضا إلى تعريف آخر, ذكرعليان « أنه الإقتصاد الذي يقوم على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإستخدماتها وتوظيفها وإبتكارها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة, من خلال الإفادة من خدمات المعلوماتية وتطبيقات التكنولوجية متطورة, وإستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي في تثمين وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الإقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر إستجابة وإنسجاما مع تحديات العولمة وتكنولوجيات المعلومات والإتصال وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولس التكاملي»

ب. نشأة الإقتصاد المعرفي:

طالما كان للمعرفة دورا كبير في حياة البشر على مر التاريخ حيث كان لها الدور البارز و الأساسي في تطوير أساليب وأدوات الإنتاج وترفيه وتحسين حياة الأفراد. غير أنه ومنذ القرن 18 غزت المعرفة المجال الإقتصادي بهدف تحقيق المنافع الإقتصادية.

وليكن العقدين الأخيرين من القرن العشرين الأثر البارز في إنفجار المعرفة داخل البلدان الصناعية وما ترتب على ذالك من تكون إقتصاد المعرفة بتطبيقات وبرامج جديدة وإستكمالا لقواعد وشروط هذا الإقتصاد تم دعم وتطوير هذا التوجه بإنشاء مؤسسات بحثية وعلمية وذالك لتلبية حاجات ومتطلبات إقتصاد المعرفة من كفاءات ومختصين هؤلاء الذين يشكلون الرأس المال الفكري والذي يغير حجر الأساس في هذا الميدان ليظهر لنا في هذا الصياغ نشأت الجامعات البحثية والحضانات التقنية ومدن المعرفة .

2. خصائص إقتصاد المعرفة وعلاقته بالبحث العلمي:

أ. خصائص إقتصاد المعرفة:

وفقا لخصوصية إقتصاد المعرفة وما يتضمنه من معطيات فإنه يمتاز ببعض المميزات من

مجملها:

- تفعيل عمليات البحث العلمي و تطويره كمحرك أساسي للتغير والتنمية.
- يملك القدرة على الإبتكار منتجات فكرية معرفية جديدة.
- أنه كثير المعرفة يركز على الإستثمار في الموراد البشرية.
- الإعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- الإعتماد على التعليم والتدريب لمواكبة التطورات.
- توظيف التكنولوجيا توظيفا فعالا لبناء نظام معلومات سريع ودقيق.
- إرتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما إرتفعت مؤهلاتهم.
- مرن شديد السرعة والتغير, يتميز بالإنفتاح والمنافسة العالمية وعليه أن إقتصاد المعرفة يعني سوف مفتوح. (عله, 2013م).

ب. العلاقة بين البحث العلمي و إقتصاد المعرفة:

بإعتبار أن البحث العلمي المحرك الأساسي لعملية التنمية فهو يسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام وذالك من خلال مؤسساته البحثية التي يكمن دورها في مواكبة قضايا التنمية وتشخيص المشكلات المحيطة بها على مختلف المستويات, حيث أن تطوير المنظومة من الأهداف الأساسية لتلبية متطلبات التنمية الإقتصادية وذالك بربط البحث العلمي بإقتصاد المعرفة.

حيث يستطيع البحث العلمي وحده أن يوفر المتطلبات الضرورية لتحقيق مطالب التنمية, الأمر الذي يجعله واحدا من القوى الدافعة الأساسية في عملية التطوير الإقتصادي.

إن الإستثمار في مجال البحث العلمي يعتبر من الإستثمارات الإستراتيجية لدول حيث أنه يزيد من القدرة الإقتصادية للمجتمع بصورة تراكمية وهذا يسجل في حالة وضع البحوث العلمية في سلم الأولويات من طرف الحكومات والدول والإتفاق عليها وفق المعايير الدولية.

وتوجد علاقة جد وثيقة بين مقومات ثلاثة وهي تعتبر أساس أي إزدهار وتطور في القطاعات الإقتصادية والعلمية, وهي التعليم العالي و البحث العلمي وقطاعات الإنتاج.

- **التعليم العالي:** الذي يدعم البحث العلمي بالباحثين أين يوفر رأس المال الفكري.
- **البحث العلمي:** لا يمكن تصور تحقيق قفزة نوعية في التنمية الإقتصادية بدون أن يكون هناك تفاعل فعلي بين البحث العلمي ومختلف قطاعات الإنتاج.

و منه يتضح دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المتكاملة , حيث أن الإستفادة من مخرجات البحوث العلمية يحقق مردودا على المدى الطويل مما يؤدي إلى زيادة الإقتصادي.

3. سياسات البحث العلمي في ضوء إقتصاد المعرفة والآليات المعتمدة

للإستفادة من نتائج البحوث العلمي:

أ. سياسات البحث العلمي في ضوء إقتصاد المعرفة:

يقصد بالسياسات البحث وضع خطة ورؤية شاملة لحاظر ومستقبل البحث العلمي, وذالك من خلال رصد جميع المؤشرات الدالة لمخرجاته ومساهمتها في التنمية والنمو الإقتصادي, وتتضمن السياسات البحثية بصفة عامة عدة أبعاد أو مستويات يمكن إجمالها فيمايلي:

- الإستثمار في تكوين علماء خاصة برامج الدكتوراه والموجة بغرض ربط البحوث بقاطعات وبظروف المجتمعات المحلية.
- تكوين روابط دائمة مع العلماء ومراكز البحث المستقلة.
- تكوين فرق بحثية للقضاء على عزلة الباحثين.
- العمل على نشر ثقافة إستخدام المعرفة العلمية بين أفراد المجتمع.
- ويظهر من خلال هذا كله أن وضع سياسة بحثية وإستفادة من نتائجها يتم عبر واضحة وتحديد آلياتها اللازمة لتحقيق الأهداف, غير أن تفعيل تلك الإستراتيجية البحثية يتطلب تنسيق دائم وتعاون كبير بين مؤسسات التعليم العالي في حدا ذاتها من جهة وبين مراكز البحث المختلفة من جهة أخرى, وذالك من أجل العمل ضمن برامج ومشاريع بحثية ووطنية مرتبطة بالتنمية المحلية وإقتصاد البلد.

ب. الآليات التي تحقق الإستفادة نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي:

- آليات الخاصة بتحسين وتجويد البحوث:

يمكن إيجاز هذه الآليات طبقا فيمايلي:

- وضح خرائط بحثية يخص كل مجال على حده وفقا لحاجات ومتطلبات المجتمع.
- وضح إستراتجيات واضحة المعالم لأنشطة البحث العلمي على مستوى الدولة.
- توضع هذه البحوث في صورة مشاريع بحثية وفقا للأولويات حسب المشكلات التي تعتقد أنها ملحة, وذلك في كل مجال على حدة.
- تقدم المشاريع البحثية إلى الجهات المختصة لإنتقاء الأفضل منها وفقا لمطابقتها لمواصفات ومعايير الجودة المعمول بها في المؤسسات البحثية العالمية.
- يقوم بالإشراف على المشروعات البحثية أثناء عملية التنفيذ هيئة إشراف من العلماء والباحثين المتميزين من ذوي الخبرة في التخصص المراد تنفيذ البحث فيه.
- رفع الجودة في البحوث والدراسات من خلال الإلتزام بالمنهجية العلمية وإتباع الدقة في جمع ورصد البيانات والمعالجات الإحصائية الدقيقة للوصول إلى نتائج صحيحة لتضيف معرفة جديدة في معارف هذا المجال.
- تكثيف جهود البحث العلمي عن طريق فريق عمل متكامل لأن تكاثف الجهود يعطي نتائج أفضل.
- إلتزام فريق العمل بجدول الزمني المخصص لإنجاز البحث وإعداد التقرير النهائي وتقديمه

للمؤسسات العلمية التي أوكلت له الإشراف على تنفيذ البحث.

- تقوم نخبة من الخبراء المتخصصين في مجال البحث الذي تم تنفيذه بتحكيمه وتقيمه ومن ثم نشره في دوريات علمية محكمة محلية وعالمية على حد السواء .
- يجب أن تكون نتائج البحث العلمي قابلة للإستخدام والتطبيق في الواقع الفعلي. .

■ الآليات الخاصة برفع كفاءة الباحثين:

وتتمثل فيمايلي :

- التأهيل العلمي للباحثين وذالك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية العلمية.
- العمل على إرسال الباحثين بصفة دورية إلى مراكز البحث العالمية للإطلاع والإحاطة بالجديد في إطار التبادل العلمي المشترك.
- العمل على توفير مصادر المعلومات في شتى صورها بحيث تكون في متناول يد الباحث وعمل قاعدة بيانات يتاح الإطلاع عليها من قبل الباحثين عند الحاجة.
- يجب التفرغ للعمل البحثي وتحقيق الأعباء التدريسية.
- تسهيل إتصال الباحثين في المؤسسات والهيئات البحثية المحلية بمراكز البحث العالمية, وذالك بهدف تبادل المعلومات والخبرات.
- الحرص على توفير الإمكانيات المادية والمعنوية.
- تقديم التسهيلات الإدارية للباحثين والتخلي عن البيوقراطية. .

■ الآليات الخاصة بالدعم والإتفاق على البحوث العلمية:

من المعروف أن الإتفاق على البحوث العلمية يعتبر أحد أهم مداخلات العملية البحثية التي من شأنها رفع كفاءة وجودة البحوث المنفذة غير أن الإتفاق الحكومي غير كافي لوحده لبناء قاعدة عريضة وصلبة للبحث العلمي لذا من الضروري إشتراك جهات ومؤسسات وشركات و قطاعات منتجة غير حكومية تسهم في دعم البحوث مما يحقق التطور العلمي والمعرفي. وتتمثل هذه الآليا فيمايلي:

- رصد وزيادة الإتفاق على البحوث العلمية مع الأخذ بعين الإعتبار العنل على إيجاد مصادرتموين غير حكومية.
- إعادة النظر في الإجراءات والآليات المستخدمة في دعم الإتفاق على البحوث العلمية من حيث التخلي عن البيروقراطية.
- إعطاء الباحثين والمشرفين على تنفيذ البحوث صلاحيات مالية أكبر في الإتفاق على البحث بصفة مرحلية وفقا لمقتضيات الحاجة لذلك.
- ضرورة العمل على رصد مكافئات للباحثين ومعاوينهم وفقا لحجم المهام التي أوكلت إليهم وبما يناسب وفقا لمقتضيات البحث.
- تسجيل براءات الإختراع والإكتشافات العلمية للباحثيين على شبكة المعلومات الدولية.
- العمل على الإستفادة من نتاجات البحوث العلمية التي تم إجراءها وتطبيق هذه النتاجات في المجالات المتعلقة بها.

- الآليات الخاصة لتفعيل الإستفادة من نتاجات البحوث العلمية:

- نشر ثقافة البحث العلمي بين أوساط القطاعات العامة و الخاصة وبيان أهميته على الصعيد المحلي والعالمي.
- متابعة البحوث العلمية وإخضاعها لتقويم من طرف المتخصصين فب مراحلها المختلفة.
- إدخال نظام التعاقدات البحثية بين الجهات البحثية في الجامعات ومراكز البحوث وبين الأفراد والمؤسسات والهيئات المستفيدة من البحوث.
- إدخال نظام التبادل العلمي بين المتخصصين من الباحثين في مراكزهم البحثية والقطاعات المستفيدة من تطبيق نتائج البحوث العلمية.

4. منهجية تقييم المعرفة والركائز التي تقوم عليها:

أ. منهجية تقيم المعرفة KAM:

و هي طريقة قام بتطويرها معهد البنك الدولي و أطلق عليها (KAM) إختصارا ل The knowledge Assessment Methodology و هي عبارة عن أداة لقياس الأداء ضمن إقتصاد المعرفة وصممت خصيصا لمساعدة البلدان على تقيم وضعها ومعرفة نشاط القوة والضعف من خلال المقارنة بينها وبين دول أخرى والتي ترغب في تقليدها في الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة من خلال أربع دعائم أو ركائز .

كما قدم دليل لقياس إقتصاد المعرفة وهو نموذج رياضي يوضف سلسلة من الحسابات التي يقاس من خلالها متوسط قيمة الدليل لبلدها أو منطقة ما على أساس قيم الركائز الأربعة لإقتصاد المعرفة.

ب. ركائز إقتصاد المعرفة:

يرتكز إقتصاد المعرفة على ثلاث أسس:

- **البحث والتطوير:** و هو نظام فعال من الروابط بين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنضمات البحثية التي من شأنها مواكبة ثورة المعرفة المتزايدة لتتواكب مع الإحتياجات المحلية.

- **التعليم:** وذالك من خلال جعل التعليم ينسجم مع متطلبات الإقتصاد المعرفي كالتكنولوجيا الحديثة وصناعة البرمجيات.

- **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:** حيث تعتبر البنية التحتية للإتصالات والمعلومات لبلد ما العامل الأهم في تجديد قدرته على الإنتقال إلى إقتصاد العالمي المبني على المعرفة.

- **الحوكمة الرشيدة:** هي تقوم على أساس إقامة قوة تستند إلى الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى الإنتاجية والنمو.

قائمة المراجع

1. إبراهيم, السعيد مبروك. (2016م). البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي. الإسكندرية: دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر.
2. أسرج حسين عبد المطلب. (2015م). إقتصاد المعرفة: الفرص والمخاطرلإقتصاد العربي. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.
3. أم هاني بوخاري. (2021م). إقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة (KAM). جامعة الطارف- الجزائر.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002, خلق الفرص للأجيال القادمة. الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية.
5. خلود بنت علي بن ناصر الشهراني. (2020م). آليات تفعيل الإستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الأهلية بمدينة الرياض. المجلة العربية للنشر العلمي.
6. الحاج محمد, أحمد. (2014م). إقتصاد المعرفة إتجاهات تطويره. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
7. العاجز, فؤاد, حسين, حماد. (2011م). رؤية جديدة لرؤية البحث العلمي في تحقيق الشراكة الفاعلة مع قطاعات الإنتاجمن منظور تكاملي. بحث مقدم لمؤتمر البحث العلمي مفاهيمه واخلاقياته وتوظيفه في الفترة 10-11 مايو (2011م) الجامعة الإسلامية بغزة.
8. كافي مصطفي يوسف(2019), التعليم الإلكتروني والإقتصاد المعرفي, دمشق: دار رسلان, ص. 140.
9. عليان ربحي مصطفى(2014), إدارة الوقت لدى العاملين في المكتبات الجامعية الأردنية وأثرها في أدائهم الوظيفي, الأردن, المجلد 41, العدد 2, 2014.
10. عله, مراد. (2013م). الإقتصاد المعرفي ودوره في تنمية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأقطار العربية -دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجا. جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر.
11. المجيدل, عبدالله, قمر, عصام, عبدالوارث. سمية, جادو, أميمة, كحيل, أنور, مصطفى, عزة. (2008م).البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات آليات للمواجهة. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
12. ياقوت, محمد. (2007م). أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي. القاهرة: دار النشر للجامعات.
13. Alipourian, Ebrahim Gorji and Masomeh (2011), The Knowledge Economy & The Knowledge (The case study of Iran & Some other countries), Iranian Economic Review (15) 29, Tehran: university of Tehran, 3139-.

الإصلاحات الجامعية في الجزائر نظام (ل م د) و دورها في التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل

University reforms in Algeria (LMD system) and its role in coordination between higher education and the labour market

أ.هاشمي حميدة

جامعة الدكتور يحي فارس، المدية fr.yahoo@Hamidaben64

الملخص:

عرفت الجامعة الجزائرية في العشرية الأخيرة تزايداً في عدد الطلبة الجدد المسجلين سعيا منهم في اكتساب المهارت والمعارف التي تمنكهم من تحسين مستواهم المعرفي والمهاري والإبداعي ومن ثم تزايد احتمالات فرص التوظيف أو التدرج في السلم الوظيفي بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة نشاط.

لكن التحدي الأساسي يكمن في الكفاية الخارجية للجامعة وذلك من خلال ضرورة مواكبة وتناغم مخرجاتها مع متطلبات التمنية و بالأخص احتياجات الوظيفة ، وعلية فالموائمة المنشودة هنا هي الموائمة النوعية لا الكمية .

إن الجامعة الجزائرية اليوم هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تكون نظاما مفتوحا لا أن ترضي لنفسها أن تبقي منغلقة ومتقوقعة ،صحيح إن الإنفتاح علي المحيط الإقتصادي والإجتماعي والتكيف مع متطلباته له تكلفته ، ولكنه طريق الإستمراتية والنجاح والريادة .

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي و سوق العمل، نظام (ل م د)، الإصلاحات الجامعية.

مقدمة:

يعتبر التعليم أشرف المهن وأنبلها، ويعد مظهرا من مظاهر الحياة الفكرية، فهو دعامة كلّ أمّة تصبو إلى الازدهار، وتسعى إلى التقدم والاستقرار، كونه سبيلها الوحيد لبناء ذاتها وترقية جهودها، إضافة إلى وعي أفرادها الذي يعتبر مفتاح الرّقي الفكري والمادي والاجتماعي، هذا ما جعل الأمم الواعية تسعى إلى تطوير التعليم وجعله محور اهتماماتها.

وقد عرفت سياسة التعليم في الجزائر عدّة منعطفات ومنعرجات تتأرجح بين الإصلاح والتطوير، تبعا للتطوّر والتغيّر والتحوّل السريع الذي شهده العصر فلا نكاد نعثر على منهاج قار «ثابت» لفترة طويلة، كون هذه المناهج تتخبط بين الإفادة وعدمها، والغاية وراء هذه الإصلاحات هو الوصول إلى أرقى مستويات التعليم، كون هذا الأخير مفتاح وأساس كلّ رقيّ وازدهار، وبه تتجسد مكانة الأمة بين سائر الأمم ، وفي أفق هذا السياق الإصلاحي عرف نظام التعليم في الجزائر تغييرا جذريّا ، حيث بدأ تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة كبديل عن النظام الكلاسيكي، وقد اعتمد المشرّع الجزائري في طرحه التطبيق التدريجي للنظام، فطرحه في بعض الجامعات كمحطة تجريبيّة أولى لمعرفة النقائص، وبعد استقرار الأمر واتضاح الرؤية بادر المشرّع إلى تعميم النظام على كلّ الجامعات والتخصصات، ولا بد من الوقوف ها هنا على هذا الاختيار الاستراتيجي للجزائر و المتمثل في تطبيق نظام ل.م.د كاستراتيجية اصلاحية جديدة نابعة من بيئة غربية انجلوسكسونية وذلك بداية من الموسم الجامعي 2004 م فالاصلاحات قد فرضت نفسها فرضا بعدما تعرضت المقاربة القديمة»التقليدية» لانتقادات كثيرة، إضافة إلى استنفاذها لكلّ طرق النجاح، فأنتجت ما أنتجت وفشلت فيما فشلت، وجاء دور الإصلاح كسُنّة من سنن الحياة ، أما الأنظمة الوضعيّة فهي آلية كلّها للإصلاح لا محالة.

فالتعليم هو مصدر من مصادر نتاج رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، وهو استثمار حقيقي في القدرات الفكرية وتنميتها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة. أما فيما يتعلق بإصلاح التعليم العالي فهو إدخال مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي تمكن من إستخدام نظام جديد يهدف إلى إعادة هيكلة التعليم العالي من أجل زيادة كفاءته وفعاليته بما يواكب التغيّرات العالمية الجديدة.

لهذا تضطلع الجامعة بدور رئيسي ومحوري في إستراتيجيات وخطط التنمية التي تنتهجها الدول الساعية للتطور والتقدم ،فالجامعة هي منبع الأفكار الخلاقة ، كما يقع علي عاتقها تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من موارد بشرية مؤهلة ومتناغمة مع احتياجات ومتطلبات التنمية.

وما عرفته الجامعة الجزائرية في العشرية الأخيرة تزايداً في عدد الطلبة الجدد المسجلين سعيا منهم في اكتساب المهارت والمعارف التي تمنكهم من تحسين مستواهم المعرفي والمهاري والإبداعي ومن ثم تزايد إحتمالات فرص التوظيف أو التدرج في السلم الوظيفي بالنسبة للأفراد الذين هم في حالة نشاط.

لكن التحدي الأساسي يكمن في الكفاية الخارجية للجامعة وذلك من خلال ضرورة مواكبة

وتناغم مخرجاتها مع متطلبات التمنية و بالأخص احتياجات الوظيفة ، وعلية فالموائمة المنشودة هنا هي الموائمة النوعية لا الكمية .

إن الجامعة الجزائرية اليوم هي مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تكون نظاما مفتوحا لا أن ترضي لنفسها أن تبقي منغلقة ومتقوقعة ،صحيح إن الإنفتاح علي المحيط الإقتصادي والإجتماعي والتكيف مع متطلباته له تكلفته ، ولكنه طريق الإستمراتية والنجاح والريادة .

1. نشأة وتطور نظام LMD:

أ. في أوروبا :

لقد كانت قارة أوربا منذ القديم مقرا للكثير من التحولات والاكتشافات والاختراعات والتطورات سواء الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو الصناعية، وتعد هي السباقة في اقتراح نظام ملائمة أنظمة التعليم العالي الذي توج في اقتراح بولون عام 1990 ويتمثل هدف هذا الأخير بالتعجيل بالاندماج في فضاء واسع يسمح لحركية الباحثين والطلبة والأساتذة،" ويعتبر هذا الاقتراح .

الإصلاحات الجامعية في الجزائر نظام(ل م د)و دورها في التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل القديم الذي تميز بالتطور السريع فقد تم تبنيه بعد الحرب العالمية1 سنة 1949 من طرف مجلس أوربا. و قد قامت المنظمة العالمية للتربية UNESCO بداية من سنة 1970 بمبادرة تهدف إلى تنسيق أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم وقد حثت هذه المنظمة على رفع عدد الاتفاقيات الجهوية حول الاعتراف بالتعليم وشهادات التعليم العالي وقد تم تطور هذا النظام عبر عدة ندوات واتفاقيات أبرزها :

- ندوة السربون ماي 1998 :

خلصت هذه الندوة إلي بيان تمت المصادقة عليه من طرف وزراء التعليم العالي لكل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا ونادي هذا البيان لحركة جماعية وموحدة من أجل الوصول لحركة الجامعيين وتطبيق نظام الطورين:

- طور الليسانسUndergraduate
- طور ما بعد الليسانس : Graduate يبدأ بالماستير وينتهي بالدكتوراه

أهداف بيان ندوة السربون :

- الحركية : تسهيل عملية الحركية البشرية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكونين في سوق العمل.
- السيولة : تشجيع الشراكة بين الجامعات وإدخال السيولة في فروع التعليم العالي.
- الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والاعتراف بفترات الدراسة.
- المقروئية : رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوربية وإيصالها لمستوى عالمي

- ندوة بولون 1999 :

عقدت هذه الندوة في 19 جوان 1999 وتم فيها عرض مفصل للأهداف المرجوة من ندوة السربون ،وشارك في هذه الندوة دول أخرى إضافة إلى اللجنة الأوربية والاتحادات الجامعية واحتوى بيان هذه الندوة على ستة مبادئ وهي :

- نظام للرتب الأكاديمية.
- نظام مجزئ للطورين
- نظام تجميع وتحويل الأرصدة
- الحركية البشرية (الطلبة، الأساتذة، الباحثون)
- التقويم الدائم.
- البعد الأوربي للتعليم العالي

■ ندوة براغ (ماي 2001) :

انعقدت ندوة براغ في 19 ماي 2001 بعد إقرار أكثر من 300 مؤسسة أوربية للتعليم العالي بأسابيع قليلة للتصريح بضرورة ملائمة الشهادات «و يعرف هذا التصريح بتصريح سلامنك Salamanque وقد أقر ما يلي : تنمية الحركية وتعزيز برنامج التبادل.

- تنظيم التنوع.
- إعادة النظر في تنظيم أطوار التعليم العالي .
- تعميم نظام الأرصدة.
- تقوية الجاذبية الأوربية في ميدان التعليم العالي

ب. في الجزائر:

انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي ، « فعلى ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في 20 أفريل 2002 تم تسطير هدف إستراتيجي للمرحلة [2004- 2013] يتمثل في إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي مصحوبا بتحسين البرامج البيداغوجية وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي ويجدر بنا أن نشير إلى أن الشهادة القديمة (شهادة النظام الكلاسيكي ، تستمر الجامعة في تقديمها وقد اختيرت في سبتمبر 2004 عشرة مؤسسات لتكون قيادية في تطبيق نظام LMD ، وأما الآن فقد تم تعميمه على كافة المؤسسات الجامعية الجزائرية .

تتمحور الهيكلة الجديدة للتعليم العالي حول ثلاث شهادات هي ليسانس ، ماستر ، دكتوراه . وتهدف إلي تحسين نوعية التكوين الجامعي وجعله يتلائم مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم وإعطاء دور كبير للطلبة في هذا النظام من خلال تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم وتثمين العمل الذاتي للطلبة وتنصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم وتثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها وإقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الإقتصادية، مع ضرورة إنفتاح الجامعة والتكوين علي الخارج).

سعت الإصلاحات إلي الإنفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والاستجابة لمختلف متطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني وذلك علي مستوي الليسانس والماستر. فالمسار الأكاديمي هو الذي يسمح للطّالب بالدّخول المباشر في دراسات أكثر طولا وأكثر تخصّصا، أي في مستوى الماستر أو الدّكتوراه، أما المسار المهني فهو الذي يتيح للطّالب بالدّخول المباشر في عالم الشغل، أي على مستوى الليسانس أو الماستر.

2. خصائص و متطلبات سوق الشغل في الجزائر:

أ. سوق العمل:

يخضع العمل إلى آلية السوق في بلد حر الاقتصاد (مع بعض القيود المخصوصة)، وتتكون السوق كما هو معلوم من لقاء جانبي العرض والطلب، ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم.

وتتميز سوق العمل بعدد من الخصائص المختلفة عن أسواق عوامل الإنتاج الأخرى منها: التصاق خدمة العمل بالعامل (الجانب الإنساني) وعدم إمكان تخزين سلعة العمل ،واختلاف قدرة أصحاب جانبي العرض و الطلب التفاوضية، بل واختلاف سبب وجودهما في السوق، وضرورات التدخل فيها ومستوياته و آثار مثل هذا التدخل.

ب. الطلب على العمل:

هو أحد جانبي سوق العمل و يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين و يتميز الطلب عن العمل بأنه طلب مشتق أي رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه، ويتم التمييز عادة بين طلب المنشأة وطلب السوق.

ج. عرض العمل :

هو أحد جانبي سوق العمل، ويعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كاف لتخلي عن سلعة «الفراغ» أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها واستعمال وقت فراغه و بين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبر أو صغر من وقته للعمل السوقي المأجور و عرض العمل الفائض في السوق يعني البطالة، ويرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، تكلفة الفرصة، تفضيلات الأفراد.

د. المستوى التوازني للعمالة:

مثل أي سوق أخرى فإن العرض و الطلب يجريان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية، ومن

المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها، فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور و نقطة توازن جديدة والعكس صحيح أيضا و يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق تدخل نقابات العمال، عدم مرونة الأجر، تكلفة تكون رأس المال البشري، تكلفة الانتقال وغيرها.

هـ. خصائص سوق العمل في الجزائر:

تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت :

- سنة 1987 في حدود 17 % .
- سنة 1995 في حدود 28 % .
- سنة 1999 في حدود 30 % .

معدلات البطالة المرتفعة هذه دفعت الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها و ذلك من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها ، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار إلى كامل التراب.

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999 إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث :

- سنة 1999 في حدود 30%.
- سنة 2004 في حدود 17.7 %حسب معايير المكتب الدولي للعمل.
- سنة 2007 في حدود 21.3 %
- سنة 2008 في حدود 11.3%
- سنة 2009 في حدود 10.2 %و خلال نفس هذه السنة تم تسجيل 300.000 طلب إضافي سنويا من بينهم 120.000 طلب من طرف خريجي التعليم العالي
- فيما بلغت 11,1 % في ابريل 2018, مقابل 11,7 بالمائة% في سبتمبر 2017, ما يمثل

تراجعا ب 0,6 نقطة بين الفترتين, حسب الديوان الوطني للإحصائيات.
أما عدد السكان البطالين, فقد بلغ 1,378 مليون شخص (مقابل 1,440 مليون شخص في سبتمبر 2017 و 1,508 مليون شخص في ابريل 2017).

و بلغت نسبة البطالة 9 % عند الرجال و 19,5 بالمائة% عند النساء, في حين تم ملاحظة تباينات محسوسة في معدلات البطالة بالنظر لعوامل السن و المستوى التعليمي والشهادة المحصل عليها.

و من إجمالي السكان البطالين, يمثل خريجو التكوين المهني نسبة 25,7 % ، في حين ان خريجي التعليم العالي يمثلون نسبة قدرها 24,9 %.

و تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المُولّد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

و. خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق الشغل في الجزائر:

تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2009إلى أن أفضل جامعة جزائرية في الصنف ال23 إفريقيا و 4132 عالميا ، و هذه النتيجة ذات مدلول واقعي و لا تحتاج إلى تبرير، و هذا إن دل فإنما يدل على قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي، و هذا ما جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل تتميز بما يلي:

- تخريج عدد هائل من الطلبة مثقفين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل.
- بعد المكتسبات العلمية عن ما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.

- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- **الإصلاحات الجامعية في الجزائر نظام(ل م د)و دورها في التنسيق بين مخرجات التعليم العالي و سوق العمل**
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية و اجتماعية.
- عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، و هذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.
- صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال و القيادة من جهة و غياب المهارات المهنية من جهة أخرى.
- أهم تأثيرات نظام ل.م.د على عرض العمل

يؤثر نظام ل.م.د على سوق العمل المتعلق بخرجي الجامعات الجزائرية، من خلال ما يلي:

- ابراز مكانة العقل وحاجته إلى التأثيرات العلمية الحديثة بمثيراتها المتنوعة، حيث يمكن هذا النظام من الربط بين التحصيلات المعرفية السابقة والعناصر الجديدة التي تجلب معها روح الفعالية والتنافسية.
- اختصار فترة التكوين العالي من 11 سنة في النظام الكلاسيكي الى 8 سنوات 3) لسانس2 + سنة ماستر 3سنوات دكتوراه(وهو ما يمكن من عدم تضييع الفرص السانحة، في عصر يتميز بالسرعة و التغيير وهو ما يسمح من الجامعيين من إيجاد الوظائف أو خلق مؤسساتهم الخاصة او اقتراح الأفكار و المبادرات
- إمكانية اقتراح الأساتذة لدراسات تكوينية تتضمن برامج مرنة غير مقيدة بالنصوص والقانونية، ومواكبة التخصصات لمتطلبات السوق.
- جعل منتوج التكوين)المتخرج(يتلاءم مع متطلبات المحيط الاقتصادي خاصة من خلال شهادات عليا مهنية تفرض تعاونا بين الجامعة ومؤسسات القطاعات ا لمستقبلية او المستفيدة، ولا يتأتى ذلك إلأ عن طريق دفع التعاون) جامعة - محيط(الى مراحل -متقدمة عبر منظومة قانوية واضحة وملزمة لكافة الأطراف.
- يمكن هذا النظام من استحداث نمو يعتمد على مزج بين الوسائل المتاحة والوسائل المستحدثة تؤدي الى تطوير جوانب متنوعة في المجتمع لصالح الاجيال الحالية دون تفريط والتفكير في حق الاجيال القادمة، وهذا من خلال قابلية نظام ل.م.د على احتواء هذه التصورات عبر خلق جيل جديد يتميز بفكر ناقد ومتجدد.

3. العلاقة بين البطالة والتعليم:

يؤثر التعليم تأثيرا ضعيفا على البطالة، لكن يمكن أن يكون للبطالة أثر كبير في الطلب على المزيد من التعليم، إذ يؤدي انخفاض البطالة إلى انخفاض الطلب على التعليم، وذلك لأنه عندما تنخفض البطالة، يرتفع ضياع مداخيل الأفراد بمكوثهم في المدرسة للحصول على تعليم عالي، فإنه من المحتمل جدا أن ينتج عن انخفاض معدل البطالة تقّلص الفوارق بين مداخيل الأفراد

الأقل تعليمًا والأكثر تعليمًا، وبالتالي ستنخفض الفائدة المادية من الذهاب بعيدًا في التعليم العالي.

وهكذا ينتج عن انخفاض معدل البطالة انخفاض الطلب على التعليم العالي، ويرتبط ارتفاع الطلب على التعليم العالي بتقلص فرص الشغل أو انعدامها بالنسبة إلى الشباب، فالشاب الذي يفشل بعد إتمام التعليم الثانوي في الحصول على عمل، يجد نفسه مضطرًا إلى ولوج الجامعة دون رغبة منه (البطالة الكامنة)، كما أن بطالة حملة الشهادة الجامعية وغيرها، تؤدي بأغلبهم إلى الإقبال على متابعة الدراسات العليا، حتى وإن كانوا أصلا غير راغبين فيها أو غير مؤهلين لها.

4. استراتيجية التعليم ودورها في تأهيل مناصب شغل مكيفة ومبرمجة:

يفترض المخططون عن خطأ، أن المشكل كامن في العرض وحده، أي أن المهارات التي تكتسب في المدرسة ليست ملائمة لسوق الشغل، فليس هناك دليل مادي على صحة الافتراضات والإجراءات السالفة الذكر، وإنما ينم كل واحد منها عن فهم غير سليم لسوق الشغل في هذه البلدان.

إن المشكل هو مشكل عرض وطلب في آن واحد، ولا يمكن إنتاج يد عاملة متعلمة أن يحل مشكل البطالة، إلا إذا تم ذلك في تلازم مع ارتفاع الطلب على هذه اليد العاملة المتعلمة، وقد أشار فوستر Foster Philip إلى أن إصلاح المنهاج الدراسي لن يغير وحده الوضعية الحالية، إذ ليست الأسباب المؤدية إلى تقليص تشغيل القوى البشرية ذات علاقة فقط بما يدرس في المدارس، وأكثر من ذلك فإن المستويات التعليمية المتدنية لا تؤهل الأفراد للقيام بأعمال متخصصة ومحددة، وحسب وجهة نظر فوستر هناك استراتيجيات يمكن إتباعها، استراتيجيات ترتكز على فحص ما يجري خارج المدرسة، أكثر من ارتكازها على تحليل ما يجري داخلها.

أما فيما يتعلق بالافتراض الذي يرى أن المدرسة تستطيع إقناع الناس بالرغبة في مزاولة بعض المهن من خلال تدريبهم عليها، فإن حوافز الطلاب والتلاميذ تتأثر بالتصورات التي يكونوها حول مختلف فرص العمل المتوفرة، وتتولد هذه التصورات من واقع المحيط السوسيو اقتصادي.

والمدرسة لا تستطيع أن تولد لدى الناس رغبة في بعض المهن، إذا كانت تقودهم إلى البطالة أو تجعلهم يحصلون على دخل منخفض وامتيازات أقل. ويفشل أولئك الذين ينتقدون الطبيعة „التقليدية" للطلب على التعليم الأكاديمي، ويعتبرونه نقيضًا للتكوين المهني، في الاعتراف بأن قوة الأول تكمن أساسا في أنه هو كذلك في نهاية الأمر، تكوين مهني يمكن من ولوج المناصب المهمة التي يتقاضى أصحابها أجورا محترمة.ليست البطالة ناجمة عن كم التعليم المحصل عليه من قبل القوى العاملة أو نوعه، وعندما يحصل تحسن هامشي من خلال إصلاح المنهاج الدراسي، أو محاولة استدراج الناس إلى مهن يظهر أن هناك طلبا عليها،فإنه سرعان ما يختفي هذا الطلب، ويتجاوزه العرض، ويظل مشكل البطالة قائمًا، وإذا كان المقررون الرأسماليون سيشغلون عددًا من المستخدمين، فإن حجم هؤلاء لن يرتفع بجل التكوين أكثر ملائمة، وهكذا فإن مشكلة المشرع الجزائري أنه لا يرجع مشكل البطالة إلى النظام التعليمي، ومع ذلك نجد أن المخططين يضعون دائمًا حلولا تعليمية لتشوهات متأصلة في الاقتصاد ومتجذرة فيه.

يقتضي حل مشكل البطالة فحصًا شموليًا للعرض والطلب، ويتحدد الطلب على القوى

البشرية في الاقتصاد الوطني بناءا على عدد المستخدمين الذين يرغب المسؤولين على الاقتصاد في توظيفهم، ويرتبط هذا من الناحية النظرية، بتكلفة اليد العاملة والتكنولوجيا المستعملة، فلقد بينت أن أرباب المؤسسات الاقتصادية يفضلون التكنولوجيا التي توظف يدًا عاملة أقل، كما أن اختيار السلع التي يجب إنتاجها، لا يتم اتخاذه أساسًا وبالدرجة الأولى بناء على طلب المستهلك، بل يتجه أرباب الرأسمال المادي نحو إنتاج السلع التي يقتضي إنتاجها استعمالا أكثر للرأسمال المادي، وهكذا فمن أجل رفع الطلب على قوى العمل وضمان النمو،يجب إعادة النظر في طريقة اتخاذ القرار الاقتصادي وصيغه، وبالتالي إعادة النظر في الرؤية الاجتماعية لمسيري الاقتصاد.

على مستوى العرض، يجب أخذ معدلات النمو السكاني بعين الاعتبار، إذ بقدر ما يستمر النمو السكاني في الانفجار، بقدر ما يمتص تعليم الأعداد الهائلة المتزايدة من الأفراد وتشغيلها طاقات أغلب البلدان، كما أن العمل على تخفيض معدلات النمو السكاني يساعد على توفير التعليم لأغلب أفراد المجتمع وتشغيلهم، وفي حالة أغلب البلدان تؤدي شروط طلب الشغل وكذا ضعف تنظيم العمل حتى في حالة انخفاض معدل نمو السكان وارتفاع مستويات اليد العاملة والناتج الوطني الإجمالي إلى عدم انخفاض معدلات البطالة الحالية.

وخلاصة القول، إنه يجب تركيز البحث في البطالة على التشغيل الكامل لقوى العمل، فليس هناك منطق أو حجة مادية تؤكد أن توفر قوى عاملة كثيرة ذات مستويات تعليمية عالية سيخلق عملا أكثر، إلا إذا كانت قرارات الإنتاج والاستثمار بيد العمال أنفسهم، وفي هذه الحالة فإن القوى العاملة المتعلمة تعليمًا جيدا والواعية، ستكون مؤهلة لإيجاد عمل قائم على استعمال تقنيات تستدعي توظيف أعداد كبيرة من اليد العاملة لكن حدوث هذا ونجاحه في دولة مثل الجزائر غير مضمون.

أ. سبل تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق الشغل.

تسعى الدولة جاهدة لوضع قنوات بين مخرجات التعليم و مناصب الشغل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بإتباعها الإجراءات التالية:

- بتشجيع المبادرة المقاولاتية لدى الشباب لتجسيد أكبر عدد من المؤسسات المصغرة في إطار تدعيم مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المسطرة من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- تخصيص هذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا ومرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل وتحسين المعارف خلال فترة الإدماج.
- تمر الجزائر بتحولات اقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة انتقالية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، تولدت عنها تأثيرات اقتصادية واجتماعية هامة، وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتدعيم وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتتميز هذه المرحلة بتطور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب

دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي.

- تبني النظام الجديد في الجامعات الجزائرية للرفع من مستوى الطلب على العمل المتخصص والدقيق ومن اجل وضع علاقة مستقرة بين مخرجات التعليم و مدخلات العمل.

الخاتمة:

إن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين يدل على أن سياسات التنمية في الجزائر متحيزة لغير المتعلمين، بالإضافة إلى مشكلة عدم التوازن بين أنواع التعليم والاحتياجات الاقتصادية و عدم التنسيق بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي بحيث أصبح النمو السنوي للخريجين أكثر من نمو الوظائف الجديدة، فالتعليم في الجزائر ركز على جانب العرض بمعنى أنه أفرز خريجين لا يحتاج إليهم سوق العمل، ونتج عن ذلك بطالة خريجي الجامعات ونقص تشغيلهم و بصفة خاصة بين المتخصصين في الآداب و العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية التي تعتمد في توظيفها على المؤسسات العمومية، مما أدى بروز ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة.

وكما أن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني والمهني وعدم التنسيق بين السياسات التعليمية والتوظيف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، ويجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في الجزائر في قطاع التعليم يحتاج إلى المراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم مثل ما نشهد.

قائمة المراجع:

1. عبد العزيز الهواشي ، سعيد بن حمد الربيعي. (2005)ضمان الجودة في التعليم العالي.(صفحة،2523). ط 1،القاهرة: عالم الكتاب.
2. محمد طاقة ، حسين عجلان حسن. (2008)اقتصاديات العمل.(صفحة34). عمان: اثراء للنشر و التوزيع.
3. عبد الله جمعة الكبيسي . (2001).دور مؤسسات التعليم العالي. (صفحة225) . ط1. قطر :دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
4. عائشة أيدار. (2015).سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر، واقع وتحديات. (صفحة127)، العدد 13. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح. مجلة دفاتر السياسة والقانون .
5. اصر الدين قريبي .(2015ديسمبر). مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل في الجزائر –دراسة استكشافية–. (صفحة154،155) . العدد الرابع ، جامعة وهران: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
6. سعاد شبايكي.(جويلية 2011). الأثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي ل.م.د.(صفحة 10،11). العدد الخامس، جامعة المدية:مجلة البحوث والد راسات العلمية.
7. حمد قرقب.(2005). منظمة العمل العربية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد و التوجيه المهني في تشغيل الشباب.طرابلس: مكتب العمل العربي،المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .
8. وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.(2008) إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، ملف صحفي.
9. احصائيات الديوان الوطني للاحصاء..
10. DAVID Beg.(2002), Macro économie,2e Edition ,Dunod ,Paris.10
11. 11http://www.onea.dz/?p=1965http://www.univsetif2.dz/index.php?option=com_content&view=category&layot=blog&id=45&Itemid=241&lang=ar.
12. http://www.arab-api.org/course3/c3_outline.htm 2012 جوان 14 تاريخ

التعليم المقاولاتي الجامعي كرهان استراتيجي لتعزيز الثقافة المقاولاتية
- قراءة في تجارب عالمية ناجحة -

University entrepreneurial education as a strategic bet to enhance the entrepreneurial culture

- A reading in successful global experiences -

حماني إسماعيل

جامعة آكلي محند أولحاج، البويرةsmail.hamani@univ-bouira.dz

الملخص :

تحاول هذه الورقة البحثية معالجة موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي باعتباره أحد أهم العوامل المساهمة في تعزيز الثقافة المقاولاتية بين الطلبة، مع تسليط الضوء على أبرز التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، حيث سنتطرق في مستهل هذه المداخلة إلى الإطار المفاهيمي المقاولاتية، التعليم المقاولاتي الجامعي، الثقافة المقاولاتية، لنتعرض بعدها إلى دور التعليم المقاولاتي الجامعي في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، كما سنعرج عن دور الحملات الإعلامية في تعزيز الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، لنختم هذه المداخلة بالتعرض لأهم التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، مدعمين ذلك ببعض إحصائيات المرصد العالمي للمقاولاتية لموسم 2021 - 2022 حول النشاط المقاولاتي لكل دولة، مع الإشارة في خاتمة المداخلة لأهم النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب.

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية، التعليم المقاولاتي الجامعي، الثقافة المقاولاتية.

مقدمة:

تشكل المقاولاتية اليوم كظاهرة متعددة الأبعاد أحد أبرز الرهانات المعول عليها في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فكل الدراسات والبحوث والتجارب الحديثة تؤكد على أن النشاط المقاولاتي يعتبر دعامة أساسية ومحرك رئيس لعجلة التنمية، من خلال قدرته على الإنعاش الاقتصادي وتحفيز حركيته ونموه، وتوفير مناصب شغل، ومساهمته في التكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير الاقتصادي عبر خلق مشاريع مبنية على الإبداع والابتكار وتقديم كل ما هو جديد، إلا أن نجاح المقاولاتية يتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة لانتشارها كثقافة حتى تصبح تدريجيا نمط حياة وأسلوب معيشي يطمح من خلاله الفرد إلى إثبات وتطوير ذاته، وتحسين مستوى معيشته، والعمل على خلق القيمة المضافة، بما يجعله مساهما حقيقيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر التعليم المقاولاتي الجامعي أحد أهم المداخل الإستراتيجية للاستثمار في العنصر البشري وتعزيز الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، والذي يعمل على توجيه الطلبة الجامعيين ومنحهم الخبرة والمعرفة والتكوين اللازم لتجسيد أفكارهم الاستثمارية على أرض الواقع، من خلال استراتيجيات ومناهج متكاملة، وحملات إعلامية واسعة لتحسيس الطلبة وتوعيتهم بأهمية النشاط المقاولاتي، وفي هذا السياق قامت العديد من الدول باعتماد التعليم المقاولاتي كمقاربة تعليمية وتربوية في مناهجها الدراسية في مختلف الأطوار والمراحل التعليمية، كونه يمثل الركيزة الأساسية لتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة وإكسابهم سمات المقاولة ومختلف خصائصها السلوكية، وقد جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لتقديم قراءة لأهم التجارب العالمية الناجحة في مجال توظيف التعليم المقاولاتي كمقاربة لتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، مدعمين قراءتنا هاته ببعض إحصائيات المرصد العالمي للمقاولاتية لموسم 2021 -2022 حول النشاط المقاولاتي لكل دولة، وتأسيسا على ما سبق يمكن أن تتحدّد إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، وما هي أبرز التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمقاولاتية وما هي أهم مقارباتها؟
- ما المقصود بالتعليم المقاولاتي الجامعي، والثقافة المقاولاتية؟
- ما هو دور التعليم المقاولاتي الجامعي في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة؟
- ما هو دور الحملات الإعلامية في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة؟
- ما هي ابرز التجارب العالمية الناجحة في مجال توظيف التعليم المقاولاتي الجامعي كمقاربة لتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة؟

1. المقاولاتية: تعريفها وأهم مقارباتها:

أ. تعريف المقاولاتية:

المقاولاتية «Entrepreneurship » هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية entrepreneur، وقد ترجمت من طرف الكنديين، إلى اللغة الفرنسية بـ: «Entrepreneuriat » ، ويعرف Beranger وآخرون المقاولاتية «Entrepreneuriat» المشتقة من«Entrepreneurship » والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة .

فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطريقتين:

- **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

وحسب (Hisrich et Peters) هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي ، ويعتبر Gartner المقاولاتية على أنها «عملية إنشاء منظمات جديدة وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب القيام بالدراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموعة النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء منظمته الجديدة» ، وتعرف أيضا على أنها «خصائص ومتطلبات سلوكية تتجسد بعمليات ومراحل لتحديد الفرص التي تتعلق باحتياجات موجودة فعلا في الأسواق وتحمل المخاطر لتكوين مؤسسة لتلبية هذه الاحتياجات».

وحسب (Verstratet) هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي كما يلي:

- **البعد المعرفي:** وهو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي.
- **البعد التنسيقي:** الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي .
- **البعد الهيكلي:** الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية)الملموس) والذاتية) غير الملموس) هذه الصورة تضع المقاول ومنظمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المنظمة ومنشئها.

لذا يمكن القول على أن المقاولاتية هي» تلك الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها

المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل قانوني محدد بهدف تحقيق الربح، من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدها في أرض الواقع.

ب. مقاربات المقاولاتية:

تتعدد المقاربات التي تعالج المقاولاتية بتعدد زاويا النظر، ومن أهمها ما يلي:

- **مقاربة فرصة الأعمال:** ترتكز هذه المقاربة على فكرة الفرصة المقاولاتية حيث تعتبر المقاولايتة على أنها انتهاز أو بالأحرى استغلال للفرص التي يجب على المقاول اكتشافها ثم تقيمها وأخيرا المباشرة في استغلالها، مثل المفكر (Venkataraman) وفي ظل هذه المقاربة تكون المقاولاتية محصورة في إنتاج السلع و الخدمات.
- **مقاربة إنشاء التنظيمات:** تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن المقاولاتية هي إنشاء تنظيمات جديدة في الحد الأدنى وقد تجاوزت الرؤية الحديثة للمقاولاتية في هذا الإطار فكرة إنشاء المؤسسات إلى فكرة البروز التنظيمي، أي بروز أشكال جديدة للتنظيم انطلاقا من مؤسسة قائمة من قبل.
- **مقاربة خلق القيمة:** تعتبر المقاولاتية كأداة لخلق قيمة جديدة بالنسبة للفرد أو المجتمع ككل فقد عرف (Bruyat) المقاولاتية كموضوع علمي للبحث في الثنائية الفرد وخلق القيمة.

أما (Ronstad) أكد أن المقاولاتية هي المسار الحركي لخلق ثروة إضافية فركز في تعريفه على إنشاء القيمة المضافة، وذلك سواء عبر إنتاج سلع وخدمات جديدة أو عبر إدخال تحويلات على سلع وخدمات موجودة من قبل كما يربط المقاولاتية بعامل المخاطرة.

- **مقاربة الإبداع:** ترتبط المقاولاتية بشكل كبير بالابداع، وتعود جذور هذه المقاربة الى الاقتصادي (Schumpeter) الذي أظهر خمس أنواع من الإبداع هي: المواد الجديدة للاستهلاك سواء كانت سلعا أو خدمات أو حتى طرق جديدة لاستغلال مصادر المواد الأولية، الطرق الجديدة للانتاج، الطرق الجديدة للنقل، الأسواق الجديدة وأخيرا الأنواع الجديدة للتنظيم الصناعي، ويقوم المقاول من خلال ابداعه في هذه المجالات بتقديم شيء جديد لم يتوصل اليه غيره.

2. التعليم المقاولاتي الجامعي والثقافة المقاولاتية:

أ. التعليم المقاولاتي الجامعي:

ينظر إلى التعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي نفس الوقت بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد المتمدرسين على توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لاستخدام النشاطات الشخصية والسلوكية المتعلقة بالتخطيط

لمسار المهنة. ،ويعرف التعليم هذا النمط التعليمي على أنه «هو مجموعة من الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة بهم.

ويعرف كذلك على أنه «التعليم الذي يسعى إلى تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس بالاعتماد على مواهب الفرد وإبداعه وبناء المهارات والقيم المناسبة التي تساعد الطلبة على توسيع أفق نظرتهم إلى التعليم المقاولاتي وما بعده من فرص وتقوم هذه المنهجيات على اعتماد نشاطات شخصية وسلوكية وتحفيزية ونشاطات تخطيط وظيفي»، - وهو أيضا – «سلسلة النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وحسب Hisrich et Petersفالتعليم المقاولاتي الجامعي باعتباره مقاربة تعليمية يجب أن تغطي محتوياته الأبعاد التالية:

- **المهارات الفنية:** تشمل مهارات الكتابة، وتحليل البيئة الخارجية ومتغيراتها، والتعامل مع الأدوات التكنولوجيا المختلفة، وبناء الشبكات والتدريب، والعمل ضمن فريق و غيرها.
- **المهارات الإدارية:** وتشمل وضع الأهداف والتخطيط، وصنع القرار، وإدارة العلاقات الإنسانية، والتسويق والمبيعات، والمهارات المالية والمحاسبية، والرقابة وتقييم الأداء، والقدرة على التفاوض الفعال، وإدارة نمو المشروع.
- **المهارات الشخصية:** وتشمل عمق السيطرة الداخلية والمخاطر، والإبداع والابتكار، والقدرة على التغيير والمثابرة والعمل الجاد، والرؤية القيادية، وهذه المهارات يجب التركيز عليها و تطويرها لدى المتعلمين او المتدربين في أي برنامج تدريبي في المقاولاتية، لأنها جوهر المهارات الشاملة في تعزيز السلوك المقاولاتي .

وعليه فإن التعليم المقاولاتي يعكس الدعم التعليمي الذي يشير بشكل رئيسي للبيئة الجامعية المساندة. وفقا للنتائج، إذا قدمت الجامعة معارف وطموحات ملائمة للمقاولاتية، من الممكن أن تزيد إمكانية اختيار مهنة المقاولاتية بين الشباب. فمن الواضح أن هذه النتيجة تؤكد الدور الأساسي للتعليم في التوجه المقاولاتي لذا، فاعتبار أن المقاولاتية يمكن أن تشجع وتعزز كنتيجة لعملية التعلم فهذا يطرح تحدي للأساتذة وصناع السياسة، متى ما تم إدراك أن الأنشطة المقاولاتية أصبحت حيوية في التنمية الاقتصادية للدولة، كلما كان من الضروري التركيز على تصميم سياسات تعليمية أكثر فعالية.

ب. الثقافة المقاولاتية:

الثقافة المقاولاتية هي « مجموعة القيم والرموز والمثل العليا، والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكلة للإدراك والتقدير والسلوك والمساعدة على التعامل في مختلف الظواهر والمتغيرات، فهي تمثل روح المقاولة والسبب الرئيس والفاعل لإنشائها»، كما تعرف على أنها «

مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة، وإبداع في مجمل القطاعات الموجودة إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط واتخاذ قرارات التنظيم، والمراقبة، كما أن هناك أربع أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة والمحيط.

ويرى Alain Fayolle أنه « عند الحديث عن الثقافة المقاولاتية يجب الحديث عنها كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد به، فثقافة المقاولة تعتبر مجموع من القواعد القيمية والعملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها والإسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم والتدبير والأخلاق والتنافسية والمهنية والكفاءة والقدرة على التجديد والابتكار.

وفي دراسة لتأثير الثقافة على المقاولاتية أشار كل من (Assla and Tounes) إلى أن هناك تيارين بحثيين هما:

- **التيار الفكري الأول:** يمثل مقاربة السمات، يعبر عن الارتباط بين الثقافة وخصائص المقاول، فمحفزات وأهداف منشئي المؤسسات تختلف نظاميا حسب الخصوصيات الثقافية، هذه الاختلافات تعبر عن وجود خصائص مشتركة لكل المقاولين مقارنة بغير المقاولين، ومن أجل تفسير العلاقة بين العوامل التنظيمية والاقتصادية وتنمية المقاولاتية، عرفوا دور الأبعاد الثقافية التي تتمثل في المعتقدات، الحاجات، الحوافز، المعرفة والسلوكات، هذه الأحداث الثقافية تنقل السياق التنظيمي، حتى يؤثر على النشاط المقاولاتي.
- **التيار الفكري الثاني:** اهتم بالعلاقة بين الثقافة الوطنية والحياة المقاولاتية) معدل إنشاء المؤسسات، معدل الابتكار(إنها مقاربة خلق القيمة والإبداع، حيث أشارت عدة دراسات إلى أن مستوى ونسبة إنشاء المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى، هذه الأبحاث أشارت إلى أن التنوع المقاولاتي مرتبط ببعض الخصائص الثقافية التي تم قياسها من خلال شبكة) مرتبط إيجابا بالأبعاد الفردية، التعامل مع عدم التأكد والتباعد التدريجي(.

ويعد نموذج (J.P.Sabourin et Y.Gasse) ملخصا لمفهوم الثقافة المقاولاتية من خلال إبراز الخطوات التي تقود إلى ظهور وتنمية المقاولين من بين فئة الطلبة، حيث لاحظ الباحثان من خلال الدراسة التحليلية التي قاما بها...وجود علاقة موجبة بين نية الفرد المقاولاتية وتوجهه في البدء في مشروع وبين الإمكانيات والقدرات المقاولاتية، كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم 01: يمثل نموذج (J.P.Sabourin et Y.Gasse) للثقافة المقاولاتية.

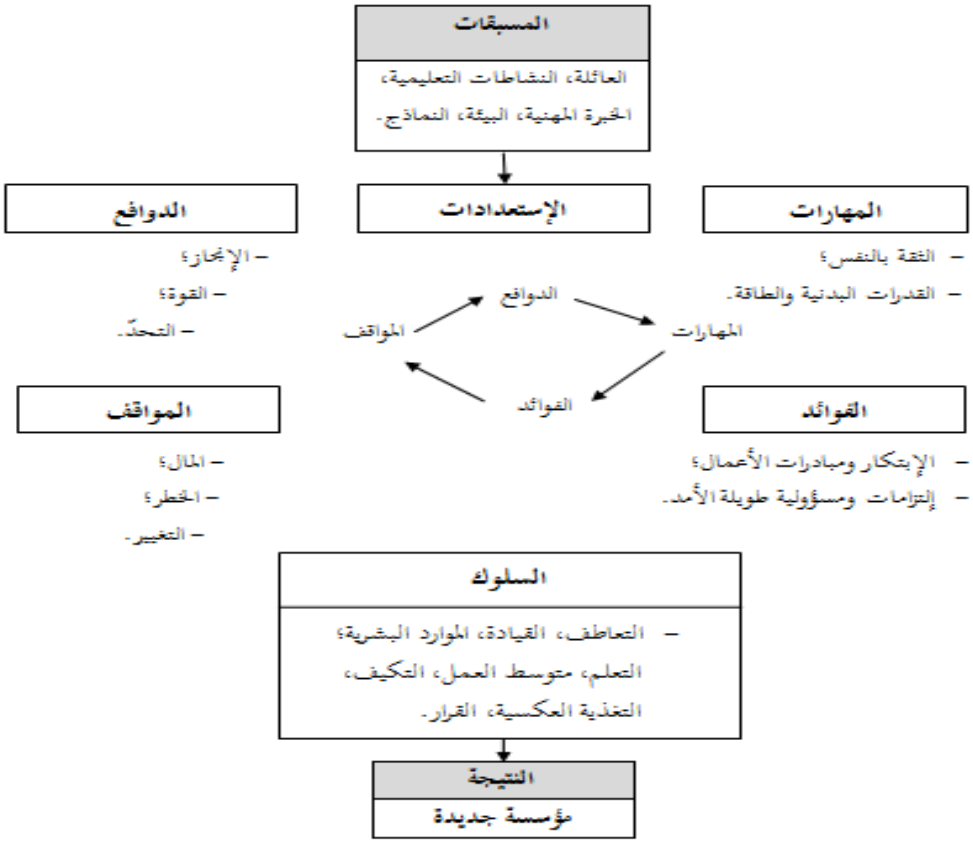

(عبدلي، عبدلي، 2020، 259)

ومن خلال النموذج أعلاه نجد ان المتغيرات المؤثرة في هذا النموذج قد قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية، نذكرها فيما يلي:

- **المسبقات والمقدمات (Les Antécédents)**: والتي تشمل مجمل العوامل الشخصية وعوامل المحيط المشجعة على ظهور الاستعدادات عند الفرد اتجاه المهنة المقاولاتية.
- **الاستعدادات والميول (Les Predispositions)**: والتي تمثل مجموعة الخصائص السيكولوجية المحددة لدى الفرد المقاول، والتي تشتمل على المحفزات، المواقف، المهارات، والفائدة المأمولة، والتي تتفاعل في ظل مناخ مناسب لتتحول وتظهر في شكل سلوك.
- **تجسيد الامكانيات المقاولاتية في مشروع**: والذي يؤدي إلى إطلاق المنتوج غالبا تحت تأثير الدوافع المحركة.

ج. التعليم المقاولاتي الجامعي وتعزيز الثقافة المقاولاتية: الدور والاستراتيجيات

1. دور التعليم المقاولاتي الجامعي في تعزيز الثقافة المقاولاتية:

للتعليم المقاولاتي الجامعي عدة ادوار يفترض أن يقوم بها لترسيخ الثقافة المقاولاتية وتفعيلها، بما يفضي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ابرز هذه الأدوار ما نذكره

فيما يلي:

- تعليم المقاولاتية خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي القومي المتواكب مع التوجهات العالمية.
- تعليم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة.
- تعليم المقاولاتية يُنتج رواد في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة.
- تعليم المقاولاتية يُساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة.
- تعليم المقاولاتية يُكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة.
- تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة، على اعتبار أن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا.
- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة.
- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.
- تعليم المقاولاتية يساهم في تحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أكثر من غيرها بما يحقق قيمة وتميز على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة.
- تعليم المقاولاتية يَخلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة ولاية أريزونا على أن تعليم ريادة الأعمال بالجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت أعداد المشاريع والمؤسسات الخاصة التي أقامها الطلاب لخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المؤسسات يندرج ضمن المشروعات المعرفية بما ساهم في بناء وتنمية المجتمع المعرفي.

2. استراتيجيات التعليم المقاولاتي الجامعي لتعزيز الثقافة المقاولاتية:

هناك العديد من استراتيجيات التعليم المقاولاتي الجامعي لترسيخ روح وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، بما يؤهلهم في المستقبل لان يكونوا أصحاب مشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من ابرز هذه الاستراتيجيات ما نذكره فيما يلي:

- **إستراتيجية العرض:** يتم تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم وفي هذه الإستراتيجية يصمم التعليم على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة، وتكون أنظمة التقييم على حسب الإنصات والقراءة وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم .
- **إستراتيجية الطلب:** وهو معاكس للإستراتيجية الأولى، ويقوم على الاحتياجات والدوافع وأهداف الطلبة، فالتعليم في هذه الإستراتيجية يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف، والمعلمون هم مسهلون، في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم، وتكون نظم التعليم في معظمها من أجل المتكونين، ويكون على الطلبة استعداد آرائهم وأفكارهم على ما تعلموه .
- **إستراتيجية الكفاءة:** وتبحث هذه الإستراتيجية في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا، ونظام التقييم يكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعي.
- **استراتيجيات أخرى** تبعا للاستراتيجيات السالفة الذكر تندرج عدة استراتيجيات أخرى منها:(بوطرفة، صغير، 2020، ص 203)

- **إستراتيجية استخدام أشرطة الفيديو:** إن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة ملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم قصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكارا وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.
- **إستراتيجية استعمال قصص الحياة:** فقصص الحياة ممكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية.
- **إستراتيجية التعليم بالتجربة والممارسة:** وذلك من خلال تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي أو الحر سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة العمل المقاولاتي لفترة زمنية معينة، ليكتسبوا خبرات ومعارف ومهارات جديدة، وليبينوا تصورات أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل الدخول في ميدان العمل المقاولاتي.
- **إستراتيجية العروض التقديمية من قبل الطلبة:** وذلك للشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو مشروع معين أو تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل بها.

- **إستراتيجية لعب الأدوار:** هنا يقوم طالب أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف اجتماعية افتراضية، ويتعلمون من خلال هذه الإستراتيجية كيفية ا لاستماع بشكل جيد وكيفية التفكير وحدهم، وبهذا يمكن للطلبة أن يبدعوا حوارا من تلقاء ذاتهم، ويمكن أيضا تسجيل الأدوار على شريط بهدف التقييم.
- **إستراتيجية الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة:** وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكاناتها وقدراتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها.

3. دور الحملات الإعلامية في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة:

يرى العديد من المهتمين بشؤون المؤسسات المصغرة التي يؤسسها عادة خريجي الجامعات، أن الكثير منها عرف فشلا لأسباب كثيرة، أهمها سوء التسيير وغياب روح المقاولاتية، وعدم وجود إستراتيجية اتصالية واضحة المعالم للتعريف بها، ومحاولة غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، وعليه تكمن أهمية تصميم حملات إعلامية في هذا الشأن في:

- التعريف بالمقاولاتية ومحاولة غرس ثقافتها لدى الشباب عامة والطالب الجامعي خاصة.
- التعريف بهيئات أو مؤسسات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسي في الدفع من كثافة المقاولة، ومحاولة خلق تقارب بين الشباب والطلبة ومختلف هذه الهيئات لتوضيح والإجابة عن كل استفساراتهم المتعلقة بالموضوع.
- الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب أو الطلاب الجزائريين من خلال اعتماد مختلف وسائل الاتصال الشخصية أو الجمعوية أو الجماهيرية لتوصيل الرسائل الاتصالية المناسبة لنشر الثقافة المقاولاتية.
- توعية الطلبة بأهمية تبني المشاريع الخاصة بهم، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقليل من نسبة البطالة في البلاد.
- محاربة التردد والتخوف الموجود لدى أغلبية الطلبة من التوجه إلى التخصصات المهنية وتفضيل الأكاديمية عليها، وذلك بسبب عدم توفر الثقة الكافية في أفكارهم ومواهبهم، وعدم امتلاك الجرأة لتنفيذها في مشاريع خاصة خوفا من الفشل.
- لتوعية الشباب والطلبة بأهمية المقاولاتية وتبديد مخاوفهم تجاهها. .
- التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات: أن توجيه المجتمع إلى ثقافة المقاولاتية وأفكار الإبداع تمارس بشكل مباشر عن طريق وسائل الإعلام المنتشرة، فكلما كانت المادة الإعلامية ملائمة للجمهور لغة ومحتوى ازداد تأثيرها على الشباب في توجيههم نحو خلق مؤسساتهم الخاصة .
- زيادة الثقافة والمعلومات عن دور المقاولاتية في المجتمع : التثقيف هو زيادة معلومات الفرد بواسطة وسائل الإعلام وليس بالطرق والوسائل الأكاديمية التعليمية، والتثقيف يحدث في الإطار الاجتماعي للفرد وواقعه المعاش، من خلال إبراز تجارب الدول في

المقاولاتية وإعطاء إحصائيات واقعية لتطور الاقتصاد، ويمكن الحديث هنا عن التثقيف المخطط الذي هو حصيلة التوجيه والتبشير باعتماد برامج إعلامية تخص نشر أفكار في القطاعات الزراعية أو الصناعية أو السياحية، وكذلك خطوات دراسة الجدوى وكيفية إعداد مخططات الإعمال . .

4. التعليم المقاولاتي الجامعي وتعزيز الثقافة المقاولاتية: قراءة في تجارب عالمية ناجحة

أ. التجربة الأمريكية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة أعمال لبث الثقافة المقاولاتية في الطالب أهمها:

- تُقيم أسبوعا للمقاولاتية كل عام بهدف تحفيز الشباب عموما والطالب خصوصا، على ممارسة العمل المقاولاتي من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات، مثل: تمارين المحاكاة، ألعاب الانترنت، مسابقات خطة العمل، ورش العمل المختلفة والمنتديات المحلية لأنشطة مقاولاتية.
- تصميم مواقع تعليمية على الانترنت تتيح التعرف على قدرات الطلبة والتفاعل مع الأساتذة المختصين لاستكشاف قدرات الطلبة المقاولاتية ومهاراتهم، فضلا عن المراكز المقاولاتية المنتشرة حول الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من المقاولين، وكذلك المساعدات المقدمة في مجال تقنية المعلومات والاتصال.
- تُقدم الجامعات الأمريكية لبرامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية من خلال برامج علمية متنوعة، حيث اتبعت خطاها العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة جامعة جنوب كاليفونيا التي تعد أول جامعة تطرح أول برنامج علمي حديث متطور في المقاولاتية سنة 1971 م، ثم تبعتها بقية الجامعات داخل وخارج أمريكا، بل قامت هذه الجامعات بتنظيم مسابقات لتشجيع الثقافة المقاولاتية بين الطلبة، حيث تمنح جامعة» يال» الأمريكية **(yale)** جوائز تصل قيمتها إلى خمسين ألف دولار من خلال المنافسة على أفضل خطة مشروع على مستوى الجامعة وتقدم مبلغا من المال للبدء في المشروع للطالب الناجح، بالإضافة إلى النصح والإرشاد والمتابعة للمقاول بالجامعة.
- تقوم الحكومة الأمريكية بحملات إعلامية واسعة النطاق تتناول قصص نجاح لمقاولين، بهدف تشجيع الطلبة من مختلف السنوات على تنمية الاستعداد والتوجه الايجابي نحو العمل المقاولاتي والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال جعلها مسؤولية كل فرد يتجه نحو العمل المقاولاتي ويوظف الآخرين
- يقدم معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا جائزة قيمتها 50 ألف دولار أمريكي، ويستهدف بها الباحثين والطلاب على حد سواء، ويشترط المعهد أن يكون على الأقل أحد أعضاء الفريق الخاص بالمشروع ملتحقا بالمعهد بصفة دوام كامل.
- أجرى Solomon دراسة على عينة من الجامعات الأمريكية للتعرف على طبيعة المقررات

والبرامج التي تقدمها في التعليم المقاولاتي، فتوصل إلى أن هناك مقررات تعليمية في المقاولاتية هي الأكثر شعبية وانتشارا بين الجامعات والكليات وهي حسب الأهمية كالآتي: المقاولاتية، إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة، إنشاء مشروع جديد، الاستشارة للمؤسسات الصغيرة، التسويق المقاولاتي، الإبداع، تطوير المنتجات الجديدة، رأس المال الاستثماري، الابتكار، الندوات، شراء حق الامتياز، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن المقرر الأكثر شعبية على مستوى الكليات والجامعات الأمريكية المدرجة في الدراسة هو المقاولاتية، إذ تأتي في المقدمة وبنسبة 53% يليها مقرر إدارة الإعمال الصغيرة بنسبة 36% ثم مقرر خلق المشاريع الجديدة بنسبة 30% وهكذا تأتي تباعا بقية المقررات. .

كما قامت الحكومة الأمريكية بخطط وبرامج استراتيجية لدعم المنشئات الصغيرة وهذا لتحفيز الطالب على الإنشاء وعدم الخوف من القيود الحكومية:

- منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة تصل إلى (20%).
- إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 تحت مسمى « **الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة** » لإقامة وتنمية وحماية المنشآت الصغيرة.
- إنشاء برامج في وزارة التجارة لتشجيع وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التجارة الإلكترونية.
- تفعيل دور إدارة المنشآت الصغيرة لدعمها ماليا وفنيا
- والشكل التالي يوضح النشاط المقاولاتي بالولايات المتحدة الأمريكية، حسب إحصائيات (2021-2022) المقدمة من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية.

الشكل رقم 02: يمثل النشاط المقاولاتي في الو.م.أ

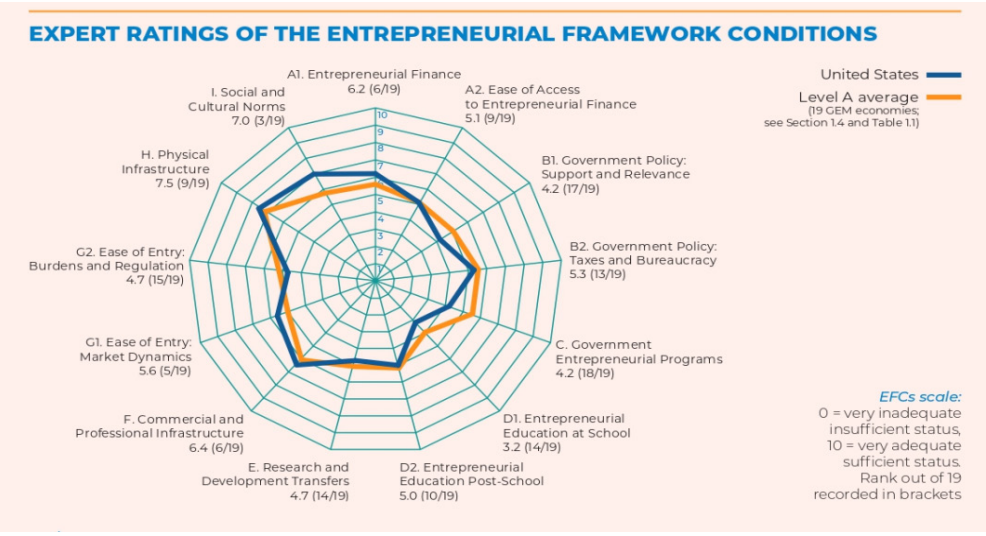

(Global Entrepreneurship Monitor, 2022, p 188)

ب. التجربة اليابانية:

قامت اليابان بعدة أعمال لتنمية الثقافة المقاولاتية في الطالب كي يصبح مقاولا أهمها:

- أجرت السلطات اليابانية عمليات إصلاح واسعة النطاق في النظام التعليمي، كما قامت الجامعات اليابانية بعقد تحالفات إستراتيجية مع بعضها البعض ومع قطاع الأعمال والإدارة.
- أعطيت الجامعات الاستقلالية التامة دون أدنى تدخل من الأجهزة الحكومية من أجل تحسين التقنية وتطوير الموارد البشرية فيها وتقليص الفجوة بين مخرجات الجامعات العلمية والبحثية واحتياجات سوق العمل وربط الجامعات بقطاع الأعمال لإتاحة إمكانية إنشاء منظمات أعمال مقاولاتية جديدة لجيل الشباب، مع وضع معايير جديدة للنظام التعليمي والتربوي لتشجيع الإبداع والابتكار.
- استعمال وسائل الإعلام بطريقة مكثفة لنشر الثقافة المقاولاتية في الطالب وكافة فئات المجتمع.
- تقديم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزين في المشروعات المقاولاتية جامعة « **إيشكاوا** » .
- أتاحت وسائل اتصال متنوعة مع عقد لقاءات دورية بين الطلبة وخبراء المقاولاتية .
- كما وضعت الحكومة اليابانية عدة وسائل لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تشجع الطالب على إنشاء مشروعه أهمها:
- وضع أنظمة وتشريعات تشجع أصحاب المنشآت الصغيرة مثل الإعفاءات الضريبية حيث تصل إلى 25% ، مع وضع مؤسسات مالية ومصرفية، حيث يتم الإقراض دون أية ضمانات مع فائدة سنوية 7%.
- توفر سياسة لحماية المنشآت الصغيرة من الإفلاس تقوم عليها المؤسسات المالية والتأمينية.
- تولت الدولة والحكومات مسؤولية متابعة المشروعات الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال بما فيها الحاضنات التقنية داخل الجامعة.
- الإصلاحات العديدة في النظام التعليمي والتربوي، لربط مخرجات الجامعة مع سوق العمل .
- وإيمانا من الحكومة اليابانية بأهمية المشروعات الصغيرة فقد أصدرت القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم (154) لتحقيق الاستقرار والحماية لها،... وقد تم تطوير هذا القانون في مرحلتي السبعينات والتسعينات والذي يهدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها الابتكارين للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد القومي و قد شمل هذا القانون على عدد من الإجراءات التي تشجع على تطوير مجالات أعمال جديدة من خلال تكامل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و تمر عمليه التكامل بثلاث مراحل:
- **مرحلة التبادل:** تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء تعارف هذه المشروعات

لتحقيق تبادل المعرفة بينهما، ويقصد بهذه المرحلة أن تلتقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينهما حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل بالإضافة إلى محاوله خلق فرص لتطوير أعمال جديدة .

- **مرحلة التطوير:** بعد أن يتم التبادل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبدأ في اتخاذ القرارات المتعلقة بإحداث التطوير و تنفيذها سواء في مجال الأعمال والتكنولوجيا متمثله في تطوير منتجات جديد، و تطوير تكنولوجيا جديدة , تطوير أسواق جديدة.
- **مرحلة التسويق:** و تمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار، حيث تتمكن المشروعات المنتمية إليها من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة التبادل.

والشكل التالي يوضح النشاط المقاولاتي لدولة اليابان، حسب إحصائيات (2021-2022) المقدمة من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية.

الشكل رقم 03: يمثل النشاط المقاولاتي في اليابان.

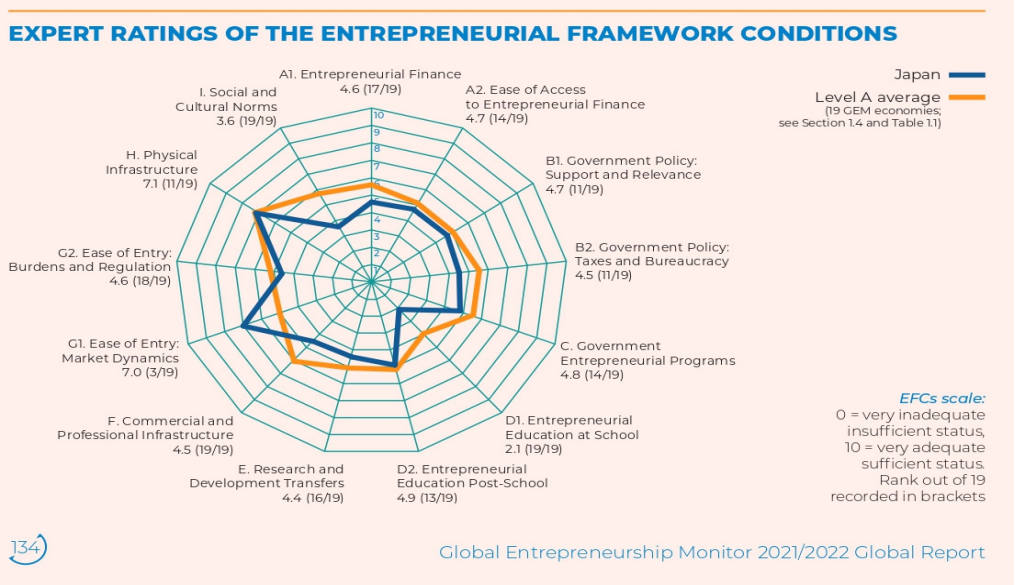

(Global Entrepreneurship Monitor, 2022, p 134)

ج. التجربة البريطانية:

أبدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بالتعليم في مجال المقاولاتية، حيث قامت بإنشاء برامج لتعليم المقاولاتية في العديد من الجامعات البريطانية، والتركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا بشكل خاص،. وهذا لم يقتصر فقط على قطاع التعليم العالي وحده، ولكن شمل أيضا التعليم الابتدائي والثانوي، حيث يتعلم الطلاب وهم في سن مبكرة دروسا عديدة في الإبداع والمخاطرة، والتي تعد ضرورية لبدء وإنشاء المشاريع المقاولاتية، وتعزيز المحتوى والتوجه المقاولاتي لديهم، كما قامت الحكومة البريطانية بتأسيس المجلس الوطني لخريجي المقاولاتية، الذي كانت مهمته تعزيز ثقافة المقاولاتية في بريطانيا، وتعزيز الشراكة بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال، وتضمين المقاولاتية في التعليم الرسمي، وقد قامت الحكومة أيضا بعمل حملات توعية وطنية لتعزيز مقاولة الشباب البريطانيين، وخلق جيل جديد ملهم بالمقاولاتية والإبداع وإشراك العديد

من المستشارين الرياديين للعمل في المدارس لتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، والاستفادة من خبراتهم في النظام التربوي.

فقد تم تعليم المقاولاتية في برامج جامعية وتخصصات عديدة متنوعة في بريطانيا شملت العوم الرياضية، علوم الزراعة، السياحة، إدارة الأحداث والمؤتمرات، علم التغذية، الهندسة بكافة أنواعها، دراسات الطفولة المبكرة، وسائل الإعلام، الدراسات الثقافية، نظم المعلومات الإدارية، المحاسبة والمالية، التسويق وإدارة الأعمال، وقد بقي مركز أبحاث المقاولاتية على اطلاع متواصل على الأبحاث الحالية في حقل تعليم المقاولاتية، ويستمر بأعماله وجهوده ليطور ويعزز فرص البحث والدراسة في برامج تعليم المقاولاتية وينميها، إن التحدي الذي يواجه التعليم المقاولاتي هو محاولة تغيير الثقافة ونمط التفكير السائد لدى الشباب من خلال تعزيز خبرات التعلم لدى الطلبة في جميع العلوم والهندسات على اختلاف أنواعها، وزيادة قدرات الجامعة في خلق الثروة للمجتمع، ... إن هدف التغيير الثقافي ونمط التفكير لدى الشباب الجامعي أمر ظاهر وبارز لدى كافة الجامعات وفي جميع أنحاء المملكة المتحدة، حيث أنها عملية معقدة ولها نتائج إستراتيجية يمكن تلمسها على المدى الطويل، وإن النتائج الرئيسية نحو دعم ونشر ثقافة المقاولاتية تتم من خلال أن يصبح البحث العلمي أكثر تركيزا في تطبيقاته العملية، وأن يركز التعليم بشكل أكبر على كيفية الحصول على المعرفة وإنتاجها.

لقد كانت أولى محاولات إدخال تعليم المقاولاتية في المنهاج الجامعي في بريطانيا في اسكتلندا من أجل زيادة عدد الشركات التجارية فيها، وقد قام المجلس الوطني للشركات بدعم خمس جامعات في مطلع التسعينيات بتأسيس مراكز تعليم المقاولاتية في مرحلة البكالوريوس، ويعمل هذا المجلس مع الجامعات لتشجيع وتطوير تعليم المقاولاتية، ودعم ثقافة الأعمال المقاولاتية، التي تستند إلى دعم وتطوير التكنولوجيا في المقام الأول، وفي سبيل تحقيق ذلك، فقد تم تخصيص مبلغ 28.9 مليون جنيه إسترليني عام 2000 لدعم 12 مراكز للمقاولاتية في بريطانيا، وقد كان من أهم أهداف هذا البرنامج تأسيس مراكز مقاولاتية من الطراز الأول من أجل تسويق الأبحاث وتبني الريادة العلمية ودمج ثقافة المقاولاتية في المساقات العلمية كالهندسة، وفي عام 2001 تم صرف 15 مليون جنيه إسترليني إضافي من أجل تعزيز النجاحات التي حققت في العام السابق، وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت وزارة التربية والتعليم في المملكة المتحدة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية بتخصيص منح للمقاولاتية، وذلك من أجل تمكين الشباب الفقراء من تطوير المهارات الإدارية والمقاولاتية لديهم، وتمكينهم من تحويل أفكارهم المقاولاتية إلى حقيقة وتعزيز فرص نجاحها على أرض الواقع، والشكل التالي يوضح أهم المؤشرات الفرعية للنشاط المقاولاتي بالمملكة البريطانية، حسب آخر الإحصائيات (2021، 2022) المقدمة من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية.

الشكل رقم 04: يمثل النشاط المقاولاتي في المملكة البريطانية.

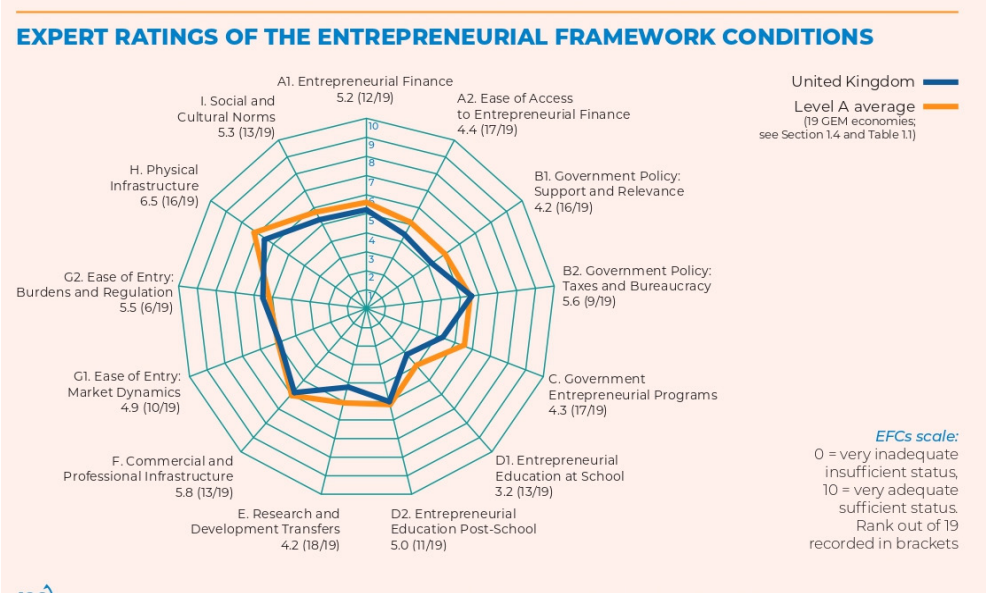

(Global Entrepreneurship Monitor, 2022, p 186)

د. التجربة الفرنسية:

حسب معظم الباحثين الذين تناولوا موضوع التعليم المقاولاتي في فرنسا، يتفقون على أن هناك ثلاث عناصر جدلية في هذا المجال، تتمثل في:

- **الهدف من التعليم المقاولاتي:** تم تقسيمه حسب الأهداف إلى ثلاثة أنواع من التعليم، الأول هو تثقيفي وإعلامي وتحسيسي حول المقاولاتية وأهميتها مع الإشارة إلى المدارس التي تناولت الموضوع والتحفيز الإبداع والمبادرة وتطوير الاستقلال، والهدف الثاني هو تعليم متخصص للطلاب مجالات العمل لتنظيم لتشجيع المقاولين على إنشاء المشاريع، النوع الأخير من التعليم المقاولاتي هو مرافقة ودعم الطلاب في انجاز مشاريعهم، وفي عملية التسيير، هذه الأهداف الثلاث متكاملة ويمكن تحقيقها.
- **الفئة المستهدفة:** احتياجاته التعلم، ومستويات المسؤولية توقعات الأفراد تختلف حسب ما إذا كان الطلاب والمقاولين الشباب أو رجال الأعمال، بحيث أن الطلاب يفتقرون إلى الخبرة مقارنة بالآخرين وقد تكون طموحا الوظيفية محدودة، ومع ذلك، فإن تنوع خصائص الطالب يمكن أن يعوض نقص الخبرات.
- **أشكال التعليم المقاولاتي:** طرق التدريس تمارس وفقا للأهداف والفئات المستهدفة، من خلال المحتوى التعليمي، والموارد المادية والتعليمية البشرية المطلوبة. استراتيجيات التدريس تحدد مسبقا حسب المعلمين ، وكذلك حسب الطلاب.
- سنتطرق فيما يلي إلى كل نوع من أنواع التعليم المقاولاتي مع التركيز على الأهداف التي يسعى إليها كل نوع منها كما يلي:
- **الإعلام والتحسيس:** يهتم هذا النوع بالطلبة في الأطوار الأولى، وكذا إعلام الناس في

مرحلة ما من حياتهم، من خلال الدعوة إلى بدء أعمال تجارية أو المشاركة في خلق أنشطة اقتصادية بإتباع أسلوب التحفيز وإثراء القدرات الفكرية والشخصية، والعمل على توفير المعارف اللازمة لإزالة الغموض حول خلق الأنشطة عامة والمشاريع الاقتصادية على وجه الخصوص، كما أنه من الضروري تعريف الأشخاص بواقع المشاريع والأعمال (صعوبات التمويل، وعوامل الفشل والإنجاز، وإحصاءات عن وفيات المشاريع،...) عملياتها التجارية، والقضايا والمهارات والأدوات اللازمة، من دون إخفاء أي شيء من المخاطر المالية والاجتماعية الصعوبات المرتبطة بها والنهج، وبالتالي فالتعليم المقاولاتي في هذا النوع لابد أن يجيب في المقام الأول على الأسئلة التالية :لماذا التوجه إلى المقاولة؟ ما هي الأهداف؟ ما هي الفائدة التي تستمد منها؟ ما هي العوامل المؤثرة في المقاولة؟ ما هي المخاطر والتحديات؟ ما هي الآثار المترتبة على حياة المقاول ودائرته من العائلة والأصدقاء؟.

- **برامج التعليم المتخصص:** الهدف الرئيسي من التدريس المتخصص هو السماح للطلاب الراغبين في العمل في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء المشاريع، تعميق المعرفة والتعلم، لفهم تنوع المقاولاتية وإعطائهم هذه الروح المقاولاتية، وبالتالي فهي ليست مسألة إعداد مقاولين فحسب، وإنما أيضا تحفيز أفراد آخرين على المقاولة، حتى يكون لديهم معرفة جيدة عن أشكال وقضايا المقاولاتية، أن هذا النوع يمكن أن يفيد جميع الأنشطة ذات الصلة بالمقاولة وخلق الأعمال (مسيري المؤسسات، أصحاب المؤسسات الصغيرة والمصغرة، الخبراء في إنشاء وتسيير المشاريع،...).
- **مرافقة ودعم حاملي المشاريع:** الغرض من هذا النوع من التعليم هو مرافقة ودعم وتوجيه الطلاب في إنشاء مشاريع اقتصادية، أو المشاركة في تنفيذ مثل هذه المشاريع، في سياق تعليمهم روح المقاولة، ليس فقط من خلال الحصول على المهارات الفكرية والمعرفية، ولكن أيضا من خلال مهارات تعلم الأنشطة والتدريب الذي يمكن الفرد من انجاز مشروعه الخاص، وكذا تدريس الأساليب التربوية لتنفيذ المشاريع لتوفير أكبر فرصة ممكنة في الواقع العملي، إما بشكل خاص أو جماعي، وبالتالي فإنه يرتكز هذا النوع على إجراء دورات دراسية تركز على احتياجات المشروع، فدعم ورصد المشاريع يتطلب قدرة كبيرة على الإنصات والدعم والمشورة في إنجاز خطط العمل، بالإضافة إلى التدريب والدعم.

ويوضح الشكل ادناه النشاط المقاولاتي بدولة فرنسا، حسب إحصائيات (2021-2022) المقدمة من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية.

الشكل رقم 05: يمثل النشاط المقاولاتي في فرنسا.

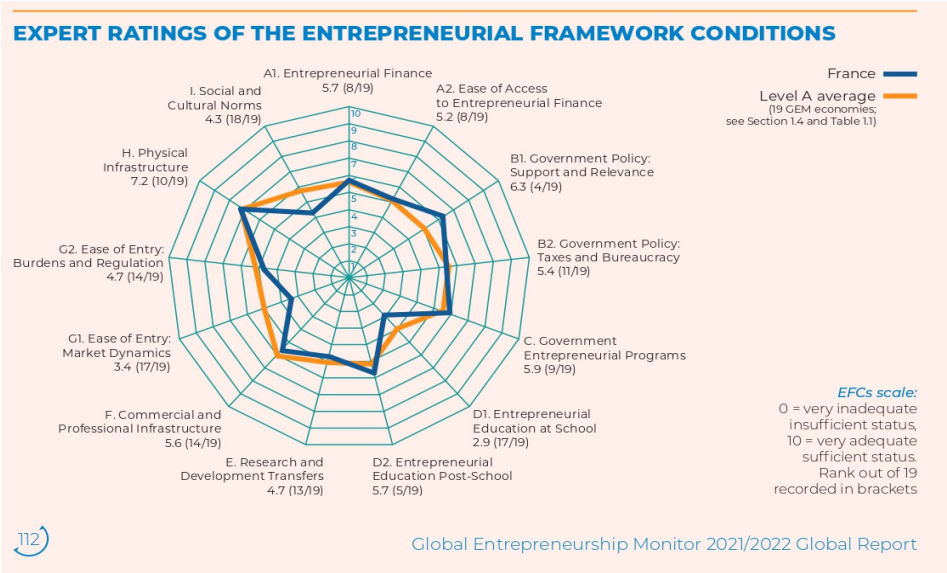

(Global Entrepreneurship Monitor, 2022, p 112)

هـ. التجربة السعودية:

لقد تميزت التجربة السعودية بالرغم من حداثتها بتوفير بيئة ملائمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعدد جهات وصناديق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المشروعات المقاولاتية الخاصة بالمرأة كنموذج للأسر المنتجة، بالإضافة إلى منح قروض ميسرة دون فوائد، بجانب ترويج إنتاجها ومبتكرات المقاولين المتفوقين من خلال إشراكهم في المحافل الدولية للمقاولاتية ودعم حصول بعضهم على جوائز تقديرية، وكانت نتائج هذه التجربة كالتالي:

- سعت إلى القضاء على ظاهرة البطالة.
- اهتمت بنشر ثقافة المقاولاتية من خلال المراكز المختصة بالمقاولاتية وحاضنات الأعمال فقط.
- عقدت مؤتمرات بالاشتراك مع الغرف التجارية وتشترك في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمقاولاتية.
- تقدم جوائز مادية وشهادات تقدير للمتميزنن في المشروعات المقاولاتية ركزت بشكل أكبر على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ركزت على الطلبة والشباب الخريجين، وكذلك المرأة.

ويمكن التطرق إلى تجربة التعليم المقاولاتي الجامعي في المملكة السعودية من خلال جامعة طيبة كنموذج، بالتطرق إلى التوجه الاستراتيجي الذي اتخذته كلية الإدارة والاقتصاد بصفة خاصة والجامعة بصفة عامة، وذلك من خلال الانجازات التالية:

- إنشاء مركز ريادة الأعمال)المقاولاتية(على مستوى الجامعة:

والذي أنشأ سنة 2011 بموجب توصية مجلس جامعة طيبة على مجلس التعليم العالي،

بغرض المساهمة في أن يكون خريج جامعة طيبة متميزا بالإبداع والريادة ومتمتعا بمهارات الابتكار وصفات القيادة، إضافة إلى بناء السلوك الإيجابي لدى الشباب الجامعي اتجاه العمل الحر بما يحقق الربط بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وتتمثل أهم إنجازات المركز منذ إنشائه في... «**تجربة البوفيه المتحرك**»، والتي تعد تجربة رائدة وفريدة..، حيث تعد ترسيخا عمليا لثقافة العمل الحر والفكر المقاولاتي والذي جاء تزامنا مع عملية التصحيح لأوضاع العمالة الوافدة، وفي هذا الصدد أوضح وكيل جامعة طيبة للأعمال والإبداع المعرفي أن الجامعة شرعت في تنفيذ مشروع طلابي ريادي أساسه تأسيس الطلبة لمشاريع تجارية داخل الجامعة يمتلكونها ويقومون بإدارتها كمشروع ربحي خاص، حيث تتبنى الجامعة من خلال مركز المقاولاتية المشروع الطلابي للبوفيه المتحرك انطلاقا من اتفاقية جامعة طيبة مع صندوق المئوية لتمكين الطلبة من إنشاء مشاريع طلابية مقاولاتية داخل الجامعة، كما ويمتلك طلبة جامعة طيبة مشروع » البوفيه المتحرك « ويسيرونه من خلال التعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في التموين بالسلع اللازمة يتم تسديد قيمتها يوميا للمورد، ولتوفير مقومات نجاح المشروع قام المركز بتدريب مجموعة من الطلبة على إدارة المشروع تمهيدا لبدء تنفيذه، وتحضيرا لتنفيذ هذا المشروع الريادي كحاضنة أعمال نفذت المديرة التنفيذية للمركز دورة تدريبية إضافية مكثفة للطالبات الراغبات في امتلاك وإدارة البوفيهات المتحركة بعنوان «كيف تبدئين مشروعك التجاري، كما شرعت في توفير مقر للبوفيهات المتحركة حتى تتمكن الطالبات من المحافظة عليها وعلى البضاعة والوجبات التي سيتم تقديمها أو تخزينها، ونظرا لحماسة الطالبات للعمل في هذا المشروع، واستشرافا للفرص التي توفرت بسبب حملة وزارة العمل لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة والتي كانت تعمل في كافة الكافتيريات والمقاهي الموجودة بشطر الطالبات، يتم حاليا التنسيق مع إحدى الشركات المتخصصة في مجال التموين لسرعة توفير عدد إضافي من العربات المتحركة لتسليمها للطالبات وتشغيلها، ومع نجاح المشروع، يتواصل مركز المقاولاتية مع مجموعات جديدة من الطلبة لاستقطاب مزيد من الأفكار المقاولاتية التي يساهم تطبيقها بفعالية في حل المشكلات التي تواجه المجتمع بسبب العمالة التشغيلية.

- البرامج الجامعية الهادفة لخلق الروح المقاولاتية:

والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- **برنامج « مستقبلك بين يديك»**: انطلاقا من مسؤولية الجامعة في خدمة المجتمع ووفق ما جاء في الخطة الإستراتيجية للجامعة بشأن الوظيفة الثالثة وما تتطلبه من شراكات مجتمعية، يتعاون مركز المقاولاتية بجامعة طيبة مع مركز المؤسسات الصغيرة وتنمية المبادرات بالغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة في نشر ثقافة العمل الحر والمقاولاتية لدى الطلبة في مراحل التعليم قبل الجامعي وذلك من خلال برنامج « مستقبلك بين يديك»، والذي يهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر وتشجيع روح الريادة والمبادأة والابتكار والتطوير، إضافة إلى التعريف بمصادر وجهات التمويل للمشاريع الصغيرة وعرض النماذج الناجحة من المقاولين.
- **ملتقى حرفتي هويتي**: جاءت مشاركة الجامعة في هذا الملتقى من خلال وحدة حاضنات

الأعمال ومركز المقاولاتية والأندية الطلابية بوكالة الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي، والذي هدف إلى ترسيخ مفهوم تنمية المشاريع المتناهية في الصغر والأسر المنتجة في تنمية الاقتصاد الوطني، وغرس مفهوم ثقافة العمل الحر في المجتمع النسائي المدني، وكذا تبيان أمثلة حية وناجحة لمشاريع مقاولاتية مرافقة ومدعومة في الحاضنة، حيث شمل برنامج الملتقى على عرض أعمال ومنتجات الحرفيات في المدينة المنورة، والمحافظات التابعة لها، وعرض المشروعات التي تعمل على أرض الواقع بنجاح، والتي تم دعمها من الحاضنة والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إبراز المنتجات ذات الميزة بالمنطقة بأكملها، مع إقامة دورات وورش عمل تعني تنمية وتطوير العمل الحر النسائي، كما شهد الملتقى مشاركة أكثر من **51** حرفية، و **18** مقاولة من المدينة المنورة.

- **ورشة عمل)ثقافة العمل الحر طريقك لتصبح رائد أعمال ناجح(:** والتي نظمها مركز المقاولاتية بالجامعة بالتعاون مع صندوق المئوية وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمستمر عقدها بشكل دوري أيام السبت والثلاثاء من كل أسبوع، وتستهدف الطلبة من كافة كليات الجامعة، حيث انطلقت ورشة العمل الأولى الموجهة لطلاب كلية علوم وهندسة الحاسبات بحضور وكيل الجامعة للأعمال والإبداع المعرفي، ومع بدايتها تحدث ممثل المركز في الجامعة الدكتور مصطفى أبو بكر عن الأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها من خلال عقد مثل هذه الدورات والمحاضرات واللقاءات، وإيجاد جيل من الشباب المقاول الناجح، وتثقيفهم بكيفية الإبداع والابتكار واكتساب المهارات اللازمة لذلك. ليأتي بعدها المستشار الأكاديمي لصندوق المئوية مشيراً إلى أن صندوق المئوية ومع الشراكة في البيئة الأكاديمية مع جامعة طيبة بما تمتلكه من مقومات النجاح على المستوى التعليمي الأكاديمي، مشيراً إلى أن القضية الأهم التي يحمل صندوق المئوية همها في المجتمع هي الشباب واستغلال طاقاتهم لتنمية المجتمع، إضافة إلى البحث عن كيفية دعم حضورهم ومشاركتهم في تنمية البلد، مبيناً أن فئة الشباب يمثلون ما نسبته % 41 من أفراد المجتمع، وحصولهم على فرص عمل لتحقيق ذلك وبناء طموحاتهم وإشباع واحتياجاتهم، مبيناً أن أفضل خيار استراتيجي خلال الخمس سنوات القادمة هي مجال المقاولاتية، و منوها إلى أن هذا المجال يمكن اختصاره في كلمة)وظف نفسك بنفسك(.
- **مشاركة نادي شباب الأعمال في الأسبوع العالمي لريادة الأعمال «إصراري» :** نفذ نادي شباب الأعمال التابع لعمادة شؤون الطلاب بجامعة طيبة حدث الأسبوع العالمي لريادة الأعمال «إصراري» تزامناً مع الأسبوع العالمي لريادة الأعمال (**GEW**) 2015 بجامعة طيبة يوم السبت **16** صفر **1437** هـ، والتي شارك فيها أبرز شباب الأعمال والمقاولين الأكثر إصرار في المملكة العربية السعودية، وتستهدف الفعالية التعريف بمفهوم المقاولاتية ونشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر داخل المجتمع الجامعي وخارجه، حيث تضمن الحدث قصص نجاح وتجارب مقاولين حاصلين على وسام الإصرار في جائزة الإصرار التي تقيمها وزارة العمل سنوياً ضمن مبادرتها في إنشاء جائزة تحفيزية للمقاولين المصرين في السعودية، وذلك كله بما يخلق روح المقاولاتية والابداع والعمل الحر لدى الفئة الطلابية. هذا وعلى اعتبار التوجه نحو ريادة الأعمال أضحى كبديل استراتيجي لتوطين الوظائف

تم إنشاء هذا النادي الطلابي الجامعي ليعنى بتهيئة وتمكين طلاب جامعة طيبة وترسيخ ثقافة الريادة وتحفيز العمل الحر، حيث قام النادي بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج التدريبية والتحفيزية ووصل عدد المستفيدين من فعاليات النادي أكثر من 10500 شخص.

ويوضح الشكل التالي النشاط المقاولاتي بالمملكة السعودية، حسب إحصائيات (2021-2022) المقدمة من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية.

الشكل رقم 06: يمثل النشاط المقاولاتي في السعودية.

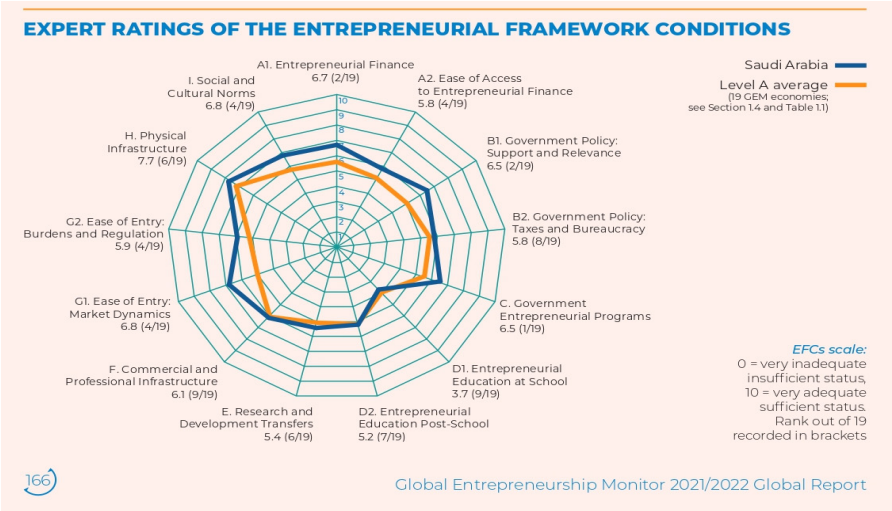

(Global Entrepreneurship Monitor, 2022, p 166)

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي باعتباره رهان استراتيجي في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، وذلك من خلال محاولة التركيز على أبرز التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- التعليم المقاولاتي الجامعي هو عبارة عن فلسفة تعليمية يتطلب ابتداءً دعم ومرافقة الدولة من خلال إدراج مناهج خاصة بالتعليم المقاولاتي ضمن المقررات التعليمية، وتوفير مختلف متطلبات نجاحه المالية، المادية، البشرية.
- يعد التعليم المقاولاتي الجامعي أحد أهم العوامل المحفزة على نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، من خلال تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وتأهيله، وتحفيزه لان يصبح مقاولا مستقبليا، له مؤسسة خاصة به.
- تعتبر الجامعة المنارة التي تشع على جميع القطاعات، وبالتالي تعتبر مهدا للأفكار والمشاريع المقاولاتية التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يهتم التعلم المقاولاتي الجامعي بالطلبة في الأطوار الأولى من خلال الحملات الإعلامية التحسيسية لتعريف الطلبة بواقع الأعمال والصعوبات التي يمكن أن تواجههم، وكذلك تحفيزهم من خلال الدعوة إلى المشاركة في خلق الأنشطة الاقتصادية.
- يعتبر التعليم المقاولاتي الجامعي منهجا متكاملا، ومقاربة تعليمية قائمة على رؤية مستقبلية ذات بعد استراتيجي، اعتمدته معظم الدول المتطورة للاستثمار في العنصر البشري الجامعي المثقف، من خلال تعزيز الثقافة المقاولاتية لديهم ليصبحوا في المستقبل القريب أصحاب مؤسسات تساهم في الإنعاش الاقتصادي للبلد.
- التعليم المقاولاتي الجامعي يتطلب إنشاء مراكز للبحث وحاضنات أعمال لاستقطاب الطلبة وتشجيعهم على إنتاج أفكار لمشاريع مقاولاتية، وتوليد أفكار إبداعية تفتح لهم آفاق الاندماج في سوق العمل.
- .تعتبر التجارب التي تناولتها الدراسة من أهم النماذج العالمية التي يقتدى بها في مجال التعليم المقاولاتي الجامعي.
- التعليم المقاولاتي الجامعي الناجح يتطلب اعتماد مناهج تعليمية متكاملة (نظري - تطبيقي) لتلقينه وتفعيله، كما لابد أن تتوافق هذه المناهج مع خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

التوصيات:

- تأسيسا على ما سبق يمكن طرح التوصيات التالية:
- لا بد من توفر سياسة للتعليم المقاولاتي الجامعي تنطلق أساسا من سياسة التعليم بالدولة واستراتيجياتها، لان نجاح هذا النمط من التعليم يتطلب الإيمان به كمحرك للنشاط المقاولاتي الذي يساهم بدوره في الإنعاش الاقتصادي للبلد، وهذا يستدعي إدراج مناهج خاصة بالتعليم المقاولاتي ضمن المقررات التعليمية، وتوفير مختلف متطلبات نجاحه المالية، المادية، البشرية.
- ضرورة التجديد المستمر لمناهج التعليم المقاولاتي الجامعي بما يتوافق مع متطلبات بيئة وسوق العمل.
- ضرورة الرجوع إلى تجارب الدول الرائدة في مجال التعليم المقاولاتي الجامعي والاستفادة منها بما يتوافق مع خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد، ولتعزيز وتفعيل ذلك يمكن إجراء عقود شراكة وتعاون بين الجامعات، مع تخصيص منح تكوينية للأساتذة المدرسين للمقاولاتية، وكذا للطلبة أصحاب المشاريع للاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال المقاولاتية.
- ضرورة التركيز على حملات إعلامية قائمة على استراتيجيات اتصالية (قصيرة، متوسطة،

طويلة) المدى لتحسيس الطالب وترغيبه في النشاط المقاولاتي، وتبصيره في ذات الوقت بالمجالات التي تشكل أرضية خصبة للنشاط المقاولاتي، كالمقاولاتية الرقمية على سبيل المثال.

- تخصيص مراكز للبحث وحاضنات أعمال لاستقطاب الطلبة وتشجيعهم على إنتاج وتوليد الأفكار الإبداعية في مجال الاستثمار وفق متطلبات البيئة الاقتصادية للبلد.
- ضرورة اعتماد مناهج تعليمية متكاملة (نظري - تطبيقي) لتلقين التعليم المقاولاتي الجامعي وتفعيله، كما لابد أن تتوافق هذه المناهج مع خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

قائمة المراجع:

1. الجودي محمد علي (2016)، الإعلام المقاولاتي ودوره في تحفيز روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 07، العدد: 02.
2. الجودي محمد علي (2009)، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 01.
3. الغالبي طاهر محسن منصور(2009)، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
4. بحوصي مجدوب، عريس عمار، خير الدين بوزرب (2018): دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات»، جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
5. بلخضر مسعودة (2022)، التعليم المقاولاتي بالجامعة ودوره في نشر ثقافة ريادة الأعمال، تجارب دولية ناجحة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 02.
6. بلقيدوم صباح(2021)، التعليم المقاولاتي الجامعي ... طالب اليوم مقاول الغد – نماذج دولية متميزة في مجال نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، المجلد 05، العدد 19 ، ألمانيا.
7. بن قدور أشواق، بالخير محمد (2017)، أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي لتامنغست، العدد11.
8. بوطرفة رشيد، صغير عماد (2020)، أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية – عرض تجارب دولية ناجحة، الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.
9. بوطورة فضيلة، قرامطية زهية، سعودي همام (2020)، المقاولاتية والجامعة: مع الإشارة لتجارب الدول الناجحة في نشكر الفكر المقاولاتي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 15، العدد 01.
10. شنوف صادق، بورزق أسامة (2022)، تحليل تأثير التعليم المقاولاتي على الإبداع – دراسة ميدانية لعينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران 2، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 11، العدد 01.
11. قدودو جميلة، بوراس بودالية (2018)، التعليم المقاولاتي مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية.
12. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء (2020)، تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية – تجليات ومعيقات، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01.

13. غلاب صليحة (2017)، فعالية الحملات الإعلامية في تنمية الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة 08 ماي 1945 قالمة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد: 01، العدد: 02.

14. مبارك مجدي عوض(2009)، الريادة في الأعمال، عالم الكتب الحديث، الأردن.

15. مسيخ أيوب(2019)، الجامعة كحاضنة طبيعية ومرجعية حقيقية لبعث الروح المقاولاتية – جامعة طيبة نموذجا، مجلد البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03.

16. نوي طه حسين، غربي يسين سي لاخضر، الجودي محمد على(2016)، عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة- المناطق الجنوبية نموذجا، المركز الجامعي تندوف.

17. Alain Fayolle2005)), Introduction à l'entrepreneuriat, Dunod, Paris.

18. Global Entrepreneurship Monitor, (GEM), (2022).

19. Hisrich, R and Peters, M, (2002), Entrepreneurship,5 th Edition, McGraw-Hill, Boston, USA.

التوجه المقاولاتي في التكوين كأحد الآليات غير المباشرة لتفعيل الشراكة بين الجامعة و المحيط الاقتصادي في الجزائر

Entrepreneurship orientation of learning as an indirect technique to activate the partnership between the university and external sphere

د.قادري عبد القادر

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم abdelkader.kadri@univ-mosta.dz

الملخص :

تربط بين الجامعة ومحيطها الإقتصادي شراكة ضمنية منذ القدم وفي جميع أنحاء العالم، حيث تقوم الجامعة بتحديد وتحديث برامجها التكوينية على أساس احتياجات المحيط الإقتصادي الذي تنتمي إليه كما أن هذا الأخير يتابع كل ما تنتجه الجامعة من ابتكارات ومعرفة جديدة يمكن أن تساهم في زيادة القدرة التنافسية حيث يقوم برصدها وتجسيدها على أرض الواقع، سوف تتناول هذه الدراسة القسم الأول من تلك الشراكة وذلك بتسليط الضوء على التكوين الجامعي الذي يستهدف قطاع ريادة الأعمال والمقاولاتية التي تشكل الجزء الأكبر من مكونات المحيط الإقتصادي الحديث كونها يساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة.

الكلمات المفتاحية : مقاولاتية،مؤسسة ، تعليم، جامعة، محيط، بطالة.

مقدمة :

تجاوز حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي المؤسسات الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمقاولات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد دعائم التنمية الإقتصادية في أكبر اقتصاديات العالم من خلال مساهمتها في خلق الثروة ودعم الإنتاج وتوفير مناصب شغل ...إلخ، ولم تقتصر فوائد المقاولاتية على الدولة فقط بل تعدتها إلى الفرد، فالكثير من أفراد المجتمع عديمي الدخل أو حتى ذوي الدخول الضعيفة سوف توفر لهم المقاولات الصغيرة فرصة حقيقية لتحسين مستوى معيشتهم بشكل ملائم من خلال مجهوداتهم الذاتية، إذا ما توفر لهم الظروف المناسبة وعلى رأسها التعليم والتدريب، و في هذا السياق قامت الجزائر بتطبيق عدة تحفيزات اقتصادية، مالية، جبائية وإدارية من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا منها بأهميتها في دعم وإنعاش الإقتصاد الوطني وتخفيض حجم البطالة، ومن هذا المنطلق كان لزاما على الجامعة الجزائرية أن تواكب هذه الإصلاحات من خلال تبني برامج تعليمية تتوافق مع المتغيرات البيئية التي تحيط بها، فالميدان الإقتصادي يعتبر من أهم المتغيرات التي تسعى الجامعة الجزائرية مواكبتها والمشاركة في تحسينها باستمرار من خلال تقديم التكوين المناسب الذي يتلائم مع احتياجات المرحلة الإقتصادية المستهدفة.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم البرامج التكوينية التي تطبقها الجامعة من أجل دعم قطاع المقاولاتية قصد تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية بمحيطها الإقتصادي؟

و للإجابة على إشكالية البحث ، تقرر تناول البحث من خلال المحاور التالية:

1. إنشاء دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية:

أ. نشأة وأهداف دار المقاولاتية :

هي هيئة مشتركة مقرها الجامعة، أنشأت بموجب اتفاقية شراكة بين الجامعة ووكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ANSEJ)، وذلك في إطار انفتاح الجامعة على المحيط الإقتصادي والإجتماعي، تنشأ كل جامعة دار مقاولاتية خاصة بها تهدف إلى ما يلي:

- تحسيس، تكوين وتحفيز الطلبة الجامعيين، سيما طلبة الأطوار النهائية وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة أو متوسطة؛
- تفيد بالإجراءات المتبعة لإنشاء مؤسسة؛
- توجه وتساعد على بلورة فكرة المشروع لدى الطالب الجامعي؛
- تمنح تكوين حول تقنيات تسيير المؤسسة؛
- تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة.

ب. مهمة دار المقاولاتية :

تتمثل مهمة دار المقاولاتية فيما يلي:

- **التحسيس**: تتمثل مهمة دار المقاولاتية في تعميم عملية تحسيس الطلبة بالمقاولاتية و بروز جيل جديد من المتخرجين المقاولين من خلال :
- إرساء ثقافة المقاولاتية في صفوف الطلبة ؛
- تدريب الطلاب على روح المبادرة ؛
- إدراج مقياس إنشاء المؤسسة على مستوى أغلبية التخصصات في الليسانس والماستر؛
- إعلام الطلبة حول مهنة المقاولة.
- **التكوين**: توفر دار المقاولاتية من خلال الوحدات الاستكشافية ضمن نظام ل م د لطلبة جامعة الشلف قيمة مضافة سواء من حيث التحفيز على إنشاء المؤسسة أو توفير خبرة في إعداد مشروع مقاولاتي أو تقنيات الاتصال.
- **الدعم من مجلس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: توفر دار المقاولاتية بواسطة شركائها التقنيون تقنيات إعداد مشروع مقاولاتي.
- **مر افقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: تلتزم دار المقاولاتية بواسطة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتوفير المرافقة والمساعدة الدائمة على إعداد مشروع مقاولاتي.

ج. نشاطات دار المقاولاتية :

من أهم نشاطات دار المقاولاتية ما يلي:

- الإستقبال والإعلام؛
- أيام إعلامية وتحسيسية عامة حول المقاولاتية؛
- تنظيم أيام دراسية وملتقيات حول المقاولاتية؛
- تنظيم جامعة صيفية وربيعية، من أجل تقريب الشباب حاملي أفكار المشاريع من الشبكة المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة، هذا التكوين يشرف عليه مجموعة من إطارات البنوك وموظفي مديرية الضرائب ورجال القانون وكذا المكلفين بالدراسات في هيئات الدعم والتمويل؛
- برنامج دراسي حول إنشاء المؤسسة بالتنسيق مع شركاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- موائد مستديرة لعرض التجارب الناجحة أو حول مواضيع معينة؛
- وحدات حول المسار المقاولاتي و مخطط الأعمال؛
- مسابقات أحسن مشروع أعمال؛
- تنظيم دورات تكوينية للطالب الجامعي حاملي المشاريع حول كيفية إيجاد فكرة المشروع، إنشاء مؤسسة مصغرة، إنشاء مؤسسة مصغرة، الدراسة التقنية للمشروع .... إلخ؛
- تنظيم معارض لمنتجات المؤسسات المصغرة(صالون مصغر للمؤسسات المصغرة).

2. الإجراءات الإلزامية:

منذ السنة الجامعية 2016-2017 أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إجبارية تدريس مقياس المقاولاتية في كل تخصصات الماستر المفتوحة والمقترحة في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حيث يتضمن هذا الميدان حوالي 419 تخصص موزعة على مختلف المؤسسات والهياكل التعليمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على مستوى التراب الجزائري، وهذا الإجراء بمثابة دعم للفكر المقاولاتي وحرصا من الوزارة الوصية على ضرورة تلقين الطالب الجامعي أساسيات الفكر المقاولاتي من أجل المساهمة في زيادة الوعي ورفع روح المبادرة من قبل الطلاب المتخرجين في إنشاء وتسيير المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ويوضح الجدول التالي توزيع تخصصات الماستر المفتوحة في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في مختلف المؤسسات التعليمية لوزارة التعليم العالي:

الجدول رقم01: إحصائيات خاصة بعروض تكوين الماستر المفتوحة في مؤسسات التعليم العالي

الغرب			الوسط			الشرق		
المؤسسة التعليمية	عدد الماستر	ماستر مقاولاتية	المؤسسة التعليمية	عدد الماستر	ماستر مقاولاتية	المؤسسة التعليمية	عدد الماستر	ماستر مقاولاتية
تيارت	06		الأغواط	20		قسنطينة02	10	
أدرار	04		البويرة	08		سكيكدة	07	
تلمسان	16	1	المدية	10		قالمة	09	1
سيدي بلعباس	12		خميس مليانة	06		ميلة	03	
وهران02	19	1	الجزائر03	12		باتنة	07	
شلف	15		تمنراست	02		قسنطينة الأمير	03	
معسكر	18	1	الجلفة	10		سوق أهراس	06	
غيليزان	05		بجاية	15		بسكرة	10	1
بشار	10		تيزي وزو	17		ورقلة	10	
تيسمسيلت	04		بومرداس	10		عنابة	13	1
البيض	02		تيبازة	04		أم البواقي	07	
مستغانم	10		غرداية	05		تبسة	06	
سعيدة	09		البليدة	12		برج بوعريريج	06	
عين تموشنت	04		م.و.ع للمناجمنت	02		سطيف	21	

تندوف	01		إليزي	-		جيجل	07	
-	-		-	-	-	الوادي	06	
-	-		-	-	-	الطارف	01	
-	-		-	-	-	المسيلة	15	
-	-		-	-	-	خنشلة	03	
المجموع	135		المجموع	132		المجموع	152	
الإجمالي = 419								

المصدر: اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، محضر الاجتماع النهائي لعملية المواءمة ودراسة العروض الجديدة 2016، بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة يوم 22 ماي2016. ص3، 4، 5.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن جل الجامعات والمراكز والجامعية والمدارس العليا تقدم تكوينا للحصول على ماستر في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في تخصصات عديدة، في حين أن عدد قليل جدا من الجامعات التي تضمن تكوينا في تخصص المقاولاتية في مرحلة الماستر، وهي جامعة تلمسان، معسكر، وهران02، بسكرة، عنابة، قالمة، وبالتالي ليس متاح لجميع الطلبة على مستوى التراب الوطني تلقي تكوينا في المقاولاتية، لذا كانت التعليمة الوزارية بضرورة إدراج مادة المقاولاتية ضمن البرنامج التكويني لطلبة الماستر من أجل تعميم الحد الأدنى من الفكر المقاولاتي لدى الخريجين الجامعيين في مختلف التراب الوطني حتى ولو كان تكوينهم في تخصصات اقتصادية أخرى غير المقاولاتية.

3. التعليم المتخصص في مرحلة الليسانس:

إن التكوين في تخصص ريادة الأعمال يمر بثلاثة(03) مراحل في مستوى الليسانس.

أ. مرحلة التعليم المشترك:

يندرج التعليم المشترك لتخصص ريادة الأعمال ضمن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويتضمن سداسيين متتاليين واللذان بدورهما يكونان السنة الأكاديمية الأولى في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما هو موضح في الجدول 2.

الجدول(02): مكونات مرحلة التعليم المشترك المنبثق منه تخصص ريادة الأعمال

وحدات التعليم / السداسيات	وحدات التعليم الأساسية	وحدات التعليم المنهجية	وحدات التعليم الإسكتشافية	وحدة التعليم الأفقية
السداسي الأول	مدخل للإقتصاد اقتصاد جزئي 1 المحاسبة المالية 1	رياضيات 1 إحصاء 1	مدخل للقانون مدخل في علم الاجتماع المنظمات	لغة أجنبية 1
السداسي الثاني	اقتصاد جزئي 2 المحاسبة المالية 2 تاريخ الفكر الإقتصادي	إحصاء 2 رياضيات 2	إعلام آلي1 قانون تجاري	لغة أجنبية2

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص ص 2، 3.

مقارنة بالقرار رقم 641، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم تسيير. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يمكن رصد بعض الإختلافات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- بالنسبة للسداسي الأول تم تقليص عدد المقاييس إلى 8 مقاييس بدلا من 10 مقاييس سابقا حيث تم حذف مقياس تاريخ الوقائع الإقتصادية من بعد ما كان ضمن وحدة التعليم الأساسية وتم حذف مقياس منهجية البحث1 بعدما كان ضمن وحدة التعليم المنهجية كما تم حذف مقياس علم الإجتماع واستبداله بمقياس علم اجتماع المنظمات ضمن وحدة التعليم الإستكشافية؛
- بالنسبة للسداسي الثاني تم إضافة مقياس تاريخ الفكر الإقتصادي ضمن وحدة التعليم الأساسية وتم حذف مقياس **مدخل لإدارة الأعمال** بعدما كان ضمن وحدة التعليم الأساسية كما تم تحويل مقياس إعلام آلي إلى وحدة التعليم الإستكشافية بعدما كان في وحدة التعليم المنهجية كما تم تحويل مقياس علم اجتماع المنظمات إلى السداسي الأول بعدما كان ضمن وحدة التعليم الإستكشافية في السداسي الثاني.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن الطالب يتلقى في مرحلة التعليم المشترك مواد عامة متعلقة بميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سواء في السداسي الأول أو الثاني، إضافة إلى مقاييس ليس لها علاقة بميدان العلوم الإقتصادية مثل القانون و علم اجتماع المنظمات ...إلخ، وهذا يدل على أن الجامعة الجزائرية تحاول الإقتراب من معايير التعليم الدولية المطبقة في الدول المتقدمة والتي توصي بأن المواد التعليمية العامة يجب أن لا تقل نسبتها عن

50% من مجموع مواد التعليم المتخصص.

ب. مرحلة التفرع

إن التخصص النهائي لريادة الأعمال يتفرع عن أحد الشعب من ضمن الشعب المنبثقة عن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ألا وهو شعبة علوم التسيير، كما يوضح الشكل رقم(01).

الشكل رقم(01): موقع شعبة علوم التسييرضمن مدونة شعب ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

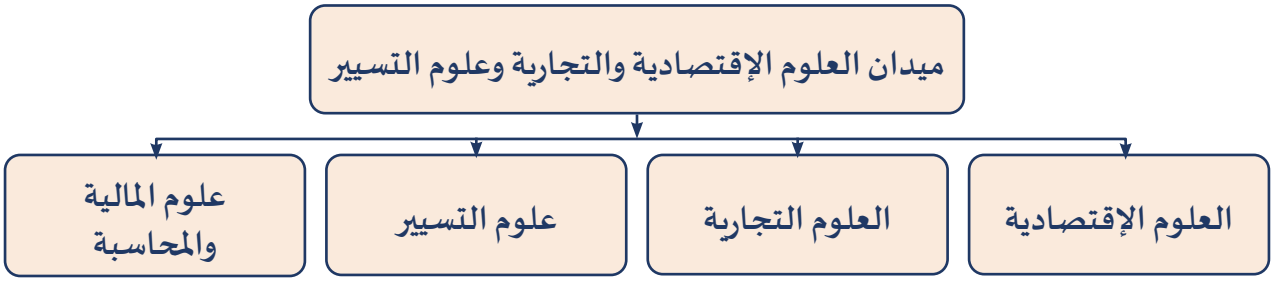

Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien . Arrêté n° 507 du 15 juil 2014. fixant la nomenclature des filières du domaine «Sciences économiques, de Sciences gestion et commerciales» En vue de l'obtention des diplômes de licence et de master.

وتتضمن هذه المرحلة أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثانية تحت شعبة علوم التسيير، كما هو موضح في الجدولين 03 و04.

الجدول رقم(03): السداسي الثالث من ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-فرع علوم التسيير-

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي (15 أسبوعا)	الحجم الساعي الأسبوعي			أعمال أخرى	المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية				مراقبة مستمرة	إمتحان
وحدة التعليم الأساسية									
محاسبة التسيير	67.5	3	1.5	-	82.5	3	6	40%	60%
اقتصاد كلي 1	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
مدخل لإدارة الأعمال	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
مالية عمومية	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم المنهجية									
إحصاء3	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%

رياضيات مالية	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
اقتصاد نقدي	22.5	1.5	-	-	10	1	1	-	100%
وحدة التعليم الإستكشافية									
منهجية	45	1.5	1.5	-	5	2	2	40%	60%
وحدة التعليم الأفقية									
إعلام آلي 2	22.5	-	-	1.5	2.5	1	1	100%	-
مجموع السداسي3	382.5	13.5	10.5	1.5	375	17	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص4.

مقارنة بالقرار رقم 641، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم تسيير. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم الحفاظ على نفس عدد المقاييس بمجموع 9 مع بعض الإختلافات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم حذف مقياس تسيير المؤسسة الذي كان ضمن وحدة التعليم الأساسية وحذف مقياس مالية المؤسسة الذي كان ضمن وحدة التعليم المنهجية بعنوان منهجية البحث 2 وكذا مقياس لغة أجنبية 3 الذي كان ضمن وحدات التعليم الأفقية؛
- تم اضافة مقياس جديد رياضيات مالية ضمن وحدة التعليم المنهجية وكذلك مقياسي مدخل لإدارة الأعمال ومالية عمومية ضمن وحدة التعليم الأساسية؛
- تم تغيير اسم مقياس المحاسبة التحليلية إلى محاسبة التسيير؛
- تم تنزيل مقياس منهجية البحث 2 من وحدة التعليم المنهجية إلى وحدة التعليم الإستكشافية؛
- تم تغيير عنوان التخصص من مقاولتية إلى ريادة الأعمال؛
- تم ترقية مقياس الإقتصاد النقدي إلى وحدة التعليم المنهجية بعدما كان ضمن وحدة التعليم الأفقية بعنوان **اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال.**

الجدول رقم(04): السداسي الرابع من ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-فرع علوم التسيير-

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي (15 أسبوع)	الحجم الساعي الأسبوعي			أعمال أخرى	المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية				مراقبة مستمرة	إمتحان
وحدة التعليم الأساسية									
نظم المعلومات الإدارية	67.5	3	1.5	-	82.5	3	6	40%	60%
اقتصاد كلي 2	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%

تسيير المؤسسة	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
تسويق	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم المنهجية									
احصاء 4	67.5	3	1.5	-	65	3	5	40%	60%
اساسيات بحوث العمليات	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم الإسكتشافية									
ريادة الأعمال	22.5	-	1.5	-	2.5	1	1	40%	60%
اخلاقيات الأعمال	22.5	1.5	-	-		1	1	-	100%
وحدة التعليم الأفقية									
لغة أجنبية 3	22.5	-	1.5	-	2.5	1	1	100%	-
مجموع السداسي 4	382.5	13.5	12	-	375.5	17	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ص5.

مقارنة بالقرار رقم 641، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم تسيير. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم زيادة عدد المقاييس بمجموع 9 بدلا من 7 مع بعض الإختلافات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم حذف مقياس اقتصاد المؤسسة الذي كان ضمن وحدة التعليم الأساسية؛
- تم نقل مقياس رياضيات مالية ضمن وحدة التعليم الأساسية إلى السداسي الثالث؛
- تم اضافة مقياس تسيير المؤسسة ومقياس نظم المعلومات الإدارية ضمن وحدة التعليم الأساسية؛
- تم نقل مقياس التسويق إلى وحدة التعليم الأساسية بعدما كان ضمن وحدة التعليم المنهجية؛
- تم نقل مقياس المالية العامة إلى السداسي الثالث وتغيير اسمه بعدما كان مالية عمومية؛
- تم اضافة مقياس احصاء4 وكذا مقياس اساسيات بحوث العمليات ضمن وحدة التعليم المنهجية؛
- تم حذف مقياس إعلام آلي 3 من وحدة التعليم الإستكشافية وإضافة مقياس ريادة الأعمال ضمن نفس الوحدة التعليمية؛
- تم نقل مقياس اخلاقيات الأعمال إلى وحدة التعليم الإستكشافية بعدما كان ضمن وحدة التعليم الأفقية واستبدل اسمه بعدما كان بعنوان الفساد وأخلاقيات العمل؛
- تم إضافة مقياس لغة أجنبية 3 إلى وحدة التعليم الأفقية.

إن الملاحظ من خلال الجدولين 03 و04 زيادة نسبة المواد المتخصصة في تسيير المؤسسة بشكل عام في المنهج التعليمي خلال مرحلة التفرع مقارنة بمرحلة التعليم المشترك، مثل مقياس

محاسبة التسيير ، تسيير المؤسسة ، ريادة الأعمال، تسويق...إلخ، وهذا يدل على أن هذه المرحلة سوف تمكن الطالب من اكتشاف أكثر لمختلف العروض التي سوف يختار من بينها في مرحلة التخصص، كما أن هذه المواد التعليمية التي يتلقاها الطالب في هذه المرحلة سوف تساعده بناء قدراته الفكرية سواء توجه إلى تخصص ريادة الأعمال أو غيره من تخصصات التسيير.

ج. مرحلة التعليم المتخصص في ريادة الأعمال

عند تجاوز الطالب للمرحلة السابقة بنجاح، يجد أمامه عدة تخصصات مقترحة لتلقي تعليم متخصص في مجال من بين التخصصات المعتمدة في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والشكل رقم02 يوضح التخصصات المنبثقة من شعبة علوم التسيير في مرحلة الليسانس .

الشكل رقم(02): مدونة الإختصاصات المعتمدة في الليسانس فرع علوم التسيير

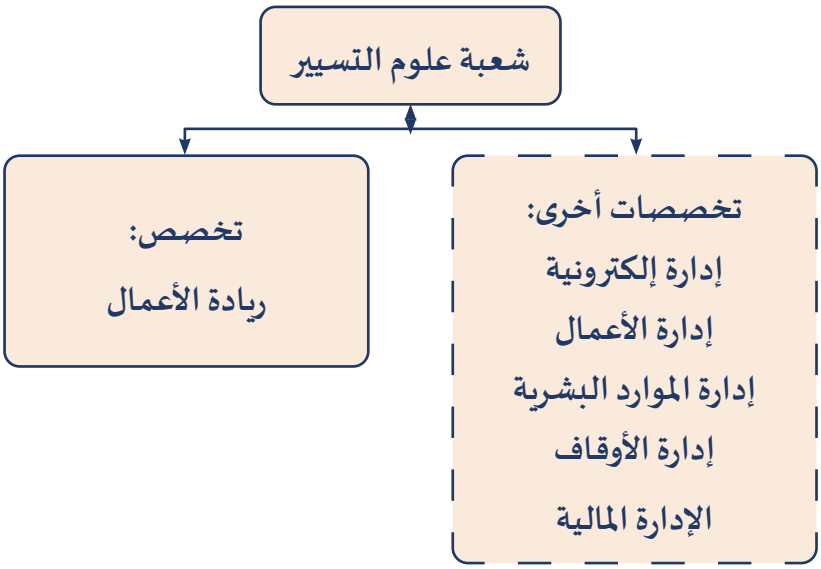

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على محضر القرارات رقم 799-803، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسييروعلوم تجارية شعبة علوم تسيير في التخصصات أعلاه، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص1.

وتتضمن هذه المرحلة أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثالثة والأخيرة في مرحلة الليسانس، كما عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توحيد جميع المواد بخلاف ما كان معمول به سابقا فإن اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عمدت إلى توحيد المواد الأساسية للتخصصات السابقة، بينما تركت المواد المنهجية، المواد الإستكشافية والمواد الأفقية لإقتراحات هيئات التدريس في الجامعات التي تريد فتح أي تخصص من بين التخصصات المعتمدة من قبل اللجنة، على أن تقدم تلك الإقتراحات في شكل عروض تكوين لتخضع للفحص والتقييم من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم

التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي حال قبولها تمنح الإعتماد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويوضح الجدولين 05 و06 محتوى وحدات التعليم في تخصص ريادة الأعمال المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجدول(05): السداسي الخامس من ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ريادة الأعمال

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي (15 أسبوع)	الحجم الساعي الأسبوعي			أعمال أخرى	المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية				مراقبة مستمرة	إمتحان
وحدة التعليم الأساسية									
ريادة الأعمال	45	3	1.5	-	65	2	5	40%	60%
تقنيات التسيير1	45	1.5	1.5	-	65	2	5	40%	60%
إدارة الموارد البشرية	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
استراتيجية المؤسسة	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم المنهجية									
إدارة الإبداع و الإبتكار	45	1.5	1.5	-	65	2	5	40%	60%
تقنيات الإستقصاء	45	1.5	-	1.5	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم الإسكتشافية									
قانون الشركات والمؤسسات الناشئة	45	1.5	1.5	-	5	2	2	40%	60%
وحدة التعليم الأفقية									
لغة أجنبية متخصصة1	22.5	-	1.5	-	2.5	1	1	100%	-
مجموع السداسي 5	337.5	10.5	10.5	1.5	367	15	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ص6.

الجدول(06): السداسي السادس من ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ريادة الأعمال

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي (15 أسبوع)	الحجم الساعي الأسبوعي			أعمال أخرى	المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية				مراقبة مستمرة	إمتحان
وحدة التعليم الأساسية									
إدارة الأعمال	45	1.5	1.5	-	65	2	5	40%	60%
تقنيات التسيير2	45	1.5	1.5	-	65	2	5	40%	60%
إدارة العمليات	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
إدارة وتقييم المشاريع	45	1.5	1.5	-	55	2	4	40%	60%
وحدة التعليم المنهجية									
التسويق الرقمي	45	1.5	1.5	-	65	2	5	40%	60%
مشروع التخرج ليسانس	-	-	-	-	90	2	4	100%	-
وحدة التعليم الإستكشافية									
تحليل البيانات	45	1.5	-	1.5	5	2	2	40%	60%
وحدة التعليم الأفقية									
لغة أجنبية متخصصة2	22.5	-	1.5	-	2.5	1	1	100%	-
مجموع السداسي 6	292.5	9	9	1.5	402.5	15	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص7.

مقارنة مع محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 10 و 11 ديسمبر 2014 بجامعة عنابة، نلاحظ أنه تم ضبط عدد المقاييس ب8 في كل من السداسي الخامس والسادس بعدما كانت تختلف من جامعة لأخرى نتيجة عدم توحيد محتوى الوحدات المنهجية والاستكشافية وكذا الأفقية، بالإضافة إلى ملاحظة الفروقات التالية:

- بالنسبة للسداسي الخامس تم اضافة المقاييس التالية إلى وحدة التعليم الأساسية: ريادة الأعمال، تقنيات التسيير1، إدارة الموارد البشرية، استراتيجية المؤسسة، ومقياس تقنيات الإستقصاء إلى وحدة التعليم المنهجية وكذلك مقياس قانون الشركات والمؤسسات

الناشئة إلى وحدة التعليم الإستكشافية بالإضافة مقياس لغة أجنبية متخصصة1 إلى وحدة التعليم الأفقية؛

- بالنسبة للسداسي السادس تم اضافة المقاييس التالية إلى وحدة التعليم الأساسية: إدارة الأعمال، تقنيات التسيير2، إدارة العمليات، ومقياس التسويق الرقمي ومشروع التخرج ليسانس إلى وحدة التعليم المنهجية وكذلك مقياس تحليل البيانات إلى وحدة التعليم الإستكشافية بالإضافة مقياس لغة أجنبية متخصصة2 إلى وحدة التعليم الأفقية؛
- تم نقل مقياس إنشاء و إدارة المشاريع إلى السداسي السادس وتغيير اسمه بإدارة وتقييم المشاريع؛
- تم نقل مقياس إدارة الإبداع و الإبتكار إلى وحدة التعليم المنهجية بعدما كان ضمن وحدة التعليم الأساسية؛
- تم حذف مقياس تقييم المشاريع ودمجه مع مقياس إدارة وتقييم المشاريع؛
- تم حذف كل من مقياس تمويل المؤسسات، مقياس محاسبة الشركات ومقياس جباية المؤسسات.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين أن وحدة التعليم الأساسية في مرحلة التخصص تختلف عن المراحل التي سبقتها سواء مرحلة التعليم المشترك أو مرحلة التفرع، في أنها تتضمن فقط المواد المتعلقة بالتخصص، لأن التخصصات المعتمدة كان الهدف الأساسي من وراء اعتمادها هو تلبية احتياجات سوق الشغل، وبالتالي كان لا بد أن يخضع الطالب في مرحلة التخصص إلى مواد تعليمية متخصصة لتأهيله من ممارسة مهنة معينة، حيث يسعى تخصص ريادة الأعمال من خلال المواد التعليمية التي يتضمنها إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات اللازمة التي تؤهله لإنشاء وتسيير مشاريع ريادة الأعمال.

4. التعليم المتخصص في مرحلة الماستر:

أ. أهداف التكوين في ماستر مقاولاتية:

يهدف هذا التكوين إلى إعداد كفاءات نوعية يستفيد منها الإقتصاد الوطني من خلال تغطية احتياجاته بإطارات قادرة على إنشاء وقيادة وتسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم والتي تفوق نسبتها 90% في معظم الإقتصاديات العالمية، حيث يكتسب الطالب في نهاية التكوين مجموعة من المعارف التي تتعلق بما يلي:

- أهداف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإقتصاديات الوطنية؛
- معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- القدرة على التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من المؤسسات؛
- إدارة وتسيير مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- طرق اختيار وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- طرق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- جباية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- إعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا للمتطلبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- أساليب إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- أنواع القرارات التي تخدم أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- وسائل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- أساليب تنمية الميزة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التشريعات و القوانين واللوائح المنظمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- الأساليب الإحصائية والتكنولوجية وغيرها المستخدمة بشكل هام في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- الفكر الإستراتيجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. استعراض تخصص المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في مرحلة الماستر

عند تجاوز الطالب لمرحلة الليسانس بنجاح، يجد أمامه عدة تخصصات مقترحة لتلقي تعليم متخصص في مجال من بين التخصصات المعتمدة في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، والشكل رقم03 يوضح التخصصات المنبثقة من فرع علوم التسيير في مرحلة الماستر.

الشكل رقم(03): مدونة الإختصاصات المعتمدة في الماستر شعبة علوم التسيير

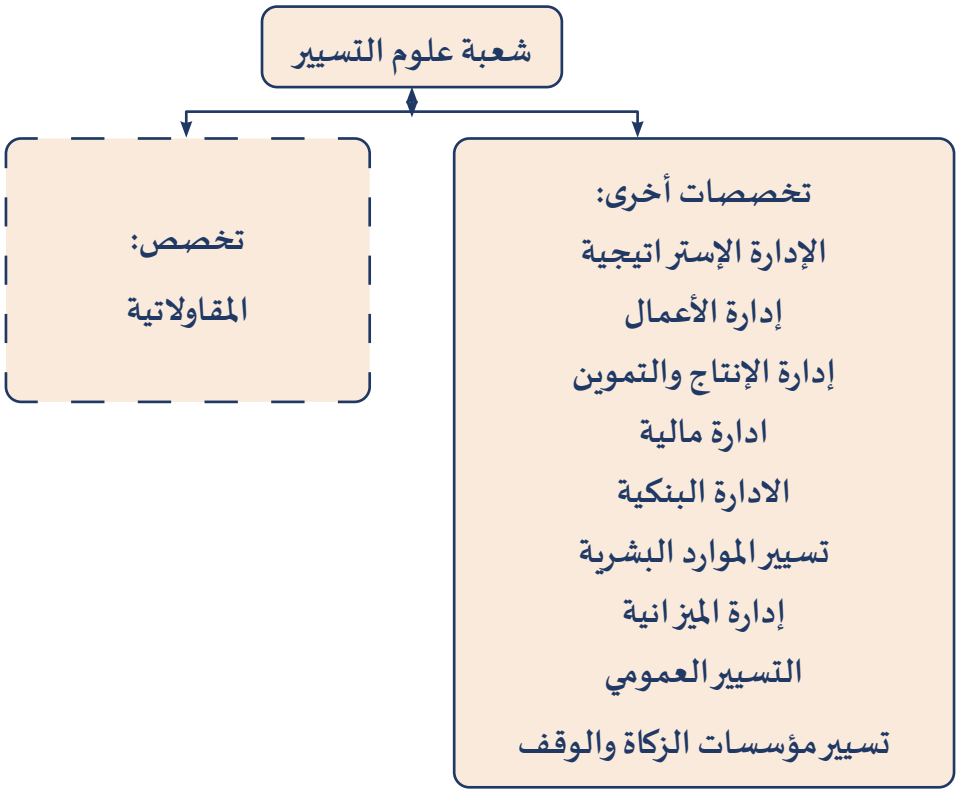

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان

التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13و14 مارس 2016 بجامعة تيارت، مقترح المواد الأساسية ومحتواها لأهم التخصصات في الماستر، ص98.

تتكون مرحلة الماستر سنتين أكاديميتين متتاليتين، كل سنة تتكون من سداسيين، حيث يتلقى الطالب تكوينا نظريا في السداسيات الثلاثة الأولى، بينما يخصص السداسي الرابع والأخير للتربص الميداني يختم بإعداد ومناقشة مذكرة تخرج التي تتناول أحد المواضيع المتعلقة بالمقاولاتية، كما عمدت اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توحيد المواد الأساسية للتخصصات السابقة بما فيها تخصص المقاولاتية، بينما تركت المواد المنهجية، المواد الإستكشافية والمواد الأفقية لإقتراحات هيئات التدريس في الجامعات التي تريد فتح أي تخصص من بين التخصصات المعتمدة من قبل اللجنة، على أن تقدم تلك الإقتراحات في شكل عروض تكوين لتخضع للفحص والتقييم من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي حال قبولها تمنح الإعتماد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وفيما يلي توضيح لوحدة التعليم الأساسية في تخصص المقاولاتية المعتمد من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجدول7: السداسي الأول من مرحلة الماستر

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية									
الاستراتيجيات التنافسية	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
التقنيات الكمية للتسيير	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
مراقبة التسيير	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13و14 مارس 2016 بجامعة تيارت، مقترح المواد الأساسية ومحتواها لأهم التخصصات في الماستر، ص165.

الجدول8: السداسي الثاني من مرحلة الماستر

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية									
الامداد التجاري	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
دراسة الجدوى وتقييم المشاريع	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
الوظيفية التسويقية	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13و14 مارس 2016 بجامعة تيارت، مقترح المواد الأساسية ومحتواها لأهم التخصصات في الماستر، ص165.

الجدول9: السداسي الثالث من مرحلة الماستر

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدة التعليم الأساسية									
مخطط الأعمال	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
القيادة والكفاءات المقاولاتية	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X
إدارة الجودة الشاملة	120	1.30 سا	1.30 سا		6 سا	2	6	X	X

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13و14 مارس 2016 بجامعة تيارت، مقترح المواد الأساسية ومحتواها لأهم التخصصات في الماستر، ص166.

السداسي الرابع: مذكرة تخرج

نلاحظ من خلال ما سبق أن التكوين بمرحلة الماستر لا يمر بتعليم مشترك، كما أن وحدة التعليم الأساسية في الماستر تتضمن فقط المواد المتعلقة بالتخصص، وهذا ما يجعل الطالب

يكتسب معارف وكفاءات أكثر عمقا في تخصص المقاولاتية.

خاتمة :

لقد عرف قطاع المقاولاتية أو ريادة الأعمال في الجزائر اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث يرتقب أن يكون له دور فعال في دعم النمو الإقتصادي وتخفيف العبء على الدولة من خلال المساهمة في توفير مناصب شغل خارج القطاع الحكومي، حيث عمدت الجزائر إلى تشجيع وتحفيز الشباب على إنشاء مقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة آليات كتوفير التمويل المناسب للمشاريع وتطبيق تحفيزات جبائية هامة وتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع، إضافة إلى توفير التعليم والتدريب المناسب وتنمية روح المبادرة، ولقد عمدت عدة أجهزة حكومية على تنفيذ الآليات السابقة سواء بشكل مفرد أو عن طريقة الشراكة، وتعتبر الجامعة الجزائرية أحد الأجهزة الهامة في دعم قطاع المقاولاتية كونها تستقطب عدد كبير من الشباب الذي يمكن من خلال المعرفة والكفاءة المكتسبة أن يساهم بشكل فعال في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التالية:

- تسعى الجامعة الجزائرية إلى تغيير إستراتيجيتها من تخريج إطارات وكفاءات باحثة عن الشغل إلى إستراتيجية أخرى من خلال تكوين فئة من الكفاءات قادرة على خلق مناصب شغل لفئات أخرى من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة؛
- لقد حظي ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بحصة كبيرة في تنفيذ الإستراتيجية جديدة للجامعة الجزائرية من خلال تعميم تدريس مادة المقاولاتية في مختلف التخصصات إضافة إلى فتح مسارات تكوينية منفردة في تخصص ريادة الأعمال في مختلف المراحل التكوينية من ليسانس وماستر ودكتوراه؛

تسعى الجامعة الجزائرية إلى تضييق الفجوة بينها وبين المحيط الإقتصادي وخاصة في مجال ريادة الأعمال، حيث أسفرت الشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) إلى إنشاء دار للمقاولاتية على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية، حيث تسعى هذه الهيئة المشتركة منذ نشأتها إلى تقريب الطالب من المحيط الإقتصادي الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية التي يجب أن يأخذها الطالب المتخرج بعين الإعتبار أثناء بلورة معارفه وإبداعاته في شكل مشاريع صغيرة أو متوسطة.

قائمة المراجع :

1. قادري عبد القادر، التعليم المحاسبي كأداة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة الجامعة الجزائرية-، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة2،العدد15، ديسمبر 2016.
2. القرار رقم 798، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: إدارة إلكترونية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
3. القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
4. القرار رقم 800، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: إدارة الموارد البشرية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
5. القرار رقم 801، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: الإدارة المالية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. القرار رقم 802، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: إدارة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
7. القرار رقم 803، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: إدارة الأوقاف. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
8. اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و التسيير، محضر الاجتماع النهائي لعملية المواءمة ودراسة العروض الجديدة 2016، بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة يوم 22 ماي2016.
9. القرار رقم 581، مؤرخ في 23 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.
10. القرار رقم 799، مؤرخ في 22 جويلية 2022، الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية شعبة علوم تسيير تخصص: ريادة الأعمال. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
11. القرار رقم 641، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية

لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم تسيير. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

12. محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 10 و 11 ديسمبر 2014 بجامعة عنابة.

13. محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13و14 مارس 2016 بجامعة تيارت،مقترح المواد الأساسية ومحتواها لأهم التخصصات في الماستر.

14. Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien . Arrêté n° 507 du 15 juil 2014. fixant la nomenclature des filières du domaine «Sciences économiques, de Sciences gestion et commerciales» En vue de l'obtention des diplômes de licence et de master.

15. http//:www.lagh-univ.dz

16. http://www.univ-skikda.dz

17. http://www.univ-chlef.dz

18. http://www.centre-univ-mila.dz

19. www.univ-km. dz

الجامعات الافتراضية (مدخل مفاهيمي)

Virtual Universities (Conceptual introduction)

سليمة جلفاوي

جامعة الجلفة مخبر مكيمادّ، salima.djelfaoui@mail.univ-djelfa.dz

الملخص:

يعد قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة والمهمة، لأنه أساس تقدم الدول ورقيها، كما أنه يتأثر بالتغيرات المحيطة به، ومن اهم هذه التغيرات جائحة كوفيد-19 التي شلت جميع المؤسسات وأغلقتها، والثورات التكنولوجيا وإرهاصاتها التي سهلت الاتصال بين المؤسسات والقطاعات والدول، فكانت حل وبديل خلال الجائحة وحتى بعدها، فلم تفتح المؤسسات أبوابها ولكن استغلت تكنولوجياتها من أجل إتمام أعمالها وأنشطتها.

والجامعة من المؤسسات التي اتخذت هذا الحل لمواجهة جائحة كورونا عن طريق التعليم عن بعد، والتعلم الافتراضي خلال الجائحة، لكن بعد الجائحة يجب على الجامعات التحول من تقليدية الى جامعة افتراضية لمواجهة أي مشاكل أو أزمات مستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: قطاع التعليم العالي، جامعة افتراضية، التعليم عن بعد، التعلم الالكتروني.

مقدمة:

إن جائحة كوفيد-19 أزمة من الازمات التي أثرت وانعكست بشكل كبير على العالم وعلى مختلف القطاعات والمؤسسات اقتصادية كانت أو سياسية أو تنظيمية، حتى المؤسسات التعليمية لم تسلم منها، حيث حاولت المؤسسات التكيف والتعايش مع هذه الجائحة ومواجهتها بكل الطرق، فنجد مؤسسات التعليم العالي اتجهت الى التعليم عن بعد والتعلم الافتراضي وتحويل الجامعات الى افتراضية.

نظام التعلم عن بعد هو نهج ونظام تلجأ إليه المؤسسات للانتقال نحو استخدام التكنولوجيا من أجل تغيير أساليب التدريس ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، ووسيلة تساعد الطلاب على تخطي الحدود الزمانية والمكانية، والعقبات الجغرافية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تعيق العملية التعلمية.

والجامعة الافتراضية هي مؤسسة أكاديمية افتراضية، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ادارتها ومناهجها وأساليب تدريسها، دون الحاجة الى مبان وهياكل مادية، وصفوف وحضور الطلاب للحرم الجامعي، بل تستخدم حرم جامعي وصفوف افتراضية تفاعلية تعتمد على وسائل وشبكات الاتصال بين الطلاب والأساتذة.

مما سبق ارتأينا ان نطرح التساؤلات التالية:

ماهية الجامعة الافتراضية؟ وما أسباب التحول من جامعة تقليدية الى جامعة افتراضية؟

أ. أهمية الدراسة

- التعرف على مفهوم الجامعة الافتراضية وأهميتها.
- الإشارة الى المفاهيم المرتبطة بالجامعة الافتراضية وأهم مكوناتها.
- معرفة مزايا وعيوب الجامعة الافتراضية والمعوقات التي تواجهها.

ب. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة، ووفقا لذلك تم تقسيم الدراسة الى:

- ماهية الجامعة الافتراضية، وما أهميتها وخصائصها.
- مميزات وعيوب الجامعة الافتراضية.
- ما متطلبات ومعوقات الجامعة الافتراضية.

1. ماهية الجامعة الافتراضية

أ. أسباب وعوامل ظهور الجامعات:

ظهر التعلم عن بعد أول مرة في جامعة كوينزلاند بأستراليا، وذلك بتوسيع الدرجات العلمية

لطلابها عن بعد، بتقديم مواد الدورة ومدخلات التدريس في المراسلات، وفي منتصف القرن التاسع عشر بإنجلترا استخدم في التعلم بالنظام البريدي بالنسبة للطلاب غير القادرين او الراغبين في الحضور التقليدي في الفصول الدراسية، وفي أمانيا بدأ تدريس اللغة بالمراسلة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعشرينيات القرن الماضي استعمال الإذاعة التعليمية وظهور التلفاز، وبظهور الاتصالات الهاتفية زاد في إمكانات وتوافر خيارات التعلم عن بعد وفعالية تحسن اساليبه، وظهرت تقنيات المؤتمرات عن بعد في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مما سهل الاتصال بين الأساتذة والطلاب، وباختراع شبكات الاتصال(الانترنت) وتسهيل التفاعل والتواصل بين عدد كبير من الأشخاص ووصولهم الى المرافق التعليمية عن بعد بيئة التعلم مثل العروض التقديمية والفصول الافتراضية و المؤتمرات الالكترونية...وزادت الثورة التكنولوجيا في انتشار التعلم عن بعد ، وإن بداية ظهور الجامعات الافتراضية مرتبط بتطور تقنيات التكنولوجيا الحديثة كالمؤتمرات المرئية والمسموعة، والمحادثات المباشرة، ففي عام 1999 ظهرت أول تجربة كلية افتراضية من كليات جامعة نيويورك، والتي لاقت استحسان العديد من مؤسسات التعليم العالي في خوض هذه التجربة المشجعة. وهناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الجامعة الافتراضية، أبرزها:

- الطلب المتزايد على الدراسة في الجامعات، ولقد أشار البنك الدولي إلى انه بحلول سنة 2025 سوف يحتاج حوالي 150 مليون شخص تعليما جامعيا.
- التطور التكنولوجي الهائل الذي فتح أبواب الجامعات لجمهور جديد ومتنوع.
- رغبة الدول في توسيع فرص التعليم الجامعي وتحسين جودته وتخفيض تكلفته.
- ازدياد الحاجة الى التعليم المستمر.
- التفكير الجديد حول رسالة الجامعة ووظائفها الجوهرية.
- الاستثمار الجديد في البنية التحتية المعلوماتية للمدن الجامعية وجعل الجامعة أكثر جذبا وتنافسية.
- ربط التعليم الجامعي باحتياجات القطاع الخاص، وتحسين الاقتصاد الوطني.
- دعم القدرة التنافسية للجامعة، والانفتاح على العالم.
- تحسين جودة خبرات التعلم، وبرامج التعليم عن بعد، من اخلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإثراء التعلم.
- زيادة طاقة استيعاب الطلاب، وتوفير فرص تعلم افتراضي للطلاب الراغبين فيه.

ب. مفهوم الجامعة الافتراضية:

تعرف بأنها الجامعات التي توفر التعليم وفرصة التعلم على الانترنت، أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (برامج الكمبيوتر وتقنيات الوسائط المتعددة) بدون مباني ولا حرم جامعي، فتكون الفصول افتراضية والتعلم الكتروني. في بيئة تعليمية الكترونية متكاملة وتستخدم شبكة متطورة. ظهرت الجامعة الافتراضية كرؤية مستقبلية في التعليم العالي، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل هيكلة جذرية، وإعادة تجهيز الجامعة لبيئة جديدة، مؤسسة افتراضية تعتمد نفس أهداف وسياسات المؤسسات الجامعية التقليدية، وتختلف في الإدارة

والهيكل، ولاتحتوي على مباني وتستخدم التعلم الالكتروني في مناهجها التعليمية، وتعرف بأنها المؤسسات أو الجامعات التي تقدم بالبرامج والمناهج بالوسائل الالكترونية وتستبدل الحرم الجامعي والوسائل المادية بالإلكترونية مع استخدام شبكة عنكبوتية (الانترنت) في وظائفها وأنشطتها الإدارية والتعليمية أي عن بعد.

فالجامعات الافتراضية هي الجامعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنشطتها الإدارية ومناهجها التعليمية، فلا يوجد فيها مباني ولا هياكل مادية، ولا محاضرات ولا قاعات محاضرات ولا حتى حرم جامعي، ولا أعضاء هيئة التدريس، بل يوجد قاعات افتراضية، وإدارة افتراضية وتستخدم التعلم الالكتروني في تعليمها، غير مقيدة بحدود زمانية ولا مكانية ولا جغرافية ولا سياسية. ومثل أي إدارة فالجامعة الافتراضية تتكون من هيكل تنظيمي، يتضمن فرعين رئيسين هما:

- هيكل الجامعة الافتراضية للشؤون الإدارية
- هيكل الجامعة الافتراضية للشؤون الأكاديمية.

والشكل (1)، (2) يوضحان مكونات الهيكل التنظيمي للجامعة الافتراضية.

الشكل (1) هيكل الجامعة الافتراضية للشؤون الإدارية

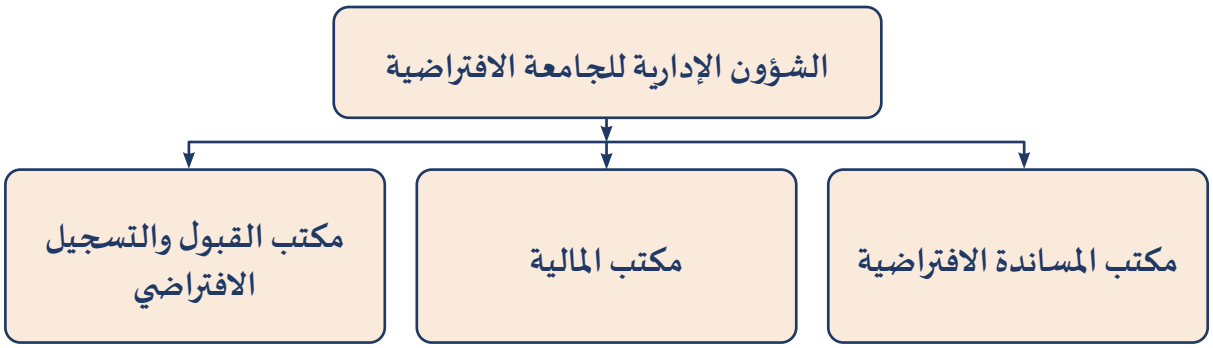

الشكل (2) هيكل الجامعة الافتراضية للشؤون الأكاديمية.

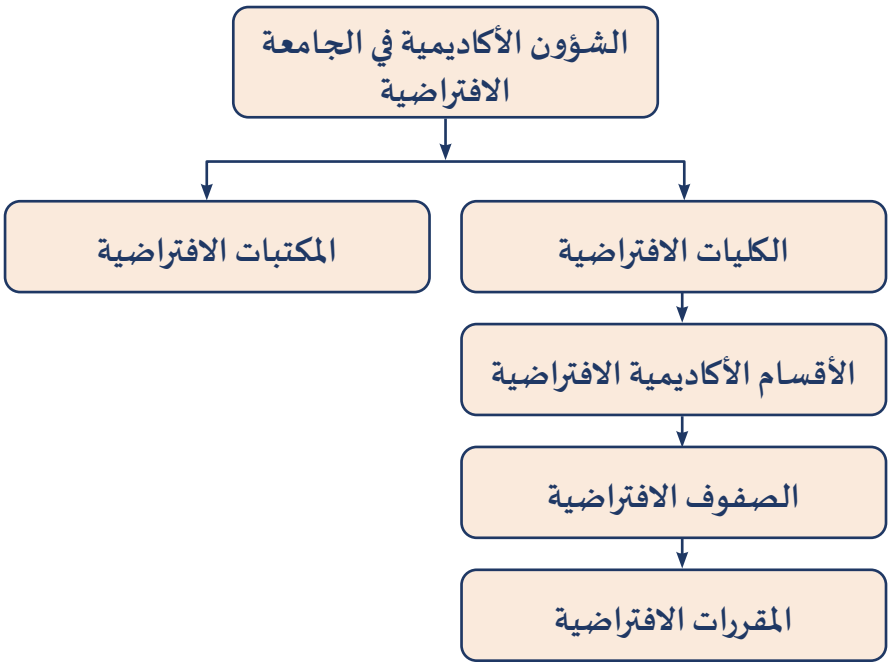

المصدر: **(طامي، 2016)**

ولقد ظهرت الجامعة الافتراضية كحل وبديل لبعض المشاكل التي تواجه الجامعة التقليدية، والجدول التالي يوضح بعض المشاكل التي تواجه الجامعة التقليدية والحلول المقترحة من خلال الجامعة الافتراضية.

الجدول 1 مشاكل الجامعات التقليدية والحلول من خلال الجامعات الافتراضية

مشاكل الجامعات التقليدية	الحل من خلال الجامعات الافتراضية
• انتشار وازدحام المؤسسات التعليمية دون وجود بني تحتية مناسبة. • تتطلب قدر كبير من التمويل. • غير قادرة على مواجهة التحديات التعليمية الجديدة مثل التعلم المرن والتعلم الذاتين والتعلم المخصص. • تلزم بذل جهود إدارية إضافية لإدارة الطلاب والأنشطة الإدارية داخل الحرم الجامعي. • زيادة عدد الطلاب والمدرسين ونقص جودة أعضاء هيئة التدريس وهيكل الأجور غير الجذاب. • عدد الطلاب المسجلين حسب توفر الفصول الدراسية والمدرسين والبنية الأساسية. • يقوم كل معلم بالتدريس وفق لمعتقداته وممارساته التربوية. • يتبع نهج خطيا في التعلم. • انعدام مفاهيم التعاون.	• لا حاجة لوجود حرم جامعي وفصل دراسي ومباني. • في المدى الطويل فعالة من ناحية التكلفة والايرادات. • يتعامل مع تحديات التعليمية الجديدة بسهولة ويمكن للطلاب التعلم بسرعة وبمرونة عبر الانترنت. • تتم العمليات الإدارية عبر الانترنت دون الحاجة لمباني ووسائل ضخمة. • لا حاجة لتوظيف أعضاء هيئة التدريس دائمين يمكن الاستعانة بمدرسين مؤهلين من معاهد أخرى. • تسجيل الطلاب غير محدد العدد. • يتم التدريس وفق معايير مناسبة وموحدة. • يتبع نهج غير خطي في التعلم. • يعد التعاون شرط أساسي مسبق.

المصدر: (Mohanty & Jain, 2009)

ج. أهمية وخصائص الجامعة الافتراضية:

تبرز أهمية الجامعة الافتراضية في مجموعة نقاط نذكر منها:

- تخفض التكاليف.
- توفر المناهج التعليمية عبر الانترنت.
- لا تحتوي على مباني مادية، وتقدم جميع خدماتها عن طريق الانترنت.
- تقبل أعداد كبيرة من المتعلمين عبر الانترنت.
- دولية النطاق ومحدودة الثقافة واللغة.
- زيادة قدرة التعليم العالي دون تكاليف كبيرة ولا هياكل ومبان مادية.

تتميز الجامعة الافتراضية بعدة خصائص، هي:

- الجامعة الافتراضية نظام كامل ومستقل.
- تستخدم وسائل الاتصال والانترنت، وتعتمد التقنيات الجديدة كالصف الافتراضي في التدريس.
- لا توجد في حرم جامعي (بدون مبان ولا هياكل)، وتعتمد على التعلم الالكتروني.
- تتم الدراسة في المنزل أو العمل بدون حضور.
- تعتمد على التعلم التفاعلي.
- تقدم تعليم فعال وعالي الجودة.
- تقدم التعليم والتدريب في كل مكان خاصة المناطق النائية والبعيدة.
- تدرس عدد كبير من الطلاب.
- الجامعات الافتراضية ملك لمؤسسات أو شركات خاصة أو منظمات غير حكومية هدفها الاستثمار الأكاديمي والأهداف التعليمية.
- المقر الرئيسي للجامعات الافتراضية غير موجود بالضرورة في نفس البلد الذي صدر فيه الترخيص.
- تعتمد الجامعات الافتراضية على طرق البحث المنهجية أو النشر أو الاستشارات الأكاديمية والتربوية لكل عضو في مجال الدراسة.

2. مكونات الجامعة الافتراضية و أنواعها

أ. عناصر ومكونات الجامعة الافتراضية:

تتكون الجامعة الافتراضية من عدة عناصر هي:

- المرونة في التسليم.
- تقنية صديقة للمتعلم.
- إعادة تعريف علم أصول التدريس.
- تدريب الموظفين على الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- أليات دعم المتعلمين.
- البنية التحتية البرمجية المناسبة.
- بنية تحتية قوية للأجهزة.
- منهجيات التقييم.
- السياسات والإجراءات القانونية المناسبة.

وذكر الباحثين مكونات الجامعة الافتراضية وهي:

- الأساتذة: يختلف أستاذ الجامعة الافتراضية على التقليدية من دوره كناقل للمعرفة الى دور المشرف والميسر.

والشكل التالي يوضح أدوار ومهام عضو هيئة التدريس في الجامعة الافتراضية:

الشكل (3): أدوارومهام عضو هيئة التدريس في الجامعة الافتراضية

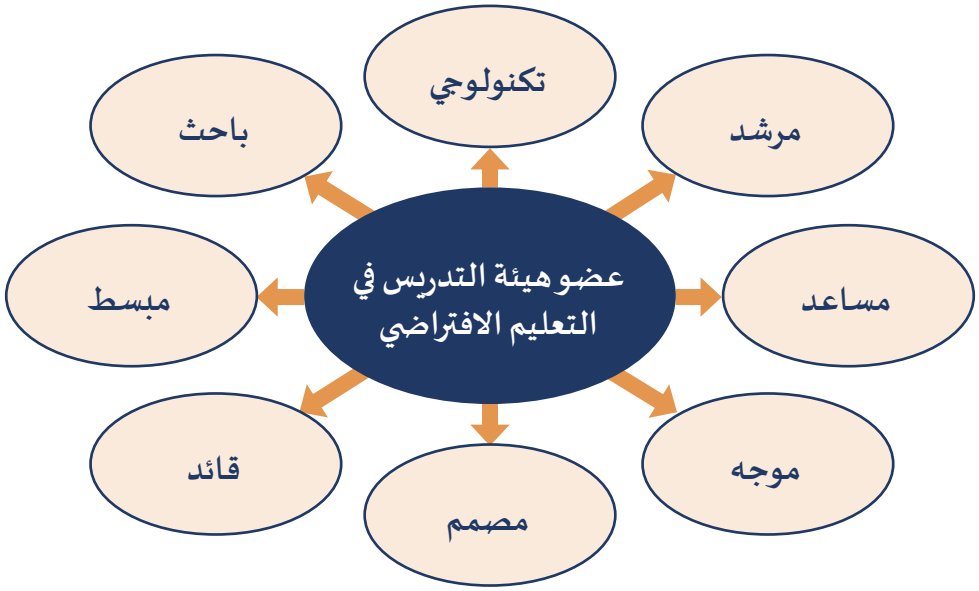

المصدر: (زايد، حسن، وشاهين، 2020)

ب. الطلاب: يجب أن يتوفر في طالب الجامعة الافتراضية القدرة على التعلم الذاتي ومعرفته استخدام الحاسوب والانترنت.

والشكل الآتي يوضح أدوار طالب التعليم الافتراضي

الشكل (4): يوضح أدوار طالب التعليم الافتراضي

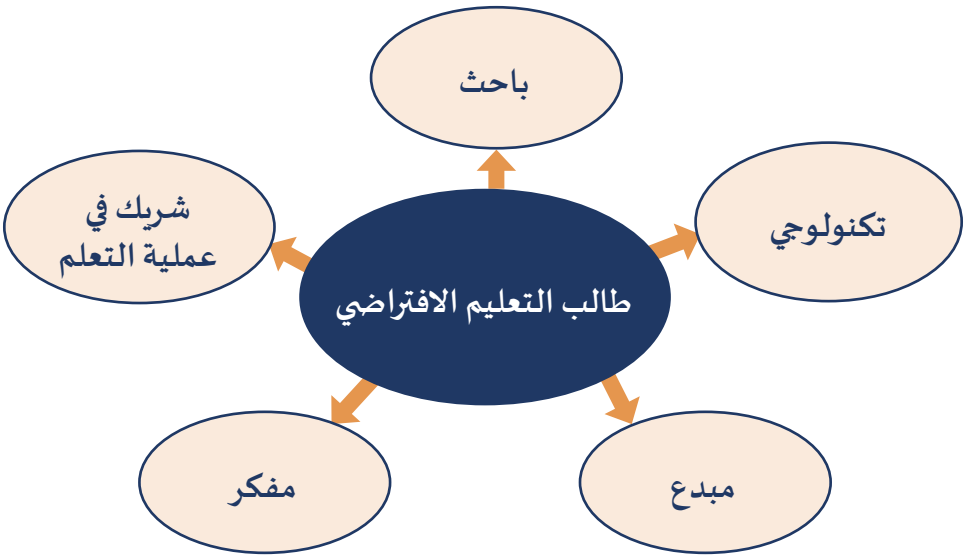

المصدر: **(زايد، حسن، وشاهين، 2020)**

- طاقم الدعم الفني: ويجب أن تتوفر فيه بعض المتطلبات كالتخصص في الحاسوب

وبرامجه والانترنت، والعناصر التقنية كالمعدات السمعية البصرية، ومعرفة عملية التعليم والتعلم.

- الطاقم الإداري المركزي: وهم القائمين على تسيير العمليات والأنشطة الإدارية والتنظيمية للجامعة.

ب. متطلبات الجامعة الافتراضية:

ولقد حدد متطلبات الجامعة الافتراضية من خلال توفير بيئة الكترونية متكاملة تتكون من:

- بوابة الكترونية آمنة
- موقع الكتروني
- بنية تحتية الكترونية تحتوي على بريد الكتروني، وخدمات التخاطب، ولوحة الإعلانات الالكترونية، خدمة الندوات والمناقشة، الاجتماعات والمناقشات، خدمة التسجيل الالكتروني، خدمة تسديد الرسوم الالكترونية.
- نظام الإدارة الالكترونية.
- المكتبة الافتراضية.
- المختبر الافتراضي.
- الكتاب والبريد الالكتروني.
- السبورة الافتراضية، والفصل الافتراضي.
- المعلم والمتعلم الافتراضي.

التعلم عن بعد:

يعرف بأنه استخدام وسائل الاتصال المطبوعة أو الالكترونية لتقديم المناهج التعليمية، بفصل المعلمين عن المتعلمين في المكان أو الوقت ويسمى التعلم المفتوح أو التعلم عن بعد، ويعرف بأنه:» نظام وعملية ربط المتعلمين بالموارد الموزعة». ويتميز بعدة خصائص، هي:

- التغيير في طرق التدريس والتعلم عن بعد.
- تحول الجامعات التقليدية في مجال التعليم.
- التواصل بين مؤسسات التعليم العالي عن بعد مما يقلل التكاليف والمسافات.

التعلم الالكتروني:

عرف بأنه عملية تحويل التعليم التقليدي(المباشر)الى تعليم رقمي عن بعد عبر وسائط الكترونية من خلال شبكة الانترنت والانترانت والاكسترانت والأقمار الاصطناعية باستخدام الحاسوب. وذكر بأنه التعلم الذي يستخدم الانترنت وتطبيقات الويب، ويربط تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع التعلم المفتوح والتعلم عن بعد.

والشكل (5): يوضح العلاقات بين جوانب التعلم الإلكتروني

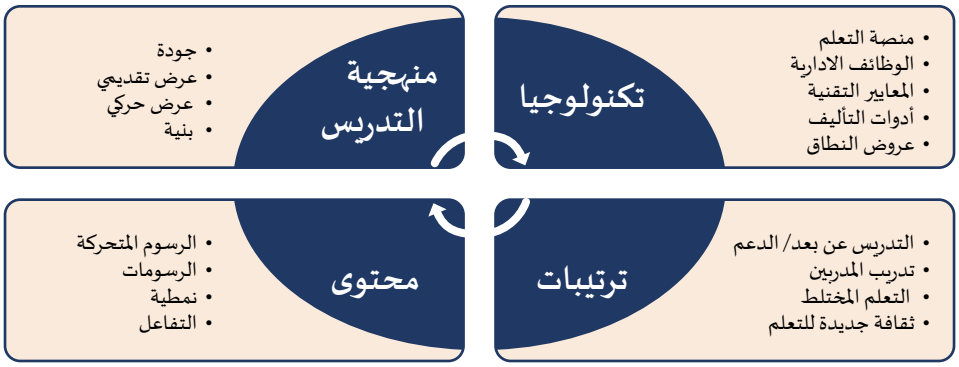

المصدر: **(Pollmann, 2004)**

ج. أنواع ونماذج الجامعات الافتراضية

يصنف الجامعات الافتراضية في النماذج التالية:

- جامعات التدريس عن بعد أحادية الوضع: هي عبارة عن جامعات كبيرة الحجم ويسجل فيها كم هائل من المتعلمين، مع تقديم دورات تدريبية تطور من قبل خبراء وفريق التصميم، يسهل التسجيل فيها وبتكلفة منخفضة ومثال ذلك جامعة المملكة المتحدة المفتوحة.
- نموذج جامعات مزدوج ومختلط (تقليدية وغير تقليدية): نموذج رائد تمتلك حرم جامعي داخل ودورات خارج الحرم الجامعي، كما وتقدم نفس المنهج داخل وخارج الجامعة، نجد هذا النوع في استراليا وكندا وأوروبا الشرقية.
- نموذج أنظمة التمديد: مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشمل دورات للكبار وتمنح دبلوم ودرجة علمية
- مشاريع من نوع الاتحاد: تضم اتحادات القوات، ولا تحتاج الى الحرم الجامعي المركزي، تستخدم برتوكول محدد، مثال: الجامعات عبر المحيطات، ونجدها في النرويج والسويد وفنلندا والدانمارك وإيطاليا.
- جامعات جديدة قائمة على التكنولوجيا: وهي الجامعات الافتراضية الحقيقية التي لا تمتلك مباني ولا فصول، ولا تحتاج حرم جامعي، يمكن ان تكون موقع على شبكة الانترنت (جامعة كاليفورنيا الافتراضية)، أو جامعة كاملة مثل (جامعة فينيكس وجامعة التكنولوجيا الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية)، وتمنح درجات علمية.

وهناك من صنف الجامعات الافتراضية وفق عدة أسس، هي:

- تصنيف على أساس الامتداد الجغرافي:
  - الجامعة الافتراضية العالمية
  - الجامعة الافتراضية الإقليمية

- الجامعة الافتراضية الوطنية

■ تصنيف على أساس الفئة المستهدفة:

- الجامعة الافتراضية العالمية التي تستهدف فئة كبيرة من المتعلمين.
- الجامعة الافتراضية المهنية.
- الجامعة الافتراضية الموجهة للشركات من أجل سد احتياجاتها.

■ تصنيف وفقا لأساليب تربوية وإدارية:

- الجامعة الافتراضية التي تركز على جودة التعليم.
- الجامعة الافتراضية التي تسعى إلى تحقيق أهداف تجارية.
- الجامعة المختلطة بين تقليدية وافتراضية في نفس الوقت.
- الحرم الجامعي الافتراضي باستخدام التكنولوجيا VRML

■ تصنيف وفقا لعدد البرامج والدورات:

- عدد صغير من البرامج (20برنامج دراسي)
- عدد متوسط من البرامج (20-2000 برنامج دراسي)
- عدد كبير من البرامج (أكثر من 2000 برنامج دراسي)

د. الفرق بين الجامعات التقليدية والجامعات الافتراضية:

توجد فروق واختلافات بين التعليم التقليدي والتعليم الافتراضي، فالجامعة الافتراضية تختلف عن الجامعة التقليدية في أن جميع أنشطتها تتم في الواقع الافتراضي المرن غير المادي، بواسطة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 2 الاختلاف بين الجامعات التقليدية والجامعات الافتراضية

	الجامعات التقليدية	الجامعات الافتراضية
مزايا	• ردود فعل فورية • تكون معروف للمدرسين و الطلاب • تحفيز الطلاب • التنمية الاجتماعية	• متمحور حول العلم والتركيز على الذات • مرونة الزمان والمكان • فعالة من حيث التكلفة • متاحة للجميع • الوصول للمعرفة لأبعد حدود • القدرة على تخزين المعرفة وإعادة استخدامها ومشاركتها
عيوب	• تركز على الأستاذ • محدودة الزمان والمكان • أكثر تكلفة	• عدم وجود تغذية عكسية فورية • تستغرق وقت لإعداد المعلم • غير مريح لبعض الناس • يحتمل أن يكون أكثر احباطا • القلق والارتباك

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (Mirzakhani , Ashrafzadeh , & Ashrafzadeh , 2010)

3. مزايا وعيوب الجامعات الافتراضية ومعيقاتها

أ. مزايا الجامعة الافتراضية:

تتميز الجامعات الافتراضية بعدة نقاط، نذكر منها:

- تفيد الموظفين في متابعة دراساتهم من اجل الترقية.
- الاعتماد على بيئة تعليمية غنية بالوسائط.
- همزة وصل بين الطلاب الأساتذة في جميع انحاء العالم وفي أي وقت.
- إمكانية الوصول الى الموارد والمكتبات والخبراء العالميين.
- التعلم عند الطلب.
- التعلم في أي وقت ومكان وطريقة حسب رغبة واختيار المتعلمين وبسهولة.
- التعلم الذاتي.
- فعالة من حيث التكلفة.
- عرض تقديمي عالي الجودة.

- لا تتطلب الحضور الفعلي للأستاذ ولا الطالب مثل الفصل العادي.
- منخفض التكلفة بالنسبة للطلاب.
- يوفر فرص التعليم العالي لأي طالب في جامعات مختلفة ومرموقة.
- توفير الوقت بسبب الغاء التنقل، وتخطيط الفصول بناءا على جدول اليومي للطالب.
- توفر العدالة الاجتماعية (المساواة في الوصول للمعلومة والتكنولوجيا).
- التواصل والتعاون المستمر بين المعلم والمتعلم.
- تتمحور حول الطالب والتشجيع على التربية الإبداعية.

ب. عيوب الجامعة الافتراضية:

أما عيوب الجامعة الافتراضية، فنذكرها في النقاط التالية:

- الجامعات الافتراضية ذات توجه علمي، مما قد تواجه الطلاب مشاكل في التقنية.
- عدم وجود ردود فعل سريعة.
- قلة الاهتمام بمشاكل واحتياجات الطلاب، نظرا لعدم وجود تفاعل بين الطالب والمعلم.
- اعتبار الطلاب عملاء.
- تسبب عزلة اجتماعية بسبب التواصل الافتراضي في بيئة الانترنت.
- يجب على المعلم والطالب ان يكونوا على دراية بالمهارات التقنية الجديدة.
- صعوبة الاشراف على الطلاب.
- يجب توفر الأنترنت بشكل دائم وتدفق عال.
- موثوقية شهادات التعليم عن بعد عبر الانترنت.
- صعوبة اختيار البرامج الدراسية الجيدة.
- المتطلبات الخاصة للتعليم عن بعد.
- الوقوع بفخ الحرية بالتعليم ومرونة الوقت.
- غياب التفاعل بين الطلاب والأساتذة.
- أقل تحفيز وفقدان تجربة الحياة الجامعية.

ج. معوقات الجامعة الافتراضية:

تتعرض الجامعات الافتراضية عند إعدادها الى مشكلات، منها:

- خدمات الدعم المناسبة.
- عدم الاهتمام باحتياجات الطلاب وصعوبات التعلم.
- البنى التحتية لجامعات التعليم عن بعد واسعة النطاق وصعبة.
- طبيعة التكنولوجيا المعقدة.
- التكاليف.
- عدم وجود سياسات منهجية على المستوى الكلي.
- نقص التفاعل الاجتماعي ومشكلة استخدام وقت الدراسة
- التوحيد القياسي يتم في أسلوب البرمجة وليس في أسلوب التدريس.

- الحاجة للأمن والرقابة.
- طاقم العمل المتاح.
- تنوع القيم الثقافية واحتياجات الطلاب المختلفة.
- خصوصية المتعلم.
- الحاجة الى إطار قانوني في بعض الحالات.
- الفروق والاختلافات الفردية بين المتعلمين.

خاتمة:

إن الجامعة الافتراضية نمط جديد ونوع من التعليم الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في أنشطتها الإدارية ومناهجها التعليمية، وتهدف الى التحرر من كل القيود الزمانية والمكانية والحدود الجغرافية والهياكل والمباني المادية، فهي تقدم فرصا تعليمية افتراضية لجميع الطلاب ومن جميع الأماكن وفي جميع الأعمار والظروف، كما وتخلق بيئة تعليمية إلكترونية تعتمد على الانترنت.

ومن خلال البحث نقترح التوصيات التالية:

- دعم انشاء جامعات افتراضية على المستوى الوطني تابعة للجامعات التقليدية ومكملة لها.
- انشاء جامعات افتراضية إقليمية وعربية ودولية تكون تابعة لكبرى الجامعات العالمية.
- دعم وتعزيز التعليم الافتراضي والالكتروني وتشجيع مبادرته.
- انشاء مكتبات افتراضية وطنية وإقليمية ودولية.
- دراسة التجارب العربية والعالمية الرائدة في مجال الجامعات الافتراضية والاقتداء بها.
- إقامة مؤتمرات وملتقيات دوريا عن الجامعات الافتراضية وسبل تعزيزها.
- تكوين وتدريب أساتذة التعليم العالي في مجال التعليم الافتراضي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.
- عمل بحوث ودراسات عن مدى نجاعة التعليم الافتراضي في الجزائر. والخوض في غمار تجربة الجامعة الافتراضية.
- توفير بنى تحتية قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الدولة.
- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التعليم الافتراضي.
- تنمية ثقافة الجامعات الافتراضية للأساتذة والطلاب والمجتمع.

قائمة المراجع:

1. اسعيداني سلامي، نورالدين دحمار، و سوسن سكي. (يناير, 2016). التجربة الجزائرية في مجال التعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية – دراسة نقدية. مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، 4(6)، 15-42.
2. أحمد عبد النبي عبد العال. (يناير, 2015). تصور مقترح للجامعة الافتراضية المصرية في ضوء الاستفادة من خبرات وملامح الجامعة الافتراضية في كل من جمهورية فنلندا والهند وكندا. مجلة التربية المقارنة والدولية(العدد الأول)، 93-259.
3. بشير شعبان الزرزاخ، و محي الدين محمد فره. (يونيو, 2018). نحو تصور مقترح لجامعة افتراضية في ليبيا في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. مجلة القلعة(9)، 762-794.
4. ثائر سلمان طامي. (2016). التعليم الافتراضي الجامعي (نحو جامعة افتراضية). مجلة ديالى(العدد الحادي وسبعون)، 47-68.
5. خالد رجم، و عبد الغني دادن. (ديسمبر, 2015). تقييم فعالية التعليم الافتراضي في الجامعة الجزائرية دراسة حالة موقع التعليم الافتراضي بجامعة ورقلة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(03)، 87-97.
6. خالد صلاح حنفي محمود. (ديسمبر, 2014). الجامعات الافتراضية كصيغة للتعليم الجامعي عن بعد على ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة. مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، 2(3)، 245-307.
7. سعيد محمود مرسي. (يناير, 2013). الجامعة الافتراضية مدخل لتطوير التعليم عن بعد بجامعة الزقازيق»دراسة تحليلية«. مجلة دراسات نفسية وتربوية(78)، 391-438.
8. سمر سامي محمود زايد، زينب حسن حسن، و أميرة محمود شاهين. (عدد خاص, 2020). نموذج مقترح لجامعة افتراضية لتعليم الكبار باستخدام أسلوب بيرت. مجلة الباحث العلمي في التربية(العدد 21)، 104-148.
9. سناء عبد الكريم الخناق. (جوان, 2012). المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم الافتراضي الجامعي-التجربة الماليزية والعربية. (العدد الحادي عشر)، 192-220.poiytr
10. هاني جرجس عياد. (يوليو, 2020). الجامعات الافتراضية : إيجابياتها وسلبياتها. المجلة العربية للقياس والتقويم(العدد الثاني)، 209-213.
11. B Mohanty و ، Rakshak Jain 30-29) .January, 2009 .(Virtual University: Ways to Make it Real .Bridging the Digital Divide.48-26 ،
12. Deep Kumar و ،Madhu Singh) .March, 2014 .(VIRTUAL UNIVERSITIES : A SUSTAINABLE ENTERPISE DRIVEN MODEL IN HIGHER EDUCATION.
13. Gordon Davies و ،Elizabeth Stacey) .September .(1998 ,Virtual universities: are

dual mode universities the solution?

14. Ilker Yengin ،Dilek Karahoca ،Adem Karahoca و ،Huseyin Uzunboylu .(2010) .Re-thinking virtual universities . Procedia Social and Behavioral Sciences–5769 ،2 ، .5774

15. Mahendra M Patel و ،Nilesh K Modi .(2022) .Research on Experiences and Challenges with Increased Online Learning, the Role of Virtual Universities for Families and Teachers to Helping Students .GRADIVA REVIEW JOURNAL،(3)8 ، .148-142

16. Marisol Rodríguez Correa ،Juan José Varela Tembra و ،Arburim Iseni) .August, 2013 .(Virtual Learning in Higher Education .Anglisticum Journal (IJLLIS)،(4)2 ، .278-262

17. Maryam Mirzakhani ،Hossein Ashrafzadeh و ، Azadeh Ashrafzadeh.(2010) . The Virtual University: Advantages and Disadvantages4 2010 .th International Coference on Distance Learning and Education ICDLE.(36-32 الصفحات) ،(

18. Nasser Albaqami) .May, 2014 .(Critical Investigation of Virtual Universities.: Applying the UK Structure to Saudi Arabia .De Montfort University ،Faculty of Technology: Software Technology Research Laboratory.

19. Olaf Pollmann .(2004) .E-Learning – Virtual universities in context .EUROPEAN J OURNAL.51-46 ،

الجامعة و التنمية

University and development

يخلف رفيقة

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلفr.ikhlef@univ-chlef

الملخص :

يعتبر دراسة موضوع التنمية من مواضيع ذات أهمية في الدراسات الاجتماعية و الاقتصادية لما لها انعكاس على تطور المجتمع و تقدمه، و يربط مفهوم تحقيق التنمية في جميع الأنظمة المجتمع و منها نظام التعليم و خاصة قطاع التعليم العالي لما يتكون من آليات تنموية و تطورية تستهدف تطوير العقل البشري و تنمية الموارد البشرية كخطة إستراتيجية في ظل مجتمع المجتمع في تحقيق التنمية المستدامة، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة دور الجامعة في تحقيق التنمية و ماهية استراتيجياتها و آلياتها، لذا منهجية الدراسة المعتمدة تعتمد على المرجيات النظرية التي تفسر الموضوع انطلاقا من تحديد المفاهيم إلى الدراسة ثم التطرق إلى ماهية الجامعة ثم التطرق إلى ماهية التنمية ثم التطرق إلى علاقة التنمية بالجامعة، و أخيرا مناقشة عامة للدراسة ثم خاتمة و قائمة مراجع.

الكلمات المفتاحية: الجامعة،التنمية،المجتمع،التنمية المستدامة، التكوين، التعليم العالي.

مقدمة:

إن نشوء مفهوم التنمية الإنسانية منذ طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-1990-منح مكانة محورية للإنسان فلقد تحول مفهوم التنمية من مجرد النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية قائمة على مبدأ المشاركة و التخطيط طويل الأجل في حقول التعليم و التربية و الثقافة،الإسكان و الصحة و البيئة و غيرها، و بالتالي أصبحت التنمية تركز على مفهوم القدرات البشرية و مرتبطة أيضا بالبعد البيئي بالحفاظ على حيوية و التنوع البيئي بمعنى أخر جعلت من الإنسان وسيلة التنمية و هدفها في ذات الوقت.

و تعتبر الجامعة و التنمية إحدى مقومات التطور المجتمعي في إطار التطور العلمي و التكنولوجي وفق ما تتطلبه الموارد البشرية من كفاءة و تميز في بناء إستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و بين الجودة و التنمية مصطلحات تدخل في إطار الجامعة من حيث أن الإتقان و الجودة و الكفاءة القاعدة للجامعة تحقق التميز و الأهداف التنموية التي يريد تحقيقها المجتمع انطلاقا من فلسفته و قيمه و نظمه، لذا نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة علاقة الجامعة بالتنمية.

1. المنهجية المتبعة:

من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا في معالجة الظاهرة على المنهج الوصفي، و ذلك للوقوف على موضوع حول « الجامعة و التنمية « و اعتمدنا في ذلك على مرجعيات و مصادر نظرية ذات صلة بالموضوع من اجل إثرائه و تحليله.

لذا كان تركيزنا على دراسة الموضوع من خلال تركيزنا على جمع المعطيات و المرجعيات النظرية حول موضوع من خلال عرض بعض الأفكار و تحليلها في إطار هدف الدراسة المراد تحقيقها انطلاقا من الموضوع المدروس.

2. أهداف الدراسة:

- معرفة علاقة الجامعة بالتنمية.
- معرفة أهداف الجامعة في ظل مجتمع المعرفة.
- معرفة آليات تحقيق التنمية وفق إستراتيجية الجامعة.

3. إشكالية الدراسة:

لتحقيق علاقة بين التنمية و الجامعة نستهدف أولا النظر إلى محتويات و استراتيجيات الجامعة و أهدافها و علاقتها بالمورد البشري أولا و طبيعة المحتوى العلمي و المعرفي ثانيا و ثالثا علاقتها بالمجتمع و قيم و مجالاته، و لتحليل المفهومين يجب أن نبحث عن مؤشرات و أبعاد المفهومين في ظل تحقيق احدهما الأخر و إيجاد أوجه التداخل بينها في ظل التغيرات الاجتماعية و التطور التكنولوجي الحاصل في إطار تحقيق التنمية المستدامة لذا فالإشكالية المطروحة في هذه

الدراسة:

- كيف تحقق الجامعة أهداف التنمية؟

4. تحديد مفاهيم الدراسة:

أ. مفهوم التنمية المستدامة:

نعني بالتنمية المستدامة أو التنمية الشاملة أو المتواصلة أو المستمرة تلك التنمية التي تلبي حاجة الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم وهي تعتمد في ذلك على استراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها ، حيث أنها ملك لكل الأجيال المتعاقبة، ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف.

أو هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل.

أو هي تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية التفاعل بين 03 أنظمة: نظام حيوي ، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

ب. مفهوم التنمية:

هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التعثرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طرقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

ج. مفهوم التعليم العالي:

هو مرحلة تعليمية بعد المرحلة الثانوية و تتميز هذه المرحلة في الدمج بين الجانب التكويني النظري و ممارسات بحثية في توظيف المهارات العلمية المكتسبة في دراسة الواقع الاجتماعي بجميع مجالاته البحثية ليكون الطالب في نهاية التكوين إطارا متكونا يحمل كفاءات منهجية و نظرية و ميدانية .

د. مفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها " مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات ، تنظم دراسات في مختلف المجالات ، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة "، وكما يعرفها البعض الآخر بأنها " مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها شكل من البحث وهي تمنح درجاتها مثل الدرجة الأولى والدرجات العليا، بعض المؤسسات التي في مكانتها الجامعية ، وتعرف بالكليات أو المعاهد " ، وتعرف كذلك بأنها "مؤسسة للتعليم العالي ، تضم عادة كليات تقدم دراسات في مجالات العلوم

والإنسانيات وكليات ومعاهد مهنية وأخرى للدراسات العليا وتمنح جامعية في مختلف المجالات.

هـ. مفهوم التكوين:

« إن التكوين كمصطلح لغوي يعني التشكيل بمعنى أحداث سلسلة مستمرة من التغيرات والتعديلات وفق منهج معين أو نسق معين من أجل تغيير الحالة الأولية القائمة إلى حالة متوقعة مسبقا مرغوب فيها وفق جملة من المعايير والشروط المتفق عليها ولو نسبيا لدى الأجهزة الفاعلة داخل المجتمع ،فالتكوين يؤدي إلى اكتساب الفرد أنماط فكرية أو أشكالا أدائية وظيفية تهديه لتأدية ما هو مطلوب منه.

و. مفهوم المجتمع:

يُعرف المجتمع بأنّه نسيج اجتماعي من صُنع الإنسان، ويتكوّن من مجموعة من النّظم والقوانين التي تُحدّد المعايير الاجتماعية التي تترتّب على أفراد هذا المجتمع، بالإضافة إلى ذلك يَعتمد المجتمع على أفراده ليبقى متماسكاً، فمن دون الأفراد تنهار المجتمعات وتنعدم، ويتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثّر المجتمع بالفرد، فعلى سبيل المثال إذا كان المجتمع يعاني من تفشّي ظاهرة البطالة، وارتفاع مستوى الجريمة، واكتظاظ الطلبة في المدارس، فسوف يتأثّر أفراد هذا المجتمع سلباً نتيجةً لهذه العوامل.

5. ماهية الجامعة:

الجامعة هي مؤسسة علمية تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس و البحث العلمي و خدمة المجتمع،و عرفها نوفل بأنها المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع و مشكلاته و يعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها،حيث إنها توظف الدراسة و البحث العلمي لمعالجة المشكلات و تعدها إعدادا للعمل.

و هي تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم و البحث العلمي و خدمة المجتمع الذي يحيط بها.

أصبحت الجامعات من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع في شتى مجالات الحياة وانعكاساتها لما تمتلكه هذه المؤسسات من دور مهم وفاعل ومتميز في التنمية الشاملة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها ، ومن أهم المناخات الملائمة للحفاظ على القيم والأفكار التي يسعى المجتمع إلى تعزيزها وتربية الأجيال المتلاحقة عليها لغرض محافظته على هويته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى والتي يعتز بها ويعتبرها احد مقومات السيادة الوطنية ، وكذلك فهي منارا لالتقاء الخبرات والتواصل العلمي والثقافي مع المجتمعات الأخرى ممثلة بالمؤسسات التعليمية العاملة فيها للاستفادة مما توصلت له تلك المؤسسات في مجتمعاتها ونقل ما يناسب منها مع احتياجات وتطلعات المجتمع لتكون في متناول أبناء المجتمع .

وفي ضوء ذلك فان الجامعات تؤدي دورا كبيرا وأساسيا في إعداد الكوادر البشرية وتطويرها لتساهم من خلالها في تطوير حركة التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي لأي مجتمع من المجتمعات . ولقد تعزز دور الجامعات بهذا الخصوص وخاصة بعد تسارع حركة التطور العلمي والتكنولوجي في العالم من خلال إعداد الطاقات البشرية المؤهلة للتعامل مع مفرداتها وإفرازاتها ونتائجها . أننا نستطيع القول بان الجامعات هي عبارة عن وحدات إجرائية عملية تقوم بدراسة وترجمة فلسفة التربية وأهدافها إلى أساليب عملية وإجراءات محددة لإعداد الطلبة وتدريبهم لمواجهة التغييرات الاجتماعية وربط الجامعة بالحياة العملية والواقعية التي يعيشونها وتنمية وتهذيب وتعزيز القيم والأفكار الثقافية والحضارية والروحية لديهم ، وتطهيرها من الشوائب والخرافات والأمور الدخيلة والاحتفاظ بها بما يضمن بقاؤها واستمراره.

6. ماهية التنمية:

أ. مفهوم التنمية:

يدل مفهوم التنمية لغة على الزيادة و النماء زو الوفرة و المضاعفة و الإكثار،بينما يتخذ مفهوم التنمية الاصطلاحي دلالات مختلفة،إذ تعرف التنمية بكونها مجموعة من التحولات التقدمية العميقة و الهيكلية في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي يتيحها النمو الاقتصادي المتواصل،فهي تعني مجموعة من الاختيارات المتناسقة –سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و مجالية-تحدد طبيعة الوسائل و الإجراءات التي تفرض تحديد الأوليات.

ولقد ارتبط مفهوم التنمية خلال سنوات الستينات بالجانب الاقتصادي بحت، وفي سنوات السبعينات والثمانينات ثم دمج الجانب الاجتماعي، أما الجانب البشري للتنمية، فلم يأخذ بعين الاعتبار إلا خلال عشرية التسعينات، أين بدا الحديث على التنمية البشرية، ليظهر فيما بعد المفهوم الجديد« **التنمية المستديمة** » والتي تقوم على تحقيق تنمية تدمج بين كل ما هو اقتصادي تكنولوجي اجتماعي وبشري بهدف تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال الناشئة وحاجياتهم.

وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة في تقرير برانتلاند لسنة1987 على أنها: عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد توجيه الاستثمارات، التغيرات التقنية والتنظيمية من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل.

وهي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته.

ب. العوامل المساعدة على التنمية:

تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية و أخرى موضوعية.

- العوامل الذاتية:

- إمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة بالإيمان بإمكانية الإصلاح و التغيير.
- الطوعية و العون الذاتي:توافر الهيئات الطوعية القادرة على تحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز و الاستثارة: أي تحفيز الأفراد و استثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة و التضحية بالذات: أي القيام الأفراد و القائمين على التنمية بأدوارهم وواجباتهم.

- العوامل الموضوعية:

- أن تعبر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.
- أن تكون عملية التنمية متوازنة على كافة المجالات الوظيفية.
- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
- اكتشاف و التدريب القيادات المهنية المحلية و أن يكون لها دور فاعل في التنمية.
- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب و النساء في برامج التنمية.

ج. مستويات التنمية:

إن اختلاف الموارد الطبيعية للدول و اختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات و طريقة التنمية و اختلاف مستوياتها و مجالاتها كما يلي:

بالنسبة لمجالات التنمية نميز بين التنمية الوطنية و التي تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات و استغلال كل الموارد و الإمكانات المتاحة للدولة، و هي عملية تقتضي وجود تخصص و تناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات و الأقاليم على مستوى الدولة.

أما التنمية المحلية فتعرف بأنها مجموعة من العمليات تتوحد فيها جهود الأهالي مع السلطات الرسمية للدولة بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للمجتمعات المحلية و تمكينها من المساهمة بدرجة قصوى في عمليات التنمية الشاملة على كل المستويات.

7. الجامعة و التنمية المستدامة:

عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية و التعليم،و المشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم،حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستديمة و العنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة أيضا هو عنصر العدالة أو الإنصاف و المساواة و هناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة و التي يجب اخذ مصالحها في الاعتبار وفقا لتعريفات التنمية المستدامة،و النوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر و لا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية و الخدمات الاجتماعية، و التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية و غالبا ما توجده الأنظمة السياسية الفاسدة في الدول العربية.

أ. الجامعات و دورها في التنمية المستدامة:

إن مساهمة خريجي الجامعات في تحسين إنتاجية العمل و التنمية أمر تم تأكيده في العديد من الدراسات،حيث أن خريجي الجامعات يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة ،حيث أشارت دراسة نيودور شولتر التي هدفت دراسة الترابط بين التعلم و النمو في الدخل القومي الأمريكي، و التي أظهرت وجود علاقة كبيرة،كما أظهرت تقارير اليونسكو بان هناك علاقة مهمة بين الاستثمار في التعليم و النمو الاقتصادي في جميع أنحاء دول العالم ،ووفقا لتقرير البنك الدولي اظهر بان التعليم يعتبر من أهم العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام.

كما أكد العديد من الزعماء أمثال مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا،عندما تم سؤاله عن سبب النهضة في ماليزيا أجاب بفعل التخطيط و الاستثمار بالتعليم و ارتفاع مستواه ساهم في اكتساب الناس القدرة على حل المشاكل و زيادة الموارد المادية و في سبيل تحقيق أهداف التنمية فانه يتوجب القيام بالتخطيط في قطاع التعليم في عدة محاور و كمايلي:

- رفع كفاءة التعليم الداخلية نمن حيث تحقيقه لأهدافه و الحد من الهدر فيه،ورفع كفاءته الخارجية من حيث تحقيقه لأهدافه الاقتصادية و الإنسانية و القومية.
- تحديث التعليم في كافة مراحل التعليمية من حيث المناهج و طرق التدريس و توفير هيئات تدريسية كفؤة.
- تلبية احتياجات الخطط التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بين العاملين أصحاب المعارف و المهارات اللازمة.
- و حتى تتحقق التنمية يتوجب ربطها بين مؤسسات للتعليم العالي عن طريق وضع خطط للتعليم العالي يتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية و تهدف لتحقيق أهدافا رئيسية و كما يلي:
- التوسع في التعليم العالي بما يتناسب مع حاجات التنمية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية و توفير الفرص لكافة طبقات المجتمع و مناطقه.
- رفع كفاءة التعليم الداخلية من خلال القضاء على عوامل الهدر و التسيب في الإنفاق.
- رفع كفاءة التعليم الخارجية من خلال تطوير المناهج و ربطها بالتنمية.
- القيام بمزيد من الدراسات و الأبحاث المتعلقة بالتنمية و التعليم العالي و العمل على إيجاد حلول للمعوقات.

ب. دور الجامعة في تنمية المجتمع:

يبرز دورا لجامعة في المجتمع من خلال عدة نقاط نذكر منها أبرزها:

- المشاركة الفعالة في حرية الرأي مع العمل.
- تنمية قدرة المتعلمين و الخريجين على المساهمة الجادة في حل مشاكل المجتمع.
- تنمية الرغبة و تاطيرها في مزاولة البحث و المعرفة.
- العمل وفق اطر منهجية و علمية يراعي الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و البيئية.

- محاولة مرافقة التطور العلمي و التكنولوجي و الاتصالي الحاصل في العالم.
- التكيف الجاد و السريع مع مناخ العمل و الوظائف المطلوبة في سوق العمل،خدمة للمجتمع و متطلباته في التنمية المستدامة.
- إمداد الجامعة بالكوادر الفاعلة في المجتمع و القادرة على التغيير الجاد.
- المساهمة في ترقية المجتمع بالاستفادة من كل البحوث و تسهيل الوصول إليها.
- القيام بالبحوث التطبيقية لمشكلات المجتمع و إيجاد الحلول الواقعية و العلمية.
- نشر العلم و المعرفة بين أفراد المجتمع و ترقية درجة وعيه و ثقافته.
- تكوين و رسكلة العمال و الموظفين و الإطارات في القطاعين العام و الخاص من خلال اتفاقيات التكوين و تحسين المستوى .
- احتضان الأفكار الابتكارية و الإبداعية و صقلها و جعلها أكثر تطبيقية و عملية للمجتمع.

ج. دور استدامة الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة:

يمكن للجامعات أن تلعب دورا كبيرا في دعم الاستدامة و تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة من خلال عمليات البحث و التعليم و تطبيق الاستدامة في تنظيماتها ،كما يمكنها المساهمة في اكتساب متخذي القرار المعرفة و المهارات و ذلك من خلال دمج قضايا الاستدامة في مناهجها ،و يمكن أن يتم ذلك عن طريق:

- إدخال التنمية المستدامة في جميع المناهج و الأنظمة.
- تشجيع البحث في مجال التنمية المستدامة.
- توجيه العمليات الخاصة بالحرم الجامعي للاستدامة.
- التعاون مع الجامعات الأخرى في مجال الاستدامة.
- تعاون واضعو السياسات و الحكومات و المنظمات غير الحكومية و رجال الأعمال لتحقيق الاستدامة .

د. مجموعة مبادئ الاستدامة في المجالات الرئيسية للجامعة و هي:

- **التعليم:** حيث يتناول موضوعات الاستدامة و يكسب الطلاب اتجاهات ايجابية للتعامل مع البيئة.
- **البحث العلمي:** يتناول قضايا الاستدامة و يضع لها الحلول.
- **خدمة المجتمع:** من خلال زيادة الوعي بأهمية الاستدامة و التعريف بمبادئ و اهداف الاستدامة.
- **عمليات الحرم الجامعي:** و ذلك بهدف ممارسة أنشطتها المختلفة و كيفية الحد من أثارها البيئية.

هـ. المجالات الرئيسة الأربعة للجامعة:

يشتمل كل مجال من المجالات الرئيسية الأربعة على عدد من الجوانب هي مجالات و أنشطة

الجامعة التي تقع ضمن المجال الرئيسي ،على سبيل المثال التنوع البيولوجي هو جانب من جوانب المجال الرئيسي للبيئة و المناخ،و يقع على عاتق كل من جامعة تحديد الجوانب الأكثر صلة بكل مجال رئيسي، و التي تحتاج إلى معالجتها إذا كان لها أن تصبح جامعة مستدامة، و نظرا لتميز كل جامعة و أبحاثها و تدريسها و موقعها، فلا يوجد حجم واحد يناسب الجميع عندما يتعلق الأمر بتحديد الجوانب أو المجالات الرئيسية التي يذهبون إليها على سبيل المثال يظهر إشراك الطلاب في المثال في «التعليم و البحث» مما يعكس الاعتراف المتزايد بالطلاب كمبدعين مشاركين في التعليم ،الإمكانية الأخرى هو وضعها في» الأشخاص و المجتمع» و الأهم هو التفكير في ماهو أكثر منطقية في جامعتك الفريدة.

فيمايلي مثال من الجوانب التي يتم تضمينها بشكل شائع في المجال الرئيسي للجامعات النموذجية، و لكنها ليست قائمة شاملة أو إلزامية.

- **التعليم و البحث**: التعليم و البحث و الطالب و الإشراك.
- **البيئة و المناخ** :النفايات و الماء و التكيف مع تغيرات المناخ و التخفيف من حدتها و السفر و البناء و الطاقة.
- **الأشخاص و المجتمع**: التنوع و المساواة و الإشراك و المشاركة و الولوج و المجتمع و الصحة و الرفاهية.
- **الإدارة و الحكامة**: القيادة و الأخلاق و الموارد البشرية و روابط الأعمال و الحكامة و المالية.

يضع بو بكر دبابي في دراسته حول:» سبل تفعيل مساهمة الجامعة في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأستاذ في الجامعة الجزائرية **مقترحات الدراسة التالية:**

- العناية بالأستاذ من حيث:

- وضع معايير التوظيف تستند إلى الكفاءة و الاقتدار بعيدا عن التحيز و التعصب.
- تطوير طرق التكوين و رسكلة الأساتذة و إعادة النظر في طرق تقويمهم.
- إعطاء المحفزات المادية و اللامادية التي من شانها الرفع من مستوى الدافعية.
- العناية بالطالب من حيث:

- ربط الطالب بمتطلبات الشغل و اطلاعه على الكفاءات المطلوبة .
- تنمية التفكير الإبداعي و خلق جو تنافسي للتميز و التفوق.
- العناية بالمنهج من حيث:
- تطويره بما يتماشى و التكنولوجيا الحديثة.
- التنسيق التام بين المخرجات و سوق العمل.

8. مناقشة عامة للدراسة:

من خلال المرجعيات النظرية حول موضوع الجامعة و التنمية نجد أن هناك علاقة وطيدة بينهما من حيث أن الجامعة و استراتيجياتها لها علاقة بسوق العمل و التكوين العلمي و البيداغوجي يرتبط مع متطلبات المجتمع و المؤسسات الاقتصادية و التنموية، و مما سبق نستنتج مايلي:

- ربط التعليم بسوق العمل.
- تنمية الكفاءة القاعدية في العليم العالي.
- الاطلاع على مستحدثات المجتمع المعاصر و تحديث بيداغودجية التدريس الجامعي.
- تطوير الجامعة في إطار المجتمع المعرفة.
- تطوير الاقتصاد المعرفي و بناء أسسه في التكوين الجامعي القاعدي.
- مواكبة الجامعة الرقمية و التكنولوجيا و التقنيات الحديثة في التدريس.
- استحداث البناء المعرفي و العلمي في التدريس وفق ما يتطلبه التطور المورد البشري.
- تنمية الكفاءة القاعدية في الجامعة و ربطها بأسس التنمية المستدامة.
- تطوير الرقمنة و التعليم الالكتروني في التدريس الجامعي.
- تشجيع الطلبة المتميزين و خلق المنافسة بين الهيئة التدريسية في الجامعة للوصول إلى الجودة و التميز و الإتقان.
- التكوين و التدريس المستمر للأساتذة الجامعيين وفق تطورات الخاصة في التعليم الجامعي.
- التكوين و التدريب الطلبة الجدد حول أفاق التنموية في التكوين الجامعي.
- توفير الوسائل و التقنيات ووجود تحفيزات مادية ومعنوية للطلبة و الأساتذة.
- تكثيف من الدراسات العلمية و الندوات في كيفية تحقيق الجامعة تنمية المستدامة.
- تحقيق رغبات الطالب في التكوين الجامعي و اطلاعه على أفاق التكوين الذي ينتمي إليه.
- يجب أن يكون هناك كفاءة للقيادة الجامعية.
- ربط مناهج و محتويات المعرفية في الجامعة بأفاق التنمية المستدامة.
- اطلاع على تجارب الناجحة للجامعات العربية و الأجنبية في مجال تحقيق التنمية.
- إلزامية تدريس مختلف اللغات الأجنبية في الجامعات المحلية.
- تنمية الابتكار و الإبداع في البحث العلمي الجامعي.
- ربط البحث العلمي بأفاق التنمية المستدامة.

خاتمة:

من خلال المرجعيات النظرية سابقة الذكر حول الموضوع الجامعة و التنمية نستنتج أن الجامعة تحقق أهداف التنمية من خلال بناء إستراتيجية علمية و عملية تنطلق من التكوين الفعال للطور القاعدي من توضيح استراتيجيات التنمية من خلال المادة العلمية و بيداغوجية التدريس الجامعي و طرق التدريس و أسلوب تحليل النظري في أبعاد تطبيقية ميدانية مصدرها المؤسسات الصناعية و الاقتصادية و ذات علاقة بالشريك الاقتصادي و تتم ذلك من خلال تربصات علمية المكثفة للميدان و ربط النظري بالجانب الميداني من خلال حصص التدريسية و التكوينية ذات صلة في كيفية تحقيق التنمية، و لذا نشترط لكي تكون هناك علاقة الجامعة بالتنمية يجب توفير ثلاث شروط و هي:

- التدريب و التكوين الجيد للطور القاعدي و توضيح أهداف التنمية من التكوين النظري

و الميداني.

- تكثيف من البحوث العلمية و ذات صلة بالتنمية وفق الواقع المعاش و الإشارة إلى التجارب المحلية و العربية و الاجتماعية و استخدام التحليل المقارن في ذلك.
- تشكيل مجموع من الخبرات مختصين بالجامعة و التنمية في مراكز بحثية داخل الجامعة و خارجها لتوسيع أكثر في ماهية الموضوع.

قائمة المراجع:

أ. المراجع الورقية:

1. د.حربي سميرة،د.مهدية هامل(2015)التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة دراسات في التنمية و المجتمع،عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الأول حول المعوقات الثقافية للتنمية في الجزائر،العدد الثالث،جوان 2015، الجزائر، دار التل للطباعة.
2. د.سعاد حفاف،د.مليكة بوضياف(2016) البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول،مجلة دراسات في التنمية و المجتمع العدد الرابع،جانفي ، الجزائر،دار التل للطباعة.
3. د.سعود بن سهل القوس(2014)،دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بمحافظة عفيف،مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، العدد الأول،الجزائر،دار التل للطباعة.
4. د.فاتن مبارك (2015)التجربة التنموية في تونس الإشكالات و الأفاق،مجلة دراسات في التنمية و المجتمع العدد الثاني جوان،الجزائر، دار التل للطباعة .
5. ا.رحالي حجيلة، ا.بوخالفة رفيقة(2015) التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، عدد خاص بأعمال الملتقى دولي حول المعوقات الثقافية ، دار التل للطباعة، العدد الثالث، جوان .
6. د.يسرى رعبس(2006)، البيئة و التنمية المستدامة، قضايا و تحديات و حلول، دراسات و بحوث في الانثروبولوجيا الايكولوجية،ج1،ط1، الإسكندرية، البيطاش سنتر للنشر و التوزيع.
7. د.خالد مصطفى قاسم(2007)، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية.
8. أ. صدقاوي كمال(2013) خصائص التكوين البيداغوجي لمعلم التعليم الثانوي ومتطلبات التحسين، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد 19، السداسي الأول، الجزائر، كنوز الحكمة.
9. د.حسن عالي(2015)استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، العدد2 جوان ، مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر،الجزائر، دار التل للطباعة.
10. ب. المراجع الرقمية:
11. اية عبد الله احمد النوبهي، دور الجامعات في تقدم البحث العلمي و أثره على المجتمع، 15 يونيو 2014 ،
12. http://democraticac.de/?p=1905
13. كتابة سناء الدويكات، مفهوم المجتمع، موضوع، https://mawdoo3.com/

14. ا.د.موفق الحسناوي، الجامعات و تطوير المجتمع، 2009/5/1 ،

15. http://www.alnoor.se/article.asp?id=46538

16. نقلا عن:مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، بوزيان الرحمانب هاجر، التنمية المستدامة في الجزائر، بين تنمية التطور وواقع التسيير.

17. بكدي فاطة ، المركز الجامعي، بخميس مليانة.

18. الموقع الالكتروني:

www.univ.chlef.dz

19. د.هبة توفيق أبو عيادة، دور الجامعات في التنمية المستدامة، واقع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، تحت شعار:» رؤية علمية في حاضر العراق و مستقبله للتنمية المستدامة» 2021/6/28/27، مجلة كلية المصطفى الجامعة بغداد ،التصفح يوم 2022/9/15 / 16.11 http//search.shamaa.org.

20. د.بوساحة محمد لخضر،بحوص نسيمة،دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،المجلد الثالث، العدد الأول/مارس ،2019 التصفح يوم 2022/9/15 /16.20 https//www.asjp.cerist.dz.

21. د.عبير مجاهد،استدامة الجامعات العربية و تحقيق التنمية المستدامة،تجارب الدول-جامعتي نيو كاسيل ،ماريبور-المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، التصفح بوم 2022/9/15 / 16.31 https//inp.journals.ekb.eg.

22. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إطار الجامعة المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة –التصفح يوم 2022/9/15 16.45 https//www.britishcouncil.dz.)

23. بوبكر دبابي، سبل تفعيل مساهمة الجامعة في التنمية المستدامة من وجهة نظر الأستاذ في الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2020(1)12-التصفح يوم 2022/9/15/ 16.57 https//dspace.univ-ouargla.dz.

البحوث الأكاديمية في ميدان العلوم الاجتماعية بالجزائر ورهاناتها التنموية

Algerian academic research in social sciences fields and their development challenges

سهيلة إدريس

جامعة عبد الرحمن ميرة -بجايةSouhila.idris@univ-bejaia.dz

الملخص :

تعاني الممارسة البحثية في ميدان العلوم الاجتماعية بالجزائر من أزمة اعتراف إذ نادرا ما يأخذ بها لخدمة المشاريع التنموية. بناء على جملة من الآراء الأكاديمية والملاحظات الميدانية، نسعى من خلال هذا المداخلة، إلى الإحاطة بواقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بالجزائر وتفكيك أسباب تأخره والعوائق التي تحول دون نيله الاعتراف كخبرة تخدم أصحاب القرار وتنفع المجتمع، للتفكير بعدها في آليات بعثه وترقيته.

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي، الجامعة الجزائرية، الأستاذ الباحث، التنمية.

مقدمة

تعاني الممارسة البحثية في العلوم الاجتماعية بالجزائر من أزمة اعتراف إذ نادرا ما يأخذ بها كخبرة لخدمة المشاريع التنموية. فبالرغم من العدد المعتبر للكليات والدوريات ومخابر البحث الجامعية المختصة في العلوم الاجتماعية إلاّ أنها تُصوَّر، في الخطاب السياسي والرأي العام، على أنها معارف «هامشية» دون أي قيمة عملية وتطبيقية حيث نشهد غياب طلب حقيقي على البحث الاجتماعي سواء من قبل الشركات العامة والخاصة، الهيئات الحكومية أو من طرف جمعيات المجتمع المدني. كما أن تمويل البحوث الاجتماعية هو بالمطلق تمويل جامعي عمومي مما يجعلها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلطة. على نطاق أشمل، لم يرافق التحسن الملحوظ من حيث الهياكل والتمويل وعدد الباحثين والمنشورات الدولية بعد الفترة التي تلت صدور القانون 98-11 (1998) ترقية حقيقية لنشاطات البحث الجامعي في الجزائر حيث يبقى قطاع البحث في جميع التخصصات متأخرا ويعاني من عدة اِختلالات ونقائص.

بناء على جملة من الآراء الأكاديمية والملاحظات الميدانية، نحاول عبر هذه المداخلة، الإحاطة بواقع البحث في العلوم الاجتماعية بالجزائر وتفكيك أسباب تأخره والعوائق التي تحول دون نيله الاعتراف ك»خبرة» تخدم أصحاب القرار وتنفع المجتمع، للتفكير بعدها في آليات بعثه وترقيته.

ينطلق هذا البحث من فرضيتين، أولهما أن أزمة البحث في العلوم الاجتماعية بالجزائر ليس أزمة منهج وفكر (إشكال ابستيمولوجي) فقط، ولا أزمة كفاءة الأخصائيين لكنها بالدرجة الأولى أزمة اعتراف سياسي. كما نفترض أن لا مستقبل للبحث العلمي في الجزائر قبل اصلاح الجامعة، فأزمة العلوم الاجتماعية لا تمثل إلا جزءا من أزمة الجامعة التي تنعكس مباشرة على ممارسات مراكز ومخابر البحث العلمي.

لفهم مؤشرات هذه الأزمة وتداعيتها نستعرض أولا، في بداية هذه المداخلة، نبذة عن تطور الجامعة الجزائرية، بعدها نلقي الضوء مكانة العلوم الاجتماعية في الجزائر. في الأخير نحاول الإجابة على السؤال «لماذا لم تتمكن المعرفة الاجتماعية في الجزائر من التحول إلى مجال خبرة معترف بها؟»

1. نبذة عن تطور الجامعة الجزائرية:

بعد اِستعادة السيادة الوطنية، برزت أولوية التعليم كقضية أساسية أملتها نسبة الأمية المرتفعة والنقص الفادح في الإطارات الإدارية والتقنية السامية والمهندسين والأطباء، لذلك انتهجت الجزائر سياسة تمدرس جماهيرية مع اهتمام خاص بالتعليم العالي. و»اعتبر الطالب الابن المدلّل للدول المستقلة حديثا ويشهد على ذلك عدد وقيمة المنح الجامعية نحو الخارج. شكلت الجامعة الجزائرية طوال مرحلة الستينيات امتدادا للجامعة الكولونيالية في تنظيمها الإداري والبيداغوجي، وفي طرق ومحتويات التدريس، وفي اللّغة المستعملة وحتى في سلك التعليم المتكون في أغلبيته من المتعاونين الأجانب، وبقيت مؤسسة نخبوية بمحتويات أكاديمية محضة، ومنطوية على نفسها. لكن مع أواخر الستينيات واجهت الجامعة الجزائرية -وهي لا تزال مؤسسة

هشة وفي طور التكوّن – لأول مرة في تاريخها انفجارا ديموغرافيا هائلا لأعداد الطلبة إذ تضاعف عددهم في سنتين بين الدخول الجامعي لسنة 1968 ودخول 1970 وارتفع من 9.794 إلى 19.311 طالبا (حوالي الضعف) .

شكلت عشرية السبعينيات منعرجا في تاريخ الجامعة الجزائرية، ففي سنة 1970 تمّ استحداث وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة شروع الوزارة في عملية إصلاح التعليم العالي سنة 1971 والذي أرادته جذريا، وهدفت من خلاله إلى إلغاء النموذج الجامعي الموروث عن الفترة الاستعمارية وإلى إعادة بناء الجامعة الجزائرية على أسس جديدة تمثلت في تحقيق دمقرطة التعليم العالي، تعريبه، جزأرته وترقية العلوم والتكنولوجيا. اختفت على إثر هذه الاصلاحات الجامعة التقليدية والليبيرالية الموروثة لتَحُلّ محلها جامعة ترتكز على التكوين حول تخصصات معرفية أصبحت وحدات إدارية أو معاهد، وجعلت من العلاقة التكوين-منصب الشغل أولوية أولى. وكانت لها آثار عديدة هامة كالنمو السريع لعدد الطلبة، توسع الشبكة الجامعية، وضع حدّ لاستقلالية الجامعة من ناحية التسيير، كما تغيرت العلاقة بين العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم الطبيعة لصالح هذه الأخيرة التي اعتُبرت متوافقة مع الأيديولوجيا التنموية. لمواجهة النمّو المتسارع للطلبة جنّدت الحكومات المتعاقبة موارد بشرية ومالية ومادية هائلة واضطرت الجامعة الجزائرية إلى توظيف عدد ضخم من حاملي شهادة الليسانس كمعيدين، وفُتحت مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف الولايات.

أهم ما ميّز فترة الثمانينات هو تعميم التعريب في العلوم الإنسانية والاقتصادية والقانونية حيث صدر قرار وزاري ابتداء من الدخول الجامعي 1980 يُلغى بموجبه التعليم باللّغة الفرنسية في العلوم الاجتماعية ويفرض التعريب في كل التخصصات التي تندرج تحت هذه الفروع، على إثر هذا القرار عانى معظم الأساتذة ذوي الأقدمية التعليمية في هذه الفروع من التهميش الأكاديمي والتحقت جماهير من الطلبة بالجامعة دون التحضير الجيد لمواجهتها هيكليا والبيداغوجيا. كما انتشرت بسرعة التخصصات التكنولوجية.

تُجمع الدراسات حول الجامعة الجزائرية على انحراف إصلاح1971 عن مساعيه الذي بدأت أثاره السلبية في البروز خلال سنوات الثمانينات. بعد إصلاح 1971، تمّ تجريد الجامعة من الحرّيات الأكاديمية ومن الاستقلالية الوظيفية الضرورية لسيرها حسب العقلانية الخاصّة بالمؤسسة، وحسب مبادئها، وحدث إخضاع الحقل الجامعي للحقل السياسي مباشرة. صارت القرارات التي تعني الجامعة تتخذ خارج دائرة الجامعة والجامعيين، انطلاقا من اهتمامات سياسية وإدارية بالدرجة الأولى ثم تربوية وعلمية بدرجة ثانوية، وكأنّ الوظيفة الأولى للجامعة هي المساهمة في تبرير الاختيارات السياسية للسلطة، وإعطاء الشرعية للنظام من خلال الانجازات الملحوظة والإحصاءات التي تعكس التحوّلات الثورية لقطاع التعليم العالي، فوُظفت الجامعة في بناء مشروع مجتمع معيّن واندرجت في برمجة مخططات التنمية.

في التسعينيات، عانت الجامعة من الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، وتدهورت الظروف المعيشية لعمّال الجامعة والأساتذة والطلبة وعرفت الجامعة اضطرابات عديدة،

وهجرة للأدمغة، وتداخل التربوي بالسياسي، إضافة إلى عوائق مادية وتنظيمية وأخرى ناتجة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فشلت في هذه الفترة كل المبادرات الوزارية لإصلاح قطاع التعليم العالي كمحاولة التخفيف من البيروقراطية والمركزية (مشروع استقلال الجامعات في 1989 ومشروع الأكاديمية الجهوية ومحاولة وضع أقطاب امتياز جامعية).

أهم ما ميّز فترة الألفينات هو تبني إصلاح ل.م.د في الجامعة الجزائرية، والاستغناء التدريجي عن «النظام الكلاسيكي (أقر مجلس الوزراء سنة 2002 نظام ل.م.د الجامعي المعروف أيضا بإصلاحات بولونيا بعد 3 سنوات فقط من بداية تطبيقه سنة 1999 من طرف 29 دولة أوروبية). رغم الايجابيات البيداغوجية المتعددة لهذا النظام إلا أن تطبيقه في الجزائر ابتداء من الموسم الجامعي 2004-2005 لم «يُصلِح» وضع الجامعة بل زادها تعقيدا، حيث تجمِع الآراء على عدم جاهزية الجامعة الجزائرية، وتسرّع الوزارة الوصية في اعتماده دون الرجوع وإشراك المختصين ومختلف الفاعلين الجامعيين في ذلك. حول الموضوع، يؤكد الباحث جمال غريد على تعسّر تطبيق إصلاح ل.م.د على الجامعة الجزائرية لعدم توفر الإمكانيات السياسية، المادية، التقنية والبشرية اللازمة لنجاحه، «لا يمكن في الوقت الراهن احترام المعيار الذي تضعه أوروبا حول استقلالية الجامعة عن الدولة، ولا يمكن أيضا بناء علاقة جادة مع شركاء عالم الشغل ببناء علاقات قوية بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، ولا تطبيق نظام الوصاية الذي ينص على تتبع كل طالب بشكل فردي وضمان حرية انتقاله في غياب تأطير بيداغوجي، تقني وإداري كفء. نشير إلى أن تطبيق اصلاح بولونيا في جامعات الدول المغاربية عزّز النزعة المركزية الحكومية، ووضعها في خدمة العولمة الاقتصادية على حساب الخصوصيات المحلية حيث « أُعيدَ تعريف دور النظام التعليمي، ليس بمقتضى مشاريع المجتمعات الخاصة تكُونُ الدول هي الحاملة و/ أو الضابطة لها، لكن حسب المقتضيات الاقتصادية الدولية.

عموما، تتبع تاريخ الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يوضح التأثير المباشر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد على سيرها إذ انحصرت الجامعة الجزائرية في جهاز دولة حيث تعلو المصالح الإدارية ومقتضيات التسيير الإداري لتدفقات الطلبة على الأهداف البيداغوجية والعلمية. « لم تستطع الدولة الاستجابة لطلب اجتماعي للتكوين يكون أكثر تنوعا بتقديم عروض مُرضية وابتداع طرق جديدة للتمويل، فتسيير الجامعة «أحادي» خوفا من التأثيرات السياسية إذا ما تمّ تنويع العرض العمومي الذي قد يهدد لاحقا الإجماع والتناغم الاجتماعي (وبذلك النظام السياسي). هذا العجز خلق هوة لا تنفك عن الاتساع بين الجامعة والمجتمع، هوة تترجم بتوجه غير منتج لموجات من الطلبة، السخط إزاء الدراسة، تزايد كبير في بطالة ذوي الشهادات الجامعية» .

كما تحولت مهنة الأستاذ الباحث إلى مجرد وظيفة وعجزت الجامعة على التأثير في المجتمع. لقد تركت الإيديولوجية الأحادية المفروضة منذ الاستقلال آثارها البنيوية على جميع الحقول الاجتماعية حيث مُنعت النخبة الثقافية الجزائرية من التشكل كهيئة مستقلة نسبيا وأضعفت دور المثقفين بل وشتّتهم. تَبعية الوظيفة التقنية مباشرة لوظيفة الرقابة السياسية البيروقراطية في المؤسسات العمومية، على غرار الجامعة، يجعل النخبة المهنية دائمة التناثر. حيث تخضع

في ميادين نشاطها المختلفة إلى منطقين لسير المؤسسة غير متوافقين وعلى الأغلب متضادين: منطق العقلانية الخاص بحقل عملها، ومنطق خارجي يخص الرقابة السياسية-البيروقراطية. لا تستطيع بالتالي هذه النخب تنظيم نفسها من أجل تبادل المعرفة والمعرفة العملية. وبذلك المساعدة على خلق وازدهار ذكاء جماعي.

2. مكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية:

رغم توسعها من حيث عدد الهياكل الجامعية والبحثية وعدد الطلبة إلا أن العلوم الانسانية والاجتماعية في الجزائر في وضعية حجوب وتهميش. كانت (ولا تزال) ممارسة غير مرحب بها دائما بل ومُزدراة، سواء من طرف الدولة التي لم تدخر جهدا في محاصرتها لهذه العلوم (التعريب غير الممنهج لها ابتداءً من سنوات الثمانيات، إبعاد الأساتذة الأجانب أو ما عرف بجزأرة الهيئة التدريسية، تهميشها أمام العلوم التقنية في اصلاح 1971، توجيه جحافل من الطلبة إليها، فرض عروض تكوين مستوحاة من برامج أجنبية لا تتوافق دائما مع الواقع الاجتماعي في الجزائر ولا مع خصوصيات سوق العمل فيها، عدم الاعتراف ببعض التخصصات في سوق العمل للوظيف العمومي، خطابات مستهجنة لها من طرف المسؤولين السياسيين ...إلخ)، أو من طرف المجتمع نفسه الذي لا يتقبل المعرفة إلا إذا أفضت إلى مكانة اقتصادية مرموقة، أو من طرف القطاع المؤسساتي الاقتصادي الذي يفترض أن يكون الحاضن والداعم للبحث في العلوم الاجتماعية، حيث نشهد غياب شبه تام للطلب على البحوث في هذه المجالات.

على رأي الباحث جمال غريد « هذا النوع من الطلب لا يمكن أن يتواجد في نظام ريعي هو مناقض في الوقت نفسه للمعرفة وللعمل المنتج» . في نفس الاتجاه، يتحدث الباحث محمد غلام الله عن تهميش المعرفة ومؤسساتها وحامليها بشكل عام في المجتمع الجزائري، ويؤكد أنه لا يمكن فصل هذه الحقيقة الاجتماعية عن منطق إعادة إنتاج النظام السلطوي المبني أساسا على الريع. ويشرح أن «الريعية كعلاقة اجتماعية مهيمنة تعرقل العبقرية الخلاقة للأمة وتبعد هذه الأخيرة عن قدراتها الإنتاجية في جميع ميادين النشاط الاجتماعي وتمنعها من الظهور في أقصى عبقريتها من أجل تجاوز والتغلب على الرهانات الحيوية.

3. و اقع البحث الأكاديمي في الجزائر:

عرف قطاع البحث العلمي انتعاشا محسوسا في خدمة البحث العلمي في الجزائر تغيرات أساسية طرأت منذ صدور القانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998، إذ تعزّزت الموارد البشرية بقوانين أساسية جديدة، واستفادت من تحسن محيط البحث، وذلك من خلال وفرة أكبر للوسائل المادية والتوثيقية، كما تمّ إدراج تحفيزات جديدة قصد الرفع من عملية تثمين نتائج البحث. وقد تلاه إصدار القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، والذي تم إتمامه وتعديله في فترات مختلفة عبر مراسيم وقوانين وبرامج خماسية. مرت منظمة البحث الجزائرية بعدة مراحل متعاقبة ومتنوعة، بغية ربطها بالتنمية الاقتصادية. لكن نتائج السياسات المتتالية، لم تصل الى الطموحات المرجوة حيث نسجل تغيير

منظمة البحث 15 مرة.

عموما، يعاني البحث العلمي في الجزائر من عدة إختلالات ونقائص يلخصها رابح سباع في ثلاث نقاط:

- الطابع المتجزأ والمتناثر لهيئة البحث العلمي، والتي تقتصر في أغلب الحالات على مجموعات مكونة من بعض الأفراد، يجتمعون لفترة محددة. كثرة فرق البحث هذه، لم تنتج، على حدّ علمنا، أي تركيبات علمية هامّة لا في العلوم التجريبية ولا في العلوم الاجتماعية.
- المسائل المتعلقة بالجانب النظري والمنهجي، وبصورة أشمل بالجانب الابستيمولوجي الذي يطرح على البحوث داخل مراكز البحث، حيث يتميز إنتاج المعارف، في المجالات الاجتماعية وكذلك التجريبية، بانعدام أي طموح لهدم وتجاوز البراديغمات المهيمنة داخل مجموع الحقول المعرفية، أو حتى على الأقل معاودة مساءلتها. فكيف يمكن في هذه الظروف الحديث عن أقطاب امتياز حيث يصعب الحصول حتى على ما هو قاعدي؟
- يتعلق الطابع الثالث بالأسس الأخلاقية للبحث. فرغم وجود ميثاق لأدبيات المهنة الجامعية إلا أن هذه الأخيرة لا تولي اهتماما كبيرا للمسألة الأخلاقية في البحث، ولا تقترح أي ضبط أو على الأقل توجيه فيما يخص توزيع الموارد البشرية حسب الكفاءات المؤسسة على الحد الأدنى من احترام أخلاقيات المهنة. هذا الواقع يجعل بعض مؤسسات البحث تهتم بالبحث عن إرضاء وتقديم ضمان أكاديمي لبرامج أو توجيهات رسمية على حساب بحث علمي مؤسس على قطيعة مع ما هو مهيمن. يكفي التذكير بالطريقة التي تتشكل فيها المشاريع، فرق ووحدات أو مراكز البحث لفهم الطابع الداخلي لغياب الكفاءة. حيث يتعلق الأمر غالبا بمسألة الألفة والتقارب أكثر منه بالمعايير العلمية.

في ظلّ هذه الوضعية المقلقة يجب التساؤل، حسب سباع، عن أزمة المؤسسة الجامعية ككل، عن الوضعية اللامعيارية لعملية إنتاج المعرفة، عن المكانة الضيّقة للمعرفة لكن كذلك عن غياب سيرورة لبروز المثقف الجماعي في المجتمع الجزائري. «تحديدا نتساءل لماذا لا تساهم الجامعة الجزائرية في نشأة هذا المثقف الجماعي أو حتى انتليجنسيا نقدية بسيطة تستطيع بشكل دائم تقديم بحث علمي أصيل؟

عن الاختلالات التي تعاني منها مؤسسات البحث السوسيولوجي (مراكز البحث القليلة، المخابر، فرق البحث...) تشير الباحثة نادية عيشور إلى مجموعة من النقاط نلخصها كالتالي:

- ضعف ميزانية الانفاق المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وارتجالية القرارات الفوقية وسرعة تبدل القوانين والتعليمات الوزارية، وضعف التحكم في استراتيجية تطوير البحث العلمي.
- تشكو مؤسسات البحث العلمي في الجزائر من اختلالات مزمنة في مجال إدارة التمويل والثغرات القانونية، والأسس ذات الطابع البراغماتي في نسيج شبكة العلاقات والارتباطات فيما بين المؤسسات البحثية والاجتماعية وحتى بين الأفراد «الباحثين» أنفسهم».

- عدم ارتباط مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي بالقطاع الخاص، مما يقلص دوره في الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والوطنية، واقتراح الحلول الخاصة بمشكلات سوء تنفيذ أو ضعف المخططات التنموية و/ أو ضعف المردودية الإنتاجية.
- توسط وزارة التعليم العالي للعلاقة بين مراكز ومخابر البحث العلمي والسوسيولوجي والدولة مما يقلّص من هامش حرية البحث ويقيّد الباحثين ويُخضع المواضيع المبحوث فيها للصبغة السياسية، أي تكييف البحوث وفق إرادة وتوجهات فلسفة السياسة المعتمدة في البلاد (عيشور، 2015، الصفحات 42-43)

هناك عوامل أخرى لتأخر البحث في الجزائر مرتبطة بالباحثين أنفسهم حيث نلاحظ امتناع مجموعة واسعة من الأساتذة الجامعيين عن ممارسة البحث والعزلة الاكاديمية إما لأسباب ذاتية أو موضوعية كما نلاحظ لا مبالاة، تقريبا كليّة، اتجاه البحوث الميدانية، للتأسيس لمعرفة محلية مستقلة مقارنة بالمعرفة الغربية المهيمنة التي تصطدم بعراقيل ابستيمولوجية، واستسهال البحث العلمي لمقاربته بنمط من الكتابات الثقافية العامة والصحافية الطابع. أغلب الدراسات (اطروحات، مقالات، برامج بحث...) سطحية بمنهجية نمطية وتكرار لمواضيع بالية. وعلى قول الباحثة عيشور «سيطرة النسق العرفي (منظومة الأعراف المستمدة من التنشئة الثقافية الجزائرية) على طبيعة مواقف ونمط سلوكيات الباحثين أنفسهم، تخلق معوقات ذاتية تقلل من شأن الموضوعية وتنقص من قيمة البحث العلمي ومصداقية نتائجه. معايير تقييم النشاطات واسنادها لا يخضع إلى المعايير الموضوعية والاستحقاقات العلمية المحضة لكن هناك أسلوب تمييز صريح وضمني مؤسس على مبدأ التفاضل على أساس الجهوية والإثنية، التفاضل الايديولوجي، والتمايز الجغرافي، والتفاضل النوعي/الجنوسي، دون اغفال الاعتبارات الاجتماعية لأصحاب النفوذ والسلطة.

يظل تطور العلوم الاجتماعية في الجزائر محل رهان إيديولوجي أكثر من مسألة كفاءة الباحثين. الانزلاقات الفكرية والمنهجية والإسقاط الآلي المعرفي في قراءة الأنا ومعطياته بمنظورات وأطر الآخر (تبعية الفكر والمنهج) والعجز عن الإحاطة بالواقع الاجتماعي المعاش ليست سوى آثار طبيعة للاختلالات التي عرفتها الجامعة.

على صعيد آخر، نشهد شبه غياب للجمعيات المهنية عموما في الجزائر. حيث يشير التقرير الصادر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعية بيروت، ديسمبر 2015 حول «العلوم الاجتماعية في العالم العربي، أشكال الحضور» (المركز العربي للعلوم الاجتماعية)، أنه في الجزائر، حيث تدل مؤشرات أخرى، كالعدد الكبير للكليات والدوريات ومراكز البحث، على كونها من أكثر البلدان العربية اهتمامًا بالعلوم الاجتماعية، نُفاجأ بندرة الجمعيات المهنية في العلوم الاجتماعية. وقد تعني هذه المفارقة أن العلوم الاجتماعية في الجزائر ما زالت تعتمد في حيويتها على دعم حكومي فوقي أكثر من اعتمادها على قوّة الدفع الذاتي والقدرات التنظيمية لعلماء العلوم الاجتماعية، رغم وجود بعض المُبادرات الخلّاقة.

تمويل البحوث في الجامعات ومراكز البحث الجزائرية هو بالمطلق تمويل عمومي ما يقيد من حرية الباحثين من جهة ويؤشر على غياب كلي للطلب السيوسيولوجي من طرف المؤسسات

الخاصة. حول هذا الشأن، يؤكد أحمد غواتي أنه إذا كانت الجامعة لا تبتكر، فهذا لكون وظيفتها الإنتاجية غير مطلوبة اِجتماعيا، ويشرح «إذا كان المجتمع لا يشجع الوظيفة الإنتاجية للجامعة فلكونه يعتقد أنه لا فائدة منها، الجامعة «معرقلة» سياسيا واقتصاديا. يمكن حتى أن نتساءل من يحتاج إلى الاِبتكار في بلد ما يقارب من 91 % من نسيجه الاقتصادي مشكل من طرف وحدات مصغرة فردية للخدمات بعبارة أخرى، كيف يمكن تطوير الجامعة إذا كانت وحدات الإنتاج المادية وغير المادية التي ترتكز على خلق القيمة، المعلومة العلمية، التحويل والابتكار لا تشكل الأسس الحقيقية للنظام الاقتصادي والمعلوماتي للمجتمع؟

رغم التحسن الملحوظ من حيث الهياكل والتمويل وعدد مشاريع البحث والمنشورات الدولية للباحثين الجزائريين تبقى مردودية البحث العلمي ضعيفة وقطاع البحث العلمي متأخرا في الجزائر على المستوى الدولي) يمكن تعميم الأمر على مختلف الدول العربية(حيث نجد أنها تحتل مراتب متأخرة جدًا في سلّم التصنيفات الدولية فيما يتعلق بالنشر في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما نشهد غيابًا كلّيًا، لمجلات عربية مصنفة ضمن الفهارس العالمية مثل Scopus و Web of Science بل أن الكثير من الدوريات العربية لا يرقى إلى مستوى التصنيف الممتاز A و A+ فأغلب الدوريات والمجلات المحكّمة الجامعية والبحثية تقبع ضمن التصنيف البطيءِ C وفي أحسن الأحوال التصنيف المتوسط B .

في هذه الظروف، لا يمكن أن تتحول البحوث الاجتماعية إلى خبرة يؤخذ بها في التنمية المحلية إذا كانت علاقتها بسياسية السلطة (على جميع المستويات) متوترة، تاريخ البحث السوسيولوجي، على سبيل المثال، يفضح أنه لم يكن عليه أي طلب إلا خلال سنوات السبعينات (فترة حكم الرئيس بومدين) عندما انحرف عن مهامه الحقيقية. على رأي الطيب شنتوف، لم يأت الطلب السوسيولوجي في ذلك الوقت عن اعتراف بالبحث السوسيولوجي بقدر ما هو بحث عن شرعنة سياسة الدولة، حين تحتاج الدولة إلى دراسات فهي تلجأ إلى مؤسساتها الخاصة لجمع المعلومات الإحصائية والبحوث الميدانية، حتى أنها تستدعي لذلك خبرة أجنبية. لذلك نعتقد أن أزمة العلوم الاجتماعية في الجزائر هي بالدرجة الأولى أزمة اعتراف سياسي.

خاتمة:

يكشف واقع البحث في العلوم الاجتماعية بالجزائر عن ضعف الإنتاجات الفكرية وبعدها عن التنمية المحلية. عمومًا، لم يرق البحث الاجتماعي إلى المستوى المطلوب ولم يستطع اثبات وجوده كخبرة اجتماعية في سياق سياسي، اقتصادي ومعرفي غير مواتي. باستثناء بعض الدراسات الجادة، تحولت مؤسسات العلوم الاجتماعية (ككل) إلى منظمات منغلقة على نفسها تنتج لكن لا يتم الاستفادة من انتاجها من أجل التنمية الاجتماعية.

تصطدم البحوث في العلوم الاجتماعية بعدة عراقيل تقف حاجزًا أمام الإنتاج المعرفيّ الذي يساهم في التنمية. نؤكد أن لا مستقبل للبحث الاجتماعي في الجزائر إلا عبر إعادة النظر في التكوين الجامعي وتسيير مؤسسات البحث، من خلال التركيز على بعض الإصلاحات القاعدية:

- تحرير الجامعة ومراكز البحث من السلطة السياسية والمركزية، وإعادة الاعتبار لمكانة المعرفة وحامليها.
- إعادة النظر في التكوين الجامعي من حيث عدد الطلبة ومحتوى التكوين وأهدافه واقتراح عروض تكوين مهنية وعملية تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلية.
- ربط مواضيع البحث ومسألة التدريس بالتحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وتشجيع الدراسات الميدانية والعمل على ربط نشاطات الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- خلق بيئة بحثيّة غنيّة بمصادر المعرفة، وتسهيل الوصول إلى المعلومة بوضع الأرشيف والاحصائيات والوثائق الإدارية والرسمية والتقارير الدولية تحت تصرف الباحثين، ودعم التجديد والابتكار.
- الحرص على توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنمية بنيات البحث العلمي والأكاديمي وذلك بتعزيز الانفاق والتمويل على البحث في مراكز الأبحاث العلميّة ودعمها، وتدريب الكفاءات بإتاحة فرص التربص والتعاون مع جامعات دولية، لتتمكّن من تحقيق أهدافها، والقيام بدورها تجاه المجتمع.
- تطوير منظومة نشر المعارف وذلك بتشجيع انشاء مجلات علمية محكمة تقوم على أساس الصرامة في التقييم ونشر ثقافة البحث العلمي كما هي متعارف عليها في أوساط الجماعة العلمية الدولية.
- إقامة قاعدة بيانات وطنية لتتبع الإنتاجات العلمية المؤسساتية وغير المؤسساتية، ووضع استراتيجيات بحث ونُظُم رقابة واضحة وملموسة من طرف لجان بحث مستقلة للإشراف على الأنشطة البحثية الجماعية.
- الاهتمام بالباحثين والأساتذة الباحثين عبر تحسين ظروف العمل وتقديم الحوافز المادّيّة، والمعنويّة من أجل تشجيعهم، وزيادة إنتاجهم البحثيّ والعمل على الحدّ من هجرة الكفاءات العلميّة إلى الخارج.
- تشجيع انشاء روابط وجمعيات مهنية للمتخصصين في البحث الاجتماعية، فهي الوحيدة الكفيلة على حلّ اشكال تشتّت الجماعة العلمية وتنظيم نفسها بشكل مستقل وإعطاء الجماعة نوعًا من الهوية المُشتركة.

مستقبل البحوث الاجتماعية مرهون بجعلها مفيدة ومرغوبا فيها. لذلك يجب العمل على إخراجها من القوقعة الأكاديمية. وذلك باعتماد البحث العلميّ الموجّه بتطبيق سياسات بحث واضحة الأهداف تكون مواكبة للتحديات التنموية في البلد والتطبيق الفعلي لما توصّلت إليه البحوث في حل المشاكل (على الأقل في المؤسسات العمومية).

قائمة المراجع :

1. المركز العربي للعلوم الاجتماعية. (2015). العلوم الاجتماعية في العالم العربي، أشكال الحضور. بيروت

2. محمد غلام الله. (2005). بناء الجامعة الجزائرية؛ ثلاث عقود من الانزلاقات الكمية. كراريس 72) CREAD) ، 1 .pp-15.

3. نادية عيشور. (2015) ، الدراسات السوسيولوجية في الجزائر، نمط تفعيل تقليدي في مقاومة روح التحديث، مجلة التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر) العدد الأول، ص 41-82.

4. CHENNTOUF, T. (2006). La sociologie au Maghreb : Cinquante ans après. Revue africaine de Sociologie, 1(10), pp. 130-.

5. DERGUINI, A. (2006). Vers quelle cohérence et quelle différentiation du système de l'enseignement supérieur ? Mohamed GHALAMALLAH (dir), étude sur l'université algérienne, cahiers du CREAD(77), pp. 5378-.

6. GEISSER (dir), V. (2000). Diplômés maghrébins d'ici et d'ailleurs ; trajectoires sociales et itinéraires migratoires. Paris : CNRS éditions.

7. GHALAMALLAH, M. (2012). université, savoir et société en Algérie,. Dans GHALAMALLAH, l'université algérienne et sa gouvernance. Alger,: CREAD.

8. GHOUATI, A. (2014). La réforme LMD au Maghreb. Dans D. G. présentation), repenser l'université. Alger : Arak Editions.

9. GUERID, D. (2012). L'université dans la société du savoir. Dans D. G. (dir), savoir et société en Algérie. Alger : CREAD.

10. SEBAA, R. (2014). Quelle recherche scientifique pour quelle université ? Dans D. G. présentation), repenser l'université. Alger : Arak Editions.

الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات، التحديات -دراسة ميدانية-

Technological Strategies for Using the internet in Scientific Research Algerian Researcher: Constraints-Challenges - A field study-

د. عيشة علة

جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر psyc.aicha@gmail.com

الملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات- التحديات، وأيضا طبيعة الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية التالية: (الجنس)، وقد اشتملت أدوات الدراسة على مقياس من إعداد الباحثة، تمّ اعتماد المنهج الوصفي، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية: - يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة من المحاور. ليس هناك اختلاف دال إحصائيا عند($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة حسب الجنس.

الكلمات المفتاحية : الاستراتيجيات؛ الانترنيت؛ البحث العلمي؛ الباحث، المعوقات، التحديات.

مقدمة:

يواجه الباحث الجزائري العديد من التحديات في استخدام الانترنت للبحث العلمي. بسبب نقص الوصول إلى الإنترنت وارتفاع التكلفة. من أجل حل هذه المشكلة ، يحتاج الباحثون الجزائريون إلى مزيد من الدعم من حكومتهم. فليس من المستغرب أن يستخدم الباحثون الإنترنت في عملهم لبعض الوقت الآن. أصبح الإنترنت مورداً قيماً للدارسين والباحثين، وقد تم استخدامه في جوانب مختلفة من عملهم، من جمع البيانات إلى نشر النتائج. ومع ذلك ، هناك العديد من التحديات التي يجب معالجتها قبل أن يتمكن المرء من الاستفادة الكاملة من هذه التكنولوجيا للأغراض العلمية. اذن البحث العلمي بشكل عام هو نشاط يتطلب الكثير من الموارد. لهذا السبب من المهم العثور على أفضل الاستراتيجيات لاستخدام الإنترنت في البحث العلمي. يوفر الإنترنت الوصول إلى المعلومات والبيانات غير المتاحة في وضع عدم الاتصال، والتي يمكن أن تكون مفيدة للبحث العلمي. ومع ذلك، هناك أيضا العديد من العقبات والتحديات التي يواجهها الباحثون عندما يريدون استخدام الإنترنت في عملهم. في هذه المقالة سوف نستكشف بعض هذه العقبات والتحديات ونقدم بعض الاستراتيجيات للتغلب عليها.

الاشكالية:

يتمثل التحدي الأول في أن الوصول إلى الإنترنت قد يكون صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً في بعض أنحاء العالم. هذا صحيح بشكل خاص في البلدان النامية حيث لا توجد اتصالات إنترنت عالية السرعة كافية أو حيث لا يستطيع الناس تحمل تكاليفها. التحدي الثاني هو أنّه قد يكون من الصعب على الباحثين في مختلف المجالات العثور على مصادر موثوقة للمعلومات عبر الإنترنت لأن هناك العديد من المواقع المتاحة بدرجات متفاوتة من الجودة والدقة. التحدي الثالث هو أنه قد يكون من الصعب على الباحثين نشر أعمالهم على الإنترنت لأنهم يحتاجون إلى التمويل الكاف من جامعاتهم أو وكالاتهم الحكومية لأنهم غير قادرين على تقديم نتائج ملموسة على الفور أو إظهار كيفية إنفاق الأموال. العقبة الثالثة هي أن العديد من العلماء ببساطة لا يعرفون كيفية استخدام شبكة الانترنيت في دعم أبحاثهم العلمية، وهو الأمر الذي جلب أيضاً تحديات جديدة للباحثين. فأوجب عليهم التعامل مع مشكلة الأخبار والمعلومات المزيفة، والتي يمكن أن تؤدي إلى معلومات مضللة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنترنت مليء بالمشتتات التي قد تقضي على الوقت الذي يقضيه الباحثون في الأنشطة البحثية. وموضوع البحث الحالي له أهميته الحيوية في مستوى المعالجة النظرية والسيسيولوجيا بحكم أنّها تتفاعل فيما بينها لتشكل في سياقها الواقعي للظاهرة موضوع البحث، وهذا من خلال الاجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- هل يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة ؟
- هل هناك اختلاف دال إحصائيا عند ($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-

التحديات الحديثة حسب الجنس؟

الفرضيات:

- يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة .
- هناك اختلاف دال إحصائيا عند ($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة حسب الجنس.

1. الإطار النظري:

أولا- مفهوم الاستراتيجية: Strategos

أورد البروفيسور همري منتسبيرج في جامعة ماكجيل في بكندا توصيفا معينا لمفهوم الاستراتيجية بأنّه خطة وحيلة وحالة او وضع واسلوب وطريقة او منظور. وعد أنّ أية واحدة من هذه الاعتبارات طريقة ضرورية من طرائق التفكير لتفهم ماهية الاستراتيجية، وعدّ أنّ الاستناد إلى واحد دون الاخريات يعد غير كافٍ للاقتراب من مفهوم الاستراتيجية.

والمفهوم النظري للاستراتيجيات هو الخطوات التي يجب اتباعها والمعلومات التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ رؤيتها ورسالتها من خلال التركيز على احتياجات أصحاب المصلحة أما المفهوم الإجرائي فهو مدى اتساق الخطوات التنفيذية في وحدات مكافحة المخدرات مع رؤية ورسالة المديرية العامة ومدى وضوح أهدافها الاستراتيجية.

ثانياً- مفهوم الأنترنيت: Internet

بالمفهوم الحالي وظهور بروتوكولات الانترنت "Protocol Internet" والتي تنظم نقل المعلومات بين الحواسب وكذلك التعامل بين عدة شبكات للمعلومات في آن واحد، ثم شهدت فترة الثمانينات التطور الملحوظ في الاستخدامات الواسعة لشبكة « الانترنت» ثم تليها فترة التسعينات وحتى وقتنا الحاضر وثم التركيزات فيها على السرعة الفائقة في تقديم المعلوماتية. وفي مجالات شتى ومنها الخدمات التجارية الثقافية التعليمية موضوع دراسة وقد أطلق على العصر الحالي في عالم الانترنت بعصر البرمجيات حيث أصبح بإمكان الباحثين الوصول إلى المعلومات والبيانات بسهولة وبسرع فائقة ومن مختلف اناء العالم بم عزز تطوير الأساليب العلمية المتبعة في بحوثهم وفي مختلف أنواع المعرفة) حامد. 2008: 11(.

- **الإنترنت**: تعني كلمة انترنت شبكة المعلومات العالمية، التي يتم فيها ربط مجموعة مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تسمى باسم أجهزة

الخادم (SERVER) والتي تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة، كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستفيدين (USERS). وأيضاً «هي عبارة عن مجموعة من الشبكات العالمية المتصلة بملايين الأجهزة حول العالم، لتشكل مجموعة من الشبكات الضخمة، والتي تنقل المعلومات الهائلة بسرعة فائقة بين دول العالم المختلفة، وتتضمن معلومات دائمة التطور») نادية. 2011: 427).

- مزايا الأنترنت في البحث العلمي:

- الخروج من محيط البلد الضيق إلى مساحة العالم الرحبة.
- تعدد المصادر والتحديث المستمر.
- سهولة الوصول للمعلومة وتوفير وقت الباحث.
- حداثة المعلومات.
- عدم التقيد بساعات محددة أو أماكن بعينها.
- المساعدة على التعلم.
- حرية المعلومات ومنع الاحتكار) ابراهيم. 2013: 55).

- **خصائص الإنترنت في البحث العلمي:** تتميز الإنترنت بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- **اللاّمكان:** تتخطى الإنترنت كل الحواجز الجغرافية والمكانية التي حالت منذ فجر التاريخ دون انتشار الأفكار وامتزاج الناس وتبادل المعارف، ومعلوم أن الحواجز الجغرافية منها اقتصادية (تكلفة شحن المواد المطبوعة من مكان إلى آخر)، ومنها سياسي (حيلولة بعض الدول دون دخول أفكار وثقافات معنية إلى بلادها)، أما اليوم فتمر مقادير هائلة من المعلومات عبر الحدود على شكل إشارات إلكترونية، لا يقف في وجهها شيء، وفي هذا إيجابيات وسلبيات لابد من الانتباه منها.
- **اللاّزمان:** إن السرعة الكبيرة التي يتم بها نقل المعلومات عبر الشبكة تسقط عامل الزمن من الحسابات وتجعل المعلومة تسري بين كل أبناء المعمورة في نفس الوقت، وهذا يسمى بعصر المساواة المعلوماتية.
- **التفاعلية:** تعني التفاعلية انتهاء فكرة الاتصال الخطّي والاتصال في اتجاه واحد من المرسل إلى المتلقي، وهو ما كان يتسم به الاتصال الجمعي والجماهيري اعتمادا على وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية. وتعد التفاعلية من أهم خصائص وسمات شبكة الإنترنت، من خلال العديد من الأنماط الاتصالية، وأدت التفاعلية إلى إمكانية تعدد الأطراف المشاركة في العملية الاتصالية، وهي تظهر في التفاعل بين الفرد والوسيلة وبين الأشخاص والمستخدمين لها، وأيضا تفاعل المستخدم مع المحتوى.
- **التنوع:** يقصد به تنوع في أشكال الاتصال المتاحة من خلال الاتصال الصوتي أو الكتابي أو الاتصال بالجماعات وكذلك من خلال الوصول إلى مواقع محطات التلفزيون والراديو أو الصحف وتنوع في المحتوى أيضا، «بالإضافة إلى ارتفاع القدرة على التخزين والإتاحة

للمحتوى الإتصالي، وأدى ذلك إلى تنوع في عناصر العملية الاتصالية وبالتالي التطبيقات والخدمات متنوعة عبر شبكة الانترنت من خدمات الاتصال، والمواقع الإخبارية والمعلوماتية والتعليمية....إلخ، وكلها متاحة عبر الإنترنت) فريدة. 2019: 162-169(

- **دور الانترنيت في البحث العلمي:** تلعب الإنترنت دورا كبيرا في تنمية مهارات البحث العلمي، ويتمثل ذلك الدور فيما يأتي:

- تطوير مفهوم اجراء البحوث العلمية المشتركة بين اساتذة الجامعة والباحثين في دول العالم المختلفة.
- مساعدة الباحثين في الاتصال بالمشرفين على الابحاث لمناقشة الصعوبات التي يواجهونها ومساعدة الباحثين في تبادل الخبرات والوثائق العلمية والابحاث بصورة فورية وبتكاليف زهيدة.
- تسهل الانترنت عملية الاتصال المستمر رغم بعد المسافات.
- ساعد الانترنت الباحثين في الاتصال بمراكز البحوث العلمية والجامعات المحلية والدولية للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء بحوثهم.
- مساعدة الباحثين في الاتصال المباشر بالمكتبات الإلكترونية، والدخول إلى ادلة المكتبات للتعرف على محتوياتها، والاطلاع على فهارس الكتب المتوافرة في اشهر المكتبات العالمية.
- مساعدة الباحثين في نشر ابحاثهم على مستوى العالم للاستفادة من النتائج العلمية التي توصلوا إليها في دراستهم فالبحث المتخصص في موضوع ما يجد ضالته في مجال تخصصه، فقد اظهرت دراسة في مجال المكتبات الطبية أنّ شبكة الانترنت تحقق للباحثين والعاملين في المجال البحثي:

1. التشارك في المؤتمرات الإلكترونية في الحقل الطبي والتعرف إلى احدث النظريات الطبية.
2. تعريف العلماء بالنتائج الطبي العالمي أو العربي عموما.
3. اجراء قراءة سريعة لمستخلصات عدة مجالات بحثا عن مقالات متخصصة.
4. الوصول إلى الوثائق الببليوغرافية وتحديد موقع عنوان او مقالة غير معروفة.
5. فحص العناوين الجديدة للكتب والمجلات. وهكذا سيكون لمثل هذه الثروة من المصادر المعرفية المتنوعة دور كبير في تيسير وإثراء حركة البحث العلمي وفقا لمميزات استخدامها، وإعادة إحياء الكثير من الكتب والمصادر التي نال التلف وربما النسيان الكثير منها. وبغية الحصول على نتائج أفضل من عملية البحث من خلال محركات البحث، توجد مجموعة توصيات يضعها الخبراء في استخدام البحث على شبكة الانترنت وأهمها:

- من المفيد أولاً أن تتعرف على محرك البحث والتقنيات المستخدمة في هذا المحرك من أجل توظيفها في عملية البحث.
- حدد ما تريد من الإنترنت في شكل دقيق (موضوع محدد، مواقع محددة) .
- حاول أن تستخدم كلمات دقيقة ومباشرة للموضوع الذي تريد البحث عنه.
- لا تكتف بطريقة واحدة في إدخال كلمة البحث، حاول في عديد من المترادفات والصيغ

لكلمات البحث (صيغة المفرد أو الجمع(.

- لدى البحث عن المفاهيم المجردة استخدم صيغ المفرد لدى البحث عن الأشياء المحسوسة أو الأشخاص والجماعات استخدم صيغ الجمع.
- لا تستخدم العبارات العامة وكثيرة الاستخدام (مثل حروف الجر والعطف(.
- كن على إلمام بالموضوع الذي تبحث عنه وبتداخلاته مع الموضوعات.
- لدى عدم اقتناعك بنتائج بحثك استخدم البحث المتقدم الذي تتيحه معظم محركات البحث العالمية والعربية.
- إذا كنت تبحث عن موضوع محدد حاول أن تتعرف على محركات البحث المتخصصة مثل محرك بحث خاص بالطب أو الاقتصاد أو المجتمع .

ثالثاً- مفهوم البحث العلمي:

توجد تعريفات عديدة للبحث العلمي، وهذه التعريفات تعكس منطلقات فكرية وتاريخية مختلفة، ويمكن أن نوجز بعضا منها في النقاط التالية: « البحث العلمي هو استقصاء أو التقصي المنظم، وبإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها»؛ فالبحث العلمي بذلك هو الدراسة المعمقة لجميع فروع المعرفة وميادينها هدفه الأساسي هو إما تكميل الناقص بإضافة الجديد، أو ترتيبها وتعديلها وتهذيبها، للتأكد من صحتها أو تبيان المبهم منها.

البحث العلمي هو الفحص أو التقصي الفاحص، من أجل التوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية» بمعنى أن البحث العلمي هو تلك المحاولات المنظمة والناقدة للمشكلات التي يعاني منها الإنسان بغية فهمها وحلها .»هو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي و قواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين الظواهر» فالبحث العلمي بذلك هو الدراسة العلمية المنظمة هدف الوصول إلى حقائق جديدة لغرض السيطرة على الطبيعة) فتيحة. 2008: 16(.

- البحث العلمي: يتكون من كلمتين: كلمة البحث التي تقابلها في اللغة الفرنسية "recherché"التي تعني حسب الموسوعة العلمية "la Rousse"مجموعة أعمال لها هدف الكشف عن معارف جديدة في ميدان علمي أما كلمة «علمي» المشتقة من مصطلح «علم» فيقابلها في اللغة الفرنسية كلمة " science" الدالة حسب الموسوعة العلمية «لروس»: على معارف جيّدة التنظيم ذات علاقة ببعض الفئات من الأحداث أو الظواهر ذات علاقة ببعض الفئات من الأحداث أو الظواهر بينما العلم في اللغة العربية يعني المعرفة، أي ما نملكه من معارف عن الأشياء) فريدة. 2019: 163(. وأيضا، هو الطرق العلمية التي يستخدمها الفرد في التقصي عن المعرفة، وسعيه لسيطرته على البيئة، واكتشاف مظاهرها، ويتم وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج

العلمي" (قادري. 2017: 987).

- **استراتيجيات تطوير البحث العلمي في الجزائر:** إن غرض الباحث بالدرجة الأولى هو اكتشاف المعرفة والبحث عن الحقيقة وأن سهولة وصوله إلى ذلك يعتمد على نوعية العوائق التي تصادفه، وعلى التسهيلات التي يلقاها بالإضافة إلى المناخ العلمي العام الذي يحيط به، وتوفير المناخ المشجع على البحث العلمي، تمويل البحث العلمي وتثمين البحث العلمي كآليات لتطوير البحث العلمي. توفير المناخ المشجع على البحث العلمي، وجود استراتيجية للبحث العلمي فالاستراتيجية التي وضعتها وزارة التعليم العالي استراتيجية واضحة وتؤكد فيها على أن كل مواضيع البحث التي تهتم بها المخابر والأساتذة الباحثين تكون ذات صلة بواقع الصناعة، الأمور الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. توفير التسهيلات البحثية التي تساعد على إجراء البحوث وزيادة الانتاجية العلمية. استخدام مصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية لأن استخدام الباحث لمصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية يشكل العمود الفقري لتطويره المهني وبالتالي زيادة إنتاجيته، ويكون ذلك من خلال استخدام البريد الإلكتروني، عقد اللقاءات والاجتماعات وتبادل المعلومات والخبرات مع الزملاء سواء بالداخل أو الخارج عبر الأنترنت، الاشتراك في جمعيات أو دوريات محلية أو عربية أو عالمية على شبكة الأنترنت، تيسير عملية النشر الإلكتروني، وفي هذا الصدد يتبين أن استخدام الباحث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثر كبير في تقليص مشاكل الإنتاجية البحثية لديه) نرمان. 2015: 21(.
- **المواقع المفيدة للبحث عن المصادروالمراجع الإلكترونية في مجال البحث العلمي:** لقد أصبحت مهمة الحصول على المصادر والمراجع الإلكترونية الخاصة بالبحوث العلمية وغيرها من الدراسات الأخرى، مهمة سهلة من خلال ما توفره الشبكة العنكبوتية من إمكانيات في هذا المجال، وهي الإمكانيات التي لم تتمتع بها أي تكنولوجيا من قبل، وفي هذا السّياق وبغية وصول الباحث إلى مادة علمية رصينة ومفيدة لبحثه، يتعين عليه عدم الاقتصار على محرك واحِد في البحث عبر شبكة الأنترنيت، بدليل وجود عدة محركات مهمة لذلك مثل: قوقل، ياهو، بينج، جوجل سكولار... ، مع ضرورة الاستناد إلى المواقع العلمية الموثقة التابعة إلى المؤسسات العلمية الأكاديمية المعتمدة التي تتوخى معيار الدقة والمسؤولية العلمية الأكاديمية والموضوعية بعيداً عن أي تحيز أو محسوبية من خلال ما تتيحه من معلومات .

6. المنهجية والأدوات:

أ. منهج الدراسة:

يمكن تعريف المنهج الوصفي حسب بأنّه «استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، يقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبينها وبين ظواهر أخرى، ويشير إلى أنّ المنهج الوصفي في البحث»، أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي

المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميّا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

وحسب (العساف، ٢٠١٠) المنهج الوصفي هو «منهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة» .

ب. أدوات الدراسة:

- **مقياس استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات:** من اعداد الباحثة بعد الاعتماد على مجموع من المقاييس اعدها باحثون عرب حيث تضمن المقياس في صورته النهائية (40) عبارة موزعة على خمسة محاور أساسية هي: ((استراتيجيات أدوات التفاعل مع البيانات العلمية للمشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة؛ استراتيجيات ترقية التعاون مع الباحثين الآخرين في مجال البحث العلمي محليا ودوليا؛ استراتيجيات المكتبات الرقمية ومحركات البحث العلمي؛ محور المعوقات))، وتبلغ أعلى درجة للمقياس (120) درجة وأقل درجة (40) درجة يجيب الأفراد ببدائل الإجابة الخمسة (غير موافق–محايد-موافق) تصحح بالإجابات التالية(1-2-3) حسب تسلسل الإجابة.

- **الأساليب الإحصائية:** اعتمدنا على بعض الأساليب الإحصائية بهدف تسهيل عملية العرض والتحليل والتفسير وصولا إلى نتائج الدراسة التي سنخرج بها ويمكن توضيحها كالتالي:

  - تطبيق مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).
  - دراسة دلالة الفروق وذلك بتطبيق.

ختبار «ت» لدلالة الفروق بين المتوسطات، ولقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستعمال حزمة البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (**$spss_{28}$**) والتي حصلنا عليها من النتائج التي ستعرض.

ج. تحليل النتائج ومناقشتها

- **عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: نص الفرضية « يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة»**؛ وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمّت معالجة استجابات المبحوثين والبالغ عددهم (N=286) على المقياس باستخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدارStepwise حيث يتبين أنّ البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الاختبار والجداول الموالية توضح ذلك:

جدول -1: يمثل نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

متغير الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	sig
الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي	الانحدار	3742.594	3	1247.531	91.444	0.000 دال إحصائيا
	الخط	3847.210	282	13.643		
	الكلي	7589.804	285			

المصدر: مخرجات $spss_{28}$

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

نتائج تحليل التباين الاحادي آنوفا Anova لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ انّ قيمة F قد بلغت 91.444 بقيمة احتمالية sig=0.000 أصغر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية وهو أنّ الانحدار معنوي لا يساوي الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة من خلال المحاور، لكننا لا نعرف تحديداً أيّ المحاور هي التي أضافت تفسيراً جوهرياً للتباين؛ لذلك نذهب الى جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار ليتضح لنا ذلك الأمر.

الجدول2: يمثل معاملات الانحدار المتعدد للمحاور والدرجة الكلية

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة R^2	Sig
الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي	استراتيجيات أدوات التفاعل مع البيانات العلمية للمشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة	9.324	0.993	0.702	0.493	0.000 دال
	استراتيجيات ترقية التعاون مع الباحثين الآخرين في مجال البحث العلمي محليا ودوليا	11.156	1.018			
	استراتيجيات المكتبات الرقمية ومحركات البحث العلمي	8.644	0.791			
	قيمة الثابت = 38.976					

المصدر: مخرجات $spss_{28}$

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

- الاستراتيجيات والدرجة الكلية كانت كلها معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية 0.01P ≥) حيث:
- معامل الارتباط بين الاستراتيجيات التكنولوجية في البحث العلمي والدرجة الكلية هو 0.702 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.493، وبذلك تفسر استراتيجيات التعاون والمشاركة والتواصل الفعال 49 % من التباين وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة sig=0.000 أصغر من 0.01
- قُدرت قيمة ‹ ت› لاستراتيجيات ترقية التعاون مع الباحثين الآخرين في مجال البحث العلمي محليا ودوليا بـ 11.156 وقُدرت قيمة B بـ 1.018
- قُدرت قيمة ‹ ت› لاستراتيجيات أدوات التفاعل مع البيانات العلمية للمشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة بـ 9.324 وقُدرت قيمة B بـ 0.933
- قُدرت قيمة ‹ ت› لاستراتيجيات المكتبات الرقمية ومحركات البحث العلمي بـ 8.644 وقُدرت قيمة B بـ 0.791

وبذلك تكون معادلة خط الانحدار= قيمة الثابت (38.976) + (1.018) **استراتيجيات ترقية التعاون مع الباحثين الآخرين في مجال البحث العلمي محليا ودوليا** + (0.933) **استراتيجيات أدوات التفاعل مع البيانات العلمية للمشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة** + (0.791) **استراتيجيات المكتبات الرقمية ومحركات البحث العلمي**.

بالتالي النتائج التي تم استخلاصها تشير إلى أنّه **تتباين الاستراتيجيات** كما يتبين أنّ المحاور الأكثر أهمية في هذا التباين هي على الترتيب التالي: (**استراتيجيات ترقية التعاون مع الباحثين الآخرين في مجال البحث العلمي محليا ودوليا - استراتيجيات أدوات التفاعل مع البيانات العلمية للمشاركة في التظاهرات العلمية المتنوعة - استراتيجيات المكتبات الرقمية ومحركات البحث العلمي**).

يمكن تفسير هذه النتائج من أن البحث العلمي الذي يقوم به الباحثون يتم بطريقة تعاونية ومنفتحة وأن الاستراتيجيات المستخدمة في استخدام الإنترنت في البحث العلمي يمكن التنبؤ بها بعوامل معينة؛ تمكن الباحث من أن يستثمر في البنية التحتية للإنترنت وبمعدل أعلى من الاستخدام لأغراض البحث. وقد وجد أن العقبات والتحديات التي يواجهها الباحثون قد تغيرت بمرور الوقت وكذلك الطريقة التي تعاملوا بها معها. ويمكن لهم من استخدام التكنولوجيا للتواصل مع باحثين آخرين من جميع أنحاء العالم ومشاركة أعمالهم بسهولة أكبر. وبالتالي أن التحديات الجديدة تظهر في عالم الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الإنترنت. وأيضا، بسبب زيادة عرض النطاق الترددي والسرعة. هذا جعل من السهل على الباحث الجزائري الوصول إلى المعلومات على الإنترنت. كما أنه سهّل عليهم تنزيلها. والبحث عن معلومات وجمعها من المواقع والمدونات وكاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لمشاركة المعلومات. ومنه أصبح دور الإنترنت في البحث العلمي أكثر أهمية وكأداة قوية جدًا لإجراء البحوث، حيث يستخدمها غالبية الباحثين في عملهم وكمنصة للتعاون العلمي، فضلاً عن توفير الوصول إلى البيانات والمعلومات غير المتوفرة

في أي مكان آخر.

الشكل 1يمثل طبيعة انتشار المتغيرات حسب طبيعة الأبعاد

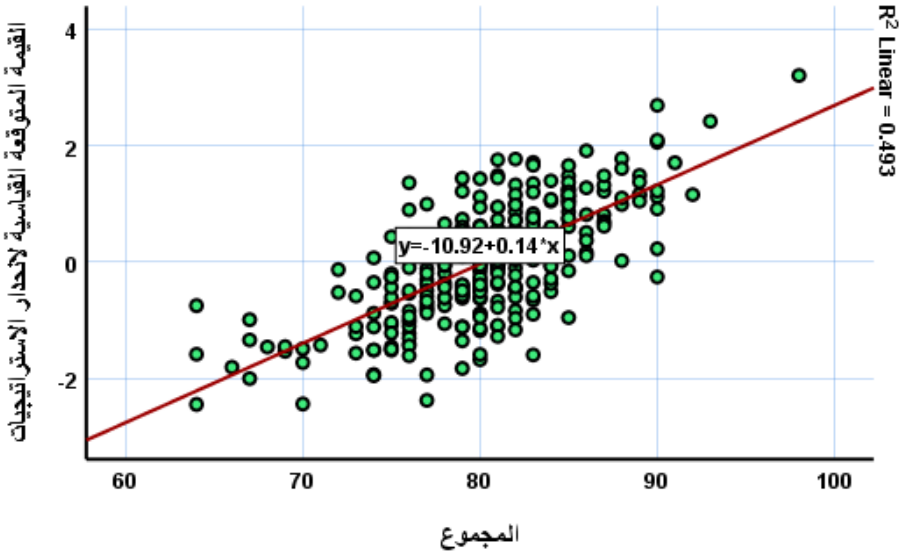

د. عرض نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها :

نص الفرضية: هناك اختلاف دال إحصائيا عند ($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة حسب الجنس»؛ وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمّ استخدام اختبارT-test تحليل التباين الأحادي وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك لأجل معرفة إذا كان هناك اختلاف حسب طبيعة الوظيفة، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية:

الجدول3: يمثل نتائج اختبارت

المتغيرات	الجنس	N	X	S	T	DF	Sig
الاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الانترنيت في البحث العلمي	الاناث	142	80.16	5.13	0.337	284	0.736 غير دال إحصائيا
	الذكور	144	80.37	5.19			

المصدر: مخرجات $spss_{28}$

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

- جميع المتوسطات الحسابية في طبيعة الجنس متقاربة؛ حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي عند فئة الباحثين الاناث بلغت 80.16؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 5%، وبلغ متوسط الحسابي عند فئة الباحثين الذكور بلغت 80.37؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 5%.

قيمة T قد بلغت 0.337 بقيمة احتمالية 0=736sig. أكبر من 0.01 وبالتالي نرفض الفرضية مما يدل على **عدم وجود اختلاف دال إحصائيا عند ($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة حسب الجنس**». يمكن تفسير هذه النتائج بأن استخدام الإنترنت للبحث العلمي ليس بالأمر الجديد، ولكن النمو الهائل في كل من توافر واستخدام الإنترنت أدى إلى زيادة كبيرة في استخدامه. تبحث هذه الدراسة في كيفية إدراك الباحثين لفعالية الاستراتيجيات التكنولوجية المختلفة لاستخدام الإنترنت في البحث العلمي؛ وكما تُعزى هذه النتيجة إلى حقيقة أنّ المستجيبين يتم تزويدهم بمعلومات محددة حول نوع الاستراتيجية التي يمكنهم استخدامها ، وبالتالي زيادة الوعي حول كيفية استخدام هذه التقنيات، فضلاً عن ادراك كلا الجنسين المعرفة حول ما تستطيع هذه التقنيات فعله. وإلى حقيقة أن هناك العديد من العوامل المختلفة التي تساهم في نجاح استراتيجية الإنترنت، وهذه الدراسة لم تقيس كل تلك العوامل. أي أن المستجيبين لديهم مستوى مماثل من الفهم والإلمام بهذه الاستراتيجيات، فضلاً عن حقيقة أنهم ليسوا على دراية بأي مزايا أو عيوب محددة لأي استراتيجية.

الخلاصة

في الختام يمكن القول أنّه يجب على الباحث الجزائري استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للحصول على افضل النتائج في أبحاثه العلمية وقضاء بعض الوقت للتعرف على التقنيات الجديدة التي يتم تطويرها وان يكون على دراية بها من اجل مواكبة اخر التطورات والاستثمار فيها، فقد اصبح الانترنيت اداة اساسية في جميع مجالات المعرفة وقد تم استخدامه على نطاق واسع من قبل الباحثين للحصول على المعلومات كما تم استخدامه لنشر اعمالهم والتفاعل مع الباحثين والخبراء الاخرين على نطاق عالمي؛ هذا من الناحية النظرية، بينما من الناحية العلمية التطبيقية يمكن القول إنّ جميع الافتراضات قد تحققت وقد أسفرت الورقة البحثية عن نتائج عدة من أهمها:

- يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة من المحاور.
- ليس هناك اختلاف دال إحصائيا عند($\alpha \geq 0.01$) في ادراك المستجيبين للاستراتيجيات التكنولوجية لاستخدام الأنترنيت في البحث العلمي لدى الباحث الجزائري: المعوقات-التحديات الحديثة حسب الجنس.

قائمة المراجع

1. إبراهيم أبو الفلفل وعادل شهب، واقع التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية، ورقة علمية للمؤتمر الدولي الثالث حول التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، الرياض، 2013.
2. آمنة بن عبد ربه: الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003 حصيلة وآفاق، مذكرة شهادة الماجستير في علوم والإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ، 2006 - 2005ص 99-105
3. البحث العلمي، مذكرة ماجيستير في أصول التربية، جامعة الأزهر، غزة.
4. جعفر أحمد العلوان، (2021) ممكنات التميز المؤسسي في قطاع مكافحة المخدرات وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية: 2030دراسة ميدانية المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 37 العدد (1).
5. حامد، كاظم متعب وعلي جواد كاظم وماهر ريسان دخيل (2008) دراسة تأثير الانترنيت في تطوير اسلوب البحث العلمي للأستاذ الجامعي باستخدام التحليل العاملي دراسة استطلاعية لعينة من أساتذة جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد 10، ع4: 9-19.
6. سليمان، عبد الرحمان سيد (2014)، مناهج البحث. ط1. عالم الكتب، القاهرة.
7. عبد الحفيظ، موسم (2021) واقع استخدام المصادر والمراجع الإلكترونية في مجال الدراسات والبحوث التاريخية، مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كافي تندوف – الجزائر المجلد: 05العدد : 02 ص22-08
8. العساف، صالح(2010) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ب ط، دار الزهراء، الرياض.
9. عمر حمداوي و العربي بن داود(2011) دور الإنترنيت في خدمة البحث العلمي، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، مج 3، ع6، الصفحات: 471-485.
10. فتيحة، حفحوف (2008) معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين- دراسة ميدانية في جامعات « سطيف ،قسنطينة، مسيلة -مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير – تخصص إدارة و تنمية الموارد البشرية- سطيف.
11. فريدة بن عمروش وسجية جمعي(2019) استخدامات هيئة التدريس الجامعي جامعة الجزائر للأنترنت في البحث العلمي الجامعي والاشباعات المتحققة منها- دراسة ميدانية لأساتذة جامعة الجزائر- المجلة العربية للإعلام وثقافة الطفل، ع 5 صفحات: 155-192.
12. قادري، حليمة وبن نابي، نصيرة (2017)، واقع استخدام طلبة الدراسات العليا لشبكة الأنترنت لأغراض البحث العلمي، مجلة العلوم الانسانية، ع7، الجزء2، ص ص
13. محمد، وعد شوكت.(2014) دور الانترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعة السورية

وسبل الاستفادة منها رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التربية، جامعة دمشق

14. نادية بوضياف بن زعموش ومفيدة بوتمجت شرف الدين (2011) توظيف الشبكة العنكبوتية في مجال البحث العلمي بين المعوقات والتحديات، عدد خاص بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، مج 3، ع6، الصفحات: 422-445.

15. نرمان، حسين عبد الحميد الهمص. (2015) الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل عمر عبدالله جمعة عبدالله، وحمد أحمد رابح وعبد الماجد أحمد محمد،(2017) نحو استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات في السودان، مجلة جامعة السلام، ع5.

دراسة تحليلية في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

Ways of Promoting Human Resources in Scientific Research in Algeria

A Descriptive Analytical Study in View of Article (46) of the Algerian Directive Act no. (2015 ,(21-15 Relating Scientific Research and Technological Advancement

د. محمد جبر السيد عبد الله جميل

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، فرع القاهرة muhammad.gabr@mediu.my

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية تجلية وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر، وتقييمها في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي. واعتمدت في إطار ذلك على الأسلوب التحليلي. وتمثلت أداة الدراسة في مسح الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة. وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج أبرزها تعدد وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر وفقا للقانون الجزائري إلا أنَ أهمها: زيادة أعداد الباحثين في التخصصات المختلفة - توظيف الطاقات البحثية العاملة في القطاعات المختلفة لدفع عجلة التنمية - إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج والكفاءات الأجنبية في البحث العلمي - التعاقد مع حاملي شهادة الدكتوراه للقيام بالأنشطة البحثية. وأوصت الدراسة المقنن الجزائري بإعادى النظر في نص المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري للتأكيد على مراعاة البحوث العلمية لحاجة التخصصات المختلفة وحاجة سوق العمل منها، وإشراك حاملي شهادات الماجستير في أنشطة البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية، البحث العلمي، الجزائر.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا،

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده، ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) [1].

(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إنَّ الله كان عليكم رقيبا) [2].

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالَكم ويغفر لكم ذنوبَكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) [3].

أما بعد [4]:

فيعد البحث العلمي [5] قاطرة التنمية، ومفتاح التقدم. فهو ضرورة هامة ووظيفة ساسية لتحقيق التنمية لاستمراره وتطويره ضمانا لتادية وظائفه، وتحقيق أهدافه لمواجهة متطلبات المجتمع في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، عن طريق تكوين نُخب قادرة على إنتاج الأفكار التي تعالج قضايا واهتمامات المجتمع، وما يشتمل عليه من دراسات علمية واقعية تساهم في حل مشكلات المجتمع» [6]. كما أنَّ من خلاله يتم إنتاج المعرفة التي تعد العنصر الفعال في النمو والتقدم، وبمقدار ما ترتقي المعرفة يتصاعد النمو ويتحقق الازدهار والرفاهية للفرد

ولقد «أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة بين البحث العلمي، والتنمية جعلت الدول تتسابق في الإنفاق عليه، وتثبيت سياسة علمية بحثية تحدد الأهداف العلمية، وإعداد الباحثين حيث يظل بناء العنصر البشري هو الداعم الأساسي لبناء نهضة قومية شاملة على مستوى المجتمع لبناء القدرات، والتطوير الذاتي للفرد محل التاهيل لخلق ذهنية رفيعة، ولخلق الإبداع، وابتكار الجديد»[7].

ولقد أدركت الجزائر أهمية الدور الذي يلعبه البحث العلمي في عملية التنمية. فانبرت لبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي لإعداد الكوادر اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يستهدفها ويسعى إليها المجتمع [8].

ومع ان الجزائر قد أولت اهتماما متزايد بالبحث العلمي في الاونة الأخيرة، إلا أن منظومة البحث العلمي الجزائرية ما زالت دون المستوى العالمي [9]. فتشير الدراسات إلى ضعف دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة [10]، وتلبية متطلباتها؛ إذ أنه غير قادر على تلبية حاجة سوق العمل من العمالة المؤهلة [11]. وأكدت هذه الدراسات على «ضرورة التفكير الجدي للنهوض بالبحث العلمي من اجل التنمية الشاملة» [12]. كما أوصت بضرورة اعتماد استراتيجية واضحة

له تستجيب لمتطلبات التنمية [13]، وضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بالبحث العلمي في لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها العمل على ترقية الموارد البشرية العاملة في مجال البحث العلمي والتي تستطيع توفير الاحتياجات المادية والمعنوية لتنشيط البحث العلمي في كافة مجالات التنمية [14].

واستجابة لذلك، سارعت الجزائر إلى إصدار القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي [15] لتحديد التدابير الكفيلة بالارتقاء بالبحث العلمي بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

وكان من أهم التدابير التي نص عليها القانون المذكور ضرورة تطوير الموارد البشرية في مجال البحث العلمي في الجزائر.ولم يكتف القانون بالنص على ضرورة تطوير الموارد البشرية العاملة في ميدان البحث العلمي، وإنما حدد هذه الوسائل، وذلك في نص المادة (46) هذا القانون.

ونظرا لأهمية هذه الوسائل في ترقية العنصر البشري المنوط بالنهوض بالبحث العلمي، سعت الدراسة الحالية لتقييم هذه الوسائل، وتحديد مدى جدواها في تطوير الموارد البشرية. وهذا ما تتصدى له الدراسة بالعرض والتحليل.

مشكلة الدراسة

تنصب مشكلة الدراسة الحالية على وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **ما وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية وفقا للمادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي** [16]؟

هدف الدراسة

بناءً على التساؤل السابق يتحدد هدف الدراسة في تجلية وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر، وتقييمها في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

- الجانب الأول: الأهمية النظرية: تتجلي الأهمية النظرية للدراسة في أنها تحاول استكمال الجهود العلمية التي انصبت على مجال البحث العلمي ودوره في خدمة قضايا المجنمع، وذلك في محاولة لإثراء ما كتب في هذا الخصوص.
- الجانب الثاني: الأهمية التطبيقية: تتجلي الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها تبصر أصحاب القرار بمدى نجاعة وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر التي نصت عليها المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وما يمكن اتخاذه لرفع كفاءة هذه الوسائل.

منهج الدراسة

تستند الدراسة إلي المنهج الوصفي. وتستند في إطار ذلك إلى الأسلوب التحليلي. وذلك لإبراز وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر، وتقييمها في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك في ضوء الأدبيات التي تناولت هذه المسألة بالعرض والتحليل.

هذا وتتألف الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وتسعة مطالب، وخاتمة، وفهرس. ويجري تفصيل ذلك على النحو الآتي:

تمهيد

اعتنى التشريع الجزائري بالبحث العلمي وأولاه اهتمامه. وأكَّد على دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعبّر عن هذا الاهتمام بإصدار القانون التوجيهي رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي [17]. وقد اعتبر هذذا القانون أن الاهتمام البحث بالعلمي من الأولويات الوطنية. فتنص المادة (2) من هذا القانون على أنَّه: «يعد البحث العلمي من الأولويات الوطنية». وأكد القانون على أن الغاية من إصداره هي النهوض بالبحث العلمي. فتنص المادة (3) من هذا القانون على أنه: «يرمي هذا القانون التوجيهي إلى ... ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي.». كما أكد القانون على دور البحث العلمي في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فتنص المادة السادسة من هذا القانون على أنَ: «البحث العلمي والتطوير التكنولزجي هما جزءان من عملية إنتاج المعرفة والعلوم تغطي كل مجالات المعرفة، واستعمالها، واستغلالها من أجل تطبيقات جديدة، وذلك للاستجابة للتطلعات الاجتماعية والثقافية والاحتياجات الاقتصادية وضرورات التنمية المستدامة».

ولم يقتصر هذا القانون على إبداء الاهتمام بالبحث العلمي، والتأكيد على أهمية النهوض به، وإنما حدد الوسائل التي يمكن من خلالها الارتقاء بأهم عنصر من عناصره وهو العنصر البشري.

وجاء بيان هذه الوسائل في نص المادة (46) من هذا القانون. ويجري استعراض هذه الوسائل في مطالب تسعة على النحو الآتي:

1. زيادة أعداد الباحثين في التخصصات المختلفة:

دعا التشريع الجزائري إلى زيادة أعداد الباحثين في التخصصات المختلفة بما يسد حاجة

البحث العلمي في هذا الشأن. فتنص المادة **(46)** من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... رفع الباحثين الدائمين في هياكل البحث» [18]. من النص السابق يتضح أن القانون الجزائري يحث على زيادة أعداد الباحثين الدائمين العاملين بالمجالات المختلفة. ويحسب للقانون تأكيده على أن يكون هؤلاء الباحثون ثابتين بوظائفهم لا مجرد عمالة مؤقتة. والتأكيد على صفة الديمومة أمر هام للغاية للباحث والبحث. فصفة الديمومة ستمنح الباحث، الشعور بالطمأنينة على مستقبله الوظيفي، وبالتلي سيبذل قصارى جهده لتجويد أدائه وتطويره للارتقاء بمسيرته المهنية. وهذا سينعكس على البحث العلمي تجويدا وتحديثا وتطويرا بالضرورة.

ومع ذلك يؤخذ على النص السابق إغفاله التوكيد على أن تكون الزيادة في أعداد الباحثين بما يراعي حاجة التخصصات المختلفة وحاجة سوق العمل منها. فالملاحظ أنَ هناك فائضا في أعداد الباحثين في التخصصات ذات الصبغة النظرية كالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والنفسية والعلوم القانونية يقابله عجز بَيِّن في التخصصات ذات الصبغة العملية كالعلوم الزراعية، والطبية، والهندسية. وقد أكدت بعض الدراسات من أن الجزائر تعاني عجزا ملحوظا في أعداد الباحثين في البحوث التطبيقية مقابل البحوث النظرية [19]. مما يدل على غياب التنسيق بين القطاع التعليمي المسئول عن إعداد الكوادر البحثية وسوق العمل. فالفائض من هذه الكوادر لا يجد سوق العمل التي تستوعبه، وينضم بذلك إلى جيش البطالة؛ فتذهب هذه الجهود البحثية سدى؛ أي: بلا عائد يُجدى لا على أصحابها، ولا على المجتمع. والعجز في التخصصات البحثية ذات الصبغة العملية لا يجد ما يسده، وبالتالي تتباطأ عجلة النمو العلمي والتقني الذي يرتكز على هذه التخصصات وهذا بدوره ينعكس سلبا على معدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن التخلف عن اللحاق بركب الدول المتقدمة.

كما يؤخذ على البند السابق إعفاله النص على ما يتوجب تهيئته من مستلزمات للقيام بالبحث العلمي. إذ «يتطلب ذلك توفير البيئة العلمية والمعيشية اللازمة للباحث كي يكون قادرا على الإبداع والابتكار، وذلك لأن عملية الإبداع تتطلب الكثير من الجهد، والتفكير العميق» [20]. كما يستلزم ذلك «توفير الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل العلمي، وتطبيق البحوث المنجزة، والاستفادة منها، وربطها بالتنمية» [21]. هذا علاوة على ضرورة «توفير مسنلزمات النشر العلمي، وتهيئة قواعد المعلومات» [22].

ولذا كان من الأهمية بمكان إعادة النظر في هذه المادة بما يسهم في سد الفجوة بين الأبحاث

النظرية والتطبيقية، والاهتمام بالأبحاث والرسائل العلمية ذات الصبغة العملية [23]، وبما يلزم أصحاب القرار بربط المؤسسات المنوطة بإعداد الباحثين بسوق العمل على النحو الذي يراعي احتياجات هذا السوق، ويسد حاجة المجتمع من الطاقات البحثية. يؤكد ذلك ما تشير إليه العديد من الدراسات من أن الارتباط يكاد يكون منعدما بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل [24]، وهناك ضرورة لربط التعليم يسوق العمل [25].

2. توكيد مشاركة أساتذة التعليم العالي في البحث العلمي:

أكد التشريع الجزائري على ضرورة إشراك أساتذة الجامعات والمعاهد العليا في أنشطة البحث العلمي بصورة مكثفة. فتنص المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «إشراك مكثف للأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين» [26]. يؤكد النص السابق على وجوب المشاركة النشطة للأساتذة العاملين في مؤسسات التعليم العالي لدفع عجلة البحث العلمي للإمام. فمع أن البحث العلمي يعد من الأدوار الأساسية المنوطة بالأساتذة العاملين بمؤسسات التعليم العالي، ومن ثم فإن هذا الدور ليس بحاجة إلى توكيد، إلا أنه مع ذلك نحا القانون الجزائري للتأكيد عليه.

ولعل ما دعاه إلى ذلك هو تراجع مستوى البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي كما وكيفا. فغالبية الأساتذة لا تخصص إلا النَزْر اليسير من جهدها ووقتها للبحث العلمي، ولأغراض الترقية في الأغلب الأعم. فتؤكد إحدى الدراسات في هذا الصدد بأن «70% فقط من الطاقة الكامنة في البحث ... والتي يمثلها الأساتذة في الجامعات لا تشتغل في البحث في حين أننا نجد في بلدان العالم كل الأساتذة باحثين، مما يعتبر طاقات معطلة لتنمية الاقتصاد الوطني» [27].

أضف إلى ذلك أن غالبية الأبحاث التي يتقدمون بها إلى الجهات المعنية تكاد تفتقد إلى القيمة العلمية والعملية. فهي في «أغلبها لا تنطلق من مشكلات في الواقع» [28]، ومن ثم فهي محدودة التأثير، ضعيفة المردود [29]. وهذا ما جعل الأصوات تتعالى لتطالب بضرورة «التركيز على ممارساته البحثية [أي: الأستاذ الجامعي] إلى جانب ممارساته التدريسية، بحيث يطبعها التميز، والدقة، والموضوعية، وإمكانية المساهمة في حل مشكلات وقضايا المجتع المختلفة» [30].

هذا ومع أهمية النص المذكور في توكيد المشاركة الفعالة لأساتذة التعليم العالي في البحث العلمي، إلا أنه يؤخذ عليه التأكيد على أن تكون الأبحاث التي يتقدم بها الأساتذة تراعي الأولويات الوطنية للبحث العلمي.

3. توكيد مشاركة الباحثين الأكفاء:

لم يكتف التشريع الجزائري بالتأكيد على ضرورة إشراك أساتذة التعليم العالي في دفع عجلة البحث العلمي إلى الأمام، وإنما أوجب أيضا إشراك الكفاءات البحثية من غير الأساتذة في هذا

الشأن. فتنص المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «إشراك الباحثين الناشطين بوقت جزئي» [31]. يلفت النص السابق الاهتمام إلى أهمية إشراك الباحثين ممن يتميزوا بالكفاءة والنشاط في الارتقاء بالبحث العلمي؛ بل ويدعو إلى ضرورة منحهم تفرغا لبعض الوقت للقيام بالأنشطة البحثية.

ولعل ما دعا المقنن الجزائري على التأكيد على ضرورة الدفع بالباحثين من أهل الجد والاجتهاد، ومنحهم التفرغ لإجراء البحوث هو ما لمسه من إهمال للطاقات البحثية الواعدة بل ومحاربتها لحساب أهل الحظوة والمحسوبية. فكان من مغبة ذلك تدهور مستوى البحث العلمي، وتضاؤل مردوده. ناهيك عما ينجم عن ذلك من هجرة ذوي الكفاءات إلى الخارج وهو ما يعرف باسم هجرة العقول ؛ إذ تفقد البلاد أهم مواردها وهو العنصر البشري الكفء والعمالة الماهرة التي تعد قاطرة التقدم.

وتوكيد القانون الجزائري على جذب الباحثين الجادين والاعتناء بهم هو ما يتفق مع تعاليم الإسلام. إذ أوجب الإسلام تقليد الأكفأ في كل مجال من المجالات. ويستدل على ذلك بالعديد من الأدلة منها الآتي:

أولا- الأدلة من الكتاب:

الدليل الأول: قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [32]. استدل شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – بهذه الآية على أنَ من يعدل عن الأفضل إلى المفضول في الولايات والوظائف بغير عذر يدخل فيما نهى الله عنه فى هذه الآية؛ أي: أنه يعد من الخائنين لله ورسوله والخاننين للأمانات [33].

الدليل الثاني: قال الله تعالى حاكيا عن ابنة الرجل الصالح: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) [34]. قال ابن تيمية – رحمه الله – مستدلا بهذه الآية -: «فإنَّ الولاية لها رُكنان: القوة والأمانة ... والقوة في كل ولاية بحَسَبِها ... والأمانة ترجع إلى خشية الله ... فالواجب في كل ولاية الأصلح بحَسَبِها» [35]. و»إذا عُرف هذا، فليس عليه أن يستعمل إلا أصلحَ الموجود، وقد لا يكون في موجوده من هو أصلح لتلك الولاية، فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحَسَبِه» [36].

ثانيا-» الأدلة من السنة:

الدليل الأول: عن أبي هريرة – رضى الله عنه – أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (إذا ضُيِّعت الأمانة، فانتظر الساعة.قال: كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال: إذا أُسْنِدَ الأَمْرُ إلى غير أَهْلِه، فانتظر الساعة) [37]. والشاهد من الحديث أن إسناد الأمر إلى غير أهله؛ أى: تولية غير الأصلح، ووضعه في وظيفة أو ولاية لا يصلح لها يعد تضييعا للأمانة التى ائتمن الله عليها العباد [38].

الدليل الثاني: عن ابن عباس – رضى الله عنهما – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(مَنْ تولَّى مِنْ أَمْر المسلمين شيئا، فاستعمَلَ عَلَيْهم رَجُلا، وهو يَعْلَم أَنَّ فِيهِمُ مَنْ هو أَوْلى بذلك، وأَعْلَم بكتاب الله، وسُنَّةِ رسُولِهِ، فقد خانَ اللهَ، ورسُولَهُ، وجَمِيع المؤمني) [39]. استدل ابن تيمية – رحمه الله – بهذا الحديث على أن العدول عن الأفضل في الولايات والوظائف لغير عذر يدخل فيما نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم [40]؛ أي يعد خائنا لله تعالى، ولرسوله صلى الله عليه وسلم.

من ذلك يتبين أنه يتوجب الدفع بالكفاءات البحثية النشطة لتحتل المكانة اللائقة بها، ومنحها التفرغ والتسهيلات اللازمة لإجراء البحوث لتعظيم الثمرة المرجوة من البحث العلمي، وتلبية متطلبات التنمية بصورها كافة.

هذا ومع أهمية النص السابق في إبراز أهمية إشراك الباحثين النشطين في أنشطة البحث العلمي، إلا أنَّ هذا النص يشوبه بعض الغموض. والأجدر بالمقنن إعادة صياغته ليكون أكثر دقة وأكثر تحديدا.

4. توظيف الطاقات البحثية العاملة في القطاعات المختلفة لدفع عجلة التنمية:

دعا أيضا التشريع الجزائري المسئولين عن المؤسسات والهيئات المختلفة إلى ضرورة استعلال الطاقات البحثية من العاملين بها في القيام بالأبحاث المختلفة من أجل الارتقاء بالمؤسسات والهيئات التابعين لها لتحقيق التنمية المتكاملة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كافة. فتنص المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «استعمال الموارد البشرية المؤهلة والقدرات البشرية الوطنية في مجال الخبرة من المؤسسات والهيئات في الأنشطة المباشرة استجابة للمقتضيات المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية» [41]. يدعوا البند السابق المؤسسات والهيئات التي تحتضن كوادر بحثية بين العاملين بها الإفادة منهم في النهوض بهذه المؤسسات والهيئات.

ولعل ما حدا بالمقنن الجزائري النص على البند السابق هو إهمال العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية للعاملين لديهم الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه. فلا هم انتفعوا بشهاداتهم، ولا انتفعت هذه المؤسسات بهذه الشهادات. وكان المفترض أن تُسخَّر هذه الطاقات والكوادر البحثية لخدمة أصحابها، وخدمة هذه المؤسسات كي لا تذهب هذه الجهود أدراج الرياح..

ولذا فقد أحسن المقنن الجزائري صنعا بتقريره للبند السابق؛ إذ أن ذلك يدعوا هذه المؤسسات والهيئات بتوفير التسهيلات اللازمة للكفاءات البحثية من العاملين لديها لإجراء البحوث التي تنصب على أنشطة هذه المؤسسات والهيئات لتشخيص مشكلاتها، ووضع الحلول المناسبة لها، والتقييم المستمر لأنشطتها بما يساعد على تجويد أدائها، والارتقاء بها. وهذا بدوره سيصب في صالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أضف إلى ذلك أنَّه يمكن الاستعانة بهذه الكوادر البحثية في تدريب العاملين بهذه القطاعات على إجراء البحوث، مما يوسع من رقعة هذه الكوادر، ويعظم من مردودها العلمي وعائدها العملي.

ومع أهمية النص السابق، إلا أنه كان الأولى أن يلزم المؤسسات والهيئات بتفعيل دور الطاقات البحثية من العاملين لديها. وذلك كي تَجِدّ هذه المؤسسات والهيئات في هذا الشأن، ولا تتقاعس فيه.

5. تعليم البحث العلمي بطريق النشاط:

التعلم بطريق النشاط أو التعلم العملي أو ما يسمى بالتعلم عن طريق العمل يعد من أمثل الطرق لاكتساب مهارات البحث العلمي. إذ يتم تكليف الطالب بإجراء بحث في موضوعه تخصصه. ومن خلال قيام الطالب بالنشاط البحثي وفي ظل توجيهات المشرف المكلف بمتابعته، فإنه يكتسب مهارات البحث. ولذا جاءت المادة **(46)** من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتؤكد على تعلم البحث بهذه الطريقة، وذلك بقولها: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي»[42]. فالنص السابق يحث على تبني طريقة العمل لاكتساب مهارات البحث العلمي؛ إذ أنه لا يكفي التعليم النظري لتعلم هذه المهارات.

وطريقة التعليم بالعمل – التي حض عليها القانون الجزائري - تعد من أفضل الطرق لاكتساب مهارات البحث العلمي. فقيام الطالب بمعالجة البحث بنفسه أدعى لترسيخ هذه المهارات لديه. ويدلل على أهمية هذه الطريقة أنَ لها أصلا يشهد لها في كتاب الله تعالى. قال الله تعالى: (أَوْ كالذي مَرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عُرُوشِها قالَ أَنَّى يُحْيِي هذهِ اللهُ بَعدَ مَوْتِها فأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ، قالَ كَمْ لَبِثْتَ، قالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أو بَعْضَ يَوْمٍ، قالَ بَلْ لَبِثْتَ مِاةَ عامٍ، فانْظُرْ إلى طعَامِكَ وشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَّهْ، وانظُرْ إلى حِمَارِكَ، ولِنَجْعَلَكَ ءايَةً للناسِ، وانظُرَ إلى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَ نَكْسُوها لَحْمًا، فلَمَّا تَبَيَنَ له قالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ على كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ)[43]. قال الطبري – رحمه الله -:»قائل ذلك – فيما ذُكِرَ لنا – عهده عامرا بأهله وسُكَانه، ثم رآه، خاويا على عروشه، قد باد أهله، وشَتَّتَهُم القتل والسِّبَاء[44]، فلم يبق منهم بذلك المكان أحد، وخُرِّبَت منازلهم ودورهم، فلم يبق إلا الأثر. فلَّما رآه كذلك بعد الحال التي عهده عليها، قال: على أي وجه يُحْيي هذه الله بعد خرابها فيَعْمُرُها استنكارا فيما – قاله بعض أهل التأويل – فأراه كيفية إحيائه ذلك بما ضربه له في نفسه، وفيما كان في إدواته، وفي طعامه. ثم عَرّفه قدرته على ذلك، وعلى غيره بإظهاره على إحيائه ما كان عجبا عنده في قدرة الله إحياؤه رأى عينه حتى أبصَرَهُ ببَصَرِه. فلّما رأى ذلك قال: (أعلمُ أنَّ اللهَ على كل شيء قدير) «[45]. فالله تعالى عَلَم المتسائل عن كيفية إحياء الله تعالى الموتى بأن جعله يعالج الموت والبعث كي يكون درسا عمليا لكيفية الإماتة وكيفية الإحياء. وفي ذلك دلالة صريحة وقاطعة على نجاعة هذه الطريقة في التعليم على وجه العموم، وتعليم البحث العلمي على وجه الخصوص. إذ يتعذر على الطالب اكتساب مهارات البحث دون ممارسة ومعالجة ميدانية.

إذن فالنشاط العملي الذي يقوم به الطلاب لتعلم مهارات البحث يؤدي إلى اكتسابهم خبرات مهمة مباشرة وغير منقولة من الآخرين، وبذلك يكتسب الطلاب مفاهيم وتعميمات ومهارات حية وواقعية لأنها وليدة استهخدام حواسهم [46]، وهذا أدعى إلى تثبيتها في الذهن، وعدم نسيانها، وأرجى لاستمرار أثرها. ومع ذلك، فإن النص يكتنفه بعض الغموض في التعبير عن مدلوله، لذا فالأولى إعادة صياغته على نحو أدق.

6. إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج والكفاءات الأجنبية في البحث العلمي:

لم يوجه التشريع الجزائري اهتمامه إلى الطاقات البحثية الجزائرية العاملة في الداخل فحسب، وإنما أكد أيضا على ضرورة حشد الكفاءات البحثية الجزائرية العاملة في الخارج، والكفاءات العلمية غير الجزائرية العاملة في المؤسسات الجزائرية. وجاءت المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتنص على ذلك بقولها: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر، والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث. وكذا الباحثين الأجانب في وضعية الباحث الزائر» [47]. يعكس البند السابق الاهتمام الكبير للمقنن الجزائري لمسألة الارتقاء بالبحث العلمي. إذ لم يحرص على حشد كل الطاقات البحثية الوطنية فحسب، وإنما أكد أيضا على ضرورة استعلال الطاقات البحثية للمهاجرة؛ بل إنه زاد من حرصه في هذه المسألة بسعيه لاستثمار الطاقات البحثية الأجنبية العاملة في القطاعات الجزائرية.

والحرص على اجتذاب الكوادر البحثية العاملة في الخارج والكوادر الأجنبية العاملة في الجزائر يعد لفتة طيبة من المقنن الجزائري، وهو ما أوصت به العديد من الدراسات [48]. إذ يضمن بذلك تلاقح الخبرة الوطنية بالخبرة الوافدة مما يعظم من عوائد البحث العلمي، ويزيد من قوة المجتمع في المناحي كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. وهذه القوة هي التي أمرنا الإسلام بإعدادها وتهيئة أسبابها كما في قوله تعالى: (وَأَعِدُوا لهم ما استطعتم مِنْ قُوَّةٍ) [49]. قال القرطبي – رحمه الله – في تفسيره لهذه الآية: «أمر الله سبحانه المؤمنين بإعداد القوة للأعداء» [50]. والنهوض بالبحث العلمي يعد من اهم أسباب القوة للمجتمع المسلم. والإسلام يلزم بالأخذ بهذا السبب لتحصيل هذه القوة. ولذا فإن الأخذ بهذا السبب يعد من أهم الواجبات في الإسلام [51]. وهذا الواجب لا يتم إلا بحشد الطاقات البحثية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وحشد هذه الطاقات البحثية الوطنية والوافدة لا يعني جمعها كيفما اتفق، وإنما يتوجب التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها [52] كي لا يترتب على ذلك إهدار الجهد والمال بسبب تشابه البحوث، وتكرارها.

ومع أهمية البند السابق في الدعوة لإشراك جميع الطاقات البحثية العاملة في الداخل والخارج على الارتقاء بأنشطة البحث العلمي إلا أنه يؤخذ عليه إغفال الإشارة إلى أهمية أن يتم

هذا الحشد في إطار من التعاون، والتنسيق، والتكامل فيما بينها حفاظا على الموارد والتي قد تستنزف في غياب التنسيق والتكامل بين هذه الكوادر.

7. تكوين الفِرَق البحثية بالقطاعات المختلفة:

الفريق البحثي يعني اشتراك مجموعة من الباحثين تحت قيادة أحدهم في بحث موضوع معين. وذلك بغرض ربط وتكامل الأنشطة البحثية وإزالة الحدود والفواصل بينها [53]، وذلك تجسيدا لمبدأ التكامل بين العلوم [54]. ففكرة البحث بالفريق تقوم على مبدأ التعاون بين الباحقين. وهذا المبدأ يستدعي استغلال كل الطاقات البشرية والمادية والتنسيق بينها بشكل دقيق، وذلك لتناول الظاهرة موضوع البحث من جميع زواياها وجوانبها، والتبصر بجميع تداعياتها ومآلاتها. ونظرا لأهمية أسلوب البحث بالفريق، جاءت المادة **(46)** من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتؤكد على ضرورة تكوين الفِرَق البحثية، فنصت على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «تكوين شبكات من فِرَق البحث لتحقيق تطوير البحث التعاوني» [55]. فوفقا لهذا البند، فإنها ينبغي تشكيل فريق بحثي بالقطاعات المعنية بالبحث العلمي ويدخل فيها الجامعات والمعاهد العليا. ويستلزم البند السابق أيضا تبني طريقة البحث الجماعي أو البحث التعاوني. إذ لا معنى لتكوين فريق بحثي دون الالتزام بطريقة البحث التعاوني.

وتعد هذه الطريقة الجماعية في البحث من التعاون على الخير الذي يأمر به الإسلام. قال الله تعالى: (وتعَاوَنوا على البِرّ والتَّقْوى) [56]. قال القرطبي – رحمه الله -: «هو أمرٌ لجميع الخَلْق بالتعاون على البِر والتقوى» [57]. ويندرج في ذلك التعاون في البحث العلمي لأنه من التعاون على البر؛ إذ فيه الخير للبشر كافة.

إلا أن هذا التعاون في البحث لا يتم جُزَافا، فهناك عددا من المبادئ الموجهة لتطبيق هذه الطريقة الجماعية أبرزها الآتي [58]:

- أن يخطط البحث بالفريق على أساس التعاون والتكامل، ووجود قدر كبير من التناغم وتبادل المهام والتبعات.
- أن يكون حجم الجماعة ونوعها مناسبين لأهداف المهمة. فقد تقتضي الأهداف أن تكون الجماعة صعيرة أو كبيرة، كما قد تقتضي أن تكون متجانسة أو متفاوتة في القدرات والاستعدادات.
- أن يكون الوقت المحدد مناسبا لنوعية العمل والأهداف.
- أن تكون المهام الملقاة على كاهل كل باحث مناسبة لمؤهلاته، وقدراته.

ونجاح هذه الطريقة يعتمد على نجاح الباحثين في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، ونجاحهم في تحديد الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

8. تيسير تنقل الباحثين بين المؤسسات المختلفة:

من الأمور ذات الأهمية الكبيرة للنهوض بالبحث العلمي تيسير انتقال الباحثين بين القطاعات والمؤسسات المختلفة دون تعقيدات إدارية ما دام كان ذلك في صالح العملية البحثية. وهذا ما أكدت عليه المادة **(46)** من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالنص على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «وضع ترتيبات ملائمة تسمح بنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وكيانات البحث، والهيئات، والمؤسسات طبقا للتشريع، والتنظيم المعمول بهما» [59]. وهذا البند يدلل على حرص المقنن الجزائري على تقديم التسهيلات اللازمة للارتقاء بالبحث العلمي في البلاد. فتيسير انتقال الباحث من مؤسسة إلى أخرى يوفر له حرية الحركة لتحصيل ما يلزمه من موارد وتسهيلات لإجراء بحوثه وتجويدها.

ولعل ما دعا القانون الجزائري إلى كفالة حرية انتقال الباحث بين المؤسسات والهيئات المختلفة تفطنه إلى أن البحث العلمي ليس عملا إداريا رتيبا كالذي يتولاه الموظف العادي ويتطلب منه الالتزام بتعليمات شكلية كالحضور اليومي، وملازمة مكتبه، وتحرير السجلات وحفظ الأضابير، والالتزام بمواعيد الحضور والانصراف، وإنما هو عمل إبداعي غير تقليدي يتطلب قدرا كبيرا من المرونة، وحرية الحركة وحرية التنقل بما ييسر له الحصول على البيانات والمصادر التي يحتاجها بحثه، وعمل ملاحظاته، وإجراء تجاربه، والقيام بدراساته الاستطلاعية والميدانية، وغير ذلك من متطلبات بحثية.

أضف إلى ذلك أن بعض المؤسسات والهيئات قد يشوبها الجمود الفكري، والتعقيد الإداري، فإذا لم يُكْفَل للباحث حرية الانتقال السلس، وهجر هذه البيئة الخاتقة للإبداع والابتكار، فإن ذلك يؤدي إلى خنقه وشل حركته؛ بل قد يدفع به هذا المناخ العقيم إلى الهجرة خارج البلاد، مما يفوت على المجتمع الإفادة من طاقاته الواعدة.

فحينما «لا تتوفر بيئة مناسبة، ومشجعة داعمة للبحث العلمي، فسيكون مآل كثير من الطاقات البشرية الهجرة ليتم استغلال قدراتهم من دول أخرى لمصالحها» [60].

9. التعاقد مع حاملي شهادة الدكتوراه للقيام بالأنشطة البحثية :

إنَ إشراك حاملي شهادات الدكتوراه في الأنشطة البحثية يعد من الأمور ذات الأهمية القصوى للنهوض بالبحث العلمي من جانب، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر. وهذا ما حدا بالمادة **(46)** من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالنص على أنه: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... «وضع ترتيبات ملائمة تسمح بممارسة حاملي شهادة الدكتوراه غير الأُجَرَاء أنشطة البحث في كياناته بموجب عقود عمل» [61]. والتفات القانون الجزائري إلى أهمية استغلال

حاملي شهادات الدكتوراه من غير العاملين استنادا إلى كونهم طاقات بحثية لا يستهان بها يدلل على اعتناؤه بحشد جميع الكوادر البحثية للنهوض بالبحث العلمي، وتعظيم مردوده الاجتماعي والاقتصادي.

وقد أجاد المقنن الجزائري بإلزامه التعاقد مع حاملي شهادة الدكتوراه، وتوظيفهم في خدمة قضايا البحث العلمي. إذ يتبدى ثمرة ذلك من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن ذلك يعود بالنفع على حاملي شهادات الدكتوراه؛ إذ يتم انتشالهم من رِبقة البطالة، وتوظيفهم. مما يحد من مشكلة البطالة المتفاقمة وما يترتب عليها من آثار وخيمة بالفرد والمجتمع.

الوجه الثاني: أن استثمار هذه الطاقات في إجراء البحوث المتخصصة يعزز من دافعيتها للجد والاجتهاد وبذل الوقت والطاقة للارتقاء بهذه البحوث وتعظيم عوائدها. وذلك بخلاف ما لو تم استغلالها في غير مجال تخصصها كما هو حال الكثيرين ممن يعملون بالقطاع الحكومي في العديد من البلدان الإسلامية، والذين يعملون في إطار ما يعرف باسم البطالة المُقَنَّعة في الأدبيات المعاصرة، والذين يشكلون وبالا على أنفسهم وعلى غيرهم؛ إذ تُهدَر طاقاتهم العلمية سُدَى، ويعتريهم حالة من الإحباط الوظيفي، والحَنَق الاجتماعي فيتهربون من التزاماتهم المهنية، ويتقاعسون عن أداء المهام الموكولة إليهم ويختلقون الأعذار الواهية، ويتعللون بالتعقيدات الإدارية لتبرير تملصهم من واجباتهم.

الوجه الثالث: أن اسغلال هذا الكوادر البحثية في إجراء البحوث في مجال عملهم من شأنه ينهض ويرتقي بالقطاع المهني الذي ينتمون إليه. إذ يسهم ذلك في حل مشكلاته وتطوير أدائه.

أضف إلى ما سبق أن هذا من شأنه أن يعزز «إنجاز أطروحات دكتوراه في الوسط المهني»[(62)]، مما يسهم في ترقية البحث العلمي، وتحقيق المزيد من التطور التقني في القطاع الاقتصادي ونعظيم مردوده الاجتماعي. هذا علاوة أن ذلك يحد من هجرة أصحاب هذه الشهادات. إذ تعاني الجزائر من «هجرة الكفاءات، وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير، وتكوين وتنمية البلاد» [(63)].

ومع أهمية توجيه الاهتمام إلى حاملي شهادات الدكتوراه من غير العاملين، إلا أنه يؤخذ على البند السابق إغفاله الاعتناء بحاملي شهادات الماجستير من نفس الفئة. إذ قد يتعذر على حاملي شهادات الماجستير مواصلة الدراسة لظروف خارجة عن إرادتهم كعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية للدراسة وهو الغالب في مثل تلك الحالات. لذا كان من الأهمية بمكان الحرص على سَنّ تشريع يلزم بالتعاقد معهم – أسوة بحاملي شهادات الدكتوراه - استغلالا لطاقاتهم من جانب، وانتشالهم من جيش البطالة الغفير، وتوفير المورد المادي الذي يعينهم على مواصلة الدراسة من جانب آخر.

الخاتمة

استهدفت الدراسة الحالية تجلية وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر، وتقييمها في ضوء المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج أبرزها أن وسائل تطوير الموارد البشرية البحثية في الجزائر وفقا للمادة (46) من القانون الجزائري المذكور هي كما يلي:

أولا-: زيادة أعداد الباحثين في التخصصات المختلفة؛ إذ أكد القانون الجزائري على ضرورة زيادة أعداد الباحثين في القطاعات المختلفة. كما أكد على أن يكون هؤلاء الباحثون ثابتين بوظائفهم لا مجرد عمالة مؤقتة. والتأكيد على صفة الديمومة أمر هام للغاية للباحث والبحث. فصفة الديمومة ستمنح الباحث، الشعور بالطمأنينة على مستقبله الوظيفي، وبالتالي سيبذل قصارى جهده لتجويد أدائه وتطويره للارتقاء بمسيرته المهنية. وهذا سينعكس على البحث العلمي تجويدا وتحديثا وتطويرا بالضرورة. ومع ذلك يؤخذ على القانون إغفاله التوكيد على أن تكون الزيادة في أعداد الباحثين بما يراعي حاجة التخصصات المختلفة وحاجة سوق العمل منها.

ثانيا-: توكيد مشاركة أساتذة التعليم العالي في البحث العلمي. إذ أكد القانون على وجوب المشاركة النشطة للأساتذة العاملين في مؤسسات التعليم العالي لدفع عجلة البحث العلمي للإمام. إلا أنه يؤخذ عليه التأكيد على أن تكون الأبحاث التي يتقدم بها الأساتذة تراعي الأولويات الوطنية للبحث العلمي.

ثالثا-: توكيد مشاركة الباحثين الأكفاء من غير الأساتذة في البحث العلمي. فقد أوجب القانون الجزائري إشراك الباحثين ممن يتميزوا بالكفاءة والنشاط في الارتقاء بالبحث العلمي ومنحهم تفرغا لبعض الوقت للقيام بالأنشطة البحثية. وتوكيد القانون الجزائري على جذب الباحثين الجادين والاعتناء بهم هو ما يتفق مع تعاليم الإسلام. إذ أوجب الإسلام تقليد الأكفأ في كل مجال من المجالات. ومع ذلك يشوب القانون بعض الغموض في الدلالة على هذذا المعنى. والأجدر بالمقنن إعادة صياغته ليكون أكثر دقة وأكثر تحديدا.

رابعا-: توظيف الطاقات البحثية العاملة في القطاعات المختلفة لدفع عجلة التنمية. إذ دعا القانون المؤسسات والهيئات التي تحتضن كوادر بحثية بين العاملين بها توفير التسهيلات اللازمة لهذه الكفاءات للنهوض بالبحث العلمي بما يسهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع أهمية ذلك، إلا أنه كان الأولى أن يوجه هذا النداء إلى المؤسسات والهيئات بصيغة الإلزام. وذلك كي تَجِدّ في دعم الباحثين العاملين لديها، ولا تتقاعس فيه.

خامسا-: انتهاج طريقة التعليم بالعمل لاكتساب مهارات البحث العلمي. فقد دعا القانون الجزائري إلى تبني طريقة التعليم العملي لتحصيل مهارات البحث العلمي وألا يُكتفى بالتعليم النظري. ومع أهمية ذلك، إلا أن الصياغة القانونية للنص الذي يقرر ذلك يكتنفه بعض الغموض، لذا فالأولى إعادة صياغته على نحو أدق.

سادسا-: إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج والكفاءات الأجنبية في البحث العلمي. فالقانون الجزائري لم يحرص على حشد كل الطاقات البحثية الوطنية فحسب، وإنما أكد أيضا على ضرورة استعلال الطاقات البحثية للمهاجرة؛ بل إنه زاد من حرصه في هذه المسألة بسعيه لاستثمار الطاقات البحثية الأجنبية العاملة في القطاعات الجزائرية. وهذا الحرص على اجتذاب الكوادر البحثية العاملة في الخارج والكوادر الأجنبية العاملة في الجزائر يعد لفتة طيبة من المقنن الجزائري؛ إذ أنه يضمن بذلك تلاقح الخبرة الوطنية بالخبرة الوافدة مما يعظم من عوائد البحث العلمي، ويزيد من قوة المجتمع في المناحي كافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. ومع ذلك يؤخذ على هذا القانون إغفال الإشارة إلى أهمية أن يتم هذا الحشد في إطار من التعاون، والتنسيق، والتكامل فيما بينها؛ إذ قد ينجم عن افتقاد التنسيق والتكامل تكرار البحوث وتشابهها، مما يشكل هدرا للموارد.

سابعا-: تكوين الفِرَق البحثية بالقطاعات المختلفة. فيطالب القانون الجزائري بتبني طريقة البحث الجماعي أو البحث التعاوني. وذلك بغرض ربط وتكامل الأنشطة البحثية وإزالة الحدود والفواصل بينها تجسيدا لمبدأ التكامل بين العلوم. وهذا المبدأ يستدعي استغلال كل الطاقات البشرية والمادية والتنسيق فيما بينها بشكل دقيق بما يساعد على تناول موضوع البحث من جميع زواياه، وتعظيم مردود الدراسة.

ثامنا-: تيسير تنقل الباحثين بين المؤسسات المختلفة. فقد حرص المقنن الجزائري على تيسير انتقال الباحث من مؤسسة إلى أخرى بما يوفر له حرية الحركة لتحصيل ما يلزمه من موارد وتسهيلات لإجراء بحوثه وتجويدها. فإذا لم يُكْفَل للباحث حرية الانتقال السلس، فإن ذلك قد يؤدي إلى خنقه وشل حركته؛ بل قد يدفع به هذا المناخ العقيم إلى الهجرة خارج البلاد، مما يفوت على المجتمع الإفادة من طاقاته الواعدة.

تاسعا-: التعاقد مع حاملي شهادة الدكتوراه للقيام بالأنشطة البحثية. فقد أكد القانون الجزائري على أهمية استغلال حاملي شهادات الدكتوراه من غير العاملين للمشاركة في الارتقاء بالبحث العلمي. وقد أجاد المقنن الجزائري بإلزامه التعاقد مع حاملي شهادة الدكتوراه، وتوظيفهم في خدمة قضايا البحث العلمي. إذ أن ذلك ينتشل حاملي شهادات الدكتوراه من رِبقة البطالة، كما أنه يعزز من دافعيتهم للجد والاجتهاد وبذل الوقت والطاقة للارتقاء بالبحث وتعظيم عوائده. أضف إلى ذلك أن اسغلال هذا الكوادر البحثية في إجراء البحوث في مجال عملهم من شأنه ينهض ويرتقي بالقطاع المهني الذي ينتمون إليه. إذ يسهم ذلك في حل مشكلاته وتطوير أدائه. ومع ذلك يؤخذ على القانون إغفاله الاعتناء بحاملي شهادات الماجستير من نفس الفئة. إذ قد يتعذر على حاملي شهادات الماجستير مواصلة الدراسة لظروف خارجة عن إرادتهم كعدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات المادية للدراسة وهو الغالب في مثل تلك الحالات. لذا كان من الأهمية بمكان الحرص على سَنّ تشريع يلزم بالتعاقد معهم – أسوة بحاملي شهادات الدكتوراه - استغلالا لطاقاتهم من جانب، وانتشالهم من جيش البطالة الغفير، وتوفير المورد المادي الذي يعينهم على مواصلة الدراسة من جانب آخر.

وبناءً على ما أسفر عنه البحث من نتائج، توصي الدراسة الحالية المقنن الجزائري بإعادة النظر في نص المادة (46) من القانون التوجيهي الجزائري رقم (15-21) المؤرخ في (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015) بشأن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وذلك بما يراعي الآتي:

- التوكيد على أن تكون الزيادة في أعداد الباحثين بما يراعي حاجة التخصصات المختلفة وحاجة سوق العمل منها.
- التأكيد على أن تكون الأبحاث التي يتقدم بها الأساتذة تراعي الأولويات الوطنية للبحث العلمي.
- رفع الالتباس والغموض الذي يكتنف صيغة البند الثالث من هذا القانون للدلالة على المعنى المراد على نحو دقيق.
- إلزام المؤسسات والهيئات التي تحتضن كوادر بحثية من بين العاملين لديها لتوفير التسهيلات اللازمة لهذه الكفاءات للنهوض بالبحث العلمي بصيغة الإلزام.
- رفع الالتباس والغموض الذي يكتنف صيغة البند الخامس من هذا القانون للدلالة على المعنى المراد على نحو دقيق.
- التأكيد على أن يتم حشد الكوادر البحثية في الداخل والخارج في إطار من التعاون، والتنسيق، والتكامل فيما بينها.
- التأكيد على ضرورة التعاقد مع حاملي شهادات الماجستير للمشاركة في الارتقاء بالبحث العلمي أسوة بحاملي شهادات الدكتوراه.

وتقترح الدراسة إعادة صياغة البنود: الأول، واالثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والتاسع ليكونوا على النحو الآتي: «ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية إلى حشد الكفاءات العلمية الوطنية، ولا سيما بواسطة ... :

العمل على زيادة أعداد الباحثين الدائمين في هياكل البحث بما يراعي حاجة التخصصات المختلفة، وحاجة سوق العمل.

مشاركة جميع الأساتذذة العاملين في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين في الأنشطة البحثية وفقا للأوليات الوطنية للبحث العلمي.

مشاركة الباحثين المُجدِّين من غير الأساتذة في ممارسة النشاط البحثي مقابل بدل تفرغ»

التزام القطاعات المختلفة بدعم الكوادر البحثية من العاملين لديها لإجراء البحوث العلمية بما يسهم في الارتقاء بهذه القطاعات، وتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

انتهاج طريقة التدريب العملي في اكتساب مهارات البحث العلمي.

مشاركة جميع الباحثين الجزاريين المقيمين في الداخل والخارج، وكذلك جميع الباحثين من غير الجزائريين العاملين في مؤسسات جزائرية في الأنشطة البحثية في إطار من التعاون، والتنسيق، والتكامل .

مشاركة حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه من غير العاملين في إجراء البحوث العلمية في القطاعات المختلفة بموجب عقود عمل.

الهوامش

1. سورة آل عمران، الآية: 102.
2. سورة النساء، الآية: 1.
3. سورة الأحزاب، الآية: 70.
4. الألباني، **صحيح الترغيب، والترهيب، خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يعلمها أصحابه**، ط1، ص3.
5. البحث العلمي يعرَّف بانه: «عملية تقصي منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها أو تعديلها أو الإضافة لها». يراجع: منى السيد توكل، **أخلاقيات البحث العلمي**، د. ط.، ص11.
6. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص149.
7. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص148.
8. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص158.
9. عز الدين نرعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، **مجاميع المعرفة**، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 284 – 285.
10. التنمية المستدامة هي: ذلك النوع من التنمية الذي يقوم على الاستغلال الأمثل للموارد بما لا يؤدي إلى استنزافها وبما لا يترتب عليها تدميرها كليا أو جزئيا. أي: أنها تلك التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر من الموارد الطبيعية مع الحفاظ عليها لتلبية احتياجات الأجيال المستقبلية منها. وبعبارة اخرى، فإن التنمية المستدامة هي: «التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية». يراجع: حليمة قمري، ورضوان أنساعد ومصطفى جعفر، إعادة تدوير النفايات كآلية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة والتسويق الأخضر؛ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر أنموذجا؛ إحصائيات وتحليل، **مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية**، ص26، وصاطوري الجودي، التمية المستدامة في الجزائر؛ الواقع والتحديات، **مجلة الباحث**، المجلد (16)، العدد (16)، ص300.
11. هبة توفيق أبو عيادة، دور الجامعات في التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج**، ص309.

12. خضير علي وسعيد، البحث العلمي ودوره في التنمية، (Proceedings of the 7th International Conference on **Qur'an as Foundation of Civilization**)) ص1110.

13. هبة توفيق أبو عيادة، دور الجامعات في التنمية المستدامة، **المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج**، ص321.

14. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجياللدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص149.

15. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

16. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

17. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

18. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

19. عز الدين نرعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، **مجاميع المعرفة**، المجلد (3)، العدد (1)، ص281.

20. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص151.

21. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1) ،ص151.

22. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص151.

23. أشرف يونس علي، **دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، جامعات غزة نموذجا**، د. ط.، ص148.

24. زهير بو ضرسة، الجامعة ومتطلبات المجتمع، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد (39)، ص355، وضياء أحمد الكرد، الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، **مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة**، ص14.

25. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف

ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص164.

26. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

27. عز الدين نرعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، **مجاميع المعرفة**، المجلد (3)، العدد (1)، ص279.

28. خطاب حسين، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته، دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التخرج، **مجلة رو افد**، العدد الثاني، ص119.

29. خطاب حسين، واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته، دراسة ميدانية لدى عينة من الأساتذة وطلبة ما بعد التخرج، **مجلة رو افد**، العدد الثاني، ص119.

30. جلال عبد الحليم، الأستاذ الباحث في التعليم العالي بالجزائر؛ رؤية وفق منظور إدارة الموارد البشرية، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد (14/13)، ص239، ولخضر مداح، الجامعة أساس نشر المعرفة، وخدمة المجتمع، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 23 (1)، ص203.

31. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

32. سورة الأنفال: الآية 27.

33. ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي، والرعية**، د. ط.، ص 9- 13.

34. سورة القصص: الآية 26.

35. ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي، والرعية**، ط1، ص 13 – 15.

36. ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي، والرعية**، ط1، ص 13.

37. رواه البخاري من حديث أبي هريرة. يراجع: البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم ، المتوفى سنة (256هـ)،**صحيح البخاري**، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة: أحمد محمد عوض، (المنصورة: مكتبة فَيَّاض، د. ط.، 2011)، كتاب: الرِّقَاق، باب: رفع الأمانة، الحديث رقم (6496)، ص 1033 – 1034.

38. ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، د. ط.، ج11، ص 334.

39. الهيثمي، **مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد**، د. ط.، الحديث رقم (9071)، ص211-212.

40. ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي، والرعية**، ط1، ص 13.

41. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

42. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

43. سورة البقرة، الآية 259.

44. السِّبَاءُ والسَّبْيُ: الأَسْرُ. يُقال: سَبَى العَدُوَّ وغيره سَبْيًا وسِبَاء إذا أَسَرَهُ، فهو سَبِيٌّ أي: أسيرٌ وهي سَبِيَّةٌ أي: أسيرة. يراجع: ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، ج14، باب الياء، فصل السين المُهْمَلة، ص 367.

45. الطبري، جامع البيان في تاويل القرآن، ط1، ج5، ص447.

46. فؤاد محمد موسى، **المناهج؛ مفهومها، أسسها، عناصرها وتنظيماتها**، د. ط.، ص311.

47. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

48. عيسى يونسي، ودليلة بدران، ووردة بزويس، البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، **مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد (4)، العدد (1)، ص164.

49. سورة الأنفال، جزء من الآية 60.

50. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، ج8، ص 35.

51. خضير علي وسعيد، البحث العلمي ودوره في التنمية، (Proceedings of the 7th International Conference **on Qur'an as Foundation of Civilization**)) ص1107.

52. خضير علي وسعيد، البحث العلمي ودوره في التنمية، (Proceedings of the 7th International Conference on **Qur'an as Foundation of Civilization**)) ص1113.

53. علي أحمد مدكور، **مناهج التربية؛ أسسها، وتطبيقاتها**، د.ط.، ص255.

54. عبد الله صحراوي ونجاة شبوح، تنمية المجتمع ودور الجامعة الجزائرية؛ تجديات الواقع ومتطلبات المستقبل، رؤى نظرية، **مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية**، المجلد (5)، العدد (3)، ص6.

55. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

56. سورة المائدة، الآية 2.

57. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ط2، ج6، ص46.

58. علي أحمد مدكور، **مناهج التربية؛ أسسها، وتطبيقاتها**، د.ط.، ص255.

59. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

60. خضير علي وسعيد، البحث العلمي ودوره في التنمية، (Proceedings of the 7th International Conference on **Qur'an as Foundation of Civiliation**)) ص1107.

61. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد (71)، (18) ربيع الأول لعام (1437هـ) الموافق (30) ديسمبر لسنة (2015).

62. عز الدين نرعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، **مجاميع المعرفة**، المجلد (3)، العدد (1)، ص286.

63. سلالي بو بكر، دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية؛ الواقع والمستجدات الحاصلة في سوق العمل، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، العدد (1)، ص134.

قائمة المراجع

1. الألباني، محمد ناصر الدين، المتوفي سنة (1420هـ). (1421هـ2000-م). صحيح الترغيب والترهيب، خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يعلمها أصحابه، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.
2. بو بكر، سلالي، (2013). دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية؛ الواقع والمستجدات الحاصلة في سوق العمل، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، دولة الجزائر، العدد (1)، يناير، ص ص 127 – 140.
3. توكل، منى السيد، (2013). أخلاقيات البحث العلمي، د. ط.، كلية التربية، جامعة المُجَمّعة، المملكة العربية السعودية.
4. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المتوفي سنة (728هـ)، (د. ت.)، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى، والرعية، تحقيق: على بن محمد العمران، د. ط.، جدة: منظمة المؤتمر الإسلامى، مَجمَع الفقه الإسلامى.
5. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المتوفي سنة (728هـ)، (د. ت.)، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى، والرعية، ط1، المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
6. الجودي، صاطوري، (2016). التمية المستدامة في الجزائر؛ الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد (16)، العدد (16)، ص299 – 311.
7. ابن حجر، أحمد بن على العسقلانى، المتوفى سنة (852هـ)، (1379 هـ). فتح البارى شرح صحيح البخارى، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقى، د. ط.، بيروت: دار المعرفة.
8. حسين، خطاب، (2017). واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاته، دراسة ميدانية لدى
9. عينة من الأساتذذة وطلبة ما بعد التخرج، مجلة روافد، جامعة غرداية، دولة الجزائر،
10. العدد الثاني، ديسمبر، ص ص 115 – 132.
11. صحراوي، عبد الله، وشبوح، نجاة، (2014). تنمية المجتمع ودور الجامعة الجزائرية؛ تجديات الواقع ومتطلبات المستقبل، رؤى نظرية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف (2)، دولة الجزائر، المجلد (5)، العدد (3)، ديسمبر، ص ص 1 – 43.
12. بو ضرسة، زهير، (2013). الجامعة ومتطلبات المجتمع، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، دولة الجزائر، العدد (39)، يونيو، ص ص 355 – 368.
13. طوالبية، محمد، العلاقة بين تنمية وسائل الإعلام والإعلام التنموي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بو علي، الشِّلِّف، دولة الجزائر، المجلد (3)، العدد (2)، ص ص 107 – 140.

14. عبد الحليم، جلال، (2015). الأستاذ الباحث في التعليم العالي بالجزائر؛ رؤية وفق منظور إدارة الموارد البشرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد لخضر حمة، الوادي، دولة الجزائر، العدد (14/13)، ص ص 224 – 243.

15. أبو عيادة، هبة توفيق، (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، الموسوم: (رؤية علمية في حاضر العراق ومستقبله للتنمية المستدامة) كلية المصطفى الجامعة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دولة العراق، 27 – 28 يونيو، ص306 – 324.

16. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، المتوفي سنة (310هـ)، (1420هـ - 2000م). جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

17. علي، أشرف يونس، (1435هـ - 2013م). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، جامعات غزة نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

18. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، المتوفي سنة (671هـ). (1384هـ- 1964م). الجامع لأحكام القرآن، ط2، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، القاهرة، درا الكتب المصرية.

19. قمري، حليمة، وأنساعد، رضوان، وجعفر، مصطفى، (2021). إعادة تدوير النفايات

20. كآلية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة والتسويق الأخضر؛ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر أنموذجا؛ إحصائيات وتحليل، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي لآفلو، دولة الجزائر، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 22 – 33.

21. الكرد، ضياء أحمد، (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، ص ص 1 – 20.

22. مداح، لخضر، (2010). الجامعة أساس نشر المعرفة، وخدمة المجتمع، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دولة الجزائر، العدد 23 (1)، ص ص 186 – 206.

23. مدكور، علي أحمد، (1421هـ - 2001م). مناهج التربية؛ أسسها، وتطبيقاتها، د. ط.، بيروت، دار الفكر العربي.

24. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مُكَرِّم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حنيفة، المتوفي سنة (711هـ)، (1994). لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.

25. موسى، فؤاد محمد، (2002). المناهج؛ مفهومها، أسسها، عناصرها وتنظيماتها، د. ط.، مصر، المنصورة، د. ن.

26. نرعي، عز الدين، (2017). تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مجاميع المعرفة، المركز الجامعي بتندوف، دولة الجزائر، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 274 – 286.

27. الهيثمى، أبو الحسن نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان، المتوفى سنة (807هـ)، (1414هـ - 1994م). مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القُدْسي، د. ط.، القاهرة: مكتبة القُدْسي.

28. وسعيد، خضير علي، (2021). البحث العلمي ودوره في التنمية، «Proceedings of the 7th International Conference on Qur'an as Foundation of Civilization (SWAT), FPQS, Universiti Sains Islam, Malaysia, 6 – 7, October, pp. 1104 – 1117. ، وسعيد، خضير علي، (2021). الواجبات في الإسلام.ضارة)، لة.مي

29. يونسي، عيسى، وبدران، دليلة، وبزويس، وردة، (2020). البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف ابعادها، دراسة نقدية، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، دولة الجزائر، المجلد (4)، العدد (1)، يونيو، ص ص 148 – 167.

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين الواقع والأفاق

Scientific research in the Algerian University between reality and prospects

خديجة دولة

جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص:

يعتبر البحث العلمي من الوظائف الأساسية للجامعة الى جانب التعليم وخدمة المجتمع، فمن خلاله تتحقق التنمية وتزدهر حياة الشعوب على جميع الأصعدة لاسيما إذا كان ذا صلة وثيقة بالمحيط، لذا هدفنا في ورقتنا البحثية تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، حيث تبين عدم ارتباطه العضوي واستراتيجية التنمية والتطور التقني، مع افتقاره لسياسات واضحة تتضمن الأهداف والأولويات، وقد قدمنا حلولا لتطوير البحث العلمي بتعزيز التفاعل مع الشركاء وتوفير المناخ المشجع والمحفز للباحثين.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ الجامعة الجزائرية؛ تطوير البحث العلمي؛ التنمية

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي ركنا أساسيا لتقدم الشعوب فهو المحرك الأساسي لنهضتها بما يقدمه من بدائل وخيارات استراتيجية لاقتصاداتها، وبطرق وأساليب تعليمية وتربوية تتماشى مع خصوصيات المجتمع والتحديات الراهنة والمستقبلية، وحلول لمشكلات افرادها الصحية والاجتماعية، وتؤكد احدى الدراسات بأنّ البحوث العلمية التطبيقية التي تم استثمارها في التطور التكنولوجي للاقتصاد الياباني ابان نهضته الصناعية قد أسهمت في رفع معدلات نمو الدخل القومي لليابان بنسبة (50 %) كما تشير دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن البحوث التطبيقية قد أدت الى زيادة إنتاجية العمل في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بمعدل يتراوح ما بين 80 %و 90 %من الزيادة الحاصلة في الإنتاجية. واذا ما قارنا نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة ونظيراتها من الدول العربية نلحظ ذلك التفاوت فنسبة الانفاق على البحث العلمي من اجمالي الدخل الوطني لبعض الدول المتقدمة لسنة 2019 نجد السويد 4.27 %إسرائيل 4.7 اليابان 3.29% كوريا الجنوبية 4.23 %الولايات المتحدة الأمريكية 2.79 %في مقابل الدول العربية لسنة 2018 نجد السعودية 1.72 %الامارات 1.30% تونس 0.60 %مصر 0.72 %الجزائر 0.54 %. ومن أهم مؤسسات البحث العلمي الجامعة باعتبارها مخضن له من خلال تأديتها للوظائف الثلاثة المترابطة والمتكاملة فيما بينها التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع فحسب بأن البحث العلمي يعتبر بمناهجه ومجالاته واجراءاته المختلفة أحد الحلقات الضرورية في البناء المجتمعي، حيث تعتمد عليه الدول اعتمادا كبيرا في حلّ المشكلات التي تواجهها في مختلف الميادين وذلك إدراكا منها لأهمية و دور البحث العلمي في صناعة التقدم وتحقيق التطور واستمراريته فهو بهذا المعنى يشكل الوظيفة الأساسية لمؤسسات التعليم العالي.

فارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، فليس هناك أخطر من أن تنفصل الجامعة عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه الحياتية. غير أن البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وبالرغم من المجهودات الساعية لتطويره الا أنه بقي دون المأمول كغيره من الشؤون الوطنية التي تفتقد لسياسات واضحة وخطط مدروسة محددة الأهداف والغايات زيادة على غياب الظروف المساعد على تطوره. فحسب أن الأزمة التي تعاني منها البحوث العلمية في العالم العربي، والجزائر على وجه الخصوص أنّها مستوردة، ممّا يتمخض عنها نتائج عكسية وغير مناسبة. وقد أردنا في بحثنا أن نعرج على واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية مع محاولة تقديم حلول لتطويره. لنطرح التساؤلات:

- ما هو واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟
- ماهي أهم الحلول المقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟
- وللإجابة على هذه التساؤلات سنتطرق للعناصر التالية:
- واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- حلول تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

هدف البحث:

لقد هدفت ورقتنا البحثية الى تسليط الضوء على:

- واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.
- تقديم حلول ومقترحات للنهوض بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية وجعله مرتبط بالتنمية المجتمعية في كافة مناحيها.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، فالبحث العلمي يعتبر وظيفة أساسية من وظائف الجامعة فالنتاج البشري البحثي هو من أهم مفاتيح التنمية بما يقدمه من أطر نظرية ومعارف تزود البحوث التطبيقية والتي بدورها تقدم حلولا لمشكلات تؤرق المجتمع في مختلف مجالاته بل وتسعى لتقديم مقترحات للتطوير والرفاهية لأفراده.

1. واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

إنّ ما يميز التعليم العالي في الجزائر هو انفصاله التام عن واقع الشغل، ان هذا الانفصال يخلق تحدي اخر وهو ضعف الجامعة للمساهمة في التنمية الاقتصادية، فالبحث العلمي في الجزائر والذي تميز بغلبة **التوجه التقني** من حيث عدد طلبة الهندسة مقارنة بالعدد الكلي للطلبة الجزائريين من حيث عدد المنشورات في هذه التخصصات: الفيزياء، الكيمياء، العلوم الهندسية ففي دراسة أجراها البنك الدولي صنف الجزائر في المرتبة الأولى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث نسبة طلبة الهندسة الى اجمالي الطلبة ،غير أن هذا التفوق الجزائري في الميادين العلمية والتقنية هو تقدم احصائي بحت، بسبب أن الجزائر لم تندمج بشكل جيد ولا تزال مستهلكا لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بدون تبني سياسة اعتماد على التكنولوجيا الجديدة، مما يعكس بوضوح وجود خلل وفجوة بين المؤسسات العلمية والأداء الاقتصادي. ((Hocine Khelfaoui¸ 2001¸p3

إنّ ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى الصناعة، الفلاحة، ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية، بل وغير مقتنعة بفائدتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات علمية.. فمن الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية وعلى وجه الخصوص الجزائر تقصيرها في ميادين البحث بوجه عام وفي ميدان البحث الموجه نحو التنمية بوجه خاص، وأن معظم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحتة من أجل الترقية العلمية، وأن قليلا جدا منها موجها للمساهمة في وضع السياسات الاقتصادية والإنمائية للدولة. وبالنظر الى أنشطة خدمة المجتمع نجد أنها لا تتعارض بشكل من الأشكال مع مهمات الجامعة الرئيسية،

أي التعليم والبحث العلمي، بل تكملها وتدعمها.

تؤكد بعض الدراسات الى أن معظم البحوث التي تنجز في الجامعة الجزائرية التي يقوم بها الأساتذة الباحثون، ليست منبثقة من استراتيجيات واضحة محددة اضافة الى:

غياب التنافس العلمي الموضوعي بين الباحثين، اذ ينبغي أن يكون الباحث عكس الموظف، يرتبط مستقبله بإنتاج فاذا لم يكن منتجا فلا فائدة من تنظيم وتمويل البحث العلمي والأهم هو تقييم أعمال كل باحث ونتائجه، وللأسف هذا غير موجود في الجزائر وبالتالي يتحول الباحث الى موظف في الإدارة ومنه يغيب الإنتاج والابداع. فهناك غياب لسياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالواقع الإنتاجي بسبب غياب التنسيق.

عدم استجابة الجهات المعنية لنتائج البحوث المتوصل اليها فاستمرار لنظرة المجتمع السلبية للباحث والبحث العلمي، فان الجهات المعنية في البلاد لا تهتم بنتائج البحث، بل هي لا تعيرها أدنى اهتمام. وذلك أسمى درجات التناقض فهي من جهة تنفق على التعليم والبحث العلمي بمعدلات مرتفعة ثم لا تهتم بعد ذلك باستغلال. نتائجه.

ضعف التمويل: يحتاج تحفيز البحث الى رغبة سياسية جادة في توطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له وهو أمر مخصصات مالية تفوق بكثير ما تنفقه الجزائر على البحث والتطوير والذي لا يتجاوز0.1 %من الناتج الخام. وللمقارنة تعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالمتوسطات العربية في الدول النامية 1 بالمئة والدول الصناعية 2.3 %. ان تدني تمويل البحث العلمي والتطوير من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية في الجزائر يدل على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء وعلى وجود حاجة ملحة لتوعية المجتمع الجزائري بمسؤولية دعم أنشطة البحث والتطوير، ففي الدول المتقدمة تفوق نسبة التمويل الخاص للمشروعات البحثية (قطاع خاص، فئات غنية، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية وغير الهادفة للربح) نسبة 80 % كاليابان وكوريا الجنوبية 82 %.فنجد نسبة الانفاق في الولايات المتحدة الأمريكية على البحث العلمي من طرف القطاع الخاص 1.84 %في مقابل 0.77 %من طرف الحكومة، والتمويل من طرف القطاع الخاص بالنسبة لليابان بلغ 2.62 %في مقابل 0.77 %للقطاع الحكومي وفي فرنسا بلغ تمويل القطاع الخاص للبحث العلمي 1.34 %في مقابل 0.75% والأمر نفسه بالنسبة لألمانيا الذي بلغ 1.77 %للقطاع الخاص، مقابل 0.76 %للقطاع الحكومي.

نقص الباحثين: يبلغ المتوسط العالمي لعدد الباحثين 1063 باحث لكل مليون نسمة، فمثلا يقدر عدد الباحثين في اليابان 5548 باحث لكل مليون نسمة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيبلغ4707، وفي كل من فرنسا وألمانيا 3443 باحث لكل مليون نسمة في حين تسجل الجزائر 587 باحث لكل مليون نسمة، إذ تمثل نسبة الباحثين الجزائريين 1.0% من إجمالي عدد 10 الباحثين في العالم.

وقد ورد في معطيات أصدرتها الجامعة العربية في عام2000وذلك في تقريرها بعنوان: **هجرة الكفاءات .... نزيف أم فرص.** أن الدول العربية تنفق دولارا واحدا على الفرد في مجال البحث العلمي بينما تنفق الولايات المتحدة الأمريكية700 دولار لكلّ مواطن، والدول الأوروبية 600 دولار

ويؤكد تقرير أمريكي أن الأطباء القادمين من الدول النامية خلال النصف الأول من السبعينات الى الولايات المتحدة يمثلون بالمئة50والمهندسين 36 بالمئة وأن ثالثا من دول الشمال هي الولايات المتحدة و كندا وبريطانيا تستأثر بنسبة 75 بالمئة من جملة التدفق في الكفاءات المهاجرة وهذا يسوغ حقيقة وخطورة هجرة العقول العربية وانعكاساتها على الأوضاع العلمية وعلى البحث العلمي.

وإذا عدنا بشيء من التفصيل لوضعية البحث في الجزائر لوجدنا حسب تصريحات المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السيد عبد الحفيظ أوراغ، «فإن عدد الباحثين في الجزائر قارب 80.000 باحث سنة 2020 ،وبلوغ هذا العدد من الباحثين من شأنه أن يمكن الجزائر من تدارك النقص المسجل في مجال البحث العلمي، إذ يعتبر معدل الباحثين فيها ضعيفا وأقل نسبة، مقارنة مع نظرائهم من دول المنطقة وحوض المتوسط، وفي سياق متصل أشار الدكتور أوراغ إلى إشكالية أخرى تتمثل في كون غالبية الباحثين الممارسين حاليا ال يحوزون على شهادة الدكتوراة اره بحيث أن17 % منهم فقط لديهم هذه الشهادة، والسبب في هذا النقص يعود إلى بعض الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، وكذلك بسبب النظام الكلاسيكي الذي حرم العديد منهم من ممارسة ومتابعة مسارهم التعليمي العالي بشكل منتظم وسلس، وعليه لابد من تثمين أنشطة البحث العلمي المختلفة حتى تكون لهم حافز ودافع قوي نحو الابتكار والإبداع والاختراع.

وهناك عوامل تجعل من الجامعة الجزائرية تقبع في صفوف خلفية منها:

أسلوب الإدارة البيروقراطي الذي يمارس بإفراط في إدارة الجامعات والتضييق والتهميش الذي يلحق بالكفاءات العلمية وتحييد دورهم الفعال ودفعهم الى طلب الهجرة. يذهب البعض الى أنّ التزايد الأفقي الكمي المتسارع في عدد جامعاتنا أدى الى تحول غالبيتها الى مؤسسات بيروقراطية وتحولت الى واجهات أو ديكورات تتباهى بها الدولة تحت شعار العصرنة الزائفة ويعزى ذلك الى أن قيادات تلك المؤسسات يتم اختيارها في أحيان كثيرة على أسس غير موضوعية ودون مراعاة الكفاءة العلمية والخبرة.

2. حلول تطوير البحث العلمي في الجامعة الجزائرية:

- إعادة النظر في الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي يسمح بابتكار حلول أكثر نجاعة لدعم ميزانيات الدول في المستقبل وخاصة في ظل التطور السكاني المتوقع في افاق 2050م، ودون الاضرار بالعملية البيداغوجية كما تؤكده بيانات الدول الناشئة وفي نفس الوقت يمكن إيجاد منافذ مالية لصالح التعليم الخاضع لمعيار الجودة بالشكل الذي يحسن نسبة الانفاق على البحث العلمي الى الناتج الخام. .
- وضع تصور عام لخطط البحث العلمي بالجامعة على مستوى الأقسام والكليات وفقا للاحتياجات التي تتطلبها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ووضع تصور عام للتعاون بين كليات الجامعة التي بها دراسات عليا ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضرورة وجود الية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما فالملاحظ أن كلا الطرفين (الجامعة، قطاع الصناعة) يحقق مزايا لعقد اتفاقيات بحثية مع الطرف الاخر. فكل طرف له دوافعه.

فمن أهم الأسباب التي تدفع الجامعات للدخول في اتفاقيات بحثية مع قطاع الصناعة ما يلي:

- الحصول على دعم مالي للقيام بالمهام البحثية للجامعة.
- قيام الجامعة بمهامها الخدمية من خلال انفتاحها على المجتمع المحيط بها.
- توسيع خبرات الطلاب وهيئة التدريس وتحديد المشكلات الهامة المعنية.
- تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي.
- زيادة الفرص أمام الباحثين للاشتراك في مشروعات جديدة ذات توجه سوقي.

ومن أسباب سعي قطاع الصناعة لعقد اتفاقيات التعاون البحثي مع الجامعات ما يلي:

- الحصول على خبرات وامكانيات بحثية غير متاحة في مصانع المؤسسات الإنتاجية.
- المساعدة في تحديد وتوسيع تكنولوجيا مؤسسات الإنتاج.
- استخدام الجامعة كوسيلة لتوسيع علاقاتها الخارجية.
- توسيع البحث التنافسي مع الجامعات والمؤسسات الأخرى.

3. طرق التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة:

يمكن أن يأخذ أحد الأشكال:

- **مراكز البحث الجامعية:** عن طريق اشتراك ممثلي قطاع الأعمال في مجالس ادارتها وتقديم الدّعم المالي المطلوب من أجل تطوير خطط لمشاريع بحثية.

- **مراكز البحوث المشتركة:** هي صيغة للعمل المشترك بين القطاعين تتميز بهياكل إدارية مرنة تستجيب لاحتياجات القطاع الصناعي، وتركز على البحوث التطبيقية وحل المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي.

- **بحوث برامج الدراسات العليا بالجامعات:** يمثل اعداد الطلبة لبحوثهم العلمية كأحد متطلبات التخرج في البرامج الأكاديمية فرصة عظيمة يمكن استغلالها لتطوير العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الصناعة.

- **البحوث المشتركة:** تقوم مجموعة من المؤسسات ذات الإنتاج المتشابه بالتعاقد مع أساتذة متخصصين حسب متطلبات البحث المطلوب من عدّة جامعات، أو تركز على التعاون مع الأقسام الأكاديمية في المراكز البحثية وفقا للمجال البحثي والأكاديمي التي تتميز به الجامعة يوفر هذا الأسلوب خفضا في نفقات البحوث والاستفادة منها على عدد من المؤسسات ذات الإنتاج الواحد. .

- قيام الجامعات بتقديم خدمات التدريس للعاملين في قطاع الصناعة ويتضمن ذلك فعاليات وأنشطة ذات علاقة بتنمية المهارات والكفاءات وسلوكيات العمل وبرامج التعليم

المستمر.

- قيام قطاع الصناعة بتقديم خدمات التدريب العملي لطلاب الجامعات من أجل اكتساب الخبرة المطلوبة في بيئة العمل والتعرف على التجهيزات والتقنيات الحديثة المستعملة.

- **للقيادة** دور أساسي في تطوير البحث العلمي وتميزه لما لها من تأثير عميق في توجهاته، لذا لابد أن تكون لها رؤية إستراتيجية، تحدد موقع البحث العلمي بشكل دقيق في رسالة الجامعة الجزائرية، تشجع وتدعم وتثمن البحث العلمي وتدرك مدى أهميته كوظيفة أساسية في الجامعة والدور المناط به في عملية التنمية الوطنية، وتتمتع بالشفافية والمصداقية، تبتعد عن التعقيدات والإجراءات الإدارية والمالية غير المرنة التي تعرقل حركة البحث العلمي في الجامعة. في هذا الإطار تشير دراسة أجريت حول العلاقة بين خصائص قيادة الجامعة بمركزها الدولي إلى أن الجامعات الأفضل في العالم في مجال البحث العلمي يقودها رؤساء يجمعون بين المهارات الإدارية الجيدة وسيرة بحث ناجحة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه كلما احتلت الجامعة ترتيبا مرتفعا ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، كان من الأرجح أن الاستشهادات العلمية لرئيسها ستكون مرتفعة أيضا، غير أن هذه الدراسة لم تجزم بوجود ارتباط تلقائي بين تصنيف الجامعةوالمسار البحثي لرئيسها. .

- الاهتمام بالباحثين والعمل على إيجاد بيئة سليمة لممارسة مهامهم البحثية، فتقدير الباحثين والعلماء تبعا لعطائهم ودورهم في الارتقاء بالمجتمع وبما يبذلونه من جهد في سبيل اسعاد البشرية، فوجب زيادة الجهد والتفكير في تعبئة هذه الموارد البشرية للوصول بها الى ما وصلت اليه نظيراتها في الدول المصنفة وفقا للمعايير الدولية، مع تقديم تحفيزات لاستعادة العقول المهاجرة ،ويكو ن حسب الباحث الأكاديمي **لطفي دهينه** « بوجود إرادة سياسية جادة تمتلك مشروعا حقيقيا واستراتيجية واضحة المعالم، تسعى إلى النهوض بهذا القطاع الهام وجعله يتبوأ مكانته الصحيحة والمساهمة في دفع عجلة التنمية، ولا بدّ أيضا من وضع الثقة في الخبرات الجزائرية، وعدم الاكتفاء باستيراد التجارب الجاهزة من الخارج، إضافة إلى ضرورة وضع العلماء والباحثين في المكانة التي يستحقونها، وإعلاء شأنهم بما يعزز ثقتهم وقدرتهم على الإبداع العلمي والتكنولوجي المطلوب، فالمعلوم أن الإنسان لا يبدع الاّ إذا وجد المناخ المناسب وتوفر ت الظروف الملائمة للتفكير المبدع، كما أن المجتمع يفترض فيه تبني نتائج البحث العلمي والاستفادة منها، وبالتالي احتواء النوابغ والمبدعين وعدم التفريط فيهم وفقدانهم بهجرتهم للدول التي تولي اهتماما بالغا للأدمغة» .، فحسب (**فلاح، مداح**، 2016، ص225) أن الصين والهند وكوريا الجنوبية تمثل أمثلة ناجحة في هذا الاطار حيث تمكنت من استعادة كفاءاتها التي هاجرت للدراسة في أمريكا الشمالية و أوروبا من خلال برنامج **تداول الأدمغة.**

- إنشاء روابط وقنوات اتصال مع الجامعات ومراكز البحوث الدولية المتخصصة من أجل تطوير الباحثين التنفيذيين. وذلك للاستفادة منهم في تدريب وتأهيل الكوادر البحثية،

والمشاركة في أنشطتهم العلمية، وتشجيع البحث المشترك معهم. ويمكن استخدام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون التي تم إبرامها مع عدد من الدول المتقدمة في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى تبني برامج وطنية لتدريب الكوادر العلمية، وتطوير الكفاءات، وتشجيع المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل داخل الدولة.

خاتمة:

إنّ العلاقة بين الجامعة والمجتمع بصفة عامة ومختلف القطاعات متبادلة، علاقة أخذ وعطاء، وتأثير وتأثر وفي نفس الوقت وثيقة الصلة طويلة الأمد ونظرا للدور الريادي الذي تلعبه الجامعة في خدمة الشعوب من خلال وظائفها المتمثلة أساسا في التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع فان على السلطات العليا في البلاد أن تسعى لوضع خطط استراتيجية للنهوض بهذا الصرح الحضاري الذي يحمل مكتسبات الأمة من قيم وثقافة وابداعات ، وأن تتحقق الإرادة السياسية الصادقة في النهوض والرقي بالبحث العلمي المحرك الأساسي لكل نهضة اقتصادية واجتماعية بما يقدمه من حلول علمية تنبع من تجذر لواقع بيئته، فالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية ما زال لم يرق الى المعايير العالمية فهو كما يعاني تطرقنا اليه في بحثنا من انفصال عن التنمية ومقوماتها فهو حبيس المكتبات الجامعية، كما أن الباحث الجزائري لم يلق الاهتمام والتحفيز والتكوين اللازم للممارسة البحوث العلمية الأصيلة إضافة الى الأساليب البيروقراطية السائدة والتي تحد من فعالية الباحث العلمي والتي تنعكس على جودة ما يقدمه وقد تمثلت توصياتنا فيما يلي:

- دعم وتفعيل مجال البحث العلمي ماديا وموضوعيا وضرورة مساهمة مؤسسات القطاع العام والخاص في دعم نتائج الأبحاث والتجارب العلمية.
- ضرورة تطوير النظم الإدارية والمالية للجامعات وتجاوز الطرق التقليدية في التدريس في جميع التخصصات وتنظيم ملتقيات حول البرامج والمواضيع المطروحة للبحث العلمي.
- مد جسور التعاون مع الغرف التجارية وقطاعات الدولة لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبيةوالتي تضمن مصادر جديدة لتمويل البحث العالمي لحساب هذه القطاعات.

قائمة المراجع:

1. آمال سي موسى (2018)، الوضع الراهن للبحث العلمي في الجزائر، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (2).
2. بشير مصيطفي (2017)، تطبيقات اليقظة الاستراتيجية في ميدان البحوث العلمية حالة الجزائر، ندوة وطنية حول: واقع مذكرات الليسانس والماستر والدكتوراه في الجامعة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
3. بلقاسم مزيوة (2021)، مخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية قراءة تحليلية في الوضع الراهن والرهانات المستقبلية، مجلة دفاتر المخبر، المجلد (6)، العدد (2).
4. داود ماهر محمد، (2006)، التدريس والتدريب الجامعي أسسه وبناء برامجه، مكتبة الفلاح والنشر والتوزيع.
5. زموري كمال، مرداوي كمال (2017)، منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد (3)، العدد (1).
6. سعيد الصديقي، (2014)، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، دورية رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد (2)، العدد (6).
7. السعيد بريكة، سمير مسعى، (2015)، منظومة البحث والتطوير في الجزائر، دراسة تحليلية تاريخية لواقع البحث العلمي في الجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، المجلد (29)، العدد (2).
8. طارق عبد الرؤوف محمد عامر، (2008)، تصور مقترح لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الإنتاج، المؤتمر الثاني لتخطيط الوضع الراهن واستراتيجيات التطوير.
9. عامري جه، (2014)، واقع انتاج البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (8)، العدد (3).
10. عبد الله كبار (2014)، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وافاق، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد (3)، العدد (1).
11. فتيحة زايدي، عبد الباسط هويدي، (2016)، المؤسسة الجامعية فضاء لإنتاج المعرفة العلمية-وضعية مخابر البحث العلمي والكفاءات البحثية بالجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (8)، العدد (27).
12. فلاح كريمة، مداح عرابي الحاج، (2016)، البحث العلمي في الجامعات الجزائرية: الواقع ومقترحات التطوير، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (12)، العدد (15).
13. محسن ثامر، يوسف باهي، زهير عبيدة، (2022)، مدى اسهام البحث العلمي في تلبية

متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (1).

14. مسلم إبراهيم، (2021)، دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الألفية الثالثة-المشاكل والحلول-مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (2).

15. نادية إبراهيم، (2013)، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف.

16. Hocine Khelfaoui, La science en Algérie : 1° Partie : Les Institutions, Ministère des Affaires Etrangères, France, Paris, décembre 2001, p.3

تفعيل دور الجامعة الجزائرية في ضوء «مبادرة المفوضية الأوروبية للوظيفة الثالثة E3M»

Activating the role of the Algerian university in the light of the "European Commission's initiative for the third mission E3M"

بونقيب أحمد، هباش سامي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر ahmed.bounekib@univ-bba.dz

جامعة سطيف 1، الجزائر sami.hebache@univ-setif.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز وتفعيل الدور الجديد للجامعات الجزائرية في ضوء مبادرة المفوضية الأوروبية للوظيفة الثالثة للجامعات ، فلقد استهلت الدراسة بإبراز التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية والأدوار المناطة بها، ثم التطرق لمفهوم وأبعاد الوظيفة الثالثة للجامعات، مع تقديم قراءة إنمائية ونموذجا عملياً وفق رؤية إستراتيجية سليمة وشاملة تحدد من خلالها خارطة عمل توضح المسارات وطرق العمل عليها ضمن مصفوفة متعددة الجوانب تتضمن تعليما وبحثا، ومساهمة اجتماعية واقتصادية وثقافية، تتكاثف سويا لتوليد التغيير المنشود.

الكلمات المفتاحية : الوظيفة الثالثة للجامعات؛ الجامعة الجزائرية؛ نموذج مقترح

تمهيد

تساهم المؤسسات التعليمية في بناء الإنسان الذي يعتبر محور كل قضايا التنمية، وتزوّد المجتمع بالطاقات البشرية والعلماء والمبدعين والمفكرين القادرين على التعامل مع العوائق التي تصدّ مسيرة التطور، فالتعليم العالي هو المنارة الشامخة لنشر الوعي بين الأفراد. ولقد شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا حمل معه العديد من التحديات والضغوطات، كون مصير الأمم مرتبط بمدى نجاح مؤسساتها التعليمية وجامعاتها وقدرتها على التكيف ومسايرة التغيرات السريعة التي يعيشها العالم. وفي ظل هذه البيئة الدولية عالية التنافسية، تبرز أهمية وخطورة دور الجامعات، فنجد مسئوليتها تتعاظم في الاستجابة لتحديات هذه البيئة، مما ألزم الجامعات بوجوب تقمّس دور مزدوج، يجمع ما بين وظيفتي التعليم والبحث كوظيفتين تقليديتين، ووظيفة ثالثة جديدة ترتكز على المساهمة في خدمة مجتمعاتها والمساهمة في نهضتها من خلال مواكبة تغيرات هذا العصر وما تمليه من تجديد، ولقد جاءت يتوقف ابتداءً على حل المعادلة المتعلقة بإحداث التوازن بين مهام الجامعة التقليدية ووظائفها الجديدة.

وفي هذا الصدد، فإن هذه الدراسة تثير في مجملها أسئلة ثلاثة تتعلق بالتعرف على أهم دوافع الجامعات الجزائرية للاهتمام بهذه الوظيفة الجديدة والتعرف على الوظيفة الثالثة في الجامعات وأهم أبعادها، بالإضافة إلى تقديم قراءة إنمائية ومنهجا عمليا يتوقف ابتداء على حل المعادلة المتعلقة بإحداث التوازن بين مهام الجامعة التقليدية ووظائفها الجديدة، بالاستعانة بالتجارب التراكمية الناجحة للجامعات الأوروبية وتنزيلها بشكل لائق، آخذين منها ما يعالج إشكالاتنا وما يتناسب مع قيمنا وعاداتنا وتطلعاتنا.

وعليه فإن هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف متمثلة في:

- إبراز أهم التحديات التي تواجهها الجامعات الجزائرية.
- كشف الغموض عن مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات.
- تقديم منهج عملي لتعزيز الوظيفة الثالثة للجامعات الجزائرية.

ولتحقيق هذه الأهداف المرجوة تم تقسيم هذه الدراسة إلى محاور ثلاثة.

- المحور الأول: تحديات التعليم العالي.
- المحور الثاني: الوظيفة الثالثة للجامعات.
- المحور الثالث: تعزيز الوظيفة الثالثة بالجامعات.

1. الجامعة الجزائرية...التحديات وحتمية التغيير

تواجه المنظمات في عصرنا هذا جملة من التحولات التي ترافقت مع الثورة التقنية الهائلة، وانطلاقا من أن منظومة التعليم العالي الجزائرية ليست بمعزل عن ما يحدث حولها، فإنها وكغيرها من مؤسسات التعليم العالي في العالم تجد نفسها وجها لوجه أمام جملة من التحديات التي نحاول إيجازها في العناصر الآتية:

- لوقت طويل المعارف وليومنا هذا قامت معاهد التعليم والجامعات التقليدية بدورها التوعوي والتكويني ونشر المعرفة، غير أن رياح التقدم التكنولوجي والمعرفي جلبت معهاأنماطا حديثة وأشكالا متميزة من أشكال تقديم العلم لمواجهة الطلب المتنامي على فرص التكوين في التعليم العالي، فعدد البشر في العالم لم يعد كبيرا فحسب بل صاحبه ارتفاع معدل السن لديهم [1]، وبالنظر لكون الأفراد مطلوب منهم دوما المساهمة في تنمية مجتمعاتهم كان من الضروري فتح المجال لهم لتنمية معارفهم وتطوير قدراتهم وفق شروط عادلة بينهم وبين الشباب من جهة، وتهيئة الظروف المناسبة لسنّهم المرتفعة من جهة أخرى. ونتيجة لتلبية هذه الضرورة يتم من خلال هذا النوع من الجامعات ربط الجامعة مع المجتمع والمؤسسات الصناعية والعالم الخارجي، حيث تحدث تعاقدات بين الجامعة والطلبة تستمر مدى الحياة، حيث يقدم للطلبة كل ما يطرأ من تقدم علمي وتكنولوجي بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل، ويتعهد الطلبة بعد دخولهم سوق العمل بالمساهمة في تصميم برامج تطبيقية، وتقديم خبراتهم وتجاربهم للطلبة على مقاعد الدراسة.[2]

- التغيّر في طبيعة الوظائف ضمن مختلف القطاعات، فكما يقول المثل «تجدد أو تبدّد»، فالوظائف التي يلتحق بها الطلاب بعد إنهاء تخرجهم حتما ستختفي، أو تتغير تغيرا كبيرا جراء التطور التكنولوجي الهائل، لذا فالجامعات مطالبة بتحديث وتحسين المعارف والمهارات وإعادة تدريب الطلبة الخريجين أو المهنيين، من أجل الوصول إلى تكوين متكامل وتطوير شامل للفرد من منظور طويل الأجل.

- انتشار ظاهرة الفقر والجوع والأمية والإقصاء الاجتماعي وتنامي عدم المساواة، وقضايا الإرهاب على الصعيدين الدولي والمحلي، خاصة وما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء، مما يستدعي من الجامعة المساهمة في تكوين مجتمع يسود فيه التسامح والانتماء والمسؤولية، والعمل التطوعي وغيرها من القيم الإيجابية النبيلة، وتحويلها من مفهومها النظري إلى قيم سلوكية وممارسات عملية..

- أصبح تأهيل الطلبة في مجالات تخصصهم وتزويدهم بالعلوم والمعارف والتقنيات المختلفة وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة أعمالهم في حقول تخصصاتهم بعد تخرجهم من الجامعة غير كاف البتة، لذا استلزم الأمر إعدادهم ليكونوا قادرين على إدراك أهمية تخصصاتهم العلمية وانعكاساتها على تطور مجتمعاتهم ورقيها في سلم الحضارة الإنسانية وتحقيق رفاهية شعوبهم وحقهم في الحياة الكريمة على وفق اختياراتهم الحرة بعيدا عن مداخلات الدول الأخرى الساعية إلى فرض هيمنتها ووصايتها استنادا إلى منطق القوة الغاشمة والغطرسة البلهاء بدعاوى زائفة. فمهمة الجامعات اليوم تحمل الكثير من التحدي خاصة فيما يتعلق بإعداد جيل مشبع بالقيم والمبادئ الانسانية.

1 Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, The Role of Higher Education in Promoting Lifelong Learning, UIL Publication Series on Lifelong Learning Policies and Strategies: No. 3 Published in 2015 by UNESCO Institute for Lifelong Learning Feldbrunnenstrasse 58 20148 Hamburg Germany, p 10, available on site web: http://unesdoc.unesco.org/images/0023233592/002335/e.pdf, 2015/11/01 تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2 عادل سالم موسى معايعه، إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية، مجلة دراسة المعلومات، العدد الثالث سبتمبر، جامعة اليرموك إربد، الأردن، 2008.

- أغفلت الجامعات الجزائرية ولمدة طويلة توجيه الطلبة نحو الاعتماد على النفس في خلق فرص عمل ذاتية تعتمد على المبادرات الشخصية، فالتقليد السائد في الجامعات الجزائرية يتمثل في إعداد الشباب للحصول على وظيفة أو مهنة في القطاع الحكومي.
- قلة المؤسسات الاقتصادية مما يرهن فرص إيجاد مناصب شغل.
- التغيّر في طبيعة الوظائف ضمن مختلف القطاعات، فالوظائف التي يلتحق بها الطلاب بعد إنهاء تخرجهم حتما ستختفي أو تتغير تغيرا كبيرا جراء التطور التكنولوجي الهائل.
- أصبح تأهيل الطلبة في مجالات تخصصهم وتزويدهم بالعلوم والمعارف والتقنيات المختلفة وإكسابهم المهارات اللازمة لممارسة أعمالهم في حقول تخصصاتهم بعد تخرجهم من الجامعة غير كاف البتة، لذا استلزم الأمر إعدادهم ليكونوا قادرين على إدراك أهمية تخصصاتهم العلمية وانعكاساتها على تطور مجتمعاتهم ورقيها في سلم الحضارة الإنسانية وتحقيق رفاهية شعوبهم وحقهم في الحياة الكريمة على وفق اختياراتهم الحرة.[3]
- نقص الثقة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، فالمؤسسات لا تولي اهتماما كبيرا بالبحث الأكاديمي ولا تشارك في تمويل المشاريع البحثية، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات الاقتصادية لا تصرّح بمشكلاتها الاقتصادية وما تحتاجه للجامعة، وهذا ما دفع بالعديد من الباحثين إلى توجيه أبحاثهم وجعلها تصبّ في اهتمامات المختبرات الأجنبية، مما يشكل عائقا أمام تطور البحث العلمي والصناعة الجزائرية.[4]
- الحاجة الملحة لمساهمة الأفراد كبار السن في تنمية مجتمعاتهم.
- أمام كل هذه التحديات وجب على الجامعات الجزائرية كونها حاملة لواء النهضة أن تضع خططا وبرامج عمل لمواجهة ومسايرة هذه الأوضاع.

2. الوظيفة الثالثة للجامعات.

أ. بوادر التغير في وظائف الجامعة التقليدية

في سبعينيات القرن العشرين اعتبر مجلس التعليم الألماني أن الركيزة الثالثة للجامعات هي التعليم المستمر نظرا لأهمية التعليم مدى الحياة بالنسبة لأفراد المجتمع ومسؤولية الجامعات للقيام بهذا الدور، وهو ما نتج عنه تطوير استراتيجيات للتعليم مدى الحياة في كافة الجامعات النمساوية وإنشاء مراكز وشبكات لتقديم تعليم مستمر، وبالتالي انتقلت الجامعات من «شريك للتدريس» في بعض مراحل حياة الفرد إلى «شريك للتعليم» طوال مراحل الحياة.[5] كما ظهرت وطورت العديد من المفاهيم الجديدة لدور الجامعات في مجال أنظمة الإبداع الوطنية، وهو ما

3 داخل حسن جريو، التعليم الجامعي ومواجهة بعض متطلبات العصر، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، 2002، ص 53.

4 صولح سماح، دور تسيير رأس المال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة-دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 196-201.

5 Adrian Curaj and others, The European Higher Education Area -Between Critical Reflections and Future Policies- , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015, p 269.

يشمل مفهوم الحلزون الثلاثي» the Triple Helix « الذي يصف العلاقة بين الجامعة والصناعة والحكومة، بالإضافة إلى تحديده لمهمة نقل المعرفة إلى المجتمع كمهمة ثالثة مكملة للمهمتين التقليديتين المتمثلتين في التدريس والبحث.[6]

وفي سنة 2002 قامت مجموعة «راسل» وهي شبكة مكونة من أربع وعشرين جامعة في المملكة المتحدة تركز على البحث العلمي، بتطوير مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعات، وعرفت هذه المجموعة الوظيفة الثالثة على أنها: «توليد واستعمال وتطبيق واستغلال للمعارف والقدرات الجامعية خارج المحيط الأكاديمي الجامعي. فالجامعة مطالبة بتقديم خدمات اتجاه مجتمعها إضافة إلى مهمتي التدريس والبحث من خلال الانتقال من التفاعل إلى نقل المعرفة، والهدف من ذلك هو تفعيل أداء الجامعة من خلال استغلال واستخدام قدراتها في سياق أوسع.»[7] وأشار تقرير راسل إلى أهمية التواصل وحدد ضرورة نشر النتائج في القطاع غير الأكاديمي؛ كنشر النتائج الأبحاث في وسائل الإعلام، فالهدف الأساسي هو تبادل المعارف مع القطاعات الأخرى من خلال التدريس والبحث، فهناك العديد من الأنشطة التي تتم خارج القطاع العلمي والتي ينبغي معرفتها والإحاطة بها، حيث توسع مفهوم دور الجامعة وانتقل من الوظائف التقليدية كالبحث والتدريس ليشمل كل النشاطات المتعلقة باستغلال واستعمال قدرات ومعارف الجامعة وتجهيزاتها من خلال القيام بعمليات استشارية خارج قطاعها ونقل التكنولوجيا وتوطينها بالإضافة إلى التواصل مع المجتمع وتقديم الحلول للقضايا العالقة.

ب. مبادرة المفوضية الأوروبية للوظيفة الثالثة E3M

إن الهدف من مشروع « المؤشرات الأوروبية ومنهجية التصنيف لقياس الوظيفة الثالثة للجامعات»(E3M)[8] « هو إنشاء أداة شاملة لتحديد الوظيفة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي في الدول الأوروبية وتأسيس مؤشرات تسمح بقياس أنشطة الجامعات الأوروبية ومقارنة أدائها من منظور أوسع، كما يهدف هذا المشروع إلى تقديم طرح جديد واتجاه حديث لقياس أداء الجامعات بموضوعية.[9]فخلال الفترة الممتدة بين (2009-2012)، وبتنسيق من جامعة «فالانسيا للتكنولوجيا» The Valencia University of Technology تم تقديم تصور وإطار مفاهيمي لأبعاد الوظيفة الثالثة، يحدّد الأطراف الفاعلين والمستفيدين في كل بعد، كما يوضح مدخلات ومخرجات ونشاطات كل بعد، بالإضافة إلى تحديده لطبيعة الموارد، وقد ضم المشروع المبدئي آنذاك عددا كبيرا من المؤشرات.[10]

وبغرض تقديم تصور مقبول وعالمي لمفهوم الوظيفة الثالثة استخدم فريق المشروع أسلوب

6 Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. The dynamics of innovation: From national systems and mode 2 to a triple helix of university-industry-government relations. Research Policy,N29 . (2000), 109123-,

7 Adrian Curaj and others, The European Higher Education Area -Between Critical Reflections and Future Policies- , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015, p 272.

8 "E3M" European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission.

9 http://e3mproject.eu/

10 Conceptual Framework for Third Mission Indicator Definition, European Commission, Available at site web: http://e3mproject.eu/Concep-Framework-Third-Mission-Indicator.pdf

«دلفي» من خلال غربلة وتمحيص آراء 30 خبيرا بأوروبا[11]، وكان ثمرة ذلك ثلاثة أبعاد رئيسية للوظيفة الثالثة للجامعات تتمثل في التعليم المستمر ويضم هذا البعد 18 مؤشرا للقياس، والبعد الثاني متمثلا في نقل التقنية والابتكار ويضم 20 مؤشرا، بالإضافة إلى بعد ثالث يتمثل في المشاركة المجتمعية ويمكن قياسه باستخدام 16 مؤشرا، وكل بعد يحدد ويوضح النشاطات والعمليات ذات الصلة والمؤشرات المستخدمة للقياس.[12]

- البعد الأول: التعليم المستمر

لم يعد يقصد بالتعليم المستمر مجرد تعليم الكبار ومحو الأمية الأبجدية والثقافية فحسب، بل تطور ليشمل تنمية معارف ومهارات مختلف فئات المجتمع وتقديم برامج تعنى بالتعلم مدى الحياة، بحيث تكون الجامعة منبر الجميع لنهل العلم والمعرفة، لكافة الفئات العمرية، وأصحاب الخبرة من مهنيين وغيرهم.[13] ومن بين أهم أشكال التعليم المستمر نجد الجامعة مدى الحياة، حيث أن التركيبة البشرية تطورت، أين زاد العدد بشكل كبير وارتفعت معدلات السن إلى مستويات عالية[14].

ومن بين الإجراءات المساعدة كذلك على التعليم المستمر نجد تطوير أنظمة التعليم عن بعد، ففي السويد مثلا، تقوم الشركات بإلحاق موظفيها في برامج التعليم المستمر، وغالبا ما يكون هذا التعليم ممولا من قبل أرباب العمل، وصاحبه تطور على المستوى القانوني، أين ينص على منح الموظفين إجازة خلال فترة الالتحاق ببرامج التعليم المستمر، ولدعم هذه المبادرة، تضع دولة السويد تحت تصرف جميع المواطنين حسابات فردية للتعليم، تمول هذه الحسابات احتياجاتهم في تطوير مهاراتهم على مدى حياتهم المهنية، وإذا لم تستخدم هذه الحسابات قبل سن التقاعد، فإنها تتحول لادخار أو تأمين التقاعد.[15]

- البعد الثاني: نقل التقنية والابتكار

بالرغم من تعدد المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالتقنية، إلا أنها تركز في عمومها حول وجهة النظر الفنية والاقتصادية، فمن الناحية الفنية يقوم مفهوم التقنية على التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، ومن الوجهة الاقتصادية فإن مفهوم التقنية عبارة عن تطوير العملية الانتاجية والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير أساليبه.[16] ونقل التقنية هو تطوير التطبيقات العملية لفائدة البحث العلمي ،[17] ويتم ذلك من خلال عقد شراكات مع رجال القطاع الخاص

11 Adrian Curaj and others,Op.Cit, p 275.

12 Final Report of Delphi Study, E3M Project - European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission, Available at site web: http://e3mproject.eu/Delphi-E3M-project.pdf .

13 فرانك زيغل، كيفية إطلاق أنشطة الوظيفة الثالثة في الجامعات وتعزيزها: الحالة الأوروبية، تقرير ورشة عمل-تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، فيفري 2013 ، ص 15.

14 Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, Op.Cit.

15 الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013م، ص 21.

16 مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها، سلسلة دراسات، الإصدار الحادي والعشرون، 1428 هجرية الوافق ل 2007 ميلادية، ص3

17 Conceptual Framework for Third Mission Indicator Definition, Op.Cit, p 23.

لإنعاش مجال البحث والاختراع.[18]

ومن بين أهم الإجراءات في مجال نقل التقنية والابتكار نجد إنشاء حاضنات للتقنية بغرض مساعدة المؤسسات ومرافقتها في مسارها الابتكاري، أما في مجال مشاريع التقنية الدولية فإننا نجد: مدن التكنولوجيا technopoles ، حدائق البحوث research parks، مراكز التميّز centers of excellence، التجمعات الصناعية المستندة إلى التكنولوجيات الرفيعة high-technology industry clusters ، ممرات التكنولوجيا technology corridors والحاضنات التقنية.

وتتميز حدائق التقنية والتي تعرف كذلك بالحدائق العلمية عن بقية التصنيفات الأخرى بأنها مصممة لتجميع أعمال التقنية العالية المتعلقة بالبحوث، كما أنها ترتبط بمؤسسات التعليم العالي وتتركز أكثر في الدول المتقدمة صناعيا. وتشير بعض الدراسات والتقارير أن أول حديقة في العالم كانت في أوائل خمسينات القرن العشرين والتي تعرف بوادي السيلكون. أما حديقة مثلث البحوث فتعد من أوائل الحدائق العلمية التي انشئت لوقف تسرب العقول من أحد المناطق الزراعية الريفية بأمريكا لتصبح فيما بعد من أكثر مراكز التقنية العالمية المتقدمة في العالم، و انتشرت ثقافة الحدائق العلمية في ربوع العالم، مثل حديقة هسنشو العلمية في وحديقة كامبريدج في بريطانيا وحديقة تكنوبوليس للابتكار في هولندا.[19]

تلعب مؤسسات التعليم العالي الحديثة دوراً فعالاً في عمليات نقل التقنية وتوطينها بالتعاون مع الشركات الخاصة عن طريق الدخول في عمليات ترخيص التقنية وإنشاء حدائق التقنية وحاضنات التقنية للشركات الناشئة القائمة على التقنيات الحديثة، فالعديد من الشركات الصغرى في أنحاء العالم قد أنشئت لتسويق تقنيات قامت الجامعات بنقلها أو تطويرها أو توطينها أو ابتكار أسسها؛ وهذا واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الصناعية، ويرجع نجاح مثل هذه الشركات بالمقام الأول إلى المناخ الجامعي والاجتماعي.[20] كما تستخدم الجامعات في نقل التقنية إلى منتجات عدة آليات أساسية مثل عقد اتفاقات ترخيص لما تمتلكه من ملكيات فكرية، والدخول في تضامنات بحثية مع الشركات المصنعة للمنتجات، ومساعدة الجامعات لشركات التقنية في بداية إنشائها. و تؤدي مثل هذه الأنشطة إلى مغانم مالية غير مالية للجامعة، ومن الجلي أنه على الجامعات الراغبة فيالمغامرة في التوسع التجاري لنقل التقنية أن تهتم بقضايا، منها:

- تعليم وتدريب أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتفرغين وطلبة الدراسات العليا على المغامرات التجارية، ودور المبتكر، وكيفية التعامل مع مجتمع الأعمال والتجارة.
- وضع منهج دراسي يحتضن الأنشطة الابتكارية والمغامرة في مجال الأعمال.[21]

18 فرانك زيغل، المرجع السابق، ص 15.

19 حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، نزل البلاصت بقمرت- تونس -، 12 13 أكتوبر 2015.

20 مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، المرجع السابق، ص11-12.

21 مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، المرجع نفسه، ص 63-64.

■ البعد الثالث: المشاركة المجتمعية

إن للجامعات دورا تربويا عظيما فهي تساهم في بناء شخصية دارسيها، وهي البوتقة التي تنصهر فيها العادات والتقاليد والقيم والمثل والأعراف والأديان، لذا فإن المشاركة المجتمعية مطلوبة من طرف الجامعات وتندرج ضمنها كل الأنشطة النفعية التي ينعكس أثرها مباشرة في المجتمع، من خلال تفاعل الجامعة معه وانفتاحها عليه، وذلك خدمة له ومساهمة في تطويره، إذ ينبغي على الجامعات في هذا المجال المساهمة في إنشاء مشاريع متعلقة بالتواصل التعليمي، وأن يكون هناك عددا لابأس به من الموظفين والطلاب المتفرغين لتقديم ما يحتاجه المجتمع من خدمات، كما ينبغي أن يكون هناك جزء من ميزانية الجامعة مخصص لنشاطات المشاركة المجتمعية، كما يجب أن تطرح مبادرات بحثية ينعكس أثرها مباشرة على المجتمع.[22]

وفي هذا المجال نجد أن الجامعات تعمل على ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الاقتصادية المختلفة لخدمة المجتمع، من خلال مجموعة من الآليات كتخصيص مقرات ومخابر تعمل فيه على دراسة احتياجات ومشكلات هذه القطاعات، والسماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على الاحتياجات والأولويات الواقعية لكل قطاع، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية تدرس للطلاب، بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة، تفضي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها. [23]

ومن بين أشكال خدمة الجامعات لمجتمعاتها تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، كمكافحة الأمية والإدمان ونشر الوعي الصحي وغيرها، وتنظيم أيام دراسية ومؤتمرات داخل الجامعة بمشاركة الأساتذة و الطلاب وأفراد من المجتمع لتبادل الأفكارو المعلومتا حول مختلف القضايا، وفي هذا الصدد قامت بعض الجامعات الفرنسية كمثال بتطبيق برامج تربوية ثقافية تحمل اسم مقاهي المواطنين، تهدف إلى توعية المجتمع ومشاركته في مناقشة مواضيع متنوعة في مقرات وسط المدينة، يديرها مجموعة من أساتذة الجامعة من تخصصات مختلفة، بالتعاون مع مجموعة من أفراد المجتمع الراغبين في مناقشة مواضيع مختلفة تخص البيئة، والصحة والتعليم.[24]

وننبّه أن الكثير من الباحثين والمفكرين في مجال التعليم العالي بالجامعات يرون جملة من النقاط المهمة في مجال تطوير الوظيفة الثالثة للجامعات، والتي نوجزها فيما يلي:[25]

- لا يمكن الحديث عن الدور الثالث للجامعة بمنأى عن الوظيفتين الأساسيتين فالارتباط وثيق بين هذه الوظائف؛
- من أجل جعل الوظيفة الثالثة للجامعات واضحة يجب تحديد أبعادها ومجالات نشاطها ومؤشرات قياسها بدقة؛
- ليس من الإلزامي على الجامعات أن تضم كل أبعاد ونشاطات الوظيفة الثالثة، بل ينصح

22 فرانك زيغل، المرجع السابق، ص 15.

23 الوظيفة الثالثة للجامعات، المرجع السابق، ص ص -14 16.

24 الوظيفة الثالثة للجامعات، المرجع نفسه، ص 32.

25 Adrian Curaj and others,. Opcit, p 275, 276

بتكوين محفظة نشاطات لبعض أبعاد الوظيفة الثالثة، بشرط أن تكون هذه النشاطات مدرجة ضمن رؤية ورسالة الجامعة؛

- غالبية المؤشرات المتضمنة في أبعاد الوظيفة الثالثة وصفية صعبة القياس، إضافة إلى ضعف أنظمة المعلومات في الجامعات الكفيلة بجمع وتحليل المعلومات المرتبطة بهذه المؤشرات، وهو ما يستوجب العمل بناء أنظمة قادرة على تجميع كم هائل من المعلومات عن مختلف نشاطات الجامعة واستعمالها لتطوير أدائها.

3. تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية.

أ. واقع الجامعات الجزائرية وفق منظور الوظيفة الثالثة

على الرغم من أن الجامعات الجزائرية لم تعلن بشكل رسمي عن الوظيفة الثالثة في برامجها وخططها غير أننا نرى بعض صور وأشكال هذه الوظيفة في الجامعات الجزائرية، والتي جاءت بغرض مواجهة هذه التحديات، حيث سنحاول سرد البعض منها ضمن أبعاد ثلاثة؛ هي أبعاد الوظيفة الثالثة من تعليم مستمر ونقل للتقنية والابتكار والمشاركة المجتمعية.

- واقع الجامعات الجزائرية وفق بعد التعليم المستمر.

من أهم المبادرات التي تندرج ضمن هذا البعد الأول نجد:

- استحداث معايير تقييم أداء جديدة تهتم بانخراط كبار السن في التعليم الجامعي، حيث نص المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ميدان التكوين المتواصل على ضرورة تسهيل عملية انخراط كبار السن في العملية التعليمية، يتعلق الأمر بإقامة وتثمين التكوين المتوج بدبلوم أو شهادة من أجل تحسين وتجديد معارف ومؤهلات المتخرجين سواء قدموا من الأوساط الأكاديمية أو الأوساط الاجتماعية الاقتصادية، وهذا بغرض قياس الدور الاجتماعي للمؤسسة الجامعية، من خلال معيار يقيس كفاءة الجامعة متمثلا في نسبة الطلبة الذين يتجاوز سنهم 33 سنة.[26]
- انتبهت الجامعة الجزائرية منذ فترة طويلة لأهمية التعليم للأفراد الكبار في السن من خلال إنشاء جامعة التكوين المتواصل التي تسمح لهم من تحسين مستواهم، غير أن الغرض النبيل من هذه الجامعات قد حرّف عن مساره، فالملاحظ اليوم هو أن جامعات التكوين المتواصل لا تكوّن ولا تطوّر مهارات بل هي إلا مراكز تسليم شهادات مما يستدعي تفعيلا لبرامج هذا النوع من التعليم.

- واقع الجامعات الجزائرية وفق بعد نقل التقنية والابتكار.

من بين أهم النشاطات التي قامت بها جامعات الوطن والتي تندرج ضمن بعد نقل التقنية والابتكار نجد:

- إنشاء بيوت المقاولاتية على مستوى جامعات الوطن للمساعدة على الاندماج المهني

26 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي CIAQS ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 9.

للمتخرجين،[27]بغية غرس وزرع الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

- سجلت الجزائر في تنصيف للتقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية لبراءات الاختراع مراتب متدنية جدا فقد قدمت الجزائر 672 طلب براءة اختراع سنة 2016 منها 106 خاصة بالمقيمين وقد تم قبول 44 منها فقط، وهذا رقم ضعيف مقارنة بالإمكانيات المسخّرة والكفاءات التي تزخر بها الجزائر.

سجّلت الجامعات الجزائرية ومراكز البحث حسب الإحصائيات المتوفرة لحد الآن عددا من الاختراعات في المجالات العلمية كالإلكترونيك والفيزياء والكيمياء والصناعة

- واقع الجامعات الجزائرية وفق بعد المشاركة المجتمعية

إن الجامعة الجزائرية وبالرغم من التقصير الملاحظ في جانب الخدمات اتجاه المجتمع، إلا أننا نلاحظ بعض المبادرات التي تصب في مجال المشاركة المجتمعية والتي نذكر بعضا منها في النقاط التالية:

- الغياب التام لمشاركة الجامعات في رسم السياسات الوطنية التي ترسمها الحكومات وتوجيه وصياغة المستقبل ومعالجة المشاكل والقضايا الكبرى العالمية والجهوية والمحلية، فالجامعة الجزائرية بأساتذتها ونخبها تعيش في أبراج عالية تُحدِث هوَّة شاسعة بينها وبين مجتمعها تاركة بذلك المجال والفرصة لمن هم دون المستوى ليقرروا ويشرعوا لمصير البلاد، والشاهد هو غياب الأستاذ الجامعي عن التواجد والتأثير في المجالس البرلمانية والولائية والبلدية.
- تنظيم بعض المؤتمرات التي تخص المشاكل الاجتماعية والصحية للمجتمع (الطلاق، إدمان المخدرات، مخاطر الأنترنت على الأطفال التغذية الصحية السليمة ...)، غير أنها تبقى ممارسات عشوائية غير منبثقة من رؤية ورسالة واضحة وصريحة للجامعة.
- البرامج المدرّسة في الجامعة الجزائرية لا تتضمن المعاني المرتبطة بالتسامح والأخلاق والقيم النبيلة والمواطنة الصالحة والمشاركة الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية في بناء المجتمع. فما مرت به الدولة الجزائرية في العشرية السوداء يستدعي من الجامعة تحسين السلوك الجامعي للطلبة وجعلهم مواطنين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.
- المشاركة المحتشمة لأعضاء هيئات التدريس في وسائل الإعلام المرئية والسمعية لمعالجة بعض قضايا المجتمع، وهذا راجع لكون معظم الأساتذة منشغلون إما بتلقين الطلبة والقيام ببحوثهم العلمية لغايات الترقية ومن ثم تحسين المستوى المعيشي المتدهور.

- آليات تعزيز الوظيفة الثالثة للجامعة الجزائرية

إن نجاح الجامعة الجزائرية مرهون بالتحكم الجيد في هذا المجال الحيوي الذي يتضمن تطوير رأس المال البشري، أي تكوين الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية بالخصوص وتنمية مهاراتهم، بالإضافة إلى تنمية رأس المال المعرفي من خلال توفير أنظمة معلوماتية متطورة وقواعد

27 لمزيد من التفصيل ارجع إلى: التعليم العالي في الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتكوين والتعليم العاليين، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz/.../40b6e7d0-a-4755-ad4a-41cf

بيانات متاحة من أجل الارتقاء بنوعية التعليم العالي، وتأهيل إطارات متعلمة ومتدربة وعلى قدر راق من المهارات والقدرات، وخلق جو مناسب للعمل والتحفيز وتشجيع المبادرات الفردية، فالموظفون والأساتذة مهما كان تأهيلهم و المعلومات التي يتوفرون عليها، فإنه لا يمكنهم تقديم مساهمة إيجابية فيما يخص تحقيق الأهداف إن كانوا لا يملكون أية حرية في اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات و يعانون من مشكلة عدم التشجيع والاعتراف بمجهوداتهم.

وبغرض تحسين أداء الجامعات الجزائرية وفق رؤية استراتيجية يجب اتباع الخطوات التالية:

- **تشخيص الأداء الحالي وضبط الاتجاه الاستراتيجي**: من خلال تحليل وتشخيص الوضع الخاص بكل جامعة ، يمكن وضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوظيفة الثالثة للجامعة بناء على نتائج هذا التحليل، حيث يمكن أن تركّز جامعة دون غيرها مثلا على المشاركة المجتمعية نظرا لحاجة المجتمع الملحّة لخدمات الجامعة بتلك المنطقة، في حين نجد أن جامعة أخرى تتواجد ضمن محيط صناعي يعجّ بالمؤسسات الاقتصادية، قد تركّز على بعد نقل التقنية والابتكار في توجهها الاستراتيجي وفي بناء وصياغة رؤيتها، كما أن تحديد رسالة الجامعة أو دستورها يعكس الصفات المميزة لها، ويمثل شخصيتها وبصمة إبهامها، ونشاطاتها والأطراف أصحاب المصلحة، فهي بمثابة بوصلة الحركة على طريق المبادئ والأعراف والقيم في الجامعة.
- **تحليل الرؤية إلى أهداف استراتيجية**: بعد تحديد رسالة المنظمة وقيمها ورؤيتها تأتي عملية تحديد الأهداف الرئيسية الكبرى التي تسعى المنظمة لتحقيقها، أو بعبارة أخرى مرحلة تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق رؤية ورسالة الجامعة، ومن أمثلة الأهداف الاستراتيجية للجامعات ضمن الوظيفة الثالثة نجد: حل مشكلات المجتمع، فرص تعليمية دائمة، توفير مناخ عمل إيجابي للأساتذة، يسمح ويحفّز على القيام بأنشطة الوظيفة الثالثة...، وغيرها.
- **تحديد العوامل الحاكمة للنجاح**: والتي تمثل أهم العوامل الواجب التركيز عليها من أجل تحقيق الأهداف، أو بتعبير آخر هي الأهداف الفرعية المشتقة من الأهداف الرئيسية، فعلى سبيل المثال نجد أن المساهمة في حل مشكلات المجتمع، يتحقق من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في تحفيز الأساتذة والباحثين على المشاركة بآرائهم في وسائل الإعلام، وتوجيه طلبة الدكتوراه لدراسة الموضوعات والمجالات البحثية المنبثقة من مشكلات المجتمع، أو إنشاء قناة فضائية وإذاعية تابعة للجامعة، تبثّ برامج تعليمية وتثقيفية وتربوية، وغيرها. وهكذا حتى يتم تحديد وتطوير الأهداف الاستراتيجية وسبل تحقيقها.
- **استحداث هيئة تسيير أنشطة الوظيفة الثالثة**: ينبغي إنشاء هيئة داخل الجامعات الجزائرية تسهر على إدارة الأنشطة الأساسية للوظيفة الثالثة، من خدمة للمجتمع، وتعزيز جسور التواصل مع القطاعات الاقتصادية، وتسهيل التعليم لكافة أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم. كما يفترض أن تعمل هذه الهيئة على تطوير المؤشرات الضرورية لقياس نسبة تحقق الأهداف المسطرة، ومن أمثلة المؤشرات المستخدمة لمتابعة أداء

الجامعة في بعدها الوظيفي الثالث نجد: عدد البحوث المنتجة من طرف مخابر البحث وتلك المجسّدة، نسبة الخريجين أصحاب المشاريع الفردية، وعدد الأبحاث والدراسات التي تعالج قضايا المجتمع، عدد الأساتذة والباحثين المشاركين بآرائهم في وسائل الإعلام السمعية والمرئية والمكتوبة، نسبة التوصيات الناتجة عن المؤتمرات، والتي تم أخذها بعين الاعتبار من طرف الجماعات المحلية والمسؤولين، وغيرها من المؤشرات، التي تتابع وتقيس الأداء الجامعي ضمن دورها الجديد.

خاتمة:

كثيرا ما قدّمت المقترحات والتوصيات الرامية إلى تعزيز الدور الجديد للجامعة، كما كثر الحديث مؤخراً عن ضرورة تطوير أداء الجامعات، وتعددت العروض والمقترحات المتعلقة بهذا الشأن، لكنها فشلت ولم تحرز التقدم المطلوب، كون هذه المبادرات لا تستند إلى رؤية واضحة، فتطوير الأداء الجامعي لا يقتصر على تقديم مجموعة مبادرات ونشاطات فردية وعشوائية، بل يجب أن يتم ضمن منظور أشمل وفضاء أوسع. ولقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أهمية الوظيفة الثالثة في كافة جامعات العالم، كما يمكننا القول أن الوظيفة الثالثة دائما موجودة في الجامعة الجزائرية ولكن بصورة محتشمة لا تتناسب ولا ترقى لمجابهة التحديات الراهنة التي تعيشها الدولة الجزائرية، فنشاطات الوظيفة الثالثة في الجامعات الجزائرية تتم بشكل عشوائي ومن خلال مبادرات فردية لبعض الأساتذة وبشكل غير منهجي. ومن أجل نهضة حقيقية للمجتمع يستوجب على الجامعة الجزائرية العمل على:

- غرس روح الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات الأساسية والاتجاهات الإيجابية والسمات الشخصية التي تؤهلهم للتوجه نحو بناء مستقبلهم المهني والوظيفي معتمدين على أنفسهم وقدراتهم الذاتية. وتمكين الموظفين والطلاب من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، والإبداع والابتكار في مجال البحوث والتعلم والسعي إلى استخدام المعرفة.
- تقاسم و تشارك المعارف و ترسيخ مبادئ احترام حقوق الإنسان و غرس روح المواطنة وترسيخ القيم والعادات التي تحث الطلبة على التصرف بمسؤولية.
- إعداد جيل مشبع بالقيم والمبادئ الإنسانية، لمواجهة التطرف والتمييز والطائفية الماحقة.
- المساهمة في تكوين مجتمع يسود فيه التسامح والأخلاق والمشاركة والانتماء والمسؤولية، والعمل التطوعي وغيرها من القيم الإيجابية النبيلة وتحويلها من مجرد مفاهيم نظرية إلى قيم سلوكية وممارسات مجتمعية.
- تكوين طلبة و مواطنين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم.
- تعزيز جسور التواصل مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال إبرام اتفاقيات دعم البحث

العلمي والعقود والبرامج التعاونية مع الشركاء غير الأكاديميين.

- إتاحة فرص التعليم للجميع وفي أي وقت (التعليم مدى الحياة)، وفتح المجال لهم من خلال تقديم تسهيلات لهم ومساعدتهم على التعلم وتهيئة الظروف المناسبة لسنّهم المرتفعة لتنمية معارفهم وتجديد معارفهم وتبادل الخبرات لجعلهم مواطنين فاعلين في المجتمع.

1. عادل سالم موسى معايعه، إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية، مجلة دراسة المعلومات، العدد الثالث سبتمبر، جامعة اليرموك إربد، الأردن، 2008.

2. داخل حسن جريو، التعليم الجامعي ومواجهة بعض متطلبات العصر، مجلة بحوث مستقبلية، العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، 2002.

3. صولح سماح، دور تسيير رأس المال البشري في تحقيق التميز للمؤسسة المتعلمة-دراسة ميدانية حول مراكز البحث العلمي في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

4. فرانك زيغل، كيفية إطلاق أنشطة الوظيفة الثالثة في الجامعات وتعزيزها: الحالة الأوروبية، تقرير ورشة عمل-تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية، فيفري 2013 .

5. الوظيفة الثالثة للجامعات، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013م.

6. مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك سعود، دور مؤسسات التعليم العالي في نقل التقنية وتوطينها، سلسلة دراسات، الإصدار الحادي والعشرون، 1428 هجرية الوافق ل 2007 ميلادية.

7. حسين فرج الشتيوي، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية إلى ثروة، الملتقى العربي حول: تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية، نزل البلاصت بقمرت- تونس -، 12 13 أكتوبر 2015.

8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العاليCIAQS ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

9.Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, The Role of Higher Education in Promoting Lifelong Learning, UIL Publication Series on Lifelong Learning Policies and Strategies: No. 3 Published in 2015 by UNESCO Institute for Lifelong Learning Feldbrunnenstrasse 58 20148 Hamburg Germany, p 10, available on site web: http://unesdoc.unesco.org/images/0023233592/002335/e.pdf, تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/11/01

10. Adrian Curaj and others, The European Higher Education Area -Between Critical Reflections and Future Policies- , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015.

11. Etzkowitz, H., & Leydesdorff, L. The dynamics of innovation: From national systems and mode 2 to a triple helix of university-industry-government relations. Research Policy,N29 . (2000).

12. Adrian Curaj and others, The European Higher Education Area -Between Critical Reflections and Future Policies- , Springer International Publishing AG Switzerland, 2015.

13. Final Report of Delphi Study, E3M Project - European Indicators and Ranking Methodology for University Third Mission, Available at site web: http://e3mproject.eu/Delphi-E3M-project.pdf .

جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية و علاقتها بالمحيط الإقتصادي و الإجتماعي

Quality of higher education in Algeria and its relation to the economic and social environment

د. ناصري زواوي

جامعة محمد بن أحمد، وهران 2nasrizouaoui@yahoo.fr

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تبيان أهمية جودة التعليم العالي و تأثيرها المباشر على المحيطين الإقتصادي و الإجتماعي في البلد،فالدولة لا تزال تسعى لتدارك التأخر الذي جعل جامعاتنا الوطنية في ذيل التصنيف مقارنة بجامعات أخرى من العالم رغم حجم الإنفاق المادي و الاستثمار البشري الذي سخرته لهذا الغرض، و رغم أنه قد سبقت هذه الدراسة دراسات أخرى تحاول تسليط الضوء على مواطن الضعف في منظومتنا التعليمية، إلا أن هذه الدراسة تحاول هي أيضا أن تعالج نفس الموضوع لكن انطلاقا من زوايا أخرى ذات أهمية بالغة في نظامنا الجامعي، و بعد استعمال المنهج الوصفي تم توضيح كيف أن الجامعة الجزائرية لا تزال تعاني من عدة مشاكل حقيقية و على رأسها إشكالية الاستثمار الجيد في الرأسمال البشري خدمة للجانب الإقتصادي و الإجتماعي في البلد.

الكلمات المفتاحية : الجامعة، الجودة، الدولة، الطالب، المنظومة التعليمية.

تمهيد :

إن الحديث عن التعليم العالي في الجزائر يجعلنا نتحدث عن التحديات المسمرة التي تواجهه، و التي تعتبر جزءا من التحديات التي يواجهها المجتمع بكل مكوناته المختلفة و قطاعاته، خاصة في ظل التحول الرقمي و التكنولوجي المتسارع، و الذي يقابله أيضا تطور ملاحظ في نسبة النمو الديمغرافي و عدد التلاميذ و طلبة الجامعات، و هو ما جعل مؤسسات التعليم العالي أمام حتمية التعامل مع هذا الكم الهائل من التغير، الذي بات يلح على ضرورة التكيف الفعال و بإعتماد أساليب تسيير فعالة إدارية و بيداغوجية تتناسب و آفاق الجامعة و أهدافها المتنوعة.

و الملاحظ من خلال القراءات الأولية حول هذه الظاهرة أو ما تبثه وسائل الإعلام العالمية حول الموضوع هو أن قضية تحسين جودة أداء الجامعات أصبح قضية عالمية و ليس محلية فقط، أين أصبحت الدول تسعى إلى صناعة جامعات مساهمة في عملية البناء المعرفي الذي يتماشى مع خصوصياتها الثقافية و متطلبات السوق، و بما يتناسب أيضا مع الحركية التي يشهدها العالم، و التي أثرت على نسق العلاقات بمختلف أشكالها (سياسية، اجتماعية، اقتصادية ....)، خاصة في ظل توجه المجتمعات الكبرى من مجتمعات صناعية إلى مجتمعات المعرفة، أين يكون محور الإهتمام هنا هو إعداد الفرد كقوة إستراتيجية مساهمة في عمليات البناء المختلفة.

و الحديث هنا يتوجه مباشرة إلى مقدرة تلك الجامعات على تبني أنظمة تعليمية تراعي في جوانبها المختلفة أهمية تقديم خدمات ذات جودة عالية و بكفاءة و فعالية، و ذلك لن يتم إلا إذا تم في اعتقادنا تبني فلسفة إدارية حقيقية تراعي المشاركة الجماعية لجميع الفاعلين «أساتذة و إدارة»، و في إطار روح فريق يسعى للتكيف مع حجم المتغيرات الخارجية «متطلبات المجتمع» و بصورة أكثر مرونة.

و بالتالي فالحديث عن سبل تعزيز جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية يدفعنا للتنقيب عن مدى ملاءمة النظام التعليمي الذي تبنته وزارة التعليم العالي، و من ثم البحث عن مواطن القوة و الضعف في نظامنا التعليمي لإيجاد بدائل أكثر حيوية و فعالية تسمح بالنهوض بنظامنا التعليمي وفق ما تتطلبه السياسات التنموية في مجتمعنا.

و لتحقيق ذلك فقد انطلقت دراستنا من السؤال التالي: **كيف يمكن للجامعة الجزائرية أن تضمن الجودة في أدائها في ظل الحركة التنموية التي ينادي إليها المجتمع الجزائري ؟**

فرضيات الدراسة:

الهدف منها هو الإجابة على تساؤل الدراسة و الإحاطة بمختلف جوانبها، و لذلك وضعنا الفرضيات التالية:

- كلما كان هناك اهتمام بالمورد البشري كلما تحققت جودة التعليم العالي في بلدنا.
- لا يمكن تحقيق الجودة في التعليم إن لم تتماشى السياسات التعليمية مع المحيط الخارجي للمجتمع.

- كلما كان هناك تنسيق بين أعضاء هيئة التدريس و الإدارة كلما كان هناك وضوح في الأهداف التي تسعى الدولة من خلال الجامعة تحقيقها.
- كلما اتسمت الخدمات المقدمة بالجودة و النوعية كلما تحققت التنمية في المجتمع.

أهداف الدراسة:

ككل دراسة هناك مجموعة من الغايات التي نحاول تحقيقها، و لعل منها:

- أن نصل إلى أهم المعوقات التي تواجه البحث العلمي في بلدنا.
- أن نبين سبل تعزيز جودة التعليم في مؤسساتنا الجامعية.
- أن نوضح مدى ضرورة توجيه التعليم نحو حاجات المجتمع و متطلبات العصر.
- أن نبرز مدى أهمية وضوح البرامج و الخدمات و تطويرها حتى تستجيب لحاجات المجتمع.
- توضيح مدى ضرورة أن تكون الخدمات التعليمية المقدمة عامة مناسبة لتوقعات الطلبة و حاجياتهم و حاجات المجتمع لذلك.

1. مفهوم فلسفة الجودة في منظومة التعليم العالي الجزائري:

مفهوم نظام الجودة أو «الجودة» مرتبط أساسا بمخرجات الأداء التعليمي، هذا الأداء الذي لا يمكن الحديث عنه إلا إذا توفرت الأدوات و الوسائل الفعالة التي تسمح بتحقيقه، و قد كثر الحديث مؤخرا على توظيف مصطلح الجودة في الخطابات السياسية و الإقتصادية، و هو الأمر الذي يجعلنا أمام واقع تواجدنا في زمن لا يشبه الزمن الذي مضى، زمن يطلق عليه بعصر الجودة نظير حجم المنافسة التي باتت ترهن مصير مختلف المؤسسات لتحقيق ذاتها، أين باتت الجودة أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها أي مؤسسة لإثبات وجودها في ظل الصراع الدائر بين مختلف القوى العالمية خاصة الإقتصادية منها و الثقافية.

أ. تعريف جودة التعليم العالي:

محاولة إعطاء تعريف دقيق و شامل عن جودة التعليم العالي لم يكن أبدا سهلا حتى من طرف الأوائل، لكن هذا لا يستثني وجود تعريفات أكاديمية حاولت أن تقرب للقارئ هذا المفهوم و لعل أبرزها تعريف فيصل عبد الله الحاج الذي يقول فيه أن الجودة قد تم تعريفها حسب المعهد الأمريكي للمعايير بأنها جملة السمات و الخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بإحتياجات معينة» ، و هناك من يعتقد بأن جودة التعليم هي تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم.

كما يعرفها قاموس وبستر Webster 's Third New International Dictionary بأنها درجة الامتياز أو التفوق التي يمتلكها شيء ما أو منتج ما، كما أنها قد تعنى درجة المطابقة مع المعايير الموضوعة .

تعاريف عدة نستطيع توظيفها في هذا السياق لكنها قد تختلف من جهة لأخرى، إلا أنها تلتقي في أغلبها في كون أن الجودة هي التميز و الإبداع في مختلف عمليات التعليم، و التي تنتهي بتوافق عملاء الجودة في التعليم العالي (الأطراف المشاركة من إدارة، أساتذة، طلبة و مجتمع)، بحيث تعني جودة التعليم العالي أيضا رضا أطراف العملية التعليمية والأهداف الموضوعة كاملة في ضوء مجموعة من المؤشرات والمعايير التي توضع لها. بحيث يصبح هناك مؤشر واضح لارتياح في العملية التعليمية حتى تتجاوز الفلسفة المادية (إرضاء حاجات إستهلاكية) نحو تحقيق الفلسفة المعرفية الأخلاقية (بناء المعرفة).

و لضمان جودة مثالية و أداء أحسن لمؤسسات التعليم العالي يجب الإلتزام بتجسيد المعايير المتفق عليها غالبا، و على رأسها:

- وجود نظام تعليمي متطور كشرط للتنمية.
- توجيه التعليم نحو حاجات المجتمع و متطلبات العصر.
- وضوح البرامج و الخدمات و تطويرها حتى تستجيب لحاجات المجتمع.
- إعطاء خدمات تعليمية مناسبة لتوقعات الطلبة و حاجياتهم.
- ضمان جودة المدخلات و مختلف العمليات التي تؤدي إلى أفضل المخرجات التعليمية.
- التكوين الفعال الذي يؤدي إلى التحكم في العملية التعليمية.
- جودة المناهج التعليمية.
- جودة القيادات الإدارية.
- جودة الإنفاق على العملية التعليمية بصفة عامة.

ب. أهمية تطبيق فلسفة الجودة في نظامنا الجامعي:

توظيف سياسة أو فلسفة «الجودة» لم تعد قضية «أخذ» أو «ترك» مطروحة على مستوى أعلى هرم اتخاذ القرار في البلد، لأنه إذا كان الهدف من توظيف الجامعة لعنصر «الجودة» هو استجابة لحاجيات العصر و متطلباته التي فرضت على القائمين التكيف مع ما يمليه التغير الإجتماعي الذي بدأ يطالب بتحسين المخرجات التعليمية حتى تتماشى مع ما يجري على الصعيدين الإجتماعي و الإقتصادي بما يضمن النهوض بالمجتمع نحو الأفضل، و ذلك لن يتحقق هكذا إلا إذا توفر نظامنا التعليمي الجامعي على مجموعة من العناصر نذكر منها:

- توسيع أفق القيادة الإدارية العليا: حتى تكون هناك حرية و مرونة في أشكال إتخاذ القرار و التخطيط و التسيير.
- المحافظة على حيوية و سمعة المؤسسة التعليمية: و ذلك من خلال تكيف الجامعة مع المتطلبات التي تمليها البيئة الخارجية.
- تقوية مركز المنافسة للمؤسسة التعليمية: حتى ترقى الخدمات المقدمة لثقة العملاء.
- تبني المشاركة الجماعية: و ذلك بتفعيل روح فريق العمل حتى يشارك الجميع في الأداء.
- تحسين رضا الطلاب: و ذلك من خلال مستوى الخدمات المقدمة لهم.
- تحقيق رضا أعضاء هيئة التدريس و الإداريين: من خلال تطوير قدراتهم بشكل دوري

منظم.

- تحقيق متطلبات سوق العمل: و ذلك بتوفير كل ما يحتاجه سوق العمل من إطارات و كوادر لتسيير و شغل المهام الموكلة إليهم.
- تعظيم دور الجامعة: و ذلك من خلال مساهمتها في تطوير المجتمع المحيط بها.
- تحسين جودة خريجي الجامعات: و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الكفاءات.
- إبراز العمل الجماعي: و يتوجه الحديث هنا إلى ضرورة صناعة روح الفريق بهدف الشعور بالواجب الجماعي و المسؤولية اتجاه العملية التعليمية.

إن تطبيق فلسفة الجودة في الوسط الجامعي يسمح بشكل عاجل و مستمر بتطوير رسالة الجامعة، بحيث كلما طبقت معايير ضمان الجودة كلما اتجهت الجامعة و بشكل تلقائي نحو مراجعة و تحسين رسالتها وفق ما يجري على الصعيد الخارجي الذي يتأثر بشكل مباشر بكل أشكال التغير و التطور الذي تمليه العولمة و تمليه أيضا و بشكل مباشر اقتصاديات المعرفة، و هو ما يدفع بالمؤسسة الجامعية لأن تبقى في تأهب لمواكبة كل أشكال التطور الذي يحدث في البيئة الخارجية.

و هنا يمكن الحديث عن عنصر آخر يمكن للجامعة تحقيقه و هو العمل على تحقيق دور مجتمعي و إنساني للجامعة في المجتمع، لأن المدخلات بالنسبة للجامعة هي نفسها المخرجات و هم الطلبة «أفراد و جماعات»، بحيث يصبح لهم دور في المجتمع و وظيفة على قدر التكوين الذي عملت الجامعة على تلقينه لهم.

إن من أهداف تطبيق فلسفة الجودة في التعليم العالي هو السماح بعقلنة الإستثمار في المورد المادي للقضاء على الإستنزاف العشوائي له، و الإستثمار الأمثل للمورد البشري حتى لا يكون هناك تضييع و هدر للطاقة البشرية الموجودة بداخل المؤسسة الجامعية، و التي أحيانا تجد نفسها مجبرة إلى طلب تسخير خبراتها في جامعات من دول أخرى، و قد لا تكفي هنا مسألة تطوير الكفاءة المهنية للموظفين الإداريين و الأساتذة فقط، بل يجب أن يصاحب تلك العملية الإحساس بالإنتماء للوسط الجامعي من طرف هؤلاء، و حين يتحقق ذلك بمكن الحديث بعدها عن كيفية تدريب المورد البشري و تأهيله و ترقيته و تكوينه وفق ما تقتضيه آليات التدريس الحديثة بالنسبة للأساتذة، أو وفق ما تتطلبه الإدارة من مهارات قيادية لتحقيق الأهداف التي تم تسطيرها.

2. أسس تحسين جودة التعليم في الجامعة الجزائرية:

محاولة تطبيق و تجسيد نظام الجودة في الوسط الجامعي يتطلب توفر مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها لبلورة هذا النظام، أي أنه يجب على القائمين إعطاء أهمية بالغة لهذه العناصر حتى تتحقق في جو من التكامل و الإنسجام فيما بينها، إذ لا يجب إلغاء عنصر أو تقديمه عن الآخر، فجميع العناصر تستلزم الإهتمام بها وفق الاستراتيجيات و الخطط التي تم تحديدها مسبقا، و من بين هذه العناصر:

أ. جودة أعضاء هيئة التدريس:

و القصد هنا هو التأهيل العلمي لهؤلاء الفاعلين، و هو الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية وفق الفلسفة العلمية والتربوية التي يرسمها المجتمع، و نجد أن عضو هيئة التدريس يحتل مركزا مؤثرا و بالغا نظير دوره في إنجاح الفعل التعليمي،إذ أن نجاح البرامج التعليمية و فعاليتها لا يتم إلا إذا قام بتنفيذها أساتذة مؤهلون تأهيلا علميا مناسبا لذلك.

و هناك مجموعة من السمات التي يجب أن تتوفر في عضو هيئة التدريس «الأستاذ» تطرق إليها بعض الباحثين، و لعل أبرزها :

- السمات الشخصية: و منها المرونة في التفكير، الثقة في النفس، القدرة على تفهم الآخرين، امتلاك مهارات الاتصال الفعال و التواصل مع الآخرين.
- الكفاءة المهنية: و تتجلى خاصة في دعمه للطلبة و وقوفه معهم لتلبية حاجياتهم.
- الخبرات الموقفية: و هي خبرات ناجمة عن طول فترة التدريس تسمح له بالتحكم في مجال تخصصه، كما تسمح له بتوظيف تلك المهارة و الخبرة في التفاعل مع الطلبة.
- الكفاءة العلمية: و يظهر دورها خاصة في تلبية حاجيات الطلبة العلمية المختلفة.
- الكفاءة التربوية: و تتمثل أساسا في تحكم الأستاذ بالمناهج التعليمية و الطرق التربوية.

ب. جودة الطالب:

الطالب بإعتباره محور العملية التعليمية يقودنا إلى الحديث عن مجموعة من المبادئ الواجب توفرها فيه حتى يصبح فاعلا قادرا على التفاعل مع بقية الفاعلين في الوسط الجامعي، و من أهم هذه المبادئ نجد حسب ما أشار إليه بعض الباحثين :

- ضرورة أن يتمتع الطالب بحس التعلم، من خلال استعداده لتقبل المعلومات و الإنتباه للأستاذ أثناء سير الحصة.
- التفاعل مع الأستاذ و مع الطلبة لإثراء الحصة.
- أن يكون الطالب على استعداد كامل لتقييم نفسه و لو ذاتيا من خلال مراجعة كل ما تحصل عليه من مدخلات.
- الإتصال الدائم بالمكتبة لتعزيز الدافعية للتعلم.

ج. جودة البرامج التعليمية:

و ذلك حتى يمكنها أن تتماشى و حجم التحديات التي تعرفها البيئة الخارجية، و بالتالي على هذه البرامج أن تتميز بالفعالية و المرونة و العمق، و أن تسعى في مجملها لتكوين مواطن ناجح على الصعيدين المعرفي و الأخلاقي.

د. جودة أساليب التدريس:

و القصد هنا الإبتعاد عن الطرق التقليدية في التلقين، و محاولة ربط الطالب بالواقع الذي يعيشه من خلال تقريب البرامج التعليمية من الميدان، و ذلك بهدف الوصول إلى تلقين من خلال الربط بالواقع.

هـ. جودة الهياكل والتجهيزات:

المقصود بالهيكل هنا هو المبنى الذي يعتبر أساس العملية التعليمية، بحيث كلما اتسم المبنى بالإرياحية كلما انعكس ذلك على نوعية التعليم المقدمة، فجودة قاعات التدريس مع توفر النوعية الجيدة للطاولات و الكراسي، و وفرة الكتب في مكتبة كبيرة، و توفر التدفئة و التهوية الإضاءة كلها ضروريات تؤدي إلى التأثير المباشر على الخدمات المقدمة داخل مبنى الجامعة، و بالضبط على العلاقة القائمة بين محور العملية التعليمية «الأستاذ و الطالب»

و. جودة الأدوات المستخدمة:

و لعل أبرز الأدوات التي يمكن الحديث عنها في هذا الشق هي التكنولوجيات الحديثة التي تؤدي إلى تطوير مختلف الخدمات بما فيها المقدمة في مخابر البحث، بحيث تساهم تلك التكنولوجيات و الأجهزة الحديثة في ربط الإدارة بهيئة التدريس، مما يؤدي إلى تدوير المعلومة و التحكم فيها.

ز. جودة العملية الإدارية:

و الحديث هنا يكون عن مدى تحكم الإدارة في مختلف عمليات القيادة و الرقابة، و التي تؤدي إلى تطوير أساليب التخطيط و التنظيم و المتابعة و التنبؤ و الإستشراف، و التي تسمح كلها بالتحكم الجيد و الإستخدام الأمثل للقوى المادية و العاملة بالمؤسسة.

ح. جودة القوانين:

بحيث كلما اتسمت القوانين المعمول بها بالفعالية كلما حققت أهدافها بدقة، و يظهر ذلك جليا في تحكم الإدارة و ضبطها للعملية التعليمية، و يجب على هذه القوانين أن تكون أكثر ملاءمة للعملية التعليمية و قريبة من الزمن الذي تحدث فيه، بمعنى أن تأخذ هذه القوانين في مجملها ما يحدث على الصعيد السياسي و الإقتصادي و الثقافي و الإجتماعي حتى لا تكون محل رفض من الفاعلين في الوسط الجامعي، و يشير إليها بعض الباحثين باللوائح و التي ينبغي عليها أن تكون واضحة ومحددة ومرنة .

ط. جودة الإنفاق العلمي و الدعم المالي:

بحيث تؤدي وفرت الموارد المالية و المادية إلى مقدرة المؤسسة الجامعية على تنفيذ رسالتها و تحقيق أهدافها بكل سهولة، و نظرا لأهمية هذه العملية و تأثيرها المباشر على مخرجات العملية التعليمية فقد اعتمدت الجزائر على شن إصلاحات مادية هادفة إلى جعل الجامعة قادرة على

مواكبة التغيرات التي تحدث على المستويين الوطني «سوق العمل» و الدولي «نقل التجارب و الخبرات و المعرفة»، و قد سهرت اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان جودة التعليم على ذلك.

و قد تكون هناك عناصر أخرى يمكن إدراجها هي أيضا كركائز تساهم في صناعة الجودة في مؤسساتنا الجامعية، لم نغفلها لكن حاولنا ذكر الأهم منها في هذه الورقة البحثية.

3. الإجراء اللازم لتحقيق الجودة:

هناك مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق جودة التعليم على مستوى الجامعة الجزائرية، إلا أننا أردنا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على عنصر واحد منها نظير أهميته البالغة و هو:

أ. التقويم الذاتي:

و هو تقويم يشارك فيه كل من الأساتذة، الإدارة و الطلبة، أين يكون الهدف من وراءه هو:

- دراسة مدى ملاءمة مخرجات التعلم المستهدفة و مجموعة المستويات.
- فعالية الخطة الدراسية مقارنة بمخرجات التعلم المستهدفة «متطلبات السوق و المجتمع».
- فعالية التقويم في بيان وقياس تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة.
- ما يحققه الطالب من مخرجات التعلم المستهدفة/المعايير.
- جودة الفرص التعليمية.

و يسعى هذا النوع من التقويم إلى صناعة صورة ناقدة للذات، بحيث تسمح هذه العملية من الوقوف على مواطن القوة و الضعف في العملية التعليمية، و ذلك بهدف الحفاظ على ما هو جيد من ممارسات في مقابل تحسين ما يمكن تحسينه من طرق و آليات عمل، و هو ما تفتقر إليه أغلب مؤسساتنا الجامعية.

خاتمة:

مسألة تحقيق الجودة في نظام التعليم العالي الجزائري تنعكس بشكل مباشر و واضح على مختلف مناحي الحياة التي يعرفها المجتمع خاصة سياسيا و اقتصاديا و علميا، و هو ما يؤسس لمجابهة مختلف التحديات الخارجية التي أنتجتها العولمة، و تحقيق تلك الجودة يظهر بشكل مباشر من حيث نوعية المخرجات التي تساهم بدورها الواضح في تزويد المجتمع بالأفراد القادرين على خدمته بمهارة عالية و دراية فنية كبيرة، بل تتعدى ذلك إلى صناعة أفراد يتنبأون بمستقبل المجتمع فنجدهم يحسون فن التخطيط لتجاوز مختلف العقبات، و ذلك بهدف إنقاذ المجتمع من الوقوع فيها.

لقد اهتمت الحكومة مثلها مثل باقي دول العالم بمسألة جودة التعليم العالي مسخرة لذلك ميزانية مادية ضخمة تسمح لها من ملامسة نهضة المجتمع و التأسيس للدولة الفاعلة في الوطن العربي، فوضعت الآليات التي تمكنها من ربط الجامعة الجزائرية بما يحدث من تغيرات في

العالم، مركزة على بناء الفرد «المواطن» الذي يحاول العالم أن يضمه إليه بإسم العولمة و بإسم اقتصادات المعرفة، و لتحقيق ذلك وجدت الجامعة نفسها مجبرة مثلها مثل باقي جامعات العالم على الإهتمام بالدور الذي تلعبه و الرسالة التي تحملها في إطار التحديات المختلفة التي يشهدها العالم، فعملت بذلك على جعل أهدافها أكثر مرونة و وضوح.

و لتحقيق ذلك و قصد التحكم في نوعية المخرجات، فقد عنونت مؤسساتنا الجامعية اهتماماتها تحت إطار ثلاث مدخلات أساسية و هي:

- رسالة الجامعة «مصادر التعلم»: و ذلك من خلال إعادة بناء المناهج التعليمية وفق ما تقتضيه الساعة و ما يقتضيه سوق العمل.
- فريق التكوين: أين أصبح من الضروري إعادة النظر في طرق التعليم و التلقين لإنتاج الطالب الفاعل في مجتمعه.
- الطالب: و ذلك بتفجير قدراته و مرافقته و خلق الجو المناسب الذي يسمح له بتوجيه مؤهلاته نحو خدمة أهداف المؤسسة الجامعية و الرسالة التي جاءت لأجلها.

تحاول مؤسساتنا الجامعية الوطنية في إطار تبني معايير الجودة و لو نظريا أن تواكب التحديات و التغيرات التي باتت تؤثر و بشكل مباشر على المجتمعات، و ذلك بهدف إنتاج كفاءات تحمل نفس المعايير العالمية و تكون على مقدرة لمجابهة متطلبات سوق العمل الوطني أو حتى العالمي، إلا أن محاولات الجامعة الجزائرية لا تزال محاولات محتشمة نتيجة مواصلة العديد من جامعاتنا الإعتماد على أساليب التسيير التقليدية، التي نتج عنها جمود واضح في طرق التعليم و الإعتماد على لغة الأرقام بدل الواقع، و التقشف في التوظيف من خلال الإعتماد المبالغ فيه على الأساتذة المؤقتين، و الإعتماد على مخابر لا يزال نشاطها ضعيفا جدا بسبب شح التمويل، و إعداد طلبة «كوادر» بحجم أكبر من سوق العمل مما نتج عنه اتساع في رقعة البطالة التي مست حتى الدكاترة، كل ذلك في مقابل الإكتظاظ و قلة الإنفاق على المباني الجامعية.

و عليه فإن مسألة وضع نظام لضمان تحقيق جودة التعليم العالي تتطلب أولا و أخيرا إرادة سياسية و رؤية إستشرافية تأخذ بعين الإعتبار حقيقة العلاقة التي تربط المجتمع بالجامعة و الجامعة بالمجتمع، مما سيسمح للجامعة من الخروج من إطارها التقليدي الذي سطرته لها القوانين الجامدة إلى واقع أكثر مرونة يسمح لها بالتكيف مع مختلف المؤسسات الموجودة في البيئة الخارجية.

قائمة المراجع :

1. أحمد إبراهيم أحمد، (2002)، الإدارة التعليمية بين النظرية والتطبيق، دار المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر.
2. الترتوري محمد عوض، جويحات اغادير عرفات، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، عمان، الأردن.
3. العطار إبراهيم يوسف جبريل، (2006)، واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية وسبل تطويره من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير في التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. سلمان زيدان، (2009)، إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومدخل العمل، دار المناهج، عمان، الأردن.
5. فيصل عبد الله الحاج و آخرون، (2008)، دليل ضمان الجودة و الإعتماد للجامعات العربية، أمانة الإتحاد، الأردن.
6. قاصدي فايزة، (2017)، مفهوم الجودة في التعليم العالي، مجلة جيل العلوم الإنسانية و الإجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.
7. نبيل سعد خليل، (2011)، إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، دار الفجر، القاهرة، مصر.
8. يوسف حجيم الطائي وآخرون، (2008)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

9.Noah Webster,)1976(, Webster ‘s Third New International Dictionary, G. & C. Merriam Co, Massachusetts, USA .

دار المقاولاتية آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية -دراسة حالة دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1-

Entrepreneurial House a mechanism to activate entrepreneurial education in the Algerian University- A case study of the Entrepreneurship House and the Career Development Center of Saad Dahlab University, Blida -1

لونجة آيت عزوق، عبد الله عابد

جامعة لونيسي علي البليدة 2 l.ait-azzoug@univ-blida2.dz

جامعة لونيسي علي البليدة 2 a.abed@univ-blida2.dz

الملخص :

تتناول الدراسة موضوع دار المقاولاتية كآلية لتفعيل التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية، من حيث أن الجامعات الجزائرية كان اتجاهها لهذا الأسلوب الهام كإجابة على انشغالات كيفية دعم ومرافقة الطالب الجامعي لتطوير إبداعه، وتجسيد فكرته في الواقع وبعث روح المقاولاتية فيه، وهذا من خلال تلقيه لبرنامج مقاولاتي من مختلف المواد التعليمية والتدريب والتكوين. حيث تم تعريف بعض المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، التعليم المقاولاتي ودار المقاولاتية، ثم تم تسليط الضوء على واقع دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1، نشأتها، مهامها وأنشطتها خاصة برنامج تعليم المقاولاتية. ومن بين النتائج المتحصل عليها أن دار المقاولاتية تعتبر آلية هامة لتفعيل التعليم المقاولاتي، ويظهر ذلك من خلال البرنامج المعتمد في تعليم المقاولاتية، والإقبال المتصاعد عليها من قبل الطلاب من سنة إلى أخرى، والذين رافقتهم وتمكنوا من إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، دار المقاولاتية.

مقدمة:

تسعى الجامعية الجزائرية جاهدة في تثمين البحث العلمي بوضع أطر تساعد وتسمح إنشاء شركات مصغرة من طرف الطلاب الباحثين وتشجيعهم للمبادرة في الأعمال الحرة، كما تساهم الجامعات في إنشاء وتطوير حاضنات وهيئات الدعم والمرافقة للشركات الصغيرة في إطار برنامج تكوين لإنشاء الشركات والأعمال الحرة، وللإثبات على ذلك رأت في دار المقاولاتية هيئة وجهاز للحث على المبادرة في الأعمال الحرة، وهيئة دعم ومرافقة، تمتلك منهج تعليمي يهتم بالأعمال الحرة وإنشاء الشركات المصغرة.

وجامعة سعد دحلب البليدة 1 كباقي الجامعات الجزائرية، وبوصاية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالاتفاق مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأت دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي وهو الهيكلة المتخصصة في تقديم الدعم والمرافقة اللازمة للطالب، عبر برنامج تكويني ومواد تعليمية، بهدف تثمين بحث الطالب ودخوله عالم الشغل لإنشاء الشركات والأعمال الحرة، التي تستجيب لمتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

الإشكالية:

التعليم المقاولاتي هو تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيته وتعزيزها من أجل تحفيزه وتشجيعه ليؤسس مشاريع الأعمال الحرة، وبذلك المشاركة في التنمية الاقتصادية. ولهذا تم إنشاء دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية. ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

كيف لدار المقاولاتية أن تكون آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية؟

ويترتب على هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمقاولاتية والتعليم المقاولاتي؟
- كيف تم إنشاء وتنظيم دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية؟
- هل فعليا دار المقاولاتية **ومركز التطوير الوظيفي لجامعة البليدة 1** آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي؟

الأهمية:

الموضوع ذو أهمية في الوسط الجامعي انطلاقا من أن الطالب هو حامل الفكرة والبحث وعلى الجامعة الالتزام بإنشاء الإطار الذي يسمح بدعمه ومرافقته لتثمين بحثه، ويظهر ذلك من خلال اهتمام الجامعة الجزائرية في إنشاء دار المقاولاتية التي تدعم وترافق الطالب ليثمن بحثه ويجسد أفكاره في الواقع. كما أن هذا الموضوع ذو أهمية في المحيط الاقتصادي الاجتماعي انطلاقا ذلك من أن الجامعة تمتلك خطة تكوين دورية مبنية على أساس احتياجات الشركات والشركاء الاجتماعيين، ويظهر ذلك من خلال توفير الجامعة برنامج تعليم وتكوين لإنشاء الشركات والأعمال الحرة.

الأهداف: تنحصر أهم الأهداف في:

- التعرف على المقاولاتية وتعليم المقاولاتية والمفاهيم المرتبطة بها،
- إظهار الدور الهام للجامعة في عملية إنشاء دار المقاولاتية لدعم التعليم المقاولاتي،
- التعرف على واقع دار المقاولاتية **ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1 وعلى كونها آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي.**

المنهج:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب البحث، حيث توصف المعطيات المتاحة وتحلل تحليلا علميا، ودراسة حالة دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1، من أجل الإجابة على الإشكالية والوصول إلى مجموع النتائج.

1. الإطار المفاهيمي للتعليم المقاولاتي ودار المقاولاتية:

أ. مفهوم المقاولاتية:

مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث عرفها روبرت هيزرج، بأنها إيجاد شيء ما يختلف ذي قيمة، من خلال التوفر على مشروع والانخراط فيه، وبذل المجهود والعطاء وتقدير أهمية الوقت، والأخذ بالاعتبار المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذا المشروع من أجل الحصول على مكافآت مالية مجزية وتحقيق الإشباع الشخصي الذاتي[1].

عرف الإتحاد الأوروبي المقاولاتية على أنها: مجموعة الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار و/أو الإبداع والفعالية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة[2].

وعلى أنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة على ذلك بمختلف أنواعها مالية، نفسية، اجتماعية ومقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي[3].

ب. مفهوم التعليم المقاولاتي:

هو تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة[4].

هو مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة[5].

ج. أهداف التعليم المقاولاتي:

إن الهدف الرئيسي للتعليم المقاولاتي في الجامعة هو تكوين جيل جديد من المقاولين والمبدعين في مجال الأعمال وغيره من المجالات الأخرى في المجتمع، يقدمون إبداعا على شكل منتج أو خدمة أو عملية أو مدخل جديد في الأعمال، أو مشروع جديد أو اختراعا، أو اكتشافا، وهناك أهداف أخرى مثل[6]:

- تغيير نمط التفكير التقليدي للطلاب إلى أنماط التفكير الحديثة على الإبداع والابتكار والتجديد.
- بناء اتجاهات إيجابية للطلاب تجاه المقاولاتية والعمل الحر،
- تعزيز الروح والنزعة المقاولاتية وإثارة الدافعية لدى الطلاب،
- مساعدة الطلاب على بناء تصور أفضل لمهنة المستقبل،
- تطوير السمات والمهارات الشخصية للطلاب التي تساعد على إنشاء القاعدة الرئيسية للتفكير والسلوك المقاولاتي (الإبداع والابتكار، المخاطرة، الاستقلالية، الثقة بالنفس، القيادة...)،
- تعزيز مهارات بناء العلاقات والاتصال الإيجابي في بيئة تربوية مناسبة،
- زيادة وعي الطلاب حول التوظيف الذاتي والريادة كبديل لمهنة المستقبل.

د. متطلبات التعليم المقاولاتي:

إن تحقيق أهداف التعليم المقاولاتي في الجامعة يتطلب مجموعة من العناصر نلخصها فيما يلي[7]:

- **البنية التحتية:** من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل: جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي.

- **الموارد البشرية:** المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية واستخدام تكنولوجيات المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية.

- **البيئة:** الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات إبتداءا من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي.

- **الاستفادة من التجارب العالمية:** في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة العربية.

- **الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة:** التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه

على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

هـ. أشكال التعليم المقاولاتي:

إن الأحلام المقاولاتية للعديد من الطلاب تعوقها ضعف كفاية المعرفة بالأعمال، وضعف استعدادهم للمخاطرة في تحقيق أحلامهم، وبالتالي فالجامعات تلعب دورا مهما في تعزيز السلوك المقاولاتي، حيث أثبتت الأبحاث العلاقة الإيجابية بين التعليم المقاولاتي والسلوك المقاولاتي. وقد اقترح كل من كراجنبرنكKraaijenbrinkوغروين Groen وبوس Bos شكلين للتعليم المقاولاتي بالجامعة هما[8]:

- **في دور التعليم التقليدي:** يمكن للجامعات تقديم التعليم المقاولاتي من خلال تعليم الطلاب المعارف والمهارات اللازمة من أجل الشروع في مشروع جديد.
- **في الدور التجاري:** يمكن للجامعات أن توفر للطلاب دعما مستهدفا ومحددا لبدء شركاتهم الخاصة من خلال تقوية مفهوم التنمية والمقاولاتية لديهم، حيث يمكن من خلال توفير الوعي، والتحفيز، واحتضان الأفكار المبدعة لتحويلها إلى مشروعات ريادية من خلال حاضنات الأعمال الجامعية. وكذلك دار المقاولاتية بالجزائر.

الشكل رقم (1): يوضح منظومة حاضنة الأعمال بالجامعة

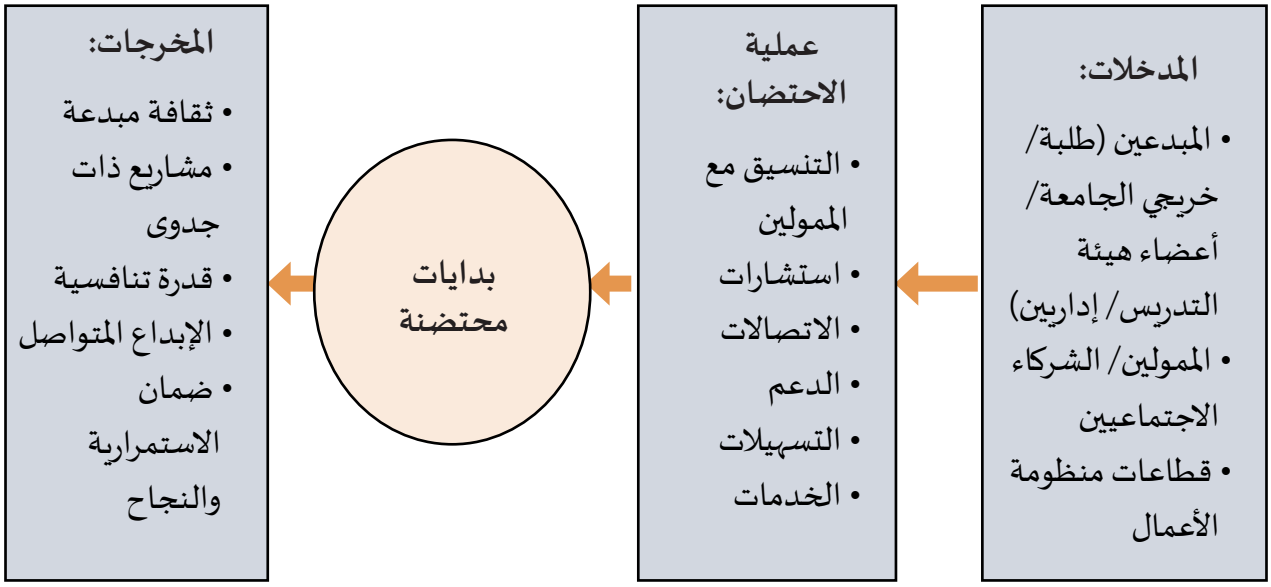

المصدر: عصام سيد أحمد، سعيد إبراهيم، التعليم الريادي –مدخل لدعم طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد: 08، جوان 2015، ص: 152.

و. برامج التعليم المقاولاتي:

إن كل مرحلة من المراحل الخمس الآتية من الممكن أن تعلم من خلال الأنشطة التي تجري في الصفوف الدراسية أو يمكن أن تعلم في مساق منفصل في المقاولاتية، تشتمل هذه المراحل على

التالي[9]:

- **تعلم أساسيات المقاولاتية:** يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة لملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الابتدائية والإعدادية والثانوية ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وأن يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد العمل الحر، إن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.
- **الوعي بالكفاءة:** إن الطلبة يتعلمون الحديث بلغة الأعمال أو يرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية واكتشافها لديهم، والتي يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية، أو أن تحتويه المساقات والمناهج الأخرى التي ترتبط بها، على سبيل المثال مشاكل التدفق النقدي يمكن أن تستخدم في منهاج الرياضيات، ويمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من مناهج مهارات الاتصال.
- **التطبيقات الإبداعية:** إن مجال الأعمال معقد لذا فإن جهود التعليم لا تعكس هذا التعقيد بطبيعته، ففي هذه المرحلة يستكشف الأفراد الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية، ومن هنا فإن الأفراد يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة، إن هذه المراحل تشجع الأفراد لابتكار وخلق فكرة أعمال فردية للقيام بعملية اتخاذ القرار من خلال بناء خطة عمل متكاملة بالإضافة إلى تجربة وممارسة عمليات الأعمال المختلفة.
- **بدء المشروع:** بعد أن يكسب الأفراد البالغون تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي، فإن العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمه فكرة العمل المقاولاتي إلى واقع عملي، وخلق فرصة عمل، ويمكن لقيام بذلك من خلال توفير الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة للأفراد في الكليات والجامعات، وذلك لتعزيز بدء وتأسيس المشروع، وتطوير السياسات والإجراءات للمشاريع الجديدة والقائمة.
- **النمو:** عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجهها في هذه المرحلة، وفي العادة فإن العديد من مالكي الأعمال لا ينشدون المساعدة في هذه المرحلة، إن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب، وحلها بفعالية، مما يمكن نمو وتطوير المشروع.

الجدول 1: تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول.
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية وإدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسة خاصة وخلق مناصب شغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين.
تطوير المديرين	تطوير المهارات من أجل التشاور، والتعلم ومتابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: أيوب صكري وآخرون، و اقع التعليم المقاولاتي في الجز ائر–الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجز ائر، ديسمبر2017، ص: 19.

2. إنشاء وتنظيم دار المقاولاتية في الجامعة الجز ائرية:

دار المقاولاتية هي عبارة عن هيئة مرنة، مقرها الجامعة تتمثل مهمتها في تحسين، تكوين وتحفيز طلبة الأطوار النهائية وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة[10].

أ. نشأة دار المقاولاتية في الجامعة الجز ائرية:

تعتبر جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة أول تجربة لدار المقاولاتية في الجزائر، حيث أنشئت سنة 2007، ولكن الفكرة تعود قبل فترة طويلة، في عام 2001 مع ظهور نظام ل.م.د في التعليم العالي، حيث أقامت الجامعة شراكتها مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بهدف العمل التحسيسي في أوساط الطلاب من خلال تنظيم لقاءات حول موضوع المقاولاتية.

تختلف كلمة «دار/ بيت» عن «مركز» أو«معهد» الذي يشير إلى البنى الأكاديمية والتعليم التقليدي حيث تستحضر كلمة «دار» بنية ودية، حيث يكون الجو لطيفاً ومفيداً لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة.

إن المنهج المتبع من قبل دار المقاولاتية لفرض قيم المقاولاتية يهدف إلى جمع وتقريب جميع الجهات العاملة في بيئة المؤسسة البنوك، الضرائب، التأمين...، من أجل تحقيق أفضل اندماج مهني للطلاب في المقاولاتية، لذلك فإن المهام الرئيسية لهذه الهيئة (دار المقاولاتية) داخل الجامعة تتمحور حول ثلاث عناصر أساسية هي: التحسيس (التوعية)، التدريب والمرافقة، لبعث روح المبادرة وإعداد الطلاب الخريجين لاتخاذ خطوة نحو إنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهم، من خلال الاستفادة من مختلف الأنظمة التي وضعتها الدولة (CNAC, ENSEJ, ANGEM) وتسهيل اندماجهم في النسيج الاقتصادي والمساهمة في تطويره[11].

ب. مهام دار المقاولاتية:

تتمثل مهام دار المقاولاتية في[12]:

- نشر ثقافة المقاولاتية عن طريق التوعية،
- تدريب الطلاب على المقاولاتية،
- المرافقة المسبقة للطلاب الذين يحملون مشاريع.

ج. أنشطة دار المقاولاتية:

تستند الأنشطة التي تقوم بها دار المقاولاتية على خطة سنوية تتضمن[13]:

- أيام تحسيسية ذات طبيعة عامة،
- ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية،
- الجامعات الصيفية: تتضمن مراحل إنشاء مؤسسة بمساهمة الشركاء ANSEJ،
- الاجتماعات بأسلوب الطاولة المستديرة،
- تنظيم مسابقات لأفضل خطة عمل،
- تنظيم مسابقات لأفضل فكرة،
- دورات تدريبية حول المقاولاتية.

د. اللجان المشتركة لتنظيم دار المقاولاتية:

يتمحور تنظيم دار المقاولاتية حول لجنة وطنية مشتركة ولجان محلية مشتركة مسؤولة عن تحديد برامج العمل ومتابعة تنفيذها.

■ اللجنة الوطنية المشتركة: تتكون مما يلي:

- أربعة (04) ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- ممثلان (02) عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
- ممثلان (02) عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

هذه اللجنة مسؤولة عن صياغة النظام الداخلي الذي يحدد شروط عملها، كما تضع تقرير سنوي يتضمن الحصيلة السنوية لتنفيذ البرامج، تقوم بإرساله إلى الوزراء المكلفين بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتعليم العالي والبحث العلمي.

■ اللجنة المحلية المشتركة: تتكون من:

- ممثلان (02) عن الجامعة المعنية،
- ممثلان (02) عن الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،
- ممثل (01) عن مديرية التوظيف بالولاية.

تلتزم هذه اللجان بإعداد تقرير سنوي ترسله إلى اللجنة الوطنية[14].

هـ. إحصائيات خاصة بدور المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي

تضم الشبكة الجامعية الجزائرية بنية ثرية من الهياكل التي تدعم التعليم المقاولاتي[15]:

جدول 2: عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى غاية 2019

جامعة	مركز جامعي	مدرسة وطنية عليا	مدرسة عليا	مدرسة عليا للأساتذة	ملحقة جامعية	المجموع
50	13	20	10	11	02	106

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- في سنة 2007 كانت التجربة الأولى لدار المقاولاتية بجامعة منتوري قسنطينة، بالشراكة مع جامعة Pierre Mondès de Gronoble بفرنسا.
- في سنة 2016 أصبح عدد دور المقاولاتية 58.
- ارتفعت معدلات التحاق خريجي الجامعات بوكالة ANSEJ من 8% سنة 2008 إلى 30% سنة 2016.
- إرتفع معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة من قبل خريجي الجامعات من 6% سنة 2013 إلى 13% سنة 2015 ثم 18% سنة 2016 [15].
- وحسب المسؤولة عن دور المقاولاتية بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ البليدة، أنه في سنة 2019 كل الجامعات والمراكز الجامعية وكذا المدارس العليا بمختلف أنواعها تضم دارا للمقاولاتية.

3. دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1 آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي:

أ. دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1:

تعتبر جامعة سعد دحلب البليدة 1 من الجامعات التي كانت سباقة في إنشاء دار المقاولاتية، سوف نتعرف عليها كما يلي:

- التعريف: دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي هي بمثابة هيكلة متخصصة تتواجد داخل الحرم الجامعي سعد دحلب البليدة 1، تم إنشاؤها سنة 2014، تقوم بتقديم خدمات متميزة للطلبة للمساعدة على تغطية الفجوة الموجودة بين الجامعة وعالم الشغل والعمل[16].
- المهمة: تتبلور مهمة دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة البليدة 1، في مساعدة الطلبة طيلة مسارهم الجامعي على اكتساب روح المقاولاتية من جهة، ومن جهة أخرى

العمل على تطوير مهاراتهم والتقنيات والكفاءات الخاصة، هذه المهارات والكفاءات نفسها هي التي تجعلهم مهيئين للاندماج في عالم الشغل والعمل ومواجهة العراقيل اليومية وتحويلها إلى فرص تساعدهم على تقويتهم وتحقيق نجاحهم، وليست بمثابة مشاكل تضعفهم ولا تحفزهم. كما تعمل على نشر الثقافة المقاولاتية وترافق الطلبة في مخاطرة إنشاء مؤسستهم الخاصة. وتهتم بـ[17]:

- **تحسيس:** أكبر عدد ممكن من الطلبة لتعلم المقاولاتية وتشجيعهم للاندماج في عالم الشغل،
- **تكوين:** أكبر عدد ممكن من الطلبة، المسجلين في جميع التخصصات، في المقاولاتية طيلة مسارهم الجامعي.
- **مرافقة:** الطلبة ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم.

■ الأهداف: تسعى دار المقاولاتية لجامعة البليدة 1 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[18]:

- مساعدة الطلاب على تحديد قيمهم وشخصيتهم، وتثمين كفاءاتهم ومهاراتهم وفهم كيفية مواءمتها مع المتطلبات الحالية لسوق العمل،
- تمكين الطلبة من تصميم مسارات مهنية تتكيف وأبحاثهم العلمية،
- تحسين القدرة على التوظيف والمشاركة المدنية لدى الطلاب ليكونوا أعضاء يساهمون في تنمية المجتمع،
- تقديم معلومات تساعد الطلاب في التعرف والوصول إلى فرص العمل، والتدريب والأعمال التطوعية،
- إتاحة فرص للطلاب للقاءات مع المسؤولين عن التوظيف، وأصحاب العمل المحتملين لإقامة علاقة عمل وشغل للحصول على خبرة مهنية.

■ الخدمات: تقدم دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي مجموعة من الخدمات وأساليب تطوير المسار المهني التي تعكس الأهداف المسطرة وهي[19]:

- التدريب لدخول عالم الشغل: حيث يقدم عبر ورشات عمل لتحضير الطالب دخول عالم الشغل وتحقيقه النجاح المهني على المدى البعيد،
- تدريب الالتزام المدني: يتم إعداده من طرف ورشات عمل من أجل تحضير الطلاب ليصبحوا فاعلين وملتزمين وأفرادا مسؤولين في المجتمع، وليكتسبوا كفاءات وخبرات متنوعة ومهمة تميزهم عن غيرهم من طالبي العمل،
- المشورة المهنية: هي استشارات فردية يقدمها مختصون، تسمح للطلاب من التعرف على نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم، مما يسمح لهم تخطيط مسارهم المهني وتحضيرهم للبحث عن العمل،
- منتدى الجامعة – مؤسسة: هي فرصة للطالب لمقابلة أكبر عدد ممكن لأرباب العمل،
- زيارة مديري المؤسسات: دعوة المؤسسات لدار القاولاتية ومركز التطوير الوظيفي، من شأنها أن تمنح للطالب رؤية أكثر وضوحا عن العمل،
- برنامج التكوين التطوعي: هو برنامج مصمم لتوسيع خبرة الطالب في التسيير واكتساب

اتصالات مع الوسط المهني.

ب. برنامج التكوين والتعليم بدار المقاولاتية:

عملت دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1 حاليا على وضع برنامج ذو أهمية لتكوين الطلبة، وحصرتها في: تسيير الموارد البشرية، تسيير المؤسسة، المرافقة، القطاع الصناعي[20]. وفي بدايات إنشائها كان البرنامج مسطر كما يلي:

- برنامج ورشات العمل: يتضمن برنامج التكوين والتعليم بدار المقاولاتية مجموعة من الورشات تهتم بتأهيل الطالب للحياة المهنية إما بمساعدته على إيجاد منصب عمل أو على إنشاء مشروعه الخاص.

الجدول 3: ورشات التكوين والتعليم بدار المقاولاتية من بداية الإنشاء إلى غاية 2019

الورشة	الوصف
البحث عن العمل	فهم المراحل الأولى للبحث عن العمل
كتابة السيرة الذاتية	كيفيات وطرق كتابة سيرة ذاتية
رسالة تحفيز	تبيين أهمية الرسالة التحفيزية وكيفية إعدادها
مقابلة التوظيف	تحضير الطالب لمقابلة التوظيف
تجاوز العقبات الفردية	طرق وكيفيات التغلب على العقبات الفردية
تجاوز العقبات الجماعية	طرق وكيفيات التغلب على العقبات الجماعية
العمل التطوعي	إنشاء رابط بين المهارات المكتسبة من الأعمال التطوعية وكيفية تحويلها إلى مهارات مهنية
الأهداف الشخصية	التعبير عن الآفاق المستقبلية والتعرف على العقبات وكيفية وضع خطة عمل
القيادة	التعرف نمطهم القيادي وتحليله نوع وتعلم طريقة عمل كل نمط

المصدر: Perspectives, Bulletin des sciences et technologie, université Saad Dahlab Blida 1, N°006, Décembre 2015, P: 17.

- برنامج التعليم المقاولاتي: يتضمن برنامج التعليم المقاولاتي مجموعة من المقاييس التي تساهم في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الطالب.

الجدول 4: برنامج التعليم المقاولاتي من بداية الإنشاء إلى غاية 2019

المقياس	الوصف
تطوير المهارات	التواصل بين الأفراد، إدارة الضغوطات، إدارة الوقت، إدارة الفشل والمخاطر، التسويق الذاتي والتواصل، الريادية وتحفيز الفريق
روح المقاولاتية	الاقتصاد المحلي والمقاولاتية
تحديد الفكرة الصحيحة للمشروع وتقييمها	دراسة السوق، العصف الذهني، جدوى المشروع
إعداد نموذج للعمل	الاعتماد على كيفية وضع خطة عمل
إطلاق المشروع	وضع خطط العمل، وضع جدول العمل، تحديد أهداف المشروع
إدارة المشروعات	فهم دور ومهام مدير المشروع، التعرف على مصطلحات إدارة المشروع
تقنيات التفاوض والبيع	تعليم مختلف أساليب وتقنيات التفاوض والبيع
الاحتضان	احتضان الأفكار المبدعة لتحويلها إلى مشروعات ناجحة وريادية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1

- عدد الطلاب المنتمون لدار المقاولاتية بجامعة سعد دحلب:

جدول 5: حصيلة الطلاب الذين استفادوا من برامج تحسيسية وتكوينية بدار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1 من 2013 إلى غاية 2018

السنة	عدد الطلبة المكونين
2013	–
2014	84
2015	244
2016	182
2017	185
2018	313

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1

يجود تصاعد في أعداد الطلاب الملتحقين بدار المقاولاتية من سنة لأخرى، كما أن دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1 رافقت ما يزيد عن 35 طالب لإنشاء مؤسسة مصغرة في الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى غاية 2019[21]. ومع ذلك تبقى الأرقام الظاهرة في الجدول أعلاه توضح قلة عدد الطلاب المنخرطين في دار المقاولاتية بالنظر للأعداد المتخرجين في أطوار الليسانس والماستر

والدكتوراه.

4. النتائج:

مما سبق دراسته تم الوصول إلى النتائج التالية:

- الهدف من تعليم المقاولاتية في الجامعة، هو تكوين جيل من الطلاب المقاولين والمبدعين في مجال الأعمال، وبعث روح المقاولاتية فيهم لتطوير التفكير والسلوك المقاولاتي لديهم.
- دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة البليدة 1 تهتم بـ: تحسيس، تكوين ومرافقة: أكبر عدد ممكن من طلبة جميع التخصصات، طيلة مسارهم الجامعي، لتعلم المقاولاتية وتحقيق مشاريعهم للاندماج في عالم الشغل.
- **دار المقاولاتية لجامعة البليدة 1 عبارة عن نقطة تواصل بين الطلاب وأصحاب العمل للوصول إلى فرص العمل وبالتالي اكتساب الطلاب لخبرة مهنية.**
- دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1 عبارة عن هيئة تقدم خدمات متنوعة للطلاب **كتنظيم ورشات عمل، مشورات مهنية، تنظيم لقاءات مع أصحاب العمل وغيرها، ليصبح الطلاب أعضاء يساهمون في تنمية المجتمع.**
- برنامج التعليم المقاولاتي لدار المقاولاتية بجامعة سعد دحلب البليدة 1 متكون من مقاييس لها علاقة مباشرة لبعث روح المقاولاتية ونشر الثقافة المقاولاتية واحتضان المشاريع.
- هناك إقبال مهم سنة بعد سنة من قبل الطلاب على دار المقاولاتية لجامعة سعد دحلب البليدة 1، والتي عملت على مرافقتهم فعليا لإنشاء مؤسسات مصغرة.

الخاتمة:

إن الجامعات الجزائرية تلعب دورا مهما في إنشاء دار المقاولاتية، بتوفير البنية التحتية، التجهيزات والمعدات اللازمة، والموارد البشرية المؤهلة. وبدورها دار المقاولاتية توفر للطلاب دعم ومرافقة لبدء شركاتهم الخاصة بتوعيتهم وتحفيزهم، واحتضان الأفكار المبدعة، لتحويلها إلى مشروعات ريادية.

وتعمل دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1 على بعث روح المقاولاتية ونشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلاب، وهذا بوضع برنامج تعليمي وتكويني للمقاولاتية بهدف تأهيل الطلاب إلى الحياة المهنية. وموازيا لهذا التعليم تقدم خدمات مختلفة كالتدريب، المشورة المهنية، منتدى الجامعة-مؤسسة، وغيرها من الخدمات التي من شأنها تساعد الطلاب ليصبحوا فاعلين وأفراد مسؤولين في المجتمع. كما أنها ترافق الطلاب على إنشاء مؤسسات مصغرة مساهمين بذلك في تنمية المحيط الاجتماعي الاقتصادي، وهذا ما يجعل دار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1 آلية لتفعيل التعليم المقاولاتي.

التوصيات:

بالاستناد على النتائج السابقة الذكر، خاصة قلة عدد الطلاب الملتحقين بدار المقاولاتية، يمكن التوصية بما يلي:

- العمل على استقطاب الطلبة الجدد لتعلم المقاولاتية، وهذا بمشاركة دار المقاولاتية في الأبواب المفتوحة على الجامعة، التي تنظمها الجامعة الجزائرية لفائدة تلاميذ السنة ثالثة ثانوي، وكذا لحاملي شهادة البكالوريا الجدد،
- إجبارية تسجيل طلبة نهاية الدراسة، خاصة طلبة الماستر، في دار المقاولاتية للاستفادة من التكوين والتعليم المقاولاتي، ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الطلاب المقبلين على دار المقاولاتية،
- إلزامية إدراج طريقة إنشاء مؤسسة مصغرة مع موضوع بحث الطالب في منهجية مذكرة التخرج،
- إعداد تقارير تخص تقييم ومراجعة دورية لمواد التعليم المقاولاتي، بما يضمن جودة التعليم المقاولاتي،
- الحرص على استدامة دار المقاولاتية على إتباع نمط الأيام التحسيسية حول تعلم المقاولاتية، والورشات التكوينية ذات الصلة، ومنتدى مؤسسات-جامعة،
- إحداث دار المقاولاتية بمشاركة الطلبة، لمجلة دورية تعرض فيها حوصلة لنشاطاتها التعليمية والتكوينية، وكذا تجارب الطلبة الذين نجحوا في تأسيس مؤسساتهم الخاصة، بعد استفادتهم من التعليم والتكوين المقاولاتي.

قائمة المراجع:

1. نور عبد الله عويض العيشي، دراسة تقويمية لمشروع التعليم للريادة من منظور تربوي إسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 2016، ص: 27.
2. مهني شريفة، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص: 03.
3. أمال بعيط، برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017، ص: 11.
4. أيوب صكري وآخرون، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر –الإنجازات والطموحات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر2017، ص: 14.
5. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015، ص: 143.
6. عصام سيد أحمد، سعيد إبراهيم، التعليم الريادي –مدخل لدعم طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، العدد: 08، جوان 2015، ص، ص: 145-146.
7. الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص، ص: 178-179.
8. عصام سيد أحمد، سعيد إبراهيم، مرجع سابق، ص، ص: 151-152.
9. أيوب صكري وآخرون، مرجع سابق، ص، ص: 18-19.
10. الموقع الإلكتروني الرسمي لدار المقاولاتية بجامعة خميس مليانة .vrext.univ-km.dz/index 2019/02/php/communication/entreprenarit/123-presentation,consulté le:06.
11. الموقع الإلكتروني الرسمي لدار المقاولاتية بجامعة منتوري قسنطينة
12. https://centr.unc.edu.dz/maison/pages/style-demo.php, consulté le: 06 /2019/02.
13. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
14. ANSEJ https://ansej.dz/index.php/fr/espace-promoteur/la-maison-de-l-entreprenariat, consulté le 2019/02/07 à 00:17.
15. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، المرجع نفسه.
16. الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، المرجع نفسه.
17. الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي
18. 18. https//:www.mesrs.dz/ar/univestes, consulté le 072019/02/ à 01:00

Perspectives, Bulletin des sciences et technologie, université Saad Dahlab Blida 1, N°006, Décembre 2015, P : 16.

19. الموقع الإلكتروني لدار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1 consulté le 14 -2022-08-http://www.cdc-ublidal.com.

20. 20. Perspectives, Bulletin, référence déjà cité, P : 16.

21. 21. Perspectives, Bulletin, référence déjà cité, PP : 1617-.

22. الموقع الإلكتروني لدار المقاولاتية ومركز التطوير الوظيفي لجامعة سعد دحلب البليدة 1، مرجع سابق.

23. 23. Bilan global des activités, Maison de l'entrepreneuriat et centre des carrières, Université Saad Dahlab Blida 1, durant la période 2013--2018.

دور الجامعة التنموي و آليات النهوض

University development role and advancement mechanisms

د،أعمر فضيلة ، أ.د،بلبول نصيرة ، د،سلامي خديجة

جامعة زيان عاشور الجلفة livemirage@gmail.com.

جامعة زيان عاشور الجلفة nacira.balboul@gmail.com.

جامعة زيان عاشور الجلفة khedidjaselami14@gmail.com

الملخص :

تضطلع الجامعة بدور ريادي في المجتمع،فصلتها ببيئتها تتحدد من خلال ما تقدمه من قدرات متخصصة و قادرة على الإسهام في تنمية البيئة المحلية

و تهدف الدراسة إلى تصحيح مسار الجامعة و إعادتها إلى سكة البحث العلمي الذي يخدم مؤسسات الدولة و اقتراح إستراتيجية لتحول الجامعة في ضوء المعرفة المتجددة و ربطها بالمنظومة الاقتصادية و الاجتماعية لتنمية المجتمع.

فالجامعة من بين المؤسسات التعليمية و التكوينية التي تهدف إلى إنتاج مخرجات ذات كفاءة في مختلف التخصصات و الميادين ،باعتبار أن هذه المخرجات تشكل المنطلق و القوة الحقيقية بالنسبة لباقي المؤسسات المجتمعية الأخرى و رهان التعليم و التنمية مقترنين بالدور الذي تؤدية الجامعة في محيطها السوسيو اقتصادي و مدى انفتاحها عليه و تعاملها و نشاطها فيه،و في وقتنا الراهن نجد ان الدول التي تشهد نهضة و تطورا على مختلف الأصعدة تسعى لبناء مجتمعات حديثة قوامها اقتصاديات المعرفة ،معتمدة بشكل جزئي أو كلي على جامعاتها .

الكلمات المفتاحية :الجامعة ،التنمية،جودة التعليم.

مقدمة:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي بما تضمنه من رؤوس أموال فكرية ضخمة و متنوعة، الأداة الرئيسية لقيادة التقدم في المجتمعات و العلاقة الطردية بين الارتقاء العلمي و الفكري لهذه المؤسسات، و مستوى التقدم في أي دولة يعكس ويوضح أن بداية و سبيل التقدم يبدأ من النهوض بمؤسسات التعليم بوجه عام و مؤسسات التعليم العالي بوجه خاص،و لن يتأتى ذلك إلا إذا كانت تتبنى فكرا و توجها إداريا أساسه الجودة الشاملة .

إن التطور و التغير الذي يشهده العالم في المجتمعات الحديثة في جميع المجالات المعرفية و التكنولوجية جعلت العالم يدرك أهمية التعليم المتميز في مواكبة المستجدات و مواجهة التحديات المحيطة به،إضافة إلى أهميته في تطوير المجتمعات لما يلعبه من دور فعال في تنمية الموارد البشرية و هو ما أوجب على الباحثين ضرورة البحث عن آليات تجعل من الجامعة منبرا للنهوض بالتنمية البشرية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع،بحيث تتوافق مع احتياجات المجتمع الحالية و المستقبلية ،إذ أصبحت الأمم القوية في عصرنا تقاس بما تملكه من ثروة بشرية قادرة على الإبداع و الإنتاج .

وبناء على واقع متابعتنا للأزمات والمشكلات التي تواجهها الجامعة، وتزايد عدد البطالين من خريجيها وضعف انسجام بعض برامج الجامعات مع متطلبات سوق العمل، وكذا تراجع جودة المخرجات، كان لا بد من توفر إستراتيجية واضحة تساعد الجامعة للانتقال من هذا الوضع، ولا يتأتى ذلك إلا بتبني استخدام التكنولوجيا بكل مرافقها وعملياتها والعمل على توليد وإنتاج المعرفة التي بدورها تساعد في تكوين مجتمع المعرفة، والخروج بها من التعليم التقليدي إلى تعليم يعتمد على اقتصاد المعرفة تمهيدًا للسمو نحو تأسيس المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة وتلبية متطلباته.وفي ضوء ما سبق يمكن صوغ مشكلة الدراسة في التساؤل التالية: كيف يمكن للجامعة أن تلعب دورا رياديا في النهوض بكافة قطاعات المجتمع ؟

1. تحديد المفاهيم :

أ. الجامعة:

هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع... وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وآمالهم.

والجامعة ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لأي عصر بل داخلها، وليست شيئًا منعزلاً وليست شيئًا تاريخيًا لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤثرات الجديدة، إنما تعبر عن العصر، كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل.

كما أنها المنظمة التي طورت القدرة على التكيف والتغير المستمر لأن جميع أعضائها يقومون

بدور فاعل في تحديد وحل القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل.

ب. الجودة:

يعرف مفهوم الجودة لغويا على انها من أصل الفعل الثلاثي «جاد» ،و الجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جودة،وجودة أي صار جيدا ، وإحداث الشيء فجاد و التجويد مثله ، وقد جاد جودة و أجاد أي أتى بالجيد من القول و الفعل.

كما عرفت الجودة بأنها «إستراتيجية عمل أساسية تسهم في تقديم منتجات و خدمات ترضي بشكل كبير العملاء في الداخل و الخارج ،وذلك من خلال تلبية توقعاتهم الضمنية و الصريحة.

و يعرف فتحي درويش الجودة بأنها «جملة المعايير و الخصائص التي ينبغي أن تتوافر في جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة ،سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات ، والتي تلبي احتياجات المجتمع و متطلباته و رغبات المتعلمين و حاجاتهم ، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية و المادية بالجامعة .

ج. جودة التعليم :

هي عبارة عن عملية توثيق البرامج و الإجراءات و تطبيق الأنظمة و اللوائح و التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم و الارتقاء بمستوى الطلبة في جميع المستويات العقلية و النفسية و الثقافية و الاجتماعية ،فهي تعرف على أنها أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع و مستويات الجامعة ليوفر للأفراد و فرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب و المستفيدين من التعليم و البحث العلمي أو فاعلية تحقيق أفضل خدمات تعليمية و بحثية بأكفأ الأساليب و أقل تكلفة و أعلى جودة ممكنة .

كما تعرف على أنها قدرة مجموع خصائص و مميزات المنتج العلمي على تلبية متطلبات الطالب و سوق العمل و المجتمع و كافة الجهات الداخلية و الخارجية المنتفعة ،ويتطلب ذلك توجيه كل الموارد البشرية و السياسات و النظم و المناهج و العمليات و البنية التحتية من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار و الإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى المطلوب.

وتعرف أيضا على أنها فلسفة تنظيمية تنتج بيئة مناسبة لتحقيق الجودة المستهدفة لعمليات التعلم و توفر متطلبات إقامة نظام نوعي لمخرجات ذات سمة تنافسية.

د. التنمية :

- **لغة :** يقال ينمي و نماء أي زاد و كثر فالنماء هو الزيادة و يقال أيضا نما و أنميت الشيء و نميته أي جعلته ناميا(القاموس ،2006،ص33)

و التنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر و في الزيادة و النماء و الكثرة و الوفرة و المضاعفة و الإكثار.

- **اصطلاحا:** لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية و نذكر منها تعريف «كيندل برجر»kindelberger» حيث عرفها على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة ، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها كما عرفها Baldwin في كونها عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معنية تعبر عن التقدم(الرشدان ،2005،ص56) فالتنمية هي عملية إرادية هادفة و جامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضاع المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية و نقل المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل(نعيم ،1999،ص131)

و بذلك فهي تغيير قوي و كبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها و تحددها لنفسها،أي التغير في الأنماط الأفضل ، بل و أيضا بزيادة قدرته على التحكم و السيطرة في أمورهم و شؤونهم بالتصرف.

2. أهداف الدراسة :

- ربط الجامعة بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمعات.
- تصحيح مسار الجامعة و إعادتها إلى سكة البحث العلمي الذي يخدم مؤسسات الدولة الجزائرية.

3. أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الجامعة كركن اجتماعي و اقتصادي فعال في المجتمع ،كونها منطلق كل عملية تنموية و على كافة الأصعدة ،فربط الجامعة بمحيطها و ما يحمله من انشغالات سيتيح للكفاءات العلمية الاندماج بمهنية و احترافية في إيجاد الحلول والانخراط في الحياة المهنية بشكل غير مباشر ،مما يحمله على التفكير في إنشاء مؤسسة خاصة به بعد التخرج و توظيف أفكاره .

4. جودة التعليم العالي:

إن لضمان جودة التعليم العالي دورا فاعلا في شتى المجالات الاقتصادية و التكنولوجية ،و دورا ايجابيا في مواجهة التحديات العالمية المتمثلة في العولمة و الانفتاح على العالم الخارجي،من خلال تزويد المجتمعات بمخرجات مسلحة بالكفايات المتخصصة و المهارات العالية و الاتجاهات الايجابية القادرة على معالجة المشكلات القائمة و وضع إجراءات وقائية تحول دون الوقوع في المشكلات التي يمكن حدوثها ، وقد أسهمت جودة التعليم العالي في رسم مسيرة المجتمعات و نهضتها و إنشاء الدولة الحديثة و مؤسساتها و أجهزتها و لهذا أخذت قضايا الجودة جانبا كبيرا من النقاشات التي تجري في العديد من المحافل و المؤتمرات العالمية ،وتزايد الاهتمام بمخرجات الجامعة و نواتجها بشكل كبير ،الأمر الذي يتطلب وضع آليات واضحة لربط تداعيات التغيير التي يشهدها قطاع التعليم العالي مع متطلبات العولمة و اقتصاد المعرفة و التنمية المجتمعية

،وإمكانية الاستثمار الحقيقي في هذا المجال ،لذلك بات مؤكدا أن هناك ضرورة لتطوير معايير ضمان الجودة و تعديلها من خلال إعادة النظر في رؤية المؤسسة و رسالتها و أهدافها و تصميم المناهج الدراسية و طرق التعليم و مصادر التعلم والخدمات المقدمة للطلبة لتتوافق مع تحديات العصر الحالي و تكون قادرة على الإيفاء بمتطلبات و مواصفات سوق العمل المحلي و الإقليمي و الدولي ،و إثبات جودتها و كفاءتها ،و يعتبر التعليم العالي اليوم محور عمليات تحديث المجتمع و تهيئة الظروف الملائمة للتصنيع و التنمية في ظل اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق تحطيم المعايير العلمية القديمة و إيجاد معايير جديدة أكثر ملائمة للاقتصاد الحديث،لذلك ارتبط التعليم العالي بمفهوم الاستثمار في الرأس المال البشري ،وهو إصلاح وضع مفاهيم الأفراد على أنهم يجسدون مجموعة من المهارات التي يمكن تأجيرها لأصحاب العمل ،و تنتج المعرفة والمهارات التي يمتلكها الفرد - والتي مصدرها الجامعة – معنيا من رأس المال المنتج ،إلا أن قيمة هذا المقدار من الرأسمال المنتج مشتقة من مقدار اكتساب تلك المهارات في سوق العمل.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أن للبحث العلمي أهمية متزايدة و خاصة في عصر العولمة ،بعدما لمس أهميته المباشرة في مختلف المجالات الاقتصادية منها أو السياسية أو الاجتماعية، كما يعتبر وسيلة هامة لتطوير المعرفة و التجديد و الابتكار و الاختراع فيها .

ومن تحديات العلم أن الإبداع إذا لم تتحول ثماره إلى واقع اقتصادي ملموس الأثر في حياة الناس فلسوف يظل هامشيا لا يحفزه طلب اجتماعي قوي يؤصل جذوره و يرسي دعائمه في المجتمع ،ويهيئ لتقبل الأفكار الرائدة المتداولة في قاعات البحث و المختبرات من خلال القطاع الإنتاجي إلى سلع ومعدات و أساليب عمل يتداولها و يمارسها المواطن في حياته اليومية ،فبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من تحقيق التقدم العلمي و التطور التكنولوجي المطلوب و ا لنمو الاقتصادي كدول شرق آسيا، وتعتبر الدول المتطورة البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية و استمرارها و مصدر قوتها،لذلك فقد زادت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في العديد من دول العالم بعد إدراك أهميته ،وهذه الزيادة مستمرة ففي نهاية الثمانينات زاد الإنفاق على البحث العلمي من مجمل الدخل القومي في أمريكا عن 2% في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الاتحاد السوفياتي سابقا و بلغت حوالي 2,7% في بريطانيا و فرنسا

5. الجامعة و سوق العمل :

لقد بات من المعلوم أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى، كون تلك العلاقة تقوي المهارات وتذكي الابتكار لدى الفرد نظرًا لما للتعليم الجامعي من أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية، فضلا عن كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين، لهذا فإن التعليم الجامعي له أثر إيجابي في مجتمعنا، فهو يساعد في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد، وترفع مستوى معيشتهم، فضلا عن أنها (الجامعة) تنتج كوادر تسهم في صنع السياسات للدول كما تسهم في صنع القرارات السياسية أو نقدها، فالجامعة وفق هذا المعيار تؤدي بالضرورة إلى كل الوظائف التي يفرضها المجتمع ،فهي نشاط ونظام تعليمي

موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.

إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة، لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات.

ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة إلى أخرى، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية، وأن الجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي، وهذا ما يدل على أهمية ما يمكن للجامعات أن تقدمه في تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، فضلا عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغير الاجتماعي والتنوع، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها.

ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لا بد لها أن تضع تصورًا واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع، والتفكير في البرامج التي تقدمها، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءًا أساسيًا وحاسمًا، وتنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع فإعداد الطالب هنا لا بد أن يكون منافسًا رابحًا في أسواق العمل، فعملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي يجب أن تكون بأسلوب علمي يطور القوانين وسبل التخطيط والتنمية والاعتماد والإشراف وتوافر المواد والمراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من أجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية.

6. نحو اقتصاد معرفي :

الجامعة هي مؤسسة علمية بحثية ومصدر مهم من مصادر المعرفة، والجامعة من منظور الاقتصاد المعرفي تلعب دورًا أساسيًا، فهي تمثل نموذجًا لمصنع إنتاج المعرفة الجديدة (البحث العلمي) والخبرات (التعلم) ونشر المعرفة (التعليم) وتوزيعها (الكتب والدراسات التوثيقية)، والجامعة أيضًا مركز لإنشاء القيمة في رأسمالها الفكري أكثر من كونها مركز لتقديم الخدمات.

إن التحول إلى الاقتصاد المعرفي أدى إلى تزايد الطلب على عمال المعرفة الذين يمثلون الفئة الأعلى من رأس المال البشري على مستوى المؤسسة، ويعتبر التعليم العالي هو الشكل الأرقى للاستثمار البشري فهو يؤثر بشكل إيجابي مباشر (رفع إنتاجية العمل) وغير مباشر (تحسين نوعية الحياة العامة والاجتماعية والثقافية في المجتمع) وتتميز الجامعات في الاقتصاد المعرفي أنها مؤسسات ذات أشكال تنظيمية متقدمة فعالة لها دور في بناء المجتمع، وينظر لكل وحدة فيها أو ورشة أو مختبر بأنها رأسمال فكري (تعليمي، علمي، بحثي) قادر أن يتحول بسرعة إلى قدرات تصنع المعرفة.

وتعد الجامعات مصدرًا للعلوم ومنارًا للتطور والتقدم لذا يُعد تطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين ضرورة حتمية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولابد من توفير بنية تحتية مجتمعة داعمة لخطة التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي والربط الإلكتروني الواسع بين المؤسسات التعليمية وسهولة الوصول إلى شبكة الإنترنت وإيجاد مجتمع متعلم ودائم التعلم وصناع معرفة وعمال وفنيون لديهم المعرفة والقدرة على التساؤل والربط بين المعلومات والمعارف.

ومن أجل تحقيق التعايش الفاعل مع هذا العصر يقتضي تمكين الطلبة من الكفايات المعرفية والأدائية عن طريق تنمية قدرات الطلبة على البحث العلمي، وجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها واختيار النتائج، وكذلك قدراتهم على الاكتشاف والابتكار وتمكينهم من مهارات استخدام تكنولوجيا الحاسوب، وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار، ووضع البرامج اللازمة للتنمية الفكرية ودعم التفوق والتميز، وكذلك تشجيع الطلبة على المشاركة والعمل بروح الفريق وتدريبهم على الحوار والمناقشة واحترام آراء الآخرين.

7. آلية المواكبة التنموية للمجتمع :

- تمثل نشر ثقافة المؤسسات وبعث المشاريع وحفز روح المبادرة أحد المحاور الأساسية لإستراتيجية التعليم العالي، ويهدف إلى دعم مساهمة الجامعة في إحداث المؤسسات عمومًا، وفي إحداث المؤسسات في القطاعات المجددة بالخصوص، والغاية من ذلك هي أن لا تكون الجامعة مواكبة فحسب لاقتصاد يتحول، وإنما مساهمة في تحديد الاتجاهات الواعدة لهذا الاقتصاد وفي إعداد الأجيال القادمة من الخريجين لقطاعات جديدة ذات تنافسية أعلى ولفرص جديدة للعمل لا يوفرها الاقتصاد القديم، وفي التحضير لاقتصاد يقوم على المعرفة.
- إجراء الأبحاث العلمية والعمل على خدمة المجتمع وفق أسس تعاقدية بين الجامعة والطرف المستفيد.
- إدراج ثقافة المؤسسة كوحدة تعليمية إجبارية في كافة الاختصاصات والشُعب مع الحرص على جودتها.
- دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في التكوين والبحث، وذلك بإبرام الاتفاقيات مع الشركاء الاقتصاديين، وتعتمد الشراكة كأحد مؤشرات التقييم للمؤسسة الجامعية في إطار المنظومة الوطنية للتقييم إلى جانب معايير التجديد البيداغوجي، والإنتاج العلمي و المردودية.
- تكثيف التعاون الدولي لمسايرة المعايير الدولية في التكوين والبحث.
- وأوصى (العلي، 2009، ص 207) بضرورة محاولة توجيه الأبحاث العلمية لحل المشكلات التي يواجهها المجتمع وإيجاد الحلول الفعالة لها من خلال توجيه الأساتذة لإجراء البحوث

التطبيقية حول المشكلات التنموية الخاصة بالمجتمع، وتحويل الجامعات إلى مؤسسات إنتاجية تستقطب ما أمكن من خريجيها الذين لا يجدون مجالا للعمل في المؤسسات الأخرى من خلال مؤسسات إنتاجية ضخمة تابعة للجامعات.

- الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات والتصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- أصبح واضحًا ضرورة وجودة آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل من أجل تعاون أوسع وأوثق بين الجامعة والقطاع الصناعي، فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني (الاستكشاف، التخطيط، التصميم وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي) ، بينما تعني الصناعة بالتطبيق التجاري للمعرفة و الرغبة في تحقيق الربح ، و التطبيق التجاري للمعرفة الجديدة يتطلب استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية العلاقة بين الجامعة والصناعة (الجلال، 1985، ص 526).

خاتمة:

إن التطور المتتالي في أنظمة التعليم الجامعي سواء من حيث أهدافه أو محتواه أو تقنياته زاد من اهتمام المجتمع بالجامعة و دورها في عمليات التنمية،إذ عرف هذا الأخير في الجزائر مشاكل و تحديات جعل القائمين على هذا القطاع يعيدون النظر في إصلاحه و تغييره بما يتماشى و متطلبات العصر و العولمة التي ظهرت في العالم المعاصر ،وذلك بإعداد إصلاح شامل و عميق يتضمن إعادة هيكلة التكوين ،طرائق التوعية و التقييم و انتقال الطلبة ،تنظيم و تسيير مختلف هيئات البيداغوجيا و البحث، تأسيس حاضنات للتكفل بمشاريع الطلاب و غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة بإنشاء مؤسسات ناشئة كثمرة لهذه المرافقة ،كل هذا لأجل تدارك الوضع و اللحاق بالركب العالمي و إصلاح الاختلالات و الدفع بالجامعة الجزائرية لتتلاؤم مع النظام العالمي للتعليم العالي.

قائمة والمراجع:

1. أبو هلال وآخرون(1998)، مدى توافق التعليم العالمي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية، مركز البحوث والدراسات، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (9)، نابلس.
2. الجلال عبد العزيز(1985)، تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة، الكويت.ط1،الدار البيضاء،منشورات سلسلة المعرفة للجميع.
3. الدريج،محمد(2007)،المعايير في التعليم نماذج و تجارب لضمان جودة التعليم ،
4. الشورة محمد،مقدادي يونس،وآخرون(،200) ،التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر رؤساء أقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،ع62.
5. العلي، يسري يوسف والسليم، بشار عبد الله(2009)، واقع التعليم العالي في الأردن ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل، مجلة بحوث التربية النوعية ، مصر، ع13.
6. القاموس(2006) ،مكتب الدراسات و البحوث ، دار الكتب العلمية ،بيروت .
7. القيسي،هناء محمد(2011)،فلسفة إدارة الجودة في التربية و التعليم العالي الأساليب و الممارسات ،ط1،عمان،دار المناهج.
8. باية بوزغاية(2008.)، تلوث البيئة و التنمية بمدينة بسكرة ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري ،قسنطينة،
9. بن ام السعد الايمان،رفاع شريفة (2019)،مدى تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر،نموذج خلية ضمان الجودة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،المجلد13،ع26 .
10. خريبش،عبد القادر،بن قبي،آمنة(2015)،متطلبات ضمان جودة التعليم العالي بمؤشر نظام ل م د ،مجلة دراسات اجتماعية ،الجزائر،المجلد 07،العدد1.
11. زويلف مهدي، والطروانة(1998)، تحسين منهجية البحث العلمي، ط1، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.
12. زيدان محمد مصطفى، شعث صالح مضيوف(د ت)، مناهج البحث في علم النفس والتربية، دار المجمع العلمي، جدة،.
13. عطية محسن(2009)،الجودة الشاملة في التدريس ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان.
14. عبد الإله زاهي الرشدان (2005)، في اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان.
15. فريد ،النجار (2000)،إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ،ايتراك،القاهرة.
16. محمد،أشرف السعيدأحمد(2007)،الجودة الشاملة و المؤشرات في التعليم الجامعي دراسة

نظرية تطبيقية ،الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة.

17. مجدي إبراهيم(2000)، تطوير التعليم العالي عصر العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

18. معتز نعيم(1999) ،النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقات متبادلة ،مجلة دمشق ،المجلد 15،العدد 1.

19. نجم عبود نجم(2010) ،إدارة اللاملموسات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان.

دور الجامعة في سبيل تنمية مستدامة -نماذج-

The role of the University in achieving sustainable development - models -

د. ابن زقوطة هدى

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية بقسنطينة، hbenzeggouta@escf-constantine.dz

الملخص:

تسبب التلوث الطاقي الخطير الذي يعانيه الكوكب في المزيد من المطالبات بالمسارعة لدَرْء سلبياته المتزايدة على البيئة والانسان، ولهذا الغرض تصدّت «جامعات خضراء» لتلك المعضلة المتشعبة، مستفيدة من حسن إدارتها للمعرفة، هادفةً للوصول إلى ابتكار سبل جديدة لتوفير الطاقات النظيفة للكثير والتي من شأنها بلوغ التنمية المستدامة، والتي صارت تحتل مكانة بالغة الأهمية في الاقتصادات المعاصرة، كركيزة لابد منها لإحداث للاقلاع الاقتصادي، المجتمعي بصفة عامة؛ وكان هذا سببا في ظهور «الاقتصاد الأخضر» الذي تعتبر «الجامعات الخضراء» دافعا له ومؤطرا لحركته، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الجامعة –باعتبارها من أهم المؤسسات المعرفية- في التنمية المستدامة المنتجة الاقتصاد الأخضر بما يحمله من إسهام بالغ للحفاظ على بيئة سليمة للأجيال المتلاحقة، عبر تجارب ناجحة لبعض أهم الجامعات الرائدة في هذا المجال –على المستوى الدولي.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لتحقيق أهداف الدراسة، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أهمية توفير عدد من الشروط الضرورية لإنشاء جامعات خضراء كتعديل المناهج، توفير موارد التمويل المادي المناسب الذاتي وكذا الموفَّر من جهات حكومية وخاصة وتوفير المرافق المطلوبة واستحداث شبكة من العلائق الضرورية بين الجامعات الخضراء ومراكز البحث العلمي والمؤسسات العامة والخاصة، واستبعاد إضرار البيروقراطية وما من شأنه إعاقة البحث العلمي الموضوعي الجادّ لتفعيل دور البحث العلمي في ابتكار سبل جديدة للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : الجامعة، التنمية المستدامة، فاغينينغين جامعة وأبحاث، التجربة الصينية، التجربة اليابانية. جامعة الملك عبد العزيز.

مقدمة:

وضحت دراسات عدة قلة مساهمة الجامعات –على المستوى الدولي- في تحقيق التنمية المستدامة، في مقابل ذلك أيقنت جامعات أخرى ضرورة تحملها لمسؤولية حل مشاكل اقتصادها الوطني الراهنة والآتية قصد تحريك عجلة تنمية دولها، وهي مهام قد يعتبرها البعض جديدة على مؤسسات التعليم العالي، حيث تتجاوز الدور التقليدي المنوط بها في التعليم التلقينيّ والبحث العلمي المحدود الأطر إلى التوسع نحو اضطلاعها بدور فعال في وضع خطط تنموية شاملة وتجسيدها بمشاركة هيئات أخرى لتحقيق رفاهية متنامية، ثم العمل على توسعتها لتشمل كل نواحي الحياة المجتمعية، وكيف للمجتمع النهوض من كبواته إن لم ترافقه مؤسساته الجامعية بإبداعها العلمي ضمن هذه الألفية الجديدة التي وُصِفَت بـ «ألفيّة المعرفة»؟

1. الإطار العام للبحث:

أ. إشكالية الدراسة:

ما هي الآليات التي وفرتها جامعات راقية علميا للنهوض بالتنمية المستدامة في دولها للخروج بإجراءات تعين على ترقية دورها لاحتضان التنمية المستدامة؟ وإلى أي مدى تصلح تجاربها للتطبيق في الدول العربية؟

ب. أهمية الدراسة:

وصلت الدول التي اعتمدت على النشاطات العلمية والبحثية للجامعات الخضراء -في تنميتها المستدامة- إلى درجات عالية في الحفاظ على البيئة، والتقليص من الانبعاثات الكربونية وكثير من أسباب التلوث الأخرى وهو ما تكاد تفتقده كثير من الدول النامية، التي آن لها الاستفادة من تلك التجارب الناجحة.

ج. أهداف الدراسة:

البحث في آليات عمل «الجامعات الخضراء» لمحاولة اقتباس تجاربها الناجحة قصد الحفاظ على التوازن البيئي في الزمن الحاضر وللأجيال الآتية.

د. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي التحليلي الذي يرتكز على وصف الواقع كما هو كائن وتفسيره، والملائم لطبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها.

2. مفاهيم ونظريات متعلقة بالتنمية المستدامة:

أ. نظريات كبرى للتنمية:

توجد عدة نظريات تقترح طرقا لاستحداث التنمية ومحددة للمعوقات التي تواجهها، ومن أهمها ثلاث نظريات كبرى، والتي يبدو تأثرها بالاتجاهات السياسية والإيديولوجيات المعاصرة، وهي:

نظرية التحديث ذات التوجه الرأسمالي والتي تعتبر التمسك بالقيم السالبة والتوجه نحو الماضي وفقر الثقافة لمرونة التواؤم مع المستجدات هي من أهم عوائق التنمية.

نظرية التبعية: ذات التوجه الاشتراكي التي ترى أن التبعية للنظام الرأسمالي هي من أهم معوقات التنمية في كثير من الدول. لكن نظرية النظام العالمي تتجاوزهما بطرح نظري.

ب. مفهوم إدارة المعرفة:

عرّفت دراسة أجريت في «معهد دراسات إدارة المعرفة في التعليم» إدارةَ المعرفة على أنها: «إطار أو طريقة تمكن الأفراد العاملين بالمؤسسة التعليمية من تطوير جملة من الممارسات لجمع المعلومات ومشاركة ما يعرفونه، مما ينتج عنه سلوكات تكون سببا في تحسين مستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسة التعليمية»، وهذا يعني أن تكون إدارةُ المعرفة واصلا بين الأفراد، العمليات والتقنيات، بغية تمكُّن المؤسسة من الاستفادة من المعلومات والمعرفة التي تحوزها بنجاعة أكبر.

ج. مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مصطلح التنمية المستدامة بالغ الأهمية في تصنيف الدول، وقد عرّف إعلان «ريو دي جانيرو» (1992) -حول البيئة والتنمية- التنمية المستدامة أنها تنمية متواصلة للمجتمع -وعلى المدى الطويل- بغرض تلبية الحاجات الحاضرة والمستقبلية للإنسانية عن طريق الاستخدام المعقول للموارد الطبيعية وتجديدها والحفاظ على الأرض وأظهرت دراسة أن غالبية أطروحات الدكتوراه إما عالمية (نصفها) أو محلية، ما يجعلها تصيغ أهدافا عامة يمكنها أن توجد في أكثر الاطروحات الأخرى فلا تحل المشاكل المحلية الفعلية، وهذا ما يجعل البحث العلمي –في عمومه- لا يتمكن من رسم سياسات قوية للدول التي تحتضنه، وهذا ما يجعله لا يكاد يخدم التنمية المستدامة.

ويدعو كل من التعليم البيئي وتعليم التنمية المستدامة إلى التعليم التشاركي وتوسُّل النماذج المشجعة على استخدام مهارات الذهنية العليا، بما فيها صياغة السؤال من أجل حسن صناعة القرار بما يتفق مع القيم (UNESCO, Education for Sustainable Development , N° 4). وهذا أحد الأسس الهامة لـ «الجامعة الخضراء» أو الـ Green University المؤسسات الأكاديمية التي تستطيع تلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية كالطاقة والمياه والمواد الأولية دون المساس بقدرة

الناس في البلدان الأخرى أو الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم مستقبلاً.

وإنّ تحسين إنتاجية الطاقة والمواد الأولية يشكل وسيلة مهمة لضمان استدامة الصناعات كثيفة الموارد في المستقبل. ومن بين المجالات ذات الإمكانات الكبيرة، هناك مجال تدوير قسط وافر من الحرارة التي تولدها المنتجات الفرعية في الصناعات الأساسية. ومن شأن الاستخدام الذي يدمج الحرارة والطاقة في كافة أنحاء العالم أن يستحدث قرابة مليوني وظيفة في المرافق الجديدة التي تدمج الحرارة والطاقة؛ وتُعتبر الجهود التي تبذلها فرادى الشركات وقطاعات برمتها هي بمثابة أمثلة إيجابية ناجحة بغية تخضير صناعات كثيفة الموارد، وغالباً ما اضطلع الشركاء الاجتماعيون بدور مهم في هذا المجال. وشركتا التصنيع 3M وLG العالميتان خير مثال على الشركات التي أشركت القوى العاملة لديها بغية تحقيق خطوات كبيرة في خفض الانبعاثات.

3. التنمية المستدامة في الجامعة- نماذج:

أ. جامعة فاغينينغين الهولندية:

هي الجامعة التي تم تصنيفها كأفضل جامعة خضراء في العالم لعدة مرات متوالية من طرف التصنيف الاندونيسي للجامعات الخضراء Universitas Indonesia, UI Green Metric Ranking ، تلتها عام 2021 جامعة نوتينغهام البريطانية بالمرتبة الثانية؛ وقد كانت أعلى الجامعات ترتيبا بين الدول العربية والإسلامية الخضراء Universitas Indonesia التي اعتلت المرتبة الرابعة والعشرين -ضمن أكثر من تسعمائة جامعة على المستوى الدولي.

وتعتمد جامعة فاغينينغين الرائدة في مجال التنمية المستدامة على: المعرفة الأكاديمية للتقدم الزراعي في هولندا، بالاستفادة من جهود مركز أبحاث جامعة «فاغينينغين» الواقعة على بعد حوالي 50 ميلا من العاصمة أمستردام؛ وتعد Wageningen University & Research هي الجامعة الوحيدة في هولندا التي تركز بشكل خاص على موضوع «الغذاء الصحي والبيئة المعيشية»، ويتم ذلك من خلال العمل بشكل وثيق مع الحكومات ومجتمع الأعمال.

وتجري المعاهد البحثية بجامعة Research & Wageningen أبحاثًا ميدانية وموجهة نحو التطبيق، بتكليف من الحكومة والشركات التجارية والمنظمات غير الهادفة للربح.

وتنشط جامعة Research (WUR & Wageningen) في مجال إنتاج الغذاء والتغذية والبيئة، وهي متبادلة التأثير بالمجتمع. ترعى اهتماماته وتسعى لحسن توجيهه. ولعل موقع هذه الجامعة الرائدة دوليا في مجال الطاقة المستدامة ثري جدا علميا وبحثيا وفعال في جذب المزيد من المتطلعين للمساهمة في الحفاظ على أموال الدول من التبديد والسعي لحماية صحة الكائنات الحية في الحاضر والمستقبل للحفاظ على هذا الكوكب الذي أرهقه عبث الملوّثين له.

ويعتبر النظام البيئي للأغذية الزراعية كثيف المعرفة في هولندا المسمى بـ Foodvalley قائدا معرفيا يهدف إلى لعب دور مركزي في البحث عن حل للطلب المتزايد على التغذية الصحية والمستدامة، ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الغذاء بنسبة 60 في المائة، الأمر الذي

يتطلب ابتكارات رائدة، لذا تسعى فاغينينغين لإنتاج تغذية صحية ومستدامة، وضمن نظام Foodvalley البيئي -في Wageningen وحولها- تعاونت الشركات الكبيرة والصغيرة ومعاهد المعرفة لعدة سنوات لأجل ابتكار حلول تقنية مبتكرة في مجال الإنتاج الغذائي الصحي والمستدام والتغذية؛ كما يهدف برنامج Foodvalley 2030 الممول من القطاع الخاص -ومدته عشر سنوات- إلى تعزيز التعاون بين الشركاء -من القطاعين العام والخاص- لتحقيق أكثر الابتكارات الرائدة في الزراعة والغذاء من أجل مستقبل أكثر صحة واستدامة. من خلال مشاركة الخبرات المتاحة وتطبيقها وإيجاد ابتكارات من شأنها أن تحدث فرقًا، على سبيل المثال، من خلال مشاركة المرافق والمعدات في هولندا وخارجها؛ ومن بين مرافقها مكتبة ضخمة جُعلت بين أيدي الطلبة لتحسين أدائهم العلمي والبحثي؛ وعليه، فالحلول الذكية تتطلب تظافر جهود وأموال الكثير من الأطراف داخل الجامعة وخارجها لخدمة الطموحات الصعبة المنال.

وفي برنامج البحث «نحو مجتمع دائري وإيجابي للمناخ»، تسعى هذه الجامعة جاهدة لتطوير أنظمة إنتاج جديدة للمنتجات الغذائية وغير الغذائية، مع التزام هذه الجامعة بأن تكون أنظمة الانتاج هذه دائرية ومحافظة على المناخ. وتشجع جامعة فاغينينغين الاقتصاد الحيوي الدائري من خلال برنامج «Connected Circularity»، وذلك بالتعاون مع المزارعين، الصنّاع، الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويعد البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم، أفضل من الاعتماد على مصدر واحد قد ينضب، وقد كان هذا التنوع في التمويل سببا في تحقيق المزيد من التجارب والاختراعات المفيدة.

وعليه، فنظرا لأهمية التمويل في تحسين أداء الجامعات، فلا بد أن تبذل جهودها لتنويع مصادر دخلها وعدم الاقتصار على التمويل الحكومي، بما يمكّنها من أداء وظائفها الأساسية، فالجامعات في الدول المتقدمة اقتصاديا اتجهت -بالإضافة إلى التمويل الحكومي- إلى التمويل الذاتي، وتبنّي نموذج الجامعة المنتجة كأحد الحلول البديلة، من خلال القيام بالأبحاث العلمية ونشرها وإبرام عقود مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية المجتمعية للمشاركة في خطط التنمية وتحقيق متطلبات المجتمع. وهناك مساهمون آخرون يعملون على توطيد علائق الجامعات بالتنمية المستدامة، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ب. حول التجربة الصينية في التنمية المستدامة:

إستطاعت الصين من الانتقال من بلد زراعي فقير إلى أكبر بلد صناعي منتج في فترة قصيرة، ففي ما يناهز ثلث قرن عاشت الصين تجربة تنموية قوية، فكانت متفردة في الحفاظ على معدل نمو بلغ 10 بالمائة سنويا خلال الثلاثين سنة الماضية، الأمر الذي أهّلها إلى افتكاك مركز الصدارة عالميا، متجاوزة بذلك اقتصاد الولايات المتحدة بناتجه المحلي الإجمالي، وقد حازت الصين الريادة في مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة، حيث صارت الصين أكبر مستثمر عالمي في مجال الطاقة المتجددة، ما قد يجعلها مثالا تقتدى به الدول الباحثة عن حلول طاقوية؛ الأمر الذي يثير الاهتمام بالبحث في أهم أسباب هذه النهضة الكبرى، في ظل اقتصاد السوق الاشتراكي (المخطط)، بعد وكسات تجارب ماو تسي تونغ التي استمرّت

عقودا من الزمن.

وقد أصبحت الصين أكبر مستثمر عالمي في مجال الطاقة المتجددة، حيث بلغت استثماراتها في هذه الصناعة 91.2 مليار دولار عام 2018م، أي ما يناهز ثلث الاجمالي العالمي. (إحصائيات البنك العالمي)

وقد سجل العمال في شركات الطاقة الهوائية –في الصين- متوسطاً سنوياً أعلى في المداخيل وضمنوا أمناً وظيفياً أفضل وعاشوا ظروفاً مهنية أحسن وتمتعوا بمستوى أعلى من تدابير الحماية في مكان العمل بالمقارنة مع نظرائهم في مصانع الطاقة التقليدية. ورأى 77 في المائة من العمال الصينيين في الطاقة الهوائية، الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، أنّ بيئة عملهم «جيدة جدّاً»، بالمقارنة مع 18 في المائة فقط من العمال في مصانع الطاقة الحرارية الكبيرة و13 في المائة من العمال في المصانع الصغيرة.

ويعدّ استخدام مصادر الطاقة المتجددة بدل الوقود التقليدي سببا كبيرا لتحسين الصحة المهنية للعامل. وينطبق هذا أساساً فيما يخص تعدين الفحم. ومع أن أجور العاملين في تعدين الفحم جيدة عموما، فإن هذا القطاع هو أحد أكثر الصناعات خطراً على العمال من حيث صحتهم وتعرضهم وبطبيعة الحال، ثمة كذلك أخطار مهنية في قطاع الطاقات المتجددة مثل خطر التعرض للحوادث على المدى الطويل.

وكذا إمكانية التعرض –في مجال الطاقات المتجددة- لعدد من المواد السامة في تصنيع التكنولوجيا الفلطائية الضوئية التي تحتاج إجراءات مناسبة للسلامة وتدوير النفايات. وقد تتسبب تكنولوجيات الطاقة الشمسية الغشائية الرقيقة والتكنولوجيات القائمة على تكنولوجيا النانو الناشئة في شواغل مهنية جديدة.

ج. الجامعات اليابانية والتنمية المستدامة:

سعت اليابان إلى هندسة رشيدة للتنمية المستدامة عبر كثير من السبل، ومن أهمها مؤسساتها الجامعية وكذا عملت على تنسيق جهودها مع الدول الأخرى، كما ظهر في رعايتها لـ «بروتوكول كيوتو» فكانت من أهم الدول الداعمة لمواجهة خطر ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد نظمت اليابان –بالتعاون مع المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك- جائزة «اليونسكو-اليابان للتربية من أجل التنمية المستدامة»، بهدف تشجيع ربط التعليم بكل ما يحقق التنمية المستدامة.

وقد آمنت اليابان بفاعلية رأس المال الإنساني المزود بالعلم والتكنولوجيا واعتبرته هو القادر على استحداث التنمية المستدامة، لذا فقد تميزت الجامعات اليابانية بارتباط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية منذ ثمانينات القرن العشرين وكذا امتازت بارتباط وثيق بين المؤسسات الجامعية ومراكز البحث والصناعة، مع تخطيط الدولة لتمتين هذه العلائق، وقد وجّهت الحكومات اليابانية الأطر القانونية لتكون خادمة لتمتين العلاقة بين الجامعة ومراكز البحث، وفي عام 1995 صدر قانون ينظم علاقة الجامعة بمراكز الصناعة بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية فتستفيد

مراكز الصناعة من اختراعات الجامعيين، الأمر الذي يدرّ أموالا على المؤسسات الجامعية، وفي ظل هذه التسهيلات أصبحت الشركات الكبرى هي الأكثر تعاونا مع الجامعات اليابانية.، الأمر الذي يكون دعما لها لتمويل اختراعاتها المستقبلية وبيع براءات اختراعها.

كما تدير اليابانُ Runner Top والذي يجمع مصنّعين ونقابات ومستهلكين وجامعات، وقد دفع بقطاع الإلكترونيات قدماً لزيادة فعالية المنتجات الإلكترونية على نطاق واسع. . وقد زادت مساهمة المؤسسات الصناعية في المؤسسات الأكاديمية، حيث بلغت نسبة مساهمتها عام 1986 (15.3) مليون دولار لتتضاعف سنة 1996 وتناهز 3918 مليون دولار عام1996، وما هذا إلا نزر قليل من دور الدولة اليابانية والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية في تحقيق تنمية مستدامة ناجحة.

وقد ساهمت سرعة التقدم المعرفي والتقني وتسارع النمو المعرفي في جعل مبدإ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان زيادة معدلات الإنتاج، لذا فالفجوة بين التقدم والتخلف هي فجوة معرفية تكنولوجية بالدرجة الأولى ومن وسائل نقل التقنية إقامة الواحات العلمية ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية، الحاضنات الافتراضية والحقيقية، والتي يتنوع دورها بين تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة وتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية ؛ وكل هذا من شأنه دعم تمويل مؤسسات التعليم العالي لمساعدتها على تكثيف وتنويع البحوث العلمية المنتجة للطاقات البديلة والمحافظة على البيئة.

د. جامعة الملك عبد العزيزوالتنمية المستدامة:

إعتلت جامعة الملك عبد العزيز السعودية، المرتبة الرابعة دوليا في تصنيف الجامعات بناءً على نشاطها في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بحسب ما أورده «منتدى الشرق الأوسط لقادة الرأي في التعليم» الذي عقد في 25 و27 مايو 2022م، وقد حددت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفًا للتنمية المستدامة في مقدمتها: التخلص من الفقر، والقضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، نظافة المياه، واستعمال الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.

وقد كانت أفضل الجامعات العربية ترتيبا عام 2021م جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية التي حصلت على المرتبة السادسة والعشرين بين 912 جامعة ، ويرجع اهتمام جامعة الملك عبد العزيز بجدة، بالتنمية المستدامة إلى أعوام عديدة سابقة حيث أنها قدمت عام 2007م إصداراً خاصاً عن «التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول» الذي يستهدف تشخيص واقع التنمية المستدامة بالوطن العربي وتحديد مكامن القوة والضعف والفرص التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة، وقد حرص الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على التنمية المستدامة للموارد البشرية فأطلق برنامجا تنمويا عام 1426هـ ودام أعواما عديدة، كان هادفا للابتعاث الخارجي بغية تأهيل الكفاءات الجامعية فتسترجعها أكثر مهارة في مجال العمل.

وقد تحمس الكثير من الباحثين العرب لنقل إيجابيات التجارب الناجحة للجامعات الخضراء

إلى دولهم كخطوة رصينة للتأسيس لفاعلية إيجابية في مجال التنمية المستدامة مثل البحث التحليلي المقارن، العميق الموسّع للباحثة هدى معوض عبد الفتاح عبد العال، والموسوم بـ «جامعة الفيوم «جامعة خضراء» داعمة للبحث العلمي المستدام: تصور مقترح على ضوء خبرتي فاغينينغين والبحوث WUR بهولندا وجامعة شيربروك Udes بكندا»، والمنشور بالمجلة التربوية لكلية التربية بجامعة سوهاج. والذي يقدِّم بموضوعية –أيضا- مختلف إيجابيات ونقائص جامعة الفيوم من أجل تدارك النقائص ودعم الإيجابيات للرقي بطموح الارتقاء إلى مستوى الجامعات الخضراء.

كما نشرت عديد من المقالات بالمجلات الأكاديمية بالجزائر –مثلا- تستحثّ الاهتمام بتفعيل دور الجامعة في التنمية المستدامة، عبر استقراء أوجه النقص –تجريبيا- في الأداء الجامعي المرتبط بقضية التنمية المستدامة منها مقالة بوساحة محمد لخضر وبحوص نسيمة والموسومة بـ «دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت»

4. برامج مساعدة على التنمية المستدامة: برنامج WIPO الأخضر نموذجا:

تساهم المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO « بجهود هامة في ربط الجامعات بالتنمية المستدامة حيث «لدى WIPO GREEN شبكة عالمية واسعة من المؤيدين وقاعدة بيانات غنية بأصول الملكية الفكرية (الاختراعات والتكنولوجيات والدراية العملية) تحتوي على حلول مبتكرة، وكثير منها وثيق الصلة بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وسعى أحدث مشروعَي «توفيق» في مجال التكنولوجيا الخضراء إلى تحفيز الابتكار في ميدان الزراعة. وهذه المبادرات، المعروفة أيضاً باسم مشاريع «التسريع»، تمكّن مقدمي التكنولوجيا الخضراء والباحثين عنها من التواصل، وجمع المعارف المتعلقة بالتكنولوجيات الخضراء، والعمل كبوابة لمجموعة من الأطراف المعنية الرئيسية». وقد صار مصطلح التكنولوجيا الخضراء أي «التكنولوجيا البيئية» كثير التداول، مغزاه التكنولوجيا التي تحترم البيئة فلا تهدمها محافِظةً على الموارد الطبيعية. (Kenton. Green Tech. April 28, (2020.عسى أن يكون سببا في تقليص مخلفات التلوث البيئي المتزايدة مع السباق نحو التصنيع.

ومنذ عام 2015 نظَّم برنامج WIPO GREEN مشاريع إقليمية مختلفة لحفز الابتكار ونشر التكنولوجيا ميدانياً في قطاع محدد، ومنها: مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في إندونيسيا والفلبين وفييتنام؛ ومشروع للزراعة وإدارة المياه في إثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وفعالية دولية عن إدارة المياه في سويسرا؛ ومشروعاً يغطي الطاقة والهواء النقي والمياه والزراعة في كمبوديا وإندونيسيا والفلبين». لذا قد يكون من الإيجابي إيجاد قنوات التعامل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بقصد كسب شتى الجامعات ذات الطموح التنموي معارف جمة كخطوة لتسطير وتجسيد مخططاتها التنموية المستدامة؛ والأَولى أن يمتد الطموح التنموي لكل الشعب والفروع العلمية، وهذا للتداخل الكبير فيما بينها، فتتخادَم.

خاتمة:

وخلاصةً يتضح أن البيئة والتنمية ليستا فكرتين متناقضتين ولكن يمكن التوفيق بينهما وتجسيدهما عبر تفعيل دَور المؤسسات الجامعية -بما فيها مراكز البحث والتفكير- كما فعلت الدول بعض المتقدمة اقتصاديا- فكانت تلك الجامعات والمراكز ذات حظوة لدى صناع القرار الذين يُقبِلون على استشارتها لبناء استراتيجية وطنية محكمة، الأمر الذي من شأنه أن يكون محرّكا دافعا لعجلة اقتصاداتها بما يستجيب لمتطلبات التنمية، لذا ينفق عليها بسخاء لتمويل الأبحاث العلمية لما لها من دور في البناء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدول.

وعليه، فللمؤسسات الجامعية دور محوري في تنمية شخصية الطالب وتوجيه وشحذ دافعيته إلى العمل المقاولاتي المنتج لـ «الاقتصاد الأخضر»، لذا فمن الضرورة القصوى ربط التعليم بالتكوين العملي بالتنمية المستدامة، والذي هو محاولة لإحداث التواصل السليم بين طالب العلم، المجتمع والبيئة قصد الاستغلال الرشيد لها، بهدف الحفاظ على حظ الأجيال القادمة في الانتفاع بالأرض وخيراتها؛ لذا تعد الموارد البشرية من أهم عوامل بناء المجتمعات، فهي ثروتها التي يمكنها استثمارها لتحقيق هذا الغرض، لذا فحقيق بمؤسسات التعليم العالي في الدول النامية اقتباس استراتيجية حكيمة متينة المبادئ، متوسّلةً التدريب الاستراتيجي المرن المتطور عبر الزمن مع ترقية إمكانياتها ضمن فضاء جذاب للابتكار والتنافسية البناءة لتحسين وتنمية أدائها الاجتماعي والاقتصادي وفق أهداف راقية ناجعة لدولها على المدى الطويل، قصد الوصول إلى تحقيق احتياجاتها كخطوة رئيسة لبلوغ مرمى التقدم الشامل للمجتمع.

توصيات:

- ضرورة تصميم مباني جامعية «خضراء» تستجيب لطموح التحول نحو استخدام الطاقات البديلة.
- أساس التنمية هو تنمية الإنسان، كما تتطلب «استدامتها» تظافر كل الجهود، فبتنسيقها مع هيئات أخرى يمكن للجامعة تقديم أداء تنموي ناجح يبني فيه الإنسان البنّاء للمجتمع والمجافي للكسل والفساد، عسى أن يكون بانيًا لمجتمعه.
- ضرورة إنشاء حوار متواصل بين مختلف التخصصات، بهدف إيجاد مختلف سبل تخادُمِها في سبيل الحصول على حلول أعمق وأوسع منطلقة من تمحيص المناهج الدراسية.
- ضرورة تثمين وتجسيد البحوث العلمية الجيدة وجعلها في خدمة التنمية، لبناء مجتمع المعرفة وحسن التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية، فالمعالجات السطحية وقصيرة المدى سبب في مفاقمة المشاكل على المدى البعيد.
- تكريس جهود نشر البحوث العلمية على نطاق واسع وربطها بأصحاب المشاريع المناسبة لها ورجال الأعمال دعما لفعالية تلك المشاريع، وتفعيلا لدور القطاع الخاص في النهوض

بالتنمية المستدامة، واستفادة المؤسسات الجامعية من تربصات وبحوث ميدانية في مؤسسات الطاقة المتجددة حتى تتمكن من ربط الناجح بين النظري بالعملي.

- لا بد من اقتباس –لا استنساخ- النماج التنموية الناجحة مع احترام الخصوصية الثقافية لدولنا العربية.
- الدعم العلمي العقلاني والاقتصادي المناسب للبحث الجامعي، وكذا الدعم التقني والمالي للبحوث العلمية الخادمة للتنمية الشاملة المتوازنة المستديمة للإنسان مجتمعه وبيئته.
- تحسين مستوى سرعة الوصول إلى المعلومة الدقيقة قصد بناء أطروحات على معارف أكثر يقينا للوصول إلى حلول تنموية أكثر صحة.
- حسن اختيار الكفاءات المؤهلة للتدريس ولتسيير التعليم العالي.
- التمكين للدروس العملية أكثر من النظرية، وربط مختلف التخصصات الجامعية بالخبرة الاقتصادية وبخبرة المكوِّنين المهنيين لرسم وتوجيه مخططات المشاريع ذات الطابع التنموي.
- تشجيع عقد المؤتمرات وورش العمل دوريا واستدعاء الأكفاء لتنشيطها.
- إستحداث مسابقات علمية تؤطرها الجامعات لأفضل بحث خادم للتنمية المستدامة في كل تخصصات العلم، تتوج بجوائز مالية قيمة.

قائمة المراجع :

1. Bas du formulaire

2. إيناس أبوبكر محمود الهوش. (2018). إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية، دار حميثرا للنشر والترجمة.

3. دلال ستيتية. (2005). التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي: رؤية مستقبلية- بحث مقدم إلى مؤسسة الفكر العربي في مؤتمر الملتقى العربي الثاني، بيروت.

4. أحمد الخطيب، معايعة محمود وعادل سالم. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة، الأردن: جارا للكتاب العالمي.

5. بوبكر سلالي. (عدد 01 جانفي2013). دور الجامعة في تنمية الموارد البشرية -الواقع والمستجدات الحاصلة في سوق العمل- مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية: مخبر التنمية المحلية المستدامة .

6. رائد محمد عبد ربه. (2017). إنجازات الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في فترة حكمه 2005 – 2015. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

7. شريف محمد علي أحمد. (2017) دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

8. عذراء عيواج. (جوان 2017). تجارب الجامعات الغربية في تحقيق التنمية، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية، العدد: 50، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

9. عمر هارون الخليفة. (2012). مأزق علماء النفس في التعليم العالي، عمّان: مركز ديبونو لتعليم التفكير.

10. مدحت محمد أبو النصر وياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة - مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

11. هدى معوض عبد الفتاح عبد العال. (نوفمبر 2021) جامعة الفيوم «جامعة خضراء» داعمة للبحث العلمي المستدام: تصور مقترح على ضوء خبرتي فاغينينغين والبحوث WUR بهولندا وجامعة شيربروك Udes بكندا، جامعة سوهاج: المجلة التربوية لكلية التربية، ع. 91، ج. 9.

21. (2013). التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مكتب العمل الدولي، جنيف، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة: 102.

13. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد3-ع1، مارسHaut du formulaire2019.

14. 13-Ciegis, R., Jolita , R., & Bronislovas , M. (2009). The Concept of Sustainable and its Use for Sustainability Scenarios. Inzinerine Ekonomika- Development Haut du formulaireBas du formulaire.(Engineering Economics(2

15. UNESCO. (2012). Education for Sustainable Development Sourcebook: learning and traning tools, N° 4 . Paris.

المو اقع الالكترونية:

1. موقع جامعة الملك عبد العزيز بجدة https://www.kau.edu.sa/Content-0-AR-1117
2. موقع جامعة فاغينينغين الرسمي https://www.wur.nl/en/research-results/research-institutes.htm
3. موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية https://www.wipo.int
4. الفنار للاعلام https://al-fanarmedia.org
5. Will Kenton. Green Tech https://www.investopedia.com. April 28, 2020.
6. UI GreenMetric World University Rankings https://greenmetric.ui.ac.id6--66-

دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية

The role of the university in community service through social responsibility

مقدم وهيبة

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم wahiba.mokadem@univ-mosta.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار الفكري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، من خلال التعرف على نشأتها وتعريفها وأهم الأبعاد المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات، وتوضح الدراسة أيضا أهم الممارسات التي تتبناها الجامعات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات لا تختلف عن المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، وهي دمج الجامعة لكل الاهتمامات والجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في نشاطاتها وعلاقاتها مع عالم الشغل، ومع المجتمعات المحلية وباقي مكونات المجتمع. لتخريج مواطنين مسئولين عن تنمية مجتمعاتهم. وممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات ضرورة لدمج الجامعات في قلب تحديات التنمية للدول.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الجامعة، خدمة المجتمع، أصحاب المصالح

1. الإطار العام للدراسة:

أ. مقدمة:

إلى جانب الدور المحوري للجامعات والمتمثل في التعليم المستمر والبحث العلمي، فإن هناك أدوارا مهمة أخرى يجب أن تسهر على تحقيقها، فالجامعات اليوم لم تعد تمثل مجرد مؤسسات تعليمية، بل هي مؤسسات مجتمعية أيضا يجب أن تكتسب صفة المواطنة، فالجامعة تؤثر وتتأثر بظروف البيئة المحيطة بها.

حيث أصبح مطلوبا من الجامعة التفاعل مع احتياجات المجتمع ومشكلاته الاجتماعية والبيئية والتنموية، وبدلا من أن تكون وظيفة خدمة المجتمع وظيفة ثانوية يجب أن تحظى باهتمام وجدية أكبر من قبل الجامعات بل ويجب أن نرتقي وننتقل من مفهوم خدمة المجتمع إلى مفهوم أشمل وأهم وهو المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

المسؤولية الاجتماعية للجامعات من المفاهيم الإدارية الحديثة وقد انتشرت في منظمات الأعمال أولا ثم انتقلت غلى الجامعات، فالجامعة أيضا كيان اجتماعي لها أهداف يجب أن تحققها من اجل أن تكون طرفا فاعلا في معادلة تنمية المجتمعات.

ب. الإشكالية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أهم المداخل الإدارية التي تساهم في تحسين أداء المنظمات من جهة وجعل هذا الدور أكثر فاعلية في المجالات الاجتماعية والبيئية والتنموية، كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد انتقل هذا المفهوم من المنظمات إلى الجامعات، وبرزت المسؤولية الاجتماعية في الجامعات كدور محوري جديد يضمن انصهارا أكبر للجامعة في مجتمعها من خلال الارتقاء بأدوارها فيه. بناء على ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية لهذه الدراية هي:

ما متطلبات الدور الجديد للجامعة تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية للجامعات؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار الفكري والمفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات؟
- ما هي الممارسات التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات؟

ج. فرضيات الدراسة:

لا يختلف مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات عنه في الجامعات، فهي التصرف المسؤول والأخلاقي تجاه أصحاب المصلحة الذين تتعامل معهم الجامعة، وممارسات المسؤولية الاجتماعية أبعد وأكثر شمولا واتساعا من خدمة المجتمع، لأنها تشمل جوانب داخلية تتعلق بالشفافية والعدالة والمسائلة في الجامعة وجوانب أخرى خارجية تتعلق بالمجتمع المحلي والبيئة وباقي المنظمات الأخرى.

د. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار الفكري للمسؤولية الاجتماعية للجامعات
- إبراز أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات ودورها الكبير في تحقيق أهداف التنمية
- التأكيد على أهمية مواكبة الجامعات الجزائرية والعربية عموما لنهج ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- التطرق إلى أمثلة عن بعض ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بعض الجامعات العربية والأجنبية.

هـ. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من منطلق أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، حيث أبرزت الدراسة المفاهيم العلمية المتعلقة به وكذا الإطار الفكري المتعلق به، كما وضحت الدراسة أهم الممارسات التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية للجامعات، و التي بإمكانها إعطاء دور تنموي أكبر للجامعات.

و. منهج الدراسة و أدواتها:

تستخدم الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي بأسلوبه التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها وصفا دقيقا ومن ثم تحليل نتائج الوصف للتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها.

ز. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى الأقسام التالية:

- أولا: الإطار العام للدراسة، ويتضمن الجانب المنهجي لهذه الدراسة
- ثانيا: الأسس الفكرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، ويتضمن تعريف المسؤولية الاجتماعية في المنظمات بشكل عام، ثم تعريفها في الجامعات.
- ثالثا: ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، ونتعرف من خلاله على أهم ممارسات ومجالات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.
- رابعا: أمثلة عن تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- خامسا: النتائج والتوصيات.

2. الأسس الفكرية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات

أ. الوظائف الأساسية الثلاثة للجامعات:

تتحدّد وظيفة الجامعة في أي مجتمع في ثلاث مهام تتكامل فيما بينها ولا تغني واحدة منها عن الأخريين، وهي: نقل المعرفة من خلال التعليم، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع.

- التعليم

توفر الجامعة للطلاب الملتحقين بها تعليما ثابتا ومستمرا لسنوات عديدة، هدفه تزويدهم بالخبرات والمهارات العلمية النظرية والتطبيقية التي تؤهلهم لتولي مسؤوليات العمل في القطاعات المختلفة للمجتمع

- البحث العلمي

تهيئ الجامعة للطالب أن يتدرب على البحث والتنقيب وجمع المعلومات وتحريرها أثناء المرحلة الجامعية. وبعد انتهاء المرحلة الجامعية الأولى، هناك من الطلاب المتخرجين بتفوق من يتفرغون لمرحلة جامعية ثانية تكون مهمتهم فيها هي البحث العلمي بغرض الوصول إلى معارف جديدة تُضاف إلى المعرفة العلمية، لتوظيفها في تطوير المجتمع وترقيته ومعالجة مشكلاته وتنمية قطاعاته.

- تنمية المجتمع (خدمة المجتمع)

تعتبر الجامعات بمثابة مؤسسات رئيسية في عمليات التغيير الاجتماعي والتنمية. إن الدور الأكثر أهمية الذي تم تكليفهم به هو إنتاج القوى العاملة الماهرة، وتعميم مخرجات الأبحاث لتحقيق الأهداف المأمولة. يتمثل الدور الآخر الذي قد تلعبه الجامعات في بناء مؤسسات جديدة للمجتمع المدني، وفي تطوير قيم ثقافية جديدة، وتدريب الناس وإقامة علاقات اجتماعية معهم، تأخذ بعين الاعتبار دعم الرفاه الاجتماعي.

ب. ظهور و تطور و تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

ظهرت قبل منتصف القرن الماضي بوادر نمو المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الإطار الأكاديمي اذ استعمل (Krebs Theodore) البروفيسور في مدرسة (Ford Stand) التجارية مصطلح « التدقيق الاجتماعي « audit Social » أول مرة فيما يتعلق بالشركات التي تعد التقارير وتقدمها عن مسؤولياتها الاجتماعية.

وتجلت التطورات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية صعودا من عام 1953 ، فقد أشار «Bowen Howard»في كتابه المسؤوليات الاجتماعية لرجال الأعمال إلى المسؤولية الاجتماعية «بالالتزامات الاجتماعية والأخلاقية في مجال الأعمال»، وعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها «التزام رجال الأعمال في سياساتهم و قراراتهم واستراتيجياتهم بالقيم الاجتماعية. ونشرت جمعية التنمية الاقتصادية كتابا، يوضح العلاقة بين الأعمال والمجتمع وتصفها)بالعقد الاجتماعي بين هاتين المجموعتين) ،

ويتضمن العقد التزام رجال الأعمال بتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع و ركز على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية.

وشهدت عقود بعد منتصف الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحداثا «مهمة ، كان لها أثر بالغ في تنامي دور المسؤولية الاجتماعية وزيادة مطالبة المجتمع وأصحاب المصالح من منظمات الأعمال بإبراز المسؤولية الاجتماعية في كل نشاطاتها وممارساتها (سليمان، 2018، صفحة 29).

و للمسؤولية الاجتماعية تعريفات كثيرة، فيما يلي نورد بعضا منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم01: تعريف المسؤولية الاجتماعية

الكاتب	التعريف
Bowen	المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال تشير إلى التزام رجال الأعمال بالقيام بسياسات و اتخاذ قرارات و متابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للأهداف و القيم التي تعد مرغوبة اجتماعيا.
Davis	تشير المسؤولية الاجتماعية إلى أنه على منظمة الأعمال أن تأخذ بعين الاعتبار المشكلات التي تتعدى التزاماتها الاقتصادية و التقنية و القانونية، و هذا يعني أن المسؤولية الاجتماعية تبدأ من حيث ينتهي القانون، فمنظمة الأعمال ليست مسئولة اجتماعيا إن كانت إذا كان نشاطها يتوافق مع الحد الأدنى القانوني لأن هذا أقل ما يمكن أن يلتزم به المواطن الجيد.
Carroll	المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تدمج كل الاهتمامات الاقتصادية و القانونية و الأخلاقية و الخيرة التي ينتظرها المجتمع من منظمات الأعمال.
Jones	هي الفكرة التي من خلالها تنتقل منظمات الأعمال من المتطلبات القانونية أو التعاقدية إلى الالتزام تجاه أطراف المجتمع و ممثليه.
Wood	المسؤولية الاجتماعية لا يمكن إدراكها إلا من خلال ترابط ثلاث مبادئ: الشرعية، المسؤولية العامة، حرية التصرف الإداري، هذه المبادئ ناتجة عن ثلاث مستويات للتحليل هي: المستوى المؤسسي و التنظيمي و الفردي.
الكتاب الأخضر	المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هي الإدماج الطوعي للاهتمامات الاجتماعية و البيئية في نشاطاتها الاقتصادية و في علاقتها مع أصحاب المصالح.

(Source ; (Gendre-Aegerter, 2008, pp. 129-130

من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نخلص إلى أن: المسؤولية الاجتماعية للمنظمات هي الالتزام الطوعي بالتصرف الأخلاقي و المسئول تجاه مجموعة من الأطراف (أصحاب المصلحة)

من أهمهم : العاملون، العملاء (المستهلكون)، حملة الأسهم، المجتمع، البيئة، حيث ينطوي هذا التصرف على مراعاة المنظمات للجوانب الاجتماعية و البيئية عند أدائها لنشاطاتها الاقتصادية، و حرصها على أن تكون طرفا مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية في المجتمع، و هذا ما يجعل من ممارسة المسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة ككل.

ج. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات

يعود تاريخ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات التعليمية إلى رؤية الفيلسوف جون ديوي (John) Dewey الذي رأى أن التعليم عملية أخلاقية تهدف إلى تطوير الحس الأخلاقي لدى الأفراد، من خلال تنشئة الذكاء والقوة والهم الاجتماعي لديهم، أما على مستوى التعليم العالي فيعد ارنست بويار (Ernest Boyer) (أول من نادي بضرورة إعادة النظر في دور الجامعة ليكون تشكيل المجتمعات ذا حيز واسع في سياساتها ، وأصل جذور هذا الدور عائد لاستفادة الجامعات الأمريكية من قوانين موريل Act Morrill ،بالإضافة إلى تطبيق كثير من الجامعات الخاصة لمبدأ «التعليم الخدمي» كوظيفة أساسية.

و في مراجع أخرى يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات مفهوم جديد أطلق سنة 2008، و انتشر اليوم في كثير من الجامعات و المؤسسات التعليمية في العالم، و في سنة 2009 تم عقد المؤتمر الدولي الأول حول المسؤولية الاجتماعية للجامعات في تايلاند و تم شرح و إيضاح هذا المفهوم.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات نابع من مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث لا تختلف المسؤولية الاجتماعية للجامعات عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأخرى سواء كانت ربحية أو غير ربحية، أو كانت انتاجية أو صناعية او خدماتية، ويمكن تعريف المسؤولية المجتمعية للجامعات كما يلي:

- تعرف بأنها التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن قيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال (محمد، 2017، صفحة 533).
- المسؤولية الاجتماعية هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للجامعة، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الإدارة العليا تجاه التنمية المستدامة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤّسسية والثقافيّة، كما تعرف المسؤولية المجتمعيّة للجامعات بأنّها «التزام الجامعة بتعظيم أثرها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع، وهي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا ومع الاحتياجات المجتمعيّة التي تشمل خمسة أبعاد رئيسة هي: البُعد الاجتماعي، والبُعد الاقتصادي، والبُعد البيئي، والبُعد المؤسسي، والبُعد الثقافي (شقوارة، 2012، صفحة 44).

- يمكن تحديد مضمون المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة بالالتزام بالقيام بمجموعة من الأعمال الملزمة بالقانون و هي: التعليم و التعلم، و البحث العلمي و خدمة المجتمع ، آو أرستها القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع ، و التي تتحمل من خلالها آثار أنشطتها السلبية على المجتمع من جانب، و المساهمة في تنميته و تحسين مستوى معيشة أفراده من جانب آخر، كما أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة لا تقتصر على المشاركة في الأعمال الخيرية و إنما تشمل أيضا الالتزام بالقوانين و الأنظمة المتبعة سواء ما يتعلق منها بالنواحي الصحية و البيئية أو ما يتعلق بحقوق الإنسان و الشفافية في العمل و مكافحة الفساد مع الالتزام بتحسين الخدمة التعليمية و البحثية (منصور و الهواري، 2016، صفحة 358).

- تعرف المسؤولية المجتمعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من: طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة. ويمكن تقسيم التأثيرات الجامعية إلى أربعة أنواع مترابطة من خلال علاقتها المباشرة بالمجتمع والمسؤولية تجاهه، هي: آثار تعليمية تربوية، بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة، و آثار معرفية بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية، و آثار مجتمعية بالمشاركة في التجمعات للتعلم المتبادل من أجل التطوير (عبد الرحمن، 2019، صفحة 37).

- تعد مؤسسات التعليم العالي منارات العلم التي تسعى أساسا للرقي بالمجتمعات فكريا و أخلاقيا لكن مفهوم الخدمة الاجتماعية السائد حتى الآن فيها هو مفهوم تقليدي، ولا تكاد تخلو جامعة من إدارة مستقلة تعنى بهذا الأمر، لكن هذه الخدمات لا تمس كل شرائح المجتمع، وكذلك الحال لكثير من الخدمات والإسهامات المحمودة التي تقدمها الجامعات للمجتمع في مجال الدعم المادي او رعاية الأنشطة أو الإشراف أو التوجيه. وتتجلى أبرز نواحي المسؤولية المجتمعية للجامعات في الشراكة والمشاركة في صلب المجتمع المدني، وتنمية الكفاءات وتحقيق التوجيه المناسب نحوها، هذه الناحية من التعليم العالي تشكل التزام الجامعة تجاه المجتمع المحلي (محمد، عثمان، و الياس، 2018، صفحة 27).

- وبناء على ما تقدم تعرف الباحثة المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها مسؤولية الجامعة في ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، كما يتجلى الدور الاجتماعي للجامعات في الالتزام بالمسائل المتصلة بالعدالة، المصداقية، الالتزام، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، حرية الفرد وكرامته، احترام التنوّع الثقافي، تعزيز واحترام حقوق الإنسان والمسؤولية المواطنية.

د. خدمة المجتمع خطوة نحو المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر إدارة جامعة في الوقت الحالي أكثر تعقيدا مما سبق، حيث أن هناك العديد من أصحاب المصلحة في الجامعة الذين لابد من العمل على إرضائهم: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

والخريجين وأولياء الأمور ومجالس الأمناء والمجتمعات المحلية. كما أن البيئة الجامعية أصبحت مليئة بالقضايا السياسية الساخنة مثل حرية التعبير والمشاركة المجتمعية والتنوع والشمول. على نحو متزايد، يتوقع المجتمع من الجامعة أن تؤدي وظائف اجتماعية وسياسية معقدة، وأن تتمكن بطريقة أو بأخرى من تقديم مثال أفضل من بقية مؤسسات المجتمع.

هذا التعقيد جعل من وظيفة خدمة المجتمع غير كافية لكي توفي الجامعات بواجباتها ومسؤولياتها تجاه أصحاب المصلحة الذين تتعامل معهم بما فيهم المجتمع المحلي، لذلك توجهت الأدوار الجديدة للجامعة مؤخرا نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث انه مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم خدمة المجتمع.

3. ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الجامعات:

أ. متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات:

يمكن أن تأخذ المسؤولية الاجتماعية في الجامعات مظاهرا وأبعادا مختلفة، حيث أن متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات ترتكز على توفير ما يلي (التعليم العالي :

- تطبيق مباديء المؤسسية و الحوكمة

تلعب الادارة الرشيدة في الجامعة دورا مهما في دعم لامركزية الجامعة في إطار نظام مؤسسي يقوم على المشاركة الشاملة وتسوده الحاكمية الرشيدة المبنية على أساس الشفافية والمسائلة، وتتم العمليات الإدارية بفعالية وشفافية دون الحاجة إلى تدخل رئيس الجامعة او الإدارة العليا، وهناك نظم رقابة داخلية وضوابط تسمح بمسائلة جميع مستويات الإدارة.

- توفير بيئة للابتكار والإبداع

تزدهر قدرة الباحثين على الابتكار في بيئة جامعية أو في بيئة أعمال تسودها ثقافة تشجيع ودعم ورعاية الابتكار بمختلف مستوياتها، وتحكمها تشريعات للملكية الفكرية تنظم حقوق وواجبات المنظمة والباحث من حيث التسجيل والملكية والعوائد وتداول الملكية الفكرية عند إمكانية الاستغلال التجاري.

- دعم حاضنات الأعمال:

يتحقق نجاح الابتكار عند وصول الفكرة إلى أرض الواقع في صورة منتج في السوق يلبي حاجة للمجتمع، و هذا يستدعي تعاونا بين المؤسسات التعليمية و البحثية و القطاع الخاص و الحكومة لتوفير الدعم التنظيمي و القانوني ة تبني السياسات المناسبة لتوفير التمويل و التدريب لتأهيل المبتكرين إداريا لدعم الابتكارات و تحويلها الى منتجات حقيقية في السوق في انتظار الحصول على عوائد.

- **خلق ثقافة وطنية جامعة:**

تشكل الجامعة بوثقة لصهر الثقافات المحلية و خلق ثقافة وطنية جامعة تعلي من القيم الايجابية للطلبة ، و تقوم الثقافة الايجابية على الإحساس الجمعي بالانتماء للوطن ، و تعني هذه الثقافة التسامح و احترام الآخرين و تقدر الإبداع البشري و المشاركة في خدمة المجتمع، و التعليم هو طريق التنمية و مخرجات الجامعة هي مدخلات التنمية ، و من شأن وجود قوة عاملة أكثر تنوعا إنسانيا و اجتماعيا و أوسع تمثيلا لفئات المجتمع ان تكون عاملا لنجاح أي هيئة عامة او خاصة.

- إثراء الحراك الاجتماعي:

يعرف الحراك الاجتماعي بمدى احتمالية أن يكون المرء في مهنة أو طبقة مماثلة او مكانة اقتصادية مختلفة عن والديه، و يدل على مدى توسع نطاق المشاركة و انفتاح الفرص أمام حياة الأفراد الأكثر فعالية و مدى سد الهوة في عدم المساواة و تكافؤ الفرص، و يجب ان يلعب التعليم العالي دور المحرك للحراك الاجتماعي و في خلق الحيوية الاجتماعية و الثقافية و أن يشكل بوابة لحياة اقتصادية أفضل و لرفاهية المجتمع.

- المساهمة في نشاطات خدمة المجتمع:

يجب ان تتحمل الجامعات مسؤولية إحداث التغيير الايجابي في حياة و رفاهية المجتمعات و ذلك من خلال ربط مخرجات الجامعة التعليمية باحتياجات و مشاكل المجتمع، و من خلال جودة البحوث الداعمة للابتكار و التطوير، كما تخدم الجامعات المجتمع من خلال نشر ثقافة العمل التطوعي و ترسيخها في المجتمع. كما تشكل الجامعات بيت الخبرة لتقديم المشورة لمختلف المؤسسات و الهيئات من خلال تقديم الخدمات الاستشارية و الأنشطة المجتمعية و تنظيم البرامج و الدورات التدريبية و المؤتمرات و الحلقات الدراسية.

ب. أصحاب المصالح الذين يجب أن تراعي الجامعة المسؤولية الاجتماعية تجاههم:

هناك مجموعة من أصحاب المصالح الذين تتوجه إليهم الجامعة بالمسؤولية الاجتماعية وهم:

- الطلبة: يعد الطلبة هم المعنيون بشكل كبير بنشاطات الجامعة، فهم أصلا سبب إنشاء الجامعة، وفي هذا الإطار عليها أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم.
- الخدمة التعليمية: تكون الخدمة التعليمية ذات جودة عالية إذا تمكنت الجامعة من الإعداد الجيد للخريجين من خلال: تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها بإعادة النظر في المحتوى العلمي، وتحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة، وجعل أساليب التقييم مرنة.
- أعضاء هيئة التدريس: لا يمكن أن يكون للعملية التعليمية جودة إن لم تكن قائمة على إطارات مهنية ذات كفاءة عالية، إن أعضاء هيئة التدريس يحتاجون اهتماما ورعاية خاصة من الإدارة.
- العاملون في الجامعة: للعاملين في الجامعة حقوق تتعلق بتحسين ظروف العمل، والأجر المناسب، والتدريب والتكوين، والتحفيز وغيرها من الحقوق.

- مجلس إدارة الجامعة: في الجامعات الخاصة تتضاعف المسؤولية تجاه مجالس الإدارة حيث يصبح لكل عضو فيها حقوق يتعين أداؤها كإشراك أعضاء مجلس الإدارة في وضع استراتيجية الجامعة، وفي إعداد خطط وبرامج المسؤولية الاجتماعية للجامعة، وإشراكهم في هذه البرامج.
- قطاع الأعمال (سوق العمل): تحتاج الجامعة إلى القيام بدراسات مستمرة ومعمقة لوضعية قطاع الأعمال محليا حيث تتعرف على طبيعة مشكلاته الاقتصادية، وما هي طبيعة احتياجات سوق العمل المحلي لتوفيرها. كما يجب أن تسعى لتحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- سابعا الحكومة (الوزارة الوصية بمجال التعليم العالي): تتأثر سياسة الجامعة بسياسة الوزارة الوصية للدولة التي تعمل بها هذه الجامعة، لذلك فانه يتعين على الجامعة أن تحترم الالتزامات التي تحددها لها هذه الوزارة.
- ثامنا المجتمع: تندرج هذه المسؤولية الاجتماعية بشكل عام إطار تفعيل دور الجامعة في المجتمع والمشاركة الفعلية في مشاريع التنمية وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي والتواصل مع كل أطراف المجتمع. وتخريج خريجين يتصفون بالمعرفة العلمية من جهة وبروح المواطنة وخدمة المجتمع.
- تاسعا البيئة: تضمين برامج تتعلق بالحفاظ على البيئة وحمايتها. ونشر الوعي بين الطلبة بأهمية الاهتمام بالبيئة.

ج. أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

تتمثل أبعاد ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات فيما يلي :

- البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية لا يشير إلى الربح جانبا جوانب الأعمال التجارية، إنما من يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلى الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، واحترام مصالح الأطراف المعنية، واحترام سيادة القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها ، وقد تم استخلاص المؤشرات الآتية للبعد الاقتصادي:

- دعم الأنشطة الاقتصادية الخاصة بفئات المجتمع الأقل حظا
- الالتزام بالقواعد القانونية النافذة في ممارسة العمليات الاقتصادية
- دعم أنشطة لجان حماية المستهلك.
- الاهتمام بالفئات الأقل حظاً من خلال التعامل معهم وفق مبدأ تكافؤ الفرص
- متابعة الخّريجين لإيجاد وظائف لهم
- دعم المشروعات المجتمعية الإنتاجية
- تبنّي مفهوم التنمية المستدامة في أعمال الجامعة جميعها.

- دراسة الحالات المعوزة اقتصادياً وتلبية احتياجاتهم.
- استحداث تخصصات جديدة لمواكبة المستجدات العلمية لتلبية احتياجات المجتمع.

■ **البعد الاجتماعي: من** أهم مؤشراته:

- احترام الثقافات المختلفة السائدة في المجتمع وتعزيز القيم الأخلاقية وتبنّي التكافل الاجتماعي.
- دعم الأنشطة المجتمعية بمختلف أشكالها وتقديم الهبات الخيرية للقطاعات المختلفة في المجتمع المحلي وتنفيذ برامج عمل تطّوعية لخدمة المجتمع المحلي
- تأهيل أعضاء المجتمع المحلي وتدريبهم
- رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بتقديم برامج متنوعة لهم.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية عند الطلبة
- دعم المراكز العلمية البحثية و رعاية الأعمال الخيرية و تعزيز الانتماء الوطني.

■ البعد البيئي :

- إجراء دراسات ميدانية حول أسباب التلوث البيئي
- نشر الوعي الصحي بين فئات المجتمع
- رعاية حملات مكافحة التلوث البيئي بأشكاله المختلفة
- القيام بحملات نظافة للبيئة المحلية
- عقد ندوات مختلفة حول أهمية المحافظة على البيئة من التلوث.
- إجراء دراسات خاصة بتدوير النفايات بأشكالها المختلفة.

■ البعد المؤسسي:

- تضمين المسؤولية المجتمعيّة الخطة الاستراتيجية للجامعة
- تحقيق الرؤية التي تنطلق منها فلسفة الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعيّة
- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسيّة للجامعة.
- تعميق ممارسات المسؤولية المجتمعية في الحياة المهنية للعاملين في الجامعة.
- التزام الجامعة بإدارة عملياتها بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة
- إنشاء مراكز علمية متخصصة لخدمة المجتمع

■ البعد الثقافي :

- دعم المنتديات الثقافية المجتمعية.
- تبني ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية
- رعاية المهرجانات الثقافية بكافة أشكالها.
- دعم المبادرات الثقافية والتعليمية والإسهام في تطوير مؤسسات المجتمع المدني لتكون أكثر مقدرة وكفاءة على تحقيق أهدافها
- تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار من خلال الإعلان عن مسابقات بحثية وعلمية.
-

4. أمثلة عن تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية في مجال المسؤولية الاجتماعية:

أ. جامعة (بوستن) الامريكية:

جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية: تمارس جامعة (بوسطن) المسؤولية الاجتماعية من خلال عدد كبير من الأنشطة والفعاليات المحلية والإقليمية والدولية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- مركز كلية بوستن للمواطنة المؤسسية: و يربط هذا المركز المحترفين من العلماء ذوي الرؤى البحثية في مجال المسؤولية الاجتماعية المؤسسية و فرص التعليم الإداري، يضم هذا البرنامج في عضويته ما يقارب نحو 400 شركة و نحو 10000 شخصا يتشاركون سنويا معارفهم و خبراتهم حول ممارسات المواطنة المؤسسية من خلال برنامج التثقيف التنفيذي و المساقات الدراسية و المؤتمر السنوي.
- برنامج الاستدامة: يتولى برنامج الاستدامة تطوير وتنفيذ إستراتيجية لدمج مبادئ الاستدامة في الوظائف العملية للجامعة، والتواصل والإعلام وترويج هذه المبادئ والبرامج في الجامعة، وإشراك أعضاء هيئة التدريس والموظفين والإداريين والطلاب في استدامة الحرم الجامعي. وأبحاث الطاقة الشمسية وإعادة تدوير المخلفات.
- مركز فريدريك أس باردي لدراسة المستقبل بعيد المدى: حيث أن هذا المركز ينفذ أبحاثا متداخلة التخصصات، ومتناسبة مع السياسة، ومستقبلية التوجه، يمكنها أن تساهم في التحسين بعيد المدى لظروف الإنسان، ومن خلال برامجه البحثية ومنشوراته وفعالياته يسعى المركز ليعرف ويتوقع ويحسن إمكانية التطور بعيد المدى للإنسان في مختلف الأبعاد.

ب. جامعة (l'Université du Havre)

في عام 2014، قامت جامعة هافر ، بإضفاء الطابع الرسمي على مسؤوليتها الاجتماعية ونشرت تقريرها الأول عن (المسؤولية الاجتماعية للجامعات) الذي تستخدم فيه مفردات مخصصة عادةً للشركات. حيث تم الاستشهاد بمعيار ISO 26000 (الإطار المرجعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات) الذي يوصي بتحديد النطاق ذي الصلة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتحديد أصحاب المصلحة فيها، وقياس آثار الجامعة، وتقديم تقرير عنهم والمشاركة في حوار حول توقعاتهم.

ج. بعض من الجامعات السعودية:

خطت وزارة التعليم العالي السعودي خطوات جادة في سبيل تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للجامعات، حيث استضافت وزارة التعليم العالي السعودي العديد من الورش والندوات والمؤتمرات ‹المتعلقة بتعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية ›، ومن أهمها المعرض والمؤتمر الدولي للتعليم في دورته الرابعة عام 2013 والذي كان بعنوان المسؤولية الاجتماعية للجامعات. وقد اختار المؤتمر شعاراً هو «الجامعات ومسؤولياتها الاجتماعية»، وذلك للعمل على ترسيخ الدور

الذي تقوم به الجامعات لخدمة المجتمع. وكذلك استضافة جامعة المجمعة ملتقى الجامعات الخليجية والمسؤولية الاجتماعية للجامعات رؤى إستراتيجية وممارسات فاعلة حيث يهدف إلى تطوير برامج الجامعات في مجالا المسؤولية الاجتماعية باعتبارها واحدة من وظائف الجامعة الأساسية

كما بدأت العديد من الجامعات السعودية في تفعيل دورها المجتمعي، والبحث عن شراكات تثري خدمة المجتمع. كما تضمن العديد من الجامعات في رسالتها التعليمية مفهوم خدمة المجتمع والعمل على خدمة المجتمع. وأسهمت الجامعات بندب أو إعارة كثير من أعضاء هيئة التدريس

لتقديم خبراتهم ومعارفهم لكافة مؤسسات المجتمع الحكومية منها والخاصة. مع ضم الجامعات عمادات وكليات للتعليم المستمر وخدمة المجتمع، ويتمثل عملها في تقديم الدورات والبرامج التدريبية لكافة أفراد المجتمع. وأسهمت بعض الجامعات بإنشاء كراسي بحثية في العلوم الإنسانية والعلمية تخدم البحث العلمي في المملكة وكذلك المجتمع. وقد أسست جامعة أم القرى معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، وهو يمثل بنك معلومات عن الحج ليكون مرجع علمي شاملاً يخدم المجتمع في إجراء الدراسات وعمل البحوث العلمية التي تهدف إلى تسهيل سير أداء المناسك. وكذلك أنشأت الجامعات السعودية مراكز لريادة الأعمال تسهم في خدمة أبناء المجتمع (الأحمدي، 2016، الصفحات 636-637) .

كما أنشأت كثير من الجامعات جمعيات علمية تقوم بتطوير الأنشطة العلمية وعقد المؤتمرات وإصدار الدوريات العلمية، كما قامت الجامعات بإنشاء معاهد استشارية تربط الجامعات بالمجتمع من خال تقديم خدمات علمية وبحثية لصالح جهات خارجية.

كما طلقت وزارة التعليم مبادرة «مأسسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات السعودية» في سنة 2021 لتأطير المسؤولية المجتمعية في الجامعات، بما ينسجم مع أبعاد التنمية المستدامة، ويسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، حيث خصصت الوزارة جائزة للمسؤولية المجتمعية في الجامعات ضمن المشاريع الداعمة؛ لتمكينها من المساهمة في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته وفق مؤشرات أداء معتمدة، و الهدف من المبادرة هو وضع إطار تنظيمي يربط أداء المسؤولية المجتمعية بالأداء المؤسسي، لتنظيم جهودها في مجال خدمة المجتمع والتنمية المستدامة لترسيخ مفهوم موحّد لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى بناء نظام إلكتروني موحّد للحوكمة يرصد برامج وأنشطة ومشاريع المسؤولية المجتمعية المنفّذة في الجامعات لبناء قاعدة بيانات شاملة تنظم وتوثق تفعيل هذه المسؤولية، وتعمل على ضمان الجودة وإيجاد معايير مفاضلة بين الجامعات محليا ورفع مستوى تصنيفها عالميا.

الخاتمة:

أصبحت أدوار الجامعات اليوم معقدة و صعبة في ظل التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث فرضت هذه التحديات مسؤوليات أكبر تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، و نظرا لطبيعة المهام الرئيسية التي تؤديها الجامعة من تعليم و بحث و خدمة مجتمعية فإنها

تتمتع بمكانة جيدة تمكنها من خلق روابط قوية بينها و بين المجتمع المحلي و ترفع من فرصتها في ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية ، فيكون متاحا للجامعات-بحكم ارتباط وظائفها بالمجتمع- إمكانية الوصول والتأثير بشكل كبير على عملية التغيير في المجتمعات من خلال تطوير طرق جديدة للتعاون والمشاركة مع سكان هذه المجتمعات.

لذلك فإن ممارسة الجامعات لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه كل الأطراف الذين تؤثر فيهم وتتأثر بهم يجعل منها طرفا أساسيا وفاعلا في عملية تنمية و تطوير المجتمعات، و ربط نشاطاتها و توجهاتها الاستراتيجية و نشاطاتها نحو بوصلة المساهمة و المشاركة مع الدولة و المؤسسات الأخرى و منظمات المجتمع المدني ستتمكن من تحقيق أهدافها بأسلوب عملي حيث تنتقل من مجرد التنظير إلى المشاركة الفعلية في خطط التنمية و الاستدامة المحلية.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- تعرف المسئولية الاجتماعية للجامعات على أنها المساءلة المتعلقة بتأسيس النهج الأخلاقي في إدارة مصالح أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ذوي العلاقة بالجامعة، والمحافظة على هذا النهج، بشكل يؤدي إلى تعزيز المواطنة المجتمعية، والالتزام تجاه المجتمع، وتوفير ما يحتاجه من خدمات، والتشجيع على الالتزام البيئي والتنمية المستدامة.
- تتميز المسؤولية الاجتماعية بالشمولية، فأبعادها نابعة من أصحاب المصالح، وتصب في مصالحهم، وأصحاب المصالح هم المجتمع بذاته والمجتمع له صلة بجميع النواحي: الاجتماعية، الصحية، الثقافية، السياسية، القانونية، التعليمية، الاقتصادية، البيئية وهذه في مجملها تمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
- التحديث والتطوير المستمر فيما يتعلق بالبرامج والدورات التدريبية التي تصممها وتعقدها الجامعة لتنمية مهارات العاملين، وأن يكو ن التحديث والتطوير إلى الاحتياجات الحقيقية لمنظمات المجتمع المحلي
- إن وضع المسؤولية الاجتماعية كأحد معايير ومؤشرات متطلبات هيئات الاعتماد في الجامعات يؤكد على أهمية ودور هذا المعيار في تنمية وتطور الجامعات وما تؤديه من أدوار مهمة للمجتمع. ، حيث أصبحت الجامعات تتسابق لتلبية متطلبات ومؤشرات هذا المعيار بوضع المسؤولية الاجتماعية صمن رسالتها ووضع إدارات وعمادات خاصة بها وتسليط الضوء على مبادرات ومشاريع وبرامج المسؤولية الاجتماعية بها.
- لكي تنجح المسؤولية الاجتماعية يجب أن تنطلق من دراسة الاحتياجات المجتمعية من أجل تلبيتها.كما يجب البدء من الداخل، فالمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه مجتمعها و بيئتها لن تتحقق إلا إذا تحققت هذه المسؤولية تجاه من هم أقرب لهذه الجامعة : الطلبة و أعضاء هيئة التدريس و الإداريون.

- الاطلاع على تجارب الجامعات في الدول المتطورة في مجال المسؤولية الاجتماعية ومحاكاتها والاستفادة منها مع مراعاة الخصوصية المحلية.
- العديد من الجامعات في الدول العربية يأتي تصنيفها في مراتب متأخرة من حيث ضعف الدور الذي تؤديه الجامعات للمجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية للجامعات وتطبيقها، ذلك أن من ضمن أسباب هذا التأخر عدم توظيف رسالة الجامعات المتضمنة البعد الثالث لوظيفة الجامعات توظيفا فاعلا إيجابيا. فالجامعات هي الجامعات مكان الأمثل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية الجادة التي يقوم بها المتخصصون في المجالات العلمية المختلفة.

التوصيات:

وفي الأخير نقدم التوصيات التالية لدعم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الجامعة:

- دمج بعد المسؤولية الاجتماعية في رؤية ورسالة الجامعة، مع تضمينها في السياسات والخطط العامة للجامعة والعمل على تنفيذ برامجها.
- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع.
- تخصيص ميزانيات محددة وبشكل منتظم لدعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الجامعات وإعطائها الاستقلالية لدعم برامجها المجتمعية.
- نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال التوعية والتدريب والتكوين وإنشاء النوادي المرتبطة بخدمة المجتمع.
- تشكيل فريق عمل مكلف تحقيق المسؤولية– المجتمعية على نطاق الجامعة، وبالتعاون مع شركاء آخرين.
- تطوير أساليب الشراكة بين الجامعة وبين شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين خصوصا الشركات الاقتصادية.
- تطوير ودعم البحث العلمي وتحفيز الباحثين لإنجاح مشاريعهم الريادية، و الاستفادة من بحوثهم في تحقيق الاستدامة و التنمية.

قائمة المراجع:

1. Gendre-Aegerter, D. (2008). la perception du dirigeant de PME de sa responsabilité sociale:une approche par la cartographie cognitive. these de doctorat, Fribourg.
2. التعليم العالي : المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية. (2018). تاريخ الاسترداد 11 9, 2022، من عالم عربي: http://alamarabi.com/2018
3. دارين سليمان. (2018). دور العلاقات العامة في تطبيق مباديء المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السورية. دمشق: جامعة دمشق.
4. سارة عبد الواحد محمد عبد الرحمن. (2019). مدى تطبيق معيار المسؤولية المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية على جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا. بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الجودة الشاملة و الامتياز.
5. سميرة حسن الحاجي محمد. (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة كلية التربية ، الجزء الثاني (176)، الصفحات 523-611.
6. سناء علي شقوارة. (فيفري, 2012). أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمجتمعات و متطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة. مجلة توير الأداء الجامعي ، 1 (2)، الصفحات 37-58.
7. عائشة بنت سيف الأحمدي. (ابريل, 2017). دور الجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية ، مجلد 12 (العدد 1)، الصفحات 39-58.
8. عمر درة محمد، محمد التيجاني عثمان، و سوزان حناوي الياس. (يوليو, 2018). المسؤولية المجتمعية للجامعات العمانية الخاصة و دورها في دعم السمعة التنظيمية جامعة ظفار نموذجا. مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية ، المجلد 2 (العدد 10)، الصفحات 26-45.
9. مسعود فلوسي. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من file:///C:/Users/pch/ Downloads/49670854%20(1).pdf
10. منصور, أ. م., & الهواري, أ. ر. (2016). المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة في مملكة البحرين. القانونية , 345-361.
11. وفاء بنت ذياب الأحمدي. (أبريل, 2016). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم و المجتمع ، دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات. مجلة كلية التربية، جامعة الأهر ، الجزء الثالث (العدد 168)، الصفحات 633-685.

روح المقاولاتية من خلال تجربة جامعة طاهري محمد – بشار النموذج مؤسسة Aquayate الناشئة بولاية بشار

Entrepreneurial spirit through the experience of the University of tahri Mohammed- Bashar

The model is the emerging institution Aquayate in Bashar state

ط.د، مسكين حاجة ، ط.د، باعثمان عبد القادر

جامعة طاهري محمد- بشار (الجزائر)، meskinehadja20@gmail.com

جامعة طاهري محمد- بشار (الجزائر)، dz.bechar-univ@abdelkader.baatmane

الملخص :

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الدور الذي تؤديه الجامعة من خلال المشاركة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي لبعث روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي، وخلق مقاول ناجح متميز. وكذا التعرف على من يساهم في بعث هذه الروح لدى الشباب لتشجيعه نحو المساهمة في الاستثمار المحلي وخلق فرص الشغل.

مع عرض تجربة جامعة طاهري محمد بشار كنموذج ناجح يبرز دور التعليم المقاولاتي في خلق روح المقاولاتية لإنشاء وإنجاح أي مقاولة خاصة, مع إبراز هذه التجربة كمثال يحتذي به في تشجيع الطلبة المبدعين على ضرورة التمسك بأفكارهم ومشاريعهم وتجسيدها في أرض الواقع للمساهمة في التنمية المحلية الاجتماعية والاقتصادية. النموذج هي مؤسسة Aquayate لإنتاج السبيرولين في ولاية بشار في الجنوب الغربي الجزائري.

الكلمات المفتاحية : روح المقاولاتية، الجامعة. التعليم المقاولاتي. المؤسسات الناشئة .حاضنات الاعمال مؤسسة Aquayate.

مقدمة:

تحمل الجامعة مهمة تكوين و إنتاج خريجين على مستوى عالي من المعرفة و من تم فهي تساهم بتزويد سوق الشغل بكفاءات تتناسب و متطلباته من جهة و متطلبات التغيرات الحالية بكل جوانبها التكنولوجية, الثقافية و الاقتصادية من جهة أخرى .

فلم يعد دور الجامعة متمركز على الدراسات الأكاديمية فحسب, بل توسع إلى أدوار أكثر إستراتيجية وهي أن يكون الطالب مشروع مسير ناجح لمؤسسته الخاصة. ودليل ذلك هو ما يطرح من أنماط جديدة للتعليم العالي كنظام (ل.م.د)ليسانس، ماستر، دكتوراه والذي أولى اهتماما كبيرا بالطالب الجامعي من الناحيتين العلمية والمهنية من خلال تمكينه من الاضطلاع على أخر تطورات اقتصاد السوق ومستجدات الإبداعات والابتكارات العلمية التي تكاد لا تتوقف. كل هذا ينعكس على متطلبات العروض المهنية المطروحة في السوق الوطنية والعالمية.

إن ما تسعى إليه الجامعة اليوم هو جعل الدراسات الأكاديمية في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ومن ثم الوطنية , من خلال إنتاج جيل متمكن علميا وإداريا، قادر على إنشاء وتسيير مقاولته الخاصة والمساهمة في تخفيف الضغط الواقع على طلب الشغل , ولتحقيق ذلك فان مهمة نظام التعليم الجامعي لابد ان تتمحور في رفع جودته وتحسين مستوى برامجه البيداغوجية، وتكييفها مع المحيط الخارجي المليء بالتطورات المتسارعة.

ان الدراسات الأكاديمية والإبداع العلمي أساس قيام واستمرار أي مقاولة ناجحة قادرة على مجابهة التحديات والمنافسات الحالية لكنها غير كافية، اد لا بد من توفر روح المقاولاتية لدى الطالب، هذه الروح التي تحفزه وتدفعه نحو إنجاح مؤسسته معتمدا كل الوسائل المبتكرة متوقعا كل المخاطر التي قد تنتج عن تقلبات السوق العالمية. إنها روح المغامرة في تقديم الجديد المطابق للمعايير العالمية بكل ثقة في النفس للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية.

انطلاقا من كل هذا يمكننا القول أن توفر روح المقاولاتية لذا الشباب هي أمر ضروري لضمان تسيير جيد لأية مؤسسة قائمة أو ناشئة لخلق مكانة بين المنافسين الاقتصاديين وهي مهمة التعليم المقاولاتي في الجامعة، اذ تعمل هذه الاخيرة على إنتاج شباب يتحلى بصفات المقاول الناجح من خلال تبني فكرة طالب اليوم هو مقاول الغد.

وعليه ومن كل ما سبق قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- أولا: روح المقاولاتية
- ثانيا: التعليم المقاولاتي
- ثالثا: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر
- رابعا: تجربة جامعة طاهري محمد-بشار حول المقاولاتية (مؤسسة AQUAYATE لإنتاج السبيرولين)

1. روح المقاولاتية:

المقاولاتية هي مكان يبرز فيه سلوك فردي مرتبط بالأعمال، و يسمى بروح المقاولة عندما يتعلق الأمر بالشخص، حالة ذهنية و ثقافة المقاولة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسة، هذا يعني مجموعة القيم كالمبادرة، الأخذ بالأخطار، الإبداع وكل ما تعلق بإنجاز الأهداف، هذا يحيل أيضا الى بعض المواقف والاتجاهات مثل:المسؤولية والرغبة في التغيير. فحسب«Leger-Jarniou» لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومه الخاص به، فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي

يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى (روح المقاولاتية2) هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم له

حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، أو على انجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك بسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا حتى في الدخول في مسار مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة للتعامل مع التغيير، لاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة(كلية العلوم الإقتصادية والتجارية البليدة 2، 2017-2018).

إذن روح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العلمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

إن الحديث عن الروح المقاولاتية يحيل الحديث إلى المقومات الدافعة والمكونة لهذه الروح والتي تتعلق بمجموعة من المقومات الشخصية الخاصة بالفرد نفسه كي يصبح مقاولا من جهة وبمجموعة من المقومات البيئية المحيطة بالفرد من جهة أخرى. (روح المقاولاتية2)

أ. روح المقاولة والقيم الاجتماعية:

المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وانجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، فالمؤسسة يجب أن تقدم أساسا عدد من النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أنّ المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في التسيير

ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون، أحد المقاربات تسمح بإكمال الموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك هذه الأدوار الهامة التي يقوم بها المقاول غالبا ما تكون ذات تكاليف محدودة، لأنّها ناتجة عن مجهود وشخصية ومثابرة المقاولين والأهم من ذلك أنّ المقاول الذي يفهم محيطه و متجمعه يساعد دائما في نقل التكنولوجيا وعمليات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعة.

ب. مكونات الروح المقاولاتية:

- **المقومات الشخصية**: هناك مجموعة من العناصر الشخصية المتواجدة في ذهنية الفرد تعد كركيزة أساسية للفرد كي يمتلك روح المقاولاتية متمثلة في سمات الفرد ذاتيه وهي السمات الذاتية ,السلوكية و الادارية.

- السمات الذاتية: تلعب السمات الذاتية أو الشخصية دورا كبير في نجاح وظهور المقاولين ومن أهم هذه السمات نذكر الاستقلالية؛ الإبداع، روح المبادرة؛ التنافسية العالية؛ التوجه للإنجاز.
- السمات السلوكية: وتتمثل السمات السلوكية للمقاول الناجح في المهارات التفاعلية والمهارات التكاملية تتمثل المهارة التفاعلية في مهارة الإنسان من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين؛ أما المهارة التكاملية تعمل على جعل الشركة كأنها خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية العمال بين الأقسام.
- السمات الإدارية: والتي تتمثل في مجموعة من المهارات الإنسانية, التحليلية, الفكرية والمهارات الفنية.
- **المقومات البيئية:** تتعدد المقومات البيئية التي لها علاقة بالروح المقاولاتية وتتنوع بشكل يتناسب مع تعدد ومكونات البيئة نفسها، وتحت هذا العنوان سيتم إستعراض هذه المقومات بإيجاز وذلك بتصنيفها إلى ثلاثة أقسام كبر هي:

- المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة، وأهم ما يؤثر في الفرد من المحيط الاجتماعي هي الأسرة والدين . فهي تشجعه و تدعمه ماديا و معنويا و هنا نقصد الاسرة , أما الذين فهو يحثنا على العمل و الاتقان و يشجع اليد العليا على اليد السفلى .
- الجهات الداعمة : نظرا لأن الروح المقاولاتية لدى الفرد تنشأ من المحيط الذي يؤثر فيه ممثلا في المؤسسة العامة والخاصة، وهيئات الدعم والمرافقة , تؤدي هذه الهيئات دورا فعالا في دفع الفرد نحو المقاولاتية. فكلما كانت فعالة كلما زادت من الروح المقاولاتية لدى الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم.
- مراكز البحث العلمي: يعتبر التعليم بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما ان للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبني عليها.

2. التعليم المقاولاتي:

يعود نشأة التعليم المقاولاتي على مستوى الجامعات إلى سنة 1947 عندما قدم (myle mages) أول مقرر دراسي في المقاولاتية كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد الأمريكية حيث جذب هذا المقرر انسياق 188 طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير.

أ. مفهوم التعليم المقاولاتي:

عرف ألتن مايو التعليم المقاولاتي بأنّه: «كل الأنشطة الهادفة إلى تعزز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية وتغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو والإبداع تم تعريف التعليم للمقاولاتية على أنّه: «مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة.

عرفه هليس بأنه: معرفة الخصائص المقاولاتية ومعرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير .كما عرفها فايول بأنها تحسين الطلبة واكتساب وتنمية حسهم المقاولاتي، وتشجيع اكتساب الأدوات، والتقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية، واقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاص بالطلبة.

ب. أهداف التعليم المقاولاتي:

يهدف التعليم المقاولاتي الى غرس سمات المقاول عند الطلبة وخصائصها السلوكية فإنّ من أهم أهداف المقاربة بالكفاءة حسب سميث هي: كشف وهيكلة قيادة المقاولاتية، تحديد وتخفيض الحواجز أمام المبادرة المقاولاتية، تنمية معرفة الغير وتطور الدراسات والمواقف الخاصة بالتغيير في مجال المقاولاتية.

ج. المر افقة المقاولاتية:

هي عملية لتنمية وتطوير المشاريع خاصة الصغيرة منها التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية، التقنية أو الفنية وحتى المعنوية وتتم من خلال بعض المؤسسات والأجهزة منها:

- الجامعة من خلال دار المقاولاتية ويستفيد منها بشكل كبير الطلبة..
- أجهزة الدعم مثل: ANADEو CNAC و ANDI، دورها دعم مالي وتقني..
- حاضنات الاعمال والمؤسسات المهتمة بفكرة المشروع ومجال المقاولة..

3. و اقع المؤسسات الناشئة في الجز ائر:

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الأنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7%من اجمالي الناتج المحلي سنة 2016.

بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في انشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب الشركات الناشئة تنشط في مجال

التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة للأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد كنيس (،ouedkniss.com)وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات، تم اطلاقه سنة ،2006وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا .

كما في تطور المؤسسات الناشئة هناك نظرة ترتبط بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل الشاب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطة، فنحن عندما نرى مؤسسة ناشئة لا نعيرها أهمية، فنجد مثلا الشباب حين يرغب في إجراء تربص فإنه يختار ويفضل أكبر المؤسسات على المؤسسات الصغيرة، والسبب هو اعتقادهم بأن المؤسسة الصغيرة أو الناشئة لا تملك شيئا تمنحه إياه أو تضيفه لهم، لكن الواقع هو عكس ذلك تماما فالطالب او المتربص يمكنه ان يتعلم الكثير من الاشياء في المؤسسات الناشئة بدل المؤسسات الكبيرة.

المؤسسات الناشئة لا تتمتع بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فان نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل فعلى سبيل المثال فان 100 ألف مؤسسة صغيرة بعائد200 أورو شهريا، هذا يعطي رقما هائلا في صيد الأعمال ومجال التوظيف، لأن 100 ألف مؤسسة صغيرة يديرها شخصين او ثلاثة تساوي 100 ألف منصب شغل.

منذ إطلاق الانترنت في بداية سنة 2000، تحصلنا حاليا على تغطية اشمل وتدفق جيد للأنترنت وهذا ما يجعل من المؤسسات الناشئة شكل استراتيجي واعد خلال السنوات المقبلة وهذا بعد أن يتم تقنين هذا السوق وتأطيره بنصوص تشريعية. بفضل جدية الشباب ستكون الأرضية مهيئة لذلك، لذا لا أرى مانعا في نجاح هذه المؤسسات خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الإلكترونية.

نعم هناك إرادة جيدة ولكن تقابلها عراقيل بيروقراطية، لأن الإداريين لم يتم ترويضهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، ولكن نلاحظ أن السجل التجاري الذي كان يستغرق ثلاث أشهر بات ممكنا الحصول عليه في 48ساعة ومجرد أن تكون الوثائق كاملة فإنه يتوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل في الميدان، ولكن إذا قارنا ذلك بدولة الإمارات فنحن بعيدين كل البعد، ولكن مع ذلك نلاحظ تغييرا بالمقارنة مع سنة ألفين.

إن ما يجب أن يتغير هو عقلية بعض الموظفين من أجل العمل بذكاء جماعي من اجل إعتبار المؤسسة والتعامل معها كشريك لا كمنافس. لقد لمسنا نتائج مذهلة في الميدان، فكل شخص ينجز عمله بطريقته وفي نفس الوقت يسير فريق صغير، وإذا اضفنا لهذا كله مجهودات ذلك الفريق فإننا سنرى نتائج مبهرة ونموا جديرا بالاهتمام لتلك المؤسسات ومن هذا المنبر أدعو

الشباب لاستثمار أفكارهم في الميدان ، فهؤلاء الشباب يمكنهم النجاح في الوطن وبسهولة شريطة التحلي بالصبر، وبطبيعة الحال هناك مؤسسات ستفشل وبالطبع لا وجود لمؤسسة في العالم نجحت من اليوم الأول.

4. تجربة جامعة طاهري محمد-بشار حول المقاولاتية (النموذج المؤسسة الناشئة الخضراء AQUAYATE لإنتاج السبيرولين):

التعليم المقاولاتي يساهم في توسيع ثقافة الطالب ليكسب القدرة على التسيير الإداري والمالي لمؤسسته، وتساعده في كسب السمات الشخصية للمقاول الناجح القادر على مجابهة الصعاب وعلى تحمل المسؤولية معتمدا على طرق إبداعية متطورة. ففي عالم المال والأعمال لا مجال للمراهنة والخطأ. كل هذا نتيجة ما غرسه التعليم المقاولاتي في ذهنية الطالب، وهو ما ساهم في خلق شباب مقدم على تحقيق مشروعه بكل ثقة بما يحمله من مقومات المقاول الناجح، وهدا مكسب للطالب وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية ولما لا الوطنية.

انطلاقا من ما سبق سنحاول عرض تجربة لجامعة طاهري محمد بشار والتي من خلالها نسلط الضوء على المؤسسات الناشئة الخضراء كابتكار يجمع بين حماية البيئة والتقدم الاقتصادي المستدام، وفي ذات الوقت نبرز دور الجامعة في بعث روح المقاولاتية لذا الشباب وخلق فرص الشغل. هذه التجربة قام بها طالبتين تحلو بروح المغامرة لتحقيق مشروعهن وقد تمكن من تجسيده في أرض الواقع وساهمن بذلك في التنمية المحلية بأسلوب إبداعي جديد يجمع بين حماية البيئة والتأثير على المجتمع والأفراد بتوجيه سلوك المستهلك بما يخدم متطلبات المرحلة الراهنة حيث كثر الحديث عن تسويق المنتجات الصديقة للبيئية. المشروع يسعى نحو تشجيع الغذاء الصحي والعودة الى الطبيعة، وخلق وعي لدى المستهلك وتطوير انتاج مادة السبيرولين كمكمل غدائي و منتجات أخرى مثال الكسكس بالسبيرولين. هذا المشروع الذي تم تكريمه في النسخة الأولى من **جائزة بييركاستيل** في الجزائر سنة 2022 الى جانب 7 مشاريع مختارة، للتذكير هذه الجائزة تم إنشائها عام 2018و هي موجودة في أربع بلدان افريقية تهدف إلى تمويل المشاريع الزراعية.

فما هي مؤسسة Aquayate؟ و كيف ساهمت في دعم التنمية المحلية و خلق فرص العمل ؟

اين يتجسد دور الجامعة في ربط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع المحلي ؟

أ. التعريف بمؤسسة Aquayate و أعمالها :

«SARL. هي مؤسسة إقتصادية ذات طابع تجاري تابع للقطاع الخاص, شركة ذات مسؤولية محدودة « تندرج ضمن نشاط تربية المائيات, تحصلت الشركة على علامة مشروع مبتكر. عدد المؤسسين 02 عدد الشركاء 02, عدد العمال 07نشاطها الرئيسي تربية طحالب السبيرولينا

بالإضافة الى إنتاج المعجنات التي تحتوي على طحالب السبيرولينا والصناعة التحويلية لأسماك المياه العذبة (سمك السلور) و بيع مركز السبيرولينا للمنتجين الجدد أو لمخابر البحث .

المؤسسة حاليا في المرحلة الثالثة من دورة حياتها (مرحلة الانطلاق في السوق) حيث مرت بالمراحل التالية:

- الانطلاقة كانت من خلال مشروع تخرج مزدوج لشهادة الماستر الذي ساهمت فيه كليتي العلوم البيولوجيا علوم التسيير والاقتصاد ودار المقاولاتية لجامعة بشار من خلال التكوين و التدريب لإستقطاب الأفكار المبتكرة .
- في سنة 2018 تجسدت فكرة المشروع لدى الطالبتين فكان لابد من القيام بتدريبات و تكوينات في مجال المقاولاتية .
- في 2021استفادت المؤسسة من التدريب التقني في مجال تربية الطحالب بولاية تمنراست في اطار برنامج «BAYF»المشترك بين حاضنة الاعمال الخاصة و السفارة البريطانية « Tek2hub «هذه الأخيرة التي تعتبر الدافع الأول لتجسيد المشروع على أرض الواقع من خلال الدعم الذي قدمته للمؤسسة في مجال المرافقة .اضافة الى المشاركة في منتدى التوظيف الاقليمي الثاني بشار» FORED».
- من أبريل الى ماي 2021 بدأت المؤسسة بتجسيد النموذج الأول المصغر» MVP» انتاج و حصاد السبيرولينا و القيام بعمليات بحث و تطوير الكفاءات من خلال حضور أيام دراسية حول الاستثمار و الاستزراع المائي .
- جوان 2021المشاركة في تحدي» save food»المقام من طرف حاضنة «Tek2heb «والفوز بالجائزة الأولى و الحصول على علامة مشروع مبتكر من طرف الوزارة الوصية و إنشاء المؤسسة .
- المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر.

ب. دور حاضنة الاعمال :Tek 2hub

- تعتبر حاضنة الاعمال Tek2hub التي تعتبر الدافع الأول لتجسيد المشروع على أرض الواقع و ذلك من أجل تقديم الدعم المتمثل في المرافقة كتحضير ملف الحصول على علامة مشروع مبتكر , و التوجيه في دراسة نموذج الأعمال و تصميم شعار المؤسسة . و الإستفادة من خدماتها الاستشارية و خبراتها و توجيهاتها. كما تعتبر ضمان للمؤسسة من مخاطر الفشل .

- لا يتوقف دعم الحاضنة للمؤسسة هنا بل يتعداه الى تسهيل الحصول على التمويل من خلال دخول الحاضنة كمساهم مالي و ربطها بأحد الناشطين ليدخل كمساهم مالي على مستوى العاصمة .

- مساعدة المؤسسة في الوصول الى المسابقات و التحديات المقامة و الحصول على جوائز مالية تفوق500 .000دج.

- مساعدة المؤسسة في الحصول على تمويل من طرف صندوق تمويل المؤسسات الناشئة « Algerian Start-up Fund » ASF.

- تسهيل مشاركة المؤسسة في المعارض و المؤتمرات .
- تسهيل الحصول على الشراكات و الاستراتيجيات و الخبرات من طرف أصحاب الخبرة
- توفير الدعاية و الظهور الإعلامي للمؤسسة الناشئة مما أعطاها مصداقية بين أوساط المستثمرين أهمها التعاقد مع إدارة سلسلة التوريد خاصة مجال تربية المائيات للتزويد بالمواد الأولية « Martece « ferme aquacole مع مؤسسة Biogralenicpharma التي تعتبر موزع لتصريف الإنتاج و بيعه.

ج. لمؤسسة Aquayate مساهمة فعالة في عديد الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية :

- اقتصاديا : ابتكار و تطوير منتجات خضراء جديدة و دمجها بمجال الصناعة الصيدلانية و الغذائية و إدخالها الى السوق الوطنية إضافة الى إمكانية دمج الإنتاج مع انتاج الأسماك خاصة و ان منطقة بشار هي منطقة لتربية اسماك المياه العذبة في سد حرف التربة و مزرعة تربية المائيات في منطقة بوكايس , مما ساهم في استخراج منتجات أخرى يمكن استخدامها لأغراض طبية و غذائية و أطعمة للحيوانات و مستحضرات التجميل . فالمؤسسة لم تكتفي بإنتاج المادة الأولية الخام للسبيرولينا لكنها قامت بالدخول الى المجال الصناعي بدمج السبيرولينا مع العجائن الغذائية , هذه المشاركة في التنمية الاقتصادية لا تتوقف عند الاقتصاد الوطني بل قد تصل المستوى الدولي عن طريق مؤسسات الدعم الدولية التي تشجع الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات الراهنة للمحافظة على البيئة .
- إجتماعيا :ان انتاج السبيرولينا له منافع صحية كرفع المناعة و يبدو ان الإنتاج جاء في الوقت المناسب مع ما نتج عن ازمة كورونا كوفيد 19 من نقص للمناعة . فمؤسسة Aquqayate بدلك تساهم في توجيه سلوك المستهلك بما يخدم متطلبات المرحلة الراهنة حيث كثر الحديث عن تسويق المنتجات الصديقة للبيئة bioو خلق ثقافة لدى المستهلك للبحث عن جودة المنتج الذي يتناوله.

من جهة أخرى ساهمت المؤسسة في التنمية المستدامة بما يساهم في توفير و خلق فرص العمل فالمؤسسة لها فرص كبيرة و تحديات اكبر في جدب المستثمرين في الداخل و الخارج.

تتجلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في في تقديم تخفيضات تصل الى 50% من أسعار المنتجات الموجهة لفئة مرضى السرطان في المستشفيات الجزائرية .

لقد استطاعت مؤسسة Aquayate أن تثبت أن التعليم المقاولاتي قدم الكثير في سبيل تحويل الفكرة من التنظير الى التجسيد من خلال التوجيه والمرافقة التدريب و التكوين وربطهم بالمؤسسات الداعمة للمقاولة الناشئة و التي استطاعت ان تستقطب الاستمارات المحلية و الاجنبية و تساهم في تحقيق التنمية المستدامة . فهي نموذج يحتذى به في مجال التحلي بروح المقاولاتية لدى الشباب ودورها في تشجيع الاستثمار المحلي وخلق فرص العمل.

خـاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن ما تقدمه الجامعة لبعث روح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال التعليم المقاولاتي من إرشادات ودفع لروح الإبداع والابتكار هو الذي ينتج لنا مقاولين مبتكرين لما يساير متطلبات إقتصاد السوق، يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يشجع الاستثمار المحلي الوطني ولما لا الأجنبي ويخلق فرص العمل في المنطقة.

أضافة الى أن دورها لا يجب ان يقتصر على التعليم فقط بل يتعداه الى الاستثمار في الطاقات الشبانية في هذا المجال وصقلها وتذليل الصعوبات التقنية والتسييرية من أجل انطلاقهم بشكل سليم في مشاريعهم من خلال ربطهم مباشرة بالميدان المتعلق بأفكارهم وكيفية تجسيدها.

لكن توفر روح المقاولاتية هو غير كاف لدى الشباب الطالب المتخرج الذي هو بحاجة لتجسيد مشروعه في ارض الواقع . و هذا لا يتحقق الا بمساهمة الدولة في توسيع نطاق صناديق التمويل و دعوة الحاضنات لتقديم مساعداتهم ولمثل هده المشاريع .

قائمة المصادرو المراجع:

1. حسين, ي., & صديقي, ا. (2021). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية , 70.
2. روح المقاولاتية2. (s.d.). Récupéré sur لخصلي: https://lakhasly.com/en/view-summary/2td58fLUTB
3. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية البليدة 2. (2017-2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية.
4. منصور, م. ل. (2021, مارس 4). ديوان العرب. Récupéré sur أليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسط تفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر.
5. هناء العابد. (2010). التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكيرالإبداعي. سوريا.

تجارب دولية و استراتيجية الإبتكار الإقليمية في تفعيل دور الجامعة في التنمية

International experiences and regional innovation strategy in activating the role of the university in development

نوري جهاد رحيمة، نوري وفاء

جامعة زيان عاشور، الجلفة dr.naouri@univ-djelfa.dz

جامعة زيان عاشور، الجلفة wafa.naouri@univ-djelfa.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على تجارب بعض الدول منها النامية والمتقدمة في تفعيل دور الجامعة في التنمية وكذلك على إستراتيجية الابتكار الإقليمية في تفعيل هذا الدور فاخترنا جامعة البرازيلية كنموذج لدولة نامية وجامعة بليموث (PU) الانجليزية للمملكة المتحدة لدولة متقدمة وبالنسبة الإستراتيجية الابتكار الإقليمية فوقع الاختيار على أربعة جامعات لدول أوربية.

توصلت الدراسة إلى إن العمل الجامعات من خلال إستراتيجية الابتكار الإقليمية أفضل لكل الأطراف سواء من داخل الجامعة أو خارجها ليمتد نشاطها وتفعيلها إلى عدة أدوار في عملية تصميم الإستراتيجية التي كان ينظر إليها سابقًا على أنها اختصاص السلطات الحكومية.

الكلمات المفتاحية : جامعة البرازيلية، جامعة بليموث (PU)، الإستراتيجية الابتكار الإقليمية للجامعات.

مقدمة:

التفكير هو الوظيفة الرئيسية التي تميز الإنسان عن المخلوقات الأخرى. إنها عملية ذهنية قيمة ومستمرة لتحقيق هدف معين، ويمكن تمثيلها في حل لمشكلة ما، أو توليد فكرة فعالة للوصول إلى الهدف الرئيسي وهو الانتقال إلى حالة أفضل.

من يدرس أو يفكر في دول العالم سيجد أن معظم نقاط المقارنة تتمحور حول ما يسمى: البلدان المتقدمة والنامية؛ الدول الغنية والفقيرة. دول العالم الأول والعالم الثالث. يركز بعض الباحثين على معايير معينة، مثل مستوى الدخل الفردي، وتوافر الموارد، والصناعة، والتطوير التقني. تمثل هذه المعايير في الواقع جزءًا من المتطلبات اللازمة لتحويل المجتمعات أو الدول من دول فقيرة إلى دول غنية، أو من دول نامية إلى دول متقدمة على الطريق الصحيح. المفتاح هو قدرة البلدان على تضييق فجوة المعرفة، والتي بدونها لن تتمكن دول العالم الثالث أو البلدان التي تهدف إلى التحول إلى مجتمعات واقتصاديات المعرفة من الارتقاء إلى مستوى البلدان المتقدمة.

انطلاقا من المعطيات السابقة، نطرح إشكالية البحث في الصيغة التالية:

- ما هي تجارب دولية التي استطاعت تفعيل دور الجامعة في التنمية؟
- وما هي إستراتيجية الابتكار الإقليمية التي اتبعتها ؟

وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذه الورقة ، في عرض تجربة الجامعة البرازيلية و الجامعة من مملكة المتحدة في تفعيل دورها في التنمية ، ثم نتناول تجربة مختلفة و هي تجربة إقليمية تحتوي على أربعة جامعات دولية أوروبية استطاعت ابتكار إستراتيجية إقليمية ساعدتها في التنمية و تفعيل دور جامعة في التنمية.

أصبحت عمليات التنمية في البلدان المتقدمة تدور حول مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يؤدي إلى الإبداع والابتكار. المجتمع المعرفي هو المجتمع القادر على التعامل والتفاعل والمساهمة والمشاركة والإنتاج والإبداع والابتكار.

1. أهمية ودور المعرفة في الإبداع والابتكار :

يمكن تلخيص أهمية ودور المعرفة في الإبداع والابتكار في النقاط التالية[1]:

- استخدام المعرفة وتوظيفها في مجالات الأعمال والخدمات ؛ إنتاج السلع؛ وجميع الأنشطة الاقتصادية ،
- المعرفة العلمية والعملية هي الأساس الأساسي لتحقيق الابتكارات والاكتشافات والاختراعات التكنولوجية ،
- الزيادة المستمرة في الاستثمارات المرتبطة مباشرة بالمعرفة مما ينتج عنه تكوين رأس مال معرفي متمثل في الأصول غير الملموسة،
- الزيادة المستمرة في المؤسسات والمشاريع العاملة في مجال إنتاج واستخدام المعرفة ، ممثلة

1 . Sternberg, R. J. and Lubart, T. I. (1999). The concept of creativity: Prospects and paradigms. In R. J. Sternberg (Ed.), Handbook of creativity (pp. 315). Cambridge: Cambridge University Press.

بشركات المعلومات والاتصالات والبرمجيات والمؤسسات البحثية والاستشارية ،

- تهيئة الفرص للمؤسسات للتركيز على الأقسام الأكثر ابتكارًا وتشجيع أفراد هذه الأقسام على الإبداع والابتكار بشكل مستمر.

تكمن القيمة الحقيقية لأي مؤسسة، بما في ذلك الجامعات، في رأس المال الإبداعي أو رأس المال البشري الفكري مما يعني القدرة العقلية لتوليد أفكار جديدة مناسبة بجودة عالية. سيكون المثقفون المبدعون قادرين على توظيف أفكارهم من خلال تحويلها إلى منتجات وخدمات قيمة لتحقيق الريادة، وتأمين الأرباح والمكانة التنافسية الجيدة لمؤسستهم. يعتبر رأس المال الإبداعي أو رأس المال البشري الفكري من أهم الموارد التي يمكن من خلالها للمؤسسات أن تكون قادرة على المنافسة ، وتمثل الأصل والمصدر الأساسي للمعرفة[2].

2. تجارب الدولية في تفعيل دور الجامعة في التنمية :

أ. تجربة البرازيلية:

- التعاون في البحث والتطوير بين الجامعة والصناعة كإستراتيجية ابتكار في البرازيل:

مع الركود الاقتصادي في الثمانينيات في البرازيل، دخل جزء كبير من مبادرات الدعم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (ST&I) فترة من السبات، حتى أن بعض المبادرات تعطلت بسبب عملية خصخصة الشركات التي تديرها الدولة. ومع ذلك، منذ النصف الثاني من التسعينيات، عادت العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى دائرة الضوء العامة مع التركيز بشكل أكبر على الحاجة إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية في السياق الأوسع للانفتاح الاقتصادي ، ومن خلال القيام بذلك ، الاستفادة من المهارات العلمية والتقنية التي تم تطويرها من قبل أفضل الجامعات المحلية. منذ ذلك الحين ، تم تحقيق العديد من أوجه التقدم المؤسسي ، من بينها ما يبرز لطبيعتها التنافسية[3]:

- صناديق القطاع (Fundos Setoriais)
- قانون الابتكار
- قوانين الحوافز المحلية
- إطار شامل للسياسة الصناعية يُعرف باسم خطة تطوير الإنتاج.

ومع ذلك ، في السنوات الأخيرة ، على الرغم من الحواجز المؤسسية والثقافية التي لا تزال قائمة، تمكنت بعض الجامعات ومجموعات البحث الأكاديمي في البرازيل من أن تصبح أكثر تعقيدًا من حيث العمل الذي يقومون به بالشراكة مع الصناعة.

عندما يتم التعاون، يمكن رؤية الالتزام القوي من أعلى المستويات الإدارية بالجامعة في مثل هذه المؤسسات، كان التعاون مدفوعًا بشكل كبير بالمطالب الحقيقية للصناعة المحلية أو بفهم

2 زبير ، محمد وشوقي ، ج. ، الاستثمار في رأس المال الفكري كبوابة لتحقيق التميز التنافسي ، المؤتمر الخامس لرأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الجزائر ، 13 - 14 ديسمبر 2011

3 Burcharth, A.L.L.A. (2011) 'What drives the formation of technological cooperation between university and industry in less-developed innovation systems? Evidence from Brazil', Revista Brasileira de Inovação, Vol. 10, No. 1, pp.101–120.

أهمية هذا التفاعل للطلاب والباحثين. ثقافة التعاون هذه هي نتيجة لعملية سبقت، في مناسبات عديدة، سياسات الحكومة لجعلها أكثر كفاءة[4].

أيضًا، تحاول بعض الجامعات البرازيلية تحسين جودة الخدمات التي تقدمها للشركات في دراسة أجريت مع الجامعة الفيدرالية في ريو غراندي دو سول[5].

في الواقع ، تحدث هذه الظاهرة في المؤسسات الأكاديمية البرازيلية التي تسعى إلى تعزيز مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كجزء من رسالتها. الحالات التالية هي أمثلة على التجارب التي تنطوي على هذه القوى:

- تم تحليل المشروع العشري الذي طورته جامعة كامبيناس بالشراكة مع شركة كيميائية دقيقة في شوارتزمان وآخرون. (2009)
- تجارب الجامعات البرازيلية المختلفة مع صناعة الأدوية المفصلة من قبل بارانهوس وهاسينكليفير (2011).
- تجربة جامعة بيرنامبوكو الفيدرالية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع البرمجيات في ريسيفي ، كما تم تحليلها في لاروفيري ورودريغز (2011).
- تجربة شركات البرمجيات مع جامعات الأبحاث في ريو دي جانيرو [6].
- تجربة جامعة سانتا كاتارينا الفيدرالية وشركة EMBRACO ، وهي شركة تصنيع ، كانت موجودة منذ 20 عامًا (FINEP ، 2008) حتى بعد أن استحوذت شركة Whirpool ، وهي شركة أمريكية لتصنيع الأجهزة المنزلية ، على الشركة.
- تجربة التعاون طويل الأجل في مجال البحث والتطوير لمرفق بتروبراس للأبحاث مع الجامعة الكاثوليكية في ريو دي جانيرو وجامعة سشيمو باولو وجامعة كامبيناس والجامعة الفيدرالية في ريو دي جانيرو في المشاريع التي تتعامل مع طبقة النفط والغاز الخطرة ، كما تم تحليلها في بيليجرين وآخرون[7].

ب. تجربة جامعة بليموث (PU) المملكة المتحدة:

- خلال الفترة الزمنية قيد المراجعة (2007-2015) كانت جامعة (PU):

- جامعة عامة كبيرة (30000 طالب)؛
- مقرها في منطقة أقصى جنوب غرب إنجلترا ؛

4 Botelho, A.J.J. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Innovation as a driver for building an oil & gas industrial cluster in Rio de Janeiro, Brazil', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies, Palgrave Macmillan, London.

5 Matei, A.P. et al. (2012) 'Avaliação da qualidade demandada e diretrizes de melhoria no processoȘde interação Universidade-Empresa' ('Assessment of quality demand and guidelines for improving the University-Industry interaction process'), Produção, Vol. 22, No. 1, pp.27–42.

6 Botelho, A.J.J., Alves, A.S. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Collective goods for re-formatting the Rio de Janeiro software cluster into a local innovation system', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies, Palgrave Macmillan, London.

7 Botelho, A.J.J. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Innovation as a driver for building an oil & gas industrial cluster in Rio de Janeiro, Brazil', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies,Palgrave Macmillan, London.

- المملكة المتحدة في منطقة من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي العالي.

سعت مهمة PU المميزة إلى الاستفادة من مواهب وتطلعات وأحلام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والموظفين والطلاب وأصحاب المصلحة على نطاق أوسع. على هذا النحو، كانت القيادة الهادفة وعملية الحوكمة والممارسات قيد التنفيذ لضمان المشاركة والابتكار لإحداث تغيير وتجديد مستدامين، تم تعزيز هذا المكانة على المستوى الاستراتيجي من خلال إنشاء معهد لأبحاث الحلول المستدامة في عام 2012 والذي عكس نطاق الاستدامة عبر الجامعة، من التأثيرات البيئية والبشرية إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة والعلوم الإنسانية. طورت هيئة التدريس بجامعة بويرتو دليل أكاديمية التعليم العالي الوطنية للتدريس والتعلم من أجل الاستدامة في التعليم العالي، «إطار عمل المستقبل المناسب» والعمل الأساسي «الجامعة المستدامة»[8]. تم إثبات نجاح الجامعة في تبني نهج متكامل في عام 2010 عندما حصلت على اعتماد ISO14001 لأنظمة الإدارة البيئية الخاصة بها، مع الاعتراف بنهجها المنتظم للتحكم في التأثيرات البيئية. في عام 2012 ، حصلت PU على جائزة Queen's Anniversary Prize المرموقة لعملها في أبحاث الطاقة المتجددة البحرية و ESD ؛

تمنح هذه الجوائز كل سنتين لعدد قليل فقط من مؤسسات التعليم العالي داخل المملكة المتحدة كجزء من نظام الشرف البريطاني.

في عام 2015 ، انتقلت PU إلى أهداف التنمية المستدامة التي حصلت على اعتماد «المستقبل المسؤول» من الاتحاد الوطني للطلاب ، وهو مخطط بقيادة الطلاب يسعى إلى تحديد الجامعات التي تدفع التسليم نحو الهدف 4.7 من أهداف التنمية المستدامة ، وهو «بحلول عام 2030 ضمان حصول جميع المتعلمين على المعرفة و المهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة ، و ذلك من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة ، وحقوق الإنسان ، والمساواة بين الجنسين ، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في الاستدامة تطوير.[9]» تم تنفيذ المبادرات الأخرى المنبثقة عن أجندة الاستدامة الاستراتيجية للجامعة بالشراكة مع أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، من خلال العمل مع شركة City Center Development التي يقودها رجال الأعمال ، وهي مؤسسة خيرية بيئية إقليمية ، وبائعي التجزئة Marks and Spencer plc لتحويل قطعة أرض شاغرة أنشأت «The Jigsaw Garden» كمساحة خضراء مجتمعية. قادت PU أيضًا ترميم خزان وحدائق دريك، وهي مساحة في قلب المدينة مع حوالي 0.9 هكتار من المساحات الخضراء وخزان 17000 متر مكعب، وتحولت إلى مكان للترفيه المجتمعي والتعلم والمشاريع التطوعية؛ حصل المشروع على جائزة Abercrombie للتصميم المستدام في عام 2014 وجائزة العلم الأخضر من Keep Britain Tidy.

كانت PU متعمدة في نهجها لتعزيز وتضمين وتنفيذ مهمتها الجديدة والتوجيه الاستراتيجي العام نحو التنمية المستدامة. تم إنشاء فريق أكاديمية التغيير من 8-10 أشخاص من قبل SMH

8 Stirling, S., Maxey, L. and Luna, H. (2013), The Sustainable University, Routledge, Abingdon, ISBN 9781138801516.

9 United Nations General Assembly (2015), "Transforming our world: the 2030 agenda for sustainable development", 25 September, available at: www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/ RES/701/&Lang=E (accessed 29 August 2022).

مع أعضاء تم اختيارهم من مجتمعات الجامعة المختلفة عبر CSN، يمثلون الموظفين التنفيذيين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين المحترفين. تمت رعاية مشروع أكاديمية التغيير الأولي بشكل تنافسي من قبل مؤسسة القيادة الوطنية وأكاديمية التعليم العالي على مدار عام دراسي (2008) ، لدعم خطة الفرق وتقديم مبادرات التغيير المؤسسي الشامل. وقد تم استكمال ذلك من قبل فريق على مستوى الجامعة من المتطوعين التمكين ، حوالي 50-60 شخصًا تم اختيارهم من CSN ويمثلون جميع الدوائر الانتخابية. تم تدريب العناصر التمكينية من قبل فريق الموارد البشرية بالجامعة وكبار المديرين لدعم التغيير وتقديم دعم نظير إلى نظير للابتكار. عمل كل من SMH و CSN بالتنسيق حول الهدف المشترك للمهمة في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تضمنت أكاديمية التغيير وشبكة Enabler الطلاب كشركاء (بدلاً من العملاء) ، مما يضمن مشاركتهم الديناميكية في رحلة التعلم الخاصة بهم كمواطنين عالميين نشطين يدركون تمامًا الحاجة إلى بناء مجتمع مستدام والحفاظ عليه ؛ ظهرت العديد من المشاريع لتعزيز تجربة الطلاب ولكن لم يتم تضمينها هنا.

أصبح تحول الاتحاد كمؤسسة عامة مصدر إلهام لتحويل المجتمع المحلي والمنطقة الأوسع بطريقة مؤسسة «مرساة» (أي مؤسسة متجذرة في مجتمعها المحلي من خلال الرسالة ، رأس المال المستثمر والعلاقات مع الطلاب والموظفين والبائعين الذين يتحكمون في الموارد الاقتصادية والبشرية والفكرية والمؤسسية الهائلة مع إمكانية تحقيق فوائد حاسمة وقابلة للقياس لمنطقة المدينة ؛[10]

كشفت العديد من المبادرات في PU الطريقة التي ركزت بها على تطوير احتياجات أصحاب المصلحة حيث تتماشى مع تقديم المهمة الأكاديمية للجامعة ، وتقديم الوظائف ، والتوظيف ، والبحث ،

الاستشارات والمشاريع للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين. على سبيل المثال ، أنشأت الجامعة شبكة تسريع النمو والابتكار (GAIN) كنظام إيكولوجي إقليمي للابتكار مع مجلس المدينة الذي جلب 150 مليون دولار من أصول الابتكار (مجمع العلوم الإقليمي ، ومراكز الحضانة والابتكار) تحت كيان حوكمة واحد.

تم استخدام برنامج GAIN كوسيلة لتأمين أموال التنمية الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي والحكومة الوطنية ، حيث تم جلب حوالي 40 مليون دولار أمريكي والاستفادة من الأموال الخاصة الإضافية لدعم النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة ؛ حوالي 1500 وظيفة تم إنشاؤها وتأمين 70 مليون دولار من الاستثمار المشترك للقطاع الخاص. يتعلق مثال آخر بتعزيز المشتريات المستدامة ، حيث قادت شركة PU اتحادًا من الجهات الفاعلة المدنية والتجارية IJSHE 20،8 1348 لتأسيس شركة Sell-to-Plymouth (S2P في عام 2009 ، والتي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لزيادة نجاحها. في تأمين عقود القطاع العام. حاز المشروع على جائزة Times

10 Purcell, W.M., Beer, J. and Southern, R. (2016), "Differentiation of English universities: the impact of policy reforms in driving a more diverse higher education landscape", Perspectives: Policy and Practice in Higher Education, Vol. 20 No. 1, pp. 2433-, doi: 10.108013603108.2015.1062059/.

Higher Education Leadership and Management Award للمشتريات المستدامة.

في مجال صحة المجتمع ، تم إنشاء تدريب طب الأسنان السريري بالجامعة كمؤسسة اجتماعية لتقديم خدمات طب الأسنان إلى 16000 مريض في بعض الأحياء الأكثر حرمانًا في المدينة والمنطقة. استمرت الجامعة نفسها في دعم المقاولات الاجتماعية ، قيادة شبكة المؤسسة الجامعية الوطنية للمشاريع الاجتماعية وأصبحت أول مؤسسة للتعليم العالي تحصل على علامة المؤسسة الاجتماعية. بشكل عام ، يبدو أن السعي وراء الاستدامة (التي يمكننا رؤيتها هنا لجميع المقاصد والأغراض على أنها متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة) تحفز مجتمع الجامعة في السعي وراء الإجراءات المشتركة ،تنشيط الطلاب والمجتمعات المدنية والتجارية الأوسع.

3. إستراتيجية الابتكار الإقليمية لبعض الجامعات حول العالم

المساهمات والأدوار الفعالة في المراحل المختلفة لعمليات إستراتيجية الابتكار الإقليمية. من خلال دراسة حالة مقارنة لأربع جامعات أوروبية في سياقات إقليمية مختلفة - جامعة ألبورغ (AAU) وجامعة أفيرو (UA) وجامعة برشلونة المستقلة (UAB) وجامعة توينتي (UT):

جامعة آلبورغ(AAU) هي إحدى جامعات الدنمارك.وتقع الجامعة في مدينة آلبورغ. يبلغ عدد طلاب الجامعة أكثر من 14000 طالب. تأسست الجامعة في عام 1974 وهي خامس أكبر جامعة في الدنمارك في عدد الطلاب[11].

جامعة أفيرو(UA) هي جامعة حكومية، بالإضافة إلى توفير تعليم الفنون التطبيقية، وتقع في مدينة أفيرو البرتغالية. تأسست عام 1973، ويبلغ عدد طلابها حوالي 12500، موزعين على 58 خريج و 40 ماجستير في العلوم و 25 برنامج دكتوراه، موزعة حسب الأقسام المستقلة، مع كليات متخصصة. تعتبر جامعة بحث وتطوير، بها أقسام بحثية تطور برامج في الرياضيات الأساسية والتطبيقية، والفيزياء، والكيمياء، والاتصالات، والروبوتات، والمعلوماتية الحيوية، وعلوم البحار، والمواد، والتصميم، وإدارة الأعمال، والهندسة الصناعية[12].

جامعة برشلونة المستقلة المعروفة أيضًا باسم UAB هي جامعة عامة إسبانية تقع في بلدية ساردانيولا ديل فاليس بالقرب من مدينة برشلونة في كاتالونيا أنشأت بتاريخ 6 يونيو 1968.تعتبر جامعة برشلونة المستقلة أفضل جامعة في أسبانيا حسب تصنيف الجامعات العالمي QS لعام 2012, الذي صنفها الجامعة رقم 176 في العالم. فيما جاء ترتيبها في جودة المواد المرتبة 144 في العلوم الحياتية والطب الحيوي، المرتبة 92 في الآداب والعلوم الإنسانية، المرتبة 106 في العلوم الطبيعية، المرتبة 95 في العلوم الاجتماعية، والمرتبة 203 في الهندسة وتكنولوجيا المعلومات[13].

جامعة توينتي (بالهولندية: Universiteit Twente ؛ اختصار UT) هي جامعة تقنية عامة تقع

11 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A2%D984%%D8%A8%D988%%D8%B1%D8%BA

12 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A3%D981%%D98%A%D8%B1%D988%

13 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D984%%D988%%D986%%D8%A9_%D8%A7%D984%%D985%%D8%B3%D8%AA%D982%%D984%%D8%A9#cite_note-4

في إنشيده ، هولندا. تم تصنيف الجامعة ضمن أفضل 170 جامعة في العالم من خلال جداول تصنيف مركزية متعددة. بالإضافة إلى ذلك ، تم تصنيف UT كأفضل جامعة تقنية في هولندا من قبل Keuzegids Universiteiten ، وهو أهم تصنيف جامعي وطني[14].

4. فهم مشاركة الجامعة في عملية سياسة التنمية الإقليمية

تم تحديد التناسق والفروق فيما يتعلق بمهام ومسؤوليات الجامعات في عدة مراحل من عمليات الإستراتيجية الخاصة بكل منها. يسلط هذا القسم الضوء نسبيًا على الأدوار الأحادية المفترضة، في وظيفة النموذج التحليلي (الشكل 1) الجامعات في تصميم الإستراتيجية جميع الاستراتيجيات التي تم تحليلها تضمنت مشاركة الجامعات ولكن ، نسبيًا .

الشكل 1. مشاركة الجامعات في عملية السياسة.

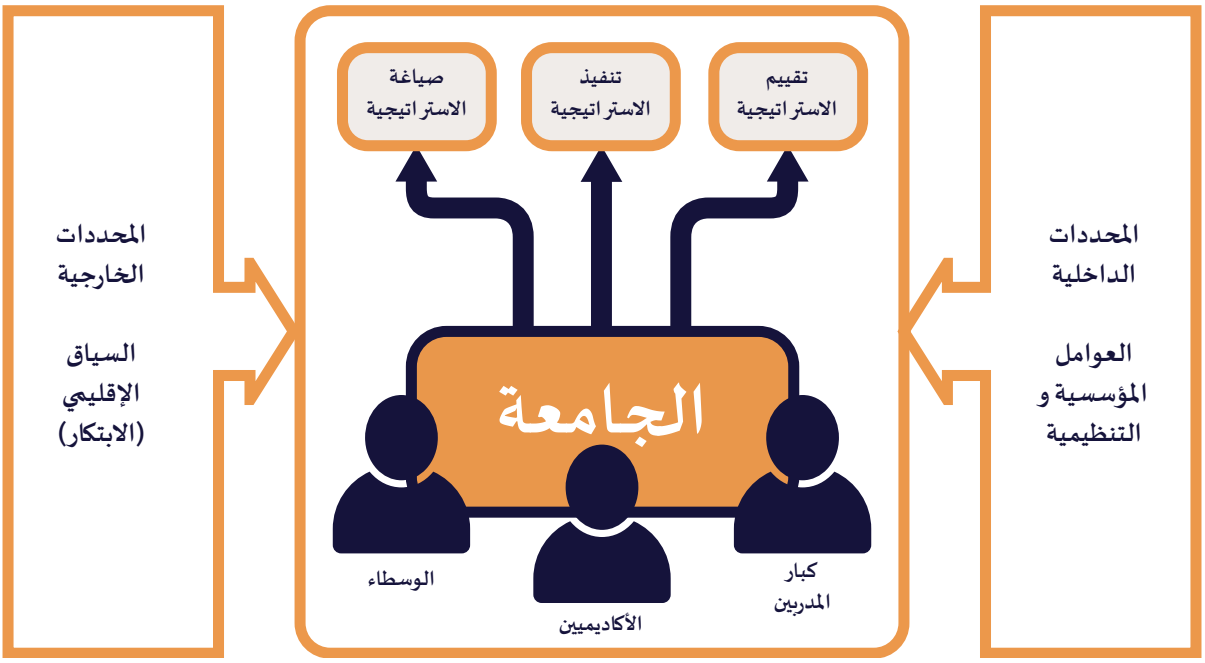

The role of universities in regional development strategies: Source:Fonseca and Nieth A comparison across actors and policy stages

كانت مشاركتها في مرحلة التصميم غير متجانسة. في حالات AAU و UT و UA ، تمت مشاركة الجامعات في الغالب من خلال شخصيات الإدارة العليا الرئيسية. في الأول والثاني ، عمل هؤلاء كممثلين عن المؤسسات في الهيئات الإقليمية التي طورت الاستراتيجيات ، ونقلوا التوجه الاستراتيجي لجامعتهم. تمت دعوة UA بشكل خاص كشريك في عملية إستراتيجية التنمية الإقليمية، مما مكنها من المشاركة بشكل أقوى على عدة مستويات، حيث يقود كبار المديرين الاتصال الأولي والمناقشات الرئيسية، ويقود الأكاديميون والفنيون تقييم الاتجاهات وتنسيق المنتديات التشاركية. تم التأكيد على هذه الجامعات الثلاث باعتبارها جهات فاعلة أساسية في

14 https://en.wikipedia.org/wiki/University_of_Twente

عمليات إستراتيجية منطقتهم، لا سيما في مرحلة الصياغة، حيث ميزوا أنفسهم بين الجهات الفاعلة الأخرى من خلال موقفهم الاستباقي ومعرفتهم بالإمكانات الإقليمية (غالبًا ما يكون في علاقة مباشرة بنقاط القوة الجامعية). أبرز الأدوار الجامعية التي تم تحديدها في حالات AAU و UT و UA هي دور «القائد» ، الذي يوفر التوجيه والإرشاد في عملية معقدة وبيروقراطية في كثير من الأحيان ؛ «أداة التيسير» ، والاستفادة من قدرتها على الربط الشبكي وتسهيل التبادل (المعرفة) بين الشركاء؛ «الوسيط» ، جذب وإشراك أصحاب المصلحة في عملية الإستراتيجية ؛ و «المعبئ» ، خلق أو توفير الظروف اللازمة لتجسيد الأهداف الإقليمية الجماعية بشكل فعال.

في حالة UAB، كان سياق إنشائه سياسيًا أكثر منه على أساس إقليمي، مما يعني أنه كان من الصعب إنشاء مثل هذا التفاعل المباشر مع الحكومة المحلية وحكومات المقاطعات والإقليمية. أدت وفرة الجهات الفاعلة الإقليمية، أي وجود العديد من الجامعات، إلى خلق ديناميكيات تنافسية بشكل حتمي ومحدودية التفاعل بين الحكومات الإقليمية الأكثر اتساقًا خلال مرحلة تصميم RIS3CAT وعملية السياسة الشاملة. لقد تغير هذا في السنوات الأخيرة مع تقريب UAB بشكل أكبر إلى المستويات المحلية ومستويات المقاطعات، حيث لا تزال الجامعة ليست الجامعة الوحيدة ، إلا أنها تستفيد من علاقات التقارب والمؤسسات.

ومع ذلك، في مرحلة تصميم RIS3CAT ، في حين تم اعتبار الأحاديات ذات صلة، فإن استياءهم غير المباشر من خلال ACUP جعل من المستحيل تحديد أي دور بخلاف «استشاري».

وجد أن أدوار الجامعات في تنفيذ الاستراتيجية معقدة ومتعددة الأوجه في حالاتنا ، وإن كانت تفتقر إلى نهج استراتيجي. ويعزى التعقيد جزئيا إلى تنوع أصحاب المصلحة الجامعيين المشاركين في قدرات مختلفة. وكثيرا ما كان قادة الجامعات يشاركون في تنفيذ الاستراتيجية من خلال مشاركتهم في منصات السياسات ، مثل(TB) ((UT ومنتدى النمو (AAU).

على الرغم من التباين في الحالات التي تم تحليلها ، كان تصنيف الجامعات على أنها «وسطاء صادقون» من قبل السلطات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين أمرًا ثابتًا في مراحل السياسة المختلفة. لقد نجحت معظم الجامعات التي تم تحليلها في بناء شرعيتها في هذا النوع من المشاركة من التوجه الإقليمي المؤكد وبناء القدرات الداخلية ، ومن منحها باستمرار / إدارة الأموال الإقليمية[15].

يتجلى ذلك في دمجهم - أو عدمه - في قدرات متنوعة اعتمادًا على احتياجات مرحلة السياسة[16]:

- **الصياغة:** توفير المعرفة، وتعبئة أصحاب المصلحة، وتنسيق الشبكة وتيسيرها، وإشراف المنتدى، وتحديد الأولويات والتقييم، والمؤسسات القيادة والتوجيه في التخطيط وتصميم الإستراتيجية.

15 Pugh R, Hamilton E, JackS and Gibbons A (2016) A step into the unknown: universities and the governance of regional economic development. European Planning Studies 24(7): 1357–1373

16 moz-extension://96d9b737-b305415-a-85986-ef65213dab2/enhanced reader.html?openApp&pd= https%3A%2F%2Fjournals.sagepub .com%2Fdoi%2Fpdf%2F10.1177%2F0969776421999743

- **التنفيذ:** تعبئة أصحاب المصلحة، تنسيق الشبكة، التيسير والقيادة المؤسسية، كتابة المقترحات وتقييمها، إدارة المشروع والتخطيط.
- **التقييم:** مشاركة على المستوى المؤسسي غير موجودة. أصحاب المصلحة، في مشاركتهم في تشكيل الاستراتيجيات الإقليمية وأولويات التمويل الفرعية المتسلسلة، تحمل الجامعات مصالحها الخاصة المرتبطة بتحقيق التمويل وتعزيز أصول البحث. في المناطق التي يظهرون فيها كشركاء رئيسيين في العملية، يكونون في وضع فريد لممارسة التقاط السياسات[17]. ومع ذلك، فإن مساهمتهم في السياسة القائمة على الأدلة ودورهم في التعبئة قد يبرر إدراجهم النشط في عملية الإستراتيجية.

تشير الأدوار الجامعية التي تم إبرازها أعلاه إلى توسيع أدوار مشاركة الجامعة من نقل المعرفة الذي يركز على ريادة الأعمال بشكل أكبر مع الصناعة إلى واحد يشمل المزيد من التطوير الذهني[18] .وأدوار داعمة للحوكمة الإقليمية الأوسع. أدت معظم الجامعات التي تم تحليلها هنا عدة أدوار في عملية تصميم الإستراتيجية التي كان يُنظر إليها سابقًا على أنها اختصاص السلطات الحكومية (على سبيل المثال ، تعبئة الشبكة، الإشراف على المنتدى، تصميم الإستراتيجية وتحديد الأولويات). سعت على وجه الخصوص تلك الجامعات الإقليمية البارزة في المناطق الطرفية (UA ، AAU ، UT) إلى تلبية التوقعات العالية التي وضعتها عليها الحكومة الإقليمية. يتماشى هذا مع نتائج [19]. في أن «الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ذات النفوذ الإقليمي يمكن أن تملأ الفراغ من قدرات الحكومة الإقليمية».

خاتمة :

- التعاون بين الجامعة والقطاع الخاص هو إستراتيجية بناءة لخلق قيمة للموارد التي يمكن استخدامها لتوليد معرفة جديدة ذات أهمية اقتصادية.
- من الممكن تحديد عدد من الأسباب لأهمية هذه النماذج. وستدعم الإجراءات التالية:
- الاستفادة بشكل أفضل من البرامج والحوافز الإقليمية والوطنية والدولية لتحفيز روح المبادرة والابتكار ، من خلال إدارة علاقات أكثر فعالية بين الجامعة والصناعة.
- استنباط سياسات أفضل لدعم الشراكات مع الجامعات التي يمكن ترجمتها بفعالية إلى تأثيرات للتنمية المحلية ؛
- إقامة وإدارة شراكات ناجحة محتملة بين الجامعات والشركات والتي بدورها تقود نمو النظم الإيكولوجية الريادية والابتكارية ، ولا سيما مع مراعاة الخصائص المحددة للسياق

17 Brown R (2016) Mission impossible? Entrepreneurial uni-versities and peripheral regional innovation systems. Industry and Innovation 23(2): 189–205.

18 Gunasekara C (2006) Universities and associative regional governance: Australian evidence in non-core metropolitan regions. Regional Studies 40(7): 727–741.

19 Aranguren MJ, Magro E, Navarro M and Wilson JR (2019) Governance of the territorial entrepreneurial discovery process: looking under the bonnet of RIS3. Regional Studies 53(4): 451–461.

المحلي الذي تندمج فيه ؛ - جعل الجامعات التي تظهر دورًا محدودًا وهامشيًا في تطوير نظام إيكولوجي مبتكر لريادة الأعمال أكثر نشاطًا؛

- تعزيز ريادة الأعمال المحلية والقدرات الابتكارية كشرط مسبق حاسم لتقليل أو حتى قلب المعرفة في الشتات للخريجين المدربين تدريباً عالياً والموهوبين الذين يهاجرون بشكل متزايد من المناطق التي تعاني من الفقر الاجتماعي والثقافي ، فضلاً عن فقدان الموارد البشرية والكفاءة ؛
- تطوير هيئات حوكمة ووحدات تنظيمية جديدة في الجامعات لدعم ريادة الأعمال وتنمية الابتكار ؛ - فرض ونشر ثقافة وسلوكيات ريادية وابتكارية تعزز قابلية التوظيف ؛
- استخدام المناهج والأدوات لإبلاغ مبادرات التحليل والتصميم لتعزيز تنمية قدرات الشركات في مجال تنظيم المشاريع والابتكار.

قائمة المراجع :

1. زبير ، محمد وشوقي ، ج. ، الاستثمار في رأس المال الفكري كبوابة لتحقيق التميز التنافسي ، المؤتمر الخامس لرأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الجزائر ، 13 - 14 ديسمبر 2011.

2. United Nations General Assembly (2015), "Transforming our world: the 2030 agenda for sustainable development", 25 September, available at: www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/ RES/70/1&Lang=E (accessed 29 August 2022).

3. Purcell, W.M., Beer, J. and Southern, R. (2016), "Differentiation of English universities: the impact of policy reforms in driving a more diverse higher education landscape", Perspectives: Policy and Practice in Higher Education, Vol. 20 No. 1, pp. 24-33, doi: 10.1080/13603108.2015.1062059.

4. Brown R (2016) Mission impossible? Entrepreneurial uni-versities and peripheral regional innovation systems. Industry and Innovation 23(2): 189–205.

5. Pugh R, Hamilton E, JackS and Gibbons A (2016) A step into the unknown: universities and the governance of regional economic development. European Planning Studies 24(7): 1357–1373

6. Gunasekara C (2006) Universities and associative regional governance: Australian evidence in non-core metropolitan regions. Regional Studies 40(7): 727–741.

7. Sternberg, R. J. and Lubart, T. I. (1999). The concept of creativity: Prospects and paradigms. In R. J. Sternberg (Ed.), Handbook of creativity (pp. 315). Cambridge: Cambridge University Press

8. Aranguren MJ, Magro E, Navarro M and Wilson JR (2019) Governance of the territorial entrepreneurial discovery process: looking under the bonnet of RIS3. Regional Studies 53(4): 451–461.

9. Burcharth, A.L.L.A. (2011) 'What drives the formation of technological cooperation between university and industry in less-developed innovation systems? Evidence from Brazil', Revista Brasileira de Inovação, Vol. 10, No. 1, pp.101–120.

10. Botelho, A.J.J. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Innovation as a driver for building an oil & gas industrial cluster in Rio de Janeiro, Brazil', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies, Palgrave Macmillan, London.

11. Matei, A.P. et al. (2012) 'Avaliação da qualidade demandada e diretrizes de melhoria no processo ̈de interação Universidade-Empresa' ('Assessment of quality demand and guidelines for improving the University-Industry interaction process'), Produção, Vol. 22, No. 1, pp.27–42.

12. Botelho, A.J.J., Alves, A.S. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Collective goods for re-formatting the Rio de Janeiro software cluster into a local innovation system', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies, Palgrave Macmillan, London.

13. Botelho, A.J.J. and Bastos, G.M.B. (2010) 'Innovation as a driver for building an oil & gas industrial cluster in Rio de Janeiro, Brazil', in Tsuji, M. and Kuchiki, A. (Eds.): From Agglomeration to Innovation: Upgrading Industrial Clusters in Emerging Economies,Palgrave Macmillan, London.

14. Stirling, S., Maxey, L. and Luna, H. (2013), The Sustainable University, Routledge, Abingdon,ISBN9781138801516.

15. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A2%D984%%D8%A8%D988%%D8%B1%D8%BA

16. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A3%D981%%D98%A%D8%B1%D988%

17. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D985%%D8%B9%D8%A9_%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D984%%D988%%D986%%D8%A9_%D8%A7%D984%%D985%%D8%B3%D8%AA%D982%%D984%%D8%A9#cite_note-4

18. https://en.wikipedia.org/wiki/University_of_Twente

19. moz-extension://96d9b737-b305415-a-85986-ef65213dab2/enhanced reader.html?openApp&pd=

20. https%3A%2F%2Fjournals.sagepub.com%2Fdoi%2Fpdf%2F10.1177%2F0969776421999743

المشاريع الناشئة كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة – عرض النموذج السعودي

Emerging projects as a mechanism for achieving economic development and reducing unemployment rates - presenting the Saudi model.

أحمد يوسف ، دلهوم محمد الأمين

جامعة حسيبة بن بواعلي – الشلف y.ahmed@univ-chlef.dz

جامعة حسيبة بن بواعلي - الشلف amine021@windowslive.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على واقع المشاريع الناشئة والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية مع المساهمة في تخفيض معدلات البطالة ، من خلال التطرق إلى المملكة العربية السعودية كنموذج عربي واعد في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الاجتماعي في التعامل مع المعطيات، وتم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية الموجودة على المواقع الإلكترونية للهيئات السعودية الناشطة والداعمة للمشاريع الناشئة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاريع الناشئة تعتبر المحرك الرئيسي في الوقت الراهن لاقتصاد الدول بصفة عامة، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول التي أخذت على عاتقها هذه التجربة ونجحت فيها إلى حد كبير، لما حققته من قفزة نوعية في تنوع اقتصادها وزيادة مداخلها بعيدا على قطاع المحروقات مع تخفيض معدلات البطالة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة وجب على الدول العربية الاهتمام أكثر بالمشاريع الناشئة من خلال الدعم والمرافقة للشباب حاملي المشاريع خاصة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، لما لها من عائد كبير اقتصادي وحتى اجتماعي.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الناشئة، التنمية الاقتصادية، البطالة، المملكة العربية السعودية.

تمهيد:

عرفت المؤسسات الاقتصادية في السنوات الأخيرة تطورات هائلة وسريعة خاصة ما تعلق ببيئتها الخارجية مثل التغير في قوى المنافسين من خلال تبنى تكنولوجيا المعلومات وأصبحت المؤسسات بحاجة ماسة إلى التعامل مع هذه التغيرات بما يخدم معطياتها وأهم الأعمال التي تقوم بها لذا بدأت الكثير من المؤسسات الاقتصادية تتسابق في زيادة حصتها السوقية من خلال كسب منافسين جدد من خلال التحسين المستمر لمنتجاتها والاتجاه لخلق مزايا تنافسية من المرتبة المرتفعة وتقييم مستمر لأداء ميزتها التنافسية.

ويعد هذا التغيير بصورة عامة عملية مقصودة قامت بها المؤسسات الاقتصادية بهدف زيادة فعاليتها ويعد الابتكار أحد العوامل المحافظة على تحقيق التحسين المستمر وتطوير المؤسسات، كما تولد عن التغير في بيئة الأعمال مشاريع حديثة أطلق عليها بالمشاريع الناشئة، حيث أصبح الرهان في الوقت الحالي يعتمد عليها لتحريك العجلة الاقتصادية وعليه وجب الاستثمار الفعلي والحقيقي في هذا النوع من المشاريع من خلال الدعم والمرافقة المستمرة وجعلها مشاريع قائمة على قيم ومبادئ صحيحة، والدفع بها من خلال مرافقة أصحابها من أجل ضمان نموها وتطورها وحتى إستمراريتها، وتعتبر المملكة العربية السعودية من بين الدول العربية التي تبنت هذه الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تخفيض معدلات البطالة، وهو محور دراستنا هذه، وبناءا على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى مساهمة المشاريع الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية جاءت على النحو الآتي:

- ما هي المشاريع الناشئة ؟ وفيما تتمثل أهم مقوماتها؟
- كيف تتميز المشاريع الناشئة عن غيرها من المشاريع الأخرى؟
- هل تدرج الدول العربية المشاريع الناشئة ضمن سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة؟
- ما هو واقع المشاريع الناشئة بالمملة العربية السعودية؟ هل تعتبر من بين الإستراتيجيات المعول عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

- تحظى المشاريع الناشئة باهتمام واسع من قبل القائمين على الشؤون الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.
- كلما زاد عدد المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة.
- للإطار القانوني دور مهم في دعم وتنمية المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية.
- تلعب المؤسسات الداعمة دورا كبيرا في خلق وتنمية المشاريع الناشئة بالمملكة العربية

السعودية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال العديد من الاعتبارات الحالية وحتى المستقبلية منها ما هي علمية وأخرى تطبيقية والتي نوضحها في النقاط الآتية:

- بالنظر للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المشاريع الناشئة في تنمية اقتصاد الدول، لأنها تعتبر من النماذج الاقتصادية الجديدة وعليه الاستثمار في هذه المشاريع يعد من الأولويات لصناع القرار لأي دولة بغرض دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبحكم هذه المشاريع فتية تحتاج إلى الدعم المتواصل والمرافقة وحمايتها من المنافسة التي تفرضها المشاريع الكبرى حتى تضمن استمراريتها والحماية حسب ما أكد العديد من الباحثين أمثال porter تكون من خلال تبني قيم تنافسية لهذه المشاريع بغرض تأمين مستقبلها خاصة في ظل وجود بيئة أعمال دائمة التغير وتأتي هذه الدراسة لتوضح مدى تبني المملكة العربية السعودية للمشاريع الناشئة والانتقال بها إلى مصاف المشاريع الكبرى ؛
- كما تأتي أهمية هذه الدراسة بتغير النظرة لاقتصاديات الدول من الانتقال إلى اقتصاد قائم على الريع (البترول والمواد الطاقوية...إلخ) إلى اقتصاد قائم على الإبداع والابتكار ما نشئ عنه مشاريع إبتكارية أساسها تمثلت أساسا في المشاريع الناشئة، إذ نجد الاقتصاد السعودي في إستراتيجيته المتبناة من أجل تنمية الاقتصاد يعتمد كثيرا على المشاريع الناشئة وهي مدرجة في «رؤية السعودية 2030 للميلاد.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بشكل أساسي تحليل واقع المشاريع الناشئة مع عرض تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج وهذا من خلال:

- توضيح أهم ما تعلق المشاريع الناشئة في الجانب النظري، أما من الناحية التطبيقية فنسعى إلى الوصول إلى التعرف على واقع المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية كنموذج عربي يهتم بهذا النوع من المؤسسات معولا عليه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التعرف على مدى تبني المشاريع الناشئة كخيار إستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؛
- محاولة تشخيص أهم المشاكل التي تعاني منها المشاريع الناشئة المملكة العربية السعودية مع العمل على تقديم حلول من شأنها النهوض بهذا النوع من المشاريع من خلال الاستدلال بتجارب دول ناجحة؛
- محاولة التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تمكن من إدارة المشاريع الناشئة

بطريقة فعالة وناجحة مبنية على الإبداع والابتكار، مع الحث على الاستفادة من التجربة السعودية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية القائمة على المشاريع الناشئة .

نوع الدراسة و منهج البحث المستخدم:

تنتمي هذه الدراسة إلى مجموعة الدراسات الوصفية التحليلية، إذ أنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة تصور لنا الواقع المدروس وتسهم في تحليل واقع المشاريع الناشئة، من خلال عرض المملكة العربية السعودية كنموذج، أما منهج الدراسة فهو المنهج المسحي الاجتماعي من خلال جمع البيانات والعمل على تصنيفها وتصميمها، مع القيام بالمسح المكتبي لغرض عرض مختلف الأسس الفكرية الأكاديمية المتعلقة بأبعاد المشاريع الناشئة مثل: الكتب والمجلات، الرسائل الجامعية، الملتقيات وحتى مواقع الإنترنت عربية وأجنبية...الخ، والذي ساعدنا في تقديم الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال عرض وتحليل واقع المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية ومدى تبنيها كخيار إستراتيجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الأدوات المعتمدة في هذا الجزء من الدراسة لجمع البيانات، هي الوثائق الإلكترونية الخاصة بوزارة الصناعة السعودية والإحصائيات والتقارير الرسمية الخاصة بالمشاريع الناشئة.

1. الإطار النظري للمشاريع الناشئة :

2. مفهوم المشاريع الناشئة:

قبل الحديث عن المشاريع الناشئة نجد المفاهيم تتقاطع بينها وبين المؤسسات الناشئة إلا أن التسمية تختلف من منطقة لأخرى فمثلا في المشرق العربي نجد تسمية المشاريع الناشئة أما فيما مناطق أخرى يطلق عليها بالمؤسسات الناشئة وهو ما سنتطرق إليه في هذا الجزء من الدراسة.

عرف العديد من الباحثين المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) وفق الآتي.

- حسب «**Eric Ries**» أحد المنظرين للمشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) عرفها على أنها : «كيان من المشاريع صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة، أي تقديم منتج أو خدمة جديدة مع عدم التأكد على بيئة الأعمال المحيطة بها» (رمضاني مروى، بوقرة كريمة، 2020- ص288).
- كما تعرف المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) اصطلاحا حسب القاموس الإنجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين «start» وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و «up» وهو ما يشير لفكرة النمو القوي (بو الشعور شريفة، 2018- ص420).
- يعرف رائد الأعمال الشهير **ستيف بلانك** المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) على أنها منظمة مؤقتة مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أي أن

المؤسسة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري (أسامة طلعت، 2021، ماهي الشركات الناشئة start-UP وصفاتها كيفية تمويلها.

أ. خصائص المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة):

المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) تعتبر توجه عالمي لرجال الأعمال هدفه تجسيد الأفكار والعمل على تشجيع الإبداع والابتكار وخلق مؤسسات اقتصادية قوية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص تميزها عن غير من المؤسسات نوضحها في الآتي: (خالد خير الدين،2021، المؤسسات الناشئة طريقك نحو النجاح، https:// teyssir.com/).

- تتميز المشاريع الناشئة (المؤسسات الناشئة) بأنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثتها وأمامها خيران إما التطور والازدهار لتصبح مؤسسات ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتوجاتها تحتاجها الأسواق وإغلاق أبوابها والقبول بالخسارة؛
- لهذه المشاريع ميزة النمو التدريجي وهي إحدى المميزات الأساسية التي تقوم عليها، أي أنها يمكنها النمو وتحقيق الأرباح بسرعة مقارنة ببنية تكاليفها وهذا يعني أن المشاريع الناشئة لا تقتصر بالضرورة على عوائد مالية أقل لأنها صغيرة، بل بالعكس هي مشاريع قادرة على تحقيق أرباح كبيرة جدا؛
- إن المشاريع الناشئة هي المشاريع التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات دون زيادة التكاليف؛

ب. مصادر تمويل المشاريع الناشئة:

المشاريع الناشئة كغيرها من المشاريع التي تحتاج إلى تمويل من أجل الاستمرار في الإنتاج والقيام بجميع أنشطها، ومن أبرز وسائل التمويل المتاحة للمشاريع الناشئة نذكر منها: (رواد النيل، 2021، أهم مصادر التمويل للشركات الناشئة).

- **التمويل الذاتي:** يكون الاعتماد هنا على المال الخاص لصاحب النشاط، ومعظم رواد الأعمال الجدد يلجؤون لهذه الوسيلة خاصة في بداية النشاط حيث لا تزال التكاليف محدودة نسبيا ويمكن أن تغطي المدخرات الشخصية البسيطة مصاريف التشغيل الأولى، ومن أهم مميزات هذه الطريقة أنها تحافظ على كامل ملكية الشركة عليها لصاحبها دون الحاجة للتفريط في حصة منها أو جزء من إدارتها لشركاء خارجيين، لكنها تزيد الأعباء المادية والنفسية على كاهل صاحب النشاط فهو يصبح مسؤولا مسؤولية كاملة عن كل جوانبه وسط غموض مصير الفكرة وكيفية استقبالها في السوق، وينصح صاحب النشاط في هذه الحالة بتقليص التكاليف إلى أدنى الحدود الممكنة بعدم المبالغة في اختيار مقر الشركة أو عدد الموظفين وغيرها من مستلزمات الأعمال؛

- **قروض المشروعات الصغيرة:** معظم البنوك حاليا توفر برامج لتمويل المشروعات الصغيرة، ومن مزايا هذه الوسيلة كسابقتها أنها تبقى على ملكية الشركة لصاحبها فلا ينازعه فيها أي طرف آخر، لكن البنوك تتطلب العديد من الاشتراطات والالتزامات المفروض على الشخص الوفاء بها خلال فترات محددة، كما أنها تحتاج لتقديم وصف مفصل لقنوات إنفاق هذه التمويلات البنكية وهو ما يصعب التنبؤ به في المراحل المبكرة من المشروع؛

- **التمويل الجماعي:** تعتبر فكرة « التمويل الجماعي» من الوسائل الجديدة في عالم التمويل المطلوب من المستثمرين المتحمسين لفكرة المشروع الناشئ، وشهدت إقبالا متزايد مؤخرا، ويقوم صاحب النشاط بشرح فكرة منتجه- خدمته بالتفصيل على المنصات الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض والتي زاد إنتشارها في الآونة الأخيرة، ويقوم المتحمسون للفكرة بالتبرع بمبالغ من المال مقابل مزايا مختلفة، فهناك ممولون يحصلون على نسخ مجانية من المنتج وآخرون يحصلون على حصة من الأسهم، وهناك فريق ثالث من الداعمين يفضل التبرع دون مقابل، وكل منصة من المنصات توفر نوعا مختلفا من المزايا، فيمكن لصاحب النشاط اختيار الأنسب من بينها، وتعتبر هذه وسيلة رائعة لتمويل المشروع إذا نجح صاحبه وعرض فكرته بطريقة جيدة لإقناع الممولين بها، ففي معظم الأحيان لا تثير المشاريع المقترحة حماس المساهمين فلا تنجح في جمع الأموال المطلوبة، وتعتبر فكرة النشاط هنا أهم عوامل نجاح حملة جمع التمويل؛

- **حاضنات الأعمال:** حاضنات الأعمال هي منظمات تنموية تقدم الدعم لرواد الأعمال الناشئين، ولا يقتصر الدعم هنا على الموارد المادية بل تمتد للدعم الفني والاستشارات المتخصصة لنجاح النشاط، وهي بذلك تقدم عدة فوائد لأصحاب المشروعات، وشهد هذا النوع من المشاريع انتشارا ملموسا في الآونة الأخيرة، وفي معظم الأحيان تعمل بالتعاون مع الجامعات، لذلك يعتبر الطلاب من أكثر الفئات المستفيدة من هذه المراكز، وينصح رواد الأعمال بالبحث عن هذا النوع من المنظمات في أقرب منطقة إليهم للاستفادة من الفوائد الجمة التي تقدمها.(سمية فتحي، 2015،ص82)؛

ج. العراقيل والتحديات التي تواجه المشاريع الناشئة:

بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تطوير وتنمية المشاريع الناشئة إلا أنها تواجه اليوم تحديات كبيرة وصعوبات في ضمان البقاء و الاستمرارية، بالإضافة إلى جملة من المشاكل التي ترافق كل مرحلة من مراحل نمو هذا النوع من المشاريع، ولعل من أبرز هذه التحديات نجد المنافسة الكبيرة من المشاريع (الصغيرة والمتوسطة، المصغرة...الخ) وعليه يمكننا إيجاز أهم العراقيل التي تواجهها المشاريع الناشئة في العناصر الآتية: (Faster capital، 2021،» ما التحديات التي تواجه الشركات الناشئة وطرق تعزيز العمل الريادي؟»

- **التمويل:** أظهرت نتائج الدراسة التي أجراها **«الائتمان للشركات الصغيرة»** في عام 2017 أن 72% من المشاريع الناشئة التي مضى على إنشائها عامان أو أقل، واجهت تحديات مالية

خلال انطلاق عملها، تمثلت في نقص التمويل الموزع لتنمية المشاريع الناشئة، ومشكلات أخرى خلال سداد ديون القروض. واجهت أيضا المشاريع الناشئة التي مضى على إنشائها بين ثلاث وخمس سنوات التحديات ذاتها، لكن لجولات تمويل مختلفة. وأوضح «**مختبر ومضة للأبحاث**» في عام 2013 أن 69% من المشاريع الناشئة في الوطن العربي لم تحصل على التمويل اللازم لنموها ولتوسعة نطاقها، ويعود ذلك إلى نقص خبرة رواد الأعمال في طرق البحث عن التمويل وكيفية التعامل مع المستثمرين وكيفية طلبهم للأموال اللازمة لمشاريعهم الناشئة فبالتأكيد هذا عمل مضى خاصة على رواد الأعمال الناشئين.ورغم وجود عدد من الجهات الداعمة والحواضن التقنية؛ وشبكات المستثمرين وشركات رأس المال المُغامر ومنصات التمويل الجماعي والمواقع الإلكترونية التي تحرص على تزويد مواقعها بكل ما هو جديد حول كيفية الحصول على التمويل، لكن يخطئ الكثير من رواد الأعمال في توقعاتهم حول متطلبات المشاريع الناشئة للنمو أو الانطلاق فهم يطلبون ما يحتاجونه في الوقت الحالي دون النظر إلى الخطط المستقبلية للمشروع الناشئ؛

- **هيمنة المشاريع الكبرى على الأسواق:** احتكرت شركات مثل:"**Amazon** أمازون» وFace book «فيسبوك» و " Alphabet Incألفابت» و"Google-جوجل» الأفكار التقنية على المستوى العالمي لتوفر الأساس المالي والإمكانات التسويقية العالية. فقد قامت شركة جوجل بتضييق نظام أندرويد التابع لها على المنافسين، ما أدى لإعاقة نمو المشاريع الناشئة، بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات والخدمات التي تقدمها المشاريع الكبرى، وفرضت الحكومات الأوروبية غرامة على شركة **جوجل** تقدر بقيمة 4.3 مليار يورو لمكافحة الاحتكار.طرحت **جوجل** أيضا تقنية الرد على البريد الإلكتروني باستخدام خوارزميات طرحتها مسبقا المشروع الناشئ «إيزي إيميل» إضافة إلى سرقة بعض المشاريع الكبرى أفكار المشاريع الناشئة دون امتلاك الأخيرة القدرة على المنافسة في ظل جماهيرية المشاريع الكبرى، مثل إطلاق «فيسبوك» الدردشة الجماعية المرئية والتي استنسختها من شركة «**لايف أون إير**» وأطلقت شركة أمازون جهازا يتم التحكم به بواسطة الصوت وهو نسخة عن منتج أصدره المشروع الناشئ «**نيو كلوس**" إذ تعيق المشاريع الكبرى نمو المشاريع الناشئة عند شرائها المشاريع الصغيرة المنافسة، والتي تقدم خدمات للمشاريع الناشئة نفسها، وهو ما يزيد الصعوبات أمام المشاريع الناشئة لتحقيق النمو المطلوب في السوق العالمي وجذب الاستثمارات اللازمة للتطور والتوسع؛

- **المشاكل السياسية الاقتصادية والتوجهات** الحكومية الإدارية: تظهر هذه المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة التوجهات الحكومية خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية والتي عانت ولازالت تعاني من عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا، حيث لم تؤسس أي برامج لتوجه المشاريع أو لمساعدتها ماليا أو فنيا أو لتقدير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها(محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية، 2017، ص 08.)؛

- **مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات:** من المشاكل الخطيرة التي تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، إذا فهي تتمثل أساسا في عدم توافر معلومات السوق (أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج) والبيانات والإحصائيات الرسمية اللازمة، وجهلون أيضا القوانين والإجراءات الحكومية ككيفية إنشاء مشروع في إطار قانوني معين الحوافز والضرائب...إلخ، وهذه المشاكل تنجم عادة بسبب اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد هو مالك المؤسسة حيث يضطلع على جميع المهام الإدارية(عبد الرحمان يسري أحمد، 1996، ص 29)؛

- **نقص القدرة على المنافسة:** تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمشاريع الناشئة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها: (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، ص50).

- عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المشاريع الكبيرة التي تنشط في نفس المجال؛
- الموقع السيء الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل ...إلخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما أنه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير؛
- عدم فهم واستيعاب التغييرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمشاريع والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية الجديدة وإلا فإنها ستنتهي بالفشل؛

- **مشكلة العقار الصناعي:** يعتبر من بين المشاكل الأساسية التي تواجه المستثمرين الجدد، ويعود ذلك إلى انعدام سياسة واضحة المعالم لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي خاصة إذا ما لاحظنا الحالة السيئة التي وصلت إليها المناطق الصناعية من حيث التنمية والتسيير والتنظيم.

- المشاكل المتعلقة بالتسويق: تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة وعدم قدرة هذا النوع من المشاريع على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المشروع لمعلوماته عن السوق المستهدفة، ويضاعف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المشروعات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر والضمان وانتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المشاريع الناشئة ، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالمنتج الوطني مقارنة بالمنتج الأجنبي (طويطي مصطفى، كتوش نبيل، 2017، ص11).

3. تحليل و اقع قطاع المشاريع الناشئة ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة بالمملكة العربية السعودية:

عرف الاقتصاد السعودي خلال عصره الحديث نموا على مستوى عدد كبير من القطاعات مستغلا بذلك الموارد الطبيعية في المملكة، وموقعها الجغرافي والحضاري بين قارات العالم الثلاث. نتج عن هذا النمو بناء قاعدة اقتصادية متينة، حيث أصبح ضمن أكبر عشرين اقتصاد عالمي وعضوا فاعلا في مجموعة العشرين، وأحد اللاعبين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية مدعوما بنظام مالي قوي وقطاع بنكي فعال، وشركات حكومية عملاقة تستند على كوادر سعودية ذات تأهيل عالي، كما كان للمشاريع الناشئة دورا بارزا في تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما سنعرضه في العناصر القادمة..

أ. مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

حقق الاقتصاد السعودي معدلات قوية في السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار البترول ونتائج النفط بالإضافة إلى قوة نشاط القطاع الخاص وتدخل المشاريع الناشئة تحت مضلة القطاع الخاص الذي ساهم في تنمية الاقتصاد السعودي بنسبة 39.7% عام 2021 مقارنة بعام 2016 حيث تقدر بنحو 21,9 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016 ارتفعت إلى 22 في المائة عام 2017، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وتطبيق العديد من مبادرات الإصلاح المحلي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في خزينة المملكة السعودية نتيجة فائض ضخم في ميزان المدفوعات، مما سمح للمملكة العربية السعودية إلى توجيه هذا الفائض نحو عملية الاستثمار من خلال تشجيع القطاع الخاص بالتركيز على الشباب حاملي الأفكار والمشاريع مجسدين بذلك مشاريع ناشئة في مجالات عديدة، وحققت هذه المشاريع العديد من الفوائد للملكة العربية السعودية وهي كالآتي: (أمجد حجازي، 2015، ص45).

- بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشاريع الناشئة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية؛
- تم إنشاء هيئة معنية بالقطاع وهي الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها قامت باعتماد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما ينص تنظيم الهيئة على أن تعمل على اقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المشروعات ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها. ومن أدوارها مراجعة الأنظمة والقوانين وتمثيل القطاع لدى كافة الجهات الحكومية؛
- كما أن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور والتي يركز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حاليا يتوفر عدد من الجهات المنظمة لعمل

المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ب. الإطار القانوني والتنظيمي للمشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية:

إن عملية توفير أطر قانونية وتنظيمية ملائمة يمثل أحد أهم المحاور التي يرتكز عليها نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية سواء كان ذلك من حيث الجهات المنظمة لعمل القطاع أو من حيث القانون الذي يحكم عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، هناك عدد من الجهات المنظمة لعمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

- **وزارة التجارة والاستثمار:** الجهة المعنية بتسجيل المشروعات وترتبط بها الأنظمة واللوائح المتعلقة بالسجل التجاري والشركات والعلامات التجارية وغيره.
- **وزارة العمل والتنمية الاجتماعية:** الجهة المصدرة للتأشيرات اللازمة للعمالة الأجنبية وهي أيضا الجهة المسؤولة عن فرض ومراقبة نسب التوطين حسب القطاع والحجم.
- **الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** الجهة المرخصة والمنظمة لحاضنات الأعمال ومشروعات الأعمال وتقدم برامج دعم تغطي مختلف احتياجات المشروعات ورواد الأعمال بما يشمل الدعم المادي والتدريب والتأهيل وتسهيل الأعمال.
- **صندوق الموارد البشرية:** الجهة الداعمة للتوظيف ولديها برامج لدعم توظيف المواطنين ومن الممكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من هذا العمل.
- **وزارة الشؤون البلدية والقروية:** الوزارة المعنية بإصدار تراخيص البلدية المكانية الممكنة لممارسة الأعمال.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المملكة العربية السعودية عملت على فصل كل هيئة قانونية على حدا وهو ما ساعد على القضاء على البيروقراطية، وتسهيل الإجراءات القانونية لأصحاب المشاريع الناشئة مما شجع الشباب على التوجه نحو مثل هذه المشاريع.

المبادرات الحكومية للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر (المشاريع الناشئة) بالمملكة العربية السعودية:

هناك خطة قومية مستقلة للنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إطار «رؤية2030»تشكل دعما نوعيا نحو تحقيق هدف تنويع الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وإدارية كبرى، في هذا الإطار تم إنجاز الإستراتجية الوطنية للمشاريع الناشئة والمتوسطة 2030 والتي تهدف إلى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه في جميع مناطق المملكة بمختلف الأنشطة ذات القدرة التنافسية، كما تهدف الرؤية إلى رفع نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المائة إلى 35 في المائة بحلول 2030 لتصل مساهمتها إلى 2,2 تريليون ريال من مجمل الناتج المتوقع عام 2030 البالغ 6,3 تريليون دولار.

تسعى الإستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معالجة التحديات الحالية ورسم ملاح طموحة للقطاع بطريقة ممنهجة للنهوض بالقطاع بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بناءا على ما سبق تم التوصل إلى إطار عمل محدد يحكم عمل الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشروعات من سبعة ركائز تتمثل في تعزيز الطلب، وسهولة ممارسة الأعمال، والوصول إلى التمويل، و الابتكار، وتبني التقنية، والتعليم وتطوير المهارات، والثقافة المجتمعية على النحو التالي: (عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، 2019، ص94).

- فيما يتعلق بتحفيز الطلب على الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والدولي، تم التركيز على عدد من المؤشرات يمكن استخدامها لمراقبة أداء قطاع المشروعات متنافية الصغر والصغيرة والمتوسطة مثل المشتريات الحكومية، ومشتريات القطاع الخاص من الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات، إضافة إلى عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا في القطاعات ذات الأولوية؛
- تعد ركيزة تعزيز الطلب أحد أهم عناصر تطوير منظومة المشروعات الناشئة، ومن المتوقع أن تشهد السعودية نموا كبيرا في فرص الطلب على المشروعات الناشئة بسبب العوامل التي أثمرت عنها «رؤية المملكة 2030»، للدفع بذلك بشكل أساسي، من بينها الخصخصة التوجه نحو زيادة المحتوى المحلي، تخصيص نسبة من المشتريات الحكومية لمشروعات القطاع اندماج المملكة في سلاسل الإمداد، والرقمنة وغيرها من محفزات الطلب الكلي، من المتوقع أن تتركز غالبية فرص الطلب هذه في عشر قطاعات ذات أولوية؛
- في جانب سهولة الأعمال، تم التركيز على إزالة العقبات المتعلقة بالأنظمة وتحسين اللوائح الحكومية اللازمة بهدف تسهيل قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأعمالها، يتم قياس فيما يتعلق بهذه الركيزة من خلال تتبع ترتيب المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، أما مؤشر سهولة النفاذ للتمويل، فيركز على إنشاء نظام شامل يمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل في جميع مراحل العمل عبر مجموعة من الأدوات المالية، ويمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات من بينها نسبة وقيمة الاقتراض الممنوح للمشروعات الناشئة، وقيمة التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى سهولة الحصول على التمويل؛
- أما ركيزة الابتكار، فتهدف إلى تبني التقنية وتعزيز الابتكار بين رواد الأعمال والمشروعات الناشئة مع تشجيع الاعتماد على التقنية لتعزيز الإنتاجية من خلال الأبحاث التطبيقية؛

ج. المؤسسات الداعمة للمشروعات الناشئة في المملكة العربية السعودية:

يمثل التمويل الذاتي ورأس المال العامل أهم مصادر التمويل المحلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى التمويل الممنوح من المصارف التجارية، والصناديق الاستثمارية، والصناديق الحكومية وشركات التمويل. وفي هذا الإطار بلغ إجمالي عدد المؤسسات

المصرفية التي تمنح تمويلا للمشاريع الناشئة عدد لا بأس به بالمملكة العربية السعودية وهو ما سنوضحه في الآتي: (هبة عبد المنعم وآخرون، 2019، ص92-97).

- بنك التنمية الاجتماعية SOCIAL DEVELPMENT BANK:

ومن أهم الخيارات التمويلية التي يقدمها البنك والتي تناسب مرحلة نمو المؤسسات الناشئة وحجمها نذكر:

- **تمويل المشاريع الناشئة:** يستهدف المشاريع الجديدة بتمويل يصل إلى 300 ألف ريال.
- **تمويل مشاريع التميز:** يستهدف المشاريع الواعدة (الجديدة أو التي لا يتجاوز عمرها 3سنوات) بتمويل يصل إلى 4 مليون ريال.
- **الامتياز التجاري:** يستهدف تطوير مشاريع الامتياز التجاري بتمويل يصل 4 مليون ريال.
- **التقنيات الناشئة:** يستهدف تمويل المنشآت التقنية والرقمية بتمويل يصل إلى 4 مليون ريال.
- **تمويل مشاريع رواد الأعمال:** يستهدف تمويل الأصول والتكاليف التشغيلية للكيانات الجديدة بتمويل يصل إلى 500 ألف ريال.
- **بادرللحاضنات التقنية:** برنامج بادر لحاضنات التقنية، يعد أحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، تأسس عام 2007م، ويعني مصطلح بادر (المبادرة)، وهو برنامج وطني شامل يسعى إلى تفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التقنية لتسريع ونمو الأعمال التقنية الناشئة في المملكة .يعمل برنامج بادر بفاعلية على تطوير وإنماء ودعم عملية ريادة الأعمال التقنية والحاضنات في كافة أنحاء المملكة، من خلال تطبيق البرامج الوطنية الشاملة الخاصة بهذا الشأن، ودعم مبادرات السياسة الإستراتيجية المطبقة في مجال ريادة الأعمال والحاضنات بالتعاون مع الهيئات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص (https://:com.mashroo3k/ar/agency_funding/، مشروعك، 2020).

- **البنك الأهلي التجاري:** يقدم البنك الأهلي تسهيلات تمويلية لأصحاب المشاريع الناشئة التي تحقق مبيعات أقل من 15 مليون ريال في السنة وكذلك يقدم تمويل لمن لم يبدأ مشروعة الصغير حيث يصل مبلغ التمويل إلى 200 ألف ريال أو أكثر على حسب المشروع وكفاءته .يشترط البنك توفر سجل تجاري وأن يكون المشروع سعودي ، مجدية من الناحية الائتمانية، صورة من البطاقة الشخصية، نبذة عن المشروع وأنشطته (https://:K/ar/php.index/org.smes-jazancci، برامج دعم المشاريع، 2022) .

- **البنك الزراعي العربي السعودي:** يعتبر البنك الزراعي السعودي أحد الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية حيث يستهدف نظامه الإقراضي معالجة مشاكل المزارعين وتقديم خدماته الائتمانية لدفع عجلة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الزراعية من خلال تقديم قروض بدون فوائد منها قروض قصيرة الأجل ومدتها سنة لمواجهة النفقات الزراعية الموسمية كإعداد الأرض للزراعة وتأمين البذور والأسمدة والمبيدات والمحروقات . ومنها قروض متوسطة الأجل والتي تشمل جميع الأنشطة

الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتسديد هذه القروض على أقساط سنوية خلال عشر سنوات(هناء سلطان داود، دور البنك العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية، 2005).

- **البنك السعودي للتسليف والادخار:** أنشئ بنك التسليف السعودي لتقديم قروض بدون فائدة للمواطنين السعوديين ذوي الإمكانيات المحدودة لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية. وذلك مقابل رهن كاف لضمان استيفاء القروض أو تقديم كفالة مقبولة من شخص ملئ أو مؤسسة مليئة (طبيعي –معنوي). الغرض من البرنامج هو تشجيع ودعم المهنيين والفنيين السعوديين المؤهلين وتمكينهم من مزاولة الأعمال الفنية والمهنية المتخصصة.

و من شروط بنك التسليف: أن يكون المتقدم سعودي الجنسية ولا يقل عمره عن 21 سنه ويحمل شهادة مهنية صادرة من إحدى المراكز أو المعاهد أو الجامعات المعتمدة، بالإضافة إلى توفر دراسة عن المشروع لا تقل عن 6 أشهر وأن يكون قد مارس المهنة بنفسه وفي تخصصه لمدة لا تقل عن سنة كاملة(https://www.sdb.gov.sa/sa-ar/products-our/products/loans-social/loan-family، بنك التنمية الاجتماعية، 2022).

- **بنك الجزيرة:** يقدم البنك عددا من المنتجات الإسلامية في مجال تمويل المشاريع الناشئة فضلا عن مشاركته في برنامج كفالة ومن تلك المنتجات: المرابحة الإسلامية والتوريق التمويلي الذي يستخدم في تمويل رأس المال العامل. ومن شروط التمويل أن يكون للمشروع كيان قانوني ومجدية من الناحية الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية بالإضافة إلى ألا يقل حجم المبيعات السنوية عن 5 ملايين ريال ولا يزيد عن 5 مليون ريال ومرور ثلاث سنوات أو أكثر على تأسيس المشروع وأن تكون نسبة امتلاك السعوديين لا تقل عن 50% من ملكية المنشأة(صبيحي محمد، مهدي معيض، تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، 2021،ص 272-275).

- **بنك الرياض-** يسعى البنك لبناء علاقة عمل مميزة مع العميل من خلال توفير قروض تمويلية تساعد في تحديد مستوى مشروعه وكفاءته من خلال متدربين متخصصين لتزويد العميل بالمشورة المعنية وبرامج أدوات الأعمال والوسائل المحاسبية(https://www.riyadbank.com/ar/pioneers-business/finance، تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2022).

- **بنك ساب:** من خلال برنامج كفالة لتمويل المشاريع الناشئة والمقدم من بنك ساب والمدعوم من وزارة المالية يهدف البرنامج إلى توسيع أنشطة المشاريع الناشئة وتشجيع البنوك لتمويلها. يقتصر تمويل برنامج كفالة على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامي.من الأنشطة المكفولة في البرنامج الأنشطة الصناعية: النقل، الترفيه والسياحة، الخدمات، الأنشطة التجارية، التعليم، المقاولات، الزراعة،والخدمات الطبية .

- من شروط برنامج كفالة في بنك ساب أن يكون عمر النشاط التجاري سنتين على الأقل وأن يتمتع بسجل تجاري جيد لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)

بالإضافة إلى أن تكون التسهيلات المطلوبة متماشية مع الأنشطة الرئيسية للعمل التجاري (https://sa.org.jazancci/support/، خدمات وبرامج دعم المشاريع، 2022).

- **صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة):** تم إنشاء برنامج كفالة بدعم من وزارة المالية لتقديم كفالة لأصحاب المشاريع الناشئة من خلال تكفل البرنامج بنسبة من التمويل المقدم من البنوك المحلية وذلك لحث البنوك على تمويل هذه المنشآت بعد التحقق من جدواها الاقتصادية يهدف البرنامج إلى توفير فرص العمل بتوفير أقل قدر من رأس المال وزيادة حجم رؤوس المال المستثمرة في المجتمع, والتوزيع الأمثل للدخل بين أبناء المجتمع بالإضافة إلى تنمية المحافظات الأقل نشاطاً وتخفيض حدة البطالة(https://org.smes-jazancci.sa/ar/php.index/، برامج دعم المشاريع، 2022).

- **صندوق غرفة الشرقية لدعم المبادرين والمنشآت الصغيرة:** يقوم صندوق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية بتقديم الدعم الفني والإداري والمالي للشباب السعودي والمشاريع الناشئة لمساعدتهم على إنشاء نشاط اقتصادي وكذلك المساهمة في خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة وذلك من خلال استهداف المبادرين من الشباب والشابات السعوديين الراغبين في إنشاء مشروعات جديدة وكذلك أصحاب الحرف اليدوية والآلية الراغبين في توسيع نطاقهم .يقوم الصندوق بتمويل مستلزمات دورة التشغيل وتمويل الأصول الثابتة والتوسعات بالإضافة إلى تمويل المشروعات الجديدة والعديد من برامج التدريب والتأهيل والدعم الفني والإداري للمنتفعين(https://sa.org.jazancci/support/،غرفة جازان- خدمات الغرفة، خدمات وبرامج دعم المشاريع، ، 2022(

- **مصرف الراجحي:** يقدم مصرف الراجحي حلول متنوعة للتمويل لمساعدة المشاريع الناشئة في تمويل أنشطتها المختلفة سواء من خلال التمويل المباشر الذي يوفر للعميل السيولة التي يحتاجها لتسيير أعماله أو لتمويل شراء أصول ثابته أو لتمويل رأس المال العامل أو من خلال التمويل غير المباشر كخطابات الضمان والإعتمادات المستندية (https://www.alrajhibank.com.sa/ar/alrajhi-group/media-center/press-releases/sme-financing-kafalah-samaK ، مصرف الراجحي السعودية، 2019(.

- **المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني:** يهدف مركز المشاريع الناشئة بالمؤسسة العامة للتدريب المهني إلى إيجاد جيل من الشباب السعودي يعمل لحسابه الخاص من خلال مساعدته في اجتياز كل العوائق التي من الممكن أن تصادفه إضافة إلى تأهيله بالمهارات التي يحتاجها لنجاح مشروعه كما يسعى المركز للمساهمة في تهيئة البيئة المنسجمة للشباب على الانخراط في العمل الحر(صبحي محمد، مهدي معيض، 2021، ص 272-275).

- **صندوق شركة سابك الاستثماري:** يهتم صندوق سابك الاستثماري في الاستثمار في المشاريع المختصة في صناعة البتر وكيماويات والصناعات التحويلية(https://www.sabic.com/ar/news/sabic-23759-the-announces-completion-of-acquisition-aramco-saudi-of-public-fund-investment، سابك السعودية، 2020).

- **صندوق التنمية الصناعي:** يسعى البنك لتحقيق خمسة أهداف من شأنها دفع عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، يهدف الصندوق للمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف و سياسات و برامج التنمية الصناعية في المملكة من خلال توفير الدعم المادي والاستشاري اللازم لنمو وتطور الصناعة المحلية ورفع مستوى أدائها. وانطلاقاً من مسؤوليته التنموية تجاه تطوير قطاع التصنيع ودوره في تعزيز فرص الاستثمار الصناعي، يعمل الصندوق الصناعي وفق عدد من المعايير والضوابط التي تضمن له أداء رسالته ومهامه على النحو الأمثل، ومن هذه المعايير التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترضة من المنظورين الاقتصاديين العام والخاص، وتعزيز فرص نجاح المشاريع من خلال توظيف الأموال المستثمرة التوظيف الأمثل. واستنادا إلى هذا الدور وتلك المسؤولية، تأتي قائمة الأهداف الإستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها الصندوق الصناعي لتشمل: (https://www.sidf.gov.sa/AR/Pages/ABOUTSIDF/AboutUs.aspx، صندوق التنمية الصناعية السعودي، 2020)

- تحقيق عائد استثماري جيد للاستثمار الصناعي؛
- التأكد من وجود قيمة مضافة محلية مناسبة للاقتصاد الوطني؛
- إحلال المنتج الوطني محل الواردات؛
- تعزيز الصادرات غير النفطية؛
- تحقيق التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى؛
- زيادة فرص العمل للسعوديين من خلال تشجيع التوطين في القطاع الصناعي؛
- إدارة استغلال المواد الخام المحلية على النحو الأمثل؛
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية؛
- نشر ثقافة السلامة الصناعية ودرء المخاطر في المنشآت الصناعية؛
- نشر ثقافة الحفاظ على البيئة في القطاع الصناعي.

د. تنامي المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية:

سلط يوم الابتكار السعودي، في النسخة الـ39 من أسبوع جايتكس للتقنية في دبي، الضوء على الفرص الهائلة المتاحة للمشاريع الناشئة بالسعودية. وتشهد منظومة المشاريع الناشئة نموا سريعا في السعودية، التي بدأت تتحول إلى مملكة المشاريع الناشئة.

ويبرز ازدياد الفرص المتاحة للشباب السعودي واضحا من خلال ازدياد عدد الصفقات والاستثمارات والمستثمرين والهيئات الحكومية التي تدعم منظومة الشركات الناشئة.

وأصبحت السعودية سوقا يتيح الوصول إلى رؤوس الأموال والمواهب وإلى مجموعة واسعة من الفرص، وخلال جلسة نقاش جرت في اليوم الأول من **معرض جايتكس**، قال الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستثمار الجريء الدكتور نبيل كوشك، إنه بعد عام واحد فقط وافقت الشركة على 14 رأس مال جريئا جديدا، بقيمة ناهزت الـ650 مليون دولار.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة حاضنات ومسرعات الأعمال (BIAC) نواف الصحاف، إنه بحسب تقرير «MAGNiTT» الأخير، يشهد السوق نموا سنويا بنسبة 80 بالمئة المشاريعت الناشئة.

وقال عصام الذكير نائب المحافظ لريادة الأعمال في الهيئة العامة للمشاريع الناشئة، إن كافة المبادرات التي وضعت تساعد المؤسسات صغيرة الحجم والمشاريع الناشئة على تجاوز العوائق الأساسية التي تعترضها في مجال التمويل والتنظيم والوصول الى السوق.

وتستهدف الحكومة السعودية زيادة المساهمة الحالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 بالمئة إلى 35 بالمئة عام 2030، التي تعد مدرجة كأولوية قصوى للازدهار.

يذكر أن مجلة «إنتربرينور» الأميركية نشرت تقريرا قبل أشهر، عن تحسن بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في السعودية، والإجراءات التنظيمية التي تم تسهيلها.

وباتت الحكومة السعودية من خلال رؤية 2030 ، تولي اهتماما أكبر بالقطاع الخاص والمشاريع الناشئة ورؤوس الأموال الجريئة، حيث يظهر ذلك من خلال تسريع إصدار الرخص لهذا النوع من الشركات(أحمد نجدت، السعودية مملكة الشركات الناشئة، 2022).

كما تشكل المملكة العربية السعودية القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تتمتع حاليا بثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، إلا أن الإيرادات الاقتصادية والفوائض المالية، تأثرت بشكل أو بآخر في السنوات الأخيرة اعتبارا من عام 2014، بالانخفاض العالمي في أسعار النفط، نتيجة لذلك طرحت الحكومة السعودية إصلاحات ومبادرات عدة سعيا منها لتنويع اقتصادها القائم على النفط، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الأخرى غير البترولية، في عام 2016، أطلقت الحكومة «رؤية المملكة العربية السعودية 2030»، وكان للقطاع الخاص النصيب الأكبر منها،وعليه تنامت المشاريع الناشئة بشكل كبير جدا وفي شتى المجالات .

خاتمة :

من النتائج المتوصل إليها والتي كانت حوصلة لهذه الدراسة نذكر:

- الاهتمام بالمشاريع يعتبر من المواضيع المهمة من قبل الباحثين وحتى الدول لما لها من دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما سمح بانتشار الفكر المقاولاتي بين الطلاب الجامعيين وحاملي الشهادات (التكوين المهني...إلخ)، والأفكار؛
- المشاريع الناشئة أصبحت تشكل العمود الفقري في الوقت الراهن لاقتصاد أي دولة خاصة ما تعلق بالمناولة وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إعادة النظر في قيمة وأهمية هذا النوع من المؤسسات، وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه المشاريع الناشئة تحظى باهتمام واسع من قبل القائمين على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية؛
- الدعم الحكومي مهم جدا للمشاريع الناشئة لأنه يعتبر بمثابة الحافز الأساسي للشباب مما يساهم في تنامي هذا النوع من المشاريع من خلال تذليل العراقيل كالإطار القانوني والتمويل وحمايتها من المنافسة حتى تؤدي الدور المطلوب منها، وهو يؤكد صحة الفرضيتين

اللتان تنص على أن الإطار القانوني له دور مهم في دعم وتنمية المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الداعمة في خلق وتنمية المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية؛

- المشاريع الناشئة دور كبير في تحقيق التنمية والاقتصادية والاجتماعية وتخفيض معدلات البطالة من خلال رفع معدل النمو العام ورفع الناتج المحلي الإجمالي المحلي، وتنمية النسيج الصناعي مع زيادة عدد الوظائف التي توفرها المشاريع الناشئة للمواطنين، وهو ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية التي تنص على أنه كلما زاد عدد المشاريع الناشئة بالمملكة العربية السعودية خصوصا أدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية؛

- الاهتمام بالمشاريع الناشئة بالمملكة العربية عرف تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة كما عرف توجه متسارع ومتعاظم على المستوى الحكومي من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع مصغرة مع العمل على وضع إطار تنظيمي خاص بالمشروعات الصغيرة، والتنويع في طريقة التمويل بزيادة مؤسسات الإقراض، بالإضافة إلى المستوى الأكاديمي من خلال العديد من الأبحاث والدراسات وفتح التخصصات التي تعنى بالمؤسسات الناشئة على مستوى الجامعات؛

- الاهتمام بالمشاريع الناشئة يعتبر من المواضيع المهمة من قبل الباحثين وحتى الدول لما لها من دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سمح بانتشار الفكر المقاولاتي بين الطلاب الجامعيين وحاملي الشهادات (التكوين المهني...الخ)، والأفكار؛

وبناءا على ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة فإننا نوصي بالآتي:

- يعتبر الإطار القانوني من العوامل المهمة جدا في التشجيع على إنشاء مشاريع ناشئة وهو ما وجب إعادة النظر في وتبسيط الشروط للشباب حاملي الأفكار والعمل على دعمهم ومرافقتهم في مراحل الإنشاء والعمل على تنميتها؛

- ضرورة مواصلة العمل على تهيئة البيئة المحفزة بهدف استقطاب الشباب حاملي الأفكار والمشاريع والتوجه نحو تطوير قطاع المشاريع الناشئة، مثل إعادة النظر في الجانب التنظيمي ومواصلة الجهود لتعزيز البيئة الداعمة والمحفزة للاستثمار مع ضرورة الاحتكاك بالجامعات لأنها تعتبر المخزن الحقيقي للأفكار ؛

- ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات والقطاعات وعلى رأسها قطاع التعليم العالي بغرض مسايرة التطورات والمستجدات في القطاع الخاص والعمل على أبرام اتفاقيات بهدف الرقي بهذا النوع من المشاريع؛

- ضرورة تنويع المؤسسات الداعمة وعدم الاكتفاء بالبنوك فقط مثل دمج رجال الأعمال الكبار في هذا المجال وحثهم على تمويل المشاريع الناشئة وتعتبر التجربة السعودية خير دليل لهذا؛

- لوحظ خلال هذه الدراسة أن المملكة العربية السعودية عملت على فصل كل هيئة قانونية على حدى وخولت لها أهم الصلاحيات وهو ما سهل الإجراءات القانونية على المستثمرين (أصحاب المشاريع الناشئة)، وشجع الشباب على إنشاء مشاريع ناشئة، وهو ما نوصي به في هذه الدراسة؛
- وعلى العموم يمكننا القول أن التجربة السعودية في مجال المشاريع الناشئة تعتبر من التجارب الناجحة في الوطن العربي، يمكن تبينيها كنموذج ناجح يرتكز عليه في مجال إنشاء ودعم وتنمية المشاريع الناشئة.

قائمة المراجع :

1. رمضاني مروى، بوقرة كريمة(2020)، «تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا»، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد03.
2. بو الشعور شريفة(2018)،»دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة start-up- دراسة حالة الجزائر»، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد04، العدد02.
3. أسامة طلعت (10- 07-2021)، « ما هي الشركات الناشئة start-UP وصفاتها كيفية تمويلها»،

https//:www.alrab7on.com/what-is-a-startup./

4. مرجع سابق.
5. خالد خير الدين(01-01-2021)،»المؤسسات الناشئة طريقك نحو النجاح»،

https//:teyssir.com./

6. رواد النيل (25-05-2021)،»أهم مصادر التمويل للشركات الناشئة»،

https://np.eg/ .

7. سمية فتحي (2015)،»دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي أعمال قطاع غزة –دراسة حالة مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة»،مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
8. Faster capital (06-04-2021) « ما التحديات التي تواجه الشركات الناشئة وطرق تعزيز العمل الريادي؟»،

https://fastercapital.com/ar/blogs/ .

9. محمد الناصر حميداتو، بقاص صافية(2017)،» التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر.
10. عبد الرحمان يسري أحمد(1996)،» تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها »، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، نسخة إلكترونية.
11. عبد المطلب عبد الحميد (2003)، «النظام العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر» مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى.
12. طويطي مصطفى، كتوش نبيل(25-26-04-2017)،» المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض التجربة الجزائرية»، ملتقى وطنى حول

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار الأسعار – جامعة 08 ماي قالمة .

13. عبد الرحمان عبد الله(08-09-2021)، « المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية »، صندوق النقد العربي،

https//:www.amf.org.ae/ar/news/2021-09-08/maly-aldktwr-bdalrhmn-bn-bdallh-alhmydy-almdyr-alam-ryys-mjls-adart-sndwq-alnqd.

14. أمجد حجازي، صندوق النقد الدولي،(2015)،

15. صندوق النقد العربي (2019).

https//:www.amf.org.ae/ar.

16. وزارة التجارة السعودية، رؤية2030(10-08-2022)،

https//:mc.gov.sa/ar/pages/default.aspx.

17. وزارة العمل والتنمية السعودي،رؤية 2030، (2022)،

https://hrsd.gov.sa. /

18. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، (2022)،

https//:www.my.gov.sa/wps/portal/snp/agencies/agencyDetails/AC393.

19. صندوق الموارد البشرية السعودية، (2022)،

https://hrsd.gov.sa/.

20. وزارة الشؤون البلدية والقروية، (2022)،

https://www.momrah.gov.sa/ar .

21. عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، (2019)، صندوق النقد العربي،

https//:www.amf.org.ae/ar.

22. هبة عبد المنعم وآخرون(2019) « النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»،

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021/Promoting-micro-small-medium-enterprises-arab-countries.pdf .

23. مشروعك(03-03-2020)»فرص استثمارية»،

https://mashroo3k.com/ar/funding_agency/ .

24. برامج دعم المشاريع(2022)،

https://jazancci-smes.org/index.php/ar/ .

25. هناء سلطان داود،(31-12-2005)، «دور البنك العربي السعودي في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية»،

. ://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-364452

26. بنك التنمية الاجتماعية(23-06-2022)،

https//:www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans/products/family -loan.

27. صبيحي محمد، مهدي معيض (13-12-2021)، تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، 2021،

https//:almerja.com/reading.php?idm. 161842=

28. تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة(2022)،

. https://www.riyadbank.com/ar/business-pioneers/finance

29. غرفة جازان (2022)، خدمات وبرامج دعم المشاريع،

https://jazancci.org.sa/support/

30. برامج دعم المشاريع(2022)،

https//:jazancci-smes.org/index.php/ar. /

31. غرفة جازان- خدمات الغرفة(2022)، خدمات وبرامج دعم المشاريع،

https//:jazancci.org.sa/support./

32. مصرف الراجحي السعودية(2019)، مؤسسة النقد العربي السعودي،

https//:www.alrajhibank.com.sa/ar/alrajhi-group/media-center/press.-

33. صبحي محمد ، مهدي معيض (13-12-2021) ،اقتصاديات التمويل والاستثمار- تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة العربية ،السعودية،

https//:almerja.com/reading.php?idm.161842=

34. شركة سابك السعودية للإستثمار (21-06-2020)،

https://www.sabic.com/ar/news/23759-sabic-announces-the-completion-of-saudi-aramco-acquisition-of-public-investment-fund

35. صندوق التنمية الصناعية السعودي- رؤية 2030(2020)،

https//:www.sidf.gov.sa/AR/ABOUTSIDF/Pages/AboutUs.aspx.

36. أحمد نجدت،(17-10-2019)» السعودية مملكة الشركات الناشئة « عربية sky news

https//:www.skynewsarabia.com/business1288763/

دور الجامعة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء تجارب عالمية ناجحة

The role of the green university in achieving sustainable development in the light of successful global experiences

د، عواطف عطيل

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف atil-awatef@univ-eltarf.dz

الملخص :

تقدم هذه الورقة إسهاما جادا، للإحاطة بمفهوم الجامعات الخضراء، ودورها الريادي في تفعيل الاقتصاد الأخضر، القائم على تنمية الموارد الطبيعية بشكل مستدام، في ظل العناية بالنظام البيئي، والحد قدر الإمكان من مشكلات التلوث البيئي، التي باتت من أكبر التحديات، التي تواجه المجتمعات المعاصرة، خاصة بعد انتشار ظاهر التصنيع في بوادر **القرن 19**، فشهد لذلك البحث العلمي، تحولا مهما على مستوى مناهجه ونظرياته وميادينه الفكرية، ليخدم التنمية في العالم، بتوظيفه التعليم الأخضر ضمن ما أصبح يعرف بالمدارس أو الجامعات الخضراء، وسيتم التركيز ضمن الورقة على أهم التجارب الدولية، التي خاضت ميدان التعليم الأخضر، تحقيقا للتنمية المستدامة في مجتمعاتها. وذلك ضمن المباحث التالية:

- **أولا:** مدخل مفاهيمي (الجامعة الخضراء، التعليم الأخضر، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة)
- **ثانيا:** دواعي التحول إلى الجامعات الخضراء
- **ثالثا:** أهداف الجامعة الخضراء وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة
- **رابعا:** نماذج عالمية ناجحة في تحقيق التنمية المستدامة (جامعة واجينجين)

الكلمات المفتاحية : الجامعة الخضراء، التعليم الأخضر، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة.

مقدمة:

تمثل المؤسسات الجامعية منظمات حيوية، تعمل من خلال منتجاتها الفكرية والبحثية وابتكاراتها العلمية، على إيجاد الحلول الممكنة لمختلف المشكلات التي تواجه تقدم وازدهار ورفاه مجتمعاتها، ومع تزايد القلق العالمي حول قضايا البيئة والتلوث البيئي خاصة، وجدت الجامعات نفسها في مواجهة أكبر تحدياتها، وذلك في البحث عن السبل المثلى في تحقيق تنمية مستدامة، تحقق رفاهية ورقي المجتمعات من جهة، وتحفظ البيئة المعيشية لها من جهة أخرى، بوساطة التعليم الأخضر، الذي يكفله التحول إلى جامعات خضراء، كاستجابة ملحة نحو مواجهة تفاقم المشكلات البيئية.

وضمن هذه الورقة، سيتم تناول مفهوم التعليم الأخضر والجامعات الخضراء، مع تبيان أهدافها وأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بعرض تجربة **جامعة واجينجين** في هولندا، والتي تعد نموذجا عالميا رائدا في هذا المجال، بحسب تصنيف المقياس الأخضر العالمي لرتب الجامعات، قصد الإفادة من خبرتها الكبيرة في التحول الأخضر، من منطلق أن المجتمعات النامية والجزائر منها، لا تزال تشهد مشكلات بيئية معقدة، نظرا لسوء مخططاتها التنموية، حيث ركزت بشكل رئيسي على الصناعة والمحروقات، وأهملت قطاع الطاقات المتجددة، والبحوث البيئية على مستوى مؤسساتها الجامعية، فغدى إسهام الجامعات فيها هزيلا، ولا يستجيب لمتطلبات ومقتضيات التنمية المستدامة. وعليه، فإن هذه الورقة تمثل محاولة جادة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالجامعة الخضراء؟ هل تلعب الجامعات الخضراء دورا في تحقيق التنمية المستدامة؟ فيما تتمثل مجالات اهتمام الجامعات الخضراء؟

1. مدخل مفاهيمي:

تشتغل الورقة البحثية على أربعة مفاهيم أساسية، نوردها على التوالي:

أ. الجامعة الخضراء:

تشتق تسمية جامعة University من الكلمة اللاتينية Universitas وتعني الاتحاد أو التجمع، الذي يضم أقوى الأسر نفوذا، وهي جمع جوامع وجامعات، وتعني مؤسسات للتعليم العالي، تجمع العديد من الاختصاصات» العلمية (شتوح و ميهوب، 2019، صفحة 31). كما تعرف بأنها «مؤسسة للتكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، بل تتلقى أهدافها من مجتمعها، الذي تقوم على أسسه، والذي يعطيها وحدة حياة ومعنى ووجود» (عريفج، 2001، صفحة 27). فالجامعات وفق هذه الدلالة، تمثل منظمات حيوية، تعكس طبيعة وواقع المجتمعات المتواجدة بها، وعليه فإن تنمية المجتمع وتطويره بالشكل المستدام، يمثل أسمى وظائفها، وبالنظر إلى التحديات التي تكابدها المجتمعات المعاصرة ما بعد التصنيع، لاعتماد اقتصادياتها بدءا من منتصف القرن 18 على الصناعة، وما خلفته تلك الظاهرة من مشكلات التلوث البيئي، تحولت العديد من الجامعات عبر العالم، إلى ما يصطلح على تسميتها الجامعات الخضراء. فما المقصود منها؟

الجامعات الخضراء Green Universities هي «مؤسسة تعليمية تلبي حاجتها إلى الموارد الطبيعية، مثل الطاقة والمياه والمواد، دون المساس بقدرة الناس في البلدان الأخرى، وكذلك الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة» (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 844). بالأحرى، إنها جامعة «صديقة للبيئة، تحرص على أن يصبح حرمها الجامعي نظيفا، ومحافظا على المعايير البيئية واللون الأخضر، من خلال تحقيق الاستدامة البيئية، واستهلاك الطاقة، ودعم التعليم والأبحاث البيئية، وتطبيق أنظمة لإعادة تدوير النفايات بالحرم الجامعي، وتنظيم أنشطتها لزيادة التوعية العامة بالقضايا البيئية» (عثمان، 2022، صفحة 167). فالجامعة الخضراء على هذا النحو، تمارس مختلف أنشطتها الفكرية والبحثية ضمن إطار رؤية «التنمية المستدامة»، بل وتعمل من خلال عمليات التدريس والابتكار والبحث العلمي، في مواجهة مستقبل مستدام، خدمة للجامعة نفسها، والمجتمع الكبير الذي يحتويها.

ب. التعليم الأخضر:

يسعى التعليم الأخضر Green Education إلى التنمية المستدامة، ومواكبة التطور التكنولوجي والاستفادة منه، في سائر عناصر العملية التعليمية بكفاءة عالية، ونواتج متميزة، وذلك وفق معايير صديقة للبيئة. ومن ثم فهو يطور شقين اثنين أحدهما يتعلق بالبرامج البيئية من مبان وطاقة وتشجير وخدمات، وهذا الجانب بدأ يتجلى بشكل واضح في كثير من دول العالم العربي، منذ عدة سنوات. وأما الشق الثاني فهو كل ما يركز على العملية التعليمية بالتقنيات والتطبيقات والاستراتيجيات والممارسات المرتبطة بمفهوم التعليم الأخضر، وقد بدأت كثير من الدول في اعتماده في مؤسساتها ونظامها التعليمي (الفيفي، 2016).

ومن فوائد هذا النظام التعليمي، اعتماد تقنيات لترشيد استهلاك الطاقة الناتج عن استخدام أجهزة الحاسوب والإضاءة والتكييف وغيرها، فضلا عن استخدام التقنيات التعليمية بطريقة سليمة بيئيا، واقتصادية في الجهد والوقت، وكذلك التحول الجذري إلى الخدمات الإلكترونية بغية الاستغناء عن استخدام الورق والكتب الدراسية، وتقليص مراكز التدريب بتفعيل التدريب عن بعد، والاستفادة بشكل فعال من تقنيات التعليم الحديثة، مما له الأثر الأكبر على: (الفيفي، 2016)

- جودة التعليم وتوسيع مدارك الطالب والتواصل المباشر والنشط بين الطالب والمعلم.
- تنمية مهارة الإبداع والاستكشاف لديه والبعد عن روتين التعلم التقليدي.
- إطلاع ولي أمر الطالب بشكل مستمر ودقيق على مستوى ابنه الدراسي.
- تحويل الفصول التقليدية إلى عالم افتراضي يحاكي الواقع.
- خلق فضاء تفاعلي بإمكانيات مثيرة ومثرية لتفكير الطالب ومعرفته في آن واحد وفي ظل بيئة صحية وآمنة.

ج. الاقتصاد الأخضر:

يعمل الاقتصاد الأخضر Green Economy على «تحقيق استثمارات خضراء، وتوفير فرص عمل

خضراء، بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحسن من حياة الأجيال الحالية والقادمة، ويحافظ على البيئة من التلوث، من خلال الدعم والتحفيز السياسي والمجتمعي الموجه» (محمدي، 2018، صفحة 10). كما يعرف الاقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه «اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية، وحالات الشح الإيكولوجية، أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسين رفاه البشرية، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة، ومن ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص، من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض إنبعاثات الكربون والنفايات والتلوث، ومنع خسارة التنوع الإحيائي، وتدهور النظام الإيكولوجي» (سليمان، سالم، و أودينة، 2018، صفحة 42).

د. التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة Sustainable Development بأنها «تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة، تسعى إلى تحقيق الرفاهية للبشر والعدالة الاجتماعية، من خلال الاستثمار والتعمير، دون الإضرار بالبيئة أو حرمان الأجيال القادمة من حقها في الموارد الطبيعية» (محمدي، 2018). بمعنى أن التنمية المستدامة جاءت لتوازن بين إشباع حاجات المجتمع (الاقتصادية والاجتماعية) والمحافظة على موارده الطبيعية. علما أن مصطلح التنمية المستدامة قد أعتمد بشكل رسمي عام 1987، حيث ورد ضمن تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند The Brundtland Report الذي عرف التنمية المستدامة على أنها «تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها». ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان إنتاجية الموارد الطبيعية، والمحافظة على حقوق الإنسان آنيا ومستقبلا (سالم و يحي، 2017، صفحة 154)، دون المخاطرة والإضرار بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، وتتحقق تلك المعادلة بتحقيق التوازن بين ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في «الاقتصادي والبيئي والاجتماعي» (مجاهد، 2020، صفحة 54).

ولقد اتفقت الدول الأعضاء ضمن هيئة **الأمم المتحدة** على إنشاء فريق متخصص، لوضع مجموعة الأهداف التي تمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام **2030**، وتم التوصل إلى الصيغة النهائية لها شهر **جويلية** من عام **2014**، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي: (مجاهد، 2020، الصفحات 54-55)

- القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية، وتعزيز الرفاهية لمختلف الفئات العمرية
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات

- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها بشكل مستدام
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بأسعار معقولة
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والتوظيف الكامل والمنتج بالإضافة إلى توفير عمل لائق للجميع
- إقامة بنية تحتية مرنة قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، وتشجيع الابتكار
- تقليل عدم المساواة داخل الدول، وما بين الدول، وبعضها البعض
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة ومرنة ومستدامة
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، إدارة الغابات بشكل مستدام، مكافحة التصحر، وقف تدهور الأراضي واستعادتها، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة، لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمحاسبة وشاملة للجميع، على كافة المستويات
- تعزيز وسائل تنفيذ وإعادة تنشيط المشاركة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

2. دواعي التحول إلى الجامعات الخضراء:

تم اقتراح مصطلح الجامعات الخضراء Green Universities لأول مرة في الصين عام 1972، وذلك ضمن «إعلان البيئة البشرية The Declaration of The Human Environement»، حيث تم التوقيع والموافقة من قبل 32 جامعة صينية، لأجل التحول إلى جامعات خضراء، نظرا لما لها من دور أساسي في «تحقيق مستوى أكثر تقدما في الاستدامة، من خلال استخدام أداة تصنيف نضج الحرم الجامعي للجامعة الخضراء GUCM اختصارا للتسمية Green University Campus Maturity.

كما أكدت العديد من الدراسات حول الدور الاستراتيجي لقطاع التعليم العالي، باعتباره محرك النمو الاقتصادي الإقليمي، حيث تساهم الجامعات في تحقيق الاستدامة داخليا وخارجيا، وهذا ما أكده جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة 2030 وكذلك مبادرة اليونسكو UNESCO تحت شعار «التعليم من أجل التنمية المستدامة Education for Sustainable Develop» أين تم التأكيد على الدور المحوري للجامعات، في بناء مجتمعات أكثر استدامة، حيث تقوم الجامعات بدمج الاستدامة في مختلف أبعاد نشاطاتهم، بما في ذلك «الإطار المؤسسي وعمليات الحرم الجامعي، والتدريس والبحث والمشاركة المجتمعية، والمسائلة وإعداد التقارير، لتحقيق الاستدامة والتحول للجامعات الخضراء» (2-Geng, Liu, Xue, & Fujita, 2013, pp. 1).

ويمكن حصر أهم دواعي التحول إلى الجامعات الخضراء عبر العالم، فيما يلي:

- التطور السريع على مستوى مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بفعل عامل التكنولوجيا، والاستهلاك اللاعقلاني لموارد الطبيعة، خاصة مع تغير أنماط الإنتاج الاقتصادي وتركزه خاصة في التصنيع، مما أثر سلبا على البيئة وتعرض نظامها للخطر، وبذا جاء دور الجامعات الخضراء في تلبية احتياجات البيئة والتنمية المستدامة، والسعي لرفاهية الإنسان من أجل وراثة المعرفة والثقافة، ليعرف ما يسمى بالحرم الجامعي الأخضر Green Campus، الذي يتميز بتكامل نظام التعليم مع البحث العلمي والبيئة المستدامة والإطار المجتمعي، ويكون له تأثير إيجابي على البيئة والاقتصاد والمجتمع، ولديه قدرة فكرية لدمج القيم العلمية والبيئية في برامجه ومهامه، ويطبق أفضل الممارسات في التنمية المستدامة الخضراء (عثمان، 2022، صفحة 173) أو بالأحرى هو نتاج تعزيز البيئة البشرية أو «الاتجاه الإيديولوجي العالمي للتنمية المستدامة، والوعي بأساليب تحسين النظم البيئية، وتعزيز الإدارة البيئية» (عثمان، 2022، صفحة 178).

- يواجه المجتمع العديد من التحديات البيئية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلب من الجامعات والمنظمات الحكومية سرعة الاستجابة، والمشاركة في الاستصلاح والتنمية المستدامة، الذي أصبح أمرا بالغ الأهمية، على مستوى العالم (Fissi, Romolini, Gori, & Contri, 2021, p. 1).

- الحاجة المتزايدة إلى مجتمع أكثر استدامة، أثرت بشكل كبير على قطاع التعليم العالي، حيث تمثل تحديا متزايدا على للأكاديميين وصناع السياسات والطلاب، وذلك عن طريق تقليل الآثار السلبية للأنشطة الجامعات على المجتمع، وكذلك تعزيز الممارسات المستدامة في المناهج والبحث العلمي (Fissi, Romolini, Gori, & Contri, 2021, p. 1).

3. أهداف الجامعة الخضراء وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة:

تختص العلاقة بين الجامعة والمجتمع بطبيعتها الجدلية، كونها تقوده وتتبعه في الوقت نفسه، فهي تقوده بوصفها مستودعا للفكر والعلم والبحث والتأصيل، وتتبعه بوصفها إحدى مؤسساته العاملة ضمن نسيجه الإيديولوجي، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والتربوي، وفي سياق ذلك فإنها تمثل انعكاسا لمختلف الأزمات والمشكلات، التي تحدث في المجتمع، فأي أزمة في الفكر التربوي في الجامعة هي أزمة فكر في المجتمع، ولذا تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الأدوار الرئيسية للجامعة، ويقصد بهذا الدور «الأنشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة، والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين، بهدف إحداث التغييرات المرغوب فيها، التي تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه» (بريني، 2018، صفحة 168).

ونظرا لتزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة عامة والبيئة الخضراء خاصة، أضحت البيئة الخضراء والأخطار المحدقة بها، إحدى أهم الانشغالات العلمية والأكاديمية، حيث اتجهت

الجامعات للمشاركة بما لديها من مقومات، بهدف المشاركة في الحفاظ على الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وتحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، فإن أهمية الجامعات الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة، تكمن في بناء القدرات ودعم الشباب في الجامعات والكليات، وذلك لتقييم الأثر البيئي، واتخاذ تدابير التخفيف في كلياتهم وجامعاتهم، من خلال التدقيق البيئي والإدارة، لمساعدتهم على تحديد مشكلات الاستدامة والاستجابة لها في المجتمع، عن طريق تنفيذ مشروع عمل مستدام، يسهل التواصل مع الشباب والتعاون مع شبكات استدامة الشباب، على المستويين الإقليمي والدولي، بوساطة التداول بالفيديو، وتبادل وتعلم أفضل الممارسات، وذلك من خلال المشاركة في الأحداث والمؤتمرات، وتنظيم مؤتمرات التوعية السنوية للشباب (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 844).

ومن بين أهم أهداف التحول إلى الجامعات الخضراء، نذكر ما يلي: (عثمان، 2022، صفحة 175)

- إدارة جميع أنشطة الحرم الجامعي لشكل مستدام
- معالجة جميع القضايا المتعلقة بعملية التمثيل الغذائي
- تساهم الجامعات الخضراء في الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة بالجامعة، وإعادة تدوير المياه على مستوى الحرم الجامعي
- تساهم الجامعات الخضراء في زيادة الوعي البيئي للطلاب والخريجين، والمجتمع الخارجي، مما يحسن من الصورة الخضراء للبيئة

تحرص الجامعات الخضراء على أن يتطرق الطلاب إلى قضايا الاستدامة والبيئة، من خلال المقررات الدراسية أو النشاطات اللامنهجية في الجامعة (أفضل الجامعات الصديقة للبيئة في العالم، 2020)

4. نماذج عالمية ناجحة لجامعات خضراء في تحقيق التنمية المستدامة- جامعة واجينجين أنموذجا:

إن قياس التحول الأخضر في الجامعات، يقتضي اعتماد ستة (06) معايير أساسية، تتمثل فيما يلي: المكان، البنية التحتية للجامعة، الطاقة، التغير المناخي، تدوير النفايات، الماء، النقل والتعليم. وبناءا على ذلك، يتم تصنيف وترتيب الجامعات، وتعرف هذه العملية بالتصنيف الأخضر العالمي. وضمن هذا السياق، وحتى يمكن الإفادة من التجارب العالمية والناجحة بخصوص التحول إلى الجامعات الخضراء، ندرج أهم هذه النماذج، والمتمثلة في جامعة واجينجين University Wageningen في هولندا، والتي تعد الرائدة عالميا في هذا المجال.

جامعة واجينجين هي مؤسسة جامعية وبحثية في مجالات الزراعة والغذاء الصحي والبيئة المعيشية، تحمل المختصر WUR (Wageningen University and Research)، تمتلك أعلى مستوى من المعرفة لمواجهة تحديات الاستدامة، كما يؤثر العامل الجغرافي على هذه الجامعة بقوة، حيث تعد هولندا من بين أكثر الدول، التي تتمتع بجمال وروعة الطبيعة، والمناخ المعتدل، إضافة إلى كونها تجمع

العديد من الثقافات، منها: الألمانية، الفرنسية، البريطانية والصينية، وغيرها من الثقافات التي عززت الدور الحيوي للجامعات، لجذب الطلاب الدوليين (أكثر من مائة دولة مختلفة حول العالم)، وكذا الاهتمام بالتعليم العالي والتطوير، إذ تقدم الجامعة 19 برنامج لدرجة البكالوريوس و30 برنامج لدرجة الماجستير في مجالي البيئة والغذاء. هذا، و»تكمن قوة جامعة واجينجين في قدرتها على الانضمام إلى أقوى معاهد البحوث المتخصصة والجامعات، كما تكمن في الجهود المشتركة لمختلف مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية» (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 846)، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في التصنيف العالمي للجامعات الخضراء عام 2020/2019.

علما أن جامعة واجينجين قد احتلت المرتبة الثامنة عالميا في مؤشر رأس المال البشري، وذلك حسب المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2015، كما احتلت المركز الخامس في مؤشر الابتكار عام 2020، واحتلت الجامعة المركز الأول في أفضل الجامعات بهولندا، من حيث الاهتمام بالمشكلات البيئية والعلمية والتجارية والبيولوجية، بناءا على تقدير العديد من المعايير الأساسية، منها أبحاث الجامعة، وجودة التعليم والأنشطة الدولية. كما احتلت هذه الجامعة المرتبة الأولى في قائمة الجامعات الخضراء، وذلك في التصنيع العالمي للجامعات الخضراء Green Metric، لاستخدامها المياه الرمادية Gray Water وهي مياه ناتجة عن استخدام المغاسل وأحواض الحمامات والمصارف الأرضية، وهي تحتوي على كثير من المواد العضوية، التي تعتبر سمادا طبيعيا للنباتات، ولذا فإنها تستخدم في الري، ناهيك عن استخدام الجامعة لأنظمة تبريد لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وفي مواقع متعددة من الجامعة تستخدم مياه الينابيع بدلا عن مياه الصنابير.

فيما تعتمد إستراتيجية جامعة واجينجين على دعوة الشركاء والطلاب والخريجين والمواطنين (الحاليين والجدد) للانضمام إليها، ومشاركتها في تحديد وفهم التحديات التي تواجه بيئة المعيشة، والعمل معا لأجل إيجاد الإجابات، المبنية على الأدلة والحقائق العلمية، التي تدفع إلى التحول الأخضر. أما عن كيفية مساهمة جامعة واجينجين ودورها عملية التنمية المستدامة، فإنها تولي اهتماما كبيرا بالمجالات الحيوية التالية:

أ. الطاقة:

تسعى جامعة **واجينجين** إلى تحقيق أنظمة طاقة مثالية، وتحسين الوعي باستهلاك الطاقة، وذلك عن طريق تبني نظام كامل لإدارة الطاقة، حيث تنتج حوالي**65 مليون كيلووات/ الساعة** من **طاقة الرياح** مع حدائق طواحين الهواء، كما خفضت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الطاقة بنسبة **79%** لبعض الوقت، بوساطة مزارعها الثلاثة التوربينات في منطقة ليليستاد.

ب. أعمال البناء:

تؤثر مشاريع البناء على البيئة، وهذا ما دفع بجامعة **واجينجين** إلى الاهتمام بعوامل الاستدامة في مشاريع البناء الجديد، وبكل المسائل المتعلقة بالمباني القائمة، إذ تستخدم الجامعة طريقة **الحساب الأخضر Green Calc** لاستدامة المباني، غير أن طموحاتها ضمن هذا المجال تتجاوز المبنى، وتحتضن الأماكن الداخلية أيضا، حيث تقوم باختيار واع لإعادة استخدام الأثاث

القديم، كما تمكنت من تقليص أماكن العمل والمتر المربع من المساحات المكتبية ما بين **70%** و**80%** مقارنة بالوضع السابق، زيادة على ذلك تم تركيب صنابير مياه خاصة لتوفير المياه في المباني، أما حرمها الجامعي فإنه يعكس فلسفة التحول الأخضر، وذلك من خلال زرع الأشجار والعشب الأخضر والبرك الاصطناعية الكبيرة داخله.

ج. الشراء المستدام:

طبقت جامعة **واجينجين** سياسة مشتريات مستدامة تعرف بـ«**سياسة واجينجين للمشتريات البحثية**»، وذلك منذ **جويلية 2008**، وضمن هذه السياسة الجديدة، تتوافق الجامعة مع معايير الاستدامة بنسبة **100%**، حيث تستخدم **واجينجين** لجنة الاستدامة، التي تتلقى مدخلات الموظفين واسعة النطاق، فيما يخص الاستدامة في عمليات الشراء، فيما تقوم إدارة المشتريات بتقييم كل عقد شراء، وذلك لمعرفة مدى إمكانية شراء منتجات وخدمات أكثر استدامة، وحجم التكلفة، علما أن سياسة الشراء المستدام تطبق على كل المنتجات، ومن أمثلة المشتريات المستدامة شراء **100%** من ورق النسخ، وفقا للعلامة البيئية للاتحاد الأوروبي، والخشب المختلط والتحكم فيه، والوعي بفوائد الموردين الإقليميين، بالإضافة إلى ذلك لا تشجع جامعة **واجينجين** الموردين على إرسال النشرات والمطبوعات غير المرغوب فيها، وهو ما تعتبره استخدام غير مبرر للمواد الخام وإهدار للطاقة، ولذلك اتجهت الجامعة إلى ترقيم إجراءات الطلب والفوترة عن طريق نظام الطلب الإلكتروني، حيث يتم إرسال الطلبات عبر البريد الإلكتروني.

د. المخلفات:

تنتج جامعة **واجينجين** حوالي **2 كيلو طن** من النفايات سنويا (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 846)، غير أنها تستفيد منها عن طريق إعادة تدويرها، حيث تبدأ معالجة النفايات المستدامة بالفصل الأمثل للنفايات الداخلية، حيث يتم فصل الورق والكرتون والبلاستيك بصفة دائمة، على مستوى جميع مواقع جامعة **واجيجين**، مما أدى إلى تقليل النفايات بنسبة **25%**، وفي السنوات الأخيرة تم التوصل إلى عدد من الاتفاقيات مع شركة معالجة النفايات، وذلك ضمن إطار المعالجة المستدامة للنفايات، والتي تشمل ما يلي:

- يتم إفراغ صناديق بهلوانية بالدراجة على طريق محدد، ويوم محدد، مما يقلل من عدد كيلومترات النقل، ويتم تقييم هذا المسار سنويا، وتحسينه عند الضرورة؛
- يتم وزن النفايات المنتجة في **واجينجين** في تدفق النفايات، وضمن إطار اتفاقيات منفصلة بخصوص المعالجة المستدامة للنفايات، فإن الجامعة تتلقى معلوماتها حول التكاليف والأطنان ووسائل النقل، كل ثلاثة أشهر؛
- تتحمل شركات معالجة النفايات مسؤولية تنفيذ نظام ضمان الجودة وإدارة البيئة، تحسين كفاءة جمع النفايات، توفير تعليمات التخلص من النفايات، وضمان طرق معالجة مستدامة لكل تدفق نفايات تجرى عليها اختبارات فرز النفايات في **واجينجين**، بغرض تحسين فصل النفايات، حيث تستخدم النفايات الخضراء كسماد على ممتلكات

الجامعة. إن سياسة النفايات هذه، تعتبر جزء لا يتجزأ من الإدارة التشغيلية العامة، وهي إلى جانب منع توليد النفايات، تمثل نهج جامعة **واجينجين** في معالجة النفايات، وذلك لأجل إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، الاسترداد والتخلص.

هـ. الإطعام:

تلعب الاستدامة دورا مهما، في اختيار متعهد الطعام في جامعة **واجينجين**، حيث تلبي المطاعم الحالية إرشادات المشتريات المستدامة الصادرة عن وكالة هولندا للمؤسسات، وتشتري أكثر من **50%** من مجموع منتجاتها من مصادر مستدامة، وتركز على الغذاء الصحي بنسبة 75% من مجموعة تتكون من منتجات صحية للغاية، وصحية معتدلة (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 849). وهو الهدف الذي حددته جامعة **واجينجين** ومتعهدو المطاعم، حيث تباع منتجات صحية بشكل مستدام في المطاعم وآلات البيع، هذا إلى جانب زراعة القهوة والشاي في جامعة **واجينجين** بشكل مستدام، بوساطة عدة مطاعم. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت الجامعة توفر أكوابا صديقة للبيئة في المكاتب، حيث يتم جمعها بشكل منفصل ويعاد تدويرها، بعد أن كانت تتخلص من حوالي **ثلاثة ملايين** فنجان قهوة بلاستيكي كل عام، إضافة إلى بيع زجاجات قابلة لإعادة التعبئة.

و. النقل:

تتبع جامعة **واجينجين** سياسة التنقل المستدامة، وهي تتسم بكونها: آمنة وصحية ومستدامة، بمعنى أنها تعتمد على التنقل الحركي المستدام، الذي يعمل على خفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإنبعاثات الجسيمات، الضوضاء، مقابل زيادة كفاءة الطاقة العامة، وعدم استنفاذ الموارد الطبيعية، وتحسين الصحة، والحد من حركات النقل والانتقال إلى نقل أكثر استدامة، ذلك أن «استخدام مزيج من الأدوات الرقمية، يجعل العمل أقل وقتا ومكانا» (بوطورة و الوافي، 2020، صفحة 849)، كما تشجع هذه السياسة على النقل المستدام من خلال استخدام الدراجات والقطارات، مقابل خفض استخدام السيارات والطائرات، بالإضافة إلى تحسين استدامة النقل «**الأحفوري**»، وذلك باستخدام مركبات صديقة للبيئة، يعتمد تشغيلها على الطاقة الكهربائية، وذلك بتركيب نقاط شحن كهربائي خاصة بها، داخل الحرم الجامعي، مع تشجيع الموظفين على التنقل للعمل، باستخدام الدراجات الهوائية.

خاتمة :

في الأخير، يمكن القول أن التحول الأخضر هو أسلوب فعال لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بالمؤسسات الجامعية، التي تعد قاطرة التقدم الاجتماعي والمحرك لنمط اقتصادي أخضر، يضمن رفاهية الإنسان، وزيادة الموارد الطبيعية، دون المساس أو الإضرار بالبيئة المعيشية له، وذلك عن طريق توظيف الخبرات العلمية والبحثية لتطوير الحياة المجتمعية، والاعتماد على عمليات حيوية، تضمن جودة الحياة وعدم إهدار الطاقة، كإعادة التدوير والاسترداد والتخلص، وانتهاج طرق صديقة للبيئة، كالسياسات المستدامة في النقل

والشراء والإطعام والبناء، وهذا ما تم عرضه، من خلال تجربة جامعة واجينجين الهولندية، الرائدة عالميا ضمن هذا المجال، ويأت إدراجها في هذه الورقة بهدف الإفادة من خبرتها في تحول جامعاتنا إلى النهج الأخضر، خدمة للمجتمع والاقتصاد والبيئة في آن معا.

قائمة المراجع:

1. أفضل الجامعات الصديقة للبيئة في العالم. (2020, ديسمبر). Consulté le 09 10, 2022, sur أفضل الجامعات الصديقة للبيئة في العالم: https://www.forga.com/learn
2. الفيفي, ع. أ. (2016, 04 19). ما هو التعليم الأخضر؟ وما هي أهم أدواته؟. Consulté le 09 10, 2022, sur مفاهيم: https://www.new-educ.com
3. بريني, د. (2018, جوان). دور الجامعة في خدمة المجتمع. مجلة افاق للعلوم , 174 .pp-164.
4. بوطورة, ف., & الوافي, ع. ا. (2020). نماذج عالمية ناجحة في تفعيل الاقتصاد الأخضر من خلال الجامعات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة جامعتي (واجينجين، أأكسفورد) المصنفتين الأولى عالميا. مجلة الباحث , 841 .pp-856.
5. سالم, ي. إ., & يحي, ه. (2017, جوان). الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية
6. سليمان, م. ا., سالم, أ., & أودينة, ع. ا. (2018). دور الاقتصاد الأخضر في الحد من الفقر. الملتقى الدولي الأول حول: الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة . خنشلة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.
7. شتوح, ف., & ميهوب, ن. ا. (2019). واقع العلاقات الإنسانية بالوسط الجامعي- الاتصال البيداغوجي الجامعي. عمان: دار الأيام.
8. عثمان, ر. م. (2022, مارس). الجامعات الخضراء ببعض الدول الأجنبية وعلاقتها بالتنمية المستدامة وإمكان الإفادة منها في الجامعات المصرية. مجلة كلية التربية- جامعة المنوفية , .pp 157-256.
9. عريفج, س. س. (2001). الجامعة والبحث العلمي. عمان: دار الفكر.
10. مجاهد, ع. (2020). استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاستل-ماريبور). المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , 51 .pp-72.
11. محمدي, أ. س. (2018, أكتوبر). الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة التوجيه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجا. مجلة العلوم التربوية .
12. Fissi, S., Romolini, A., Gori, E., & Contri, M. (2021). The Path to Ward a Sustainable Green University: The Case of the university of Florence. Journal of Cleaner Production .
13. Geng, Y., Liu, K., Xue, B., & Fujita, T. (2013, dec). Creating a “Green University” in China: a Case of Shenyang University. Journal of Cleaner Production .

البحث العلمي مدخل استراتيجي لتحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تجارب دولية

Scientific research is a strategic approach to achieving a green economy and sustainable development. International experiences

د،دوار عبدالقادر

جامعة امحمد بوقرة بومرداس a.douar@univ-boumardes.dz

الملخص :

للبحث العلمي دور محوري في تطور الأمم وتزداد أهميته في ضل التطورات التكنولوجية الحاصلة في كل المجالات خاصة في ضل التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة استجابة للمتغيرات الجديدة الخاصة بالتلوث البيئي والتغير المناخي ونقص المياه ،مما يستوجب توفير الدعم الحكومي والخاص للبحث العلمي من اجل دعم متطلبات التوجهات الاستراتجية الجديدة للانتقال الى الاقتصاد الأخضر بمشاركة وتعاون جميع القطاعات ونشرالثقافة البيئية في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة

مقدمة:

شكل الاهتمام بالبحث العلمي في عصرنا اتجاها عاما في الدول التي تسعى للتقدم والتطور لما له من قدرة على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة فاعلة، وهو مركز كل عمليات التقدم التكنولوجي والرقمي حاليا من خلال عملية انتاج المعرفة ومن زاوية اخرى في عالم يتغير فيه كل شيء باستمرار بتطور التكنولوجيا و اتساع الاسواق و كثرة المنافسين، يكثر الحديث هنا عن توقعات المجتمع و احتياجاته، و تتعالى الأصوات من أجل حقوق الإنسان و الأجيال القادمة صيانة حقوقها في الموارد الطبيعية واحترامها بالرغم من أنها لم تكن موضوعا للاهتمام من قبل والمنظمات مطالبة بالبحث العلمي كجزء من مسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي توجد فيه، و اعتمادها على رؤية حديثة تقوم على سدّ حاجياته الفعلية، و رسم استراتيجيات ملائمة في ضل تجسيد فعاليات الاقتصاد الاخضر للاستجابة إلى كل التوقعات مما يحقق التوازن والتكامل و التطوير المتبادل بينها و بين المجتمع الذي توجد فيه في إطار التنمية المستدامة.

ويعد الاقتصاد الاخضر ظاهرة حديثة لم ترى النور في البلدان النامية، بينما تمارس على نطاق واسع في البلدان المتقدمة، وتتمثل في قيام القطاع العام والخاص باستثمار جزء من أرباحها في مجالات الطاقة النظيفة وحماية البيئة خاصة من التلوث الصناعي من أجل تحقيق رفاهية للمجتمع وإعطاء صورة إيجابية عنها، وكذلك تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة التي تعمل على تحسين نوعية حياة الفرد وأسرهم والمجتمع ككل والمحافظة على المحيط.

و تزايدت الاهتمامات اتجاه الاقتصاد الاخضر بصفة خاصة، باعتبار هذا الاخير من أهم الموارد التي تستخدمها المؤسسات الحديثة، لذلك يجب استقطاب كافة المهارات والمحافظة عليها لأنها من أولويات الأمور التي تساعد على مواجهة التحديات البيئية ، وهذا زاد من أهمية تجسيد مفهوم المسؤولية الخضراء في إطار موارد متجدد ونضيفه حتى تصبح أكثر استجابة من السابق لانجاز اعمال مسؤولة وتحقق توقعات آداء المجتمع ككل.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

كيف يمكن للبحث العلمي ان يحقق متطلبات الاقتصاد الأخضروالتنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمت الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- أولا: الاطار المفاهيمي للبحث العلميالخصائص والاهمية.
- ثانيا: الاطار المفاهيمي للإقتصاد الأخضر ومتطلباته.
- ثالثا: البحث العلمي و(الطاقة النظيفة، حماية المستهلك، حماية البيئة، التنمية المستدامة)
- رابعا: دور البحث العلمي في التحول نحو الاقتصاد الأخضر
- خامسا: دور الدولة والقطاع الخاص في تمويل البحث العلمي

- سادسا تجارب عربية ودولية ناجحة في التوجه نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر

1. الاطار المفاهيمي للاقتصاد الاخضر

أ. مفهوم البحث العلمي

تعددت تعاريف البحث العلمي وذلك حسب الدوافع والمصالح المرجوة وفيما يلي نستعرض أهم التعاريف التي أعطيت للبحث العلمي بالإضافة إلى الخصائص المتعلقة به.

عرف على أنه نشاط إنساني علمي منظم مقصود موجه يسعى إلى كشف الحقائق إعتمادا على مناهج موضوعية من اجل معرفة الإرتباط بين هذه الحقائق وإستخلاص المبادئ أو القوانين التفسيرية أو النظريات العلمية[1].

عرف على أنه تقصي وفحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها[2].

وعرف أيضا على انه عملية تهدف إلى الكشف عن المعرفة حيث يتم توظيف جميع الأساليب والإجراءات التي يستخدمها الباحث في إعداد البحث لتحقيق هدف واحد هو الكشف عن المعرفة[3].

ويعد البحث العلمي من احد أهم اركان قيام الجامعة وقيام الرأسمال البشري وهو المسؤول عن تطور ثقافة الأمة وإتجاهاتها الاساسية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البحث العلمي على أنه عملية منهجية هادفة لتحقيق المعرفة من خلال إستخدام بالأساليب والإجراءات والادوات العلمية.

ب. خصائص البحث العلمي:

البحث العلمي طريقة منهجية علمية منظمة للكشف عن الحقيقة والمعرفة من خلال مراحل تراعي المبادئ الأساسية للبحث العلمي:

- **الموضوعية:** يجب أن تكون غاية البحث العلمي الأولى هي الوصول إلى الحقيق وإكتشافها، دون مراعات أي إعتبار الشخص أي البحث عن المعرفةالمنزهة عن الذاتية.
- **التكراروالتعميم:** ويعني التكرار إمكانية الوصول لإلى النتائج نفسها إذا تم إتباع المنهج العلمي نفسه وخطوات البحث العلمي مرة أخرى وفي ظروف وشروط مماثلة[4].
- ويشير التعميم إلى مدى القدرة على تطبيق ونقل نتائج البحث من إطار ومجال إلى آخر، فكلما كان تطبيق نتائج البحث أوسع كلما كان مفيدا لمستخدميه[5].
- **الدقة وقابلية الإختبار:** يجب أن تكون مشكلة موضوع البحث قابلة للإختبار.
- **التبسيط والإختصار:** يكون من خلال التبسيط المنطقي في المعالجة والتناول المتسلسل

للأهمية العلمية والموضوعية للبحث من الدرجة الاعلى غلى الدرجة الاقل والادنى.

- **الغاية أو الهدف:** يجب تحديد الغاية والهدف من إجراء البحث، فكلما كان هدف البحث واضحا علميا ساعد ذلك في سرعة الإنجاز والحصول على النتائج الملائمة.
- **التنبؤ:** إستخدام نتائج البحث لاحقا في التنبؤ بحالات مماثلة قبل وقوعها.

ج. أهمية البحث العلمي:

إن اهم خاصية للمجتمعات الحديثة هي ممارسة البحث العلمي، فالبحوث العلمية تساهم في توليد المعرفة وترفيه المجتمعات في كل المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية.....إلخ، فهي بمثابة الجدار الحصين الذي يحميها من المخاطر والتحديات المستقبلية وتكمن أهمية البحث العلمي في كونه:

- يخلق التقنيات والأساليب الجديدة للتطور وزيادة القيم.
- الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.
- البحث العلمي من أهم عناصر التقدم الإقتصادي والتنمية المستدامة.
- يشمل البحث العلمي جميع جوانب حياة الإنسان مايؤهله للحصول على أحسن النتائج.
- ساهم البحث العلمي في تحسين تطور ثقافة الإنسان فكريا وماديا.
- يعود البحث العلمي بالكثير من المنافع المادية والمعنوية على إقتصاديات الدول.
- يساهم في التطور التكنلوجي والرقمي.
- الترابط مابين البحث العلمي وتطور كل أنشطة المجتمع.
- وضوح الإستراتيجية الخاصة بالبحث العلمي.
- حفظ وصيانة وتثمين نتائج البحث العلمي.

د. مؤشرات تقييم وقياس البحث العلمي:

هناك جملة من المؤشرات المتفق عليها دوليا لتقييم البحوث العلمية نذكر منها:

- **الإتفاق على البحث العلمي:** يعد الإتفاق على البحث العلمي أحد المتطلبات التي تستخدم في فعالية عمليات البحث العلمي، والمؤشر الأكثر شيوعايتمثل في نسبة الإنفاق على البحث العلمي قياسا إلى الناتج المحلي الإجمالي[6].
- **المنتوج العلمي:** إن المنتوج العلمي من أهم مؤشرات قياس واقع البحث العلمي والذي إعتمدته منظمة اليونسكو كأحد المؤشرات لتقيم البحث العلمي[7].
- **النشر العلمي:** يمكن قياس مستوى البحوث العلمية من خلال مؤشر النشر العلمي، فهو أفضل السبل لقياس نوعية ومصداقية البيانات حول الإنتاج العلم
- **براءة الإختراع:** حيث حددت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الشروط الواجب توفرها في الإختراع للإستفادة من الحماية، ويكون أهلا للبراءة بموجب القانون[8].

هـ. إعداد الباحثين:

يعتبر المورد البشري الكفؤ والمؤهل لعملية البحث العلمي من أهم عناصر تطور البحث العلميفي دولة ما، حيث أنه كلما إرتفع عدد الباحثين في مختلف المجالات كلما زاد الإنتاج العلمي وإنعكس ذلك على تطور ونمو المجتمع.

2. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر

إن ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية والبيئية نتيجة للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أدى إلى ظهور مفهوم» الاقتصاد الأخضر» كاستجابة لهذه الأزمات وهو يسعى كفكرة عامة إلى تحويل الاستثمارات بكل أنواعها إلى قطاعات الخضراء الناشئة[9].

وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

أ. تعريف الاقتصاد الأخضر:

هناك العديد من التعاريف نذكر منها:

- **تعريف تشابل (CHAPPLE) الاقتصاد الأخضر:** هو اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية' ولا يقتصر على إنتاج الطاقة النظيفة فقط' ولكن يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج الأنظف[10].
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة:** هو الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية، غير أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب ظروف تمكينية معينة تتشكل من اللوائح والسياسات والدعم المادي والحوافز والهياكل القانونية والسوقية ...إلخ[11].

ولعل أهم قيمة هي قيمة رأس المال الطبيعي والاستثمار فيه.

ب. أهم القطاعات التي من شأنها المساندة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

الطاقات المتجددة،إدارة النفايات، إدارة الأراضي، إدارة المياه، النقل المستدام، الأبنية الخضراء، السياحة.

ج. متطلبات الانتقال للاقتصاد الأخضر:

- التأكد من تحكم المؤسسات في التكنولوجيا.
- الأخذ بالبعد الاجتماعي من خلال إمتلاك نظرة شاملة عن العمل.
- عدم إهمال الأنشطة غير الخضراء، من خلال التنسيق ما بين جميع الوظائف والأنشطة.
- ضمان إدماج جميع الشركاء.

- إنتهاج عمليات الاقتصاد الأخضر كسياسة عامة وكسياسة خاصة.

3. البحث العلمي و(الطاقة النظيفة، حماية المستهلك، حماية البيئة، التنمية المستدامة)

أ. مفهوم حماية البيئة:

نعني بحماية البيئة المحافظة و الصيانة و الإبقاء على الشيء المراد حمايته دون ضرر أو حدوث تغيير له يقلل من قيمته، قد يتطلب ذلك إجراءات وتدابير معينة لتأمين هذه الحماية[12].

و حماية البيئة يجب أن تشتمل على ما يلي:

- وقاية المجتمعات البشرية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة.
- وقاية البيئة عالميا و محليا من النشاط الإنساني الضار.
- تحسين نوعية و تطويعها لصحة الإنسان و رفاهيته.

و في هذا الإطار صدرإعلان ريو ديجانيرو بعد انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية الذي عقد في مدينة ريو البرازيلية خلال الفترة من إلى **14** جوان **1992** و الذي ارتكز عل نتائج مؤتمر ستوكهولم بالسويد حول البيئة البشريةالذي اختتم أعماله في**16**جوان عام**1972**، والذي خرج بمجموعة من المبادئ التي تهدف إلى حماية البيئة العالمية وسلامتها، حيث تناول المبدأ السابع وجوب تعاون الدول الممثلة بمنظمات أعمالها في إطار روح الشراكة العالمية للحفاظ على حماية وتجديد صحة وسلامة ووحدة نظام الأرض.

ومن منظور المسببات المختلفة لما يلحق الضرر بالبيئة العالمية فإنه يترتب على الدول مسؤوليات تتحملها في هذا المجال[13].

- صياغة السياسة البيئية المسؤولة اجتماعيا:

إن المسعى البيئي هو مشروع يخص كل المستويات التنظيمية للمنظمة، و لذلك يتوجب مناقشتها من طرف إدارتها العليا، و يتوجب في السياسة البيئية أن تكون ضمن الالتزامات ذات الأولوية و أن تكون متلائمة مع أنشطة المنظمة، وبالنسبة لمحتواها فيجب أن يكون مرتكزا على الآثار التي تخلفها أنشطتها على البيئية.

وبذلك تكون أول خطوة يتم التوقف عندها عند صياغة السياسة البيئية للمنظمة هي إجراء تشخيص للآثار البيئية التي تخلفها أنشطة المنظمة، هذه الخطوة تمكن من التقييم الدقيق للأنشطة التي تؤثر على البيئة و تمكن من تحديد المحاور الواجبة التحسين، هذه المحاور تعد المنطلق لإنشاء نظام للإدارة البيئية.

و فيما يلي شرح لأهم المحاور ذات الأولوية[14]:

- **التحسين المستمر للأداء البيئي:** انطلاقا من التشخيص للوضعية البيئية و للوسائل المادية و البشرية و التقنية المعبئة، تقوم المنظمة بتحديد أهداف قابلة للقياس و للتحقق

في أجل محدد: كالتخفيض في المهملات، تحسين نوعية الإنبعاثات الجوية، التقليل من تلوث المياه، و من أجل قياس أدائها البيئي تقوم المنظمة بعملية المتابعة استنادا إلى المعايير المناسبة التي تمكن من مراقبة السير الحسن لهذا المسعى. وفي إطار التحسين المستمر فإن السياسة البيئية بإمكانها أن تكون محل تعديل من أجل التكيف مع الاستراتجيات الجديدة للمنظمة التي تبقيها متوافقة مع الطبيعة، الأبعاد و الآثار البيئية للأنشطة.

- **الوقاية من التلوث:** المنظمة عليها أن تضمن الوقاية من الآثار المحتملة على البيئة لأنشطتها، و هذا الهدف بإمكانه التحقق مثلا من خلال التقليل من المصدر للمخاطر الممكنة لحدوث الأضرار كإتباع الصيانة البيئية، أو اللجوء إلى فرز الفضلات و المهملات من أجل تثمينها و بيعها أو إعادة تأهيلها. وفي هذا الإطار يجب على المنظمة أن تقوم بعملية تقييم للمخاطر البيئية عند إطلاقها لمشاريع جديدة، كما أن سلع و خدمات المنظمة يجب أن تصمم بالطريقة التي تحترم القيود البيئية وبتكلفة مناسبة.
- **المطابقة مع القوانين:** على المنظمة أن تلتزم باحترام مختلف المتطلبات القانونية و المتطلبات الأخرى القابلة للتطبيق، ولذلك من المهم جدا الجمع و بالدقة اللازمة لكل القواعد الواجب احترامها، حتى و لو كانت المنظمة غير معنية بكل النصوص المحددة، حيث يتوجب عليها الالتزام ببرمجة أعمال المطابقة مع هذه القوانين.

و ينبغي على المنظمة أن تعلن عن المبادئ التي ترتكز عليها سياستها البيئية و المتمثلة في:

- التذكير بمهمة المنظمة.
- التعريف بالرهانات البيئية للمنظمة.
- القيام بتحسيس و تكوين المستخدمين حول الممارسات البيئية الجيدة.
- الإعلان عما تنتظره المنظمة من خلال علاقتها مع أصحاب المصالح.
- الالتزام باحترام القوانين و المتطلبات الأخرى المتعلقة بالبيئة.
- الإعلان عن الأهداف البيئية لكل أعضاء المنظمة و لكل أصحاب المصالح المعنيين بهذا المسعى.
- و في الأخير يمكننا تقديم القواعد الأساسية لصياغة السياسة البيئية لمنظمة الأعمال[15]:
- الإعلان الكتابي للسياسة البيئية و بشكل مختصر.
- الإعلان يجب أن يرسل لكل المعنيين، و يجب أن يكون سهل للقراءة و مفهوم.
- السياسات المعلنة يجب أن تكون واقعية و قابلة للتحقيق و متلائمة مع الأنشطة و الرهانات البيئية للمنظمة.
- إمضاء، تأريخ و ختم الإعلان الخاص بالسياسة البيئية.

ب. دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

من المهم أن تعبر الدولة عن التزامها تجاه المجتمع من خلال توفير مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للموطنين والاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. وهذه نفسها هي المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة[16].

وبشكل عملي فان الدولة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة الآتي[17]:

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والمنتجات ؛
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل؛
- احترام حقوق الإنسان
- الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية؛
- الانضمام للمعايير الدولية للتنمية المستدامة .
- الانضمام للكثير من الاتفاقات العالمية التي تعني بالتنمية المستدامة وحماية البيئة مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.
- ومن القيود التي تحد من المساهمة الفعالة للمنظمات في التنمية ما يلي[18]:

  - القيود الحكومية نحو قضايا محددة تخص التنمية المستدامة؛
  - العجز في التمكين للموارد البشرية
  - السلوك الاجتماعي لأعضاء المنظمات وتركيزهم على الحلول التقنية والإدارية
  - الإخفاق في دمج مبادرات البحث العلمي المنظمات في خطط التنمية المستدامة.

ج. البحث العامي والطاقة النظيفة:

- يلعب البحث العلمي دورا هاما في حياة الإنسان و يساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة وهي مصادر طويلة الأجل ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالطبيعة و الطاقة الصادرة عنها .
- يوفر البحث العلمي أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة، الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من أشكال الطاقة.
- الطاقة النظيفة هي طاقة محلية وطبيعية ميسرة لكافة الأفراد والشعوب والدول بشكل وفير وخاصة في المناطق الأقل حظا من ناحية التطور الحضاري
- الطاقة النظيفة تعتبر سليمة من الناحية البيئية ولا تتسبب في إصدار غازات تضر بطبقة الأوزون ولا تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.
- توفر التقنيات الناتجة عن البحث العلمي توزيع الطاقات المتجددة للمواطنين لا مركزيا ، وبتالي تمنح استخدامها استقلالية عن الشبكة المركزية لتوزيع الطاقة.
- كما يمكن لصناعة الطاقات المتجددة أن تساهم بالتنوع الاقتصادي وتوفير الوظائف
- أيضا يساهم استخدام الطاقات المتجددة من خفض نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي[19].

- استخدام مصادر الطاقات المتجددة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات والأحجام الكبيرة وهو احد اهم اسباب ارتفاع التكلفة الأولية للأجهزة الطاقات المتجددة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع والأبحاث العلمية ستساهم في تدنئة هذه التكاليف الباهضة.
- بالإضافة إلى أن هناك عدة أشكال مختلفة من الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الأشكال توفرها الأبحاث العلمية[20].
- أيضا الاعتماد على مصادر الطاقة المحلية والمتوفرة في سائر الدول يضمن أمن الطاقة، كما أن هذه الطاقة مستدامة ما يعني أنها لن تستنفذ أو تلحق الضرر بالبيئة.
- تعد موارد الطاقة المتجددة موثوقة ، فالنظام الموزع لتوليد الطاقة من مجموعة متنوعة من المصادر المتجددة، حيث يعد نظاما أكثر متانة واقل عرضة للانقطاع إمدادات الطاقة مقارنة بالأنظمة المركزية.

ايضا تجنب الاقتصاديات من الأزمات التي تحدث تقلبات في أسعار الوقود التقليدية بالاعتماد على مصادر طاقة محلية يمكن أن يحمي الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية .

لذا فإن درجة المسؤولية كبيرة اتجاه استخدام الطاقات النظيفة في عمليات الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية .

د. البحث العلمي و حماية المستهلك:

أصبحت البحوث العلمية في مجال التسويق تشمل مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المنظمات عمومية او خاصة في تقديم ما يرغبه المستهلك و تلبية حاجاته و رغباته وانسجاما مع القيم المشتركة بينها والتي تصب في النهاية بتحقيق حماية المستهلك و رفاهية المجتمع واستمرار عمل المنظمة وما تحقق من عوائد مربحة.

و الشكل (1) الموالي يوضح التقارب و التفاعل بين منظمات الأعمال و المجتمع و الزبائن في ظل حماية المستهلك.

شكل 1: العلاقة المتبادلة بين المجتمع و منظمات الأعمال و الزبائن

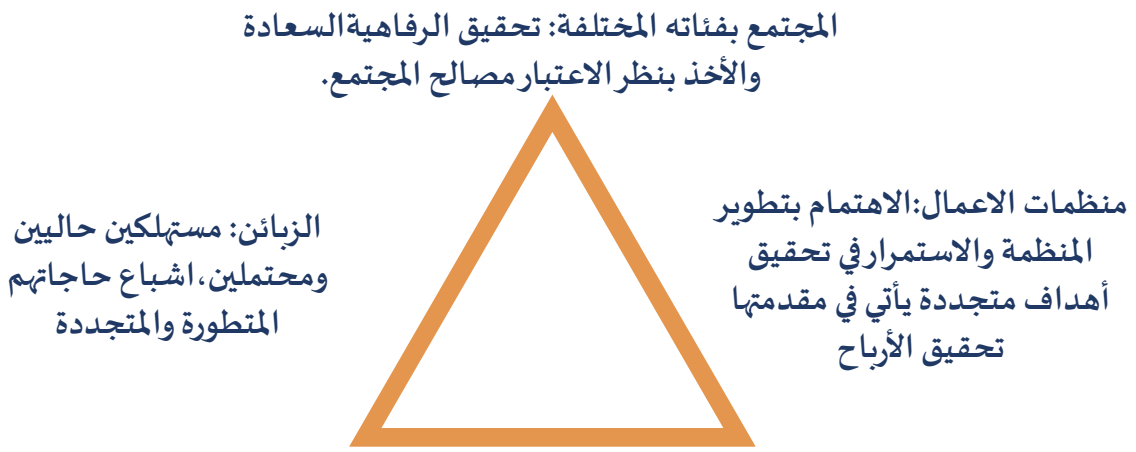

المصدر:طاهر الغالبي،صالح العامري،(الأعمال و المجتمع)،الأردن، دار وائل للطباعة والنشروالتوزيع ، 2005، ص 245.

يمكن القول ان بلورت فكرة البحث العلمي وكذا حماية المستهلك من الاثر السلبي للأبحاث العلمية غير المطابقة للمعايير مرهون بعمل مجموعة من الاجهزة أو الأطراف المعنية أو القائمة على المراقبة والمتابعة لكافة نشاطات المنظمات و كذا نوعية المنتجات المستهلكة، لذا فإن عمل كل جهاز مرتبط ارتباطا وثيقا بعمل الاجهزة الأخرى و كل هذه الأعمال تنصب في صالح المستهلك وفق مبادئ المسؤولية القانونية لتحميه من الأعمال اللاأخلاقية لبعض منظمات قطاع الأعمال .فتدخل الأجهزة القانونية للوزارات وكذا أجهزة القضاء على المتابعة القانونية للمنظمات في حالة وجود تجاوزات إلزامي من هذه الأخيرة. كما تعمل جمعيات حماية المستهلك، أجهزة الإعلام، الأفراد، والأجهزة الإشرافية والرقابية على متابعة و مراقبة المنظمات و تسليط الضوء على كافة أعمالها ومدها ببعض التجاوزات التي ترى هذه الأجهزة أنها تشكل ضررا على المستهلك لكي تتجنب القيام بها. و في حالة عدم إصغاء هذه المنظمات تقوم الأجهزة المسؤولة باللجوء للأجهزة القضائية. ومن جهة أخرى تعمل باستمرار كافة الأجهزة المسؤولة عن حماية المستهلك بترشيد سلوك المستهلك الغير رشيد و كذا توعية المستهلك الرشيد.

هـ. البعد البيئي للأبحاث العلمية لمنظمات الأعمال:

أصبح على عاتق المنظمة من خلال البعد البيئي تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية بممارستها لسلوكات بيئية مسؤولة تحمي المجتمع من أخطار التلوث الذي يخلفه نشاطها، حيث يكون بإمكانها تحقيق هذا المسعى بتبنيها لسياسة بيئية مسؤولة والتي لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية الموجودة أصلا، و إنما تتعدى ذلك بتجنب المشاكل البيئية و التقليل من الأخطار التي تنجم عنها قدر الإمكان، أضف إلى ذلك سعيها الدائم لإيجاد و تطوير الطرق والاساليب العلمية الضرورية لحماية صحة الإنسان و كل الكائنات الحية من كافة أشكال التلوث.

4. دور البحث العلمي في التحول نحو الاقتصاد الأخضر

أ. متطلبات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر:

- يجب أن يقوم الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر على مبدأ الإنتقال التدريجي من خلال وسائل وطرق تتماشى والخصائص الإقتصادية والإجتماعية لكل دولة من خلال إعتماد السياسات الحكومية الملائمة في مجال التشريعات القانونية والضريبية التي تسمح بدمج مبادئ وعناصر الإقتصاد الأخضر في برنامج التنمية الإقتصادية[21].
- الشراكة العمومية الخاصة: ضرورة إشراك القطاع الخاص في برامج التحول نحو الإقتصاد الأخضرلماله من كفاءة وفعالية في الإستثمار.
- ترقية دور المجتمع المدني خاصة في عملية الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر من خلال مساهمته في عمليات إتخاذ القرار.
- تشجيع الإبداع والإبتكار ومؤسسات البحث العلمي لدعم سياسات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر.
- إعداد برامج التكوين والتدريب للموارد البشرية خاصة في مجال إستعمال التكنلوجيا الحديثة في الصناعات الخضراء.
- وضع إستراتيجيات للتنمية الصناعية منخفضة الكربون من خلال إستعمال تكنلوجيا حديثة أكثر كفاءة.
- الإهتمام بالتنمية الريفية والمحافظة على الغطاء الأخضر وزيادة مساحته.
- ترشيد قطاع المياه ومنع التلوث بكافة انواعه.
- الإستثمار في مجال النفايات وإعادة رسكلتها للتقليل من آثارها السلبية على البيئة خاصة النفايات الصلبة التي لا ....في الطبيعة.
- دعم قطاع النقل من خلال تجديد الحضيرة الوطنية للسيارات تلك التي تستعمل طاقة نظيفة كالكهرباء.
- إعتماد معايير دقيقة في قطاع البناء والتعمير بما لايؤثر على التوازن الطبيعي.

5. تجارب عربية ودولية ناجحة في التوجه نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر

أ. تجربة الأردن[22]:

يؤدي الإقتصاد الأخضر في الأردن غلى إستحداث 50 ألف فرصة عمل وتحسين إدارة الموترد على مدى فترة 10 سنوات تشمل القطاعات الرئيسية المستهدفة للإقتصاد الأخضر وهي الطاقة، والمياه، والنقل، والسياحة، والزراعة، والنفايات.

- **قطاع الطاقة:** وفقا لاحكام الإستراتيجية الوطنية للطاقة(2008-2020)، تنويع مصادر الطاقة 20% الغاز الطبيعي، 14% الصخر الزيتي، 10% الطاقة المتجددة إضافة إلى الطاقة النووية مما يساعد على تقليل استخدام النفط من20% إلى 40% من إجمالي مصادر الطاقة، بناء وتشغيل وتسليم مرافق طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مع إزالة ضريبة المبيعات على سخانات المياه بالطاقة الشمسية، وتقديم حوافز مالية مثل المنح والإعفاءات الضريبية لتشجيع استخدام السيارات الموفرة للطاقة.
- **قطاع المياه:** تضمين تحسين وترشيد والمحافظة على المياه وعالجتها.
- **قطاع إدارة النفايات:** الإستمرار في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والإستثمارات الخاصة في مجال إعادة التدوير.
- **قطاع الزراعة:** يشمل تشجيع الزراعة العضوية بهدف تحويل 5% من المزارع لتقديم المنتجات العضوية ومشاركة الحكومة من خلال سن القوانين والأنظمة المتعلقة بوضع العلامات السليمة على السلع العضوية، كما تم إنشاء جمعية تعاونية للزراعة العضوية لتوثيق العلاقة بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين والقطاع العام.
- **قطاع السياحة المستدامة:** ويشمل وضع خطط للسياحة البيئية في المواقع الطبيعية مثل البحر الميت، مع توجيه الجهود إلى الفنادق وأماكن الإقامة السياحية.
- **قطاع البيئة:** تركز وزارة البيئة على التنسيق بين السياسات لزيادة الحفاظ على البيئة وتوظيف المتخصصين المؤهلين ذات الخبرة وزيادة الإنفاق على القضايا البيئية وهي تشكل 0.05% من ميزانية الحكومة.

ب. تجربة مصر:

كرست مصر جهودها إلى التوجه نحو الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية وطنية صديقة للبيئة تحافظ على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، اتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحقيق متطلبات الإقتصاد الأخضر منها:

- تعديل التشريعات البيئية وتطوير نظم الإدارة البيئية وإدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية للتوافق مع القوانين والمعايير الدولية.
- زيادة التوجه نحو التنمية الإقتصادية الخضراء الأقل إعتمادا على الكربون.
- برنامج الحد من التلوث الصناعي:

تنفذ وزارة البيئة برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي واللذان يشملان 120 مشروعا للحد من التلوث الصناعي وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة والتوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئةوإعادة إستخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي ورفع كفاءة لإستخدام المياه في الزراعة، وتحسين نظم الري والصرف وقد إنعكست هذه الجهود إيجابيا على أداء الإقتصاد المصري فازداد الناتج المحلي

الإجمالي من 4.2% عام 2017/2012 إلى 5.3% عام2018/2017 ثم إلى 5.2 % عام 2019/2018، وتراجع معدل البطالة من 10.2% عام 2017 إلى 9.9 % عام 2018 ثم إنخفض إلى 7.5% خلال الربع الثاني من عام 2019 من إجمالي قوة العمل.

تلك الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية كان لها إنعكاساتها الإيجابية في دلالات مؤشر الإقتصاد الأخضر ومؤشر الأداء البيئي نحو التحول إلى الإقتصاد الأخضر.

ج. تجربة الصين:

تساهم تجربة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والهند بأكثر من 55% من إجمالي الإنبعاثات في العالم من قطاع الطاقة من الوقود الأحفوري.

قامت الصين لمواجهة الضغوط الكبيرة المتعلقة بقضيتي إستهلاك الطاقة وتغير المناخ بوضع خطة تهدف إلى:

- تحويل نمط التنمية وتوليد الطاقة وتطوير التكنولوجيا.
- توفير الطاقة بين البنايات وإعادة هيكلة الصناعات الغالية إستهلاك الطاقة.
- إستخدام السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة، وزيادة الإستثمارات في الطاقة النظيفة .
- -تخفيض الإنبعاثات الكربونية بنسبة تتراوح بين 40% و 45% لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

لتحقيق هذه الأهداف تبنت الصين مجموعة من الإجراءات لتشجيع تطوير الطاقة النظيفة أهمها:

- قامت ببناء مساحات شاسعة من مزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بهدف توليد طاقة غير أحفورية تلبي20% من إحتياجات البلاد من الطاقة بحلول2030 .

خاتمة:

تعتبر البحوث العلمية من مسؤولية المؤسسة والدولة في المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة وحماية المستهلك وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع

ولتحقيق ذلك يجب:

- الاهتمام بالجامعات ومراكز البحث العلمي التي لها دور فعال في توجيه الاقتصاد نحو الاقتصاد الأخضر.
- زيادة الانفاق الحكومي والخاص على البحث العلمي.
- بناء منظومة البحث العلمي التي تعمل على تعاون والتنسيق مابين مراكز البحوث

والمنظمات الإنتاجية.

- التحول نحو الاقتصاد الأخضر يرفع معدلات التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. ربحي مصطفى عليان،(2007) البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه وإجراءااته، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الاردن ص19.
2. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2003)أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص19.
3. محسن علي عطية، (2010)البحث العلمي في التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص24.
4. رجاء وحيد دريدي، (2000)البحث العلمي أساسياتهالنظرية وممارساته العلمية الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا ص22.
5. خضير كاضم محمود و مرسي سلامة اللوزي،(2008) منهجية البحث العلمي، دار الإثراء للتوزيع، الأردن،ص46.
6. لامية حروش، محمد طوالبية، (2018)البحث العلمي والتطور في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العد19 ص35.
7. مسحوق إبتسام، (2012)العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطور الإنتاج العلمي في الجزائر، مذكرة ماجستر في علوم التربية، جامعة قسنطينة، ص55.
8. إبراهيم بختي، محمد الطيب دريس، (2006)براءة الإختراع مؤشر لتنافسية الإقتصاديات، مجلة الباحث العدد 04، جامعة ورقلة ص149.
9. الاسكوا: ا(2011)للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: الإقتصاد الأخضر في سياسات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك،ص13.
10. قرين ربيع، حراق مصباح،2019خيار الإقتصاد الأخضر بين فرص النجاح ومؤشرات الفشل في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة الجزائر، العدد 51، ص344.
11. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد الثامن ديسمبر 2017،ص565،.
12. مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية والإدارية العدد الثامن ديسمبر 2017،ص565.
13. برنامج الأمم المتحدة 2012،ص 202.
14. منور أوسرير، محمد حمو، (2011)**الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية، الجزائر، ص 176
15. ياسر شاهين، مرجع سابق، ص 2
16. MANUELDEGESTIONENVIRONNEMENTALE ET SOCIALE, Rédiger une politiqueenvironnementale (122011-12-))document internet(.P2 Ibid, P 4
17. وهيبة مقدم، 2014تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية

- دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغربالجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائ، ص 113.

18. Alain Chauveux, Jean-Jacques Rose L'entreprise responsable, éditions d'organisation, Paris, France, p49

19. عايد عبد الله العصيمي، (2015)**المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوي، عمان، ص66

20. إستخدام الطاقات المتجددة في دول الخليج ، مجلة البيئة والطاقة ، العدد 01 ، الامارات المتحدة ، 2012، ص 06

21. بخوش احمد، بطاش زرارة ،»الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط دراسة حالة بوحدة البحث التطبيقي في مجال الطاقات المتجددة غرداية ،مذكرة ليسانس .قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013/2012.ص 56.

آليات تطوير البحث العلمي في المؤسسات الجامعية الجزائرية - الرؤى و البدائل -

Mechanisms for the development of scientific research in Algerian university institutions -Visions and alternatives-

أ.د بن ورقلة نادية

جامعة زيان عاشور بالجلفة nadiabenouargla@gmail.com

الملخص :

إن من أهم مقومات البحث العلمي والتطوير توفر حرية أكاديمية مسؤولة عن مقاربة مشكلات المجتمع، كما يحتاج البحث العلمي الرصين للدعم المادي والمعنوي الكافي، كما يحتاج إلى المتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة، والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة، والخدمات الإدارية المساندة، فبهذه الشروط تمكنت البحوث العلمية في جامعات الدول الغربية من إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية، ونظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. والناظر لوضع البحث العلمي في العالم العربي يلاحظ أن هناك الكثير من العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي وتحد من أدائه لدوره المتوقع منه، مما أدى إلى تأخر عملية التنمية والتطور في هذا الجزء من العالم.

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي، نماذج جديدة للبحوث والتحديات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية،العالم العربي .

مقدمة :

أصبح معلوماً أن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، كما أن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية ولذلك عادة ما توصف الجامعات بأنها مراكز إشعاع حضاري وعلمي للإنسانية جمعاء، علاوة على أن الجامعة لا يمكن لها أن تعيش في برج عاجي ومنعزلة عن المجتمع .

واقعنا يؤكد على أننا لسنا بمقربة من «اقتصاد المعرفة» وما نحتاج إليه أولا هو الولوج في «اقتصاد التعلم» حيث يصبح الابتكار سمة من سمات الجامعة ، والاستثمار في العقول سياسة من سياسات الدولة واستيعاب الإنتاج المعرفي صفة من صفات المجتمع. والابتكار يمكنه أن يكون المحرك الذي بمقدوره أن يقود بيئة المعرفة المحلية إلى اقتصاد المعرفة، ومن ثم فانه من الضروري أن يساعد نظام جامعي مبني على تشجيع الابتكار في تطبيق المعارف العالمية لحل المشكلات المحلية.

والجزائر من تلك الدول التي تحاول أن تجعل من البحث العلمي وسيلة لرقي المجتمع وتطويره وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع، ورفع التحديات التي يفرضها الواقع المحلي المتردي والواقع العالمي الضاغط الذي يريد أن يفرض سياسته، ويجعل من دولة مثل الجزائر تابعة وغير مستقلة اقتصاديا وثقافيا.

والبحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردوده، و رغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، ويستمر معها الإنفاق العشوائي، كالإنفاق الموجه للمخابر ووحدات وفرق البحث دون أية نتائج تعود على التنمية، بل يستفيد منها بضعة باحثين فقط، إذ يقتصر دورها على إجراء بعض الدراسات البسيطة، مثل التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد .

إن الجامعات تعتبر في ضوء الاقتصاديات الجديدة مصانع معرفة تنتظر الانتقال إلى السوق، كما أن تدفق المعرفة هو الذي يقود إلى الابتكار اخذين بعين الاعتبار عملية نقل المعرفة التي تعتبر عملية معقدة تنطوي على كثير من العوامل المحلية والعالمية و التي لا تعتبر بحد ذاتها محفزا للنمو الاقتصادي. والجامعة بإمكانياتها المتواضعة لا تستطيع إلا تقديم خدمات استشارية وطبية وسلع بسيطة للاقتصاد المحلي، ولكي تتمكن من لعب دور اكبر في الاقتصاد والمجتمع لابد من استثمار هائل في البحث العلمي وفي تطوير قابلية أعضاء الهيئات التدريسية في الابتكار .

1. مفهوم البحث العلمي :

بدايةً لابد من ضبط مصطلح البحث العلمي ومفهومه، حيث أن هناك عدة تعريفات تختلف باختلاف الباحثين، حيث يعرفه أحدهم:» هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات

للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها «[1] ، فالبحث العلمي هو نشاط وإجراءات لحل المشاكل وسبر الأغوار المجهولة وتقريبها للناس، حيث أن هناك علاقات بين مختلف الظواهر التي نعالجها ينبغي كشفها بانتظام لكي نتحكم في هذه الظواهر ونستغلها لغرض الإفادة وحل المشاكل. **(ماثيو جيدير، ص 15)** .

كما يتم تعريف البحث العلمي حسب باحثين آخرين بأنّه:» الفحص الدقيق والمنظم بهدف اكتشاف حقائق ومعلومات أو علاقات جديدة وتفسير هذه الحقائق والمعلومات، و تطوير المعرفة الحالية والتحقق منها من خلال تعديل القوانين أو النظريات القديمة في ضوء الحقائق والمعلومات الحديثة و هذا من خلال البحث المستمر عن المعلومات والسعي وراء المعرفة بإتباع أساليب علمية مقننة»[2]. **(إعداد مجموعة من الباحثين ، 2008، ص 8)**

فالبحث العلمي مبدأه هو الكشف والتحقق والتحري حول المعرفة ابتداءا من معارف سابقة، وكشف لعلاقات بين الظواهر ومحاولة تقنينها والتحكم فيها وهدف البحث هو الإتيان بالجديد من الأساليب والحقائق .

أ. و اقع البحث العلمي بالجز ائر:

لم يكن هناك بحث علمي حقيقي بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي حيث لم يكن للجزائر بعد استقلالها ميدان بحث سوى تلك المعاهد والمراكز التي كانت تحت الهيمنة الفرنسية، كما كان عدد الأساتذة والباحثين والطلبة قليلا جدّا، ففي سنة 1963 لم تمنح جامعة الجزائر الوحيدة في ذلك الوقت سوى 93 شهادة تخرج. كما استعانت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال بالخبرة الفرنسية في البحث العلمي، بنية تكوين باحثين يحملون على عاتقهم تكوين باحثين جدد، فقد كانت الإمكانات في ذلك الوقت قليلة تحتاج إلى عقود حتى يتطور النشاط البحثي ويبعث إلى الحياة، فقد سجّلت الجزائر تأخّرا كبيرا مقارنة بنظائرها من الدول الأوروبية والغربية في ميدان البحث العلمي بعد الاستقلال مباشرة.[1] **(مشحوق ابتسام،2012، ص 104)** و رغم ما حققه التعليم العالي من انجازات ومساهمات في جميع المجالات إلا انه أضحى يعاني من أزمة متعددة المظاهر هي نفسها تقريبا الموجودة على امتداد ساحات عربية عديدة[2].**(.بوعشة محمد: ،2000، ص5)** هذا و من أهم ملامح هذه الأزمة الاهتمام والتركيز على العملية التعليمية وإهمال الاهتمام بالبحث العلمي، الاهتمام بتوظيف مدرسين عوض التركيز على توظيف باحثين قادرين على أداء مهمة البحث العلمي، غياب خطة للبحث العلمي وضعف ميزانية البحث العلمي عدم تخصيص وقت محدد للبحث،عدم توجيه البحث العلمي لمعالجة مشاكل المجتمع ، فالبحث العلمي هو عبارة عن دروس نظرية تلقى على الطلبة في الجامعات، وغيرها كثير، وتؤشر على وجود أزمة في مجال البحث العلمي .

ومن المؤكد أن أزمة البحث العلمي تؤثر سلبا على دور الجامعة في أداء وظيفتها وتحقيق أهدافها وفي تنمية المحيط ، كما تؤثر بذلك على دور الجامعة في خدمة المجتمع. ومن أهم العوامل المؤثرة سلبا على تحقيق الجامعة لوظيفة البحث العلمي وجود معوقات ومشكلات تعيق أساتذة الجامعة

والجامعة لوجود العديد من المشكلات والصعوبات التي تعيق مسيرة البحث العلمي، وتعطل حركة البحث، وتحرم المجتمع من وسيلة التنمية والرقي وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية .

يحتاج البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي إلى إستراتيجية علمية واضحة المعالم، وقابلة للتطبيق و إدارة سياسية داعمة، تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات، كما يحتاج إلى إدارات جامعية مؤهلة أكاديمياً وقيادياً،كما يحتاج إلى علماء مبدعون في ميادينهم، مدركون لأوضاع أوطانهم وحاجاتها، قادرون على تقصي كل ما هو حديث من خلال طرح الأسئلة، وتلقي الأجوبة. فالبحث العلمي باختصار هو الطريق إلى مواكبة العصر في جميع الميادين تتولاه مراكز ومجالس للبحوث العلمية الاقتصادية ، الصناعية ، الزراعية ، الصحية ، السياسية والاجتماعية،تكون الجامعة هي النبع الذي يرفد من جميع هذه المراكز والمجالس.

ولقد أوضح الدكتور عمار بوحوش [1] **(بوحوش عمار،2010)** في محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفة والبحث العلمي بالجلفة، أزمة البحث العلمي في الجزائر وحددها في التالي: المشكل الأول ينبع من التشريع والقوانين والإجراءات الإدارية التي تحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة ، أما المشكل الثاني فيكمن في عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث، حيث قلة الحرص والمتابعة من طرف المسئولين عن القطاع لنشاطات البحث و كذا عدم وجود استقلالية مالية لمراكز البحث، بعد أن أصبحت الجهة المركزية هي التي تمول البحث وتفرض شروط الصرف، بالإضافة إلى سوء التنظيم والتسيير ،حيث اللامبالاة في التوظيف وعدم التقيد بتقنيات الاختيار حسب التخصص،قلة المؤطرين الأكفاء،قلة الوعي بالبحث العلمي و عدم وجود ميزانيات لنشر المجلات العلمية .

وفي تحليله لو اقع منظومة البحث العلمي في الوطن العربي توصل الباحث (محمد عبد حسين الطائي) إلى الاستنتاجات التالية :[1] (حسين الطائي، محمد عبدو، 2012)

- ضعف البنية التحتية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي وغياب الإطار المؤسسي الذي يملك صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والإشراف والتمويل والتنسيق بين مختلف مراكز البحث . 2.غياب الإستراتيجية السليمة لمنظومة البحث العلمي في الوطن العربي التي تقوم على رؤية واضحة وسياسات محددة تعتمد التقييم الموضوعي الدقيق والصارم وأهداف معلنة لضمان جودة البحث. 3.تدهور القيم الأخلاقية في إعداد البحوث العلمية، إلى جانب غياب الضمير وضعف روح البحث. 4.الخلل في القوانين والإجراءات الإدارية التي تسهم في توفير بيئة جاذبة تستقطب الباحثين.

ويمكن تلخيص ما نتج عن الحراك العلمي البطيء السالف الذكر فيما يلي[2]: **(صاطوري الجودي، ص 4).**

- ضعف وقلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية .
- قلة عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .

- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.
- غياب الهيئات المتخصصة في تثمين نتائج البحث والتطوير داخل مؤسسات البحث وكذلك تنشيط العلاقات بين البحث والتطوير والقطاع الاقتصادي .

إن البحث العلمي في الجزائر يعاني مثل ما يعانيه البحث العلمي في الدول العربية، ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردوده، و رغم المحاولات المتكررة لتطويره، إلا أن أزمة البحث العلمي مازالت مستمرة، ويستمر معها الإنفاق العشوائي، كالإنفاق الموجه للمخابر ووحدات وفرق البحث دون أية نتائج تعود على التنمية، بل يستفاد منها بضعة باحثين فقط، ويقتصر دورها على إجراء بعض الدراسات البسيطة، وعلى التظاهرات العلمية وإصدار المجلات كأقصى حد وملامح ضعف البحث العلمي كثيرة ومتعددة تمس كل الجوانب المتعلقة بالبحث العلمي.

يرى الباحثان «الطاهر هارون» و « فطيمة حفيظ» أن البحث العلمي وتطويره في الجزائر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط نختصرها فيما يلي:(الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، ص417) .

- إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتشجيع على إنشاء وحدات ومخابر للبحث في المؤسسات المنتجة عمومية أم خاصة.
- الدعوة إلى إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للاقتصاد قصد تشجيع عملي تثمينا لنتائج البحث العلمي .
- تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة وتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير عن طريق منح الحوافز المالية.
- الإسراع في إصدار قانون خاص بالباحث، واتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع مادي ومعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، إضافة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين، وتقديم المساعدة المعنوية للباحثين من أجل نشر بحوثهم .
- وضع الإطار الملائم لمساعدة هيئات البحث والباحثين على إنشاء المؤسسات المبدعة مع دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث وإصدار تشريعات حول الملكية الصناعية.

فحسبما نرى فإن البحث العلمي في الجزائر لا يزال تنقصه العديد من الإجراءات سواءا على صعيد الإمكانات البشرية أم المادية، وكذلك ضعف في الخطط والبرامج وعدم وجود تنسيق وتثمين للنتائج المتحصل عليها من طرف الباحثين .

2. المقترحات والتوصيات :

- إعادة النظر في وحدات ومخابر ، وفرق البحث، وإجراء دراسة معمقة لنتائج نشاطاتها الفائدة منها هي إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث، ولإمكانيات البحث ومناخه،وللإنفاق، والتحفيز على البحث.
- إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج، مع إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات

والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

- اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني..
- وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها ..
- الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة لتمويل البحث.
- الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي (الاقتصادي، والاجتماعي...)في الجزائر، ونخص بالذكر في هذا الإطار ظاهرة العولمة، الخوصصة، ثورة الاتصالات، والتقدم العلمي والتكنولوجي"[1]. **(لحرش موسى، ص4)**
- اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني.
- وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وصرامة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها .
- الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة لتمويل البحث.

لقد تفطنت الدولة الجزائرية إلى التغيرات التي حدثت بالعالم ومن حولها وبالتالي خلصت إلى فكرة مفادها أن البحث العلمي لا يمكن أن يكون ناجعا إلاّ إذا أخذ في حسبانه المتغيرات الدولية، ولهذا ينبغي إيلاء أهمية لمشاريع على مشاريع بحثية أخرى، و مراعاة الدقة والوضوح في هذا الجانب، مع أن البحث العلمي يتماشى مع كل القطاعات الأخرى ويؤدي وظيفة مكملة لحل مختلف المشاكل التي تواجهها أنساق الدولة الجزائرية. فلقد أصبحت الجامعة الجزائرية تعقد عدة شراكات اقتصادية مع مؤسسات عملية، وبالتالي انتقلت الجامعة الجزائرية من مرحلة النظريات إلى حدود التطبيق والإفادة الميدانية، من خلال العمل على تحصيل الأموال لدعم الدولة من جهة، ودعم مشاريع أخرى إضافية.

وتقترح الباحثة « نجاة عبو» مجموعة من المقترحات للنهوض بالبحث العلمي الأكاديمي في الجزائر، وهي:[1]. (نجاة عبو، 2015، ص07)

على المؤسسات التعليمية إجراء مراجعة شاملة لواقعنا التعليمي والتربوي بدءا بالأسرة ثم المدرسة، ومن ثم الجامعات بكل ما تتضمنه من بنى تحتية وأساليب تربوية، وقوى عاملة لتحقيق أهداف الجامعة من إعداد الطلبة والبحث العلمي. 2.على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة رسم السياسات ووضع الخطط عبر هيئات استشارية علمية تخصصية تساهم في حل المشكلات التي تعاني منها البحوث العلمية الأكاديمية. 3.زيادة نسبة المبالغ التمويلية الخاصة بالبحث العلمي،مع ضرورة أن تعمد الدولة الجزائرية إلى الاقتداء بالدول المتقدمة، وتخصيص أموال معتبرة للبحوث العلمية.هذا و يشير الباحث فلوح أحمد إلى عناصر مهمة يمكن من خلالها التخلص من مشكلات البحث العلمي و المتمثلة في [2]: -العمل على حل ومعالجة مختلف المشكلات مهما كان نوعها و التي تعيق مسار البحث العلمي.-استغلال المخابر ووحدات البحث في تشخيص واقع البحث العلمي

وتحديد مشكلاتها، من خلال وضع الإجراءات للنهوض بالبحث العلمي. -إعادة النظر في وحدات ومخابر البحث، وفرق البحث، وإجراء دراسة معمقة لنتائج نشاطاتها وفائدتها قصد إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث، ولإمكانيات البحث ومناخه،وللإنفاق، والتحفيز على البحث. -إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

3. خاتمة :

يمكن للجامعات أن تصبح مؤسسات لتوفير هذه الكوادر بما يعود من فوائد كثيرة على المجتمع إذا ما تبنت إستراتيجية جديدة في التعامل لزوما ووجوبا مع الوظائف الموجودة في الواقع والإسهام بإصرار، ولكن يبقى المشكل الأساس في تأهيل كوادر لشغل هذه الوظائف .

إن احتياجات المجتمع، تعمل مجتمعة على إغراق السوق بقوى عاطلة في الوقت الذي يبقى فيه المجتمع بحاجة كبيرة لخريجين في اختصاصات كالطب والهندسة وفروع أخرى كاللغات العالمية الحية وتكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر دعامة أساسية من دعائم اقتصاد المعرفة.

إن حاجة المجتمع اليوم هو لخريجين يحملون تعليما وتدريبا يتسم بالمرونة ويمنحهم القابلية على الابتكار والتجديد المستمر في عالم سريع التغيير ويعلمهم كيف يمكن تجديد معارفهم وكيف يمكن استخدامها لحل المشاكل التي تواجههم عن طريق البحث. وحاجة المجتمع اليوم تكمن أيضا في تحسين مخارج البحث العلمي والإبداع والابتكار كعوامل أساسية في إنتاج المعرفة لتطوير الموارد وخلق معارف جديدة بأكثر كفاءة . ليستطيع بذلك البلد دخول مجتمع المعرفة والارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة.

ذلك أن مستقبل مجتمعاتنا يتقرر في أروقة جامعاتنا وقاعاتها الدراسية ومخابرها ومعاملها، لأن مخرجات مؤسسات التعليم العالي توصف على أنها مدخلات التنمية. لذا أردنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية وحتمية مواكبة أداء مؤسسات التعليم العالي لاقتصاد المعرفة والتأكيد على ضرورة تحول الجامعة الجزائرية من الدور التقليدي في توفير المعرفة إلى الدور الاستراتيجي في إنتاجها، بالإضافة إلى معرفة العوامل الإستراتيجية اللازمة لتحسين نوعية التعليم بالجامعات مع ضرورة إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة .

ويأتي ذلك نتيجة للدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات في عملية إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي والابتكار وفي عملية نشر المعرفة عن طريق التدريس والتعليم ونشر نتائج البحوث العلمية حتى تتم الاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ نجد بان الجامعات في الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، تواجه الكثير من التحديات والعقبات التي تعيقها عن المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة لأسباب متعددة . وفي جانب التدريس والبحث العلمي فإن مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات تلعب أدواراً جديدة في بناء مجتمع المعرفة وأهمها خدمة المجتمع ودراسة مشاكله والعمل على حلها، وكذلك التفاعل مع المؤسسات الأخرى والشركات في القطاع الخاص والعام وخلق شراكات معها من أجل تبادل المنافع والخبرات

وتسويق نتائج البحث العلمي وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في بناء اقتصاد ومجتمع المعرفة.

قائمة المراجع :

1. ماثيو جيدير، منهجية البحث، تر: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، ص 15.1
2. المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، إعداد مجموعة من الباحثين، مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، ط1، السودان، 2001، ص 08
3. مشحوق إبتسام، العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص 104
4. بوعشة محمد: أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل. بيروت ،دار الجيل،2000، ص5.
5. بوحوش عمار (2010) . محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاق المعرفة والبحث العلمي بالجلفة و يمكن متابعة الموضوع على الرابط التالي / djazairess.com/djelfa/
6. عزيز سامية و باية بوزغاية :المشكلات التي توجه البحث العلمي في الوطن العربي.جامعة ورقلة univ-ouargla.dz
7. الندوي محسن: أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات. مركز الشرق العربي-للدراسات الحضارية والاستراتيجية-لندن 2013. http://www.asharqalarabi.org.uk.
8. عبدالله محمد زلطة:حلقة البحث في الجامعات والمعاهد العليا دار الفكر العربى،2001.
9. نفس المرجع .عبدالله محمد زلطة ،.9
10. نفس المرجع .عبدالله محمد زلطة ،.10
11. حسين الطائي محمد عبد : نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الخامس-العدد 10-2012
12. صاطوري الجودي، "البحث العلمي في الجزائر: الواقع والتحديات"، جامعة تبسة، الجزائر، ص 4 .
13. الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، "إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي"، جامعة بسكرة، 2005، ص 417 ، بتصرف .
14. لحرش موسى، "ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر"، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 04
15. لحرش موسى، نفس المرجع .
16. نجاة عبو، "معوقات البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الجزائرية"، أعمال المؤتمر

الدولي التاسع بالجزائر، 18، 19 أغسطس، 2015، ص 07

17. د. فلوح احمد: مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي أنموذج، المركز الجامعي غليزان.

81. *ينظر الى كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم: 11/07/2017 ص63.

النشر الالكتروني ودوره في ترقية البحث العلمي - دراسة مسحية لعينة من الطلاب المقبلين على التخرج -

Electronic publishing and its role in promoting scientific research - A survey study of a sample of students coming to graduation -

د، معزوز شعيب

جامعة الجزائر3 mazouz.choayb@univ-alger3.dz

الملخص :

يهدف البحث إلى إبراز دور النشر الالكتروني في ترقية البحث العلمي، حيث تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من بينها : تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي وخصائصه وفوائده، حيث استخدمنا في الدراسة المنهج الوصفي كونه المناسب لطبيعة الدراسة واستعمال استمارة الاستبيان، التي هي أداة من أدوات الحصول على الحقائق والبيانات والمعلومات، وكان اختيار عينة الدراسة بطريقة مسحية قصدية للطلبة المقبلين علي التخرج بقسم الإدارة وتسيير رياضي بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة.

وفي الأخير توصلنا إلي أن هناك دور كبير يلعبه النشر الإلكتروني في ترقية البحث العلمي لدى طلاب معاهد التربية البدنية والرياضية خاصة الطلبة المقبلين علي التخرج الذين يستفيدون منها كثيرا في بحوثهم ومذكراتهم ورسائلهم الخاصة بتخرجهم.

الكلمات المفتاحية : النشر الالكتروني، الشبكة العنكبوتية، البحث العلمي.

مقدمة:

إذا كان الاتصال قد بدأ شفهيا، ثم انتقل مع الطباعة إلى النص المكتوب، فإن الثورة الإلكترونية المعاصرة، المعتمدة على الوسائل التكنولوجية، قد أعادتنا مرة أخرى إلى الشفهية الإلكترونية، التي حولت العالم كله إلى قرية كونية، واذا كان الإنسان القديم قد سجل أثاره الفكرية على الطين أو ورق الأشجار، ثم تراكم إنتاجه الفكري عند اختراع الطباعة، فإن عصرنا الحالي فهو يشهد تحولا إلى المصغرات الفيلمية، ثم إلى المصغرات الإلكترونية والافتراضية، وعليه فإن صورة المستقبل سوف تعتمد على مقدرتنا على تخزين واسترجاع المعلومات، وبثها بفاعلية وكفاءة.

وستلعب تقنية النشر الإلكتروني دورا بارزا في عملية التحول نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات أو المجتمع اللاورقي، الذي يمثل جيلا جديدا من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، ومن خلال ما تقدم لم يكن غريباً علينا ونحن في مجتمع المعلومات أو المجتمع الرقمي أن نرى نتاجاً جديداً يولد من رحم الثقافة الإلكترونية يطلق عليه النشر الإلكتروني ، وهو الذي يستند على أدوات هذا العصر من تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات والشبكات وخصوصا شبكة الإنترنت ذلك المجال الذي غير مجرى الحياة من كافة الجوانب والذي تطور بشكل كبير ومتسارع، مما أسهم في تطور بيئة النشر الإلكتروني، هذه الميزة التي منحت الكثير من الامتيازات والفوائد للبحث العلمي عامة والباحثين ومختلف الاساتذة والطلبة في مساعدتهم في مشاريعهم البحثية من خلال نماذج هذا النشر الالكتروني الذي يكون على شكل مستندات أو منشورات أو تقارير أو أطروحات ومجلات أو صور أو دراسات بحثية وغيرها من الأشكال الذي جعل من كل الأفراد التسارع نحو هذه الصيغة للوصول الي النتائج المرجوة الدقيقة والحديثة في أسرو وقت وأقل جهد ممكن وببساطة كبيرة، وبالتالي سيكون تركيزنا على تسليط الضوء على دور النشر الالكتروني على تنمية البحث العلمي وخاصة طلاب معاهد التربية البدنية والرياضية.

الإشكالية:

يعد البحث العلمي في مختلف العلوم الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مختلف الدراسات الجامعية على حد سواء، وله أهمية كبيرة في اكتساب المعارف والخبرات ومحاولة تمحيصها وتطويرها وتخزينها، ومن خلال التطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم بظهور الشبكة العنكبوتية التي جعلت من العالم قرية صغيرة وبوجود برامج واجهزة الكترونية حديثة سواء كانت حواسيب أو هواتف أو تطبيقات ومحركات بحث يسهل العمل بها، مما كان لزاما على الافراد استعمال الشبكة العنكبوتية والأجهزة الالكترونية الحديثة، واذا تكلمنا عن البحث فإننا نخص البحث العلمي الذي يبحث فيه الباحثين والأساتذة والطلبة عن المعلومات والحقائق قصد معالجتها والبحث عن دراسات وأبحاث سابقة ومصادر الكترونية منشورة مسبقا يستعينون بها تعبد لهم الطريق للوصول الى انجاز بحوثهم بدقة عالية ومتطورة وتسهل لهم الوصول السريع للمعلومات باقتصاد الجهد والوقت والمال معا.

ولهذا تعد المصادر المنشورة الكترونيا من الموضوعات المهمة التي تستخدم من قبل الطلبة والاساتذة والباحثين في البحث العلمي نخص بالذكر في دراستنا هذه الطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية نظرا لما تحمله من معلومات وافية وحديثة، إلا أن بعض الطلبة لازالوا يعانون من استخدام مصادر المعلومات الالكترونية على الرغم من أهميتها في البحث العلمي ربمما للعديد من الأسباب سواء كانت عدم اهتمامهم أو قلة حيلتهم في مجال البحث العلمي أو نقص درايتهم بأهمية المصادر الالكترونية ومدي تأثيرها على تنمية البحث العلمي وتطويره من خلال ما ينشر الكترونيا من دراسات وبحوث جد هامة عبر الشبكة العنكبوتية ولهذا يتبادر الينا التساؤل العام التالي:

هل هناك دور للنشر الالكتروني في ترقية البحث العلمي ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل العام نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

- هل تساهم الشبكة العنكبوتية في تنمية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج؟
- هل يعتمد الطلبة المقبلون على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية؟
- هل يساهم النشر الالكتروني في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وترقية البحث العلمي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

- هناك دور كبير للنشر الالكتروني في ترقية البحث العلمي .
- الفرضيات الجزئية:
- تساهم الشبكة العنكبوتية في تنمية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج.
- هناك اعتماد للطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية .
- يساهم النشر الالكتروني في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وترقية البحث العلمي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية النشر الكتروني عبر الشبكة العنكبوتية، إذ احدث تطورا هائلا في تطوير وتحسين عملية بث المعلومات ونشر المعارف وإيصالها إلى المستفيدين، ويعد البحث العلمي للطلبة خاصة المقبلين على التخرج لإعداد مذكراتهم في الجامعات إحدى المجالات التي تأثرت بعالم النشر الالكتروني، ومن هنا برزت أهمية هذه الدراسة بسبب محدودية الدراسات

النظرية المنشورة والمتعلقة بالنشر الالكتروني ودورها في تنمية البحث العلمي، اضافة الى محاولة معرفة أهمية وواقع النشر الالكتروني ومدي الاستفادة منه من طرف الطلبة بمعاهد التربية البدنية والرياضية .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي وخصائصه وفوائده.

- معرفة مدى الاستفادة من النشر الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية في بحوث طلبة معاهد التربية البدنية والرياضية المقبلين غلي التخرج.
- التعرف على مدى التباين في استخدام مصادر المعلومات الالكترونية المستخدمة في البحث العلمي
- معرفة أهمية النشر الالكتروني وأوجه الاستفادة منه من طرف الطلبة والباحثين والاساتذة.
- مدي اعتماد الطلبة والاساتذة على المصادر الالكترونية وابراز دورها في تنمية البحث العلمي وتطويره.

الكلمات الدالة في الدراسة:

- **النشر الالكتروني:** لقد استخدم مصطلح النشر الالكتروني متداخلا مع مصطلح النشر المكتبي في معظم الأدبيات العربية التي تناوله هذا الموضوع ومن هنا لابد من التميز بين كلا المصطلحين على الرغم من تداخلهما حيث يعتمد كل منها على الحاسوب في النشر والتخزين والاسترجاع، أما النشر الالكتروني يعني توفير مصادر المعلومات بشكل الكتروني وفوري.(**زين عبد الهادي، 1999 ،ص 37**)

وعليه يمكن تعريف أخر للنشر الالكتروني على انه استخدام الحاسوب في عمليات إنتاج ومعالجة ونشر المعلومات وتقديمها للمستفيدين

ويعرفه الدكتور شريف كامل شاهين: بأنه عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الالكترونية وخاصة الحاسب سواء مباشرة أو من خلال شبكات الاتصال. (شريف كامل شاهين ،2001،ص 25)

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن النشر الإلكتروني، هو ذلك النوع من النشر الذي يستخدم الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع للبيانات والمعلومات وتسخيرها للمستفيدين، وهو يماثل بذلك النشر بالوسائل والأساليب التقليدية تماما، فيما عدا أن ما ينشر من مواد معلوماتية لا يتم اخراجها ورقيا لأغراض التوزيع، بل يتم توزيعها على وسائط إلكترونية كالأقراص الممغنطة أو الأقراص المدمجة أو من خلال الشبكات الإلكترونية، وقد

جازت عليه تسمية النشر الإلكتروني، لأن طبيعة النشر هذه تستخدم أجهزة كمبيوتر إلكترونية في مرحلة أو في جميع مراحل الإعداد للنشر أو للإطلاع على ما ينشر من مواد ومعلومات.

- **البحث العلمي:** لقد ظهرت تعريفات عدة لمفهوم البحث العلمي جميعها توعد على انه وسيلة للبحث والاستقصاء الدقيق والمنظم يقوم بها الباحث لاكتساب معلومات وحقائق جديدة تساهم في الوصول إلى حل مشكلة ما ومن التعريفات الشائعة للبحث العلمي أنه جهد إنساني منظم وهادف يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من اجل تحقيق طموحات الإنسان ومعالجة مشكلاته وتلبية حاجاته وإشباعها ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الإنسانية من جهة أخرى (الصباغ, عماد عبد الوهاب ،1999،ص50)

- **الشبكة العنكبوتية(الانترنت):** مصطلح يطلق على شبكة الإنترنت التي تضمّ شبكة واسعة وغير محدودة للاتّصالات على مستوى العالم، تتيح لمستخدميها أو المتّصلين إمكانية تبادل المعلومات بمختلف أنواعها وفق بروتوكول واحد يسمّى الشبكة العنكبوتيّة، التي جعلت من العالم كرة صغيرة يمكن لأيّ شخص الوصول لأيّ شخص آخر حول العالم مهما كانت المسافات خلال ثوانٍ معدودة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة د/بن عجيمة بوعبد الله:** « استخدامات الانترنت وتأثيراتها على البحث العلمي (النشر الإلكتروني للمعلومة العلمية نموذجا)، جامعة مستغانم، 2012.

حيث تناول الباحث في هذه الدراسة على تأثير الانترنت على البحث العلمي من خلال أهمية النشر الالكتروني للمعلومة العلمية، وتناول وسلط الضوء على النشر الالكتروني من خلال أهميته والفرق بين النشر الالكتروني والتقليدى، وأشكاله وأهدافه، وقام بتبيين واقع البحث العلمي في الجزائر والعلاقة بالتكنولوجيات الجديدة وآليات لتفعيل مشروع النشر الإلكتروني وتعميم استخدام الإنترنت.

- **دراسة** شادلي شوقي: «أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات.

توصل الباحث إلى النتائج التالية: أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثر على أداء المؤسسة بوجود علاقة ارتباطية قوية، جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المستجوبة تستخدم وسائل الاتصال من الهاتف الثابت، الفاكس، الهاتف النقال، البريد الالكتروني بمستويات مرتفعة.

استخدام هذه المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتناسب طردا مع حجم المؤسسة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دور مهما في الرفع من أدائها. **(شادلي شوقي،2007 ، ص52)**

1. الإجراءات الميدانية للدراسة:

أ. الدراسة الاستطلاعية:

لا يخفي على أي باحث أن ضبط الإشكالية وصياغة الفرضيات، هو أساس انطلاق الدراسة وأما لأدوات البحث المناسبة فهي أساس انجاز الجانب الميداني الذي يعطي مصداقية للإشكالية ولما كان الاستبيان هو أحج أدوات المعتمد عليها لإنجاز هذا البحث.

لذا قمت بدراسة استطلاعية من خلال زيارة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية أين قمت بتوزيع استبيان أولي على مجموعة من الأساتذة المقدر عددهم بـ 05 أساتذة بقصد الوقوف على نقائص وثغرات الاستبيان فبل التوزيع النهائي له.

وبعد احتكاكي وإجراء مناقشات معهم للتعرف على مدي وضوح الأسئلة بصفة عامة وملائمتها لموضوع الدراسة، ولقد خرجت بمجموعة من الملاحظات ساعدتني على المضي قدما في دراستي ألخصها فيما يلي:

- التعرف على الميدان ومدى إمكانية إجراء هذه الدراسة.
- غموض بعض الأسئلة مما جعلني أعيد صياغة البعض منها.
- وجود بعض التكرارات في بنود الأسئلة مما دفعني لحذفها.

إضافة إلى كل هذا فقد مكنتني الدراسة الاستطلاعية من خلال التوزيع الأولي للاستبيان من أن الفرضيات قابلة للاختبار.

ب. المنهج المستخدم في الدراسة:

حيث تختلف المناهج والتقنيات من حيث توظيفها كأدوات بحثية تبعا للاختلافات التي تمس الموضوع نفسه وهذا يعني أن الباحث ليست له إرادة في اختيار هذه المناهج، بل كان له أن يخضع لما تمليه عليه طبيعة الموضوع وخصوصياته.

لذا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه «طريقة في البحث تتناول دراسة أحداث وظواهر وممارسات قائمة، موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي، دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها ويصفها ويحللها». **(الأغا إحسان، 2007. ص102)**

ج. مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع البحث أنه «جمع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء والذين يكونون موضوع مشكلة البحث يجب أن يشمل مجتمع البحث عن النقاط التالية: **(حسن أحمد الشافعي، سوزان علي مرسي، 2006،ص42)**

- احتوائه على جميع الفئات التي تدخل في البحث، ويشمل جميع أفراد المجتمع الأصلي.
- مراعاة عدم تكرار الأشخاص أو بعض عينة البحث.

لهذا يتألف مجتمع الدراسة من الطلبة المقبلين على التخرج بمعهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة المسيلة .

د. عينة الدراسة:

إن العينة هي النموذج الأولي الذي يعتمد عليه الباحث لإنجاز العمل الميداني فهي جزء من مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، فهي تعتبر جزء من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على اختيار العينة القصدية لطلبة قسم الادارة والتسيير الرياضي المقدر عددهم ب 40طالب أين تم اختيار 10طلبة منهم تم اجراء الدراسة الاستطلاعية عليهم، أما العدد المتبقي الذي هو30 فتم توزيع استمارة الاستبيان عليهم وتم استرجاع كل الاستمارات.

ه. تحديد متغيرات الدراسة:

تكتسي مرحلة تحديد متغيرات البحث، أهمية كبيرة لهذا يمكن القول أنه حتى تكون فرضية البحث قابلة للتحقيق ميدانيا، أنه لابد من العمل على صياغة وتجميع كل متغيرات البحث بشكل سليم ودقيق إذ أنه لابد أن يحرص كل باحث حرثا شديدا على التمييز بين متغيرات بحثه وبين بعض العوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا على مسار إجراء دراسته.

- المتغير: هو ذلك العامل الذي يحصل فيه تعديل أي تغير لعلاقته بمتغير آخر وهو نوعان:
- المتغير المستقل يتمثل في: النشر الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية.
- المتغير التابع يتمثل في: تنمية البحث العلمي للطلبة المقبلين علي التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية.

و. الأدوات المستخدمة في البحث لجمع المعلومات والبيانات:

لكل دراسة أو بحث علمي مجموعة من الأدوات والوسائل التي يستخدمها الباحث ويكيّفها للمنهج الذي يستخدمه ويحاول أن يلجأ إلى الأدوات التي توصله إلى الحقائق التي يسعى إليها. أو بغية التحقق منها ومن صحة ونفي فروضها فاعتمدت في هذا البحث على جمع المعلومات النظرية والميدانية حتى أتمكن من رصد الحقائق والدلائل العلمية التي تسعى دراستي لإثباتها.

حيث تم الاعتماد في الدراسة على استمارة استبيان لجمع المعلومات الميدانية حيث الاستبيان هو «عبارة عن نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة يتم ملاها مباشرة وتسمى الاستبيان يطلب من المبحوث الإجابة عليها مباشرة وقد ترسل عن طريق البريد فتسمى الاستبيان البريدي. **(محمد حسن علاوي، 1999،ص92)**

وقد قسمت الاستمارة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

- **المحور الأول:** اشتمل على ستة اسئلة تدور حول: : تساهم الشبكة العنكبوتية في تنمية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج.

- **المحور الثاني:** اشتمل على ستة اسئلة تدور حول: : هناك اعتماد للطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية .
- **المحور الثالث:** اشتمل على سبعة اسئلة تدور حول: يساهم النشر الالكتروني في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وتنمية البحث العلمي.

ز. الشروط العلمية للأداة (الخصائص السيكومترية):

- **الصدق:** بعد الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها باختيار أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان التي قمنا بتطبيق الخصائص السيكومترية والمتمثلة في الصدق والثبات والموضوعية.

- صدق الاستبيان يعني التأكد من انه سوف يقيس ما اعد لقياسه. (**فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، د س،ص122)**
- **صدق المحكمين:** للوقوف على مدى تناسب أسئلة الاستبيان مع أهداف الدراسة وباستخدام طريقة استطلاع أراء المحكمين قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على ثلاثة محكمين يحملون شهادة الدكتوراه في مجال التخصص وعدة تخصصات أخرى مشهود لهم بتجربة وخبرة كبيرتين في مجال البحث العلمي للأخذ بآرائهم فيما يخص بعض التعديلات حول الاستمارة، وقد استفدت من الملاحظات التي حصلت عليها وتوجيهاتهم وتعديل بعض العبارات التي لها علاقة بالموضوع، وعليه توصلت إلى الصياغة النهائية للاستمارة باعتبار اجماع كل المحكمين على صدق الاستبيان في هذه الدراسة.
- **الصدق الذاتي:** تم استخلاص معامل الصدق الذاتي من معامل الثبات الذي بلغ 0.989 وذلك بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

- **ثبات الأداة:** إن ثبات أداة الدراسة يعني (التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة. **(زياد بن عبد الله الدهشة ، 2002. ص78)**

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على معامل **ألفا كرونباخ** للتأكد من الثبات، وقد بلغت نسبته **0.979** مما نستنتج أن استمارة الاستبيان تمتاز بثبات عالي جدا وهذه القيمة تعتبر مؤشر على صلاحية أداة الدراسة للتطبيق.

جدول: نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
19	0.839

يبين الجدول رقم02: أن قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ بلغت 0.839وهذا ما يؤكد تمتع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة.

- **الأساليب الإحصائية:** إن هدف الدراسة الإحصائية، هو محاولة التوصل إلى مؤشرات كمية ذات دلالة إحصائية تساعدنا على التحليل والحكم والتعليق على مدى صحة الفرضيات والمعدلات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة لذا استعملت البرنامج الإحصائي spss (برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 21) واعتمدت على التقنيات الإحصائية التالية:
- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
- اختبار **كا**^{2} للمطابقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- استخدام معامل ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.

2. عرض ومناقشة وتفسير النتائج:

- **المحور الأول:** تساهم الشبكة العنكبوتية في تنمية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج.

مناقشة نتائج المحور الأول الخاص بالفرضية الأولي من خلال اجابات افراد عينة الدراسة:

الجدول رقم02: يبين النتائج الممثلة لعبارات المحور الاول من استمارة الاستبيان الموجه للطلبة:

التقدير / العبارة	نعم	لا	أحيانا	المجموع	الدلالة	كا^2
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
01	18	05	07	30	0.007	9.800
	60	16.7	23.3	100		
02	20	05	05	30	0.001	15
	66.7	16.7	16.7	100		
03	17	02	11	30	0.003	11.400
	56.7	6.7	36.7	100		
04	23	3	4	30	0.00	25.40
	76.7	10	13.3	100		

05	16	7	7	30	0.067	5.40
	53.3	23.3	23.3	100		
06	19	4	7	30	0.002	12.60
	63.3	13.3	23.3	100		

من خلال نتائج الجدول رقم02 والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات بالمحور الاول من عبارات الاستبيان الموجهة للطلبة المقبلين علي التخرج، نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة **(نعم)** وحسب القيمة العامة للدلالة والتي قدرت ب 0.000 مما يعنى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة نعم وهو ما تؤكده نتائج هذا المحور الى أن أعلى نسبة هي للتقدير نعم في كل العبارات وأدناها هي للعبارة لا وأحيانا على التوالي، أي أن هذا يقودنا الى القول أن الطلبة المقبلين علي التخرج يرون أن الشبكة العنكبوتية لها أهمية كبيرة في تنمية البحث العلمي عامة و مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية على أكمل وجه ويؤكدون أن الشبكة العنكبوتية تسهل لهم الوصول الى كل ما يحتاجونه من كتب واطروحات وتقارير وبحوث ودراسات سابقة بقليل من التعب والجهد والوقت فبغيابها تكون هناك صعوبات في انجاز بحوثهم ويرون أن هناك اهتمام كبير بالشبكة العنكبوتية وادراجها في المكتبات الجامعية والاحياء الجامعية قصد الاطلاع على كل ما يخص الطلبة من منشورات علمية ليصل اليها بسهولة الطلبة اليها كل حسب تخصصه وميوله وثقافته اضافة الة ان الشبكة العنكبوتية تساعدهم على ربح الوقت والجهد والمال من خلال التقليل من تكاليف الورق الذي يرهق كاهلهم ، ويذكر عليان مصطفى ربحي» أن الشبكة العنكبوتية تقدم العديد من المميزات التي تسهم في توفير الوقت، ولتحقيق أقصى استفادة مما تقدمه شبكة الانترنيت حيث يجب أن يكون هناك نظام قوى ومعالج سريع للمعلومات وتوفر مودم بسرعة عالية ، ومن المميزات التي تقدمها شبكة الانترنيت: توفير الوقت وتقليل استخدام الورق.»..

وعليه يمكننا القول أن الفرضية الثانية والمتمثلة في أن الشبكة العنكبوتية تساهم في تنمية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج قد تحققت.

- **المحور الثاني:** - هناك اعتماد للطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية .

مناقشة نتائج المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية من خلال اجابات افراد عينة الدراسة:

الجدول رقم03: يبين النتائج الممثلة لعبارات المحور الثاني من استمارة الاستبيان الموجه للطلبة:

التقدير / العبارة	نعم		لا		أحيانا		المجموع	الدلالة	كا^2
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
01	21	70	03	10	06	20	30	0.00	18.60
							100		
02	17	56.7	6	20	7	23.3	30	0.025	7.400
							100		
03	15	50	5	16.7	10	33.3	30	0.082	5
							100		
04	14	46.7	7	23.3	9	30	30	0.025	2.60
							100		
05	21	70	3	10	6	20	30	0.00	18.600
							100		
06	23	76.7	1	3.3	6	20	30	0.000	26.60
							100		

من خلال نتائج الجدول رقم003والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الثاني من عبارات الاستبيان الموجهة للطلبة المقبلين علي التخرج ، نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة **(نعم)** وحسب القيمة العامة للدلالة والتي قدرت ب 0.000مما يعنى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة نعم وهو ما تؤكده نتائج هذا المحور الى أن أعلى نسبة هي للتقدير نعم في كل العبارات وأدناها هي للعبارة لا وأحيانا على التوالي، أي أن هذا يقودنا الى القول أن الطلبة المقبلين علي التخرج يرون أن الطلبة المقبلون على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية يعتمدون علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية كثيرا لما له من ايجابيات عليهم ويتبين من خلال العبارات أن الكتب المنشورة الكترونيا تستهويهم كثيرا وهذا يعود إلى رغبة الطلبة في الاطلاع على الكتب الحديثة في مجال تخصصهم من خلال شبكة الانترنت نظرا لندرتها أو ارتفاع أثمانها إضافة إلى عدم توفرها بشكل ورقي تليها التقارير وذلك لان التقارير العلمية وسيلة لنشر المعلومات وبثها بسرعة في جميع مجالات العلوم والتكنولوجيا ومتاحة الكترونيا و اضافة الي الدوريات الالكترونية وكما معروف فان الدوريات تتميز عن باقي مصادر المعلومات بحداثة معلوماتها وسرعة نشرها لذا يستطيع الباحثين من خلالها الاطلاع إلى احدث ما يتوصل إليه العلم والتكنولوجيا في جميع مجالات المعرفة دون نسيان الأطروحات ماجستير– دكتوراه و التي تعتبر الأطروحات المصادر التي يستخدمها الطلبة لمعرفة طرق وأساليب البحث العلمي أثناء إعدادهم لمشاريع بحوث التخرج، أما المواد السمعية والبصرية كالأفلام، الأشرطة الصوتية، الصور المجسمات، والموسوعات و الخرائط حيث يرون أهميتها كمصدر من مصادر

المعلومات الالكترونية التي تساعد الطلبة على توضيح وترسيخ المادة العلمية وهو ما أكد عليه الدكتور **بن** عجيمة بوعبد الله علي أهمية النشر الالكتروني للمعلومة العلمية، ووجوب استغلالها من طرف الطلبة والباحثين والأساتذة من خلال ضرورة الولوج لعالم الأنترنت والبحث والتحري وكتساب المعارف الحديثة.

وعليه يمكننا القول أن الفرضية الثانية والمتمثلة في أن هناك اعتماد للطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية قد تحققت

- **المحور الثالث:** يساهم النشر الالكتروني في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وتنمية البحث العلمي.

مناقشة نتائج المحور الثالث الخاص بالفرضية الثالثة من خلال اجابات افراد عينة الدراسة:

الجدول رقم04: يبين النتائج الممثلة لعبارات المحور الثالث من استمارة الاستبيان الموجه للطلبة:

التقدير / العبارة	نعم	لا	أحيانا	المجموع	الدلالة	كا^2
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
01	18	05	07	30	0.007	9.800
	60	16.7	23.3	100		
02	21	03	06	30	0.000	18.600
	66.7	10	23.3	100		
03	20	03	7	30	0.000	15.80
	70	20	10	100		
04	21	6	3	30	0.00	18.60
	33.3	10	46.7	100		
05	10	6	14	30	0.202	3.200
	33.3	20	46.7	100		
06	21	2	7	30	0.000	19.40
	70	6.7	23.3	100		

من خلال نتائج الجدول رقم004والذي يحتوي على النتائج الممثلة لعبارات المحور الثالث من عبارات الاستبيان الموجهة للطلبة المقبلين علي التخرج ، نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة **(نعم)** وحسب القيمة العامة للدلالة والتي قدرت ب 0.000مما يعنى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاجابة نعم وهو ما تؤكده نتائج هذا المحور الى أن

أعلى نسبة هي للتقدير نعم في كل العبارات وأدناها هي للعبارة لا وأحيانا على التوالي، أي أن هذا يقودنا الى القول أن الطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية يرون أن النشر الالكتروني يساهم في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وتنمية البحث العلمي.

ويتضح من خلال اجابات افراد العينة أن الطلبة يرون أن النشر الالكتروني يوفر مصادر معلومات حديثة جدا لان المصادر المتاحة الكترونيا معظمها مصادر حديثة ومواكبة الأحداث التطورات العلمية في كافة مجالات المعرفة البشرية وبالتحديد ما توفره من مقالات وتقارير حديثة، وهناك اعتماد شبه كلي على المصادر الالكترونية ذات الأصول الورقية وهذا لأن هناك عدد كبير من الطلبة يفضلون المصادر الالكترونية التي يتوفر لها بديل ورقي وذلك للرجوع إليها والتأكد منها بشكل دقيق واختيار المناسب منها وايضا استخدام المصادر الالكترونية وذلك الدقة، الشمول، انخفاض أسعارها، الشمول، مقارنة بالمصادر الورقية.

يعتمدون على استخدام حساباتهم الشخصية والدخول إلى مواقع البحث المتعلقة باختصاصاتهم من خلال الشبكة العنكبوتية ، وتبين ان لهم هناك عدد كبير من الطلبة لهم محدودية في معرفة تقنيات النشر الالكتروني ويجدون صعوبات كبيرة في الاستفادة من المنشورات الالكترونية فيلجؤون الي الاستعانة بمراكز المعلومات بالمراكز الجامعية أو المكتبات المتخصصة وذلك لان اغلب مصادر المعلومات مرتبطة بالجامعات والمؤسسات مما يتعذر على الطلبة استخدامها ويعتمدون علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية كثيرا لما له من ايجابيات عليهم، حيث أكد في الأخير جميع أفراد العينة بأن المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية تزودهم بالمصادر الحديثة في انجاز أطروحاتهم والتي لا يستطيع الطلبة الحصول عليها بالشكل الورقي عن طريق الشراء أو الاستعارة من المكتبات وذلك لارتفاع أثمانها أو قلة أعدادها، إضافة إلى المصادر المنشورة الكترونيا تتميز بالدقة والشمولية والسرعة في الحصول عليها مما يساعد على توفير وقت وجهد الطالب في الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

وعليه يمكننا القول أن الفرضية الثانية والمتمثلة في أن النشر الالكتروني يساهم في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وتنمية البحث العلمي قد تحققت.

3. إستنتاجات:

بعد قيامنا بهذه الدراسة التي تمحور حول دور النشر الالكتروني في ترقية البحث العلمي خلصنا الي العديد من النتائج من بينها:

- مساهمة الشبكة العنكبوتية في ترقية البحث العلمي لدي الطلاب المقبلين على التخرج بصفة خاصة وبتنمية البحث العلمي بصفة عامة.
- هناك اعتماد للطلبة المقبلين على التخرج بمعاهد التربية البدنية والرياضية علي المصادر المنشورة الكترونيا عبر الشبكة العنكبوتية لما وجدوه من أهمية بالغة بالنسبة لهم توفر لهم ما يحتاجونه من أبحاث وحقائق ومعلومات حديثة تعبد لهم الطريق نحو انجاز

اعمالهم العلمية علي أكمل وجه ممكن.

- يساهم النشر الالكتروني في مساعدة الطلبة المقبلين على التخرج على انجاز اعمالهم العلمية وتنمية البحث العلمي من خلال اقتصاد الجهد والوقت والتكاليف المالية المرهقة.
- توجه العديد من الباحثين والاساتذة الى الشبكة العنكبوتية ونشر أبحاثهم بسهولة تامة وغير مكلفة مما يجعل من الطلاب الاستنجاد والبحث عن هذه البحوث من أجمل تدعيم أبحاثهم وايجاد حلول مناسبة وطرق حديثة تجعل من أبحاثهم تزخر بالكم الهائل من المعلومات الدقيقة والحديثة كل هذا ينعكس بالإيجاب على البحث العلمي مما يسمح لنا بالارتقاء والتطور ومحاولة الوصول الي اعلي المستويات العلمية والتكنولوجية والثقافية والاقتصادية .

4. إقتراحات:

لا شك أن النشر الالكتروني عبر الشبكة العنكبوتية يزداد بسرعة كبيره إذ يسمح بتوزيع المعلومات ونشرها بكلفة بسيطة، ويجسد وسط اتصال فعال لا يمكن توفيره بسهولة في ظل التقنيات المعتمدة على الورق، ورغم أنه قد لا يلغي النموذج المعتمد على الورق ولكنه سيشكل رافدا مهما لتلبية احتياجات الطلبة المقبلين على التخرج، لذا فإن المكتبيين عليهم تقبل التغير والتكيف مع الأوضاع الناتجة لفائدة الطلبة وأن مهام جديدة ستناط بالمكتبة كتحويل الوثائق المتوفرة إلى شكل الكتروني ووضع آلية لاستعارة وإعارة المحتويات الرقمية والطباعة عند الطلب وغيرها، حيث يساهم ذلك كثيرا في تنمية البحث العلمي الجامعي لدى الطلبة، كونه من ضمن أهم وظائف الجامعات، وذلك لما يقدمه من خدمات علمية معرفية، اقتصادية واجتماعية.

قائمة المراجع :

1. محمد حسن علاوي. (1999). مناهج البحث العلمي في ت ب والرياضية وعلم النفس الرياضي، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
2. فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة.(2006). أسس البحث العلمي ، ط1، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
3. زياد بن عبد الله الدهشة. (2002). المتغيرات التنظيمية والوظيفية وعلاقتها بمستوي الرضا الوظيفي وفقا لنظرية هيرزبيرغ، ماجستير غير منشورة، السعودية: جامعة نايف الأمنية للعلوم الإدارية.
4. حسن أحمد الشافعي، سوزان علي مرسي.(2006). مبادئ البحث العلمي، مصر: منشأة المعارف .
5. شادلي شوقي. (2007). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات ، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجزائر:جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
6. الأغا إحسان. (2007).البحث التربوي عناصره، مناهجه وأدواته، فلسطين: مطبعة الرنتيسي.
7. زين عبد الهادي. (1999). النشر الالكتروني: التجارب العالمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الالكتروني، الاتجاهات الحديثة
8. في المكتبات والمعلومات، ط 2، القاهرة.
9. شريف كامل شاهين. (2001). مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز التوثيق،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
10. الصباغ, عماد عبد الوهاب. (1999). الانترنت وأفاق صناعة النشر في العالم العربي, المجلة رسالة المكتبة
11. بوخاري لحلو ، و وليد عايب. (2011). آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية. ورقة بحثية الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل (صفحة 6، 7). غرداية: جامعة غرداية.
12. حسين حسين شحاتة. (2011). منهج وآساليب إدارة أموال المؤسسات الوقفية – التخطيط، الرقابة وتقويم الأداء، اتخاذ القرارات.
13. روجيه غارودي. (1997). نحو حروب دينية؟ جدل العصر ترجمة صباح الجهيم،ط2. بيروت: دار عطية.
14. زكية قصاص ، و عبد الرزاق بن حبيب. (2004). مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية. مستغانم، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس.
15. عبد المجيد قدي. (2003). مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية

تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص86-87، 89، 91.

16. مجلس الشرعى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الما. (2004). صكوك الاستثمار (المعيار رقم 17). المعايير الشرعية.

17. مجمع الفقه الإسلامي الدولى . (1992). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولى رقم 63. الأسواق المالية: الأسهم ، الأختيارات، والسلع، العملات ويبين أحكامها مما يمكن الإفادة منها لإقامة سوق المال الإسلامي، دورة المؤتمر السادس. جدة، المملكة العربية السعودية.

18. محمد زكي شافعي. (1978). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية، ص299، 314-316.

19. محمد عبد الحليم عمر. (1997). التفسير الإسلامي لأزمة البورصات فى آسيا عام 1997. ورقة بحثية مقدمة لـ: ندوة أزمة جنوب شرق آسيا، بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (صفحة 97). مصر: جامعة الأزهر.

20. محمد عبد الحليم عمر. (2000). الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومى. الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومى (صفحة 74). الإسكندرية، مصر: جامعة الإسكندرية.

21. محمد عبد الحليم عمر. (2004). الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه. (صفحة 25، 28). مسقط، عمان: مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة الخامسة عشرة.

22. Einzig. (1964). Monetary policy: Means and ends.Hanworth, Middlesex, England, UK: Penguin books, P50.

23. Einzig. (1964). Monetary policy: Means and ends.Penguin books hanworth Middlesex.

24. G.L.Bash. (1950). Federal Reserve Policy Making.CNY: Alfred Knopt.

25. https://elhanaa.cnas.dz/index.xhtml. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://elhanaa.cnas.dz/index.xhtml

26. https://www.ionos.fr/digitalguide/serveur/know-how/software-defined-networking/. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.ionos.fr/digitalguide/serveur/know-how/software-defined-networking/

27. Michellede Mourgues. (1987). Théories et politiques monétaires, 2eme edition. Dallaz.

28. Michelle de Mourgues. (1987). Théories et politiques monétaires, 2eme edition. Dallaz, P227.

الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومقومات الاستفادة منها

Universities –Business Sector Partnership: The Experience of the United States of America and the Requirements to Benefit from it

زان مريم

جامعة علي لونيسي،البليدة2 m.zane@univ-blida2.dz

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الشراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال كاستراتيجية لربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاشارة الى التجربة الأمريكية التي تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال بما تتضمنه من نماذج ناجحة ومتنوعة استطاعت تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية هامة، وقد تطرقنا الى مقومات ومتطلبات استفادة الجزائر من هذه التجربة لتوثيق علاقة الجامعات الجزائرية بمحيطها وتفعيل دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الشراكة، الجامعة، قطاع الأعمال.

مقدمة :

يشكل التطور العلمي والتكنولوجي ركيزة أساسية في تقدم الدول، فلقد تنامى دوره بالشكل الذي أسهم في ربط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها بنجاح الدول في تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي والتطور التقني، ولقد ساهم ذلك في ظهور الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية(High value added activities)، التي يمثل بها العلم والمعرفة عنصرًا أساسيًّا من عناصر الإنتاج، وهو ما أدى إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للجامعات في إعداد رأس المال البشري القادر على إحداث التنمية ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، لذلك اهتمت هذه الدول بتطوير وتحديث التعليم العالي كإجراء استراتيجي عند صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى، ومن أهم الاستراتيجيات التي ظهرت في هذا السياق الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال بغية الافادة من مخرجات التعليم العالي في مواجهة التحديات الناشئة في المجال التنموي وتحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما جسده النموذج الأمريكي للتعليم العالي حيث تزايد دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنوعت علاقاتها بالمؤسسات الانتاجية من خلال نماذج جديدة ومبتكرة نظرا لما لهذه الشراكة من عوائد هامة على مختلف الأصعدة.

اشكالية الدراسة:

انّ إقتصار وظيفة الجامعة على الجانب التعليمي والبحث الأكاديمي أوجد فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية، وأدى إلى تعطيل جانب أساسي من مواردها التي يمكن استثمارها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك ظهرت الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال كاستراتيجية لربط الجامعة بمحيطها والنهوض بدورها في المجال التنموي، وهو ما انتهجته العديد من الدول المتقدمة وتمكنت من تحقيق عوائد معتبرة من هذه الشراكة، وفي المقابل توجد العديد من الدول التي لم تتمكن من تجسير الهوة ورأب الصدع بين جامعاتها ومؤسسات المجتمع بالصورة المطلوبة، مثلما هو الشأن بالنسبة للجزائر التي لا زالت تحتاج إلى جهود واستراتيجيات لتطوير هذه العلاقة وتعزيزها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة في هذال المجال مع مراعاة الخصوصيات المحلية، ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

ما أهمية الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال؟ ماهي آلياتها على ضوء التجربة الأمريكية وماهي مقومات الاستفادة من هذه التجربة في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال؟ وماهي مبررات ودواعي التوجه نحوها؟
- ماهي العوائد المتحققة من الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال؟

- ماهي أهم نماذج الشراكة في التجربة الأمريكية؟ وماهي متطلبات تطبيقها في الجزائر؟

الاجابة عن اشكالية الدراسة وتساؤلاتها ستتم من خلال العناصر التالية:

- مفهوم الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال ومستوياتها
- مبررات التوجه نحو الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال
- عوائد الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال
- تجربة الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية
- مقومات الاستفادة من التجربة الأمريكية للشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الجزائر

1. مفهوم الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال:

يعد النظام التعليمي عموما والجامعي خصوصا من أكثر النظم المجتمعية تأثرا بالتغيرات الحاصلة حوله، سواء في بيئته المحلية أو العالمية، فلقد أحدثت التحولات الحاصلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا تأثيرا كبيرا على فلسفة التعليم العالي ووظائفه ونظمه، وبالرجوع الى المسار التاريخي للجامعة نجد أنّها ظلت لفترة طويلة من تاريخها منعزلة عن مجتمعها منكفئة على نفسها ضمن سياق الجامعة التقليدية التي تركز على مقصد «التعليم للعلم»، الذي يجعل من الجامعة حرمًا يقوم على خدمة صفوة من المتعلمين، وبذلك تكون الوظيفة الأساسية لها معرفية بحتة، باعتبار أنّ العلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن تطبيقاته العملية (هاني محمد، 2017، صفحة 46)، وهو ما حدث مع بداية عصر النهضة حيث حصرت الجامعة نفسها في وظيفة التدريس ما أوجد هوة بين النظرية والتطبيق وعزل الجامعة عن محيطها، في الوقت الذي كانت فيه المجتمعات الأوروبية تشهد حركة تغيير واسعة في مختلف المجالات، وهو ما أدى إلى تهميش دور الجامعة اجتماعيا وظهور الإبداع العلمي من خارجها، ولم تستعد مكانتها إلاّ بعد أن تواءمت مع حركة التغيير الاجتماعي، وأسفر ذلك عن ظهور أنماط عدّة من التّعليم الجامعي وتوجهات جديدة تستهدف توثيق علاقة الجامعة بمحيطها من خلال قنوات مشاركة فعالة في أنشطة كافة مؤسساته الإنتاجية والخدمية، لأنّ الجامعة مؤسسة ذات أهمية كبرى لا يُقبل منه أن تتخلف عن حركة التغييرات التي أفرزتها العولمة من حولها، وهو يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع في الفكر والتكنولوجيا وتسخير المعرفة لخدمة المجتمع، لاسيما في إطار التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يمثل القيمة الملموسة وغير الملموسة لاستخدام المعرفة في القرن الحادي والعشرين، فلقد تساءل « الكسندر جيرشينكرون « في أطروحته الشهيرة المعنونة «التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي» حول ما يحتاجه بلد متخلف وتابع ليتوجه الى التصنيع ويزدهر اقتصاديا، ولقد توصل الى أنّ ذلك تلزمه القدرة على تجاوز فجوة المعرفة التي تفصل الاقتصاد المتخلف عن الاقتصاد المتقدم (زيان و دحماني، 2018، صفحة 227) ، فالمعرفة تمثل المحرك الأساسي للتنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك يعد التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال أمرا أساسيا في العملية التنموية، وهو ماسعت الي تحقيقه العديد من دول العالم من

خلال التوجه نحو الشراكة بين جامعاتها وقطاع الأعمال بمختلف مؤسساته الخدمية والانتاجية.

ولقد حظيت قضية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع باهتمام عالمي متزايد، حيث أكدت العديد من المؤتمرات الاقليمية والدولية على أهمية هذه العلاقة، فمؤسسات التعليم العالي أصبحت مطالبة بالانفتاح على محيطها فقد أنشأت اليونسكو سنة 1993 برنامجا للتشارك بين الجامعة والصناعة والعلوم (UNISPAR) بهدف تشجيع الجامعات في البلدان النامية على زيادة مشاركتها في عملية التصنيع، وقد أكد تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 أنّ المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارا استراتيجيا من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة بين الطرفين ولتبقى الجامعة قادرة على تحقيق أهدافها وتحسين مخرجاتها، كما أكّد مؤتمر التعليم العالي في باريس سنة 2009 على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بالبحث عن سبل جديدة للنهوض بالبحث والابتكار من خلال عقد شراكات مع قطاع الأعمال ، نظرا لما تحققه الشراكة من نجاحات وجدوى اقتصادية واجتماعية ولما للتعليم الجامعي من دور رئيس في الوفاء بمتطلبات اقتصاد المعرفة وخدمة المجتمع.

ويمكن تعريف االشراكة أنّها «اتفاق تعاوني بين الشركات الإنتاجية أو الخدمية وبين الجامعة بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، وهي ملزمة نحو تحقيق الأدوار المطلوبة من كل شريك». (بن ناصر و الشتري، 2015، صفحة 22)

وتُبنى الشراكة على فكرة أساسية مفادها أنّ الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المتفق عليها، فهي علاقة تمكّن الأطراف المعنية من التعاون في مجالات البحث والتطوير واقتصاديات المعرفة عن طريق مشاركة الجامعات التي لها تأثير مباشر في اجراء البحث من حيث الدعم والتنفيذ، مع تلك الأطراف التي من المأمول أن تتأثر بمخرجات هذه البحوث معرفيا وفنيا واقتصاديا، ويتم ذلك بتضافر الجهود المؤسساتية والبحثية لتوفير مدخلات عينية أو غير عينية لإحداث التحسين المطلوب في جودة العملية البحثية «. (بوقرة، 2021، الصفحات 706-707)

ومن هنا نجد أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات قطاع الأعمال أصبحت اتجاها عالميا معاصرا نال اهتماما متزايدا لكونه احدى الاستراتيجيات القومية التي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع، والاندماج فيه للتعرف على متطلباته، وإمداده بالمعرفة والخبرات والتكنولوجيا المتطورة للنهوض به وتطويره، وبالتالي فإن الشراكة بين المؤسسات الجامعية وقطاع الأعمال لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وهو ما يدعو الى الاهتمام بها والعمل على تفعيلها بما يخدم المصلحة العامة، والمصالح المشتركة بين الجامعات وقطاع الأعمال، ويمكن الاشارة الى ثلاث مستويات أساسية للشراكة:

الجدول 1 مستويات الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال

شراكة ضعيفة	شراكة متوسطة	شراكة قوية
علاقة تقليدية رسمية : المستوى التقليدي للتعاون بين الجامعة و قطاع الأعمال، من خلال تقديم بعض الخدمات الاستشارية من طرف الجامعات لمؤسسات الأعمال دون وجود علاقة طويلة المدى، ودون وجود تمويل من جانب قطاع الأعمال.	**ريادة الأعمال الأكاديمية:** نقل المعرفة من الجامعات الى القطاعات الانتاجية من خلال التطوير والاستغلال التجاري للتكنولوجيات التي يتم ابتكارها في اطار البحوث الجامعية جزئيا أو كليا وتحويلها الى منتجات قابلة للتسويق من خلال منتزهات العلوم (Science park) أو مايسمى منتزهات التكنولوجيا عالية الجودة (Hi –Tecparc	**الأعمال البحثية :** وهو مستوى الخبرات المشتركة حيث يتم انشاء اتحادات مشتركة بين الشركات والجامعات للتعاون في مجال البحث والتطوير بما في ذلك الفرق البحثية المشتركة للمشاريع، حيث تقوم الشركات بانشاء مختبرات متخصصة داخل الجامعات وتقوم بتمويلها وتوجيه أبحاثها وفقا لاحتياجاتها الخاصة.
العلاقات غير الرسمية: الاشتراك في تنظيم ورعاية والمؤتمرات والندوات وورش العمل، وتمويل منظمات الأعمال لبعض الأنشطة والفعاليات بالجامعات.	**نقل الخبرة وتدريب الموارد البشرية:** اعارة أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين لتدريب موظفي مؤسسات قطاع الأعمال في اطار برامج التدريب الداخلي، وتدريب طلبة الدراسات العليا في البحوث التطبيقية على مستوى المؤسسات.	**الخدمات البحثية:** التكفل بتكاليف البحوث للجامعيين من طرف الشركات عن طريق عقود البحث المشتركة، تطوير النماذج الأولية، مراقبة الجودة، الاستشارات التي تأخذ طابعا رسميا من خلال عقود الاستشارات في مجالات بحثية محددة، أو طابعا غير رسمي، فتكون الاستشارات بصورة فردية بين الأساتذة الباحثين في الجامعات ومسؤولي الشركات.

انحصار التعامل بين الجامعات وقطاع الأعمال في بعض المجالات والأنشطة المحدودة بشكل ظرفي ومتقطع دون وجود أي استراتيجية واضحة للتعاون المستمر.	تسويق الملكية الفكرية: نقل الملكية الفكرية وبراءات الاختراع من الجامعات الى الشركات من خلال التراخيص، حيث تقوم الجامعة بمنح الترخيص لاستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ليتم استغلالها في تقديم منتجات جديدة ومتطورة	تشارك البنى التحتية: تتيح الشركات للجامعات امكانية استخدام مرافقها في البحث والتدريس والتدريب، كما تستخدم الشركات مخابر ومعدات الجامعات التي تحتضن بعض المشاريع في اطار حاضنات الأعمال أو الحدائق التكنولوجية وغيرها.

المصدر: من اعداد الباحثة

يتضح من الجدول أعلاه أنّ هناك ثلاث مستويات أساسية للشراكة بين الجامعة ومؤسسات قطاع الأعمال، ولكل مستوى آلياته وأدواته، وفي هذا السياق تشير « بربارا أ. هولاند» (Barbara A. Holland الى أهم السمات التى ينبغى أن تتوفر فى الجامعة لتكون مؤهلة لإقامة علاقات شراكة قوية مع قطاع الأعمال وهي :

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفي تصورها لأهدافها،
- أن تعمل على المشاركة فى برامج التعليم الصناعي وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقدم خدمات تقنية لها،
- أن تشارك كمقاول فى قضايا البحث والتطوير،
- أن تعمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى،
- أن تسعى لتحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة فى أنشطة التنمية الاقتصادية.
- أن تساهم في تحقيق التكامل بين الخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي. (بوزيان، 2010، صفحة 96)

2. مبررات التوجه نحو الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال:

انّ التوجه نحو الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال تفرضه عوامل عدة نشير الى أهمها ضمن العناصر التالية:

- لعولمة: تخضع النظم التعليمية عموما لعملية التأثير والتأثر بينها وبين البيئة المحيطة على المستوى المحلي والدولي، والجامعة كمنظومة منفتحة على الآفاق الدولية الكبرى تأثرت بمجريات بالنظام العولمي الجديد، الذي بات يفرض عليها الانخراط في علاقات تفاعل نشط مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية حتى تضمن فعاليتها وأعميتها في المجتمعات المعاصرة.

- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية: أدى التقدم السريع في التكنولوجيا والمعلومات إلى حدوث تنافس عالمي وضغط على الشركات للبحث عن تكنولوجيا جديدة، ولقد ساهم ذلك في ظهور الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وهو ما أدى إلى تعزيز

الدور الاستراتيجي للجامعات في مجال التنمية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي دفع الشركات إلى التوجه الى الجامعات والعمل على عقد شراكة بينهما، وذلك لأنّ الجامعة مؤسسة بحثية ذات دور جوهري في إنتاج المعارف والمهارات التي تحتاجها قطاعات الانتاج المختلفة. (زيان و دحماني، 2018، صفحة 227)

- ظهور المستجدات العالمية والمحلية كفهوم المسؤولية الاجتماعية وشركاء التنمية، ومن ضمنها الجامعات والمراكز البحثية، و تنامي الاهتمام بالمشاركة المجتمعية كأحد معايير الجودة وما يتطلبه ذلك من البحث في رأس المال الاجتماعي كمتغير في التخطيط لخدمة المجتمع.

- المشكلات التنموية ومتطلبات المجتمع المعاصر والتعويل على دور الجامعات ازاءها، وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدراً للإبداع في الفكر والتكنولوجيا وتسخير المعرفة لخدمة المجتمع، لاسيما في إطار التحول نحو الاقتصاد المعرفي حيث أضحت « المعرفة قوة والقوة معرفة »، وهو ما دعا العديد من دول العالم الى اشراك جامعاتها في تقديم إسهاماتها لحل المشكلات التنموية والعمل على تحديث واصلاح التعليم العالي كإجراء استراتيجي عند صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة المدى.

- الحرية الاقتصادية والتجارية: لقد أدّت الحرية الاقتصادية إلى انتشار مفاهيم الخوصصة وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية) باعتبارها خدمة يمكن أن تقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد، وهو ما تضمنته « اتفاقية الجاتس «(GATS) التي تركز على تجارة الخدمات، والتعليم هو أحد مكونات هذه الاتفاقية التي أثرت في الاتجاهات المتعلقة بالتعليم العالي وأدت إلى تزايد الاهتمام بالدور الاقتصادي للتعليم، وهو ما بدأ يركز عليه بعض المعنيين بصنع السياسات التعليمية وإصلاحها بترجيح الجدوى الاقتصادية للتعليم. (جان و آخرون، دت، صفحة 52)

- التنافسية: يتوقف التنافس بين الجامعات على قدرة كل منها على التطوير المستمر فيما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية وتفعيل برامج البحث والتطوير، والقدرة على تسويق خدماتها واستقطاب الشركاء في السوق، ولقد تزايدت حدة التنافسية العلمية مع تدويل التعليم العالي وتنامي الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والبرامج التعليمية عبر الحدود، وهذا المناخ التنافسي بات يفرض على قطاع التعليم العالي ضرورة إعادة النظر في وظائف مؤسساته، لكي يتحمل نظام التعليم العالي مسؤولية نقل ماتوصلت اليه البحوث الى مختلف مؤسسات المجتمع لدعم الابتكار والانتاج وتأهيل هذه المؤسسات لاستيعاب معطيات البيئة التنافسية ومواجهتها. (حامد، الإصلاح المجتمعي : اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، 2006، صفحة 220)

3. عوائد الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال:

تحقق الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال بمختلف مؤسساته مجموعة من المنافع التي تعود على الطرفين وعلى المجتمع ككل، وهو ما أشارت اليه الدراسة التي أجراها كل من «Ankrah Samuel» و«Tabbaa-Al Omar » بعنوان Universities—industry collaboration: A systematic view » ، اذ تم التوصل الى أنّ الشراكة بين الجامعات والمؤسسات تحقق عوائد عديدة على مستوى الجامعات وعلى مستوى المؤسسات وعلى مستوى التنمية في البلد (خالدي و حروش، 2020، صفحة 184)، ويمكن الاشارة الى هذه الفوائد فيما يلي:

أ. بالنسبة للجامعات:

- رفع كفاءة نظام التعليم الجامعي وتعزيز مكانة الجامعة في المجتمع، فالكفاءة في التعليم تعبر عن قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة سواء الكفاءة الداخلية (Internal competence) التي تعبر عن مدى كفاءة النظام التعليمي الداخلي وقدرته على القيام بالأدوار المنوطة به، لاسيما في مجال التدريس والبحث العلمي، أو الكفاءة الخارجية (External competence) التي تبحث في علاقة النظام التعليمي بالمحيط الذي يعمل فيه ومدى قدرته على خدمة المجتمع وإفادته من مخرجاته.
- انّ تبني صيغة الشراكة في ربط الجامعة بمحيطها يساعد على تحقيق نموذج الجامعة المنتجة لما لذلك من دور في ربط البحث العلمي بخطط التنمية المجتمعية ووضع الخطط الاستراتيجية لتوجيه البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاع الانتاج، وحيث أنّ الأمر يتطلب أن تبذل الجامعات جهودها لتنويع مصادرها المالية وعدم الاقتصار على التمويل الحكومي فقط بما يمكنها من أداء وظائفها الأساسية، فانّ الشراكة تمثل أحد الحلول التي تُسهم في توفير التمويل الذاتي للجامعات وتفعيل دورها في خدمة المجتمع، من خلال المشاركة مع كافة مؤسساته في تنفيذ برامجها والعمل على تطويرها وذلك بإجراء الأبحاث العلمية التي تسهم في تطوير المؤسسات الانتاجية والمجتمع بشكل عام وتحقيق موارد مالية إضافية للجامعة. (عبد الله عوض العتيبي، 2022، صفحة 240)
- توظيف أعضاء الهيئة التدريسية للجامعة كخبراء واستشاريين في مؤسسات قطاع الأعمال يتيح دخول الأكاديميين الى الواقع العملي لاكتساب الخبرة العملية والاستفادة منها في ابتكار منتجات أو أساليب عمل جديدة.
- يساعد التعاون بين الجامعات ومؤسسات قطاع الأعمال على منح الفرصة لطلبة الجامعات للقيام بالبحوث الأكاديمية التطبيقية ودمجهم في سوق العمل من خلال إشراكهم في خبرات تعليمية تعاونية، وتدريبهم لتنمية مهاراتهم العلمية التطبيقية.
- تعزيز مكانة الجامعة بين مؤسسات المجتمع من خلال الانخراط في مشروعه وقيامها بمجموعة من الأدوار والوظائف التي تعتبر بدورها وسيلة لتحقيق المقاصد الجديدة للجامعة والمُواكِبة لأنماط التعليم الحديث واحتياجات المجتمعات المعاصرة والتحولات

التي تعرفها، بما يرفع الفاعلية المؤسسية لقطاع التعليم العالي ويجعل مؤسساته أكثر ارتباطا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات وزيادة قدرتها على إنتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة من تقنية واقتصاد وغيرها من خلال البحوث والدراسات التطبيقية القائمة على العلاقة المباشرة مع قطاعات الإنتاج والخدمات، وتلمس احتياجاتها و مشكلاتها والعمل على حلها، والإسهام بجعلها أكثر فعالية وقدرة على النمو والتطور والمنافسة والافادة من ذلك في المجتمع.

ب. بالنسبة لقطاع الأعمال :

- الاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة المنتجة في الجامعات بما يسهم في تحسين كفاءة المؤسسات وتطوير إنتاجيتها وتزويدها بما تحتاج إليه من موارد بشرية مؤهلة وخبرات متميزة من خلال الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية في معالجة مشكلات العمل والانتاج.
- تطوير قدرات العاملين بقطاع الأعمال وتزويدهم بالمعرفة اللازمة التي تمكنهم من مواكبة التغيرات المستجدة في مجال عملهم، وهو مايزيد من امكانية التوصل إلى تقنيات ووسائل مبتكرة تتبناها المؤسسة لزيادة العائد المادي عليها، أو خفض تكاليف أعمالها أو تطوير منتجات قائمة والتفوق على المؤسسات المنافسة.
- تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية ذات التكلفة العالية من خلال تثمين خبرات الأساتذة والباحثين الجامعيين على المستوى المحلي والافادة منها في ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والانتاج.
- تمكين المؤسسات من الالتزام بقضايا الجودة والمسؤولية الاجتماعية وتحسين صورتها في المجتمع من خلال تطوير علاقاتها بالجامعات والعمل المشترك في مجالات الطاقة والبيئة وقضايا المجتمع. (خالدي و حروش، 2020، صفحة 183)

ج. بالنسبة للمجتمع:

- تساهم الشراكة في بحث سبل تحقيق التنمية الاقتصادية وإيجاد موارد جديدة بديلة للمصادر التقليدية للثروة لتفادي تبعات اعتماد الاقتصاد على الموارد الناضبة، وتوطين الصناعات واستغلال الثروات والخامات محليا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك بتعزيز الشراكة الثلاثية بين كل من الحكومة والجامعات والمؤسسات الاقتصادية ووضع خبرة الباحثين والمختصين في خدمتها للافادة من مخرجات البحوث. (Tamtekin Aydin, 2014, pp. 482,483)
- نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة في المجتمع المحلي بعد دراسة إمكانية تطبيقها واختبارها عمليا في إطار الحاضنات والمجمّعات التكنولوجية التي تنشأ في إطار الشراكة

بين الجامعة ومؤسسات الانتاج، واستخدامها في تحسين القطاعات الصناعية والخدمية وترقية نوعية الحياة.

- تقليص البطالة في أوساط الشباب الجامعي من خلال العمل على تنمية الروح المقاولاتية ونشرها في أوساطهم وإعدادهم وتمكينهم من بناء مشاريعهم الخاصة، حيث تساهم الجامعة في احتضان الأفكار الريادية وتطويرها وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية وخدماتية من خلال علاقات الشراكة والتعاون مع قطاعات الصناعة و الإنتاج.
- التقليل من هجرة الأدمغة من خلال توظيف الخبرات الوطنية في تخصصها الصحيح وتثمينها وتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي.

4. تجربة الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتبوأ الجامعات الأمريكية موقعا رياديا بين الجامعات على مستوى العالم لما تقوم به من دور هام في المجتمع الأمريكي، وما تسهم به في رفع كفاءة الاقتصادالأمريكي وانتاجيته، ولقد اتجهت معظم الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية الى الشراكة مع قطاع الأعمال وتزايد الاهتمام بهذا التوجه بشكل مطرد، وتم تأسيس جمعية وطنية للشراكة المجتمعية للكليات والجامعات تسمى (Campuses Community Engagement) ، والتي نمت عضويتها لتضم عددا كبيرا من المؤسسات، كما أنشأت كل جامعة مركزا أو لجنة أو مكتبا متخصصا في شؤون التعاون مع قطاع الأعمال ليتولى عقد الاتفاقيات مع الشركات الصناعية والتجارية، لا سيما في مشاريع البحوث التي تكون في مجالات التقنية التي تتصل بالتصميم والتصنيع والإنتاج . (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، 1426، صفحة 7)

أ. دورالدولة في دعم الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية :

تؤدي الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الولايات دورا كبيرا في تشجيع الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال، عن طريق دعم مراكز الشراكة المنشأة على مستوى الجامعات أو المساهمة في مشاريع الأبحاث التي يشارك فيها قطاع الأعمال مع الجامعات، كما تسعى العديد من الحكومات المحلية للاستفادة من الشراكة الجامعية مع الصناعة، ماجعل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نظام تعاون قوي في هذا المجال. (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، 1426، صفحة 6)

وتجدر الاشارة الى أنّ البحث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية يمول بشكل أساسي من قبل القطاع الخاص الذي يعتبر محركا أساسيا للتنمية، وهذا التمويل يركز أساسا على البحوث التطبيقية والتطوير، اذ تمول الحكومة الفيدرالية ما نسبته 06 % من البحوث الأساسية التي تجرى على مستوى المخابر الحكومية والجامعات، كما تقوم الحكومة بتوزيع ميزانية البحث والتطوير على 30 وكالة ووزارة وذلك من أجل تمويل مشاريع البحث من قبل المختبرات الجامعية،

بالاضافة الى المشاريع التي تقوم بها المؤسسات الصناعية التي تشمل 75% والمختبرات الداخلية بنسبة 25 % . (ميموني و بندي، 2017، صفحة 117)

ويرتكز دور الحكومة الفدرالية الأمريكية في هذا المجال على تعزيز لامركزية نظام التعليم العالي وترك الحرية للمبادرة التي تقوم بها الجهات الفاعلة لتعزيز التعاون بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، خاصة في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، والقضاء على العوائق التي تعترضها وتحقيق الربط الشبكي بينها وتقديم امتيازات ضريبية للشركات مقابل توظيف خريجي الجامعات، ولقد سعت الحكومة الفيدرالية الى تقليص الفجوة بين البحث والصناعة باصدار عدد من القوانين أهمها:

- قانون 1980) Bayh-Dol Act): يمكّن هذا القانون الجامعات والشركات الصغيرة من التحكم في اختراعاتها الناتجة عن التمويل الحكومي، كما يسمح بنقل الاستغلال الحصري للعديد من الاختراعات التي تنتجها المخابر البحثية التابعة للجامعات والممولة من طرف الحكومة وتمكينها من القيام بالعمليات التجارية والتطوير . (Council on Governmental Relations, October 1999, p. 2)

- قانون 1980) Stevenson-Wydler Technology Innovation Act) : صدر هذا القانون ليسهل على المختبرات الفيدرالية نقل التكنولوجيا إلى الكيانات غير الفيدرالية وتزويد المنظمات الخارجية بوسائل للوصول إلى تقنيات المختبرات الفيدرالية وهو يلزم هذه المختبرات بتخصيص نسبة مئوية من ميزانيتها لأنشطة نقل التكنولوجيا.

- لقد أدى صدور هذين القانونين الى زيادة أنشطة نقل التكنولوجيا، كما مكّن الجامعات والمختبرات الاتحادية من الحفاظ على الملكية الفكرية لمخترعاتها والتفاوض مع الشركات، وهو ماشجع منظمات البحث على خلق قيمة للبحوث من خلال تحويلها الى القطاع الصناعي وتحفيز المؤسسات على استغلال نتائج بحوث الجامعات والمختبرات.

- القانون الاتحادي لنقل التكنولوجيا 1986) Federal Technology Transfer Act): يركز هذا القانون على نقل التكنولوجيا من الوكالات البحثية والمخابر الجامعية التابعة للحكومة الفدرالية الى قطاع الأعمال، أسّس هذا القانون اتحاد المختبرات الفدرالية وسمح للمختبرات الفدرالية للدخول في اتفاقيات للبحث والتطوير التعاوني والتفاوض بشأن تراخيص براءات الاختراع الخاصة بها.

- قانون تسويق نقل التكنولوجيا 2000) Technology Transfer Commercialization Act): يسمح هذا القانون للمختبرات الفدرالية بالتعاون في مجال البحوث مع عدة وكالات حكومية ويشجع على اقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية للبحوث والجامعات والمؤسسات. (ميموني و بندي، 2017، صفحة 122)

ب. نماذج الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد قام معهد الأبحاث الصناعية (The Industrial Research Institute) التابع لمركز البحوث

الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ورشة العمل لأبحاث الحكومة والجامعة والصناعة (Government-University-Industry Research Roundtable) التي نظمتها أكاديمية العلوم الوطنية مع أكاديمية الهندسة الوطنية ومؤسسة الدواء ومجلس التنافس المكون من عدد من رجال الأعمال والأساتذة والباحثين الجامعيين بدراسة نماذج الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التوصل الى أربعة نماذج أساسية (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، 1426، صفحة 13) :

- نموذج الشراكة بين شركة واحدة وعدة جامعات: وهو ما يمثله نموذج الشراكة التي تمت بين شركة» هوكست – سيلانيز» لصناعة الألياف الصناعية و «جامعة رتجرز Rutgers University» ، وجامعة ولاية نورث كارولينا(NorthCarolina State University) (، وجامعة» نورث كارولينا - تشابل هيل(University of North Carolina-Chapel Hill)، بهدف إجراء تجربة تحدد إذا ما كان في إمكان الشركة إجراء اكتشافات علمية خارجية مفيدة في مجال تخصصها وإذا ما كانت الجامعات ستستفيد من تلك الشراكة.

- نموذج الشراكة بين مجموعة شركات وجامعة واحدة: من النماذج التي يمكن ذكرها في هذا المجال « جامعة ستانفورد « (Stanford University) التي ساهمت في ظهور وادي السيلكون(Sillicon Valley)، حيث عقدت شراكات مع مؤسسات عدّة أهمها «هاولت باكارد» (Hawelet Packard) ، ولقد نتج عن هذه الشراكة انجازات هامة تمثلت في تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية، وتشير التقارير أنّ أرباحا كبيرة حققتها شركات وادي السيليكون التي بدأت من خلال خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة « استانفورد «، وبذلك أدى وادي السيليكون دورا أساسيا على مدى ثلاثة عقود في قيادة الثورة الرقمية التي سادت كل العالم، و أصبح المساهم الأول في نمو الاقتصاد الأمريكي بثلث العائدات الاستثمارية في مجال المشاريع الجديدة . (عبد الله عوض العتيبي، 2022، صفحة 250،251)

- ومن الشراكات المجسدة لهذا النموذج أيضا شراكة «معهد ماسشوستس للتقنية « (Massachusetts Institute of Technology) الذي يقوم بأبحاث في مجالات مختلفة بالشراكة مع العديد من الشركات مثل» فيليبس» (Phillips) ، «هولت باكارد» (Hewlett-Packard)،» دجتال إكويبمنت « (Digital Equipment) ،» هرست للنشر» (Hearst Publishing Company) ،» بولتزر للنشر»(Pulitzer Publishing).

- نموذج الشراكة بين جامعة واحدة وشركة واحدة: تمثله الشراكة بين جامعة « نورثن النوا» (Northern Illinois) ومؤسسة « واستل للتكنولوجيا « (Westell Technologies) وهي شركة خاصة بخدمات أجهزة الاتصالات، وعُرف مشروع الشراكة باسم(Northern Illinois University's Business and Industry Services) Division (NIV– BIS) 20 ، ولقد أشارت نتائج الدراسة التقييمية للمشروع إلى أنّ كلا من طرفي العلاقة (الجامعة والشركة) قد استفاد بدرجة كبيرة، حيث زاد إنتاج الشركة في مجال التكنولوجيا بنسبة

7%، وانخفضت معدلات الأخطاء في العمل بنسبة 4 %، وانخفضت ساعات تدريب الموظفين بنسبة 64 % نظرا لارتفاع مستوى أدائهم، وكان ذلك نتيجة لمشاركة هؤلاء مع أعضاء هيئة التدريس في الفرق البحثية للمشروع . (بوزيان، 2010، صفحة 97)

- نموذج الشراكة بين شركة واحدة وجامعة واحدة ودعم حكومي: وهو ما تجسد من خلال تطبيق نموذج الحاضن التكنولوجي بجامعة» أوستن»، وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص، حيث قدمت الجامعة خدماتها لأكثر من 400 شركة ووفرت أيضا فرص وظيفية لأكثر من 300 مواطن أمريكي. (عبد الله عوض العتيبي، 2022، صفحة 251)
- كما يمكن الاشارة أيضا الى الشراكة بين جامعة ولاية» بنسلفانيا» (Pennsylvania State University) و شركة» كابوت(Cabot Corporation) ، ومؤسسة» بنسلفانيا فرانكلين الحكومية (Pennsylvania Franklin) ، ولقد أدت هذه الشراكة إلى حصول الشركة على المرتبة الأولى في صناعة وتوزيع مادة بودرة تيتانيت الباريوم.
- نموذج الشراكة بين مجموعة شركات ومجموعة جامعات: وهو النموذج الذي تمثله الشراكة بين كل من مركز جامعة» روتشستر» لنظم التصوير الإلكتروني University of Rochester (Electronic Imaging Center)الذي أنشأ ليكون أكبر مركز وطني للتصوير الإلكتروني في مجال تقنية المعلومات، والذي تشارك فيه جامعة روتشستر ومعهد روتشستر للتقنية(Rochester Institute of Technology) ، ويخدم العديد من الشركات الخاصة الداعمة له وكذلك ولاية نيويورك.

5. مقومات الاستفادة من التجربة الأمريكية للشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال:

تماشيا مع ماحققته الجزائر من انجازات كمية في مجال التعليم العالي من خلال الزيادة الهامة في عدد الهياكل الجامعية من جامعات ومراكز جامعية ومعاهد ومدارس عليا وارتفاع عدد الطلبة الجامعيين، بدأت الجهود تظهر من أجل التحسين النوعي من خلال بعض الاصلاحات من بينها العمل على تحقيق انفتاح الجامعة الجزائرية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وفق الاتجاه العالمي السائد في هذا المجال، فظهرت بعض المساعي لربط الجامعة بمحيطها واشراكها في المسار التنموي من خلال مايلي:

- اصدار عدد من القوانين التي تحقق هذا المنحى، منها القانون رقم 98-11 بتاريخ 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998-2002) ، المعدل والمتمم بالقانون 08-05 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2008 قصد اعادة الاعتبار لوظيفة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وانفتاحها على محيطها بتثمين نتائج البحث، كما نجد المرسوم التنفيذي رقم 11-396 الصادر في 24 نوفمبر سنة 2011 والذي يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العلمية ذات

الطابع العلمي والتكنولوجي، والمرسوم التنفيذي رقم 12-293 الصادر بتاريخ 21 جويلية 2012 و الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، كما تم رفع ميزانية البحث العلمي و رصد ما يقدر ب100 مليار دينار أي 1.636 مليار دولار لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس 2012-2016 . (بوالفول، صفحة 14)

- انجاز هياكل قاعدية وتجهيزات كبرى خاصة بالبحث والتطوير وذلك باستحداث ستة أصناف من الهياكل القاعدية تتمثل في مخابر ومراكز ووحدات البحث وأقطاب علمية للتميز داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث والمنشآت العلمية ما بين الجامعات والأقطاب التقنية وكذا التجهيزات الكبرى المرتبطة ببرامج التعبئة لاسيما في مجال الفضاء والبيو تكنولوجيا والمجال النووي .
- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بابرام اتفاقيات شراكة مع عدد من المؤسسات الاقتصادية وبالأخص الصناعية منها لتمكين الباحثين من تطبيق بحوثهم لتطوير الصناعة في الجزائر.
- إنشاء فرق بحث مختلطة بين مختبرات البحث العلمي في المؤسسات الصناعية والباحثين الجامعيين، كما أنّ العديد من مراكز بدأت تفتح فروع تجارية لتسويق منتجاتها البحثية وعرض خدماتها على القطاع الاقتصادي .
- العمل على جمع المعلومات الخاصة باحتياجات القطاع الاقتصادي والمشاكل التي تواجهه، وتحديد ما تملكه مخابر الجامعات ومراكز البحث من بحوث وابتكارات في شتى المجالات لانشاء قاعدة بيانات متخصصة تربط مخرجات البحث بمتطلبات التنمية.
- العمل على اثراء مشاريع التعاون العلمي والاقتصادي و تشجيع الابتكار في مجالات العلوم والتقنية، وتحفيز الشراكة الدولية في هذا المجال .
- دعم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الباحثين لتأسيس شركات لانتاج مبتكراتهم وفق الشروط العالمية وتسويقها وتقديم الدعم اللوجيسيتي والتمويل اللازمين لانجاحها.
- العمل على تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من خلال استراتيجية مبنية على مجموعة من الامتيازات المالية والضريبية، بالاضافة الى المرافقة التي تستهدف الطلبة الجامعيين، حيث تم انشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعات والتي تعتبر نقطة التقاء بين الجامعة وعالم الأعمال، وعليها يرتكز جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من أجل ترسيخ الفكر المقاولاتي وانشاء المؤسسات المصغرة بالشراكة مع الجامعات والمدارس الكبرى. (بعلة و بن عويدة ، 2018، صفحة 181)
- انّ هذه المساعي والجهود وان كانت مهمة كبداية لربط الجامعة الجزائرية القطاع الاقتصادي، الاّ أنّها توصف بالمتواضعة وأنّ علاقة الجامعة الجزائرية بمحيطها لا تزال هشة، فقد جاءت في المرتبة 125 من بين 137 دولة سنة 2017 حسب مؤشر التعاون بين

الجامعة والقطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، وهو ما يدل على أنّ ما تم تحقيقه في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي لازال دون المستوى المطلوب (بوفنش، 2011، صفحة 559)، وهذا راجع الى أسباب عدة أهمها:

- ضعف البنية القانونية في هذا المجال وغياب آليات واضحة واستراتيجيات مدروسة لتفعيل الشراكة، وصعوبة ايجاد المؤسسات من طرف الجامعات وغياب الرؤية البحثية الاستراتيجية على مستوى القطاع الاقتصادي.
- ضعف التخطيط والتسيير لأنشطة البحث العلمي، فمشاريع البحث لاتعتمدعلى عملية تقييم ومتابعة صارمتين، إضافة الى التوجه غير المتوازن للبحوث الجامعية النظرية على حساب البحوث التطبيقية. (Benbouzid & Dahmani, 2020, pp. 137,138)
- العراقيل المتعلقة بتنظيم الجامعات ومراكز البحث التي تعتمد أساسا على التمويل الحكومي ما يجعلها لا تبحث عن التمويل الذاتي الذي تحققة علاقات الشراكة، وهو ما أدى الى تراجع الإمكانات البحثية بفعل سياسات الحد من الانفاق وعدم استقلالية الباحثين وغياب الدعم الخاص للبحث العلمي، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لأنشطة البحث العلمي في الجزائر بحوالي 80 ٪من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ ٪3للقطاع الخاص،و ٪7من مصادر مختلفة. (الأخضر و براهيمي، 2016، صفحة 416)
- عدم وجود رؤية مشتركة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الاقتصادي وعدم تقدير أهمية ومردودية الشراكة التي لا يمكن أن تنجح دون أن تتأكد قناعة الجانبين بحتمية العمل المشترك الذي تفرضه لمصلحة المتبادلة وتمليه المنفعة المجتمعية . (Souleh, 2015, p. 55)
- انّ المنفعة والعوائد المتحققة من علاقات الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال والنماذج الناجحة في هذا المجال تفرض تبني استراتيجية متعددة القطاعات لزيادة فرص النجاح وتخطي العقبات والعراقيل في هذا المجال لتحقيق ما حققته العديد من الدول في هذا المجال، والتي ماكان لها أن تنجح فى هذا المسعى إلاّ من خلال قيامها بالكثير من الإصلاحات التى يتطلبها هذا التوجه، ومن أهم الإصلاحات التي يمكن استقراؤها من هذه التجارب للاستفادة منها فى تحقيق الشراكة ونجاحها مايلي:
- تحقيق التحول النَّوعى فى أدوار الجامعة، حيث أدى التوجه نحو إقامة الشراكات والتحالفات بين الجامعات وقطاع الأعمال إلى وضع الجامعة فى قلب الأحداث الاجتماعية، وتفعيل الوظيفة الثالثة للجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة توجه الجامعة في ممارستها لدوريها الآخرين (التعليم والبحث).
- وضع أو تطوير تشريعات تعزز لامركزية مؤسسات التعليم العالي وتضمن استقلاليتها الأكاديمية والإدارية، مع التزام هذه المؤسسات بالقوانين والسياسات والتوجهات العامة

للتعليم العالي، على أن يصاحب ذلك تطوير وتطبيق نظم مساءلة تضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

- تضمين مقصد خدمة الجامعة للمجتمع في سياسات إصلاح التعليم الجامعي لأنّ مواجهة التحديات الكبرى للتعليم الجامعي لا يمكن أن تتم من خلال محاولات الإصلاح الجزئي لبرامجه أو سياساته، لأنّ الأمر يتطلب حركية متعددة ومتكاملة الأبعاد تكون الجامعة في صميمها في سبيل تحقيق المشروع المجتمعي المنشود.
- العمل على إيجاد آليات واضحة تسهم في نشر ثقافة الشراكة البحثية وزيادة الوعي بنتائجها الايجابية، وذلك من خلال انشاء مراكز متخصصة على مستوى المؤسسات الجامعية تتولى تضمين هذه الثقافة ضمن الأنشطة الجامعية تكون من مهامها التنسيق مع مختلف المؤسسات) كالوزارات والشركات، والقطاع الخاص(، وتحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجات المجتمع، وبما يتفق وأهداف التنمية الشاملة.
- التركيز على التوسع النوعي في قطاع التعليم العالي الذي تعكسه جودة التكوين وأنشطة البحث العلمي، ووضع الخطط اللازمة لتحسين جودته وتطويره وتذليل الصعوبات التي تعترضه، واقرار الموازنات اللازمة من أجل ذلك.
- توفير ميزانية مناسبة للبحث العلمي وتحديث أساليب التمويل بحيث لا تقتصر على التمويل الحكومي بل تتعداه الى مؤسسات من القطاع الخاص والفاعلين ذوي العلاقة بقطاع التعليم العالي من خلال إنشاء صندوق دعم للبحث العلمي تحت اشراف وزارة التعليم العالي لدعم البحوث العلمية وسن الأنظمة التي تجعل الشركات والمؤسسات الصناعية تخصص جزءا من صافي أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي كما يحدث في الدول المتقدمة .
- توفير المناخ الأكاديمي اللازم لتطوير البحث العلمي وتشجيع الباحثين ذوي الكفاءات العالية على تقديم انتاجهم العلمي واستثماره في مختلف أوجه التنمية من أجل تحفيزهم على البقاء والاستمرار في خدمة الجامعة الجزائرية ، وتفعيل التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من الأبحاث، مع السعي الجاد للاستفادة من الكفاءات الجزائرية في الخارج .
- اجراء المقارنات المرجعية الداخلية والخارجية بصفة دورية من أجل محاكاة النماذج الناجحة وربط الجامعات الجزائرية بالمراكز البحثية العربية والعالمية، والعمل على تحسين تنافسيتها من خلال تحسين جودة مخرجاتها.

خاتمة :

لقد شهدت مؤسسة الجامعة منذ نشأتها الكثير من التطورات والتحديات سواء في فلسفة ومقاصد نشوئها أو في وظائفها، وذلك تحت تأثير عوامل عدّة، منها ما هو داخلي يتعلق ببنيتها

التنظيمية وأدوارها، ومنها ماهو خارجي يرتبط بعلاقتها مع المجتمع ومؤسساته، حيث طرحت مسألة دور الجامعة في خدمة المجتمع وموقعها من حركة التغيير المجتمعي ومدى اسهامها فيه، وهي الرؤية التي باتت تكتسب أهمية أكبر على أطروحات التغيير والاصلاح في مجال التعليم العالي، ذلك أنّ الجامعة كمؤسسة تعليمية عالية المستوى يفترض أن تكون في قلب المشروع المجتمعي وتنميته، باعتبار أنّ مخرجات الجامعة هي مدخلات التنمية، وكلما كانت الجامعة أكثر التحاما بالمجتمع كلما كانت لها قدرة أكثر على الاسهام في تنميته، وهو ماظهر جليا من خلال اهتمام الدول المتقدمة وسعيها المستمر لتوثيق علاقة الجامعة بمحيطها، من خلال استراتيجيات عدّة أهمها علاقات الشراكة مع قطاع الأعمال مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي أدمجت هذه المقاربة في سياسة التعليم العالي بما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة، حتى أضحت جامعاتها من أهم المؤسسات المساهمة في تطوير القطاع الانتاجي، وتقوم مؤسسات القطاع الانتاجي بدورها في احداث تطوير هام في أدوار وأنشطة الجامعات ومخرجاتها، وهو ماجعل من النموذج الأمريكي نموذجا رائدا في هذا المجال بالنظر الى العوائد المتحققة منه.

ولقد تبيّن لنا أنّ علاقة الجامعة الجزائرية بقطاع الأعمال خصوصا ومختلف مؤسسات المجتمع لاتزال هشة ودون المستوى المطلوب و أنّ الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال يحتاج الى مقومات وركائز عدة في مقدمتها الالتزام والدعم السياسي المستمر لتجديد مقاصد التعليم العالي وتطويره، لأنّ قطاع التعليم العالي يتأثر لا محالة بسياسة الدولة ونظامها الاجتماعي ومشكلاتها ونظرتها إلى التعليم ومكانته.

هذا ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتعلقة بها والتي نعرضها كنتائج ضمن النقاط التالية:

- إنّ البيئة الجامعية المعاصرة بخصائصها وتحدياتها من عولمة ومنافسة وثورة معرفية تشكل عوامل تفرض تعزيز علاقة الجامعة بمحيطها لتوسيع آفاقها وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات الموجودة في البيئة المحلية والعالمية.
- الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال تمثل اطارا لتبادل المنفعة والموارد، وهي استراتيجية هادفة ومستمرة ينتج عنها فوائد وعوائد متعددة بالنسبة للطرفين وبالنسبة للمجتمع ككل تظهر على المديين المتوسط والطويل، وتعيد للجامعة مكانتها وفاعليتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- الأدوار التي يتوجب أن تؤديها الجامعة في اطار الشراكة يجب أن تكون في خدمة المشروع المجتمعي وموجهة لتنميته، وهذا يتطلب أن تكون المعرفة التي تنقلها الجامعة من خلال وظيفة التدريس أو تنتجها من خلال وظيفة البحث العلمي ذات مردودية ايجابية للمجتمع.
- انّ الاستفادة من التجربة الأمريكية أو غيرها من التجارب الناجحة في مجال الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال مرهون بتوفير جملة من المقومات والمتطلبات لتوثيق علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط السوسيو اقتصادي من خلال تكثيف الجهود وتبني استراتيجية قوية لتحقيق التطور النوعي وتحسين جودة مخرجاتها، وعدم الاكتفاء

بالتوسع الكمّي الذي يتميز بالنمطية وقدرته المحدودة على تجسير الفجوة الموجودة بين الجامعة ومحيطها.

قائمة المراجع :

1. عزي الأخضر، و نادية براهيمي. (2016). دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة لواقع الجامعة الجزائرية . المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي . الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. الطاهر بعلة، و نجوى بن عويدة . (2018). الطاهر بعلة، نجوى بن عويدة،» الشراكة ين الجامعة وأجهزة الدعم من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية : عرض لتجربة الشراكة بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دار المقاولاتية ميلة. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية(3).
3. آمنة زيان، و محمد دحماني. (2018). أهمية الابداع في الجزائر من خلال الشراكة بين الجامعة والصناعة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، (3).
4. بهاء الدين هاني محمد. (2017). تطوير التعليم العالي: التحديات الراهنة وأزمة التحول. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
5. حميدة خالدي، و رفيقة حروش. (2020). الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المنتجة ركيزة لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر: المزرعة التجريبية بجامعة فرحات عباس سطيف 1 نموذجا. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 8(1).
6. راضية بوزيان. (2010). واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: رؤية استشرافية وإطار مقترح للإصلاح. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 4(3).
7. سامية بوقرة. (2021). الشراكة بين الجامعة ومنظمات الأعمال وأثرها على المجتمع : دراسة ميدانية. مجلة آفاق علمية،، 13(1).
8. عبد العزيز بن ناصر، و عبد العزيز الشتري. (2015). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة ين الجامعات والمؤسسات الانتاجية بالمملكة العرية éالسعودية . مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 34.
9. عمار حامد. (2006). الإصلاح المجتمعي : اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية. القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب.
10. عمار حامد. (2006). الإصلاح المجتمعي : اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
11. ليو جان، و آخرون. (دت). التعليم من أجل المستقبل : التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادي والعشرين. مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم. الدوحة. قطر: مؤسسة قطر.
12. معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز. (1426). نحو مجتمع المعرفة :

الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث. دراسات(5).

13. نور عبد الله عوض العتيبي. (2022). دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. المجلة العلمية لكلية التربية(3).

14. هارون بوالفول. (بلا تاريخ). الشراكة بين الجامعة يالجزائرية والقطاع الخاص للنهوض والابتكار. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 2(25).

15. وسيلة بوفنش. (2011). الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعي في الجزائر وسبل تفعيلها. مجلة رؤى اقتصادية، 11(1).

16. ياسين ميموني، و عبد السلام عبد الله بندي. (2017). الشراكة بين الجامعة والبحث العلمي والمؤسسات كآلية لتفعيل الابتكار: البحث في التجربة الأمريكية. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية(55).

17. Council on Governmental Relations. (October 1999). The Bayh-Dole Act : A Guide to the Law and Implementing Regulations. Washington, D.C.

18. Benbouzid,K.,&Dahmani,S.(2020).Barriers to university-industry collaboration in Algeria: orientation –related barriers and transaction –related barriers. Economic Researcher Review,,8.

19. Souleh, S. (2015). Innovation and Linkages University-Industry in Algeria. Revue des Sciences Humaines, 15(2).

20. Tamtekin Aydin, O. (2014). Current Developments and Trends in Higher Education. Journal of Business, Economic and Finance, 3(4).

معيقات تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي

بويبية أسماء

جامعة محمد لمين الدباغين - سطيف 2 as.bouibia@univ-setif2.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المعيقات التي تواجه الطلبة الجامعين في تجسيد الفكر المقاولاتي ولتحقق من هذا الهدف تم تصميم استبيان ووزع على عينة عشوائية من الطلبة بلغ عددهم 42 طالب وطالبة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد الصديق بن يحي ولاية ـ جيجل ـ ، وتدخل هذه الدراسة ضمن البحوث التحليلية الوصفية وقد استخدم في ذلك الأسلوب الكمي ، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في ما يلي:

- توجد معيقات التأمين والائتمان في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .
- توجد معيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .
- توجد معيقات التسويق في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .

الكلمات المفتاحية : المعيقات ، المقاولاتية ، الطالب الجامعي

مقدمة

شهد العالم تطورات كبيرة في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، و يعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجلات التي تعبر عن مدى تطور وتقدم وازدهار المجتمع أو عن مدى تخلفه وضعفه ، فالاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع من خلال تلبية كافة رغبات واحتياجات المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقدم نحو الأفضل لمواكبة التغيرات المستعمرة التي يعرفها العالم خصوصا في حالة حدوث أزمات اقتصادية

لذلك تعتبر المقاولاتية أهم إحدى مصادر النمو الاقتصادي لكل بلد ، من خلال تشجيع الاستثمار ورفع مستويات الإنتاج ، لذلك فالدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم تسعى لتحسين الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات ومنح قروض للشباب ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ، بما في ذلك الطالب الجامعي إذ يعتبر فاعل أساسي في تفعيل النشاط الاقتصادي ، لذلك من الضروري أن تعزز الجامعة من كفاءة ومهارة الطالب الجامعي من خلال إعداد عدة برامج لتشجيعهم على التوجه نحو العمل المقاولاتي للإنشاء مؤسساتهم الخاصة ، وفي دراستنا سوف نحاول التعرف على أهم المعيقات التي تواجه الطالب الجامعي عند قيامه بإنشاء مشروع خاص من خلال طرح التساؤل الرئيسي المتمثل في :

- ماهي المعيقات التي تحد من تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي؟

وتندرج تحته تساؤلات فرعية تتمثل في:

- هل توجد معيقات التأمين والائتمان في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي؟
- هل توجد معيقات الإجراءات الإدارية في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي؟
- هل توجد معيقات التسويق في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي ؟

1. فرضيات الدراسة

أ. الفرضية الرئيسية:

توجد معيقات تحد من تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .

ب. الفرضيات الفرعية:

- توجد معيقات التأمين والائتمان في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي.
- توجد معيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .
- توجد معيقات التسويق في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي .

2. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في

- الكشف عن طبيعة الفكر المقاولاتي الذي يتجسد على الطالب الجامعي
- توضيح ابرز المعيقات التي تواجه الطلبة الجامعيين عند محاولتهم لتجسيد فكرة مقاولاتي
- التعرف عن أسباب امتناع الطلبة الجامعيين إلى التوجه المقاولاتي وخلق مشاريع
- التوصل إلى مختلف الحقائق حول المقاولاتية في الجزائر
- توضيح الرؤية اتجاه الصعوبات التي يمكن أن تواجه الطالب في حالة محاولته تجسيد فكرة المقاولاتية على ارض الواقع

3. أهداف الدراسة

- محاولة التعرف على أهم المعيقات التي تواجه الطالبة الجامعيين عند التوجه لتجسيد فكرة مقاولاتية
- محاولة تقدير مدى إقبال الطلبة على التوجه إلى مجال المقاولاتية
- محاولة التعرف عن واقع المقاولاتية في الجزائر

4. مفاهيم الدراسة

أ. المعيقات

جاء تعريفها على لسان العرب لأبن منظور من عوق الرجل لاخير عنه والجمع أعواق وعاقة عن الشيء يصرفه وجسمه التعويق ، ترتيب الناس عن الخير (يوسف خياط ، ص 930)

كما عرفها جرجس العائق بأنها: « عبارة عن الحاجز أو المانع مادي أو المعنوي أو نفسي أو اجتماعي يعيق كسد بين المرء وطموحه أو تحقيق حاجاته ويعتبر أن المعوقات هي كل الأشياء أو الأشخاص أو الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تكون عائق يحول دون أن يحقق الإنسان أهدافه وطموحاته (مريم ساته ، 2013 ، ص 9)

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المعيقات إجرائيا على أنها : « كل حاجز أو مانع سواء كان مادي أو معنوي يقف أمام الفرد يحول دون قدرته على تحقيق أهدافه التي يسعى إليها في أرض الواقع».

ب. المقاولاتية

يمكن تعريفها على أنها : « مجموعة النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تثمين و استغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت ، العمل ، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية ، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة « (دباح نادية ، 2012 ، ص 23)

- وقد عرفها شال أنها : « تنطوي على الاعتراف والتطوير والاستغلال ، الذي تم إجراؤه بهدف

خلق قيمة، تحتوى العملية على الجوانب زمنية ومكانية وتتضمن مختلف الإجراءات والاستراتجيات العملية ، والقرارات المتخدة في محاولة تحقيق الغايات المرجوة « (فنينش وسيم ، 2021 ،ص 34)

- وقد عرفها ألين فايول أنها : « حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجه الخطر ، والتي تدمج فيها الأفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير و أخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي « (مراد بودية سكينة ، إبراهيمي حنان ،227)

من خلال تعريفات السابقة يمكن تعريفها إجرائيا أنها: « مجموعة من الأفكار تسمح بإنشاء نشاط أو تطوير نشاط قائم من خلال استغلال الفرص و الإمكانيات والموارد المتاحة «

ج. الطالب الجامعي

يمكن تعريفه على أنه : « هو الذي يتلقى الدروس ومحاضرات والتدريب على كيفية الحصول على المعلومات في المؤسسة التعليم العالي للحصول على الشهادة الجامعية (مزيش مصطفى ، 2009 ، ص 24) .

ويعرف كذلك أنه : « شخص يتلقى دروسا ومحاضرات في الجامعة أو أحد فروعها أو المؤسسة تعليمية مكافئة لها ، في الغالب يكون هذا الشخص قد انتهى من الدراسة في أطوار سابقة يكون مستواها التعليمي أدنى من المستوى الجامعي ، ويسعى الطالب الحصول على إحدى الشهادات الجامعية مثل الليسانس ماستر ، الدكتوراه ، وهو الشخص الذي يطلب العلم ويسعى للحصول عليه ، ومصطلح جامعي أطلق عليه نسبة إلى المكان الذي يحصل منه على العلم (مزرارة نعيمة ، شعباني مليكه ، 2016 ، ص 63).

ويمكن تعريفه أنه : « شخص سمحت له كفاءته العلمية الانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية بغية الحصول على الشهادة ويتمثلون في طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

5. الدراسات السابقة

أ. الدراسة الأولى:

بدراوي سفيان بعنوان :» **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول « دراسة ميدانية بولاية تلمسان**» تلمسان ، (2014 ـ 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ظاهرة المقاولة لدى الشباب كواقع سوسيولوجي ، محاولين معرفة مختلف الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة ، وكذلك طبيعة الممارسة السائدة والمهيمنة ، كما تهدف إلى مقاربة الظاهرة من عدة مداخل ومن خلال نهج متعدد التخصصات ، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي أما أدوات جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة على الاستمارة

، أما عينة الدراسة فقد اعتمد الباحث على عينة كرة الثلج بلغ عددهم 172 مفردة

نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى أنه هناك غياب كبير لثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجزائري المقاول على العكس لاحظنا هيمنة للمنطق المجتمعي بمختلف قيمه بداية من فكرة الإنشاء وما بعد ذلك ، كما أن التأثير المفترض لمختلف للأجهزة السالفة الذكر على دوافع الشباب المقاولاتية هو غائب لحد كبير في توجهات الشباب المقاول نحو العمل الحر هي نتاج محددات اجتماعية مثل البطالة وضعف القدرة الشرائية فيما يتعلق بالأجور ، وأخرى سوسيو ثقافية تتعلق بالعائلة بدرجة كبيرة وتأثير الرأس مال الاجتماعي ومنطق الشبكات الاجتماعية

ب. الدراسة الثانية:

إسحاق رحماني بعنوان : « **المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي** » دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بولاية لبويرة ، (2016 ـ 2017)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مساهمة المقاولة الخاصة في تحقيق التنمية في مجتمع العمل من خلال توفير فرص العمل وامتصاص البطالة وتنمية مهارات العمال ، وكذلك الحفاظ على الحرف المهن وتنميتها ونشرها خاصة المهن ذات الطابع التقليدي ، وتكريس قم العمل في المجتمع ونشر الوعي الاقتصادي ، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، أما أدوات جمع البيانات فقد اعتمد الباحث على الاستمارة ، أما العينة فقد تم الاعتماد على عينة كرة الثلج بلغ عددهم 146

نتائج الدراسة توصلت هده الدراسة إلى أن الفعل المقاولاتي في الجزائر يتطلب تحسين البنية التحية يتجاوز كل العراقيل التي تعترض المقاول في تعامله مع المنظومات الرسمية ، كما يتطلب من كل الفاعلين الاقتصاديين من المقاولين والمنظومات رسمية داعمة لهذا الفعل والبنوك الممولة آلية لتحسين الخدمة والتقليل من معوقات التنمية بمجتمع العمل عن طريق تفعيل عدة آليات منها تسهيل عملية التواصل بين المقاول والمنظومات الرسمية وتمديد فترة الإعفاء الضريبي

ج. الدراسة الثالثة :

دباح نادية بعنوان : «**دراسة و اقع المقاولاتية في الجز ائرو آفاقها (2000 ـ 2009)**»، 2011 ـ 2012

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين ، وكذلك محاولة اكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار قصد النهوض بالمقاولاتية في الجزائر ، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي أما أدوات جمع البيانات فقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان

نتائج الدراسة توصلت الدراسة على أنه بالرغم من التأثير الذي تلعبه العوامل الشخصية للمقاول والذي لمسناه بدرجات متفاوتة ، بعضها ذات تأثير قوي مثل الرغبة في الخروج من البطالة

، تحقيق كسب مادي الاستقلالية ن الرغبة في تحقيق أنجاز شخصي ن وذلك الخبرة تمثل سندا كبيرا للمقاول يشجعه على المغامرة في إنشاء نشاط خاص به ، من خلال تحكمه في تقنية ما ، أو اطلاعه على مجال نشاط معين

الجانب الميداني لدراسة:

الإجراءات المنهجية الدراسة

1. مجالات الدراسة:

وتتمثل في:

- **المجال المكاني** : كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة محمد الصديق بن يحي ولاية جيجل
- **المجال الزماني** : استغرقت هذه الدراسة حوالي شهر من 16 أوت إلى 15 سبتمبر
- **المجال البشري**: متمثلة في طلبة جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

2. منهج الدراسة :

حسب طبيعة الموضوع والمشكلة المطروحة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، لأنه يتناسب مع موضوع الدراسة .

3. أداة الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على تقنية الاستمارة كأداة لجمع البيانات من ميدان الدراسة، حيث تكونت من أربعة محاول، المحور الأول متعلق بالبيانات الشخصية والمحور الثاني متعلق معيقات التأمين والائتمان والمحور الثالث متعلق بمعيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية أما المحور الرابع فيتعلق ب معيقات التسويق

4. عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 42 طالب جامعي، حيث تم اختيار العينة عشوائية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع حيث أن الاستمارة موجه لجميع الطلبة الجامعيين في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد الصديق بن يحي

5. المعالجة الإحصائية

تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج spss وتم استخراج الجداول والتكرارات والنسب المئوية

أ. عرض وتحليل البيانات

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول رقم (1): يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسب المئوية %
ذكر	10	23,81%
أنثى	32	76,19%
المجموع	42	100

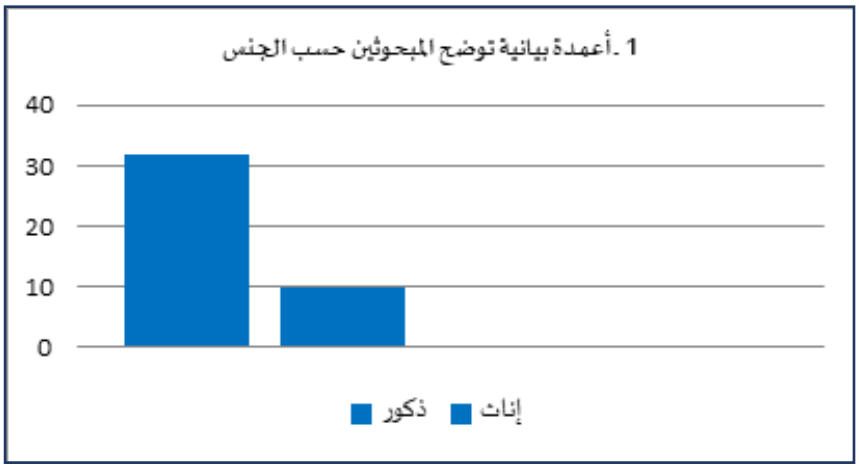

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 1 أن أغلبية أفراد العينة إناث ويتراوح نسبتهم ب 76,81% وهذا راجع لطبيعة العينة والتي تتضمن طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تاسوست حيث يغلب عليها الطالبات أكثر من الطلبة بفرق شاسع ويرجع ذلك لطبيعة التخصص والذي يستقطب الجنس الأنثوي أكثر من الجنس الذكوري ، وهذا ما يتيح لهن الفرصة الإجابة على الاستمارة ، تليها نسبة الذكور ب 23,81%

الجدول رقم (2): يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسب المئوية%
ليسانس	29	69%
ماستر	9	9,5%
دكتوراه	4	2,14%
المجموع	42	100

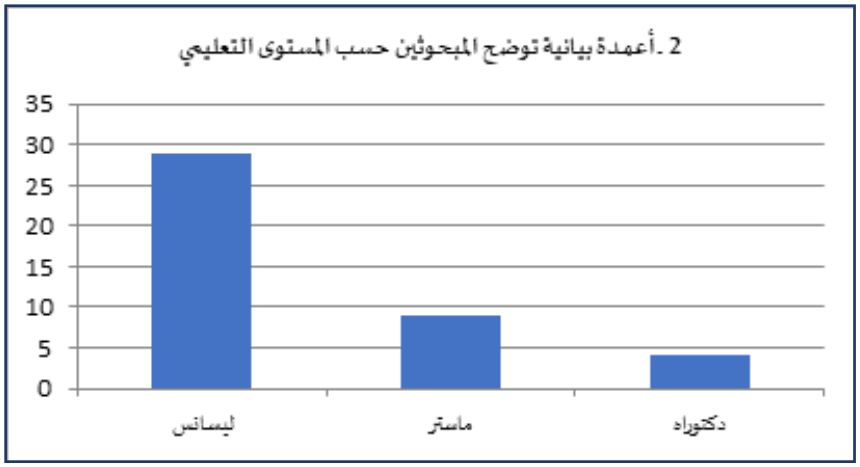

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 2 أن أغلبية أفراد العينة ليسانس بنسبة تقدر ب 69% تليها ماستر بنسبة 9.5% وفي الأخير نجد دكتوراه بنسبة 2,14% ويرجع ذلك أن فترة توزيع الاستمارات كانت متخصصة لتسجيل طلبة ليسانس لذلك كانت نسبة ليسانس أعلى أما طلبة الماستر فلم يكونوا موجودين لأن التسجيلات الخاصة بهم لم تبد بعد ،أما الدكتوراه فيكون حضورهم عند بداية السنة الدراسية.

المحور الثاني : معيقات التأمين والائتمان

الجدول رقم (3): يوضح صعوبة توفير المال، عائق أساسي لعدم توجه الطلبة نحو إنشاء مشاريع خاصة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	41	97,6%
لا	1	2,4%
المجموع	42	100

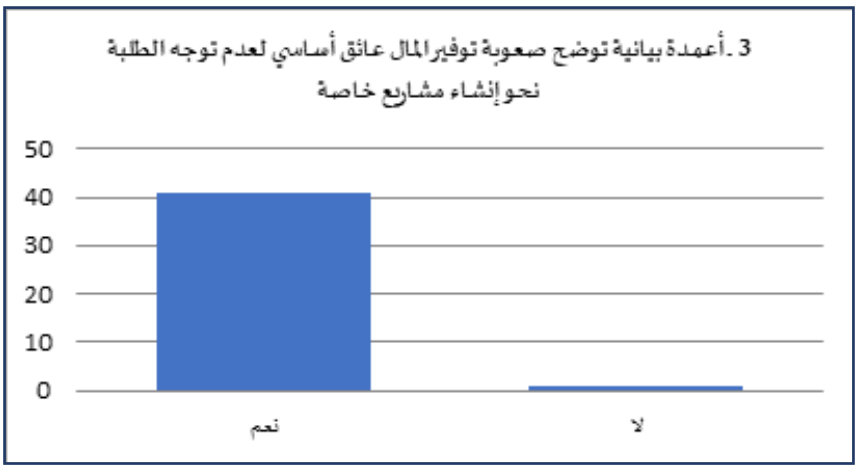

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 3 أن أغلبية أفراد العينة والتي تقدر نسبتهم ب 97,6% أقرر أن صعوبة توفير المال عائق أساسي لعدم توجههم إلى إنشاء مشاريع ويرجع ذلك أن أغلبية الطلبة ليس لديهم دخل بلي ينشغلون في الدراسة أغلبية أيام السنة وإذ كان هناك دخل فهو بصفة مؤقتة من أجل سد احتياجاتهم اليومية بالإضافة ينتمون إلى أسر ذات دخل متوسط أو ضعيف وأغلب أفكار المقاولاتية تحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ، حتى يتمكن من تجسيدها في أرض الواقع.

الجدول رقم (4): يوضح تفضيل الطالب الجامعي العمل في القطاع العمومي على اللجوء إنشاء مشروع خاص

	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية%
نعم		20	47,62%
لا	نقص الوعي اتجاه الفكر المقاولاتي	6	14,28%
	التخوف من صعوبات ومخاطر إنشاء مشروع	16	38,1%
المجموع		42	100

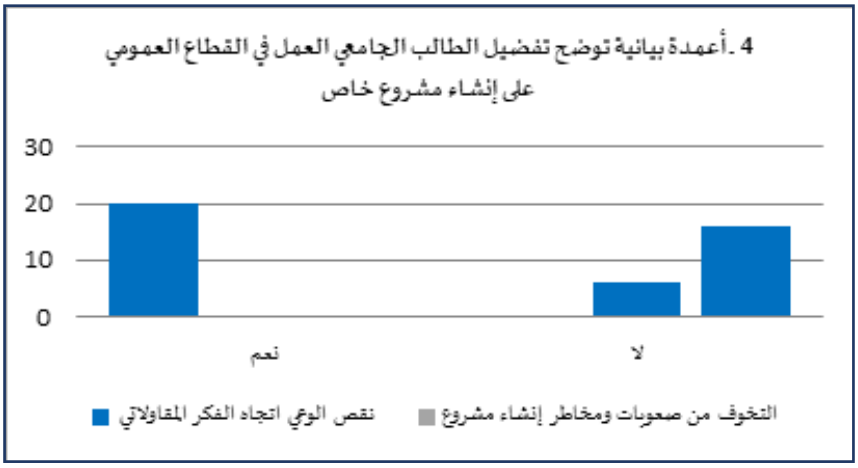

يتضح من خلال الجدول رقم 4 المتعلق بتفضيل الطالب الجامعي العمل في القطاع العمومي على اللجوء لإنشاء مشروع خاص ، أن أغلبية أفراد العينة والمقدرة نسبتهم ب 52,38% أكدوا أنهم يفضلون العمل في القطاع العمومي ويرجع أن ذلك الطلبة يفضلون العمل بالشهادة التي تحصلوا عليها في الجامعة كونهم لديهم المهارة في مجال تخصصهم وتخوفهم من المجال المقاولاتي وكذلك يضمن لهم التأمين لدى الدولة ، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين أقرو أن لديهم نقص الوعي اتجاه الفكر المقاولاتي بالنسبة 14,28% ويرجع ذلك أن تخصصاتهم لا تشمل التوجه المقاولاتي وعدم اهتمام الجامعة بتنمية الفكر المقاولاتي لديهم تليها نسبة 38,1% الذين أكدوا تخوفهم من صعوبات إنشاء مشروع وهذا راجع كذلك لنقص المعارف والقدرة لديهم على إنشاء مشاريع، وفي الأخير نجد أن 47,62%أكدوا أنهم يفضلون المشروع الخاص ويمكن إرجاعه لطبيعتهم الشخصية التي تتمثل في ميلهم لإنشاء مشاريع خاصة ويفضلون التغيير وتطوير من الذات.

الجدول رقم (5): يوضح صعوبة الحصول على قروض لدعم المشروع الخاص

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	30	71,27%
لا	12	28,57%
المجموع	42	100

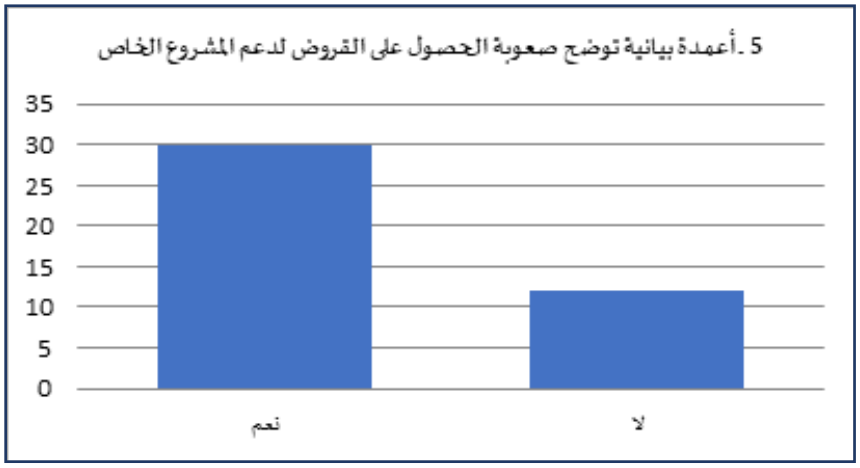

يتضح من خلال الجدول رقم 5 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على قروض لدعم مشروعهم وقدرت نسبتهم ب 71,27% ويرجع ذلك إلى طبيعة الإجراءات الصعبة والمقعدة من حيث مبالغة البنوك التجارية في المطالبة على الضمانات و عزوف البنوك على إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجمها وفي حالة قبول تسليم القروض تكون ذات محدودية و غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما أن أغلبية الإجراءات المتخذة تعاني من البطيء الشديد في معالجة الملفات طلبات التمويل بعد إيداعها على مستوى البنوك

الجدول رقم (6): يوضح تفضيل الاستعانة بالقروض في تمويل مشروعك الخاص

	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية%
نعم		14	33,33%
لا	عدم القدرة على التسديد	4	9,52%
	صعوبة منح القروض الخاصة	4	9,52%
	قروض ذات فوائد متناقضة للعقيدة الإسلامية	20	47,62%
المجموع		42	100

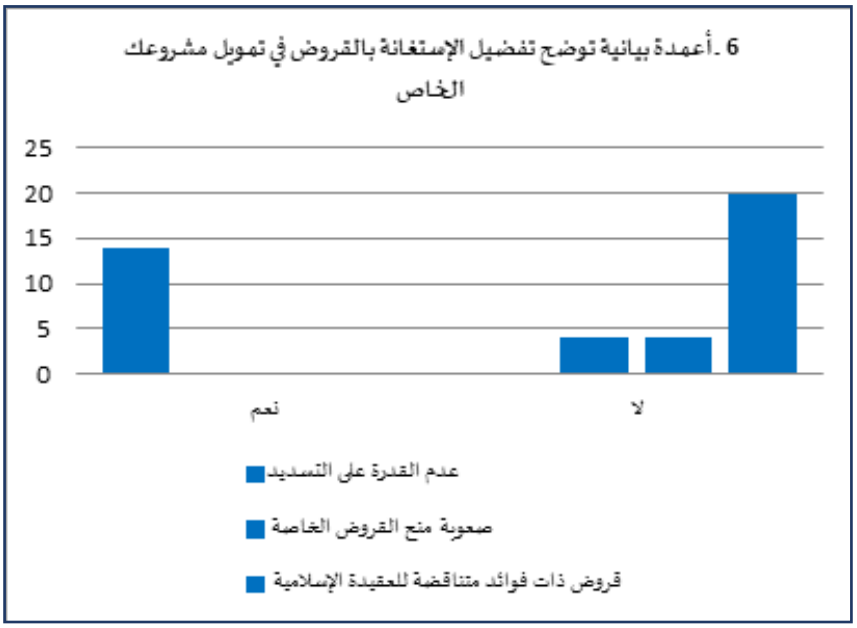

يتضح من خلال الجدول رقم 6 أن أغلبية المبحوثين أكدوا أنهم لا يفضلون الاستعانة بالقروض في تمويل مشروعك الخاص وقدرت نسبتهم ب 66,66 % ويرجع ذلك إلى تخوفهم من فكرة القرض كما أن طبيعة الإجراءات معقدة حيث قدرت نسبة الإفراد الذين أقرو أن ليس لديهم قدرة على التسديد بالنسبة 9,52% ويرجع ذلك أن أغلبية الطلبة لا يمتلكون المال الكافي لتسديد القروض خاصة أن نجاحه غير مضمون مما يجعل لديهم التخوف من عدم القدرة على التسديد ، تليها صعوبة منح القروض الخاصة بنفس النسبة ويرجع ذلك إلى طبيعة الإجراءات الصعبة والمعقدة وعزوف البنوك على إقراض المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهذا ما أكدناه في الجدول رقم 5 ، أما أكبر نسبة فقدرت ب 47,62% والتي تتمثل في قروض ذات فوائد متناقضة للعقيدة الإسلامية حيث أن أغلبية القروض الممنوحة تكون مقابل فوائد وهذا ما يجعل الطالبة يتجنبون إقراض كونها مخالفة للدين الإسلامي مما يجعل الكسب ربوي غير شرعي.

الجدول رقم (7): يوضح مؤسسات الدعم ساهمت في زيادة انتشار مشاريع استثمارية خاصة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	15	35,7%
لا	27	64,3%
المجموع	42	100

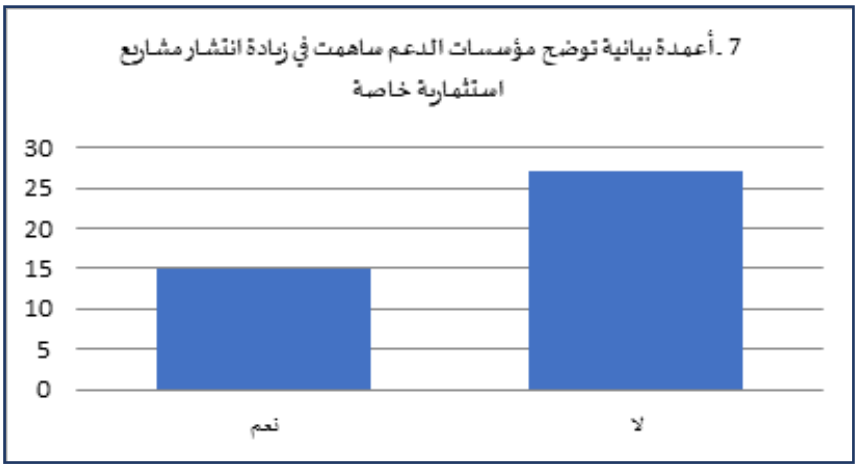

يتضح من خلال الجدول رقم 7 أن أغلبية المبحوثين أكدوا أن مؤسسات الدعم لم تساهم في زيادة انتشار مشاريع الاستثمارية خاصة بنسبة قدرت ب 64,3% ويرجع ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة المتوسطة على الحصول على القروض وهذا ما ذكرناه في الجدول رقم 5 والجدول رقم 6 أن بنوك تبالغ في منح الضمانات وكذلك بطئ الإجراءات الإدارية كما أن أغلبية الطلبة ليس لديهم القدرة على تسديد القروض خاصة حيث أنه عند القيام بمشروع خاص فإنه يتطلب مبالغ مالية كبيرة كذلك نجد أغلبية البنوك تمنح هذه القروض مع فوائد ربوي وهذا ما يتنافى مع العقيدة الإسلامية مما يجعل أغلبية الطلبة يتجنبون مثل هذه القروض

الجدول رقم (8): يوضح تلقى الطالب الجامعي تسهيلات بصفة خاصة في دعم المالي لتسير مشروعه

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	4	9,52%
لا	38	90,48%
المجموع	42	100

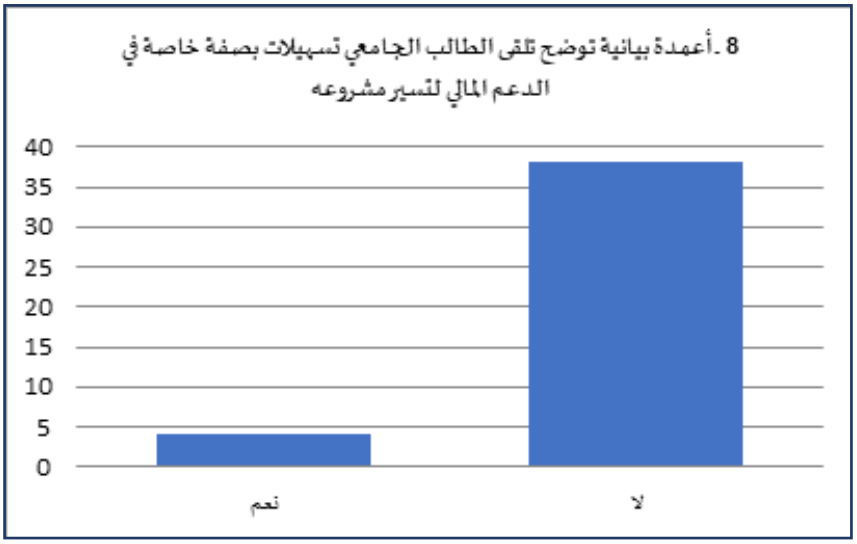

يتضح من خلال الجدول رقم 8 أن أغلبية المبحوثين أقرو أنه لا يتلقى الطالب الجامعي تسهيلات بصفة خاصة في دعم المالي لتسير مشروعه والتي تقدر نسبتهم ب 90,48% ويرجع ذلك أن طبيعة القوانين التي تم سنها فيما يخص دعم المشاريع جارية على أفراد المجتمع بدون أي تمييز للأية فئة سواء كانت متعلمة أو غير متعلمة أي أن الدولة لم تأخذ بعين الاعتبار كفاءة الطالب وتميزه عن غيره من أفراد المجتمع ، وهذا ما يجعل الطلبة يفضلون العمل في القطاع العمومي على تبني أفكار مقاولاتية .

المحور الثالث : معيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية

الجدول رقم (9) : يوضح تقديم الدولة تسهيلات في إعداد الوثائق والإجراءات القانونية للمو افقة على المشاريع

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	9	21,43%
لا	33	78,57%
المجموع	42	100

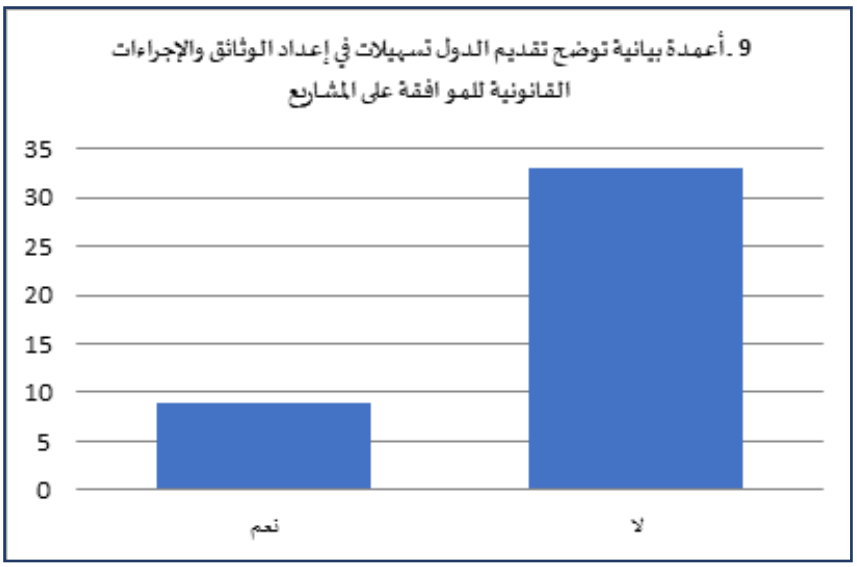

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أن أغلبية المبحوثين أقرو أن الدولة لا تقدم تسهيلات في إعداد الوثائق والإجراءات القانونية على المشاريع وقدرت نسبتهم ب 78,57% ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإدارات الجزائرية التي تعاني من مشاكل بطئ الإجراءات الإدارية وعدم الاستجابة السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ حيث لاتزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة ويغلب عليها طابع الروتين ، مما يجعل معالجة الملفات الخاصة بقبول المشاريع الخاصة تتم بطئ كبير ، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لهذا الإجراء كثيرة مما يضع فرص كبيرة على أصحاب المشاريع

الجدول رقم (10): يوضح منح الدولة عقارات للمستثمرين

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	18	42,86%
لا	24	57,86%
المجموع	42	100

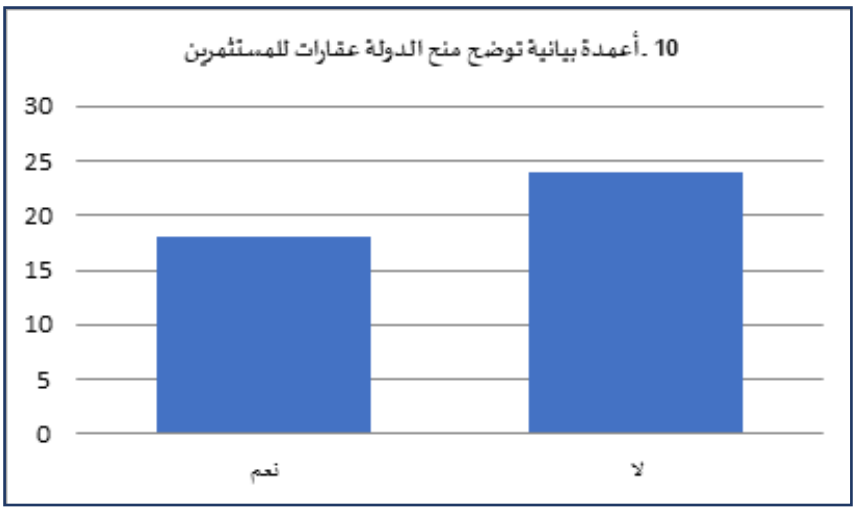

يتضح من خلال الجدول رقم 10 أن أغلبية المبحوثين أقرو أن الدولة لا تمنح عقارات للمستثمرين وقدرت نسبتهم ب 57,86% ويمكن إرجاع ذلك إلى القيود البيروقراطية التي لا تزال تفرض نفسها على الجماعات ورفض طلبات منح الأراضي المخصصة الاستثمار غير مبررة كذلك طول مدة منح الأراضي كما أن الكثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية مما يواجه المستثمرين الرفض إنشاء مشروعهم على تلك الأراضي من قبل الأهالي وهذا ما يسبب تعطيل المشروع وخسائر كبيرة لدي المقاولين.

الجدول رقم (11): يوضح تخصيص الدولة تخفيضات في بداية المشروع على الضرائب

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	15	35,71%
لا	27	64,29%
المجموع	42	100

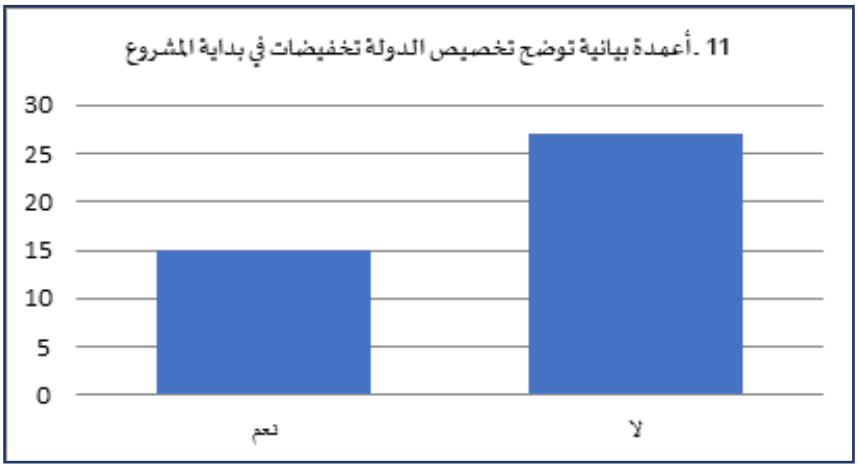

يتضح من خلال الجدول رقم 11 أن أغلبية المبحوثين أقرو أن الدولة لا تخصص تخفيضات في بداية المشروع على الضرائب وقدرت نسبتهم ب 64,29% ويمكن إرجاع ذلك إلى أن طبيعة القوانين الخاصة بالنظام الضريبي لم تراعي تخفيض الضرائب في بداية المشروع إلا أنها أحيانا تحاول تخفيف الأعباء الجبائية رغم ذلك ليس هناك قانون خاص بتخفيض الضرائب في السنوات الأولى من انطلاق المشروع وبتالي ليس هناك حوافز موجهة لتشجيع إنشاء المشاريع الخاصة مما يجعل أغلبية الطلبة يتجنبون إنشائها خوفا من الضرائب إذ يعتبرونها عبئ كبير تعيق من استرجاع أموالهم المستثمرة .

الجدول رقم (12) : يوضح الامتيازات التي تمنح للجنس الأنثوي أكثر من الجنس الذكوري عند إقامة مشروع

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	23	54,76%
لا	19	45,24%
المجموع	42	100

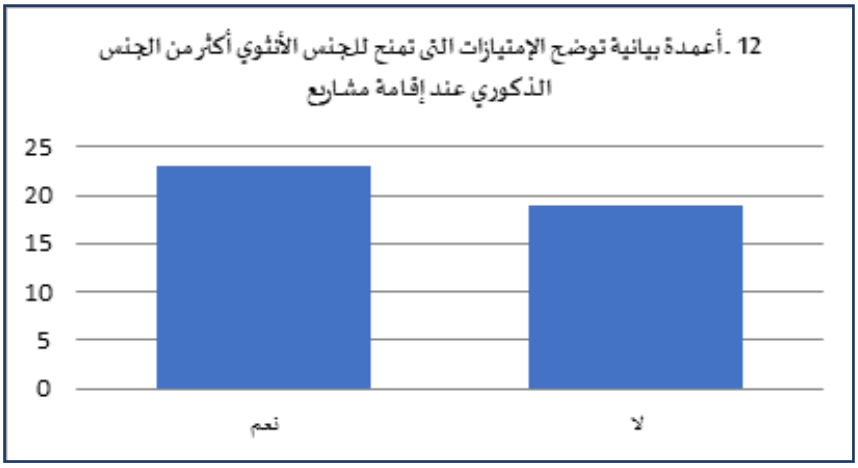

يتضح من خلال الجدول رقم 12 أن أكثر من نصف المبحوثين أقرو أن الامتيازات التي تمنح للجنس الأنثوي أكثر من الجنس الذكوري عند إقامة مشروع خاص وقدرت نسبتهم ب 54,76% يرجع ذلك أن الدولة تسعى إلى تشجيع استثمار المرأة في المشاريع الخاصة وأهميتها في زيادة الاقتصاد الوطني عند إصدار القوانين واللوائح القانونية فيما يخص المجال المقاولاتي، فالدولة تدعم النساء بشكل خاص لأنهم أكثر فئة لا تتوجه إلى الفكر المقاولاتي على عكس الرجال الذين يتوجهون بكثرة للإنشاء مشاريع الخاصة .

الجدول رقم (13) : يوضح وجود تعقيد في الإجراءات الإدارة والبطيء الشديد فيها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	38	90,5%
لا	4	9,5%
المجموع	42	100

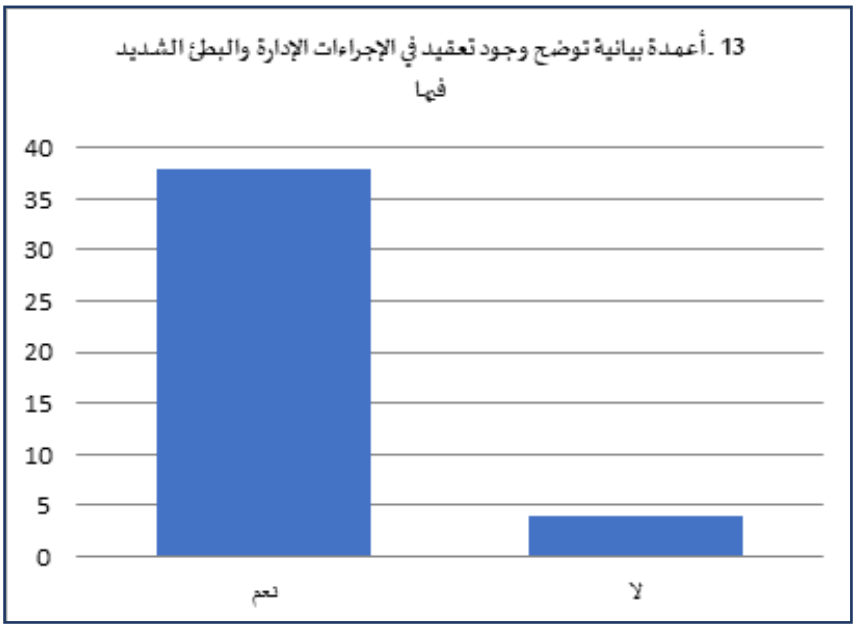

يتضح من خلال الجدول رقم 13 أن أغلبية المبحوثين أقرو أنه يوجد تعقيد في الإجراءات الإدارية الجزائرية والبطيء الشديد فيها ويرجع ذلك أن أغلبية المشاريع التي تسلم إلى الإدارة لا تلقى استجابة سريعة من حيث التنظيم والتنفيذ مما قد يسبب التعطيل الكثير من المشاريع الخاصة أو ربما يتم إلغائها وهذا ما ذكرناه سابقا في الجدول رقم 9 أنا الإدارة يغلب عليها طابع الروتيني والإجراءات البيروقراطية المعقدة والتي تستغل وقت كبيرة أو مدة طويلة للاطلاع والرد على المشاريع أو الطلبات القروض الموجهة للمؤسسات الدعم المالي أو البنوك .

المحور الرابع : معيقات التسويق

الجدول رقم (14): يوضح مواجهة صعوبات عند دراسة وتحليل الأسواق

	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية%
نعم		2	4,76%
لا	عدم تنظيم الأسواق	7	16,66%
	اختلال الدائم في القدرة الشرائية والأسعار	33	78,58%
المجموع		42	100

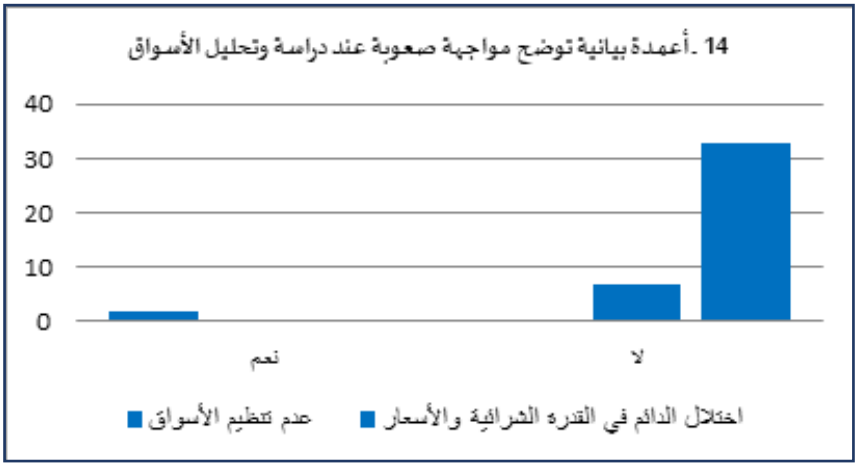

يتضح من خلال الجدول رقم 14 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أنهم يواجهون صعوبات عند دراسة وتحليل الأسواق وقدرت نسبتهم ب 95,25% وهذا راجع إلى طبيعة الأسواق الجزائرية التي تعرف بالتغير المستمر من حيث الأسعار حيث قدرت نسبة الذين أقرو أنه هناك اختلال في القدرة الشرائية والأسعار بنسبة 78,58% ويرجع ذلك إلى أن لأسواق الجزائرية في تذبذب مستمر بسبب عدم استقرار الوضع الاقتصادي وخاصة مع ظهور أزمة كرونا مما سبب نقص الكبير في السلع بمختلف أنواعها بإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية بسب الشلل الذي أصاب مختلف القطاعات العامة والخاصة بالإضافة إلى استغلال الوضع من قبل فئة معينة واحتكار السلع ، تليها عدم تنظيم الأسواق حيث قدرت نسبتهم ب 16,66% ويرجع ذلك إلى عدم تحديد الأسعار في السوق حيث نجد اختلاف كبير بين الأسعار من منطقة أخرى خصوصا مع أزمة كورونا وكذلك عدم تمكن الهيئات المتخصصة في الرقابة على الأسواق من ضبط الوضع والسيطرة عليه بشكل اللازم.

الجدول رقم (15): يوضح الاطلاع الدائم على التغيرات الحاصلة في السوق

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	32	76,2%
لا	10	23,8%
المجموع	42	100

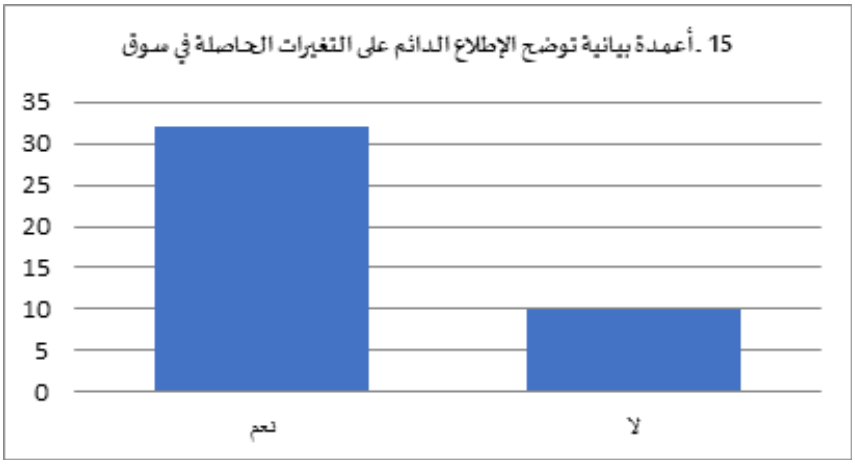

يتضح من خلال الجدول رقم 15 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أن لديهم اطلاع دائم على التغيرات الحاصلة في سوق والتي تقدر نسبتهم ب 76,2% ويرجع ذلك إلى ضرورة تعرف أصحاب المشاريع على كل التغيرات الحاصلة في سوق بصفة دائمة والمستمرة على أسعار المنتجات وظهور المنتجات جديدة والتعرف كذلك على النقص الحاصل في الأسواق سواء كان احتكار أو ندرة السلعة ما ، بإضافة يجب على أصحاب المشاريع الحرص على إنتاج منتجات تتناسب مع متطلبات السوق والقدرة الشرائية للمواطن خاصة مع التغيرات المستمرة التي تعرفها الأسواق ، وهذا ما ذكرناه في الجدول رقم 14 أن السوق يعرف اختلال دائم في القدرة الشرائية والأسعار .

الجدول رقم (16): يوضح التخوف من المنتجات أنها لا تلقى رواج في الأسواق

	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية%
نعم	تغير دوق المستهلك	6	14,29%
	انخفاض القدرة الشرائية	29	69,04%
	ظهور منتجات بديلة	3	7,15%
لا		4	9,52%
المجموع		42	100

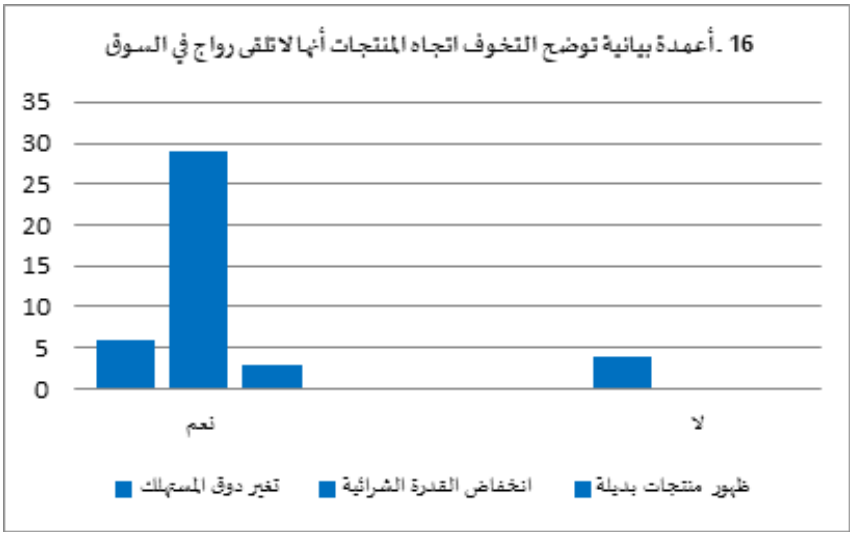

يتضح من خلال الجدول رقم 16 أن أغلبية أفراد العينة أقرو تخوفهم اتجاه منتجاتهم لا تلقى رواج في السوق وقدرت نسبتهم ب 90,48% ويرجع ذلك أن لتجسيد الفكرة مقاولاتية تحتاج الكثير من التكلفة المالية مما يخلق لديهم شعور بالخوف اتجاه خسائر الكبيرة التي يتعرض لها في حالة عدم قدرته على بيع منتجاتهم في السوق ، حيث قدرت نسبة الذين أقرو أن تخوفهم من انخفاض القدرة الشرائية ب 69,04% ويرجع ذلك إلى الوضع الذي عرفه الاقتصاد الوطني في أزمة كورونا حيث تعطلت العديد من المشاريع وكذلك الشلل الذي حصل في جميع القطاعات وتوقف الأعمال الخاصة مما خلق أزمة اقتصادية وتندني مستوى المعيشي وتركيز على شراء اللوازم الضرورية للعيش دون المراعاة للمنتجات الأخرى ، تليها تغير ذوق المستهلك بنسبة قدرت ب 14,29% ويرجع ذلك إلى العوامل الذاتية الخاصة بالمشتريين حيث يتغير ذوقهم مع التغيرات التي تحصل في المنتجات وخاصة مع التغير السريع في السلع والخدمات و تطويرها فيها بشكل مستمر بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في العالم بصفة عامة.

الجدول رقم (17): يوضح استيراد المنتجات الأجنبية يعيق من القدرة على بيع منتجاتك

	الاحتمالات	التكرار	النسب المئوية%
نعم	ثقافة تفضيل المنتجات الأجنبية	13	30,96%
	الجودة التي يتميز بها المنتوج الأجنبي	6	14,28%
	عدم اهتمام المستهلك بالإنتاج المحلي	11	26,19%
لا		12	28,57%
المجموع		42	100

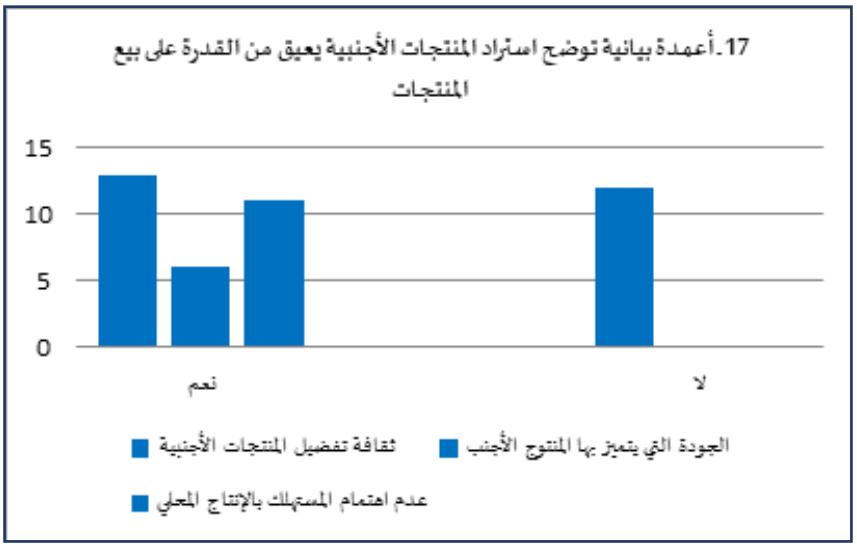

يتضح من خلال الجدول رقم 17 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أن استراد المنتجات الأجنبية يعيق من القدرة على بيع منتجاتهم وقدرت نسبتهم ب 71,43% ويرجع ذلك إلى اكتظاظ الأسواق بالسلع الأجنبية بدل السلعة الوطنية إذ يعرف في واقعنا نقص الإنتاج الوطني للعديد من المنتجات الأساسية واعتماد بشكل كبير على استيراد المنتجات الأجنبية ، حيث قدرت نسبة الذين أقرو ثقافة تفضيل المنتجات الأجنبية ب 30,96% ويرجع ذلك أن أغلب المنتجات أصلها أجنبي وبتالي استمرار المستهلكين للولاء والتبعية للمنتجات الأجنبية حتى ولو تم إنتاج منتجات محلية بنفس مواصفات وجودة المنتوج الأجنبي إلا أنه يبقى هناك تخوف وعدم الثقة في المنتوج المحلى إذ يعتبرونه تقليد للمنتجات الأجنبية ، تليها عدم اهتمام المستهلك بالإنتاج المحلي وقدرت نسبتهم ب 26,19% ويرجع ذلك إلى عدم محاولة المستهلكين تجريب المنتجات المحلية والتعرف على مميزات المنتجات وجودتها مما يخلق قلة وعى اتجاه جودة المنتجات المحلية ، وفي الأخير الجودة التي يتميز بها المنتوج الأجنبي وقدرت نسبتهم ب 14,28% ويرجع ذلك أن المنتجات الأجنبية مرتبطة بشركات عالمية معروفة بالجودة العالية مما تستقطب المستهلكين من كل إنحاء العالم .

الجدول رقم (18):يوضح تعديل المنتجات بما يتناسب مع أذواق ورغبات المستهلكين

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	40	95,24%
لا	2	4,76%
المجموع	42	100

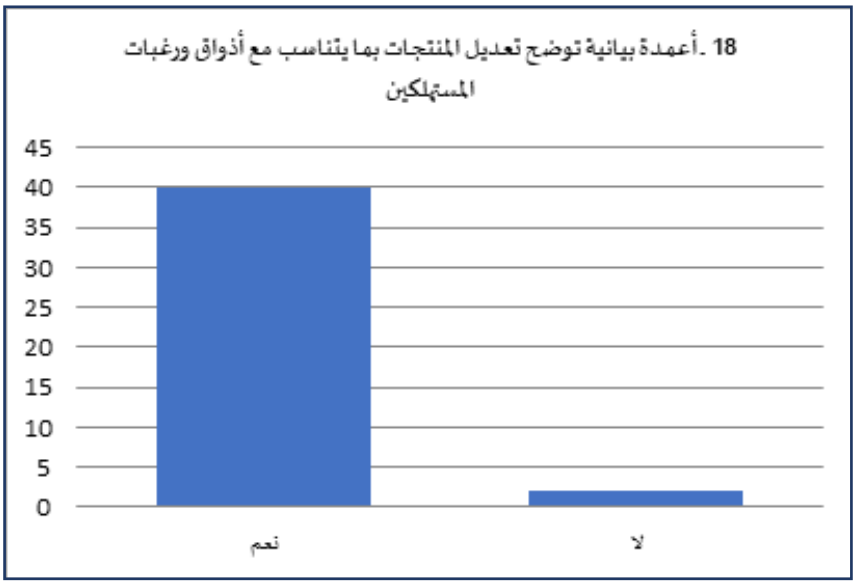

يتضح من خلال الجدول رقم 18 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أنهم يعدلون المنتجات بما يتناسب مع أذواق ورغبات المستهلكين وقدرت نسبتهم ب 95,24% ويرجع ذلك إلى ضرورة تعديل المنتجات بما يتناسب مع المستهلك لان أذواق المستهلكين متغيرة بشكل دائم لكي يتم إشباع رغباتهم وفي حالة عدم الاهتمام بذوق المستهلك قد يؤدي إلى التقليل من استخدام المنتج أو الاستغناء عنه كليا والبحث عن البديل لأن الأسواق تتميز بالمنافسة بين المنتجات من حيث النوع والجودة لهذا يتطلب من المقاولين تطوير منتجاتهم وأفكارهم مع التطور والتغير الحاصل في السوق .

الجدول رقم (19):يوضح تخصيص ميزانية كافية من أجل التسويق

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	32	76,2%
لا	10	23,8%
المجموع	42	100

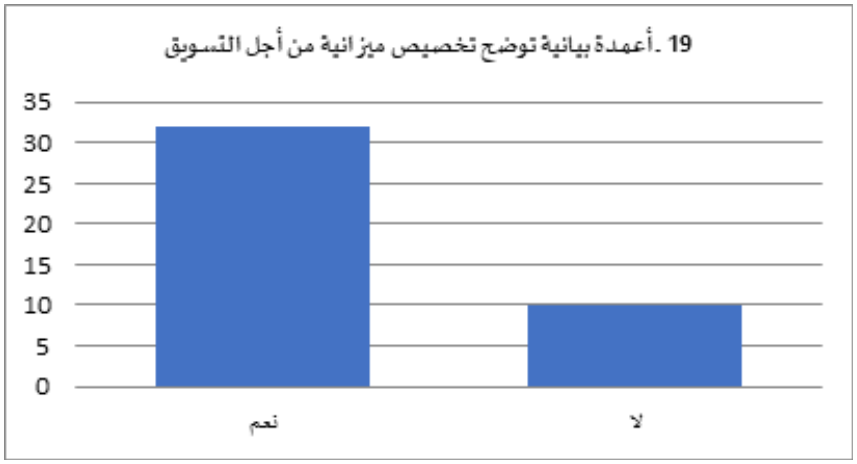

يتضح من خلال الجدول رقم 19 أن أغلبية أفراد العينة أقرو أنهم يخصصون ميزانية كافية من أجل التسويق وقدرت نسبتهم ب 76,2% ويرجع ذلك إلى انتشار الدعاية على شاشات التلفاز والمؤثرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير لذلك تعتبر تخصيص الميزانية من الضروريات التي تساهم في نجاح المشروع المقاولاتي حيث يتطلب عرض المنتج والتعريف بالمنتوج بما يتميز به عن باقي المنتجات الأخرى في سوق لكي يلقى رواج ويتم بيعه خصوصا مع انتشار المناقشة الحادة بين مختلف السلع في الأسواق.

ب. نتائج الدراسة

- عرض نتائج الفرضية الأولى: توجد معيقات التأمين والائتمان في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الفرضية الأولى تم التوصل إلى:

- 97,66% من المبحوثين يرون أن صعوبة توفير المال عائق أساسي لعدم توجه الطلبة نحو إنشاء مشاريع .
- 52,38% من المبحوثين يفضلون العمل في القطاع العمومي على اللجوء إلى إنشاء مشاريع .
- 71,27% من المبحوثين يجدون صعوبة في الحصول على القروض لدعم مشروعهم الخاص 66,66% من المبحوثين لا يفضلون الاستعانة بالقروض لتمويل مشاريعهم .
- 64,3% من المبحوثين يرون أن المؤسسات الدعم لم تساهم في زيادة انتشار المشاريع الخاصة .
- 90,47% من المبحوثين يرون أن الطالب الجامعي لا يتلقى تسهيلات بصفة خاصة في دعم المالي لمشروعه.

- عرض نتائج الفرضية الثانية : معيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي

- 78,57% من المبحوثين يرون أن الدولة لا تقدم تسهيلات في إعداد الوثائق والإجراءات القانونية للموافقة على المشاريع
- 57,86% من المبحوثين يرون أن الدولة لا تمنح بشكل كبير العقارات للمستثمرين
- 64,29% من المبحوثين يرون أن الدولة لا تخصص تخفيضات في بداية المشروع على الضرائب
- 54,76% من المبحوثين يرون أن الامتيازات التي تمنح للجنس الأنثوي أكثر من الجنس ألذكوري عند إقامة مشروع
- 90,5% من المبحوثين أكدوا وجود تعقيد في الإجراءات الإدارية والبطء الشديد فيها

- عرض نتائج الفرضية الثالثة : معيقات التسويق في تجسيد الفكر المقاولاتي لدي الطالب الجامعي

- 95,25% من المبحوثين تواجههم صعوبة في دراسة وتحليل السوق

- 76,2% من المبحوثين يطلعون بشكل دائم على التغيرات الحاصلة في الأسواق
- 90,48% من المبحوثين لديهم تخوف من المنتجات أنها لا تلقى رواج في الأسواق
- 71,43% من المبحوثين أكدوا أن استيراد المنتجات الأجنبية يعيق من القدرة على بيع منتجاتهم
- 95,24% من المبحوثين يخصصون ميزانية كافية من أجل التسويق

ج. النتائج العامة لدراسة

من خلال دراستنا الميدانية ومن خلال الجداول والنسب المئوية التي وضعناها لدراسة معيقات تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالاتي:

- توجد معيقات التأمين والائتمان في تجسيد الفكر المقاولاتي لدي الطالب الجامعي
- توجد معيقات الإجراءات الإدارية والتنفيذية في تجسيد الفكر المقاولاتي لدي الطالب الجامعي
- توجد معيقات التسويق في تجسيد الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي

وعليه يمكن القول أن أغلبية الطلبة يعتبرون أن العامل المادي عائق أساسي لعدم توجههم إلى إنشاء مشاريع خاصة كما أنهم يفضلون العمل في القطاع العمومي من أجل ضمان التأمين على أنفسهم لدى الدولة في حين تواجههم كذلك صعوبات من حيث تلقي الدعم على مشاريعهم الخاصة لرفض البنوك ومؤسسات الدعم منحهم قروض ومبالغة في منح الضمانات كذلك عدم تلقيهم تسهيلات بصفة خاصة كونهم طلبة جامعيين ، أما بالنسبة للإجراءات الإدارية فهناك تعقيدات قانونية وبطئ الإجراءات الإدارية حيث لا يتلقى صحاب المشروع تخفيضات على الضرائب في بداية مشروعه و طول مدة الرد على المشاريع ، أما من ناحية التسويق نجد أن أغلبية المبحوثين أصحاب المشاريع يطلعون بشكل دائم لتغيرات السوق وتخصيص ميزانية لتسويق منتجاتهم ، في المقابل يواجهون صعوبة ترويج لمنتجاتهم بسبب سيطرة المنتج الأجنبي على الأسواق وعدم اهتمام المستهلكين بالمنتوج المحلى.

6. التوصيات

- تشجيع المشاريع من خلال تسهيل الإجراءات لمنح القروض للأصحاب المشاريع
- تخفيض الضرائب في خمس سنوات الأولى من انطلاق المشروع
- تقديم تسهيلات خاصة لطلبة الجامعيين
- تسهيل الإجراءات الإدارية وسرعة الرد على طلبات المشاريع
- زيادة الرقابة على الأسواق و تنظيم الأسعار
- تقليل من استيراد المنتجات الأجنبية والتسليط الضوء على المنتج المحلي
- تسوية الأراضي لتسهيل منح العقارات للمستثمرين

الخاتمة

تعتبر المقاولاتية شكل من أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهي مطمح ورهان سياسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي في المجتمع ، ومن خلال دراستنا توضحت لنا أنه هناك العديد من المعيقات التي تواجه المقاولين ومن بينها معيقات التأمين والائتمان ومعيقات الإجراءات لإدارية والتنفيذية وفي الأخير المعيقات التسويقية والتي تواجه بالخصوص الطلبة الجامعيين كون أن دراستنا تمحورت حول هذه الفئة بصفة خاصة التي تعتبر شريحة أساسية في المجتمع ، مما يحتم على الجهات المسؤولة الأخذ بعين الاعتبار هذه المعيقات وتقديم تسهيلات والتي تتم من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الطلبة على إنشاء مشاريع خاصة من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع على المبادرة والإبداع والابتكار بين الطلبة الجامعات سواء ذات تخصصات الاقتصادية أو غيرها ،إما بتدريس المقاولاتية أو من خلال القيام بحملات تحسيسية بالاستعمال الأشرطة الوثائقية والمحاضرات لتمكنهم من اكتساب معارف والمعلومات حول المقاولاتية كذلك القيام بتخفيض الضريبي على المشاريع ومحاولة الترويج للمنتجات المحلية والسعي الدائم لتنظيم الأسواق ، لذلك فإن نجاح المقاولاتية يعتبر خطوة كبيرة في تحسين الاقتصاد الوطني والتقدم نحو الأفضل وخلق فرض عمل للشباب وتقليص حجم البطالة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني .

قائمة المراجع

1. دباح نادية ،(2010 ـ 2012)، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000 ـ 2009)،ص 23، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال(كلية العلوم الاقتصادية والتسيير)، الجزائر.
2. خياط يوسف ،لسان العرب المحيط للعلامة ابن منضور، ص 930، المجلد3، الجزء1، الطبعة2، دار لسان العرب، بيروت.
3. ساتة مريم، (2013)، معوقات تطبيق الإدارة البيئية في الجزائر،(صفحة ، 9)، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، قسم علم الاجتماع، جيجل.
4. فنينش وسيم، (2020 ـ 2021)، المقاولاتية النسوية في الجزائر وإشكالية المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، (صفحة ، 34)،أطروحة دكتوراه، علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سطيف.
5. مراد بودية سكينة، براهمي حنان، أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر،(صفحة ، 227)، مجلة الأفاق الاقتصادية.
6. مزرارة نعيمة، شعباني ملكية،(2016)، واقع الطالب الجامعي الجزائري من الأمس إلى اليوم مادا تحقق؟، قراءة تحليلية للوضع الراهن،(صفحة،63)،العدد6، الجزائر.
7. مزيش مصطفى،(2008 ـ 2009)، مصادر المعلومات ودورها في تكوين الطالب الجامعي وتنمية ميوله القرائية، (صفحة، 24)أطروحة دكتوراه، علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة.

واقع المؤسسات البحثية في الجزائر بين الطموح والمعوقات

The reality of Algeria's research institutions between ambition and constraints

د،رنّان مختار، د،رنّان عبد القادرسعيد، د، كريم بوداوي

جامعة عمار ثليجي- الأغواط، renmokhtar@gmail.com

جامعة عمار ثليجي- الأغواط، said.rennane@gmail.com

جامعة عمار ثليجي- الأغواط، Imame03@gmail.com

الملخص:

إن البحث العلمي من أهم ما يميز ممارسات العقل البشري، وإنما نهضة الأمم حضاريا مرهونة برعايتها له واهتماماتها به، والسعي في تطبيق معارفه على الواقع، ويتجسد هذا الأمر في توفر الجو الملائم للعقل البشري حتى يبحث ويطور من قدراته، لأن المحيط المناسب يعد دافعا مهما للدفع بحدود التفكير إلى مستويات تكفل نهضة الأمة، وقد ساعت العديد من الدول على غرار الدول العربية، والجزائر خصوصا في إدراك هذا الأمر ومحاولة لملمة شتات الأفكار في مؤسسات تكفل له التميز والابتكار، وتضمن جودته وسلامته، من خلال إنشاء المراكز البحثية التي أنيط لها دور البحث في الأمور التي يهتم لها المجتمع والسعي في إيجاد مخرجات للأزمات والتوصية بحلولها، فتسعى هذه المداخلة إلى التعريف بالمؤسسات البحثية والمعوقات التي قوصت عملها وتطورها، وتحاول أن تضع لها حلولا وسبل للنهوض بها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات البحثية، مراكز البحث، البحث العلمي،

مقدمة

يشكل قطاع البحث العلمي إحدى التكتلات التي تعطى لها دورا حيويا داخل المجتمع، كما أعطيت له منذ نشأته الأولوية الكبرى في مجال التنمية على كافة المستويات، ومع تبوئه مكانة عظيمة في الدول في الدول المتقدمة فقد بادرت الجزائر إلى اتخاذ سياسة بحثية تسهم في تطويره وذلك من خلال إنشاء المؤسسات البحثية التي تهدف إلى إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية وغيرها.

تعتبر العلاقة بين المؤسسات البحثية والبحث العلمي علاقة خصبة تستدعي الكثير من التحليلات، وتأتي أهمية الموضوع من أن العملية البحثية في حد ذاتها ترتبط أساسا بتطوير المعرفة، كما أن البحث في تفاصيلها يمكن أن يخدم الكثير من الأغراض المجتمعية، وتهدف المداخلة إلى تسليط الضوء عن واقع المؤسسات البحثية في الجزائر بين معوقات العمل وطموح الأهداف المعلنة عنها، كما أنه يتبين مما سبق أن موضوع مراكز البحث العلمي في الجزائر هو موضوع مهم جدا، إذ إن معظم الدول تسعى إلى تطوير قدراتها العلمية والفكرية والتكنولوجية ، وانعكاسات ذلك على تطوير مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وعلى هذا الأساس يبرز مدى الدور الكبير المنوط للمؤسسات البحثية العلمي في تطوير الدول ووضعها في مصاف الدول الرائدة والمتقدمة.

وأما تفاصيل الإشكالية فيكمن في دور المؤسسات البحثية في الجزائر، وفي المعوقات التي تقف أمام تحقيق أهدافها الساعية إلى تطوير البحث العلمي بشتى أنواعه، وينسحب عن هذه الإشكالية بعض من التساؤلات هي كالآتي:

- ما البحث العلمي والمؤسسات البحثية، وما هي وظيفتها؟
- ماذا نقصد بالمؤسسات البحثية، وما أهميتها في تطوير البحث العلمي؟
- ما المعوقات التي تقف حاجزا أمام هذه المؤسسات البحثية، وما السبل لتجاوزها والنهوض بها؟

1. مفهوم البحث العلمي ووظيفته:

وردت لدى الباحثين في أصول البحث العلميّ ومناهجه تعريفاتٌ تتشابه فيما بينها برغم اختلاف المشارب العلمية لأصحابها وبرغم اختلافِ لغاتهم وبلادهم، فمنها:

في مفهوم وتني: «البحث العلمي استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً» [1].

كما أن البحث العلمي استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها باختبارها علمياً.

1 F, Elements of Research, New York1946. p.18 Whitney

وقال هيل واي: «يعد البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حلّ مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة»[2].

تعريف البحث العلمي في مفهوم توكمان بأنه:» محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة أو المشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومناحي حياتهم»[3]

فالمفهوم الإجرائي للبحث العلمي بأنه: «عملية منظمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرض معين»

2. المنهج العلمي:

يرى أينشتاين أن التفكير (المنهج) العلمي هو: «مجرد تهذيب للتفكير اليومي»[4].

ويعرف زكي جمال المنهج العلمي بأنه: «الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو إلى مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها إلى ما يطلق عليه اصطلاح النظرية، وهي هدف كل بحث علمي»[5]

التعريف الإجرائي: «هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة المهيمنة على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة».

3. المؤسسات البحثية:

يعرفها الأستاذ «هوارد.ج. وتاردا» أستاذ في مجال العلاقات الدولية- جامعة جورجيا-أمريكا بأنها: «تتمثل في الجامعات ومراكز البحث، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، ومنهجها الأبحاث والسياسات العامة للدولة ولها تأثير فعال لمناقشة تلك السياسات»[6].

فالمؤسسات البحثية أو مراكز البحث والدراسات العلمية، ليست جامعات أو كليات، ولا تتوفر على الطلبة، ويمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، ولا تقدم مساقات دراسية، ولكن تنظم العديد من ورشات العمل والتدريب وفي كل المجالات المنوطة بها. كما أنها لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في قضايا أساسية في السياسات العامة، بل تركز بشكل معمق لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلا، فمراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة لبحث العلمي، بدلا عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة وغيرها، ومراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج الأبحاث، وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي[7].

2 illway, Tyrus, Lntroduction to Research, 2nd ed. Boston, Houghton Mifflin Company1964، p.5.

3 ودة، أحمد سليمان، وآخرون، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته، الطبعة الثالثة، إربد،1992، ص9.

4 ودة، أحمد سليمان، ملكاوي، نفس المرجع، ص13.

5 زكي، جمال يس، السيد، أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة،1962، ص 8.

6 الد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 4.

7 نظر: سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون،

4. مؤسسات البحث العلمي:

إن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيًا في المجتمعات والعلاقات الدولية، وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي، أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية التي تشغل المجتمع أو صناع القرار.

و كانت البدايات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث في حقبة العشرينات و الثلاثينات، و كانت أولى مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية [...] أما على الصعيد العربي فإن نشأة و تطور المراكز البحثية بدأت بشكل أساسي في الخمسينات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة [...] لاحقًا منذ عقد الثمانينات و خاصة حقبة التسعينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، عمومًا انتشرت ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية، و إن ارتبطت في بداياتها بالجامعات أو قطاعات حكومية، ثم انتشرت لاحقًا مراكز الأبحاث الخاصة في تخصصات متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، و غيرها أو حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية و التكنولوجية. وبشكل متأخر في المجالات الطبية [8].

إن وجود إطار مؤسسي لنظام البحث العلمي يساعد على سلامة النشاط العلمي والنمط التنظيمي لهذا البحث، وذلك بالتزامه بتشريعات أو تعليمات أو معايير أو أهداف محددة مسبقاً، والالتزام بسياسات بحثية مع وجود مناخ علمي وحريات فكرية وأكاديمية ومدارس علمية وفكرية، وتمويل كاف لعمليات البحث العلمي ساعد مساعدة مباشرة وفعالة في مؤسسة البحث العلمي، طالما كان عالم الإنتاج والخدمات يحتاج إلى بحوث أوسع وذات نتائج أدق [9].

ومن أهم المؤسسات البحثية نذك ما يلي:

- البحث المؤسسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية:

لا شك في أن العلوم الطبيعية متقدمة تقدماً نوعياً كبيراً مقارنة بالعلوم الاجتماعية والانسانية وذلك لأنها علوم تخضع لقوانين الطبيعة التي تتعامل مع المادة بصفة أساسية وهي قوانين لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، أما العلوم الأخرى فهي علوم أيديولوجية لأنها مرتبطة بأفكار البشر ومصالحهم وهي أفكار مختلفة ومصالح متباينة، فالصراع في نطاقها يكون صراعاً على المصالح المشروعة وغير المشروعة [10].

فالعلوم الطبيعية منضبطة انضباطاً تاماً لأنها تخضع لقانون الحتمية ويسهل التنبؤ العلمي في نطاقها بينما العلوم الاجتماعية والإنسانية تتحكم فيها الإرادات البشرية والأفكار المتناقضة والمصالح المتضاربة الأمر الذي يترتب على هذه الحقيقة العلمية أن البحث العلمي المؤسس يجري دون عقبات كؤود في الأغلب الأعم إذ أن الباحثين يتعاملون مع حقائق مادية لا تؤثر على مصالحهم

العدد: 06، جانفي 2012م، ص: 03 -بتصرف-

8 المصدر السابق: ص: 10/ 12. -باختصار-

9 ون ب. ديكنسون، العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت، عالم المعرفة (عدد 112نيسان 1987)، ص 371.

10 لمرجع السابق، ص: 376

أو ذواتهم، ولا يمكن أن يكون للعاطفة البشرية دور يذكر في نطاقها بينما المؤسسية في البحث الاجتماعي أو الإنساني تكون أصعب وإذا جرت فيخشى أن تكون مؤسسية مقننة أو مسيسة أو هادفة إلى صياغة نتائج معينة قبل الوصول إليها فعلا.

- الفردية والمؤسسية:

إن الفردية لا تتعارض مع المؤسسية في البحث العلمي طالما كان الباحث مدركاً لقواعد المؤسسية ومستوعباً لأهدافها، فهو سيجسدها في سلوكه البحثي، ويمكن في غير قليل من الحالات إنتاج بحث علمي فردي ذي نتائج علمية باهرة تفوق الكثير من البحوث الجماعية التي تتسم بتفاوت الأساليب واختلاف طرق استخراج النتائج والطابع الفسيفسائي للمبحث ذاته بشكل عام.

صفوة القول في هذا الشأن أن الباحث العلمي الذي أدرك أن العصر السائد هو عصر المؤسسات وأن حياتنا مؤسسة طبقاً لأهداف محددة فإنه يتآلف مع الروح المؤسساتية في عمله البحثي إذ يخضع لضوابط نظامية تجعل من توقيره منهجياً واستنتاجاته موضوعية فلا يبقى من اجتهاده العلمي سوى الحد الأدنى أو المستوى المقبول.

5. واقع مراكز البحث في الجزائر:

من المسلم به في ميدان البحث العلمي أن لمراكز البحث دورا لا يستهان به من أجل الدفع بعجلة التطوير والابتكار في أي دولة كانت، مع تأثيرها البالغ في الإنتاج العلمي والقفز به لمراحل متقدمة، فقد أصبحت هذه المراكز أداة لإنجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية، ونظرا لهذه الأهمية فإن الجزائر لم تغفل عنها وسعت منذ سنة 1988م في إنشاء هذه المراكز البحثية من أجل تحقيق تلك الأهداف التنموية، فالجزائر يتوفر فيها حاليًا 36 مركز بحث، إضافة إلى 19 مركز بحث وتطوير، وهذا حسب آخر إحصاء للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي[11]، تنقسم مراكز البحث إلى صنفين: الأول يتعلق بمراكز البحث التي تقع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعددها 19 مركزًا، والصنف الثاني يشمل مراكز البحث التابعة لهيئات أخرى: وزارات، ومحافظة الطاقة الذرية، والوكالة الفضائية الجزائرية، حيث يبلغ عدد هذه المراكز 17 مركزًا.

ولم يقتصر إنشاء مراكز البحث في الجزائر على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقط، بل قامت وزارات ومؤسسات أخرى بتأسيس مراكز بحث تابعة لها ومتخصصة في مجالات نشاطها، لذا فإننا نجد أن بعض الوزارات مثل الثقافة، الفلاحة، السكن، الداخلية، التربية، البريد، ووزارة المجاهدين، تشرف على تسعة مراكز بحثية. وتشرف محافظة الطاقة الذرية على أربعة مراكز بحثية، في حين تشرف الوكالة الفضائية الجزائرية على مركزين بحثيين. أما المجلس الدستوري فله مركز متخصص في الدراسات الدستورية[12]

ويشير الباحثون إلى أن عدد هذه المراكز قليل جدا بالمقارنة مع الدولة العربية المجاورة،

11 ياكل البحث، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، الرابط: https://www.mesrs.dz/index.php/recherche-scientifique-ar

12 قرع بن علي، مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع، المخرجات، والتحديات، المستقبل العربي، العدد: 498، ص: 78.

وبالنظر إلى المهام المنوطة بها؛ لأننا نجد أن في دولة مصر وحدها ما يعادل 347 مركزا موزعة بين ما هو تابع تحت وصاية وزارة التعليم، وبقية الوزارات الأخرى.

6. المهام الأساسية للمؤسسات البحثية

يتضح عن خلال واقع مراكز البحث في الجزائر أنها متأخر في تحقيق بعض الأهداف المسطرة ضمن المسار المؤسس لها، وهذا من خلال مقارنتها مع قريناتها من الدول العربية، بله الدول الغربية، مع عدم إنكار أنها عرفت توسعا من حيث انتشارها، ونوع من التأثير في معالجتها لبعض القضايا، فالجزائر تسعى من خلال إنشاء مراكز البحث لأجل تمكين صناع القرار والمؤسسات الحكومية من التعرف على بدائل مختلفة في مجال السياسات الداخلية والخارجية، والتفكير بطريقة تسهل على صناع القرار التوسع في تنويع سياسات مختلفة ومتناسبة مع شرائح المجتمع لا سيما في التربية والثقافة والتوازن الإقليمي والسياسة الخارجية ومواجهة الأزمات المحيطة بالجزائر. إلا أنه من الجدير بالذكر أن نلخص المهام المنوطة بها[13]:

- تعتمد المؤسسات البحثية في الجزائر على نشر الكتب والمجلات والدوريات وكراسات الملتقيات لترويج ما تنتجه، كما أن لبعض مراكز الأبحاث مجلات علمية محكمة خاصة بها، تتناول قضايا تهم الرأي الجزائري، كما تركز على مفاهيم تدعم الجهات المختصة في قضايا المجتمع.
- تنظيم ورشات العمل والندوات والمؤتمرات في مجالاتها المتخصصة فيها، كما تعد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما، أو ظاهرة، وتضع لها الاقتراحات والتوصيات؛ وذلك بناء على تكليف من مؤسسات أخرى، أو الجهات المختصة.
- تسعى مراكز الأبحاث إلى التعامل مع المشكلات وفق منهجية أكاديمية تطبق عليها نظريات علمية، وتتعامل معها باستقلالية تامة؛ وهذا من أجل إعداد السياسات العامة التي تسهم في توفير الأفكار والحلول العلمية لها، وهذا ملاحظ من خلال تخصص بعض المراكز البحثية في قضايا معينة.
- تدعم المراكز البحثية في كثير من الأحيان صناع القرار، لأنهم بحاجة لمن يبلور لهم الخيارات، ويوضح لهم السياسات، ويفصل لهم القضايا بشكل دقيق، كحقوق الإنسان وقضايا المجتمع المتعلقة بالمرأة، والإصلاحات السياسية وأهميتها، وبعض القضايا المتعلقة بالديموقراطية والعولمة، ثم من خلال لذلك تقدم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، عن ماهية الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية، وتكشف عن ذلك من خلال ورشات العمل والندوات والمؤتمرات، وكذا التطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
- تسعى لتطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد، وتبحث عن أولويات التنمية في المجتمع، وهذا من أجل لفت انتباه صانع القرار

13 الد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 26.

إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها.

ويرى بعض الباحثين أن « من المهم تأسيس مراكز فكر فيها خبراء وطنيين مستقلين وإدراجهم وفق أطر قانونية معينة، ضمن شبكة للتفكير هدفها دعم المؤسسات الحكومية بآراء مستقلة ومستخلصة وفق التحليل العلمي الأكاديمي غير المرغوب والذي لا يساير الاتجاه العام أو يحاول أن يبرر السياسات المتبعة من قبل الجهاز التنفيذي أو الهيئات الاستشارية التابعة للحكومة»[14]

ويشير أحد الباحثين[15]، إلى أنه في المجتمعات الحديثة أو الدول المتقدمة، يظهر ارتباط واضح بين عملية التنمية والبحوث العلمية والتطبيقية، بما فيها استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية. إن هذا الارتباط ضروري في حالة الدول النامية أيضًا، وذلك من أجل مجموعة من الأهداف، منها:

- الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، وما هي أسهل السبل وأسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية.
- تطوير البحث العلمي المحلي بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية وتوظيف الموارد الذاتية.
- دعم اتخاذ القرار وجعله أكثر عقلانية. معوقات المؤسسات البحثية وسبل تجاوزها.

من ناحية أخرى، إن مراكز الأبحاث في الجزائر، وبحكم أنه يغلب عليها الارتباط إما بالقطاع الوزاري أو بالجامعات، فإن كان أهم أدوارها يتمثل في:

- النشر العلمي سواء في قضايا ساخنة أو قضايا موضع اهتمام الرأي العام العربي.
- تنظيم الأنشطة العلمية مثل المؤتمرات وورش العمل غالبًا ما يكون في قضايا ومجالات سياسية أو تغييرات دولية تقع ضمن اهتمام صناع القرار الرسمي وبذلك يتم توفير التمويل اللازم لها من الوزارات التابعة لها في الدولة.
- إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة وفق تكليف من صناع القرار في قضايا عامة أو حساسة، وعادة هذه الدراسات لا تخضع للنشر، وغالبًا هذه الدراسات تتناول تحليل المشكلات، ووضع الاقتراحات والتوصيات للتعامل معها. وغالبًا هذا التكليف يتم في حالة وجود علاقات شخصية بين صانع القرار وإدارة مراكز الدراسات.
- المتابعة للمستجدات في الاتجاهات العالمية وفي شؤون المنطقة أو توفير الملخصات حول هذه المستجدات لصناع القرار.
- العمل على دراسة وإجراء استطلاعات للرأي العام المحلي حول قضايا أو قرارات قبل أو بعد صدورها، أو العمل على تحديد الاحتياجات ومتطلبات الشعب، وغالبًا ما تخضع هذه الاستطلاعات للاطلاع الخاص وليست للنشر[16].

14 اسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، 2010، ص 107

15 بد الرزاق فارس الفارس، «مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 05، العدد:02، 2003، ص: 137/113 -باختصار-

16 المصدر السابق، ص: 18.

7. معوقات المؤسسات البحثية وسبل تجاوزها

أ. معوقات المؤسسات البحثية:

إنّ الجزائر اليوم تحاول تطوير البحث العلمي من خلال وضع إطار هيكلي وقانوني يسهل إنشاء مراكز البحوث ويساعد على تطوير أدائها بما يساهم في تطوير البحث العلمي ولكن المتأمل لوضعيتها اليوم يلاحظ أنّها تعاني من تراجع كبير وهذا ما يتضح من خلال بعض المؤشرات التي أهمها عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي، وكذلك ضعف العلاقة بين الجامعة وباقي قطاعات التنمية الأخرى، كما أنّ مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي لاتزال بعيدة عن المعدلات العالمية التي تتصدرها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وحتى عن المعدلات العربية، إضافة إلى أنّ معدلات الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعات الجزائرية ومراكز البحث وعدد مرات الاستشهاد بها ضعيفة جدا مقارنة بدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الأولى أو دول عربية مثل مصر والأردن وغيرها[17].

إن الحديث عن المؤسسات البحثية في الجزائر التي تعد حديثة النشأة مقارنة بغيرها من الدول، يجرنا إلى الحديث عن مدى فعاليتها في المحيط العام الميداني الفكري للدولة، ولا شك أننا نجد لعدم الفعالية أسبابا وإشكالات أضعفت سيرها المنهجي، وجعلتها تتأخر عن مواكبة المراكز العالمية، «والملاحظ في الجزائر أن دور مراكز الفكر الاستراتيجي فيها لا يخرج من الدائرة المغلقة في الإنتاج العلمي والبحثي أي أن كل الجهود البحثية التي تقوم بها المعاهد ومراكز البحث تدور في حيز مغلق فتوصيات بعض الملتقيات التي تنظمها هذه المخابر الجامعية تبقى حبيسة أدراج أرشيف المخبر الأكاديمي، بالرغم من أن الدولة تصرف ميزانيات كبرى على هذه المخابر، إلا أن صلة التواصل بينهما مقطوعة، فكل الدراسات والمقالات والتوصيات وغيرها من مخرجات البحث العلمي، إنتاجها لا يصل لصناع القرار والفاعلين في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الإستراتيجية الأخرى في الدولة والنظام السياسي»[18]

لذا نجد أنها تقع في كثير من المعوقات التي تضبط همتها، وتكسر تحدياتها، مما يؤثر على دورها في مجال البحث العلمي عموما، وعلى أهدافها بشكل خاص، ويمكن أن نقسم هذه المعوقات إلى قسمين: عامة مشتركة، وخاصة لها علاقة ببيئتها وخصوصيتها، ونجملهما فما يلي:

- **عائق التمويل:** إن عائق توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث والدراسات، خاصة للمشاريع البحثية التي تقوم أو ترغب بإنجازها، فإنها تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة، فهذه العائق يعد عاملا محوريًا في سياسات المراكز واستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحيانًا في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء والباحثين، أي مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث

17 مد بن ساعو، جامعة سطيف2، المخابر البحثية في المؤسسات الجامعية ...تسميات معلنة وجهد معزول، تم التصفح يوم 2022/08/18 على الساعة 17:36 على الموقع الالكتروني: https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-34-08-2014/08-25-12-21-42-53-18-15-10-2018-106354/09

18 سلمى بلخير، شرقي محمود، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد: 02، العدد: 02، 2020م، ص: 222.

والدراسات، وهذه أخطر العوائق التي تواجه المركز البحثية.

فمنذ الحصول على الاستقلال أدّت الدولة في الجزائر دورًا أساسيًا في تأسيس الجامعات ونشر العلم، فأكسبتها قوة كبيرة، بوصفها الداعم الأساسي في توسيع مؤسسات التعليم والبحث العلمي. وتبعًا لذلك اتسمت النشأة التاريخية لأنشطة البحث العلمي بسمتين أساسيتين: الأولى هي نشأتها في كنف الجامعات التابعة للدولة، باستثناء مراكز بحث متفرقة أنشأتها الدولة خارج الجامعات لتواجه بها بعض المشكلات في قطاعات معينة. وتتمثل السمة الثانية في تلك النشأة الحكومية التي وجّهت جهود الأنشطة البحثية منذ البداية مع إغفال الكثير من الموضوعات السياسية والعلمية المهمة. إن هذا الوجود القوي لدور الدولة في إدارة قطاع البحث العلمي أسفر بوجه عام عن وجود سلطة مركزية دائمة في شكل وزارة أو مؤسسة حكومية مركزية تشرف على مراكز البحث [19]

إن ارتباط مراكز البحث العلمي بأجهزة الدولة لا يُعَد بالضرورة أمرًا سلبيًا، لكن ذلك قد يحدّ من الحرية الأكاديمية وحرية البحث بالنسبة إلى الباحثين، وبالتالي ينعكس سلبًا على دور مراكز البحث العلمي في التنمية. فدور الدولة في تنمية البحث العلمي هو دور مطلوب وأساسي، يجب أن ترافقه إرادة سياسية قوية للاستثمار الإيجابي في مراكز البحث العلمي بهدف ترشيد عملية صناعة القرار ورسم السياسات العامة، وإصلاح السياسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة [20].

- **عائق الموضوعية والاستقلالية العلمية:** إن عائق الاستقلالية العلمية هي تحد آخر يواجه مراكز الأبحاث الخاصة، ويقصد بالاستقلالية هنا سواء من حيث اختيار المواضيع أو تحديد الأجندة البحثية، أو الاستقلالية في التعبير نشر نتائج الدراسات، أو في قدرتها بالمحافظة على الموضوعية العلمية في الدراسات والأبحاث، بمعنى آخر إن إشكالية الاستقلالية في جوهرها تعتمد على مدى توفر استقلالية القرار السياسي والعلمي والمالي لهذه المراكز، وإن مستوى الاستقلالية عمومًا يخضع لمجموعة من العوامل منها مستوى الحريات السياسية، ومستوى التطور الاجتماعي والعلمي في الدولة، ومدى توفر التمويل ومصادره[21].

- **هجرة الأدمغة إلى الخارج:** رأت منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا. فهجرة الأدمغة العلمية تعد نقلً مباشرًا للموارد البشرية التي تُعد أهم عناصر الإنتاج في العملية التنموية، وتعد الجزائر من أهم البلدان التي تعاني ظاهرة هجرة الأدمغة، حيث لوحظ أن الإنتاج الدولي لبراءات الاختراع بالنسبة للباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج من قد ارتفع بين عامي 2011

19 مجموعة باحثين، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص: 109/108.

20 لقرع بن علي، مراكز البحوث العلمية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 87.

21 خالد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، مرجع سابق، ص: 22.

و2015، ويتم إيداع أكثر من ثلثي براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لأن الأغلبية العظمى من المخترعين الجزائريين المقيمين في الخارج يقيمون في هذين البلدين [22].

- **الاستمرارية في الإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار الجديدة:** إن عملية الإبداع العلمي أو الفكري وإنتاج الأفكار الجديدة في البحث العلمي وإعداد السياسات العامة يعتبر من التحديات الصعبة التي تتطلب كفاءات وخبرات علمية مميزة. وهذا التحدي يعني القدرة المستمرة على العمق في تحليل المشكلات وتوفير الحلول الإبداعية مع القدرة العلمية على حسن استشراف المستقبل، وعادة توفر هذه القدرة الإبداعية لبعض مراكز الأبحاث يجعل منها ذات تأثير ونفوذ لدى صناع القرار وفي صناعة السياسات العامة، ومرجعية علمية لدى الباحثين والمهتمين، إن حجم ومستوى الإبداع والابتكار لدى مراكز الأبحاث والدراسات يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفعالية والتأثير سواء على الصعيد المجتمعي أو الدولة أو الشؤون الدولية، أو مستوى صناع القرار في مختلف القطاعات التي تقع ضمن مجالات اهتمامات وعمل هذه المراكز البحثية [23].

ب. سبل تجاوز هذه المعوقات:

إن المراكز البحثية شكل من أشكال القوة، إذ بإمكان القوة المعرفية أن ترسم النهوض والارتقاء في كل مجالات الحياة، وهناك مجموعة من الخطوات والسبل إذا تبعتها الدولة الجزائرية، سيتم تفعيل المراكز فيها ومواكبة التطور العلمي في العالم[24]، لذا فإن أهم السبل التي تسهم في تجاوز هذه العقبات هي النضوج السياسي للدولة لأن مسيرة المؤسسات البحثية تساير حالة النضوج السياسي للدولة، وهذا ما ينعكس عليها في تحقيق المسارات العلمية والفكرية المسطرة، ومع توفر الجو المناسب بهذه المؤسسات البحثية فإنه يخلق لديها الحرية الكاملة في تناول ما تراه مناسبا من الأمور المعرفية، والتي بدورها ستسهم في توفير مجموعة من المعلومات التي لا شك ستفيد صناع القرار بدرجة أولى، وتساعد في رسم السياسات العامة للدولة، هذا الجو لا يتأتى لها إلا إذا تم تمويلها تمويلا وطنيا يساعدها في تجاوز العقبات، وحتى لا تقع ضحية التمويلات الأجنبية التي تفرض عليها لاحقا مخرجات لا توافق مبادئها وأهدافها.

لا ننسى أن المؤسسات البحثية تعتمد على مدى قدرتها لاستقطاب الكفاءات، لذا يجب عليها أن تمتلك من الكفاءات ما يؤهلها لتحديد آفاق البحث العلمي وطبيعة نتائج، فحري بها أن تعمل على جذب هذه الكفاءات العلمية وتمد جسور التواصل مع العمل حتى تحصل القناعة الاجتماعية بدور مراكز البحث وفعاليتها، ويكتب لها الاستمرار في تجسيد مخرجات المؤتمرات والورشات، فالثقة بها تعد كالتغذية لجميع النتائج العلمية التي توصلت إليها.

22 لقرع بن علي، مراكز البحوث العلمية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 88.

23 امي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مرجع سابق، ص: 22.

24 نظر: سلمى بلخير، شرقي محمود، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص: 223.

خاتمة:

توصلنا في هذه الدراسة إلى ما يلي:

- إن الجزائر تعاني نقصًا في المؤسسات البحثية، وكما أن هذه المراكز تتسم بالتبعية لمؤسسات الدولة.
- إن مخرجات مراكز البحوث العلمية تعتبر محدودة سواء في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع، وتوصياتها تبقى حبيسة الأدراج.
- تعاني المؤسسات البحثية الجزائرية من هجرة الأدمغة والباحثين إلى الخارج، وهذا راجع إلى السياسة العامة والخطط التي تسير هذه المؤسسات التي أدت إلى هذا النزيف.
- أن المراكز البحثية ضرورة من ضرورات المشهد العالمي وبالتالي فالجزائر بحاجة ماسة إلى إنشاء المزيد من هذه المراكز، فهي بحاجة إلى مراكز ومؤسسات من أجل تحقيق التقدم العلمي وتحقيق التطور على جميع المستويات.

ومن بين التوصيات التي توصلنا إليها:

- يعتبر توفر الدعم الكافي عاملا مهما بالقيام بالأنشطة العلمية، لذا يجب على صناع القرار دعم المؤسسات البحثية، لأن فيها إثراء للتوصيات وتوجيه للرأي العام.
- أهمية إشراك العناصر الفاعلة في المجتمع ومد جسور التواصل بينها وبين المؤسسات البحثية، وذلك من أجل معرفة اهتمامات النخب والشعب، والسير به ضمن تطلعاته التي تسهم في رفع نسبة الثقة بين المؤسسات البحثية والمجتمع.

قائمة المراجع:

أ. الكتب

1. عودة، أحمد سليمان، وآخرون، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية: عناصر البحث ومناهجه والتحليل الإحصائي لبياناته، الطبعة الثالثة، إربد،1992.
2. زكي جمال السيد، أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة،1962.
3. خالد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، 2013.
4. سامي الخزندار، طارق الأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 06، جانفي 2012م.
5. جون ب. ديكنسون، العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت، عالم المعرفة (عدد 112نيسان 1987).
6. لقرع بن علي، مراكز البحوث العلمية في الجزائر: الواقع، المخرجات، والتحديات، المستقبل العربي، العدد: 498.
7. خالد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، الدوحة، 2013.
8. جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، 2010، ص 107
9. عبد الرزاق فارس الفارس، «مراكز البحوث وصناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: 05، العدد:02، 2003.
10. سلمى بلخير، شرقي محمود، واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية ورهانات المستقبل، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد: 02، العدد: 02، 2020م.
11. مجموعة باحثين، التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2012.

ب. المراجع الأجنبية:

1. F, Elements of Research, New York1946. Whitney
2. Hillway, Tyrus, Lntroduction to Research, 2nd ed. Boston, Houghton Mifflin Company1964

ج. مواقع الانترنت

1. حمد بن ساعو، جامعة سطيف2، المخابر البحثية في المؤسسات الجامعية ...تسميات معلنة وجهد معزول، تم التصفح يوم 2022/08/18 على الساعة 17:36 على الموقع الالكتروني: https://www.annasronline.com/php.index/2014-08-09-10-34-08-2014/08-25-2018-106354/09-21-12-15-18-53-42

2. هياكل البحث، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر، الرابط: https://www.mesrs.dz/php.index/recherche-scientifique-ar/

آليات تفعيل الشراكة بين الجامعة و المحيط الإقتصادي و الإجتماعي

Mechanisms to activate the partnership between the university and the economic and social environment.

بوزوران سعيدة، زقندري حورية

جامعة لونيسي علي ـ البليدة 2 ـ

drbouzouranyasser @gmail.com

zeguendri.ho@gmail.com

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهمية و دور الجامعة في المجتمع باعتبارها جزء لا يتجزأ منه، و تسليط الضوء على مدى وجود شراكة حقيقية بين الجامعة و محيطها الإقتصادي و الإجتماعي ممثلا في المؤسسات التي تستقبل مخرجات التعليم الجامعي، فالجامعة تقع عليها مسؤولية الإنفتاح على المحيط الخارجي و محاولة إيجاد مكانة في المجتمع بعيدا عن الإنغلاق و التمركز حول الذات.

الكلمات المفتاحية : الجامعة، الشراكة ، المحيط الإقتصادي و الإجتماعي.

مقدمة:

لعل من أهم المسلمات التي أصبحت شائعة في أدبيات التنمية هي مسلمة « الإستمرارية » أو «الحياة»، و التي مفادها أنه إذا أردت أن تبني لسنة ابني مصنعا، و إذا أردت أن تبني للحياة فابني جامعة.

و هذا يوضح لنا أهمية المكانة التي تحتلها الجامعة في المجتمع، و ذلك بالنظر إلى رسالتها التعليمية، العلمية و الإجتماعية، فضلا عن قيادتها عملية التغيير الإجتماعي.

إنّ الجامعة اليوم مدعوة لرفع التحدي و الحرص على إنتاج النخبة العلمية و الإستثمار أكثر في المعرفة و تكوين أجيال تتميز بالكفاءة و الصرامة العلمية، أجيال تدرك قيمة العلم و المعرفة و دورهما في ازدهار الشعوب و تحقيق التنمية المستدامة، حيث تكاد تتفق معظم التحليلات حول طبيعة العلاقة بين الجامعة و المجتمع على أنها علاقة مشاركة و تفاعل.

و لهذا فنجاح الجامعة في أي مجتمع يتوقف على مدى تفاعلها معه، و مساهمتها بفعالية و ايجابية في تلبية حاجات الفرد و المجتمع.

و هذه المسؤولية غير ملقاة على عاتق الجامعة لوحدها بل يتحملها شركاؤها، و أهم شريك لها هو سوق العمل ممثلا في المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية التي تلقى على عاتقها مهمة استقبال مخرجات التعليم الجامعي من إطارات و كفاءات.

1. مهام الجامعة الجزائرية :

لكل نظام تعليمي أهدافه و غاياته، و بالنسبة لنظام التعليم العالي في الجزائر غايات رسمها المشرع الجزائري بحيث تتماشى و أهداف الدولة الجزائرية، و من بين أهداف الجامعة الجزائرية نذكر ما جاء في المادة 4 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 51 لسنة 2003، و التي توضح في إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي، فإنّ الجامعة تتولى مهام التكوين العالي و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، و توضح المادة 5 مهام التكوين العالي و هي :

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للبلاد .
- تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية التكوين بالبحث و في سبيل البحث .
- المساهمة في إنتاج و نشر معمم للعلم و المعارف و تحصيلها و تطويرها .
- المشاركة في التكوين المتواصل. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2003) .
- تشير المادة 6 من نفس المرسوم إلى مهام الجامعة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، و هي كالآتي:
- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي .
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها .
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية .
- تثمين نتائج البحث و نشر الإعلام العلمي التقني .

- المشاركة ضمن الأسرة العلمية و الثقافية الدولية في تبادل المعارف و إثرائها .

2. كرونولوجيا إصلاح التعليم العالي بالجزائر:

كرونولوجية الإصلاح تبدأ مع لحظة الإستقلال، فبعد أن ورثت الجزائر وضعا كارثيا في مجال التعليم، و في انتشار الأمية بين أبناء الفئة الغالبة من الشعب، اتجهت إلى التأسيس لعديد المؤسسات و في مختلف الأطوار، أملا في الخروج من هذا الوضع الذي خلفه الإستعمار من خلال استحداث منظومة جامعية جزائرية حديثة « تخلص المجتمع من المنظومة الموروثة عن الإستعمار، مع العمل على تطوير التعليم العالي بما يستجيب لمستجدات و طموحات المجتمع الجزائري نحو حياة أفضل». (حسين، الجامعة و تنمية المجتع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي، 2012، صفحة 32)

بالنسبة للبداية الفعلية للإصلاح فقد بدأ بشكل تقريبي مع نهاية الستينات و بداية السبعينات و بالضبط سنة 1971، حيث اتخذت السلطة حينذاك حزمة إصلاحات هيكلية و بيداغوجية، أملا في مواكبة التحولات التي كانت تعرفها الجزائر من خلال الثورات الثلاث التي أطلقتها الدولة و تلخصت في الثورة الصناعية و الزراعية و الإجتماعية و الثقافية، و تلبية حاجياتها ، و قد استند هذا الإصلاح على عدد من المحاور الأساسية و هي (Mai ,DJamel 1998)

- ديمقراطية التعليم العالي بما يسمح و يمكن و يمنح فرص أكبر لكلّ أبناء الجزائريين، حيث تطور عدد الطلبة المسجلين بين سنة 1962و 1963 إلى 2800 طالب ، و تطور هذا العدد خلال السنة الجامعية 1971 . 1972 إلى 3600 طالب ليصل سنة 1977 ـ 1978 إلى ما يقارب 63915 طالب (العربي، 1989) ، ووصل هذا الرقم سنة 1995 إلى حدود 238400 طالب، كما اتجه إلى تطبيق نظام اللامركزية بالجامعة، و معه ظهرت العديد من المراكز و الجامعات بالعديد من المدن الجزائرية، إلاّ أنّه رغم الإيجابية في التطور الكمي إلاّ أنّ ذلك سرعان ما أنتج معه مشاكل و أزمات مصاحبة منها إنفجار طلابي ضخم كان من تبعاته الإكتظاظ بالأقسام مع ضعف في التأطير و في التكوين و المستوى. (حسين، الجامعة و تنمية المجتع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي، 2012)

- جزأرة الهياكل و المناهج و الإطار من خلال محاولة إخراج الجامعة من عزلتها و تجديد هياكلها، من خلال إلغاء مثلا نظام الشهادات و السنة التحضيرية و توزيع الإختصاصات على فروع تجمعها دوائر، و تأسيس معاهد و إنشاء لجان للتنسيق التربوي، و سن طريقة التربصات الميدانية لربط الجامعة بالمحيط و غيرها، أمّا من حيث المناهج فاتجه إلى إستحداث أساليب تربوية جديدة مثل التكوين المندمج و المراقبة المستمرة للمعارف و تدعيم الحصص التطبيقية و الموجهة و غير ذلك. (العربي و.، 1989)

و رغم هذا إلاّ أنّ مشاكل محتويات البرامج و التأطير الأجنبي (بين سنتي 1977 و 1978) حيث كانت نسبة الأساتذة الأجانب تمثل 47% من مجموع الأساتذة بالجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة، كلّ هذا كرس استمرار الأزمة رغم نسق الإصلاح الكمي .

- التوجه نحو التعليم التقني و التطبيقي و ذلك لأجل سد حاجيات البلاد (Mai ,Djamel 1998) القائمون على الإصلاح حينذاك إلى وضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة، ملحة إلى جانب إنشاء تخصصات تقنية جديدة لتدعيم عملية التنمية الجارية في البلاد.
- التعريب (العربي و.، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية ، 1989)، و هو آلية لجأت إليها السلطة حينذاك و من خلالها القائمون على الإصلاح لأجل الإنتقال من تدريس مختلف المواد و التخصصات بالجامعة من اللغة الفرنسية إلى العربية، حيث وصل تحقيق ذلك في 38 تخصصا لحوالي ثلث الطلبة المسجلين سنة 1978، رغم ذلك إلاّ أنّ نسق التعريب تعطل خصوصا مع نهاية الثمانينات، خاصة في العلوم التكنولوجية و الدقيقة و الطب، و انتهت محاولات تعريب هذه العلوم إلى الفشل التام، بينما العلوم الإنسانية و الإجتماعية و الآداب التعريب الكامل لها. (حسين، الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي ، 1989)

هذا أنتج من ناحية أخرى قيام نمطين من الجامعات: جامعة العلوم و التكنولوجيا و جامعة العلوم الإنسانية و الإجتماعية و كلتاهما لها فلسفة خاصة بها، ما عمق الفجوة بين اتجاهين ايديولوجيين متناقضين و متصارعين: الإتجاه الإنساني و الإتجاه التكنوقراطي، فالأول مثله المعربون والثاني مثله المتفرنسون، كلّ هذا خلق انقسام ايديولوجي و صراع بين الإتجاهين انعكس على بقية القطاعات و حتى المجتمع.

عموما إنّ ما يعاب على الإصلاحات في هذه الفترة أنها كانت مرحلية و لم تكن بالمستوى الذي كان مطلوبا و يسد حاجات البلاد و مجتمعها، حيث أصبحت الجامعة تسير فقط الأعداد الضخمة للطلبة الملتحقين بها، و تستجيب فقط للمشاكل الظرفية بدون التفكير في وضع سياسة جامعية موضوعية و بعيدة المدى . (REMAOUN, 1998)

بعد تقييم نتائج هذه الإصلاحات التي بدأت سنة 1971، اعترف القائمون على هذا الإصلاح بفشلهم في تجسيد حيثياته في الميدان، و انتهى هؤلاء إلى ضرورة تطهير الوضعية التي كانت عليها الجامعة في هذه الفترة و ذلك بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي، و ارجاع الجوانب العلمية و البيداغوجية للتعليم إلى صلب المسعى، و إعطاء التخصصات الأساسية دورا مركزيا في ظل استراتيجية سليمة لتطوير الجامعة. (حواء، الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة و المدرسين ، 2008)

فترة نهاية السبعينات حتى بداية الثمانينات لم تعرف أي تطورات إصلاحية في التعليم العالي، إلاّ أنّ سنة 1983 وحدها عرفت ظهور مشروع الخريطة الجامعية، التي هدفت إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000، اعتمادا على احتياجات الإقتصاد الوطني و قطاعاته المختلفة، و ذلك بمراعاة اللامركزية في التكوين، تحقيق التوازن الجهوي، و القضاء على الفوارق و تحريك الإقتصاد، على الرغم من هذه الأهداف إلاّ أنّها لم تنفذ للواقع في جميع الأطر الجامعية في علاقتها بسوق العمل نظرا لعدم توفر مناصب العمل حينذاك (صيد، 1992).خصوصا مع التأزم الأمني و الإقتصادي و السياسي الذي عرفته البلاد بداية التسعينات، و كذا رغم محاولات الإصلاح التي

شهدتها هذه الفترة.

استمر بعد ذلك نسق الإصلاحات الجامعية مع نهاية الثمانينات، و على الرغم من التطور الهيكلي للمؤسسات الجامعية كميا، إلاّ أنّ ذلك لم يصاحب بارتقاء نوعي في المعارف و الإبداع و البحث بالجامعة الجزائرية، أكثر من ذلك استمر انفصامها الداخلي و الخارجي، و لم تجد آليات للنفاذ إلى المحيط، أمام هذا الوضع المتأزم عادت الدولة إلى نسق الإصلاحات الهيكلية و البيداغوجية الأخرى ابتداءا من سنة 1989، و ذلك من خلال مشروع استقلالية الجامعة، الذي جاء في نسق الإصلاحات التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، ظهر هذا المشروع بالضبط في نوفمبر سنة 1989 و جاء في شكل سجل للسلبيات السائدة في الجامعة و خاصة فيما يخص تسييرها البيروقراطي و آثار ذلك على جميع جوانب المؤسسة، و بالتالي جاء للإصلاح العقلاني لسير الجامعة كمؤسسة عمومية في خدمة المجتمع.

تعرض هذا المشروع الإصلاحي لكثير من النقد و اعتبر تنصلا للدولة و هروبا عن مسؤولياتها اتجاه الجامعة خصوصا في ظل الأزمة الإقتصادية حينذاك، كما أنه اعتبر تمهيدا لإدخال الجامعة الجزائرية في منظومة اقتصاد السوق، أي مثّل ذلك عند المنتقدين خطوة نحو خوصصة الجامعة و سيرها لقانون العرض و الطلب و في إطار المنافسة الإقتصادية.

اعتبرت فئات أخرى من المنتقدين هذا المشروع أنه لا يخدم المصالح الوطنية بل و يتراجع عن التعريب و عن الشخصية الوطنية، في حين اتجهت آراء بعض المنتقدين الآخرين إلى اعتبارهم أن هذا المشروع يخدم فقط المصالح الإيديولوجية و لا يخدم الجامعة، لأنّ المحيط الإقتصادي الجزائري كان غير مهيأ لإمتصاص خريجي الجامعات، ردت السلطة بإعلان عن وزارة خاصة بالجامعات عوضا عن الوزارة المنتدبة للجامعات لإظهار أن لا نية لها في التخلي عن تمويل الجامعة و لتهدئة الوضع المشحون حينذاك، موازاة مع ذلك تأسس المجلس الوطني للتعليم العالي cnas كاستجابة من الدولة طرف الدولة، لكن مع ذلك استمرت الدولة في التأسيس لمشروع استقلالية الجامعة الذي اعتبرته خطوة حقيقية من خطوات الإندماج في اقتصاد السوق و مسايرة ما يحدث على المستوى العالمي.

نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998، شرعت السلطة في اصلاحات جديدة مست الجوانب الهيكلية خصوصا من خلال الإنتقال من نظام المعاهد إلى الكليات، أمّا فيما يخص الجانب البيداغوجي فقد أدخل نظام جديد للتعليم الجامعي و هو نظام (ل.م.د) ابتداء من السنة الجامعية 2004 ـ 2005 ، بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 04 ـ 371 المؤرخ في 8 شوال 1425 الموافق ل 21 نوفمبر 2004، و الذي تضمن تقسيما و تنظيما للتعليم العالي على ثلاث أطوار : (ليسانس ثلاث سنوات، ماستر سنتين، دكتوراه ثلاث سنوات) كلّ هذا في 8 سنوات بدلا للنظام القديم الذي كان يدوم 12 سنة من التعليم. (حواء، الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة و المدرسين ، 2008)

هذا النظام مبدأ يعمم في الجزائر ابتداء من سنة 2004 ـ 2005، و هو موجود اليوم بكامل الجامعات و المراكز الجامعية الجزائرية و المدارس التحضيرية، حيث يهدف هذا النظام إلى التوافق

و متطلبات التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري، و كذا تكوين الإطارات و إعدادها لمتطلبات سوق العمل أي متطلبات و حاجيات المجتمع. (أمينة، التمثل الإجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة، 26 و 27 ماي 2010)

هذا النظام المتبنى في الإصلاحات التي عرفتها بداية الألفينات جاء استجابة للضغوط الخارجية للتكيف مع الواقع العالمي الذي تقوده أمريكا و أوروبا، في إطار عولمة التعليم، فنظام (ل م د) هو في النهاية نتاج للمنظومة التعليمية و التربوية الأنجلوسكسونية، التي خلقته ليتماشى مع متغيرات و مستجدات واقعها الإقتصادي المتطور جدّا، في حين نختلف نحن في أنّ إقتصادنا يبقى متخلف و لا يتوافق مرحليا و نوعيا مع مخرجات هذا النظام القصير في مداه الزمني، (حسين، الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي، 2012)

و الذي انتقده الجميع و أجمعوا على أنّ الجامعة الجزائرية تعاني من الركود و مشاكل في الهيكلة و التأطير و غير ذلك من الصعوبات التي تجعلها غير مهيأة لتطبيق هذا النظام.

إذا كان هذا يخص الجامعة، فإنّ علاقتها بالمجتمع يبقى الأمر الأبرز الذي كان لابّد أن يؤخذ في الحسبان فالمجتمعات الإنسانية في العادة تؤسس جامعاتها انطلاقا من مشاكلها و تطلعاتها المختلفة و حاجياتها في جميع المجالات، فهي مفتاح التطور و الإبداع و المعرفة، و بالتالي ينظر لها كقاطرة دافعة للمجتمع و مؤسساته المختلفة، و لذلك تحديد اهدافها و اتجاهاتها لا يمكن أن يكون بمعزل عنه، و على العكس في الجزائر فإنّه رغم الإصلاحات العديدة و المتتالية منذ الإستقلال إلى اليوم للجامعة الجزائرية و لنسق التعليم و في ربطها بالمحيط السوسيوإقتصادي ، إلاّ أنّ ذلك فشل و عمت خلاله الأزمة جميع الأنساق و في خضمه لم تكن و تصبح الجامعة سوى نسق متأزم و مريض مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى.

غير أنّه بمثل نقدنا للإصلاحات التي تعرضت لها الجامعة الجزائرية فإننا نقر من جهة أخرى أنّه لا ضرورة غير إصلاح الإصلاح لابّد من جديد لإخراجها من الأزمة التي لازمتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا على مختلف المستويات و الأصعدة خصوصا في جانب في جانب علاقتها بالتنمية لمحيطها السوسيو اقتصادي، غير أنّ هذا الإصلاح للإصلاح لابد أن يمس الجامعة في جميع جوانبها التسيير و المردودية المتعلقة بها و في علاقتها بالمحيط الإجتماعي و الإقتصادي، و عليه فإن من شأن تحقيق هذا أن يؤدي بالجامعة إلى ضمان تكوين نوعي، يجيب على الطلب الإجتماعي، كما من شأن ذلك أيضا أن يحقق تطابقا فعليا مع المحيط السوسيو إقتصادي بتطوير التفاعلات المحتملة و الممكنة بين الجامعة و العالم الذي يحيط بها.

من ناحية أخرى ذلك يمكنه أن يؤدي إلى تطوير ميكانيزمات التكيف المتواصل في تطور المهن، كما يدعم و يعزز وظيفة الجامعة الثقافية بترقية القيم العالمية التي تعبر عن الفكر الجامعي لاسيما تلك المتعلقة بالتسامح و إحترام الآخر، و يجعلها أكثر تفتحا على التقدم العالمي، المتعلق خاصة بالعلوم و التكنولوجيا، مثلما يشجع و ينوع الشراكة الدولية حسب الصيغة الأكثر تعمقا، و يرسي قواعد سلطة جيدة مؤسسة على المساهمة و التساند، و لأجل كلّ هذا كانت قد تبنت الجامعة الجزائرية إصلاحا للتعليم العالي كما سلف الذكر إنطوى على محاولات توفير تكوين

ذو نوعية من أجل أحسن التكيفات المهنية، و كذا توفير التكوين للجميع طوال فترة الحياة، و الإتجاه نحو استقلالية المؤسسات الجامعية، و كذا إنفتاحها على العالم، خصوصا منه خلال تجربة نظام (ل، م، د) (أمينة، التمثل الإجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة، 26 و 27 ماي 2010)، الذي عمم بجميع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، و هدف إلى تلبية عدد من الأهداف الأساسية التي يمكن تلخيصها في تحسين نوعية التكوين الجامعي، ملائمة نظامنا للتعليم العالي مع بقية العالم، اقتراح مسالك تكوين متنوعة ومكيفة، تسهيل استقبال الطلبة وتوجيههم من خلال وضع كل الترتيبات لمرافقتهم، تثمين العمل الشخصي للطلبة، تشجيع انفتاح الجامعة على عالم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، توفير تكوين نوعي لمسايرة العصر، تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن، المساهمة في تنمية البلاد ومن خلالها المجتمع. (الله، 2014 .2015)

3. أهمية إنفتاح الجامعة و تفاعلها مع المحيط الإجتماعي:

تمثل الجامعة رافدا أساسيا و مهما في التفاعل مع محيطها المجتمعي العام خصوصا منه الإجتماعي و الإقتصادي، للإرتباط النسقي من حيث الإبداع و التنمية و الإنتاج بهذين الحقلين، فهي إلى جانباعتبارها المؤسسة الإجتماعية المتميزة، فهي معول أي تنمية أو أي تطور ينشده المجتمع، و بهذا المعنى ، فالجامعة كانت و لا زالت مصدرا للمعرفة الإبداعية، فهي أهم المؤسسات الإجتماعية، و الأداة الأساسية في أي استثمار فاعل في الموارد البشرية التي يمكنها أن تقود البلاد مستقبلا إلى التغير الإيجابي لمواكبة العصر و تكنولوجياته. (حواء، 2008)

و من هذا تتعاظم اليوم أهمية الجامعة و أدوارها في كلّ المجتمعات، و الجزائر في هذا السياق بذلت جهودا منذ الإستقلال للربط بين الجامعة و محيطها نظير ما تمثله من قاطرة و معول أي تحوّل ايجابي نحو التنمية المستدامة و التقدم في جميع المجالات.

إذن تضطلع اليوم الجامعة بدور هام بطاقاتها البشرية المتميزة علميا في التفاعل مع المستجدات الحديثة و المعاصرة و مواكبة التطورات العلمية و العملية، و كذا لتميزها و خصوصياتها التنظيمية و الإدارية، باعتبارها مصدرا للإنتاج الفكري و مؤسسة فاعلة و ملائمة من أدوات التغيير و التطوير في المجتمع ، و يتحول العاملون ضمنها و المتخرجين منها إلى طاقات و قوى مسيرة. (أمينة، 2010)

و لأجل ذلك و حتى تصبح الجامعة منتجة عليها أن تربط بين البحث العلمي في إطارها و خدمة المجتمع الذي تنتمي إليه، و تؤمن لنفسها قدرا من الحرية الأكاديمية بما يمكنها من تنفيذ أهدافها، فالجامعة المنتجة هي التي تنتج المعارف من خلال البحث العلمي و تطبقها في المجتمع، و من هنا جامعتنا مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية.

4. علاقة الجامعة بالمحيط الإقتصادي:

إنّ البحث عن دور التعليم العالي و البحث العلمي في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، غير

واضح و ملتبس إن لم نقل منعدم، « فمن خلال البيانات المتوفرة عن معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر و التي سجلت 2,5 % في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1984 و 1,2 % للفترة الممتدة من 1985 إلى 1998 و حوالي 4% للفترة الممتدة بين 1999 إلى 2007. (حسين، الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي، 2012)

و نفس النسبة تقريبا للفترة الممتدة بين 2008 إلى 2016، ندرك تماما بمجال لا يدعو للشك أن الأداء الإقتصادي في الجزائر مرتبط و إلى حدّ كبير بالريع البترولي، استحوذ مداخيله على 95% إلى 98% من الإرادات الخارجية للجزائر من العملة الصعبة.

في المقابل لهذا لا يتضح حجم الأداء الجامعي و مستواه و تأثيره في هذا النمو الإقتصادي، فرغم آلاف المتخرجين في مقابل آلاف الأساتذة و الباحثين، تبقى الجامعة مجرد بناء هيكلي غير مؤثر في المحيط الإقتصادي الذي يحيط به، بل إنه برغم كلّ الإصلاحات مازال المشكل يطرح بحدّة في عدم تكيف الجامعة و من خلالها التعليم العالي مع المحيط الإقتصادي و سوق العمل خصوصا،» الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات النمو الإقتصادي أو انخفاضه، فلا توجد إلى اليوم علاقة واضحة بين الجامعة و المؤسسات و لا تتحمل الدولة هذه المسؤولية، و يزيد مشكل الكفاءة و مخرجات الجامعة الوضع تأزما. (أمينة، التمثل الإجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة، 26 و 27 ماي 2010)خصوصا في ظل انفصال بين المتلقى النظري للمتخرجين و الحاجيات التطبيقية للمؤسسات و لسوق العمل.

5. أهمية انفتاح الجامعة وتفاعلها مع المحيط الإقتصادي :

الشراكة هي علاقة بين طرفين أو أكثر يسعى كلّ واحد ضمنها للحصول على الموارد التي تنقصه من حيث الكم أو الكيف، ما يسمح لكلّ طرف بتحقيق الحجم الأمثل و عدم التوقف عن النشاط بسبب نقص الموارد، و يجد كل طرف منفذا لإستخدام فائض الموارد التي لديه، كما أنّ الشراكة ستعطي لجميع الأطراف دفعا أكبر لإنجاز المهام على نحو أفضل و القدرة على مواجهة مختلف قوى المنافسة.

تمثل الشراكة بين الجامعات و المحيط الإقتصادي (مؤسسات الأعمال) في الدول المتقدمة ركيزة أساسية تعتمد عليها هذه الدول في التنمية الإقتصادية و تطوير التعليم الجامعي، لذا أصبح الإهتمام بهذا المجال ضرورة حتمية، فتحديات المستقبل تفرض على الجامعات الجزائرية حتمية التطوير لأدوارها نتيجة التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية، و ما ينبغي أن تكون عليه علاقة التعليم الجامعي بالقطاع الإقتصادي، فالشراكة بين الجامعات و المؤسسات الإقتصادية تعد من أهم الإتجاهات الحديثة و الأدوار الجديدة التي صارت الجامعات العالمية تسعى إليها لتقليص فجوات التخلف. (السيد، 2006)

تعتبر علاقة الجامعة مع المحيط الإقتصادي و الإجتماعي و مع المهنيين مسارا أساسيا و حتميا بالنسبة إلى الجامعة، و ذلك تحقيقا للأهداف العلمية و البيداغوجية و الثقافية لمنظوريها، و تهدف الشراكة بين الجامعة و المؤسسات الإقتصادية إلى تسهيل عملية إدماج خريجي الجامعة

من مهندسين و تقنيين و فنانين و انخراطهم في الدورة التنموية للبلاد، كما تسعى إلى تجميع كلّ القوى الحية و جميع القدرات و المواهب و التجارب الحكومية و الخاصة، كما أنّ الشراكة بين الجامعة و المحيط الإقتصادي تسمح بما يلي: (مراد، 24.22 / 2016)

- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي و التجهيزات و الإنشاءات بالجامعات.
- تسمح بإجراء البحوث التطبيقية و التدريب العملي لطلاب الجامعات في المؤسسات الإقتصادية، ممّا ينمي مهاراتهم التطبيقية و بالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، و من تم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية الإدارية.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات و مواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات و الكليات المحلية و العربية و الدولية.
- تغذية البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلا في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، و لا تمت إلى احتياجات وطنه بصلة.
- تطوير الخطط التعليمية و التأهيلية و الدراسات العليا في الجامعات، حيث إنّ توظيف البحث الجامعي لخدمة مؤسسات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة يساعد على تطوير الخطط التعليمية و المناهج وفق الإحتياجات العملية و العلمية القائمة، و ذلك من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب، كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على الإطلاع بواقع العمل المستقبلي و مشكلاته.
- توظيف الإمكانيات العلمية البشرية و المخبرية التوظيف الصحيح.
- الإستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات و المتعلقة بالمجالات الإنتاجية لمؤسسات القطاع الخاص، و الإستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب و طرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.
- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بأكثر من طرف هم أطراف الشراكة.

6. آليات تعزيز الشراكة بين الجامعة و المحيط الإقتصادي:

لنجاح الجامعة في دورها الجديد و هو القيام بشراكات مع المحيط الإقتصادي، يجب أن تتوفر المتطلبات الأساسية التالية: (محمد، 2018)

أ. بالنسبة للطرفين (الجامعة و المحيط الإقتصادي):

- أن يتمتع الطرفان بالإستقلالية بحيث يتوفر لهما حرية العمل و التصرف في شؤونها

بمعرفة مجالسها التي تحدد أسلوب عملها.

- يجب أيضا توفر البنية الأساسية لإقامة الشراكات.
- إنشاء آلية تنظيمية من خلال قطاع خدمة المجتمع و تنمية البيئة على مستوى كلّ جامعة يسمى وحدة دعم الشراكات.

ب. بالنسبة للجامعات:

- إنشاء تمثيل لوحدة دعم الشراكة على مستوى كلّ كلية.
- الترحيب بالإستماع لرجال الأعمال و معرفة احتياجات مؤسسات الأعمال و الإنتاج.
- المساعدة على التأكيد على المعرفة الجديدة و المتجددة تصبح ذات كفاءة و فعالية في الإبتكارات التي تلبي احتياجات مؤسسات الأعمال و الإنتاج.
- السماح بمعرفة رأي رجال الأعمال في العملية التعليمية.
- تصميم خرائط بحثية قومية تخدم مؤسسات الأعمال و الإنتاج في التخصصات المختلفة.

ج. بالنسبة للقطاع الإقتصادي:

على مؤسسات الأعمال و الإنتاج تحقيق ما يلي:

- تفويض موظف عن كلّ مؤسسة عمل للعمل كوسيط شراكة.
- إعلام وحدة دعم الشراكة بالجامعة بالممارسات و الإحتياجات الصناعية و المشاكل الحالية وذلك من خلال وسيط شراكة بمؤسسة أو منظمة العمل من خلال الندوات و المنافسات.
- القدرة على وضع أبحاث الجامعة و علومها ومعارفها الحديثة التي تنتجها موضع التنفيذ التطبيقي بسرعة لتطبيقها و اختبارها و تقديم التغذية الراجعة عن القيمة الإستراتيجية لتلك المعارف و إمكانية تطبيقها.
- ضرورة قيام مؤسسات الأعمال و الإنتاج بالمساهمة في الإنفاق على البحث العلمي من خلال تحديد نسبة من ميزانيتها للبحث العلمي و التطوير.
- فتح أبواب مؤسسات الأعمال و الإنتاج للطلبة للتدريب داخلها.

خلاصة

أمام كلّ هذا تبرز اخفاقات الجامعة الجزائرية في التأثير و التفاعل مع محيطها السوسيو إقتصادي، فبغض النظر عن بعض ايجابياتها و لا سيما الكمية منها، فإنها مؤسسة استهلاكية

للبرامج و المناهج المنتجة بالغرب، و لو بعد انتهاء صلاحية ذلك عند منتجيها، و هو ما جعلها تخفق في الإندماج وسط المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية، و عوضا أن تكون مصدرا للتأثير في محيطها المجتمعي، أصبحت هي من يتلقى التأثير ، « فانتقلت سلبيات البيروقراطية و القيم الإتكالية و الإستهلاكية المفرطة و مظاهر الفساد المختلفة إلى الحرم الجامعي، و معها تحولت مهمتها إلى توزيع الشهادات عوضا عن تكوين الخبرات و الكفاءات التي نحن أحوج إليها» . (حسين، الجامعة و تنمية المجتمع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي، 2012)

و هذا الأمر أوصل الباحث الجزائري لياس ميري إلى نشر كتاب عنونه ب « هل يجب غلق الجامعة؟»

خاتمة:

أصبحت الجامعة اليوم مطالبة بتوفير و خلق شهادات تستجيب للإحتياجات الإجتماعية و الإقتصادية ، و لكن الملاحظ أنّ الجامعة مجرد هياكل لتجميع الطلبة لفترة من الزمن مع غياب حقيقي لمعنى إنتاج المعرفة، و بالتالي أصبح يدق ناقوس الخطر حول الكم الهائل من الشهادات مقابل بطالة خريجي الجامعات و نقص فادح في مناصب العمل.

قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (2003).
2. الطيب صيد، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية،واقعها و تمثلاتها لدى أساتذة علم الإجتماع. الجزائر : جامعة قسنطينة . (1992).
3. بلحسين حواء.. الجامعة في ظل التحولات العالمية: دراسة ميدانية لتصورات الطلبة و المدرسين. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،العدد 10 ، (2008).
4. بودندان عبد الله، الوصايا في ظل النظام الجديد بالجامعة الجزائرية. دراسة ميدانية بجامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس . (2014 ـ 2015).
5. تومي حسين. الجامعة و تنمية المجتع في الجزائر بين النجاح الكمي و الإخفاق الكيفي. القبة: الدار الخلدونية: الجزائر. (2012).
6. دهان محمد.. الاهمية الإقتصادية للتعليم و متطلبات تعزيز الشراكة بين الجامعة الجزائرية و المحيط الإقتصادي. قالمة. (2018)
7. سامي مراد ،سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات و القطاع الخاص و دورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية . مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الإقتصادية ،. (24.22/ 05 / 2016).
8. مساك أمينة. التمثل الإجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة. مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي : الجامعة و النقابة بين التحولات و التطلعات ، الجزائر العاصمة . (2010).
9. هالة السيد. دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة و المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول . تاريخ الاسترداد 8 سبتمبر , 2022، من https://eg.edu.bu/staff/halaemad8-25162/publications(2006).
10. ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . (1989)

11. GUERID DJamel . ORAN :CRASC L‹université d‹hier a aujourd‹hui) ..Mai(1998

12. REMAOUN Hassan ، Université ,savoir et société :le cas des displines sociales, .(1998)ORAN:CRASC

معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاجتماعية بالجزائر من وجهة نظر اساتذة كلية العوم الاجتماعية والانسانية بالمسيلة.

Obstacles to employing scientific research in social development in Algeria from the point of view of professors of the Faculty of Social and Human Sciences in M,sila.

دحماني سمراء، خشعي عمر

جامعة محمد خيضر- بسكرة - **dahmanisamra8@gmail.com** .

جامعة الجزائر **fr.yahoo@omar.khachai**

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون توظيف البحث العلمي في خدمة التنمية بالجزائر من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مقياس تضمن 16 عبارة تتضمن 16 مشكلة من مشكلات البحث،وزع على عينة مكونة من 30 أستاذا و أستاذة من كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بالمسيلة. وأسفرت الدراسة عن نتيجة عامة مفادها المعوقات التي تحول دون مساهمة البحث العلمي بشكل فاعل في التنمية في العالم العربي ناتجة بشكل أساسي عن غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربط هذه الأخيرة بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تسير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: معوقات، التنمية، البحث العلمي، الجامعة الجزائرية، أساتذة العلوم الاجتماعية.

1. الإطار المفاهيمي للبحث

أ. الإشكالية:

تعتبر التنمية من القضايا الهامة التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات رجال العلم والسياسة في مختلف الأصقاع لكونها عملية تهدف في أساسها إلى تحسين ظروف حياة الشعوب في مختلف الميادين. وإذا كانت الدول المتقدمة قد تمكنت من تسجيل قفزات نوعية في هذا المجال فان الدول المتخلفة ما تزال بعيدة عن ذلك وهي تسعى لردم الهوة الحضارية والتكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الدول، فرغم الإصلاحات السياسية و الاقتصادية المتكررة في الجزائر بهدف تحقيق التنمية خارج عائدات المحروقات، يعاني المنظور التنموي في الجزائر الكثير من الإخفاقات والنقائص، لا سيما ما تعلق بدور الجامعة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية، وقد مست هذه الإصلاحات منظومة البحث العلمي وفق تشريعات و إجراءات متنوعة، بغرض جعل الجامعة من خلال أهم وظيفة لها وهي البحث العلمي بمثابة فاعل أساسي يساهم في تحقيق التنمية ، وهذا بحكم تواجدها انتشارها إقليميا على كامل التراب الوطني، في ظل هذا السعي المتكرر والمتواصل لإحداث تغيير في بنية ووظيفة منظومة البحث العلمي لإضفاء ، ولكن لماذا لم تتحقق التنمية المنشودة؟ لماذا لم يساهم البحث العلمي في الجزائر في إحراز التنمية على غرار ما حدث في الدول المتقدمة بل في دول جنوب شرق آسيا؟ ما هي أسباب عدم فعالية البحث العلمي في تحقيق التنمية؟

من خلال ما سبق فان هذه المداخلة تحاول الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال السعي لإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تمكن البحث العلمي في الجزائر من المساهمة في تحقيق التنمية.

ب. تحديد المفاهيم:

- البحث العلمي: البحث في اللغة هو التفحص والتفتيش و في الاصطلاح هو إثبات النسبة الايجابية بين الشيئين بطريقة الاستدلال – وهو مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة. ويعرّف على انه " عملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم والمتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها (تركي، 1984، ص15).

وعرفه و.جون .وبست John w .best بأنه " محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره (معمرية،د.ت، ص70).

البحث العلمي أداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق مقبول لتثبيت وترسيخ الحقيقة في المجالات الإنسانية وهو "مَعْبر لتغيير الواقع، ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار (شحاتة، 2001، ص41). وذلك عن طريق الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى اقل

تمييزا(عفيفي، 1983، ص12).

نعرّف البحث العلمي على أنه ذلك التقصي المُسْتند على قوانين ونظريات وأساليب منطقية وموضوعية و المرتبط بإيجاد حلول وآليات علمية وتقنية الغرض منها تحقيق النمو المجتمعي.

- **التنمية**: يعد مفهوم التنمية قديما قِدَم الحضارة الإنسانية، واستعمُل على نطاق واسع في المجتمعات الغربية، من قبل الحضارتين اليونانية والرومانية إلى غاية نهاية القرن 19، كمفهوم عام ارتبط بالجوانب المتنوعة والمتعلقة بالرفاهية البشرية، فاقتربت كلمة التنمية إلى المذهب أكثر منها إلى المصطلح. أما مفهوم التنمية في العالم المُعاصر فهو مشتق من النظر الداروينية التي ترى أنه «عملية تطور على مراحل، أين تركت المجتمعات الإنسانية فيه البدائية ووصلت إلى مرحلة المجتمعات الصناعية الاستهلاكية والتي تُعتبر فريدة من نوعها وذات صبغة عالمية.
- **تنمية المجتمع**: إن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادرا على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم (السروجي واخرون، 2001، ص65).

نقصد بتنمية المجتمع الرخاء الذي يحصل عليه الأفراد جرّاء الاهتمام بميادين الحياة المختلفة، والذي يرقى بهه إلى الوصول إلى الأهداف التي يرغبون في تحقيقها مع مراعاة حل مشاكلهم، وأن يمس هذا الرخاء جميع أفراد المجتمع دون إقصاء لبعض عناصره.

ج. أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة وذلك بالنظر إلى النقاط التالية:

- تثمين دور الجامعة كمؤسسة مجتمعية وما تقدمه من فائدة من خلال البحث العلمي.
- يشكل هذا الموضوع اثراء لمجال التعليم العالي من خلال سرد أهم العقبات التي تواجه الجامعة كفاعل مجْتمعي، مما يساهم في العمل على تحسين وظائفها تُجاه الفاعلين داخلها والمساهمة إيجابا تجاه المتعاملين الخارجيين معها.

د. أهداف الموضوع:

- تحليل الوظائف الأساسية للجامعة ومعرفة الأسس والدعائم التي تعتمد عليها في ممارسة هذه الوظائف.
- وصف الصعوبات التي تواجه الجامعة الجزائرية في تحقيقها للبحث العلمي وخدمة المجتمع.

2. الأطر النظرية للبحث:

أ. غياب رؤية واضحة للتنمية:

لا شك أنه قبل أن نتحدث عن البحث العلمي يجب أن نتحدث بداية عن التنمية، يجب أن نضع الحصان قبل العربة وأن نرتب الأمور، فنحن يجب أن نعرف لماذا نقوم بالبحث العلمي؟ هل هو مجرد ترف أو تقليد أم أنه بحث من أجل التنمية والتطوير؟ ماهو نوع أو مجال البحث الذي نحتاجه أكثر في هذه الدولة أو تلك؟ ماهي فائدة هذا البحث أو العائد منه؟

هذه التساؤلات الجوهرية لا يمكن أن نجيب عنها بشكل منفصل إن لم نعرف التنمية، إن لم نعرف حقيقة المجتمع ومشاكله وتطلعاته وآماله.

إن الدول العربية والنامية عموما ما تزال تعتمد على التفكير التجزيئي أو النظرة الجزئية لأمور، في حين كان الأجدر أن تعتمد على التفكير الشمولي، أي أن البحث العلمي يجب أن ينظر إليه ضمن الإستراتجية العامة لتنمية الدولة وتطويرها، وليس النظر إليه كنشاط منعزل محصور في زاوية الجامعة أو المختبر أو مركز البحث.

لاشك أن التخطيط الاستراتيجي التنموي لأي دولة يقوم على أساس تحديد الأهداف التنموية المراد تحقيقها وتحديد الخطط والبرامج اللازمة لتحقيقها، وهنا لا نقصد مجرد الشعارات أو الإعلانات الشعبوية، وإنما نتحدث عن رسم خط للتطور والتنمية للدولة تشارك فيه مختلف القطاعات وتقوم الأجهزة الإدارية للدولة بتنفيذه وتحقيقه بغض النظر عن الأحزاب والأشخاص الذين يتولون السلطة.

فوجود تصور للتنمية في الدولة سوف يضع الأمور في نصابها في مختلف الميادين ومنها ميدان التعليم والبحث العلمي، وغياب هذا التصور سوف يجعل الأمور مبعثرة والجهود مشتتة دون رابط بينها، فالتصور هو الرابط الذي يجمع الأمور ويوحد جهود مختلف الهيئات ومنها هيئات البحث العلمي باتجاه خدمة التنمية.

وهكذا فان البحث العلمي يشتق أهدافه ورسالته واستراتجياته من أهداف التنمية واستراتجياتها، وفي ظل عدم وجود هذه الأهداف والإستراتجية فمن أين يشتق البحث العلمي أهدافه واستراتجياته؟

ربما يقول البعض أن هناك دول عربية لها استراتجيات واضحة ومحددة؟ فتساءل: هل هذه الاسترتجيات قائمة على أساس التكامل بين مختلف القطاعات والهيئات؟ ما هو موقع البحث العلمي في هذه الاستراتجيات؟ هل هو موجود أم مهمش؟ وهل ساهم البحث العلمي أساسا في بلورة هذه الاستراتجيات؟ أم أنها أعدت بعيدا عنه؟

ب. غياب و قصور أهداف واستراتجيات البحث العلمي:

يعاني البحث العلمي في الجزائر من غياب أهداف إستراتجية واستراتجيات وبرامج وخطط

واضحة ومحددة تحدد بدقة هدفه ودوره وعلاقته بباقي النشاطات والفعاليات في الدولة، ناهيك عن دوره في التنمية والإسهام في حل مشاكل المجتمع.

ويشخص مجموعة من الباحثين هذه المعضلة بقولهم: » إن معظم االدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، والتي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية»(**قنوع؛ و إبراهيم؛ والعص، 2005 ، 86،85).**

إذن هناك طلاق بين البحث العلمي والتنمية، طلاق مرده إلى عدم وجود تكامل في الاستراتجيات وغياب النظرة الشمولية للأمور، وهذا ما يؤكده أحد الباحثين بقوله: » عدم الارتباط العضوي بين البحث العلمي وإستراتيجية التنمية والتطور التقني. إذ تكمن المفارقة أن الوطن العربي يمتلك الكفاءات والمهارات بيد أنه غير قادر على توظيفها بالشكل الأمثل في الدورة الإنتاجية والتنمويةل» **العساف، 2010 ،19. (**

ففي ظل هذا الواقع غالبا ما يتم الحديث عن البحث العلمي من باب التشبه بالغير أو ربما لدر الرماد في عيون الباحثين وإيهامهم بأن هناك إهتمام به وليس باعتباره عنصرا فاصلا في العمل التنموي يجب العناية به وتقديره، كما أن إنشاء مراكز البحث وغيرها من الهيئات البحثية في العالم العربي غالبا ما يكون عبارة عن إجراءات شكلية أو مجرد تقليد لما هو موجود في باقي الدول خاصة المتقدمة منها.

وقد يعزى السبب في عدم وجود أو قصور أهداف واستراتجيات البحث العلمي في العالم العربي إلى عدم وجود إستراتجية واضحة للتنمية بالدولة وعدم وجود نظرة شمولية لأدوار ولمساهمات مختلف الهيئات بالدولة في هذه التنمية، هذا إلى جانب قصور الرؤية الإستراتجية لدى القيادات المشرفة على البحث العلمي، هذا إلى غياب الاعتقاد الراسخ بأهمية البحث العلمي ودوره في إحراز التنمية وجعله دفة لقيادة جهود التنمية لدى بعض القيادات السياسية والإدارية.

ويرتبط بهذا المشكل غياب أو انعدام إجراءات المتابعة والتقييم، فكيف يعقل أن ننشئ مراكز بحث ونوظف باحثين وننفق أموالا ولا نضع آليات لتقييم أداء هذه المراكز وهؤلاء الباحثين ولا نقيم أثر نشاط البحث على التنمية وعلى المجتمع؟

إن التقييم هو مسألة هامة لمراجعة الخطط والإستراتيجيات ومعالجة الأخطاء والانحرافات ففي ظل غياب ذلك كيف نعرف إن كنا نسير في الاتجاه الصحيح أم الخطأ؟

وقد يقول قائل بأن هناك عمليات المتابعة والتقييم، فإننا نقول إن كانت هناك بعض عمليات التقييم فهي لا تبحث في نتائج البحث وانعكاساته على صعيد التنمية،وهذا هو بيت القصيد في أنشطة البحث وفي عمليات التقييم. إن عدم وجود آليات المتابعة والتقييم هو نتيجة منطقية لغياب أهداف وخطط واضحة ومحددة للبحث العلمي.

ج. ضعف التمويل المالي للبحث العلمي:

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من ضعف التمويل المالي وذلك مقارنة بالدول المتقدمة،

حيث أنه لم يتجاوز في سنة2007 في معظم الدول العربية نسبة 1% من إجمالي الدخل الوطني في حين أنه تجاوز 2% في معظم الدول المتقدمة، وذلك حسب ما يوضحه الجدولان التاليان:

جدول رقم (1) النسبة المئوية للإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني للدول الصناعية

العام	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	ألمانيا	المملكة المتحدة	كندا	إيطاليا
1990	2.77	3.03	2.43	2.22	2.21	1.51	1.32
1995	2.61	2.96	2.35	2.31	1.95	1.68	1.03
1998	2.50	2.90	2.40	2.40	2.20	1.60	1.10
2007	2.61	3.39	2.09	2.53	2.45	-	1.09

المصدر: العساف، 2010، 11،12

جدول رقم(2) النسبة المئوية للإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني لبعض الدول العربية

العام	مصر	تونس	الأردن	الكويت	قطر
1990	0.70	0.30	0.11	0.27	0.05
1995	0.22	0.33	0.27	0.20	0.03
1998	0.22	0.33	0.27	0.16	0.01
2007	0.20	1.13	0.34	0.18	-

المصدر: العساف،2010، 12

لاشك أن ضعف التمويل المالي للبحث العلمي هو نتيجة منطقية للمعوقين السابقين، ففي ظل عدم وجود خطة إستراتجية واضحة للتنمية وعدم فهم وتحديد لدور البحث العلمي في هذه الإستراتجية فلا يمكن تقديم أموال كافية ومحفزة على النحو الموجود في الدول المتقدمة، وهذا خصوصا في الدول العربية ذات الموارد البترولية الهائلة والتي تستطيع أن تقدم تمويل مالي مجزي للبحث العلمي، أي أن المسألة ليست مسألة عجز أو شح مالي و إنما هي مسألة إيمان بقيمة البحث العلمي وإدراك أهميته في التنمية والتقدم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والأمني الغذائي والرفاهية للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

ومن جهة أخرى يعاني البحث العلمي في العالم العربي من ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويله والاعتماد في ذلك على ميزانية الدولة على خلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة، كما

يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3) توزيع الإنفاق على البحث العلمي حسب مصدر التمويل لسنة 2007

الدولة	الولايات المتحدة	اليابان	فرنسا	ألمانيا	السويد	فنلندا	إيطاليا	مصر	تونس	الأردن	الكويت	قطر
القطاع الخاص	1.84	2.62	1.34	1.77	2.79	3.37	0.54	0.2	1.3	0.34	0.18	-
الحكومة	0.77	0.77	0.75	0.76	0.94	2.46	0.55	3.1	3.8	3.1	3.1	3.6

المصدر: العساف،2010، 13

إن ضعف التمويل المالي للبحث العلمي لا شك أن له انعكاسات سلبية تتمثل في عدم توفر المعدات اللازمة للبحث العلمي وضعف الحوافز الممنوحة للباحثين وقلة أو ضعف الإنتاج العلمي.

كما أن تدني مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي بالعالم العربي والاعتماد على الدولة فقط ينم عن عدم إدراك القطاع الخاص لأهمية البحث العلمي، وهذا سيحرم الباحثين من إيجاد فضاء لتطبيق نتائج أبحاثهم وتطويرها، ويحرم البحث العلمي من مورد مالي يمكن أن يساهم في تطوير هذا البحث.

د. وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة:

ومعنى ذلك غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين الجهات المعنية بالبحث العلمي وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات االموجودة داخل المجتمع، فالملاحظ للواقع يجد أن هناك هوة كبيرة بينهما، وهذا الوضع قد جعل البحث العلمي يسير في اتجاهات بعيدة عن الواقع ومن ثم لا يساهم بشكل فاعل في حل مشكلاته وأزماته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بأن الهيئات والمؤسسات التي لديها مشاكل لا تتصل بهيئات البحث من أجل معالجة مشاكلها وحلها بطرق علمية، فمن جهة نسجل انغلاق الجامعة على نفسها وعدم انفتاحها على محيطها ومن جهة أخرى نسجل عدم وعي هيئات المجتمع بأهمية البحث ودوره في حل مشاكلها، وهذا كله بسبب عدم وجود ثقافة تقدير العلم والإيمان بقيمته وأهميته.

إن الشركات في الدول المتقدمة تعتمد على البحث العلمي لذلك أنشأت أقساما خاصة بذلك حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار ولتضاعف أرباحها، أما في العالم العربي فان الأمر على النقيض وهذا مايؤكده الدكتور القويز (2005) بقوله: » ...في المقابل مؤسساتنا الصناعية منها وغير الصناعية في العالم العربي عبارة عن مؤسسات تطبيقية للشركات الأم «الأجنبية » وليس للأبحاث والتطوير أهمية أو حضور في ميزانيتها أو خططها المستقبلية.

ولهذا فإن أقسام الأبحاث والتطوير عندنا تكون خاوية على عروشها إن وجدت لأننا نعتبر البحث ترفا مهنيا مهمته الأولى ترفيه الباحث وتلميع المؤسسة)القويز،2005. (

وقد أدى هذا الوضع إلى عدم وجود إستراتيجيات لربط الجامعات وهيئات البحث بالمجتمع ومؤسساته وعدم خلق شراكة حقيقية بين الطرفين، وعدم فسح المجال أمام الباحثين والطلبة لإجراء التطبيقات الميدانية والاعتماد على الجانب النظري الأمر الذي يجعلهم عاجزين عن التصور الجيد للمعارف ومن ثم عدم إمكانية تطويرها وتوطينها والتحكم فيها وتوجيهها لخدمة أهداف وقضايا التنمية. وفي هذا الإطار يشير تقرير التنمية البشرية لسنة **2001** إلى أن: » رجال الصناعة وخاصة في مجال الاتصالات وصناعة الأخشاب في فنلندا يقضون نسبة **% 20** من أوقاتهم في تقديم خبرتهم لطلاب الجامعات، وفي الصين تقوم الجامعات الحكومية بتدعيم البحث العلمي لصالح المؤسسات الصناعية في القطاع الخاص مثل الصناعات البتروكيماوية وتحسين الأنشطة التقليدية في الزراعية ولاشك أن عدم وجود علاقة شراكة بين هيئات البحث والقطاعات المختلفة يجعل من الصعب رسم استراتجيات البحث العلمي وتحديد أهدافه، إذ أن أهداف البحث العلمي واستراتجياته يفترض أن تستنبط من احتياجات القطاعات المختلفة والمشاكل التي تواجهها، حتى يمكن أن نجعل من البحث العلمي نشاطا مفيدا، حيث أننا لا نلاحظ عدم وجود ممثلين للقطاعات المختلفة في هيئات البحث العلمي مثل مجالس الإدارة أو المجالس العلمية.

إن وجود هوة بين هيئات البحث ومختلف قطاعات المجتمع أدى إلى بعد البحث العلمي عن واقع المجتمع وتطلعاته وعدم استجابته لاحتياجات المجتمع وتطلعاته.

هـ. عدم ربط نتائج البحث بالتنمية:

معناه عدم استغلال نتائج البحوث في عمليات التنمية ومعالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها المجتمع على جميع الأصعدة، حيث أصبح البحث من أجل البحث في ذاته ومن أجل نيل الشهادة أو الترقية وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع، وهذه مسألة محيرة وهامة تجعلنا نتساءل عن فائدة البحث العلمي في الوطن العربي؟

لا شك أن هناك المئات بل الآلاف من البحوث والدراسات القيمة التي ما تزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طياتها الكثير من الكنوز العلمية، ولكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العملي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات العلمية التي تنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة ولكنها لم تستغل في الواقع العملي.

كما أن هناك مشكل يتعلق بنشر هذه الأبحاث للتعريف بها ونقلها للهيئات التي قد تعمل أو تساهم في تطبيقها، وحول هذه الوضعية يشير سلمان **(1994)** بأن: » الأبحاث التي تنجز في مراكز الأبحاث بالوطن العربي تعتبر موجهه ولا يسمح بنشرها من قبل الباحث، ولا تجد طريقها نحو القطاعات الإنتاجية، وتهمل ولا ترى النور **(سلمان، 1994، ص83).**

ويرجع السبب في هذا الوضع كله إلى وجود هوة بين هيئات البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي وعدم وجود تنسيق وترابط عضوي بينهما، وهذه النقطة مرتبطة بغياب ترابط بين هيئات البحث وباقي مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة، فالباحث لا يطبق الحلول بل يستخلصها ويقدمها والسياسي أو الإداري أو الصناعي هو من يطبقها، فإذا انتفت العلاقة بينهما

فلا يمكن استغلال نتائج البحوث في تحقيق التنمية وحل مشكلات المجتمع.

كما يرجع السبب في هذا الوضع إلى تميز البحث العلمي في العالم العربي بالطابع الأكاديمي، أي أنه بحث من أجل الحصول على الشهادات العلمية وعلى الترقيات الأكاديمية، وهذا ما جعله يبتعد عن تحقيق طموحات المجتمع وتنميته، وكذلك عدم الاهتمام بحاضنات الأعمال كآلية لتفعيل البحث العلمي وربط هيئات البحث بالقطاع الاقتصادي وبالمجتمع.

إضافة إلى ما سبق فان مما زاد من تفاقم هذا الوضع أن معالجة المشاكل والأزمات التي تعصف بالمجتمعات العربية غالبا ما تتم بعيدا عن مراكز البحث أي أن هناك إهمال لها وعدم الاقتناع بفائدتها والثقة فيها، وقد يتم اللجوء إلى الهيئات والباحثين من خارج الوطن والمفاجأة التي قد تحدث أحيانا أن يكون هؤلاء الباحثين عرب كانوا يعملون في نفس المراكز ونفس الدولة.

و. ضعف الإنتاج العلمي في الوطن العربي:

يتميز الإنتاج العلمي بكونه ضعيف أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في الدول المتقدم، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى15 ألف بحث، ....وأن معدل الإنتاجية العلمية العربية يبلغ10% من معدل الإنتاجية السائدة في الدول المتقدمة)**الهيتي،1999، ص143)** وهي نسبة ضعيفة.

كما تشير دراسة أخرى إلى أن الانتاج العلمي في الوطن العربي)الذي بلغ عدد سكانه نحو 252 مليون نسمه سنة (1996 بلغ في سنة 1996 مايقارب 8171 عنوان جديد، وهو رقم ضعيف جدا مقارنة إنتاج أصغر دولة في أوروبا وهي بلجيكا)التي بلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة من نفس السنة(والذي بلغ نحو 13913 عنوانا)**الفيل، 2000 ،ص42** (. أما فيما يخص براءات الاختراع العربية والمسجلة في الولايات المتحدة فقد احتلت السعودية سنة 2000 موقع الصدارة بواقع 171 براءة اختراع)وهي تعتبر الدولة الأولى عربيا من حيث عدد براءات الاختراع(بينما سجلت إسرائيل وحدها 7652 براءة اختراع)**الآغا؛ وبدير، 2010 ،ص9.** (

وفيما يلي جدول يوضح براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى للفترة الزمنية 1976- 2002 .

جدول رقم (4) يوضح براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى للفترة الزمنية 1976- 2002

الدول	الأردن	مصر	الكويت	المغرب	السعودية	سوريا	لبنان	تونس	اليمن	كوريا الجنوبية	إسرائيل	السويد
عدد البراءات	22	104	75	65	225	16	4	23	3	27298	11071	26318

المصدر: ياقوت، 2007 ، 72

نلاحظ من الجدول أن السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي سجلت أكبر عدد من براءات الاختراع في العالم العربي خلال الفترة 2002 - 1976 وذلك ب 225 اختراعا، ولكن في المقابل نجد أن إسرائيل وحدها سجلت خلال نفس الفترة 11071 اختراعا وهو رقم خيالي مقارنة بما سجلته الدول العربية مجتمعة والمقدر ب 536 اختراعا، وهذا ينم عن وجود هوة كبيرة جدا بين العالم العربي وإسرائيل في مجال الإنتاج العلمي، وكذلك نس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى مثل كوريا الجنوبية والسويد. وهذا ما يؤكده تقرير التنمية الإنسانية العربي لسنة 2002 ، حيث أشار إلى «ضعف إنتاج براءات الاختراع في العالم العربي مقارنة بما تم إنتاجه في العالم .»

إضافة لما سبق وحسب) نصار (1982و)الآغا (2010 فان هناك هوة بين البحث والإنتاج التكنولوجي حيث ما يزال العالم العربي عاجزا عن توطين التكنولوجيا واعتماده على الاستيراد والاستعمال فقط، في حين أن هناك دولا آسيوية قد تمكنت من توطين هذه التكنولوجيا مثا ماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا. إن التكامل بين العلم والتكنولوجيا هو الأساس لتحقيق الاستقلالية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وهذا ما حققته الدول المتقدمة وعجزت عنه الدول العربية للأسف.

وطبقاً للمعايير الدولية فإن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في علوم الكومبيوتر، والمرتبة الثالثة في الكيمياء، والمركز الثالث في العالم في صناعة التكنولوجيا المتقدمة، والمركز الخامس عشر بين الدول الأولى في العالم المنتجة للأبحاث والاختراعات، أما الدول العربية فإنها لا تحتل أية مواقع على مراتب التقدم هذه، لكنها بالمقابل تحتل مراتب متقدمة في سلم الإداري الفساد الإداري.) **نوري، بدون تاريخ**،2 .(

ومن جهة أخرى تم تصنيف دول العالم حسب الإنجاز التقني إلى خمس فئات هي: القادة، والقادة المحتملون، والنشطون، والمهمشون، والآخرون، وقد بلغ عدد الدول القادة 18 دولة من بينها إسرائيل، وليس بينها دولة عربية أو إسلامية، وبلغ عدد القادة المحتملون 18 دولة من بينها ماليزيا، والنشطون 36 دولة من بينها مصر والهند وإيران وإندونيسيا وتونس وسورية والجزائر، والمهمشون 9 دول من بينها باكستان والسودان، وأما باقي الدول العربية الأخرى بما فيها الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة فهي ليست ذات شأن في الإنجاز التقني)**تقرير التنمية البشرية لعام2001.** (

وترجع أسباب ضعف الإنتاج العلمي إلى تدني مستوى التمويل المالي وقلة الإمكانات المسخرة للبحث العلمي خاصة فيما يتعلق بالمخابر وتوفير الكتب والمراجع الحديثة، وكذلك قلة الحوافز المشجعة للباحثين، هذا إلى جانب قلة عدد الباحثين وهجرة البعض منهم إلى الدول المتقدمة.

كما يرجع السبب في ذلك حسب أحد الباحثين إلى عدم قدرة الجامعات وهيئات البحث في العالم الثالث على تبني المعارف المتطورة والمتقدمة المنتجة في البلاد المتقدمة، وعدم قدرتها على استخدامها بكفاءة واحترافية إلا في مستويات ومجالات محدودة) **براهيمي، 2003 ،147 .(**

هذا إلى جانب قلة المخابر والمعدات والوسائل والإمكانيات المخصصة للبحث العلمي، وهذا يعيق إجراء التجارب والأبحاث ومواصلتها، وهذا ما يدفع ببعض الباحثين للتنقل لإجراء تجاربهم

في مخابر بالدول المتقدمة. وحول هذه المشكلة يشير أحد الباحثين إلى أن عدد مراكز البحث العلمي العربية بلغ (600) مركزا أكثرها داخل الجامعات، في حين يبلغ عددها في فرنسا مثلاً (1500) مركز، أما كوبا المحاصرة فقد قفز عدد مراكزها البحثية خلال عشر سنوات من (15) مركز إلى(221) مركز. ويبلغ عدد الباحثين العرب في مراكزهم تلك (19) ألف باحث ، في حين يبلغ عددهم في فرنسا (31) ألف)**نوري، بدون تاريخ،1** (.

إضافة الى ضعف الانتاج العلمي في الوطن العربي يلاحظ ضعف وقلة البحوث والدراسات التطبيقية وعدم مواكبة الكثير من الأبحاث التي تنجز في الوطن العربي للتطورات الحاصلة في العلم أو في الاختصاص، بل إن أغلبها عبارة عن تكرار لبحوث أجريت في البلدان المتقدمة، هذا إلى جانب غياب البحوث الأصيلة التي تحمل في طياتها اكتشافات جديدة وإبداعات علمية متميزة- حيث يلاحظ أن جوائز نوبل تمنح دائما لباحثين من الدول المتقدمة ونادرا ما تمنح لباحثين من الدول العربية- ويرجع السبب في ذلك إلى قدم مناهج التعليم وعدم تحيينها)تجديدها(. إذن لا توجد هناك أعمال علمية أصيلة وسيادة فكرة التبعية العلمية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، فغالبا ما نعالج مشاكلنا الاجتماعية بنظريات الغير رغم الاختلاف الكبير بين المجتمعات من حيث الثقافة والدين وغيرها، فنحن بحاجة إلى إقامة نظريات أصيلة وتكييف النظريات الغربية وفقا لواقعنا الاجتماعي، وهذه الظاهرة تجعل البحث العلمي العربي غير مبدع بل مجرد اجترار وتكرار لجهود الغير.

كما يلاحظ تركيز نشاط البحث على جوانب وحقول معرفية معينة وإهمال مجالات معينة لها أثر مباشر في تطوير المجتمع وتقدمه، وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام**2003** والذي جاء فيه:

يعاني البحث العلمي من شح الإنتاج، وضعف في مجالات أساسية، وشبه غياب في حقول متقدمة مثل المعلوماتية والبيولوجيا الجزئية (.

ز. عدم تثمين نتائج البحث العلمي:

أي عدم تثمين نتائج البحث العلمي وعدم تسويقها ونقلها للجهات المعنية التي تحتاجها لاستغلالها واستثمارها فيما يفيد التنمية وحل مشاكل المجتمع، وهذا بسبب عدم وجود هيئات متخصصة في تسويق وترويج نتائج البحث العلمي ونقلها إلى المستثمرين والمهتمين، أي هيئات وسيطة بين قطاع البحث ومختلف القطاعات)القطاع الاقتصادي والصحي والتربوي وغيرها(، وهذا سبب آخر جعل نتائج البحث تبقى حبيسة المخابر والكتب والرفوف.

وهذا ما كشف عنه تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة**2003** ، حيث جاء فيه: » تواجه عملية ترويج نتائج البحث والتطوير صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وقصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية، وبقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار)**سلمان، 1994 ،83** (.

إن تثمين نتائج البحث العلمي قد مكن دول نامية مثل الهند من الدخول بقوة في سوق تقنية المعلومات، حيث ارتفعت صادراتها في هذا المجال من **150** مليون دولار عام **1990** إلى **4** مليارات دولار عام **1999** ، ويتوقع أن يرتفع الرقم عام **2008** إلى **50** مليار)تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003).

3. الإجراءات المنهجية للدراسة :

أ. منهج الدراسة :

اعتمد المنهج الوصفي الميداني.

ب. مجتمع الدراسة:

يتكون من أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة المسيلة للسنة الجامعية 2021/2020 والبالغ عددهم حوالي 49.والجدول التالي يوضح معلومات مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (5):مجتمع أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة المسيلة

الرتبة العلمية	ذكر	أنثى	المجموع	
أستاذ محاضر –ا-	05	00	05	26.53
أستاذ محاضر-ب-	04	04	08	
أستاذ مساعد –ا-	12	16	28	73.47
أستاذ مساعد-ب-	06	02	08	
المجموع	27	22	49	100.00
النسبة	55.10	44.90	100.00	/

ج. عينة الدراسة:

تكونت من 30 أستاذا وأستاذة من معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي غليزان للسنة الجامعية 2015-2016 ، حيث تمثل العينة نسبة (61.22) من المجتمع الأصلي الذي يبلغ عدد أفراده 49 أستاذا وأستاذة.و قد تم اختيار أفراد العينة بطريقة قصديه .و هي تتوزع وفق المواصفات التالية:

الجدول رقم (6):توزيع العينة حسب الجنس

الرتبة العلمية	ذكر		أنثى		المجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أستاذ محاضر	06	60.00	04	40.00	10	33.33
أستاذ مساعد	12	60.00	08	40.00	20	66.67
المجموع	18	60.00	12	40.00	30	100.00

الجدول رقم (7): توزيع العينة حسب التخصص

الرتبة العلمية	علم النفس وعلوم التربية		علم الاجتماع		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ محاضر	04	01	3	3	06	04
أستاذ مساعد	06	04	6	3	12	08
المجموع	15		15		18	12
النسبة	50.00		50.00		60.00	40.00

الجدول رقم (8): توزيع العينة حسب الاقدمية

الرتبة العلمية	اقل من5		أكثر من 5		المجموع	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
أستاذ محاضر	0	2	6	2	06	04
أستاذ مساعد	6	3	6	5	12	08
المجموع	11		19		18	12
النسبة	36.66		63.34		60.00	40.00

د. أداة الدراسة :

- **وصف الأداة:** الأداة المستخدمة في قياس موضوع البحث المتعلق ب أسباب عدم فعالية

البحث العلمي في تحقيق التنمية هي عبارة عن استبيان من إعداد الباحث اعتمادا على أدب البحث والدراسات السابقة في الموضوع. والأداة متكونة من 16 فقرة .والإجابة على فقرات المقياس تكون وفق سلم رباعي الإجابة: بدرجة كبيرة (4)- بدرجة متوسطة (3) – بدرجة قليلة(2)–بدرجة منعدمة(1) .

وأجريت دراسة استطلاعية للتأكد من صلاحية الأداة على عينة متكونة من 18 أستاذا وأستاذة وكانت نتائج الصدق والثبات كالأتي:

- **صدق الأداة:**استخدم في قياس صدق الأداة أسلوبين صدق المحكمين، وصدق الارتباط الداخلي.حيث تم تحكيم الاستبيان من طرف مجموعة من أساتذة المختصين في علم النفس وعلوم التربية، وبناءا على ملاحظاتهم تم إعادة تصحيح وصياغة فقرات الأداة، وتم حذف، وتعديل بعضها، ودمج البعض الأخر، لتصبح في الأخير الأداة مكونة من 16 فقرة.

تم حساب صدق الارتباط الداخلي بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمقياس، وكانت درجات الارتباط مقبولة كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	درجة الارتباط	رقم الفقرة	درجة الارتباط
1	0.48	11	0.58
2	0.48	12	0.68
3	0.35	13	0.61
4	0.65	14	0.67
5	0.62	15	0.57
6	0.59	16	0.58
7	0.64	17	0.57
8	0.61	18	0.07
9	0.52	19	0.57
10	0.63	20	0.59

- **ثبات الأداة :**

تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ وكانت الدرجة 0.90.و بطريقة التجزئة النصفية حيث حصلنا على معامل ثبات 0.90بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان-براون. ونتائج حساب الثبات المتحصل باستخدام طريقتين من طرق حساب الثبات تؤشر على موثوقية و صلاحية الأداة للتطبيق .

- **التطبيق :**

بعد التأكد من صدق وثبات الأداة تم توزيع الأداة على عينة البحث من طرف الباحث،ثم جمعها و تفريغها وتحليلها.

ه. الاساليب الإحصائية:

تم تحليل النتائج بالبرنامج الإحصائي **spss10** حيث اعتمدنا الأساليب التالية:

- التكرارات :لحساب مجموع الدرجات -المتوسط الحسابي: لحساب متوسط درجات الفقرات والأبعاد-الانحراف المعياري: لحساب انحراف درجات الفقرات عن المتوسط.
- معيار التفسير :اعتمدنا المتوسط كمعيار الحكم والمقارنة والتفسير حيث :المتوسط النظري للفقرة :2.50.المتوسط النظري لمقياس التقدير:50 درجة.مستويات القياس: المستوى المرتفع (أكثر من 2.85)،مستوى المتوسط (2.15-2.85)،المستوى غير مقبول اقل من(2.15).

و. نتائج الدراسة:

الإجابة على التساؤل: ما هي أسباب عدم فعالية البحث العلمي في تحقيق التنمية؟من وجهة أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمسيلة .للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى وضع جدولين رقم (9) ورقم(10)الذي يوضح النتائج كالتالي:

الجدول رقم (10): استجابات أفراد عينة البحث على مفردات أسباب عدم فعالية البحث العلمي في تحقيق التنمية:التكرارات –النسبة المئوية

الرقم	العبارة	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة قليلة+منعدمة	
1	عدم وجود إستراتيجية في مجال البحث العلمي	10	60.00	5	33.33	1	6.60
2	قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي	7	40.00	5	33.33	1	26.70
3	التركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة وإهمال البحث العلمي	10	60.00	8	26.70	4	13.30
4	عدم وجود المناخ الجامعي المناسب للإبداع والابتكار	9	53.30	6	43.30	1	3.30
5	ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج	11	63.30	5	30.00	1	6.60
6	عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية لتقييم نشاطات البحث	8	46.70	6	43.30	2	10.00

7	لا توجد خطة بحث على مستوى الجامعة	8	46.70	6	40.00	2	13.40
8	نقص وسائل و إمكانات نشر البحوث	11	63.30	5	33.30	1	3.30
9	عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة من ميزانية وأجهزة ومراجع	13	50.00	12	40.00	3	10.00
10	غياب التشجيع المادي والمعنوي للأساتذة في مجال البحث	14	60.00	4	33.30	2	6.6
11	سوء التسيير الإداري الجامعي سبب عزوف الباحثين عن البحث	15	56.70	6	20.00	7	23.30
12	عدم تشجيع الجامعة الأساتذة على المشاركة في الملتقيات العلمية	7	40.00	7	23.30	11	36.70
13	عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء التدريسية و الإدارية	10	33.30	13	43.30	7	23.30
14	عدم توافر برامج تدريبية وتجديدية لتنمية الأساتذة الباحثين	10	60.00	8	26.70	4	13.30
15	الإحساس بعدم جدوى البحوث إلا لغرض الترقية	10	60.00	4	13.30	8	26.70
16	نقص التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الخارجية	11	63.30	6	20.00	5	16.7

التعليق على الجدول رقم 10:

يلاحظ من خلال النتائج المسجلة في الجدول أن 15 عبارة من 16 عبارة تمثل 16 مشكلة للبحث العلمي، حصلت على نسبة إجابة عالية في فئة موجودة بدرجة كبيرة، ثم موجودة بدرجة متوسطة، وفقط عبارة واحدة كانت نسبة الإجابة عالية في فئة موجودة بدرجة قليلة ومنعدمة ، والعبارة هي: ضعف الإعداد والتكوين العلمي في مجال البحث.

إذا مؤشر النسبة المئوية يثبت وجود مشكلات للبحث العلمي وبنسب مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنها مقياس التقدير.بمعنى أن أفراد عينة البحث من أساتذة الجامعة يرون أن مشكلات البحث العلمية موجودة بدرجة كبيرة جدا عكستها استجاباتهم العالية على وجود 15 مشكلة للبحث العلمي من بين 16 مشكلة تضمنها مقياس التقدير.

الجدول رقم (11): استجابات أفراد عينة البحث على مفردات مقياس أسباب عدم فعالية البحث العلمي في تحقيق التنمية: المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري –مجموع الدرجات

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	المجموع	التقدير
1	عدم وجود إستراتيجية في مجال البحث العلمي	3.50	073	105	مرتفع
2	قلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي	2.96	1.09	89	مرتفع
3	التركيز على التدريس كهدف رئيسي للجامعة وإهمال البحث العلمي	3.46	0.73	104	مرتفع
4	عدم وجود المناخ الجامعي المناسب للإبداع والابتكار	3.56	0.50	107	مرتفع
5	ضعف التخطيط الجيد للبعثات العلمية والإيفاد إلى الخارج	3.60	0.62	107	مرتفع
6	عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية لتقييم نشاطات البحث	3.36	0.66	101	مرتفع
7	لا توجد خطة بحث على مستوى الجامعة	3.26	0.86	98	مرتفع
8	نقص وسائل و إمكانات نشر البحوث	3.56	0.67	107	مرتفع
9	عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة من ميزانية وأجهزة ومراجع	3.36	0.76	101	مرتفع
10	غياب التشجيع المادي والمعنوي للأساتذة في مجال البحث	3.53	0.62	106	مرتفع
11	سوء التسيير الإداري الجامعي سبب عزوف الباحثين عن البحث	3.16	1.14	95	مرتفع
12	عدم تشجيع الجامعة الأساتذة على المشاركة في الملتقيات العلمية	2.96	1.03	89	مرتفع
13	عدم التفرغ للبحث بسبب الأعباء التدريسية و الإدارية	3.13	0.81	64	مرتفع
14	عدم توافر برامج تدريبية وتجديدية لتنمية الأساتذة الباحثين	3.36	0.96	101	مرتفع
15	الإحساس بعدم جدوى البحوث إلا لغرض الترقية	3.23	1.07	97	متوسط
16	نقص التنسيق بين الجامعات والمؤسسات الخارجية	3.46	0.73	104	مرتفع
	المجموع	66.03	8.60	1981	مرتفع

نتائج الجدول 11 :

تؤكد نتائج الجدول 10 حيث حصلت 16عبارة تمثل 16 مشكلة للبحث العلمي على متوسطات مرتفعة عن حد المتوسط ، وفقط عبارة واحدة هي رقم 15 التي تمثل مشكل واحد حصلت على درجة متوسطة.

وبالتالي استخدام مؤشر المتوسط الحسابي للعبارات يؤكد وجود مشكلات للبحث العلمي بدرجة مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنتها 16 عبارة في المقياس.بمعنى أن أفراد العينة من أساتذة الجامعة يرون وجود مشكلات للبحث العلمي وبدرجة مرتفعة عن حد المتوسط وفي جل المشكلات والمعوقات التي تضمنها المقياس.

مناقشة وخاتمة:

لقد كانت الدراسة الحالية محاولة للتعرف على المشكلات التي تواجه البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وتحديد درجة ومستوى المشكلات، واتبعنا المنهج العلمي، وطبقنا مقياس للتقدير تضمن 20 عبارة، أجاب عنها 30 أستاذا وأستاذة من أساتذة العلوم الاجتماعية، وبعد تفريغ النتائج وتحليلها توصلنا إلى النتائج التالية:

من خلال العرض السابق يمكن أن نصل إلى نتيجة عامة مفادها المعوقات التي تحول دون مساهمة البحث العلمي بشكل فاعل في التنمية في الجزائر ناتجة بشكل أساسي عن غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربط هذه الأخيرة بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تسير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في الجزائر.

.ونتيجة هذه الدراسة توافق تماما نتائج دراسات أخرى دراسة بشير معمرية(2007)..دراسة منتهى عبد الزهرة محسن.(2012). دراسة طعمية و البندري، دراسة محمد سليمان.(2004). دراسة المجيدل و شماس.(2010).التي توصلت إلى وجود مشكلات إدارية ومادية ومالية وشخصية وتنظيمية ومشاكل أخرى تواجه البحث العلمي وتعيق مسيرته.

مقترحات :

- العمل على حل ومعالجة مختلف المشكلات مهما كان نوعها التي تعيق مسار البحث العلمي.
- استغلال المخابر ووحدات البحث في تشخيص واقع البحث العلمي وتحديد مشكلاتها ، وفي وضع الإجراءات للنهوض بالبحث العلمي.
- إعادة النظر في وحدات ومخابر البحث، وفرق البحث، و إجراء دراسة معمقة لنتائج

نشاطاتها وفائدتها.

- إعطاء الأولية في تطوير البحث العلمي، للباحث ، ولإمكانيات البحث ومناخه ، وللإنفاق ، والتحفيز على البحث.
- إعادة النظر في منح تحسين المستوى بالخارج،إعطاء المنح للمشاركة في التظاهرات والمبادرات العلمية ذات الأهمية.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق يمكن أن نصل إلى نتيجة عامة مفادها المعوقات التي تحول دون مساهمة البحث العلمي بشكل فاعل في التنمية في العالم العربي ناتجة بشكل أساسي عن غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي من جهة، وعدم ربط هذه الأخيرة بالإستراتيجية العامة للتنمية من جهة أخرى، وهذا ما جعل جهود التنمية تسير في اتجاه وجهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تسير في اتجاه آخر مغاير دون تنسيق أو تكامل بينهما، وهذا ما أدى إلى فشل سياسات التنمية وسياسات البحث والتطوير في الجزائر.

ولتحسين الوضع والتغلب على المعوقات السابقة يمكن تقديم أهم التوصيات التالية:

- تحديد أهداف واضحة للتنمية في العالم العربي حسب خصوصية كل دولة وطبقا لامكانياتها وأولوياتها، وبلورة استراتجيات واضحة ومحددة لتحقيق هذه الأهداف التنموية، مع ضرورة الاستناد الى الدراسات العلمية في تحديد هذه الأهداف وبلورة هذه الاستراتجيات.
- رسم استراتجيات واضحة للبحث العلمي على ضوء أهداف التنمية واستراتجياتها، حتى يكون البحث من أجل التنمية وخدمة قضاياها.
- العمل على تفعيل علاقات الشراكة والتعاون بين هيئات البحث العلمي والبيئة المحيطة، أي مختلق القطاعات
- والمؤسسات والهيئات أو ما يسمى بالقطاع المستخدم والمستفيد من نتائج البحث العلمي.
- ضرورة ربط نتائج البحث بالتنمية.
- تشجيع الإنتاج العلمي وذلك من خلال توفير الوسائل والمعدات ومكافأة وتحفيز الباحثين والعمل على إقامة مراكز البحث في الجامعات.

قائمة المراجع:

1. براهيمي، الطاهر. (2003). الجامعة و رهانات عصر العولمة: الجامعة الجزائرية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنةالجزائر (08)150 - 134 ..
2. بشير معمريه، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، الجزء الثاني، منشورات الحبر، الجزائر.
3. تركي رابح،(1984)، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 . ط 1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
5. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 . ط 1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. نيويورك.
6. تقرير التنمية البشرية لعام 2001 : توظيف التقنية لخدمة التنمية البشرية. (2001) . ط 1. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائيالأمم المتحدة.
7. سلمان، رشيد سلمان،. (1994) الاتجاهات العلمية العالمية الحديثة والبحث العلمي: نظرة أولية، شؤون عربية،(78) .90 80 .
8. شحاتة حسن، (2001)، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، القاهرة.
9. طلعت مصطفى السروجي وآخرون، (2001)،التنمية الاجتماعية: المثال والواقع، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، حلوان.
10. العساف، جمال عبد الفتاح 2010) ، 22 21 أبريل (. أثر العولمة على إستراتجية البحث العلمي في الوطن العربي. جامعة أربد الأهلية. الأردن.
11. عفيفي حمودة محمد، (1983)، البحث العلمي: أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث، ط2، مكتبة عين شمس.
12. الفيل، محمد رشيد. (2000). البحث والتطوير والابتكار العلمي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، الأردن-عمان: دار مجدلاوي.
13. قنوع، نزار؛ وإبراهيم غسان؛ والعص جمال. (2005). البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، مجلة ن جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلميةسلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،27(4 (، 79.93.
14. نصار، علي. (1982). الإمكانيات العربية: إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة، ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. الهيتي، نوزاد. (1999). دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي، شؤون عربية،(99)،

.143 – 155

16. ياقوت، محمد مسعد(2007). ،أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، القاهرة: دار النشر -للجامعات.

البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية

Scientific research in the humanities and social sciences

أحلام بوعروة

جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف a.bouaroua95@univ-chlef.dz

الملخص :

يعتبر البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية الركيزة الأساسية لتقدم وازدهار المجتمعات، خاصة فيما يخص حل المشكلات عبر مختلف دول العالم وذلك بدراساته العلمية الوافرة والملمة بمختلف الجوانب الانسانية في الاطر الاجتماعية بأبعادها النفسية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية..إلخ. بالمقابل قد تواجهه العديد من المعيقات باعتبارها صعوبات تؤثر عليه بالسلب مما تعيق عمل الباحث.

ومنه جاءت الدراسة الحالية كإضافة علمية متواضعة التي تهدف إلى التعرف على البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، وذلك بالتركيز على تعريف كل من البحث العلمي والعلوم الانسانية والاجتماعية، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، خصوصية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، صعوبات ومعيقات البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية وكيفية تذليلها.

الكلمات المفتاحية : البحث العلمي، العلوم الانسانية والاجتماعية.

1. مقدمة:

يحتل البحث العلمي مكانة مرموقة حيث أصبح من أبرز وظائف الجامعة باعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق التقدم العلمي، اجتماعي، انساني،اقتصادي.....إذ اعتبر مقياس يقاس به تقدم الدول وتطورها؛ فكان محل اهتمامات الجامعة (حفيري، 2016)، وفي مختلف التخصصات خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية باعتبارها من العلوم التي تهتم بالإنسان بأبعاده النفسية، الاجتماعية، الثقافية..... عبر مختلف دول العالم لما شهدته من نقلة نوعية فأصبح البحث فيها يحوي الوفرة والتنوع والذي خلق توسع في مجالاتها وأصبح محل اهتمام الباحثين، ففتح آفاقا جديدة في إطار البحث العلمي بتقدم وتشعب المقاربات والمعارف والمعلومات العلمية والعملية، في حين قد يتخللها العديد من المعيقات والصعوبات التي تؤثر عليه بالسلب سواء على باحث العلوم الانسانية والاجتماعية أو على البحث في حد ذاته.

2. مفهوم البحث العلمي:

يعرفها عناية (عناية، 1984، صفحة 75) «بأنه التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو تقديم إضافات لها».

كما يعرف أيضا:

«بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل الوصول للحقائق في شأن مشكلة معينة تسمى موضوع البحث بإتباع عملية منظمة تسمى منهج البحث وذلك وفق شروط أساسية كالأصالة، الابتكار» (تنيو و طاير، 2019، صفحة 79).

ومنه تعرفه الباحثة:

«بأنه أسلوب وطريقة ممنهجة، منظمة وعلمية باستخدام مجموعة من الخطوات والوسائل بهدف اكتشاف الحقائق، ايجاد حلول لمشكلة ما لتفسيرها، تحليلها.....»

3. تعريف العلوم الانسانية والاجتماعية:

يعرفها (بلكفيف، 2018، صفحة 168): «بأنها مجموعة من المعارف والخطابات التي يكون موضوعها الانسان لما له من خاصية تجريبية وواقعة فردا أو جماعة».

كما تعرفها الباحثة: «بأنها تلك العلوم التي تهتم بدراسة الانسان في المجتمع وذلك باستخدام المناهج العلمية داخل العلاقات الاجتماعية في إطار التجمعات الانسانية».

4. البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية:

إن موضوع العلوم الانسانية والاجتماعية في البحث العلمي ترتكز على الانسان والسلوك البشري سواء كان نفسي، اجتماعي، سياسي وغيره؛ حيث يحاول الباحث فيها فهم تطور الظاهرة الاجتماعية والإنسانية سواء كانت قديمة، ويعمل على توضيحها وتفسيرها أو اكتشاف حقائق

جديدة والنظر فيها من خلال التفسير الكيفي مما يكون التجريب فيها معقد وصعب وهذا لاختلاف الأفراد (بوحوش و أخرون، 2019).

5. خصوصية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية (تنيو و طاير، 2019، صفحة 80):

لقد أصبح بديهيا أن نقول بأن البحث العلمي لم يعد مقتصرا على مجال أو موضوع واحد من مجالات المعرفة البشرية وموضوعاتها، فهو يشمل كذلك مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية ومن بين خصوصية هذا البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ما يلي:

أ. تعقيد الظواهر الانسانية والاجتماعية:

حيث يكون الانسان محور الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية وهو أكثر الكائنات الحية تعقيدا على الأرض، سلوكه وتحركاته تتأثر بعوامل عديدة تصل إلى درجة أن تربك الباحث ولا تساعده في ضبط تحركاته وتسجيل المعلومات المطلوبة عنه خاصة الأساليب التجريبية والملاحظة.

ب. قلة التجانس أو فقدانه:

فعلى الرغم من وجود عدد من الظواهر والصفات التي يتشابه فيها العديد من أفراد المجتمع، إلا أن كثيرا من الظواهر والصفات الأخرى لها طابعها المنفرد وشخصيتها المتميز وغير المتكررة، ولا يستطيع الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية أحيانا الذهاب إلى حد بعيد في تجريد العوامل المشتركة في عدد من الحوادث الاجتماعية والدراسات الانسانية بفرض التعميم واستخراج القوانين العامة المشتركة.

ج. صعوبة دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية:

حيث يصعب دراسة الظواهر الانسانية والاجتماعية دراسة موضوعية بعيد عن الذاتية والعواطف الشخصية للباحث وللمبحوث؛ فالظواهر الاجتماعية والانسانية هي أكثر حساسية من الناحية الموضوعية لأن تأثر الانسان وقراراته هي غالبا ما تكون في تغير مستمر بسبب رغباته وأغراضه الشخصية، مما يؤدي إلى صعوبة وقوف الباحث كإنسان مجرد عن ميوله ورغباته وتحيزه أمام موضوعات انسانية واجتماعية شتى كالطبقية، العنصرية، المسائل الدينية والسياسية، الارتباطات الاجتماعية والعاطفية بقيم ونظم معينة مشروعة أو غير مشروعة تدفع الباحث لأن يتخذ موقفا ويتحيز أحيانا من قضايا اجتماعية وإنسانية معينة، في حين أننا لا نجد مثل هذه الاتجاهات والمعوقات عند الباحثين في المجالات العلمية والتطبيقية.

د. عدم الشمولية:

حيث أن الانسان كما أوضحنا سابقا هو محور البحوث الانسانية والاجتماعية لذا فإن ما يتوصل إليه الباحثون من قوانين ونظريات أو بالأصح نتائج هي نسبية، كما قد تكون محددة

بوقت معين ولا تأخذ شكل الثبات والشمولية.

6. صعوبات ومعيقات البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية:

يوجد العديد من الصعوبات والمعيقات التي تعرقل البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية وهي كالآتي (اليافاوي، 2016):

- يتأثر الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية بالموضوع الذي يدرسه لأنه جزء منه ويصعب عليه أن يدرس بحياد ونزاهة وموضوعية.
- قد يؤثر الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية في الظاهرة الانسانية، فيغير من طبيعتها ويفهمها فهما خاصا مما يجعل النتائج تختلف من باحث لآخر فتعذر امكانية التعميم.
- يتداخل الموضوع في العلوم الانسانية والاجتماعية مع الذات ويصعب الفصل بينهما.
- يتمركز الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية حول ذاته أي أنه يقدم رؤيته للظاهرة بإلزامية مواقف ومذاهب إيديولوجية أو عقائدية وهذا ما يجعل الباحث يسقط تصوراته الذاتية على الظاهرة ويجعل تحقيق الموضوعية مسألة في غاية الصعوبة.
- إصدار أحكام مرتجعة وعشوائية نتيجة غياب الكثير من الأدلة والبراهين القاطعة لحل مشكلة معينة سواء كانت سياسية، اجتماعية، نفسية.....،فإن الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية يتسرع في اصدار الأحكام العشوائية مما يؤثر في نهاية المطاف على الموضوعية العلمية والتي بدورها تؤثر على البحث العلمي ومصداقيته.
- التعصب وعدم السماح في التعاطي مع آراء لا تنسجم مع ميوله ومعتقداته.
- الاستبداد؛ بحيث لا يسمح لحرية الرأي ويمنع أي فكر يدعو للتطور وينسجم مع المتغيرات الحديثة.
- الانتقائية؛ وهذا يكون من حيث انتقاء الأفكار التي لا تتعارض مع ميوله وتوجهاته.
- سيطرة العواطف والانفعالات؛ بحيث في هذه الحالة يضع الباحث فرضيات خاطئة نابعة من الانفعالات الشخصية مما يؤدي إلى نتائج خاطئة.
- الميل للمجازاة؛ بحيث يخضع الباحث كل معطيات بحثه لإرضاء جهة معينة وبالتالي يقع في الخطأ تصب حول الفرضيات والنتائج والتعميمات.

يمكن أن تضيف الباحثة بعض المعيقات التي قد واجهتها أثناء دراساتها والتي تكمن فيما يلي:

- صعوبة نشر البحوث التي يقوم بها المختصين في الميدان خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية.
- نقص المراجع العربية الغنية والثرية خاصة في التخصص علم النفس.
- تغيير وتعقيد وصعوبة دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية إضافة للفوارق الفردية.

- تدخل ذاتية الباحث وميوله الشخصية.
- عدم امكانية تعميم النتائج المتحصل عليها وهذا من خلال الفوارق الفردية.

7. كيفية تذليل الصعوبات في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية:

يمكن تجاوز العقبات والعراقيل التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية على النحو الآتي:

أ. تجاوز العوائق في مجال التاريخ:

لقد استطاع العلامة ابن خلدون أن يجعل من التاريخ علما له منهجية وقوانين، فالتاريخ في نظره ليس مجرد سرد للأخبار فتحليلها وتفسيرها جزء أساسي، حيث يقول « وما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من احتلوا المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في مكان وقوعه وما صار فيها أهم من التعديل ومقدما عليه، إن عملية التاريخ تستلزم العمل بالقوانين التالية:

- قانون السببية: ما من حادثة تقع إلا ولها أسباب أدت لوقوعها والمقصود بالأسباب ما تعلق بحالة المجتمع، السياسة، الاقتصاد، الثقافة وهنا يربط بين حركة التاريخ وما يفرزه العمران البشري من أحوال.
- قانون المكان والاستحالة: ما كانت الأخبار معقول أدخلناه ضمن دائرة المكان وما كان غير معقول أدخلناه ضمن دائرة الاستحالة.
- قانون التشابه: إن الأحداث التاريخية تتشابه في عللها ونتائجها، فالحضارات تنمو على عصبية معينة ولما تصل إلى قمة الهرم يلجأ أفرادها إلى الترف فيبدأ التقهقر والانحطاط لتبدأ حضارة أخرى في النمو بنفس العملية فالتاريخ يخضع لمبدأ الحتمية.
- قانون التطور: إن العمران البشري في تطور مستمر وأحوال الناس في تغير وتنوع ورغم قانون التشابه إلا أننا نغير من الأعراض والمظاهر كتغيير الشخصيات والوسائل وبالتالي كل هذه لا تغير العلل وقوانينها، فالواقع لا تكرر بذاتها بل بكيفيتها مختلفة .

ب. تجاوز القوانين في علم النفس (بن صغير، 2013، صفحة 33):

من أهم المناهج العلمية التي أدخلت في دراسة الظواهر النفسية النظرية السلوكية والتي تجاوزت الاستبطان؛ حيث رفضت المدرسة السلوكية الاستبطان وتبنت السلوك الذي يقبل الملاحظة الخارجية والتجسد الحي الذي يقوم به الكائن الحي من ردود أفعال منظمة، فكل فعل في الحقيقة هو عبارة عن استجابة لمنبهات خارجية لما كان لظواهر النفسية بعد خارجي وبالتالي فهي قابلة لدراسة التجريبية والتحليلات الموضوعية كقانون المنعكس الشرطي. كذلك نظرية التحليل النفسي وهي التي تعتمد على الطريقة العلمية في تحليل الظواهر النفسية والاضطرابات العقلية وذلك من خلال التداعي الحر بغية اخراج المكبوتات الموجودة في اللاشعور وإخراجها لساحة الشعور لتزول العقد وتختفي الأعراض المرضية.

ج. تجاوز العوائق في علم الاجتماع:

لقد حدد إميل دوركايم خصائص الظاهرة الاجتماعية، نأخذها كمسلمات من أجل تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيرا موضوعيا علميا وهي:

- أنها توجد خارج شعور الأفراد أي خاضعة للعادات والمعتقدات التي هي موجودة قبل أن يولد الانسان وتوجه السلوكات، كما تعتبر قوانين المجتمع القوة الآمرة والقاهرة مما يجعل الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالالتزام والإكراه لذلك تفرض نفسها على الفرد داخل المجتمع. كما أنها صفة جماعية تتمثل فيما يسميه دوركايم بالضمير الجمعي
- (عندما يتكلم الفرد، فإن الضمير الجمعي هو الذي يتكلم فينا)، أي إنها لا تنسب إلى الفرد ولا بضعة أفراد، إنما هي من صنع المجتمع وهي عامة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع وتظهر في شكل واحد تتكرر إلى فترة طويلة من الزمن رغم أن الفضل في نشوئها يعود إلى الأفراد.

إن الظواهر الاجتماعية في ترابط يؤثر بعضها في البعض ويفسر بعضه البعض مثل الأسرة هي مرآة المجتمع وبينهما تأثير متبادل، كما تمتاز بأنها حادثة تاريخية أي أنها تعبر عن لحظة من لحظات تاريخ الاجتماع البشري؛ حيث أن هذا التحديد لظاهرة الاجتماعية صحح بعض طرق التعارف الفاسدة مما أدى بالدراسات الاجتماعية إلى التقدم في مجال العلم والموضوعية، فبعدما كانت عبارة عن تصورات وهذا ما أوصل دوركايم إلى اعتبار نطاق الظواهر الاجتماعية أوسع مما يعتقد حيث يقول: «ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن نطلق عليها اسم ظاهرة اجتماعية»، كما اعتبر دوكايم أن الظاهرة الاجتماعية مثلها مثل بقية الظواهر القابلة لدراسة وفق المنهج التجريبي من أجل صياغة القانون وفي هذا قال: «يجب أن نعالج الظواهر على أنها أشياء» أي بنفس المنهج الذي يدرس به عالم الفيزياء الحادثة الطبيعية، خاصة قواعد لاستقراء التي مكنت علماء الاجتماع من اعتماد المقارنة بين الحالات واستنتاج القوانين، ومن جملة القوانين التي توصل إليها الاجتماعيون قانون وارد الذي يقول: «إن الأفراد يبحثون عن أكبر كسب بأقل مجهود» وقانون دوكايم حول الانتحار «الميل الشخصي إلى الانتحار يزداد مع قلة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع»

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية لما له من أهمية قصوى للباحثين والمختصين، خاصة أنه يتناول الانسان بمختلف الأبعاد والذي يساهم بالضرورة في تقدم وازدهار الأمم والمجتمعات برغم من عيوبه ومعيقاته وصعوباته التي يواجهها مما تؤثر عليه بالسلب وقد تعيق تطوره الذي يؤدي به للآفاق الكبيرة عبر مختلف دول العالم. وفي ضوء ما تم استنتاجه نوصي بما يلي:

ضرورة إقامة أيام دراسية وملتقيات ومؤتمرات علمية حول البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية وتذليل المعيقات والصعوبات التي يواجهها الباحث. وفي ضوء ما تم استنتاجه نوصي

الباحثة بما يلي:

- تشجيع الباحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية لدراسات وبحوث عربية ثرية وغنية من مختلف الجوانب الميدانية والنظرية الاستطلاعية لتغطية النقص خاصة في تخصص علم النفس.
- ضرورة ابتعاد الباحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية عن الذاتية والتدخل الشخصي من أجل مصداقية النتائج.
- تذليل صعوبات نشر المقالات والدراسات في المجلات سواء في الوطن العربي أو الجزائر.
- عدم تعميم نتائج البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية وهذا للفروق الفردية الانسانية.
- إلزامية الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

1. بلكفيف سمير. (2018). ابستيمولوجيا الانسان في العلوم الانسانية والاجتماعية. 04(02)، ص166-185.
2. بن صغير عبد المومن. (2013). الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية والحدود الموضوعية العلمية. (01)، ص25-38.
3. بوحوش عمار، و أخرون. (2019). منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية.
4. تنيو فاطمة الزهراء، و طاير مفيدة. (2019). أخلاقيات البحث العلمي واشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والانسانية. 01(4)، ص 77-100.
5. حفيري أمال نسيمة. (2016). البحث العلمي في الجزائر، أعمال المؤتمر العلمي لجامعة بني سويف نحو بناء استراتجيات تحويل الطالب إلى باحث. ص 237-251.
6. عناية حسين غازي. (1984). مناهج البحث. الأردن: مؤسسة شباب الجامعة.
7. اليافاوي ناصر اسماعيل. (2016). موقع دنيا الوطن. تم الاسترداد من https://www.alwatanvoice.com

البحث العلمي في الجامعة الجزائرية - التحديات والآفاق-

Scientific research in the Algerian university - challenges and prospects

عيسات مريم ، عيسات فطيمة الزهرة

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، dz.setif2-univ@aissat.m

جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، dz.bouira-univ@aissat.f

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستناد على المنهج الوصفي، حيث لا يزال البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يعاني من الكثير من الصعوبات تقف حاجزا دون تحقيق عملية بحثية قوية ومعمقة، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج والتي تتمثل في الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة، ونمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار، والتكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، بالإضافة إلى أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي هي بيروقراطية التسيير والفساد الإداري والمالي وإهمال ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتوصي الدراسة إلى ضرورة تذليل الصعاب الخاصة بالبحوث الميدانية وضرورة أخذ نتائج البحوث العلمية بعين الاعتبار والعمل على تنفيذها في مختلف الميادين.

الكلمات المفتاحية: البحث، البحث العلمي، الجامعة.

مقدمة:

تعتبر الجامعة الصرح العلمي والمكان الذي توجد فيه مختلف البحوث العلمية بشتى المجالات، فهي إحدى مؤسسات التعليم والتنشئة في المجتمع، إلا أن الباحثين يواجهون بعض الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق نتائج البحث.

أ. الإشكالية:

في العصر الحديث أصبح العلم هو العنصر الأساسي الفاعل بين تقدم الأمم أو تخلفها والعلم يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحث، فالبحث العلمي هو الوسيلة التي من خلالها مكنت الدول المتقدمة من الوصول إلى ماهي عليه اليوم، ف «يعد ركنا أساسيا في حياة الأمم والشعوب وجزءا رئيسيا من وظائف الجامعة ومهام عضو هيئة التدريس فيها».**(طالب إبراهيم عبابنة،2011،ص74)**، فالبحوث العلمية لها أهمية كبيرة في تطور أي مجتمع حيث يكتسب أي مكانة رفيعة بين المجتمعات الأخرى.

كما لا يمكن أن ننكر اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي فالجامعة الجزائرية اليوم كغيرها من جامعات دول العالم الثالث دائما تحاول مواكبة التطور وتسعى جاهدة للخروج من دائرة التخلف، فالبرغم من محاولاتها العديدة إلا أنها باءت بالفشل ولم تسجل أي قفزة نوعية، فهي ما تزال بعيدة كل البعد وبالتالي ما نلاحظه ميدانيا يكشف لنا قضية تتجلى في صعوبات وعراقيل تعترض الباحثين في مجال بحثهم وفي تقدم المسيرة العلمية بالجامعة الجزائرية.

ومن خلال ما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

- ماهي التحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- مالمقصود بالبحث العلمي؟ وفيما تتمثل خصائصه وأهدافه؟
- ماهي الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية؟

ب. أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله» التحديات والصعوبات للبحث العلمي في الجامعة الجزائرية «وقد تناولت الدراسة موضوع مهم وهو البحث العلمي في الجامعة الجزائرية والمشكلات التي تواجه الباحثين في مسيرتهم البحثية ومن منطلق الاهتمام بنوعية البحوث العلمية التي تعبر عن صورة حقيقية نظريا وميدانيا للتعليم العالي خاصة في الجامعة الجزائرية.

ج. أهداف الدراسة:

- تحديد المضامين والدلالات النظرية والعلمية للبحث العلمي.

- محاولة الكشف تحديات والصعوبات البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.
- تقديم مجموعة من التوصيات لزيادة الاهتمام بهذه المشكلة وسبل التصدي لها.

د. منهج الدراسة:

تم انتهاج المنهج الوصفي، وذلك من أجل عرض الأفكار والآراء المطروحة فيما يتعلق عن معوقات وتحديات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، كما تم الاعتماد على ما توفر من أدبيات الموضوع لبناء الإطار الفكري والمفاهيمي للبحث والأفكار والنظريات التي تحكم هذه الإطار استنادا لتلك الأدبيات ومناقشة تلك المفاهيم واستخلاص ما يمكن من استنتاجات لبناء توصيات موضوعية عملية.

هـ. تحديد مصطلحات الدراسة:

- البحث:

« تأتي في اللغة العربية من الفعل بَحَثَ وبحث عن الشيء أي فتش عنه أو سأل عنه. وبحث عنه من باب قطع وبحث عنه أي فتش عنه».**(محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،1990، ص41).**

- البحث العلمي:

« عرفه «هيلواي» « HILLWAY» البحث العلمي على أنَّه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة معينة عن طريق التقصي الشامل لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة أو التي يحتمل أن تكون لها علاقة مع المشكلة».**(نسرين رزاق إبراهيم، وآخرون،2020، ص298).**

- الجامعة:

« أنها مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية ،الإدارية والتقنية».**(فضيل دليو وآخرون ،2006، ص 79).**

« هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليما نظريا معرفيا ثقافيا يتبنى أساسا اديولوجية وإنسانية يلازمه تدريب مهني، يهدف إخراجهم إلى الحياة العامة كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتها في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة «. **(وفاء محمد البرادعي، 2002، ص290).**

1. عموميات حول البحث العلمي :

أ. نشأة البحث العلمي:

يرتبط البحث العلمي في تاريخه العتيق بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة.. وعندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، ووضعوها في مكانها السليم، كان هذا إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث، فقد تجاوز الفكر العربي الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضاف العلماء العرب المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التّأمل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس، وفي العصور الوسطى بينما كانت أوروبا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر العربي الإسلامي يفجر في نقلة تاريخية كبرى ينابيع المعرفة. ثم نقل الغربُ التراثَ الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم، في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرقه في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية.**(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

فقد تمثل المسلمون المنهجية في بحوثهم ودراساتهم في مختلف جوانب المعرفة.. والمنهجية التي اختطوها لأنفسهم تلتقي كثيراً بمناهج البحث الموضوعي في عصرنا، وشهد بذلك بعض المستشرقين الذين كتبوا مؤلفات يشيدون فيها بما يتمتع به العلماء المسلمون من براعة فائقة في منهج البحث والتأليف، ويبدو ذلك واضحاً في كتاب(مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي)،للمستشرق «فرانتر روزنتال»، ويذكر «الصباب،» أن (الدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال علوم الطبيعة والكون أثبتت أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير المنطقي قد توفر لدى علماء المسلمين في بحوثهم واكتشافاتهم في مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم التطبيقي).**(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

ب. مفهوم البحث العلمي:

انه يتكون من كلمتين هما «البحث» و»العلمي»، أما البحث لغويا فهو مصدر الفعل الماضي «بَحَثَ « ومعناه : «تتبع، فتش، سأل، تحرى ، تقصى ، حاول ، طلب « وبهذا يكون معنى البحث هو : طلب وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور ، وهو يتطلب التنقيب والتفكير والتأمل؛ وصولاً إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه. **(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

أما كلمة « العلمي» فهي كلمة تنسب إلى العلم، والعلم معناه المعرفة والدراية وإدراك الحقائق، والعلم يعني أيضاً الإحاطة والإلمام بالحقائق، وكل ما يتصل بها، والعلم لا يصلح أن نطلق عليه علماً إلا إذا توفرت فيه الشروط الأساسية التالية:

- وجود طائفة متميزة من الظواهر يتخذها العلم موضوعاً للدراسة والبحث.
- خضوع هذه المجموعة من الظواهر لمنهج البحث العلمي.
- الوصول في ضوء مناهج البحث إلى مجموعة من القوانين العلمية.**(بن بعطوش أحمد**

عبد الحكيم،2012).

ووفقاً لهذا التحليل فإن» البحث العلمي» هو عملية منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية والتي تعتمد بدورها على الأساليب المنظمة واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات. **(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

ويعرف كذالك البحث العلمي « بكونه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعمقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك لموصول إلى حلول ملائمة لمشكلة أو إلى نتائج صالحة لتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث» .**(وسن محسن حسن،2020،ص330).**

ج. خصائص البحث العلمي :

- **الموضوعية :** وتعني أن الباحث يلتزم في بحثه المقاييس العلمية ويقوم بإدراج الحقائق والوقائع التي تدعم وجهة نظره وكذلك التي تتضارب مع وجهة نظره . فعلى الباحث أن يعترف بالنتائج المستخلصة حتى لو كانت لا تنطبق مع تصوراته وتوقعاته.
- **استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة .**
- **الاعتماد على القواعد العلمية :** أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة الموضوع .
- **الانفتاح الفكري :** يعني ذلك أن على الباحث ان يتمسك بالروح العلمية والتطلع دائما إلى معرفة الحقيقة والابتعاد قدر الإمكان عن التزمت والتشبث بالرؤية الأحادية المتعلقة بالنتائج التي توصل إليها.
- **الابتعاد عن إصدار الأحكام النهائية :** يجب أن تصدر الأحكام استنادا إلى البراهين والحجج والحقائق التي تثبت صحة النظريات . **(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

د. أهداف البحث العلمي:

يهدف البحث العلمي إلى:

- **الفهم:** حيث يوصف العلم بأنه يهدف إلى جمع البيانات والإحصاءات و تصنيف المعلومات و تحديد الظواهر بل وإيجاد تفسير أو فهم محدد لها و كيفية تلازم الأحداث المدروسة و من خلال ذلك يتم التوصل إلى إطلاق التعميمات مما يؤدى إلى صياغة نظرية علمية.
- **التنبؤ:** وهو الصياغات الناتجة في ضوء الفهم الجديد المنبثق في الأصل من التعميمات المستحدثة وبذلك فإن التنبؤ تصور انطباق القانون أو القاعدة في مواقف أخرى غير تلك التي نشا عنها أساساً.

- **التحكم:** وهو يعد نتيجة من نتائج العلاقة الناجمة بين الفهم و التنبؤ فهو يعنى سيطرة أكبر على الظواهر من خلال المعرفة الدقيقة للأحداث و الظواهر.
- البحث عن المعلومات والحقائق ومن ثم اكتشافها.
- إيجاد معرفة وتكنولوجيا جديدة.
- استنباط مفاهيم ونظريات وكذلك أجهزة علمية جديدة لدراسة الظواهر المختلفة. **(بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012).**

هـ. تحديات البحث العلمي:

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

- «الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث ... يقدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنة الدراسية 2005-2006 بأكثر من 220000 طالب وهو أكثر بقليل بالنسبة للبكالوريا 2006-2007، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة .
- قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.
- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق».**(نسيمة أمال حيفري،2016، ص244).**
- «هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين و تنمية البلاد.
- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، شهدت الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن عدة مشاكل اقتصادية وبيداغوجية وإدارية وفي مجموعة من المجالات، مثل ضعف التمويل ومدى توفير فرص الالتحاق بالجامعة وسير الدراسة وترقية العاملين بالقطاع

ومدى أهمية البرامج وكفاءتها، وقضية توظيف الخريجين وتحسين نوعية التعليم والبحث والخدمات والحفاظ عليها».**(نسيمة أمال حيفري،2016، ص245).**

و. صعوبات البحث العلمي:

« إن الانجازات لا تزال تعترضها مجموعة من العوائق، لعل أهمها بيروقراطية التسيير التي تحول دون تحقيق نتائج البحث، فالبحث العلمي لا يعاني من قلة الموارد المالية بل من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60 %من ميزانية البحث العلمي، والباقي ينفق على البحث التكويني وليس البحث الاستكشافي، ولهذا السبب فإن نتائج البحث العلمي ما زالت ضعيفة، يضاف إلى ذلك «عدم تسيير البحث العلمي وفق المعايير العالمية في مراكز البحوث، إضافة إلى سوء التسيير حيث «توزع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج والقليل ينفق على لوازم البحث العلمي».**(نسيمة أمال حيفري،2016، ص245).**

« والمشكلة لأسف إن مخصصات البحث العلمي يمتصها الفساد الإداري والمالي» هذا عن المعوقات المادية والبيروقراطية، بالإضافة أن الفكرة السائدة في أوساط مؤسسية وفي أوساط العامة على السواء بأن النقص في العلوم السياسية أحد أهم أسباب تخلف العرب الراهن وبأن العلوم السياسية المنقذ لنا مما نحن عليه وترتب على اعتقاد كهذا الاهتمام الزائد بهذه العلوم تدريساً في المدارس والجامعات، مع إهمال للعلوم الاجتماعية والإنسانية».**(نسيمة أمال حيفري،2016، ص245).**

خاتمة :

من خلال ماسبق يمكننا القول بالرغم من الأهمية البالغة للبحث العلمي سواء النظرية أو التطبيقية الا أنه لا زال يعاني من مجموعة من المعوقات حالت دون تطبيقه ولذا توصلت دراستنا هذه مجموعة من النتائج يمكن تبيانها على النحو التالي:

- البحث العلمي هو جزء من التدريس الجامعي والذي يستطيع من خلاله الباحث اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة وتطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة.
- إن من أهم خصائص البحث العلمي، تتمثل في: الموضوعية، استخدام الطريقة الصحيحة والهادفة، الاعتماد على القواعد العلمية والانفتاح الفكري.
- إن أهداف البحث العلمي تتمثل في: الفهم، التنبؤ، التحكم، البحث عن المعلومات والحقائق، إيجاد معرفة وتكنولوجيا جديدة، استنباط مفاهيم ونظريات وكذلك أجهزة علمية جديدة لدراسة الظواهر المختلفة.
- تحديات البحث العلمي تتمثل في الطلب المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة، نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار، التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.

- البحث العلمي في الجامعة الجزائرية يعاني الكثير من الصعوبات تقف حاجزا دون تحقيق عملية بحثية قوية ومعمقة، وإن من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه البحث العلمي هي بيروقراطية التسيير والفساد الإداري والمالي وإهمال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

توصيات الدراسة:

- على الأساتذة إقامة دورات تدريبية البحث العلمي من أجل تشجيع التواصل والتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينهم.
- ضرورة تذليل الصعاب الخاصة بالبحوث الميدانية وضرورة أخذ نتائج البحوث العلمية بعين الاعتبار والعمل على تنفيذها في مختلف الميادين.
- توفير بيئة مشجعة على البحوث العلمية والأدوات اللازمة في ذلك.

قائمة المراجع:

1. نسرين رزاق وآخرون،2020، معوقات البحث العلمي التطبيقي لطلبة الدراسات العليا في الجامعة العراقية، مجلة اشراقات تنموية، المؤسسة العراقية للثقافة والتنمية، المجلد5، العدد23.
2. نسيمة أمال حيفري،2016، البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات، المؤتمر العلمي لجامعة بني سويف، الثلاثاء 8 نوفمبر.
3. بن بعطوش أحمد عبد الحكيم،2012، صعوبات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية وآفاق المستقبل، الملتقى الوطني حول إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق.07-08 مارس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
4. فضيل دليو وآخرون،2006، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري ، قسنطينة.
5. وفاء محمد البر ادعي، 2002، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
6. طالب إبراهيم عبابنة،2011، مقومات ومعوقات البحث العلمي في الوطني العربي واقع وحلول، مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، جامعة سمراء، العراق، المجلد7، العدد36.
7. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح،1990، ، طبعة دار المعارف، مصر.

مقومات ومعوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: دراسة تحليلية للآراء أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سوق أهراس-الجزائر-

scientific research at the Algerian university: an analytical study of the opinions of the professors of the Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences at the University of Souk Ahras - Algeria

د. مشري محمد الناصر

مخبر الدراسات والبحوث الاقتصادية جامعة مساعدية محمد الشريف بسوق أهراس –الجزائر-

dz.soukahras-univ@mecheri.m

الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مقومات ومعوقات البحث في الجامعة من منظور عينة من الاساتذة بالجامعة الجزائرية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مساعدية محمد الشريف بسوق أهراس (الجزائر)، حيث تم الاعتماد توزيع استبيان على 72 أستاذ بالاعتماد على عينة الحصر الشامل، أين استرجع منها 68 استبانة قابلة للتحليل، وقد خصلت النتائج الى ان هناك مجموعة من المقومات التي تحفز البحث العلمي عامة والباحث خاصة، بينما يعاني البحث من مجموعة من المعوقات التي تحد من فعاليته ونشاط الباحث فيه، كما اشرنا في الدراسة الى ضرورة الالتزام بمداخل لتحسين مستوى البحث العلمي في الجامعة.

الكلمات المفتاحية: المقومات والمعوقات، البحث العلمي، الجامعة الجزائرية.

تمهيد:

أصبح البحث العلمي يمثل عنصرا مهما وشرطا ضروريا لتقدم المجتمع، فهو ركيزة من ركائز المعرفة لدى الانسان لمعالجة المشكلات المختلفة التي تواجهه في كافة ميادين الحية، فهو يعتبر حجر الزاوية لبناء الحضارة وخلق الفائض التراكمي للعقل البشري كمكون أساسي لضمان الابداع والابتكار.

فالبحث العلمي هو سلوك إنساني منظم يعمل على استقصاء المعلومات أو توضيح المواقف والظواهر، من خلال فهم أسبابها وآليات معالجتها والاستفادة منها، من هنا بات لزاما على الدول المتقدمة والنامية على حد السواء الاهتمام به من خلال تخصيص مبالغ ضخمة لأغراض تطويره، ومن الطبيعي أن تتبنى الجامعة هذا الدور باعتبارها المركز الأساسي والعنصر الفعال لخلق وتوليد المعرفة في المجتمع بالاعتماد على مهرات وقدرات إطارتها التي تمثل العصب الأساسي في كشف الحقائق واستخلاص القوانين، بالاعتماد على مناهج علمية وموضوعية، وهذا الميدان كغيره من الميادين الأخرى يتميز بمقومات ويعاني من مجموعة من المعوقات التي تحد من كفاءته، والتي سنحاول إيضاحها في هذه الورقة البحثية ولكن من وجهة نظر عينة من الطبقة الباحثة في المجتمع الجزائري.

وعليه تتبلور لنا الاشكالية التي تتجسد في التساؤل التالي:

- ماهي المقومات والمعوقات التي يعاني منها البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من منظور أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مساعدية محمد الشريف بسوق أهراس –الجزائر؟

وفي هذا المنحى، وعلى ضوء ما تقدم، تتبلور لنا معالم اشكالية الدراسة التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو المقصود بالبحث العلمي؟ وماهي أهم مرتكزاته النظرية؟
- هل هناك مقومات تحفز البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسوق أهراس؟
- هل توجد معوقات تحد من فاعلية البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسوق أهراس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى الى المعلومات الشخصية على محاور الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

- **فرضيات الدراسة** : تقوم فرضيات الدراسة حول:

- هناك مقومات تحفز البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسوق أهراس؟
- توجد معوقات متنوعة تحد من فاعلية البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسوق أهراس؟

- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى الى المعلومات الشخصية على محاور الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

■ **أهمية الدراسة:** تنبع الأهمية الأكاديمية للبحث من أهمية عملية البحث العلمي التي تقوم بها الجامعة، حيث يقع على عاتقها من خلال استغلال مقومات هذه العملية مسؤولية الكشف عن الحقائق وتزويد المجتمع بالمعلومات والمعارف الصحيحة التي تساهم في نموه وازدهاره، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة تصحيح الاختلالات ومواجهة المعوقات التي باتت تحد من نجاعة البحث العلمي والتي تسببت في الكثير من الأحيان لهروب وهجرة الأدمغة وانخفاض مردودية البحث العلمي.

■ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- نشر مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع البحث العلمي؛
- محاولة التعرف على مقومات قيام البحث العلمي في الجامعة؛
- محاولة دراسة وتقييم وجهة نظر أساتذة الجامعة الجزائرية حول مقومات ومعوقات البحث العلمي من خلال عينة محددة في اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مساعدية محمد الشريف بسوق أهراس –الجزائر.
- اقتراح الحلول المناسبة التي تعمل على تعظيم مقومات البحث العلمي وتحد من المعوقات التي تواجهه.

1. ماهية البحث العلمي:

يقول الدكتور أحمد زويل «إن المجتمع العلمي له ثلاثة دعامات رئيسية وهي العلم، التكنولوجيا والمجتمع فمن العلم تنشأ التكنولوجيا والتي تساعد على تطويره» فالهدف من البحث العلمي في الجوهر هو فهم كل شيء في العالم، وذلك من شأنه أن يعطي دائما النتيجة الصحيحة لمواجهة مختلف المعضلات التي تتعرض لها المجتمعات.

أ. تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي هو مركب وصفي بسيط أي مكون من كلمتين إحداهما وصف للأخرى، وحتى (ب.ح.ث) التي يوضح معناها العام ابن فارس فيقول «الباء والحاء والثاء أصل واحد يدل على إثارة الشيء»، قال الخليل: البحث طلبك شيئا في التراب، والبحث أن تسأل عن شيء وتستخبره» (النمر، 2022، صفحة 07).

ويعرف البحث اصطلاحا بكونه «تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة، بحيث تدعم المعلومات السابقة لتصبح أكثر وضوحا، وهي تطلق اليوم على البحث العلمي في اي مجال من مجالات العلوم، وعلى نتائج البحث» (هيبة، 2019-2020، صفحة 03)

وكلمة علم تنتمي إلى مادة (ع.ل.م) التي تدل «على أثر بالشيء يتميز به من غيره، والعلم نقيض الجهل»، أما اصطلاحا فالعلم هو «مجموعة من المعارف الانسانية، من مبادئ وفرضيات وحقائق

وقوانين تهدف على تفسير ظاهرة كونية»، كما يعبر العلم عن «الوصف المتعمق للظواهر أو الأطوار أو المراحل التي تحكمها قوانين عامة، من خلال اتباع منهج مناسب وموثوق، بهدف تقديم تفسير علمي لها وكيفية حدوثها وأسبابها، بحيث يشمل أكبر عدد من الظواهر المماثلة» (دشلي،، 2016، صفحة 21).

أما المراد بمصطلح البحث العلمي فقد وردت فيه تعريفات كثيرة ومتعددة اختلفت باختلاف الدافع والمراد من هذا التعريف، فيعرفه الدكتور أحمد بدر بانه «وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام والدقيق خطوات البحث العلمي (جيدير، 2017، صفحة 114).

كما يعرف بأنه «نظام سلوكي يهدف لنمو الادراك البشري وزيادة قدرته على الاستفادة مما فوق وتحت الثرى وبما يوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع، فهو سلوك اجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة».

أما البحث العلمي المقصود في هذه الورقة البحثية هو البحث الخاص بالجامعة والذي يعبر عن مختلف الممارسات والأنشطة العلمية التي يقوم بها أعضاء الهيئة التدريسية، والتي تشمل الدراسات النظرية والتطبيقية في مختلف مجالات العلوم الانسانية والتقنية، سواء كانت متعلقة بتأليف الكتب أو براءات الاختراع أو غيرها من الممارسات العلمية الأخرى.

ب. خصائص البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة، وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات، ومن أجل أن يقدم البحث العلمي إضافة في مختلف المجالات يجب أن يتميز بمجموعة من الخصائص والتي يمكن حصرها في (السماك، 2019، الصفحات 24-25):

- **الموضوعية**: يقصد بالموضوعية تجرد الباحث عن الذات في الأحكام والنتائج وكافة خطوات البحث، كما ينبغي أن تتسم البيانات والمعلومات بالعلمية والموثوقية؛
- **الشمولية والتعميم**: يجب مراعاة حجم المجتمع المدروس والعينة المختارة، ونوعها وتحديدها مسبقا بحيث تمثل صدق المجتمع محور الدراسة، حتى يستطيع تعميم نتائجها بشكل شامل وهادف؛
- **الأسلوب العلمي**: يشترط في البحث العلمي أن تتوافر فيه كافة الشروط من تحديد دقيق لمشكلة البحث إلى تحديد فروضه العلمية ودوافعه ومنهجه ووسائله وبياناته والمعلومات الاخرى، ذات العلاقة انتهاءا بتحديد النتائج وصياغتها، بحيث يخرج البحث كسلسلة مترابطة ومتكاملة وبعبارات دقيقة غير قابلة للتأويل.
- **التنبؤ**: ينبغي أن ينتهي البحث العلمي إلى تحديد مستقبل الظاهرة المدروسة في اتخاذ القرار التخطيطي الملائم باعتبار أن التخطيط تفكير مبرمج مسبق لتفكير لاحق؛

- **المصداقية والموثوقية**: وهما أهم صفتان مترابطتان للبحث العلمي، فالبحث العلمي يجب أن يتميز بالصدق الداخلي من خلال العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلية، والصدق الخارجي، البحث العلمي يجب أن يكون شامل وقابل للفهم والتعميم؛
- **دقة النتائج وإمكانية التحقق والاثبات منها**: يحكم على البحث العلمي الجيد من خلال دقة نتائجه وإمكانية البرهنة حتى يعطي الثقة لدى صانع القرار في عملية اعتمادها وتنفيذها.

ج. أهداف البحث العلمي:

لكل بحث علمي مهما كان نوعه أكاديمي أو مهني، أهدافه الخاصة، تختلف حسب طبيعة الاشكالية المطروحة وحسب طبيعة الموضوع المختار، ويمكن أن نوجز أهداف البحث العلمي بصفة عامة كما يلي (درويش، 2018، صفحة 31):

- الوصول إلى أحسن حل للمشكلة المطروحة بطريقة منهجية سليمة؛
- التعمق والفحص الجيد للمشكلة المطروحة وتحديد العلاقة بين مختلف متغيراتها؛
- الوصول إلى النتائج المرغوبة من وراء حل هذه المشكلة ومحاولة تعميم هذه النتائج على الظواهر المماثلة؛
- الاعتماد على الوصف للوصول إلى ابتكارات وابداعات جديدة؛
- ربط الأساليب بالنتائج والمدخلات بالمخرجات، حيث يعتبر اكتشاف الظواهر الجديدة والعوامل المفسرة لها يعتمد على التحليل والتفسير والمقارنة والربط بين العناصر المختلفة؛
- محاولة التنبؤ من خلال النتائج المحصلة واسقاطها على المستقبل؛
- التحكم في العوامل التي تحكم الظواهر والتي تؤدي إلى وقوعها أو منعها، فالسيطرة على الظواهر تمثل جوهر عملية البحث العلمي؛
- تحقيق التقدم والتطور والنمو المستمر للمؤسسة والمجتمع على حد السواء.

د. مقومات البحث العلمي:

يعتمد البحث العلمي الجاد على مجموعة من المقومات الأساسية والشروط الجوهرية التي منها ما يتعلق بخصائص البحث العلمي في حد ذاته، ومنها ما يتعلق بالباحث وأخلاقياته.

- **مقومات خاصة بالبحث العلمي**: ويمكن توضيحها من خلال (عطار، 2012، صفحة 75):

تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح خاصة في اختيار الموضوع للبحث العلمي، فماذا يريد الباحث؟ وأي مشكلة أو ظاهرة تم اختيارها؟ وما هو التخصص الدقيق للباحث؟ وماذا يريد

وكيف ومتى وإلى أين؟

قدرة الباحث على التصور والإبداع وطريقة طرحه وترجمة فكره وموهبته، وإلمامه بأدوات البحث العلمي المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي.

امتلاك دقة المشاهدة والملاحظة للظاهرة محل البحث العلمي، وتحديد المقولات حولها، وإعمال الفكر والتأمل، مما يقود إلى بحث المتغيرات المحيطة بالظاهرة، بحيث تكون المحصلة وضع قوانين تتفق مع واقع الملاحظات والمتغيرات للبحث العلمي.

وضع الفروض المفسرة للظاهرة ليتم إثباتها والبرهنة عليها، وتوضع كأفكار مجردة وموضوعية ينطلق منها الباحث في البحث العلمي، بحيث تقوده إلى جمع الحقائق المفسرة للفروض، وبالتالي إجراء التجارب على ضوئها، بعيدا عن تطويعها لما يريد الباحث إثباته والوصول إليه في البحث العلمي.

القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية وذلك من مختلف المصادر والمراجع، وغربلتها وتصنيفها وتبويبها وتمحيصها بدقة، ثم تحليلها وصولا الى البحث العلمي المطلوب.

إجراء التجارب اللازمة بهدف الحصول على نتائج علمية تتفق مع الواقع العملي، وتتطلب التجارب في العلوم الاجتماعية تحليل السبب والمسبب والحجج، واستمرارية متابعة المتغيرات، واختبار الفروض والتأكد من مدى صحتها للبحث العلمي (عثمان، 2014، صفحة 34).

الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها وذلك بتمحيصها ومقارنتها وصحة انطباقها على الظواهر والمشكلات المماثلة، إثبات صحة الفرضيات للبحث العلمي.

صياغة النظريات حيث تعبر النظرية إطار أو بناء فكري متكامل يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق علمي مترابط يتصف بالشمولية، ويرتكز على قواعد منهجية لمعالجة مشكلة البحث العلمي

- **مقومات خاصة بالباحث**: ويمكن إبرازها في (خريسات، 2017، الصفحات 61-62):

الوفاء لكل من قدم يد العون أيا كانت هذه المعونة وأيا كان هذا الشخص؛

أمانة الاجراءات فهي مسؤولية أمام الله وأمانة تنقل للأجيال المستقبلية؛

أمانة الاقتباس فيما ينقل الباحث من أفكار عن الآخرين؛

الحفاظ على أسرار الغير في كتمان كل ما يقع تحت يد وبصر الباحث وعلمه بالبيانات الشخصية سواء عن المبحوثين أو المؤسسات أو الأجهزة المختلفة؛

يجب أن يكون الباحث واسع الاطلاع ومهتما بالبحث والعلم واكتشاف الحقائق؛

يجب أن يتميز الباحث بالموضوعية في حكمه على الاشياء متجنبا الانفعالية والشخصية والعاطفية؛

يكون على دراية بمناهج وأصول البحث العلمي؛

تكون لديه خبرة واقعية بمشاكل المجتمع الذي يعيش فيه وبالظواهر الاجتماعية المختلفة؛

له القدرة على النقد والتحليل والتفسير واستخلاص النتائج العلمية والوصول إلى الحقائق الموضوعية؛

يجب أن يكون الباحث لديه القدرة التنظيمية والكفاءة النفسية مستفيدا بذلك من الامكانيات المتوفرة والزمن المحدد.

هـ. معوقات البحث العلمي:

مما لاشك فيه أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعيق البحث العلمي عامة والجامعي خاصة، هذه المعوقات التي تحد من نشاط الباحث وتقيد طموحاته وتطلعاتها لكشف الحقائق ودراسة الظواهر، ومن هذه المعوقات عامة نجد –على سبيل الحصر (المزاودة، 2016، صفحة 42):-

ظروف العمل التي يعيشها الباحث، بسبب غياب المناخ التحفيزي المادي والمعنوي؛

عدم الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين للمؤتمرات العلمية الدولية؛

التعقيدات البيروقراطية من الجانب الاداري؛

عدم ملائمة جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو العقلية التفكيرية للباحث؛

غياب الحرية السياسية وما يتبعها من حرية اكاديمية؛

نظام الترقيات العلمية؛

مشكلات النشر في البلدان العربية؛

ازدياد هجرة الكفاءات؛

عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية، وعدم الاهتمام بالجامعة في حد ذاتها؛

الافتقار إلى التعاون والتنسيق بين الباحث في الجامعة خاصة والشركاء الاجتماعيين؛

غياب قواعد البيانات التي تعتبر الركيزة الاساسية التي يقوم عليها البحث العلمي؛

2. الدراسة الميدانية:

أ. مجتمع وأداة الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا إسقاط الدراسة على مجموعة من الاساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الشريف مساعدية بولاية سوق

أهراس، من خلال توزيع استمارة استبيان على كل اساتذة الكلية بمختلف رتبهم بالاعتماد على عينة الحصر الشامل والتي شملت 72 أستاذ دائم.

وقد تم توزيع هذه الاستمارات على عينة الدراسة وقد استرجعت منها 68 استمارة قابلة للتحليل وقد قسم هذا الاستبيان إلى ثلاث محاور أساسية وتمت معالجة هذه الاستبيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 23 عند مستوى دلالة 0.05، وقد قسم الاستبيان إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول**: متعلق بمحور البيانات الشخصية وبه أربع نقاط الجنس، السن، الرتبة العلمية، الخبرة؛
- **المحور الثاني**: متعلق بمقومات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة نرمز له ب X وبه 13 عبارة ؛
- **المحور الثالث**: متعلق بمعوقات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة ونرمز له ب Y وبه 13 عبارة؛

وتم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي في إعداد اختبارات الإجابة على العبارات، بحيث أعطي كل اختبار وزن معين كما يلي:

جدول رقم (01): سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث

وعليه فإن قيم الأوساط الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

طول الفئة= (القيمة العليا-القيمة الدنيا)/عدد المستويات

إذن طول الفئة=(5-1)/5=0,80 وبذلك يكون:

جدول رقم (02): سلم الاختبارات المعتمد في تحليل المتوسطات الحسابية

الاختبار	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا
المجال	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحث

- **الصدق والثبات:** يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان لما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبيان بعرضها على عدة محكمون من أساتذة متخصصين في المجال، وهذا من أجل معرفة مدى دقة صياغة عبارات الاستبيان ودرجة ملائمتها لأهداف الدراسة، وتم العمل بملاحظاتهم.

ومن أجل معرفة مدى ثباتها تم قياس معامل الفاكرونباخ باستخدام SPSS والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم (03):معامل الفاكرونباخ لعبارات الاستبانة

عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
26	0,764

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS الاصدار23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن معامل الفا كرونباخ هو 0.764 وهو اكبر من 0.6 وبالتالي يمكن القول بأن الاستبانة تمتاز بالثبات ويمكن إجراء التحليل عليها.

ب. عرض وتحليل البيانات الشخصية:

في هذه النقطة من التحليل سوف نقوم بعرض خصائص العينة

- **الجنس:** هذا ما يمثله الجدول أدناه:

جدول رقم (04): توزيع الأساتذة بحسب الجنس

الجنس	التكرارات (أستاذ)	النسبة %
ذكر	69.1	47
أنثى	30.9	21
المجموع	100.0	68

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS الاصدار23

يوضح الجدول أعلاه إن النسبة الغالبة من أفراد العينة هم الذكور حيث بلغت نسبتهم من إجمالي العينة 69.1%، بينما بلغ عدد الاناث 21 أستاذة وبنسبة 30.9%.

- **السن:** يوضح الجدول أدناه خصائص عينة الدراسة من حيث السن:

جدول رقم (05): توزيع الاساتذة بحسب السن

السن	التكرارات (أستاذ)	النسبة %
أقل من 30 سنة	5	7.4
من 30 إلي 40 سنة	29	42.6
أكثر من 40 سنة	34	50.0
المجموع	68	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS الاصدار 23

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل عمر الأساتذة في عينة الدراسة متوسط حيث سجلت فئة السن أكثر من 40 سنة أعلى نسبة 50% بينما سجلت الفئة أكثر من 30 إلى 40 سنة نسبة 42.6% وفي المرتبة الثالثة نجد فئة أقل من 30 سنة بنسبة 7,4%.

- **الرتبة العلمية:** يبين الجدول أدناه خصائص عينة الدراسة من حيث الرتبة العلمية:

جدول رقم (06): توزيع الاساتذة بحسب الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرارات(أستاذ)	النسبة %
أستاذ مساعد ب	1	1.5
أستاذ مساعد أ	3	4.4
أستاذ محاضر ب	6	8.8
أستاذ محاضر أ	50	73.5
أستاذ	8	11.8
المجموع	68	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS الاصدار 23

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 85.3% من أساتذة جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس هم من مصف الاستاذية، بينما الباقي هم موزعين بين 8.8% اساتذة محاضرين ب والباقي موزع بين الاستاذ المساعدين بالرتبتين ب و أ، بنسبة مجتمعة 5.9%

- **الخبرة المهنية:** يوضح الجدول أدناه خصائص عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة:

جدول رقم (07): توزيع الاساتذة بحسب الخبرة

الخبرة	التكرارات(أستاذ)	النسبة %
أقل من 5 سنوات	9	13.2
من 5 الي 10 سنوات	26	38.2
أكثر من 10 سنوات	33	48.5
المجموع	68	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات SPSS الاصدار23

يوضح لنا الجدول أعلاه أن اغلبية الأساتذة في جامعة سوق أهراس يمتلكون خبرة أكثر من 10 سنوات بنسبة 5.48% من الاساتذة، و38.2% يمتلكون خبرة بين 5-10 سنوات، بينما 13.2% من الأساتذة يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات.

- تحليل اسئلة الدراسة الخاصة بمقومات البحث العلمي من منظور افراد عينة الدراسة

الجدول ادناه يوضح لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات آراء أفراد الدراسة بالنسبة لمقومات البحث العلمي:

جدول رقم (08): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول مقومات البحث العلمي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	لديك القدرة على التصور والابداع في طرح افكارك	3.941	.7700	6
02	تمتلك دقة المشاهدة والملاحظة للظاهرة الرغوب دراستها	3.867	0.8260	8
03	تقوم بجمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية	3.705	.9150	9
04	تتميز نتائجك في البحث بكونها تتفق مع الواقع العملي	3.647	.9880	11
05	تمتلك الخبرة اللزمة للتحليل والبحث العلمي	3.647	.9880	12
06	تعتمد في بحوثك العلمية على امانة الاجراءات والاقتباس	3.558	1.285	13
07	تعتمد في بحوثك العلمية على السرية وحفظ معلومات مبحوثيك	4.014	.7420	4
08	تتحكم في كافة مناهج البحث العلمي	3.794	.9850	10

09	تعتبر أن كشف الحقائق واجب علمي لابد منه	4.279	8780.	1
10	تساهم جامعتك في مصاريف تمويل البحث العلمي	4.220	8950.	3
11	توفر الجامعة المراجع والكتب والمصادر الجديدة	3.897	7550.	7
12	تعمل الجامعة على تقليل اعباء التدريس من اجل التفرغ للبحث العلمي	3.985	8190.	5
13	توفر الجامعة دورات تدريبية حول طرق وأساليب البحث العلمي	4.264	5880.	2
X	المتوسط الحسابي الكلي	3.566	3880.	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح لنا الجدول أعلاه ان المتوسط الحسابي لمقومات البحث العلمي من وجهة نظر ومنظور افراد عينة الدراسة جاء بقيمة 3.566 وهي القيمة المقابلة للمجال 3.40-4.19 أي بمستوى عالي، يعني أن افراد عينة الدراسة يرون ان هناك مقومات عالية وجيدة للبحث العلمي وهذا بانحراف معياري منخفض 0.388 دال على أن التشتت بإجابات افراد العينة منخفض، وكل عبارات المحور جاءت بين مستوى عالي وعالي جدا، وقد سجلت العبارة «**تعتبر أن كشف الحقائق واجب علمي لابد منه**» أعلى متوسط حسابي 4.279 بمستوى عالي جدا، وسجلت العبارة «**تعتمد في بحوثك العلمية على امانة الاجراءات والاقتباس**» أقل متوسط حسابي 3.558 ولكن دائما في المستوى العالي، كما سجلت هذه العبارة اكبر تشتت وتباين في ايجابات افراد العينة 1.285.

ج. تحليل اسئلة الدراسة الخاصة بمعوقات البحث العلمي من منظور افراد عينة الدراسة

الجدول ادناه يوضح لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات آراء أفراد الدراسة بالنسبة لمعوقات البحث العلمي:

جدول رقم (09): يمثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول معوقات البحث العلمي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	لا تجد نفسك محل اهتمام في الملتقيات والمؤتمرات العلمية	4.029	5720.	4
02	غياب المناخ التحفيزي المادي والمعنوي	4.058	5950.	2

03	هناك الكثير من التعقيدات البيروقراطية والادارية	4.029	7520.	3
04	عدم التفرغ للبحث العلمي بسبب كثرة الالتزامات البيداغوجية	4.117	7630.	1
05	عدم توفر الوسائل المساعدة في عملية البحث	3.617	8810.	11
06	تواجه صعوبة في عمليات نشر بحوثك العلمية	3.852	8510.	7
07	تعتبر ان هجرة الادمغة من معوقات البحث العلمي	3.632	5700.	10
08	غياب الربط بين السياسات التنموية والبحث العلمي	3.352	4810.	12
09	غياب التعاون بين مراكز البحث (الجامعة) والشركاء الاجتماعيين	3.823	8270.	8
10	تجد أن انظمة الترقية تعتبر عائق ومحبط في عملك	3.794	1.030	9
11	غياب قواعد البيانات التي تساعد في البحث العلمي	3.852	1.040	6
12	غياب التعاون بين الباحثين في الجامعة	3.294	1.185	13
13	غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي	3.911	1.129	5
Y	المتوسط الحسابي الكلي	3.797	3480.	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المتوسط الحسابي لمعوقات البحث العلمي من وجهة نظر ومنظور افراد عينة الدراسة جاء بقيمة 3.797 وهي القيمة المقابلة للمجال 3.40-4.19 أي بمستوى عالي، يعني أن افراد عينة الدراسة يرون ان هناك معوقات عالية وجيدة للبحث العلمي وهذا بانحراف معياري منخفض 0.348 دال على أن التشتت بإجابات افراد العينة منخفض، وكل عبارات المحور جاءت بين مستوى عالي وعالي جدا ماعدا عبارتين اين سجلا مستوى متوسط، وقد سجلت العبارة « **عدم التفرغ للبحث العلمي بسبب كثرة الالتزامات البيداغوجية** » أعلى متوسط حسابي 4.117 بمستوى عالي جدا، وسجلت العبارة « **غياب التعاون بين الباحثين في الجامعة**» أقل متوسط حسابي 3.294 ولكن المستوى المتوسط لأنها تقع ضمن مجال 2.60-3.39، كما سجلت عبارة «**غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي**» أكبر تشتت وتباين في إيجابيات افراد العينة 1.129.

د. اختبار الفرضيات:

وتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على **(one sample T-Test)**

- **اختبار الفرضية الأولى**: يدور فحوى الفرضية على:

- **فرضية العدم H0**: لا توجد مقومات للبحث العلمي من منظر عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0,05.
- **الفرضية البديل H1**: توجد مقومات للبحث العلمي من منظر عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0,05.

جدول رقم (10): اختبار الفرضية الأولى

المحور	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	Sig
مقومات البحث العلمي من منظور افراد عينة الدراسة	3	3.566	0.388	12.020	67	0,000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS الاصدار 23

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن مقومات البحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغت قيمة Sig المحسوبة 0.000 وهي قيمة أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية H0، بمعنى أن هناك مقومات للبحث العلمي من وجهة نظرا افراد عينة الدراسة.

- **اختبار الفرضية الثانية**: يدور فحوى الفرضية على:

- **فرضية العدم H0**: لا توجد معوقات للبحث العلمي من منظر عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0,05.
- **الفرضية البديل H1**: توجد معوقات للبحث العلمي من منظر عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0,05.

جدول رقم (11): اختبار الفرضية الثانية

المحور	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	Sig
معوقات البحث العلمي من منظور افراد عينة الدراسة	3	3.797	0.348	18.853	67	0,000

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS الاصدار 23

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن هناك معوقات للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغت قيمة Sig المحسوبة 0.000 وهي قيمة أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية H0، وهذا دال على وجود معوقات للبحث العلمي من وجهة نظر افراد الدراسة.

- **اختبار الفرضية الثالثة**: قبل اختبار الفرضية الثالثة وجب اختبار مدى إتباع توزيع

بيانات البحث الميداني للتوزيع الطبيعي نستعمل اختبار يوفره برنامج (SPSS)، وهو اختبار كولموغوروف سميرنوف، وهو اختبار يستخدم من أجل معرفة نوع الاختبار الاحصائي الذي يستخدم لقياس الفروق الاحصائية للمتغيرات الشخصية على محوري الدراسة.

وتوضع الفرضيتين التاليتين

- فرضية العدم (H_0): بيانات المحورين (X وY) تتبع التوزيع الطبيعي وتقبل هذه الفرضية لما يكون مستوى المعنوية (sig) أكبر من 0.05.
- فرضية البديل (H_1): بيانات المحاور (X وY) لا تتبع التوزيع الطبيعي وتقبل هذه الفرضية لما يكون مستوى المعنوية (sig) أقل من 0.05.

بالرجوع إلى برنامج (SPSS الاصدار 23) كانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (12): اختبار الطبيعية لمحوري الدراسة

الرمز	المحور	عدد المشاهدات	احصائي الاختبار	Sig
X	مقومات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة	68	0.206	0.103
Y	معوقات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة	68	0.204	0,101

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS الاصدار23

نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لبيانات المحور الأول (X) في اختبار كولموغوروف-سميرنوف بقيمة 0.103 وهي قيمة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية (H_0) ونرفض الفرضية (H_1)، بمعني بيانات المحور (X) تتبع التوزيع الطبيعي.

كما نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية بالنسبة لبيانات المحور (Y) في اختبار كولموغوروف سميرنوف بقيمة 0.101 وهي أيضا أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية (H_0) ونرفض الفرضية (H_1)، بمعني بيانات المحور (Y) تتبع التوزيع الطبيعي.

وبما ان كلا المحورين يتبعا التوزيع الطبيعي فإننا لقياس الفروق الاحصائية للمتغيرات الشخصية التي تحتمل حدثين على محوري الدراسة سوف نعتمد على اختبار T للعينات المستقلة **(Independent T-Test)**، وتدور الفرضية حول:

- **H0**: لا توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محور مقومات البحث العلمي ومحور معوقات البحث العلمي تعزى إلى جنس المستجوب في عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- **H1**: توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محور مقومات البحث العلمي ومحور معوقات البحث العلمي تعزى إلى جنس المستجوب في عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (13): نتائج اختبار T لمتغير الجنس على محوري الدراسة

المحور	درجات الحرية	الاحتمال P.value Sig	القرار
مقومات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة	66	0.140	لا توجد فروق
معوقات البحث العلمي من منظور عينة الدراسة	66	0.972	لا توجد فروق

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS الاصدار 23

تشير النتائج المعروضة في الجدول السابق إلى تأثير متغير الجنس على محوري الدراسة ، حيث سجلت كل قيم **P.value** مستوى أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما يدل على رفض الفرضية H1 وقبول الفرضية الصفرية H0 الخاصة بالمحورين، بالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محوري الدراسة تعزى إلى جنس المستوجب عند مستوى دلالة 0.05.

وسوف يتم الاعتماد على اختبار التباين الأحادي (**one way analysis of variance ANOVA**) لمعرفة هل توجد فروق ذات دلالة احصائية للمتغيرات الوصفية التي تحتمل أكثر من حدثين (باقي المتغيرات الوصفية) على محوري الدراسة، وتدور الفرضية حول:

- **H0**: لا توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محور مقومات البحث العلمي ومحور معوقات البحث العلمي تعزى إلى (سن، رتبة، خبرة) المستجوب في عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.
- **H1**: توجد هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محور مقومات البحث العلمي ومحور معوقات البحث العلمي تعزى إلى (سن، رتبة، خبرة) المستجوب في عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (14): نتائج اختبار anova لمتغيرات (السن، الرتبة العلمية، الخبرة) على محوري الدراسة

المتغير الشخصية	المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
السن	محور مقومات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	0.744 9.385 10.129	2 65 67	0.372 0.144	2.576	0.084	لا توجد فروق
	محور معوقات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	0.213 7.940 8.153	2 65 67	0.106 0.122	0.871	0.423	لا توجد فروق

الرتبة العلمية	محور مقومات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	2.156 7.973 10.129	4 63 67	0.539 0,127	4,260	0.004	توجد فروق
	محور معوقات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	2.219 5.934 8.153	4 63 67	0.555 0.094	5.890	0.000	توجد فروق
الخبرة	محور مقومات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	1.628 8.501 10.129	2 65 67	0.814 0.131	6.223	0.003	توجد فروق
	محور معوقات البحث العلمي	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	1.556 6.597 8.153	2 65 67	0.778 0.101	7.664	0.001	توجد فروق

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS الاصدار23

توضح النتائج المدرجة أعلاه إلى تأثير متغير (السن، الرتبة العلمية، الخبرة) على محوري الدراسة ، حيث سجلت قيم **P.value** بالنسبة لمتغير السن مستوى أعلى من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05، وهذا ما يدل على رفض الفرضية H1 وقبول الفرضية الصفرية H0 الخاصة بالمحورين، بالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محوري الدراسة تعزى إلى سن المستوجب عند مستوى دلالة 0.05.

بينما سجل المتغير الرتبة العلمية والخبرة مستويات أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات افراد عينة الدراسة اتجاه محوري الدراسة تعزى إلى رتبة وخبرة المستجوب.

3. نتائج وتوصيات الدراسة:

أ. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة السابقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

- يتميز الباحث والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سوق اهراس بمجموعة من المقومات والتي يمكن التركيز عليها من خلال:

- يعتبر الاستاذ الجامعي أن كشف الحقائق واجب علمي لابد منه، فهو يعتبر جوهر البحث العلمي؛

- تعمل الجامعة على توفير دورات تدريبية حول طرق وأساليب البحث العلمي؛
- تساهم الجامعة في تمويل جزء من مصاريف البحث العلمي وخاصة تلك المتعلقة بمصاريف التنقل والايواء الى المؤتمرات والمحافل الدولية، علاوة على تربصات تحسين المستوى التي يعمل من خلاله الباحث على التعرف أكثر على مستجدات البحث العلمي كل في تخصصه.
- يتميز الباحث هنا بقدرته على الملاحظة والدقة في تحليل المتغيرات الخاصة بالبحث العلمي، وامانته في كتم المعلومات السرية وشفافية الاقتباس عند انجازه لبحوثه العلمية.

■ كما وجدنا من خلال الدراسة أن البحث العلمي عامة والباحث بصفة خاصة يعاني مجموعة من المعوقات منها الوظيفية والمالية والادارية التي تحد من نشاطاته والتي يمكن اختصارها حسب الدراسة على:

- كثرة الاعمال والالتزامات البيداغوجية والتدريسية التي باتت تعتبر عائق في وجه الباحث؛
- غياب المناخ التحفيزي المادي والمعنوي الذي يعتبر العائق الاساسي في وجه الباحث بسبب عدم وجود الميزة التحفيزية التي تزيد من نشاطه وتدفعه للبحث اكثر؛
- وجود الكثير من التعقيدات الادارية التي باتت تقلل من عمل الباحث، وعلى راسها عمليات النشر في المجلات.
- غياب استراتيجية واضحة للبحث العلمي وبالتالي صعوبة وضح مخطط استراتيجي للبحث العلمي؛
- غياب قواعد البيانات التي تعتبر المادة الاساسية والخام في البحث العلمي؛
- غياب التعاون بين المؤسسة البحثية التي تجسدها هنا الجامعة وشركائها الفاعلين من المحيط الاجتماعي والاقتصادي.
- كلما زادت رتبة وخبرة الباحث كلما زاد ادراكه لمقومات ومعوقات البحث العلمي.

ب. توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تهيئة البيئة الداخلية للباحث في الجامعات من أجل اعطاءه الدفعة نحو البحث، من خلال تقليل الأعباء التدريسية والبيداغوجية؛
- الاهتمام أكثر بالجانب المادي للباحث وخاصة الجانب المالي، الذي بات ينعكس سلبا على نفسية الباحث وعدم قدرته على الالتزام حتى بمسؤوليته الاجتماعية؛
- خلق منفذ للحوار والتعاون بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنمية الفكر العلمي والبحث التطبيقي؛
- خلق مجال للترابط بين الاستراتيجيات التنموية والبحوث العلمية من أجل أن تكون هناك مجال للتكامل وعدم التشتت والتباين بين الفكرين؛
- الاهتمام أكثر بطرق وأساليب النشر في المجلات العلمية التي بات يعاني الباحث من مشكل النشر في بعض المجلات بسبب البيروقراطية الممارسة؛

قائمة المراجع:

1. المزاودة, س. م. (2016). التأصيل الاسلامي للتربية. الاردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.
2. خريسات, ع. ا. (2017). التطبيق العلمي للمكتبة والبحث العلمي. دون ذكر بلد النشر: دار العلم ثقافة للنشر والتوزيع، دار الأسرة ميديا.
3. درويش, م. أ. (2018). مناهج البحث العلمي في العلوم الانسانية. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
4. عثمان, ر. (2014). معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العلمية بالتطبيق والتمثيل لوضع الخطة. لبنان: دار الكتب العلمية.
5. عطار, ط. م. (2012). المدخل إلى البحث العلمي. السعودية: دار أسامة للنشر والتوزيع.
6. على النمر. (2022). هارات البحث العلمي. مصر: إصدار مركز التميز للبحث العلمي.
7. كمال دشلي،. (2016). ، منهجية البحث العلمي. جامعة حماة، كلية الاقتصاد: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
8. ماثيو جيدير. (2017). منهجية البحث: دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه،. (ملكة ابيض، المترجمون) دون ذكر بلد النشر.
9. محمد ازهر سعيد السماك. (2019). طرق البحث العلمي: أسس وتطبيقات. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
10. مهني هيبة. (2019-2020). محاضرات في منهجية البحث العلمي 2. جامعة سطيف 2، قسم الحقوق والعلوم السياسية.

استثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين جودة الأبحاث -الجامعة الجزائرية أنموذجا-

Investing information and communication technology to improve the quality of research - the Algerian university as a model -

د، بايزيد مهديد

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر، m.baizid87@gmail.com

الملخص :

يشهد العالم الذي نعيش فيه الكثير من التطورات باستمرار في جميع الميادين الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليمية والثقافيّة، ومع هذا التقدّم الحاصل تواجه المجتمعات العديد من المشكلات والتحدّيات الجديدة، التي تفرض علينا ضرورة التغيّير في مختلف الأصعدة ومن بينها الأبحاث العلمية، حيث اهتمت الجامعة الجزائريّة دائما بإعداد الأفراد وتهيئتهم لتحسين جودة أبحاثهم لمسايرة التطور الحاصل والمساهمة في زيادته، وذلك من خلال إصلاحات هامة شملت معظم ميادين البحث سواء أكان ذلك على مستوى التخصصات العلمية أم على مستوى تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق كان اختيارنا لهذا المقال، محاولة منّا البحث في السبل الناجعة للرقي بالأبحاث وتطويرها لتحقيق إستراتيجية من شأنها مواكبة التحدّيات الراهنة.

والإشكالية التي تنطلق منها الدراسة تتمثل أساسا في:

- ما هي السبل والمعايير التي اعتمدتها الجامعات الجزائرية في تحسين جودة أبحاثها؟ وكيف أسهمت هذه الأبحاث في تفعيل دور النمو الاقتصادي؟ وما مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة؟

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التكنولوجيا، الجامعة، الأبحاث، التحدّيات.

1. البحث العلمي:

أ. تعريف البحث العلمي:

«البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي»، ويعرف على أنه: «البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة»[1].

ب. خصائص البحث العلمي:

الموضوعية- البحث العلمي حركي وتجديدي- البحث العلمي منظم ومضبوط- أن يكون البحث محدد المعالم- الدقة والثقة- تراكم المعرفة- التنظيم- الاختصار والتبسيط- البحث العلمي عام[2].

ج. أهمية البحث العلمي ومقوماته:

- **أهمية البحث العلمي**: يشكل الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع، وتسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة وتطور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن البحث العلمي من النشاطات التي أخذت مكانا بارزا في بعض البلدان خاصة تلك التي تتصدر الريادة في عصرنا الحالي[3]، ويمكن إيجاز أهمية البحث العلمي في النقاط الآتية:

  - هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمعات الإنسانية وازدهارها
  - يمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة والبيئة والتكيف معها[4].
  - البحث وسيلة للمعرفة
  - البحث وسيلة للتكوين
  - البحث وسيلة للترقية
  - البحث وسيلة للتحرر[5].

- **مقومات البحث العلمي**: إن البحث العلمي هو محاولة منظمة للكشف عن الحقائق والتعرف على الأسباب وإيجاد الحلول لمشكلات معينة، فالباحث الجيد والمشروع البحثي من المقومات الأساسية لإنجاز وتطبيق البحث.

- **مميزات الباحث**: يعد الباحث أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البحث في مختلف مراحله ، فهو العنصر المسؤول عن سير وتنظيم هذا البحث إذ يقوم بالتخطيط والتدقيق

1 محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار هومة، الجزائر، 1997، ص26.

2 عبد الرزاق بوهلال ومحمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر دراسة في المحدّدات والنتائج، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2017، ص25-26.

3 يونس رحيم كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، ط1، عمان، 2008، ص21.

4 عبد الرزاق بوهلال ومحمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر دراسة في المحدّدات والنتائج ، ص28.

5 حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعي، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2008، ص82-83.

والتنظيم للبحث

- توفر الرغبة الشخصية في الموضوع: تعتبر رغبة الشخص الباحث في مجال وموضوع البحث وميله نحوه عامل مهم في إنجاح عمله وبحثه.
- وأن يكون موضوع البحث ملبيا رغبة الباحث ومستجيبا لميوله الشخصية
- قدرة الباحث على الصبر والتحمل: فعلى الباحث أن يتوقع عدد من العقبات والإحباطات في سعيه لجمع البيانات والحصول على الإجابات المطلوبة
- الالتزام بالأمانة العلمية: من خلال ما يلي: الحياد الفكري- الأمانة في الاقتباس- الاعتراف بفضل السابقين- سعة الأفق التي تحول دون الغرور والاعتراف بالأخطاء.
- أن يكون مثابر ومتأهبا لمواجهة جميع المشاكل التي تحول دون إنجاز عمله
- أن يحتفظ بعلاقات جيدة مع زملائه ويكون متعاونا معهم
- أن يكون الباحث على ثقة تامة بأن الظواهر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والطبيعية في تغيّر مستمر، وهذا يقتضي أن يكون هناك متابعة مستمرة من الباحث وأن يبحث عن كل ما هو جديد ومتجدد في مجال تخصصه التأنيث والصبر: فلابد من التأنيث ، كي يتمكن الباحث من تكوين الانطباع السليم حول موضوع بحثه، وتأسيس أحكام وتقديرات صحيحة

- الموضوعية: فإن الموضوعية تعد من الأمور الهامة التي تميز الأسلوب العلمي، فهي الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بموضوعية

- المعرفة الواسعة بموضوع البحث: إذ لابد للباحث من معارف تكون لديه خلفية فطرية حول الموضوع فالمعارف الفطرية والمفاهيم الأولية تعطي الباحث إحاطة بالموضوع

- الخيال والأصالة: هناك صفة أخرى من نوع مختلف تماما، لا يمكن بدونها أن تتحول صفتا الأصالة والانجاز وهي: المثابرة- حب العلم- التواضع- سعة الأفق- نقد الفكرة أو العمل.

- **مميزات البحث العلمي الجيد**: إن البحث الجيد والمطلوب والمحقق للغرض الذي يتوخاه الباحث ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمستلزمات البحثية الأساسية، والتي يمكن أن نوضحها بالآتي:

- صياغة العنوان الواضح والشامل للبحث :يعتبر الاختيار الموفق لعنوان البحث أو الرسالة أمرا ضروريا في تقديم صورة جيدة عن البحث

- الجدة والابتكار: بمعنى أنه يجب اختيار موضوع جديد، وأن يبتعد الباحث عن المواضيع المتكررة

- إضافة الجديد: فعلى الباحث أن يكون متأكد من أن البحث الذي يقوم به سوف تكون له فوائد تفيده كباحث من خلال إكسابه المزيد من الخبرات

- إمكانية البحث: ونعني بذلك أن يكون البحث مختارا وفقا لقدرات الباحث وإمكاناته[6].

2. التعليم العالي:

أ. أهداف التعليم العالي في الجزائر:

- تكوين الكوادر البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافيا متوافقا مع التغيرات والتحديات الجديدة.
- بناء شخصية الإنسان وإعداده تربويا وأخلاقيا ودينيا لتكوين المواطن واسع الأفق القادر على تفهم واقعه المعاصر وطبيعته واتجاهاته.
- التوظيف السليم للبحث العلمي وتنمية القدرات واستحداث التقنيات التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتزيد من قدرته التنافسية.
- التأكيد على رسالة الجامعة المتمثلة في برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع والبيئة.
- عمل توازن بين التعليم الجامعي الأكاديمي والتعليم الفني التطبيقي، وكذلك التنسيق والتكامل بينهم.
- تعظيم دور الجامعات كمراكز تعليم وتثقيف وتنوير[7].
- الإعداد للتخصصات المستقبلية التي تفرضها تطورات العالم واحتياجات العصر ومتطلبات المجتمع المستقبلية
- توفير الفرص التعليمية للطلاب وفق استعداداتهم وميولهم[8].

من الملاحظ أن التعليم العالي في الجزائر يساهم في تقديم أفضل الخدمات على جميع المستويات باعتباره الركيزة الأساسية للمجتمع من أجل تكوين مورد بشري مزود بمعارف ومهارات واتجاهات تسمح له بالربط بين التعليم الجامعي والأكاديمي وعالم الشغل مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العلمية والتقنية.

ب. مبادئ التعليم العالي في الجزائر:

تقوم الجامعة الجزائرية على مجموعة من المبادئ، التي تتوافق مع خصوصيات ومقومات الشعب الجزائري ومع طموحاته المستقبلية، ويمكن تحديد أهم هذه المبادئ فيما يلي:

الجزأرة: وهي من أهم المهام التي يتوقف عليها تشكيل الجامعة الجزائرية حتى يصبح تكوين الشباب مهمة يضطلع بها كاملة سلك تعليمي صرف، وهي من أشد المهام استعمالا، وعليها يتوقف

6 عبد الرزاق بوهلال ومحمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر دراسة في المحدّدات والنتائج، ص29-33.

7 لويزة مسعودي، واقع وتحديات استخدام التعليم الإلكتروني في المرحلة الجامعية من وجهة نظر هيئة التدريس والطلبة، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2016، ص131.

8 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أم البواقي، 2020، ص213.

تشكيل الجامعة الجزائرية وفي الوقت نفسه تحرير البلاد من التبعية الثقافية والتكنولوجية ونتائجها الوخيمة، وتعني جزأرة نظام التعليم وخططه ومناهجه القطعية مع المجتمعات الأخرى، إلا ما تقتضيه مصلحة البلاد، وجزأرة للإطارات بصفة مستمرة باعتماد البلاد على أبنائها من أهل الكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية، واختيار أهداف التعليم، وقيمة متطلباته في ضوء الواقع الجزائري، وتطلعاته بما يحقق التنمية الشاملة، وازدهار الشخصية الوطنية بمقوماتها الأساسية[9].

التعريب: تعد مسألة التعريب من القضايا الشائكة التي طرحت في النقاش الجامعي الجزائري ، إذ تعبر المرحلة التاريخية عن تواجد أجنبي بالجزائر ألحق هذه الأخيرة بالمنظومة القطرية الفرنسية، وطبق النظام المدني في بعض أجزائها، وعليه فقد كانت اللغة العربية لغة أجنبية مما جعل مناضلي الحركة الوطنية يجعلونها من بين أهدافهم النضالية وهو الاعتراف بها إلى جانب اللغة الفرنسية كلغة وطنية، وبعد الاستقلال كان التعريب مقتصرا فقط على معهد الدراسات الإسلامية التابع لجامعة الجزائر وليسانس اللغة العربية، وقد عرفت وتيرة تعريب الجامعة الجزائرية تسارعا وتقدما بداية من سنة 1989م لتصل النسبة المئوية الكاملة مع منتصف التسعينات من القرن الماضي خاصة مع عمليات الإصلاح الكبيرة التي مست قطاع التربية الوطنية[10].

«وهذا رغم العجز الكبير الذي كان يعانيه التعليم العالي فيما يخص الأساتذة المتحكمين في اللغة العربية، ولهذا تعيّن تكوينهم بالاعتماد على أساتذة من مختلف الدول العربية، وإعادة رسكلتهم في مراكز التعليم المكثف للغة التي أنشأت في المؤسسات الجامعية»[11].

نلاحظ أن عملية التعريب في الجامعة الجزائرية شهدت انتشارا واسعا خاصة في العلوم الإنسانية منها الأدب والتاريخ والفلسفة والقانون، أما في الفروع العلمية والتكنولوجية والطبية فما يزال التعليم مفرنسا.

- **ديمقراطية التعليم:** يعني إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وحسب الميثاق الوطني ينبغي أن تحقق الجزائر في السنوات الآتية جامعة أو معهدا جامعيا في كل منطقة، ولقد واصلت الجامعة الجزائرية عبر تطورها دعم هذا المبدأ.

وينص مبدأ ديمقراطية التعليم على أن « التعليم هو حق لكل فرد في المجتمع وليس حكرا على فئة اجتماعية دون أخرى وبذلك شهدت الجامعة الجزائرية تزايد كبيرا في عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والدليل على ذلك الكم الهائل للطلبة والتوسع الهائل للمنشآت، حيث استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي أعقبت الإصلاح مضاعفة طلابها بعد أن كان عدد الطلاب موسم (1971_1972) 25000، أصبح عدد الطلبة موسم (1977_1978) 63915، أي مابين 85% إلى 90% من المتحصلين على شهادة البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي،

9 سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2005 ص109.
10 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص28.
11 انتصار عريوات، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019، ص162.

وقد تعزز هذا المبدأ أكثر بتطبيق اللامركزية، وإنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي[12].

- **التوجه العلمي والتكنولوجي:** «يهدف هذا المبدأ إلى المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ يؤدي إلى التقدم الاقتصادي للوطن والذي سوف ينعكس على الميادين الأخرى[13].

وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى وضع خريطة تعليم عالي تأخذ بعين الاعتبار حاجاتها إلى المهارات التقنية العالية، وذلك عن طريق العناية بما يأتي:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه ، وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا
- المزج بين الدراسة النظرية والعملية في مؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق ما تلقاه نظريا في المجالات التطبيقية كالصناعة الزراعة، والطب والصيدلة وغيرها[14].
- لذا تقوم وزارة التعليم العالي باعتبارها هيئة عمومية بالتنسيق الوطني لأعمال البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ومن بين أهم النشاطات الرئيسة التي تتكفل بها، خدمات العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا من خلال الجامعة، وذالك من في إطار انتهاج الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لسياسة التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع، ومحاولة توطين التكنولوجيا وتأميم الموارد الطبيعية، فقد كان لزاما عليها اتباع خيار التوجه العلمي والتكنولوجي في سياسة التعليم العالي، خاصة أمام الحاجة الملحة لإطارات تقنية ذات كفاءة عالية تتولى قيادة التنمية الصناعية[15].

ج. مشكلات التعليم العالي في الجزائر:

لقد مرّ التعليم الجامعي في الجزائر بمجموعة من التطورات تخلّلها جملة من الإصلاحات تماشيا ومتطلبات التنمية ومتغيرات العصر من أجل الوصول إلى جامعة نموذجية، ولكن رغم ما عرفه التعليم العالي في الجزائر من تطورات لاسيما من حيث عدد الجامعات، وكذا إصلاحات استهدفت تقويم الاعوجاج وتحقيق التكامل بين البرامج والتوجهات التكوينية والتنموية، إلا أن هذه الإصلاحات شخصت في كثير من الأحيان بالفاشلة من طرف كثير من الدارسين، إضافة لعدم تكيفها والتقصير في تطبيقها[16].

- **مشكلة التحجيم:** تشكل مشكلة التحجيم تحديا مخيفا للجامعة الجزائرية منذ الثمانينات، ويعكس لنا هذا التدفق الأرقام المسجلة في كل دخول جامعي، حيث يصل العدد إلى مليون طالب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويرتبط هذا المشكل حسب مختلف المصادر بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

12 رباب أقطي، التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2009، ص37.
13 انتصار عريوات، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة الجزائرية، ص162.
14 سلوى عباسي، محددات اختبار التخصص الجامعي وانعكاساته على مهنة، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019 ، ص126.
15 انتصار عريوات، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة الجزائرية ، ص162.
16 نفسه ، ص197.

- مبدأ تساوي الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي
- النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الابتدائية والثانوية
- زيادة حاجات المجتمع لليد العاملة المؤهلة لمسايرة المستجدات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل
- الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية ترتبط بتحسين الدخل - العوامل المرتبطة بسياسات القبول والتقويم ورمزية التوجيه والتقويم
- مجانية التعليم العالي وإهمال النوعية بسبب نقص الموارد التمويلية والمؤطرين والهياكل
- مشكلة الإعادة والتسرب والتحويل[17].

■ **صعوبة التمويل:** تعد الجزائر من بين الدول الأكثر إنفاقا على التعليم بصفة عامة وعلى التعليم العالي بصفة خاصة، فهي تفوق بعض الدول الغنية المنتجة للبترول في إنفاقها وتمويلها للتعليم العالي[18]. وتجتمع مختلف المصادر على أن هذا المشكل يعود إلى:

- مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفاعلية
- تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختلف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية الحكومية للقطاعات الأخرى
- نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل
- بعد البحوث العلمية عن المجتمع وعدم ارتباطها بمشكلة التنمية
- مجانية التعليم وغياب سياسية تدعيم مشاركة الطالب في تقنيات التعليم
- تزايد عدد الطلبة أدى إلى صعوبات مالية ولا توازن
- تناقص الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي[19].

■ **مشكلة التأطير:** يعرف عالم اليوم بالتطورات السريعة والمبتكرات التي يعجز الإنسان عن ملاحقتها بالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثم فلا بد من ملاحقة هذا العصر وإعداد أجيال قادرة على المشاركة في تطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفايات والمؤهلات ليكون باحثا ومدرسا[20].

والملاحظ اليوم في الجزائر رغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنّه يتجلى النقص الكبير في عدد المؤطرين، وخاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة والمعدلات العالمية ومن أسباب انخفاض التأطير:

- عدم عودة الأساتذة الجزائريين المكونين بالخارج
- التأخر في تكوين طلبة ما بعد التدرج

17 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص29-30.

18 أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس ماستر دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2006، ص؟؟؟.

19 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص30.

20 نفسه، ص08.

- مغادرة الأساتذة الجامعيين نحو قطاعات أخرى أكثر ربحا وبها مزايا مغرية
- هجرة الكفايات العلمية نحو الخارج، وقد اعتبرها العالم« **هاري جوهانسون** » بأعظم الخسائر التي تتكبدها أي دولة من ميزان مدفوعاتها[21].

■ **التغير في متطلبات سوق العمل:** أدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات والتغيرات الاقتصادية والعالمية إلى حدوث تغيرات جوهرية في سوق العمل، حيث اندثرت مهن وتخصصات تقليدية وظهرت مهن وتخصصات لم تكن موجودة من قبل، وتزايد الطلب على المؤهلات القادرة على التعامل مع تكنولوجيا العصر، ومن ناحية أخرى أدت هذه التغيرات إلى عدم قدرة الخرجين بمهاراتهم الحالية على التكيف مع متطلبات سوق العمل، مما يفرض على مؤسسة التعليم العالي ضرورة الاهتمام بجودة خرجيها وقدرتهم على مواكبة الجديد في مجال التخصص والتغيرات التي طرأت في سوق العمل، وكذا البحث عن نماذج وصيغ تعليمية تكسب الطالب المعارف والخبرات التي تضمن تحقيق المعاير العالمية المرتبطة بالإنتاج والجودة في أداء العمل[22].

■ **مشكلة التوجيه الجامعي:** سوء توجيه الطلبة هو أحد مؤشرات واقع الجامعة الجزائرية، حيث نلاحظ عند بداية كل سنة جامعية من خلال النسب المرتفعة للطعون والتحويلات، يعني أن عملية توجيه الطلبة لا تعتبر بيداغوجية وتتناقض مع رغبة الطالب وتوجيه الطلبة إلى تخصص لا يرغب فيه سيؤثر على أدائه، وهذا ما يؤثر على العملية في جميع مستوياتها[23].

■ **مشكلة تدني نوعية التعليم العالي:** إلى جانب مشكلة التمويل التي أشرنا إليها سابقا توجد مشكلة أكثر تعقيدا هي الاكتظاظ وعدم مقدره الهياكل استيعاب الأعداد الهائلة من الطلبة، مما ينعكس سلبا على مستوى النوعية للتكوين الجامعي، فالضرورة الملحة لتحسين جودة ونوعية التكوين الجامعي تنطلق من المشاركة والتعاون بين القوى الاجتماعية والمحيط الاقتصادي، وبعيدا عن تزايد التعداد ونقص التأثير والإمكانيات فإن الموانع الرئيسة التي تواجه تحسين جودة التعليم الجامعي في الجزائر تتمثل في غياب التوازن بين محتويات البرامج التكوينية والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية[24].

■ **إشكالية الإدارة الجامعية:**

- سيطرة الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي، فمن المعروف أن مهام رئيس القسم وعميد الكلية ونوابه وعميد الجامعة هم في الأصل أساتذة مهامهم الأصلية بيداغوجية تهدف إلى بلورة وتنمية مجال البحث العلمي في الجامعة[25].

21 أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد ، ص51.

22 صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي الجزئرية آفاق ومعوقات دراسة ميدانية لمؤسسات التعليم العالي الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2014، ص62.

23 دلال سولامي، محاولة لبناء ملمح لتكوين لتكوين بيداغوجي للأستاذ الجامعي، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2010، ص65.

24 سمير بن حسين، ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على المستوى المؤسساتي الإمكانيات والمتطلبات، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2016، ص76.

25 دلال سولامي، محاولة لبناء ملمح لتكوين لتكوين بيداغوجي للأستاذ الجامعي ، ص65

- نقص التكوين في مجال الإدارة الذي انعكس سلبا على سيرة الإدارة من جهة، وعلى أداء العملية البيداغوجية من جهه أخرى
- عدم ميل الأستاذ المسيّر في الجامعة إلى التسيير الإداري، وذلك لكونه لم يكن مهيئا ليكون مسيرا إداريا
- إن منصب الأستاذ المسيّر في الجامعة ليس منصبا دائما، وأن مصير الإداري الرجوع إلى منصبه البيداغوجي
- إن الأستاذ الإداري يعيش ثنائية المنصب (إداري/بيداغوجي) مما يؤثر على التسيير نفسيا

■ **انعدام الحوافز المادية والمعنوية**[26]

من الملاحظ أن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من المشكلات على كل المستويات المادية والبيداغوجية والإدارية والأساتذة والمناهج، كل هذه المشكلات حالت دون وصول التعليم العالي إلى تحقيق أهدافه المسطرة، فبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تطوير التعليم العالي ليوازي التعليم العالي في الدول المتقدمة إلا أن الطلب المتزايد على التعليم العالي حال دون تحقيق ذلك، ومن هنا فإن هذه التحديات والأزمات قد فرضت على مؤسسات التعليم ضرورة الاعتماد على ضمان جودة التعليم العالي كخيار أمثل لتحقيق جودة خدماتها، وقد تجلى هذا الاهتمام بمبادرة الكثير من الدول إلى إنشاء هيئات ضمان الجودة تأخذ على عاتقها مسؤولية التزام مؤسسات التعليم العالي بضمان الجودة، وهذا ما يوفر ثقة المجتمعات بمصداقية هذه المؤسسات وبرامجها، ومدى قدرتها على توفير مخرجات مؤهلة لتلبية مختلف الاحتياجات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، العلمية والمعلوماتية، الإدارية والتكنولوجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات[27].

من خلال ما سبق نستنتج أن التعليم العالي منذ الاستقلال حتى الآن شهد عدة إصلاحات شاملة وعميقة من أجل التكيف باستمرار مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فالجامعة الجزائرية الحديثة وفي ظل العولمة تجد نفسها في تحدٍ واضح لإثبات دورها العلمي والبيداغوجي لتتجاوز مهامه التقليدية لأنها ملزمة بالانفتاح أكثر على قضايا المجتمع، ولن يكون للتعليم الجامعي دور فعال وإيجابي في المجتمع إلا من خلال الاهتمام بتحقيق الجودة في جميع العناصر التي تدخل في تكوين نظام مؤسسات التعليم العالي، وكذلك وضع خطط وسياسات للتنسيق بين المؤسسة الجامعية من جهة وباقي المؤسسات الأخرى التي تنتمي لباقي القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

3. جودة التعليم العالي في الجزائر:

حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى حد جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة[28].

26 لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر المبررات والمتطلبات الأساسية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2009، ص81.

27 صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي الجزئرية، ص64.

28 نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي ، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2012، ص78.

أ. تعريف الجودة:

الجودة كانشغال وموضوع من مواضيع الحياة، ظهر في المجال الصناعي وارتبط به قبل أن يمتد إلى باقي المجالات والقطاعات والمؤسسات الإنتاجية والصحية والتعليمية ذات الوظيفية الرمزية ومصطلح الجودة يوصف بأنه محيّر ومفهوم وصعب التعريف والتحديد لما يعتريه من لبس وغموض، ونظرا لحداثة تداوله من الناحية العملية من جهة ، ولارتباطه بمختلف أوجه مجالات النشاط الإنساني من جهة أخرى ولذلك فهو مفهوم تتجاذبه حقول معرفية متنوعة[29].

- **لغة:** يرجع مصطلح الجودة إلى الكلمة اللاتينية التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته، وقديما كانت تعني الدقة والإتقان من خلال قيامها بتصنيع الآثار الدينية والتاريخية من تماثيل وقلاع وقصور لأغراض التفاخر والاحتماء بها[30].
- **اصطلاحا:** تعرف هيئة المواصفات البريطانية الجودة بأنها « مجموع صفات وملامح وخواص المنتج، أو الخدمة التي تحمل نفسها عبء إرضاء الاحتياجات الملحة والضرورية « وفي السياق ذاته عرفها المعهد الأمريكي للمعاير بأنها « جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة[31].

ب. الجودة في التعليم العالي:

عرف cheng).1995) جودة التعليم بأنها بنود من المدخلات والعمليات والمخرجات لنظام التعليم، والتي تلبّي التطلعات والإستراتيجية للجمهور الداخلي والخارجي[32].

هي عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات العلمية والتربوية اللازمة لرفع مستوى وجودة المنتج التعليمي بواسطة جميع الأفراد العاملين بالمؤسسة التعليمية وفي جميع جوانب العمل التعليمي والتربوي بالمؤسسة[33].

ج. أسباب ومبررات تطبيق الجودة في التعليم العالي:

تأتي تطبيق مبررات ومتطلبات الجودة في التعليم العالي لعدة أسباب وخاصة بعد التحولات التي حدثت على التعليم العالي عالميا وإقليميا:

- حدوث زيادة هائلة في أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم وخاصة في الدول النامية من عام 1980
- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن الإنتاج الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد

29 مختار بروال، كفاءة التواصل البيداغوجي الجامعي في ضوء معايير الجودة مقاربة تحليلية في ضوء نظرية العقد البيداغوجي أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2015، ص98.

30 سامية تومي، واقع جودة عملية التقويم لتلاميذ السنة الثانية ثانوي المتفوقين في الرياضيات، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016 ص36.

31 مختار بروال، كفاءة التواصل البيداغوجي الجامعي في ضوء معايير الجودة، ص98.

32 عبد الغني بوهناف، كفاءة البحث العلمي الجامعي في ضوءمعايير الجودة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016، ص63.

33 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص35.

- ازدياد المطالبات من جانب المنظمات المهنية والثقافية الإنسانية[34].
- حاجة التعليم الجامعي إلى تحقيق منظومة شاملة تحقق الارتباط والتفاعل والتنسيق بين أطراف العملية التعليمية
- قصور الأداء الحالي لكثير من أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي
- وجود فجوة بين النظري والتطبيق في التعليم الجامعي
- تساهم الجودة في فهم تطلعات المستفيدين من خدمات المؤسسة...إلخ[35].

د. مبادئ الجودة في التعليم العالي: هناك مجموعة من مبادئ الجودة في التعليم:

- التركيز على رضا وسعادة العميل من خلال تلبية توقعاته
- دعم كامل من قيادات المؤسسات التعليمية تقيّم ثقافة وآليات الجودة
- تشجيع وتبني الأفكار المبدعة والمبدعين
- شمولية الجودة بحيث تشمل جميع مجالات الخدمة وجميع العملاء الخارجيين وجميع العاملين...إلخ[36].

هـ. أبعاد الجودة في التعليم العالي:

يرى الباحث (kolter. 2000) إنّ للجودة خمسة أبعاد أساسية وهي الضمان والاعتمادية والاعتناق والاستجابة والتجسيد المادي، ويمكن تصنيفها في نقاط كالآتي:

الكفاءة (الجدارة)- الاعتمادية- الاستجابة- الأمان- المصداقية- التعامل- إمكانية وسهولة الحصول على الخدمة- فهم الزبائن- الاتصالات- التجسيد المادي للخدمة[37].

و. التجربة الجزائرية في ضمان الجودة:

بذلت الجزائر جهودا معتبرة لإعادة الاعتبار للجامعة والقيام بدورها المنوط بها والنهوض بجودة خريجيها، وقد قامت الوصاية خلال السنوات الماضية بتشكيل اللجنة الوطنية لضمان الجودة وكذا خلايا الجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية وهي تعمل لأجل وضع خارطة طريق لتحقيق ضمان جودة التعليم العالي[38].

وفي عام 2008 قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة، والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان في المؤسسات الجامعية الجزائرية وتكوين لجنة خاصة بذلك وفق مهام أسندت لها متمثلة في:

- إعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات لضمان الجودة متوافقة مع المعايير الدولية
- تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية ومعايير المسؤولين عن ضمان

34 سوسن شاكر مجيد وعواد الزياد، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، دار الصفاء، ط1، عمان، 2008، ص93-94.

35 موفق أسماء، مستوى جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016 ص35-36.

36 محمود عباس عابدين، علم اقتصاد التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004، ص329.

37 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص38-41.

38 نفسه، ص41.

الجودة

- إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة
- تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة تنفيذه[39].

ز. آليات مقترحة لتطوير نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

- معيار جودة عضو هيئة التدريس- المستوى العلمي الجيد- القدرة على التنمية الذاتية- الأداء المهني الجيد- امتلاك المهارات التدريسية الأدائية- الرغبة في التعليم- القدرة على الاتصال بكل أفراد العملية التربوية[40].
- **معيار جودة الطالب:** لجودة الطالب يجب توفر مؤشرات فيه تكمن فيما يلي:
- القدرة على الإبداع والابتكار- التفوق وامتلاك العقل الناقد- استقلال المتعلم بذاته وتكامله- القدرة على إدراك ما وراء حدود العقل المعرفي- البناء المتكامل لشخصية المتعلم التي تمكنه من حسن اختيار مجال الدراسة[41].
- **معيار جودة المناهج الدراسية:** تعد العملية التعليمية نظاما إنتاجيا يعتمد على مجموعة متطلبات أولها المنهج الدراسي الذي يعتبر خطة ضرورية تعتمدها المدرسة لضمان الحصول على الخريجين المؤهلين وبالصفات المطلوبة[42].
- **معايير جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:** ويقصد بجودة البرامج التعليمية الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها[43]. (بوهناف،2016،94)
- **معيار جودة تقويم الطلاب:** يجب على المسؤولين تصميم نظام تقويم يقوم على عدة مقومات منها:
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التقويم المدرسي
- التدريب المستمر لمصممي التقويم والمقيمين أنفسهم
- شمولية التقييم لمختلف مجالات التعلم
- الاهتمام بأساليب التقويم البديل للاختبارات، الذي يركز على تقويم الأداء... إلخ[44].
- **معيار جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع:** من حيث الوفاء باحتياجات المجتمع المحيط والمشاركة في حل مشكلاته.
- **معيار جودة الإمكانيات المادية:** يقوم على توفير المباني والقاعات والمدرجات والتجهيزات وقدرته على تحقيق الأهداف.
- **معيار جودة تقييم الأداء:** يتم تقييم كل المحاور السابقة بوضع معايير تكون واضحة

39 كيحلي عائشة سلمى وأخرون، حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر نموذج إنشاء عملية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جامعة الوادي، ع2، 2017، ص40-41.

40 عبد الغني بوهناف، كفاءة البحث العلمي الجامعي في ضوءمعايير الجودة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016، ص94.

41 نفسه، ص94.

42 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص43.

43 عبد الغني بوهناف، كفاءة البحث العلمي الجامعي في ضوء معايير الجودة، ص94.

44 سامية تومي، واقع جودة عملية التقويم لتلاميذ السنة الثانية ثانوي المتفوقين في الرياضيات، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016 ص49.

ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها.

ح. أسباب إخفاق متطلبات الجودة بالجامعات الجزائرية:

التجربة الجزائرية في التعليم العالي عرفت الكثير من التناقضات الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدحرج مكانتها الدولية وحتى الإفريقية والعربية، وقد يرتبط ذلك في المقام الأول بالوضع السياسي الذي عرفته الجزائر.

من خلال تتبعنا لأهم النقاط السابقة نستخلص أن تطبيق الجودة في التعليم العالي أصبح مطلبا ملحا من أجل التعامل بكفاءة مع تحديات العصر الذي يتسم بالتغيير السريع خاصة في المجال المعرفي والتكنولوجي الذي يتطلب تحسين الكفاءة من أجل تكوين قدرة للاستجابة إلى هذه التغيرات، كما أن الأخذ بالجودة في التعليم يمكننا من تحقيق التطور والوفاء باحتياجات المجتمع من الإطارات المؤهلة لكون المؤسسة التعليمية المحور الذي يدور حول القطاعات الأخرى مما استوجب عليها مواكبة حركات التجديد[45].

4. تحديات التعليم العالي:

تواجه الجامعة في وقتنا الراهن أربع آليات أو مشاكل متمثلة في ازدياد عدد الطلبة، تنوع الجهات التي توفر الخدمات التعليمية، التداعيات المترتبة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، العولمة، هذه التحديات باتت تفرض على الجامعات إعادة تشكيلها من خلال البحث عن أهداف وصيغ تناسب التعامل مع هذه التحديات ومن هنا يجب إيجاد توازن بين مجالي التعاون والمنافسة بهدف تعزيز فرص الامتياز لأكبر عدد ممكن من الطلاب، وتحسين فرص الانتفاع بالتعليم العالي التي أصبحت قضية جوهرية، ومن بين أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي نذكر:

أ. العولمة:

حيث تعد العولمة بأنها إصباغ صفة العالمية على الأشياء، وهي سلاح ذو حدين ويجب استثمار الجانب الايجابي فيها، وهذا يتطلب امتلاك أدواتها من علم وتكنولوجيا وتوافر قاعدة فكرية لتحقيق مناخ اجتماعي يساعد على مواكبتها وتتوافر فيه العقلانية والديمقراطية والرشاد.

وتختلف استجابة التعليم العالي لتبعات العولمة من دولة لأخرى فسياسات الدول ومواردها وقوتها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي يحدد هذه الاستجابة، وهنا يظهر مصطلح التدويل الذي نعني به أسلوب التعامل مع ظاهرة العولمة وتبعاتها[46].

ونلخص تبعات العولمة فيما يلي:

- تواجد جامعات أجنبية عالمية داخل البلدان النامية مما يؤثر على تطور الجامعات المحلية.

45 خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ص45-46.

46 كاظم مازن عبد الحميد، العولمة وإستراتيجيات التعليم العالي المستقبلية، ندوة إستراتيجيات التعليم الجامعي العربي وتحدّيات القرن الـ21، المنامة، البحرين، ص03.

- اقتصار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية، وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وكذلك غياب دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيات والأهداف.
- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية.
- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية.
- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أسس تجارية ربحية.
- عدم ضمان جودة التعليم المقدّم من الجامعات الخاصة والأجنبية.

ومن هنا نستنتج أن للعولمة سلبيات في مقابل ايجابياتها، ولا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة إلا من خلال التعامل السليم والرشيد من قبل الهيئات المسؤولة في هذا القطاع

ب. الطلب المتزايد على التعلم وتحدي النوعية والتمويل:

ويتمثل هذا في بذل الجهد للمساواة في الفرص التعليمية مع ضمان النوعية والجودة في مستوى التعليم، وهذه أهم معضلة يواجهها التعليم العالي، لأن تحقيقها يتناقض مع تحديد الأعباء المالية في القطاع.

ج. تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

إن الاعتقاد السائد هو أن التكنولوجيا عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى الأقطار النامية، ويمكن شراء كل هذه الأمور بالأموال إذا ما توفرت، حيث إن هذه النظرة غير صحيحة وتعبّر عن الجهل والظلام.

وكل هذه السلوكات تعبّر عن جهل الدول النامية في هذا الميدان، حيث لا تفرق بين العلم والتكنولوجيا وبين الكم والنوع، وللخروج من هذه الأزمة يجب التحكم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بقيام نظام تعليمي يعتمد بالأساس على استخدامها.

ويمكن الإشارة إلى تحديات أخرى نلخصها فيما يلي:

- مسألة التمويل: حيث إن الإنفاق كبير والتحصيل هزيل
- عدم تحقق الكفاءة المتخصصة في خريجي الجامعات والمعاهد
- سوء استخدام المناهج وعدم مواكبتها التطور العلمي العالمي مما يؤثر في جودة التحصيل
- مسألة التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وتسويقها والاستفادة من تقنية الاتصالات الجديدة التي كشف عنها التطور التكنولوجي[47].

47 يسمينة خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجيستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية-دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، 2018، ص133-137.

الخاتمة:

وما نخلص إليه في الأخير أن أهمية البحث العلمي لها دور في بناء الحضارات ورقي الأمم، وهذه الأهمية مرهونة بمدى الإنفاق والاهتمام والأولويات التنموية، ويمكن الإشارة إلى نقاط مهمة من خلال هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- هناك هوة في دول العالم الثالث بين البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ومجال العلوم الطبيعية والتقنية
- عدم توفر القناعة لدى الباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية
- عدم توفر الجودة في الأبحاث مسؤولية الجميع حيث إن الرداءة تمس كل الجوانب والمجالات في دول العالم الثالث
- عدم تثمين وتشجيع الأعمال والأبحاث التي لها أثر ايجابي على سياسات الدولة واقتصادها
- التوجيه العشوائي والآلي للطلبة في التخصصات الجامعية بما يتناسب مع ميولاتهم وقدراتهم
- غياب إستراتيجية التخطيط بما يتلاءم وسوق العمل.

قائمة المراجع

1. أحمد زرزور، تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام ليسانس ماستر دكتوراه في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2006،
2. انتصار عريوات، متطلبات تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019.
3. حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعي، مذكرة ماجيستير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2008.
4. خديجة شريط، تقييم جودة التوجيه الجامعي بالجزائر لدى طلبة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أم البواقي، 2020.
5. دلال سولامي، محاولة لبناء ملمح لتكوين لتكوين بيداغوجي للأستاذ الجامعي، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2010.
6. رباب أقطي، التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2009.
7. سامية تومي، واقع جودة عملية التقويم لتلاميذ السنة الثانية ثانوي المتفوقين في الرياضيات، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016 .
8. سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2005 .
9. سلوى عباسي، محددات اختبار التخصص الجامعي وانعكاساته على مهنة، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019 .
10. سمير بن حسين، ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على المستوى المؤسساتي الإمكانيات والمتطلبات، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2016.
11. سوسن شاكر مجيد وعواد الزياد، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، دار الصفاء، ط1، عمان، 2008.
12. صليحة رقاد، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسة التعليم العالي الجزئرية آفاق ومعوقات دراسة ميدانية لمؤسسات التعليم العالي الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2014.
13. عبد الرزاق بوهلال ومحمد لحبيب لحول، سياسة البحث العلمي في الجزائر دراسة في المحدّدات والنتائج، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2017.
14. عبد الغني بوهناف، كفاءة البحث العلمي الجامعي في ضوءمعايير الجودة من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016.
15. كاظم مازن عبد الحميد، العولمة وإستراتيجيات التعليم العالي المستقبلية، ندوة إستراتيجيات

التعليم الجامعي العربي وتحدّيات القرن الـ21، المنامة، البحرين.

16. كيحلي عائشة سلمى وأخرون، حتمية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر نموذج إنشاء عملية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، مجلة جامعة الوادي، ع2، 2017.

17. لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر المبررات والمتطلبات الأساسية، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2009.

18. لويزة مسعودي، واقع وتحديات استخدام التعليم الإلكتروني في المرحلة الجامعية من وجهة نظر هيئة التدريس والطلبة، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2016.

19. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دار هومة، الجزائر، 1997.

20. محمود عباس عابدين، علم اقتصاد التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004.

21. مختار بروال، كفاءة التواصل البيداغوجي الجامعي في ضوء معايير الجودة مقاربة تحليلية في ضوء نظرية العقد البيداغوجي أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2015.

22. موفق أسماء، مستوى جودة الأداء التدريسي للأستاذ الجامعي من وجهة نظر الطلبة، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2016 ص35-36.

23. نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي ، مذكرة ماجيستير، الجزائر، 2012.

24. يسمينة خدنة، البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من خلال مذكرات تخرج طلبة الماجيستير في العلوم الإنسانية والاجتماعية-دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، 2018.

25. يونس رحيم كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، ط1، عمان، 2008.

واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية

The reality of scientific research in the humanities and social sciences at the level of the Algerian university

د.دروازي مصطفى ، أ.د.خينش علي

جامعة زيان عاشور الجلفة m.derouazi@univ-djelfa.dz

جامعة زيان عاشور الجلفة a.khineche@univ-djelfa.dz

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى جامعة الجلفة من خلال وجهة نظر تقويمية لطلبة الماستر 2 حيث بلغت العينة 50 طالب بتوجيه لهم استمارة احتوت على20 عبارة تتمحور حول جودة البحث العلمي و علاقته بالتعليم الاكاديمي و توفير الجامعة كل الإمكانات الداعمة من أجل النهوض بقيمة البحث العلمي و كذلك واقع رفع كفاءة الطالب و علاقته بالإنتاج العلمي البحثي

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التعليم الاكاديمي، الكفاءة

1. إشكالية الدراسة :

أصبح البحث عن المعرفة يخضع لقواعد علمية تحكمه منها ما يتعلق بالبحث ومنها خاص بالباحث ولعل الدور الأساسي لمنح الطلبة في الجامعة مجموعة من الأبحاث يطالب بإنجازها هو محاولة مساعدتهم على بناء منهجيات تفكيرهم التي تتطلب بالضرورة بناء قدراتهم وتدريبهم وتنميتهم مهنيا ليصبح الطالب الباحث متحكما بأساليب البحث العلمي واجراء الدراسات بكل اشكالها المسحية والوصفية والتجريبية في حل قضايا ومشكلات المجتمع وعليه يكون التساؤل العام للدراسة هو:

- ما واقع البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية؟

2. فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

- جودة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة الجزائرية تتماشى مع تطوير التعليم الأكاديمي ورفع كفاءة الطالب الجامعي.

الفرضيات الجزئية

- جودة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع تطوير التعليم الأكاديمي
- جودة البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع رفع كفاءة الطالب الجامعي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة على ما يلي :

- محاولة معرفة واقع البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية ومدى انعكاسه على دور الجامعة بالارتقاء بالبحث العلمي .
- معرفة وقع البحث العلمي على الباحث الطالب من خلال امكانية رفع كفاءته العلمية واعداده كباحث أكاديمي يتميز بالموضوعية والشمولية والدقة .
- معرفة كل التسهيلات الداعمة التي تقدمها الجامعة للباحث من أجل الارتقاء بالبحث العلمي.
- معرفة كل المعوقات والمشاكل التي تخص البحث العلمي

أهمية الدراسة

يمكن عرض دراستنا وذلك لعدة اعتبارات من أهمها التطور الهائل للبحث العلمي وحدة التسابق بمختلف الجامعات من خلال التخلص من الطرق التقليدية في التدريس ونقل المعرفة

واتخاذ اجراءات جديدة ومتطورة تعاصر هذا الوقت من شأنها أن تحقق التنمية للمجتمع في شتى المجالات والعمل على حل المشكلات وتحقيق الازدهار والرقي، وعليه تندرج أهمية الدراسة فيما يلي :

- الأهمية العلمية: تشمل في تقديم مادة علمية تعرض لنا حال واقع البحث العلمي في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة من حيث الجودة في تحقيق التنمية ورفع كفاءة الطالب العلمية وعرض أهم معوقات البحث.
- الأهمية التطبيقية : تأتي الأهمية من حيث العمل على اقتراح استمارة تقدم لطلبة الماستر في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية لمعرفة رأيهم حول جودة البحوث العلمية و إلقاء الضوء على دور الجامعة في خدمة البحث العلمي وتوفر مناخ جيد للباحث العلمي.

4. الكلمات الدالة في الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد المفاهيم والمصطلحات لرفع الغموض والالتباس وتعريفها تعريفا لغويا واصطلاحيا وإجرائيا لنبين المقصود من وراء ذلك. وهي كالآتي:

- البحث العلمي

- اصطلاحا: (هو اداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية . وهو طريق مقبول لتثبيت وترسيخ الحقيقة، وفي المجالات الانسانية حيث يتم عرضها ونقدها بموضوعية وهو الطريق المسير لتوسيع الاتفاق العقلي بين الناس وجعل أحكامنا أكثر قبولا والدقة لدى الآخرين) (حسن شحاتة ، 2001، ص13)
- وهو كذلك (عملية منظمة باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو اضافة لها) (منى توكل السيد ، 2013، ص11)
- اجرائيا: هو ذلك الواجب الدوري المقدم من هيئة التدريس إلى الطالب الجامعي في حصة التدريس حول موضوع ما في ميدان العلوم الانسانية والاجتماعية، أين يقوم الطالب بعملية البحث والتقصي وجمع المعلومات لرفع الغموض والالتباس والاضافة والتأكيد ، وذلك بمنهجية معينة حسب نوع موضوع البحث المدروس.

- التعليم الأكاديمي

- اجرائيا: هو ذلك التعليم الجامعي المفروض على الطالب برزنامة ومواد دراسية ومدة معينة حسب التخصص والدرجة العلمية.

- كفاءة الطالب

- اجرائيا: هي القدرة أو المؤهلات منها المهارات والمكتسبات والمعلومات التي يكتسبها الطالب بواسطة اجراءات البحث العلمي المتكرر.

5. الدراسات السابقة

أ. الدراسة الأولى

دراسة بعنوان: واقع البحث العلمي في الجامعة الاردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

اعداد الباحثين: عاطف بن طريف ، زياد أحمد الطوسي ،كلية العلوم التربوية ، الجامعة الأردنية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد 29 ، 2017 ص ص 113 - 132

وتمحورت مشكلة الدراسة حول الاشارة الى دور الاساسي لطلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي باعتبارها أكثر الفئات قدرة على انتاج البحوث ولكنها للأسف أدنى من المستوى المطلوب ولا تحقق معايير الجودة العالمية كما أنها تبقى حبيسة رفوف المكتبة كما تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ لمستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لواقع البحث العلمي يمكن أن يعزى لجنس الطلب أو الكلية التي يدرس فيها ، و التفاعل بينهما ؟

وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومدى الاختلاف في مستوى التقييم بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية، والتعرف على آرائهم في كيفية تطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية والخروج ببعض التوصيات التي يمكن ان تسهم في صياغة استراتيجية لتطوير البحث العلمي من جهة نظر طلبة الدراسات العليا

واعتمدت هذه الدراسة بوصفها من الدراسات الوصفية على المنهج الوصفي اما العينة المفحوصة فتمثلت في طلبة الدراسات العليا من كليات علمية وكليات إنسانية حيث بلغت 104 طالب وطالبة وزعت لهم استمارة صممت لمعرفة واقع البحث العلمي

واهم نتائج الدراسة نذكر

- ضعف حقيقي في التوجهات الجامعة الاستراتيجية في البحث العلمي والسياسات المنظمة له .
- رضى الطلبة بشكل ضعيف عن توفير الجامعة للخدمات الفنية واللوجستية لدعم البحث العلمي .
- عدم تنسيق الجامعة مع شركاء القطاع الخاص او الحكومي لتطبيق الطلبة وزيادة خبرتهم الميدانية.
- ضعف عمليات التقييم الذاتي لدي الطلبة او لعدم نشر الجامعة لمعايير قبول الأبحاث وجودتها بما يساعد الطلبة في تطوير وتحسين أدائهم البحثي .
- لا تبحث الجامعة عن شراكات حقيقية على ارض الواقع مع الجهات الخارجية (شركات،

مصانع) لتطبيق نتائج الأبحاث وتعزيز الابداع والابتكار وتسويقه اقتصاديا

- حاجة طلبة الكليات العلمية الفعلية لمزيد من الرعاية ومزيد من المختبرات والأجهزة العلمية

■ التوصيات

- تأسيس دويرة علمية محكمة مختصة بنشر اعمال الطلبة الإبداعية لأبحاثهم العلمية
- ضرورة إيجاد شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الخارجية في مجال البحث العلمي

ب. الدراسة الثانية

دراسة بعنوان: واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية

اعداد الباحث : جمال حواوسة ، جامعة ام البواقي ، الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن الجزء (1) ، 2017 ، ص ص 256 – 273

تمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ماهي نوعية البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة الجزائرية؟ ماهي دوافع إنجازها؟
- وهل تتماشى البحوث الجامعية مع طموحات التنمية في الجزائر ؟
- وهل تخدم مشاريع التنمية الاجتماعية في الجزائر ؟
- هل انجاز البحوث العلمية الجامعية يتم بناء على طلب المؤسسات الاجتماعية ، وماهي المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي الجامعي في الجزائر ؟ وماهي سبل تفعيله؟

وهدفت الدراسة الى محاولة التعرف على واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية من خلال استطلاع رأي عينة من الأستاذة الباحثين حول نوعية البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة واهم دوافع إنجازها ومدى تماشيها مع طموحات التنمية في الجزائر ومعرفة مدى استغلال الجامعة و المحيط مؤسساته لتلك الأبحاث ، واهم المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي الجامعي وسبل تفعيله

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الاستمارة على عينة مفحوصة من أساتذة باحثين بلغت 200 أستاذ

وتوصلت الدراسة الى

- البحوث العلمية المنجزة على مستوى الجامعة الجزائرية تشمل الجانب النظري الجانب النظري والتطبيقي معًا اما دوافع انجاز هذه البحوث فهي دوافع علمية لتحقيق الرقي الحضاري
- مشاريع البحث المنجزة في مخابر الجامعة لا تتماشى مع طموحات التنمية في الجزائر كونها لا تعالج معالجة حقيقية
- ان المشاريع التنموية في الجزائر لم تستفد من نتائج البحوث العلمية الجزائرية التي لا يمكن الاستغناء عنها

- ان انجاز البحوث العلمية الجامعية لا يتم بناء على طلب المؤسسات الاجتماعية وهذا يدل على غياب العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع
- هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطور البحث العلمي الجامعي منها كثرة العقبات الإدارية التي تعيق مشاريع البحث وكثرة الأعباء التدريسية والمهام الإدارية الضاغطة على الأساتذة المؤهلين للقيام بالأبحاث، بالإضافة الى ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي

ج. الدراسة الثالثة

دراسة بعنوان: واقع البحث العلمي في جامعة تشرين ودور الجامعة في الارتقاء بالبحث العلمي

دراسة تقويمية لواقع البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية

اعداد الباحث: محمود علي محمد، ميسون حسن حسن، جامعة تشرين سوريا

مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،العدد 34 ، المجلد 34 ، 2012، ص ص 211 – 233

تمحورت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل العام المتمثل في

- ما واقع البحث العلمي في جامعة تشرين؟ وما دور الجامعة بالارتقاء بالبحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

وهدفت الدراسة الى ما يلي

- التعرف عن واقع البحث العلمي في جامعة تشرين
- التعرف على دور الجامعة في تشجيع البحث العلمي ونشر وتقديم التسهيلات الداعمة للباحثين
- التعرف على معوقات البحث العلمي في الجامعة
- الكشف عن الفروق بين أعضاء الهيئة التدريسية حول واقع البحث ودور الجامعة بالارتقاء بالبحث العلمي

و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي و أما أداة جمع البيانات فكانت الاستمارة حيث وزعت على عينة مفحوصة (هيئة التدريس) فبلغت 200 أستاذ بطريقة عشوائية حيث أعيد منها 189 استمارة

توصلت الدراسة الى ما يلي

- يعاني البحث العلمي في جامعة تشرين من عدم مراعات البحوث العلمية احتياجات سوق العمل وعدم مراجعة تشريعاته بشكل دوري، وعدم تنفيذ مقترحات البحوث العلمية وتوصياتها
- ان دور الجامعة في تشجيع البحث العلمي ونشره ضعيف يتمثل في عقد الندوات والمؤتمرات ودفع التعويضات المناسبة وتنسيق العمل البحثي بين المسؤولين
- تواجه عملية البحث العلمي في الجامعة صعوبات تتمثل في كثرة الإجراءات الإدارية التي

تحد من انطلاقاته بالإضافة الى ضعف حركة الترجمة للمعارف والعلوم الأجنبية، وطول فترة التحكيم الاحكام العلمية

6. التعليق على الدراسات السابقة وإمكانية الاستفادة منها

بعد عرض مختلف الدراسات التي أجريت كلها في بيئة عربية وكانت تمتد دائماً في طرحها على دراسة واقع البحث العلمي الجامعي و دور الجامعة في تشجيع و تقديم كل الإمكانات بالنهوض و رفع المستوى العلمي يتضح لنا جلياً من خلال عرض ملخصات من الدراسات السابقة على بعض النقاط اجدها هامة بمكن الاستفادة منها و هي كالآتي :

- لقد هدفت الدراسات السابقة جملة محاولة معرفة والكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة ومدى استغلال نتائج البحوث العلمية في خدمة مشاريع التنمية في شتى المجالات
- اعتمدت الدراسات السابقة جملة على المنهج الوصفي لجمع وتحليل بياناتها
- استخدمت الدراسات السابقة لجمع بياناتها الاستمارة فقط
- جاءت عينة الدراسات السابقة لفئات مفحوصة متمثلة في طلبة الدراسات العليا من الكليات العلمية والإنسانية ومن أساتذة جامعيين
- اعتمدت الدراسات السابقة من حيث المعالجة الإحصائية في العموم على استخدام
  - الانحراف المعياري
  - النسبة المئوية
  - مقياس ليكرت
  - المتوسط الحسابي
  - اختبار التباين الأحادي
- من حيث النتائج فقد بينت على عدم تنسيق الجامعة مع شركاء القطاع العام والخاص والدور الضعيف في تشجيع البحث العلمي
- تكمن استفادتنا من الدراسات السابقة في النقاط التالية
- فهم واقع البحث العلمي الجامعي ومدى دور الجامعة في اثراء وتقديم كل الإمكانات لتسهيل عملية البحث العلمي
- ضبط الإشكالية والفرضيات لموضوع بحثنا
- تحديد عينة البحث والمنهج المناسب
- بناء وتصميم الاستمارة
- تنطلق دراستنا في فهم واقع البحث العلمي على مستوى جامعة الجلفة انطلاقاً من نظرة تقويمية لفئة مفحوصة تمثلت في طلبة الماستر 2 المقبلين على التخرج لإثرائنا واعطائنا

صورة واقعية عن الميدان البحثي الذي يعيشون فيه انطلاقاً من كفاءة الباحث إلى دور الجامعة ودعمها للبحث العلمي

الجـــانب التـطبيـقي

1. الدراسة الاستطلاعية

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة أساسية قبل الشروع في إجراء البحث الميداني ، اين تم الالتقاء بمجموعة من طلاب كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية في كل مرة لمدة أسبوع و كان الحوار حول واقع البحث العلمي وعلاقته برفع كفاءة الباحث ومدى دور الجامعة في توفير كل الإمكانات اللازمة والداعمة التي تخدم الباحث و تسهل عليه البحث العلمي ، كل هذه المواضيع التي تم تبادل الأفكار فيها ساعدتنا على مراجعة الفرضيات و مدى إمكانية تجربتها و تحديد وضبط حجم العينة

2. المنهج المتبع في الدراسة

إن طبيعة الدراسة تتطلب اختيار المنهج الوصفي وهذا من خلال تقديم بيانات مفصلة وتفسير العوامل المرتبطة عن الواقع الميداني لهذا البحث

3. مجتمع وعينة الدراسة

يتعلق مجتمع بحثنا بطلبة الماستر سنة ثانية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية وعليه تم اختيار العينة مقصودًا حيث بلغت العينة 50 طالب ماستر 2

4. أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا على الاستمارة نظرًا لأنها هي الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد اشتملت أداة الدراسة على محورين

- المحور الأول: وهو خاص بجودة البحث العلمي متماشيا مع تطوير التعليم الأكاديمي و هو يحتوي على 10 فقرات
- المحور الثاني: وهو خاص بجودة البحث العلمي متماشيا مع رفع كفاءة الطالب الجامعي وهو يحتوي على 10 فقرات

5. الخصائص السيكومترية

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين) :

تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين في الاختصاص من أساتذة في علم الاجتماع

وعلم النفس وذلك على مرحلتين

- المرحلة الأولى: وهي وضع رأي الخبير لكل فقرة من فقرات الاستمارة من حيث التعديل او الاضافة او التأكيد
- المرحلة الثانية: تم ارجاع فقرات الاستمارة الى المحكمين وتقييم كل فقرة بدرجات، حيث تم أخذ كل فقرات الاستمارة على الصيغة النهائية بدرجة اتفاق 80%

■ الثبات:

حيث قمنا بالتحقق من ثبات الاختبار بطريقة التجزئة النصفية لمجموعة من طلبة الماستر 2 لكل محور من محاور الاستمارة ، كل على حده و لإستمارة ككل وذلك باستخراج معامل بيرسن بين درجات العبارات والفقرات الفردية ودرجات الفقرات الزوجية لكل محور و لإستمارة ككل ، و كذلك بحساب ألفا كرونباخ .

الجدول 1: (يبين قيم معامل بيرسن و و ألفا كرونباخ بين الفقرات الفردية والفقرات الزوجية)

المحاور	التجزئة النصفية	
	معامل ارتباط بيرسن	الفا كرونباخ
جودة البحث العلمي متماشيا مع تطوير التعليم الاكاديمي	0.72	0.83
جودة البحث العلمي متماشيا مع رفع كفاءة الطالب الجامعي	0.75	0.85
الاستمارة	0.73	0.83

6. الأساليب الإحصائية للدراسة

اشتملت الدراسة على أساليب إحصائية وهي :

- النسبة المئوية
- معامل الارتباط بيرسن
- معامل الثبات الفا كرونباخ
- اختبار كاف تربيع

7. عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

■ عرض و تحليل نتائج الفرضية الأولى

حيث نصت : جودة البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع تطوير التعليم الاكاديمي

جدول رقم 2 (يوضح اختبار كاف تربيع خاص بجودة البحث العلمي متماشيا مع تطوير التعليم الاكاديمي)

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		المجموع		كا2 المحسوبة	القرار الاحصائي
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	تعمل الجامعة على تدريب الطلبة على كيفية اجراء البحوث	19	38	1	2	30	60	50	100	25.72	دال
2	لدى هيئة التدريس بكليتي توجهات و استراتيجية معلنة لمنهجية البحث العلمي	10	20	0	0	40	50	50	100	18	دال
3	توفر الكلية الإمكانات الكافية من أجهزة ومختبرات لغايات البحث العلمي	30	60	5	10	15	30	50	100	19	دال
4	تشجع الكلية على تشارك في اعداد البحوث بين الطلبة والأساتذة لغايات النشر	20	40	0	0	30	60	50	100	2	غير دال
5	تتوفر المراجع والكتب الحديثة في المكتبة	5	10	0	0	45	90	50	100	23	دال
6	تساعد أنظمة المكتبات الباحث بالحصول على المراجع بسهولة	40	80	5	10	5	10	50	100	49	دال
7	وجود نظام وتقييم لأداء البحث معلن	15	30	5	10	30	60	50	100	19	دال
8	توفر الجامعة قواعد بيانات التي تسهل إجراء البحث	15	30	5	10	30	60	50	100	19	دال

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		المجموع		كا2 المحسوبة	القرار الاحصائي
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
9	تخصص الكلية فضاء خاص مع أساتذة مختصين لتجيب على كل انشغالات الطلبة في البحث العلمي	30	60	0	0	20	40	50	100	2	غير دال
10	تنفذ الجامعة كل مقترحات البحوث وتوصياتها التي تم طلبها من اجل دعم مشاريع التنمية	40	80	0	0	10	20	50	100	18	دال

- عرض وتحليل نتائج الفرضة الثانية

حيث نصت: جودة البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع رفع كفاءة الطالب الجامعي

جدول رقم(3) (يوضح اختبار كاف تربيع خاص ب جودة البحث العلمي متماشيا مع رفع كفاءة الطالب الجامعي)

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		المجموع		كا2 المحسوبة	القرار الاحصائي
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	أختار الأبحاث العلمية على أسس موضوعية وعلمية	20	40	10	20	20	40	50	100	3.98	غير دال
2	ينسجم بحثي العلمي مع فلسفة واستراتيجية الكلية والقسم	20	40	0	0	30	60	50	100	2	غير دال
3	كثرة الاعمال البحثية تؤثر في مرونة الباحث	5	10	0	0	45	90	50	100	23	دال
4	أضمن قوانين الحماية الفكرية وأوثق أبحاثي بشكل علمي وصحيح	15	30	20	40	15	30	50	100	0.98	غير دال

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		المجموع		كا2 المحسوبة	القرار الاحصائي
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
5	تساعد المناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة للنهوض بالبحث العلمي	20	40	0	0	30	60	50	100	2	غير دال
6	تخضع أعمالي البحثية على التحكيم بموضوعية بصفة دورية من قبل المشرف	20	40	0	0	30	60	50	100	2	غير دال
7	أحلل بيانات الدراسة دون تغيير أو تلاعب وبشكل علمي	15	30	5	10	30	60	50	100	19	دال
8	أختار عينة الدراسة على أسس موضوعية وعلمية	20	40	0	0	30	60	50	100	2	غير دال
9	يلبي البحث العلمي طموحاتي وتوقعاتي	10	20	0	0	40	80	50	100	18	دال
10	أحترم كل توجيهات المشرف في انجاز البحث العلمي	20	40	10	20	20	40	50	100	3.98	غير دال

- مناقشة الفرضية الأولى

بعد عرض نتائج الفرضية الأولى التي تنص على أن:

جودة البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع تطوير التعليم الأكاديمي

- اتضح لنا ان الفقرات (1) و (2) و (5) و (7) و (8) كان الرأي الغالب فيها موافق و بقرار احصائي دال ، وفيه اشادة على وعي الطلبة بدور الجامعة و حرصها على تدريب الطلبة في كل ما بخص الشأن البحثي و العلمي على كيفية اجراء البحوث و كذلك العام المسبق للطلبة بخصوص عمل هيئة التدريس و حرصها على تنظيم العمل البحثي بتخصيص استراتيجية موحدة لمنهجية البحث تساعد الطالب و تمنع عنه كل الانتقادات المنهجية و تدخله مباشرة في الحل التطبيقي كما اشادة الفئة المفحوصة على توفر المراجع و الكتب خاصة الحديثة و على وجود نظام و تقييم لأداء البحث لكي يعرف الطالب درجة تقييمه

الخاص و مواطن القوة و الضعف في البحث ، كما تعمل تفيد الفقرة أيضا الجامعة تعمل على تزويد الطالب بكل بقواعد بيانات تسهل اجراء البحث العلمي حظيت كذلك بقبول كبير وهذا دليل على ان الطلبة تستفيد من كل مواقع و قواعد بيانات خاصة بالبحث

- و بملاحظتنا للفقرات رقم (3) و (4) و (9) على أن الرأي الغالب فيها غير موافق و بقرار احصائي دال لصالحها ، حيث ترى الفئة المفحوصة على ان الجامعة تفتقر على توفير الإمكانات الخاصة من أجهزة و مختبرات وهذا نظراً للعدد الكبير للطلبة و التكلفة الباهظة لتلك الأجهزة و المختبرات ، اما بخصوص مساعدة الأنظمة الخاصة بالمكتبة للطلبة في تسهيل بحثهم فكان الرأي غير موافق لان هذه التسهيلات لا توجد في جامعة الجلفة ، ومن ناحية تنفيذ الجامعة كل مقترحات البحوث و توصياتها فعبرت أيضا الفئة المفحوصة على غير موافقتها و هذي ما يفسر الى عدم استغلال مخرجات البحوث واقتراحاتها في خدمة التنمية المجتمعية و الى عدم وجود اتصال بين الجامعة و القطاع الآخر بصفة عامة سواءا عمومي او خاص
- كل هذه الفقرات بصفة عامة تشيد بضرورة حرص الجامعة على توفير كل إمكانات والتسهيلات على خدمة البحث العلمي و بالتالي على تطوير التعليم الاكاديمي و هذا ما اقرت به الفئة المفحوصة على نقل واقع البحث العلمي في جامعة الجلفة بأغلبية موافقة

■ مناقشة الفرضية الثانية

بعد عرض نتائج الفرضية الثانية التي تنص على ان:

جودة البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى الجامعة تتماشى مع رفع كفاءة الطالب الجامعي

- أفادت لنا الفقرات (3) و (7) و (9) على الرأي موافق و بقرار احصائي دال وعليه يتضح لنا من الفقرة (3) ان كثرة الاعمال البحثية و تعرض الطالب الى البحث بصفة دائمة من شأنه ان يؤثر في مرونته الفكرية وهذا ما تكشفه لنا الجامعة و خاصتا ان النظام الدراسي للماستر في الاعمال الموجهة يغلب عليه تقديم البحوث للطالب بصفة دورية ، اما الفقرة (7) فقد تفيد ان الطالب يحلل بياناته الدراسية دون تغيير او تلاعب و بشكل علمي حيث ينقل الحقيقة العلمية كما هي دون زيف او تغيير ، و بخصوص الفقرة (9) فنجد البحث العلمي يلبي طموحات و توقعات الطلبة الباحثين غالباً حيث يعملون جاهدا على ان يحظى بحثهم بدرجة مشرف او اكثر من اجل نيل المكاسب و الدرجات العلمية .
- اما باقي الفقرات الأخرى فتباينت فيها الآراء وبقرار احصائي غير دال و هذا ما يفسر ان الطالب يعاني في اختيار موضوع بحثه ومدى تطبيق المنهجية المصرح بها في اعداد بحثه ، كذلك نجد عبارة الحماية الفكرية و التوثيق لم تحظى بالاهتمام الكبير و هذا ما نستشفه في تصحيح المذكرات بكل عام ، اما عبارة دور المناقشات العلمية على توليد أفكار جديدة فقوبلت أيضا بقرار احصائي غير دال و هذا ما يفسر غياب و عدم حضور الطلبة مناقشات التخرج التي من شأنها ان تساعده على فهم اكبر للمنهجية ، و أخيرا نجد العبارة التي تفيد باحترام المشرف و الاخذ بملاحظاته ان غالبية الطلبة لم يحترموا كل

ملاحظات و تنبيهات المشرفين .

- من خلال الاخذ برأي الفئة المفحوصة التي اقرت بموافقة بعض العبارات و بقرار احصائي دال لصالحها نجد ان الطالب يبحث بشكل فردي و لا يلجأ الى المشرف ، و لا ينسجم بحثه مع فلسفة و استراتيجية الكلية .

- مناقشة الفرضية العامة

تفيد الفرضية العامة من خلال عرض واقع البحث العلمي في الجامعة على مبدأ انه كلما كان التعليم الأكاديمي الجامعي و دور الجامعة في توفير الإمكانات و التسهيلات العلمية افضل أدى ذلك الى جودة البحث العلمي و يصاحب ذلك رفع الكفاءة العلمية للطالب

8. النتائج العامة للدراسة

تكمن الاستنتاجات عامةً في ما يلي:

- تعمل جامعة الجلفة على تدريب و اعداد الطلبة نحو كيفية اجراء البحوث من خلال الندوات الملتقيات بصفة عامة، كما تحدد المنهجية الخاصة لكل معهد و كلية لكي تضمن التوحيد في العمل العلمي و تسهيل على الطالب الإجراءات المنهجية
- توفر الجامعة كل موارد المعلومات من مكتبات ومواقع بحث خاصة
- يتعرض الطالب في مساره التعليمي خاصة الماستر الى كثرة الاعمال البحثية التي من شأنها ان تساعده على توليد أفكار جديدة وتكسبه مرونة فكرية و تحليل لبيانات الدراسة بمصداقية و بكل بحث علمي للوصول الى نتيجة علمية دقيقة كما يرغب دائمًا ان يلبي البحث طموحاته و توقعاته

9. الاقتراحات

ان الاستنتاجات التي توصلنا تدفع بنا الى ذكر بعض المقترحات، وفي هذا اضبط النقاط الآتية :

- اعداد خطة شاملة على مستوى الجامعة وذلك لإعداد الباحثين والتدريب العلمي على البحث و تكون بمنهجية موحدة لكل تخصص
- انشاء قاعدة بيانات تكون عونا للباحث
- تشجيع التعاون العلمي والبحثي بين الجامعات
- تخصيص المبالغ المالية الكافية لأفضل الأبحاث العلمية على مستوى الجامعة
- تشجيع براءة الاختراع والاستثمار فيها
- ربط نتائج البحوث العلمية للجامعة بمشاريع التنمية

- اعتماد الشفافية في انتقاء البحوث العلمية المتفوقة ومكافحة الفساد العلمي و الإداري
- تشجيع الأساتذة في الإنتاج العلمي
- تخصيص فضاءات للطلبة للإجابة على كامل انشغالاتهم العلمية

قائمة المراجع

1. توكل السيد منى. (2013). أخلاقيات البحث العلمي. د ط.
2. جمال حواوسة. (2017). واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية . مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 256 – 273.
3. حسن شحاتة. (2001). البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق . القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب . د ط.
4. عاطف بن طريف، و زياد أحمد الطوسي. (2017). واقع البحث العلمي في الجامعة الاردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي(29)، الصفحات 113-132.
5. علي محمد محمود، و حسن حسن ميسون. (2012). واقع البحث العلمي في جامعة تشرين ودور الجامعة في الارتقاء بالبحث العلمي دراسة تقويمية لواقع البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية(34 المجلد 34)، الصفحات 211–233.

علاقة الجامعة بالمجتمع: حدود التأثير و التأثر

The relationship between University and Society: The limits of influence and vulnerability

د، حمداني الوناس

جامعة مولود معمري – تيزي وزو lounes.hamdani@ummto.dz

الملخص :

تعالج هذه الورقة علاقات التأثير المتبادلة بين المؤسسة الجامعية ومختلف الأنساق التي يتشكل منها المجتمع ، لاسيما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي كما يلاحظ في الدول المتقدمة . ودور النخب في ذلك والتحديات التي تواجه عملية التنمية الشاملة وكيفية رفعها بالعلم والعمل والثقة والإرادة الفاعلة بين النخب العلمية والنخب القيادية والمسيرة كمصلحة عليا للأمة ومشروع اجتماعي للدولة والمجتمع .

الكلمات المفتاحية : الجامعة ، المؤسسة ، المجتمع ، البحث العلمي ، التنمية والتطور

مقدمة:

تحتل الجامعة في الدول المتقدمة مركز التنمية والتطوير باعتبارها مؤسسة بحث علمي وإبداع فكري والمصدر الوحيد لتكوين النخب والقيادات في مختلف قطاعات النشاط من تنظيم وتسيير وغيرها في المجتمع .هذه المكانة هي نتاج تطور تاريخي متدرج وثابت نحو الاهتمام بحل مشاكل المجتمع حلا علميا منظما ومنتجا ، بعيدا عن الارتجالية أو الفرض والإجبار ، و يعتمد عمل الجامعات ومراكز البحث والدراسات على الكفاءة والخبرة والاستشارة ، والاقتصاد في استعمال الموارد . فالعلم والمعرفة هما النور الحقيقي الذي بمقدوره تبديد مآسي الفقر والجهل والتخلف والتبعية للغير. وهنا تطرح القضايا الكبرى للدول والمجتمعات في التحول والانتقال من حالة التخلف إلى مراكز متقدمة من البناء والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي الوصول إلى حياة الرفاهية والسعادة ، حيث تسود العلاقات الإنسانية المبنية على الالتزام والقانون والتكافل والتضامن ، لان النخب القيادية لا تغامر في وضع سياسات غير منتجة لمجتمعاتها إلا إذا استندت إلى دراسات وأبحاث ذات مصداقية من ذوي الخبرة والكفاءة والمهارة والتخصص الناشطة في جامعاتها ومؤسساتها العلمية والبحثية .

ان اقتران العمل بالعلم والمعرفة هو دليل إرادة الأمم المتحررة التي تستفيد من رصيدها الحضاري والتاريخي و تضع نصب أعينها صناعة مستقبل أجيالها على ضوء البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، لاسيما في عصر العولمة والفضاءات المفتوحة ، والتنافس الحاد بين كبرى الشركات والمؤسسات الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات الأساسية للاقتصاد العالمي .

وجدت الجامعات لخدمة المجتمع بكل فاعليها من أساتذة باحثين ومتخصصين ، وطلبة واعين ونشيطين يرفعون تحديات أمتهم ويتسابقون في الابتكار والإبداع لتأمين حركية مجتمعهم بالعلم والمعرفة والذكاء ، والى جانبهم اطر إدارية وبيداغوجية تمتلك الرؤية والعزيمة في معالجة قضايا وطنها من منطلق الغيرة عليه ورفعه إلى مصاف الأمم المتقدمة . في خضم مثل هذه السياقات تعمل الجامعات على توجيه وترشيد صانعي السياسات والقرارات المصيرية نحو الأهداف الأكثر يقينا والأعلى مرد ودية ونفعا. ومن ثمة تتشكل التساؤلات الجوهرية عن علاقة الجامعة بالمجتمع ؛ فإذا كانت الصورة النمطية في الدول المتقدمة ايجابية إلى أقصى الحدود، فهل يمكن لجامعاتنا أن تبلغ تلك المرتبة ؟ أي ماهي معايير التأثير والتأثر الأكثر فعالية في العلاقة القائمة بين الجامعة والمجتمع ؟ ومن يؤثر في الآخر ويتأثر به ؟ وماهو دور صانع القرار في هكذا معادلة ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات نقترح صيغة معالجة تتضمن المحاور التالية:

- أولا : المقاربة المؤسسية للجامعة .
- ثانيا : سياسات التنمية والتطوير كمشروع اجتماعي.
- ثالثا : النخب الجامعية.
- رابعا : تحديات العولمة والبحث العلمي .

- خاتمة.

1. المقاربة المؤسسية للجامعة

ينظر التحليل ألنسقي والوظيفي إلى الجامعة على أنها النسق الفرعي الفاعل في تحريك باقي الأنساق التي يتشكل منها النظام الاجتماعي في المجتمع الكلي ، على اعتبار أنها منطلق التجديد والتطور فيه ، فهي المؤهلة طالما أنها تقع في قلب مثل هذا النظام لمباشرة التنشئة والتكوين والتدريب للفاعلين الذين يتولون مراكز التأثير والتوجيه في كل درجات النظام المؤسساتي في الدولة لخدمة المجتمع وتامين حياته ومصيره .تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية تحمل مسؤولية القيادة والريادة فهي تملك المعرفة والفكر معا .وقد أنشاها المجتمع لتحمل هذه المسؤولية ، ومن ثمة هي مطالبة بتربية المواطن المؤثر والفعال في الحاضر والمستقبل . وإذا كانت الجامعة تمتلك المعرفة فهذا يعني دراسة وتعمقا وتمكنا ، وإذا كانت تمتلك الفكر والمفكرين فهذا يعني تأصيلا ومنهجية علمية في التفكير .ومن خلال ذلك يكون دور الجامعة كقوة مؤثرة في حركة المجتمع وتطوره[1] .

تتيح المقاربة المؤسسية للباحث الفهم العميق لأسلوب نشاط الجامعات والجامعيين ، حيث تظهر بجلاء الروح الجماعية في العمل والبحث والتكامل بين وجدات البحث وانساق البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يسير عليه اي مجتمع . فالمؤسسة توفر الموارد الضرورية للدراسات والبحث والمورد البشري وماهو إلا محرك للتفاعل المبدع مع كل المطالب التي تطرحها حركية التنمية الشاملة في المجتمع .

بغض النظر عن التحديد القانوني أو التنظيمي للمؤسسة الجامعية بكل أقسامها وتخصصاتها وتوزيعها الجغرافي ، يتوقف وجودها وتبرز أهميتها طبقا لدورها في المجتمع ، لكي تكون اكثر احترافية ، وتساهم في تطوير المهمة الأساسية للتعليم العالي والتي تتمثل في تكوين المختصين المتميزين بالروح النقدية ، ومتفتحين على بيئتهم ومختلف المعارف وقادرين على التكيف . ولذلك نرى ان الجامعة تشكل احد الفاعلين الأساسيين في تقاطعات البحث والتربية والإبداع . فعبر تاريخ الأمم المتطورة وحسب ما استخلص من دراسة مختلف الحضارات الإنسانية فان الجامعات والجامعيون لعبوا أدوارا أساسية في التوجهات الكبرى لمجتمعاتهم لان مشروع الجامعة هو جعل المعرفة والإبداع في قلب المجتمع . يمكن التمييز بين حقلين واسعين من المهام التي تقوم بها الجامعة في المجتمع[2] وذلك كما يلي[3]:

مهامها في إطار التكوين العالي :

1 نقلا عن : اللقاني احمد حسين ، النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي ، القاهرة ، 1993، ص 51 .في ربيع عبدالرؤوف محمد عامر ، « أساليب تحقيق دور الجامعة في مجال تنمية البيئة وخدمة المجتمع في ضوء التحديات المعاصرة «المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية ، المجلد 2،العدد 1 ، 2020/06/15، ص.ص 150-179.

2 Valentin Railean, Oleg Curbatov, Michel Gay. Le rôle des universités et des universitaires dans l'économie de la connaissance. IAUPL. Impression, 2012. pp 1617- https://hal.archives-ouvertes.fr/ consulte le 102022/09/.

3 مرسوم تنفيذي 03279 مؤرخ في 2003/08/23 والمتضمن تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، جريدة رسمية عدد 51 ، صادرة بتاريخ 2003/08/14 .

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث .
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها .
- المشاركة في التكوين المتواصل .

مهامها في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي :

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها .
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية .
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها .

ولتعزيز اثر العلوم والتكنولوجيا في المجتمع تم استحداث الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات كهيئة وطنية علمية ، تتشكل من شخصيات وطنية وأجنبية الأعلى كفاءة في ميدان العلوم والتكنولوجيات ملحقة برئاسة الجمهورية[4].

تصميم هذه المهام والأدوار يؤكد على أن الجامعة هي التي تؤثر في مختلف قطاعات المجتمع وتقوده نحو التنظيم الأكثر فعالية وايجابية في العلاقات الاجتماعية ، والأعلى إنتاجية في النشاط الاقتصادي ، وتتماهى مع نفس الوظائف والأهداف التي تسعى إليها جامعات العالم ، مع اختلاف جوهري وحاسم يتمثل في البيئة التي تحيط بالجامعة ومكانة العلم والمعرفة والعلماء في سلم القيم المجتمعية وبالتالي طبيعة الأهداف التي تحققها برامج التنمية كمشروع اجتماعي متكامل الأركان والرؤية .

2. سياسات التنمية والتطوير كمشروع اجتماعي.

يمكن التأكيد بداية أن طبيعة المشروع التنموي الذي تم تبنيه بعد الاستقلال هو تتويج منطقي لنضال الحركة الوطنية وتضحياتها، واكتسى هذا المشروع، خاصية الشمولية والاتزان بين جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، لأنه لا يمكن التفرقة بين هذه القطاعات طالما أنها تستهدف في النهاية خدمة المواطن على أساس العدالة الاجتماعية.

فإستراتجية التنمية لا تتسم بالعدمية، أي الانطلاق من اللاشيء، بل العكس تأخذ بانتقاء أفضل الوسائل والأفكار، وإعادة تحريكها في فضاء تفاعلي نحو إحداث تغيير عقلاني ملموس، «التنمية هي عملية تراكمية متواصلة، ومتحكم فيها اجتماعيا، لنمو قوى الإنتاج، تشمل اجتماع الاقتصاد والسكان، وتتم على قاعدة تحولات بنيوية عميقة لا تكون ممكنة بدون إلغاء المعوقات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية والثقافية، الشيء الذي يتطلب إنجاز التحرير القومي والثورة الاجتماعية»[5].التنمية وفق هذا المفهوم هي تعبير عن مشروع مجتمعي، وعليه يرى أحد

4 مرسوم رئاسي رقم15-85 مؤرخ في 2015/03/15 يتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها ، جريدة رسمية عدد 14 ، صادرة بتاريخ 2015/03/25.

5 حسان محمد شفيق، (1988) ،المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا، (بغداد :د.د.ن،)، ص.16.

الباحثين أن أي محاولة تحديث في دول العالم الثالث لا يمكن أن تنجح إذا لم يكن هذا المشروع تعبيرا صادقا عن واقعه الخاص وعن قيمه المتميزة، وإذا تناسى هذه الحقائق محكوم عليه بالفشل مسبقا وخير مثال على ذلك: إيران الشاه، وتركيا، اللتان فشلا في هما التحديث الغربي[6]. كما يرى باحث آخر أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفا؛ «إن التنمية تكون شاملة أو لا تكون أصلا، والتنمية حقا مشروع مجتمعي، ينبع من أعماق الشعب بقصد تجديد حضارته، وليس لنبذها بدعوى التحديث»[7]. في الجزائر نظر للسياسة التنموية على أنها أداة لتحقيق اقتصاد وطني مستقل عن الهيمنة الخارجية ولاسيما التبعية نحو فرنسا؛ وكذا تدعيما وضمانا للاستقلال السياسي، فلا غرابة إذن، إذا تمثلت مخططات التنمية تحقيق استقلال اقتصادي، واكتفاء ذاتي في الغذاء، وتأطير نوعي وكمي للإدارة، وتنظيم مشاريع التنمية من أجل التحكم في التكنولوجيا والعلوم. من المفروض أن إستراتيجية التنمية في نموذجها الجزائري الوطني، تصيغ إجابات دقيقة للإشكالية المطروحة، ونقد وتقييم ومراجعة الطلب الاجتماعي وإعادة تعبئة الفائض الإنتاجي، ضمن مشاريع استثمارية وفق الديناميكية المرسومة، لدرء الاختلال وعدم التوازن بين مستويات التنمية وتأثيراتها الداخلية.

تساهم عناصر التنمية متضافرة في البناء الوطني المنظم لهذه الإشكاليات، حسب درجة اندماجها في المجتمع، تصميم مشاريع التنمية الممركز، صيغ من منظور إيديولوجي منذ اللحظة الأولى؛ فالتأثير الاشتراكي يكتسي السمة البارزة فيه، ويعكس تكفل الدولة من خلال أجهزة تسييرها بكل شيء.«إيديولوجية التنمية، أو أسطورة التنمية، تستمد قوتها التجميعية والفعلية التي تعبر عنها بالبحث عن إجماع اجتماعي عقلاني ومن إرادة منح الشرعية لنظام السلطة الجديد المعتمد ، على برنامج تصنيع يستفيد منه الجميع»[8] .

فمقومات وجود الإرادة الاجتماعية للتنمية الشاملة يمكن تعدادها فيما يلي[9] :

- تسليم مجتمعي بضرورة المشاركة بكل أبعادها.
- اقتناع مجتمعي بعقلية المنهج.
- وضوح نسبي للرؤية الجماعية.
- التزام باجتماعية الهدف.

كما يفرض، البعد الحضاري، والثقافي نفسه كمحدد أساسي لمآل اتجاه الحركة التنموية، وبالتالي يمكن صياغة عدة مبادئ، نذكر منها ما يلي[10] :

6 حماني البخاري، «العلوم الاجتماعية والعالم الثالث: حالة الجزائر»، مجلة الثقافة، العدد 88، (جويلية /اوت 1985)، ص.44.

7 عبد الله إسماعيل صبري، «نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث»، المستقبل العربي،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، عدد 55، (سبتمبر1983)، ص.10.

8 Djillali Liabes, « Projet et société : consensus, domination et légitimité : Réflexions surl'Etat nation et sa légitimation», revue Algérienne des sciences politiques et relations internationales, Alger : institut des sciences politiques et relations internationales, n°0,(1984), P.29.

9 على خليفة الكواري،«نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية»، المستقبل العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية، عدد 90، (أوت 1986)، ص.17

10 ناجي سفير،(1985) محاولات في التحليل الاجتماعي:التنمية والثقافة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص.ص. 252-258.وانظر ايضا: Marc Ecrement,(1986) Indépendance politique et libération économique :un quart de siècle de développement de l'Algérie 19621985-,(: Enap/ Opu/ Pug Alger,), P.46.

- اعتبار الثقافة والتنمية مسبقا، كعنصرين مرتبطين جدليا يحدد ويكمل كل واحد منهما الآخر.
- إدماج الثقافة والتنمية في تصور شامل لمختلف أبعاد المجتمع.
- تجد الثقافة والتنمية وحدتهما العميقة في التعبير عن الهوية الوطنية.
- لا تكتسي الثقافة والتنمية معنى معينا، بادئ ذي بدء على الصعيد الاجتماعي الشامل كشرط لصياغة مشروع مجتمع.

ينجز المشروع التنموي الوطني على امتداد الإقليم الوطني، على شكل حصص وبرامج تنمية محلية وقطاعية لتلبية الحاجات المحلية ، التي تحدد كشؤون محلية عامة. لاسيما في الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ومهما كانت خلفيات المقاربات المستعملة في توزيع موارد التنمية على المستوي المحلي، فقد لعبت إدارة الدولة ومؤسسات البحث الجامعية دورا استراتيجيا في تشخيص المشاكل العمومية، وطرح الحلول والمبادرات في معالجة المطالب.خصوصا مع السنوات الأولى للاستقلال. وأحدثت تلك الرؤية أثارا نوعية وكمية على المجتمع؛ كالتعليم والصحة والتصنيع التكوين...إلا أنها عرفت تحولات جذرية في السياسات ونظم التسيير والإدارة، كانت بمثابة المقدمات الأولية للانفتاح السياسي واقتصاد السوق...

3. النخب الجامعية

في الدول والمجتمعات، وخاصة ذات العراقة في الممارسة الديمقراطية، تلعب النخبة أو الصفوة من أبناء المجتمع دورا استراتيجيا، في وضع التصورات والمشاريع، وصنع القرارات المصيرية، وتطوير القيم الرمزية والفكرية المشتركة بين الجميع، وبلورتها لفائدة الصالح العام، مكرسين البعد التنظيري كشرط مسبق قبل بداية أي عمل؛ إنها مخابر ومهارات وطاقات بشرية هائلة في وضع السياسات.النخبة الجزائرية، عند معاينتها كحالة خاصة، أو مقارنتها بنظيرتها في أوروبا وأمريكا، أو حتى تماثلاتها مع مختلف نخب العالم العربي، تبدو فاقدة الهوية، يعوزها التجانس والفاعلية، بسبب انقسامها على ذاتها وتعدد مرجعياتها الفكرية وتباين تموضعاتها الاجتماعية. «إن اختلاف مثقفينا عن أنتلجنسيا البلدان الأخرى، يرجع حسب اعتقادنا إلى مدى اختلاف ارتباط هذا أو ذاك بمجتمعه وبعده الثقافي، وكذا لغته وقيمه»[11].

مما يثير، شروط فرض تحديدات معرفية عن طبيعة المفهوم ودوره، أي من هي هذه النخبة ؟ وممن تتكون وهل العلم والمعرفة شرط أساسي، لإطلاق صفة النخبوية على شخص ما ؟ وما هي معايير التحديد ؟

فالمثقفون الذين يعيشون في وسط مغلق لا يشكلون إنتلجنسيا، وذلك مهما كان ثراء إنتاجهم، والشيء نفسه بالنسبة إلى جماهير المتخرجين وأصحاب الشهادات الجامعية، الذين لا يكونون مثقفين ومن باب أولى، لا يكونون إنتلجنسيا، إذا لم تفعل المعرفة المتراكمة فعلها في النظام الدلالي الرمزي للمجتمع[12].

11 علي الكنز، «معطيات لتحليل الانتلجنسيا في الجزائر»،المستقبل العربي،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، العدد104، (اكتوبر 1987)، ص70.

12 نفس المرجع. ص 62.

المجتمع هو المجال الحيوي لإبداع النخب وتطوير أفكارها،وإذا حيدت أو همشت من طرف السلطة السياسية، ولم تقدر على فرض نفسها، في أي قطاع من قطاعات النشاط، فإنها تحكم على نفسها بالإبعاد وتفرط في مهمتها ووظيفتها الأصلية.»لا يخلق العقل واعيا مدنيا يضع المصلحة العليا قبل الفردية، ويطرح المسألة العليا على صعيد الأمة، قبل المصير الفردي، أو الفئوي (...) إلا بقدر ما يستطيع جهاز التعليم والإنتاج، أن يخلق هيئة مثقفة، مستقلة نسبيا عن السلطة وعن الطوائف (...)، وقادرة على أن تفكر من زاوية المصلحة العليا العامة»[13].دور النخبة الجزائرية يجب أن يتناسب طرديا مع درجة المركز الذي تحتله، ضمن أنساق النظام الاجتماعي الكامل،*إذ يلاحظ اختلالا وظيفيا وبنيويا معقدا بين شروط احتلال المراكز الاجتماعية وفق تراتبية الجدارة وبين صلاحية الأدوار الموكلة للفاعلين في إطار رسمي أو غير رسمي.روح الأبوية التي أسستها النخبة الحاكمة، جعلتها فوقية، لم يبلغ صداها وأثرها عمق المجتمع بكل فئاته بل كان أثرها عكسيا، إذ عمل المجتمع على إنتاج سلوك رفض ومقاومة، انطلاقا من ذاتيته الخاصة، وذلك بالعودة إلى تفعيل القيم المشتركة وتنشيطها للتصدي لهيمنة الدولة، التي لم تحاول فقط تحديث البني الاجتماعية، وإنما سعت إلى اقتلاع وتبديل الإطار المرجعي للمجتمع وإحلال محله نمط اجتماعي جديد «اشتراكي» ثم «ديمقراطي»؛ أي شروط التوفيق بين النمطين (الأصيل والحديث) تتم إلى ألان بأسلوب سلطوي وأبوي واستفزازي.يؤدي الإخفاق وضعف مشروعية المؤسسات بالضرورة إلى استنفاذ هذه النخب الملتصقة بالدولة مشروعيتها. هي كذلك معلنة فشلها الفاضح وانهزامها المزدوج أمام عجزها عن تحقيق تحديث نوعي حسب النموذج الغربي، وكذا مواجهتها بالرفض والتشكيك من قبل المجتمع فلم تنتج هذه النخب عقلانية جديدة، ولم تبلور صيغة مشروع مجتمعي مستقل عن السلطة[14].مما أفرز وضعا ثنائيا يميز العلاقة بين أبنية المجتمع الذي انقسم إلى مجتمعين[15]:

أ. مجتمع العصرنة، ومجتمع التهميش

فالمجتمع الأول يمثل الأقلية والنوعية، يتبنى مظاهر النمط الغربي في حياته وتصريف أموره، يتمظهر في نمط استهلاكي فاره ،و يمارس ضغطا محدودا بالنسبة لباقي الفئات الاجتماعية، لكنه لا يشكل تهديدا أو نفيا لمجتمع التهميش باعتباره مجتمع الأغلبية بل بالعكس يتقاطع معه في النظام ألقيمي التقليدي الأصيل ويختلف معه في نمط العيش والممارسة.

يقف مجتمع النخبة مقابل المجتمع الكلي، وهي حالة طبيعية جدا، في حراك اجتماعي سدت فيه آليات الصعود الاجتماعي التي كانت تمثلها الطبقة الوسطى، حيث زالت بفعل تأثير الأزمة الشاملة التي مر بها المجتمع والدولة، ونتيجة «آدلجة» هذه الحالة من قبل القوى السياسية،

13 برهان غليون،(1986) مجتمع النخبة، دار البراق، ط2،تونس، ص16.

* نقصد بالدور: مجموعة سلوكيات يتوقعها الآخرون بصورة مشروعة من جانبه، إنه مجموع طرق الحركة في مجتمع ما، إنه نموذج منظم للسلوك، ومتعلق بوضع معين للفرد في تركيبة تفاعلية.
أما المركز الاجتماعي نعني به وضع الفرد أو الفئة في النظام الاجتماعي، على النحو الذي تبدو فيه إلى الأشخاص الذين لهم علاقة، وحيثما تؤكد الوظائف التي يجب القيام بها والأدوار المنجزة والهيئة التي تعزي وفقا لسلم القيم والقواعد النافذة في نطاق ما ينتظر من تبادل السلوكيات المقررة في هذا الوضع ذاته، أنظر : صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، مرجع سابق، ص.125.

14 المنصف وناس،» الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر»،مرجع سابق، .ص 206.

15 علي الكنز وعبد الناصر جابي، «الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة»،مرجع سابق، ص 220.

أصبح المجتمع يمر بمرحلة صراع حاد تغذيه المجادلات السياسية أكثر مما تنتجه الحركية الاجتماعية.

يمكن، للمشروع الديمقراطي، إذا كان منطقيا، أن يؤدي إلى تجديد النخب، وتمكين الدولة من انسياب طاقات كفأة وجديرة بكسب مشروعيتها وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب التي توجد عليها الدولة في منظور المجتمع، ومن ثمة السعي لتأصيل برامج التحديث والتنمية دون إحداث صدام بين ثوابت الهوية ومقاصد التحديث، فالنخبة يجب أن تتنافس لبناء دولة المجتمع وليس العكس، لأن التجربة الغربية أثبتت أن المجتمع نشأ قبل الدولة باعتبارها أداة لإدارة التناقضات وتنظيم المجتمع – لا أن تمثل جسما غريبا مفروضا عليه فرضا.لم تتمكن المؤسسات المحلية من استقطاب فعال للنخب المحلية، والاستفادة منها في بناء نماذج التسيير العمومي، ورسم مقاربات لاستدراك التباينات التي تميز العلاقة الموجودة بين ادوار النخب والسياسات المبرمجة وبناء الإقليم[16]. والملاحظ إن محدودية تأثير النخب لا يتعلق بالعزوف عن المشاركة في الحياة المحلية فقط، وإنما يتجلى كلية في الابتعاد عن الانخراط في النشاط العام، المحلي او الوطني.. يفسر ابتعاد النخبة المحلية والتي تتمتع برصيد علمي ومهني وسمعة أخلاقية مشهود لها؛ بعدة عوامل ولعل أبرزها مايلي:

مناخ الريبة والشك وعدم الثقة الذي تبدو عليه المؤسسة الرسمية لدى المجتمع نتيجة عدم كفاءة بعض ممثلي الدولة ومحدودية أفاقهم في الرؤيا، وارتكازهم على الو لاءات التي تستثمر فيها العلاقات الزبائنية على حساب ثقافة الدولة وخدمة المجتمع.

ولذلك، تبدو النخب المحلية شبه فقيرة من حيث الموارد الإستراتيجية للتمركز في نواة مصادر القرار. يضاف إليها فردا نيتها وعدم قدرتها على الانتظام لتأسيس حراك مبدع يضغط مباشرة على الفاعلين البيروقراطيين في المؤسسة المحلية. ومن زاوية أخرى تركز السلطات العمومية جهدها التنموي عند محاولة الحفاظ على الاستقرار، ولا تفسح المجال للمشاركة الايجابية لمثل هكذا أفكار في إعادة ترسيم قيم ثقافة ممارسة مدنية تقوم بالدرجة الأولى على تفعيل إشراك المجتمع المحلي ، عبر قواه الشعبية بصورة طوعية وتعزيز المكاسب والحفاظ عليها. بدلا من أن تقرر في غيابه حلولا ليست بالضرورة من أولوياته. فمهمة النخب لا تتوقف عند تقرير السياسات فحسب، وإنما في صناعتها ونمذجتها وتنفيذها وتقويمها وتعديلها...ومراجعتها.

4. رابعا : تحديات العولمة والبحث العلمي .

انه اكبر تحدي خارجي تواجهه الدول التي لازالت في مرحلة التحول والانتقال الديمقراطي، على اعتبار ان التأثير يستهدف كل انساق الدولة؛ ويتزامن مع محاولات إعادة تأسيس الهياكل والمهام، وهي ظروف غير عادية تحتاج إلى نسبة معقولة من الاستقرار والأمن والثقة بين الحاكمين والمحكومين. فرغم تباين الآراء حول محاسن العولمة الشاملة ومساوئها ، فإنها تبقى ظاهرة تمس كل الميادين الداخلية والخارجية للدول والمجتمعات. كلما كانت الساحة الداخلية أكثر تماسكا

16 Genieys William. Présentation : Elites, Politiques et Territoires : Vers de NouvellesDynamiques ?, in : Pole sud, Elites, politiques et territoires, n°7. (1997),pp.34-.

واستقرارا، كلما أمكن التكيف مع الايجابيات والاستفادة من الانفتاح العالمي على الرساميل المادية والمعرفية والعلمية. وممارسة عملية امتصاص ذكية للآثار السلبية التي تزحف نحو الداخل عبر تكنولوجيات المعلوماتية والاتصال الرقمي. تتضمن العولمة، نتيجة عدة عوامل؛ تراكم فوائض رأس المال وقيود داخلية، وتكنولوجيا المعلومات والمعاهد الدولية الأيديولوجية؛ وبالمقابل للعولمة آثار هامة تمس الدولة الرأسمالية والإدارة العامة[17].

كرست حركة العولمة بخلفيتها الاقتصادية والأمنية ثقافة الهيمنة واحتكار مراكز القوة والسيطرة من قبل الدول الكبرى؛ لتجعل من العالم ساحة للصراعات ومناطق النفوذ. وبذلك تصبح الكيانات السياسية المحلية عرضة لضغط مزدوج؛ بين تصاعد الحراك الاجتماعي الداخلي لترشيد الممارسة السياسية؛ والمطالبة بحقوق أكثر في المشاركة والتمثيل وصنع القرار. والتحديات الخارجية الناجمة عن تضارب المصالح وتأثيرها على السيادة الوطنية ووحدة الجماعة الوطنية كإقليم، وكأمة، ودولة ومجتمع. عندها تبرز مؤشرات التنافس والصدام أو الحوار الحضاري بين القوى الكبرى، ويتخذ كل المجالات ميدانا للاستقطاب والتأثير، لاسيما في جانبها الثقافي الذي يعد أسهل مفتاح يعول عليه أنصار العولمة الشاملة أو الكاسحة في إثارة هويات الشعوب من منظور انقسامي وانشطاري، تمهيدا لاستجماع مبررات التدخل وتحصيل مصالحهم العلنية والخفية، وهذا خداع ينبغي الاحتياط له بتمتين الجبهة الداخلية، بإقامة العدل لان العدل أساس الملك كما قال ابن خلدون، ثم الباقي يكون تحصيل حاصل .

بناء الدول وإيجاد مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات القائمة، يشكل اليوم احد أهم قضايا المجتمع العالمي لان الدول الضعيفة أو الفاشلة تبقى مصدر العديد من أكثر مشاكل العالم خطورة[18]. لا يمكن لأي مجتمع أن يقاوم ضغوط العولمة وتخفيف حدتها بوسائل تقليدية. وإنما السعي لاعتماد رؤى إستراتيجية متكاملة قوامها العلم والمعرفة والثقة بالذات، والتي تتشكل كإرادة عامة محركة ودافعة لرد الضغط الخارجي، والتصميم على بناء نموذجي داخلي في السياسة والإدارة والعلم والمعرفة؛ مبدع وفعال قادر على التكيف الايجابي. ويمكن للبحث العلمي إن يتمحور حول المسائل التالية :

- التكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والقضايا المحلية.
- الربط بين الاستشارة والتدريب والتسيير العمومي المحلي.
- بناء علاقات التكامل الأكاديمي والمهني بين النخب العلمية والنخب المهنية المسيرة في المؤسسات المحلية.

من اجل محاولة تأصيل البحث الإداري[19]، وتكييفه مع النتائج الايجابية للتبادل الدولي واللامركزي بين مختلف دول العالم، وتبني فلسفة الحكامة الراشدة لتحسين أداء المرافق

17 علي فارزماند، »العولمة والإدارة العامة « ،(تر: حلمي شحادة يوسف)، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد41، العدد2،(جويلية2001)، ص.ص 379-407.

18 فرانسيس فوكوياما،(2007) بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة(مجاب الامام)، (مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية)،ص.33.

19 عبد الباري دره، » تأصيل البحث الإداري العربي في عالم متغير «، ورقة قدمت في المؤتمر العربي الثالث حول البحوث الادارية والنشر الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة:14-15 ماي 2003، ص.ص 1-50، في :www.arado.org تاريخ : 2010/01/20.

العمومية في مجال البحث العلمي، والمساعدة على اتخاذ القرار[20]؛ينبغي ملاحظة المسائل التالية :

- تطوير وسائل البحث العلمي ليكون مطابقا لاحتياجات المجتمع وتثمين نتائجه، من خلال وضع نظام للتحفيز(تحفيز الباحثين ماديا وماليا ومعنويا)، مما يسمح باستقطاب المهارات.
- تشجيع المبادرة والابتكار في مجال البحث العلمي الهادف إلى تحسين أداء المرافق العمومية.
- تسهيل الحصول على المعلومات لإضفاء مصداقية على الأبحاث العلمية .
- تأسيس مخابر بحث في ميادين الإدارة العمومية والمناجمانت وتقييم السياسات العمومية...الخ.

يجعل ترابط البناء المؤسساتي لمختلف وحدات الدولة، أي أزمة يتعرض لها المركز تنعكس آليا على قاعدة النظام. لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل تحديات العولمة وتأثيراتها على باقي الأجزاء؛ مما يطرح أهمية المقاربة الكلية ذات البعد الوطني والمنسجم، للتخفيف من مثل هذه الضغوط .

ان تعليما يقوم على التلقين بدل البحث ويعتمد على الذاكرة بدل الفهم ، والتسليم بدل النقد، وممارسة السلطة بدل تحريك المواهب وتشجيع المبادرات . ان تعليما هذا منهجه تعليم متخلف تماما ، وبالتالي فهو لاينتج ولا يستطيع إن ينتج العقول القادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل[21] .

إن قوة أي مؤسسة إنما تقاس بقدرتها على رفع التحديات التي تعترض سبيل أمتها ، وطالما أن التحدي يتعلق بقدرة العقل البشري المحلي في الابتكار والإبداع ،فلابد من تحسين جودة التعليم العالي باعتبارها مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب ، وسوق العمل و المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة ، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع . وتركز المفاهيم الحديثة للجودة في التعليم على عملية التعلم نفسها وعلى مدى استفادة الطالب منها[22] .

هذه التحديات مرهونة بتطهير انساق البيئة الداخلية للمؤسسات المجتمعية وعلى رأسها الجامعة من الإفرازات السلبية لطغيان السلوك العدمي في الممارسات وفي الخطاب الاجتماعي ، مما أدى إلى تراجع قيمة العلم والعلماء وسط النظام الاجتماعي الذي اكتسحته ثقافة الوصولية والانتهازية والتسلق باسم عدة مبررات غير منطقية ، الأمر الذي عمق من حجم الهوة التي تفصل نشاط الجامعة عن مشاكل المجتمع الحقيقية ن وبدل إن تؤثر المؤسسة الجامعية في توجيه العلاقات الاجتماعية وتهذيبها ، أصبحت هي بدورها معزولة عن اهتمامات المجتمع رغم خطورة

20 انظر توصيات تقرير الورشة الثانية حول : »تحسين المرافق العمومية من خلال تعزيز الدور المزدوج لمدارس الإدارة و الحوكمة في مجال البحث العلمي والمساعدة على اتخاذ القرار «، في المنتدى الدولي المنظم حول تعزيز قدرات الحكامة؛ بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والأكاديمية الوطنية الصينية للحكامة. يومي4-2018/12/5 بالجزائر.www.interieur.dz تاريخ الاطلاع 2019/01/20.

21 محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر .نقلا عن :قاضي خلف الله ، « دور الجامعة في تنمية المجتمع المغاربي « ، مجلة متون ، المجلد 8، العدد1،، 2015/12/31 ، ص-ص 144-159.

22 زرزار العياشي ،غياد كريم ، « من الجامعة التقليدية إلى جامعة الجودة: معوقات التحول « مع إشارة إلى حالة الجزائر «مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، مجلد 3، عدد 4، جويلية 2013، ص-ص 60-82

الأزمات التي يعيشها وتعقدها وامتدادها .

خاتمة :

مهما كانت الدراسات والتحاليل التي تتطرق إلي علاقة الجامعة بالمجتمع بكل أنساقه ، فان التجارب العالمية الرائدة في التنمية والتي حققت الرفاهية لمجتمعاتها تؤكد على المفتاح السري الذي أهلها لذلك يتمثل في وضوح الرؤيا للأهداف والاسترتيجات التي صممتها نخب مؤسساتها العلمية والتي كانت وليدة الإرادة السياسية لصناع القرار فيها ، حيث قضت علي التسيير البيروقراطي والثقيل في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وترسخت ثقة عمياء في علمائها المحليين وحذت حذو النماذج العالمية الناجحة بامتياز بعد أن هيئت كل الظروف المثالية للبحث والدراسة مركزة في المقام الأول والأخير على خدمة بلدانها .فلا مجال للاماني والتسويفات والوعود الوهمية ،.فأصبح من يمتلك العلم والمعرفة أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة يسيطر ويتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية ويفرض رؤيته لنمذجة أساليب تأثير خفية وعلنية لبلوغ مقاصده .

ورغم وفرة الموارد لاسيما البشرية منها والمالية ، فان «نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات» لم يتوقف بسبب ضعف الاستراتيجيات العلمية والبحثية،لتستفيد منها الدول المتقدمة في تعزيز اقتصادياتها وتعظيم منافع مجتمعاتها.

قائمة المراجع

أ. باللغة العربية

1. ربيع عبدالرؤوف محمد عامر ،(2020) « أساليب تحقيق دور الجامعة في مجال تنمية البيئة وخدمة المجتمع في ضوء التحديات المعاصرة «المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية ، المجلد 2،العدد 1 ، 2020/06/15، .
2. مرسوم تنفيذي 03-279 مؤرخ في 2003/08/23 والمتضمن تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، جريدة رسمية عدد 51 ، صادرة بتاريخ 2003/08/14 .
3. مرسوم رئاسي رقم15-85 مؤرخ في 2015/03/15 يتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها ، جريدة رسمية عدد 14 ، صادرة بتاريخ 2015/03/25.
4. حسان محمد شفيق،(1988)، المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا، بغداد ،مطبوعات التعليم العالي .
5. حماني البخاري، «العلوم الاجتماعية والعالم الثالث: حالة الجزائر»، مجلة الثقافة، العدد 88، (جويلية /اوت 1985).
6. عبد الله إسماعيل صبري، «نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث»، المستقبل العربي،بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية، عدد 55، (سبتمبر1983) .
7. على خليفة الكواري،«نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية»، المستقبل العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 90، (أوت 1986) .
8. ناجي سفير،(1984)، محاولات في التحليل الاجتماعي:التنمية والثقافة، الجزء الاول ، التنمية والثقافة (ترجمة : م.ع. بن ناصر) ديوان المطبوعات الجامعية ،و المؤسسة الوطنية للكتاب ..
9. علي الكنز، «معطيات لتحليل الانتلجنسيا في الجزائر»،المستقبل العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد104، (اكتوبر 1987) .
10. برهان غليون،(1989) مجتمع النخبة، دار البراق، ط2، تونس.
11. الأسود صادق، (1990)علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده. مطبوعات التعليم العالي ، بغداد .
12. المنصف وناس، (1996)،» الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة في قراءة انتفاضة اكتوبر1988 «،في «الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية» مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1.
13. علي الكنز وعبد الناصر جابي، «الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة»، في «الازمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية « مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1.

14. علي فارزماند، »العولمة والإدارة العامة « ،(تر: حلمي شحادة يوسف)، مجلة الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد41، العدد2،(جويلية2001)، ص.ص 379-407.

15. فرانسيس فوكوياما(2007)، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة(مجاب الامام): مكتبة العبيكان ، المملكة العربية السعودية.

16. عبد الباري دره، » تأصيل البحث الإداري العربي في عالم متغير «، ورقة قدمت في المؤتمر العربي الثالث حول البحوث الادارية والنشر الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة:14-15 ماي 2003، ص.ص 1-50، في :www.arado.org تاريخ : 2010/01/20.

17. انظر توصيات تقرير الورشة الثانية حول : »تحسين المرافق العمومية من خلال تعزيز الدور المزدوج لمدارس الإدارة و الحوكمة في مجال البحث العلمي والمساعدة على اتخاذ القرار «، في المنتدى الدولي المنظم حول تعزيز قدرات الحكامة؛ بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والأكاديمية الوطنية الصينية للحكامة. يومي4-2018/12/5 بالجزائر.

18. محمد عابد الجابري ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر .نقلا عن :قاضي خلف الله ، « دور الجامعة في تنمية المجتمع المغاربي « ، مجلة متون ، المجلد 8، العدد1،، 2015/12/31 ، ص-ص 144-159.

19. زرزار العياشي ،غياد كريم ، « من الجامعة التقليدية إلى جامعة الجودة: معوقات التحول « مع إشارة إلى حالة الجزائر «مجلة العلو الاجتماعية والإنسانية ، مجلد 3، عدد 4، جويلية 2013، ص-ص 60-82.

أ. باللغة الأجنبية :

20. Genieys William. Présentation : Elites, Politiques et Territoires : Vers de Nouvelles Dynamiques ?, in : Pole sud, Elites, Politiques et Territoires, n°7. (1997),

21. Marc Ecrèment,(1986) Indépendance politique et libération économique :un quart de siècle de développement de l'Algérie 19621985-,(Enap/ Opu/ Pug . Alge(

22. Liabes Djillali, « Projet et société : consensus, domination et légitimité : Réflexions surl'Etat nation et sa légitimation», revue Algérienne des sciences politiques et relations internationales, Alger : institut des sciences politiques et relations internationales, n°0,(1984), .

23. Valentin Railean, Oleg Curbatov, Michel Gay. Le rôle des universités et des universitaires dans l'économie de la connaissance. IAUPL. Impression, 2012. https://hal.archives-ouvertes.fr/ consulte le 102022/09/.

دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع: الواقع، العوائق، المتطلبات

The role of the Algerian university in community service : Reality, obstacles, requirements

د، عبدالله جوزه

جامعة عمار ثليجي بالأغواط a.djouza@lagh-univ.dz

الملخص :

هدف هذه الدراسة: هو استقصاء واقع ممارسة الجامعة الجزائرية لوظيفة خدمة المجتمع، فضلا على الوقوف على مجمل العوائق التي تحول دون تطبيقها فيها بالشكل السليم، تمهيدا لتقديم تصورات بإمكانها توجيه أصحاب القرار لتمكين هذا النوع من الدور بداخلها بما يخدم أهدافها ويحقق التنمية المستدامة للمجتمع الجزائري.

تحقيقا لهذا المقصد العلمي استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول خدمة المجتمع، بالخصوص المتعلق بدور الجامعة في إطار مسؤوليتها الإجتماعية، فضلا على الوقوف على نتائج عدد من الدراسات الميدانية العربية والجزائرية التي أجريت بالخصوص في هذا المجال.

نتائج الدراسة: بالمجمل توصلت الدراسة إلى أن دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع لا يزال لم يتشكل بعد بداخلها وبداخل المحيط الخارجي لها، لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بها، ومنها ما يتعلق بالمحيط الخارجي لها.

الكلمات المفتاحية : دور، الجامعة الجزائرية، خدمة المجتمع، الواقع، العوائق، المتطلبات.

المقدمة :

بما أن الجامعة المعاصرة ترتبط بصلة وثيقة بالمجتمع، بما توفره له من خدمات، فضلا بما تساهم به في الكشف عن مشكلاته وآماله، فإنه توجب عليها أن تسعى إلى بناء علاقة تفاعلية قوية معه في مختلف المجالات، فضلا على الخروج عن دورها التقليدي الذي حصرت فيه نفسها لعقود طويلة (التدريس)، من حيث العمل خارج أسوارها للتفاعل مع مجمل التطورات الجارية من حولها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، لتعكس قضايا المجتمع وحاجاته الحقيقية، سواء كانت اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، أو معرفية، أو من حيث المساهمة في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات، والتي تستجيب لمقتضيات سوق العمل، بما يمكنها من الاندماج فيه بسلاسة، فضلا على السعي إلى توجيه بحوثها العلمية أو التطبيقية نحو القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع بمختلف مؤسساته، أو من حيث العمل على تفعيل نظامها التعليمي والارتقاء به إلى مستوى يواكب تقنيات العصر وطرائق التدريس الحديثة، بما يساهم في إعداد الجيل الجديد للتفكير المستقل لحل مشاكله على كثرتها وتعددها.

وبما أن الجامعة الجزائرية تعمل ولو من الناحية النظرية كما هو محدد لها في مختلف المراسيم التنفيذية المحددة لمهامها ونشاطها، على خدمة وتنمية المجتمع، من خلال ما تقوم به من وظائف أساسية، والتي تتحدد في كل من وظيفة التعليم والتدريس، وظيفة البحث العلمي، وظيفة الشراكة المجتمعية،

جاءت هذه الدراسة لتقف على درجة مساهمتها في تحقيق هذا الغرض من حيث:

- واقع مساهمة نظامها التعليمي في تلبية مطالب وحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- واقع مساهمة نظامها البحثي في حل مختلف مشكلات المجتمع وخدمة أفراده، فضلا على تقديم الحلول العلمية والعملية القادرة على معالجتها.
- واقع الشراكة بينها وبين المجتمع، من حيث ربط مخرجاتها بحاجات سوق العمل وبرامج التنمية، فضلا على الوفاء بمستلزمات النمو المتسارع في مجالات المعرفة المختلفة، والتحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.
- الوقوف على هذه الحقائق خلال هذه الدراسة الغرض منه هو الوقوف على درجة:
- تخلي الجامعة الجزائرية على برجها العاجي، والتخلي عن دورها التقليدي.
- حرص الجامعة الجزائرية على جعل خدمة المجتمع من أولوياتها الرئيسية.
- مساهمة الجامعة الجزائرية في صنع الحلول بوصفها المؤسسة الرائدة في المجتمع، بالنظر لما تملكه من قدرات علمية وفكرية قادرة على التفاعل مع مجمل المتغيرات المحيطة بالمجتمع حاضرا ومستقبلا، فضلا على قدرتها على إنتاج المعرفة وتنميتها، واعتبارها مصدرا أساسيا لفهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا المتقدمة.

بناء على ما تقدم تهدف الدراسة الحالية إلى التأكيد أن:

مسؤولية ودور الجامعة في خدمة المجتمع تتحدد من خلال الوفاء الصحيح والسليم لمتطلبات

القيام بوظائفها الأساسية من حيث:

- ربط مختلف البحوث التي تجريها على اختلافها (نظرية أو تطبيقية) بمشكلات المجتمع واحتياجات أفراده ومؤسساته.
- تقديم المشورة والخبرة الفنية للعاملين في مختلف مؤسسات المجتمع عند الضرورة.
- تنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مختلف مؤسسات المجتمع أثناء الخدمة، وذلك للرفع من مستوى أدائهم واطلاعهم على الجديد في مجالات تخصصاتهم.
- تشجيع الشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع بما يخدم أهداف الكل.
- استحداث مراكز لخدمة المجتمع بداخلها أو بداخل مؤسسات المجتمع.
- ربط البرامج التعليمية بداخلها بحياة الأفراد ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم بداخلها هو تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات العلمية والاقتصادية والإجتماعية.
- ربط البرامج التعليمية بداخلها بما يجري في العالم الخارجي، بالتحديد بما يجري في عالم الشغل، فضلا على مواكبتها للتطور العلمي والتقني الحاصل في العالم المتغير.
- مساهمة البرامج التعليمية بداخلها في صناعة جيل المستقبل، بما يساهم في إخراج القيادات والكوادر الجادة التي تعمل على الاستجابة لحاجات الأفراد والمجتمع.
- مساهمة البرامج التعليمية بداخلها في تكوين أفراد صالحين لخدمة المجتمع بالشكل الأمثل، من خلال مقدرتهم على تحسس مشاكله وحاجاته وأولوياته التي يواجهها، ليسهل عليهم حلها أو معالجتها.
- مساهمة البرامج التعليمية بداخلها في تطوير المعرفة التي تعمل على إنتاجها من خلال مختلف البحوث التي تجريها بالمفرد أو بالشراكة مع مختلف مؤسسات المجتمع.
- فضلا عن ذلك تعمل الدراسة الحالية على التأكيد:
- أن رسالة الجامعة اليوم تختلف عما كانت عليه خلال العقود القليلة الماضية، فهي اليوم ملزمة للاستجابة لاحتياجات وآمال المجتمع، فضلا على معالجة مختلف مشكلاته، من حيث ضرورة سعيها إلى تقديم أدوار وخدمات جديدة له، من قبيل تزويد أفراده ومؤسساته على اختلافها بالمعرفة المتجددة والخبرة الفنية السليمة، لتصبح شريكا فعالا معه في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهه في مسار تحقيق التنمية المستدامة له ولأفراده ومؤسساته.

1. مفاهيم الدراسة:

المفهوم الاصطلاحي للجامعة: ينظر لها على أنها « ليست فقط مكانا للتدريس أو الذي يطلق عليه التعليم العالي ولكن ينظر لها أيضا على أنها مجموعة متنوعة من الوظائف القيمة، وعلاوة على ذلك لها وظائف أخرى مثل وظيفة " البحث" أو ما يسمى بتطوير وتقدم المعرفة». تعرف أيضا على «أنها أساس مركز التعليم، ومكرسة للحفاظ على المعرفة وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى مرحلة الثانوي». (عبد الله محمد عبد الرحمان1991)

التعريف الاجرائي للجامعة: تنظر الدراسة لمفهوم الجامعة على أنها:_مؤسسة " منظمة" إنتاجية رسمية ذات طابع علمي تعمل على نشر وإثراء العلم والمعرفة وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات المستفيدة من التراكم العلمي والإنساني في مختلف المجالات العلمية، وهي خادمة للمجتمع من خلال تقديم الاستشارات العلمية والخبرات لمختلف قطاعات المجتمع وتزويد هذه القطاعات بإطارات بشرية متخصصة وبتحويل البحوث العلمية إلى سلع وخدمات تسد حاجات المجتمع أو القطاعات التنموية الأخرى.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم الجامعة أنها:

- مؤسسة ذات نمط تعليمي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي، وتحتل موقعا بارزا في قمة نظام التعليم، وقد تكون قوة كبيرة لتطوير المجتمع الذي تتواجد فيه، كما قد تشكل عقبة أمام تطوره وازدهاره.
- المؤسسة العلمية التي تضم النخبة الممتازة في المجتمع، ويمكن اعتبارها من هذه الناحية السلطة العليا، بفضل ما يوجد فيها من أنواع العلم والمعرفة والبحث والاستكشاف والاختراع في مختلف ميادين العلم.
- فضاء حر للممارسة البحث المتخصص الذي يدرس مشكلات المجتمع في جميع المجالات ويعمل على صياغة حلول علمية وعملية لها.
- مؤسسة تربوية في قمة النظام التعليمي، تجمع بين مختلف التخصصات، لها دور أساسي في نشر المعرفة وتكوين مختلف الإطارات التي يحتاجها المجتمع للتطور والتنمية في كل الميادين، لها بنائها وميزانيتها وأهدافها التي تتوافق وأهداف المجتمع وسياساته وما يحدث من مستجدات وتطورات.

المفهوم الاصطلاحي لخدمة المجتمع: ينظر له على أنه «عبارة عن منهج منظم تتبعه المؤسسة من أجل مساعدة الأفراد والجماعات وحمايتهم من المشكلات الإجتماعية التي تواجههم، فضلا على تقديم المساعدة لهم في كيفية مواجهتها أو حلها، مع دعم امكاناتهم لتقديم الأداء الإجتماعي المنشود» كما ينظر له أيضا على أنه» الخدمة التي تعمل على إحداث العديد من التغييرات داخل المجتمع بشكل عام، مع إحداث تغييرات أيضا على أشكال تنمية المجتمع المختلفة»(ضحى بنت عبد العزيز الفايز 2017)

التعريف الإجرائي لخدمة المجتمع: تنظر الدراسة لمفهوم خدمة المجتمع على أنه: **الجهود التي تقوم بها المؤسسة الإجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية لتحسين الأوضاع الإجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية للأفراد والجماعات، فضلا عن الجهود التي تبذل لتلبية احتياجاتهم، وإحداث تغيير تنموي وسلوكي مرغوب فيهم.**

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم خدمة المجتمع أنه:

- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في اشراك الأفراد والجماعات في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية، من أجل تحقيق القفزة النوعية في مجال التنمية المستدامة.

- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها على تحريك العملية التنموية داخل المجتمع، مع خلق فرص للعمل وتخصيص الدخل للأفراد والجماعات.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها على تنظيم البرامج التكوينية والتأهيلية لأبناء المجمع لرفع مستواهم التعليمي أو الأدائي.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في تكريس وعي علمي لدى الأفراد والجماعات بأهم المشكلات المجتمعية التي يواجهونها فضلا على كيفية التعامل معها.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في تقوية الشعور بالمسؤولية داخل الأفراد والجماعات حول أدوارهم ومسؤولياتهم نحو المجتمع.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في تعبئة الموارد البشرية والمادية المعطلة وغير مستغلة لتحقيق الصالح العام في مختلف المجالات.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في الاستجابة لمختلف احتياجات الأفراد والجماعات داخل المجتمع.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في حل المشكلات والتناقضات التي تعرقل مسار التنمية داخل المجتمع.
- مساهمة المؤسسات على اختلاف نشاطها في تنمية الطاقات البشرية داخل المجتمع من خلال تغيير أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم بما يخدم المسار الحقيقي للتنمية.

المفهوم الاصطلاحي لخدمة المجتمع من زاوية الجامعة: ينظر لها على أنها» قيام الجامعة بإعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الإجتماعية ونقل المعرفة» كما ينظر لها أيضا على أنها» قيام الجامعة بصياغة وتشكيل وعي الطلبة، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمة وتنمية المجتمع»، فضلا عن ذلك ينظر لها على أنها» قيام الجامعة بتطبيق المعرفة ونتائج بحوثها في خدمة المجتمع وتطويره»(**عامر محمد الضبياني 2018).**

التعريف الإجرائي لخدمة المجتمع من زاوية الجامعة: تنظر الدراسة لمفهوم خدمة المجتمع من زاوية الجامعة على أنه مجموع الوظائف والمهام التي يتوقع المجتمع من الجامعة القيام بها، أو مجموعة الأنشطة والبرامج والخدمات التي تقوم بها كوظيفة من وظائفها الأساسية إسهاما في تلبية متطلبات المجتمع وحل مشكلاته وقضاياه.

يستفاد من التعريفات السابقة حول مفهوم خدمة المجتمع من زاوية الجامعة أنه:

- مساهمة الجامعة على مساعدة الطلاب في الحصول على وظيفة ملائمة لمؤهلاتهم العلمية.
- مساهمة الجامعة على تخريج دفعات قادرة على العمل في مختلف القطاعات والمؤسسات.
- مساهمة الجامعة على مساعدة الطلاب على تشكيل شخصيتهم الثقافيّة والمعنويّة، فضلا على تشكيّل طريقة التفكير والتعبير لديهم عن أفكارهم بطريقة واعية ومنظّمة.
- مساهمة الجامعة على إعداد طاقات بشرية إعدادًا أكاديميًا رفيع المستوى تعمل على تزويد سوق العمل بالموارد البشرية المناسبة، التي يقع على عاتقها تطوير المؤسسات الخاصة منها والعامة على حدٍ سواء.

- مساهمة الجامعة على إعداد البرامج التعليمية التي تأخذ في حسبانها عملية التنمية المجتمعيّة في المجتمع.
- مساهمة الجامعة على التعرف على حاجيات المجتمع المحلي، وتنظيم زيارات ميدانية حقليّة له بهدف التعرّف على مشكلاته عن قرب، والمساهمة في إعداد الخطط الحقيقية والفعالة لحلها بالتشارك معه.
- مساهمة الجامعة على تحقيق عناصر الجودة العلمية في البرامج الأكاديمية وفق معايير وأسس عالمية وذلك لأهداف عدّة أبرزها إعداد موارد بشرية مهرة جاهزة للدخول إلى سوق العمل، فضلًا عن الدور الفاعل في إنماء المعرفة العلمية والتقنية وإثرائها ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء اقتصاد معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار .
- مساهمة الجامعة على إعدادًا جيل علميً عالي الجودة، يستطيع أن يوظّف معرفته لحل المشكلات المجتمعيّة، ويساهم في تنمية المجتمع وتقدّمه ورفع مستوى معيشة أفراده، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي فيه.
- مساهمة الجامعة على المساهمة في تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة لأغلبية أفراد المجتمع.
- مساهمة الجامعة على نشر المعرفة والوعي الإجتماعي والصحي والاقتصادي بين أفراد المجتمع.
- مساهمة الجامعة على ترسيخ العلاقة القائمة بين الجامعة والمجتمع، من خلال تنمية البحث العلمي والتطبيقي وربطه بواقع العمل، إضافة لإعداد الكفاءات البشرية وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات.

فضلا على:

- مساهمة الجامعة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة.
- مساهمة الجامعة في نشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين لها.
- مساهمة الجامعة في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع.
- مساهمة الجامعة في تقديم الاستشارات العلمية والفنية لمختلف مؤسسات المجتمع.
- مساهمة الجامعة في انجاز البحوث التطبيقية والميدانية التي تخدم الصالح العام، والتي تساهم في ترقية الإنسان وخدمته.
- مساهمة الجامعة في إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لا تتاح لهم الفرصة في مزاولة الدراسة بداخلها دون التقيد بالنظام التقليدي لها.
- مساهمة الجامعة في تنمية العاملين في مختلف مؤسسات المجتمع خلال مزاولتهم لمهامهم من أجل الرفع من مهاراتهم الفنية أو المعرفية.

2. و اقع مساهمة الجامعة الجز ائرية في خدمة المجتمع:

في الوقت الذي زاد فيه اهتمام الجامعات الغربية بالحقول العلمية التي ترتبط بالأعمال التي لها علاقة بخدمة الجامعة، من خلال تهيئة البرامج التعليمية، وتسخير البحوث العلمية، فضلا على توثيق الصلة مع المحيط الخارجي لها، نجد الجامعة الجزائرية غير مهيأة بالمرة لتصبح فعالة

في قيادة هذا الجانب، لا من حيث نوعية البرامج التعليمية التي تعمل على تقديمها، ولا من حيث نوعية البحوث التي تعكف على اجرائها كل سنة، ولا حتى من حيث نوعية الإسهامات أو المبادرات التي تؤديها للأفراد والجماعات والمؤسسات داخل المجتمع.

فنظرة سريعة حول كل ما سبق تحيلنا إلى أن الجامعة الجزائرية عاجزة على:

- تكريس نمط تعليمي وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم.
- إخراج كوادر جديدة لديها تصور حول كيفية تلبية حاجات الأفراد والجماعات والمؤسسات داخل المجتمع.
- إخراج كوادر جديدة لها القدرة على التصدي لمختلف التغيرات والتحديات التي يواجها المجتمع ككل في كل المجالات والتخصصات.
- إخراج كوادر جديدة لها القدرة العلمية والفكرية اللازمة للتفاعل مع مجمل المتغيرات على اختلافها في الحاضر والمستقبل.
- إخراج كوادر جديدة لها القدرة على استيعاب وتوظيف التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع الذي يشهده عالم اليوم في كل المجالات والتخصصات.
- إخراج كوادر جديدة بإمكانها الاعتماد على التعلم والتقدم الذاتي، فضلا على اكتساب الاستقلالية والابتكارية والقدرة على الإبداع بما يخدم أهداف التنمية المستدامة التي ينشدها المجتمع بكل فئاته وقطاعاته.
- إخراج كوادر جديدة يكون المجتمع بحاجة لها في مختلف مجالات التنمية المستدامة.
- نقل المعرفة والبحث العلمي بالطرق السليمة والصحيحة، بالنظر لافتقادها للوسائل والامكانيات الضرورية لذلك.
- ربط البحوث التي تجريها بمشكلات واحتياجات القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية.
- تقديم المشورة العلمية والفنية للأفراد والجماعات والمؤسسات التي هم بحاجة إليها وقت الضرورة.
- تنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية للأفراد العاملين في مختلف القطاعات أثناء تأديتهم لمهامهم، من أجل الرفع من مستواهم الأدائي، فضلا على ربطهم بآخر المستجدات الحاصلة في ميادين تخصصاتهم.
- تسخير الأفراد والجماعات والمؤسسات للمشاركة في الأنشطة السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية.
- إنشاء مراكز بحث لها في مختلف المؤسسات الإجتماعية والاقتصادية، ولا إعطاء الفرصة لتلك المؤسسات على إنشاء فروع لها بداخلها، من أجل تحقيق التبادل المعرفي، فضلا على المساهمة معا في تطوير الإنتاج العلمي والتقني في كل المجالات والتخصصات.
- وضع السياسات أو صنع القرارات، أو حتى القيام بواجب النقد البناء لما يصدر من الهيئات السياسية في البلد من قرارات مصيرية قد ترهن مستقبل البلد والمجتمع، بوصفها المؤسسة العليا في المجتمع.

قد يعترض الكثير على هذه الرؤية، وقد يعتبرها البعض تحامل مفضوح من قبل صاحب الدراسة، وقد يراه آخر أنها عين الواقع والصواب.

لتأكيد أو نفي كل ذلك، دعونا نستعرض إسهامات الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع من خلال جهودها المبذولة في المجالات التي تعد وثيقة الصلة بهذا الميدان. من حيث التعليم الجامعي، البحث العلمي، والشراكة المجتمعية.

أ. اسهامات الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع من زاوية التعليم الجامعي:

بالرغم من العديد من الإصلاحات التي أجريت على نظام التعليم في الجامعة الجزائرية، بداية من المرحلة الأولى 1962-1969 مرورا بالمراحل اللاحقة، المرحلة الثانية 1970-1997، والمرحلة الثالثة 1998-2003، انتهاء بالمرحلة الأخيرة التي عرفت بالإصلاح الجديد 2004-2013(حاتم سماتي 2018/2017) والتي علقت عليها آمال كبيرة في تصحيح مجمل الاختلالات التي كان يعاني منها، فضلا على حمله لمواكبة المستجدات العلمية والتقنية التي يحياها العالم في ظل ظاهرة العولمة، فضلا على جعله أكثر استجابة لتطلعات الأفراد والمجتمع في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

لقد سعى هذا النظام الجديد لتحقيق الغايات التالية من حيث:

- إلغاء البون الواسع بين الجامعة الجزائرية والواقع على مختلف الأصعدة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية.
- تحقيق الإستجابة بفاعلية من قبل الجامعة الجزائرية للتحديات التي فرضها التطور المتسارع وغير المسبوق للتكنولوجيا وظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال.
- جعل الجامعة الجزائرية قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والدولية.
- إشراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة.
- إحداث موائمة بين متطلبات التعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي.
- ربط الجامعة الجزائرية بالفضاء العلمي والتفتح أكثر على التطورات العلمية خاصة المتعلقة منها بالعلوم التكنولوجية.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين بين الجامعة الجزائرية ونظيراتها الغربية بالخصوص.
- تحقيق الأفضل والأحسن للجامعة الجزائرية والرقي بها إلى مصاف الجامعات في الدول المتقدمة وتكييفها مع التطورات والمستجدات العالمية.
- ضمان الجودة في التعليم العالي في سياق يتسم بالعولمة والاقتصاد القائم على المعرفة من جهة والتنافسية وفعالية أداء منتج الجامعات من جهة أخرى.
- تقاسم التجارب المتعلقة بتعميم النظام التعليميLMD وتقييمه وتحديد الإجراءات الرامية إلى ترسيخ وتدعيم المرافقة البيداغوجية كآلية لتأمين ضمان الجودة.
- اقتراح مسارات تكوين متنوعة ومتعددة.
- ترقية المؤسسات الجامعية من الجانب البيداغوجي.
- نشر الوعي وتعبئة الأساتذة والطلبة والموظفين وصانعي القرار.

- إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة الخاصة بالقطاع الإجتماعي والاقتصادي، وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور العلمي.
- إرساء نظام تعليمي غاياته تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتعميمها وتنويعها في مجالات أساسية تتناسب مع المحيط الإجتماعي المهني، مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات، تتيح بصفتها تلك المعابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.(نزيهة عمران 2017/2016)

إلا أن المسجل ميدانيا أن هذا النظام الجديد لم يعمل على:

- إلغاء المناهج التعليمية التقليدية من الجامعة الجزائرية بالمرة.
- إلغاء الطرق التقليدية في التدريس المتمثلة في التلقين والحفظ، والتي تعد من العيوب التي تعيق كفاءة العملية التكوينية.
- معالجة الخلل الموجود بين مخرجات العملية التكوينية وسوق العمل.
- مراعاة احتياجات سوق العمل المتطورة.
- تحقيق أي تغيير يذكر على المستوى التكوين المعرفي أو المهني للطلبة.
- تغطية العجز الذي عانى منه النظام الكلاسيكي.
- لم يمكن الطلبة من الحصول على المعارف النظرية والتطبيقية التي تؤهلهم ليكونوا محل استقطاب من طرف السوق.(أسماء هارون 2010/2009)
- رفع نوعية التعليم وتحسين كفاءة مخرجاته ليرتبط ارتباطا عضويا باحتياجات البلاد وسوق العمل.
- جعل البرامج التعليمية مسايرة لمتطلبات المرحلة الحالية وطنيا ودوليا.
- جعل البرامج التعليمية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. (عفاف بوعيسي 2019/2018).

ب. اسهامات الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع من زاوية البحث العلمي:

إن النظرة المتفحصة حول هذه النقطة تحيل المتتبع لشأن البحث العلمي الممارس في الجامعة الجزائرية إلى الحقائق التالية:

- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال دون المستوى المطلوب من قبل المجتمع ومؤسساته.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال ساكنا وغير مواكب لما يجري في العالم من تطورات واختراعات واكتشافات، كان الأمر لا يعنيه.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال موجه لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال بعيدا عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يغيب

عنه التخطيط.

- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال تسوده الفردية والعشوائية في الإنجاز.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يغيب عنه الدعم الحقيقي سواء من داخل الجامعة أو من قبل مختلف مؤسسات المجتمع، بالخصوص الاقتصادية منها.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يفتقد الدعم المالي الكافي من قبل الجهات الحكومية والخاصة.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يفتقد إلى توافر المناخ الجامعي السليم للقيام به.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يجد صعوبة في توافر المعلومات والأدوات اللازمة لإجرائه.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يجد عدم القدرة على تشكيل فريق بحث علمي حقيقي من الباحثين المقتدرين.
- البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها بعد الاستقلال لا يزال يطغى عليه الكم دون الكيف.(حسين حطاب 2017)

وهو الأمر الذي يجعله:

- لا يتبوأ مكانه الحقيقي داخل المجتمع.
- لا يمارس دوره الحيوي في المشاركة في صنع القرار، أو تقديم ما يلزم من مشورة أو من دراسات رصينة، أو اقتراح بدائل، أو طرح خيارات متنوعة أمام صناع القرار، بإمكانها المساهمة في خدمة وتنمية المجتمع.
- لا يقدم الاستشارات والأولويات لصناع القرار.
- لا يقدم المستجدات العاجلة والفورية لصناع القرار.
- لا يساعد على إعداد الأجندات السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية التي تحدد المسارات الحقيقية للمجتمع في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.
- لا يساهم في تطوير المعرفة في الوسط العام.
- لا يساهم في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية في الوسط الجامعي.
- لا يساهم في الكشف عن مجمل المشاكل والاختلالات التي يعاني منها المجتمع.
- لا يساهم في تقديم الحلول العلمية والعملية لمختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع على تعددها.
- لا يساهم في الإستجابة لاحتياجات وتطلعات وآمال المجتمع.(خالد وليد محمود، 2013)

ج. اسهامات الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع من زاوية الشراكة المجتمعية:

يحيل هذا المفهوم إلى أن الجامعة عليها مسؤولية اتجاه المجتمع وجب عليها الوفاء بها والتي تتحدد في ضرورة سعيها إلى:

- تطبيق المعرفة التي تنتجها لحل مختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- تحقيق التقدم والرفاهية داخل المجتمع.
- الكشف على مشكلات المجتمع واقتراح وتصميم الحلول المناسبة لها من خلال إنشاء فريق عمل متخصص ومتكامل.
- استشراف مستقبل المجتمع من خلال رصد الفرص الممكنة لتنميته والوقوف على التهديدات التي تحيط به للحد منها.
- إبراز قادة الرأي والتعليم والفكر التخصصي والعام في المجتمع بما يحقق التوجيه السليم لمجمل الطاقات على اختلافها التي يتمتع بها المجتمع.
- الوفاء بمختلف احتياجات الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع.
- إشراك الأفراد والجماعات طوعا في الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للمجتمع.
- خلق اتصال مشترك مع مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد الخطط والبرامج المشتركة التي تصب في عملية التنمية المستدامة.
- تقديم الخدمات والنشاطات للأفراد والجماعات والمؤسسات التي هم بحاجة لها.
- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها.
- تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة وصناع القرار بما يستجيب ومكانتها الريادية في المجتمع.
- المشاركة في الندوات والمحاضرات التي تتناول الشأن العام للمجتمع من أجل رصد آماله وطموحاته، فضلا على تحسس آلامه ومشكلاته.
- السماح لمؤسسات المجتمع على اختلافها على تأسيس مراكز خدماتية أو انتاجية أو تعليمية أو علمية بداخلها للترويج عن نشاطها، فضلا على تعريفها عن مهام ونشاطات الجامعة لخلق الشراكة المطلوبة في العمل المستقبلي.
- رفع الوعي لدى أفراد المجتمع بما يجري حولهم من تحديات ورهانات.
- توفير فرص التعليم المستمر لكافة أفراد المجتمع ممن تتوفي فيهم مؤهلات الالتحاق بها، بصرف النظر عن طبيعة ظروفهم.
- فتح قنوات اتصال، وإقامة جسور مشتركة مع الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع، بما يسمح بمرور التيارات الفكرية بين الجميع، بما يخدم رسالتها المتعلقة بخدمة المجتمع.
- وضع نظام يشجع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تخدم مسألة خدمة المجتمع.(ساجد شرقي، 2008)

إلا أن الممارس في واقع الجامعة الجزائرية لا يعكس هذا التوجه، إذ أن الجامعة الجزائرية اليوم نجدها معزولة اليوم عن لعب هذا الدور من حيث القدرة على:

- تعزيز تنمية مؤسسات المجتمع على اختلافها.
- دعم الاقتصاد الوطني، من خلال استراتيجية متكاملة تستهدف تطوير هذا القطاع بأكثر من مبادرة تطويرية في التمويل الاستراتيجي، والتوسع في الأسواق العالمية.
- تعزيز دورها في خدمة وتنمية المجتمع مع ضبط ورفع كفاءة الأداء المؤسسي إدارياً وتقنياً،

والعمل على تدعيم علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

- عقد المؤتمرات والندوات الفاعلة لدعم الاقتصاد المحلي من خلال تسليط الضوء على موضوع الريادة والإبداع والابتكار وعرض ومناقشة قضايا محورية من شأنها إبراز أهمية الريادة في التنمية الاقتصادية الشاملة.
- إنتاج المعرفة ونشرها في المجتمع.
- تخريج نخب قيادية من أصحاب الكفاءة العلمية والعقلية والنفسية، التي تخولهم التفوق والنجاعة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية.
- النهوض بوظائفها الأساسية بالخصوص في مجال البحث العلمي بسبب تدني مخصصات البحث العلمي المقدرة لها من قبل الدولة.
- ربط نفسها بالعملية الإنتاجية والاقتصاد الوطني.
- ضمان المناخ الملائم لأعضاء هيئة التدريس في إنتاج المعرفة العلمية المتعلقة بمشكلات وآمال المجتمع.
- تنشيط البحث العلمي بداخلها وتطويره بما يسهم في حل المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع.
- خلق مشاركة فعالة بينها وبين مختلف القطاعات المجتمعية لإثراء عملية البحث العلمي.
- إجراء الدراسات الميدانية الواقعية للتعرف على مشكلات المجتمع.
- توجيه أعضاء هيئة التدريس لمعالجة مشاكل المجتمع.
- إيجاد الحلول للمشاكل الإجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- تقديم الأبحاث والمعارف والخبرات الضرورية لدفع عجلة التنمية والتقدم.

تسجيل هذا الوضع السلبي حول دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع، يحيلنا إلى تساؤل هام. هل السبب يتحدد في تخلفها وعدم قدرتها على مواكبة متطلبات هذا الجانب في مهامها ووظائفها الأساسية ، أم أن الأمر يتعلق بجملة من العوائق الفنية والمادية والبشرية والتنظيمية، تعمل دون تمكينها من الوفاء بهذا الجانب المهم في حياتها المهنية؟

الأكيد الإجابة ستتحدد في وجود عدد من العوائق التي تحول بينها وبين القيام بهذه الوظيفة الأساسية في حياتها. دعونا الآن نعمل على استعراض الأهم منها.

3. العوائق التي تحول دون قيام الجامعة الجزائرية بالمساهمة في خدمة المجتمع:

أ. العوائق الإدارية:

تتحدد في غياب أجواء من الحرية داخل الجامعة في إدارة نشاطاتها العلمية والأكاديمية والبحثية، والتي ألقت بظلالها على عدم قدرتها وقدرة أعضاء هيئة التدريس على التعبير عن أفكارهما بصورة مسموعة بأمانة وإخلاص وصدق دون أية قيود.

إن فقدان هذا الشرط الذي يعد أساسي للعمل الأكاديمي والبحثي لعضو هيئة التدريس

والجامعة ككل، فضلا عن المجتمع، عمل عن تغييب الجامعة وعضو هيئة التدريس عن:

- ملاحقة التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال التعليم والبحث العلمي الذين يعدان المدخلان الرئيسيان في خدمة وتنمية المجتمع.
- المساهمة في تحسين المعرفة والفهم كأساس لدعم اتخاذ القرارات ووضع السياسات حول قضايا المجتمع، من خلال التفاعل مع المؤسسات والمراكز التعليمية والبحثية ومؤسسات المجتمع.
- المساهمة في عملية التنمية المستدامة للمجتمع من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والبحثية والاستشارية والعمل التطوعي من خلال الشراكة مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع.
- المساهمة في الاستثمار الأمثل لطاقات المجتمع على اختلافها بالشكل الذي يحقق التوظيف الفعال لها في ميدان الوفاء بحاجات المجتمع.
- المساهمة في انجاز البحوث التي تخدم الصالح العام.
- المساهمة في حصر صورة واضحة ودقيقة للاتجاهات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحيطة بالمجتمع.
- المساهمة في الحد من ظاهرة عدم تقبل المجتمع لإنتاج الجامعة، ودرجة تقبله للتغيير والتطور الذي يأتي منها.
- المساهمة في اطلاق طاقات الإبداع داخل الجامعة والمجتمع.
- المساهمة في تحقيق وظائف الجامعة الثلاث بفعالية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- المساهمة في النهوض بالمجتمع من حلقات التخلف التي تحيط به.(غدير محمد منصور 2017/ 2018)

ب. العوائق المالية:

تتحدد في هيمنة الدولة على مصادر تمويل الجامعة في الجزائر، هو الأمر الذي حتما يساهم سلبا في:

- التأثير على تأدية الجامعة لوظائفها الأساسية، وفي تحديد أولوياتها، مما يقلص من هامش الحرية الأكاديمية والبحثية لديها ولدى أعضاء هيئة التدريس.
- قدرتها على المبادرة والابتكار مع تحمل المسؤولية.
- قدرتها على التخطيط العام لأنشطتها ولأهدافها البيداغوجيا والبحثية.
- قدرتها على تحديد شخصيتها المستقلة وهويتها المتفردة وذاتيتها المتميزة، فضلا على فعالية إدارتها.
- قدرتها على خلق الموائمة بين مخرجاتها التعليمية والبحثية بسوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة.
- قدرتها على الإستجابة للتحديات التي تواجهها أو تلك التي تواجه المجتمع.(**أمل راشد الحمدان واخرون 2019**)

فضلا على عوائق أخرى يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- عدم وجود ثقافة خدمة المجتمع داخل الجامعة.
- غياب رؤية استراتيجية داخل الجامعة في البرامج التعليمية والبحثية فيما يخص خدمة المجتمع، من حيث تحديد احتياجاته وتحدياته حاضرا ومستقبلا.
- قلة الكادر البشري المؤهل والقادر على خدمة هذا الجانب.
- ضعف المعلومات عن واقع المجتمع.
- انعدام مساهمة القطاع الخاص والعام في تمويل البحث العلمي بصورة عامة والموجه لخدمة المجتمع بصورة خاصة.
- حساسية المجتمع من البحوث ذات الطابع النقدي للمشكلات.**(مشاعل عبدالله محمد الحارثي 1436هـ)**

4. متطلبات تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع:

مادام الوضع بهذا الحال السيئ، ما السبيل لتجاوز هذه العوائق، فضلا على تفعيل دور الجامعة أكثر في خدمة المجتمع؟.

الإجابة تكون من خلال السعي إلى تطبيق الخطوات التالية من حيث:

- ضرورة تمكين الدولة الجزائرية الجامعة من الحرية الأكاديمية والإدارية والمالية، من حيث التزامها بعدم التدخل في إدارة شؤونها الداخلية، لا من حيث تعيين أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين بداخلها، ولا في ترقيتهم أو إعفائهم أو فصلهم، فضلا على تمكين الجامعة على إدارة أموالها وإنفاقها تبعا لقوانينها وأنظمتها وتعاليمها، بالإضافة إلى تمكينها من رسم سياستها التعليمية والبحثية بما يخدم أهدافها وأهداف المنطقة الجغرافية التي تتواجد بداخلها.
- ضرورة تمكين الدولة الجزائرية الجامعة من حق إنشاء الكليات والتخصصات وعقد المؤتمرات والندوات التدريبية أو التعليمية أو البحثية، ووضع البرامج الدراسية أو تعديلها أو الغائها بما يتماشى ورؤيتها الاستشرافية لاحتياجاتها واحتياجات المجتمع الذي تتعايش معه.
- ضرورة تمكين الدولة الجزائرية أعضاء هيئة التدريس من ممارسة العمل التعليمي والبحثي بحرية، دون أي تدخل أو منع أو رقابة من أي سلطة خارج الجامعة، وحقهم في التدريس والنقد والإبداع، فضلا على حقهم في التعبير عن أفكارهم ومناقشتها، وحريتهم في اختيار وإجراء البحوث ونشر نتائجها.
- ضرورة تمكين الدولة الجزائرية الجامعة من تنويع مصادر التمويل خارج إطارها في ظل احترام القوانين المنظمة لذلك.(ندى عبد الرحمان عبد العزيز أبو حميد، 2007)
- ضرورة الزام الدولة لمؤسسات المجتمع العامة والخاصة(الاقتصادية منها) على اقتطاع جزء محدد من أرباحها وتوجيهه لتمويل الجامعة في إطار مسؤوليتها الإجتماعية، فضلا على تمكين الطلبة والأساتذة من إجراء الدورات التدريبية والبحثية، مع تقديم كافة

التسهيلات لهم، بالخصوص المادية والمالية لبلوغ أهدافهم بالشكل السليم، كما هو حاصل في عدد من الدول الغربية، فرنسا مثال لذلك.

- ضرورة الزام الدولة للسلطات المحلية بالخصوص في الحواضر الكبرى بتخصيص جزء من ضرائبها الداخلية لتمويل نشاطات الجامعة، كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، على سبيل المثال.(هنداوي محمد حافظ، 2000)

فضلا على:

- ضرورة مسارعة الجامعة لإقامة شركات جادة مع مختلف مؤسسات المجتمع، من خلال العديد من الآليات الممكنة من حيث البحث المشترك، الأبحاث والاستشارات التي تأخذ عليها أتعاب وعمولة.
- ضرورة مسارعة الجامعة لإنشاء مراكز لتسويق نتائج أبحاثها، ومختلف خدماتها الفكرية والاستشارية داخل مختلف مؤسسات المجتمع.(هند محمد عبدالله الأحمد، 1437هـ)
- ضرورة سعي الجامعة إلى توفير المناهج التعليمية الجيدة التي تعتمد على خلق التفكير النقدي لدى الطلبة، فضلا على قدرتها على خلق الصلة بينهم وبين الواقع الذي يعيشون فيه.

ضرورة سعي الجامعة الى تشجيع البحث العلمي الجاد، الذي يكون قادرا على خدمة أهداف الجامعة ورسالتها بشكل خاص، وغايات وآمال المجتمع بشكل عام، مع توفير التسهيلات المالية والإدارية لأصحابه، وحمايتهم من أي تدخل من أي جهة كانت.

5. نتائج الدراسة:

المسجل من خلال عرض أفكار الموضوع أن:

- خدمة المجتمع من قبل الجامعة الجزائرية، أو تحملها لمسؤولياتها الإجتماعية، لا يزال مفهوم بعيد عن التفكير ما بالك عن الممارسة، والسبب يعود إلى:
- ضعف الإهتمام الرسمي من السلطات العليا لمفهوم خدمة المجتمع.
- غياب الرؤية المتكاملة والواضحة في رسالة الجامعة حول أهداف ومجالات خدمة المجتمع.
- عدم انخراط مؤسسات المجتمع مع الجامعة في الوفاء بمقتضيات هذا المفهوم، بالنظر إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين الطرفين، فضلا على وجود مظاهر عدم الثقة لديها في نوعية مخرجات الجامعة التعليمية والبحثية.
- مواجهة الجامعة للعديد من العوائق التي تحول دون التكفل بهذا الجانب من جانبها، من حيث غياب المناخ الديمقراطي في العمل بداخلها، نقص الإمكانات على اختلافها، عدم وجود علاقات فعالة بينها وبين المحيط الخارجي الخاص بها، فضلا على نقص الخبرات المعرفية والفنية لدى معظم أعضائها، بالخصوص أعضاء هيئة التدريس في كيفية الوفاء بمستلزمات هذا المفهوم، مع ضعف الإحساس والاستجابة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية

من قبل الأفراد ومؤسسات المجتمع.

- الأمر الذي أثر سالبا على دورها في خدمة المجتمع من حيث القدرة على:
- تحديد المشاكل والحاجات والأولويات للمجتمع التي يواجهها.
- تقديم تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الأفراد والمجتمع الفورية والمستقبلية.
- التنافس وقيادة التغيير الاجتماعي.

الأمر الذي يجعل الدراسة تقدم جملة من:

6. المقترحات:

- من الضروري تشجيع الجامعة من قبل السلطات الرسمية على أن تكون أكثر انخراطا في تشخيص واقع المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع كافة.
- من الضروري أن تتبنى الجامعة جملة من الآليات والنظم التنظيمية والقانونية لتفعيل هذا الجانب بداخلها.
- من الضروري وضع قيادة كفؤة على رأس الجامعة يكون بإمكانها إدراك أهمية خدمة المجتمع والنهوض به.
- من الضروري دعم ومساندة الجهود التي تقوم بها الجامعة في خدمة المجتمع من قبل كل الجهات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع.
- من الضروري مكافئة الجامعات والأفراد من هيئة التدريس الذين يولون اهتمام بهذا الجانب من قبل الجهات الرسمية بالخصوص.
- من الضروري أن تعمل الجامعة على ربط مخرجاتها التعليمية والبحثية بواقع سوق العمل.
- من الضروري أن تعمل الجامعة على إعداد الكوادر البشرية التي المجتمع هو بحاجة لها في مختلف النشاطات وتزويدها بأحدث المعارف والخبرات في مجال خدمة المجتمع.
- من الضروري أن تعمل الجامعة على تعميق الفهم الصحيح والسليم لمفهوم خدمة المجتمع لدى الكل داخل وخارج الجامعة.

الخاتمة:

بما أن استقرار ونمو وتقدم المجتمع يتوقف على درجة تعاظم دور الجامعة بداخله، فإن ذلك يستوجب منه العمل على جعل خدمته على رأس أولويات ومسؤوليات الجامعة، مع تمكينها من لعب أدوار جديدة بداخله، من حيث تطوير العلم والمعرفة، وتوسيع آفاقهما، مع ضرورة تمكينها

من إيجاد الكفاءات القادرة على تحديد الآفاق العلمية، ومحاولة الوصول إليها بما يواكب التقدم العلمي في المجالات العلمية كافة، فضلا على تذليل مجمل الصعوبات والمعوقات الملموسة، التي يمكن أن تشكل عائق أمامها في تطبيق فلسفة خدمة المجتمع بنجاح.

تحقيق ذلك من قبل المجتمع بالضرورة يجعل من الجامعة مصدر أساسي لقيادة المجتمع نحو الأفضل من حيث السهر الدائم والدؤوب منها، على تزويده بالكوادر البشرية التي هو بحاجة إليها للاستجابة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة، فضلا على المساهمة في التعرف على مشكلاته وتطلعاته بكفاءة من خلال نوعية البحوث التي تقوم بها، بالإضافة إلى تزويده بالخبرة والمشورة عند الحاجة والضرورة.

قائمة المراجع :

1. عبد الله محمد عبد الرحمان.(1991). سوسيولوجيا التعليم الجامعي. مصر: دار المعرفة الجامعية.
2. ضحى. بنت عبد العزيز الفايز.(2017)، «واقع مساهمة جامعة شقراء في برامج خدمة المجتمع». مجلة بحوث علمية. العدد 07.
3. عامر محمد الضبياني،(2018). «دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، دراسة ميدانية». المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد www.mecsj.com/ar.02.
4. حاتم سماتي.(2018/2017)، واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل اصلاحات تطبيق نظام LMD من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين. دراسة ميدانية بكل من جامعة تيارت وبسكرة. (دكتوراه منشورة)، علم النفس العمل والتنظيم، قسم العلوم الإجتماعية. كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة.(الجزائر).
5. نزيهة عمران.(2017/2016). دور اصلاح سياسة LMD في تحقيق جودة التكوين في الأنظمة المغاربية. دراسة حالة الجزائر. 2004-2016، (دكتوراه منشورة) في العلوم السياسية. تخصص سياسة عامة وتقييم سياسية. قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).
6. أسماء هارون.(2010/2009). دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية. تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD. (ماجستير منشورة) في علم الاجتماع. تحصص تنمية الموارد البشرية. فسم علم الإجتماع. كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة الإخوة منتوري. قسنطينة،(الجزائر).
7. عفاف بوعيسي. (2019/2018)، نظام LMD بين المشروع الرسمي وواقعية الجامعة الجزائرية. (دكتوراه منشورة) في علم الإجتماع التربوي. قسم علم الاجتماع والديمغرافيا. كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الانسانية. جامعة زيان عاشور، الجلفة.(الجزائر).
8. حسين حطاب. (2017). «واقع البحث العلمي في الجزائر ومعوقاتهن دراسة ميدانية لدى عينة من الاساتذة وطلبة ما بعد التخرج»، مجلة روافد، العدد 02. الجزائر.
9. خالد وليد محمود.(2013). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي. الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
10. ساجد شرقي.(2008). «دور الجامعات في تنمية المجتمع» مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد10، جامعة البصرة. العراق.
11. غدير محمد منصور.(2018/2017). الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها، (ماجستير منشورة) في أصول التربية، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة العلوم الإسلامية بغزة، فلسطين.

12. أمل راشد الحمدان وآخرون.(2019). «استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة 2030»، المجلة التربوية، العدد62. العربية السعودية.

13. مشاعل عبدالله محمد الحارثي.(1436). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية العلمية لدى عضوات هيئة التدريس بجامعة أم القرى. (ماجستير منشورة) في الإدارة التربوية والتخطيط. قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.

14. ندى. عبد الرحمان عبد العزيز أبو حميد.(2007). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية. دراسة ميدانية. (ماجستير منشورة) في الآداب. قسم الإدارة التربوية. كلية التربية. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

15. محمد، حافظ هنداوي.(2000). دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي بمصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. مجلة كلية التربية. دمياط، جامعة المنصورة.

16. هند محمد عبدالله الأحمد.(1437). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية.

الملتقى الدولي الأول الافتراضي حول: الرؤية الاستراتيجية في ربط الجامعة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المحلي

Le premier forum international virtual sur : La vision stratégique pour lier l'université au développement économique et social de la communauté locale

سليمة صبان

جامعةالجيلالي بونعامة -خميس مليانة- :dz.dbkm-univ@sebbane.s

الملخص :

إن موضوع دراستنا هذه انصب حول إبراز دور الجامعة في تفعيل البحث العلمي لأجل تحقيق تنمية المجتمع المحلي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا التركيز عليها باعتبارها صرح علمي وما تقوم به من نشر الوعي بين المجتمعات والبحث عن إعداد كوادر وإطارات، وتكوين خريجين مؤهلين للدخول لسوق العمل.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في الجامعة من خلال إجراء دراسة تحليلية لدور الجامعات في تعزيز أبحاثها، وإبراز دورها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، معتمدين في ذلك على المنهجين الوصفي والتحليلي المناسبان لتحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة، فيستعمل المنهج الوصفي لتفسير الظاهرة كما هي في الواقع، أما المنهج التحليلي للتعبير عن واقع البحث العلمي بالجامعات، وإبراز دورها في إعداد البحوث العلمية، مع تقديم اقتراحات وتوصيات ورسم رؤية استراتيجية بديلة لتطوير البحث العلمي .

الكلمات المفتاحية : الجامعة، البحث العلمي، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، المجتمع المحلي.

1. البحث العلمي الجامعي وواقعه في الدول العربية:

أ. ضبط بعض المصطلحات الخاصة بالدراسة:

- الجامعة:

تعرَف الجامعة على أنها: «هي المؤسسة التي تقوم بصورة رئيسية في توفير تعليم متقدم لأشخاص على درجة عالية من النضج ويتصفون بالقدرة الفعلية والاستعداد النفسي على متابعة دراسات متخصصة في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة».[1]

كما تعرف أيضا بأنها:» مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، وإيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصة مستمرة».[2]

وتعتبر الجامعة من المؤسسات التعليمية الهامة في تنمية القوى البشرية المنتجة، وذلك من خلال تزويد الأفراد بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الابتكار والتجديد ومن المساهمة الايجابية في صنع المستقبل، وتؤكد الأبحاث الاجتماعية على دور الجامعة في غرس قيمة العلم كقيمة أساسية من قيم المجتمع المعاصر.[3]

- البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على أنه:» عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى « الباحث» من أجل تقصّي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمّى « مشكلة البحث»، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى « منهج البحث» بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمّى» نتائج البحث».[4]

كما يعرَف أيضا على أنه: «وظيفة تميز المؤسسة الجامعية عن باقي المؤسسات التعليمية في المجتمع، وهو وظيفة أساسية للجامعة، وهو نشاط نظري أو تطبيقي أو كليهما معا، يقوم على قواعد وخطوات معينة وأدوات وطرق محددة، ويهدف الى استقصاء وجمع المعلومات والبيانات عن الظواهر والمشكلات والموضوعات، بغية التعرف على حقيقتها وتشخيصها والتنبؤ بمسارها واقتراح الإجراءات بشأنها، خدمة للفرد والمجتمع. ويقوم بالبحث باحثين متخصصين تلقوا تكوينا وتأهيلا متخصصا في مجال من مجالات العلم والمعرفة في الجامعة ومعاهد التكوين العالي».[5]

1 -أحمد منيغد، دور الجامعة في تعزيز الأمن الثقافي للطالب– دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التربية، جامعة باتنة، 2020-2021، ص 11.

2 - عربي بومدين، دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016، ص249.

3 -3سامية خضر صالح، الجامعة والخصوصية الثقافية،المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، مقال منشور في جامعة عين شمس، الجزء 02، من 3-5 ماي 2007، ص918.

4 -أمال قاسمي وآخرون، الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل – (سلسلة كتب المستقبل العربي، 64)، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 100.

5 -أحمد فلوح، واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد: 01، العدد: 01 جوان 2018، ص 13.

- التنمية الاقتصادية:

يعرفها البروفيسور» مايكل تودا رو» أنها: تحسن ظروف المعيشة تلبية لحاجات المواطنين وزيادة ثقتهم في مجتمع أكثر حرية وعدالة.» [6]

- التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية، فهي لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تعني:» تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعينه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي».[7]

كما تعرف أيضا على أنها:» حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية(مأوى، طعام، ملبس، هواء)، فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع المستوى ودون تقليل فرص الأجيال القادمة».[8]

- المجتمع المحلي:

يعرف أو جبر نونيمكوف المجتمع المحلي بأنه:» جماعة أو مجموعة من الجماعات القاطنة في إقليم معين، فرابطة الإقامة في منطقة محددة خاصية تميز المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات، كذلك التنظيم الكلي للحياة الاجتماعية في تلك المنطقة.»[9]

ب. و اقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وأهدافه وأهميته في تجسيد التنمية:

- واقع البحث العلمي في الجامعات العربية:

لقد ظلت الجامعات الإسلامية القديمة لقرون عديدة ترى أن مهمتها الأساسية تنحصر في نقل المعرفة القائمة من جيل لآخر عن طريق عملية التدريس، كما كانت هذه الجامعات ترفض فكرة البحث العلمي كوظيفة أساسية لها حتى أواخر القرن التاسع عشر.

لقد تعرض الوطن العربي لمرحلة ضعف التعليم وتدهوره وانحطاطه، والتي بدأت في المشرق الاسلامي والشمال الإفريقي، واستمر هذا الوضع حتى مرحلة اقتباس المجتمعات العربية للنظم التعليمية الغربية، كما أدركت الجامعات العربية في الوطن العربي الدور الجديد الذي يجب أن تقوم به، فجاءت نشأة العديد من الجامعات العربية حرصا على خلق الكوادر الفنية، ففتحت مختبراتها لكافة أوجه النشاط البحثي، وأصبحت مهمة البحث تعطي أهمية عليا في سلم الأولويات في كثير من دول العالم المتقدم. وزاد الإقبال على التعليم الجامعي خاصة بعد حصول معظم

6 -عربي بومدين، مرجع سابق الذكر، ص250.

7 - رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية- وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة- الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2006، ص130.

8 - محمد لخضر بوساحة ، نسيمة بحوص ، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة –دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي بتيسمسيلت-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد، 01، مارس 2019، ص74.

9 - رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص51.

الدول العربية على استقلالها من الاستعمار الغربي، وخلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، شهدت الجامعات العربية توسعا هائلا في أعداد الطلبة لم يقابله التغيير المطلوب في أنظمة وإدارة الجامعات أو حتى في الأموال المخصصة للتعليم العالي، وكانت النتيجة تدني المستويات التعليمية والكفاءات العلمية للخريجين.[10]

فالبحث العلمي منظومة تعتمد على مفاهيم العلماء والباحثين، وباعتبار أن الجامعات العربية تمتلك كوادر بشرية علمية وفنية تخطوا نحو الجمع بين البحث العلمي والتعليم من علماء وباحثين وإداريين وفنيين للحاق بركب التقدم العلمي العالمي.[11]

لقد كشفت مختلف التقارير الدولية أن البحث العلمي يساهم ما بين 25 و45 بالمائة في النمو الاقتصادي، وبهذا فإن البحث العلمي يتطلب تخصيص ميزانية من أجل القيام بالأبحاث والدراسات واقتناء التجهيزات اللازمة ودفع مرتبات للباحثين. [12]

- أهداف البحث العلمي:

يتطلب من أي باحث علمي القيام بتحديد الأهداف المرجوة من إعداده لبحثه على أن تكون أهداف واقعية تتوافق مع البحث ونتائجه، ويمكن صياغة هذه الأهداف على النحو الآتي:

- خدمة المجتمع.
- التعرف على الجديد واكتشاف المجهول.
- مواجهة التحدي لحل المسائل غير المحلولة.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية.
- استعراض المعرفة الحالية وتحليلها وإعادة تنظيمها.
- وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو مشكلة معية.[13]

وحتى تقوم الجامعة بأداء وظائفها البحثية على أكمل وجه يجب مراعاة الأمور التالية:

- وضع الخطط المتكاملة والمدروسة للبحوث العلمية التي تجريها الجامعة وتوجيهها نحو حل مشكلات المجتمع.
- تشكيل لجنة بكل جامعة لمراجعة التوجه العام لأنشطتها البحثية وإيجاد نوع من التوازن بين البحوث الإقليمية والقومية والدولية.
- عقد المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية التي تتناول قضايا المجتمع ومشكلاته.[14]
- ربط الدراسات العليا بحاجات المجتمع وقضاياه.

10 -صباح غربي ،دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي- دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: تنمية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014، ص50.

11 - سامية خضر صالح، مرجع سابق الذكر، ص923.

12 -عربي بومدين، مرجع سابق الذكر، ص254.

13 -سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2018، ص29-30.

14 - الهلال الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحدي والعشرين، الازاريطة- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 29.

- ربط الدراسات العليا بمتطلبات سوق العمل والتنمية وبالتالي تطور المجتمع ونموه.[15]
- توفر البيئة والمناخ العلمي المناسبين لمساعدة الباحثين على الإبداع والإنتاج.
- اعتمادها على بحث علمي لان أي تعليم جيد ما هو إلا محصلة استناده على نتائج البحث العلمي.
- الترقية الشاملة للمعارف.
- حماية البيئة وترقية الاقتصاد الأخضر.
- تعميق الدراسات في العلوم والحضارة الإسلامية.
- حماية التراث الثقافي والحضاري الوطني وتثمينه.
- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين.[16]

■ أهمية البحث العلمي في الجامعة:

يعتمد التعليم الجامعي اليوم على البحث العلمي باعتباره:

- يمثل مرحلة الإضافة والتنمية للمخزون الثقافي والمعرفي الوطني.
- يساهم في إثراء المعرفة ودفعها الى رحاب أوسع.
- عن طريق البحث العلمي يكتشف الطالب المعلومة بنفسه.
- أي مجتمع معرفي يحتاج إلى بحث علمي وطني يتم من خلاله تنمية الموارد تنمية مستدامة ورشيدة.[17]
- الحصول على تعليم ناجح مرهون بنتائج بحثية علمية.

وتحقق الجامعات تنمية مستدامة في مجتمعها المحلي استنادا للبحوث العلمية من خلال ما يلي:

- إجراء أبحاث على الصعيد الدولي والمحلي وذات العلاقة بالتنمية المستدامة.
- إنشاء مراكز بحث تعنى بالتنمية المستدامة.
- طرح التكوين في برامج الماستر والدكتوراه في مواضيع التنمية المستدامة.
- إجراء أبحاث حول تحليل أثر المخاطر البشرية والاقتصادية على البيئة.
- تخفيض الطلب على الموارد غير المتجددة وطرق تخزين الطاقة الجديدة من أجل الأجيال المستقبلية.[18]

ومن خلال إبراز أهمية البحث العلمي وأهدافه لابد من التنويه إلى:

■ أهداف الجامعة:

- القيام بالعملية التعليمية وتوفير أماكن ومراكز المعرفة والتعليم والتدريب والبحث.

15 -نظمى محمد بركة، دور الدراسات العليا الفلسطينية في تشكيل الوعي الوطني وخدمة المجتمع وتنميته (جامعة الأقصى نموذجا)، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتعاون مع جامعة عين شمس، (مقال منشور في مجلة جامعة القاهرة بعنوان مستقبل التعليم الجامعي العربي» رؤية تنموية» أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية، الجزء 02، من3-5 ماي2004 ، ص969.

16 - أحمد فلوح، مرجع سابق الذكر، ص18.

17 -محمد نبيل جامع، تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013،ص، ص 242، 243.

18 -محمد لخضر بوساحة ، نسيمة بحوص، مرجع سابق الذكر، ص78.

- إنعاش وترقية التنمية الفكرية والثقافية بين المواطنين و خلق شعور بالمسؤولية العامة لدى المتعلمين لإدراك الحقيقة والبحث عنها.
- القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد الحلول لمختلف المشكلات المعرقلة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- الإسهام الفعال في تبسيط العلوم والتكنولوجيا لشرائح المجتمع المختلفة.
- العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي الأكاديمي والتطبيقي وبين التعليم العالي الفني والتكنولوجي.[19]
- تدريب أصحاب الكفاءات لمواكبة الجديد والمستحدث في مجال تخصصهم.

■ دور الجامعة في تحقيق التنمية في المجتمع المحلي:

تختص أي جامعة بالتعليم والبحث العلمي لأجل تنمية القيم الإنسانية، وكذا المساهمة في رقي المجتمعات وتقدمها، وإعداد طلبة وخبراء مؤهلين لبناء وطنهم ومستقبلهم. وهذا لا يمكن أن تحققه الجامعة وحدها ما لم تكن لها بيئة محلية تتلقى منها السند والتأييد.ومن هذا المنطلق يمكن أن نحصر مهام الجامعة في تحقيق تنمية في المجتمع المحلي كما يلي:

- إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل لخدمة الأهداف المشتركة.
- اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة لنقل خبراتهم وتجاربهم.
- إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لان تأخذ طريق التنفيذ عن طريق مشروعات استطلاعية.
- وضع صيغة للعمل المشترك للمحافظة على القيم المعنوية للمجتمع.[20]

وعليه فإن الشراكةالموجودة بين الجامعة والمجتمع هدفها تحقيق التنمية، حيث أن تقدم وتحديث أي مجتمع يقاس بمدى ما حققته الجامعة من خطط وبرامج، باعتبارها بناء وتنظيم أكاديمي ونسق مفتوح على المجتمع يقوم بإحداث المزيد من عمليات التغيير الاجتماعي.[21]

2. أثر الجامعة ومؤسسات التعليم العالي في التغلب على الأزمات:

أ. العوامل المؤثرة على الجامعة في أداء دورها في تنمية المجتمع وعلاقتها بتحقيق التنمية:

■ عوامل تفعيل دور الجامعة لتحقيق التنمية:

هناك عوامل عديدة تؤثر على دور الجامعة في تحقيق مهامها في تنمية مجتمعها منها:

- إيجاد نوع من التحليل المتكامل للخدمة العامة، وإعطاء الاهتمام بالأبحاث المنصبة على متغير الدراسة الواعية.
- إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية كي تأخذ طريقها نحو التنفيذ إذا ثبت نجاحها.
- التوجه نحو الأسلوب التحليلي في تحليل وتقييم ما تقدمه الجامعات من خدمات لجمهور

19 - الهلال الشربيني الهلالي، مرجع سابق الذكر، ص 22.

20 - رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص56.

21 -زبيدة مشري، شهرزاد بولحية، التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، مجلد: 02، العدد: 01، مارس 2019، ص 259.

المستفيدين.

- وضع خطة للبحوث مما يسهم في حل مشكلات المجتمع.
- إعداد أسلوب لجمع ونشر المعلومات حول ما يقدم من خدمة للقطاعات المختلفة داخل المجتمع.[22]
- المشاركة والتعاون بين الأكاديميين والباحثين العرب في الداخل والخارج في دعم مسيرة التعليم العالي والبحث العلمي.
- اعتماد منظومة علمية عربية مبنية على البحث العلمي والتطوير الثقافي في ادارة كافة أنواع الأزمات والكوارث المشتركة.[23]

■ علاقة الجامعة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إذا كانت التنمية الاقتصادية تركز جهودها على تنمية الموارد المادية والاستغلال الأمثل لها في المجتمع بغية زيادة الإنتاج، فإن التنمية الاجتماعية تركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من غيرها من الموارد، وإذا كانت الموارد المادية والطبيعية والتكنولوجية مهمة للتنمية الاقتصادية، فإن العنصر البشري أهم من ذلك في توزيع عناصر الإنتاج وتمويلها.[24]

وعليه يتضح هذا الترابط الوظيفي من خلال إبراز علاقة الجامعة بالتنمية وما تحويانه من بناء اقتصاد المعرفة. كما أن بلورة العلاقة بين التعليم والتنمية بجعل الفرد محور عملية التنمية، و برزت هذه العلاقة بصورة أكثر عقب تبني الاتحاد السوفياتي سياسة التخطيط الشامل، وتأكيد هذه العلاقة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي من طرف العديد من علماء مختصون في هذا المجال أمثال لينر، وماكليلاند، هيجن، وشولتز وغيرهم.

إلا أن بداية الاهتمام لإثبات هذه العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 1962م، ومن أبرز الدراسات التي أثبتت هذه العلاقة –دراسة بيكر سنة 1964م، والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي، وتوصل إلى أن التعليم الجامعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية.[25]

وتتحدد هذه العلاقة فيما يلي:

- تحديد أسس التعليم العالي وأهدافه.
- التخطيط لسياسة التعليم العالي.
- تخطيط القوى البشرية وتوجيهها في مجال التعليم العالي.
- تنسيق سياسة الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي.
- تنسيق البحوث العلمية وربطها بحاجات وتنمية المجتمع الأردني.

22 -الهلالي الشربيني الهلالي، مرجع سابق الذكر، ص32-33.

23 -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،ادارة العلوم والبحث العلمي، سلسلة ندوات الألكسو العلمية في ظل جائحة كورونا حول»واقع البحث العلمي العربي: «تحدياته وآفاقه»، تونس،2021، ص21-22.

24 -حجيلة رحالي ،التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، معارف مجلة علمية محكمة، العدد: 17، ديسمبر 2014، ص158.

25 - رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص24.

- تنسيق حقول التخصص بين مؤسسات التعليم العالي.[26]

يمكن القول أن التنمية والجامعة يلتقيان في عنصر مشترك وهو الإنسان، حيث يتناول التعليم الجامعي شخصية الإنسان بجميع جوانبها، كما أن الجامعة تهدف إلى تنمية المجتمع، وإتاحة التقدم والتطور له والدفع الى تحقيق التنمية الشاملة، وهذا يتوقف على مدى نجاعة وفعالية الجامعة كمؤسسة تعليمية في تنمية المورد البشري وتأهيله لأن يكون قادرا على التكيف مع المتطلبات للنهوض بالتنمية.[27]

ب. الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء متغيرات المستقبل:

تعد الجامعة من أهم أولويات أي دولة، كونها تشكل عصب التنمية وقوة دافعة نحو إحداث إصلاح في المجال المعرفي والعلمي من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تعمل على تعزيز عنصر التنافسية بين الدول، والغاية من تحقيق هذه الإستراتيجية ما يلي:

- ضمان استقلالية الجامعات وتوسيع صلاحيات مجالس الأمناء وتأهيل قياداتها الأكاديمية والإدارية واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في تعزيز الأداء المؤسسي وتقييم الإدارة الجامعية.
- تطوير أسس القبول ومعاييره بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.
- تطوير الخطط والبرامج وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية والعربية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.
- تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة والنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي بسائر مراحله
- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ودعم الطلبة المتفوقين وغير القادرين ماديا.
- تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومنسجمة ومحفزة للإبداع والتميز وقادرة على بث الروح القيادية لدى الطلبة.[28]

ولتحقيق هذه الغايات لابد من توفر الشروط التالية:

- الوعي بكافة المتغيرات العالمية من حولنا.
- الوعي باتجاه السوق العالمي لأن جوهر أي حركة اقتصادية تتمثل في حركة السوق واتجاهاته العالمية والمحلية.
- الوعي بالثورة الاتصالات والمعلومات التي تغير شكل العالم.
- الوعي بقضايا العالم المختلفة من مشكلات بيئية ومشكلات الرعاية الصحية وغيرها.[29]

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأي دولة بمجهودات كبيرة من أجل الرفع من المستوى العلمي للجامعة وهذا بتحقيق الأهداف الآتية:

26 - نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة التعليم العالي، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013، ص، ص50-51.
27 -عربي بومدين، مرجع سابق الذكر، ص252.
28 -نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق الذكر، ص 25-26.
29 - رمزي أحمد عبد الحي، مرجع سابق الذكر، ص115.

- إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقل المعرفة.
- توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للابتكار والتميز.
- المساهمة في تنمية المعرفة في مجالات العلوم والفنون والآداب وغيرها.
- بناء نواة علمية تقنية وطنية قادرة على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.
- تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.[30]

■ **معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية:**

يواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العديد من المشكلات التي لابد من مواجهتها وإيجاد حلول لها، ومن هذه المعوقات ما يلي:

- غلق الجامعات للأقسام التي ليس لها مردود بحثي أو لا تقوم بأبحاث علمية سعيا وراء تحسين التصنيف الجامعي .
- تركيز الجامعات على درجات الدكتوراه وحصد الجوائز وهذا يؤدي الى هجرة العقول.
- نقص الدعم الكافي للطلاب في مجال البحث العلمي .
- عدم مراعاة الجوانب المختلفة للبحوث.
- تأثيرات الجهات المانحة وذلك بتقديم جهات غربية منحا لبعض ا لباحثين حول موضوعات غربية التوجه.[31]
- ضعف الابتكار والإبداع العربي نظرا لانخفاض الإنفاق على البحث العلمي لدرجة لا تتعدى 03% من الناتج الوطني الكلي في معظم الدول العربية.
- قصور تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية إذ لا يتجاوز 800 دولار في كل من مصر، الأردن، سوريا والمغرب، في حين يصل في إسرائيل وحدها أكثر من 10,000دولار.[32]
- غياب استراتيجية للبحث العلمي ترتبط بإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- عدم الطلب على البحث العلمي والاكتفاء بشراء المعرفة واستئجار الخبراء من الخارج.
- عدم وجود تنسيق بين المؤسسات التعليمية الجامعية يؤدي إلى صعوبة الوصل إلى نتائج يقينية ومضمونة حول البحوث وكذا تقديم الحلول المناسبة لها.
- سيطرة الاستراتيجيات السياسية على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وحرمانها من الأطر الصالحة ذات الكفاءة والإبداع المعرفي مما يؤدي الى هجرة العلماء وهجرة الأدمغة.
- ضعف إسهام القطاع الخاص في دعم البحث العلمي في الدول العربية و على عكس الدول العظمى.[33]

■ أسباب إخفاق التعليم العالي في تلبية احتياجات المجتمع:

30 -نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق الذكر، ص، 28.
31 - نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق الذكر، ص 112.
32 - محمد نبيل جامع، مرجع سابق الذكر، ص 228.
33 -نفس المرجع، ص 233.

- اختلال الموازنة بين التخصصات الإنسانية والتخصصات العلمية والتركيز على الاختصاص الأول.
- اعتماد سياسة الكم على حساب النوع.
- التأكيد على المادة الدراسية بحد ذاتها دون تأكيد مماثل على المهارات والخبرات.
- هبوط مستوى اندفاع الطلبة وحرصهم على التعلم والجمع بين العمل والدراسة والاهتمام أكثر بالعمل.
- الافتقار الى أساتذة جامعيين مؤهلين تربويا للقيام بالتدريس.
- هجرة الكثير من الأساتذة ذوي الخبرة والكفاءة الى الخارج بسبب ارتفاع مستوى المعيشة
- ضعف اهتمامهم بالبحث العلمي والابتعاد عن المشاركة في الجهود الجامعية لخدمة المجتمع.[34]
- فشل الجامعة في جذب الشباب للمعرفة وللمهارة والمشاركة في تنمية المجتمع.[35]

خاتمة :

يمثل البحث العلمي في المؤسسات الجامعية ديناميكية كبيرة نظرا لتشعبه وتماسكه مع التعليم الجامعي وكذا مؤسسات التعليم العالي، وهو أحد الوظائف التي تميز الجامعة عن باقي المؤسسات الأخرى، باعتباره معيار لقياس جودة التعليم في الجامعة، ووسيلة للتقدم والتطور، وهذا لا يتحقق إلا بوجود بيئة وقاعدة أساسية لانجازه ألا وهي مخابر البحث العلمي في الجامعة.

يساهم البحث العلمي بدرجة كبيرة في السياسة التنموية لأي بلد، لذا عملت الدول العربية على إنشاء مخابر بحث بمؤسساتها الجامعية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره، وكذا إنتاج المعرفة والمساهمة في التنمية البشرية، وهذا لا يكون إلا بتظافر جهود باحثين وأكاديميين وعلماء العرب فيما بينهم. مع الحفاظ على العلاقات والتبادل العلمي والتعاون الأكاديمي مع باحثين في جامعات أجنبية لتطوير القدرات البحثية في الدول العربية لكن بتحفظ حماية للتراث والثقافة العربية.

34 -مارتن الكلوفلن، التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم العالي، ترجمة: أشرف محمود، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص، 166-167.

35 - سامية خضر صالح، مرجع سابق الذكر، ص921.

قائمة المراجع :

1. إبراهيم الظاهر نعيم . (-2013 2014). إدارة التعليم العالي، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ص 50-51، -25 26، 28، 112.
2. أحمد عبد الحي رمزي. (2006). التعليم العالي والتنمية-وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ص130، 51، 56، 24، 115.
3. بومدين عربي. (2016). دور الجامعة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، ص 249، 250، 254، 252.
4. بوساحة محمد لخضر، بحوص نسيمة. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة –دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي بتيسمسيلت،(صفحة 74-78). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 01، مارس.
5. الكلوفلن مارتن. (2012). التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم العالي، ترجمة: أشرف محمود. (صفحة 166- 167). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
6. محمد بركة نظمى. (من3-5 ماي2004). دور الدراسات العليا الفلسطينية في تشكيل الوعي الوطني وخدمة المجتمع وتنميته (جامعة الأقصى نموذجا)، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتعاون مع جامعة عين شمس(صفحة 269). مقال منشور في مجلة جامعة القاهرة بعنوان مستقبل التعليم الجامعي العربي» رؤية تنموية» أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية، الجزء 02.
7. منيغد أحمد. (2020-2021). دور الجامعة في تعزيز الأمن الثقافي للطالب– دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع التربية، (صفحة 11). جامعة باتنة.
8. مشري زبيدة ، بولحية شهرزاد. (مارس 2019). التعليم العالي في الجزائر وسياسات التشغيل، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، مجلد: 02، العدد: 01. (صفحة 259). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. نبيل جامع محمد. (2013). تطوير التعليم العالي في ظل النهضة العربية المعاصرة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 242- 243، 228، 233.
10. سلمان المشهداني سعد.(2018). منهجية البحث العلمي، (صفحة 29-30). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،
11. فلوح أحمد. (جوان 2018). واقع مخابر البحث العلمي في الجامعة ومقترحات تطويرها، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد: 01، العدد:01، ص 13، 18.
12. قاسمي أمال وآخرون. (2013). الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل– (سلسلة كتب المستقبل العربي،64)، (صفحة 100)، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. رحالي حجيلة. (ديسمبر 2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، معارف مجلة علمية محكمة، العدد: 17، ص 158.

14. الشربيني الهلالي الهلالى. (2007). التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحدي والعشرين، الازاريطة- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص 29، 22، 33،32.

15. خضر صالح سامية. (من 3-5 ماي 2007). الجامعة والخصوصية الثقافية، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، مقال منشور في جامعة عين شمس، الجزء 02،.. عين الترك. ، ص918، 923، 921.

16. غربي صباح. (2013- 2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي- دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص: تنمية. (صفحة 50.) . جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

17. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2021). ادارة العلوم والبحث العلمي، سلسلة ندوات الألكسو العلمية في ظل جائحة كورونا حول»واقع البحث العلمي العربي: تحدياته وآفاقه»، (صفحة 21- 22). تونس.

معوقات البحث العلمي في الوطن العربي و سبل النهوض به

Scientific research obstacles in the Arab world and the ways to advance it

عفاف بليل

جامعة محمد بوضياف مسيلة affaf.bellil@univ-msila.dz

الملخص :

حاولنا من خلال هذه المقال التطرق لواقع البحث العلمي في الوطن العربي من خلال التعرف على المعوقات و الصعوبات الكامنة وراء تدني فعالية الأبحاث العلمية :و محاولة إعطاء بعض الحلول و الاقتراحات التي من شأنها النهوض بالبحث العلمي و اللحاق بركب الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية : المعوقات، البحث العلمي.

مقدمة

يعد البحث العلمي المحرك الأساسي لعملية التنمية ، فهو يدفع عجلتها إلى الأمام ، ومن خلاله تستطيع الجامعات و المؤسسات البحثية مواجهة قضايا المجتمع و التنمية و تشخيص المشكلات الاقتصادية المختلفة و خاصة مشكلات الصناعة و الزراعة ومن ثمة تستطيع أن تلبي حاجات المجتمع على الصعيدين الكمي و النوعي عن طريق البحث العلمي.(ياقوت،2007،ص133)

وعليه فتطور البلدان ورقيها مرتبط ارتباطا وثيقا باعتمادها على البحث العلمي و توسيع نطاقه ،إذ يساعدها على احتلال الصدارة ضمن البلدان المتقدمة، و الجامعة باعتبارها من أهم المؤسسات في الدولة، وظيفتها إعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة للتنمية الوطنية، تحمل على عاتقها وظيفة البحث العلمي الذي يعد الوسيلة الفعالة لتحقيق أي تقدم علمي أو اجتماعي أو اقتصادي، و أصبح مقياس يقاس به تقدم الدول او تأخرها، وبناءا على ما سبق و إدراكا لأهمية البحث العلمي ، جاءت هذه المداخلة للتعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومحاولة الكشف على المعوقات و الصعوبات التي تقف عقبة في تحقيق أهدافه المرجوة، و التطرق لسبل النهوض به و تطويره.

1. تعريف البحث العلمي:

أ. لغة:

البحث العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للمصول إلى قضاياه الكلية أي القوانين العلمية فهو الطريقة التي يبنى بها العلم قواعده و يصل إلى حقائقه. (عبد الوارث، 2020،ص309).

ب. اصطلاحا:

لقد تعددت التعاريف حول البحث العلمي تبعا لأهدافه و مجالاته و مناهجه، ونذكر منها:

- البحث العلمي هو عمل منظم يبحث عن العلاقات المتبادلة بين الظواهر و الأحداث و المتغيرات المختلفة و ذلك من خلال فكر و جهد علمي ذو طبيعة منهجية ، يهدف إلى اكتشاف معارف جديدة ، و التأكد من صحتها و تحليل العلاقات بين الحقائق و المتغيرات المختلفة و كذا ايجاد حلول للمشكلات التي تواجهه ، و اكتشاف الحقائق من خلال تحليل المعلومات الدقيقة و الشواهد المتاحة و الأدلة و الحقائق في إطار قوانين عامة لها مناهجها الواضحة ، فالبحث العلمي وسيلة لتحقيق الأهداف بطريقة منظمة و ليس غاية في حد ذاته .(الشناوي ،أحمد، ،ص3).
- يعرف البحث العلمي بأنه نشاط علمي منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بينهما، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية لهذه الوقائع.

- يرى جيلفورد مودي G.MOOD : أن البحث العلمي منهج لاكتشاف الحقيقة ، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي ، و يقوم هذا المنهج بتحديد و صياغة المشكلات العلمية و فرض و اقتراح الحلول و جمع المعلومات و تنظيمها ثم استخلاص النتائج و التأكد من ملاءمتها للفروض المبدئية. (عبد الوارث،2020،ص303)
- البحث العلمي هو أداة ووسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق مقبول لتثبيت و ترسيخ الحقيقة و في المجالات الانسانية ، حيث يتم عرضها و تقدمها بموضوعية و هو الطريق المسير لترسيخ الاتفاق العقلي بين الناس و جعل أحكامنا أكثر قبولا و الدقة لدى الآخرين.(يونسي، بدران، برويس،2020،ص150)
- البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى(نتائج البحث) .(ياقوت،2007،ص12)
- البحث العلمي Scientific Search هو استخدام الطرق و الأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة و التحقق منها بهدف نمو المعرفة الانسانية ، و يؤكد البعض الآخر على الجوانب التطبيقية للمعرفة العلمية في حل مشكلات معينة ، أو مسعى إنساني و جهد بشري مقصود، يتم التخطيط له بطريقة عقلانية موضوعية ، و يمكن عن طريقه أن يحقق الانسان طموحاته النبيلة و أهداف مجتمعه في شتى المجالات مستغلا في ذلك ذكائه العقلي و الفكري .(عبد الوارث، 2020،ص 311)

2. أهداف البحث العلمي:

يهدف البحث العلمي إلى :

- فهم قوانين الطبيعة و السيطرة عليها و توجيهها لخدمة الانسان .
- دراسة الظواهر المختلفة و استنباط قوانين عامة أو نظريات تفسر تلك الظواهر و العلاقات التي تحكمها ومن ثمة إمكانية التنبؤ بها و التحكم فيها.
- ايجاد الحلول للمشكلات المختلفة التي تواجه الانسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها .
- تطوير المعرفة الانسانية بالبيئة المحيطة بكافة أبعادها و جوانبها الطبيعية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و الادارية و غيرها.**(عامر،2021،ص310)**

3. خصائص البحث العلمي:

يتصف البحث العلمي بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- طريقة للوصول إلى حل لمشكلة أو أكثر تؤرق الباحث أو يحتاج إليها المجتمع.
- معالجة المفاهيم و الرموز و المفردات وصولا للتعميم على سبيل النموذج لمعرفة أو

لتعديلها أو التحقق منها كليا أو جزئيا.

- الطريقة المنهجية للوصول إلى إجابات منطقية لأسئلة ملحة و مؤرقة.
- يسير البحث وفق طريقة منظمة بما يأتي :

- يبدأ بسؤال في عقل الباحث .
- يتطلب البحث تجديدا للمشكلة ، وذلك بصياغتها صياغة محددة و بمصطلحات واضحة.
- يتطلب البحث وضع خطة توجه الباحث للوصول إلى حل .

- البحث العلمي عمل دقيق يتطلب صفات يجب أن يتميز بها الباحث أهمها:

- الصبر و المثابرة .
- حب الاستطلاع و التقصي و توفر الفضول العلمي.
- عدم التشهير العلمي بالآخرين أو السخرية من منجزاتهم.
- الموضوعية و الأمانة و الابتعاد عن الذاتية و التحيز و ضرورة تحري الحقيقة. (العزاوي،2008،ص29).- جمع البيانات عن الظاهرة بهدف التفسير أو التوجيه أو التنبؤ.

كما يمكن تلخيص الخصائص فيما يلي:

- الموضوعية: حيث تتم خطوات البحث العلمي كافة بشكل موضوعي غير متحيز، بعيدا عن الآراء الخاصة و الأهواء و التعصب للرأي، والموضوعية في البحث العلمي تمنع من الوصول إلى نتائج غير علمية.

- القدرة الاختبارية : ويقصد بها أن تكون الظاهرة أو مشكلة البحث قابلة للاختبار و القياس ، ونعني كذلك إمكان جمع المعلومات اللازمة للاختبار الإحصائي للتأكد من صحة الفر وض.

فمن السهل على الباحث أن يختار موضوعا جذابا يلقى القبول من المشرف أو الجامعة ، في حين لا تتوفر لهذا البحث القدرة على اختبار الفروض أو القدرة على تحقيق الأهداف ، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف توفر البيانات أو ضعف القدرة على التحليل ، أو عدم توفر البرامج الإحصائية المناسبة للتحليل ، أو غير ذلك من الأسباب .

- **إمكانية تكرار النتائج وتعميمها:** حيث يمكن الحصول على نفس النتائج تقريبا مرة أخرى إذا تم اتباع نفس المنهجية العلمية و خطوات البحث و في نفس الشروط ، كما أنه يمكن تعميم النتائج على الحالات المتشابهة في نفس البلد أو غيره، و بدون القدرة على التعميم يصبح البحث العلمي أقل أهمية و فائدة .

- **تحديد الهدف:** لابد على الباحث أن يحدد غايته و أهدافه من البحث بشكل واضح ، ويسعى من خلال خطوات البحث و السير فيه إلى تحقيق تلك الأهداف دون تخبط أو تشعب أو خروجها عنها ، أو الانتقال إلى تحقيق أهداف لم يعلن عنها والتي يمكن أن تصرفه عن تحقيق الأهداف الأساسية للبحث.

- **التبسيط و الاختصار:** أي التبسيط المنطقي و الاختصار غير المخل في العرض و المعالجة و التناول المتسلسل للبيانات و المعلومات و كذلك دون أي حشو أو تعقيد في الأسلوب أو التحليل.
- **المرونة:** فالبحث العلمي يلائم المشاكل المختلفة و يتمنكن من علاج و بحث الظواهر المتباينة.
- **التراكمية:** يقصد بها تراكم المعرفة ومن هنا تنشأ أهمية الدراسات السابقة و إثباتها في بداية البحث.
- **التنظيم:** يقصد به إتباع المنهج العلمي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ووضع الفروض و اختبارها عن طريق التحري و جمع البيانات ثم الوصول إلى النتائج، كما يعني التنظيم طريقة عرض الباحث للبيانات وتسلسلها ليسهل على القارئ فهمها و التعاطي معها بشكل فعال.(المحمودي ،2019،ص15-17)

4. المعيقات و الصعوبات التي تواجه البحث العلمي:

لقد تعددت العوامل المعيقة للبحث العلمي في الوطن العربي ، ولقد أشار**قنديل فؤاد** إليها في كتابه فلسفة التعليم بين الواقع و المأمول ، والتي سنوجزها فيما يلي :

- البيروقراطية و المشكلات الإدارية و التنظيمية.
- نقص الحرية الأكاديمية في البحث العلمي.
- تأخر نقل التقنية من الدول المتقدمة إل الدول العربية.
- الفساد المالي و الإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية.
- بقاء الكثير من البحوث العلمية تحت قيادات مترهلة غير قادرة على مواكبة التقدم العالمي في مجال التكنولوجيا.
- ظروف العمل السيئة في الجامعات العربية، كما أنها تتميز بالرتابة و غياب التفكير النقدي.
- غياب التنسيق و العمل الجماعي بين الباحثين الذي من شأنه خلق جودة البحث و فتح قنوات الاتصال بين مختلف التخصصات.
- هجرة الأدمغة و الكفاءات العلمية من الوطن العربي إلى الدول المتقدمة ، هذه الأخيرة تفتح له آفاق واسعة للبحث العلمي ، كما توفر لها مخابر البحث المجهزة بأحدث و أرقى التجهيزات ، و لقد أكد تقرير الجامعة العربية حول العمل و البطالة الذي عرضته جريدة الجزيرة الالكترونية (2008) بعنوان «ارتفاع هجرة العقول العربية» ، حيث تم الكشف عن 34% من الأطباء العرب متواجدين في بريطانيا ، وأكد التقرير أن سبب هذا الهدر في في النخبة من الكفاءات العلمية القادرة على رفع من جودة البحث العلمي يعود إلى

تزايد القيود المفروضة على جرية ممارسة البحث العلمي و بالتالي زيادة الشعور بالاغتراب للكفاءات داخل أوطانها (شطيبي،2021،ص543).

- كما يشكل الباحث نفسه عقبة في سبيل البحث العلمي من خلال ضعف التكوين الثقافي و العلمي له، إذ أن بعض الباحثين تقتصر ثقافاتهم على بعض المعرفة النظرية أو العملية في مجال التخصص فقط ،و قد يكتفي بعض بالأصول العامة للتخصص دون التعمق في جزئياته ، كما أن سيطرة بعض الاعتبارات الشخصية على بعض الباحثين أدت إلى انخفاض انتاجياتهم البحثية ، فقد وظفوا بجوثهم من أجل الترقية أو التثبيت أو حب الظهور إلى غير ذلك فغابت عنها الأصالة و الابداع و ظلت بعيدة عن معالجة قضايا المجتمع.(عامر،2021،ص335)

ومن خلال ما سبق يمكن إجمال هذه المعيقات ضمن عنصرين مهمين هما:

أ. التخطيط الاستراتيجي:

إن عدم وجود استراتيجيات واضحة لدعم البحث العلمي و عدم الوعي بأهميته و شح الموارد الاقتصادية لدي بعض الدول ، تعد عقبة رئيسية أمام تقدم البحث العلمي في الوطن العربي، فعدم وجود خطط في معظم الدول العربية في مجال البحث العلمي ، يعتبر من أكبر الصعوبات التي تواجه الباحث وكذلك عدم مراعاة لما يصدر من أبحاث وجهود علمية كبيرة في شتى المجالات العلمية.

ومن أثر المعيقات التي تعيق الباحث أثناء بحثه في هذه المرحلة تتمثل في جمع البيانات و المعلومات من مصادر موثوقة و حديثة و كذلك ندرة المراجع و عدم تجديدها مما يجعل الباحث يتكبد الأعباء المالية على نفقته الخاصة للحصول على المعلومات اللازمة .

ب. الدعم المالي والمخصصات المالية:

يعد المعوق المادي من أكبر المعوقات التي يمكن أن يتوقف البحث بسببها لعدم قدرة الباحث على تحمل التكاليف المادية ، وهذا راجع لقلة الدعم المادي المقدم من مراكز البحوث و الهيئات التعليمية الحكومية التي تعد الممول الرئيسي للبحوث العلمية بنسبة 80%على عكس البلدان المتقدمة التي تعتمد على تمويل القطاع الخاص مثل الولايات المتحدة و اليابان بنسبة 70%.(المع توق،2021،ص438).

5. العوامل التي تساعد على النهوض بالبحث العلمي:

- وعي المجتمع بدور البحث العلمي و توفير الامكانيات المادية و التمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي و مواكبة تحديات العصر .
- مشاركة الشركات و المصانع الكبرى في تمويل البحوث العلمية عن طريق حل المشكلات الفنية و العلمية لهذه الشركات و المصانع عبر اجراء أبحاث و دراسات علمية من الواقع

و إثراء العملية البحثية من جهة أخرى .

- تشجيع الندوات و المؤتمرات و الاجتماعات و دعوة كافة المتخصصين و المهتمين بالبحث العلمي، من أجل تنمية العلاقات و فتح آفاق جديدة مما يعطي البحث العلمي ثراء واسعا و مجالا رطبا.
- تخصيص اعتمادات مالية كافية لإجراء البحوث التطبيقية.
- القيام بمتطلبات التحسين والتوعية بأهمية أنشطة البحث والتطوير و الابتكار على جميع المستويات مدارس، جامعات، مؤسسات صناعية)
- إنشاء جائزة وطنية للابتكار على أساس معايير محددة مسبقا عن طريق لجنة وطنية.
- التشجيع على إنشاء جمعيات مهنية للمبتكرين و المبدعين على الصعيد الوطني.
- تشجيع إنشاء مخابر و حدات بحث في المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة.
- إصدار قوانين حول الابتكار لتوثيق الصلة بين المراكز و الجامعات من جهة القطاع الصناعي من جهة أخرى، من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا من البحث العلمي نحو المؤسسات. (يونسي، بدران، برويس، 2020،ص160)

6. توصيات:

- نشر الوعي بأهمية أنشطة البحث و التطوير مع ترقية أنظمة المعلومات لدى مراكز البحث.
- استحداث مراكز بحثية جديدة تواكب العصر الرقمي.
- توفير الميزانية اللزمة لهذه المراكز.
- الاهتمام بالباحثين و تحسين ظروفهم المادية و الاجتماعية.
- الاستفادة من الخبرات الداخلية و الخارجية في عملية البحث العلمي.
- تشجيع الاختراعات و الابتكارات.
- تشجيع التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المحلية و العربية و العالمية.
- ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع و التنمية.
- تشجيع القطاع الخاص لدعم و تمويل البحث العلمي و زيادة الاستثمار فيه .
- وقف هجرة الأدمغة إلى الخارج بتحسين أوضاعهم و تأمين مستلزماتهم التي يحتاجونها لإنجاز أبحاثهم في بلدانهم.
- تجهيز مراكز و مخابر البحث بالمعدات العلمية و التقنية المتخصصة و تشجيع العاملين

في قطاع البحث و التطوير عن طريق منح الحوافز المالية.

خاتمة

وختاما نلاحظ أن البحث العلمي يواجه صعوبات و معوقات تقف عقبة في سبيل تقدمه و في سبيل تحقيق أهدافه ،فالبحث العلمي لا يقوم دون توفر البيئة المناسبة الفعالة التي تكفل له تحقيق نتائج تعود بالفائدة على مجتمعاتها ،و بالرغم من أهمية البحث العلمي في تطوير المجتمعات إلا أن واقع البحث العلمي في الوطن العربي يعاني من غياب الاستراتيجيات والسياسات التي تهتم بتنظيم البحث العلمي و توجيهه الوجهة السليمة .

قائمة المراجع

1. رحيم يونس كرو العزاوي .(2008). مقدمة في منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى،عمان: دار دجلة. .
2. طارق عبد الرؤوف محمد عامر.(2021).ماهية و خصائص و دوافع البحث العلمي و معوقاته و مشكلاته و كيفية التغلب عليها «تصور مقترح» ، الكتاب الجماعي الدولي المجكم ،الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،برلين ألمانيا.
3. عبد القادر محمد عبد القادر السيد. (2018). البحث العلمي في الوطن العربي الواقع و مقترحات التطوير، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، العدد الثاني.
4. عيسى يونسي، دليلة بدران، وردة برويس،(2020). البحث العلمي وظيفة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها «دراسة نقدية» ، مجلة سيولوجيا الجزائر .
5. غالية الشناوي ابراهيم، حاتم توفيق أحمد.(2016). أهمية البحث العلمي الجامعي في تنمية المجتمع في عصر الجودة و الاعتماد الأكاديمي.
6. فاطمة الزهراء شطيبي .(2021). البحث العلمي المنتج (الآليات و العوائق)، الكتاب الجماعي الدولي المجكم ،الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،برلين ألمانيا
7. محمد سرحان علي المحمودي.(2019) .مناهج البحث العلمي ،الطبعة الثالثة، دار الكتب ،الجمهورية اليمنية .
8. محمد سعد ياقوت. (2007). أزمة البحث العلمي في مصر و في الوطن العربي، دار النشر للجامعات.
9. منى محمد الوارث.(2020).معوقات البحث العلمي في ضوء افتقار مؤسسات المجتمع المدني لأهميته ، دراسة ميدانية بجامعة المنوفية، عدد 76،
10. نوف سعود عبدالعزيز معتوق.(2021).دور الشباب في البحث العلمي في الوطن العربي، الكتاب الجماعي الدولي المجكم ،الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ،برلين ألمانيا.

جودة التعليم العالي في ماليزيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

The quality of higher education in Malaysia and its role in achieving sustainable development

أ.د، جفال منال ، ط.د، بودورفلة

جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر menel.djeffal@univ-tebessa.dz

جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر dz.tebessa-univ@boudour.fella

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان التجربة الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إستراتيجياتها في قطاع التعليم العالي، والتي تعتبر من التجارب الرائدة في العالم ، حيث استطاعت بفضلها أن تنتقل بالمجتمع والاقتصاد إلى مصاف الدول المتقدمة خلال فترة وجيزة ، على الرغم من مواجهتها لعدة صعوبات وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية كثيرة في تاريخها ، والتي قاومتها ماليزيا بفضل إرادتها السياسية القوية والاستراتيجيات الذكية الموجهة بالأساس للاستثمار في رأس المال البشري من خلال تجويد وتطوير المنظومة التعليمية ، بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات .

وقد تناولنا في دراستنا موضوع : جودة التعليم العالي في ماليزيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، لأن التجربة الماليزية في التعليم تعد من التجارب الفريدة والجديرة بالدراسة والإقتداء، والتي يمكن السير على خطاها للتخلص من التخلف والتبعية.

وهي دراسة وصفية نظرية، تم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ، ويصفها وصفا دقيقا من حيث طبيعتها ودرجة وجودها ويوضح خصائصها .

وبناءا على ذلك كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الكشف عن الدور الذي تلعبه جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في دولة ماليزيا .

وقد توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أن دولة ماليزيا ومنذ استقلالها ركزت جهودها على إصلاح وتطوير وتجويد التعليم الجامعي باعتباره قطاعا محوريا ومحركا أساسيا لكافة القطاعات الأخرى فعملت بجد وعزم تحت شعار : « ازرع تعليما قويا تحصد اقتصادا قويا، فكانت النتيجة أن حققت مخرجات علمية وعملية ناجحة وبجودة عالية، ساهمت في صنع حضارة مشرقة واقتصاد قوي متين وبناء إنسان متزن عمل على تحقيق

النهضة والتنمية المستدامة في جميع ميادين الحياة .

الكلمات المفتاحية : الدور، الجودة ، التعليم العالي ، ماليزيا ، التنمية المستدامة .

مقدمة :

تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة، ودراستها تحظى بالأهمية الكبيرة نظرا لكونها قدمت للعالم مشروعا تنمويا معاصرا يضاهي في رأينا النماذج العالمية المتقدمة، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا نحو التطوير هي بناء نظام تعليمي قوي، مع إعطاء أولوية للسياسة التعليمية هادفة إلى تربية الأجيال والعناية بالتعليم، بالإضافة إلى التوسع الكمّي في المراحل التعليمية وتطوير التعليم الجامعي والمهني، مما ساعدها على تلبية الحاجة من اليد العاملة الماهرة ، والمساهمة بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث ، وبفضل استثمارها في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة تحوّلت ماليزيا إلى دولة متقدمة في جنوب شرق آسيا ، كما احتلّت مراتب راقية في القائمة العالمية .

وعليه فإن هذا النجاح والتقدم الذي حققته دولة ماليزيا في مجال جودة التعليم العالي والذي ساهم وساعد على تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها هو الدافع للقيام بهذه الدراسة ، بهدف الاستفادة من هذا النموذج الرائد في الدول النامية التي تطمح ان تكون في مصاف الدول المتقدمة .

1. جودة التعليم العالي في ماليزيا

أ. مفهوم جودة التعليم العالي :

- **مفهوم الجودة :** إن البحث في مسألة الجودة وبالأخص في قطاع الخدمات هو جديد نسبيا بالمقارنة مع قطاع الصناعات التحويلية ، حيث بدأ التعامل مع هذا المفهوم بداية الثمانينات من القرن الماضي .

ومن بين التعريفات نجد : «الجودة هي درجة التميز الذي يمكن التنبؤ به من خلال استعمال معايير أكثر ملائمة وأقل تكلفة «، وطبقا لتعريف منظمة «الإيزو 9000 «العالمية تعني : « الوفاء بجميع المتطلبات المتفق عليها؛ بحيث تنال رضا العميل، ويكون المنتج ذو جودة عالية وتكلفة اقتصادية معتدلة «. (عجال ، 2018 ، ص 821) .

- **مفهوم التعليم العالي :** يقصد بالتعليم العالي: « التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي « . (الموسوعة العربية العالمية،1999 ،ص25) .

- **مفهوم جودة التعليم العالي :** يرى» مهدي صالح السامرائي» أن جودة التعليم تشمل تطوير كل عناصر العملية التعليمية، وما يتعلق بإدارة الجامعة وعلاقتها بالمحيط، ونظمها لوائحها وتشريعاتها ، ووسائل التحويل والتسويق ثم المادة العلمية والمختبرات والمراجع وطرق التدريس وأماكن التلقي وأوقات التعلم، ثم التقويم لجميع العناصر ومقاييسه وإجراءاته « ، ويعرفها «عبد الجليل التميمي» بأنها «مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب ، المباني، والمرافق والأدوات، توفير الخدمات للمجتمع المحلي، تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا « . (عجال ، 2018 ، ص823) .

ب. نظام التعليم العالي في ماليزيا :

يقدم التعليم العالي في ماليزيا فرصًا لمواصلة الدراسة الأكاديمية وزيادة المعرفة في أحد التخصصات ويهدف إلى إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة للوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة المدربة، كما يمنح التسهيلات اللازمة لإجراء البحوث والخدمات الاستشارية للمجتمع، وتتضمن مؤسسات التعليم العالي ثلاثة أنواع: الجامعات ، الكليات المتوسطة ، المؤسسات البوليتكنيكية ، أما مدة الدراسة في التعليم العالي فتتراوح بين ثلاث الى اربع سنوات ، ويتم تدريس الماجستير والدكتوراه في ماليزيا بثلاث طرق رئيسية هي : دراسة الماجستير والدكتوراه بطريقة الكورسات ، دراسة الماجستير والدكتوراه بطريقة الكورسات والبحث معا ، دراسة الماجستير والدكتوراه بطريقة البحث فقط .

أول جامعة أنشئت في ماليزيا هي جامعة الملايا، ويوجد في الدولة حالياً 17 جامعة حكومية 22 جامعة خاصة بالإضافة إلى 349 كلية أهلية ، وفروع لجامعات دولية مرموقة .

وتطبق الجامعات الماليزية نظام ضمان الجودة، كما تحرص على ايجاد قنوات تعاون بين البحث العلمي في الجامعات والمصانع والمؤسسات الكبرى لتوفير الموارد المطلوبة لانجاز أعمال بحثية تطبيقية ، ولقد شهد التعليم العالي زيادة معتبرة في الالتحاق بالجامعات في السنوات الأخيرة ، بلغت نسبة 63 % وهذا راجع للتسهيلات التي تقدمها ماليزيا بما فيها بناء عدة فروع للحرم الجامعي .

ج. العوامل الداعمة لجودة التعليم العالي في ماليزيا:

يمثل التعليم العالي في ماليزيا احد أهم المفاتيح المحددة لمصير الأمة ، فالهدف منه هو تكوين مجتمع تقوده المعرفة والمهارات بناء على قيم وأسس الدولة ، وما الرتب التي تحققها الجامعة الماليزية إلا دليل على إتباعها معايير الجودة في هذا الميدان ، وقد وضعت الحكومة الماليزية إستراتيجيات وخطط لضمان التميز ومواجهة المنافسة في سوق التعليم العالي الدولية .

والدليل على ذلك هو وجود أكثر من 80 جامعة ماليزية حكومية وخاصة تصنّف أكثرها في مرتبات عالية عالميا.

وفي برنامجها التنموي قامت ماليزيا بزيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم بنسبة كبيرة، حيث وصلت نسبة الإنفاق العام من% 5.1 في عام 1991 م إلى% 8.0 في عام 2004 م، وهذه النسبة متجاوزة حجم الإنفاق المخصص للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية. (إبراهيم * دوغان، 2021، ص197).

هذا الإصرار والاهتمام أثمر نتائجه في ترقية المستوى التعليمي، حيث أدرجت ضمن أفضل 10 دول في العالم التي تقدم التعليم ذو الجودة العالية إلى المجتمعات العالمية ، والقدرة البشرية اللازمة في شتى المجالات وفي النهضة الاقتصادية ، بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة وقادرة على تسيير الأمور والاحتياجات في البلد، وعليه فقد أنجزت القيادة الماليزية خطوة مهمة للغاية في طريق التنمية المستدامة .

ومن أهم العوامل التي ساهمت في نهضت وجودة التعليم العالي نجد :

- **منظومة القيم الثقافية السائدة :** لقد أسهمت منظومة القيم الثقافية المتعددة دورًا محوريًا في نهضة هذه المجتمعات لأنها ببساطة تولي اهتمامًا شديدًا لقيمتي العلم والعمل، فالطفل الآسيوي يغرس فيه منذ نعومة أظفاره مبدأ أن التعليم والتفوق فيه ثم العمل والإتقان فيه هما واجبان مقدسان تجاه الرب والوطن والمجتمع والأسرة، بمعنى أن أي تهاون فيهما هو بمنزلة الخيانة العظمى التي تلحق العار بصاحبها إلى الأبد فلا يستحق معها سوى الازدراء والاحتقار، وهكذا فإن العلم والعمل في الثقافة الآسيوية ليسا وسيلتين للحصول على المادة، وبالتالي الرفاهية الشخصية أو توفير متطلبات الحياة – مثلما هو الحال في مجتمعات الشرق الأوسط - بقدر ما هو واجب له قدسيته الخاصة.

ومن القيم الآسيوية الهامة الأخرى قيمة التأمل والمحاكاة. حيث تشجع المجتمعات الآسيوية أبناءها على محاكاة إنجازات الآخر وتأملها وسبر أغوارها واكتشاف أسرارها، ومن ثم الإضافة إليها وتقديمها في صورة جديدة كمنجز خاص، ومن هنا لم يكن غريبًا أن تبدأ النهضة الصناعية والتكنولوجية في آسيا بتقليد المنتج الغربي قبل طرح منتج يحمل البصمة الخاصة.

ومن بين القيم الآسيوية التي لا بد من التوقف عندها، قيمة التسامح مع الآخر المشترك في الوطن والمختلف في العرق أو الدين، وقد لعبت هذه القيمة عاملًا مهمًا في دول مثل ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا كمجتمعات يسودها التعايش والتعاون ما بين إثنياتها ودياناتها المختلفة، فهي ليست مجتمعات مشغولة بالإقصاء والعنف والأفكار العنصرية على حساب الانشغال بالبناء والتنمية والنهضة. وهناك قيمتا تقديس الأسرة واحترام الكبير وتقديره اللتان تفرعت عنهما ظاهرتان هما: ارتباط الفرد الآسيوي بالمنشأة التي يعمل بها، وتعامله معها على أنها أسرة ثانية له، يجب الإخلاص لها والتفاني في خدمتها والتضحية من أجلها، مما يؤسس لاحترام المواطن الآسيوي للدولة وقوانينها، وإنْ اختلف مع الحكومة أو الحزب الحاكم، على اعتبار أن الدولة حامية لأمنه وراعية لمصالحه وممثلة لهويته الوطنية ، ومن أهم القيم الثقافية الداعمة للجودة نجد :

- **حسن استثمار الموارد وتوظيفها :** ولهذا العامل صلة وثيقة بالقيم الثقافية الآسيوية لأن مبعثها هو البساطة وعدم الإسراف، اللذان يؤديان تلقائيًا إلى زيادة معدلات الادخار.

والادخار كما نعلم هو من العوامل الهامة في التنمية الاقتصادية، وهو نتيجة لشيوع مبادئ البساطة والتقشف وعدم الإسراف والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .5 **(عبيدات ، 2014 ، ب.د.ص) .**

- **الموضوعية والو اقعية السياسية :** تميزت برامج وسياسات وخطط ومواقف الدول الآسيوية بالموضوعية والواقعية والنهج البرغماتي القائم على تجاوز العواصف والأزمات والضغوطات بتقديم تنازلات آنية في سبيل مكاسب أكبر في المستقبل ، ولعل أفضل مثال على الموضوعية السياسية، هو استفادة هذه الأقطار من أعدائها السابقين عبر الارتباط معهم، دونما حساسية، بعلاقات تعاون وشراكة بدلا من مواصلة رفع الشعارات العدائية ضدهم وإعلان القطيعة معهم إلى الأبد. 6 (عبيدات ، 2014 ، ب.د.ص) .

- **التركيز على التعليم والبحث العلمي :** ويعتبر هذا الجانب هو الأهم من بين الجوانب المفسرة للنهضة الآسيوية، إذ لا خلاف على أن التعليم والاستثمار فيه هو أحد العناصر الحاسمة في تحديد مستقبل أي مجتمع، فمن دون وجود مؤسسات تربوية راقية ونظام تعليمي متطور ومتجدد بحسب حاجات المجتمع، لا يمكن ظهور كوادر قادرة على تنفيذ برامج التنمية بكفاءة وبالتالي لا يمكن للأمة أن تصعد سلالم الرقي وتنافس غيرها. 7 (عبيدات ، 2014 ، ب.د.ص) .

وتقوم فلسفة التعليم الآسيوية على استثمار منظومة القيم الثقافية السائدة في التعليم والتنمية البشرية، مع تركيز شديد على المعلم، وتنقية المناهج وتطويرها من وقت إلى آخر، والمواءمة الدقيقة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات المرحلة، وتشجيع القطاع الخاص على استثمار جزء من أرباحه وموارده في التعليم والتدريب وإعادة القوى العاملة المتخرجة إلى المدارس من وقت إلى آخر لتحديث معارفها والتزود بما استجد عالميًا في حقول تخصصاتها.

- **العامل الاجتماعي :** كان المجتمع الماليزي أثناء فترة الاحتلال مزيجًا من عناصر مختلفة وأجناس متباينة وكان المستعمر هو المتربع على قمة الهرم الاجتماعي، بينما الفلاحون والعمال الذين يمثلون القاعدة العريضة من المواطنين يعيشون حياة الفقر باستثناء عدد قليل جدًا من التجار، أما طبقة المواطنين فكانوا لا يتولون إلا المناصب الدنيا لأن الوظائف العليا كانت قاصرة على الإنجليز في ظل هذا الوضع الاجتماعي الاستعماري والسيطرة على البلاد، جاء الاستقلال ليفتح باب الوظائف العليا أمام الجميع فيخلق نوعًا من العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع سواء في فرص الالتحاق بالتعليم أو الترقي للوظائف العليا، وقد أثر التحول الاجتماعي في ماليزيا على الحاجات الاجتماعية للتعليم النوعي بين الجماعات العرقية أي المالاوية التي في معظمها صينيون وهنود، حيث إن حاجات التغيير في المجتمع أثرت على التطور النوعي للتعليم لتلبية التحديات التي يواجهها المجتمع الماليزي الحديث، وضرورة المحافظة على تطور اجتماعي لكل من المناطق الريفية والمدنية في ماليزيا وتحقيق تقدم فيها، ومن ذلك ما يأتي: (عبيدات ، 2014 ، د.ص)

- تنوع التعليم الابتدائي في ماليزيا نتيجة لتنوع الأعراق فيها، هذا التنوع العرقي جعل

الحكومة تفكر في صناعة تعليم متميز يتوافق مع هذه الأعراق المتنوعة ويلبي حاجاتها مع تعزيز القيم الوطنية والحث عليها.

- نص قانون التعليم على توحيد المناهج الدراسية لكافة المدارس في ظل التعددية، وركزت على بناء الشخصية الوطنية الماليزية مهما تعددت واختلفت الأعراق، فأصبح كل فرد في المجتمع الماليزي هو ماليزيا بذاتها دون النظر إلى أصوله العرقية.

■ العامل السياسي :

الإرادة السياسية للحكومة الماليزية هي أحد العوامل التي لها الأثر الهام على نجاح التطوير النوعي التعليمي في ماليزيا. ويقدم جهاز الحكم اهتمامًا متواصلاً لقطاع التعليم، مما أعطى دعمًا جيدًا للقطاع، ووضع إطارًا لتطور متواصل للتعليم في البلاد ومن ملامح التأثير السياسي ما يأتي :

- التأثير الإنجليزي الاستعماري، وإعداد فئات من المواطنين تدين بالولاء لهم ففتحوا الكثير من المدارس وشجعوا الناس على الالتحاق بها، وجعلوا من يلتحق بها يتولى أعلى المناصب في الدولة.
- التأثير الصيني، فعندما زاد عدد الصينيين في البلاد، أخذوا يفتحون المدارس الخاصة لتعليم وتربية أبنائهم ونشر ثقافتهم وكانت لغة التعليم الصينية وكان من ضمن مناهجهم اللغة الإنجليزية.
- تأثير الهنود المهاجرين إلى الملايو، فقد قاموا بفتح مدارس خاصة بهم، وذلك لتعليم أبنائهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وكانت الحكومة تشرف على هذه المدارس.
- وجود الاستعمار الإنجليزي مرة أخرى، فكان له أثر كبير في تطور التعليم في ماليزيا وظهرت مشروعات عديدة للإصلاح التعليمي في ماليزيا. 9 (عبيدات ، 2014 ، د.ص) .

■ **العامل الاقتصادي :** منذ تحقيق ماليزيا لاستقلالها عام 1957م، دخل الاقتصاد في تحول بنيوي كبير من اعتماد شديد على التعدين بالقصدير وزراعة المطاط إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة، ونوعية الأداء في العمل، وإنتاجية العمال أثرت كثيرًا على تطور القطاع التعليمي ونوعية المعرفة.

وقد حددت ماليزيا سنة 2020م موعدًا لتصبح دولة متقدمة وبدأت بالفعل في هذا ويتحقق حاليًا معدل تقدم سنوي ضخم وبدأت البلاد تشجع بعض الصناعات لتصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الماليزي.

ولقد انعكس الوضع الاقتصادي بصورة مباشرة على التعليم من خلال توفير الاعتماد المالي اللازم لتمويل التعليم حيث يتم تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانًا، حيث بلغ متوسط دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل إلى 20.4% سنويًا من ميزانية الدولة. 10 (عبيدات ، 2014 ، د.ص)

■ **العامل الجغرافي والبيئي :** تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا، قرب خط الاستواء بين خط عرض 1 و7 شمالًا وبين خطى طول 100 و119 شرقًا حيث تضم مساحة كبيرة من الأراضي على الطريق البحري من الهند إلى الصين وتتوسط المسافة بينهما. تحيط بها

البحار في معظم أراضيها.

فالملائمة البيئية والمناخية في ماليزيا هي عامل هام في تطور التعليم في البلاد، وتقع ماليزيا في منطقة أمطار الغابة الاستوائية وتنعم بخضرة دائمة في ظروف مناخ معتدل البرودة، وهذا الطقس يساعد ويدعم كثيرًا بيئة التعليم والتعلم التي تعزز أداء وإنجاز الطلاب، وماليزيا لها فصل واحد سنويًا وهو فصل ماطر/ رطب خلال العام والطقس متوازن البرودة والحرارة ، ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي تتنافس بشكل مكثف فيما بينها فيما يتعلق بالدفاع والتعليم والاقتصاد، حيث ينتمي نمور آسيا أو الاقتصاديات النامية بسرعة إلى هذه المنطقة، والتحديات المطروحة من قبل جيران ماليزيا أرغمتها على تحسين متواصل لقطاع التعليم الذي يسمى غرفة المحرك للتطور في الاقتصاد. 11 (عبيدات ، 2014 ، د.ص)

- **العامل اللغوي :** إن اللغة في ماليزيا هي اللغة الماليزية أو المالاوية وهي لغة التعليم في المرحلة الأولى منذ سنة 1967م، وتكتب بالحروف اللاتينية أو العربية وبها كثير من الكلمات العربية، ولكن هناك لغات أخرى ولهجات محلية يستعملها السكان في الأقاليم المختلفة. فالشعب في ماليزيا يتكون من أجناس مختلفة، فهناك المالاويون والصينيون والهنود وغيرهم، فالصينيون يتكلمون اللهجات الصينية السائدة والهنود يتكلمون اللغات التاميلية والهندوستانية وغيرها ويلاحظ استخدام اللغة الإنجليزية على نطاق واسع في دائرة الحكومة والصناعة والتجارة كما أنها مادة إجبارية في مدارس ماليزيا وأصبحت اللغة الماليزية هي اللغة التعليمية في مراحل التعليم العام مع بقاء اللغة الإنجليزية كلغة ثابتة، كما يلاحظ أن المناهج قد أولت التعدد اللغوي اهتمامًا كبيرًا حيث لم يتم تجاهل أي لغة لأي مجموعة عرقية في تلك المناهج. 12 (عبيدات ، 2014 ، د.ص) .

- **العامل الديني :** بلا شك أن النظم التربوية وفلسفاتها وطرقها تتأثر تأثرًا شديدًا بالنظم والمعتقدات الدينية السائدة، وإذا كان الإسلام الذي هو الدين الرسمي لدولة ماليزيا يسمح بطبيعته بتعدد الديانات فالدين السائد بين الصينيين هو البوذية.. وبين الهنود الهندوسية، هذا بجانب وجود أقلية مسيحية وقد نص الدستور على أن حرية العبادة مكفولة للجميع، وحيث إن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة فإن حاكم الدولة له رئاسته الدينية لها ويوجد في كل ولاية مجلس للشؤون الدينية يدلى برأيه لحكومة الولاية، أما المراسم والشؤون الإسلامية واحتفالاتها التي تطبق على البلاد كلها فيحددها المجلس الوطني للشؤون الإسلامية، وقد كان من ضمن أهداف سياسة التعليم في ماليزيا: ترسيخ الانتماء الديني وتعزيز الاتجاهات الفكرية والسلوكية المبنية على قيم الدين والتراث الحضاري. 13 (عبيدات ، 2014 ، د.ص) .

- **العامل التعليمي :** التقدم التعليمي في بيئة التعليم والتعلم من خلال تطبيق سياسات سليمة واستراتيجيات صحيحة دعم أيضًا نمو وتطور نظام التعليم في ماليزيا، والتعليم له اليد العليا بفضل المعلمين الأكفياء ، وتتم المحافظة على مقياس للتعليم يحسن النظام التعليمي ويطوره.

كما يلاحظ على نظام التعليم في ماليزيا أنه يتجه نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية)، والتوسع في استعمال اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم ، ويلعب القطاع الخاص دورا أساسيا مع التركيز على جودة التعليم واتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية، مع وجود بعض فروع جامعات أستراليا ونيوزيلند ا وبريطانيا، وهناك حوالي 415 معهدا وكلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية. (عبيدات ، 2014 ، د.ص) .

إستراتيجيات دولة ماليزيا في مجال جودة التعليم العالي: عملت وتعمل الحكومة الماليزية في مجال جودة التعليم العالي على اتباع ما يلي:

- تطبيق المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية مع الاستخدام المكثف للغة الإنجليزية .
- تشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والعالمية من أجل اكتساب الخبرة والمزيد من التطور.
- أن يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في مجال جودة التعليم الجامعي.
- تصميم برامج ومناهج ترتبط بالبيئة التعليمية العالمية وعلاقتها بالتقنيات الحديثة ونظم المعلومات (مثال: الألياف الضوئية الرقمية Digital optic Fiber).
- أقامت وزارة التعليم «مجلس الاعتماد القومي» سنة 1997 م ليقوم بوضع الخطوط العريضة للعملية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة.
- قرار الحكومة سنة 2002 م إنشاء شعبة ضمان الجودة داخل وزارة التربية لمراقبة مؤسسات التعليم العمومية . أسست الدولة قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وأمدتها بموارد المعرفة والبيئة التحتية الأساسية اللازمة.
- تدعم الدولة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات (مثال: مؤسسة تطوير التقنية الماليزية) .15(حمودي ، 2012 ، ص ص 1، 2) .

كما قامت الحكومات الماليزية المتعاقبة في قطاع التعليم بالتخطيط لعدة مشاريع هدفت إلى تحقيق التنمية المستدامة في البلاد ، وقد قامت بنفيذها دون توقف وتراجع للوصول إلى الغاية المستهدفة .

د. أنظمة الجودة الماليزية المطبقة في ميدان التعليم العالي :

تعمل ماليزيا لأن تكون مركزا للتعليم العالي في منطقة جنوب شرق آسيا ، ولضمان الجودة والقدرة التنافسية لهذا القطاع تم تأسيس مجلس ال الاعتماد الوطني سنة 1997 م لضمان جودة التعليم الخاص ، حيث قررت عام 2002 م إنشاء شعبة ضمان الجودة داخل وزارة التربية لمراقبة مؤسسات التعليم العمومية .

وفي عام 2005 م أدلى مجلس الوزراء بقرار مهم يتمثل في إنشاء وكالة الجودة الماليزية وقد

حددت مسؤولياتها التالية :

- طوير المعايير والمقاييس والأدوات المتعلقة بالجودة في ميدان التعليم العالي ، وذلك بالتعاون مع جميع الشركاء .
- ضمان جودة مقدمي خدمات وبرامج التعليم العالي على أساس من المعايير والمقاييس .
- تقديم استشارات للوزراء في أي مسألة تتعلق بضمان جودة التعليم العالي. **(إبراهيم * دوغان ،2021 ، ص 285) .**

ومن أشهر الأنظمة الماليزية المستخدمة في تقييم جودة التعليم العالي نجد» نظام التقييم الماليزي لمؤسسات التعليم العالي « (Rating System for Malaysian Higher Education Institutions, SETARA)

والذي بدأ العمل به سنة 2007 م ، وكان ذلك بقيادة البروفسور Che Husna Azhari م*ديرة مركز التخطيط المؤسسي والجودة بجامعة KEBANGSAAN(UKM) .

فتصنيف مؤسسات التعليم العالي هو الآلية المستخدمة لقياس مؤشرات الجودة والمساءلة والأداء لمؤسسات التعليم العالي ، وذلك بهدف تقييم نقاط القوة والضعف في قطاع التعليم العالي والتحسين المستمر للجودة .(Continuous Quality Improvement, CQI)

يحتوي نظام SETARA على 89 مؤشرا جاءت بعد مشاورة جميع الجامعات ، واشتمل هذا النظام على ست مجالات هي : أعضاء هيئة التدريس ، اختيار وانتقاء الطلبة ، البحوث ، البرنامج الأكاديمي ، الموارد ، التنظيم والترتيب ، فكل مجال له وزن معين بناء على تخصص الجامعة . (إبراهيم * دوغان ، 2021 ، ص 285) .

ولقد تم تطوير نظام التصنيف SETARA ليصبح نظام الانضباط SETARA . D والذي اتبع نفس التصنيف السابق ، لكن مع توسيع المؤشرات المعتمدة في قياس الجودة ، فهو يعمل على تحفيز الجامعات الماليزية للمشاركة في التصنيف العالمي . (إبراهيم * دوغان ، 2021 ، ص 287) .

لحد الآن تم استخدام هذا النظام على أربع مجموعات من التخصصات وهي : الهندسة ، الصيدلة ، العلوم الصحية ، الضيافة والسياحة ، غير ان طريقة التقييم تختلف من تخصص لآخر، كما أن جمع ورصد البيانات حول المؤسسات الجامعية يكون من داخل المؤسسة وخارجها ، فهو يحتاج إلى إمكانات بشرية ومادية ، فعلى سبيل المثال يحتاج هذا النظام إلى تقييم دقيق من طرف أصحاب العمل الذين التحق بهم خريجو المؤسسات الجامعية من مختلف النواحي .

المحاور التي يرتكز عليها نظام SETARA . Dباختصار هي : الحوكمة ، الموارد المالية والمادية ، الجودة والخبرة والتنوع ، المناهج والطرق ،جودة الخرجين ورضاهم .(إبراهيم * دوغان ، 2021 ، ص 288)

إلى جانب هذا النظام قامت الحكومة الماليزية بإنشاء مجلس أساتذة الدولة الذي يتكون من أربعين أستاذا جامعيا له رصيد كبير في تخصصه ، وظيفة هذا المجلس ليست فقط مسائل الجودة والمناهج ، بل تحديد احتياجات سوق العمل خلال عشر سنوات قادمة ، وعلى أساس

هذه المعطيات يتم تحديد التخصصات الجامعية المطلوبة ، وتلغى التي ليس لها مكانة في سوق العمل مع توسيع دائرة التعاون مع الجامعات العالمية ، والمحصلة النهائية تعزيز الجودة في قطاع التعليم العالي .

هـ. نماذج من جهود ماليزيا في مجال جودة التعليم العالي :

تبذل ماليزيا جهودا كبيرة للسعي في النهوض بالعملية التعليمية وتتنوع مجالات نهوضها في هذا المجال فهاهي تدرج من ضمن أفضل 10 دول في العالم التي تقدم التعليم ذا الجودة العالية إلى المجتمعات العالمية متجاوزة بذلك العديد من الدول المتقدمة الأخرى.

وقال الأمين العام لوزارة التعليم الأستاذ الدكتور زيني أوجانغ: «إن ماليزيا تحقق إنجازات ملحوظة إثر نجاح الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي الوطني التي دشّنت في عام 2007 م ، وساهمت هذه الإنجازات في رفع قيمة العائدات الاقتصادية للبلاد بعد أن سجّلت قيمة 3 مليارات رغيت ماليزي سنوياً هي عوائد الرسوم الدراسية».

وأضاف الدكتور زيني: «تعد الخطوات التي قدمتها الحكومة الماليزية في عام 2007 خطوات دقيقة واستثمار استراتيجي حيث دفعت ماليزيا لتتجاوز الكثير من الدول الأخرى مثل الصين وسنغافورة وسويسرا وكوريا الجنوبية في مجال نشر المجلات المحكمة في (جورنال سايتاشين ريبورت)، وهي النشرة السنوية لوكالة تومسون رويترز، ومن أهم الجامعات ذات الترتيب المحلي والدولي هي :

- **جامعة مالايا :** تحتل المركز 35 دولياً تأسست عام 1949 ، وتعتبر أقدم جامعة فى ماليزيا، وهي مؤسسة تعليمية حكومية عامة تركز على النواحي البحثية .
- **جامعة ماليزيا الوطنية :** فى المركز الثاني من قائمة أفضل جامعات ماليزيا ، وتحتل المركز رقم 58 عالمياً ، وتم ادراجها ضمن أفضل خمس جامعات ماليزية فى مجالات الأبحاث بسبب تميزها الرائع في إجراءها على مدى 40عاماً .
- **جامعة ماليزيا للعلوم :**تقع فى المركز الثالث ضمن قائمة أفضل عشر جامعات ماليزية ، وفى المركز رقم 63 عالمياً وفقاً لترتيب كيو إس للجامعات الآسيوية للعام 2012 ، و تعتبر ثاني جامعة تم تأسيسها فى ماليزيا ، تركز الجامعة على المجالات البحثية العلمية بشكل مُكثف.
- **جامعة بوترا ماليزيا :** تقع فى المركز الرابع محلياً ، والمركز 76 دولياً وفقاً لترتيب الكيو إس للجامعات الآسيوية، تعتبر الجامعة مؤسسة بحثية مميزة ، تقدم 83 برنامجاً دراسياً عبر معاهدها ومراكزها المختلفة بدرجات دراسية تبدأ من الدبلومات وتنتهي بدرجات الدكتوراة.
- **جامعة ماليزيا الاسلامية العالمية :** تأتي فى المركز الخامس محلياً ، والمركز الـ 152 دولياً وفقاً لترتيب الكيو إس للجامعات الآسيوية . .

- **جامعة ماليزيا ساراواك :** فى المركز السادس محلياً ، والمركز الـ 170 عالمياً وفقاً لترتيب الكيو إس للجامعات الآسيوية، الجامعة حاصلة على شهادة الايزو ، ونالت جوائز محلية ودولية متعددة ، منها جائزة تكنولوجيا المعلومات من الحكومة الماليزية ، وغيرها من الجوائز الدولية.

- **جامعة المالتيميديا (الوسائط المتعددة):** تعتبر أول جامعة خاصة فى ماليزيا للتعليم العالي ، لديها مقرات فى سايبرجايا وملقان وتضم أكثر من 20,000طالباً وطالبة منهم4,200طالباً دولياً من77دولة حول العالم ، تركز على المجالات البحثية والتنموية .

- **جامعة مارا التكنولوجية :** فى المركز الثامن من قائمة افضل الجامعات الماليزية ، وتحتل المركز رقم 240 عالمياً وفقاً لترتيب الكيو إس للجامعات الآسيوية، وهي واحدة من أفضل الجامعات الماليزية التى تركز على الأبحاث والابتكار والإبداع العلمي ، وتتعاون مع العديد من القطاعات الصناعية والخدمية .

- **جامعة بتروناس التكنولوجية :** فى المركز التاسع لقائمة أفضل الجامعات الماليزية ، وتحتل المركز رقم 241 فى القائمة العالمية لترتيب الجامعات الدولية ، تعتبر من معالم ماليزيا وقوتها الاقتصادية والعلمية والسياحية ، وتركز بشكل رئيسي على الأبحاث والتطوير.

- **جامعة ليمكوكوينغ للإبداع التكنولوجي :** تأتي فى نهاية قائمة أفضل عشر جامعات ماليزية ، وتحتل المركز رقم 272 عالمياً ، تقدم الجامعة برامجها الدراسية المواكبة للتطور الهائل التكنولوجي فى عصرنا الحالي بشكل يؤهل خريجيها للعمل مباشرة فى السوق الوظيفي والأكاديمي.

2. التنمية المستدامة في ماليزيا .

أ. مفهوم التنمية المستدامة :

- **مفهوم التنمية :** التنمية في الاصطلاح تأتي بمعاني عديدة ومنها : « التنمية هي النمو المدروس على أسس علمية ، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية ، سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو ميادين فرعية مثل التنمية الصناعية والتنمية الزراعية « 21 (العسل، 1996 ، ص 60).

وفي تعريف آخر « التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها غلى حالة مرغوب الوصول إليها « (العسل ، ص 61) .

- **مفهوم الاستدامة :** تعرف الاستدامة اصطلاحا بأنها : « مفهوم بيئي في الأساس ويعني الحفاظ على استمرارية الحياة اعتمادا على الموارد الطبيعية « (https://hbrarabic.com/) .

- **مفهوم التنمية المستدامة :** أطلق مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير «مستقبلنا المشترك» سنة 1987 والمعروف باسم تقرير «بروتلاند » نسبة إلى الوزير الأول النرويجي ، ولقد أصبح مفهوم التنمية متداولا بصورة جلية في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها ، حيث تم تعريفها على أنها : « تلك التنمية التي تعني بتلبية احتياجات أجيال الحاضر، دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها». (الأنصاري ، 2009 ، 247) .

ويرتبط مفهوم التنمية بعدة جوانب ، ويتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى كالتقدم والتطور ويعود هذا الخلط إلى أن فكره التنمية قد تم فهمها على أنها عملية اقتصادية بحته مرتبطة بزيادة الناتج الوطني فقط .

وتعرف التنمية المستدامة على أنها: « العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة » (ERYILMAZ , 2011 .05 p)

ومعنى ذلك أن هذا المفهوم له ثلاثة أبعاد رئيسية : الأولى عدم استدامة النمو الحالي ، والثانية تلبية احتياجات اليوم أي القضاء على الفقر ، والثالثة هو ضمان حياة ورفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على البيئة عند مستوى لا يهدد الحضارة أثناء القيام بكل هذا ، ويبقى جوهر عملية التنمية المستدامة هو الإنسان في حد ذاته من خلال العمل على تربيته وتعليمه وتدريبه .

ب. مرا حل تطورمفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (عثمان * أبوزنط ، 2007 ، ص 286)

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن20	التنمية= النمو الاقتصادي .
02	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينيات	التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل .
03	منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات .	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .
04	منذ سنة 1990 وفي وقتنا الحاضر.	التنمية البشرية= تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان .

05	منذ قمة الأرض 1992 .	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية .

ج. العوامل الداعمة للتنمية المستدامة :

هناك عوامل أساسية دفعت بعملية التنمية المستدامة في ماليزيا يمكن إجمالها في العناصر الآتية :

- **القيادة السياسية :**

تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية الوطنية المتميزة منذ الاستقلال ،كانت مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للدولة في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته ومجموعة الحسابات الاقليمية والدولية، وقد قاد ماليزيا خمسة رؤوساء ، وخلال خمسين عاما من عام 1957 إلى 2007 قاد ماليزيا خمسة وزراء فقط وهو مايشير الى حاله الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا ،وعلى الاغلب كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته، ويعتبر «تو عبد الرزاق بن حسن» الذي عين رئيسا للوزراء عام 1970 م اثر اضطرابات عام 1969 م بطل التنمية ، حيث وضع ماليزيا على سكة التطور الاقتصادي و كان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنه ثانية (1971 - 1990) ،استهدف خلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع مع تحسين و ضع الملايو الذين كانوا يعانون الفقر مقارنه بالصين والهند ،و كان قدوم «حسين عون « استمرارا لنهج» تو عبد الرزاق «.

ويعد «مهاتير محمد « الذي تولى رئاسة الوزراء لا كثر من 22 عاما (1981 -2003) بطل الازدهار الماليزي حيث قفزت الدو لة في عهده قفزات هائلة خصوصا في ميدان التعليم والبنية التحتية والخدمات .

اما رئيس الوزراء «عبدالله احمد بدوي» فقد تابع سياسة سلفه» مهاتير محمد» ، حيث أكد على المهنية والثقافية ومحاربة الفساد وعمل على تقديم رؤية إسلامية بعنوان الإسلام الحضاري ليقدم إنموذجا للاعتدال في مواجهة مايرى انه تشدد وتعصب الحزب الاسلامي الذي ينافسه على كسب الاصوات في الملايو. (فاضل فضلي ، 2012 ، ص 169).

- التعايش والمشاركة :

كان العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، احد عناصر نجاح التجربة ، ومن اهم ضمانات استمرارها ،ا الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والاقرار بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي، وكل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة أمان واستقرار

اجتماعي وسياسي، وكان جوهر فكرة

علاج الاختلالات التي و ضعتها القيادات السياسية في ماليزيا مبنية على تحقيق التعايش السلمي ، وحفظ حقوق الجميع والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية .(فاضل فضلي ، 2012 ، ص 170).

- **الإسلام ودوره في دفع عملية التنمية :**

يرى كل من «انور ابراهيم» نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق و»عبدالعزيز التويجري» الامين العام للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة السابق، ان ماليزيا واندونيسيا نجحتا لأنهما أكثر قربا إلى المفهوم الحقيقي للإسلام الذي يقوم على المرونة والاعتدال والوسطية وتركيزها على بناء نظام سياسي يتأسس على التنمية والديمقراطية والشورى ، ويفسر «انور ابراهيم « التطور التنموي للدول الإسلامية في جنوب شرقي آسيا في ضوء المتغيرات والمؤثرات المحلية أنها نابعة عن الفهم الصحيح للإسلام وتطبيقه بشكل يتفق مع طبيعة المجتمعات الإسلامية . (فاضل فضلي ، 2012 ، ص 171).

- **القيم الآسيوية والثقافة الماليزية :**

تشغل القيم موقعا محوريا في الفكر الآسيوي ،ومن جانبها ا كدت القيادة الماليزية ضرورة الاسترشاد بهذه القيم سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وهو ما تجلى بالفعل عبر العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية والتي كان لها الأثر الكبير في حيز مسار التنمية والتقدم . ويعد الانفتاح على الأفكار والحضارات من خلال الموازنة بين الهوية القومية والعلاقة مع الآخر أساس التنمية، وتقدم ماليزيا نموذجا شديد الوضوح فيما يتعلق بالعمل على مراعاة الواقع الماليزي مع الانفتاح على كافة الأفكار والثقافات والسياسات التي يمكن أن تكون ذا أهمية في المجال التنموي بصوره المتعددة.

وحسب ما أ كده مهاتير محمد» اذا استطاعت آسيا ان تتمكن من المهارات الصناعية للغرب ومع ذلك تحتفظ بقيمها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أي حضارة عبر التاريخ «(فاضل فضلي ، 2012 ، ص 170).

كما أكدت التجربة التنموية في ماليزيا على العنصر البشري الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي ، فضلا عن الاستفادة من دور المرآة في جميع المجا لات التنموية وتوفير الفرص اللازمة لها لتعليمها وتأهيلها لدفع وتطوير وتنمية المجتمع الماليزي بكل المقاييس .

د. أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا :

تشكل ماليزيا حاليا إحدى أقوى النمور الآسيوية وأكثرها تقدما بالنظر إلى ما تم انجازه وما تخطط لتحقيقه على مدد طويلة، حيث تعد هذه التجربة الفريدة من نوعها إحدى أكثر الدروس التي ينبغي ان تحذو حذوها جميع الدول حيث مهدت من خلال الخطط الإستراتيجية التي وضعتها إلى إرساء منظومة متكاملة تنمويا وشملت شتى المجالات بدءا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية

وصولا إلى الجوانب البيئية حيث سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على كل جانب من هذه الجوانب.

- **البعد الاقتصادي:**

لقد بدأ الفكر التنموي في ماليزيا في السبعينات، وكان الدافع تأثير اقتصاديات الدول الآسيوية وقتها، ومن هذه الدول كوريا الجنوبية وجمهورية الصين وتايوان وآخرهم جمهورية سنغافورة، وتلك الدول كانت تعتمد على التعدين والزراعة بنسبة كبيرة، و لكنها سرعان ما حوّلت اقتصادها إلى اقتصادا مصنعا، وأصبحت روّاد الصناعة في المنطقة، وماليزيا لم يكن بإمكانها أن تتأخر عن هذه الرحلة، ووجّهت وجهتها إلى الشرق أيضا إلى أن صارت ذات اسم ومكانة في مجال الصناعات الكبيرة ، على سبيل المثال كانت ماليزيا لا تصدّر إلا المطاط والقصدير إلى أن اتّجهت إلى الصناعة الثقيلة، ونجحوا في إنتاج أول سيارة محلية الصنع PROTON SAGA)) في عام 1983وتلت هذه التجربة الأولى الناجحة سيارات أخرى أيضا، وصارت من الدول التي تصنع سيارتها بل بدأت تصدّرها، وفي هذا الصدد يقابلنا مثال آخر وهو شركة «بتروناس» (PETRONAS) للنفط، التي حققت أكثر من 21 مليار دولار أمريكي من العوائد عام 2003 م مع أنها بدأت عملها بالفعل في أواخر السبعينات.

إضافة إلى ذلك قامت بتسهيلات عديدة كي تجلب الاستثمار الأجنبي للبلاد، وقد استطاعت ماليزيا أن تحقق معدلات كبيرة، حيث نجد الناتج المحلي الإجمالي للفرد زاد من 2000 دولار أمريكي في عام 1985 إلى 11000 دولار أمريكي في عام 2019 م، فاقتصاد ماليزيا شهد هذا التطور في فترة تعُتبر قصيرة دون أن يتأثر بالأزمات التي حدثت في العالم بشكل كبير، وقد وصلت نسبة قطاع الصناعة في ماليزيا إلى 37.42 % في عام 2019 . (إبراهيم محمد* جولتكي، 2021 ، ص192).

- **البعد الاجتماعي:**

إن ماليزيا بينما كانت تهتمّ بتطوير اقتصادها لم تهمل الجانب الاجتماعي في خطتها التنموية المستدامة ، بل قامت بوضع إستراتيجيات للاقتصاد تماشيا مع الجوانب الاجتماعية، لأن الاقتصاد الماليزي يقوم على الفرد ولأجله في الأساس، لذلك نرى خططا ومشاريع كثيرة من أجل تطوير الجانب الاجتماعي وإيجاد حلول لمشاكل المجتمع الماليزي، وهذه كلها مشت وفق خطط تهدف إلى تنمية مستدامة شاملة وبطريقة ممنهجة، ويأتي تفصيلها كالتالي :

- القضاء على الفقر والبطالة :

ماليزيا مرّت بأسوأ المراحل من حيث الفقر والبطالة في السبعينات، وقد ارتفعت نسبة الفقر في الشعب إلى أرقام كبيرة جدا، وسرعان ما قامت الحكومة بتنفيذ سياسات تنموية ممنهجة تماشيا مع تطوير قطاع الصناعة، وأثرت تلك السياسات في تقليل الفقر والبطالة بشكل ملحوظ، حيث انخفضت نسبة الفقر إلى حدود 1 % أو أقل، وانخفاض الفقر والبطالة لم يكن محصورا بالمدن الحضارية فقط بل هو شامل الأرياف في الوقت نفسه، لأن هذه العملية كانت سارت بالتوازي بينهما.

كما نجحت الحكومة الماليزية في إنجاز عظيم فيما يخص القضاء على البطالة، وهي كانت حوالي% 10 في الخمسينات والستينات ووصلت إلى أقل من% 3 في القرن الواحد والعشرين، حيث إنها أصبحت تحتاج إلى عمالة حاليا بينما كانت تعاني من مشكلة البطالة في تاريخها القريب. (إبراهيم محمد* جولتكي، 2021 ، ص193).

- تحسين قطاع الصحة والتعليم:

من ناحية الرعاية الصحية قامت الحكومة الماليزية بدعم كبير للغاية لقطاع الصحة، حيث إن الفرق الذي يميّزماليزيا عن بقية الدول المجاورة هو الدعم المتزايد لقطا ع الصحة وفق احتياجات المجتمع وإستراتيجيات تراعي مصالح الناس من الناحية الصحية، حيث تتكفّل الحكومة بتغطية 98 % من نفقات قطاع الصحة من أجل شعبها بغضّ النظر عن جنسيتهم الأصلية، ففي 2017 قامت بتخصيص 4.24 % من الناتج القومي الإجمالي للنفقات الصحية .

كما أن التعليم من القطاعات التي اهتمّت بها الحكومة إلى درجة كبيرة، وأظهرت عزمها في تنميته كي يكون في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ونشرت الحكومة خططا خماسية فيها جوانب كثيرة يمكننا تلخيصها كالآتي :

مجانية التعليم الأساسي للجميع ، الاهتمام بتعليم البنات ، إيلاء العناية بمرحلة ما قبل الابتدائي ، تنويع المناهج التعليمية والانفتاح على النظم المتطوّر ة ،كما تم التركيز على افتتاح معاهد التدريب للمعلمين و تعليم المعارف الوطنية الأساسية ، مع الاهتمام بالتطوّرات التقنية الحديثة . (إبراهيم محمد* جولتكي، 2021 ، ص ص194 ، 195).

- **البعد البيئي:** إن السياسة القومية الماليزية بينما كانت تخطط في شتى مجالات من أجل مستقبل البلد سعت إلى توفير الاحتياجات اللازمة لحياة مواطنيها عبر احترام البيئة وضمانها، كما تسعى إلى خلق بيئة مناسبة كي تضمن حياة كريمة للمواطنين، من خلال التركيز على نقاط عدّة نجملها في التالي :

- إيجاد بيئة مناسبة وآمنة للجيل الحالي والأجيال القادمة .
- الاستفادة الصحيحة من الموارد الطبيعية الموجودة مع الحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي .
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد عبر إشراك كافة الهيئات في هذه العملية لتكون مسؤولية جماعية ولا توضع على عاتق هيئات محددة فقط، وبالتالي تنمية روح المسؤولية في جميع المجالات. (إبراهيم محمد* جولتكي، 2021 ، ص ص195 ، 196).

3. جودة التعليم العالي في ماليزيا ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .

إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا ساعدت على تحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات وهو انعكاس واضح لاستثمارها في رأس المال البشري الذي هو عمود النهضة وجوهرها، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على

تقنية المعلومات والاتصالات .

كما أن الجامعات والمعاهد العليا بكافة تخصصاتها تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة ، و تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية.

وهناك العديد من المراكز التقنية التي تهدف إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، بقصد التنسيق بين الأكاديميين في الجامعات والمصانع وتوفير الموارد الضرورية لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية.

كما أدى المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير دورا هاما في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل إحداث التنمية المستدامة من خلال إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته هدف إستراتيجي للدولة .

وعليه تعد جودة التعليم العالي استثماراً مفيدًا لدرجة عالية، وهي فرع خاص من الاستثمار البشري، فالإنسان المتعلم عادة ما ينشر المعرفة حوله ويجعل زملاءه من العمال أكثر إنتاجية، وعادة ما تستفيد الجماعة من أفرادها المتعلمين .

التعليم سلعة اجتماعية Social Good ، فهو يشارك في منع الجريمة أو تقليلها، وزيادة السمو الاجتماعي، وتنقية الأذواق والأخلاق والسلوكيات، وعليه فهو يسهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك.

التعليم سلعة سياسية؛ فهو يؤثر إيجابا في النظام والقانون، وينمي سمات المواطنة الصالحة ، فهو يضع أساسيات الديمقراطية الحقة ويحفظ الحرية السياسية والمدنية.

. يعد التعليم أحد المنابع المهمة للنمو الاقتصادي، وربما يعد هذا العائد ثمرة مباشرة أو غير مباشرة

لأغلب العوائد السابقة إن لم يكن كلها ، من خلال تزويد كل القطاعات باليد العاملة المختصة .

وإثارة الرغبة في التقدم وتهيئة الأفراد لتقبل التغير والاستعداد له وطلبه بطريقة فعالة، كما يحفز الابتكار والمبادأة عند الأفراد، وتعميق الإحساس بالحرية، وتدعيم الانتماء السياسي، وتطوير القيم الاجتماعية و الثقافية .

ومن العوائد الاقتصادية زيادة دخول الأفراد والمجتمعات، واعداد الطاقة العاملة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وزيادة قدرة الأفراد على التحرك الوظيفي، والتكيف مع التغيرات المتلاحقة في الوظائف الناتجة أساسًا من التقدم المعرفي والتكنولوجي العالي، وغير ذلك من جوانب التنمية الاقتصادية.

وفي ضوء هذه الأدوار أصبحت جودة التعليم العالي في دولة ماليزيا وسيلة أساسية لتحقيق

متطلبات التنمية المستدامة ، كما أنها تؤثر بطريقة مباشرة في المجالات الثلاثة التالية :

- **التنفيذ :** حيث أن الفرد المتعلم الماليزي كان محركا أساسيا ومعززا لتنفيذ خطط التنمية المستدامة .
- **صناعة القرار:** ساهمت جودة التعليم الجامعي وقادت عمليات صنع القرارات التي تؤثر في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي اعتمادا على ما تملكه ماليزيا من إطارات مختصة ومدربة .
- **نوعية الحياة :** حيث انعكست جودة التعليم العالي على تحسين مستوى حياة الأفراد والأسر، الاقتصادية والاجتماعية ، ويخفض معدل الوفيات ، ويحسن الانجاز التعليمي للجيل التالي ، وتأهيل القوى البشرية كما وكيفا ، وهذا ما يعزز الجهود الرامية لتنمية المجتمع .

وعليه ومما تم التوصل إليه من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا اقتراح التوصيات التالية :

- القيادة السياسية الراشدة التي تتمتع بروح المسؤولية والتأثير في صنع القرار، فضلاً عن تمتعها بالحس الوطني والوعي التام بأوضاع المجتمع ، مع القدرة على استشراف المستقبل .
- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ، مع الانفتاح على التجارب الناجحة للاستفادة منها .
- أن تتوزع التنمية على جميع أقطار الوطن دون اقتصارها على مناطق دون أخرى (دمقرطة الواجهة)
- إصلاح نظام التعليم العالي في كل ما يتصل بمدخلاته وعملياته ومخرجاته بما يتناسب وما نطمح إليه من دور حضاري فاعل .
- تطوير أنشطة البحث العلمي ، والتكثيف من الدورات التدريبية للكوادر العلمية لجعلها أداة فاعلة في تحقيق التنمية الشاملة .
- الاهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية الحديثة .
- توفير البيئة المحفزة لتفجير الطاقات العلمية الكامنة وجعلها ضمن فريق التغيير والإصلاح، وإشعارها بأنها جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبلها مرتبط بنهضة ورقي بلادها .
- مواجهة مشكلة هجرة الأدمغة والعقول العلمية التي تمثل أحد أركان البنية التحتية لإحداث التقدم العلمي والتكنولوجي المأمول .
- تهيئة الطالب لمهنة المستقبل ، و تنمية قدرته على الإبداع والابتكار، مع رعاية الطلبة الموهوبين ومنحهم امتيازات خاصة والاستثمار فيهم .

- ضرورة مشاركة إطارات الجامعة من أساتذة وباحثين في عملية تخطيط وتطوير المشاريع التنموية .
- عقد شراكة مع الجامعات والمراكز الأكاديمية العالمية للتعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة .
- الربط بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ، لمعالجة ظاهرة الهدر التعليمي .
- وضع نظام تقييمي دوري مرتكزا على أسس علمية دقيقة مثل نظام«setara » الماليزي لمعرفة نقاط الضعف التي تعاني منها الجامعات ، كما يحفزها للمشاركة في التصنيفات العالمية .
- وضع نظام المساءلة والتقييم على مستوى جميع المصالح التي تحتويها الجامعات ، سيساعد بالضرورة على زيادة الجودة
- الرفع من قيمة العلم والعلماء، مع تثمين الشهادات العلمية و تعزيز مكانتها الاجتماعية.

خاتمة :

مما سبق عرضه يمكن القول أن ماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية، فعملت على النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم العالي والعمل على تجويده ، قبل العمل على إرساء دعائم اقتصاد قوي، لذلك تحتل اليوم مكانة راقية في مصاف الدول المتقدمة .

وعليه نستنتج أن العلاقة طردية ووطيدة بين جودة التعليم العالي وتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات ، فدولة ماليزيا قادت رحلة التغيير والإصلاح والتطوير بالاعتماد على التربية والتعليم والاستثمار في الرأسمال الفكري ، كما أن عملية التنمية تعطي قوة وتوفر الأرضية والشروط المناسبة لتحقيق الجودة للنهوض بقطاع التعليم العالي .

قائمـة المراجـع :

أ. الكتب :

1. العسل إبراهيم ، 1996 ، التنمية في الإسلام مفاهيم- مناهج وتطبيقات، ط 1 ، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع .
2. الموسوعة العربية ا لعالمية، 1999 ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الجزء 7 ، ط 2 .عثمان محمد غنيم ،
3. ماجدة أحمد أبو زنط،2007 ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
4. نعيم محمد علي الأنصاري «،2009 ، التلوث البيئي، مخاطر عصرية واستجابة علمية، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأ ردن .

أ. المذكرات :

1. Tuba ERYILMAZ, Sustainable Development and Sustainable Development in Turkey, Master ThesisBaskent University, Ankara-Turkey, 2011. p.5

أ. المقالات :

1. أحمد جميل حمودي «، 2012 ، جودة التعليم الجامعي في ماليزيا: دراسة حالة جامعة المالايا ، الحوار المتمدن، العدد: 3784 .
2. أ. إدريس عبدلي ، أ . إلياس ميدون ، 2017 ، أهمية واقع جودة التعليم العالي في ماليزيا – دراسة حالة الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا كنموذج ، الجزائر .
3. حسام الدين إبراهيم محمد* دوغان دليل جولتكي ، 2021 ، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: المجال التعليمي أنموذجا ، Journal of Islamic and Humanities Studies .
4. علي احمد درج ، 2015 ، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا ، العراق ، مجلة جامعة الانبار/ العلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد 03 ، المجلد 23 .
5. أ. عجال مسعودة ، 2018 ، مبادىء ومعايير جودة التعليم العالي ، جامعة بسكرة الجزائر . مجلة علوم الانسان والمجتمع . المجلد 07 ، العدد 27 ، الجزء الثاني .
6. زهاء الدين عبيدات ، 2014 ، النظام التعليمي في ماليزيا ، الاردن ، المنتدى العالمي للوسطية.
7. نادية فاضل عباس فضلي، 2012، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى 2010 ، دراسات دولية ، العدد 54 .

أ. المو اقع الإلكترونية :

1. 2015 ، مقال : «التعليم الإسلامي في ماليزيا » ، الموقع الالكتروني : http://wafinasser.

blogspot.com ، شـوهد في : 27 / 08 / 2022 الساعة :54 :21 P M .

2. المفاهيم-الإدارية/الاستدامة ، الموقع الإلكتروني : https://hbrarabic.com/ ، شـوهد في : 03 / 07 / 2021 .

تنمية المشروع المستقبلي لدى الطلبة « أدوار الجامعة المقاولاتية في تفعيل سلوك الطالب المقاولاتي »

Developing the students' future project «The roles of the entrepreneurial university in activating the student's entrepreneurial behavior».

د.آمال مطابس

جامعة عمار ثليجي الاغواط a.metabis@lagh-univ.dz

الملخص :

هدفت الدارسة للتعرف على الدور الذي تلعبه الجامعة في تنمية المشروع المستقبلي لدى طلبتها، وكيفية تبني الفكر المقاولاتي وتوجيهه وترشيده نحو تجسيد ذلك على ارض الواقع، باعتبار الجامعة الشريك الرسمي بينه وبين المحيط الذي يعيشه، حيث تم عرض جلمة من النقاط الهامة حول تحريك دوافع تبني المشاريع المقاولاتية والعمل على التميز بها، وصولا الى طرح مجمعة من الاستنتاجات حول ذلك.

الكلمات المفتاحية، الجامعة المقاولاتية، الطالب، المشروع

1. تعريف المقاولاتية والتعليم المقاولاتي:

أ. تعريف المقاولاتية:

المقاولاتية هي ظاهرة متعددة الابعاد يكمن دراستها عبر عدة زوايا الشيء الذي نتج عنه اختلاف في تعريفها وذلك لتباين الخلفية العلمية للباحثين وتنوع تخصصاتهم ومنهاجهم فليس هناك اجماع على تعريف محدد، حيث يوجد ثلاث مقاربات رئيسية تعرف المقاولاتية وفقا لتصورات مختلفة. (بن عيسى و بجاوي، 2020، صفحة 208)، ويعد بيتر دراكر Peter Drucker من الاوائل الذين أشاروا الى ذلك سنة 1985 من خلال اشارته الى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات مقاولاتية. حيث استخدم مفهوم المقاولاتية على نطاق واسع في عالم الاعمال اليابانية اين تنتشر مؤسسات الاعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، اما في حقل إدارة الاعمال فيقصد بها انشاء مشروع جديد و تقديم فعالية مضافة الى الاقتصاد. (بديار و عرايش، 2019، صفحة 13)

ومن هذا المنطلق يمكن التمييز ما بين أربعة جوانب رئيسية في تعريف المقاولاتية هي:

- المقاولاتية تعتبر عملية انشاء شي جديد متميز وذو قيمة اقتصادية وتجارية؛
- المقاولاتية عملية تخصيص الوقت والجهد والمال؛
- تتضمن المقاولاتية تقبل المخاطر المختلفة؛
- تنطوي المقاولاتية على تثمين المكافات الناتجة مثل: الاعتمادية، الاستقلالية.

ويمكن تامين القيمة من خلال عملية تحول الموارد الى مخرجات حيث ان المقاول من خلال عملية التحول يبتكر شيئا مفيدا. ويمكن النظر الى تامين القيمة أيضا من خلال التبادل المالي مثل: شراء المستهلكين لمنتجات وخدمات المقاول. كما يرى اخرون ان المقاولاتية هي تامين شيء مختلف مع إعطاء قيمة، وإعطاء الوقت والجهد الضروري مع اخذ المخاطر وتلقي المكافآت، كما يمكن تامين قيمة جديدة عن طريق بناء هياكل مناسبة تؤدي الى تعاون الأنشطة مع المنظمات الأخرى. (بن قطاف، 2021، صفحة 188).

ب. تعريف التعليم المقاولاتي:

يشار على انه العملية التي يكتسب بها الفرد ويستوعب وينظم المعرف التي تم تكوينها حديثا مع الهياكل الموجودة مسبقا، وهو مجموعة تعاليم ذات طابع رسمي تدرب، وتعلم أي شخص مهتم بانشاء مشروع خاص او تنمية مشاريع صغيرة (بن عيسى و ناصري، 2019، صفحة 233)، كما عرفت على انه محموعة من أساليب التعليم النظام الذي يقوم على اعلام، تدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف الى تعزيز الوعي الريادي وتاسيس مشاريع الاعمال الصغيرة (مهاوة و خادي ، 2021، صفحة 178)، وعليه يستهدف التعليم المقاولاتي جعل الطلبة وخرجي الجامعات والمعاهد قادرين على تسيير مشاريعهم الخاصة من خلال مقرر دراسي ملائم، حيث يقوم التعليم المقاولاتي على بيداغوجية تعليمية وليس مجرد معلومات مقدمة ضمن المقررات التعليمية في علوم التسيير، حيث ان اغلب معاهد

علوم الإدارة تهتم بسبل مناهج خاصة بها للتكوين في المقاولاتية، ومنه فان اعداد مقرر تعليمي بيداغوجي مقاولاتي من شانه ان ينمي روح المقاولاتية لدى الطلبة، حيث يستند هذا المقرر على البداغوجية المقاولاتية التشاركية الخاصة والتي يتم تقديمها للطلبة طيلة مسارهم الدراسي، حيث تسعى لغرس فكرة ان المقاولاتية ليست مجرد خلق مؤسسة وفقط، وانما ابعد من ذلك ، حيث تسعى لاشراك كافة الأطراف الفاعلة في مجال المقاولاتية. (هاملي و حوحو، 2019، صفحة 629)

2. أنماط التكوين الجامعي لدى الطالب:

اختلفت المسميات فهناك من يسميها أنماط التكوين الجامعي، وهناك من ينعتها بنماذج التكوين الجامعي، واخر يصفها بطرق التكوين، الا انه ثمة اتفاق على انها السبل التي بواسطتها يكتسب الطالب المعرفة وينتجها بعد ذلك، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل تجد معظم المكونين يستعملون احد أنماط التكوين اما النمط التكويني الدمجي التقليدي القائم على تبليغ المعرفة او النمط التكويني الإنتاجي القائم على المعرفة، وفي الحالات أخرى الجمع بين النموذجين، وذلك كما يلي: (سعودي، 2019، صفحة 74)

- نمط التكوين الدمجي المتمركز حول تبليغ المعرفة: يسمى أيضا النموذج التقليدي، يتمركز هذا النموذج حول مسالة تبليغ او تلقين المعرفة على مستوى الأهداف والوسائل الديداكتية وأساليب التقييم، فهناك غالبا ما يهدف الى تهذيب سلوك المتعلم وخضوعه لسلطة الواجب والحق مع تلقينه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا ما تعتبر ماضية مع الحرص على تحصيل اكبر قدر ممكن من المعلومات والمعرفة. حيث يقوم هذا النظام التكويني بتغطية كمية من المعرف والحقائق على حساب التامل والتفكير، ويتجلى ذلك في تضخيم الكتب الدراسية وحشدها بالمعلومات والمعارف وصرف جهد ووقت الطالب في حفظها دون فهم عميق لها. والاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة والمتمثلة في حشد المعلومات والمهارات دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية.

ومن اهم أسس ومرتكزات هذا النموذج:

- يهذب سلوك المتعلم ليتقمص القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع؛
- تخطيط المحتويات التدريسية يتم بنظام متمركز حول المادة باقسام وفروع مرقمة ذات طبيعة يقينية غير قابلة للتعديل؛
- طرق التدريس تعتمد على تبليغ المادة الى المتعلم عن طريق الالقاء والحوار الموجه الذي يعتمد على الوصف والايضاح؛
- الوسائل التعليمية تعتمد في معظم الأحيان على الكتاب كوسيلة أساسية للحصول على المعرفة؛
- التقويم يعتمد في معظم الأحيان على حفظ مالقن؛
- يغلب على العلاقة التربوية بين الطالب والأستاذ أسلوب التبعية والسلطوية؛
- الطابع الإداري جامد غير قابل للتعديل او التبديل وهو نظام مركزي.

- النمط التكويني الإنتاجي (المتمركز حول انتاج المعرفة):

وهذا يعني ان الجامعة من اجل الطالب: التدريس واعداد الكفاءات البشرية المطلوبة بالنسبة لفكرة الجامعة من اجل الطالب فهي فكرة ولجت في القرون الوسطى وحتى قبل نشاة الحركة الجامعية، وهي تصور ارستقراطي يركز قبل كل شيء على تزويد الطلب ب « Savoir être» طريقة الحياة، ومن اجل ضمان هذه الوظيفة كان الأستاذ يقوم مقام الاب. حيث كان الطالب يعيش في منزل الأستاذ، وكان هذا هو الذي يعتني به يغذيه ويلبسه وذلك على حساب ما يتلقاه من الوالدين وهكذا تنشا علاقة روابط قوية بين الأستاذ وطالبه.

ان اثار هذه الطريقة مازالت تظهر في العديد من الجامعات خاصة الإنجليزية منها فيما يسمى بنظام «Public schools» والدور الكبير الذي يلعبه الوصي في التعليم العالي، حيث يتم التركيز على مهام التربية والتكوين للفرد.

ويعد التدريس الوظيفة الأولى التي نشات من اجلها الجامعات، هذا الوظيفة التي اجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المتاحة المادية والبشرية من اجل القيام بهذه الوظيفة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ان هذه الوظيفة هي احدى الوظائف القديمة للجامعة حيث وثق المجتمع فيها فخرجت له الطبيب الذي ياتمنه الافراد على حياتهم، ورجل القانون الذي يدافع عنهم، ورجل الذي يبين لهم أمور دينهم ودنياهم، والمعلم الذي يعلمهم ، كما اعدت أيضا المهندس المعماري والميكانيكي والمحاسب والمدير وغيرهم. هذه الوظيفة هي التي تسهم في تنميو شخصية الطلاب واعدادهم للعمل الذي يمكن ان يمارسوه مستقبلا، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، وبالتالي تضطلع الجامعات من خلال القيام بوظيفة التدريس باعداد وتنمية القوى البشرية، المؤهلة والمدربة للنهوض بالمجتمع وتطويره، ومن ثم الجامعات بشكل مباشر في اعداد راس المال البشري الذي يضطلع بدور فاعل في تنمية اقتصاد المجتمع وتنشيط مؤسساته الصناعية، وهو ما يؤكد ان الجامعة من اهم دعائم التقدم في المجتمع، لانها تعني بالإنسان تربية وتعليما وتدريبا وتاهيلا في مؤسساته المختلفة .

وعليه نجد من اهم وظائف الجامعة هي اعداد الكفاءات في مختلف مجالات الحياة المهنية، فيجب ان تحرص الجامعة على توفير التكوين الذي يتناسب مع متطلبات مجتمعنا ومتطلبات العصر وذلك من خلال تجديد برامجها واساليبها وتقنياتها لتقابل حاجيات المجتمع وحاجيات العصر والتقدم. (العافري و خباب ، 2018، صفحة 230).

3. تنمية الجامعة المقاولاتية للطلبة:

فمن منظور تنموي، ينظر الى الجامعة على انها حاضنة اعمال طبيعية، توفر هيكلا داعما للأساتذة والطلاب حتى يتمكنوا من بدء مشاريعهم وتحقيق مساعيهم، بالإضافة الى ذلك فن الجامعة المقاولاتية بشكل واضح تأخذ زمام المبادرة من خلال وضع المعرفة في العمل وتوسيع مساهمتها في خلق المعرفة الاكاديمية فتطوير ثقافة المقاولاتية يشجع أعضاء هيئة التدريس على

مراقبة نتائج ابحاثهم من اجل التحقق من إمكاناتها التجارية والفكرية، وبهذه الطريقة، يتم تحويل المقاولاتية الاكاديمية بالتوازي مع الانتقال الى اقتصاد قائم على المعرفة، فوظيفة الجامعة كانت انتاج المعرفة لتتحول الى توظيف واستغلال المعرفة ذات القيمة المضافة.

فان تكون مؤسسة تعليم عالي وبالأخص الجامعة مؤسسة مقاولاتية ومبتكرة لا يتوقف فقط على فكرة تبنيها فلسفة تبنيها حاضنات الاعمال، بل هناك مجموعة متنوعة من الاليات التي يمكن من خلالها للجامعات ان تتصرف بطريقة مقاولاتية ومبتكرة في استراتيجياتها وممارستها، على سبيلالمثال لا الحصر، قد تظهر الجامعات روح المقاولاتية والابتكار في كيفية إدارة وبناء القدرات التنظيمية، كيفية اشراك الشركاء الخارجيين في قيادة وحوكمة المؤسسة، كيفية دمج التكنولوجيا الرقمية في أنشطة المؤسسة، كيفية انشاء ورعاية أوجه التازر بين التدريس والبحث والمشاركة المجتمعية، وكيفية الترويج للمقاولاتية من خلال التعليم ودعم بدء المؤسسات الناشئة، وكذلك تبادل المعرفة لتعزيز القدرة على الابتكار للمؤسسات القائمة. فهو تبني كامل للفكر المقاولاتي ان على مستوى الهيكل التنظيمي او على مستوى الوظائف او على مستوى العمليات التنظيمية للجامعة او على مستوى مخرجاتها. (عرعار، هماش، و براهيمي، 2022، الصفحات 311-312) .

ومن هذا المنظور، وبناء على كون الفكر المقاولاتي كفاءة عابرة للتخصصات قابلة للتطبيق مختلف مناحي الحياة حددت المفوضية الوربية في اطار عمل الكفاءة المقاولاتية ثلاث مجالات للكفاءة تحتوي على 15 كفاءة اجمالا، موزعة على مستويات مختلفة من المهارات: (عرعار، هماش، و براهيمي، 2022، صفحة 312)

- كفاءة بدء العمل:
  - اخذ زمام المبادرة؛
  - التخطيط والإدارة؛
  - التعامل مع الغموض وعدم اليقين والمخاطرة؛
  - العمل مع الاخرين؛
  - التعلم من خلال التجربة.
- كفاءة الموارد:
  - الوعي الذاتي والكفاءة الذاتية؛
  - الدافع والمثابرة؛
  - حشد الموارد؛
  - محو الامية المالية والاقتصادية؛
  - حشد التخرين.
- كفاءة الأفكار والفرص:
  - اكتشاف الفرص؛
  - ابداع؛
  - رؤية؛

- تثمين الأفكار؛
- التفكير الأخلاقي والمستدام.

4. وظيفة الجامعة المقاولاتية: صلة المجتمع بالمخرجات

في توصيف الدكتور عمار بوحوش لدور الجامعة في المجتمع وصلتها بكل مقوماته وطبقاته ومؤسساته يقول: ان دور الجامعات يتمثل في تهيئة الجو لرجال العلم والمعرفة لكي يضعو التصورات امام كبار المسؤولين وفادة المجتمع، وتزويدهم بالحقائق والتحليلات العلمية التي تمنكهم من فهم جوهر القضايا الاجتماعية واتخاذ القرارات الدقيقة او القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة وللمجتمع، فمن خلال قوله نقف عند رؤية يتبناها كثير من المفكرين والباحثين مفادها ان الجامعة ليست مطالبة بتقديم خدمات بعينها، أي ليست مطالبة بان تعطي الدولة والمجتمع الاطار الجامعي وفقط، بل ان دور الجامعة الأهم هو تقديم الاليات والمحيط الملائم، والمعطيات الصحيحة، حتى يتتمكن قادة المجتمع والدولة من بناء قراراتهم الاستراتيجية على أرضية صحيحة، أي ان الجامعة هي «دبابة فكر» وليست مؤسسة تكوين وفقط، فالجامعات ليست مؤسسات حكومية تؤدي عملا بيروقراطيا تعليميا ينتهي بتخريج الطلبة وتوظيف الأساتذة فقط ومن ثم الدوران في تلك الحلقة التي جنت على الدولة والمجتمع وهو ما أدى الى انحصار دور الجامعة الحضاري رغم التغيرات التي يعيشها العالم ورغم تطور مبادئ التعامل ومفاهيم القيمة والجودة في التعليم. وهذا ما نجد الكثير من المقاربات الاجتماعية التي ناقشت دور الجامعة قللت من دوره مع تعظيم دور التطوين والتاطير للاطارات التي تخرجها ووجوب ان تقدم للمجتمع من يكون مؤهلا للوظيفة او المنصب او حتى قد يكون قيمة إضافية في الكتلة البشرية التي تعاني بطالة اما حقيقة او تقنية.

ولتوضيح رؤية الطرف الاخر ناخذ القول التالي:.. من وظائف الجامعة وظيفة خدمة المجتمع فاصبح على الجامعة ان اقدم خدماتها مباشرة للافراد في المجتمع سواء كان ذلك في صورة برامج تعلمية تفويضية او تكاملية في صورة برامج تدريبية او برامج لاعادة التدريب، او برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الافراد متطلباتها، ولقد أدى ذلك الى خروج لجامعة من عزلتها وابراجها العاجية وان تفتح أبوابها على المجتمع». فمن خلال هذا التبرير المقدم حول دور الجامعة نجد ان أصحاب هذه المقاربة يؤكدون عل ان الجامعة لا يخرج دورها عن تدريب وتكوين وبرامج تعليمية، لا يمكن الا بها تحقيق الدور الفاعل للجامعة، وهذا ما يعد الهدف الأهم لها، دون إشارة او توضيح عن أدوارا غير تعليمية او تلقينية، وهو ما يمكن ان يكون قد جعل من الجامعة مؤسسة كغيرها من مؤسسات التدريب والرسكلة، وهو ما يعد بكل تأكيد اجحاف في الدور الحضاري للجامعة.

وباعطاء لمحة موجزة للتعليم الجامعي في الجزائر، او لنقل دور الجامعة نظهر المقاربة التي تأخذ بها الحكومة في تسيير مؤسساتها الجامعة، ويكون هذا التوضيح من خلال فهم مرتكز السياسات التعليمية الجامعية التي تضعها الجهات المكلفة بذلك، وتظهر أساسا من خلال العناصر التالية:

- إعطاء فرص للشباب لكي يتعلمو ويحصلو على شهادات تمكنهم من ان يحتلوا مواقع

اجتماعية ؛

- تقديم الدعم المالي للجامعات لكي تقوم بتكوين الموظفين للجولة؛
- اعتبار الأساتذة كانهم عمال او موظفين اداريين حيث يقومون بالتدريس وغير مطلوب منهم وضع تصوراتهم والنظريات العلمية؛
- اعتبار الجامعات بمثابة قطاع يقدم الخدمات للمتعلمين وليس قطاع انتاجي؛
- اهتمام هائل بالتشييد والبناء الهياكل الجامعات واهمال للكتاب الجامعي الذي هو المادة الخام لكل برنامج تعلمي او تكويني، والذي هو صورة عن طبيعة وإمكانية المؤطر والياسة العاملة للتعليم الجامعي في الدولة.

فعند الوقوف عند هذه العناصر نجد ان التعليم الجامعي في الجزائر يأخذ بمقاربة ان الجامعة هدفها الأساس هو تكوين وتدريب وتاهيل إطارات جامعية، ولاتبحث هذه الجامعة عن أي دور في عملية بناء النظرية والتصور ومشروع المجتمع، أي انها مؤسسات مطالبة بالتخريج وغير مسؤولة عن التخطيط اهذه الطاقات المتخرجة، وهو ما اوجد الخلل في فهم الدور الحقيقي للمؤسسة الجامعية، وابقائها في مهمة واحدة وافراغها من مهمة البناء والتحليل والتصور. (عبيكسي و فرقاني، 2010، الصفحات 30-31).

5. نمو الذات المستقبلية لدى الشباب:

يمر نمو الذات المستقبلية عبر ثلاث مستويات في حياة المراهق وهي: (زقاوة ، 2018، الصفحات 6-7)

- نمو الذات المدرسية: وما يتطلع اليه المراهق من تحقيق النجاح الدراسي، الحصول على الشهادة وما تمثله من مركزية في تفكيره، خوض تجربة التوجيه المدرسي.. الخ
- نمو الذات المهنية: تحقيق الاندماج المهني، الاختيار المهني، فرص التكوين، جمع المال وتحقيق الشهرة، الإنجاز في المهنة، والنجاح في العمل الحر وتحقيق الريادة ... الخ.
- نمو الذات الاسرية: ويتعلق الامر بالرغبة في الزواج، الرغبة في امتلاك منزل، انجاب أطفال، تحقيق حلم الوالدين في بناء اسرة والحفاظ على النسل، الشعور بتحمل المسؤولية .. الخ.

وعليه فان نمو الذات المستقبلية مرتبط بتحقيق الذات المدرسية (النجاح المدرسي، التحصيل، التوجيه، التفوق) وتحقيق الذات المهنية (الإنجاز، الاختيار، التكوين، المال والشهرة) وتحقيق الذات الاسرية (الزواج، امتلاك منزل، انجاب أطفال ، أحلام الوالدين، المسؤولية) وصولا لتحقيق الهوية الذاتية وتحقيق الشخصنة.

وبناء على ذلك فان فكرة التفاعل الإيجابي بين الذوات (المدرسية والاسرية والمهنية) لتشكيل مفهوم الذات المستقبلية وتحقيق الهوية الشخصية. ان اشباع حاجات نمو الذوات الثلاثة سيعزز القدرة على تأكيد الهوية الذاتية وتحقيق الشخصنة. هذا المبدأ الأخير الذي اشارت اليه دراسات عديدة منها اعمال تاب (Tap& E SPARBES-PISTRE)، التي اكدت ان سيرورة تحقيق الشخص تتم من خلال الابعاد الخمسة التالية:

- السلطة: وهو البعد الأول في تحقيق الشخص ، انه السلطة والقوة على الفعل/ العمل، الوجود والكينونة، القدرة على الامتلاك، مثل امتلاك مشاريع وتحقيقها ، وعلى العكس يكون الفرد تحت تصرف الغير عندما يصبح غير قادر على اعداد مشروع وتسيير الممكنات.
- المعنى: إعطاء معنى ليوميات وفهم وضعيات الحياة.
- الاستقلالية: من خلال الرغبة في الابتعاد عن معايير الجماعة المرجعية، والمؤسسة والاطر الاجتماعية. الاستقلالية تسمح للشخص بقيادة حياته وفق نمطه الشخصي، وبناء عليه يكون مسؤولا عما يحصل له وعن وضعيته تجاه مشاريعه.
- التملك وتنظيم القيم : البحث عن قيم ومشاريع جديدة لمواجهة وضعيات صراع مختلفة، وان يتواجد داخل المستقبل كفاعل وان يبني أهدافا لتجاوز هذه الصراعات.
- تحقيق الذات: من خلال تحقيق الجوانب السابقة وبالتالي بناء هوية مستمرة ، متناسقة وإيجابية.

6. تحريك دو افع الشباب نحو المقاولاتية:

لقد كان Schumpeter شومبيتر (1952) وادا من أوائل من حدد هذه الدوافع الريادة باعتبارها المحركات الرئيسية لتوصيف أنواع المشاريع، عائلة واحدة من الدوافع تنطوي على فرح خلق شيء جديد وتحقيق الذات، وهنا فان القوة الرئيسية ليصبحو يعملون لحسابهم الخاص. والدافع الرابع هو الحفاظ على الهياكل ودعم او مواصلة تقاليد معينة، وغالبا تتمثل في استمرار الشركات العائلية على مدى عدة أجيال.

وتتعدد العوامل التي تدفع الشباب نحو التوجه المقاولاتي، غير انه يمكن إعادة تلخيصها في اهم نموذج مقدم في هذا الخصوص وهو نموذج تكون الحدث المقاولاتي للعالمان A.Shapero et L.Sokol حيث قاما بوضع اهم مرجع للأبحاث في مجال المقاولة، وتكمن الفكرة الرئيسية لهذا انه لكي يبادر الفرد نحو القيام بتغيير كبير ومهم في حياته، مثل اتخاذ قرار استحداث مؤسسة خاصة به مثلا، يجب ان يسبق هذا القرار حدث مهم في حياته يكسر به الروتين الذي اعتاد ان يعيشه، ويشير هذا النموذج الى ثلاثة أنواع من العوامل التي تدفع الافراد نحو التوجه المقاولاتي وهي:

- الانتقالات السلبية: مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل.. الخ؛
- الانتقالات الإيجابية: مثل تاثير العائلة، وجود سوق او مستثمرين محتملين ..الخ؛
- الأوضاع الوسيطية: مثل الهجرة مثلا، يمكن ان تدفع الافراد نحو العمل المقاولاتي، وبالفعل قد تم ملاحظة ذلك في العديد من البلدان من خلال قيام بعض المهاجرين باستحداث مؤسسات. ام العوامل الثانية (الانتقالات الايجابية) والثالثة (الأوضاع الوسيطية)، فتؤثر بشكل كبير على نظم القيم للافراد وعلى رغباتهم.

- وزيادة على هذه المتغيرات المفسرة للنموذج أضاف العالمان مجموعتين اضافيتين من المتغيرات الوسيطية والمتمثلة في ادراك الشخص لرغباته وامكانيات الإنجاز، واللذان هما نتاج للمحيط الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي، غير انها تختلف من شخص لاخر وتساعدان الافراد في تحديد الأفعال التي يجب القيام بها. (هامل و حوحو، 2018، الصفحات 27-28)

خاتمة :

بالرغم من ان الجامعة الجزائرية تعاني من مجموعة من التحديات والمشاكل الا انها قامت بجملة من التعديلات في هياكلها التعليمية للنهوض بالوسط المقاولاتي والاهتمام به اكثر، وذلك من خلال جعل الطالب الجامعي محور رعايتها زذلك بتعليمه وتكوينه، وكذا تطويره، ومن مظاهر هذا هو طرح تخصصات ذات صلة بالبيئة المقاولاتية، وفتح لهم دور مقاولاتية تابعة لها وهمزة وصل بينه وبين البيئة الخارجية، طبعا بغية توضيح اهم الشروط لذلك بهدف ترسيخ الفعل المقاولاتي وتوجيهه نحو تجسيد المشاريع المستقبلية للطلبة بعد تطوير الأفكار الاستثمارية، ثم تطبيقها ومطابقتها مع الجانب السوسيو اقتصادي، وتنمية المجتمع.

وعليه وبناء على ما تم عرضه في هذه المداخلة، فقد تم تقديم مجموعة من التوصيات لتفعيل الجامعة اكثر، اهما :

- ضرورة ربط اهداف التنمية الاقتصادية بالتكوين للشباب الراغبين في انشاء مشاريع مقاولاتية فاعلة؛
- ضرورة دمج التعليم المقاولاتي في جميع اطوار المراحل التعليمية حتى تتمكن الجامعة من رفع مستوى الرغبات؛
- لابد من العمل على التدريب المستمر، وتكثيف دورات من شانها ترفع من مستوى مهارة الأساتذة والمسؤولين على تنوير الطلبة، بهدف تحقيق التميز والنجاح؛
- محاولة محاكاة التجارب الناجحة للجامعات الدول الأخرى المتقدمة، في كيفية ترسيخ الفعل المقاولاتي الشبابي، والعمل على توعية الدائمة مع المتابعة المضبوطة والمدروسة؛

قائمة المراجع :

1. احمد زقاوة . (2018). خطوات منهجية لتعزيز الثقافة المقاولاتية في البرامج التكوينية الجامعية. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، 4(2)، 4-14.
2. احمد بن قطاف. (2021). دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات -دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج-. الباحث الاقتصادي، 8(1)، 185-197.
3. امال مهاوة ، و فراح خادي . (2021). فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية دراسة استطلاعية لاراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 5(2)، 173-190.
4. امينة بديار، و زينة عرايش. (2019). واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية جامعة قسنطينة وجامعة الجلفة كنموذج. مجلة افاق للبحوث والدراسات -المركز الجامعي ايليزي- دورية سداسية اكاديمية دولية محكمة(3)، 11-27.
5. انس عرعار، ساعد هماش، و صباح براهيمي. (2022). الجامعة الجزائرية: خطوات نحو الجامعة المقاولاتية. مجلة الاقتصاد الصناعي، 12(1)، 312-331.
6. شافعي, م. (1978). مقدمة في النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية، ص299، 314-316.
7. شحاتة, ح. ح. (2011). منهج وآساليب إدارة أموال المؤسسات الوقفية – التخطيط، الرقابة وتقويم الأداء، اتخاذ القرارات.
8. عبد الحليم عمر, م. (1997). التفسير الإسلامي لأزمة البورصات فى آسيا عام 1997. ورقة بحثية مقدمة لـ: ندوة أزمة جنوب شرق آسيا، بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي (p. 97). مصر: جامعة الأزهر.
9. عبد الحليم عمر, م. (2000). الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومى. الأدوات المالية لتمويل العجز الحكومى (p. 74). الإسكندرية، مصر: جامعة الإسكندرية.
10. عبد الحليم عمر, م. (2004). الاستثمار في الوقف وفي غلاته وريعه. (p. 25، 28). مسقط، عمان: مجمع الفقه الإسلامي الدولي الدورة الخامسة عشرة.
11. عبد القادر سعيد عبيكسي، و فتيحة فرقاني. (2010). اسهام الجامعة الجزائرية في التنمية : قرار سياسي او حاجة اقتصادية؟ الملتقى الوطني الول : تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، (الصفحات 30-31). جامعة الجلفة.
12. عبد القادر هامل، و مصطفى حوحو. (2018). محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي. مجلة اقتصاديات المال

والاعمال، 8(1)، 21-52.

13. عبد القادر هاملي، و مصطفى حوحو. (2019). اشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1)، 625-645.

14. عبد الكريم سعودي. (2019). انماط التكوين في الجامعة «الواقع والمامول». مجلة الساورة الانسانية والاجتماعية، 5(1)، 68-87.

15. غارودي, ر. (1997). نحو حروب دينية؟ جدل العصر ترجمة صباح الجهيم،ط2. بيروت: دار عطية.

16. قدي, ع. (2003). مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص86-87، 89، 91.

17. قصاص , ز., & بن حبيب, ع. (2004). مقومات صناعة السياحة العلاجية في المناطق الصحراوية. مستغانم، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس.

18. لحلو , ب., & عايب, و. (2011). آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية. ورقة بحثية الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل (p. 6، 7). غرداية: جامعة غرداية.

19. ليلى بن عيسى، و الزهرة ناصري. (2019). التعليم المقاولاتي واثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة: دراسة استطلاعية لاراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 3(2)، 231-246.

20. ليلى بن عيسى، و نعيمة بجاوي. (2020). واقع تبني المسؤولية البيئية لدى حملة المشاريع المقاولاتية دراسة استطلاعية لعينة من حملة المشاريع المقاولاتية بولاية بسكرة. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، 9(2)، 201-218.

21. مجلس الشرعى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الما. (2004). صكوك الاستثمار (المعيار رقم 17). المعايير الشرعية.

22. مجمع الفقه الإسلامي الدولى . (1992). قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولى رقم 63. الأسواق المالية: الأسهم ، الأختيارات، والسلع، العملات ويبين أحكامها مما يمكن الإفادة منها لإقامة سوق المال الإسلامي، دورة المؤتمر السادس. جدة، المملكة العربية السعودية.

23. مليكة العافري، و عقيلة خباب . (2018). وظائف الجامعة بين الثلاثية تعليم ، بحث علمي، وخدمة المجتمع. الملتقى الدولي الجزء الاول: الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي في الانتظارات والرهانات جامعة قالمة 8 ماي 1945، (صفحة 320). قالمة / الجزائر.

24.] https://www.cours-gratuit.com/tutoriel-python/tutoriel-python-comment-travailler-avec-le-package-pip-en-python. (s.d.).

25. Bouguessa , N. (2009). La bonne gouvernance une réponse a la crise financière.

le séminaire international sure la crise financière et économique et la gouvernance mondiale, (p. 12). Sétif: faculté des science économique, Université Ferhat Abbas.

26. de Mourgues, M. (1987). Théories et politiques monétaires, 2eme edition. Dallaz.

27. de Mourgues, M. (1987). Théories et politiques monétaires, 2eme edition. Dallaz, P227.

28. Einzig. (1964). Monetary policy: Means and ends. Hanworth, Middlesex, England, UK: Penguin books, P50.

29. Einzig. (1964). Monetary policy: Means and ends. Penguin books hanworth Middlesex.

30. G.L.Bash. (1950). Federal Reserve Policy Making. CNY: Alfred Knopt.

31. https://elhanaa.cnas.dz/index.xhtml. (s.d.). Récupéré sur https://elhanaa.cnas.dz/index.xhtml

32. https://www.ionos.fr/digitalguide/serveur/know-how/software-defined-networking/. (s.d.). Récupéré sur https://www.ionos.fr/digitalguide/serveur/know-how/software-defined-networking/

الجامعة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية

University and socio-economic development

أ.د، بركات احمد، د.لعيمش غزالة

جامعة الجزائر3 berkatdz@hotmail.com

جامعة مستغانم laimech.ghezala@gmail.com

الملخص :

البحث العلمي له أهمية جوهرية تتمثل في دراسة ظواهر المجتمع دراسة علمية، والسعي لتحقيق التنمية والتطوير وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتعددت مؤسسات البحث العلمي لتكون الجامعة واحدة من أهم هذه المؤسسات، فلها دورا معرفيا هاما وهو نقل المعرفة عن طريق التدريس، وتوليد المعرفة عن طريق البحث العلمي، وتنمية المجتمع عن طريق نقل التقنية والإبتكار والمشاركة المجتمعية.

لذا تناولنا في البحث: الجامعة والبحث العلمي (مفهوم الجامعة، مفهوم البحث العلمي، دور الجامعة في البحث العلمي، معوقات البحث العلمي)، الجامعة والتنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية الاقتصادية)، الجامعة والتنمية المجتمعية (مفهوم التنمية المجتمعية، معوقات التنمية المجتمعية) الجامعة الجزائرية والتنمية (العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية، معوقات التنمية في الجزائر) الخاتمة (النتائج والتوصيات).

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد، البحث العلمي، التنمية، الجامعة، المجتمع.

المقدمة:

تمثل الجامعات عنصرا رئيسا في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها؛ وذلك من خلال أداءها لوظائفها الأساسية، واستثمار هذه الوظائف لتطوير مؤسسات المجتمع، واستحداث أدوار جديدة تتطلبها التطورات العالمية المتسارعة والتغيرات المجتمعية المتلاحقة؛ للمساهمة في تحقيق غايات الجامعة، وتلبية احتياجات المجتمع، والوصول إلى مخرجات جامعية على قدر كبير من التنافسية العالمية في طلابها وبحوثها وخدماتها، وتحقيق التنمية المستدامة التي ينشدها مجتمعها.

لقد تغيرت جامعة اليوم عما كانت عليه بالأمس؛ نظرا للتغيرات التي شهدها العصر من تطورات معرفية وعلمية، وثورات تقنية وتكنولوجية، فرضت على الجامعة صيغا حديثة لتواكب هذه التطورات، وتصبح أكثر ارتباطا بتطلعات المجتمع، فلا يمكن لها أن تعيش منعزلة عن مجتمعها؛ لأنها الأداة الفاعلة للتعامل معه، وتلبية متطلباته المستمرة

ولم يعد مقبولا الآن أن تغض الجامعة طرفها عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية في مجتمعها، وألا تواكب التطورات العالمية، وتساير التغيرات الاجتماعية؛ لأن كلياتها بمثابة بيوت خبرة، وتمتلك رصيدا معرفيا، وحركة علمية وبحثية مستمرة؛ لذا فإن عليها أن تقود قاطرة المجتمع نحو التقدم المعرفي والتطور التكنولوجي، وتسير به نحو التنمية المجتمعية الشاملة.

وتحولت كثير من الجامعات في أوربا إلى جامعات الشراكات في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، لتضيف أنشطة متعددة للجامعة، وتقدم مجموعة متنوعة من مشاريع البحوث الجامعية وخاصة البحوث المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات؛ لذا يجب على الجامعات أن تتحول من مفهوم الخدمة العامة إلى فلسفة الشراكة المجتمعية، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بإنشاء شراكات طويلة الأمد بين الجامعات والمجتمعات؛ بهدف معالجة قضايا اجتماعية مختلفة، وتحقيق التنمية الشاملة.

وضمن هذا السياق فإن المؤسسة الجامعية ومن خلالها الأبحاث العلمية، ومراكز البحث أصبحت تلعب دورا مهما في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، فضلا على أن الدول أصبحت تخصص ميزانيات معتبرة لتمويل الأبحاث العلمية، ودعم المشاريع الأكاديمية لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية بالغة في الرفع من الكفاءة والفعالية وتحسين الأداء، زيادة على دور هذه الأخيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنوط بالدولة.

في هذا الإطار تظهر العلاقة الوظيفية بين مخرجات الجامعة الجزائرية المتمثلة في أبحاثها العلمية وبين التنمية الاقتصادية، أي دور الجامعة الجزائرية في الدفع بعجلة التنمية لتحقيق أهدافها، من خلال قياس مدى فاعلية هذه المؤسسة في التنمية، وهل حقيقة هناك ترابط بينها وبين السوق في محاولة لتشريح الفرص المتاحة والقيود المعرقلة كي تلعب هذا الدور الاستراتيجي المنوط بها.

إشكالية البحث:

ارتكازا على ما سبق تعالج الورقة الإشكالية التالية:

فيما تتمثل مساهمة الجامعة الجزائرية في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما دور الجامعة في البحث العلمي؟
- ما دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية؟
- ما معوقات كلا من البحث العلمي والتنمية؟

فرضيات البحث:

- تعد الجامعة مؤسسة تعليم وابداع وابتكار.
- الجامعة مؤسسة أساسية تعمل على تحقيق التنمية المجتمعية من مختلف الجوانب.

أهداف البحث:

- الوقوف على مدى ارتباط مخرجات التعليم الجامعي بالتنمية.
- كشف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية كأحد أبرز شريكين من أجل التنمية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول على البحث العلمي إدراكا منها بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته واصبحت منهجية البحث العلمي واساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. وعلاوة على ما يحققه البحث العلمي من منافع في جميع المجالات للمجتمع الإنساني فإنه يعود على الباحث نفسه بفوائد شخصية هامة وتؤكد السياسات التربوية الحديثة في جميع مستويات التعليم أهمية البحث العلمي وفوائده بالنسبة للباحث.

حدود البحث:

بناءا على ما سبق ارتأينا تقسيم البحث الى أربعة محاور وكل محور تطرقنا فيه الى مجموعة من الأفكار المرتبطة بالمحور: المحور الأول: الجامعة والبحث العلمي (مفهوم الجامعة، مفهوم البحث العلمي، دور الجامعة في البحث العلمي، معوقات البحث العلمي)، المحور الثاني: الجامعة والتنمية الاقتصادية (مفهوم التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية الاقتصادية)، المحور الثالث:

الجامعة والتنمية المجتمعية (مفهوم التنمية المجتمعية، معوقات التنمية المجتمعية) المحور الرابع: الجامعة الجزائرية والتنمية (العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية، معوقات التنمية في الجزائر)، الخاتمة (النتائج والتوصيات).

1. الجامعة والبحث العلمي:

أ. مفهوم الجامعة:

الجامعة هي اعلى قمة الهرم الاكاديمي والأصل في الجامعة انها مجموعة من العلماء وهبوا انفسهم للدراسة والبحث والمعرفة وينظرون الى الحياة ومشاكل المجتمع نظرة علمية شمولية متكاملة ويستعينون في الإضافة الى المعرفة مع طلابهم بالكتاب والمعلومات والمختبر او الدراسة الميدانية وهناك تعريفات عديدة في الوقت الحاضر لمصطلح الجامعة بعد ان تطور مفهومها من مجرد الكليات او المدارس العليا التي تقوم على تعليم القلة المختارة لممارسة مهنة او أكثر من المهن الحرة وفي هذا الصدد يمكن إعطاء تعريف للجامعة على انها مؤسسة تعليمية تحتوي على كليات لدراسات مختلف العلوم (حسب تخصص الكلية) ومدارس او كليات للدراسات المهنية وتقدم الجامعة الدراسات لطلاب المرحلة الجامعية الأولى كما تقوم الجامعة بالدراسات العليا والبحوث في الكليات والمدارس المذكورة او عن طريق كلية الدراسات العليا والبحوث.

على الرغم من ان الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها اهدافها وتعددت رسالاتها واتسعت مسؤولياتها الا انها ما تزال هي قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في أية دولة من الدول.

هذا ويمكن تلخيص رسالة الجامعة والاهداف التي تسعى الى تحقيقها فيما يلي:

- تعليم واعداد كفاءات بشرية متخصصة قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية والعلمية، ومن ثم فإن للجامعة دورها القيادي في تزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا والقادرة على الاسهام في عملية التنمية.
- البحث العلمي وتنمية المعرفة بشتى أنواعها والوانها، فلا شك ان الجامعة هي مجتمع الباحثين والعلماء الذين يقومون بنشاط علمي مميز يهدف الى اثراء المعرفة وتقدمها.
- لا تقتصر مهمة الجامعة على اجراء البحوث واعداد الباحثين وانما الى تقديم نتائج البحوث التي تجريها عن طريق وسائل النشر المعروفة وتعد مطبعة الجامعة وسيلة لنشر بحوث أعضاء هيئة التدريس.
- القيادة الفكرية وخدمة المجتمع.
- حماية التراث الانساني والحفاظ على ناتج الفكر البشري.

على ضوء ما تقدم فإن الجامعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، فلولا وجود المجتمع لما وجدت الجامعة ولولا وجود الجامعة لما كان للمجتمع اي تقدم او تطور او ازدهار في ظل غياب الجامعة، فهي تؤثر في المجتمع سياسيا، اقتصاديا، أخلاقيا وتربويا...الخ.

الجامعة من خلال طبيعة تكوينها واختصاصاتها وبحكم موقعها في الهيكل الاداري للدولة تحاول

ان تشرك المجتمع في كل انشطتها وفعالياتها من خلال اشراك المجتمع في البحوث والدراسات التي تجرى في كلياتها واقسامها.

ولكن الشيء الذي يعزل الجامعة عن المجتمع هو عدم اشراكه في انشطة وفعاليات الجامعة على مدار العام الدراسي او العام الاكاديمي من خلال التعرف على اتجاهات المجتمع ومؤسساته في جميع المجالات والتخصصات.

يمكننا القول بانها مؤسسة تعليمية تربوية قد تكون حكومية أو خاصة تقوم بعدة وظائف منها (التدريس، البحث العلمي، الاعداد والتدريب والتأهيل، وخدمة المجتمع) وفق عناصر العملية التربوية الجامعية (الاستاذ والطالب والمنهج والادارة) ووفق الجامعات الرائدة والمنتجة والفاعلة والالكترونية والتعليم عن بعد والافتراضية وصولا إلى بناء مجتمع المعرفة المنشود، فهي اذن الضوء المشرق الذي ينير لنا الطريق نحو مستقبل افضل لشعبنا ومجتمعنا وامتنا في مصنع العقول وهي راس المال والابداع والابتكار، وتتمثل وظائفها في التعليم، البحث العلمي، نشر الثقافة الجماعية واستشراف المستقبل.

ب. مفهوم البحث العلمي:

يعد البحث العلمي المدخل الطبيعي لأية نهضة حضارية وهو من السمات اللازمة لكل مجتمع يطمح الى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة وبالتالي فهو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع وهو السبيل إلى اختيار الطريق السليم للانتقال الى المستوى الحضاري المتقدم.

يمثل البحث طريقة منظمة او فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة لغرض التثبت والتحقق من حقائق معروفة سابقا والعلاقات التي تربط بينهما أو القوانين التي تحكمها وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية وهو الطريقة المنظمة لإيجاد تفسيرات ظواهر اجتماعية او توضح حقائق لم تفهم بصورة واقعية.

وقد جاء مفهوم آرثر كول (Arthur Cole) للبحث العلمي بأنه «تقرير واف يقدمه عن عمل تعهده وأتممه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والمستندات»، ومفهوم أموري (Emory) البحث العلمي انه «استفسار منظم جرى تصميمه كي يزودنا بمعلومات لحل المشكلة»، أما يونج (Young) فقد عرفه على انه «الفهم المنظم والذي يهدف الى اكتشاف حقائق جديدة وتوضيح وتفحص حقائق قديمة».

ويرى جود (Good) أن مفهوم البحث يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها وبالتالي فانة من الأفضل الا نشغل الباحث والدارس منذ بداية دراسته لنماذج البحث بمسالة التعريف ويكتفي بالتأكيد على نوعية البحث الجيد وخصائصه.

بناءا على ما سبق يمكنن القول بان البحث العلمي هو «عملية منظمة تقوم على خطوات علمية في دراسة المشكلات التي تواجه البحث العلمي والتكنولوجي بقصد تطويرها من قبل الجامعة والأستاذ الجامعي او الدولة ومؤسساتها وتذليل المعوقات التي تواجهها سواء مادية أو معنوية».

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم البحث العلمي الا ان جميعها تشترك في الخصائص التالية:

- انها عملية منظمة تتبع أساليب ومناهج معينة وتبتعد عن الأساليب العشوائية.
- تهدف الى جمع الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان من خلال بيئة ليكون قادرا على تكيف المشكلة مع الواقع والسيطرة عليها.
- يختبر العلاقات التي يتوصل لها وبسرية كاملة ولا يعلنها الا من بعد التأكيد من تجربتها .
- يشمل البحث العلمي جميع مجالات الحياة ويهدف الى حل جميع المشكلات التي تواجه.

ج. دور الجامعة في البحث العلمي:

مما لا شك فيه أن الجامعات في الوقت الحاضر قد ساهمت في تنمية كثير من الدول المتقدمة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ولقد بدأ هذا الدور في الجامعات البريطانية والألمانية واليابانية في نهاية القرن التاسع عشر، فالجامعات في جميع أنحاء العالم هي المكان الأمثل للبحث العلمي الأكاديمي، الغرض منه استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية.

لقد كان لظهور هذا الدور واحتلاله الأولوية في العمل الأكاديمي أن زاد من فعالية الجامعة وإخراجها من عزلتها، ومن هنا نجد أن الأهداف الرئيسية للجامعات هي:[1]

- تبنى الجامعات لفلسفة حب الاستطلاع من أجل المعرفة.
- كرست الجامعات من خلال اهتمامها بالبحث العلمي لمفهوم التخصص وتقسيم الكليات لأقسام علمية متخصصة، ومع التطور والنمو المعرفي وخاصة في العلوم الطبيعية.
- تكوين منظور اجتماعي وسياسي للجامعات، بحيث يوجهها في أداءها لدورها البحثي ودورها في خدمة المجتمع.
- تصميم برامج تعليمية غير تقليدية بحيث تقدم تعليما عاليا أقل صعوبة وأقصر زمنا وأكثر مرونة من البرامج التقليدية.

على الرغم من أن تصنيف أولويات الأبحاث الحالية يختلف من دولة لأخري، فإن الأبحاث التي تقوم بها الجامعات وخاصة في الدول المتقدمة أسهمت إسهاما فاعلا في التصدي للعديد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات.

وقد تحدث David,D.Henry في كتابه (New priorities in Research) عن هذه الإنجازات بقوله تقوم الجامعات بثلاث إنجازات في مجال الأبحاث الرامية لخدمة الدولة:

- تدريب الرجال والنساء وإعدادهم ليكونوا روادا للقطاعات المختلفة، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والثقافية.
- تطوير الجامعة أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث التي تتوصل إليها، فالجامعة مركز للبحث العلمي الأكاديمي الغرض منه البحث عن الحقيقة والإبداع.
- الاستفادة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة في القطاعات المختلفة، ذلك أن

1 - عبد الغني محمد إسماعيل،(2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط2، ص18.

المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والإحصائيين لدى هذه القطاعات، وفي الوقت الذي تهدف فيه عملية التعليم أو التدريس إلى إعداد الخريجين وتأهيلهم، فإن الأبحاث الجامعية تهدف إلى اكتشاف المعرفة والتكنولوجيا وتحديد مجالات استخدامها.

انتشرت هذه الأفكار في كل من الجامعات الأوربية والأمريكية، واحتلالها الأولوية في العمل الأكاديمي من أجل التنمية الاقتصادية ففي المناطق النامية بما فيها الدول العربية يعهد بمهمة القيام بالأبحاث العلمية في المجالات المختلفة إلى المؤسسة الجامعية وذلك لسببين:[2]

- تتوافر للجامعة الموارد الفكرية والبشرية القادرة على استغلالها في التنمية الاقتصادية.
- أن الجامعات تعد المؤسسات الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة انضباطية، وكذلك يمكن لها أن تقدم الخدمات الاستشارية للهيئات والأفراد في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

على الرغم من أن الجامعات بشكلها المختلف تساهم بدور فعال في الأبحاث من أجل التنمية، إلا أن دراسة عبد الباري الدرة اكتشفت أن هناك بعض العوائق تواجه تنفيذ هذه الأبحاث في البلاد العربية منها:

- الاعتقاد السائد بالمفهوم التقليدي للأبحاث الأكاديمية البحتة، والتأكيد الكلي على الأبحاث الأساسية.
- ابتعاد العاملين في الأبحاث العلمية في الجامعات عن التدريب لحل مشكلات المجتمع وسد احتياجاته.

د. معوقات البحث العلمي:

يواجه البحث العلمي مجموعة من المشاكل والمعوقات يمكن تصنيفها الى ما يلي:

- **ضعف القدرات الاستيعابية:** بسبب محدودية القدرات الاستيعابية للجامعات فإنها لا تستقبل اكثر من النسب المحدودة يتسرب حجم منها في السنوات الجامعية الأولى كما لا يصل الدراسات العليا والمراحل البحثية الا نخبة محدودة جدا فضلا عن الاختلال في نسب التوزيع بين التخصصات العلمية والمختلفة.

- **هجرة العقول العربية:** اهم المشاكل التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية هو هجرة الكفاءات العربية الى الخارج اذ يشير تقرير الجامعات العربية سنة 2020 الى ان عدد العلماء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 60% ووفقا للدراسات الاستراتيجية الخليجية يتضح أن هجرة المثقفين من العالم العربي تمثل ثلث عدد المهاجرين من الدول النامية إلى الغرب وان نصف الأطباء حديثي التخرج و 32% من المهندسين و 15% من العلماء كل سنة يستقرون في المملكة المتحدة واوروبا وكندا واشار تقرير الجامعة العربية ايضا ان حوالي 45% من الطلبة يدرسون في الخارج ولم يعودوا إلى بلدانهم بعد استكمال دراستهم وهذه الظاهرة تعود لأسباب سياسية واقتصادية واخلاقية، فالجزائر مثلا يعاني

2 - عبد الغني محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص25.

من فقدان العقول بسبب هجرة المثقفين هربا من البطالة والقمع السياسي والحفاظ على انفسهم اذ زادت هذه الحالة في الوقت الحالي.[3]

- **فقدان روح العمل الجماعي**: فالباحث منذ أن كان تلميذ بالمدرسة تربي على العمل الفردي ومسؤليته عن ذاته فقط اما الاعمال الجماعية فلا يتربي عليها الباحث في جميع مراحل حياته مما ادى الى جعل نسبة كبيرة من الباحثين يتجه الى البحوث الفردية ومما يعزز هذا الظاهرة وجود قوانين الترقية في بعض الدول منها الجزائر تمنح درجات اعلى للبحث الفردي.

لذا يعد البحث العلمي احد الأنشطة الحياتية الهامة لأي مجتمع ينشد تحقيق الحياة الكريمة للأفراد ويأمل في مستقبل أفضل لأبنائه وكأي نشاط انساني له معوقات أساسية اخرى تعرقل نجاحه ومن أهم المعوقات الأساسية للبحث العلمي كمجموعة من مدخلات هذا العمل البحثي ما يلي:[4]

- توفر باحثين متخصصين مؤهلين وقادرين على ممارسة البحث العلمي في مختلف مجالات الخدمات العلمية على كافة المستويات من الخبراء الباحثين والمعاونين .
- التجهيزات والموارد والمختبرات العلمية التي تمكن الباحثين للقيام بالبحث العلمي.
- توفير قدر مناسب من الحريات لكي ينمو ويتطور البحث العلمي حيث يحتاج الى بيئة يتوفر فيها قدر مناسب من حرية القول والعمل وتهيئة مناخ سليم للعمل والعطاء بكفاءة.
- توفير ميزانية مستقلة للبحث العلمي كنشاط يكلف مبالغ طائلة.

2. الجامعة والتنمية الاقتصادية:

تقدم الجامعة مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العليا، كما تعد الجامعة من أبرز الوسائل التي تحسن نوعية الحياة وتتصدى للمشكلات والتحديات الاجتماعية والعالمية الرئيسية.

أ. مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد اختلفت وجهات نظر معظم الباحثين الاقتصاديين في مجال التمييز بين المصطلحين النمو والتنمية ويعود السبب في ذلك الى العلاقة المترابطة بينهما لكون أحدهما مكمل للآخر حيث النمو يركز على الناتج الوطني دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الأخرى بينما التنمية تركز على نمو الناتج الوطني وتهدف إلى إحداث تغيرات واسعة في مجالات سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية.

لقد ظهرت عدة مفاهيم مترادفة ومتداخلة لمفهوم التنمية مثل مفهوم (التقدم والتحديث والتطور والتصنيع وفي الحقيقة أن هذه المصطلحات كانت ترجع للدول المتقدمة والمتطورة صناعيا

3 - عدنان نايفة وآخرون، (2016)، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي (الواقع والطموح)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص32.

4 - محمد عبد الله حسن، (2016)، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص41.

كونها حققت مستويات عالية من التنمية ومن جانب اخر فان مفهوم التنمية يعني الانماء على اعتبار ان مفردة الانماء تعبر عن الاتجاه القصدي من التنمية للدول.

لذا فان التنمية هي الزيادة القابلة للاستمرار في مستويات المعيشة وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، وتشمل ايضا المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية أي أن الهدف الأوسع للتنمية هو زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية للجميع، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ اوائل الخمسينات.

إن موضوع التنمية الاقتصادية اصبح اكثر تحديدا في القرن العشرين من قبل العالم ارثر لويس (Arthur Lewis) عام 1951 حينما قدم افكاره من خلال تقريره الشهير للأمم المتحدة بعنوان مقاييس التنمية في الدول المتخلفة والذي اكد من انه ليس هنالك ضرورة للتميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مادام الهدف النهائي لهما لا يختلف وهو زيادة الدخل الفردي ومنذ ذلك التاريخ زادت الدراسات وبدا الاهتمام بدراسة التنمية الاقتصادية الشاملة وبدا التعامل معها لكونها ظاهرة مهمة لا تختلف عن ظاهرة النمو بل النمو هو الوجه الآخر للتنمية فالتنمية عملية شاملة تتكامل فيها جميع اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي ولا يمكن الفصل بين أجزائه.[5]

ومن خلال استخدام مفهوم التنمية كمعامل للوصول الى مجتمع متقدم لابد لنا أن نبين مفهوم التنمية الاقتصادية ويقصد بها عملية التصنيع ونقل التكنولوجيا في اغلب الاحيان، لذا فالتنمية الاقتصادية تعبر عن مجتمع او دولة ككيان منفصل بذاته فالتنمية تبدا في وقت مبكر في المجتمعات التي تتمتع بمستوى من الدخل العالي اما المجتمعات ذوي الدخل المنخفض قد تخلفت عن عملية التنمية مما ادى الى ظهور فجوه بين الدول المتقدمة والنامية. لذا فالتنمية الاقتصادية تعرف بانها (العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني خلال مدة من الزمن).

تشير التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المنسقة، المتضافرة والملموسة المتخذة من قبل المجتمعات وواضعي السياسات، والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية للمنطقة المعنية، ويقول البروفيسور «مايكل تودارو Michael Todaro» في مفهومه للتنمية الاقتصادية انها «تحسن ظروف المعيشة تلبية حاجات المواطنين وزيادة ثقتهم في مجتمع أكثر حرية وعدالة. وهو يقترح أن الطريقة الأكثر دقة لقياس التنمية الإقتصادية هو مؤشر التنمية البشرية، الذي يأخذ في عين الإعتبار معدلات محو الأمية، ومتوسط العمر الذي بدوره له تأثير واضح على الإنتاجية، ويمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي.[6]

مما سبق من المفاهيم السابق يمكننا القول بان يتضح بانه يشمل على مؤشرات منها زيادة دخل الفرد الحقيقي مقياسا لتطور عملية التنمية الاقتصادية أي يدور تحليل التنمية الاقتصادية حول ازدياد الدخل الحقيقي باعتباره مقياس عام للتنمية.

استنادا لكل ما سبق يمكننا القول بان التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات، والخطط

5 - ماهر عبد الهادي، (2014)، دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة, ص81.

6 - http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015.

التي تتخذ من قبل صناع القرار داخل حدود الدولة، والتي من شأنها أن ترفع المستوى الاقتصادي في الدولة، وأن تسهم في تحسين أوضاع المواطنين الاقتصادية، الأمر الذي ينعِكس مباشرة على باقي جوانب الحياة.

بشكل عام، عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محط اهتمام الحكومات لتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال فتح فرص العمل، ودعم الابتكار والأفكار الجديدة، وانتاج الثروات، وتحسين جودة الحياة. وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تحاول تحقيقها هذه الأخيرة، والتي تشمل بناء أو تحسين البنى التحتية (مثل الطرق والجسور وما إلى ذلك)؛ تحفيز الاستثمارات الجديدة؛ تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها؛ وتحسين السلامة العامة لدى أفراد المجتمع. وفيما يلي أهمية الجامعة في التنمية الاقتصادية:

- **توفير قوة عاملة عالية الجودة:** تساعد الجامعة على تقديم فرص للطلاب تدعم الاقتصاد العالمي، حيث تساهم الجامعات في إعداد الطلاب للعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة، كما تمنحهم فرصة التقدم والاستمرار في سوق العمل لفترة طويلة، ومن الجدير بالذكر أن الجامعات توفر فرص عديدة لجذب المهنيين وإشراكهم في التدريب والتطوير المهني.
- **دعم وتطوير الأعمال والصناعات:** ساعد التطور التكنولوجي على تغيير طبيعة العمل، إذ إن الوقت الذي يتم قضاؤه في العمل البدني يمكن القيام به باستخدام التقنيات الحديثة بوقت قصير، حيث أصبحت الجامعة تهتم بإخراج طلاب قادرين على التعامل مع أنظمة العمل الجديدة، حيث هذه الأنظمة تساعد الدول على تحسين الازدهار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.[7]
- **إجراء البحوث وتعزيز التقنيات:** تعد الجامعة أساس التطور التكنولوجي والابتكار، وبالتالي تهدف الجامعات الحديثة إلى تخريج طلاب قادرين على تطوير الأعمال التكنولوجية، وإجراء البحوث العلمية التي تساعد على التطور، إذ أن هؤلاء الطلاب قادرين على تطوير تقنيات جديدة تساهم في تحسين المجالات في جميع القطاعات.
- **رفع رواتب خريجي التعليم العالي:** تساعد الجامعة على تخريج طلاب يتمتعون بالمعرفة والمهارات المناسبة لسوق العمل، بحيث يخرج هؤلاء الطلاب إلى سوق العمل وهم مهيؤون تماما لتطوير وتحسين دخل الشركات التي يعملون فيها، مما سيمنحهم الحق في طلب مرتبات مرتفعة تعطيهم حقهم.
- **التعاون بين التعليم والأعمال:** يعود التعليم الجامعي بفوائد كبيرة للمجتمع الأوسع، حيث أن التقدم العلمي في مختلف مجالات الحياة؛ كالاتصالات والهندسة وغيرها، يمنح الفائدة للعديد من الأطراف، وتظهر هذه الفائدة من خلال دعم استثمار الشركات في الجامعات، مما يسمح بتطوير العلم، وبالتالي الحصول على منتجات مجدية تجاريا

7 - (2018/3/Editorial Team (23 ,"Importance of higher education for today's economy", qs-gen, Retrieved 8/1/2022. Edited.

تساهم في النمو الاقتصادي.[8]

- **تغذية الاقتصاد القائم على المعرفة:** يتطلب الاقتصاد القائم على المعرفة قوة عاملة متعلمة ذات مهارات عالية وعقلية فنية، مما يدعم التطور الاقتصادي برأس مال فكري، حيث يسمح تغذية الاقتصاد القائم على المعرفة بالابتعاد عن استهلاك المواد والتوجه نحو اقتصاد مبني على المعرفة والبيانات، وبالتالي فإن المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

ب. معوقات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية لا تسير على الدوام وفق ما يرسم لها، فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدول عديدا من العوائق المختلفة التي تحد من تقدمها، ومن هنا فإن الخطط الناجحة هي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه العوائق، وتلجأ إلى الوسائل الناجحة للتغلب عليها، هذا وتختلف هذه المعيقات باختلاف المجتمع، وظروفه، وفيما يلي بيان لبعض أبرز العوائق وأشهرها:

- **ارتفاع عدد السكان:** إن الزيادة العشوائية في عدد السكان، والناتجة عن ثقافة اجتماعية تحتاج إلى تصويب وتصحيح، تعتبر من أشد المعيقات فتكا بأي خطة اقتصادية تنموية طموحة؛ فالعدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصناع القرارات، خاصة الاقتصادية منها. تتضمن الزيادة في عدد السكان أيضا تلك الزيادة الناتجة عن الهجرات، وغيرها.

- **انخفاض مستوى العامل البشري:** يعتبر بناء العوامل البشرية من أهم عوامل نجاح أي خطة اقتصادية، وهذا يتطلب تحسين مخرجات التعليم على اختلافها، ومن هنا فإنه ينبغي إيلاء العناية الكاملة للمدارس، والجامعات، والمعاهد، والكليات، وغيرها، كما ينبغي أيضا توفير تدريب ملائم لخريجيها، إلى جانب بيئات عمل محترمة حتى لا تستقطب من دول أخرى توفر لها مثل هذه المقومات.

- **عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار:** إن تشجيع الاستثمار والعناية بالبنية التحتية له، يعتبر من أهم الوسائل التي تحقّق التنمية الاقتصادية، وتوفر فرص العمل المختلفة لتشغيل العاطلين، إلى جانب قدرة الاستثمار على استغلال الموارد المتاحة للإنتاج، وتحقيق الأرباح التي تسهم في دعم الاقتصاد.[9]

- **عدم وجود شبكة مواصلات متطورة:** تعتبر المواصلات من أهم عوامل التنمية، فهي تدخل في كافة تفاصيل الحياة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا.

- **عدم القدرة على إيجاد الحلول المبتكرة:** تظهر هذه المشكلة بشكل كبير وواضح لدى

8 - "What's the Importance of Higher Education on the Economy?", digitalmarketinginstitute, 2018/12/6, Retrieved 8/1/2022. Edited.

9 - "The costs and benefits of international higher education students to the UK economy – September 2021", londoneconomics.co, 2021/9/9, Retrieved 8/1/2022. Edited.

بعض المجتمعات التي تعتمد على الوسائل التقليدية لأداء أعمالها، ولعل أبرز مثال على ذلك اعتماد الكثير من المجتمعات والدول اعتمادا كاملا على النفط؛ ففي الوقت الذي يمكن فيه التقليل من الفاتورة النفطية عن طريق بذل مجهود إضافي في إيجاد وتطبيق الوسائل البديلة، تصر بعض الدول على استعمال النفط، الذي باتت الأمم المتقدمة تنفر منه، وتقلل من استعماله نظرا للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالإنسان على كافة المستويات والأصعدة.[10]

3. الجامعة والتنمية المجتمعية :

التنمية المجتمعية هي عملية معقدة لأنها تشمل جميع مرافق الحياة في المجتمع، وتحتاج إلى خطة لتنفيذ عدد من العمليات التي تؤدي في النهاية إلى تحقيق رغبات وحاجات المجتمع، لهذا نجد أن التنمية بدأت منذ بدء البشرية، وهو ما جلعنا نجد في التاريخ قيام العديد من الحضارات في مختلف أنحاء الأرض.

أ. مفهوم التنمية المجتمعية :

تمثل التنمية المجتمعية الجانب التنموي الديناميكي الداخلي في الدولة، والذي يعنى بصورة مباشرة في تعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب، وفي تفعيل دور المواطنين في الانخراط في الحياة الاجتماعية، وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة عميقة عبر التخطيط الاستراتيجي، وذلك بهدف تحقيق غاية الارتقاء بالحياة ولا يتحقق ذلك الا تحقيق اهداف التنمية المجتمعية المتمثلة في:[11]

- حماية الهوية والثقافة الوطنية.
- تطوير وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بطريقة كفؤة.
- تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.
- الانفتاح على العالم، مع الحرص على الحفاظ على الخصوصية الثقافية.
- محاربة الفقر والجوع والجريمة.

وفي حالة عدم تحقيق تلك الأهداف فانه بالمقابل تظهر مظاهر ضعف التنمية المجتمعية وهي:

- تدهور الأحوال والبيئات الاجتماعية، وزيادة الطبقية، انخفاض معدل الاستثمار.
- زيادة الرغبة لدى المواطنين، وخاصة الشباب بالهجرة، وازدياد مشاكل المواصلات والازدحام، والجرائم.
- ازدياد واضح في معدلات الفقر المدقع، نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل.
- ازدياد عجز الموازنات، والاعتماد على المعونات والمنح المالية الخارجية.

10 - http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015.

11 - David M.Hoffman,jussi valimaa: higher education institutions in network knowledge societies, Springer,newyourk, London,2014.

ب. معوقات التنمية المجتمعية :

تواجه التنمية الاجتماعية جملة من المعيقات التي تمنعها من تحقيق أهدافها الرئيسية والفرعية، شأنها شأن كافة الجوانب التنموية الأخرى، وفيما يلي سنركز على ذكر أهمها:

- **معوقات اقتصادية:** عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، فضلاً عن تأثير الاقتصاد العالمي، وندرة الموارد، حيث يعد هذا الجانب من المعوقات الأساسية للتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة.
- **معوقات ثقافية:** تتمثل في الموروثات الاجتماعية البالية التي تعيق أي تطور، وتقف في وجه الحداثة والازدهار، وتتمسك بالماضي وتخلفه.
- **معوقات إدارية:** هي مجموعة من المشاكل التنموية والإدارية لدى صناع القرار، والتي تعيق العمل في هذا الجانب.
- **معوقات تخطيطية:** تتمثل في عدم مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التنموي، حيث إن الخطط تصل جاهزة للتنفيذ دون مناقشة بأسلوب بيروقراطي، فضلا عن ضعف الثقافة التخطيطية لدى القائمين على العمل التنموي.
- **معوقات سياسية:** تتمثل في عدم الحرية السياسية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار.
- **زيادة سرعة وتيرة التغيرات:** وذلك على كافة الأصعدة، بما فيها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك التقنية، والتكنولوجية.[12]

4. الجامعة الجزائرية والتنمية :

تقوم الجامعات المتفاعلة مع مجتمعها بدور مهم في تحقيق التنمية؛ حيث تعتبر العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية، فكلما كانت الجامعة أكثر تشاركا مع مؤسسات المجتمع كلما كانت أكثر قدرة على المساهمة في تنميتها، وكان المجتمع بمؤسساته أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات ويمكن تحديد أهم أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع فيما يلي:

- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- مساعدة النشاط المجتمعي في تطوير أساليبه من خلال الأساليب العلمية الحديثة.
- ربط استراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل في المجتمع.
- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع لتطوير منظومة البحث العلمي.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤسسات المجتمع المختلفة.
- توفير فرص لاكتساب المزيد من الأساليب العلمية والمهارات العملية وتبادل الخبرات بين الباحثين.

12 - "Africa/9/2018. Retrieved 20, www.britannica.com", Edited.

- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة والإفادة منها في تطوير المجتمع.
- تحسين كفاءة المؤسسات المجتمعية وتطوير خدماتها وزيادة إنتاجيتها.
- الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بالجامعات.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف التخصصات.
- تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية المستوردة والإفادة من خبرات الجامعات المحلية.
- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية.
- دمج الطلاب في المجتمع من خلال إشراكهم وتدريبهم في مؤسساته لتنمية مهاراتهم وخبراتهم.
- مساهمة الجامعات في التنمية من خلال تحقيق الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمجتمعاتها.

ويلاحظ مما سبق تعدد الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها لدى الجامعات في تحسين أدائها في العملية التعليمية، ورفع كفاءتها البحثية، وتطوير خدماتها الاجتماعية، ولدى مؤسسات المجتمع من خلال حل مشكلاتها، وسد احتياجاتها، وتلبية متطلباتها، وتطوير أساليبها، وزيادة إنتاجيتها.

أ. العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية :

هنا يمكننا الادلاء بان الجامعة الجزائرية تحتاج لإنعاش وإعادة بعث العلاقة بينها وبين مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بغية التكيف مع المستجدات الدولية والوطنية، ومسايرة مختلف التطورات العلمية الحاصلة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تكامل وتعاون مختلف الفاعلين (الحكومة، الجامعة، القطاع الخاص)، كما تتوقف عملية تفعيل هذه العلاقة على جملة من الاستراتيجيات، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- إصلاح المناهج وتطويرها بغية الربط بين الجامعة والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم القيام بإجراء دراسات واسعة ومعمقة عن الدراسات المتطورة التي تدرس في الجامعات العالمية وإدخال الطرق والمناهج الجديدة في الدراسات، وذلك من خلال تطابقها ومتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن قابلية تطبيقها على أرض الواقع، ومدى الاستفادة منها لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية.[13]

- تبني فكرة إعادة إختراع الجامعة، ولعل أهم مبادئ الفكرة انتقال الجامعة من مرحلة التجديف (تقديم الخدمة) إلى مرحلة القيادة، ومضمون ذلك إحداث تغيير جوهري في رسالة الجامعة وأهدافها التي عادة ما تشير إلى قيامها بمهمة التعليم، والتي تتراوح ما بين تزويد طلبتها بالمعارف والمهارات، إلى قيامها بدور ريادي في بيئتها، مضمونه كسب المنافسة، إلى جانب التأثير في توجهات مجتمعها، وكذا الانتقال من البيروقراطية في العمل إلى المشاركة وفرق العمل، وحسبنا في العمل الأكاديمي والعلمي ما ينسجم تماما مع تداعيات

13 - سعيد ولد سرحان، (2017)، بناء المجتمع المعرفي خطوة إلى الأمام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 112.

وتطبيقات هذا الاتجاه، سواء في تنفيذ المساقات والمحاضرات والبرامج الدراسية وإجراء البحوث وتنفيذ المشاريع والتأليف أو غيرها من أنشطة جامعية، تمارسها الكليات بصورة جمعية الأمر الذي يكسبها النضج والرصانة.[14]

- السعي إلى إقامة كيانات جامعية متطورة تستجيب لحاجات المرحلة التحولية الراهنة التي يعيشها العالم (اقتصاد المعرفة والتطور الهائل في المجال التقني والتكنولوجي) من جهة، والاستجابة لمتطلبات التنمية من جهة أخرى.
- ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لدعم التعليم والأبحاث العلمية وإنشاء مراكز البحث في شتى المجالات، والعمل على أن تكون فعالة وتستجيب لواقع التنمية في الجزائر، بدل أن تبقى هذه البحوث العلمية في إطارها النظري أو حبيسة المكتبات دون استغلالها في عملية التنمية.[15]
- ضرورة تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها مع المؤسسات الاقتصادية، من خلال تقديم الحلول والاستشارات، والاستفادة من الخبرات العلمية المتاحة.
- ضرورة إقامة وتكثيف الملتقيات العلمية التي تجمع بين الجامعة وأصحاب المؤسسات الاقتصادية والسلطات المحلية بغية ايجاد جو من التنسيق وتفعيل الاتصال بين مختلف هذه المكونات، تحقيقا للتواصل بغية تنسيق الجهود واستغلالها أحسن استغلال.
- ضرورة عقد الاتفاقات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في الاستفادة من الجانب النظري من طرف هذه المؤسسات، وكذلك استفادة الجامعة من فضاء هذه المؤسسات لقيام الطلاب بالبحوث الميدانية والتربصات، بغية تكوين إطارات جامعية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا بإدراك هذا الاندماج بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية.

ب. الشراكة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات المجتمعية :

تتعدد مجالات الشراكة المجتمعية، وتتنوع الأدوار والأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمؤسسات المختلفة، وتتعدد أوجه الاستفادة من الإمكانات البشرية والخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وفي المقابل تستفيد الجامعات جراء ذلك من خلال توسيع خدماتها، وتعدد أدوارها، وتفعيل أنشطتها، ورفع كفاءتها التدريسية والبحثية والخدمية. وتتمثل أهم صور الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية في التدريس والتأهيل، البرامج التدريبية، التعليم المستمر، الدراسة المسائية، الاستشارات العلمية، المنتزهات البحثية، استثمار المرافق.

ينبغي توفر مجموعة من العوامل اللازمة لتنفيذ الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الجزائري وضمان نجاحها، فلا بد من تحديد أهداف الشراكة بدقة، ووجود ثقة متبادلة بين الطرفين، والحرص على التواصل المستمر بين الشركاء لتحقيق المصلحة المشتركة بينهما وأن تكون

14 - سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص112.

15 - سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص113.

هذه الشراكة قائمة على أسس واضحة، وخاضعة لضوابط محددة، وملزمة لكلٍ من الجامعة والمجتمع وتتمثل أهم عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والمجتمع فيما يلي:

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات المجتمعية بأهمية وضرورة الشراكة، والمنافع المتبادلة التي تعود على الطرفين جراء هذه الشراكة.
- وجود رؤية مشتركة وتعاون بين الطرفين، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، وجدول زمني محدد.
- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات، والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.
- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأفراد المجتمع من خلال اللقاءات المفتوحة، والدورات التدريبية، وورش العمل التحفيزية.
- الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسم السلطة والمسئولية، وتوزيع الأدوار وتحديد الصلاحيات، ووضع خطة لمواجهة التحديات المتوقعة.
- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين الجامعات والمجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف كلا الطرفين.
- التأكيد على المنفعة المتبادلة؛ من حيث إفادة مؤسسات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها، وحصول الجامعة على موارد مالية تساعدها في الجودة والتطوير.
- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتوضيح الفوائد التي عادت على كلا الطرفين منها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم لمجتمعاتها، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.
- تحفيز الطلاب على الانخراط في الشراكات المجتمعية، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل الشراكة المجتمعية.
- دعم الجامعة وتبنيها للمبادرات التي يقوم بها افراد المجتمع ومؤسساته في إطار تفعيل الشراكة المجتمعية، ومدهم بالخبرات والمهارات المطلوبة لنجاحها.

تساعد هذه العوامل وغيرها في وجود علاقات قوية وثقة متبادلة بين الجامعات ومجتمعاتها، وحصول تعاون وتواصل مستمر بينهما، وقيام شراكات فعالة مثمرة، فيجب تحديد الأهداف، وتوحيد الرؤى، وتوضيح الخطط، وتحديد البرامج الزمنية، وتوزيع المسئوليات، وتحديد

الصلاحيات؛ وذلك حتى تنجح الشراكة، وتؤتي أكلها، وتحقق أهدافها الموضوعة، وتصل إلى غاياتها المنشودة.

ج. معوقات التنمية في الجزائر:

ينبغي أن يكون هناك تعاون بين الحكومة وأفراد المجتمع لتحقيق التنمية بهدف تحسين كافة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأيضا الثقافية في المجتمع، لذلك نجد أن هناك تفاوت في القدرة على تحقيق التنمية فالدول المتقدمة أصبحت على ما هي عليه بفضل تحقيقها للتنمية على أفضل وجه، بينما في الجزائر لا زال هناك معوقات تحد من وصولها إلى تحقيق التنمية المرجوة، مما جعلها من الدول المتأخرة في الكثير من المجالات، وهذه المعوقات هي:

- المعوقات الاجتماعية:

- ثقافة العيب، وهي تتمثل في كره المجتمع لبعض الوظائف كالنجارة، والحدادة، والزراعة، وعامل النظافة، حيث يخجل الفرد من العمل بهذه الوظائف خوفا من نظرة المجتمع الساخرة له.
- الجهل وقلة المعلومات لدى العديد من أفراد المجتمع خاصة في الوقت الحالي.
- وجود بعض العادات والتقاليد السلبية مثل عدم احترام القانون في الكثير من المشاكل الاجتماعية، والوقوف في وجه الفتاة التي تريد أن تكمل تعليمها الجامعي بشكل خاص.
- عدم اعتناء الأفراد بصحتهم.
- عدم الاستقرار الاجتماعي كالطلاق، والمشاكل العائلية بأشكالها.
- عدم تنمية مواهب الأفراد وتشجيعهم.

- المعوقات الاقتصادية:

- الخلل في هيكل الاقتصاد.
- عدم وجود رؤوس أموال بشرية (نقص في التكوين نتيجة الفقر، الهجرة).
- سوء الإدارة والفساد وانعدام الحوكمة.
- عدم كفاءة إنتاج منتجات الدولة التجارية.
- عدم وجود رأس مال حقيقي.
- ديون الدولة المتراكمة.
- غياب حقوق الملكية.
- عدم حماية حقوق المستهلك.
- قانون المنافسة بين التجار محدود.
- الاستغلال المفرط للمواد البيئية غير المتجددة.
- تغير المناخ.
- كثرة الصحاري.

- المعوقات السياسية:

- التدخلات السياسية الخارجية بأمور الدولة وقوانينها.
- نظام إدارة النفايات الصلبة.
- التمويل القادم من الخارج لمعظم مشاريع غير منتجة.

■ **المعوقات البشرية:**

يقصد بها قلة عدد الأخصائيين الذين يستطيعون القيام بإدارة التنمية، حيث تفتقر العديد من مؤسسات الدولة إلى وجود كفاءات ذوي قدر عال من الخبرة في مجال التنمية مما يؤدي إلى سوء إدارة التنمية، وهذه المشكلة جاءت نتيجة عدم توفر مؤسسات تعتنى بتأهيل أفراد قادرين على إدارة التنمية بالشكل الصحيح والمطلوب.

خاتمة:

ختاما يجب علينا أن ندرك أن أية استراتيجية ترمي إلى تحسين نوعية التعليم العالي وجودته، لابد أن تأخذ في النظر جميع العناصر التي تربط الجامعة بالمحيط بجميع جوانبه الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي، الإيديولوجي، الديني، كما ينبغي أن لا ننظر للجامعة بوصفها قطاعا معزولا، وإنما بوصفها نظاما فرعيا في نظام أكبر هو المجتمع الذي نعيش فيه والعالم الذي يحيط بنا.

إن أول الأعمال التي يجب أن تكون مفتاحا للحل نحو ايجابية لعلاقة الجامعة بمحيطها هو أن تتوفر إرادة جماعية من طرف كل الفاعلين: السياسي والسلطوي أولا ثم الجامعة وأطرها وباحثيها ثانيا، وثالثا الفاعلين في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وإلا فإن عدم توفر ذلك لن يؤدي بالجامعة إلى الانفتاح وانتاج المعرفة وخدمة المجتمع.

الاستنتاجات:

■ نقص التواصل والاحتكاك بين الفاعلين أدى إلى كبح مختلف المشاريع المقدمة من طرف الطلبة، لأنه يوجد إبداع من قبل الطلبة ومشاريع تستحق الاهتمام.

■ غياب تبادل للمعلومات والمهام بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، فلا الجامعة تهتم لمعرفة مستوى أداء خريجيها، ولا المؤسسات للاتصال بالجامعة لإيضاح نقائص تكوينها.

■ غياب ثقافة التبادل والثقة بين الجامعات الجزائرية والمؤسسات الاقتصادية التي لا تزال منغلقة على نفسها، لكنها بدأت مع الوقت تعي أهمية الجامعة ومراكز البحث من أجل ترقية المؤسسة.

■ انخفاض مستوى العملية التعليمية في الجامعات فلم تعد الجامعات تغرس ملكات الاختراع والإبداع، ولا تكسب القيم الدافعة للأخذ بالمنهج العلمي، بل أصبح الطالب داخلها مغتربا عن التعليم.

- فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على حياة أفضل.
- عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية.
- لايزال التعليم في الجامعات العربية يعتمد على أسلوب التلقين وغسيل الأدمغة، وليس على أسلوب تعلم كيف تفكر.

التوصيات:

إزاء الواقع الذي تعاني منه الجامعات الجزائرية، ومن أجل أن تغدوا هذه الجامعات مركزا للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لابد من إبراز بعض التوصيات:

- أن تشترك الجامعة الجزائرية في وضع خطة تفصيلية للتنمية التي يحتاجها المجتمع بصفة عامة، والبيئة المحلية بصفة خاصة، وأن تكون هذه الخطة شاملة للقطاعات الإنتاجية جميعها.
- يجب على الجامعات الجزائرية إعطاء أهمية وأولوية للتقدم التكنولوجي بحيث تساعد في عملية التنمية.
- يجب على الجامعات الجزائرية تعليم الطلاب أنماط التفكير والإبداع كي يكونوا صالحين لعملية التنمية.
- فتح باب القبول بالجامعات الجزائرية حسب الرغبة وليس حسب المجموع.
- دعم المخابر البحثية العلمية والمؤسسات القادرة على بلورة نشاط البحث والاختراع في نشاط التنمية الاقتصادية.
- التأكيد على أهمية التناغم بين الإعداد الجامعي والبحثي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والعمل على إصلاح الخلل الحالي في مواءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل والذي أنتج خريجين عاطلين في حين تشكو المؤسسات من نقص في الخبرات والكفاءات.
- ضرورة تسهيل كافة العراقيل التي تربط الجامعة بالميدان الاقتصادي نتيجة غياب ثقافة التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين.

قائمة المراجع

1. عبد الغني محمد إسماعيل،(2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ط2، ص18.
2. عبد الغني محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص25.
3. عدنان نايفة وآخرون، (2016)، العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي (الواقع والطموح)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص32.
4. محمد عبد الله حسن، (2016)، تطوير الأداء البحثي للجامعات في ضوء الإدارة بالقيم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ص41.
5. ماهر عبد الهادي، (2014)، دور الجامعة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة, ص81.
6. سعيد ولد سرحان، (2017)، بناء المجتمع المعرفي خطوة إلى الأمام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 112.
7. سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص112.
8. سعيد ولد سرحان، مرجع سبق ذكره، ص113.

9. http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015.

10. Editorial Team (232018/3/), «Importance of higher education for today's economy», qs-gen, Retrieved 82022/1/. Edited.

11. «What's the Importance of Higher Education on the Economy?», digitalmarketinginstitute, 62018/12/, Retrieved 82022/1/. Edited.

12. «The costs and benefits of international higher education students to the UK economy – September 2021», londoneconomics.co, 92021/9/, Retrieved 82022/1/. Edited.

13. http:/ /www.whatiseconomics.org/ economic-development accessed on: 2-5-2015.

14. David M.Hoffman,jussi valimaa: higher education institutions in network knowledge societies, Springer,newyourk, London,2014.

15. Africa», www.britannica.com, Retrieved 202018/9/. Edited.

تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية

Experiences of international universities in achieving development

صالح بوراس، إيمان مهري

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي bouras.salah@univ-oeb.dz

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة i.mahri@univ-skikda.dz

الملخص :

تعتبر الجامعة في كثير من دول العالم أحد الأسباب في تحقيق تطور المجتمعات أو تخلفها نظرا للدور الذي تلعبه في تكوين الأفراد والمساهمة في التنمية، فأصبحت تتباين في ادوارها من مجتمع الى اخر وحسب طبيعة الانظمة السياسية التي تحتضن الجامعات، وسنحاول في هذه الورقة البحثية التعرف عن تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية، من خلال التعرف على الجامعة والتنمية وأهدافها ، والكشف عن دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة، وفي الأخير تطرقنا الى تجارب بعض الجامعات العالمية في تحقيق التنمية (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا، كندا، اليابان ،الصين، كوريا الجنوبية).

الكلمات المفتاحية : الجامعة، التنمية

مقدمة :

تعتبر الجامعة المرتكز الأساسي للتنمية المستدامة، خصوصا في العصر الحاضر، نظرا لما تؤديه من مهام متعددة بتكوين رأس المال البشري ومجالا لإنتاج المعارف وهذا خدمة للمجتمع وتنميته فضلا عن اكتشاف طرق واساليب انتاجية جديدة تكون رافدا اساسيا للعملية الانتاجية وفي المجالات كافة، لذا اهتمت العديد من الدول في مختلف انحاء العالم بدعم وتطوير البحث العلمي وإقامة الشراكة بن جامعاتها ومختلف القطاعات الاخرى سواء الخاصة أو العامة منها، وذلك لتحسن أوضاعها الاقتصادية، وتحسن مركزها التنافسي وتحقيق التنمية وهذا ما جعل الجامعات في الدول المتقدمة تحقق تقدم كبير، وفي ضوء ذلك برزت عدة آليات وصيغ ونماذج للربط بن الجامعات والقطاعات الاخرى، ولعل تبني تلك النماذج جعل الجامعات قادرة على تمويل نفسها وتحقيق التنمية في مجتمعاتها لذا فان هناك اثر متبادلا بين الجامعات والتنمية الاقتصادية فاحدهما يؤثر بالأخر ويتأثر به لذا فان هذه الدراسة جاءت لبيان أهمية الجامعات في التنمية وفي عينة من الدول.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلي تحقيق عدد من الأهداف:

- تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على وظيفة الجامعة وخدمتها للمجتمع.
- إلقاء الضوء على بعض تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية.
- تسليط الضوء على التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية و محاولة الاستفادة من المسار الذي تبنته.
- تسليط الضوء على الجامعة بصفتها صرح علمي كبير و ذا شأن من حيث الدور الذي يجب أن تضطلع به في حلقات التنمية المستدامة للدول.

أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية هذه الدراسة بأنها تحاول التعرف على بعض التجارب الدولية في مجال تحقيق التنمية.
- أهمية موضوع التنمية في عصرنا الحالي وانعكاسه على الجامعة والمجتمع.
- قد تقدم خطوة نوعية لتطوير الجامعات الوطنية وجعلها أكثر انسجاما مع احتياجات المجتمع والتنمية.

منهجية الدراسة:

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المراجع، الكتب والرسائل الجامعية، وذلك للتعرف على

تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية.

1. تعريف الجامعة:

تعرف منظمة اليونسكو (UNISCO)الجامعة على أنها مؤسسة تعليمية تابعة للتعليم الجامعي، ترتبط بها مراكز بحثية وثقافية عـــامة أو خاصة، ومعترف بها سواء بأنظمة أو من قبل السلطات المختصة في الـدولة.(حمايزية وناجي،2021،ص868)

يعرف علي أحمد راشد الجامعة بأنها ليست مكانا لتلقي التعليم العالي فقط و إنما بيئة ورسالة»، وتتعدى وظيفة الجامعة حسب هذا التعريف التدريس من خلال رسالة واضحة نحو هذا المحيط أو البيئة، كما أنها مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها و اتجاهاتها من جانب واحد بل تتلقى أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها وحدة حياة و معنى ووجود. (مامن،2015،ص238)

وانطلاقا من هذه التعاريف، تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات المجتمعية حيث يناط بها مجموعة من الاهداف تندرج تحت وظائف رئيسة ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوى البشرية, والبحث العلمي، إضافة الى خدمة المجتمع. فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وتنشر المعرفة عن طريق التعليم وتساهم في تنمية الموارد البشرية من أساتذة وباحثين وإطار فني.

2. تعريف التنمية:

لقد أشار الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996، بعنوان «إعلان الحق في التنمية» إلى تعريف هذه الأخيرة على «أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها»(حمياز،2022،ص432) الملاحظ أن هذا التعريف يتصف بالشمولية كونه تضمن عدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وثقافية...الخ.

3. أهداف التنمية:

من خلال آلياتها تسعى التنمية لتحقيق مجموعة أهداف ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
- تحقيق استغلال عقلاني للموارد.
- احترام البيئة الطبيعية.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية المستدامة.
- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع.
- تغير حاجات وأولويات المجتمع بشكل مستمر.
- تحليل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والادارية. (أبو عيادة،2021،

ص312)

4. دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة:

للتعليم دورا هاما في بناء المجتمعات لما يوفره من القوى البشرية اللازمة لمسايرة التقدم العلمي ومواكبة البلدان المتقدمة لذلك نجد أن له دورا حيويا في الإسهام في التنمية الشاملة للمجتمع في جميع المجالات ويشمل:

- تطوير النظرة التقليدية للتعليم إلى الحديثة التي تعتمد على أنه خدمة تضاف لباقي الخدمات في الأنشطة الاقتصادية والتجارية.
- إمداد الجامعة بالكوادر الفاعلة في المجتمع و القادرة على التغيير الجاد.
- المساهمة في ترقية المجتمع بالاستفادة من كل البحوث و تسهيل الوصول إليها.
- القيام بالبحوث التطبيقية لمشكلات المجتمع و إيجاد الحلول الواقعية و العلمية.
- نشر العلم و المعرفة بين أفراد المجتمع و ترقية درجة وعيه و ثقافته.
- تكوين و رسكلة العمال و الموظفين و الإطارات في القطاعين العام و الخاص من خلال اتفاقيات التكوين و تحسين المستوى.
- احتضان الأفكار الابتكارية و الإبداعية و صقلها و جعلها أكثر تطبيقية و عملية للمجتمع. (بوساحة وبحوص،2019، ص77)
- العمل على توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف الى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل.

5. تجارب الجامعات العالمية في تحقيق التنمية:

وسنستعرض في هذا المجال تجارب العديد من الدول، التي تعاملت بشكل عملي في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة والشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع وهي:

أ. الجامعات الأمريكية:

تؤدي الجامعات الأمريكية دورا واضحا في التنمية، تجسد في تجربة شراكة الجامعات الأمريكية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع، من خلال تجربة حاضنات الأعمال الإبداعية، ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي لجامعة أوستن الأمريكية من أشهر نماذج الجامعات الاستشارية في العالم، التي تهدف إلى تحقيق شراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي، وتقوم كلية التربية بجامعة إلينوا (University of Illinois) بشيكاغو يعمل علاقات تعاونية بينها وبين المدارس المحيطة بها في المنطقة، من أجل تحسين جودة التعليم، كما تعد جامعة ماساشوتيس(University of Messchusetts) من الجامعات المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في محيط دائرة الشمال الشرقي للولاية، ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر تم إنشاء معهدين تعليميين في ولاية لويل (Lowell)، استجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت، التوسع إلى أكثر من 30 مركزا مصممة بحيث تكون مرنة، وسريعة في استجابتها للحاجات الإقليمية، وهي تعمل على تنمية البيئة المحيطة في بعض المجالات مثل التكنولوجيا

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية وتتكامل فيها النظرية مع الممارسة، ومن هذه المراكز مركز The Polymer Biodegradable وهو مركز يجمع بين الكيمياء وصناعة البلاستيك من جهة، والبيولوجيا من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك قامت العديد من الجامعات بإنشاء مراكز لربط مؤسسات ومعاهد التعليم العالي بالصناعة، حيث انشات جامعة نبراسكا (University of Nebraska) مركزا للبحث الصناعي والخدمات المعلوماتية ومعهدا لعلوم الكمبيوتر يزود العديد من المشاريع المحلية والقومية بكثير من المعلومات الفنية.(عيواج،2017 ،ص103)

ب. الجامعات الفرنسية:

إن أهم العناصر التي تبين دور الجامعات الفرنسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو علاقتها بالقطاعات الإنتاجية، حي أن هناك أنماطا مختلفة لتلك العلاقة، فهناك شركات تنتج التكنولوجيا المتقدمة، وهناك شركات تستخدم التكنولوجيا، وبخصوص الشركات التي تعمل في مجال إنتاج التكنولوجيا فتحتاج لدعم تكنولوجي وعلمي متقدم من معامل الجامعة لدعم عملية الابتكار لديها والعمل على حل مشكلاتها التكنولوجية، فغالبية الشركات التي تعمل في مجال إنتاج التكنولوجيا المتقدمة يكون لها عادة علاقة مباشرة مع الجامعات.

وبالبحث عن دور الشركات الصناعية ودورها في دعم علاقتها بالجامعات الفرنسية، نجد أن الشركات متعددة الجنسية المنتجة للتكنولوجيا أصبح لها دور في تعيين الخرجين من الطالب المتفوقين، كما يمكن لهذه الشركات المشاركة في العملية التعليمية من خلال وضع المناهج والمقررات، هذه الشراكة يطلق عليها بفرنسا اسم «البناء المشترك للإجازات".

كما ويظهر دور الدولة في دعم العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية من خلال إصدار قانون للبحث العلمي والابتكار وقانون الموازنة العضوية، والذي يتيح للشركات متعددة الجنسية تطوير استراتيجيتها، كما يتضمن بنودا لأهداف كمية تتعلق بالبحث الأساسي والابتكار .(حمايزية وناجي،2021،ص873)

ج. الجامعات البريطانية:

نظام التعليم العالي في بريطانيا من أقدم النظم التعليمية في عالمنا المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وهي جامعة أوكسفورد ("Oxford) 1264" ، وجامعة كامبردج ("Cambridge "1284))، ولذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من المبادئ في مجال التعليم العالي، كما شهد الكثير من التطور في المنهاج والبرامج والتأهيل والتخصص والعلاقة مع المجتمع وخدمة البحث العلمي وطرق التقويم وأدواته ومن بين تجارب الجامعة البريطانية في التنمية، تجربة جامعة أندرسون (Anderson of University) عام 1795 التي كانت تقدم عدة محاضرات للحرفيين والميكانيكيين في مدينة جلاسكو، ونظرا لنجاح التجربة تطورت الفكرة فظهر أول معهد للعمال الميكانيكيين ، وأنشئت بعد ذلك معاهد مماثلة بلغ عددها 300 معهد عام 1857 ،وبعد عشر سنوات قامت جامعة كمبريدج (Cambridge of University) بتطبيق ذات

التجربة. إضافة إلى هذا ظهرت فكرة «الجامعات الصناعة عام 1998 ،وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة من أجل تقديم المهارات، وتوفير التدريب اللازمين لكل عمل بجميع أنواعه ومجالاته».(ابراهيمي، 2013،ص64)

د. الجامعات الكندية (مراكز التميز):

من أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إنشاء وتمويل ما يسمى مراكز التميز في كندا، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا. وقد بدأت هذه المراكز بالظهور مع بداية السبعينيات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة، و هي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشركة بين الجامعة والصناعة.(الهوش،2018،ص97)

وتهدف مراكز التميز في كندا إلى عدة أهداف منها: (حسن،2019،ص24)

- إقامة روابط شراكة قوية و استراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي.
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.
- تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية.
- الوصول إلى نتائج عملية عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.

هـ. الجامعات اليابانية:

ترتكز التجربة اليابانية في تحقيق الجامعة المستدامة من خلال تعزيز التعاون المشترك بين الجامعة والمجتمع ومحاكاة المجتمع ومن خلال الحرم الجامعي وكالاتي:(ابتهاج وزينة،2019، ص12)

- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات باختلاف انواعها بحيث تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك والسماح لباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بأجراء البحوث المشتركة والسماح بإشراك المؤسسات الإنتاجية بتحويل ابداعات واختراعات الجامعة.
- اعطاء الفرصة للجامعات بنقل وبيع التكنلوجيا الى المصانع الصغيرة والمتوسطة والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات بتقاضي رواتب اضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.
- تعزيز اكبر فائدة من البحوث المشتركة بين الجانب الاكاديمي والصناعي ، فالصناعة ينتظر منها ان تقدم المساعدة للجامعة عن طريق احداث برامج تدريبية لطلبة الجامعات

اليابانية لتعزيز قدراتهم.

و. الجامعات الصينية:

خلال عام 1995 طرحت الحكومة الصينية استراتيجية «نهوض الدولة بالعلوم والتعليم، جوهرية والقوة الأولى المنتجة ووضع العلوم والتكنولوجيا والتعليم في المكانة الهامة لتحقيق التنمية. «مما ساعد في دفع أعمال العلوم والتكنولوجيا الصينة، وتتضمن هذه الاستراتيجية التمسك بالتعليم باعتباره حلقة لقد نجحت الصين في عملية التنمية بمواردها البشرية الهائلة، بالتركيز على برامج الإنتاج والمهارات التقنية، وعن طريق نشر التعليم الفني والتقني في كل قرى الصين، وبرمجته ونقل الخبرات والمهارات وإعداد القوى العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية، واستخدام برامج التدريب الوظيفي قصير الأمد، و بذلك استطاعت الصين القضاء على البطالة والتخلف باستخدام العلم والتكنولوجيا في مدة عشرين سنة (1989 -2009).

كما تقوم كليات التربية في جمهورية الصبن بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات في المدن والريف بتقديم محاضرات في علم النفس، و اللغات، و الصحة العامة، وقد استطاعت تايوان عن طريق التعليم الجامعي أن تنهض من جديد، بل وتستوعب الأعداد الكبيرة من العقول المهاجرة بين 1950-1988 ،فخلال 11 سنة نجحت في جذب أكثر من 20 ألف منهم للعودة.(عيواج،2017 ،ص106)

ز. جامعات كوريا الجنوبية (خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية):

ولعل أهم مثال نقدمه في هذا الشأن التي لازالت تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث هو نموذج كوريا الجنوبية العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، حيث أسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACST في أفريل 1999 ،لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدرسة وطنيا وسياسة التكنولوجيا، حيث يسهر بشكل رئيسي على تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وعلى وضع أولويات برامج الأبحاث والتنمية الوطنية.

في هذا السياق يساهم الباحثون الجامعيون في كوريا في التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الرئيسة التالية والقائمة على المعرفة: تطوير منتجات جديدة، وخلق فرص العمل؛ توسيع القدرات الوطنية والإقليمية التي لها علاقة بإمكانية الحصول على خدمات إدارية محترفة، مصادر رأس المال، التسويق وشبكات التوزيع، تحسين نوعية المعيشة، وهلم جرا؛ تقييم الاحتياجات والفرص المتاحة في السوق؛ التأكد من تطبيق سياسة عامة داعمة للبيئة سواء بين المواطنين أو المسؤولين؛ تطوير منظمات مرنة وصناعات قادرة على التغيير المستمر؛ تطوير الشبكات الاجتماعية وموارد رأس المال البشري؛ تشجيع ثقافة التبادل، الابتكار والثقة. (بومدين، 2016، ص259)

وفي ضوء ما سبق فإن العديد من دول العالم سارعت لإقامة شراكات بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية من خلال العديد من الآليات؛ ومع ذلك يمكن القول أن هناك غرضاً رئيساً واحداً

تتمحور حوله الشراكة، وهو تنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشراكة تعد وسيلة ناجحة لحل العديد من المشكلات وتحقيق أهداف أطراف الشراكة.

خاتمة :

في الاخير فإن المؤسسة الجامعية في جميع انحاء العالم تلعب أدوارا مهمة في التنمية، ودليل ذلك التجارب العالمية في هذا المجال ونجاحها في تطوير اقتصاد البلدان وتقديم خدمات كبيرة للمجتمع وذلك بالاستغلال الجيد للبحوث العلمية وجعلها اداة للتطور ،ومن المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجربة الجامعات في الدول المتقدمة بحذافيرها ومحاولة تطبيقها والأخذ بها في الجزائر، ذلك أن الظروف والتطورات والسياقات تختلف من بلد إلى بلد آخر، و يمكن للجزائر خاصة الاستفادة منها فيما يخص الاهتمام بالبحث العلمي ودمجه لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

التوصيات:

- مواصلة الجامعة في تقديم خبرتها الاستشارية والبحثية للمجتمع بصورة متميزة حتى تثمن وتصبح مصدرا للدخل تعزز به امكاناتها وقدراتها البحثية .
- اجراء الابحاث والدراسات لصالح الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع.
- على الجامعات الخروج من طور المستهلك إلى طور المنتج , وخدمة المجتمع والعمل على تطويره بكافة الوسائل المتاحة وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- تكثيف الندوات، الملتقيات والمؤتمرات الخاصة بالتنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1. إبتهاج إسماعيل يعقوب، و زينة خضر عباس. (2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين في البيئة العراقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص ،1-18.
2. ابراهيمي نادية. (2013). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس.
3. أبو عيادة هبة توفيق. (2021). دور الجامعات في التنمية المستدامة. مجلة كلية المصطفى، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، 302-324.
4. بوساحة محمد لخضر، وبحوص نسيمة. (2019). دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3(1) ،69-86.
5. بومدين عربي. (2016). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، (7) ،247-267.
6. حسن أحمد إبراهيم عبد العال. (2019). تعزيز طاقات الإنسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، السعودية: جامعة شقراء المملكة العربية.
7. حمايزية راندة، وناجي عبد النور. (2021). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1) ، 865-886.
8. حمياز سمير. (2022). الجامعة والتنمية في الجزائر: نحو استراتيجية فعالة لجسر الفجوة القائمة. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 1(9) ، 416-435.
9. عيواج عذراء. (2017). تجارب الجامعات الغربية والعربية في تحقيق التنمية. مجلة التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية، (50) ،94-112.
10. مامن فيصل. (2015). دور الجامعة في التنمية الإقليمية. دراسات وأبحاث، 6(16) ،234-253.
11. الهوش إيناس ابوبكر محمود. (2018). إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي دراسة تطبيقية، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

Éléments de réflexion sur les conditions d'émergence d'une culture entrepreneuriale pour le développement de l'investissement local en Algérie

Elements of reflection on the conditions for the emergence of an entrepreneurial culture for the development of local investment in Algeria

Lazreg Mohammed

Université de Sidi bel abbes (Algérie) m.lazreg222@yahoo.fr

Résumé:

L'importance de l'entrepreneuriat pour le développement et la croissance de l'investissement local d'un pays est primordiale. Aussi, la formation entrepreneuriale devient une nécessité impérative pour la performance de l'entreprise algérienne. La formation à l'entrepreneuriat dont le but principal est de développer une culture entrepreneuriale au niveau de la population des étudiants et techniciens supérieurs au sein des instituts de formation en Algérie est une nécessité absolue. Dans ce cadre, l'importance de l'entrepreneuriat pour le développement et la croissance d'un pays a poussé la majorité des pays développés à intégrer l'initiation et la formation à l'esprit de création d'entreprise dans leur système éducatif et mettre en œuvre un module sur l'entrepreneuriat dans la quasi-totalité des spécialités. Objectif principal qui caractérise notre communication se résume ainsi : En premier lieu mettre en évidence que la construction de l'économie de marché et la mutation de l'économie capitaliste dans laquelle s'insère l'économie algérienne dictent aux pouvoirs publics de faire prévaloir la culture entrepreneuriale en Algérie qui revêt une importance d'autant plus grande. Toutefois, cette culture ne saurait entre effective si certains paramètres ne sont pas mis en place dont une formation tous azimuts dans le domaine de l'entrepreneuriat.

Mots clés: Développement ; Emergence ; entrepreneuriat ; l'investissement local ; l'entreprise algérienne.

Introduction :

L'esprit d'entreprendre se réfère à l'aptitude d'un individu à passer des idées aux actes. Il suppose de la créativité, de l'innovation et une prise de risques, ainsi que la capacité de programmer et de gérer des projets en vue de la réalisation d'objectifs. Cette compétence est un atout pour le monde dans la vie de tous les jours, à la maison et en société, pour les salariées conscients du contexte dans lequel s'inscrit leur travail et en mesure de saisir les occasions qui se présentent, et elle est le ferment de l'acquisition de qualifications et de connaissances plus spécifiques dont ont besoin les chefs d'entreprise qui créent une activité sociale ou commerciale. Par l'entreprenariat, il est entendu l'appropriation et la gestion des ressources humaines et matérielles dans le but de trouver, de proposer et d'implanter des solutions qui répondent aux besoins des groupes ou des individus. L'entrepreneuriat comporte une attitude qui pousse une ou des personnes à se lancer dans une nouvelle activité et à prendre les moyens pour réaliser un rêve ou un désir, tout en tenant compte des risques de l'aventure

A la base de l'entrepreneuriat, il y a toujours un entrepreneur, défini comme un réalisateur de projets et, dans un sens plus strict, comme une personne capable de transformer un rêve, une idée, un problème ou une occasion en une entreprise.

Dans ce cadre, l'importance de l'entrepreneuriat pour le développement et la croissance d'un pays a poussé la majorité des pays développés à intégrer l'initiation et la formation à l'esprit de création d'entreprise dans le système éducatif. Un module sur l'entrepreneuriat dans la quasi-totalité des spécialités.

Problématique :

Une question centrale est au cœur de notre problématique :

- quelles sont les conditions d'émergence d'une culture entrepreneuriale qui peut servir le développement de l'investissement local en Algérie ?

Pour résoudre cette problématique, nous avons émis un certain nombre d'hypothèses :

Nos hypothèses :

- L'hypothèse principale de notre intervention est la suivante :

Répondre à la question centrale de notre problématique revient donc à saisir le fonctionnement même de la démarche entrepreneuriale, et à identifier les éléments pour lesquels la prise en compte de l'environnement et des compétences en matière d'entrepreneuriat apportent au développement d'un pays.

Nos hypothèses sont subdivisées également en plusieurs sous-hypothèses directrices :

- La formation d'un dirigeant d'entreprise doit tenir compte des besoins en formation sur tout le long du processus de création d'entreprise, à sa gestion, son développement, l'amélioration permanentes des ses performances ainsi le développement de l'investissement local.
- Il ya différentes formes d'accompagnement d'un porteur de projet, notamment : L'incubateur, les pépinières d'entreprises, le Business Angel, le coaching.

Les objectifs principaux de notre thème :

En premier lieu mettre en évidence que la construction de l'économie de marché et la mutation de l'économie capitaliste dans laquelle s'insère l'économie algérienne dictent aux pouvoirs publics de faire prévaloir la culture entrepreneuriale en Algérie qui revêt une importance d'autant plus grande. Toutefois, cette culture ne saurait entre effective si certains paramètres ne sont pas mis en place dont une formation tous azimuts dans le domaine de l'entrepreneuriat.

En deuxième lieu mettre en exergue les différents axes du module entrepreneuriat dans les institutions de formation en Algérie.

1. La formation du dirigeant d'entreprise :

On ne nait pas entrepreneur, on le devient. Aussi, tout initiateur de projet, créateur d'entreprise doit nécessairement se préparer, se former, être encadré. Certes le savoir est indispensable, mais il est insuffisant, il ya d'autres connaissances et qualifications à acquérir pour bien gérer son affaire et la développer.

1- La formation managériale et de l'entrepreneuriat moderne : Un impératif absolu pour la performance de l'entreprise algérienne

Le management en tant que culture de gestion visant à l'usage optimal des moyens de production de l'entreprise est imposé par l'environnement institutionnel, politique et social, ce n'est pas seulement une addition de techniques neutres choisies en toutes liberté par le manager et valides dans tous les contextes économiques et sociaux et sous tous les cieux. Il faut reconnaître que l'entreprise publique algérienne, même autonome, recevait peu de signaux de son environnement, l'incitant à utiliser au mieux ses ressources internes pour survivre, mais également pour mériter le statut social qu'impose son rôle utile de producteur de biens nécessaires à la communauté. Incrustée dans une gangue légaliste à la fois confuse et capricieuse, cette entreprise n'a pas pu développer en elle, cette culture managériale, qui fait la fierté et la distinction des entreprises des pays industrialisés, où se sont conçues développées et épanouies les techniques managériales. En effet, la culture du risque du défi, de l'innovation et de la rigueur n'a pas fleuri dans nos entreprises, malgré les sommes importantes consacrées à la formation des managers. L'entreprise algérienne dans son ensemble peut-elle continuer à se passer de l'esprit de management ?

Dans le cadre de l'approche managériale, les intérêts de l'actionnaire peuvent souvent rentrer en contradiction avec ceux des dirigeants de l'entreprise. Dans ce cas, le critère le plus important que doit retenir la direction de l'entreprise dans ses choix stratégiques et avant tout celui de l'amélioration du bien-être de l'entreprise. Le bien-être constitue une bonne gestion de l'entreprise qui connaît le succès et qui est responsable devant les clients, les employés, la communauté et ses actionnaires.

a. Nécessité d›une politique de formation de nouveaux managers en Algérie

Une politique de formation en général doit répondre à deux objectifs :

- Permettre d'adapter les agents de l'entreprise aux changements structurels et aux modifications de travail impliquées par les évolutions technologiques, sociales, économiques, ...etc ;
- Permettre de déterminer et d'assurer les innovations et les changements à mettre en place pour assurer le développement de l'entreprise, ainsi à la réalisation des objectifs stratégiques de l'organisation.

b. La problématique de la formation au management en Algérie :

Grosso modo, la formation en management vise à développer chez les cadres

des aptitudes particulières : prise de décision, aptitude à diriger, capacité à s'exprimer clairement, autorité sur les hommes, mobilité et capacité de synthèse, ...etc. Il serait difficile à notre avis, d'en établir une liste exhaustive. De ce fait, la formation au management en entreprise est un processus global agissant à la fois sur le savoir, et le savoir-faire de chaque formé pris individuellement et le savoir être des formés dans leur milieu de travail. De même que le fonctionnement et la performance de l'entreprise.

c. La formation en gestion et sa prise en charge en Algérie :

L'expansion des activités économiques dans les prochaines années et la sortie en nombre croissant de cadres du système de formation supérieur entraîneront une augmentation constante de cet effectif, constituant la clientèle potentielle du système de formation en gestion, œuvrant en dehors de l'université. Les besoins en formation, prendront les formes diverses suivantes :-

- La formation de longue durée dans le cadre de programmes professionnels,
- Le perfectionnement dans les sessions de courte durée portant sur les différentes fonctions de gestion et les questions d'actualité en économie et en gestion,
- L'initiative aux disciplines et fonctions de la gestion et de l'économie dans des cycles de courte de moyenne durées.

La prise en charge des besoins en matière de management en Algérie est présentement assurée par des institutions publiques et privées qui diffèrent par la vocation, l'expérience et la capacité.

Aussi, dans le secteur privé et à la faveur de l'évolution de l'environnement économique, beaucoup de bureaux d'études ou d'instituts se sont c réés et se sont spécialisés dans le domaine.

Toutefois, il y a lieu cependant de citer à ce niveau un sérieux problème d'éthique et de déontologie qui commence à se poser.

Il n'existe aucun cadre de contrôle de qualité, de normalisation ou de déontologie. Ceci a permis, l'offre de produits déontologiquement inacceptables de types «fonction recette», au lieu de formation à des démarches qui elles sont les plus adaptées à l'atteinte de ces objectifs.

d. Analyse sur une perspective de développement des rapports universités- entreprises en vue d'une amélioration de la stratégie des entreprises et le développement de l'entrepreneuriat en Algérie :

La maîtrise de la science et de la technologie est une des aspirations majeures et vitales de notre pays, dans la mesure où elle constitue la principale clé d'entrée dans le monde du développement économique et social.

- Quel diagnostic pour quel management ? :

L'une des conditions de base reste la mise en place localement d'un réseau de liaisons interactives entre la recherche et l'entreprise. Il faut à cet effet :

- Créer des centres de recherches mixtes entreprise-université et institutions de formations pour intensifier les échanges entre les deux secteurs et déterminer les facteurs d'incitations suffisants à leur impulsion ;
- Coordonner la science et la technologie pour éviter l'erreur qui consisterait à dissocier ces deux notions : ce qui reviendrait à admettre l'aberration qu'on pourrait agir sans connaître ou bien inversement de connaître sans agir. Alors qu'en réalité, la science doit servir de base à la technologie (toute technologie a pour fondement une science), la technologie en retour doit fournir à la science l'équipement nécessaire à sa démarche (toute science a pour support des moyens techniques) ;
- Le premier rôle de la recherche est d'étudier pour chaque branche, les technologies existantes et d'opérer le choix qui présente le meilleur rapport coûts/avantages, compte tenu des conditions socio-économiques du pays;
- Participer à l'adaptation permanente de ces technologies importées, par des techniques propres, ce qui devra conduire à moyen terme, à en créer de nouvelles localement ;
- Prévenir les innovations technologiques par une intervention en terme de «veille», c'est-à-dire en termes de prévision des modifications importantes, susceptibles de se produire à court ou moyen terme, compte tenu de l'évolution observée des connaissances et des techniques ;
- Elaborer de nouvelles connaissances : force est de constater, à travers les changements que vit le monde actuellement, que seule la production de connaissances appropriées, par les pays eux-mêmes, est capable de leur donner l'autonomie nécessaire à leur survie. Aussi, est-il impératif de penser maintenant à inventer en Algérie, tout ce qui peut y être fabriqué et d'opter pour la fabrication

de tout ce qui est inventé.

Malheureusement, l'opinion nationale est aujourd'hui unanime pour reconnaître l'incompréhension presque totale entre l'université et l'entreprise, et par conséquent l'inadéquation entre les besoins des entreprises en matière de recherche et les projets développés au sein des laboratoires.

Deux préalables importants doivent être réunis :

- Pour que de tels rapports soient pertinents, voir simplement possibles, il faudra aussi bien renforcer l'autonomie de l'université que réaliser celle, pleine et entière, de l'entreprise ;
- Afin que ces rapports soient permanents et fructueux, il s'agira de créer de véritables liens de réciprocité et de complémentarité, voir de dépendance, entre ces deux types de structures.

2. Les formes d'accompagnement d'un porteur de projet :

Un initiateur de projet ne peut maitriser à la fois les conditions techniques d'une activité et les outils de gestion et de direction d'une entreprise. En fait, chaque métier, fonction ou projet exige un savoir, un savoir faire. Un promoteur ou un manager ne peut sauf des cas exceptionnels, réunir des compétences dans tous les domaines aussi bien sur le plan technique que sur la plan managérial. Il a besoin d'un soutien, de conseils, d'un complément de formation, d'un accompagnement durant tout le processus de création d'une activité et de lancement et de gestion d'une entreprise. Aussi, l'accompagnement d'un porteur de projet est primordial. Dans ce cadre, il existe différentes formes d'accompagnement

a. Les principales formes d'accompagnement :

- **l'incubateur** : Ce type d'accompagnement est orienté essentiellement vers les jeunes promoteurs. L'objectif recherché est de les assister dans les premières étapes de création et de lancement d'une entreprise. L'incubateur apporte au jeune initiateur de projet une aide qui peut être matérielle : hébergement dans un site commun aux créateurs d'entreprises pour bénéficier des avantages liés aux charges et de pouvoirs s'intégrer plus facilement dans un réseau. L'action d'un incubateur peut également concerner la mise en place d'une action de formation en gestion, l'assistance pour mener une étude de marché…

- **les pépinières d'entreprises** : Cette formule d'accompagnement met à la disposition des créateurs d'entreprises un hébergement (locaux, différents services partagés liés à différentes activités : communication, téléphone, internet, salle de réunions....)

Le promoteur bénéficie d'un suivi permanent pour l'aider à dépasser les difficultés, à évaluer son activité, à apporter les corrections nécessaires....

- **Le business Angel** : Il est très développé en Occident (Investisseur providentiel) est une forme d'accompagnement orientée plutôt vers des projets innovants à fort potentiel de développement notamment dans les activités liées aux TIC.

- **Le coaching** : le coaching est une forme d'accompagnement spécifique. C'est une démarche qui vise à compléter les aptitudes de chaque porteur de projet, à corriger ces défaillances.

3. Les différentes institutions qui agissent dans le domaine de la création d'entreprises en Algérie :

Nous tenterons de mettre en relief les institutions crées par les pouvoirs publics afin de dynamiser la création d'entreprises en Algérie

a. le centre de facilitation des PME :

Le décret exécutif 0379- du 252003/03/ portant création des centres de facilitation des PME fixe leur nature juridique, leurs missions et leur organisations. C'est un organisme de l'Etat dont l'objectif est d'accompagner les porteurs de projets pour la création d'entreprise

b. la caisse nationale d'assurance chômage (CNAC) :

A travers la promulgation de la loi n° 0621- du 11 décembre 2006 relative aux mesures d'encouragements et d'appui à la promotion de l'emploi et du décret exécutif n° 07 -386 du 5 décembre 2007 ; la CNAC à travers le dispositif d'aide à la création d'activités des chômeurs promoteurs agies de 3550- ans encourage l'émergence et surtout la pérennité des entreprises à travers un accompagnement personnalisé qui consiste en l'information, l'orientation, la mise en place d'un comité de sélection et de validation composé de représentants des chambres professionnelles et des banques.

L'objectif étant l'accès à l'éligibilité pour rassurer les institutions financières et appuyer ainsi l'octroi des crédits.

4. Les autres dispositifs de soutien à l'emploi des jeunes en Algérie :

L'entrepreneuriat en Algérie est apparu comme une solution contre le problème du chômage, si l'Etat algérien a mis une stratégie basée sur des avantages fiscaux et des subventions économiques attribuées à de jeunes entrepreneurs comme le soutien financier et technique fourni par les programmes alloués par le gouvernement, comme l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeune (ANSEJ), ANJEM et CNAC. Ces programmes aident les jeunes, en général, et les diplômés universitaires, en particulier, car ils sont les plus touchés par le chômage, mais également parce que ce sont eux qui détiennent les connaissances et les compétences spécifiques pour créer des projets et sont en mesure d'innover. Cette stratégie de l'entrepreneuriat en Algérie dépend essentiellement de l'intégration de l'entrepreneuriat au sein de cette cible.

L'Algérie s'est petit-à-petit ouverte aux partenariats avec des écoles de commerce, les universités, la collaboration public-privé dans l'éducation et la formation professionnelle, ainsi qu'à des programmes de mentorat pour les entrepreneurs. L'accent devrait être mis sur la promotion l'entrepreneuriat chez les jeunes ainsi que sur le renforcement des capacités de leadership des entrepreneurs existants. Les liens entre le milieu universitaire, l'industrie et le gouvernement sont essentiels pour le développement des compétences et des connaissances modernes pour ainsi espérer déboucher sur des entreprises compétitives. De plus, l'accès au financement, et à la connaissance (pourraient être atteints grâce à la formation, l'exposition aux meilleures pratiques, des programmes de développement institutionnel) et les compétences sont des piliers indispensables à l'entrepreneuriat.

a. Le rôle de L'ANSEJ :

Afin de pouvoir mieux répondre à une situation de chômage, touchant particulièrement les jeunes diplômés universitaires, les autorités publiques algériennes ont décidé de mettre en place des dispositifs de type structurel, avec une approche économique pouvant se résumer par la phrase suivante « la création d'emplois par l'investissement productif ». Parmi ces dispositifs, l'on trouve l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes (ANSEJ). Devenue opérationnel depuis le second semestre

de l'année 1997. Ce dispositif est basé sur le soutien financier apporté aux jeunes afin de valoriser les idées de la création et les principes communs de bienfaisance sociale.

Deux formules de financement sont présentées dans le cadre de ce dispositif: le financement triangulaire et le financement mixte. Le premier est basé sur la participation du porteur du projet d'un apport personnel de 1 à 2% du coût total du projet lorsque celui-ci ne dépasse pas 2 millions de DA, le reste est complété par un prêt sans intérêt accordé par l'ANSEJ et un crédit bancaire; lorsque le coût s'élève à plus de 2 millions de DA, l'apport personnel varie entre 8% et 10 %, selon la zone où s'implante le projet. Pour le deuxième, l'apport personnel constitue 70% du coût global du projet plafonné à 2 millions DA et 80% lorsque celui- ci dépasse 2 millions DA, le reste du montant est complété par un prêt sans intérêt accordé uniquement par l'ANSEJ.

Ses objectifs se résument ainsi :

- Assurer les conditions nécessaires pour la création de micro entreprises
- Création d'activité et de richesse
- Création d'emplois durables
- Assurer la pérennité des micro-entreprises créées dans le cadre du dispositif
- Développer l'esprit entrepreneuriat chez les jeunes.

L'ANSEJ a également un autre rôle, celui de conclure des conventions avec plusieurs universités algériennes pour promouvoir l'esprit entrepreneurial chez les étudiants en favorisant l'exploitation de leur potentiel en direction des projets innovants et porteurs de développement.

5. L'intégration du module entrepreneuriat dans les institutions de formations en Algérie : un impératif majeur

L'importance de l'entrepreneuriat pour le développement et la croissance d'un pays comme nous l'avons souligné a poussé la majorité des pays à intégrée l'initiation et la formation à l'esprit de création d'entreprise dans le système éducatif

a. L'importance de la sensibilisation à l'entrepreneuriat à l'école et de la réalisation de projets entrepreneuriaux

- La culture de l'entrepreneuriat et l'école :

En somme, on observe qu'entreprendre à l'école permet :

- D'augmenter la persévérance scolaire ;
- De diminuer les troubles de langage et d'apprentissage ;
- D'atténuer les troubles de comportement et l'inattention ;
- De renforcer le sentiment d'appartenance à l'école ;
- De renforcer la motivation des enseignants ;
- D'augmenter le sentiment de fierté des directions ;
- De positionner positivement l'école dans la communauté ;
- De favoriser l'arrimage entre l'école et son milieu ;
- De favoriser l'enracinement des jeunes dans leur collectivité.

b. Partenariat entre l'université et l'entrepreneuriat :

Pendant longtemps l'économie, même si des objectifs nobles lui ont été assignés, a fonctionné sur des bases irrationnelles qui n'ont pas favorisé la recherche et l'intégration impérative de connaissances scientifiques et techniques dans les processus de production et les méthodes d'organisation et de gestion. L'organisation du système de production autour de l'objectif de « satisfaction des besoins sociaux » a relégué au second plan les impératifs de qualité, de fiabilité, d'efficacité, de rationalité, de rentabilité, de productivité. C'est la libéralisation de l'économie qui se poursuit progressivement depuis plus d'une décennie qui a révélé les insuffisances du système économique et son retard par rapport aux grandes avancées scientifiques et technologiques dans le monde. En effet, on peut se rendre compte à présent que les technologies et procédés industriels sont dépassés, les méthodes de gestion et d'organisation ne sont pas au diapason des exigences universelles.

D'autres impératifs deviennent primordiaux pour le bon fonctionnement de l'économie. Ils s'inscrivent dans la logique du système économique libéral reposant sur la production et l'application de connaissances scientifiques et techniques. Par conséquent, le système de formation en général et l'environnement socio-économique sont appelés à rebâtir leurs relations « naturelles » de façon à rétablir l'harmonie de leur complémentarité tant nécessaire à la réalisation du développement.

Si l'université algérienne par ses formations à l'entreprenariat, apporte quelques connaissances sur le domaine à ses étudiants. Il demeure un grand décalage avec la pratique, particulièrement lorsque l'ANSEJ constitue le seul partenaire de celle-ci dans la promotion de l'entrepreneuriat. Afin de viser la promotion de micro-entreprises innovantes et la création d'emplois pérennes, l'enseignement universitaire algérien et

le dispositif de l'ANSEJ devraient travailler à effectuer une recherche approfondie sur de nombreux aspects afin d'améliorer ce système pour permettre aux jeunes de faire face à des défis complexes.

c. La portée des préalables quant à une pertinence des rapports universités- entreprises :

L'absence de liens significatifs entre entreprises économiques et structures de formation supérieures, s'explique par un ensemble de raisons objectives : les unes liées à l'entreprise, les autres à l'université elle-même. Les contraintes qu'impose généralement le marché (lutte pour la survie, besoin de développement) sont absentes dans le système économique administré, alors qu'elles constituent des stimulants essentiels dans le système concurrentiel.

A notre sens, l'économie de marché, donc la sanction du marché, pourrait de ce fait créer de nouveaux réflexes chez les managers, en particulier, en les incitant à une ouverture plus grande sur les compétences du monde universitaire dont l'apport, une fois structuré, serait non négligeable.

Il est clair que le mode traditionnel de fonctionnement des universités est largement inadapté face aux besoins nouveaux que dicte la transition actuelle vers l'économie de marché.

d. Apports de l'université au profit de l'entreprise :

L'université de son côté est potentiellement capable de fournir, en matière de formation, deux types de service :

- Perfectionnement et recyclage des cadres et autres personnels de l'entreprise ;
- Formation à la carte des cadres et autres personnels de l'entreprise.

Du fait de l'absence dans le système administrée d'une régulation par le marché et donc de sanction du marché, l'entreprise algérienne ne s'est jamais sentie concernée par les problèmes de stratégie.

Les questions d'innovation, de lancement, de nouveaux produits, d'amélioration des techniques n'apparaissent pas comme des critères de performances indispensables pour le maintien en vie des ces entreprise. Ceci s'est produit par une insuffisance des moyens mis en œuvre par les entreprises dans la recherche-développement.

Les entreprises, pour supporter une concurrence future et implacable, investiront davantage dans une recherche scientifique et technologique, susceptible de les doter des outils théoriques et pratiques indispensables à leur croissance.

L'université se présente alors comme le partenaire incontournable pour optimiser les ressources investies en cette matière par l'entreprise.

Mises en commun les compétences des uns, la logistique et les problèmes des autres, il ne fait pas de doute que ces potentialités bénéficieront d'un effort certain de synergie au profit des deux partenaires.

La question du partenariat entre l'université et l'environnement économique en Algérie réapparaît aujourd'hui alors que la recherche de l'efficacité du système d'enseignement et de formation, d'une part et de l'entreprise économique, d'autre part est imposée par la logique même du système économique libéral en construction. Une synergie entre les deux partenaires s'impose, par des relations de marché supposant la rencontre d'une offre et d'une demande en produits et services à contenu scientifique et technique. Une perception généralisée de l'existence sur place de bonnes occasions d'affaires est un élément plus qu'important pour instaurer une culture favorable qui légitime l'entrepreneuriat comme une activité hautement respectable, et la source de potentiel d'avantages non seulement personnels mais sociaux.

e. Quel est le contenu de la formation à l'entrepreneuriat ?

Comme nous l'avons mis en relief cette formation vise à développer une culture entrepreneuriale au niveau de la population des étudiants et techniciens supérieurs au niveau de nos différentes institutions de formations. Le module entrepreneuriat doit à notre humble avis aborder les thèmes suivants :

- L'entreprise dans une économie de marché
- L'étude de marché
- Les outils pour bâtir un business plan
- Le Marketing
- La stratégie pour la création d'entreprise
- Les qualités d'un entrepreneur et d'un manager dans une économie concurrentielle
- Le coaching-Stratégie d'entreprise
- Technique et financement bancaire

- Le droit des affaires
- La gestion des ressources humaines en économie de marché
- La communication interne et externe
- L'évaluation de projet
- Comptabilité et analyse financière
- Techniques de négociation et commerce international…

A ce titre les modules en questions doivent être enseignés par des académiciens et des praticiens.

f. Quelques aspects sur l'entrepreneuriat en France :

L'organisation patronale française (Le MEDEF), l'agence pour la création d'emploi (APCE) associés aux universités et d'autres organismes de formation spécialisés ont validé un accord cadre pour l'introduction d'un module sur l'entrepreneuriat dans les universités et proposé un contenu à atteindre :

- La phase prise de conscience et révélations : ayant pour but de faire prendre conscience aux étudiants qu'ils sont les acteurs de leur propre avenir et leur montrer les différentes perspectives ; connaitre les qualités nécessaires, révélera en eux les motivations et qualités favorables à l'acte d'entreprendre
- La phase d'apprentissage par l'expérimentation et prise de recul : le but recherché est de donner aux étudiants les outils qui favorisent : la prise de risque, la responsabilisation, la confiance en soit, la gestion des projetés, des contraintes. Ils doivent apprendre à saisir les opportunités ; à négocier ; déléguera, diriger, communiquer, …En fait leur inculquer les qualités ; attitudes et aptitudes d'un entrepreneur et d'un manager.

Conclusion :

La formation joue un rôle capital. Les résistances au changement prennent le dessus. Mais dès lors que la nouvelle culture managériale et entrepreneuriale évolue grâce à la formation, le changement est possible. Si par contre, elle stagne, il faut à notre avis, créer les conditions nécessaires et suffisantes pour aller vers la rupture.

L'entreprise constitue un outil stratégique, vital et décisif dans toute économie qui se donne comme objectifs un développement réel, dynamique, consistant et durable. Les pouvoirs publics en Algérie doivent de ce fait développer la culture de l'entrepreneuriat

dans les institutions de formation.

Aussi, l'essor de toute nation est tributaire de la bonne santé et de l'efficacité économique de ses entreprises. Il est donc impératif d'œuvrer à réunir les conditions qui permettent aux entreprises de fonctionner convenablement, d'améliorer leur productivité et de renforcer leur compétitivité. Dans ce cadre, la culture entrepreneuriale constitue l'ossature indispensable pour le développement de l'investissement local en Algérie.

Liste Bibliographique:

1. Lakhlef Brahim (2014), Créateur d'entreprise. Dirigeant d'entreprise. Editons Alger-Livres, Alger.

2. Papin Robert (1999), Stratégie pour la création d'entreprise, Edition Berti, Alger.

3. Hamdi Kamel (1997), Créer mon entreprise. Editions Hamdi, Alger.

4. Ouvrage collectif (1996), Vers une nouvelle culture managériale ; OPU, Alger.

5. Sadoudi, M. (2006), Le partenariat université-environnement économique en Algérie: un peu de réalisme. Revue Campus N, 1, 38.

6. Izzrech, K., Del Giudice, M., & Della Peruta, M. R. (2013), Investigating Entrepreneurship Among Algerian Youth: Is It A Knowledge-Intensive Factory?. Journal of the Knowledge Economy, 4(3), 319329-.

7. Riverin, Nathaly, Centre de vigie et de recherche sur la culture entrepreneuriale, Fondation de l'entrepreneurship, bulletin n° 17, mars 2005.

L'économie verte en Algérie et le rôle de l'université

The green economy in Algeria and the role of the university

Chouchaoui Lamia

ENSTP (Algérie) anya.lamia@hotmail.com

Résumé:

Le concept d'économie verte dans notre société actuelle gagne lentement en popularité, bien qu'il ne soit pas clair pour beaucoup de personnes dans différents secteurs. Le problème est que le monde se détériore à un rythme alarmant et que nous devons passer à des pratiques de croissance verte. L'amélioration et la mise en œuvre des initiatives d'économie verte devraient être menées par la recherche dans les établissements d'enseignement supérieur nationaux. Les universités doivent être le moteur de la durabilité transformationnelle en vue d'atteindre les objectifs de développement durable : des «laboratoires vivants» pour la durabilité. Même avec les concepts de l'économie verte dans les universités, l'impact des réseaux de l'économie verte est encore limité et mal défini dans les programmes d'études existants. Les initiatives futuristes en matière d'enseignement supérieur devraient être intégrées dans les réseaux mondiaux participatifs de l'économie verte, tels que les réseaux d'apprentissage vert La prise de conscience sur l'importance de préserver la Terre, ses ressources naturelles, ses écosystèmes, son atmosphère est devenue un enjeu de société majeur qui interpelle très fortement l'économie dans ses modalités de production et de consommation.

Mots clés: Economie verte, croissance verte

1. Définition de l'économie verte :

- L'économie verte est l'ensemble des activités économiques qui participent à préserver l'équilibre naturel. Respectueuse de l'environnement, elle contribue à l'amélioration du bien-être humain et à l'équité sociale.

Il s'agit de l'ensemble des activités économiques générées directement ou indirectement par la production de biens et de services qui contribuent à éviter, réduire ou supprimer des nuisances faites à l'environnement. L'économie verte contribue au développement durable dont elle est la mise en œuvre concrète dans l'activité économique. Elle est également l'un des facteurs de l'équité sociale.

- Le Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE) définit l'économie verte comme "une économie qui favorise une amélioration du bien-être humain et de la justice sociale, tout en réduisant sensiblement les risques environnementaux et les pénuries écologiques"[1].
- Selon la définition du Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), « l'économie verte est une économie qui engendre une **amélioration du bien-être humain** et de la **justice sociale**, tout en réduisant sensiblement les **risques environnementaux** et les **pénuries écologiques**. »
- Une économie responsable, innovante, une opportunité de créer un avenir durable.
- Plus systématique, on considère l'économie verte comme le moyen de réconcilier l'écologie et l'économie. Or, une approche de définition simple serait de dire que l'économie verte est une économie propre à satisfaire les besoins de toute l'humanité sans détruire les bases naturelles de la vie. Chacun sur cette terre est appelé à vivre bien sans compromettre le bien-être de ceux qui vivront demain. Cette approche implique des transformations profondes de nos modes de production et de consommation, bien au-delà de ce qui nous est proposé aujourd'hui[2].
- L'économie verte peut être définie comme une économie possédant les caractéristiques suivantes : un faible taux d'émission de carbone, une utilisation rationnelle et inclusive des ressources naturelles. Par contre, l'économie « brune », c'est-à-dire l'économie classique, induit un développement largement supporté par les industries extractives (énergie, mines, bois, etc.) et orienté vers

1 Définition de l'ONU

2 L'économie verte pare Zakia Khattabi,2014

l'urbanisation, au détriment des ressources naturelles et de l'équité sociale.

2. Economie verte et développement durable

L'économie verte entre dans une démarche de développement durable. L'économie verte s'appuie évidemment sur les piliers économiques et environnementaux du développement durable comme son nom l'indique, mais sans oublier la dimension sociale du développement durable.

L'économie verte s'est imposée comme une nouvelle forme conduisant à un développement durable, car ce dernier s'occupe de la réalisation d'une économie progressive, une égalité sociale et un environnement de plus en plus préservé. Le verdissement de l'économie s'inscrit parmi les objectifs de développement durable en luttant contre le changement climatique et en préservant la nature par la fourniture d'une énergie propre. L'économie verte apparait aujourd'hui comme une option de développement économique, de création d'emplois et de lutte contre la pauvreté.

L'économie verte est un catalyseur de développement durable, en ce sens qu'elle favorise la promotion de modes de consommation et de production durables » pense Rasmané OUEDRAOGO, Directeur des politiques environnementales au Secrétariat Permanent du Conseil National pour l'Environnement et le Développement Durable (SP/CONEDD) et coordonateur du projet Initiatives-Pauvreté-Environnement (IPE) au Burkina Faso.

3. Objectifs de l'économie verte

a. L'équilibre du capital naturel

L'économie verte cherche à maintenir l'équilibre du capital naturel. Cela signifie qu'elle a pour objectif une utilisation uniquement des ressources que la Terre est en capacité de reformer. Il s'agit donc de ne pas consommer plus que ce que les écosystèmes naturels peuvent fournir.

Exemple : une activité d'exploitation de gisements de pétrole ne peut être une activité "verte". Elle est même qualifiée de "noire" puisqu'elle puise une matière première que la nature ne peut pas fabriquer en quelques années.

b. La répartition équitable des ressources

L'économie verte poursuit un objectif de justice sociale en s'assurant que les ressources naturelles sont équitablement réparties entre les différentes populations et entre les générations.

Exemple : au niveau international, l'accès à l'eau potable, une ressource naturelle indispensable, est fortement inégalitaire.

c. La modification des modes de production et de consommation

L'économie verte promeut des modes de production plus responsable, en accord avec les principes de l'écologie industrielle par exemple, de l'économie circulaire et des modes de consommation plus respectueux des enjeux environnementaux et sociétaux de nos mondes modernes.

L'économie verte cherche à **maintenir le capital de ressources** de la nature en équilibre, en s'assurant leur **répartition équitable**, pour l'ensemble de l'humanité et pour les générations futures. Elle va de pair avec la **modification des modes de production** et de **consommation** des biens et services, afin que ceux-ci intègrent des contraintes environnementales et sociales.

L'économie verte permet de passer du modèle classique de croissance systématique à un modèle dans lequel le bien-être des populations s'accroît au sein d'une économie socialement inclusive, économe en ressources et sobre en carbone. Plus simplement, l'économie verte vise à faciliter le découplage entre économie et environnement de sorte que production et consommation restent dans les limites de la capacité de la planète, terme désignant généralement leur capacité à générer leurs propres ressources et absorber la pollution et les impacts environnementaux des activités humaines.

L'économie verte vise à une réduction drastique des déchets et à une limitation des ressources et de l'énergie allouées à la consommation et à la production, en particulier par le développement de nouvelles technologies et de processus innovants (le principe d'efficacité). A des stades plus avancés de développement, l'économie verte vise également à garantir que les gains d'efficacité réalisés par l'économie ne sont pas réduits à néant par des niveaux trop importants de consommation et de production (le principe de suffisance).

En termes pratiques, cette définition de l'économie verte englobe les points suivants:

- méthodes et moyens pour réduire, réutiliser et recycler autant que possible la production économique (biens de consommation ainsi que biens d'investissement, par exemple les machines et les équipements),
- investissements à fort coefficient de capitaux dans les énergies renouvelables (par ex. le solaire, l'éolien, la géothermie) et dans les biens publics favorisant un usage commun (par ex. les transports en commun) par opposition à la propriété individuelle (par ex. les voitures particulières),
- changements de politiques pouvant être réalisés à moindre coût pour la population et règles pour mieux assurer un usage équitable des ressources environnementales (par ex. règles de rendement énergétique pour l'industrie automobile, taxe sur la consommation électrique au-delà d'un certain niveau),
- lois et politiques économiques permettant de répartir plus équitablement les gains de productivité et soutenant l'emploi et les revenus (par ex. lois pour protéger les droits des ouvriers à la négociation),
- réformes de la politique fiscale afin d'intégrer les coûts externes (c'est-à-dire le coût environnemental réel de tout ce qui est produit) tout en mobilisant les ressources publiques pour les investissements verts et en orientant le comportement des producteurs et consommateurs vers le développement durable,
- nouveau système de comptabilité environnementale prenant en compte, dans l'économie, les coûts externes environnementaux ainsi que de nouveaux indicateurs de développement durable et de bien-être des populations comme alternatives au Produit intérieur brut (PIB)3 . La transition vers une économie verte peut faire avancer le programme mondial de développement durable en ouvrant la voie à l'éradication de la pauvreté et en favorisant la mise en œuvre des Objectifs de développement durable. Cette transition est déjà en cours, bien que de nombreux problèmes entravent ses progrès. Beaucoup de pays prennent des mesures, ou en ont déjà pris, pour réformer leurs structures juridiques et de gouvernance en vue d'y inclure des lois et des politiques orientées vers l'économie verte.

La protection de l'environnement, la gestion des ressources naturelles (ressources en eau, maîtrise de l'énergie renouvelables) sont les principaux grands ensembles d'activités de l'économie verte.

Dans l'économie verte, la croissance des recettes et la création d'emplois sont favorisées par des investissements publics et privés caractérisés par une meilleure

utilisation des ressources, la lutte contre les changements climatiques, une réduction des émissions de carbone, des déchets et de la pollution, la prévention de la perte de la biodiversité et de la dégradation des écosystèmes. Les technologies et les industries vertes sont dans la croissance verte le moteur de la croissance économique nationale.

4. Les secteurs d'activité de l'économie verte

L'économie verte est considérée comme un pilier de croissance pour l'emploi avec l'amélioration des activités existantes et l'apparition de nouvelles activités. Selon l'Observatoire National des Emplois et Métiers de l'Économie Verte (ONEMEV), les différentes activités sont classées en trois pôles :

- La protection de l'environnement regroupe les activités qui concourent à la réduction des consommations d'énergie, de matières premières et d'eau, des émissions des gaz à effet de serre, des formes de déchets et de pollution, et à protéger la biodiversité.
- La gestion des ressources naturelles concerne les activités de maîtrise de l'énergie, de gestion des ressources en eau, de recyclage, de production et d'utilisation des énergiesrenouvelables.
- La Recherche et Développement (R&D) est un pan important de l'économie verte, notamment grâce à la recherche publique.

5. Les métiers de l'économie verte

Il s'agit des professions dont les missions et les compétences ont pour but de mesurer, prévenir, maîtriser et corriger les impacts et les dommages sur l'environnement.

L'économie verte est amenée à se développer dans les prochaines décennies avec une transformation importante des organisations et des métiers.

a. Les métiers verts

Ce sont des métiers à vocation environnementale stricto sensu qui visent à mesurer, prévenir, maîtriser et corriger les impacts négatifs et dommages de l'activité humaine sur l'environnement. Certains de ces métiers sont déjà existants (garde forestier, technicien de mesure de la qualité de l'eau, etc.). Par contre, d'autres sont encore nouveaux (diagnostiqueur de qualité d'air intérieur, superviseur d'exploitation éco-industrielle, etc.).

Un secteur qui regroupe **142 000 actifs en 2019** selon l'ONEMEV , dont :

- 42% dans la production et distribution d'énergie et d'eau ;
- 36% dans l'assainissement et le traitement des déchets ;
- 22 % dans la protection de la nature et de l'environnement.

b. Les métiers "verdissants"

Ce sont des métiers dont la finalité première n'est pas environnementale. Toutefois, leur contenu intègre de nouvelles compétences pour prendre en compte les dimensions de protection de l'environnement. Cette catégorie regroupe des métiers touchant presque tous les secteurs d'activité : transports, bâtiment, industrie, tourisme, agriculture-sylviculture, etc. Ainsi, un conducteur de poids lourds ou un architecte peuvent contribuer à l'économie verte par exemple en appliquant l'éco-conduite, ainsi que le maçon peut également contribuer en gérant l'isolation thermique externe du bâtiment. On peut aussi parler du forestier qui peut rechercher le label de forêt éco-gérée.

D'après l'ONEMEV, on y compte plus de 3,7 millions d'actifs.

6. Stratégie de l'économie verte en Algérie

En Algérie, l'économie verte est perçue comme un axe de développement susceptible de contribuer à la diversification de l'économie et à la création d'emplois, deux enjeux majeurs pour le pays. En effet, dans un contexte de faible contribution de l'industrie à la croissance économique (environ 5%), un investissement accru dans les secteurs / filières de l'économie verte (énergies renouvelables, efficacité énergétique, agriculture et pêche durables, gestion des eaux et des déchets, écotourisme, transport durable, éco-construction, plantes médicinales, services liés à l'environnement, etc.), pourrait améliorer le taux d'intégration industrielle (actuellement de l'ordre de 10 à 15%) et promouvoir le développement local, dans une approche de rééquilibrage des territoires.

L'économie verte est également porteuse de progrès technologique, élément fondamental pour l'amélioration de la compétitivité des PME/PMI, encore trop peu ouvertes aux innovations et à la prise en compte de la durabilité environnementale. Pour cela, l'Etat doit renforcer et élargir l'accès des PME aux mesures de soutien (financement, formation, accès aux innovations techniques) et de mise à niveau, afin

de leur permettre de tirer parti des évolutions des techniques et des marchés. Le pays a engagé un certain nombre de réformes et d'initiatives visant notamment à diversifier l'économie, améliorer le climat des affaires, renforcer la sécurité énergétique, protéger l'environnement, développer des filières vertes et promouvoir les territoires. Ces initiatives ont toutefois besoin d'être consolidées et mieux articulées dans le cadre d'une stratégie nationale de promotion de l'économie verte qui favorise des modes de production et de consommation durables tout en contribuant à la création de richesses et d'emplois. Une telle stratégie devrait notamment être sous-tendue par une approche fondée sur les enjeux locaux qui puisse répondre aux défis de la durabilité environnementale. La mise en œuvre du plan quinquennal de croissance (20152019/) qui met notamment l'accent sur des secteurs clés comme l'énergie, l'hydraulique, la construction, la santé, l'éducation et la formation professionnelle, pourrait être l'occasion pour le pays de reconsidérer son modèle économique et réorienter les investissements publics et privés vers les secteurs productifs que sont l'industrie et l'agriculture. Une telle démarche, qui encouragerait le développement de filières vertes innovantes et à forte valeur ajoutée, contribuerait à promouvoir l'entreprenariat et la création d'emplois, notamment pour les jeunes et les femmes et susciter une croissance plus forte et durable.

Les efforts devront également être orientés vers un accroissement des investissements et des partenariats dans les secteurs de l'enseignement, de la formation, de la recherche et de l'innovation, dont l'offre apparait aujourd'hui insuffisante et inadaptée aux nouveaux métiers de l'économie verte.

L'Algérie dispose d'une Stratégie nationale de l'environnement, d'un Plan d'action pour l'environnement et le développement durable (20022012-), d'un Schéma d'aménagement du territoire (20102030-) et d'un Plan national climat (20152050-) . Des politiques sectorielles sont mises en œuvre dans les domaines de l'éducation environnementale, des ressources énergétiques, de l'économie de l'eau et de l'adaptation du secteur des ressources en eau au changement climatique, de la préservation des écosystèmes, du développement rural et de la dépollution industrielle. Une Stratégie nationale de gestion intégrée du littoral est en préparation. Des mesures visant à améliorer l'efficacité énergétique et un programme de promotion des énergies renouvelables ont été adoptées. Une première centrale hybride fonctionne depuis 2011, 23 centrales photovoltaïques et une ferme éolienne devraient entrer en production.

- Objectifs du Plan national climat (20152050-) :

- Réduire les émissions carbone à travers notamment la séquestration du CO2 ;
- Promouvoir les énergies propres ;
- Diminuer l'empreinte carbone des activités industrielles et domestiques ;
- Adapter les infrastructures au changement climatique : amélioration du système hydrique, reboisement massif et extension du barrage vert pour lutter contre la désertification ;
- Adapter l'agriculture au changement climatique.

■ **Programme national de développement des énergies renouvelables (PNDER) 20112030-** Coût global estimé : 80100- milliards de Dollars (Phase de projets pilotes et test des filières en cours)

■ **Loi n° 042004) 09-) sur les ER**

Fonds national des ER (2009) alimenté à hauteur de 1% par la redevance pétrolière.

■ Objectifs (Horizon 2030) :

- 22 000 MW dont 12 000 MW pour le marché national (22% de la production électrique globale) ;
- Couvrir 40% des besoins en électricité du pays : énergie solaire thermique et photovoltaïque (37%) et énergie éolienne (3%).
- La part des énergies renouvelables dans la consommation nationale d'électricité passerait ainsi de 2% (2011) à 5% en 2015, 14% en 2020 et 40% en 2030.
- Créer près de 200 000 emplois directs et indirects ;
- Economie de près de 600 milliards de m³ de gaz ;
- Accroître le taux d'intégration de l'industrie locale : 50% d'ici 2020 et 80% d'ici 2030.
- Première centrale électrique solaire-gaz de 150MW dont 25MW en solaire thermique (Hassi R'mel)
- Mise en place d'un programme national de recherche dans les énergies renouvelables.
- **20152020-** : phase de déploiement et de fabrication d'équipements
- **20202030-** : phase de développement à grande échelle

Depuis janvier 2020, le ministère de l'Environnement a intensifié son action pour la promotion et le développement de l'économie verte, sans perdre de vue ses missions de sensibilisation en coordination avec tous les autres secteurs ministériels et acteurs du de la société civile dans le but de forger un 'éco-citoyen'», selon le bilan annuel 2020

parvenu à l'APS.

Dans ce cadre, le ministère a accéléré l'actualisation des textes juridiques relatifs à ce domaine, notamment la loi 1901- du 4 juin 2001 relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets, ainsi que la création de filières spécialisée dans les activités de recyclage et de récupération.

Dans le cadre de la promotion de l'économie verte, l'année 2020 a vu le lancement de programmes de formation sanctionnés de certificats de qualification dans les métiers verts. Ainsi, 120 jeunes porteurs de projets ont été formés et accompagnés dans la concrétisation de leurs innovations sur le terrain, outre l'orientation des startups activant dans l'entrepreneuriat vert.

7. Le rôle de l'université dans l'économie verte en Algérie

En fait, l'économie verte, inscrite au chapitre des ODD des Nations-Unies, constitue «un axe de développement susceptible de contribuer à la diversification de l'économie et à la création d'emplois, deux enjeux majeurs pour le pays»[3] A ce titre, «le pays a engagé certaines réformes et initiatives visant notamment à diversifier l'économie, améliorer le climat des affaires, renforcer la sécurité énergétique, protéger l'environnement, développer des filières vertes, et promouvoir les territoires». Toutefois, de telles initiatives «ont besoin d'être consolidées et mieux articulées dans le cadre d'une stratégie nationale de promotion de l'économie verte qui favorise des modes de production et de consommation durables tout en contribuant à la création de richesses et d'emplois».

En effet, indique Dr. Berras, l'économie verte, comme «option de développement peu prospectée, s'impose aux décideurs comme une alternative intéressante sur un double plan», car il s'agit, explique-t-elle, d'une option de développement qui s'inscrit dans un contexte économique difficile». D'autre part, il s'agit d'une «approche qui permet la création de nouveaux postes de travail». En plus de ces avantages, l'économie verte que l'Etat algérien compte promouvoir à travers plusieurs actions «encouragerait le développement de filières vertes innovantes et à forte valeur ajoutée, contribuerait à promouvoir l'entrepreneuriat et la création d'emplois, notamment pour les jeunes et les femmes et susciter une croissance plus forte et durable».

Pour concrétiser ces objectifs, Dr. Berras suggère que «les efforts devront également

3 Dr. Berras Dalila (université d'Oran).

être orientés vers un accroissement des investissements et des partenariats dans les secteurs de l'enseignement, de la formation, de la recherche et de l'innovation» d'autant plus, qu'en la matière, fera remarquer l'universitaire, «l'offre apparaît aujourd'hui insuffisante et inadaptée aux nouveaux métiers de l'économie verte». Dans le même contexte, Dr. Berras, estime que l'Algérie doit orienter l'investissement «dans les secteurs productifs durables créateurs de richesses et d'emplois» pour préciser que «le secteur des services absorbe 58% de la population active au détriment des secteurs productifs notamment l'industrie et l'agriculture dont la productivité demeure insuffisante». Aussi, face à tous les défis, notamment énergétiques, et environnementaux, l'Algérie est appelée à mettre en place un nouveau modèle industriel respectueux de l'environnement, plus compétitif à même de générer plus d'emplois et de contribuer au développement local et la promotion de l'économie verte».

Selon les professionnels du secteur, une demande très forte sera enregistrée sur les métiers et profils suivants :

- Chef de projet en énergie renouvelable
- Technicien de développement des énergies renouvelables
- Electrotechnicien en énergie renouvelable
- Électricien de maintenance des systèmes solaires photovoltaïques
- Ingénieur commercial en énergie renouvelable
- Conseiller technique de système solaire
- Ingénieur génie climatique o Ingénieur thermicien
- Ingénieur génie électrique
- Monteur d'installation solaire
- Nettoyeur d'installations solaires photovoltaïques
- Chef de projet spécialisé dans les fondations d'éoliennes
- Electrotechnicien spécialisé dans les générateurs
- Responsable d'exploitation de ferme éolienne.

Depuis au moins une décennie l'université algérienne a fait du cursus professionnalisant son credo avec l'instauration d'une palette de diplômes, particulièrement des Masters, censés répondre aux exigences du marché de l'emploi. Et partant, il est dénombré une multitude de nouvelles spécialités et filières dont celles liées aux énergies renouvelables, économie circulaire, transition énergétique et l'on passe.

D'ailleurs, il existe un ministère des Énergies renouvelables et de la Transition

énergétique, ce qui devrait augurer de la place du développement durable dans la stratégie nationale. A contrario, l'insertion professionnelle des détenteurs de ces diplômes demeure la plus grande inconnue.

En l'absence de statistiques exhaustives, des témoignages viennent éclairer sur le fossé entre le discours et la réalité du terrain. Master «Gestion des déchets urbains», Master «Énergie solaire», Master «Économie verte» ... autant de parcours académiques censés déboucher directement sur des postes d'emploi ou sur la création de start-up...

Avant même d'avoir obtenu mon diplôme, j'ai entamé plusieurs recherches d'emploi... en parallèle, j'ai un projet que j'aimerai développer, mais pour le moment, il n'y a aucune perspective», s'est désolée une étudiante, lors de la remise de son diplôme, Master en gestion des déchets ménagers en milieu urbain. C'était en juin 2020. D'autres sont dans la même galère, depuis au moins quatre ans, à l'image d'un binôme. Leur projet en écologie végétale est toujours en stand-by : «Nous avons eu quelques contacts avec des exploitants agricoles qui ont manifesté un intérêt à notre projet, sans qu'il y ait de suite»[4].

Les diplômes dits verts représentent une perche pour les collectivités locales à l'effet de gérer les déchets ménagers, ou industriels, assainissement, qualité de l'eau et espaces verts, entre autres.

Le secteur des énergies renouvelables qui a employé 11 millions de personnes dans le monde en 2018, n'a pas encore de retombées positives sur notre pays. L'énergie solaire photovoltaïque demeure le secteur le plus porteur.

Reconnaissant l'importance de créer une masse critique de jeunes entrepreneurs bien formés pour renforcer l'économie circulaire et l'entrepreneuriat vert en Algérie et en réaction à la demande du ministère de l'Environnement et des acteurs nationaux concernés, le projet WES offre ses services pour renforcer la capacité de formation du pays dans le secteur universitaire supérieur».

Ainsi, le projet fournira un cours académique pour la «formation des formateurs», en commençant par les enseignants universitaires et les jeunes étudiants sur l'entrepreneuriat vert et l'économie circulaire de la Faculté de technologie de l'Université de Boumerdes (département de Génie des procédés, département de Génie de l'environnement), agissant comme un pilote.

4 El Watan

Le projet WES est un projet régional mettant l'accent sur les pays d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient. Il vise à protéger l'environnement et à améliorer la gestion des ressources en eau rares dans la région méditerranéenne, en s'attaquant aux problèmes liés à la prévention de la pollution et à l'utilisation rationnelle de l'eau.

Cette activité vise à renforcer le système d'appui et de promotion de l'entreprenariat vert à travers l'intégration d'une offre formative spécifique dans le milieu universitaire adressée aux jeunes étudiants algériens et susceptible de contribuer au développement durable de l'économie verte et circulaire en Algérie.

Les taches qui seront effectuées durant cette activité sont :

- Formation des formateurs sur les questions l'entreprenariat vert et l'économie circulaire ;
- Mise en place d'un réseau national universitaire pour la réplication de l'expérience pilote.

Si on voit dans d'autres pays par exemple en France, pour l'économie verte des études courtes comme longues sont envisageables. **En 2 ans** après le Bac, on peut opter pour un **BTS** (Métiers des services à l'environnement ; Technico-commercial énergie et environnement…) ou un **BTSA** (Gestion et maitrise de l'eau ; Développement et animation des territoires ruraux ; Gestion et protection de la nature…).

À Bac +3, il existe aussi de nombreux **BUT** estampillés « environnement », comme la mention « Génie biologique option génie de l'environnement », ainsi que plusieurs **Bachelors**. Il est ensuite possible de poursuivre en **master**, à l'université, en école d'ingénieurs ou de commerce. Nombre de ces filières proposent des spécialisations de 3e cycle dans les domaines de l'économie durable. Dès le Bac, on peut aussi s'orienter vers une école spécialisée, dont la force est de proposer **des parcours en 2, 3 ou 5 ans** en immersion totale dans les **problématiques environnementales**. Citons SupÉcolidaire à Lyon, l'**ISETA** à Annecy ou encore l'ISNAB à Bordeaux.

En Algérie, les formations en relation avec l'économie verte sont des master ou bien des formations professionnelles.

Parmi les masters en relation avec l'économie verte, on peut citer :

- Chimie et microbiologie de l'eau ;
- Architecture et conception des systèmes intégrés ;

- Génie des composants photovoltaïques ;
- Eau et bioclimatologie ;
- Eco-pédologie et environnement ;
- Energies renouvelables ;
- Ecologie et environnement ;
- Evaluation et protection de l'environnement ;
- Systèmes énergétiques et développement durable ;
- Physique Photovoltaïque ;
- Biodiversité et fonctionnement des écosystèmes ;
- Ingénierie des matériaux : sciences des matériaux pour la construction durable ;
- Génie de l'environnement ;
- Génie de l'eau et de l'environnement ;
- Biodiversité et écologie végétale ;

Conclusion

L'Algérie traverse une période de transition sur les plans environnemental, démographique et économique dans laquelle l'université est un important allié du ministère de l'environnement pour réaliser cette transition, élever la prise de conscience des questions écologiques et créer des projets innovants dans le domaine de l'économie verte.

La recherche scientifique constitue un pilier essentiel pour réussir la transition écologique et le développement durable et accompagner le développement économique que connaît l'Algérie.

La formation sur la gestion et la valorisation des déchets est très insuffisante et ne répond pas aux besoins urgents qui se posent autant au niveau de l'ingénierie et de l'expertise qu'au niveau opérationnel. Des efforts considérables restent à faire pour impliquer d'avantage les universités dans l'économie verte.

Liste Bibliographique:

1. Arnold, Frank S., 1999. "Environmental Protecting: Is It Bad for the Economy? A Non-Technical Summary of the Literature." Report prepared under EPA Cooperative Agreement CR82279501- with the Office of Economy and Environment, U.S. Environmental Protection Agency ;

2. Aslanidis, Nektarios, 2009. "Environmental Kuznets Curves for Carbon Emissions: A Critical Survey," FEEM Working Paper 75.09 ;

3. Ayres, Robert U. and Leslie W. Ayres, 1996. Industrial Ecology: Towards Closing the Materials Cycle. Cheltenham, U.K.: Edward Elgar ;

4. BERASS Dalila, Al Bashaer Economic Journal (Vol.6, n°2, Décembre 2020), Economie verte en Algérie : Quelle Stratégie pour la Création de Nouveaux Emplois

5. Faucheux Sylvie , Concepts clés pour une économie verte, Cnam (France)

6. HAMITI Dalila , BOUZADI Sultana, Vers une économie verte pour un développement durable en Algérie. Revue Organisation & Travail Volume 10, N°4 (2021) ;

7. Khattabi Zakia OTTAWA (CANADA) | 5 juillet 2014. Economie verte ;

8. Website: www.unitar.org.

Le rôle de l'université dans la transition énergétique « le cas algérien »

The role of the university in the energy transition "the Algerian case"

Belaroug Maroua, Chadli Wassila

Ecole Nationale Supérieure de Statistique et de l'Economie appliqué belaroug3@gmail.com

Ecole Nationale Supérieure de Statistique et de l'Economie appliqué chadli.wassila@outlook.com

Résumé:

L'énergie est un facteur important dans l'évolution de la vie économique et sociale et un déterminant de la stabilité politique, ses types diffèrent selon ses effets sur l'environnement d'une part, et selon sa disponibilité d'autre part. Le monde actuellement, est fortement dépendant des énergies fossiles et fissiles, ce sont des énergies rares et polluantes et aussi menacées de disparition, cette situation pousse à la recherche de stratégie efficaces permettant de développer rapidement une nouvelle source plus durable, et non polluante : une énergie« verte ». Le développement et l'encouragement de la recherche scientifique, plus précisément dans le domaine technologique, par le développement et la promotion des énergies renouvelables, afin de protéger l'avenir des générations futures. Dans ce cadre, l'Algérie, mobilise des actions pour développer la recherche dans ce domaine, afin de sortir de la dépendance aux énergies traditionnelles,.

Mots clés: recherche scientifique;transition énergétique;énergies renouvelables;

Introduction:

La demande énergétique mondiale est caractérisée par des évolutions croissantes, sous l'effet de la forte croissance démographique et l'évolution des besoins humains. La satisfaction des besoins énergétiques s'effectue en utilisant des ressources qui peuvent être durables ou non durables, selon les potentialités que dispose chaque pays. La période de la grande industrialisation connue, avant les années soixante-dix, a été marquée par l'utilisation des énergies fossiles qui ont vu des prix bas à cette époque. Mais l'utilisation importante de ces énergies peut constituer un risque majeur pour l'environnement sous l'effet de leurs émissions de dioxyde de Carbonne qui représente un des composants du gaz à effet de serre.

Pour lutter contre un tel risque qui peut frapper la planète à un moment incertain, un nouveau concept a été introduit dans le domaine énergétique. C'est la transition énergétique, qui consiste en le transfert de la dépendance à une énergie moins durable et qui guette l'avenir du globe à un bouquet énergétique diversifié capable à diminuer ce risque probable.

Mais le lancement d'une modification d'un système ne peut plus se faire sans des études et des planifications. Pour cela s'intègre l'utilité de la recherche scientifique dans la transformation du système énergétique mondiale en générale et algérien en particulier.

Dans ce cadre, l'Algérie s'est intéressée aux énergies renouvelables depuis les années 1980, notamment par la création des instituts et des centres de recherche en la matière, sans oublier le rôle de l'université qui est le plus important dans ce cadre. L'objectif étant de sortir son économie de la dépendance aux hydrocarbures qui représente sa principale source de devises. Dès lors, il nous semble important de poser la question principale suivante : quel est le rôle joué par l'université en Algérie afin de sortir de la dépendance à la rente pétrolière et d'entamer une transition vers des énergies vertes et renouvelables?

Pour répondre à cette problématique, nous allons organiser notre travail de recherche en trios sections, en parlant sur l'économie verte, la transition énergétique et le rôle de l'université dans le cadre de renforcement de la cette transformation du secteur énergétique algérien.

1. Economie verte : défis et opportunités pour l'Algérie :

a. Qu'est -ce que « l'économie verte » ?

L'économie verte ne fait pas l'objet d'une définition consensuelle reconnue à l'échelle internationale. C'est une notion complexe et multidimensionnelle qui allie croissance, progrès social et durabilité environnementale. Elle est considérée comme un moyen pour soutenir un développement plus durable, réduire la pauvreté et les inégalités(Bekaye, 2017, p. 170).

Pour le PNUE, l'économie verte est une économie qui entraîne une amélioration du bien-être humain et de l'équité sociale tout en réduisant de manière significative les risques environnementaux et la pénurie de ressources. Sous sa forme la plus simple, elle se caractérise par un faible taux d'émission de carbone, l'utilisation rationnelle des ressources et l'inclusion sociale(PNUE, p. 5). Dans ce type d'économie, la croissance des revenus et de l'emploi doit provenir d'investissements publics et privés qui réduisent les émissions de carbone et la pollution, renforcent l'utilisation rationnelle des ressources et l'efficacité énergétique et empêchent la perte de biodiversité et de services environnementaux. Il faut que ces investissements soient catalysés et appuyés par des dépenses publiques ciblées, une réforme des politiques et des modifications de la réglementation. La voie du développement devrait entretenir, améliorer et, si nécessaire, restaurer le capital naturel considéré comme un atout économique crucial et une source de bienfaits publics, surtout pour les populations pauvres dont les moyens d'existence et la sécurité dépendent de la nature. L'OCDE préfère quant à elle parler de «croissance verte», mais la définition est plutôt semblable: «la croissance verte signifie promouvoir la croissance économique et le développement tout en veillant à ce que les actifs naturels continuent de fournir les ressources et services environnementaux dont dépend notre bien-être»(OCDE, 2011, p. 9)

La Figure 1 met en rapport notre acception de l'économie verte avec la notion, plus vaste, de développement durable, qui exige que nous ramenions notre utilisation de ressources naturelles à un niveau respectueux de la nature. La préservation des ressources s'inscrit dans le disque vert «environnement». Cet objectif nécessite que l'on utilise les ressources de manière plus efficace, ce qui améliore les performances de notre économie (disque bleu «économie»). Ensemble, ces deux disques symbolisent l'économie verte, respectivement ses objectifs. Or des améliorations selon ces deux axes contribuent de façon décisive à préserver notre bien-être et notre qualité de vie.

La dimension sociale (disque jaune «société») doit profiter des efforts entrepris pour préserver durablement les ressources, mais dans nos pays industrialisés, favoriser le bien-être social ne constitue pas une priorité de l'économie verte.

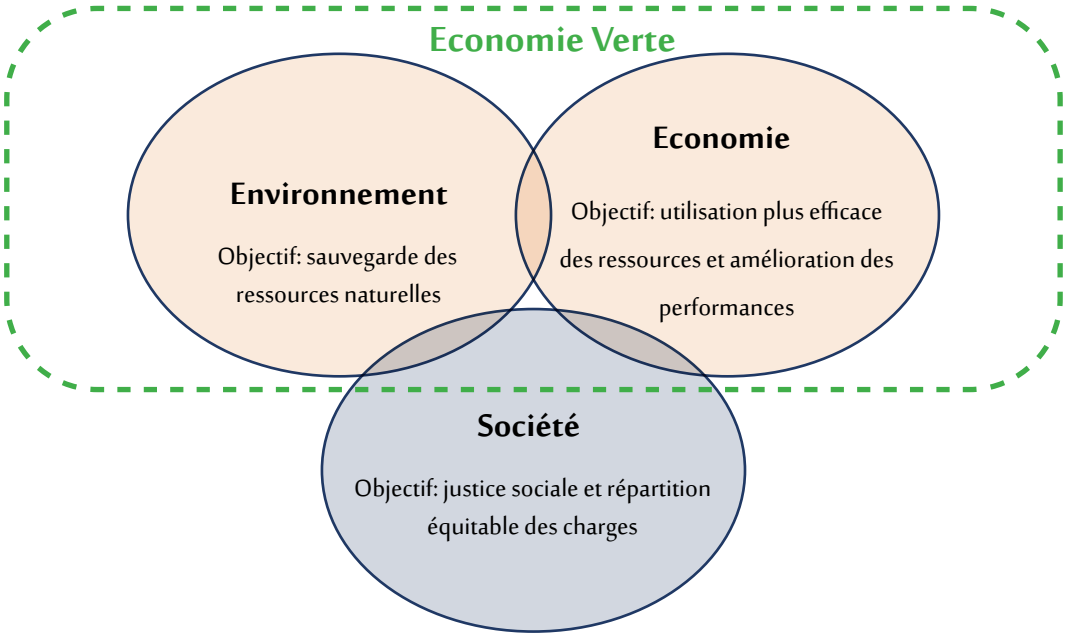

Figure 1: La notion d'économie vert

b. Des leviers d'action multiples pour tendre vers une économie verte en Algérie :

La transition vers des modes de consommation et de production durables apparaît donc non seulement comme un impératif social, économique et écologique mais aussi comme une opportunité unique pour générer la croissance, créer des emplois et permettre de contribuer à éradiquer la pauvreté au travers d'investissements dans le capital naturel, tout en le préservant afin d'assurer la survie de la planète sur le long terme. Dans cette perspective, l'économie verte apparaît comme un des principaux trésors pour le développement de l'Algérie et participerait sans aucun doute à la stabilité du pays au service de la construction d'un espace de paix et de prospérité.

En effet, l'Algérie se retrouve au cœur des défis – qu'il s'agisse des conséquences des changements climatiques, des enjeux énergétiques, environnementaux, économiques ou sociaux – que l'on se trouve en milieu rural ou urbain. Le pays est déjà confronté à d'importants défis (pauvreté, insécurité alimentaire, présence de maladies, conflits chroniques, inégalités, accès à l'énergie...) qui se retrouvent exacerbés par les effets du changement climatique et par la dégradation des ressources naturelles. L'économie verte doit faire partie des stratégies mises en œuvre afin d'assurer une croissance qui

soit corrélée à une préservation et une valorisation du capital naturel et humain.

Les opportunités sont multiples et concernent l'ensemble des secteurs d'activité : l'agriculture, l'énergie, l'industrie, le tourisme, le transport, le bâtiment, l'urbanisme et le quotidien des populations. Pour ce qui est de l'agriculture, l'article d'Énergies 2050 dans le numéro 3 de l'Équatorial Magazine, souligne les enjeux majeurs que ce secteur représente pour l'Algérie ainsi que les nombreux défis à surmonter dans un contexte de réchauffement climatique.(Énergies 2050)

Dans cette optique, la transition vers une agriculture verte paraît indispensable pour assurer le futur durable du pays. La question énergétique constitue également un des principaux défis, tout en soulignant qu'elle porte en elle des opportunités multiples. L'efficacité énergétique dans le bâtiment, l'optimisation des transports en commun, le déploiement des énergies renouvelables – qui présentent un potentiel de développement considérable en Algérie– l'amélioration des procédés industriels… sont autant de leviers d'actions qui rendent les perspectives d'une économie verte et socialement inclusive réalisables.

Alors que la configuration mondiale est en plein bouleversement, avec des pays émergents qui contribuent de manière croissante aux dégâts environnementaux et climatiques (selon le Global Carbon Project, la Chine a été responsable de 27 % des émissions de CO2 en 2013), les trajectoires qu'emprunteront les pays en développement et notamment ceux de l'Algérie seront déterminantes pour le futur de la planète. Qu'il s'agisse des questions énergétiques, climatiques ou environnementales, l'Algérie doit s'engager dans une transformation durable et utiliser les trésors qu'elle porte en elle pour transformer les contraintes en opportunités.

2. La transition énergétique:

a. C'est quoi la transition énergétique ?

Une transition, c'est le passage d'un état stable à un autre état stable. Ainsi pour l'eau, quand on passe de l'état liquide à l'état de vapeur, on a une transition de phase. Entre autres exemples, on parle aussi de la transition démographique et de transitions démocratiques. Dans le domaine des énergies, l'état actuel, qui date d'une centaine d'années, est caractérisé par la domination des fossiles. Ils représentent 81 % de la consommation mondiale d'énergie. La transition énergétique consiste à passer à

une situation où l'on utilise beaucoup moins de ces combustibles. On parle aussi de transition écologique, un terme plus flou, qui devrait inclure la transition énergétique (Mathis, 2014, p. 107).

b. Pourquoi quoi la transition énergétique ?

Plusieurs facteurs sont à l'origine d'une orientation vers la transition énergétique telle que les dérèglements climatiques qui représentent l'objet des débats scientifiques actuellement et les crises pétrolières des années 1970, qui ont encouragé la recherche des énergies de substitution, plus le problème de l'épuisement probable des énergies conventionnelles et le caractère durable de l'énergie verte. En Europe, où ce concept a été développé dans les années 1980 en Allemagne, la transformation du système énergétique vise le glissement de la production d'énergie à partir de ressources traditionnelles (énergies fossiles et nucléaire) vers une production davantage d'origine renouvelable (Collad, 2016, p. 10). Mais malgré l'intérêt donné aux énergies renouvelables en Europe la France reste fortement dépendante à l'énergie nucléaire.

- La lutte contre les dérèglements climatiques

Les dérèglements climatiques que voie la planète actuellement, sont des phénomènes dues généralement à la sur utilisation des énergies fossiles. Ces derniers sont responsables des émissions de gaz à effet de serre (BICHAT & MATHIS, p. 10), qui affectent la machine climatique et risquent d'induire une élévation sensible de température sur la planète(Bobin, p. 25) connu sous le nom du « réchauffement climatique ». Les gaz responsables de l'effet de serre sont : la vapeur d'eau, le dioxyde de carbone, le méthane, le protoxyde d'azote et l'ozone (WIESENFELD, p. 169).

Les premières actions visant la limite des émissions du gaz à effet de serre, ont été entreprises sous l'égide des nations unies depuis les années 1970(Bobin, 2013). La conférence de Rio en 1992 a déclenché les alertes sur les risques de réchauffement climatique dû aux émissions du gaz à effet de serre (WIESENFELD, p. 162)et la convention de Kyoto en décembre 1997 a connu la réunion de 197 pays dans le but d'adopter un protocole international ayant pour objectif de lutter efficacement contre ce dérèglement(WIESENFELD, p. 172).Cette décision devrait aboutir à une diminution de la consommation en énergie fossile au profit des énergies non polluantes, à savoir principalement l'énergie nucléaire et les énergies renouvelables(WIESENFELD, p. 109).

- La réalisation de la dépendance énergétique après le premier choc pétrolier

Les années soixante-dix, ont été marqué par des crises pétrolières importantes, créées par les deux chocs de la décennie. Le premier choc est celui de l'année 1973, caractérisé par la hausse drastique des prix du pétrole, sous l'effet des premiers ajustements déclenchés par les pays producteurs à savoir l'Algérie et la Libye et la guerre du Kippour au sujet de la Palestine en Octobre 1973.(boulimie Page 96). Aussi le second choc pétrolier, a été introduit en l'année 1979, sous l'effet du déclenchement de la guerre entre les deux pays producteurs de pétrole l'Iran et l'Irak, ce qui a engendré la réduction de la production mondiale de celui-ci suivie par la forte croissance des prix (NORTA, p. 02).

Pour se prémunir contre la hausse des prix de cette source d'énergie, considérée comme le facteur principal qui a facilité la croissance économique réalisée par les pays industrialisés durant« les trente glorieuses », une volonté politique a été affirmée partout dans le monde, afin de limiter la demande pétrolière, en favorisant les énergies nationales, en diversifiant les approvisionnements et en proposant des politiques d'efficacité (boulimie page 96). Les pays consommateurs de leur côté ont réagi fortement contre la hausse brutale des prix du pétrole, par le changement de leurs stratégie pour moins dépendre à celui-ci, en le remplaçant par un substitut (électricité, gaz, charbon) ou en augmentant l'efficacité des procédés (Lafrance, p. 123).

Aux Etats-Unis un grand programme de recherche a été lancé dès 1974, afin d'assurer le développement de la filière éolienne, il fut confié à la NASA(« National Aeronautical and Space Agency », l'équivalent américain de l'ONERA et du CNES réunis), pour profiter des connaissances du milieu aéronautique en vue de concevoir de nouvelles machines, en retournant aux partenaires provenaient des industries aéronautiques pour la fabrication des pales(Lockheed, Boeing et Hamilton) et industries électriques (General Electric et Westinghouse)(Rapin & Jean, p. 39).

- Le risque probable de l'épuisement des énergies fossiles

Le système énergétique mondial actuel, est basé sur la consommation des combustibles fossiles et fissiles, qui sont des sources d'énergies non renouvelables, présentent en quantité limité, dans la surface de la terre et menacés par l'épuisement (Lejoux, Lejoux, & Ortar, 2014, p. 1). Ce problème de raréfaction des sources importantes pour l'économie des pays, permet de guetter la sécurité d'approvisionnement en énergies, puisque la croissance démographique mondiale ne cesse de s'accroitre, ce qui affecte le coût de l'énergie sous l'effet du déséquilibre provoqué entre l'offre et la

demande de celle-ci.

c. Quels sont les leviers de la transition énergétique ?

- L'efficacitéénergétique

L'efficacité énergétique porte sur la mise en œuvre de changements capables d'obtenir les mêmes services, le même confort, en utilisant moins d'énergie et en diminuant la sobriété, par la réduction du confort. Les scenarios de l'Agence internationale de l'énergie (AIE) ont montré que ce premier pilier est le plus important parce qu'il pourrait contribuer par la moitié, à la décarbonisation de l'énergie consommée (BICHAT & MATHIS, p. 11).

La diminution du confort et de la qualité de vie, liés à l'utilisation de l'énergie, se fait par la limitation de la consommation énergétique, soit à travers le rationnement ou la hausse des prix, afin d'obliger les consommateurs de faire des économies d'énergie. Avec la crise pétrolière de 1973, la forte consommation qui a débuté dans trente ans, avec la fin de la deuxième guerre mondiale a été freinée, afin d'éviter la pénurie d'énergie (WIESENFELD, p. 176).

La réalisation de l'efficacité économique et énergétique représente un des facteurs permettant la croissance et donc l'émergence de nouveaux besoins, qui peuvent annuler tout oupartie des gains réalisés, à savoir, l'acquisition de nouveaux équipements par lesménages, l'accroissement des transports liés aux loisirs(WIESENFELD, p. 177).

- Les énergiesrenouvelables

Les énergies renouvelables sont des énergies primaires inépuisables à très long terme, car issues directement de phénomènes naturels, réguliers ou constants, liés à l'énergie du soleil, de la terre ou de la gravitation. Le bilan carbone des énergies renouvelables est par conséquent très faible et elles sont, contrairement aux énergies fossiles, un atout pour la transition énergétique et la lutte contre le changement climatique. (Ministère de l'Écologie)

L'Union européenne définit «l'énergie produite à partir de sources renouvelables» comme «une énergie produite à partir de sources non fossiles renouvelables, à savoir : énergie solaire, éolienne, aérothermique, géothermique, hydro thermique, marine et hydroélectrique, biomasse, gaz de décharge, gaz des stations d'épuration d'eaux usées et biogaz» (européenne, directive 200928//CE)

- L'énergienucléaire

L'énergie nucléaire est l'énergie qui se trouve dans le noyau d'un atome, l'élément le plus petit de la matière. Ce noyau est composé de deux types de particules, les neutrons et les protons, qui sont toujours unies. L'énergie nucléaire est précisément l'énergie qui permet l'union permanente de ces particules (Lepage, p. 10).

Depuis sa découverte, les industries nucléaires n'ont concernés que le domaine de l'armement. L'utilisation du savoir-faire acquis pour les armes atomiques pour des objectifs civiles a été proposée par président américain Eisenhower en plein guerre froide, dès le 08 décembre 1953 « Atoms for peace»(Lepage, p. 12).

Un des objectifs du recours à l'énergie nucléaire, est la réalisation de l'indépendance énergétique. En 1957, l'ONU crée l'Agence internationale de l'énergie atomique (AIEA). En Europe, six pays (Allemagne, Belgique, France, Italie, Luxembourg, Pays-Bas) ont signé traité Euratom pour favoriser l'émergence d'une industrie nucléaire européenne et assurer leur indépendance énergétique à travers l'énergie nucléaire(Lepage, p. 13).

3. Le rôle de l'université algérienne dans la stratégie de transition énergétique

a. Création de l'école nationale supérieure des énergies renouvelables, de l'environnement et du développement durable :

L'école nationale supérieure des énergies renouvelables, de l'environnement et du développement durable est une nouvelle école qui a été créée en juin 2016 à Batna (Journal officiel de la république algérienne n° 36, 2016), et qui a pour mission d'assurer la formation supérieure, la recherche scientifique et le développement technologique dans les domaines et les filières des énergies renouvelables, environnement et développement durable, notamment, le génie électrique et les réseaux intelligents, la métrologie, les énergies nouvelles et renouvelables, l'environnement, la santé publique et l'économie verte (l'article 5 du décret exécutif n° 16176- du 14 juin 2016).

b. Colloques nationaux :

- Le colloque national sur : la transition énergétique en Algérie réalités et enjeux

Université de Abdlhamid Ibn Badis – Mostaganem Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion en collaboration avec le

laboratoire des politiques industrielles et du développement des échanges commerciaux (POIDEX) et l'équipe de recherche PRFU organise un colloque national sur : la transition énergétique en Algérie réalités et enjeux le 02 juin 2022. (Université de Abdlhamid Ibn Badis – Mostaganem).

L'importance de la recherche sur les perspectives de mise à niveau des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique en Algérie et le rôle de l'État dans la dynamique de la transition énergétique, où l'exploitation des énergies renouvelables est devenue disponible et à un coût qui concurrence même les énergies traditionnelles, qui offre de nombreuses opportunités pour créer de petites entreprises et institutions, créer des opportunités d'emploi et offrir de nouvelles alternatives pour améliorer les performances de l'économie algérienne en général, et réaliser le pari de la diversification des sources d'énergie, de la sécurité énergétique, voire de la sécurité nationale, et ainsi faire face aux défi concurrentiel de l'économie en particulier.

- Colloque national sur : La finance verte en Algérie

Université d‹Alger 3 en collaboration avec l'équipe de recherche PRFU organise un colloque national sur : La finance verte en Algérie -vers des financements soutenant des projets d'énergies renouvelables et contribuant au développement durable- le 152022/05/. (Université d'Alger 3)

Les objectifs du colloque sont :

- Recherche sur les mécanismes de la finance verte et son rôle au service du développement durable en Algérie.
- Mettre en évidence le niveau d'intérêt pour l'économie verte, qui repose principalement sur les énergies renouvelables et nouvelles.
- Proposer des formules de financement vertes qui feraient avancer les projets d'énergie durable en Algérie.

- Colloque national sur : les métiers verts pour protéger l'environnement et parvenir à un développement durable

La faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, en partenariat avec la direction de l'environnement de la wilaya de sidi bel abbés et en coopération avec le laboratoire de recherche de la stratégie de transformation vers une économie verte, organise un colloque national sur : les métiers verts pour protéger l'environnement et parvenir à un développement durable le 0506- juin 2022 .Le colloque a pour objectif de faire découvrir les métiers verts et de mettre en avant leur rôle dans la protection de

l'environnement pour un développement durable. (faculté des sciences économiques)

c. Colloque internationaux

- Le colloque international sur les matériaux et énergies renouvelables :

L'Ecole Normale Supérieure de Ouargla, représentée par le Département des Sciences Exactes, organise le colloque international sur les matériaux et énergies renouvelables le 2627- octobre 2022. Les derniers développements de la recherche scientifique liés aux matériaux respectueux de l'environnement et à la chimie verte et aux procédés appliqués sont discutés au cours de la conférence (Ecole Normale Supérieure de Ouargla).

- Le colloque international sur : « Energies renouvelables : politiques et législation dans la région arabe :

L'Université Mohamed Boudiaf de M'sila organise le colloque international sur : « Energies renouvelables : politiques et législation dans la région arabe » le : 08 juin 2022. Le colloque met l'accent sur la nécessité d'utiliser des sources d'énergie renouvelables pour parvenir au développement durable des pays arabes et identifie des politiques et une législation efficaces pour soutenir les utilisations intelligentes des énergies renouvelables, d'utilisation des sources d'énergie, et leur capacité à fabriquer un texte législatif compatible avec leurs capacités énergétiques. (Université Mohamed Boudiaf de M'sila).

- Colloque international sur l'économie durable, l'énergie et l'environnement

Université Mustafa Astambouli - Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et de Gestion organise un colloque international sur l'économie durable, l'énergie et l'environnement -Modélisation prospective- le 1516- novembre 2022 (Université Mustafa Astambouli)

d. Les différentes entités de recherche et développement des EnR

- L'APRUE

L'APRUE a été créée par le décret n°85235- du 25 aout 1985, sous forme d'un établissement public à caractère administratif, doté de la personnalité morale et de l'autonomie financière. Suivant les dispositions de l'article 04 du présent décret, la

création de cette agence a pour objet de concevoir, proposer, impulser et coordonner les actions devant assurer la couverture des besoins énergétiques de base et l'élargissement des domaines d'utilisation de l'énergie ; La favorisation de la promotion des formes d'énergie les plus disponibles et leur utilisation rationnelle plus l'incitation à la conservation et aux économies d'énergie ;

Dans ce cadre les actions de l'APRUE portent sur :

- La collecte, l'exploitation et la diffusion de l'information spécifique à son domaine d'activité. Notamment celle relative à la demande, à l'offre et aux couts de mise à la disposition des consommateurs, des différentes formes d'énergie ;
- L'analyse de la consommation des différents produits énergétiques, dans les différents secteurs et usages et l'étude les modes de consommations alternatifs;
- L'élaboration des prévisions de demande et d'offre de différentes formes d'énergies et la proposition des programmes d'action en vue d'assurer leur équilibre à court, moyen et long termes ;
- L'étude et la proposition des mesures règlementaires relatives à l'utilisation de l'énergie ;
- L'étude et la proposition des systèmes des prix des produits énergétiques permettant de favoriser la promotion, les substitutions et les économies d'énergie ;
- L'étude et la proposition de toutes autres mesures à caractère économique, législatif, financier ou technologique pouvant concourir aux objectifs précédents.
- L'agence participe en outre à la formulation et à l'évaluation des programmes d'investissement en matière de production, de transport et de distribution des entreprises du secteur de l'énergie et veille à leur cohérence. Elle prend en compte dans cette évaluation, les programmes d'introduction et de développement des énergies nouvelles et renouvelables ainsi que les programmes d'équipements des barrages hydrauliques.

■ Le CDER

Le centre de développement des énergies renouvelables a été créé suivant les dispositions de l'article 01 du décret exécutif n° 8860- du 22 mars 1988 modifié et complété par le décret exécutif n° 03456- du 7 chaoual1424 correspondant au 1ier décembre 2003. Ce centre est un établissement public à caractère scientifique et technologique à vocation intersectorielle. Il est placé sous la tutelle du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. La mission du centre porte sur

l'élaboration et la mise en œuvre des programmes de recherche et de développement scientifique et technologique en matière d'énergies renouvelables et particulièrement, celles liées aux énergies solaire, éolienne et géothermique. A cetitre, ilest chargé notammentde :

- Collecter, de traiter et d'analyser toutes les données permettant une évaluation précise des gisements solaire, éolien et géothermiques ;
- Assurer, dans chacun de ces domaines des travaux de recherche nécessaires au développement de la production et de l'utilisation des énergies renouvelables ;
- Mettre au point tous procédés techniques, dispositif, matériel et instrumentation de mesures nécessaires à l'exploitation et à l'utilisation des énergies renouvelables ;
- Elaborer et de proposer des normes de qualification des sites.

■ L'UDES

L'unité de développement des équipements solaires créée suivant l'arrêté du 09 janvier 1988, puis elle est devenue rattachée au centre de développement des énergies renouvelables suivant les dispositions de l'article 01 de l'arrêté du 28 décembre 1988. L'objectif de création de cette unité est le développement des équipements et des technologies relatives à l'énergie solaire dont le territoire algérien est considérée un des principaux territoires capables à assurer une bon revient en la matière vu son désert et sa superficie importante.

■ L'UDTS

L'unité de développement de la technologie de silicium est une unité scientifique, Créée auprès du haut-commissariat à la recherche, par l'arrêté du 24 janvier 1988. Suivant les dispositions de l'article 02 de ce présent décret, l'unité est chargée à l'élaboration du silicium en vue de son utilisation à la fabrication des cellules photovoltaïques, de composants électroniques et de détecteurs ; l'analyse et simulations des cellules photovoltaïques et de détecteurs en vue de déterminer leurs caractéristiques et leurs spécifications ; l'encapsulation de cellules photovoltaïques pour la production de panneaux solaires ; à ce titre elle met en œuvre toutes études et recherches en vue de l'intégration et du développement du panneau solaire au stade industriel (JORADP, 1988, p. 249). Elle a devenu rattachée au centre de développement des technologies avancées suivant l'arrêté du 28 décembre 1988. Ce centre est un établissement public à caractère scientifique et technologique à vocation intersectorielle régi par les

dispositions du décret exécutif n° 99256- du 8 Chaâbane 1420 correspondant au 16 novembre 1999, modifié, susvisé, et par les dispositions du présent décret" (JORADP, 2003, p. 17). Il est placé sous la tutelle du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Conclusion

Pour conclure, les questions des énergies renouvelables et de la transition énergétique sont au cœur des sujets de recherche scientifiques et préoccupations des politiques énergétiques dans le monde. L'Algérie, le pays africain, producteur et exportateur des sources énergétiques traditionnels par excellence a donné au développement des énergies renouvelables un grand intérêt. Le principal objectif est la réalisation de la diversification énergétique qui permette d'assurer une diversification énergétique dans le long terme, et encore la réalisation de la relance économique à travers la création des nouveaux postes d'emplois résultant de l'intégration des industries et des technologies nouvelles dans le secteur énergétique. Dans ce cadre ce pays a donné à la recherche dans le domaine des énergies renouvelables une grande importance, en renforçant le rôle de l'université dans ce cadre.

Liste Bibliographique

1. l'article 5 du décret exécutif n° 16176- du 14 juin 2016. (n.d.).

2. Bekaye, M. (2017). Évaluer les politiques en matière d'économie verte : Proposition d'un cadre d'indicateurs Cas du Maroc et de la Tunisie. In O. G. Cécile Bastidon, Commerce, investissement et développement durable en Afrique (pp. 170197-). L'Harmattan.

3. Ecole Normale Supérieure de Ouargla. (n.d.). « 1st. International Conference on Renewable Materials and Energies «: https://ens-ouargla.dz/index.php/ar/11-actualites/2461-st-international-conference-on-renewable-materials-and-energie-262022-27-

4. Énergies 2050. (n.d.). Équatorial Magazine, numéro 3.

5. européenne, U. (directive 200928//CE). p. article 2.

6. faculté des sciences économiques, c. e. (n.d.). colloque sur les métiers verts pour protéger l'environnement et parvenir à un développement durable.

7. fédéral, R. a. (8 mars 2013). Economie verte:Compte rendu et plan d'action. Département fédéral de l'environnement,des transports, de l'énergie et de la communication DETEC.

8. JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 36. (n.d.).

9. Journal officiel de la république algérienne n° 36. (2016).

10. Mathis, P. (2014). L'énergie, moteur du progrès -120 clés pour comprendre les énergies-. France: Éditions Quæ.

11. Ministère de l'Écologie, d. D. (n.d.). Retrieved from https://notre-environnement.gouv.fr/ree/

12. PNUE. (2011). Towards a Green Economy. Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. UN Publications.

13. Université d'Alger 3. (n.d.).colloque sur La finance verte en Algérie: file:///C:/Users/chadl/Downloads/file.pdf

14. Université de Abdlhamid Ibn Badis – Mostaganem . colloque sur la transition énergitique en Algerie: https://www.univ-mosta.dz/fsecsg/bilan-recommandations-du-colloque-transition-energetique-en-algerie-022022-06-/

15. Université Mohamed Boudiaf de M'sila. le colloque international sur : « Energies

renouvelables : politiques et législation dans la région arabe : https://belakehal-conference.blogspot.com/202231_2022-08/03/.html

16. Université Mustafa Astambouli. (n.d.). colloque international sur l'économie durable, l'énergie et l'environnement -Modélisation prospective.